





AD

ما كثر هذا الكتاب محمد صادق و ابني عبد الرحمن شاه بنده جليل

ما كثر
ما كثر



أودع في هذا الكتاب المبارك أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله
١٢٠٠
١٢٠٠

فهرست شرح المنية الكبير لابراهيم الحلبي لطفه المولى بلطفه الخفي

مطلب ٢	مطلب ٧	مطلب ٨	مطلب ١١
كتاب الطهارة	شرائط الصلاة فستة اولها الطهارة من الحدث	فرايض الوضوء	سنة الوضوء
مطلب ١٦	مطلب ١٦	مطلب ١٧	مطلب ١٧
اداب الوضوء	ان يغسل مخرج النجاسة	ما زاد على قدر الدرهم غسله فرض	الاستنجاء بالاحجار
مطلب ١٨	مطلب ١٨	مطلب ١٩	مطلب ٢٠
في الدعوات عند الوضوء	بيان السواك في الوضوء	في المضضفة والاستنشاق	بيان تحريك الخاتم ونزعه في الوضوء
مطلب ٢٠	مطلب ٢٠	مطلب ٢١	مطلب ٢٢
الاسراف في الوضوء	الدعا عند تمام الوضوء	في شرب فضل وضوءه	المناهي في الوضوء
مطلب ٢٣	مطلب ٢٣	مطلب ٢٤	مطلب ٢٤
ان لا يستنجي بيده اليمنى	الطهارة الكبرى وهي الاغتسال	لواو الج في البهيمه والبيته	من استيقظ من نومه فوجد على فراشه او فخذ بللاً

مطلب ٢٥	مطلب ٢٥	مطلب ٢٥	مطلب ٢٦
في بيان النوم مضطجعا	ان كان ذكره منتشراً قبل النوم	فوجد منياً على الفراش كل واحد منهما ينكر الا حلام	فروع وبيان جماع الجنين للمرأة
مطلب ٢٧	مطلب ٢٧	مطلب ٢٨	مطلب ٢٩
في بيان فرايض الغسل	بيان ايصال الماء الى ثقب القرط والدرن	امراة اغتسلت بقي عجين في اظفارها	سنة الغسل
مطلب ٣٠	مطلب ٣٢	مطلب ٣٢	مطلب ٣٢
مستحب الغسل ان لا يتكلم بكلام قط	بيان غسل للجمعة	بيان غسل اذا اجنب ثم اسلم	لا يجوز القراءة للجنب
مطلب ٣٣	مطلب ٣٣	مطلب ٣٣	مطلب ٣٥
قراءة الجنب لبعض الآيات	لا يكره للجنب والحائض التنحي بالقرآن والتعلم	لا بأس للجنب ان يكتب القرآن	اذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي ان يغسل يديه
مطلب ٣٥	مطلب ٣٥	مطلب ٣٦	مطلب ٣٦
بيان سبب تحريم الخمر	نكرو القراءة في المخرج والمغسل والحمام	في بيان احكام التيمم	بيان شرط التيمم وركنه
مطلب ٣٦	مطلب ٣٧	مطلب ٣٧	مطلب ٣٨
بيان صفة التيمم	بيان شرط التيمم	بيان شرط التيمم عن استعمال الماء	جنب على جميع جسده جراحة او على اكثره

مطل ٣٨ جواز التيمم للمصلي في المص وهو ثلث الفرسخ	مطل ٣٩ والجبل أربعة الآف خطوة ورقيقه الماء	مطل ٤٠ لا يجوز التيمم قبل ان يسأل رقيقه الماء	مطل ٤١ بيان الغيب الفا حش
مطل ٤١ بيان الخلاف في العا ومع رقيقه ثوب	مطل ٤١ التوضي بسوء الحمار	مطل ٤١ التوضي بسوء الفرس	مطل ٤١ التوضي بنبيذ التمر
مطل ٤٢ لا يجوز الوضوء بعصير العنب بلاجماع	مطل ٤٢ يجوز التيمم لمس المصحف والقرآن عند الماء	مطل ٤٣ مسئلة العاري اذا انسي ثوبا يجوز صلاته	مطل ٤٣ لو كفر عن اليمين بالصوم وفي ملكه رقبة او ثياب
مطل ٤٣ المجوس في السجن يتيمم	مطل ٤٤ بيان التيمم بالتراب ونحوه	مطل ٤٤ لا يجوز التيمم بالطين	مطل ٤٤ طهارة الارض جفافا للصلوة لا للوضوء
مطل ٤٧ التيمم في الجنابة والحدث سواء	مطل ٤٧ يجوز التيمم في المص لصلوة الجنابة	مطل ٤٨ خاف خروج وقت صلوة العيد يتيمم	مطل ٤٨ يتيمم لجنابة وصلى ثم حضرت اخرى فيجد التيمم
مطل ٤٩ راى المصلي سرايا فظنه ماء	مطل ٤٩ فصل بيان احكام المياه	مطل ٥٣ اذا القى الزاج في الماء حتى اسود	مطل ٥٣ اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بطلت الملتذ او قذع الورق

مطل ٥٤ المطر اذا جرى في الميزاب	مطل ٥٥ الحدة في جريان الماء ان ذهب به ثوب	مطل ٥٥ فصل في احكام الجنب	مطل ٥٥ في بيان طهارة بيتر بضاعه بالماء بنة المنورة
مطل ٥٧ الحوض اذا كان عشر في عشر	مطل ٥٨ يجوز الوضوء اذا انجمد ماء الحوض	مطل ٥٨ بيان ولو غلب في ماء الحوض في الثقب	مطل ٦٠ الوضوء بالثلج المذاب بحيث يتقاطر
مطل ٦٠ ماء الحمام بمنزلة الجاري	مطل ٦٠ ولو ادخل الجنب يده في حوض الحمام لطلب القعدة	مطل ٦١ لو ادخل الكفار او الصبيان ايديهم في الاناء	مطل ٦١ فصل المسح على الخفين
مطل ٦١ بيان مذهب اهل السنة والجماعة	مطل ٦٢ ما مسح الخف اذا دخل الماء وابتل رجله	مطل ٦٣ المسح للمقيم يومنا وليلة وللمسافر ثلاثة ايام وليا يراها	مطل ٦٣ بيان الطهارة الناقصة
مطل ٦٤ لا يجوز المسح لمن وجب عليه الفسل	مطل ٦٤ الرجل والمرأة في المسح على الخف سواء	مطل ٦٤ فرض مقدار ثلث اصابع يبدأ من قبل الاصابع	مطل ٦٤ المسح على باطن خفيه لا يجوز
مطل ٦٥ ومن ابتداء المسح وهو مقيم فمسافر او مسافر فاقام	مطل ٦٦ لا يجوز المسح على الجرموق	مطل ٦٧ الحرق قدر اصبع مع الحرق قدر اصبعين لا يجوز المنح	مطل ٦٨ رجل اخرجه عقبه من عقب الخف الا ان مقدم قدمه في مقدم الخف

مطل ٦٨	بيان المسح على الجباير وخرقة القرص والفضة	مطل ٦٩	اما الاستيعاب في مسح الجبيرة	مطل ٦٩	بيان مقطوع احد الرجلين	مطل ٧٠	بيان الخف الواسع رجل توضع ومسح على الجبيرة
مطل ٧٠	الشقاق في رجله او في يده	مطل ٧٠	بيان المسح على الجوارب	مطل ٧١	بيان صد الجوارب الثخين	مطل ٧١	المسح على الخفاف المتخذة من البود التركية
مطل ٧٢	فروع اذا تمت عدة المسح لزوم نزع الخفين	فصل ٧٣	في بيان نواقض الوضوء	مطل ٧٣	ان خرج من قبل رج منتنة لا ينقض الوضوء	مطل ٧٣	حكم ادخال الخفنة في الدبر
مطل ٧٤	بيان اقطار الدهن في احليله	مطل ٧٤	بيان احتشاء الذكر بقطنة	مطل ٧٤	الكسوف في الفرج الداخل او في الخارج	مطل ٧٥	بيان النجس الخارج من غير السيلين ينقض
مطل ٧٥	القي ملاء الغم ناقض للوضوء بيانه	مطل ٧٦	الدم المنجم في القي لا ينقض الوضوء	مطل ٧٦	تفسير اتحاد السبب للقي	مطل ٧٧	تفسير السيلان ان ينحدر عن راس الجرح
مطل ٧٧	اذا خرج الدم الى الفم او الى اذنه ان سال	مطل ٧٧	لو برق وفي بركة دم	مطل ٧٨	بيان الرصد في العات	مطل ٧٨	صاحب الجرح الذي لا يرقى

مطل ٧٨	بيان وضوء صاحب العذر الدائم	مطل ٧٩	بيان صاحب العذر	مطل ٨٠	النوم ناقض للوضوء	مطل ٨١	من نام في الصلاة فلا وضوء عليه
مطل ٨٢	من نام قاعدا في الصلاة	مطل ٨٢	الاغناء والجنون حد السكر وعلامته النوم على الدابة	مطل ٨٣	القفقة في الصلاة تنقض الوضوء من نام في الصلاة ثم وقفه تغسل	مطل ٨٣	في حد القفقة المباشرة الفاحشة بيا مسن الذكر
مطل ٨٥	في مس المرأة	فصل ٨٥	في النجاسة الغليظة	مطل ٨٦	ذبح ملايكل لحمه بالشحمية	مطل ٨٧	بيان الارماث بيا بول الحمار وخر الدجاج والبطل
مطل ٨٧	بيان خرد ملايكل لحمه من الطيور بيا بول الهرة	مطل ٨٨	بيان خرد ملايكل لحمه من الطيور بيا بول الهرة	مطل ٨٨	بيان السخلة والبيضة والانفة بيان الماء المستعمل	مطل ٩٠	كل اهاب دبغ فقد طهر
مطل ٩١	جلد الفيل بيان الدباغ بالتراب والشمس ونحوها	فصل ٩٢	في البيئر اذا وقع نجاسة	مطل ٩٢	ان مات في البيئر او دجا جنة او شاة او كلبا او ادمى	مطل ٩٣	استخراج الكلب والخنزير حيا من البيئر
مطل ٩٣	كل حيوان اذا اخرج حيا من البيئر	مطل ٩٤	اذا اتفخ الحيوان او نفخ في البيئر	مطل ٩٤	اذا وقعت في البيئر بكرة او بعرتان	مطل ٩٥	جنب وقع في البيئر

مطلب ١٣٧	بيان تأخير العصر	مطلب ١٣٨	في تحجيل المغرب وتأخير العشاء وتأخير الوتر إلى آخر الليل	مطلب ١٣٩	أوقات المكروهة	مطلب ١٤١	في الركعتين بعد العصر
مطلب ١٤٢	ما جاء في الركعتين قبل المغرب	مطلب ١٤٢	يكروه الصلوة إذا خرج الإمام للخطبة	مطلب ١٤٢	كراهة التطوع يوم الجمعة عند الإقامة	مطلب ١٤٤	يكروه صلوة التطوع قبل صلوة العيدين
مطلب ١٤٤	في بيان أن كراهة الاوقات اثني عشر موضعاً	مطلب ١٤٤	بيان قضاء سنة الفجر	مطلب ١٤٤	ولو طلعت الشمس في خلال صلوة الفجر نفست صلواته	مطلب ١٤٦	بيان أدراك ركعة
الشرط السادس	النية	مطلب ١٤٦	نية التراويح	مطلب ١٤٧	نية صلوة الجنان	مطلب ١٤٨	نية الإحاحة
١٤٦	في السنة أن ينوي نفساً	مطلب ١٤٦	النية في الفرض	مطلب ١٤٧	للصلى ثلثة أحوال في النية	مطلب ١٤٨	نية الإحاحة
مطلب ١٥٠	من خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة كبر مع الإمام ولم يخرج النية	١٥١	وأما في بعض الصلوة أي أركانها فثلاث	مطلب ١٥٢	في تعديل الأركان ولا دخول في الصلوة إلا بتكبيره الافتتاح	مطلب ١٥٢	ولا دخول في الصلوة إلا بتكبيره الافتتاح
مطلب ١٥٤	في إدخال المذهب في لفظ الله أكبر	الثانية من الفرض	القيام ١٥٤	مطلب ١٥٦	أن كالأفراد أقل من يوم وليلة قضى ما فاتته	مطلب ١٥٧	أن قدر المريض على القيام دون الركوع والسجود

بما

مطلب ١٥٨	بيان سلس البول	مطلب ١٥٩	فيما ورد في تارك الصلوة وفي معنا غيباً في الآية الترفيع	مطلب ١٥٩	الصلوة بالأيام ثم قدر على الركوع والسجود	مطلب ١٦٠	وان افتتح التطوع قائماً ثم عني فلا بأس له أن يتعكاد
مطلب ١٦١	بيان الصلوة على الدابة	مطلب ١٦٢	فروع ركب الدابة المتوجبة إلى القبلة	مطلب ١٦٢	بيان الصلوة في السفينة	مطلب ١٦٢	الفرض الثالث القراءة
مطلب ١٦٤	تقدير القراءة بما هو فرض أية واحدة	مطلب ١٦٤	الركوع وهو طاء طاة الرأس	مطلب ١٦٤	ولو نوى بتلك التكبير الواحد الركوع لا الافتتاح جاز	مطلب ١٦٤	الفرض الخامسة السجدة
مطلب ١٦٨	لو سجد بسبب الزحام على تحذره جاز	مطلب ١٦٩	السجود على كور عمامته أو فاضل ثوبه على أرض نجس	مطلب ١٧٠	السجود على الخشبة أو كفيه على طاهر الخشبة أو للبرد	مطلب ١٧٠	الفرض السادسة القعدة الأخيرة
مطلب ١٧١	وتظهر فرضية القعدة الأخيرة في سبع مسائل أولها رجل صلى الظهر خمسا	مطلب ١٧٢	مسائل ثلث عشرية وهي المتيمم إذا رأى الماء	مطلب ١٧٢	بيان الواجبات	مطلب ١٧٢	بيان صفة الصلوة وهيئته
مطلب ١٧٦	في رفع اليدين للتكبير وكيفيته	مطلب ١٧٧	كيفيته وضع يده اليمنى على اليسرى	مطلب ١٧٧	قراءة سبحانك اللهم وبحمدك	مطلب ١٧٩	كيفيته التعوذ
						مطلب ١٧٩	بيان المسبوق

مطل ١٨٠ المشاركة للإمام في الركوع أن سوي ظهوره في الركوع	مطل ١٨٠ بيان التسمية في أدل كل ركعة يقرأ فيها بياض	مطل ١٨١ بيان اخفا البسملة والجهر بها	مطل ١٨٢ بيان التسمية عند ابتداء السورة وبيان الثامين
مطل ١٨٢ اربع يخفهن الإمام	مطل ١٨٢ أن تشديد اليدين في لفظة آمين يفسد الصلوة	مطل ١٨٣ ثم يضم إلى الفاتحة سوا أو ثلاث آيات تصار	مطل ١٨٣ بيان طول المفضل من السور وأوساطه وقصاره
مطل ١٨٤ ويطيل الإمام في صلوة الفجر الركعة الأولى على الركعة الثانية	مطل ١٨٤ بيان كيفية القراءة في السن والنوافل	مطل ١٨٤ إذا فرغ من القراءة يجز راعيا	مطل ١٨٤ الصاق الكعبين
مطل ١٨٦ لا ينبغي للإمام أن يطيل التسبيح على وجه يملك القوم	مطل ١٨٦ ولو طال الإمام الركوع لأدراك الجاني الركوع لا تقربا	مطل ١٨٨ بيان شربة الاخذ يد اليسر باليمنى في الصلوة خوف اجتماع الدم	مطل ١٩١ بيان رفع اليدين في سبع مواضع
مطل ١٩٢ بيان مسح اليد في الوجه وبيان أنواع الدعاء وأدائها	مطل ١٩٢ بيان كيفية التعبد	مطل ١٩٤ الزيادة على قدر التشهد يجب سجدتا الشروع	مطل ١٩٤ لو زاد على الفاتحة في أحد الأخرين ومكان يعلى على النبي في سنة التطهر بالحجة
مطل ١٩٦ الصلوة على النبي فرض في كل مرة وبيان صفتها في الصلوة	مطل ١٩٧ بيان الأمان عند الشهادة بالسبابة ونية السلام إذا سلم	مطل ١٩٩ بيان آداب في هيئة الصلوة مقدارين القدمين	مطل ٢٠٠ بيان انحراف الإمام إذا تمت الصلوة

فصل ٢٠٢

فصل ٢٠٢ بيان ما يكره فعله في الصلوة	مطل ٢٠٤ إذا صلى مع القباء وهو غير مشدد الوسط	مطل ٢٠٦ الالتفات في الصلوة على ثلاثة أوجه	مطل ٢٠٦ في جواز دفع السعال للإمام
مطل ٢٠٧ بيان عدد الآتي والتسبيح في الصلوة	مطل ٢٠٨ بيان تكرار السورة لا تكرار السورة وتطويل الركعة الأولى	مطل ٢١٠ مسح العرق ومسح الوجه بعد الصلوة	مطل ٢١٢ تقدم الإمام ولا ويكره أن ينفرد الإمام عن القوم
مطل ٢١٢ في الجذب من الصف والقيام وحده	مطل ٢١٣ كره الصلوة في سبع مواضع	مطل ٢١٣ يكره للإمام أن يركع قوما وهم لم يكملوا	مطل ٢١٤ في تقدم العبد والأعيان والناسك وولد النبي والأعزى
مطل ٢١٤ يكره أن يدخل في الصلوة وأخذه غايط	مطل ٢١٤ كراهة المروءين يدي المصلي	مطل ٢١٧ كره الصلوة بحضرة الطعام والصلوة إلى تنور وكانون	فصل ٢١٧ في السنن في الصلوة أولها الأذان
مطل ٢١٨ الأذان للفوات وصفة الأذان وإذا نال المسافر	مطل ٢١٩ ويستحب أن يكون المؤذن عالما بالسنة تقيا فيكره أذان الجاهل	مطل ٢٢٠ كراهة الأذان للجنب وعينه لو وجب جبر الأذان	مطل ٢٢١ عدم جواز الأذان قبل وقتها
مطل ٢٢٣ اجابة الأذان والكلام عند الأذان والصلوة على النبي عند	مطل ٢٢٣ بيان الدعاء عند الأذان	مطل ٢٢٤ الإمامة أفضل من الأذان عندنا	فصل ٢٢٤ في بيان النوافل

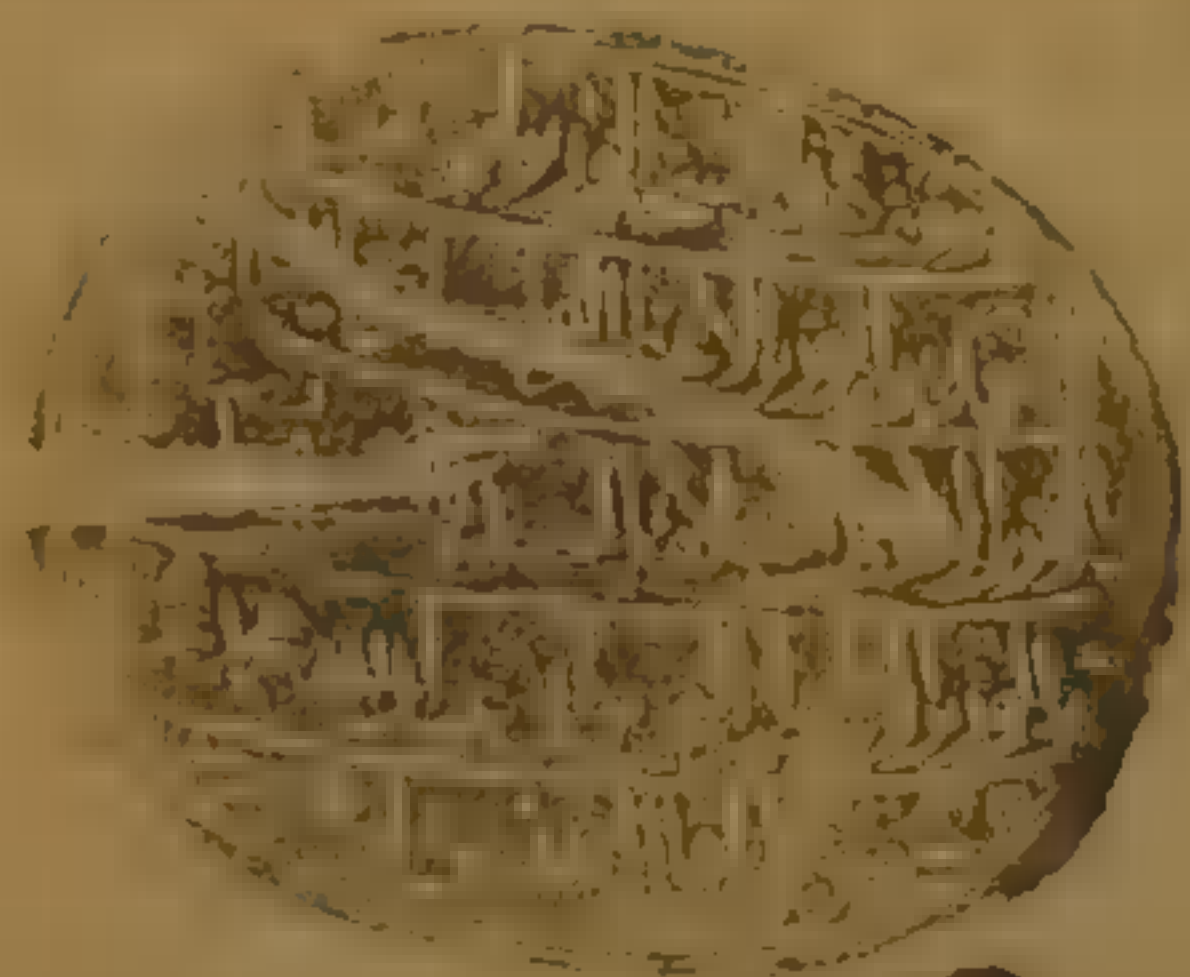
مطل ٢٢٥ فضيلة سنة الغجر	مطل ٢٢٦ الاربع بعد الظهر والعصر بعد المغرب وقبل العشاء	مطل ٢٢٨ وقوع السنة بنية مطلق العتلوة	مطل ٢٢٩ سنة الجمعة وفروع لو تركت سنة الغجر
مطل ٢٢٩ صلوة الضحى عدد ركعات السنة والتطوع	مطل ٢٣٠ الزيادة على ثمان ركعات بتسليم واحدة	تب ٢٣١ قولنا عبادة تلزم بالنذر	مطل ٢٣٢ في سنة الظهر والجمعة لا يصل على النبي صلى في القعدة الاولى
مطل ٢٣٣ طول القيام افضل من كثرة عدد الركعات	مطل ٢٣٤ الحيلة لقضاء سنة الغجر وقول محمد في سنة الغجر	مطل ٢٣٥ في قضاء سنة الظهر وقضاء التراويح محمدة في سنة الظهر	مطل ٢٣٦ الاء السن في المنزل في بيان التراويح
مطل ٢٣٧ في نية التراويح وفي وقت التراويح	مطل ٢٤٠ يقراء في كل ركعة ثلثين اية حتى يقع بالحتم ثلث مرات	مطل ٢٤٠ فلوام رجل في التراويح ثم اقتدى بآخر في تراويح تلك الليلة	٢٤٣ والوتر ثلاث ركعات وبيان دقضاء الوتر
مطل ٢٤٥ القرأة في الوتر وبيان القنوت في الوتر	مطل ٢٤٧ تكبير القنوت بيان دعاء القنوت	تب ٢٤٨ لا يقنن في صلاة غير الوتر	مطل ٢٤٢ بيان صلاة الكسوف
مطل ٢٥٣ ومن النوافل صلوة الاستسقاء	مطل ٢٥٥ دعا الاستسقاء	مطل ٢٥٦ ومن النوافل شكر الوضوء وخيعة المسجد صلوة الاذنين صلوة الضحى	مطل ٢٥٦ صلوة السفر والقدم من السفر وصلوة التسبيح

مطل ٢٥٧ صلوة الحاجة و صلوة قيام الليل والنافلة بالجماعة	نصل ٢٥٨ فيما يفسد الصلوة	مطل ٢٦٢ وان فتح على امامه واخذ الامام بقوله	مطل ٢٦٧ وان قبلت المصلي امراته ولم يقبلها
مطل ٢٦٩ في بيان الاستحلال الامام غيره اذا سبقه حدث	فصل ٢٧١ في سجدة الشهر	مطل ٢٧١ سجود السهو يجب بستة اشياء	مطل ٢٧٧ بيان الشك في الصلوة في حال القيام
مطل ٢٧٧ بيان احكام المسبوق	مطل ٢٧٩ بيان المسبوق واللاحق والمدرك	مطل ٢٨٢ بيان محل سجود السهو وبيان اللام في سجود السهو	مطل ٢٨٢ سجدة السهو بتسليم واحدة
فصل ٢٨٣ في بيان احكام زلة القاري	مطل ٢٨٩ بيان حكم الالتغ	مطل ٢٩٢ فيما يكره من القرأة في الصلوة	مطل ٢٩٧ واما القرأة خارج الصلوة
مطل ٢٩٧ التكبير في الختم من الضحى الى اخر القرأة وقرأة الاخلاص ٣	مطل ٢٩٨ استماع القران افضل بيان قرأة الكافر	مطل ٢٩٩ تصغير المصحف بيان تسجدة التلاوة	مطل ٣٠١ بيان النية للسجدة التلاوة
مطل ٣٠١ بيان تكرار التلاوة	مطل ٣٠٣ اعلم ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه	مطل ٣٠٣ بيان المسبوق	فصل ٣٠٤ في الامامة وفيلما يست

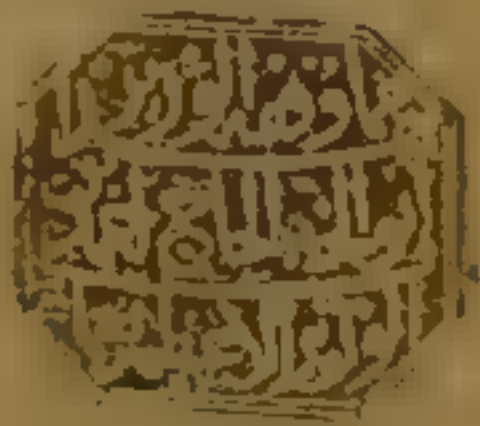
مطلد ٣٥١	مطلد ٣٥٢	مطلد ٣٥١	مطلد ٣٥٣
ستر عورته الخليطة	سبب غسل الميت نيت غسل الميت	وضوء الميت	بيان الكفن وصفة التكفين
مطلد ٣٥٥	مطلد ٣٥٦	مطلد ٣٥٥	مطلد ٣٥٦
الصلوة على الميت الامام من كل وجه	والاولى بالامامه فيها السلطان	ففضيلة الاخلاص	عدم جواز الصلوة
مطلد ٣٥٧	مطلد ٣٥٨	مطلد ٣٥٧	مطلد ٣٥٨
تكبيرات صلوة الميت لو كبر الامام خمسا في صلوة الجنازة ودعاء الميت	المسبوق في صلوة الجنازة	لو كبر الامام بخدا صدر الميت	يتنوم الامام بجذاه صدر الميت
مطلد ٣٥٩	مطلد ٣٦٠	مطلد ٣٥٩	مطلد ٣٦١
استحباب الصلوة صلوة الجنازة في في المسجد	لا يجوز الصلوة عليه راكبا وقا تل نفسه	لا يصلي على باغ وقطاع الطريق	في حمل الميت والتشييع
مطلد ٣٦١	مطلد ٣٦٢	مطلد ٣٦٢	مطلد ٣٦٣
نواب حمل الميت	لا يكره المشي قدام الميت	لا يكره رفع الصوت قدام الميت بالذكر والقرآن	خروج النسا الى الميت
مطلد ٣٦٣	مطلد ٣٦٤	مطلد ٣٦٣	مطلد ٣٦٤
لا بأس باليكاء في القبر	في بيان اللحد في القبر	اتخاذ الثابت	في عمق القبر

مطلد ٣٦٥	مطلد ٣٦٥	مطلد ٣٦٥	مطلد ٣٦٦
بيان وضع الميت توجيه الميت الى القبلة في القبر	يكره ان يوضع تحت الميت مضربة او محدة	يكره ان يوضع تحت الميت مضربة او محدة	يكره ان يوضع تحت الميت مضربة او محدة
مطلد ٣٦٨	مطلد ٣٦٩	مطلد ٣٦٩	مطلد ٣٦٩
الصلوة على الشهيد	الثامن في مسائل متفرقة من الجناين	مات المسلم قريب كافر	مات المرتد ولو مات المسلم وليس له الا كافر بيانه
مطلد ٣٧٠	مطلد ٣٧١	مطلد ٣٧١	مطلد ٣٧١
علائق النكاح فيها باقية	لو صلى النسا وحد على الجنازة	دفن الميت في مقابر المسلمين ومقابر المشركين	حضرت الميت في وقت صلوة المغرب
مطلد ٣٧٢	مطلد ٣٧٢	مطلد ٣٧٢	مطلد ٣٧٢
تأخير دفن الميت في الجمعة وبعد الدفن لا يخرج الميت	يكره الدفن في البيت بيان الميت في السفينة	يكره الجلوس على القبر ويكره النوم على القبر	الدعاء عند القبر لا يكره الدفن ليلا
مطلد ٣٧٣	مطلد ٣٧٣	مطلد ٣٧٣	مطلد ٣٧٣
امرات ماتت واضطرب ولدها يشق بطنها	في زيارة القبور التعزية للرجال والنساء	في صفة الحضرة عليه وعلى بيانا الصلوة والسلام	يكره اتخاذ الضيا قة من اهل البيت وهي بدعة لميت
مطلد ٣٧٤	مطلد ٣٧٤	مطلد ٣٧٤	مطلد ٣٧٥
تهيئة الكفن والقبر	كتابة العهد نامة بالسنة على جبهة الميت	فصل في احكام المسجد	التجارة مباح للمعتكف للحاجة

<p>٣٧٨ فصل في مسائل شقي من كتاب الصلوة</p>	<p>٣٧٧ الثالث في مسائل متفرقة تعلق بالمسجد مصلى العبد والحنان</p>	<p>٣٧٦ الثاني في أفضل المساجد المصلاة المسجد الحرام</p>	<p>٣٧٥ مطل يكوه الكلام المباح في المسجد</p>
<p>٣٨٠ مطل نسي الامام القنوت</p>	<p>٣٧٩ مطل لا بأس ان يصلي على العرش والبسط واللبود</p>	<p>٣٧٨ مطل اذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام</p>	<p>٣٧٧ مطل الفهرست</p>



٧٥



قوله الثقل جمع سبب الابدان
 نفس عن ارتكابها يكون
 فسمي اصله وفتح فالاصل النجاة عن العذاب
 والانقار عن الذنوب قبل الاول
 عن العذاب الوقت
 وهو محمد يعني وهو المسمى
 الدنيا بانفس الخلق من العلم والكنه والهمم
 في الاخر

فا

رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال بني الاسلام الى الايمان وقد
من تعريفه في شرح الخطبة لان الاسلام والايمان واحد في الشرع عند
اهل السنة خلافا للمخالفة والظاهرية لقوله تعالى ان الدين عند الله
الاسلام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة
لا نقباء ولا طاعة وعليه ورد مثل قوله تعالى قل لم تؤمنوا ولكن
قولوا اسلمنا على خمس خمس خصال او خمس عبادات شهادة ان
لا اله الا الله بجزء شهادة بدلائل خمس وبوفرها خبر مبتدأ محذوف
وكذا ما عطف عليها وان محققة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن
محذوف اولا في الجنس واسمها وخبرها محذوف اي موجود والآخرة
استثناء والله مرفوع بدلائل خمس لا يجوز ان يكون بدلائل خمس
لان المراد في الوجود عن الم سواء تعالى لان في مقابلة تسبعا كماله وعلى
التقديرين الاولين يلزم الاول وعلى التقديرين الآخرين يلزم الآخر
فليسا ممل والمجمل خبر ان وان محذوف رسول الله عطف على ان لا اله الا
وهذه الشهادة احدى الخصال الخمس وهي اقواها لانها شرط لصحة
الايمان عند الثمك بل قيل انها دكن لكن في الحديث اشارة الى بجمان
الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال الخمس خارجة عن حقيقة الايمان
لان النبي غير النبي عليه وهو مذهب المحققين ان الايمان هو التصديق
وان الاعمال خارجة عن حقيقة واقام الصلوة اي قامتها وقد تقدم
لان المراد بها وقدمت علما بعدها لمزيتها واهيست كما تقدم في الخطبة
ولانها اول الاربعة افتراضا وايضا الزكوة هي في اللغة التماء و
الطهارة وفي الشريعة تملك جرد مال عيشة الشري واقضية نصاب
لفقير مسلم غيرها شئ ولا مولاة مع قطع المنفعة عن مالك من كل
وجه الله تعالى فالتمليك اخرج اللاحقة وبناء المسجد ونحوه ليس فيه
تمليك وعينه الشارع اخرج الطوع والذر وأوقية اعطاء الله
القيمة كما هو مذهبنا واذ نصاب اخرج الكفارة ولفقير احزان

۷ ویدخل م

من البحر الرافعي
في غاية الصلاة والنفقة بينهما
وغير ذلك في كتاب الله تعالى
والزكاة والصلاة والزكاة

[illegible]

احتراز عن الغنى ومسلم احتراز عن الكافر وغيره اشقي ولا ماله احتراز
عنهما ومع قطع المنفعة الى آخر احتراز عن قرابة الولادة والزوجة وما
يعود اليه نفعه والله احتراز عن غير الموقوت به الزكاة ونطلق ايضا في
الشرع على عين ذلك الجزء او قيمته وهو المراد ههنا وفي كل موضع ورد
فيه الابتناء او الاخذ ونحوهما الامتناع ابتاء التملك الكثرة الا ان يرد
بالابتاء الفعل اذ فعل التملك ممكن ثم تمام هذه المتن على ما في الصحيحين
والج وصور رمضان وروى بالفاظ اخر فيها ليس في شيء منها من
استطاع اليه سبيلا والذي ذكره المصنف ابتاء الزكاة وصور
شهر رمضان والصوم في اللفظة الامساك وفي الشرع امساك مسلم
عاقلا طاهرا من حبس ويقاس عن الاكل والشرب والجماع من
الصبي الصادق الى الفروب بشية القرية فالمسلم يخرج الكافر و
العاقل يخرج المجنون والصبي غير المميز ومن الصحيح الى اخره يخرج
لا امساك ليلة وبشية القرية يخرج الامساك للحجبة وغيرها
ليس بقرية ورمضان كان اسمه نائقا فلما نقلوا اسماء الشهور
عن اللفظة القديمة سموها بالارمنية التي وقعت فيها فوافق زمن
الحرة والرمض فسمى رمضان او اشتق من رمض الصيام
اذ اشتد حر جوفه اولانه يحرق الذنوب كذا في القاموس وجمع
البيت الحج في اللفظة مطلق المقصد قال الشاعر بجون سبت
الزير فان المرء عرف الى يقصد ونه والبيت بكسر السين المهملة
القيام والزير فان لقب الحصين بن زيد الضماني وهو في الاصل من
اسماء الفرو في الشرع قصد المسلم العاقل البيت محررا لعبادة مركبة من
طواف بالبيت في وقته ووقوف بعرفة في وقته والبيت علم للكعبة لا
المشرفة بغلبة الاستعمال والاصناف من اضافة المصدر الى المفعول
ومن استطاع اليه سبيلا محله الرفع فاعل المصدر والاستطاعة عند
الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضل عن الجوابح الاصلية والواحد

مطابق بیان در مقدمه المصنف

مطلب بیان معنی الکفر

بيان علمه الامان

الشرعية لما روي الحاكم عن انس رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى والله اعلم
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل يا رسول الله ما السبيل قال
عليه السلام الزاد والراحلة قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه
وعند مالك القدرة على المشي وكسب القوت واعلم ان هذا الحديث بمفرده لا يدل
على فرضيته لانه خبر واحد وانما يدل على ثبوت الصلوة في الجملة وكذا بقية
الاحاديث لعدم التواتر فينا سب كون ثابتة في قوله فرضية ثابتة خبرا ثانيا
لان لاصفة لفرضية فليتنا مقل ومن ادلة السنة قوله صلى الله عليه وسلم
كل شئ علمي علامة دالة على حقيقة وعلم الايمان الدال على الصلوة والعقود
في الشرع ما يعرف به الوجود من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا
كانت الصلوة علامة للايمان فوجودها يعرف به وجوده من غير ان يكون
وجوده بظاهر يكرم من وجوده وجودها فلا يدل عدمها على عدمه اذ لا ملازم
بينهما ولذلك قلنا اذا وجدت من الكافي على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم
باسلامه بخلاف ما اذا صلى منفردا لقصودنا لانها ليست من خصا بعضنا
وله حكم بكفر تاركها ما لم يجد وجوبها والجواب عن الحديث لاني هنا ومن
ادلة التشبيه قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين فيه استعارة بالكناية
وهو تشبيه الدين بالعمامة مع ذكر التشبيه واردة المشبه به اذ عا
وايات العباد الذي هو من لوازم المشبه به استعارة تخيلية والجماع
بين الدين والعمامة ما في كل منهما من الاجزاء والحفظ لمن هو فيه وفيه
تشبيه الصلوة بالعمامة الذي ادعى تشبوه للدين وهو تشبيه محسوس
بمقول اي موهوم وهذا على مذهب السكاكي كما عرف في موضعه وجه ال
التشبيه بين الصلوة والعمامة فمن قوله فمن اقامها فقد اقام الدين
ومن تركها فقد هدم الدين اي الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان العمامة
تقام باقامة عمودها وتردم بترك اقامته وكان هذا هو السر في عدم مجي
الامر بالصلوة غالبا الا بلفظ الاقامة في الكتاب والسنة بخلاف غيره
من الاوامر على ما لا يخفى والدين في اللفظة الجزئية وفي الشرع وضع الهي سائق

يعني ان تركها عامدا فوق ثلثة ايام فقد هدم دينه هذا عندنا
وعند الشافعي يوم او ليلة وعند مالك سبعة ايام واليهما
ابو الليث

بيان ان تركها

سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخبر بالاثبات فوضع كالمجس فليس كخصا
الالهية وغيرها والهي اخرج غيره كالاوضاع الصناعية وغيرها كان
يشترع للكفار شيئا طهرهم وسائق اخرج الاوضاع الالهية السابقة ك
كتخصيصا منه تعالى ايات الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحياء
المعينة ولذوي العقول احتراض عن التخصيص السابقة المبردة فانها عقول
لاذووها عند من يقول به اذ لا يقال لما كلفوا به انما ياتهم الا انها بصطلي
على ذلك احد والاصوب ان يجعل سائق لذوي العقول قيدا واحدا
احتراز به عما ذكر وعن احوال الحيوانات المختصة بالاحيان والاحيان
وباختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم الاختيار في الايمان بالشرع وعما
وتركها ليكون عبادة او عصيان ويمكن ان يحتز به عن السائق لا بالا
بالاختيار كالوجدان فان وضع الهي سائق من هو فيه لا بالاختيار و
المحود صفة مادية شتى الى التكليف حسيا كما هو المذهب الصحيح ويمكن
ان يكون احتراز عن الكفر فانه وضع الهي عند من يقول بخلق افعال العباد
واداد المجس لذوي العقول باختيارهم غير المحمود وبالذات يجوز ان يتعلق
سائق اي ان ذلك الوضع الالهي بذاته سائق اذ لم يوضع الا لذلك ويجوز
ان يتعلق بالخبر يعني ان ذلك الخبر بذاته خبر والخبر حصول الشئ لامن شأنه
ان يكون حاصله اي بنا سبه ويليق به كذا في شرح المشارق لاكمال الدين
ومن ادلة السنة قوله عليه السلام فيما رواه ابو داود وغيره
عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
على العباد خيره فمن احسن وضوءهن باساعه والايان بسننه وادابه
وصلواتهن لو قههن اي صلى كل واحدة في وقتها ولم يخرجهما عنه بل عذر
الله ركوعهن بالقيامية فيد وحشوهن باحضار القلب وجع الهمة وصرف
الشواغل الدنيوية عن الكفر كان له على الله عهدا وعذموثوقا مؤكدا عليه سبحانه
فضلا منه وكرما ان يفقر له اي بان يفقر له ذنوبه فيكون ان وما بعد ها في
محل نصب ينزع الى فظا يجوز ان يكون محلها الترفع بيان العهد بل هو الاول

الظاهر ان تركها وسائق اولها في افعال ايمان الجاهل اطلاقا
وهو طائفة من السالكين وهو مطهر وطائفة من الكفار
اختار

بيان ان تركها

ويصل عليه ويستعمل ثلثة ايام اسحبها من روضه الاخيار في شرح مشارق الانوار

قوله شرط الا ولى ان يقول بشرط لان الشرط انما يجمع على شروط الاشارة الى ان الشرط انما يعلق به الفعل
بفتح الفاء وسكون الهمزة ثم اعلم ان الشرط لغة العلامة ومنه وقوله تعالى فقد جاء اشرافها اي علاقتها واصطلاحا ما
يتوقف عليه غيره من غير ان يكون فيه كراهة اخلا في الماهية والمراد هنا ما يجب تقديمه على الصلوة واستمراره فيها حقيقة او كراهة
شرح المقدمة للمحرر

المجلد
مجلد بین الاقوامی بین الاقوامی
مجلد بین الاقوامی بین الاقوامی
مجلد بین الاقوامی بین الاقوامی
مجلد بین الاقوامی بین الاقوامی
مجلد بین الاقوامی بین الاقوامی

ولا شروط واعلم ان للصلوة اركاناً جمع ركن وهو الله الجليل والحمد لله
في الاصطلاح الجزء الذي تركزت الماهية منه ومن غيره وقد تقدم
انها داخلية في المراتب واعلم ان للصلوة واجبات جمع واجب وهو في
اللغة من الوجوب وهو الشقوط سمي به لانه ساقط عنا عليه وعلينا على
او من الوجوب وهو الاضطراب سمي به لئلا يردده واضطراره في الثبوت
وفي الشرح ما لم يدل فيه بشبهة وحكمه ان يفسق تاركه غير ماقول في
لا يكفر جاحده وركه في الصلوة لا يفسد هابل يجب به سجود السهو ان
سهواً وتجب اعادتها ان عمداً والالزام الاثم والفسق واعلم ان للصلوة
ستتابع سنة وهي في اللغة الطريقة والتميلة يقال سنة فلان كذا اي
طريقته وسيرته حسنة كانت او سيئة دليل من سن سنة حسنة
ومن سن سنة سيئة وفي الشرح الطريقة المرضية السلوك في الدين
من غير الزام على سبيل المواضبة فمن غير الزام اجتراف والواجب على
سبيل المواضبة غا التقل كذا قاله الشرح الهندى والظاهر انه لا حاجة الى
هذا القيد لدخول في الطريقة فانها لا تسمى طريقة بدون المواضبة وحكمها
ان يطالب المكلف باقامتها من غير اجتراف ولا وجوب وتركه في الصلوة
يوجب كراهة تنزيه ولو سهواً فلا ولا يوجب سجود السهو واعلم ان للصلوة
ادباً جامع ادب وهو في اللغة الظرف وحسن التناول كذا في القاموس
والمراد به ههنا ما فيه زيادة احترام للصلوة ولا بأس بتركه ولا
كراهة وكما ان السنة مكتملة للغرض فالادب مكمل للسنة وفي
الخلاصة والسنة ما واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه
وسلم واصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والواجب اكمال النواض
والسنن اكمال الواجب والسنن اكمال السنن والسنن اكمال السنن
كراهية بتخفيف الياء مصدر كره يكره كراهية وكراهية والمراد
بها ما يتضمن ترك سنة وهو كراهية التنزيه او ترك واجب
وهو كراهية التبريد واعلم ان للصلوة مناهج جمع منهي وهو محل

قوله قبلها اقبل الصلوة اي يتقدم على الصلوة فان قلت ان شرط الصلوة لا يتقدمها ويكون خارجا عن اركانها قلت
قبلها شرط الدخول في الصلاة مثل التيمم فانها شرط في الدخول وكتبت افعال الصلوة كترتيب الركوع على السجدة والسجدة على الركوع
على الركوع فان رعايته شرط لجواز الصلوة حيث لو قدم الركوع على السجدة لاجتزاء لا يجوز وكذا مراعاة تقدم الامام على المقتدى وعدم
قبلها وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة فان هذه شروط جواز الصلوة التي لا يتقدمها حيث لو تقدم المقتدى على الامام او

[illegible]

محل في بيان الطهارة

عنه ان الذي ستمتنى اتمى جبره اذا اتمى اذ اتمى القيام الى الصلوة
ثم ان ظاهر الامة بوجوب الوضوء على كل من قام الى الصلوة سواء كان محدثا او غير محدث نظر الى عموم قوله الذين امنوا وقسمه الى الصلوة
وليس كذلك بالاجماع واخبار صاحب الكشاف عنه بان الخطاب للمحدثين خاصة بقية دلالة الحال واشترط الحدث في البدل وهو التيمم
ولا يدل عن الوضوء في البدل لا يفارق الاصل في نظر طه وسبيله وانما قد نص على اشترط الحدث لوجوب التيمم على من لم يجد ماء
والنص في البدل نص في الاصل من حيث ان ما هو شرط للاصل شرط للبدل وبالعكس والا كان كل واحد منهما اصلا بوجه لا بدلا

مطابق بیان تخریفات الف و ح و الج

[illegible]

نوفيقا كان قيل كيف يكون فؤاده النصير
كان ثابتهما بحسب الطاهر الا ان ههنا ما ينسب
وما ورد من الوعد في حق من لم يستوعب
منصورا او مجرورا ان شاء الله كونه معولا لاف

۵

طف

مطابق بنی الوعد

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب

محلہ زبان الہیہ

مطهر بن افغان رح

منه

وفي الخلصة اذا ثبتت الحجة فلا يجب ايصال الماء الى ما تحتها عندنا الا ان يكون الشعر قليلا يبدو منها منابتة ودوى ابو يوسف
عن ابي جعفر انه يلزم امر الماء على ظاهر الحجة وهو الاصح وفي رواية اخرى عن ابي جعفر انه ان مسح من الحجة ثلثها او ربعها
جاء كالرأس فهذا كله غير المسترسل واما في المسترسل عن الذوق فلا يجب ايصال الماء اليه بالاتفاق لانه ليس من الوجه ثم زاده
قوله والحجة بالكسر ثم ثبتت على الذوق او عليه وعلى الحديث معا على الخلاف كما في الاشارات فيحسم ما على الذوق لا غير على
مما قاله باله تفقذ انفق الاحاد على الاحاد وكلما يدوم فلو واحدا فحسم

مطلب في باب ما بين العذر والادان على كماله
وقد عرفت ان ثمة الثلاثة النظرية وفي حاشية الاصول كان
يتم جامع الرموز
تفسيرها في تفسيرها في

انه لا يغسل
فوق غسل
شربا على اعضاء الوضوء من الاصبع الى اليد
حدادى
اما كان من شربا على اعضاء الوضوء من الاصبع الى اليد
حدادى
فوق غسل

[illegible]

من الماء من تحتها ما وجد في الارض
فانما هذا هو الذي قاله الله تعالى
والماء من تحتها ما وجد في الارض
فانما هذا هو الذي قاله الله تعالى

فلم يعتبر قيامها مانعا من الغسل كذا في شرح الهداية لابن همام والمفرد
في صريح الرأس وربع مقدار الناصية وهو ربيع الرأس عندنا وقال ما
مالك واحدا حبهما الله صريح الكل فرض لأن الباء صلة كما في التيمم
قال الشافعي الفرض مسح اذ في جنبيه ولو بعض شجرة وتجري المجلد
سوقا أما ولا على ان البقرة نزلت بلغث العرب فالعمل فيه بموضع
لغاتهم افراداً وتركيباً واجباً ما لا يثبت تخصيص عرفي أو شرعي وثانياً
على ان الاصل معه ما هو في لغتهم فتقول لا شك ان المسح في
اللغة امرار شئ على شئ بطل بقا الحاشية هذا الذي يفهمه منه متبادراً
كل حرفي وقولاً من قال انه في الشرع الاصابة معناه اصابة الماء دون
تسبيله لانهم انما يذكرونه في مقابلة الغسل الذي هو تسبيل الماء والآ
فلو بدله من دليل ولا دليل عليه اصلاً لا من كتاب ولا سنة ولا اجماع
فلو سمع فاقماً الباء فكثر استعمالها معه في لغتهم هو معنى الا لصاق و
هو معنى المشهور للباء مطلقاً وقد تستعمل معه زائدة عند القرنية كما
في آية التيمم فان كون المسح فيه خلفاً عن الغسل المستوعب قرينة مع تواتر
النقل بالاستيعاب والاجماع على اللصق في الآية وان كان مطلقاً
كونه غير مذكور لكنه يتقيد باليد التي هي آلة التطهير بالقرينة الحالية لا باليد
بالاصبع ونحوها لعدم الدليل واتمام معنى التبحيض فله وعدم ورود
الآ في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينفقونه اصلاً
فلم يستعمل مع المسح في لغة العرب قطفاً قاله ابو البقاء الكهيري وقال
بني لاخبرة له بالقرنية الباء في مثل هذا التبحيض وليس بشئ يعرفه
اهل العلم انتهى وذلك ان المعاني للحروف لا يلزم جواز ان يستعمل كل واحد
منها مع كل واحد من الافعال فلو قال فائلاً ان لفظاً من في نحو خرجت من
البصرة للتبحيض او للبيان كذا به كل واحد من اهل اللسان فالمعنى في
ذلك استعمال العرب ليس غير وليس لاحد ان يقول ان هذا الحرف
قد استعمل بهذا المعنى في اللغة انا اعني له في هذا الموضع من غير دليل من

دليل من استعمال أهل اللغة والعرف أو الشرح لذلك الحرف بذلك المعنى في ذلك
الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي سيما وقد انقم اليه ان اصابة
شعرة او ثلاثة شعرات لا يسمى مسحا في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع
ايضا فظلموا واتخذوا قول مالك واحمد رحمهما الله فلوله يكن الأعدم
قربة كون الباء زيادة والزيادة خلاف الاصل لكن كيف وقد انظم اليه
انه لو كان الاستيعاب فرضا لما نزلت النبى صلى الله تعالى عليه وسلم في وقت
ما وقد صح نزوله لهما روى المغيرة بن شعبه ان النبى صلى الله تعالى عليه
وسلم اتى سباطة قوم فبال ونوضا ومسح على ناصية وخفيه هذا الحديث
تمام متين احدهما رواه مسلم عن المغيرة انه عليه السلام نوضا ومسح
بناصية وعلى الخفين والاخر ما رواه ابن ماجة عنه انه عليه الصلوة والسلام
اتى سباطة قوم فبال فأجمع القذور في مختصره بين مروي المغيرة و
تبعه المص وغيره والسباطة الكنايسة بفتح نطق بأفنية البيوت وروى ابو
ابوداود عن انيس رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم نوضا وعليه عمامة فطربه فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه
وسكت عليا بواداد وما سكت عليه فهو حسن عنه والفطرية بكسر الفاق
واسكان الطاء ضرب من البرود وروى البيهقي عن عطاء انه عليه الصلوة
والسلام نوضا فمسح العمامة ومسح مقدم رأسه او قال ناصية وهي تجزئة
وان كان مرسلا سيما وقد اعتضد بالمنصل وان قد بطل القولان بقي
الشان في اثبات ما اخترناه وما قرناه من معنى المسح والباء بفتح ثوبه
وذلك انه لما كان معنى الباء الاتصال ومعنى المسح امرار شئ على شئ آخر
ولاشك ان المراد بالشئ الاول ههنا هو اليد لانها آلة التطهير واليد نقاء
ربع الرأس في المقدار فاذا أمرت ادى امرار الشئ يسمى مسحا حصل الربع
فكان مسح الربع ادى ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وظهر بهذا
عدم صحة الرواية التي صححها بعض اصحابنا رحمهم الله من التقدير بثنت
اصابع نظر الى ان الواجب الصافي اليد والاصابع اصلها والثنت اكثرها

في هذا الحديث في الخبر الأول
 في هذا الحديث في الخبر الثاني
 في هذا الحديث في الخبر الثالث
 في هذا الحديث في الخبر الرابع
 في هذا الحديث في الخبر الخامس
 في هذا الحديث في الخبر السادس
 في هذا الحديث في الخبر السابع
 في هذا الحديث في الخبر الثامن
 في هذا الحديث في الخبر التاسع
 في هذا الحديث في الخبر العاشر
 في هذا الحديث في الخبر الحادي عشر
 في هذا الحديث في الخبر الثاني عشر
 في هذا الحديث في الخبر الثالث عشر
 في هذا الحديث في الخبر الرابع عشر
 في هذا الحديث في الخبر الخامس عشر
 في هذا الحديث في الخبر السادس عشر
 في هذا الحديث في الخبر السابع عشر
 في هذا الحديث في الخبر الثامن عشر
 في هذا الحديث في الخبر التاسع عشر
 في هذا الحديث في الخبر العشرون
 في هذا الحديث في الخبر الحادي والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر الثاني والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر الثالث والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر الرابع والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر الخامس والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر السادس والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر السابع والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر الثامن والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر التاسع والعشرون
 في هذا الحديث في الخبر الثلاثين

من رواه لكن يؤيده اجماع الائمة على عدم الوجوب وهذا قال في الهداية الاصح
 انما مستحبة ولفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن
 الرحيم بعد التقوذ وفي المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله او
 الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله يصير معهما السنة كذا في شرح الهداية لابن
 لابن الهمام والاصح ان يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة
 بعد استبراء اليد عن غسل سائر الاعضاء احتياطا للحدوف الواقع فيها قال
 بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب لان الاستنجاء حال
 كشف العورة وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب قال قاضيان والاصح ان
 يسمى مرتين وفي الهداية يسمى قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح والاختلاف
 في وقت التسمية كالاختلاف في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل الاستنجاء
 وقال بعضهم بعده والاصح انه يغسلها مرتين قبله وبعده ولو نسي التسمية فذكرها
 وخلال الوضوء يسمى لا تحصى السنة بخله في الاكل كذا في الغاية معللة بان الوضوء
 عمل واحد بخله في الاكل وهو يستلزم في الاكل تحصيل السنة في الباقي لا
 استدراك ما فات قاله لابن الهمام والاولى انه استدراك لما فات
 في الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام اذا اكل احدكم فليذكر اسم
 الله على طعامه فيقول بسم الله اوكه واخره رواه ابو داود والترمذي
 ولا حديث في الوضوء والمضمضة والاستنشاق لانه صلى الله تعالى عليه وسلم
 فعلهما على الواظفة كما روى في الصحيحين وغيرهما والمواظفة من غير امر
 ولا وعيد على التزاد دليل على السنة لا الوجوب باليمن جدين لما روى
 السنة من حديث عبد الله بن زيد حكاه عن وضوءه عليه الصلاة والسلام
 وفيه مضمض واستنشق واستنشق ثلثا بثلث غرقات ومعلوم
 ان الاستنشاق لا يؤخذ له غرقة فالمراد بثلث غرقات مثل المراد بقوله ثلاثا
 فكل ان المراد ان كلمة من المضمضة والاستنشاق فعله ثلاثا لان مجموعهما
 فعله ثلاثا فكل اكل منهما فعله بثلث غرقات لانه فعل مجموعهما بثلث غرقات

مطلقا في بابا المضمضة والاستنشاق

نقله بركات شفي اثنا عشر مرة

غرقة

غرقات وقد جاء مصرحا في حديث الطبراني حدثنا الحسين بن اسحق الشنقي
 حدثنا شيبان بن فروخ ابو سلمة الكندي حدثنا ليث بن ابي سليم حدثني طلحة
 بن مصرف عن ابيه عن جده كعب بن العم والحمامي ان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم يؤخذ مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا باخذ لكل واحدة ماء جديدا
 ورواه ابو داود وفيه دخلت على النبي صلى الله وسلم وهو يتوضا والماء
 يسيل من وجهه ولحيته على صدره في آيته يفصل بين المضمضة والاستنشاق
 وسكت عليه ابو داود وكذا المذرني وما نقل عن ابن معين انه يسئل الكعب
 صبيحة فقال المحدثون يقولون انه رآه عليه الصلاة والسلام واهل بيته
 طلحة يقولون ليس له صبيحة غير قاذج فاذا اعترف اهل الشأن بان له صبيحة
 في الوجه وما في حديث علي رضي الله عنه انهما باياه واحد لا يعارض الصحيح
 حديث ابن زبير وكعب وما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما فاخذ غرقة
 من ماء جديدا صرفة لان المراد بتجديد الماء بقرينة قوله بعد ذلك ثم اخذ غرقة
 من ماء فغسل به يده اليمنى ثم اخذ غرقة من ماء فغسل به يده اليسرى
 ومعلوم ان كل من اليدين ثلث غرقات لا غرقة واحدة فكان المراد اخذ ماء
 اليمنى ثم ماء اليسرى ولو كان كان المراد ان ذلك ادى ما يمكن اقامة المضمضة به
 كما انه ادى ما يقام فوض اليدين لان المحكي انما هو وضوءه الذي كان عليه بلبسه
 المحكي له وما روى بكيف واحد فليكن كونه بكفين معا او على التفريق كما ذهب
 اليه بعضهم المضمضة باليمن والاستنشاق باليسرى كذا قاله الشيخ كال
 الدين بن الهمام وايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين سنة ايضا
 تكملة للفرض لان غسلها فرض كما تقدم فكان تحليل الوجه والا اصابع وعده
 في التنجيس من الادب ومسح ما استقر من التهمة لا تصال به غسله فرض و
 هو ما يلحق البشرة كما تقدم تصح فيكون تكملة للفرض وتحليلها اي التحية لما روى
 الترمذي بن ماجه عن عثمان رضي الله عنه انه عليه السلام كان يخلل يده وقال
 الترمذي توضا وخلل لحيته وقال حسن صحيح وصحيح من حبان والحكم
 وفي الخوص داود عن ابنس رضي الله عنه كان عليه الصلاة والسلام الا توضا

في باب ايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين

الحمد لله الذي جعل
العلماء من عباده
الذين هم في الدنيا
أئمة للناس في
الهدى والنعمة

في بيان استحباب جميع الرأس في المسح

أخذ لقمان ما تحت حلقه فحل به لحبه وقال بهذا امرؤ رزق وهذا اعز كون
تحليل الحية ستة قولاً إلى يوسف وأما عندها فنجب وبرور جابر والادلة
تخرج قولاً إلى يوسف وقد رجم في البسوط وهو الصحيح واستحب جميع
الرأس في المسح لما اطلعت عليه الصلوة والصلوة والسلام عليه ما روي في احاديث
وضوء في الصحيحين وغيرهما مع الترك في بعض الاوقات تعظيماً للجواز على ما مر
بما روي في تاريخ اصحاب الستين الاربعه عن علي في حكايته وضوءه عليه
الصلوة والسلام انه مسح مرة واحدة واحاديث عثمان الصحيح نزل على ذلك
فانهم ذكروا وضوءه ثلثاً ثلثاً وقالوا ومسح برأسه ولم يذكروا عدد اورد
ابوداود ابن عباس انه رآه عليه الصلوة والسلام يتوضأ ثلثاً ثلثاً ومسح
برأسه واذنيه مسحة واحدة وروي الطبراني في الاوسط عن راشد بن
محمد الحماني قال رايت انساً بالزاوية فقلت اخبرني عن وضوء رسول الله
عليه الصلوة والسلام فانه يلقي اذنيه فقلت نعم فقلت فساق الحديث الى ان قال
ثم مسح برأسه مرة واحدة غير انه امرهم على اذنيه فتسمع عليهما وروي
ابوداود والطبراني عن علي رضي الله عنهما في حكايته المسح ثلثاً قال البيهقي
وقد روي من اوجه عن عمن ان تكرار المسح الا انه مع خلاف الحفاظ
ليس بمسح عند اهل العلم او مجل على انه باء واحد منهما من المقدم الى المؤخر
ثم الى المؤخر وقد روي عن ابي حنيفة ثلث مرات باء واحدة المبردة فلذا
قال المصنف واحد له يبيد بالمرّة وفي فتاوى قاضي خان ثم مسح برأسه
وضوءاً وستة باء واحد مرة واحدة وقال الشافعي يمسح ثلث مرات
بثلث مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون ستة ولا ارباً انتهى
الوجه انه مكره قال في الكافي التثنية يعني بمياه بقرية من الغسل و
لو بدله بركه فلذا اذا قرئ منه وكيفية الاستحباب ان يأخذ الماء ويبل
كفيه واصابعه ثم يبلصق الاصابع الى يمينه ويضع على مقدم رأسه
من كل يد ثلث اصابع الخنصر والوسطى والبنصر ابهاميه و
وسبائيه مرفوعات ويجافي بطن كفيه عن رأسه ويمدّها الى

في بيان كيفية استحباب الرأس في المسح

الاصابع

في بيان مسح الرأس في المسح

اي يمدّها اي يدير الى الخفاء ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسح
بلفظه وبمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن
مستحبة وهما المراد بالسبائين فيما تقدم يقال للاصبع التي تلي الابهام
مستحبة بكنائس لا يشار بها الى التوحيد عند التشهد ويقال لها
السبابة لانهم كانوا يسيرون بها الى السب في الخاضعة ونحوها
الاذنين ايضا ستة لما ياتي عنهما ان شاء الله تعالى كذا ذكره في المسح
بهذه الكيفية في الخط وغيره تحريراً عن الاستعمال قال الرليقي وهذا لا يعيد
تاخيره انتهى وايضا انفقوا ان الماء مادام في العضوم يكن مستعملاً فلا ولي
ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدّها الى خفاه على وجه يستقر
جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملاً لان بقاء واحد
الاستحباب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق قال في فتاوى قاضيان
وصورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤاده
يمدّها الى خفاه واستأثر بعضهم بالطريق اخر احترازاً عن الماء المستعمل الا ان
ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فيمنع الاول ولا يصير الماء مستعملاً ضرورة
لاقامة الستة انتهى وما ذكرنا من مسح الاذنين مع الرأس بما روي
يشترط ان كان موضعاً واحداً وان مسحاً فلا بد ان يأخذ لهما ما جديد
لذا هاب بذه اصبعيه يمسحاً وعند الشافعي لا بد من ماء جديد للاذنين فلا
يُسمح بماء الرأس والمجته عليه ما مر من حديث ابن عباس في ابوداود حيث
قال ومسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وكذا حديث انس في الطبراني حيث
قال ثم مسح برأسه مرة واحدة غير انه امرهم على اذنيه فتسمع عليهما واخرج
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن عباس الا اخبركم بوضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه غرقة فتسمع بها رأسه واذنيه وبوب
عليه النسائي باب مسح الاذنين مع الرأس وما رواه ابوداود والترمذي
وابن ماجه عن ابي امامة الباهلي انه عليه الصلوة والسلام قال عند مسح
رأس من الرأس وكذا رواه ابن ماجه ايضا عن عبد الله بن زيد رواه

أخذ باء

انما اراد فطن عن ابن عباس كلاهما عنه عليه الصلوة والسلام انه قال الاذان من
 الراس والمراد بيان الحكم لا بيان الخلق لانه صلى الله عليه وسلم انما بعث بين
 الاحكام وما روى انه عليه السلام اخذ لاذنية ماء جديا فجعل على فم البلة قبل
 الاستنجاء فوفيقا ويسمى الوضوء الاصابع الثلث المقدم ذكرها بقوله
 البلة على ظهورها غير مستعمله وح فلا احتياج الى قوله بما جديا ولما فهم
 من عطفه على السنن انه سنة كما قال به البعض لما روى انه عليه الصلوة و
 السلام مسح الوضوء مع الرأس ذكره اخر حديث كعب بن اليماق الذي مر في
 المصنف والاستسقاء اشار الى الخلاف بقوله وقال بعضهم هو الوضوء
 الوضوء اذ ب وقال قاضيان وما مسح الوضوء فليست بواجبة ولا سنة وقال
 بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال كان فقه اولي من تركه اشهر وفي
 الاختيار قيل سنة وقيل مستحب وانصرف في الكافي على انه مستحب وهو الاصح
 لو انه فقه صلى الله عليه وسلم في بعض الاحاديث دون غالبها فاذا
 عدم المواظبة وهو دليل الاستنجاء ومسح الحلقوم بدنه وتخليل الاصابع
 سنة ايضا في اليدين والرجلين لما في السنن الاربعة من حديث لقيط
 بن صبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فامسح
 بالوضوء وخلل بين الاصابع قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى هو
 وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك وقال حسين غريب وعنه عليه
 السلام انه قال خللوا اصابعكم لا يخللها الله بالآثار يوم القيمة رواه الدار
 قطني وهو ضعيف وفي الطبراني من لم يخلل اصابعه بالماء خللها الله بالآثار
 يوم القيمة والامر والوعيد في هذه الاحاديث محمول على اتصال الماء الى
 ما بين يديها فانه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بين يديها كما يجوز في داخل الحجبة
 الكشيفة قال الشيخ كالدين بن الهمام والتحليل بعد هذا مستحب لعدم
 المواظبة مع كونه الكمال في العمل اشهر وقد تقدم ان الكمال الفرض سنة و
 تكرار الفصل في الثلث سنة ايضا المواظبة على الصلوة والسلام عليه

طائفة بيان مسح الوضوء بطريق الاصابع مع الثلث

طائفة بيان تخليل الاصابع اليدين والرجلين
 الحلقوم بالضم يعني دلكه حتى يذهب ريقه

طائفة بيان تكرار الفصل في الثلث

كشيء

على ما في الاحاديث الصحيحة مع التمسك ببعض الاحيان على روى انه عليه
 السلام توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله ثقتا الصلوة الا به وانه
 توضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعفه الاجر مرتين وعن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتاه عليه الصلوة والسلام فقال
 يا رسول الله كيف الظهور فدعا عليه عا في انا غسل كفيه ثلثا ثم غسل
 كفيه ثلثا ثم غسل وجهه ثلثا ثم غسل ذراعيه ثلثا ثم مسح رأسه ثم
 ادخل اصبعيه السباحتين في اذنيه ومسح باهما ميه على ظاهر اذنيه و
 بالسباحتين باطن في اذنيه ثم غسل رجله ثلثا ثلثا ثم قال هكذا
 الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي لفظ لابن ماجه
 تعدى وظلم للنساء اساء وتعدى وظلم وظلم وهو حديث صحيح
 ورواية ثقات الامم عمرو بن شعيب والمحققون على صحة حديث عمرو بن
 شعيب عن ابيه عن جده وان المراد بجده عند الاطلاق جده ابوابه وهو
 عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما والمراد بالزيادة الزيادة على
 الثلاث معتقدا سنيتها فاما لو زاد لطمأنته القلب عند الشك او
 بينته وضوء آخر فلا بأس به لانه عليه الصلوة والسلام امر بتكرار ما بين
 الى ما لا يربيه كذا في الكافي وغيره قال في الخلاصة وان غسل مواضع الوضوء
 الوضوء اربع مرات يكره وقال الفقيه ابو جعفر لا يكره الا اذا داه السنة
 فيما وياه الثلاث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استأنف
 الوضوء على ان الوضوء من غير ان يؤدي بالاول عبادته غير مقصودة
 مكروه وفي اشكال لا يطابقهم على ان الوضوء عبادته غير مقصودة لانها
 فاذ لم يؤدي عمل ما هو المقصود من شرعية كالصلوة وسجدة التلاوة
 ومسح المصحف ينبغي ان لا يشترع تكراره في ثوبه لكونه غير مقصود لذاته
 فيكون اسرا فامحضا وقد قالوا في السجدة لما لم يكن مقصودا لم يشترع
 التكرار به باستقله وكانت مكروهة فهذا اولى كذا المراد النقصان عن
 الثلاث مع اعتقاد السنية ومضى فقد تعدى الى اخره اي جاوز حد

الوضوء لا يكره بالطلاق اشهر وهو حديث صحيح

السنة في الزيادة وظلم السنة حقها في النقصان ثم المرة الاولى فرضوا
 الثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية والثالثة اكمال
 السنة لذاتي الاختيار والاولى ان يكون الثانية والثالثة كلهما سنة انما
 يحصل برأها والنية في الوضوء سنة وليست بفرض خلافا للثالثة على ما
 سيأتي في الغسل ان شاء الله تعالى فيوى رفع الحديث واستباحة ما لا
 يحمل الأبرقع والتزيين المذكور في لفظاية الوضوء سنة وليس بفرض خلافا
 للثالثة لان العطف فيها بالواو واجامى اهل اللغة انما يطلق الجمع لا يفرض
 فيها الترتيب وليس العطف على القيام هو غسل الوجه بل الاثنان يجمع هذه
 الجملة من الغسل والسج كما يقال للعبد اذا دخلت الشوق فاشترى خبز او
 لحما ودينا ولبنا ولو اشترى اللبن ثم الذبث وهكذا الابدع مخالفا لانه
 امر بشراء هذه الجملة عقيب دخول الشوق وقد فعل ما امر به واستدل
 بعضهم على افتراض الترتيب بادخال المسحوق بين المفصولات فلو لم يكن
 الترتيب مقصودا لما ذكر مسج الواس قبل الارجل مع انها معطوفة
 على الوجه واليدين وهذه غفلة عن النكتة التي ذكرها جاز الله العلامة
 وغيره من المحققين من ان الارجل قصد عطفها على المسحوق ليقتصد في
 صب الماء عليها على مرتبة تفسير الآية ودقايق التنزيل اوسع من
 ان تحصر في ما يلحظه بعض العقول ولذا لم يجعل مفهوم الشرط و
 الوصف حجة ولو لم تذكر فائدتهما اصلا لانهما لغو لنا القاصرة
 عن ادراك كنه كلام الله تعالى والرسول عليه السلام فضلا عن مناسبة
 لفظية اجمع المجتهدين على ان لا يثبت بمثلها حكم تزمى واحاديث
 فعله صلى الله عليه وسلم لا دليل فيها على الافتراض لان فعله عليه الصلاة
 والسلام محمول للخصوص وغيره بل تدل على السنة وقد قلنا بها وقد روى
 ابو داود في سننه انه عليه السلام نسي مسج راسه في وضوءه فذكر
 بعد فراغه فسحبه بيل كفيه واخرج الدارقطني عن بشير بن سعيد قال
 اتى عثمان المقاتل فدعى بوضوء فضفض في استنشاق ثم غسل وجهه

محله بيان النية والتزيين

وجهه ثلوثا ودجليه ثلثا ثم مسح برأسه ثم قال رأت رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم يتوضأ هكذا يا هؤلاء كذلك قالوا نعم لنفري من اصحاب رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك الترتيب بين المضمضة والاستنشاق
 سنة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل الوجه قال الخلاصة و
 الدلك ايضا سنة لانه اكمال للفرض في محله وليس بفرض خلافا لما لا
 احمد لان حقيقة الغسل لا تتوقف عليه لقول العرب غسل المطر الارض
 وليس في ذلك الا الاسالة واعترض عليه الشيخ كمال الدين المهام بان
 وقعه من علو خصوص صامع الشدة والتكرار اى دلالة وهم لا يقولون الا
 اذا نظفت الارض وبانه غير مناسب للمعنى المعقول من شرعية الغسل وهو
 تحسين هيئة الاعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب تعالى تحفيقا و
 الا القياس الكلى والناس بين حضري وقروي خشن الاطراف لا يزيل
 ما استسجم في جنبتيها الا ذلك فلا سالة لا تحصل مقصود شرعيتها اشترى
 والجواب لا نسلم ان الواقع مع الشدة والتكرار يسمى دلكا وهو محل النزاع
 لا التحسين حتى لو دل ذلك ولم يحصل به تحسين يجوز اتفاقا ولو وقف
 في المطر الشديد زمانا طويلا حتى ابتل بدنة وانفسل ولم يدلكه لم يحسن
 عندهم فحل النزاع بين هو الدلك والخشونة ان منعت ابصال الماء فلا
 بد من الدلك عندنا ايضا والا فلا نسلم ان ازالة ما استسجم في الخشونة
 فرض عند احد فان ازالة الدرن المتولد من البدن ليس بفرض اتفاقا
 حتى لو دل ذلك ولم تزل جاز عندها ايضا والموالاة وهو ان تغسل
 كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحق التسابق عنده
 اعتدال الهواء سنة ايضا لمواظبة عليه الصلوة والسلام عليها كما يدل عليه
 الاحاديث وليست بفرض خلافا لما لا لان الواو لا تدل على المحبة ولا الواو
 لصديق جاء زيد وعمر بعده بيوم او بشهر ونحو ذلك والزيادة على الكتاب
 بنجر الواحد او بالقياس لا يجوز عندنا لانها منسوخة فلا بد من ازالة ما فرغ من
 من مطلق الآية فرض واما ادائه الى ارب الوضوء فهو ذكر الضمير باعتبار الخبر

محله بيان الدلك

محله بيان اداء الوضوء

وهو ان يتأهب وما بعده الى التأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول الوقت اذا
 له يكن صاحب عذرية وقت غير مهمل لان فيه انتظام للصلوة وانتظار للصلوة
 كمن هو فيها بالحدث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تشبته غمرا وان
 يجلس للاستنجاء هو ازالة النجس وهو ما يخرج من البطن من النجاسة اي ومن
 الادب ان يجلس للاستنجاء متوجها الى بين القبلة او الى يسارها كيتلا مستقبل
 القبلة او يستند برها حال كشف العورة فاستقبالها واستند بآرها حالة
 الاستنجاء ترك الادب ومكره كراهة تنزيه كافي مد الرجل اليها واتاه
 حالة البول والتغوط فمكره كراهة تحريم علماسيا في المناهضة ثم اذا جلس
 للاستنجاء فلا ادب ان يجلس متوجها افرج ما يكون او متوجها بين رجله و
 يوحى مقعدة ما امكنه مبالغة في الانقار والتنظيف الا ان يكون صابما فلا
 ينفرج ولا يورخ كيتلا ينفذ اليه الا الداخل فيضد الصوم حتى قالوا ينبغي ان
 لا يتنفس حال الاستنجاء لئلا وارث ان عدم التنفس مع ما فيه من الخرج لا
 فائدة فيه فانه لا يصل بالنفس شي الى الداخل اصلا على انهم قالوا انما يفسد
 الصوم اذا وصل الماء موضع الحقيقة وقل يكون ذكره في الخلاصة ومن الادب
 ان يغسل مخرج النجاسة بعد الاجار او دونها بالماء مبالغة في النظافة ولما
 روى ابن ماجة عن طلحة بن نافع قال اخبرني ابو ايوب وجابر بن عبد
 الله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يجتنبون ان يتطهروا وقال عليه الصلوة
 والسلام يا معشر الانصار ان الله قد اتى عليكم في الطهور فاطهروا كما
 قالوا تنوضوا للصلوة وتغسل من الجنابة ونسيتي بالماء قال هو ذاكم فليكن
 وسنده حسن والفصل بالماء في هذه الحالة وان كان ادبا فقد اذنت
 به سنة فان الاستنجاء مطلقا سنة لا على سبيل التعيين من كونه بالخر
 او بالماء اربع كونه سنة ومثل هذا كثير في الشئ كالفاحة والشوة واجبة
 مع كونها تقع فضا وخود لا وكون الفصل ادبا انما هو الذي يتجاوز النجاسة
 مخفجها اما اذا جاوزت مجزها والحال انما ان لم يكن قد ادره وزنا في
 الكشف كعرض الكفة المايح فغسله سنة وان كانت قد ادره فغسله واجب

مطلب في بيان الادب والوضوء ان يغسل مخرج النجاسة

وصاحبة

واجب وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفعا الى جرح لان ما علمت بليته ها
 فضية والتميز عن القليل فيه خرج وقد روي بالدرهم لان محل الاستنجاء مقداره
 قد اجمع العلماء على ان الاستنجاء بالماء ليس بضر والخر لا يستأصل النجاسة
 ولا الرجل في ماء قليل نجسته واعتبر ذلك فيما اورد موضع الاستنجاء لان الذي
 في موضع الخرج ساقط العبرة فكان طاهر حكم لكن غسله ادب لما تقدم من
 ثناء تعالى على الانصار بسببه في ما وراه فان كان اقل من قدر الدرهم فغسله
 خذ فالزفر والشا في قبس غسله للخروج من الخلوة مع تدب الشئ الى الخرج من
 النجاسة مطلقا وعدم الوجوب لدفع الخرج ولا خرج في الشبهة وروى عن انس
 رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلوة فاحمل انا وعلام
 نحوه ادوة من ماء وعنفرة فيستنجي بالماء متفق عليه فيجب المواظبة وهي
 بقية الشبهة وان كان قد ادره فقد قل الخرج فغسله الى ما يغرض غسله بحيث
 لو زيد عليه ادى جزء يغرض غسله فغسله الى حله فيكون غسله واجبا وهذا
 عندهما واما عند محمد فيجب الغسل وان كان اقل من قدر الدرهم لانه يزبد على قدره
 بالنظر الى الخرج قال في الاختيار وهو الاحوط واما ان زادت النجاسة النجاسة
 عن الخرج على قدر الدرهم فغسله اي النجاسة او الخرج فرض اجماعا والادب
 في الغسل المذكور ان يغسل اي يخرج النجاسة حتى يتقيد ويتنظف لان المقصود
 هو الانقاء وليس فيه ارف الفصل عدد مسنون من ثلث او سبع او غير
 ذلك ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من وقت في الاحليل
 ثلثا وفي المقعد جميعا والصحيح مقتضى ان يغسل حتى يقع في قلبه انه قد
 طهر الا ان يكون موسوسا فيقدر في حقه بالثلاث كافي كل نجاسة كذا في
 غير مربة وقبل سبع لانه اقصى ما قد فيه في الحديث في غسل النجاسة كافي
 نوع الكلب ويغسل بطن اصبع او اصبعين او ثلاث كذا في الخلاصة قال في
 الاختيار ولا يستعمل الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستنجي برؤوس
 الاصابع احترازا عن الاستنجاء والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء
 بالاجار لغيره عدد مسنون عندنا بل يسمى حتى يتقيد وعند الشافعي

الادوة بالتي كونا بدقها
 العينة بفتحها بين اطول من العصا واصغر من
 الوجه ونحو ذلك كونه ارجح هو
 مطلب في بيان اما زادت على قدر الدرهم فغسله فرض

مطلب في بيان الاستنجاء بالاجار

لا بد في إقامة السنة من ثلاث مستحبات وان حصل الانقاء بدونها وان
 لم يحصل الانقاء الا بالابع يستحب الخامس ليكون وترا لاطلا ما روى الله
 البيهقي من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما اناكم مثل
 الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغا
 ولا بول ويستنجي بثلاث اجزاء وثلاث عن الروث والرمث وان يستنجي بماء
 ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه بلفظ وكان
 يأمر بثلاث اجزاء ولنا ما روى ابو داود وابن حبان في صحيحه من حديث ابي
 ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكتمل فليوتر من فعل فقد
 احسن ومن لا فلا حج ومن استجمر فليوتر ومن فعل فقد احسن ومن لا فلو
 خرج الحديث وهو حديث حسن وقد اجمعا على ان عين ما ذكره ذلك الحديث
 من تعدد الاجزاء غير مراد حتى لو استنجى بحجر له ثلثة احر في جاز وكذا لو
 مسح بحجر ثم غسله وشطفه ثم مسح به ثم غسله وشطفه ثم مسح به جاز في
 الصحيح من مذهب الشافعي فيجعل على الغالب ان الانقاء بالثالث يحصل
 والمقصود هو الانقاء ثم قال في فتاوى قاضيان وغيره في كيفية الاستنجاء بالاجزاء
 بدو بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصنف وفي الشتاء يقبل
 الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصنف خصيته مشدودة
 فلا يقبل بالاول ولا يتلطف ان ذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل
 في الشتاء في الاموات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على
 وجه يحصل المقصود يعني الانقاء وكذا اقل الشئ كالدين الهمام عند قول
 صاحب الهداية لان المقصود هو الانقاء قال يفيد انه لا حاجة الى التقيد بكيفية
 من المذكورة الكتب نحو اقباله بالاول في الشتاء ولا بابه به في الصنف وفي
 المجتبى المقصود الانقاء فيختار ما هو الا يبلغ والاسلم عن زيادة التلوين ويبلغ
 ان يستنجى بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبلغ في الاستنجاء
 في الشتاء فوق ما يبلغ في الصنف كذا في فتاوى قاضي خان وفيما رواه استنجاء
 في الشتاء بما سمي كان بمنزلة من استنجى في الصنف يعني في الغالب قال الآ

أبو بكر بن أبي شيبة
 العظمى بالبصرة

مطلب في كيفية الاستنجاء بالاجزاء في الصنف والشتاء

يط

ن

قال الآ ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي بالماء البارد ومن الاداب ان يمسح موضع
 الاستنجاء بالحرقة بعد الفسل قبل ان يقوم لينزل الماء المستعمل بالكلية وان
 لم يكن معه حرقة يحققه موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى ونقيل للماء
 المستعمل بحسب الامكان ومن الاداب ان يستعور حبة من اى من الاستنجاء
 والتحقيق لان الكشف كان لضرورة وقد ذلت وكشف العورة في الخلوة لغيرة
 ضرورة لا يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام الله احق ان يستنجى منه ومن
 الاداب ان يتوضأ اي يتأثر امر الوضوء بنفسه من غير ان يستنجى باحد ولا
 يامر غيره بان يستنجى له وضوءه او يصيب عليه ما يروي انه عليه الصلوة والسلام
 قال انما الاستنجى في وضوء واحد وعن الوترى لا باس بصيب الخادم كان عم
 يصيب الخادم عليه الماء كذا قاله ابن الهمام ولا ينافي بين كون الادب عدم الاستنجاء
 الاستعانة وبين انه لا باس بصيبه الخادم لان الادب ما لا باس بتركه
 كما تقدم سيما اذا كان يطيب قلبه ويحبته من المعين من غير تكليف من التوضي
 كما في حقه عليه الصلوة والسلام على انه عليه السلام لم يظهر منه استعانة بل
 الظاهر انه من غير طلب منه صلى الله عليه وسلم ومن الاداب ان يجلس التوضي
 مستقبل القبلة عند غسل سائر الاعضاء اى باقى الاعضاء سوى موضع
 الاستنجاء لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له خير المجالس وهو ما استقبال
 به القبلة ومن الاداب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عرقه
 الابريق ثلاثا وان يفضله على سبائه وان كان انا يفتقر منه فحق بميند
 ان يضع يده حالة الفسل على عرقه لا رأسه كذا ذكره الشيخ كالدين بن
 الهمام ومن الاداب ان لا يتكلم في أثناء الوضوء بكلام الدنيا بل بالدعوات المأثورة
 كما سياتى ان شاء الله ليخلص عمل الوضوء من شوائب الدنيا اذ هو مقدمة
 العبادة ومن الاداب ان يستشهد اى يأتى بالشهادتين عند غسل كل عضو
 قال في فتاوى قاضيان يستنجى عند كل عضو ويقول تشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل عضو بما جاز في
 التثنية عن الشلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا

١٨
 في كيفية الاستنجاء بالاجزاء
 في الصنف والشتاء

مطلب في كيفية الاستنجاء بالاجزاء في الصنف والشتاء

في كيفية الاستنجاء بالاجزاء في الصنف والشتاء

في كيفية الاستنجاء بالاجزاء في الصنف والشتاء

وعند المضضة اللهم اسقني من حوض نبيك كاسا لا اظأ بعده
 ابدا وقيل اللهم اعني عن ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند
 الاستسقاء اللهم لا تحرمي رايحة نعيمك وجنتك وقيل اللهم ارحني
 رايحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا تحني رايحة النار وعند غسل الوجه
 اللهم بيقض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وقيل اللهم بيقض
 وجهي يوم تبيض وجهي وتبيض وجوه اوليايك ولا تسود وجهي بذنوبي
 يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كفاي
 يميني وحاسبني حسا بايسير وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطيني
 كتابا يشغلي ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم
 شعري وبشري على النار واظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
 وقيل اللهم غشني برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين
 اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند غسل
 الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا
 عند غسل الرجل اليمنى واما في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سهبا مشكورا
 وذبا مغفورا وعلا مقبولا وتجارة لا تبور ومن الادب ان يصفى
 مضمض وتغصص يعني وهو تحريك الماء في الفم والمراد هنا ان يدخل الماء
 في فيه للمضمضة ويستنشق الماء في انفه بيده اليمنى لا يقرأ من
 جملة الطهور ويخط ويشتتر بيده اليسرى لانه من ازالة الاذى قالت
 عائشة رضي الله عنها يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى الطهور
 وطعامه وكانت يده اليسرى الخلاء وما كان من اذى رواه ابو داود
 وفي النسيخ وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه
 لانه قد تقدم قوله بما بين جديدين عند ذكر السنن فلو وجد لعدده في الادب
 ومن الادب ان يستأذني بالاسنان بالسواك بالكسر وهو العود الذي
 يستأذ به بالسواك وقد عده القدوري من السنن وقال صاحب الهداية
 الاصح انه مستحب واستدل الشيخ كمال الدين بن الهمام على كونه مستحبا لاستح

مطلب في بيان السواك في الوضوء

لاسته بانه لم يرد حديث يصرح بواجبة على الصلوة والسلام عند الوضوء
 بل الوارد في الصحيحين لولا ان استشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل صلوة
 او عند كل صلوة وذكر رواية النساء في عند كل وضوء ورواه ابن حزيمة
 في صحيحه وصححه الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولا يسته دون الوضوء
 الواظبة فالحق انه من مستحب الوضوء اقول لم لا يكون الاشارة الى ان المانع
 من الايجاب هو ان فيه مشقة واما اشارة الى انه سنة على ان رواية مسلم
 عن عائشة رضي الله عنها عن ابيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواكه
 وطره وده فيبعثه الله ما شاء ان يبعثه فيستوي ويتوضأ ويصلي دليل
 على انه كان ذلك عادة على الصلوة والسلام الا ان يقال ذلك عادة عند
 القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى كل تقدير فقد المصلحة من الادب لا يخلو
 من تناسخ الا ان الظاهر انه اراد بالادب ما يقع المستحب المستحب
 ان يكون السواك من شجرة مرة لزيادة ازالة النجاسة قالوا وينسأ بكل
 عود الا الرومان والقصبة وافضل الا اراك ثم الزيتون وان يكون طوله شبرا
 في غلظ الخصر ومن فوائده ما ورد في الحديث انه على الصلوة والسلام قال
 السواك مطهرة للفم مرضات للرب رواه ابن حزيمة في صحيحه ومنه ما
 روي في بعض الاحاديث انه مطردة للشيطان مفرجة للملوك وكيف
 الخطية من يده الحسنات ومنها انه يذهب الخمر والبكم ويشد الاسنان
 ويقوى المعدة ويطيب نكهة الفم ويجلو البصر قال الشيخ كمال الدين و
 يستحب في خمسة مواضع عند اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من
 النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته يعني الوضوء
 فذكر في الكفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء و
 في تحفة الفقهاء واد الفقهاء انه سنة حالة المضضة تكبيرا للتقاء
 وذكر في بسوط شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضضة ان يستاك
 انشأ وهذا ان كان له سواك والآراء وان لم يكن له سواك فبالاصابع
 اي يعالج بالاصابع قال في المحيط قال علي رضي الله عنه الشريفة بالمستحبة

ان لا يغتر في الماء بان يغرب الى حد الدهن ويكون النفاطر غير ظاهر بل ينبغي
ان يكون النفاطر ظاهراً ليكون غسلاً بيقين في كل مرة من الثلاث ومن الاداب
ان يملأ اناءه بعد الوضوء ثانياً مرتباً للعبادة فانه اذا هتأه في ذلك الوقت
الذي هو وقت نشاطه ولم يكن هتأه في ما يسير عليه الوضوء اذا اراده
بجاف ما اذا زال نشاطه ولم يكن هتأه في ما تستنقل النفس عند ارادته
في شبطه الشيطان بسبب ذلك فيكون تركه قطعاً طم الشيطان عن
تشبيطه وعونه على العبادة بل عبادة متصلة ومن الاداب ان يقول
عند تمام الوضوء او في الخلاء اى في اثنا الله اجعلني من التوابين
او كتب التوبة والرجوع عن الذنب اذا صدر مني واجعلني من المطهرين
اى المستزهِين عن قارورات الذنوب والمعاصي واوساخها وفيها تروقي
من الرفع الى الرفع واجعلني من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم
يخربون اذا خزن الناس وهم الذين امنوا وكانوا ينفون الذين هم لولياء
الله ان يقول بعد فراغه من الوضوء سبحانك اللهم ومجدك سبحانك
في الاصل مصدرك صار علماً للتسبيح وهو التزيم وهو منصوب دائماً بفعل
لازم الاضمار ومجرك في موضع الحال اى تسبيح حامدين لك لانه لو لا انما
بالتوفيق له تمك من تسبيحك وعبادتك اشهد ان لا اله الا انت وحدك
حالة مؤكدة لما قبلها وكذا جملة لا شريك لك استغفر اى اطلب منك
ان تغفر ذنوبي وذنوب ابائى وارجع الى طاعتك عن معصيتك هكذا
رواه النسائي في عمل اليوم والليلة واشهد ان محمداً عبداً ورسولك
وقد مضى ما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من نواض فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ابواب الجنة الثمانية يدخل من ابوابها
ورواه الترمذي وزاد فيه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
وقد روى النسائي ابن السني في كتابي ما عمل اليوم والليلة باسناد
صحيح عن ابي موسى الاشعري قال اثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء

بوضوء فتوضأ فمسحته يدعو ويقول اللهم اغفر لي ذنبي ورتب شعري فذكر
وبارك لي في رزقي فقلت يا بني الله سمعتك تدعوا بكذا وكذا قال وهل تركت من
شيء ترجم ابن السني باب ما يقول بين ظهري في وضوئيه وإما النساء
فأدخله في باب ما يقول بعد فراغه من وضوئيه وكلاهما محتمل كذا في الأذكار
ومن الأدب أن يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة انا انزلناه مرة أو مرتين
أو ثلاثاً كما توردت عن السلف وروى في ذلك آثار لا بأس بها في الفضائل منها
أن من قرأها في آخر الوضوء غفر الله له ذنوب خمسين سنة ومن الأدب
أن يشرب فضل وضوئيه أو بعضه قائماً أو قاعداً مستقبلاً القبلة كذا في الخلاصة
وفي السنن من حديث الأحنف قال رايت علياً نوحيًا كفيه الحان قال ثم قام
فاخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال أحيت أن أرى كيف كان
طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول عقيب شربه اللهم اشفر
بشعابك وداويني بدوائك واعصني إني أحفظني من الوهل بفتح الواو
والهاء مصدر وهل بكسر الهاء إذا ضعف والأمراض عطف خاص على عام
والأوجاج كذلك لأن كل مرض ضعف وجع مرص ولا عكس فيها ويكره
الشرب قائماً إلا هذا أي شرب فضل الوضوء وشرب ما رزقك طاف بالصالحين
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم من
دزم فشرب وهو قائم وأما كراهية قائماً فيما عدا هذين زنت
تزيه فلما روى مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشرب
قائماً قال قتادة فقلنا لا نسرى الله عنه فالأكل فقال ذلك شرباً حيث و
روى مسلم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يشربن أحدكم قائماً شئ فليستقي وأجمع العلماء على أن هذه الكراهية
تنزهيته لأنها لا مبرطية لا مبردين وفي فتاوى القنابطة ولا بأس بال
بالشرب قائماً ولا بشرباً شياً ورخص للمساكين أن يشربوا قد صح عنه عليه السلام
الشرب قائماً في غير ما تقدم أيضاً وكذا الأكل عن أم ثابت بكسرة بنت ثابت
أخت حسان ابن ثابت قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب

[illegible]

في قربة معلقة فأما فقلت لا فيها فقطعة رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما فقلت في القربة لتحفظ وتترك به كونه موضع فيه صلى الله تعالى عليه وسلم وعن الزاوي بن سبرة قال أتى علي رضي الله عنه باب الرحمة فشرب قائما وقال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعل ما رأيتوني فعله رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنه قال كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نشرب ونشرب ونحن قيام رواه الترمذي وقال حديث صحيح وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائما وقاعد رواه الترمذي وقال حسن صحيح ومن الأدب أن يصلي في الوضوء بسجدة بضم السين أي نافلة أي يصلي عقبه نافلة ولو ركعتين لما في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه أنه دعا بوضوء فتوضأ ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركعتين لا يجتهد فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وعن عقبه بن عامر قال كانت علينا رعاية الأبل فجاءت نوبتي فوحتها بعشيتي فادركت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يحدث الناس فادركت من قوله ما من مسلم بتوضأ فحين وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبله عليهما بقلبه ووجهه الأوجبت له الجنة رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبطل يابلول حدثني بأدنى عمل عملته في الإسلام فأتى سمعت دق نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا أرجى عندي من أني لم أنظف طهورا في سعة من ليل أو نهار أصليت بذلك الطهور ما كتبت لي أن أصلي رواه البخاري والأدق بالفاء صوت حركة الفعل على الأرض الآن يكون الوضوء في وقت مكروه فأن لا يصلي لأن ترك المكروه أولى من فعل المندوب ومن الأدب أن يتوضأ على الوضوء لمواظبة على الصلوة والسكينة على الوضوء لكل صلوة ولذا حين صلى الصلوة يوم الفتح بوضوء واحد قال له عمر رضي الله عنه لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه وأما فعله تعليم الجواز ولذا قال عذرا صنعته يا عمر رواه مسلم الآن ما على الصلوة والسكينة مما كانت له منزلة الأفعال العادية كالتي تسمى ونحوه لم يقدروا

ظية

لم يقدروه سنة كان مستحبا وقد تقدم أن المصطلق الأدب ونحوه لم يعد
على كثير من المستحبات ومن الأدب أيضا استصحاب النية لا آخر الوضوء
تعاهد بشاق الصبر ومجاورة حدود الوجه واليد والرجل ليستقن
غسلها ويغسل الغرة وحفظ ثيابه من التقاط ذكره ابن الهيثم في شرح
الهداية وأما بيان المأخوذ مما يحرم أو يكره وقوله فهو واجبه إلى بيان إذا
بدى من تقديره ليصير قوله أن لا يستقبل القبلة وما عطف عليه عدم استقبال
القبلة وقت الاستنجاء ليس هو النهي وإنما هو بيان النهي الذي هو استقبال
القبلة وقت الاستنجاء وكذا ما بعده فليتنا مل ثم هكذا وقع في الشيخ وقت الاستنجاء
الاستنجاء والصواب وقت قضاء الحاجة لأنه قد قدم أن ترك استقبال القبلة
وقت الاستنجاء أدب وأما النهي استقبالها وقت البول أو التغلث فإنه مكروه كونه
تحریم سواء كان في القمراء أو في البناء لا طلاق النهي في قوله عليه الصلوة و
السلام إذا أتيت الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبروها ولكن تفرقوا أو
عزبوا رواه السنة من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه في قوله عليه الصلوة و
السلام في حديث أبي هريرة رضي الله عنه إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل
القبلة ولا يستدبرها رواه مسلم وعن سليمان بن أبي نازر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يستقبل القبلة لغائط أو بول رواه مسلم وعن أبي حنيفة يحل الاستدبار
لحديث بن عمر رضي الله عنهما قال رقيت يوما على بيت حفصته فرأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشأ مستدبر الكعبة متضيق
عليه الصبي هو الأول لأنه إذا تعارض قوله عليه السلام وفعله رجع القول
لأن الفعل يحتمل الخصوص والعذر وغير ذلك وكذلك إذا تعارض المخرج
المبيح رجع المحرم فبطل قوله من قال يحل في البناء الحديث ابن عمر لأن الله
التوفيق والمحل على الحال إنما يعدل إليه عند تساوي الدليلين ولا مساواة
بين القول والفعل ولا بين المحرم والمباح ولذا قال أبو أيوب فقد منا الشام
فوجدنا ما أخيف قد بينت قبل القبلة فتخوف عنها واستغفر الله فابغ الأعراف
عزافي البناء بالاستغفار ولو نسي قبل مستقبله يستحب له أن يخرج بقدر

منها ما هو الوضوء

منها ما هو مستحب

ما يمكنه اخرج الطبراني في تهذيبه الا نادى عن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن
 ابي عن جده قال قال رسول الله عليه السلام من جلس يقول قباله القبلة فذكر
 فخر عن اجلا لها لم يبق من مجلسه حتى يغفر له وكانه انما لم يجبه له وقع
 مصفوا عنه للشهو وهو فعل واحد وكما يكره البالغ ذلك بكرة ~~لأنه~~ ان يسجد
 الصغير نحوها وقالوا بكرة ان يذرع جلية النوم وغيره الى القبلة او المصحف
 او كتب الفقه الا ان يكون على مكان من تقع عن المجازات وكذا بكرة ان يستقبل بالبول
 او الغائط الشمس او القمر لكونها ايمان عظيمين من آيات الله تعالى وان يستقبل
 الرج بالبول لانه يرجع عليه الرضا من ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها
 حرام والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه الاستنجاء به من غير كشف عند احد
 فان لم يمكنه الاستنجاء بالماء من غير كشف يكفي الاستنجاء بالاجار اي بجبل عليه ان
 يكتفى بالاجار في الاستنجاء ولا يكشف عورته عند احد والتفريق بقوله اذا
 لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو ان كان كانت
 اكثر من قدر الدرهم يجوز بل لا يجوز الكشف عند احد اصله لانه حرام بعد زبه
 في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه اذا انها من غير كشف قال البرازي ومن
 لا يجد شجرة تركه يعني الاستنجاء ولو على شجرة نهر لان النهي راجع على الامر
 حتى استوعب النهي الزمان ولم يقتض الامر التكرار وقال قاضيان قالوا من
 كشف العورة للاستنجاء يصيب فاسقا وان لا يستنجى بيده اليمنى لقوله عليه
 الصلوة والسلام اذا شرب احدكم فلا يتنفس في الماء واذا انى بخلاء فلا
 يمس ذكره يمينه ولا يمس يمينه رواية في الصحيحين من حديث ابي قتادة
 ولا يستنجى بطعام ولا بروت ولا بفض لقوله عليه الصلوة والسلام لا تستنجوا
 باروث ولا باعظام فانها اذا اخوانكم من الجن رواه الترمذي من حديث ابن
 مسعود واذا نهي عن الاستنجاء براد الجن فاد الانس او في النهي ولا يعلق
 الدواب فيها ساء على زاد الجن ولا يمس الغبر كقوله وماءه وجمره لان النقص
 له بغير رضى حرام ولا يمس لانه ملوث وزاد في حرمة الفقه الحذف والاحترام
 لانه رجا حرج كالزجاج فانه بكرة الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا

في كتاب الاستنجاء

الجوامع ولا يستنجى بالقبض لانه يورث الباسور وفي الظهيرة ولا باوراق
 الاشجار بهذه الاشياء يكره ولكن يجزئ لانه المعتبر بالبقاء وقد حصل
 خلوه للشافعي ولا يقال الروث نجس فليز بل النجاسة لان الغرض انه
 جاق وقد قطع النجاسة الوطية ولم يخلها غيرها واستنجى بالجوالد والبراز
 واولاد الرماذ والخشب وفي نظم الزندوستي لا يستنجى بالخرقة والعطن و
 نحوهم لا يروى انه يورث الفقر وان لا يتنجى اولا بل في النجاسة وهي يدفع
 من انفه او صدره الى خلقه وكذلك البراق ولا يمتخط اولا بل في النجاسة طفي
 الماء لان النجاسة والمخاط يستقدران فيؤدى الى المنع الانتفاع بالماء
 الذي القيا فيه وربما يكون سببا للسم واللعن كالنفوط في الامكن التي
 يتنفع الناس منها نحو الطريق وحت الشجر والجدران التي تجلس عليها
 الحديث مسلم عن ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا
 الآئنين قالوا وما الآئنين يا رسول الله قال الذي يتنجى في طريق الناس
 او في ظلمة وان لا يتعدى الى يتجاوز الحد السنون في الزيادة على النقصان
 منه في المرات الثلثة بان يجعلها اربعا او ثنتين لغير ضرورة وفي الواضع
 بان يغسل اليد الى الابط والرجل الى الكعبتين او يقص عن الفرق و
 الكعبين الا اول مكره اذا لم يكن يحصل مقدار الطمينة او ينبت اطالة الغرة
 والثاني غير جائز وان لا يمس اعضاءه او اعضاء وضوءه بالخرقة التي تسمى
 بها موضع الاستنجاء يشترطها موضع وضوءه وان لا يضر بوجهه بالماء عند
 غسل وجهه فان كل ذلك مكره من فعل العوام ولا يقص فاه ولا عينيه
 تقريبا شديدا بان ينكح خمره الشفتين وتجاثر العينين او اطراف
 الاجفان ومما ثبت التهديج حتى لو بقيت على شفتيه او على جفنيه
 لمعة او بقعة ولو قدر موضع رأس الابرة لا يجوز وضوءه لوجوب
 استيعاب الوجه وهي منه ويكره ايضا الامتناع باليمن وتثليث المسح
 بما جدي **فروع** وفي نوادر حفص الكبير لو تثليث يده اليسرى فلا
 يقدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء الا ان يقدر

الفصل في الاستنجاء بالاجار

عدم الوجوب لانه بمنزلة التطهير والتقييد ومعالجة البدن وكذا الوجوب لا يغسل
 الحيض وهو دم يخرج من رحم بالغة سليمة والمراد انقطاع الحيض فهو شرط
 وجوب الغسل عند ارادة ما لا يحمل الا لادور الدم وقبل ذور الدم
 بشرط الانقطاع والاول اصح حتى قالوا لو اسلمت وهي حائض ثم طهرت
 يجب عليها الغسل ولو انقطع ثم اسلمت لا يجب لان الانقطاع ليس صفة باقية
 فلم يوجد شرط الوجوب حال التكليف بخلاف ما اذا احدثت الحائض ثم اسلمت
 حيث يجب عليه الوضوء والغسل لان الحدث والحائض صفتان باقية وقت
 التكليف بعد الاسلم فلم يتعرض الفرق بين الحيض والحدث والحائض بل بين
 الانقطاع وبينهما وكذا الوجوب لا يغسل النفاس وهو دم يخرج من الرحم
 عقب الولادة وهذا يفيد انما لو لم يزد ما لا يكون نفاسا ولا يجب عليها
 الغسل وهو قول ابي يوسف لانه يعلق بالنفاس ولم يوجد الا عند ابي حنيفة
 يجب احتياطا لان الولادة لا تخلو غالبا عن دم ولو قبله وفي مثله يقام السبب
 مقام السبب وجوب الغسل للصلوة ونحوها عند انقطاع الحيض و
 النفاس ثابت بالاجماع وباشارة النص على قراءة يطهرن بالتشديد في
 الحيض ودلالة النفاس ومن استيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه
 او ثوبه بللا وهو والحوال انه يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة اوجه
 لانه اما يتذكر الاحتلام او لا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه متبائلا او
 مذبا او يشك فان تذكر الاحتلام ان يتيقن متى اوانه مذى او شك فيه فلم
 يتيقن انه متى اوانه مذى فعليه الغسل في الحالات الثلاثة اجماعا لان الاحتلام
 سبب خروج المني فيحمل عليه ان يتيقن انه مذى لان المني يرق بالهواء وحرارة
 البدن فيصير كالمذى اما اذا لم يتذكر الاحتلام ويتيقن انه متى اوشك هل
 هو مذى او مذى فذلك لا يجب عليه الغسل فيهما بين الحالتين ايضا اجماعا
 للاحتياط وان يتيقن انه مذى فلو غسل عليه هذه الحالة عند ابي يوسف اذا
 لم يتذكر الاحتلام وبه اخذ خلف بن ابوب الليث وهو اقيس وعندها
 يجب وهو احوط لما تقدم من الاحتمال والنوم سببا لاحتلامه وكذا في الا

من لم يدر من استيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه بللا وهو والحوال انه يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة اوجه
 الذي بالسكن ما روي في بعض البياضية عند
 ملا عبد الرحمن والوردى والوردى والوردى
 وقبل الذي والوردى والوردى والوردى
 ما يخرج بعد البول ولا ذلك الوردى والوردى فقط
 من لا يجب الغسل بالاجماع في الوضوء فقط
 شيخ زاده

من روي بالابتذال كرها الراي فلا يتعد انه احتلم ولنسب في الغسل والمص
 مشى على قول ابي يوسف ولم ينسب عليه فينوبهم انه يجمع عليه على ان الفتوى
 على قولهما وان استيقظ فوجد في احليله بللا لا بد من امني هو ام مذى وله
 يتذكر حيا يتيقن ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا يغسل عليه ان الانتشار سبب
 لخروج المني فيحمل عليه وان كان ذكره قبل النوم ساكنا فعليه الغسل للاحتياط
 المذكورة الخلاف في هذا الذي ذكرنا من عدم وجوب الغسل فيها اذا كان الذكر
 منتشرا انما هو اذا نام قائما او قاعدا لعدم الاستغراق في النوم عادة فلم
 يها في سبب الانتشار سبب اخر فيحمل على انه هو السبب وانما يشترط
 عند المذى اما اذا نام مضطجعا والاضطجاع سبب للاسفل والاضطجاع
 في النوم الذي هو سبب الاحتلام او يتيقن انه الى البلى الموجود متى فعله الغسل
 ايضا اما في التيقن المتى فظاهر واما في الاضطجاع فلا عارض الا
 الانتشار في السبب في سبب الاحتلام وان البلى متى وارق احتياطا
 وهذا التفصيل المذكور المحيط والادوية قال شمس الدين الحلبي هذه
 مسئلة يكثر وقوعها والناس عنها خافلون وهي تؤيد قولهما في وجوب الغسل
 اذا يتيقن انه مذى ولم يتذكر الاحتلام لان النوم حال ذهول وغفلة
 شديدة تقع فيها اشياء ولا يشعر بها فينتقن كون البلى كثيرا اما كون
 للمني بسبب بعض الاغذية ونحوها مما يوجب غلبة الرطوبة ورقة
 للاحتلام والفضول بسبب فعل الحرارة والهوى فوجب الغسل هو
 الوجه وقد اوجبه بالاجماع على المفسول به في الدبر مع انه ليس باليا
 في كونه سببا لانزاله لاجل الاحتياط لكل بقى مثلي وهو ان المني اذا خرج
 من شهوة سواء كان في نوم او يقظ فانه لا بد من دفعه ونجاسة عن
 رأس الذكور ايضا كون البلى ليس الا في رأس الذكور دليل ظاهر انه ليس
 بمعنى سبب النوم محل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانتعاش التبع قايلجا
 الغسل في الصورة المذكورة مسك بخلاف وجود البلى على الفخذ ونحوه لان
 الغالب انه متى خرج بدني وان لم يشعر به على ما قرناه وان احتلم ولم يخرج

ق

فانما ناهي مضطجعا

محل ان كان ذكره منتشر قبل النوم

منه شيء اى ذكر الاحتلام ولم يربطه لا غسل عليه جماعا وفي اى داود والنوم
من حديث عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الرجل يجد قال لا يغسل عليه ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل
يرى انه قد احتلم ولا يجد بلاء قال لا يغسل عليه قالت ام سلمة هل على المرأة ترى
ذلك غسلا قال نعم ان النساء شقائق الرجال فلا قال وكذلك المرأة اى ان
احتلمت ولم يخرج منها شيء فلا يغسل عليها ولما في الصحيحين من حديث انس
رضي الله عنه ان ام سلمة قالت يا رسول الله ان الله تعالى لا يستحي من الحق فهل على
المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وفي فتاوى قاضى خان المرأة
اذا احتلمت ولم يخرج منها شيء حتى يحكى عن الفقيه الى جعفر انه ماله يخرج المني من الفرج
الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس البهجة الحلواني والبيهقي
الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل
لا بد من خروج المني فذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الا
الليتين فيعتبر خروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج انتهى وقال محمد بن علي
الغسل احتياطاً قال في التنجيس لاني ماؤها لا يكون دافعا كالرجل وانما ينزل من صدرها
وبه يفتي بعض المشايخ كصاحب التنجيس هو بوجه ان الدين الرغينا في صاحب
الهداية كما تقدم عنه في التنجيس قال الشيخ كالدين بن الهمام بعد نقل كلام
التنجيس فلهذا التعليل يفيد ان المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج منها شيء خرج
فعل هذا الوجه وجوب الغسل والمراد من رأت في حديث ام سلمة رؤية العلم لا
رؤية البصر فانها لو رأت الاثر والاحتلام واستيقظت من فورها واحتست بيدها
الماء ثم نامت فما استيقظت حتى جف فارتد بعينها شيء لا يسع القول بان لا
غسل عليها مع انه لا رؤية بصيرة بل رؤية علم انتهى قول هذا لا يفيد كونه الا
الاوجه وجوب الغسل في المسئلة المختلف فيها وهي ما اذا احتلمت ووجدت لذة
الانزال ولم تربطه ولم يخرج منها شيء فان ظاهر الروايات لا يجب عليها الغسل
وبه اخذ الحلواني وقال في الخلاصة وهو الصحيح الحديث ام سلمة سواد كانت رؤية
بصر العين العلم فانها لم تر الماء بعينها ولا علمت خروجه اللهم الا ان

الا ان ادعى ان المراد براه رؤية العلم ولكن لا دليل له على ذلك فلا يقبل منه وذكر
المصنف عن محمد بن ابراهيم عليه الغسل وبه اخذ صاحب التنجيس معلوماً بما تقدم و
هو ليس بغيره اذا التزم في نزول ماؤها من صدرها غير دافق وجوب
الغسل فانه وجوب الغسل في الاحتلام متعلق بخروج المني من الفرج الداخل كما
تعلق في حق الرجل بخروج من رأس الذكر فكما ان الرجل لو انفصل منية عن الرجل
بالدق والشهوة لا يجب عليه الغسل ماله يخرج الا ما يلحق حكم التطهير كذلك المرأة
اذا انفصل منية من صدرها فماله يخرج الا ما يلحق حكم التطهير لا يجب عليها
الغسل على ان في مسئلتنا لم يعلم انفصال منية من صدرها وانما حصل ذلك في
النوم واكثر ما يرى في النوم لا تحقق له فكيف يجب عليها الغسل نعم قال بعضهم
لو كانت مستلقية ووقت الاحتلام يجب عليها الغسل لاحتمال الخروج منه العود
فينبغي الغسل احتياطاً وهو غير بعيد الا من حيث ان ماؤها اذا لم ينزل دافقاً بل
سبباً يلزم اطعمم الخروج ان لم يكن الفرج في صلب او عدم العود ان كان في صلب
فليتاثر ولو جامع او احتلم وغسل قبل ان يبول او ينام ثم خرج منه بقية المني
وجب عليه الغسل ثانياً عند اى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافاً لابي يوسف
وقد قدمناه ووافقا الشكران فوجد منياً فعليه الغسل كما في النائم وان وجد
منياً فلا يغسل عليه بالاتفاق وكذا المني عليه ان الفرق على قولهما بين النائم و
بين الشكران والمني عليه ان المني والمذي لا بد لهما من سبب وقد ظهر سبب المني
في النوم وهو الاحتلام تذكر اولاً لان النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه بخلاف
الشكر والاعشاء وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منياً على الفراش والحال
ان كل واحد منهما يتنكر الاحتلام اى لا يتذكره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل وجب عليها الغسل احتياطاً لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم
ان كان المني طويلاً فعلى الرجل ان المني يتدفق فيقع طويلاً وان كان مدوراً فعلى
المرأة لا تنسها يسيل فيقع في بقعة واحدة لكن يقال يحمل ان يكون الرجل و
وقت الانزال مسكاً منكباً او رأس الذكر منكباً فيقع منية في بقعة واحدة
وان يتدفق من المرأة بسبب مرور عضو وخوه عليه التعلق وقال بعضهم ان



مسألة في بيان الاحتلام بالرجل والمرأة

ان كان ابيض غليظا من الرجل وان كان اصفر رقيقا من المرأة ويعال ان
ذلك مختلف باختلاف المزاج والاغذية فلا عبوة به والاحتياط في الاولى
وان كان الحديث قد خرج بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه الصلوة والسلام
ام سليم ان ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر متفق عليه فذلك
باعتبار الغابة وعدم العارض **فروع** قالت مكي جني يا بني اليوم مرادوا
لدة الوقاي انفقوا ان لا يغسل عليها ولا ينجس ان هبته بما اذا التزل فان
انزلت وجب الغسل كالاحتلام جومعت بادوا الفرج ووصل التي الى رحمها
لا يغسل عليها فقد لا يلوج والانزال فان حبست منه وجب الغسل لانه دليل
الانزال وتظهر فائدة في اعادة ما صلت بعد ذلك الجاه الى ان اغتسلت بسبب
مخزوها فلا ولا شئ ان مكنى وجوب الغسل عليها بغير انفصال بينها وبين
رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية قال في التا رخائية وفي ظاهر
الرواية يشترط الخروج من الفرج الداخلى الى الفرج الخارج لا بوجوب الغسل
عليها وفي النقاب وهو الاصح انما اغتسلت به خرج منها متى الزوج لا يلزم
اعادة الغسل لانه بمنزلة تحول تخلت به الخارج لا يغسل عليها وفي النقاب
فخرج حتى لو انفصل مكنى عن مكانه ولم يخرج عن الفرج الداخلى الى الخارج
لا يغسل عليها وفي النقاب وهو الاصح انتهى رجل احتلم او عالج كفه فلما انفصل
المني عن الصلب شدد ذكره وصل من غير غسل صحى لتعلق وجوب الغسل بالخروج
ايضا كما تقدم صبي ابن عشر جامع امرأة البالغة على احتلام عليها الغسل وجوب
تواردات الخشقة بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الفلام لانعدام الخطاب
الا انه يومئذ يتحقق ما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالقوا والزوج
صغيرة تشتهى فالجواب على العكس وذكر صبي لا تشتهى بمنزلة الا صبي وادخال
الا صبي في القبل او الدبر خلوق والاولى ان يجب في القبل اذا قصد الاستمتاع
لغلبة الشهوة فيهن غالبية فيقام الشب كان السبب وهو انزال دون
الدبر لعدمها وعلى هذا ذكر الادمي وذكر الميت وما يضع من حشم او غيره
بال فخرج منه متى ان كان ذكره منشغل فغسله الغسل لوجود الشهوة والآلة

مطلب بيان جماع الجنى

والآلة لفقدها رجل راي في نومه انه جامع فانبته ولم يبلل ببلل ثم بعد ساعة
خرج منه مذى لا يجب الغسل وان خرج مكنى وجب وان احتلم القبي والصبي لا
الاحتلام الذي به البلوغ وانزل اعلى وجه الذق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطا
انما توجه عقيب الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا اذا حاض الحيض الذي به البلوغ
وقال بعضهم يجب في الحيض قال قاضيان والاحوط وجوب الغسل في الفصول
كلها والله سبحانه اعلم واما في الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل
سائر البدن اى باقية فان محل المضمضة والاستنشاق من جملة البدن وليس
السائر مكنى للجميع كما توجه كثير من الناس وعند مالك والشافعي المضمضة و
الاستنشاق سنة فيه كما في الوضوء لنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفروا
فانه امر بتطهير جميع البدن الا ان ما نغذر ابصال الماء اليه حقيقة او حكما للخروج
خارج مجلا في الوضوء لان المأمور به فيه غسل الوجه والوجه فيها مقدمة
وعدها من الفطرة في الحديث لا ينفى الوجوب لان الفطرة تستعمل بمعنى الذبوع وعدها
مع ما هو سنة اتفاقا لا يعين سنيته لان القرآن في النظم لا بوجوب القرآن
في الحكم على ان من جملة ذلك الاستنجاء بالماء وقد يكون واجبا اتفاقا وفي بعض الرواية
الحنان واجب عند الشافعي فلا معارضة في الحديث لا يلبسنا فغسل وابطال الماء الى
منابت الشعر فرض وان كشفه ولو كان الشعر كسيفا بالاجماع ولا يفرض
ابطال الماء الى اثناء اللحية وانشاء الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر ملتصقا
ولم يصل الماء الى اثنائه لا يجوز الغسل لما في الآية من صبغة المبالغة والتكليف والمرأة
ذات اغتسال كالرجل في وجوب تيمم الشعر والبشر ولكن الشعر الميسر سأل انزال
من ذوابها جمع ذواية وهي الخصلة من الشعر غسلة موضع اى ساقت عنها في الغسل
اذ يبلغ الماء اصول شعرها في مس و غيره من حديث ام سلمة قالت قلت يا رسول
الله امرأة اشدت ظفيري راسي فانقضته ثم الجنابة فقال لا اما بكفيل ان تخشعي على
راسك ثلاث جنابات ثم تفيضين عليه الماء فظهر من رواية انا نقضه
للحيض والجنابة قال لا الى اخره وفي مسلم انه بلغ عايشة ان عبد الله بن عمر بن العاص
كان يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينظفن رؤوسهن فلا يامرهن بغير رؤوسهن

مطلب بيان فريض الغسل

لقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد وما هو
 اريد ان ارفع على راسي ثلث افرغيات ولا يقال ان هذا معارض للكتاب لاننا نقول
 مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليس منه بل متصل به نظر الى اصوله فقلنا بحقيقة
 الاتصال في حق الرجال بمقتضى الاتصال في حق النساء دفعا للرجح اذ لا يمكن
 حلقه ولان مواضع المروءة قد حقت من الابد كداخل العينين فيختص بالحدث
 ايضا للرجح ولا يجب بل ذوايها وفي صلوة الباقي الصحيح انه يجب غسل الذؤنبر
 ان جاوزت القدمين في مسوط بكرة وجوب اتصال الماء الى شفتي عقابضها
 اختلاف المشايخ في الهداية وليس عليها بل ذوايها هو الصحيح ولا يصح غير وهو
 الوجه المحمدي المذكور في الحديث وللرجح وهذا اذا كانت مغلقة فان كانت منقولة
 يفترض عليها اتصال الماء الى اثنايتها اتفاقا لعدم المخرج ثم سقوط غسل المسترسل
 اذ يبلغ الماء اصول الشعر انما هو في حق المرأة بخلاف الرجل لانه لا ضرورة في حقه
 لا مكان الخلق كما ذكره في هذا الحكم وهو الفرق بين الرجل والمرأة في وجوب تقص
 الظفيرة وعدمه في غنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا صفر شعره كما
 يفعل العلويون او المنسوب الى علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وبعضهم يقتصرون
 بن كان من غير فاصلة رضي الله عنها والاولى جمع ترك بضم التاء اسم جنس كالم
 وذناهل يجب اتصال الماء الى اثناء الشعر اهل بيته اتصال الماء الى خلال شعره ام لا
 عن ابي حنيفة روايتان نقل الى العادة والعدم المروءة وذكر القدر الشهيد انه
 اي الشأن يجب اتصال الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم المروءة ولا احتياط قال في
 الخلاصة وفي شعر الرجل يفترض اتصال الماء الى المسترسل ولم يذكر غير ذلك فكان
 هو الصحيح عملا بمقتضى المبالغة في الآية مع عدم المروءة المخصصة في حقه ويؤيد
 ما في السنن عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلما من ترك موضع
 شعرة من الجنابة لم يغسله فعمل به كذا وكذا من النار قال علي رضي الله عنه فمن ترك عادية
 راسي او شعر راسي فداؤره بل حلقه مخافة ان لا يصيبه الماء امرأة اغتسلت
 هل تنكف في اتصال الماء الى ثقب القرمط ام لا بضم القاف واسكان الراء ما يتعلق في
 شيخه الاذن قال في محمدي الاصل وهذا اداب صاحب المحيط يذكر قال ومراة ذلاد

في غسل وجهه ورجليه
 في غسل يديه

في غسل راسه ورجليه

في بيان اتصال الماء الى القرمط

ذلك تنكف في اتصال الماء الى ثقب القرمط كما تنكف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا و
 المعبر فيه غلبة الظن بالوصول ان غلب على ظن ان الماء لا يدخله لا يتكف تنكف
 وان غلب انه وصل لا تنكف سواء كان القرمط فيه او لا وان انفق الثقب بعد نزع
 القرمط وصار بحال ان امر عليه الماء يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا يتكف
 لغير الامر من ادخال عود ونحوه فان المخرج مدفوع واما وضع المسئلة في
 المرأة باعتبار الغالب والا فلا فرق بينهما وبين الرجل وكذا في قول امرأة اغتسلت
 وقد كان المشان بفي اظفارها عجين قد جف لم يكن غسلها وكذا الوضوء لا
 وفي بين المرأة والرجل لانه في العجين لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم
 يجوز الغسل لانه لا يمنع والا فلا يظهر ولو بقي الذؤنبر الى الوضوء في الاظفار
 جاز الغسل والوضوء لتولده من البدن يستوي فيهما في الحكم المذكور المدفوع
 اي ساكن المدينة والقروى اي ساكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل
 للفرق لانه دونه من القرب والطين فينفذ الماء ولا يجوز للذكر لانه
 من الودك فله ينفذ الماء والاول هو الصحيح قال ابو سفيان وقال الصفاق يجب
 الا اتصال الماء الى اثناء الظفر وهو حسن الا قلنا الذي لم يجزئ اذا اغتسل
 ولم يدخل الماء داخل الجلد قال بعضهم يجوز غسله قال قاضيان لانه خلق
 وقال بعضهم لا يجوز وهو لا يصح لانه حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه انقض
 الوضوء والمضى اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صحيح الزبلي في شرح الكترو
 قاله النوازل لا يجزئ تركه اي ترك ادخال الماء داخل القلفة قال الشيخ كالآيتين
 بن الهمام الاصح الاول للمخرج لا لكونه حلقة اقول المخرج غير مسلم وكونه حلقة
 لا ترويه فالتاني هو الاصح لا من النظم وان خرج بوله حتى صار في قلفه فعليه
 الوضوء بالاجماع وان لم يزل ولم يظهر الى خارج القلفة كذا في الخلاصة وفي
 فتاوى قاضيان وغيرهما رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز
 او غيره قال بعضهم ان كان زيدا على قدر المحضة لا يجوز غسله وان كان قدرا
 المحضة او اقل يجوز بناء على فساد الصوم بالاول فكان للفقهاء بالنظر اليه حكم
 الظاهر دون الثاني على ما ذكره في خزانة الاكل ان المفسد للصوم ما يزيد

في بيان اتصال الماء الى ثقب القرمط

في بيان اتصال الماء الى القرمط

على مقدار المحضة وقدرة المحضة عفو فكان له بالمقارنة حكم الباطن قال في الخلاصة
 ان كان كثيرا يستبين للناظر كما في سقوط السقي يجب اتصال الماء وان كان قليلا
 كان عفو فان في طوا حنه ثقب وفيها شئ يجب اتصال الماء اليه وفي الفتاوى في باب
 التوب ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحت في الغسل من الجنابة جاز لان
 الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال صاحب الخلاصة وقال بعضهم ان كان صلبا
 مضوا مضغها مما كذا بحيث اذا خلت اجوفه وصار له لوجة وعلا كذا كالجبن
 لا يجوز غسله قل او كثر وهو الاصح لا امتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخروج
 بمخلوق القوم فان في الخرز عن بقائه في الاسنان وسبقه في الخلق مع الريق خرجا
 ولا خرج في ازالة الغسل فافترقا على ان الاكثرين على ان قدر المحضة بنفسه للضم
 والعفو مادونه وذكر في المحيط اذا كان على ظاهره بدنه جلد سمك او جبر مضج
 قد جف وغسل او نوحه ولم يصل الماء الى ما تحت له يجوز وكذا الذر المياصرة
 الانف لوجود تيمم الغسل للبدن جميعا وهذه الاشياء تمنع الصلاة بها وقال في
 الاخيرة في مسئلة الجنابان حلقه او اختصت به وفي من جوده على بدنه او
 الطين والذر ان ابقيا على البدن يجزى وضوءهم للضرورة وان الماء ينفذ للخل
 وعدم لوجه وصلابته وعليه الفتوى ان العنبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله
 الى البدن واذا كان بوجه شفاف فجعل في الشئ او المرء كان لا يضره اتصال
 الماء لا يجوز غسله وضوءه وان كان يضره يجوز اذا امر الماء على ظاهره ذلك
 وايصال الماء الى داخل الشرة وفروا لوجه وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل فرفق
 لا موضع من جلة البدن وان لم يزل لوله يكن على اي موضع الاستنجاء
 بخاسة حقيقة لان فيه بخاسة حكمية وهي الجنابة وكذا تحليل الاصابع من
 اليدين والرجلين في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت الاصابع منضمة لا
 يدخلها الماء بل تحليل غير مفتوحة بحيث يدخلها الماء بلكفة وان كانت الاصابع
 مفتوحة فهو في التحليل سنة وقد تقدم وكذا انقاء البشرة او غسلها باسالة
 الماء عليها وبشرة ظاهر الجلد وبالشعر فرض ايضا الصيغة الشك في الآية
 ولقوله عليه الصلوة والسلام الا قبلوا الشعر ونفوا البشرة ولقوله عليه الصلوة

الصلوة والسلام تحت كل شعرة جنابة والمجموع حديث واحد اوردته ابودا
 من رواية ابو هريرة لكنه ضعيف والاية كافية في الاستدلال ولو بقي شئ من بدنه
 لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك الشئ قليلا بقدر
 رأس الابوة لوجود استصحاب جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام المضمضة
 اذا كان لا على وجه السنة وبلغ الماء الفم كله والافق وفي واقعة الناطق
 لا يخرج عن الجنابة بالشرب سواء شرب على وجه السنة او على غير وجه السنة
 ما لا يجزى قال في الخلاصة وهذا الحوط ولو تركها او ترك الاستنشاق او
 لمعه من اي موضع كان في البدن فلا سيما فصل ثم تذكر ذلك بمضمض او
 يستنشق او يغسل اللثة ويبيد ما صلى ان كان فرضا اعاد لعدم صحة
 وان كان نظرا فلا لعدم صحة شروعة وسنة الغسل ان يقدم الوضوء
 عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مسمى الرأس هو الصحيح وظاهر الرواية
 لا تكرار من المحسن انه لا يمس رأسه الا يغسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان
 قائما في مستنقع الماء او على التراب بحيث يحتاج الى غسلها بعد ذلك اما لو
 قام على حجر او لوج بحيث لا يحتاج الى غسلها مرة اخرى فلا يؤخر غسلها
 كذا في الصحابة وغيرهم وان يزول النجاسة الحقيقية كالمني وغوه عن بدنه
 ان كانت اي وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على رأسه وسائر
 جسده ثلثا لما في الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة
 وصنع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غسل فستة ثوب فصب
 على يديه فغسلهما ثم ادخل يمينه في الاناء فاخرج به على فرجه ثم غسله
 بشماله ثم قرب بشماله الارض فذكر لكها كاشد بدنه افرغ على رأسه
 ثلاث حبات ملاء كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تيمم فغسل قدميه
 فثا وثله ثوبا فم بأخذه فانطلق وهو ينفض يديه ثم كفيه الصت قال
 شمس الأئمة الخوا في بفيض على منكب رجليه الايمن ثلثا ثوبا لا يسر ثلثا ثوبا
 على رأسه وسائر جسده في ثوبين ثوبا لا يسر ثوبا لا يسر ثوبا لا يسر
 وقيل يبدأ بالراس ثم باليدين ثم بالاسرة وهو ظاهر المتن والهداية

هذا اذا كان في مستنقع الماء اذا كان على لوجه او قباب
 او حجر لا يؤخر غسلها
 هذا اذا كان في مستنقع الماء اذا كان على لوجه او قباب
 او حجر لا يؤخر غسلها

وغيرها وظاهر الحديث فينبغي التعويل عليه ولو انفس ما جاز ان مكث
قد الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والا فلا له ينفي عن ذلك المكان الذي
اغتسل فيه يغسل رجله ان كان قيامه في مستقع كما تقدم والحديث محمول عليه
ومن سنة الغسل ان لا يشرف في الماء وان لا يقتر كما تقدم في الوضوء وان لا
يستقبل القبلة وقت الغسل ان كانت عورة مكشوفة وان كانت مستورا فلا
باس وان بدلا كل اعضائه مبالغة في التطهير المرة الاولى ليعم الماء البدن في
المرتين الاخريتين فالاولى في الغسل سنة وليس بواجبة الا في رواية عن ابي
يوسف لخصوص صبغة اطهر وافيد بخلاف الوضوء فان بلفظ الغسل وان
يقبل في موضع لا يراه احد لا احتمال بدو العورة حال الغسل او اللبس
والحديث بعلي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تفتاحي
سنيدي يحب الجاء والسنة فاذا اغتسل احذكم فليستروا رواه ابو داود
وفي القنية على الغسل وهذا الرجل لا يدعه وان رواه ومجتار ما
هو سنة والمرأة تؤخره يعني ان كانت بين الرجل والمرأة بين النساء كالرجل
بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظره بقوله وغسل على شخصي ومائة سنة
فيأتي به في القوم لا يتأخر وليس كاستنجاء والفرق ظاهر وفي امرأة
بين الرجال تؤخر استناب فان ارد بقوله وان رواه ويقول الاخر ومائة سنة
رؤية ما سوى العورة فلا ولا وان ارد العورة فلا كما قال البرازي كشف
اداره في الحمام للغسل وعصره لا يأتي لعدم امكان تطهير بدونه فالان
على الناظر فقير مسلم لان ترك المنهي مقدم على فعل المأمور كما تقدم وفيه
للغسل خلف وهو اليتم فلا يجوز كشف العورة عند من لا يجوز نظره اليها
لاجله ولذا نقل البرازي عقيب تلك المسئلة عن الرستقي انه قال لا خفاء
انه اراد الكشف في الموضع المعبد لذلك لا مطلقا قال البرازي وهو الحق برذره
في جواز الكشف في الخلوة في القنية اخلافا فقال تجزئ في بيت الحمام الصغير
ازاده او الخلق العامة يأتيه وقبل يجوز في المدة اليسيرة وقيل لا باس به
وقيل يجوز ان يتجمل للغسل وتجرد زوجته للحمام ايضا اذا كانت البيت

الضميمة والضميمة
وفرض الفسل وغسل البدن لادلكم ذلك
الا ستمشوا من اجل انكم اكلتم في الاسرار
فوله لادلكم اكلوا في الفسل والاضافة
البدن فرض غلته في صحة الوضوء يتطهر
ان الله لك الدين الحقيقي الثبات الماء
قاسم عن النجاسة تطهر من الا بالادلك
الثوب من النجاسة لا يثبت الماء في الوضوء
من الادلك والدين لا يثبت الغرض على الشرع
في تطهير النجاسة ما لا يثبت الماء ومسحها
النجاسة لان كل ما لا يثبت الماء ولا النجاسة
فكذلك فرض الفسل سلا في الثوب والادلك
والتاويل ما هيته فرض البدن الا بعض
الادك والوجه لقاسم من خلد الا بعض
اخر الثوب فلا يخرج من خلد النجاسة الكلية
تخلت الثوب فانه لا يخلو من النجاسة الكلية
يخرج من اضرابه الى الادلك
يعني

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين
أما بعد فإن من أعظم النعم التي أنعم الله علينا بها في دينه ودنياه أن جعل لنا في كتابه العزيز
الذي هو القرآن الكريم آيات ومعجزات تدل على وحدانيته وتبين حقيقته وتؤكد رسالته
وتدفع عن قلوبنا كل شك وسন্দ ولبس وإشكال فكل ما جاء في هذا الكتاب من حقائق وأحكام
وإرشادات فهو الحق المبين والهدى المستقيم الذي لا يزل يهدي إلى صراط مستقيم
والله اعلم بالصواب

البيت صغير مقدار خمسة اذرع عشرة وبالحجلة فلا ضرورة في كشف
العورة للفعل عند من لا يجوز نظره اليها لانه خلقا بخلاف الختان ونحوه
ويستحب ان لا يتكلم بكلام قط كلام الناس او غيره اما كلام الناس فلما تقدم في
في الوضوء واما غيره من الذكر والادعاء فلو في مصية الماء المستعمل ومحل الاوضاء
والاقدام ويستحب ان يسمى بذكره ^{بالحجلة} يندب بعد الفعل لما روت عائشة رضي
الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم خروقة ينشف بها بعد الوضوء
رواه الترمذي وهو ضعيف ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل و
ان يفصل رجليه بعد التمس لاقبله مسارعة الى التمس وان يصله به
بسبحة لما تقدم في الوضوء لانه في الوضوء وزيادة واما النية فليست شرط
في الوضوء والاعتسالة عندنا حتى ان الجنب اذا اغتسل في الماء الجاري وفي
الموضع الكبير للتبوء قيد بالكبير لانه الضعيف يتأني فيه الخلاف الذي في مسألة
البر على ما يتأني انشاء الله تعالى او قام في المطر الشديد وبضعف
استنشاق يخرج من الجنابة خلا فاللازمة الثلاثة استدلوا بقوله صلى
الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور
وتقديره انما صحته الاعمال فيقيد ان ما لانية فيه من الاعمال لا صحته له
واصحها بنا اجابوا بان تقديره حكم الاعمال والحكم مستوعب الى دينوني وهو
الصحة واخرى وهو الثواب وقالوا الثواب مراد بالاجماع فلا يبقى الصحة
مرادة بئله على ان الحكم من قبيل المشتراك ولا عموم للمشتراك او مقتضى
ولا عموم له ايضا فادع عليهم منع كون الحكم مشتراكا او مقتضى بل هو
من التواطى المستعمل بالطلاق فيشمل ما تحته دينونيا واخرى با فاجابوا
بالسكوت التقييد عنه وايضا اورد ان هذا هو الدليل على اشتراط
النية في كل العبادات وقد وافقهم على اشتراطها فيها وانما لا يصح لها
بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقدار هو الثواب لان ما
كان المقصود منه هو الثواب فقط كالعبادات ^{المختصة} اذا كانت الثواب فيها
صحة له لغرض ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له جهتين جهة كونه

فقط
بکلام
ان لا یبککم
فصل
فی بیان منتهی الغل
مستطاب

فقد ان كفاة العلم انه لا يصح العلم باللائحة
فما ذكر الطامة عن الحديث الا هو واصل
فتجب النية في الطامة لا يفيق النية والاول
مع قول الامام في التيميم فوج الامام في التيميم
النية والثاني تخفيف الاعمال في نيتين
مستقل الاول جرح الاسلام واصل
ودليل اندراج فوج عباس في فوج الاسلام
الثاني كما قال به ابن عباس في فوج الاسلام
الاسلام فقال لا يخرج صاحب الدخول فيه
الاول في فوج الاسلام
النية بعد ان اختار صاحب الدخول فيه
الحلف الاسلام نقل من ميزان الشريعة

عبادة من هذه المحيثة لابد له من النية وجهته كونه شرطاً للصلاة كطهارة
الثوب ونحوها ومن هذه المحيثة لا يفترق لا النية لان كونه شرطاً لا يشترط
فيه كونه عبادة اذ الصلاة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة فالحق ان
النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظي فانه يدل على عدم صحة العبادات
بدون النية بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك
انه لا يجوز ان يروى من الاعمال جميعاً شرعية او غير شرعية لوجود اكثر
الاعمال غير الشرعية بدون النية ولا ان تروى الاعمال الشرعية جميعاً
عبادات او معاملات لعدم توقف صحة المعاملات على النية بالاتفاق فتعين
ان يروى العبادات او متعلق الثواب والعقاب وح قانما النزاع الحقيقي في
ان الظهارة الحكمة هل هي عبادة ليس غير ومن هي من جملة الافعال العادية
الطبيعية التي تتحقق حسناً فان وجد فيها نية القربة كانت عبادة بثبات
عليها والافعال التي تحققها كافي سائر الحركات والسكنات والافعال والامر
النزول التي لها تحقق في الوجود حسناً فان نوى بها قربة أثبت عليها او
معصية استحق العقاب عليها والافعال ثواب ولا استحقاق عقاب
فقالوا هي عبادة ليس غير لانها انما وجبت بحكم الشرع الله تعالى غير معقولة
المعنى لان العمل للفعل ظاهر حقيقة ليس عليه شيء يقتضيه العقل او
العادة غسله فكان ايجاب غسله استبعاداً محضاً قلنا بل نفس غسل
البدن او بعضه ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة عادة فانه نظافة
وتحسين كلبس الثوب ونحوه واجابه في بعض الاحوال لا يخرج عن هذه
الحقيقة كاجاب اخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس
الثوب وستر العورة اذ انوى القربة يكون عبادة وان لم ينو القربة فالصلاة
به حكمة لوجود حقيقة والشرط نواحيه ان يروى وجودها لا وجودها
فصلاً فله الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة امر يقتضيه العقل بخلاف
الوضوء لان العقل والعادة يستقيم كشف العورة ولا يستقيم ترك
غسل موضع نظيف لانا نقول لو كان منفرداً في بيت مظلم ليلة مظلمة او

او في مكان خالي امان من هجوم احد فاعقل والعادة لا يستقيم الكشف مع
ان السمت في الصلاة لازم بالاتفاق في هذا الحالة مع ان النية ليست
بشرط اذ ذلك ايضا بالاجماع فان قيل في اية الوضوء ما يدل على اشتراط
النية وهو كون الامر بالغسل خرج الجواب فينقيد به فكانه قيل اغسلوا
هذه الاعضاء لاجل القيام الى الصلاة وكان نظير قوله تعالى ومن قتل مؤمناً
خطأً فتحريم رقبته الاية حيث يشترط التحريم بنية هذه الكفارة
فكل هذا قلنا هذا مستلزم فيما كان حكماً مستأنفاً مستقلاً غير مشروط تابع
لان الشرط يروى وجوده مطلقاً لا وجوده قصد كما في قوله تعالى ان نودي
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه لا يشترط في السعي ان يكون السعي
بنيّة الجمعة اجماعاً فكذا هذا وكان كما اذا قيل اذا دخلت على الامير فترين
فانه لا من آخر ودخل عليه متى لا يلام لكون المقصود الدخول ليس غير
فانما حصل عليه بالنية وقد حصل وليس المقصود ان يكون التزايين لا
لاجل الدخول ليس غير فالما حصل ان لا دليل له على ان شرط الصلاة
غسل هو عبادة وادلة النية من الحديث والايات كقوله تعالى وما
امر والابعد والله مخلصين له الدين حنفاء اعاننا دل على ان
اشتراط النية في العبادة ولا نزاع فيه لاحد وما ذكرنا ظاهر الفرق
بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نظافة في ذاته بل ضدّها في
الغالب فشرطت النية على ما قالوا او يرد عليه انه ليس في الاية الا
الامر بمسح الوجوه والايدي من الصعيد وهو فعل جنسي قد وجد
فصار كما لو قال قال الملك من دخل على فلبيد له قتله مشخص الامر
اخر ثم دخل عليه بتلك الحالة فانه يكون ممثلاً لان الشرط يروى
وجودها لا قصدّها كما تقدم بعينه فيحتاج الى دليل كونه الشرط
فيه مسحا وهو عبادة كونه غير نظافة لا يدل على ان شرط مسح هو عبادة
فلا بد من الدليل كما لا بد له لايّة التلاوة من الدليل كونه الشرط غسله هو عبادة
عبادة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ثم قال في الخلاصة ويجوز الوضوء

ط
ومخرج م

والغسل بغير النية الآن ان كثر حتى استار الى ان الوضوء بغير النية ليس هو
 الذي امر به الشرع واذ الله ينوي فقد اساء واخطا ان خالف السنة وهكذا
 قال المتقدمون من اصحابنا انه لا يثاب ولا يصبر مقبلا للوضوء المأمور
 الا غتسال على احد عشر وجها بالاستقرار خمسة منها واربعة لشؤونها بالكتا
 والاجماع القطعين الاغتسال من الحيض والاغتسال من النفاس والاغتسال
 النقاء المتقنين اذا كان مع غيبوبة الخشفة وغيبوبة في الدبر ملحق به و
 الاغتسال من خروج المني على وجه الدق والشهوة والاغتسال من الاحتلام
 اذا خرج منه اي من الاحتلام ومن سببه ومن المني ومن ابتدأه المني بالاتفاق
 او اذا خرج منه الذي عندهما خلافا لابي يوسف وقد تقدم ذلك كله واربعة
 مناسنة احدها غسل يوم الجمعة وعند مالك وهو واجب لقوله عليه الصلوة
 والسلام من اتى منكم الجمعة فليغتسل متفق عليه وهو الموجب قلنا
 كان ذلك في الابتداء ثم شنع على ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ان
 الناس كانوا يجحدون بلبس الصوف ويعلمون ظهورهم الى ان قال له جاء
 الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسيع مسجد همد وذهب بعض
 الاذ كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق او ان الامر للندب وبطل عليه ما في
 الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال بينا عمر بن الخطاب يوم الجمعة
 اذا دخل عثمان بن عفان فمرص به عمر فقال ما بال رجال بناخرون بعد
 النداء فقال عثمان يا ابا امر المؤمنين ما اردت حين سمعت النداء ان توقفت
 ثم اقبلت فقال عمر في الوضوء ايضا لم تسمعوا رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر للوجوب
 لما اكفى عثمان رضي الله عنه بالوضوء وما سكت عمر والصحابا بدع الزامة
 بالغسل ولو وقع لنقل وقوله عليه الصلوة والسلام من توفى يوم الجمعة
 فليغتسل ومن اغتسل فليغتسل افضل رواه الترمذي وصححه وادام
 صح صاحب الهداية وغيره ان هذه الاربعة مستحبة لا سنة لان
 الوجوب اما غير مراد من الامر كما تقدم في قصة عثمان او انه كان ثم

قال قتادة الرجل على ما فعله في يوم الجمعة من التفتة

عن نبي في الغسل المستحب

ثم شنع كما ذكر ابن عباس رضي الله عنه فان كان الامر للندب فلا كلام وان كان
 للوجوب فاذا شنع الوجوب لا يبقى الندب ايضا الا انه قد دل الدليل على
 استحبابه وهو قوله عليه السلام ومن اغتسل فهو افضل من غسل الجمعة للصلوة
 عند ابي يوسف وهو الاصح واليوم عند الحسن لا عند ابي بن زياد حتى لو لم
 يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند الحسن لا عند ابي يوسف ومن
 لا جمعة عليه ثواب له الغسل عند الحسن لا عند ابي يوسف والثاني غسل
 اليوم والاصح انه مستحب فبا ساعلي الجمعة لانه يوم اجتماع مثلها وقد تقدم
 ان الاصح ان يغسل مستحب وكذا الثالث وهو غسل عرفة مستحب ايضا قياسا
 على الجمعة لانه يوم اجتماع وما روى انه عليه السلام كان يغتسل يوم العبد
 وانه كان يغتسل يوم عرفة فضعيف قال الترمذي وكذا الرابع وهو الغسل
 عند الاحرام مستحب ايضا واما ما روى الترمذي وحسنه انه كان عليه الصلوة
 والسلام تجردا لاهله واغتسل فواقه حاله لا يستلزم المواظبة فاللازم
 الاستحباب قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ومن الاغتسال في الندوب
 الغسل لدخوله مكة وللوقوف للمزدلفة ولادخول المدينة ومن غسل المني
 وللجامة لشبهة الخوف وليلة القدر اذا راها وللجني اذا افاق وللجني
 اذا بلغ بالسن وللنكاح اذا سلم له بن جنبا ويكفي غسل واحد للحد والجمعة
 اذا اجتمعا كما يفي لفرق في جماع وحيض وواحد منها من الواحد عشر واجب
 على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكره كلهم وهو كالا جني من الميت لانه
 غسل خارج عن ذات من كلف به فكان كغسل الثوب ونحوه بخلاف غيره
 من الاغتسال فان احكامها بالنظر الى نفس الغسل ودليل وجوبه الاجماع
 وقوله عليه السلام للذي سقط عن بغيره اغسلوه بالماء والتسدر رواه
 في الصحيحين من حديث ابن عباس والامر للوجوب ثم المفهوم من التفسير
 ان المراد بالواجب الاصطلاح الذي هو دون العرف عندنا والظاهر من الادب
 انه فرض وقد صرح به ابن الهمام والتسدر في غيرهما وهو فرض كفاية اذا قام
 به بعض سقط عن الباقي لان المقصود وهو فضاء حق المسلم قد وجد وان

قال ابن عباس غسل الجمعة للصلوة

الله كل من علم به قادراً عليه كما في سائر فروع الكفاية ثم قيل سببه
 حدث حل بالموت لا ستر خائيه فوق النوم والاعطاء وقال الجرجاني
 وغيره بخاسر حلت بالموت كما في سائر الحيوانات وطهارته بالغسل
 خاصة للكرامة ولذا يتنجس الميت لو وقع فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا
 يتنجس ولو حل ميتاً قبل غسله وصلى به لا يصح صلوة بخلاف المحدث
 قال السروجي في شرح الهداية وقول الجرجاني هو العامة وهو الاظهر وواحد
 منها ان الغسل مستحب وهو غسل الكافر وقد تقدم هكذا ذكره مطلقاً
 غير مقيد بما اذا كان جنياً او لم يكن شمس الامم السرخسي في شرحه للبسط
 وذكره المحيط ان الكافر اذا جنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة
 صفة باقية بعد اسلامه كبقائه صفة المحدث بخلاف الحيض على ما تقدم لكن
 قال ضيخان الاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها **فروع** ان اجنب
 المرأة ثم ادركها الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرجت حتى
 تظلمت وكذا الى الحيض اذا احتلت او جومعت ففي الخيار والجنب اذا
 آخر الغسل الى وقت الصلوة لا يائمه ولا بأس للجنب ان ينام ويعاودة
 اهله قبل ان يغتسل او يوضأ قال انس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم يطوف على شيايه بغسل واحد متفق عليه لكن يستحب الوضوء ان
 اراد المعاودة لانه اشغل عن اني سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعود فليوضأ بينهما وضوء
 وضوء متفق عليه ولا بأس ان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد عن معاودة
 قالت عائشة رضي الله عنها كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اناء واحد بيني وبينه فيبادرني فاؤخذ دغاً في دغلي قالت وهما
 جنبان رواه مسلم ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم يغتسل بديه وفاه وقال
 فاضل بن يونس يستحب ان يغتسل بديه وفاه اذا اراد ان ياكل او يشرب وان تركه فلا
 بأس به وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنباً فاذا
 اراد ان ياكل او ينام توضع وضوء للصلوة متفق عليه ولا يجوز للجنب والماء

في بيان غسل الكافر

في بيان لا يجوز القراءة للجنب

بعض

والحائض والنفساء قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا تقراء الحائض ولا المني
 شيئاً من القرآن رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما و
 في سنن الاربعة عن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
 يجيب او قال لا يجيب عن القراءة شيئاً ليس الجنابة قال الترمذي حديث حسن
 صحيح وقال الطحاوي يجوز قراءة ما دون الآية وذكره الترمذي انه رواه
 ابن سماعة عن ابي حنيفة وان علياً لا يقرأ الا ما لا يقرأ المصطفى لا يجوز ان يقرأ
 آية تامة واما على قول الكوفي فلا يجوز وهو الذي اخذه صاحب الهداية
 وصاحب الكافي وجماعة لعدم قوله عليه الصلوة والسلام لا تقراء الحائض
 ولا المني شيئاً من القرآن والمصنف اختيار قول الطحاوي فلذا قال وان قراء
 ما دون الآية بقصد القرآن او قراء الفاتحة لا بقصد القرآن بل على قصد الدعاء
 او قراء الايات التي تشبه الدعاء مثل ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا الوضوء خير اسأله
 فقال الحمد لله او خير سوء فقال ان الله وانما اليه راجعون وكذا قراءة بسم الله
 الرحمن الرحيم على وجه الشاء لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون الآية فلا
 لا بعد بقراءة قارئاً قال الله تعالى حق جواز الصلوة فاقروا ما ينتمون من القرآن
 كما قال عليه الصلوة والسلام لا يقرأ المني شيئاً من القرآن قل لا بعد قارئاً ما دون
 الآية في حق جواز الصلوة لا يصح به الصلوة كذا لا بعد به قارئاً في حق الحرم
 على المني الحائض كذا قال الشيخ كالابن ابن القيم وعلى هذا تكون في قول
 شيئاً من القرآن بياناً لا بتعريضاً وينبغي ان نقيده الآية بالتقصير التي
 ليس ما دونها مقدار ثلث ايات فصار فانه اذا قراء مقدار سورة الكوثر
 بعد قارئاً وان كان ما دون الآية حتى جازت به الصلوة واما ما على
 وجه الدعاء والثناء فلا يقرأ لانه الاعمال بالنيات والالفاظ
 محتملة فتعتبر النية وكذا الوقوف في الصلوة بنية الدعاء والثناء
 لا يصح به الصلوة ثم قيل يكره قراءة ما دون الآية ولو على وجه الدعاء و
 قيل يكره وهو الصحيح قاله الخلاصة واما قراءة هؤلاء القنوت فلا يكره في ظاهر

في بيان

في بيان قراءة المني بعض الايات

مذهباً صحيحاً يتلوه ليس بقرآن على أنه تقدم أن القرآن لا يكره على قصد الدعاء
والثناء فغيره أو يقرأ في محراب أو في شاذة أنه يكره لما روى عن أبي بن كعب
رضي الله عنه أنه كتب اللهم أنا نسئلك في الآخرة واللهم اهدني فيمن هديت
إلى آخره في مصحف سورتين ذكره في الفقيه وأهل العراق يستعملون السورتين
السورتين وقال عبد الله بن داود من لم يقف بالسورتين لا يصلي خلفه
ذكره السرخسي في شرح الهداية والصحيح هو الأول لا يجمع على أنه ليس من
القرآن ولا يكره التبرج للجند والمخاض والنفساء بالقرآن لأنه لا يقدّر قارئاً
ولاً لا يجوز به الصلوة وأن كانت لا تقصد به على ما يأتي أن شاء الله تعالى
وكذا لا يكره التعليم من هؤلاء للصبيان وغيرهم حرفاً قارئاً كلمة كلمة مع
القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوي لا يكره إذا علم أنه نصف آية مع
القطع بينهما والمصنف اختار قوله الأول وهنا مشق على قول الكرخي و
لا يظهر له وجه وكذا لا يجوز للجند والمخاض والنفساء قراءة القرآن
لا يجوز لهم كتابه بالقرآن لأن فيه مسهوه وهو حرام وكان ينبغي أن يذكر
هذه المسئلة بعد ذكر حرمة التبرج وذكره الجامع الصغير المنسوب إلى
قاضي نجان لا بأس للجند أن يكتب القرآن والصحيحة أو اللوح على الأرض
أو الوسادة عند أبي يوسف رحمه الله خلافاً للمحدثين لأنه ليس من القرآن
ولاً قيل المكره من الكتب لا موضع البياض ذكره الإمام الترمذي
وينبغي أن يفصل فافها كان لا يمسح الصلوة بأن وضع عليها ما يحول بينها
وبين يده يؤخذ بقول أبي يوسف لأنه لم يمسح المكتوب ولا الكتاب ولا يقول
محمداً أن يمسح المكتوب فقد مسح الكتاب ولا يجوز لهم التبرج والمخاض والنفساء
النفساء من المصحف إلا بغلظة وكذا أكل ما فيه آية تامة من لوح أو درهم
ومحذوف الغلظة لا يمسح إلا المظهرين وهذا لأنه وإن قيل أن المراد لا يمسح
اللوح المحفوظ إلا بالولاية لكن ظاهره منع غير الطاهر من مسح القرآن لأنه
سبق لدخول القرآن بأنه محظوم مضاف عن غير المظهرين في فهمه من وجوب
تغطيته وصيانية عن مسح من ليس بطاهر وهذا على تقدير عود الضمير للكتاب

باب في بيان ولا يكره للمخاض والمخاض التبرج

في بيان ولا يكره للمخاض أن يكتب القرآن

في الكتاب كما هو الظاهر أما على تقدير عوده إلى القرآن فلا إشكال ويكون خبراً
أريد به النهي ولا يمتنع أن يكون نهياً لأن الجملة وقت صفة والجملة الواقعة صفة
لا يكون طلبية وفي الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرو
بن خزم أن لا يمسح القرآن إلا طاهر رواه أبو داود والترمذي عن عمار
بن ياسر ولا يجوز لهم أيضاً أخذ درهم فيه سورة من القرآن هذا بيان
على عادتهم فإنهم كانوا يكتبون على دراهمهم سورة الأختلص والأفالم كذا
إذا كان عليه آية تامة فلو تناولها لا يمسحها وكذلك لا يجوز مسح المصحف إلا بغلظة
والدرهم الأبقرة الحديث أيضاً لا تقدم من الحديث لأنه غير ظاهر هذا مع جواز
الأخذ بالغلاف إذا كان الغلاف غير مشرق أي غير مجبول مشدود بعضها
المبعض مشرق من الشيرازة وهي الجمجمة وإن كان الغلاف مشرقاً لا يجوز
الأخذ به ولا مسحه قال في الهداية هو الصحيح يعني أن الغلاف ما يكون متجافياً
ما لا يكون متصلاً به لأنه صادر متبعاً للمصحف وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي
عليه اصبح القولين فقد تعارض التصحيح والذي أخذناه عن المشايخ أنه إذا
تعارض إمامان معتبران في الصحيح فقال أحدهما الصحيح كذا وقال الآخر
الاصح كذا فالاخذ بقول من قال أولاً من الأخذ بقول من قال الأصح لأن الصحيح
مقابلة الفساد والاصح مقابلة الصحيح فقد وافق من قال الأصح قابل الصحيح
على أنه صحيح وأما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم الآخر فاسد فالاخذ بما اتفقا
على أنه صحيح أو من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد فالاخذ بقول صاحب
الهداية وهو ما ذكره المصنف من أن الغلاف الذي يجوز مسحه والاخذ به هو الجلد
المتفصل غير المشرق أو من الأخذ بقول صاحب المحيط أنه هو المشرق لأنه أحوط
والخريطة أحق من الغلاف في أن لا يكره أخذ المصحف به لوجود حائلين فإن أخذ
المصحف بكلمة فلا بأس به أو بالأخذ عند محدث في رواية لوجود الحائل وفي المحيط قال
بعض مشايخنا يكره للمخاض من المصحف بالكلمة وعامة من على أنه لا يكره انتهى وهذا
يناسب ما اختاره من الجواز مع الحائل وإن كان متصلاً كما في الجلد المشرق ذكره
بعض مشايخنا قال صاحب الهداية ويكره مسحه بالكلمة هو الصحيح وهو يناسب ما

حب

ما اختاره من الجوارح المائل عدم الجواز مع المائل المتصل كالجمل المشترك لأن
 الشهود يتبع كذا في الناس ولذا لو بسطت على نجاسة وسجد عليها لم يجز ولو
 خلق لا يجلس على الأرض فيجلس على ثيابه وهو لا يسر بالجنس ولكن يظهر بين منى
 الجمل المشترك وبين منى بالكم لا يسمى منى للقرآن ~~سنة~~ عرفاً ولا لغة بخلاف
 الأخذ بالجمل المشترك فإنه يسمى منى للقرآن لشدة اتصاله به وبخلق الجلس على
 الأرض فإنه عرف يسمى من جلس على ثيابه من غير حصير ونحوه جالساً على الأرض
 وذكره الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف أو اللوح إلى الصبيان لأنهم لا يخاطبون
 بالعلماء وأن أمرها يختلف واعتقاداً قال في الهداية لأن في المنع تنصيص
 حفظ القرآن وفي الأمر بالنظر خرج بهم هذا هو الصحيح انتهى واحتج بالصحيح
 عن ما ذكر في الإسلام في الجامع الصغير من مشايخنا من كره تعليم الصبي أن يدفع
 إليه مصحفاً أو لوحاً عليه كلام الله تعالى وقوله المص والاحوط أن يأخذ بكم ويدفعه
 لا تعلق له بما قبله لأن كلام الجامع الصغير في المدفوع إليه وهو الصبي لأنه لا يكره
 دفع البالغ المصحف أو اللوح إليه لا في منى الدفاع وعدمه فإن المس بالكم قد تقدم
 حكم سواء كان لأجل الدفع إلى الصبي أو لغيره ويكره أيضاً للمحدث ونحوه من
 تفسير القرآن وكتب الفقه وكذلك كتب السنن لأنها لا تخلو عن آيات وهذا التعليل
 يمنع من شروح النجوى أيضاً وفي الخلاصة وكذلك كتب الأحاديث والفقه عندهما
 والأصح أنه لا يكره عند أبي حنيفة رحمه الله عليه انتهى ووجه قوله أبي حنيفة أنه
 لا يسمى منى للقرآن لأن ما فيها منه بمنزلة التابع فكان كاللوح سداً خرج جافيه مصحفاً
 أو كبر فوقه السفر وإن أخذه أي التفسير والكتب الفقه بكم لا بأس به لأنه فيه
 ضرورة لتكوير الحاجة إلى أخذه وزيادة على الحاجة إلى أخذه المصحف لأن القرآن
 يُقرأ حفظاً في الغالب بخلاف التفسير والفقه وهذا الفرق إنما يحتاج إليه على
 قول من كره منى القرآن بالكم ولا تكوه قراءة القرآن للمحدث ظاهر أي على ظاهر
 لسان بالاجماع وروى أصحاب السنن على أبي علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ويأكل مهناً التي كان لا يجنيه
 ولا يجزه قراءة القرآن شئ ليس الجناية أما الجنب إذا غسل يده وقد فرغ من

فؤاد عن أبي حنيفة أنه لا بأس أن يقرأ القرآن أو يقرأه قال نجم الدين الزاهد
 ورويت جوباً استأذى نجم الأئمة البخاري في الفتوى أنه لا بأس به انتهى والصحيح
 أنه لا يجوز له الشراء والقراءة لبقاء الجناية لأنها لا يجزى شوباً ولا زوالاً كالحديث
 اجماعاً ونكره قراءة التوراة والإنجيل للجنب وإن يور للجنب لأن الكلام الله تعالى
 قال في الفتاوى ولا ينبغي للجنب والمجانين قراءة التوراة والإنجيل والزبور
 لأن الكلام الله تعالى قال في الخلاصة كذا روى عن محمد والطيحاوي لا يسلم هذه
 الرواية قال صاحب الخلاصة وبه يعني قوله وبه يعني يظهر منه أنه يقف بقول
 الطحاوي والمشير إلى عدم الكراهة لكن الصحيح الكراهة لأن ما يتبدل منه بعض
 غير معبى وما لم يتبدل غالب وهو واجب التعظيم والصون وإذا اجتمع الحرم
 والبيع على الحرم وقال عليه الصلوة والسلام دفع ما يربك إلى ما لا يربك
 ولهذا ظهر فساد قوله من قال يجوز الاستنجاء بما في أيديهم من التوراة
 والإنجيل من الشافعية فإنه مجازفة عظيمة لأن الله تعالى يحرم ما يربك
 بأنهم يذكرونها عن آخرها وكونه منسوخاً لا يخرج عنه كونه كلام الله تعالى
 كآيات المنسوخة من القرآن وإذا أراد الجنب الأكل والشرب ينبغي له أن يغتسل
 يده وقدمه يداً ويغسل يديه من غير غسيل لأن الأسورة مستحالة وكذا
 ما أصاب يده ويغسل الماء المستعمل مكروه لإزالة النجاسة المحكية به و
 تحمل الماكول على المشروب وقال قاضينا يستحب له ولا بأس بتركه والأول
 أولى وقد قيل أنه يورث الفقر وهذا بخلاف الحائض لأن سورها لا يصير
 مستعمل ما لم يخاطب بالاعتسال ويكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الصلابة
 أي السجادة وبوجه كذا على الحارث والمجددان وما يغرس لأنه تقرض لا يمتزجان
 ويكره دخول المخرج أي الخلاء وفي أصحهما خاتم فيه شئ من القرآن أو من أسماء
 الله تعالى لا فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره أن جعل فضة إلى باطن الكف ولو كان
 ما فيه شئ من القرآن أو من أسماء الله تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفاً
 في شئ والخبر الأول وكذا أي وكما لا يجوز للجنب والمجانين والنفساء قراءة القرآن
 ولا مسه ولا يجوز له دخول المسجد لغير ضرورة سواء دخلوا فيه للجلوس فيه

ملاحظة في بيان الجنب أن يغتسل يده وقدمه يداً ويغسل يديه

١ وللعبور الى الموضع لقوله عليه السلام حين كانت بيوت الصمى به شارعة في
 المسجد وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لا احل المسجد للماء ولا الجنب رواه
 ابو داود من حديث حسن وابن ماجه والبخاري في تاريخه الكبير قال الخطابي
 ضعفوا هذا الحديث وقالوا اقلت مجهول قال المذركي فيها حكاية نظر فان اقلت
 بن خليفة ويقال خليفة بن خليفة العامري ويقال الزهلي كنية ابو حسان
 حديثه في الكوفيين روى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد وقال ابن حنبل ما
 اري به بأسا وحكي البخاري انه سمع من جسرته وقال الارطقي صالح وقال النجاشي
 في جسرته تابعه ثقة وهي جسرته بنت دجاجة بكسر الدال وقيل الشافعي يجوز لهم
 الا دخول للعبور والمجدة عليه ما روينا ولا حجة له في قوله ولا جنة الا ما عابري
 سبيل على معنى لا تقربوا مواضع الصلوة وانتم سكارى ولا حال كونكم جنباً الا عابري
 سبيل لان تقربوا مواضع مجاز لا دليل عليه وهو خلاف الاصل ومفهوم الجملة
 في العابري سبيل لا يصلح دليل لانه مختلف في فقهنا بالسبب كقوله وسبب التزول
 يناقش ارادة الجواز وهو ان ما روى ان عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما وشربا
 ودعى نورا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت الحرم مباحة فاكلوا
 واشربوا فليقلوا وجاء وقت المغرب فقدموا احدثهم ليصل بهم فقرأ أعبد ما
 تقبّدون وانتم عابدون ما أعبد فنزلت الآية فعمل ان السبب في الصلوة
 لا موضعها حتى ينهي عنه والمعية لا تقربوا الصلوة حال كونكم جنباً غيرهم
 متقنسلين في حال من الاحوال حتى تقنسلوا الا حال كونكم عابري سبيل الى
 مسافرين فاستثنى من النهي عن الصلوة بلوا اعتسالا حال السفر ثم بين حكم
 حال السفر بقوله وان كنتم من اهل بيوت او على سفر الآية فوجب التيمم وابعاد الصلوة
 بلوا اعتسالا اذا لم يجدوا ماء وبالمجمل فالاستدلال بالآية محتمل فكانت مشتركة
 الدلالة والحديث نص في المنع على سبيل العوم فوجب العمل به واذ احتمل في المسجد
 يتيمم للخروج اذا لم يجد من لصق او غيره لعدم الضرورة وان خاف يجلس
 مع التيمم للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات ولكن لا يصلح ولا يقرب لعدم
 الضرورة في ذلك **فروع** كونه قراءة القرآن والذكر والدعاء في المخرج والمفعل

في بيان سبب عدم التيمم

كونه ضرورة في الخروج والمفعل

والمفعل والماء وعند محمد لا كونه في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده والماء
 ولا يقرأ في المخرج والمفعل والماء الا حراً فاقوا في التيمم انما يكون اذا فرغ جهلا
 فان قراء في نفسه لا بأس به هو المختار وكذا التيمم والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كانت
 عورته مكشوفة او امرأة هناك تقنسل مكشوفة او في الحمام احد مكشوف فان
 لم يكن فلا بأس به وفي فتاوى قاضيان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة و
 كان الحمام طاهراً لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قراء في نفسه
 من غير رفع صوته لا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتلليل وان رفع صوته بذلك
 وسياق بقية هذا البحث عند الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى **فصل في**
التيمم ذكره لنا سببه ما تقدم من مسئلة الاحتلام في المسجد والتيمم وان كان
 اولي ان تقدم بحيث الياء على التيمم باله الوضوء والغسل وهو اللغة الفصحى
 وفي الشرح العقدان الصعيد والقطر به على وجه مخصوص والاصل فيه قوله تعالى
 فان لم تجدوا ماء فيمسوا صعيدا طيبا الآية وما روى عن ابي ذر رضي الله
 عنه انه كان يفرغ في ابله وتصبه الجارية فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 له الصعيد الطيب وضوء المسح وان لم يجد الماء عشر سنين فلا او جده فلم يمسح
 بشيء رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي رواية الترمذي
 صلوات المسح والباقي بحاله وتغريب اي يتعبد والتيمم شرط لا بد من
 معرفتها التوقف الاثنيان بكاملهما امر الشرح يبين عليهما اما ركعة ففرض
 ضربة للوجه وضربة للذراعين ولا احتمل لفظ الذراعين عدم تناول الكفين
 قال بعض الديدن الى المرفقين لقوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضربة للوجه
 وضربة للذراعين الى المرفق رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن
 محمد الانطاقي الى جابر بن عبد الله رضي عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد
 ولم يخرج جاء وقال الارطقي رجالهم كلهم ثقات وقول ابن الجوزي عثمان
 صحيح في مردود وما ورد في حديث عثمان بن ياسر انه عليه الصلوة والسلام
 قال له انما بكفيل ان تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيدك الارض ضربة ثم
 مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيته ووجهه محمول على ان المراد بالكفين

في بيان شرط التيمم وكنه

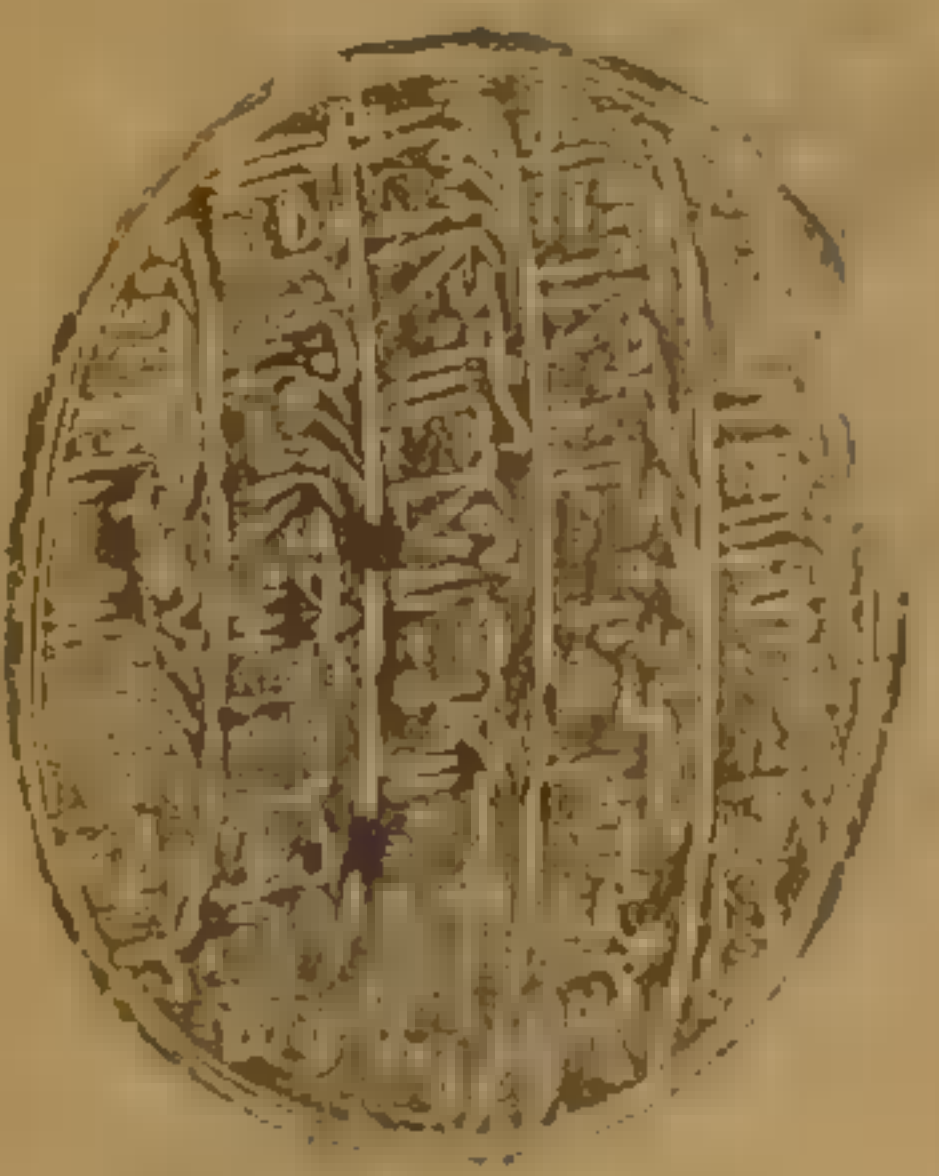
ن

الذرعان اطلوا قال اسم الجوز على الكل والمراد ظاهرهما مع الباقي وذلك
 لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلا فالمن دغم ان الفرض المسح الكفين فقط
 لمن دغم ان ضرباً واحدة تكفي للوجه والكفين ولين دغم ان تلك ضربات و
 صفة اي صفة التيمم على الوجه المستون ان يضرب يديه على الارض او على
 ما هو من جنس الارض كما سيأتي ان شاء الله تعالى فينفضهما بان يضرب جانبي
 يديه على الابهام احدهما بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني
 عن ابي يوسف والمقصود الضرب حتى يتناثر التراب ويمسح بهما وجهه
 مستوعباً ثم يضرب ضرباً اخرى فينفضهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى
 باليمنى من راس الاصابع الى المرفقين بان يمسح بباطن اربع اصابع يده
 اليسرى ظاهر يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كف
 اليسرى بباطن ذراع يده اليمنى الى الرسغ ويمر بباطن ابرامه اليسرى على ظاهر ابرام
 يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك في الكفاية نافلة عن راد الفقهاء انه
 الاحوط قال حافظ الدين البرازي لو مسح بكل الكف والاصابع يجوز لكن الاحوط
 ما ذكر في المطولات اراد ما ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبعه واصبعين لا
 لا يجوز كما في مسح الخف والرسو اقل ما يجزئ ثلاث اصابع ثم الضربة من جملة
 التيمم حتى لو ضرب يديه فقبل ان يمسح بهما وجهه احدث لا يجوز كذلك
 السيد الامام ابو شجاع لظاهر الحديث التيمم ضرباً للوجه الى اخره فذا في
 بعض التيمم ثم احدث فينفضه كما ينفض الكحل وصار كما لو حصل الحدث
 في خلال الوضوء ينفضه كما ينفض الكحل والامام الاسيحي عليه السلام على انه يجوز
 كن ملء كفيه ماء للوضوء ثم احدث ثم استعمله فانه يجوز وعليه مشي
 قاضيان في فتاويه والاول احوط واستيعاب العضوين بالمسح واجب
 او فرض عند الكوفي في ظاهر الرواية اي وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا حتى
 لو ترك شيئاً قليلاً لم يشبه يده من مواضع التيمم لا يجزئ التيمم كافي الوضوء
 وروي الحسن بن ابي ابي بن المذكورين في عامة الكتب ان رواية الحسن
 عن ابي حنيفة فقط ان الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع

مطالع بيان صورة التيمم

الربع من الوجه او من اليدين بلا مسح يجزئ به التيمم لان الاستيعاب في
 المسنوعات ليس بشرط كما في الراس والخف وفي نظم الذند وشي في الارض
 عفو وان زاد لم يجز وعلى هذه الرواية فتخرج الخاتم والسوار وتحليل
 الاصابع لا يجزئ على تلك الرواية الاولى يجب تنزع الخاتم وسوار المرأة و
 تحليل الاصابع وينبغي ان يبين ان يخطا بان يؤخذ بالرواية الاولى
 فيستوعب استيعاباً تاماً فانها هي الصحيحة فانه وان كان مسحاً للثة فاما
 مقام الفصل عند تعذر والاستيعاب واجب فيه وما يقام مقام غيره
 يؤتى فيه صفة ذلك الغير بشرطه لا صفته نفسه وشروطها بخلاف
 مسح الخف لانه لم يقم مقام الفصل بل سقط به الفصل مع عدم الضرورة
 رخصة ابتدائية وقال في الكفاية مسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا
 والثامن عند غفلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين
 لا يجوز وروي عن محمد بن ابي بكر بن محمد بن كنفية بلا مسح لا يجزئ به التيمم ان بناء على
 اشتراط الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المصنف وان يكون بناء على ذكره
 الذند وشي ومن هو مقلد البدعيين من المرفقين اذا تيمم مسح موضع
 البقعة وهو طرف عظم العضد لانه من المرفق الى المرفق نهاية كل من عظم
 الساعد والعضد وفي الوضوء يجب غسله واما شرطه اي شرط التيمم فالتيمم
 لا يجوز بدونه عندنا خلافاً لرواه يقول انه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في
 وضعه وعن فرقنا بان التيمم دلالة على النية من حيث المعنى فانه ينبغي عن ال
 القصد والاصل ان يعتبر الاسماء الشرعية ما ينبت عن المعاني فيجب ان
 يعتبر التيمم ما ينبت عنه من معنى القصد وذلك هو النية وبان التراب ليس
 كاللحم من حيث انه خلف للسطح فلا يصير للظهور الا بالقصد فلو اصاب التراب
 وجهه ويديه او قصد تعليم الغير لا يكون متيمماً ما لم يوافق الظاهر مطلقاً او
 لغزاً مقصوداً بصح لا بالطهارة ولا يشترط تعيين كونه للحدث او الجنابة
 ونحوها في الصحيح خلافاً لما قاله ابو بكر الوارثي انه يشترط ذلك لان التيمم
 لكل بصفة واحدة فلا يمتنع الا بالتعيين وجه الصحيح ما تقدم ان المقصد

مطالع بيان غرض التيمم



وقوله طهارة لغيره مقصودة الى اخره وقد وجد في الكل فلا يقتصر التعيين
وكذا طلب الماء بشرط ان غلب على ظنه اي من احتاج الى الطهارة ان هناك في المكان الذي
هو فيه ماء لقوله تعالى فلم يجدوا ماء عطف على عدم الوجدان على الشرط والغالب المحقق
في غلبه على ظنه وجود الماء فهو كالواجد له فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبته ظن الوجود
بعد الوجود بعد الطلب فيشرط الطلب اذا غلب على ظنه ان هناك ماء او كان في العزلة
لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على ظنه هو او اخبر به اربابا انه موجود في
حاصل شئ من هذه الامور الثلاثة وجب طلب الماء بالاجماع فيطلبه يميناً ويساراً
قدر علوة وهي ثلث مائة خطوة الى اربع مائة وقبل قدر رمية سهم ولا يلزم
ان يطلبه مقدار ميل من كل جانب للزوم القرار اما به حاصراً ان سارت رفقته
او به جميعاً ان انتزعه ويشترط في الجزان يكون مكلفاً عدلاً ولا فلا بد منه
من غلبه الظن حتى يلزم الطلب لانه من البيانات واما الخلاف في جود الطلب وعدمه
فيما اذا غلب على ظنه ان هناك ماء ولم يجزه من خبره ملزم او كان
في العلوات لافي العزلات هكذا وقع في النسخ باو والواجب الواو اذا لكون في العلوات
ليس قسم عدم غلبه الظن بل لابد من اجتماعه فليست ملزم وجب عندنا لا يجب الطلب
خلاف الشافعي فانه يقول يجب الطلب ويجوز التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبه
وجود الماء لقوله تعالى فلم يجدوا ماء ولا يقال ما وجد الا بعد ما طلب ونحن لانسلم
هذه القضية الاخيرة لان لفظ وجد وما وجد قد اطلق على الله تعالى سبحانه
قال الله تعالى انا وجدناه صابراً وما وجدنا الا اكثر من عهد مع استحالته
مع الطلب في حقه عز وجل ولو اخبر انسان عدل بعدم الماء عند غلبه الظن
ونحوها جاز التيمم بخلاف لان خبر الواحد العدل حجة في البيانات لشعور الالزام
له ايضا بخلاف الشهادة وكذا من شرط تجزئه عن استعمال الماء فالحاصل ان
ان شرط التيمم خمسة النية والمسح والتصعيد وكونه طاهراً والعذر وهو
العجز عن استعمال الماء حفيه او حكماً واذاد بعضهم الاسلام والنية تجزئ عنه
لان المراد منها ما تقدم وهو نية القرية المقصودة حالاً وهي لا تتصور من غير
المسح والدليل على كونه العجز شرطاً لعبادة الالية ودلالة الشافعي قوله تعالى وان كنتم

الخطوة بالضم ما بين القدمين
وجمع النقط خطوط بضم الطاء و
فتحة واو كونا والخطوة بالفتح التوبة الواحدة
والجمع خطوط بفتح الطاء
الرفعة الجماعة ترفعهم
ايضا والجمع رافى

محل في بيان شروط التيمم

وان كنتم مرضى يداكم سبابة على ان المرض شرط وبدل الله على بقية الاعذار فانها
امامته ورفقه في المرح المدفوع على سبيل التاكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل
عليكم من خرج حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتميم
او باستعمال الماء او خاف ابطاء البرء من المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويعرف
ذلك اما بغلبة الظن عن اماره او تجزئة او باخبار طبيب حاذق مسلم
غير ظاهر الفسق وقيل عدل الله شرط وقال الشافعي رحمه الله لا يباح له التيمم
بمجرد خوفي الا زيادة والابطاء ما لم يخف تلف نفسه او عضوه وتوده ظاهر
النقص حيث اطلق المرض ولولا ان سياق الالية اخرج ما ليس فيه خرج كان
مجرد المرض مبيحاً ولو لم يلزم منه مني ما الا ان قوله ما يريد الله ليجعل عليكم
من خرج دل على ان المراد من الرض ما فيه خرج وذلك يصدق بما قلنا في ما ليس ا
كذلك غير مراد ولذلك ذكرنا لا سيما في شرحه فقال جئنا على جميع جسده
جراحة او اكثر على اكثر اي اكثر جسده جراحة او به جذري بضم الجيم وفتحها
مع فتح الدال فانه يتيمم والاصل فيه ان عندنا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر
الاكثر فان كان الاكثر مجرداً او مقروحاً او يضره الماء بوجه من الوجوه يتيمم
ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به وان كان لا يتضرر باستعمال الماء مع
التيمم لاجل المخرج كما هو مذهب الشافعي لانه يجمع الاصل والخلف لان الطهارة
لا تتجزئ في احداهما فلا فائدة في الاخر ولا اذا كان على اعضاء الوضوء
كلها او على اكثرها جراحة يتيمم ولا يجب غسل الصحيح والتيمم لاجل المخرج وان
كان على اقله اي اقله بدنه او اعضاءه وصورة جراحته واكثره اي اكثر البدن
او اعضاءه الوضوء صحيح فانه بغسل الموضع الصحيح ويسمى على المخرج ان لم يضر
اي المخرج المسح وان كان يضره المسح على نفسه الجراحة يستلزمها بعصا به و
يسمى فوق العصا به على ما ياتي ان شاء الله تعالى ثم الكثرة في اعضاء الوضوء
الوضوء قبل تعين من حيث العدد حتى لو كانت الجراحة في راسه ووجهه
وتيديه ولم تكن في رجليه يباح له التيمم سواء كان الاكثر من الاعضاء المبركة
مصححاً او جرحاً وعلى عكسه لا يباح وقبل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى

في بيان جنب على جميع جسده جراحة او اكثر

لا يباح التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جرحا ولو كان الصحيح والجرح من البدن
او اعضاء الوضوء متساويين فالأحوط وجوب غسل الصحيح والمسح على الجرح
كذا في الفتاوى والجنب الصحيح في المصداخاف بغلبة ظنه عن النجاسة الصحيحة
ان اغتسل ان يقتله البرد او يجر منه يتييم عند اتي حنيفة خلافا لهما فانهما
يقولان ان تحقق هذه الحالة في المصداخاف فلا يعتبر لا يشتر الماء الحار في
المصداخاف وله ان العجز قد ثبت في حقه حقيقة فيعتبر كما اذا عدم الماء في
المصداخاف وحديث يجوز التيمم ولم يعتبر كون وجود الماء فيه هو الغالب لان
الغالب لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب عن يشتر الماء الحار في المصداخاف لان الكلام
في تحقيق تفسره عليه بعدم قدرته عليه وعلى ثبته وفي الفتاوى قال مشايخنا
لا يباح للمقيم يتييم في عرف ديارنا لان اجرة الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه
ان يدخل ويتكلم بعد الخروج بالعسرة اقول فيه تعرض الا انه لا مال الغير
وهو انما يباح بشرط الضمان عند ضرره ولا تندفع الابه ولم توجد فيه
بعض العرض الطمحين باللسان الذي هو اشتد من طعن الشنان سيما
في الزمان الذي غلب فيه التفتيح وعدم الرغبة في الخير وسوء الظن بالصادق
لكثرة الكاذبين في موضع قد من الله الجواد الكريم سبحانه على عباده بانه
ما يريد ليكمل عليهم من حرج فلهذا رد الامام الاعظم ما ادق نظره و
ما استدركه ولا من ما جعل العلم الغفوي على قوله في العبادات مطلقا
وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقوله الخالف في طهارة الماء
المستعمل والتيمم فقط عند عدم غير بنيد التيمم وان كان الجنب الصحيح الخائف
من الموضع بالبرد خارج المصداخاف في موضع الخبر وليس نفسه الخبر اذا
لا يقال خرج المصداخاف بالاتفاق لعدم يشتر الماء الحار غالبا وان خرج من
المصداخاف مسافرا او محتطبا اي غير مزيد للشفر او خرج من قرية يريد
الذهاب الى قرية اخرى يجوز له التيمم لكن لا مطلقا بل ان كان بينه وبين
الماء نحو الميل في المسافة ولما قال نحو ولم يقل ميل لان الميل مما يعرف بغلبة
الظن لا بالتحقيق فيناسب ان يؤتى معه ما يدل على التقريب ولا حل

في بيان جواز التيمم
قوله او خاف ان يغتسل بالبرد ان يقتل البرد او يجر منه
فانه يتييم هذا اذا كان خارج المصداخاف او اذا كان في المصداخاف
ايضا عند اتي من التيمم بالبرد او يجر منه لا يجوز
في المصداخاف انما هو في المصداخاف

ولا حل هذا قال او اكثر من ميل تأكيد او تقريلا لان يكون الميلا مستقنا فكانه
قال ان كان في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يتييم وانما يجوز له
التييم اذا كان ظنه ان بينه وبين الماء نحو الميل او اكثر كذا في الكفاية والتقدير
بالميل هو المختار في حق المسافر قال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه يجوز
للمسافر ان يتييم اذا كان بينه وبين الماء الميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز وان
خاف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم ان يتييم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شئ
في الزيادة عند اتي حنيفة والى يوسف وعن محمد بن ابي جعفر اذا كان الماء على قدر
ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن الكوفي اذا خرج المقيم من المصداخاف
والسواد لا لا خطايب او الاختصاص ان كان في موضع يسمع صوت اهل
الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ واذا كان هذا
في المقيم فاطنك في المسافر كذا في فتاوى قاضيان وقال الحسن بن زياد ان كان
الماء امامه يعتبر ميلان وان كان بجينة او بشيرة او خلفا فيل والميل اربعة
الاقدام خطوية وفسره بن شجاع بثلاثة الاقدام وخمسائة ذراع الى اربعة
الاقدام الاذراع اربعة وعشرون اصبعاً معتدلات والاصبع ست شعيرات
معتدلات معتدلات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن ابي يوسف لو كان بحيث
لودى الماء وتوضاء تذهب القافلة ونقيب عن بصره فهو بعيد يجوز له
التييم وهو حسن جداً كذا في الاخرة وهو بالميل ثلث الفرسج على جميع الاقوال
ولا فرق بين المحدث والجنب سواء خرج من المصداخاف القريبة جنبا او اجنب بعد
الخروج له ان السبب هو ارادة ما لا يعمل الا بالطهارة على ما تقدم ولا فرق في
ذلك بين تقدم الحديث وتأخره حتى لو كان قادرا على استعمال الماء فلم يستعمله حتى
والت قدرته جازله التيمم كالوكان الحائض قادرا وقت الحيض على احد الاشياء
الثلاثة فلم يكفر حتى عجز جازله التكليف بالصوم وكالقادر على القيام لوليه يصلح
عجز جازله صلوة بالقفود وبالايمان ان لم يقدر على الركوع والسجود وامثال
ذلك كثيرة وان كان معه الماء في رداءه او ثيابه او تحتية فتييمه
وتيمم صلى الله عليه وسلم ان يؤتى معه ما يدل على التقريب ولا حل

في بيان قدر الميل

لم بعد أي لا يلزمه إعادة تلك الصلوة عند أي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 خلو فالأخبر يوسف فانه يقول لا يلزمه إعادة تلك الصلوة عند أي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 متاع المسافر مظنة الماء غالباً فكان عليه بطلبه فصار كالوكان في رخله
 ثوب فنيته وصلى عريانا وفي مالك المكفر رقبته فنيته وكفر بالصوم حيث
 لا يجوز ولهما أنه لا تكليف بقدرة ولا قدرة بلا علم ولا علم مع النسيان و
 لا نسيم عليه كون الرجل مظنة الماء يمنع التيمم بل الغالب إنما هو حمل ما يضره
 الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بخلاف الثوب فإن رخله معه
 لوضعه مع سائر الامتعة على أنه قد قيل أن مسألة الثوب في الخلاف
 الفرق على تقدير الاتفاق أيضا وكذا مسألة التكفير قبل النهي على الخلاف
 والفرق على تقدير الاتفاق أن المراد من الوجود في الكفارة الملك حتى لو
 عرض عليه رقبته كان له أن لا يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوجود هنا
 القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم يجز له التيمم بالنسيان زالت القدرة
 فانقرض الخلاف فيها إذا وضع الماء بنفسه أو وضعه غيره بأمره فلو
 وضعه غيره بغير أمره وهو لا يعلم جاز يتممه اتفاقا وعن محمد رحمه
 الله في غير رواية الأصول أنه على الخلاف أيضا ولو كان الماء في إناء على
 ظهره أو معلقا على عنقه أو موضوعا بين يديه أو مقدما كافي مركوب
 أو مؤخره وهو سابق لم يجز يتممه اجماعا بخلاف ما لو كان في مقدمته و
 هو سابق أو مؤخره وهو ركب أو في أحدهما وهو قائم فانه على الخلاف
 ولو ظن أن الماء قد فني لم يجز يتممه بالاجماع كذا في الخلاف صد وان تذكر
 الناس الماء في رخله وقد يتم وصلى أن معه بعد خروج الوقت لم يعد
 قولهم جميعا هذا الماء كذا الهداية وغيرها أن تذكره في الوقت وبعد
 سواء وإذا يتم المسافر وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن أن هذا
 ماء أجراه ما فعل وكذا لو كان على شريط نهر أو جنب بئر ولم يقم به وعن
 أبي يوسف هذين روايتان وإن كان مع رقبته ماء لا يجوز له التيمم قبل أن
 يستال رقبته الماء إذا كان غالب ظنه أنه إذا سأل لم يحيط به وإن يتم قبل

لا يجوز التيمم قبل أن يستال رقبته الماء

قبل أن يستال فضلى أنه سأل فاعطى تلزمه إعادة وهذا على وجوه أما
 أن يغلب على ظنه الاعطاء والمنع أو استويا وعلى كل تقدير أما أن
 يستال أو يتم ويصلي من غير سؤال وإذا سأل فاما أن يعطى أو
 يمنع وإذا منع قبل الصلوة فاما أن يستال بعدها أو لا وعلى كل وجه
 التقديرين فاما أن يعطى أو لا وإذا يتم وصلى فاما أن يستال بعد
 الصلوة أو لا وعلى كل التقديرين فاما أن يعطى أو لا فلا فساد
 سبعة وعشرون أما أن يتم وصلى بلا سؤال ثم سأل فاعطى أو
 اعطى بلا سؤال فانه يلزمه إعادة على كل تقدير أما في ظن الاعطاء
 فظاهر وأما في غيره فلو زال الشك وظهور خطأ الظن وإن
 سأل فمضى جازت صلوة سواء كان السؤال قبلها أو بعدها
 لأنه قد تحقق العجز عن الابتداء ولا فائدة في الاعطاء بعدها بعد
 المنع قبلها وأما إذا يتم وصلى من غير سؤال وله سأل بعد يتيقن له
 الحال فيقول أي حنيفة صلوة صحيحة في الوجوه كلها قال في الهداية
 لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجوز لأن الماء مبذول
 عادة انتهى والوجه هو التفصيل كما قال أبو نصر الصفار أنه أما
 يجب السؤال في غير موضع غير الماء فانه يحقق ما قاله من أنه
 مبذول عادة والأفكون مبذول عادة في كل موضع ظاهر المنع
 على ما يشهد به كل من غابنا الإسفار فينبغي أن يجب الطلب ولا يصح
 الصلوة بدونها إذا ظن الاعطاء لظهور دليلهما دون ما إذا
 ظن عدمه لكونه في موضع عزة الماء أما إذا شك في موضع عزة الماء
 أو ظن المنع في غير ذلك فاحتياط في قولهما والتوسعة في قوله لأن
 في السؤال ذلك وقول من قال لا ذلك في سؤال ما يحتاج إليه ممنوع و
 استدلاله بأنه صلى الله عليه وسلم قد سأل بعض حوايجه من غيره
 مستدرك لأنه صلى الله عليه وسلم كان أولى بالمؤمنين من أنفسهم
 فلا يقامى غيره عليه لأنه إذا سأل افترض على المسئول البذل وكذلك

لا يجوز التيمم قبل أن يستال رقبته الماء

غيره لكن عدم وجوب الطلب من الرقيق نسبه صاحب الهداية وصاحب
 الابيضاح الى حنفية كالتقدم واما شمس الابنة في البسوط فاما نسبه الى
 الحسن بن زياد فقال وان كان من رقيقة ما فعله ان يسئله الاعلى قول
 حسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الخرج وربما يوفق بان الحسن
 رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به فاعتمد في البسوط ظاهر
 الرواية واعتبر صاحب الهداية والابيضاح رواية الحسن لكونها انشدها
 الى حنفية في عدم اعتماد القدرة بالغير في اعتبار العجز للحال والله سبحانه وتعالى
 اعلم وان كان لا يعطيه رقيقة الماء الابالمن فلا يخلو اما ان يكون قادرا على الثمن
 او لا فان لم يكن له ثمن يتيم بالاجماع لعدم القدرة وان كان معه مال زيادة
 بالنسبة على الحال وبالرفع على التمتع اي ذلك على ما يحتاج اليه الزاد ونحوه
 لنفسه فمن ثمنه نفقته ديانة ولو كفا في بنظر ان باعه الماء بمثل القيمة
 في ذلك الموضوع قاله الخلاصة والاولى ما قاله قاضيان ان يعطيه قيمة الماء
 في اقرب الواضع من الموضوع الذي يهر فيه وجود الماء وذلك لان اعتبار
 القيمة هناك عسير وفيه خرج وهو مدفوع او باعه بغيره يسير لا يجوز له
 التيمم لانه قادر وان باعه بغيره فاحش يتيم للخرج لان ثلث المال كثلث
 النفس لانه شقيقها والعين الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
 وقد رده في القروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة والنصف يسير
 والماء من جملة القروض وقال بعضهم وعنه قاضيان ان الى حنفية
 العين الفاحش بضعيف الثمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهمين
 وقبل العين الفاحش ما يساوي درهما بدرهم ونصف في الوضوء
 وبدرهمين في الجنابة والاول اوفق لدفع الخرج وعن ابي نصر الصغار
 ان الساق اذا كان في موضع عرة الماء فلا فضل له ان يسأل من رقيقة الماء لانه
 الشبهة وان لم يسأل ويتيمم وصلى اجزاه ذلك لان الغالب المنع وان كان في
 موضع لا يهر الماء فيه ولا يتيمم به غالبا لا يجوز به ذلك قبل الطلب في العمارة
 لانه مبلول عادة وهذا ما قد مناه المختار وجعل معه ما ذكره في فقه بصرى

في بيان العين الفاحشة
 ما لا يجوز له ان يبيع
 ما يساوي درهما بدرهمين
 او نصف درهمين
 في الوضوء والجنابة
 لان العين الفاحشة
 هي التي لا يهر الماء
 فيها ولا يتيمم به
 غالبا ولا يجوز له
 ان يسأل من رقيقة
 الماء لانه مبلول
 عادة وهذا ما قد
 مناه المختار

بهم القافين والحال انه قد رخص راسي الفقه وهو محله للعطية اي لاجل
 الاهداء او لاستشفاء او لطلب الشفاء به ما روى انه عليه السلام قال ما
 في من لم يشرب له رواه الدارقطني والحاكم لا يجوز له التيمم للقدرة على استعمال
 الماء المظهر ولو وهبه لآخر وسلم اليد لا يجوز له التيمم عندنا خلافا للشافعية
 فيما اذا وهب لغير ابنه لثبوت القدرة على استعماله بواسطة الرجوع كما ذكره
 في المحيط الرجوع عندنا خلافا له على ما بين دليله كتاب الهبة كما ذكره في المحيط
 وقال قاضيان بعد ما ذكر قولهم ان الهبة في ذلك ان يهبه من غيره وبسبب الا
 ان هذا ليس بصحيح عندى فانه لو رأى مع غيره ما يسهل بمثل الثمن او بغيره
 يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له ان يتيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم
 انتهى وهو الحق بعينه لكن المحلة الصحيحة ان يخلط به ماء وردا ونحوه
 حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يهبه على وجه ينقطع به الرجوع
 وان لم يكن معه دلون ونحوه مما يمكن اخراجه الماء به ولو من دلو او رشاء
 بكسر الراء الذي جبل على حب عليه ان يسئله رقيقة ذلك ام لانه اجاب
 بانه لا يجب السؤال وهكذا اطلق في الخلاصة وينبغي ان يكون قول الى
 حنفية خاصة قالوا لانه لا تثبت القدرة في الملوك بالبذل والاباحة
 بخلاف الما حيث تثبت القدرة فيه بالاباحة لانها الغالب فيه ومع هذا
 لو سأل فقال له صاحب الدلو والرشاء انتظر استقي او حتى او أصلي
 وأدفع اليك ونحو ذلك من الوعد فعند ابي حنيفة رحمه الله ينتظر
 استجابا الى اخر الوقت فان اخاف فوت الوقت يتيمم وصلى ما تقدم الله
 لا يثبت به القدرة ولو صلى وله ينتظر حتى ايضا عنده لكون الانتظار
 مستحيا وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله ينتظر وجوبا وان خاف فوت
 الوقت لان عندهما تثبت القدرة بالاباحة في غير الماء ايضا وكذا الخلاف
 في العاري اذا اراد البصيلة ومع رقيقة ثوب فقال له انتظر حتى اصلي
 ادفع اليك ونحو ذلك فعنده ينتظر استجابا ما لم يخرج الوقت وبه
 عندهما وجوب مطلقا واجمعوا على انه في الماء ينتظر اي لو قال له انتظر حتى

فوق

في بيان الخلاف في العاري ومع رقيقة ثوب

ان يوضأ ويحج ثم ادفع اليه الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعاً وان فات اولو
 فات الوقت لان القدرة تثبت بالاباحة في الماء اجماعاً ومن لم يجد ماء
 الاسوار الجمار والبغل الذي اتمه انان يتوضأه ويتم تعارض
 الادلة في نجاسته وطهارته فلا تزول طهارته الثابتة له قبل ذلك يفيق
 ولا يزول الحدث الثابت بيقين فيض اليه التيمم ازالة للحدث بيقين على
 ما عرف في الاصول وايضا تقدم جاز خلافاً لفرقان عنده لا بد ان يقدم
 الوضوء لثلاث يلزم التيمم عند وجود ماء واجب الاستعمال فلما ان كان
 مطهر افاض التيمم لغو تقدم او تاخر والا فالتيمم معتبر في المأين ولو تيمم فض
 ثم توقفاً بالشكوك واعاد تلك الصلوة صحت صلوة وكذا العكس
 للمخرج عن العهدة بيقين باحدهما ومن لم يجد الاسوار المشكوك
 او البغل الذي اتمه ركعة فعن ابي حنيفة في حكمه روايتان بل اربع
 روايات نقله في الكفاية عن المحيط في رواية عنه هو مشكوك فيجب ضم
 التيمم اليه لتعارض الادلة في حكمه وحرمة وفي رواية وهي رواية
 الحسن عنه هو مكروه بمثابة الجحيم فان لم يكرهه عنه وفي رواية قال احب
 الي ان يتوضأ بغيره وهي رواية التيمي عنه وفي روايته كتاب الصلوة و
 هي الصحيحة عنه وهو قولها انه طاهر مطهر من غير كراهة اما عندها
 فلو لم ياكل التيمم واما عنده فلا حرمة له ليست لغيره بل لكونه
 امة الجهاد فلو نثر في سورة جنباً كما في الادنى والعجب من المصنف ان لم
 يذكر هذه الرواية مع انها هي المشهورة في الكتب المعتمدة ومن لم يجد الانبيذ
 وهو ماء الذي فيه غش نظهرت حلوه ولو نزل رقيقه ولم يشد
 فصدح يتوضأ ولا يتيمم وكذا يغسل في الاصح الحديث الى نزاره عن ابي
 زيد عن عبد الله بن مسعود انه صلى الله عليه قال له ليل الجن حافي اذا نزل
 قال نبيذ تمر قال تمر طيبة وماء طهور اخرجه ابو داود والترمذي وابن
 ماجه وفي رواية الترمذي فتوضأ منه ورواه ابن ابي شيبه مطلقاً
 وفيه هل معك من وضوء قلت لا قال غافي اذا نزل قلت نبيذ تمر حلوة

فمبينا التوضي سائر البحار
وقال اذن لا يجوز الان بعد الوضوء على التيمم احداهما
واجب الجميع دون التيمم اى لا يتحقق الصلوة الا اذا غنى
ففيجب الجميع في هذه الحالة واحدة وكل تلك الصلوة الضايفان
وان لم يوجد الجميع في وقت واحدة كذا في
البحار فصل في حديث في حق صلوة واحدة كذا في
لان جميع الوضوء في التيمم الى العت قبل حصول
التماتية. هذا من سائر التوضي سائر البحار
مطلوب في بيان التوضي سائر البحار
وهل يشك في طهارة او طهرية قال بعضهم في طهارة لانه
ولو كان طاهر كان طهورا وبها قطع الصبر وقال بعضهم
الشك في طهرية ولا يشك في طهارة طاهرية وهو اختيار
صاحب الهداية وصاحب الوجيز وقال في الهداية
وهو الاصح

في بيان التوضيح

الأزادة
المطبعة

حلوة وماء طيب ثم توضع واقام الصلوة لا يقال ابو زيد مجهول وفردة
 قيل هو راشد بن كيسان وقيل آخر مجهول لا ناسقول اما ابو زيد
 فذكر القاض ابو بكر بن العزق في شرح الترمذي انه مولى عمر بن حدير
 روى عنه راشد بن كيسان العسبي الكوفي وابودرق وهذا يخرج
 عن الجرحالة واما ابو فزارة فقال الشيخ تقي الدين بن دقيق الله
 العبدية الامام في تجريده نظر فانه روى هذا الحديث عن ابي فزارة
 جماعة من اهل العلم مثل سفیان وشريك والجرار بن مريح واسرافيل
 وقيس بن الربيع وقال ابن عدي ابو فزارة راوى هذا الحديث واسمه
 راشد بن كيسان وكذا قال الدارقطني وما روى عن ابن مسعود انه سئل
 عن ليلة الجنى فقال ما سئلها متاخذ معارض ما في ابن ابي شيبة
 انه كان معه وروى حفص بن شاhein عنه انه قال كنت مع النبي صلى
 الله عليه وسلم والاشبات مقدم على النفي وعند ابي يوسف يتم ولا يتوضأ به
 وهي الرقيات الرجوع اليها عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان الحديث
 وان صح لكن اية التيمم ناسخ له اذ هي مدينة وقد نصيبين كان قبل
 المصحف بثلاث سنين ومفهوم اية التيمم نقل الحكم عند عدم وجود الماء
 المطلق من الوضوء الى التيمم ونبيذ التيمم ماء مطلقا فلا يعتبر وجوده
 مانعا من التيمم الا ان صاحب اكلام المرحان في احكام الجان ذكر ان ظاهر
 الاحاديث الواردة في وفادة الجنى كانت ست مرات وذكرنا مرات في
 بقيق الفرق قد حضرها ابن مسعود مع النبي صلى الله عليه وسلم مراتين
 بمكة ومرة رابعة خارج المدينة حضرها الذين ايسر العوام رضي وعند
 محمد بن جعفر بينهما ما ذكرنا انما ان ليلة الجنى كانت بالمدينة ايضا فلا ينقطع
 بالنسخ فوجبا الاحتياط ومن لم يجد الا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع
 وكذا سابو الاشربة سوى نبيذ التمر ^{نظير} على خلافه ليس عدم جواز
 التوضي به خلاف فان الوضوء نبيذ التمر ورد على خلاف القياس فلا يقاس
 عليه غير جنب في الخارج وجد الماء في المسجد لم يجده في غيره وليس

و محمد بن عبد الله ابو عبد الله قاضي القضاة بدر الدين البغدادي الشافعي
من تاج القضاة

فد بیان کیجیو کہ وہ صنف کیا اجتماع ہے

احد

بالتيم به يتيم لاجل الدخول ويدخل فان لم يصل الى الماء بان لم يجد الا استقاء
 او يمانع آخر يتيم للصلاة ولم يجرى له ولو ثانيا ان اراد الصلاة لان في
 الصلاة شرط التيم للصلاة ولم يجرى له ولو كان قد نواه لها في هذه الصلاة
 لم يصح ايضا لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيم بالنظر الى الصلاة وانما صح
 لدخول المسجد ضرورة لانه لا ماء الا فيه ولا يجوز دخوله جيبا فهو عاجز عنه
 بالنظر للدخول وكذا لو تيم المحدث ونحوه لم يمس المصحف او يتيم الجنب ومن
 بعينه لقراءة القرآن عند عدم الماء أصلا حقيقة او حكما لا يجوز الصلاة
 به وانما قال عند عدم الماء لئلا يتوهم عند كون الماء في المسجد ليس
 غير فانه لا يجوز التيم لمس المصحف ولا لقراءة القرآن لما قلنا في عدم جواز
 للصلاة والحاصل ان الصلاة لا يجوز الا بالتيم نوى لها او بقربة مقصودة
 يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح بدون الطهارة فخرج بقربة مقصودة
 التيم لمس المصحف او الدخول المسجد والخروج منه او لزيادة القبر
 او لادان او لا فانه لا تارة قربة ليست مقصودة بل سائل وخرج بوثاق
 يعقل فيها معنى العبادة يتيم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة
 لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج بقربة لا تصح بدون الطهارة يتيم
 المحدث لقراءة القرآن ويتيم الكافر لا سلام فانه لا يجوز الصلاة به خلافا
 لابي يوسف بخلاف سجدة التلاوة وصلاة الجنازة وصلاة النافلة اذا
 يتيم لاجلها فانه يصل بذلك المكتوبات ايضا لانها قربة مقصودة ح اما في
 صلاة النافلة فظاهر وانما في سجدة التلاوة وصلاة الجنازة فلا ان المراد بها
 بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون بها
 لآخر وهي كذلك وما ذكر في الاصول ان سجدة التلاوة ليست بقربة مع
 مقصودة المراد به انها ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لا اشتغالها
 على التواضع المحقق لواقفة اهل الايمان ومخالفة اهل الظلمان و
 هو غير مختص بمسحة السجود بل يحصل بالكوع ايضا فينبو منابه فان قيل
 يصح التيم بنية الطهارة وهي ليست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة

التيم بنية الطهارة
 في بيان صحة التيم عند عدم الماء

الطهارة شرعت للصلاة وشرطت الا باجتها كانت نيتها الباحة و
 لو تيم للصلاة الجنازة اجزاء ان يصل به المكتوبة وقد قدمناه ولو تيم لتطيم
 الغير لا يجوز به الصلاة وذكر الفقيه ابو جعفر في بيان ان حنيفة انه
 يجوز والمعتبر هو الاول لما تقدم وفي التوارد لو مسح وجهه وذراعيه
 وبهد التيم يجوز الصلاة به وجهه انه بمنزلة نية الطهارة رجل في رجله ماء
 وهو لا يعلم به وتيم وصلى ان كان وضع الماء في الرجل بنفسه او وضعه
 غيره بامر فنيته فهو على الخلاف الذي ذكرنا وان كان قد وضع الماء غيره
 بغير امره لا يصح بالاتفاق وقد تقدم واما مسئلة العاري اذا نسي ثوبا
 في المتاع في المشايخ من قال هو على الخلاف المذكور انه يصح صلواته
 عند الاخذ الى حنيفة يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق وهو
 الصحيح لما قدمنا من الفرق وعن محمد انه قال لا يجوز ولو تيم وهو على شط
 نهر وهو لا يعلم بالماء فهو على الخلاف الذي ذكرنا فندى يجوز وعند
 ابي يوسف لا يجوز في رواية لزيادة نقصان وعقلية وعنده رواية اخرى
 انه يجوز لكونه لم يتقدم له به علم بخلاف الذي ذكرنا في رجله ولو كفر عن
 التيم بالصوم في ملكه رغبة في صلح للصديق او ثياب للسوق عشرة
 مساكين او طعام لا طعامهم فنيته اي نسي المذكور من التوبة والنجاة
 او الطعام فالمصحيح انه لا يجوز لما قدمنا من الفرق وهذه المسائل محلها
 هناك ويستحب ان يؤخر الصلاة الى اخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء
 فيه ليؤديه باكل الطهارتين ولو لم يفعل وتيم وصلى جاز لانه اذاها
 بحسب قربة الموجودة عند انقضاء سببها وهو ما اتصل به الاداء ثم
 ينبغي له ان لا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلاة في وقت مكروه فيكون
 في ادائها خلل ونقصان والصلاة بالتيم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا
 نقصان ولو تيم قبل دخول الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي بناء على
 ان التيم طهارة ضرورية عنده مطلقة عندنا لانه ان التراب طهر
 حال عدم الماء بالمحدث الصحيح وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصحيح

في بيان مسئلة العاري اذا نسي ثوبا
 في المتاع

في بيان صحة التيم
 عن اليمين بالصوم

مطلوباً وان كان طالباً لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالاباء خوفاً عذراً او
سبباً او مرضاً عطف على خوفه او المرض او طين لا بعيد بالاجماع لان
هذه العوارض سماوية ولا عادة فيها لانها من صاحب الحق من غير اختيار
الحق والمفيد اذا صلى قاعاً لعدم قدرته على القيام بسبب القيد بعيد اذا زال
ذلك السبب عند ان حيفه ومحمد وعند ان يوسف لا بعيد لما تقدم في المحرم
ويجوز التيم عند ان حيفه ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل
والحجر بجميع انواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوها والزرنيخ هو حجر
بكل اصنافه الاصفر والاحمر والاسود والكلبي والاند والمرداسخ هو حجر
معروف معرب مراد سنك والنورة اي الكسبي والمقرة بفتح الميم مع سكن
العين وفتحها وما شئت لها من انواع الاثرية كالطين المحرق ورا
الاذني ونحو ذلك وعند الشافعي ومحمد لا يجوز ان يوسف لا يجوز بالتراب
والرمل خاصة وعند الشافعي واحمد لا يجوز بغير التراب وعند مالك
يجوز حتى بالعشب والثلج ولا يجوز عند مالك ليس من جنس الارض وهو
ما يلين بالنار او يترمد كالذهب والفضة والحديد والرصاص والصفير
والنحاس ونحوها مما ينطبع ويلين بالنار والحنطة وسائر الحبوب و
الاطعم من الفواكه وغيرها وانواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن
عليها غبار وان كان على هذه الاشياء المذكورة غبار يجوز التيم بغيرها
عند ان حيفه وفي احدى الروايتين عن محمد وفي رواية وهو المشهور
عنده لا يجوز بالصغار لانه ليس بصعيد والجواب انه صعيد لانه تراب دقيق
واما عند ان يوسف فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار عند ان حيفه
ومحمد رحمهما الله الشرط في صحة التيم مجرد الشئ اي الوضع على الارض او
على جنس الارض ولا يشترط ان يعلق شئ منها باليد وهذا على احدى الروايتين
عن محمد حتى انه لو وضع يده على صخرة لمستأ لا غبار عليها او على ارض
ندية لا ينفصل منها غبار ولو يعلق بيده شئ جاز عند ان حيفه وفي
احدى الروايتين عن محمد خلافاً لابي يوسف على ما تقدم والاصل فيه قوله تعالى

في بيان التيمم بالتراب ونحوه
قوله او عذراً فان خوف العذر على تقدير الاشتغال
بالنحو من سبب العذر عن اشتغال المار والوقوف بين
ان يكون جهة التيمم من غير اشتغال المار او عذراً
او كراهية جهة التيمم من غير اشتغال المار او عذراً
من الفسق والخوف والحر والبرد والمرض والاحتياج
الى التيمم ونحو ذلك من العذر جاز ان ييمم بالتراب
بالعذر ونحو ذلك من العذر جاز ان ييمم بالتراب
والنحو من غير اشتغال المار او عذراً
في السجدة فصل بالتيمم فان لم يجد ماء فليست له
بعيد الصلوة اذا خرج تركه في الفحشاء والمنكر

بين

قوله تعالى فيتموا صعيداً طيباً فقال من شرط التراب والرمل او التراب
خاصة المراد بالصعيد التراب والرمل وبالطيب المبتدئ نفعه عن ابن عباس
رضي الله عنه وقلنا الصعيد وجه الارض تراباً كان او غير تراباً جازي لا
اعلم اخلافاً بين اهل اللغة واما الطيب فلحق مشترك يستعمل بمعنى المبتدئ
وبمعنى الحلول وبمعنى الطاهر وقد اريد به الطاهر اجماعاً فلا يراد غيره لان الله
المشتركة لا عموم له ولان التيمم شئ ع لرفع الحج كما يفيد سياق الآية
وهو فيما قلنا فان قيل ذكر من في آية المائدة وهي للتبويض يتنافى ما قلنا من
جواز التيمم بالتراب على الحجر الملس قلنا لا سيما ان من التبويض بل هو لا ابتداء
الغاية فان قلت فذكره صاحب الكشاف بانه قوله متصف ولا يفهم احد
من العرب من قول القائل مسحت رأسي من الدهن ومن الماء ومن التراب
الامع للتبويض قلت رده مردود والجواب عما قاله ان عدم الفهم انما
نشأ من اقتران من بالدهن ونحوه مما هو سهل من التبويض ولو قرئت
بالمسك لا لا انعكس الحكم فيقال لا يفهم احد من العرب من قول القائل
مسحت رأسي من الحجر او المايط معنى التبويض اصله وانما يفهم من معنى
الابتداء ومدخلها هنا هو الصعيد وهو مشترك على ما يتقضى بسهولة
وغيره ومعناها الحقيقية المجمع عليه وهو الابتداء صالح لهما والمعنى الذي اورد
ادعيته مع انه قد انكره جماعة من افاضل اهل العربية كالمبرد والافحش
الصفير وابن السراج والسيرك وغيرهم حيث انكروا دلالة من على غير الابتداء
وقالوا سائر المعاني واجهة اليد لا يشمل جميع اجزاء الصعيد بل يخص بعضها
بل غالبها بالخراج من غير دليل فان ما اخترناه اولى سيما في موضع
الامتنان بالتوسعة ونفي الحج ومعلوم قطعاً ان ليس مقصود الشارع
من شريطة عين الصبر ولا يعقل في استئصال جزء من التراب معنى القلابة
وانما شرعه سبحانه بدلالة استعمال الملاء عند الحج عنه تعبداً محضاً فلا يبعد
كونه مجرد السمع المبتدئ من الصعيد ولا ضرورة لخراج لفظ الصعيد عن حد
حقيقته باخراج بعضه ولا دليل فلا يسمع انما الفرق بين الصخرة وبين الفضة

في

والذهب حيث جاز التيم على الصخرة وان يعلق بلبس شئ ولم يجز عليها
 وهما اي والحال ان كلا المذكورين من الصخر والذهب والفضة باعتبار
 ان الذهب والفضة شئ واحد لا تخاد هذا الحكم فيها وهو عدم جواز التيم
 خلقا في الارض اي الصخر خلقت في الارض والذهب والفضة فالفرق
 هو ان الذهب والفضة يذوبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخر
 فانها لا تذوب فكانت كالتراب وهذا الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب
 هو الاصل في التيم والصخر مقيس عليه ليس كذلك بل الصخر اصل ايضا
 لشوا الاية لهما فان الكل داخل تحت مفهوم الصعيد على ما مر والفرق
 الصحيح ان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد وان خلق في
 الارض لانه وجه الارض كما تقدم ولا يطلق عليها لفظ الارض حتى لو خلف
 لا يجلس على الارض فجلس على صخرة بحث ولو جلس على فضة او نحوها لا
 بحث واما التيم بالاجر عند الخرج يجوز مطلقا في اول لانه من اجزاء الارض
 وان شوى وتصلب بمغزلة النورة وعند محمد ربح يجوز التيم به وان كان مدفوقا
 والافلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيم بالجر الذي لا اعتبار
 عليه فان الاجر بالشئ صار كالجر فاعطى حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه
 غبار يجوز والافلا ولو تيم بغبار ثوبه او غيره اي بغبار غير ثوبه من الـ ^{عيان}
 الظاهرة كالحصير والبساط او اللبذ ونحوها او هب الريح فانثار الغبار فا
 فاصاب وجهه وذراعيه فسيح او العضو الذي اصابه الغبار من الوجه
 او الذراعين او سيج الغبار الذي اصاب الوجه والذراعين بنية التيم جاز
 يتم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله سواء وجد ترابا اخر او لم يجد وعند
 ابي يوسف ربح لا يجوز ان وجد ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا اخر من كل
 وجه في ارض عند الجبل لا عند القدرة ولهما ان تراب رقيق نجاز به مطلقا كما
 في الخشن ولو تيم باللبس نظر ان كان مائتا اي كان ما في ثوبه لا يجوز لانه ليس من
 اجزاء الارض وان كان جبلة او معدنيا فهو ما استعمال ملحقا من اجزاء
 الارض يجوز به التيم لانه من جنس الارض وقال شمس الائمة السرخسي

انما هو في التيم بالجر

السرخسي الصحيح عندي انه لا يجوز كان وجهه انه لما استحال الحق
 بالمائي لبذل طبعه الى طبعه حتى انه يذوب في الماء ويحل بالبرد
 ويشد بالحر كالمائي فخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في
 المحيط وقال في الغلصة والاصم هو الجواز وقال الشمس الائمة الحلواني
 في المسقى الاصح انه لا يجوز انتهى وقال قاضيان واختلفا في الجبل و
 الصحيح هو الجواز والتبعية بفتح السين مع فتح الباء وسكونها وهي
 ارض ذات ثوب وملك كذا في القاموس بمنزلة الملح فان غلب عليها التراب
 لا يجوز التيم بها كالملح المائي وان غلب عليها التراب جاز كالملح الجبلي وقال
 في الخلاصة ولو تيم بارض سبخة ان كانت مستعدة من التراب يجوز عند
 خلق فالابي يوسف وذكره الا سيج بنية في شرحه يجوز التيم بالسبخة
 بناء على الغاية وهو عدم الفرق بالنز مسا في اصابه مطر فابن ثوبه ومن
 ولم يجد ترابا جافا يقيم به ولا حيا او ماء يتوقن ثوبه فانه يبلطخ ثوبه
 او يذنه او غير ذلك بالطين ويجفقه ويفركه بعد الجفاف ويتيم به
 وقد كان بعض المتأطيين يستصحب معه التراب الطاهر صرة اذا خرج
 من الشجر ولا يجوز التيم بالطين لان فيه شبهة الوجه وقيل لانه الغالب
 عليه الماء قال الشمس الائمة اي العلوي لا يقيم بالطين اي لا ينبغي ان يفعل
 وان فعل يجوز وهو الظاهر لمصداق المقصود وفيه الوجه وان ذهب
 الوقت قبل ان يجف لا يقيم بالطين ما لم يجف لكن مشايخنا قالوا هذا قول
 ابي يوسف ربح فان عنده لا يقيم بالطين الا بالتراب والرمل فاما عند ابي حنيفة
 ان خاف ذهاب الوقت يقيم بالطين والافلا وكذا في كاجاز التيم بالجر ونحوه
 يجوز التيم بالبحر والكبريت والحجاب والفضارة وهو الطين الذي لا يتراب
 الا حصر كذا في القاموس والمراد به ما يعمل منه من السكاكج ونحوها وهذا
 اذا لم تطل بالانك والميطان من المدرا واللين سواء كان عليه اي كل من المذكور
 غبار او لم يكن عند الخرج وفي احدى الروايتين عن محمد كافي الجر والاجر ولا
 يجوز التيم بالفضارة المطلق بالانك بمذ الحفرة وضم النون وهو الرصاص

لا يجوز التيم بالطين

منه يقال بالانك المذكرة

واحدة وهي الضمان لمصلحة العضوين لما في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب
 ياسر قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجتنبت ولم اجد الماء فمضيت
 في الصحراء كما ترى في الدابة ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك
 له فقال اما كان بكفيل ان تفعل بيدك هكذا انه ضرب بيده الارض ضرباً
 واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفه ووجهه وعلى هذا الحكم انعقد
 الاجماع ولو صلى باليتم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد لما تقدم انه ادرك الصلوة
 بالقدرة الموجودة له وقت انعقاد سببها فسقطت عنه اصله لا ثباته بما كلف
 به كمن كفر بالصوم لفقره ثم آتته ايسر وامثال ذلك والرجل الصحيح في المصلي
 لصلوة الجنادة اذا خاف الفوت وعند الشافعي رح لا يجوز له ان يتم مع عدم
 شرطه قلنا محاطة بالصلوة عاجز الوضوء فيجوز يتمه اما الاولى فلا
 تعلق بفرض الكفاية على العموم غير انه يسقط بفعل البعض واما الثانية فهي
 فرض المسئلة وقد حدثت الارافط بسنده عن عمر رضي الله عنه انه اتى بمجانة
 وهو على غير وضوء فيتم ثم صلى عليها وذكره مشايخنا عن ابن عباس رضي الله
 عنه كذا في شرح الهداية للشريفي كالدين بن ابي الهمام ولكن لا يخفى الاستدلال
 بهذا الاثر عن نظر الاول فانه لا يجوز له التيمم لانه ينتظر فلا يخاف الفوت و
 على هذا فلا حاجة الى استثنائه تقيده بخوف الفوت وهذه رواية الحسن
 عن ابي حنيفة انه لا يجوز للولي التيمم وفي ظاهر الرواية يجوز وفي الترجمة فان
 كان اماما او كان حق الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة رواية
 الحسن انه لا يجوز له التيمم قال الشافعي في الصحيحين هذا وكذا في الهداية
 بحمله بان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه فلهذا ينبغي ان
 يراد من الولي من له ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما
 ممن له حق التقدم لا ما يتبادر الى الذهن ان المراد منه قريب الميت الا ان
 التعليل صاحب الهداية لما صححه لا يخفى من اشكال على كلا التقديرين اما
 على تقدير ان يراد من له حق التقدم فلا فوات للولي حق الاعادة لا يصدق
 في حق السلطان والقاضي ونحوهما اذا صلى قريب الميت على ما ذكره في المناقب

مطلب يجب التيمم في المصلي لصلوة الجنان

في المناقب من انه ليس لاحد بعده الاعادة سلطانا كان او غيره واما
 تقدير ان يراد منه قريب الميت فكل ذلك لانه لو صلى من له حق التقدم كالسلطان
 ونحوه لا يكون له حق الاعادة فقد تحقق الفوات في حقه ايضا اللهم
 الا ان يقال مختار التقدير الاول ولا نسلم ما ذكره صاحب المناقب من
 انه ليس للسلطان ونحوه حق الاعادة بعد صلوة الولي القريب فقد
 قال نجم الدين الزاهد في قول القدوري فان صلى الولي لم يجز لاحد
 ان يصلي عليه هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان
 اما اذا حضر وصلى عليه الولي يعيد السلطان فالجواب ان المجوز للتيمم
 خوف الفوت ولا فرق في ذلك بين الولي الذي هو قريب الميت وبين
 غيره وما صححه من انه لا يجوز للولي يجب ان يراد بالولي فيه من له حق التقدم
 لانه الذي لا يخاف فوتها وكذا يجوز التيمم لمن خاف فوت صلوة العبد لو
 توفى في الابتداء بالاتفاق من اصحابنا وكذا اذا احدث المتوضي
 اى من شرع بالوضوء في صلوة العبد يتم وبني في قول ابي حنيفة وقال لا
 يجوز له التيمم لانه امن الفوات لان الله حق خلق الامام حكما وان فرغ
 الامام وله ان يخوف باقي لانه يوم راحة فيقبل اعتراؤه عارض يفسد عليه
 صلوة وانما فرض المسئلة في المتوضي لان من شرع بالتيمم اذا احدث
 يتي بالتيمم اتفاقا لانه لو اوجبتا عليه الوضوء لكان واجدا للماء في صلوة
 ففسد كذا في الهداية ومعناه ان الحكم بوجوب الوضوء عليه بناء على
 انه لا حق فلا فوات عليه في الحكم بوجود الماء وهو المحذور في صلوة
 بالتيمم بناء على ان الحكم بوجود الماء بعد الحدث يستلزم الحكم بوجوده
 في الصلوة اذ لا فضيلة بين زمانه وما قبله اصلا وقيل عليه ان الحكم
 بالعدم قبل الحدث كان بناء على خوف الفوت وقد زال يسبق الحدث فيجب
 ان يتغير الاعتبار الشرعي فيحدث قبل الحدث عادما وبقده واجدا
 ولا يقال لو اوجبتا الوضوء صح فسد صلوة بالقدرة على الوضوء
 فيقع الفوت لانا نقول لا نقصا من صح لا يتحقق لان استفاض

التي قد وجد قبل سبق الحديث بذكره ما قال قاضيان في فصل المسح من فتاوى
ما سبق المحقق اذا حدث في صلوة فانصرف بيقضاء ثم انقضت مدة مسحه قبل
ان يتوضأ كان له ان يتوضأ وبفسل رجله وبين كالمصلي بالتيقن اذا حدث
في صلوة فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ ويبني على صلوة التيمم فلو ان
صلوة لا تبطل بالقدرة على الوضوء في هذه الحالة والفارق بين هذا وبين
ما اذا وجد الماء في خلال صلوة هو ان التيمم انما ينقض ثم عند رؤيه الماء بصفه
الاستناد لانه يصير محدثا بالحديث السابق اذا اصابه الماء ليست يحدث
ان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف تبطل حكم
الخلف بخلاف مسكتنا لانقضاء التيمم بالحديث الطاري قبل ذلك لا ينقض
بصفة الاستناد ولم توجد القدرة على الاصل حال قيام الخلف ذكره في
الكفاية واعلم ان الخلاف في مسئلة الكتاب فيما اذا خاف ان يشرك الادراك
وعدمه حتى لو كان يربو ويغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتيقن جماعاً
وكذا ان خاف خروج الوقت لو توضأ بعد ما شرع متوضأ بتم وبني بلا خلاف
لانه تبطل بزواج الوقت كالمجته فيتحقق الفوت لانه لا تقضي بعده ولو
خاف خروج الوقت لو اشتغل بالوضوء في سائر الصلوات ما عدا صلوة يوم
الجمعة والعيد لا يتيقن عند ثابلي يتوضأ ويقضي الصلوة ان خرج الوقت
وقال زفريني ولا يتوضأ لان التيمم انما شرع لتحصيل الصلوة في وقتها فلم
يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كالفوات ولم يتوجه سوى ان التفسير
جاء من قبله فلا يوجب الترجيح عليه وهو انما يتيقن اذا اخرج لا يتركه
قاله المحقق للشيخ كالدين بن الهمام ونقل نجم الدين الزاهد عن
الحلو في المسافر اذا لم يجد مكاناً طاهراً بان كان على الارض نجاساً او
ابتل بالملح واختلط فان قدر على ان يشرع المشي حتى يجد مكاناً طاهراً
قبل خروج الوقت فعل ولا يصلي بالاياء ولا يصيد قال ثم الحلو اعني هنا
خروج الوقت لجواز الاياء ولم يعتبره لجواز التيمم وفرج سوك بينهما
وقد قال مشايخنا في التيمم ان يعتبر الوقت ايضا في الرواية هذا رواه ثم

في بيان خاف خروج وقت صلي التيمم

ثم اذا فرق بينهما والرواية في فصل التيمم رواية ههنا فاذا في المسكتين
جميعاً روايتان انتهى وخ لا احتياط ان يصلي بالتيمم في الوقت ثم يتوضأ
ويصعد لينجز عن العهدتين بيقين وكذا لو خاف فوت الجمعة مع الامام
لو توضأ فانه لا يتيقن بل يتوضأ ويصلي الظهر اذا فاتته لان فرض الوقت
هو الظن عندنا وقد أثر باسقاطها بالجمعة ولا دليل على سقوطها بها مع
التيمم حال القدرة على الاصل بالوضوء وقد قالوا الاصل ان ما يفوت لا ياتي
خلف يجوز ان يتيقن فواته كالجماعة والعيد وما يفوت الى خلف لا يجوز
التيمم لخوف فواته بل يتوضأ فان فات ياتي بخلفه وقد يقال هذا غير
اذا كان في الخلف خلل كالقضاء ولا بد من الدليل على ان القضاء اولى
من الاداء بالتيمم ولم يأتوا عليه بدليل فالاحتياط ما قلنا انما لو يتيقن
لمس المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة على استعماله
فلا يتيقن ليس يتيقن في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويقتضيه الشرع
عند عدم الماء حقيقة او حكماً ولم يوجد واجد منها فلا يجوز والتيمم لصلوة
الجماعة عند خوف الفوت عارم حكماً بالنظر اليها لانه لا يمكن فعلها بالوضوء
بخلاف مس المصحف ودخول المسجد لانه ليس بعبادة تقوت في التيمم
الجماعة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف فوتها
لو توضأ لا يلزمه اعادة التيمم عندهما خلافاً للمخرج له ان الضرورة الاولى
تمت وهذه ضرورة اخرى فيجوز دلها التيمم ولهما ان التيمم الاول انما صح
لكونه عاجزاً عن استعمال الماء حكماً وهذا المعنى باقي بالنظر الى الجملة الاخرى
المسافر يطأ جاريته او زوجته يعني يجوز له ان يطأ وان علم اي ولو
علم بعدم الماء ويجوز له التيمم لانه ظهور المسح عند عدم الماء فكما يجوز له
ان يتيقن سبب الحدث من النوم وغيره فكذلك سبب الجملة اذ هي سواء
في صحتها جواز الصلوة وارتقاءهما بالتيمم عند عدم الماء وينقض التيمم كل
شيء ينقض الوضوء لانه خلف الوضوء فان ينقض الاصل ينقض الخلف
بطريق الاولى وسأني بيان ذلك ان شاء الله تعالى وينقضه ان التيمم

في بيان خروج وقت التيمم بخلافه

ايضا رواية الماء الكافي لطهارته ان قدر على استعماله عند الرواية
 لان القدرة هي المراد بالوجدان الذي جعل غاية تطهيرة الصعيد في
 قوله عليه قوله عليه الصلوة والسلام الصعيد الطيب طهره المسامحة
 لمجد الماء عشر سنين فاذا وجدته فليتمسه بشربة وانما قيدنا بالكافي
 لطهارته لان من عليه الغسل اذا يتم ثم وجد ماء لا يكفي لفصله او الحدث
 اذا يتم ثم وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينتقض بتممه ولو كان معد ذلك
 قبل التيمم جازله التيمم بدون استعماله خلا للشافعي راجح واحمد فان عندهما
 لا يجوز له التيمم حتى يستعمل ذلك الماء بقدر ما يكفي ثم يتم بقوله تعالى فلم يجدوا ماء
 فاتموا في موضع السجدة فيتم كل ما كفيًا او غيره قلنا المراد الكافي لانه
 لا يمكن اجزائه على عمومه اذ وجود ماء نجس او محتاج اليه العطش و
 نحوه غير مراد اجماعا فيراد به اخص الخصوص والكافي مراد بالاجماع
 فسقط غيره والبقاء معتبر بالابتداء وان رآه في خلل الصلوة فسقط
 لانتقاض طهارته بمقتضى اطلاق الامر بما ساء من الماء البثرة عند
 وجدانه في الحديث المتقدم في خلل الصلوة وهو حجة على الآية الثالثة
 في قولهم بعدم الانتقاض اذا وجد في خلل الصلوة وان رآى المصلى سور
 الحار او يبيد النهر وقد روي على الاستعمال فسدت صلواته عندنا في هذه
 الرواية في سور الحار غير موجودة اللهم الا ان يراد من الفساح وجوب
 الاعادة فان المذكور في كتب الفتاوى المصلي بالتيمم اذا رآى سور حار فانه
 يعضى على صلواته ولا يقطع ثم يعيد سور الحار و زاد في الخلاصة وعن
 ابي يوسف راجح بعض على صلواته ولا يعيد وذلك لما تقدم ان الواجب الجمع
 بين التيمم والوضوء بسور الحار وليس المراد الجمع بينهما معاني ايا واحد
 بل المراد ان تؤدي الصلوة بهما اما معا واما على التماسين فان صلى اولا
 بالتيمم ثم بالوضوء بسور الحار او عكسهما في التيمم ثم بالوضوء
 الرواية المرجوح عنها ان الوضوء بنبذ التمر لان اذ لم يجد غيره و
 اما على الرواية المرجوح اليها وهي قول ابي يوسف راجح انه يتم ولا يتوضأ

ولا يتوضأ به فلا تقصد صلواته ولا يبعد ها وعلى قول محمد بن علي بن سعيد
 كما في سور الحار وان رآى اى المصلى بالتيمم سرايا فظن انه ماء فمشى فاذا
 هو سرايا فسدت صلواته سواء جاوز موضع صلواته او لانه قصد
 القطع قصد امقربا بفعل لكن يحل له القطع اذا غلب ظنه انه ماء و
 ان ساء ان ماء او سرايا فاستوى الظن ان اى حل فالتردد فانه ح
 يعضى على صلواته ولا يحل له ان يقطعها بالشك فاذا فرغ منها نظر فان
 كان الذي رآه ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة اى يبعد ها والا فلا
 وكذا تجب الاعادة لو ظن ان الماشي سرايا ثم تبين انه ماء والا صل
 ان اليقين لا يزول بالشك وانما معتبر بالظن المتيقن خطاؤه
 المسافر اذا تم بماء موضوع في الحب او التبركس فيستدل به بكنه
 على انه وضوء لا ينتقض بتممه لانه لم يوضع للوضوء ظاهرا الا اذا
 كان الماء كثيرا فيستدل به بكثرة على انه وضوء للوضوء والشرب
 جميعا والا فلا اعتبار بالعرف لا بالكثرة حتى تقوم وق وضع
 القليل لطلق الاخذ شربا او غيره ينتقض وان تقوم تخصيص
 الكثير بالشرب لا وان اشبه في يستدل بالكثرة وذكر القاضي الامام ابو
 الشافعي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز
 منه الوضوء والوضوء لا يباح منه الشرب فغلب هذا ينتقض
 الوضوء مطلقا والاول اصح ولو ان التيمم مر بالماء وهو لا يعلم به او
 كان نائما حال المرور لا ينتقض بتممه في المالكين اتفاقا في رواية كونه
 غير واجد للماء وغير قادر على استعماله وفي رواية عن ابي حنيفة وهو ان
 مشى عليها صاحب الهداية وكثيرون ان التيمم ينتقض بتممه
 لان المنافع فيه جاء من قبل العبادة فلا يعتبر فان قادرا تقدير
 الاول او ذكرا لا ينتقض بتممه لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول
 للوضوء ولا على الوضوء من غير نزول اما الخوف عدي او خوف
 سبع او نحو ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء الا يلزم وضوءا كما اذا

فقطنة
 من بيان ان رآى المصلى سرايا

كانت

دائمه جوا لا يقدر ان تركها او كان شيئا ضعيفا لا يقدر على الركوب و
ليس عنده من يمينه وباليه واذ كان بحال يجوز له التيمم ابتداء لا ينتقض
تيممه ولا ينتقض جنب اغتسل وبقيت على بدنه لمعة بيم الام وسكون
اليم اي بقعة لم يصيرها الماء وليس معه ماء يغسلها به يتم للمعة لان
الجنب باقية لعدم التجريد وليس عنده ماء فيتم وان وجد ماء بعد ما يتم
وسا بعد ما احدث يغسل المعة ويتم للحديث اذا كان الماء يفي للمعة ولا
يكني للوضوء لانه كالعدم بالنظر الى الحدث لان وجود الماء غير الكافي كذا
وجود اذا لا يرتفع به حدث لعدم التجريد وان كان الماء يفي للوضوء ولا
يكني للمعة يتوضا به ولا ينتقض تيمم الجنب لانه في حق المعة كذا
كالعدم لعدم كفايته لها واذ كان الماء يفي لاحدهما اما للوضوء واما
للمعة على سبيل الانفراد ولا يفي لهما معا فانه يغسل للمعة لانها اغلظ
الحديث واغلظ الحديثين اهم ويتيمم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبدأ بغسل
المعة ليصير عادما للماء في المعة حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث قبله عند
الحديث لان صرف ذلك الماء الى المعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على سبيل
الاولوية فوجوده يمنع التيمم للحدث وعند ان يوسع رجع صرفه الى المعة وانه
فهو كالعدم بالنسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل المعة ولو كان يتم
بعدهما احدث لاجل الحدث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يفي لاحدهما
فقط ينتقض تيمم الحدث عند محمد راجح فيجوز بعد غسل المعة ولا ينتقض
عند ان يوسع راجح بناء على ما تقدم ولو كان معه اي مع الذي بقيت عليه المعة او
مع الذي وجبت عليه الطهارة الحكيمة مطلقا ثوب نجس وهو مضطر الى
تطهيره بالماء يفي لاحد الطهارين فقط فانه يغسل الثوب بذلك الماء ويتم ما
عليه من الحدث لا يتم حلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب ويتم يكون قد
اقى بالطهارين الحكيمة والحقيقية ولو زال بذلك الماء الحدث وبقي الثوب نجسا
كان قد ترك الطهارة الحقيقية مع قدرته عليها بغير عذر فيكون انما كان بقية
صلوة الثوب العجز بعد نفاذ الماء باستعماله في الحكمة يتم أم ثم ما متوضئين

صين فيجوز فعله عند الخرج والى يوسف رحمهما الله خلا فالتميم والاصل
في مثل هذا ان بناء القوي على الضعيف ولهما ان التيمم لا يجوز في رجب بقوله ان
التيمم طهارة ضرورية بصار اليه عند العجز والعطالة بالماء اصلية فكانت اقوى
ليتم بناء القوي على الضعيف ولهما ان التيمم طهارة مطلقة لا ضرورية حتى
لا يتقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به طهارة المستحاض
ثم يجوز رجع جعل طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من انقطع
دمها دون العشرة حتى لو تيممت وكان ذلك في الحيفنة الثلاثة بعد الطلاق
والرجوع تنقطع رجعتها بدون ان يصلي كما لو اغتسلت وهي عكسا وذلك
لان محمد راجح احتياط في الموضعين فلم يجز اما معه للتوضئين احتياطه
ليخرجوا عن عهدة الصلوة بيقين وقطع الرجعة احتياطاً ومن جملة الجائز
الحكمة وهي احتياطاً طهارة مطلقة في حق الصلوة لان الشارع اعطاه
حكم الطهارة المطلقة في حقها قال الله ولكي يزيل أثره وكذا الحقيقة توثيق
وليس بطهارة فعلا بحقيقته فيما سواها حتى له يكن طهارة في حق انقطاع
الرجعة ماله يندب بوجوبه وهو الصلوة به كالبسيع الغاسد لا يزول به الملاما
له يتم اليه القبض وكذلك على هذا الخلاف القاعدة اذا اتمها ما يمين عندهم
يجوز وعند محمد راجح لا بناء على ان صلوة القائم اقوى وبناء القوي على الضعيف
غير جائز وهو القياس ولكنهما تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت في الصحيحين عن
عبد الله بن عتبة بن مسعود وقال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت
الا محمد شني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قلت يا محمد ان قال
فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم اني بكر الصديق رضي الله عنه ان يصلي بالناس الى
ان قالت ثم وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه حقة فخرج بها يدي
بين رجليه احدهما هو العباس لصلوة الظهر وابو بكر رضي الله
عنه يصلي بالناس فلما رآه ابو بكر ذهب ليتأخر فأومى اليه ان لا يتأخر
وقال لهما اجلسا الى جنبه فاجلسا الى جنب ابى بكر فكان ابو بكر يصلي
وهو قائم بصلوة النبي عم والناس يصلون بصلوة ابى بكر والنبي م

بغيره



قاعده ما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلفه الذي بكر وان
صح لكن لا يفور قوة حديث الصحيحين على ان البهقي قال لا تغارض فاما
فالصلوة التي كان فيها اما ما صلوا الظهر يوم السبت او الاحد والتي كان فيها
ما موما للصبح يوم الاثنين ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن انس في
صلواتهم يوم الاثنين وكشف السترة ارحابه فان ذلك كان في الركعة
الاولى ثم انه عليه الصلوة والسترة وجد من نفسه خفة فخرج فادرك معه
الثانية واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يوم الفاسلين بالاتفاق
واما الممسح على الخف فلا يجمع على انه طهارة غير ضرورية فلم يكن بينه وبين
غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجبيرة فانه بمنزلة الغسل لما تحتمل على
ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة ولا يستغنى مجرد عن الفرق بينه
وبين التيمم قلنا ان التيمم شرع لضرورة عدم قدرة استعمال الماء كذلك
وهذا شرع لضرورة عدم قدرة الغسل وكلاهما مفتيا بوجود القدرة
وزوال العجز وذكره المحرر هو شرح المنظومة وفي شرح الاسبيجاني
وفي غيره لا يفرق امامنا صاحب الجرح السائل ومن بمعناه الاصحاب
وكذا لا يفرق امامنا الذي لا يحسن مقدارها يجوز به الصلوة من
القرآن للفقار الذي يحسن ذلك الفوات فرض القراءة او الطهارة
من غير عذر بالنظر الى المتعدي ولو اتمى صاحب الجرح والامني من هو
بمثل حالهما جاز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل استطرادا
ان محملها مباحث الاقتداء واي ان شاء الله تعالى **فصل في بيان**
احكام المياه تقدم ان تقديم التيمم لما وقع لمناسبة وان الاصل
ارداف بياق بيان الوضوء والغسل ببيان التيمم فغرضه الى ذلك الاصل
قبل ذكر المسح على الخفين ظاهر التوجيه واذ قد ذكر التيمم وذكر ما يجوز به
فانسب ان يعطف عليه ما يجوز به الوضوء والغسل فقال ويجوز
الطهارة الحكيمة بماء مطلق وهو ما يستوفي الفرق من غير احتياج الى
تقييده فانه فاضافة الى محله الماء **باب** البراء الى صفته كماء الذي

في بيان احكام المياه

الماء او الى مجاوره كماء الزعفران ليست بقيد ولا يسمى المتنجس وما مطلقا
فاحتياج الى الاحتراز عنه بقوله طاهر ولو كانت المجاورة تنكسه بقيد
لماء احتيج بعد ذكر الاطلاق الى ذكر الطاهر كماء السماء اي المطر وماء
الاودية اي الانهار وماء العيون اي الينابيع وماء الابار بعد الفضة
وفتح الباء بعدها الف وبقيصرها واسكان الباء بعدها هاء بمدودة ثم الجمع
بئر وماء البحار وتزول بها اي بالمياه المذكورة النجاسة مطلقا حكيمة كانت
وهي المني الذي حكم الشرع بوجود الوضوء او الغسل ادخلتهما عند ارادة
الصلوة لاجله سميت حكيمة لا اختصاص بتحقيقها بالحكم او حقيقة وهي العين
التي حكم الشرع بوجود ازالتهما من البدن ان كانت فيه عند ارادة الصلوة مع
القدرة سميت بذلك لتحقيقها حقيقة بعد الحكم بانها نجسة والاصل في ذلك
قوله تعالى وتبين عليكم من السماء ماء ليطهركم به ذل بعبارة على كونه ماء
المطر مطهرا وبدلالة على كون ساير المياه المطلقة مثله مطهرا ما لم يقرب
لها عارض يزيل ذلك الحكم عنها ولا يجوز الطهارة الحكيمة بالماء المقيد وهو
ما احتيج في تعريفه فانه الى قيد زائد على لفظ الماء كماء الاستجار كالوهابي
ونحوه وماء التماس مثل التفاح وبشره وماء البطيخ والخيارد والفتاء ونحو
ذلك وماء الباق في الغمر مع شديدا للوم وبذلك تحقيقها وهو الماء الذي طبع
فيه على ما يستلزم في بيان الفرق اي ما ينطبق فيه الدم ونحوه وماء الورد
وهو ما يخرج من الغصن النضوج فيخرج ولا يضر به وهذا اذا كان نجسا
انما اذا كان رقيقا على اصل سبله فيجوز الطهارة به كماء المد ونحوه وماء الز
والواد ايضا ما خرج عن الرقة او ما يستخرج منه وطبا كما يستخرج
من الورد وكذلك ماء الورد وسائر الازهار ولا الخ والخصر
اي ماء العنب ونحو ذلك كالماء شربة ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية من
الثوب او البدن بالماء المقيد بكل ما يبع طاهر يمكن ازالته به وهو
ما ينصير بالعصر حتى تزول جميع اجزائه وباليفاق واحترازه عن نحو
الغسل والتمن فانه لا يمكن ازالته به لان لا يبقه ودسوسه لانه

عقرا

ول

نصحه بالبركة ثم استحسن آت

بالعصر والجفاف وقوله كاللبن فيه نظراً فإنه لا يزيل النجاسة قال في الكفاية قوله ثم اذا غمر انحصر واحترق به عن مثل الدهن واللبن لان ما فيه من السموم لا ينفع من الثوب وكذا قال في الكفاية في مخلوق اللبن لان ما فيه من السموم لا ينفع وما نقله في الخلاصة عن نظم الذند وسبق ان الثوب والمرك واللبن والدهن والسمين على هذا الخلاف مخالفاً لسائر الكتب والروايات فلو ينفع اليه والحل فانه اقلع من الماء النجاسة والعصر وما ذكرنا انما من الماء المقيد بشرط ان ينحصر بالعصر كماء الاشجار والثمار والازهار ومخلوق ما فيه دسومة من المرق وما فيه خشونة وان غسل النجاسة الحقيقة بالعسل او اللب أو نحوه من الثوب او بالسمين او بالدهن كالثوب والبشكير و نحوه من الادهان لا يزيلها ذلك العسل لانها من الاشياء المذكورة لا تنحصر بالعصر فلا تزول اجزاءها فلا تزول اجزاء النجاسة تبعاً لها ثم ازالة النجاسة الحقيقة بغير الماء فيه خلاف في محذور وزفر والثلاثة بناء على ان زوالها بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لانه كالألوان النجاسة تنحصر لا يقيد الظاهرة الا ان هذا القياس يورث في الماء بالحدث وبالأجسام وبالمرور لا مكان التطهير الذي كلفنا به فبقى ما عداه على اصل القياس ولهما ان لا نسلم ان ازالة النجاسة بالماء على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا ينحصر حال الاستعمال لان النجاسة لا تحل محلين في ان واحد ففي حال المعالجة لم تزل العين وحين انتقالها الى الماء لا يبقى فيها وهذا يتلوّن الماء بلون النجاسة التي لها لون وبذلك يتلوّن في المحل شيئاً فشيئاً حتى تزول بالكلية زوالاً محسوساً لا شك فيه فثبت ان زوالها بالماء امر معقول والمانع منه في الازالة والقلع فتعدي الحكم اليه بخلاف الحكمة اذ ليس في المحل نجاسة تزول بالماء بل معنى حكمي خص رقة بالماء بالنقص فلا يتعدى الى غيره ولا فوق في الحقيقة بين الثوب والبدن وعن الخبث وروح التحفص في البدن بالماء لان ما عليه نظير الحدث والصحيحة ظاهر الرواية بشمول المعنى المذكور لهما وتكون الظاهرة بما خالفه شيء طاهر سواء كان

كان مخالفاً لما في جميع اوصافه او في بعضها فقير احد اوصافه من اللون والظلم والريح كالألوان السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يخلط به الاشياء والصابون او الزعفران ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء المخلوط هذا اذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو زل الواقى يطلق عليه اسم الماء بشرط ان يكون رقيقاً بعد واستقر اعدام زوال اسم الماء يعني عن اشتراط الرقة فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء وهو الصابون عند مخالطة الاشياء الحاملة للماء من غير طبع فانه مادام رقيقاً يسيل سريعاً كسيله عند عدم المخالطة فحكم الماء المطلق بغير الوضوء والافلاك ولا عبرة بوزن اللون ولا الظلم ولا الريح وفيه خلاف في الآية الثلاثة فيما اذا كان المخلوط ما يستغنى عنه الماء فانه التراب الذي يجري عليه الماء غير مستغنى عنه واما الاشنان ونحوه فيستغنى عنه فلا يبقى الماء مطلقاً عند مخالطة حيث يقال ماء الاشنان وماء الصابون ونحو ذلك ونحن نقول ان هذه الاضافة لتعريف المجرى ولا لتعريف الذات فلا تفيد التقيد كما كالتبر ونحوه وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعنسل الذي وقصته ناقة بمار وسدر وذكر في اجناس الناطق الوضوء بمار السيل اذ لا يمكن رقة الماء عليه لا تجوز وضائه ما تقدم من بقاء سرعة السيلون كما هو طبع الماء قبل المخالطة وذكر في الملقط اذ يبقى الزواج في الماء حتى اسود ولكن له ذهب رقة جاز الوضوء به مع تغير لونه وطوره وريحه وكذا العفص اذا طرح في الماء فاسود بجوار الوضوء به مادامت رقة باقية وكذا الخمض او الباقلي او نحوهما اذا انقع في الماء ولم يزل رقة بجوار الوضوء وان تغير لونه ولو تغير لونه وطوره وريحه لان المعبر في مثله بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاضي حان ولو طبع الخمض او الباقلي ان كان الماء بماله لو يرد لا يحسن وتحسن ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلو لان الاصل ان التقيد يحصل للماء باحد شيئين اما بغلبة المخرج وهي بكثرة اجزاء المخلوط او بكمال الامتزاج وكما الامتزاج اما بشتر

مطالع اذا التواجد في الماء
فقد انحصر قال المحدث المصنف
فخرج الميم والبيد والبلاء اذا غلبت
خفت قد رت الواحدة باقلاده
العفص بالترك ما ردد كل مرة سنة اخرى

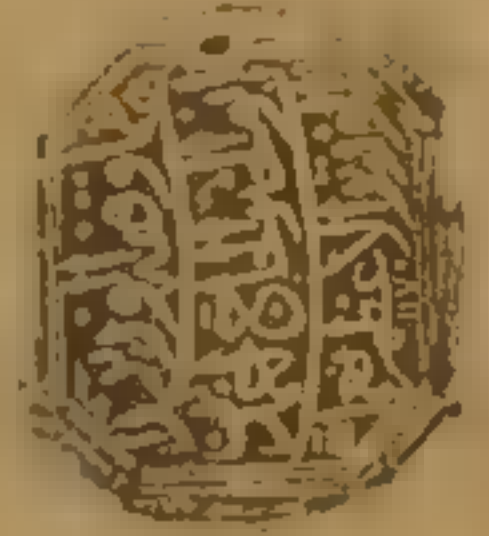
البناء الماء حتى يبلغ مبلغا يتسع خروج الماء بالاعوج واما بالطبخ بان يطبخ
 في الماء بشئ من الاشياء الظاهرة حتى ينضج فيخرج الماء عن طبعه وهو سعة
 السيلون ولا شك انه اذا ذل ذلك اذا برود يتنج غالبا فانه القاعدة في
 مخالطة الطبخ ان ينضج المطبوخ في الماء وفي مخالطة بدونه ان تزول
 رقة اللحم الا ان يكون المطبوخ في الماء مقصودا به الشفط كالاشنان
 والسدر والصابون فان المعبر في الرق وعدمها دون النضج واما ذكر
 في المحيط لو توضع بماء اعل باسنان او باس اي ترسين او بشئ مما ينضج
 او يتدوى الناس به جاز الوضوء به ماله يغلب ذلك الشئ عليه اي على الماء
 بان اخرجته عن رقة وكذا لو بل الخبز في الماء ان بقيت رقة كما كانت جاز
 الوضوء به وان صار الماء نجسا بالخبز لا يجوز الوضوء به وفي شرح القدوري
 لا يضر الا قطع اذا اخلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم
 يتجدد له اسم آخر بان سمي شرا بيا او بيذا او نحو ذلك فهو طاهر وطهور
 اي مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر عن اصحابنا خلافا
 وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القدوري اذا تغير لون الماء
 او طعمه او ريحه بل ولو تغير الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع
 الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فتصير الماء بسبب
 ذلك مقبدا هذا الاستثناء موافق لما ذكره التمه انه يسئل احمد بن ابيهم
 المديني عن الماء الذي تغير لونه بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون
 الاوراق في الكفا اذا رفع الماء هل يجوز الوضوء به قال لا لكن ذكر
 في النهاية ان المنقول عن الاساتذة ان اوراق الاشجار ووقت الحريق
 تقع في المياض فتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم
 يتوضون منها من غير تكبير فالحاصل ان المعبر في صيرورة الماء مقبدا
 بمخالطة بما مذ ذوال رقة واما في مخالطة المايح فان كان مخالطة الماء
 في وصف واحد كما في البطح الذي يخالفه في الطعم وماء الورد يخالفه
 في الرائحة فالمعبر غلبة ذلك الوصف وان خالف المايح وصفين كالسمن يخالف

الحنفية

اذا تغير لون الماء وطعمه وريحه

بخالفة في اللون والطعم فالمعبر غلبة ظهور غلبة احد الوصفين وان كان بخالفة
 في الاوصاف كلها كالخيل فالمعبر غلبة اكثرها وان كان لا يخالف في شئ من
 الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل على ما عليه الفتوى انه غير مطهر وكما
 الورد المنقطع الرائحة فالمعبر كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا
 ان كانت مساوية احتياطا حتى يطم اليه اليم عند المساواة اذا لم يجد غيره
 واما الماء الذي يعطر من الكرم في المحيط لا يتوضأ به كمال الامتناع
 وقبل يجوز لانه خرج من غير علاج والاول اختيار شمس الائمة الحلواني
 وهو الاحوط وكذا اذا يتقن بظهورية او يكون الماء مطرا ان غلب
 على طهارة مطهر اجازت له به الظهارة اما في التيقن فقط وكذا في غلبة
 الظن لان غالب الظن بمنزلة اليقين في العليات حتى لو وجد ماء قليل
 ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه وهو شامل لغلبة الظن وترجح هذه
 جانب الظهارة وللشك وهو تساوى طرفي الوقوع وعدمه فانه يتقن
 اربك الماء القليل ويفضل ولا يتم لان الاصل الظهارة وكان متيقنا
 فلو يبول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم
 يتيقن بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضأ به ويفضل ولا يستنظر الماء الجاري
 ولا يزل ذلك الماء ليتوضأ به ووقع نجاسة فيه لان الاصل هو يتيقن الظهارة
 في الماء فانه خلق طهورا فلا يزول ذلك التيقن الا بيقين مثله و
 لا ينبغي التفتيش والسؤال ماله يغلب على الظن عرض النجاسة له بقوة
 ظاهرة لما في الموطاء عن عمر بن الخطاب وعمر بن العاص رضي الله عنهما
 انهما مر ابرجل على حوض يستقي الحوض فقال عمر بن العاص يا صاحب
 الحوض اتد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا
 وكذا اذا القي في الماء الجاري الذي يذهب شئ نجس كالجيفة والخرق
 والبول والقدرة لا يتنجس الماء ماله يتغير لونه او طعمه لان ما
 يتحلل من اجزائه يذهب مع الماء ولا يلبث وعدم ظهوره الاثر يحقق
 ذلك وروى عن محمد بن ابي حنيفة ان قال اذا صبحت اوردت من المني في الغرث ورجل

في الماء الذي يتغير لونه او طعمه او ريحه



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الماء اذا جرى في غير انبساطه

اسفل منه اى من مكان الصب يتوضأ جاز وضوءه اذ لم يتغير احد
اوصافه لان عدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة بالمحل الذي
يتوضأ منه وان احتمل ان يتصل به اجزاء غير مدركة فهو توهيد لا يزول
به اليقين وكذا اذا جلس الناس صفوفاً على سطح نهر يتوضئون جاز
وضوءهم وان احتمل اتصال غسالة بعضهم بما يتوضؤ به البعض لكن لا
لا يزول طهورة الماء المتبقية وهذا هو الوجه الصحيح خلافاً لمن زعم انه
لا يجوز ودكر ان طق ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سدرها جري
الماء عليه لا باس بالوضوء اسفل منه اذ لم يتغير لونه او طعمه او ريحه
وهو اى هذا الحكم مروى عن ابي يوسف رحمه الله لا تقدم ان الاصل الطهارة
ولا يزول بالشك وذكره التوازي انه ان كان الماء الذي يلقى الجيفة
بان جرى الماء عليها وغرها بحيث لا ترى مع تحته جاز الوضوء والابان
كانت الجيفة تستبين تحت الماء الذي يجري عليها ولا يجري في جانبها
ماله قوة فلا يجوز الوضوء اسفل منها لكون الماء نجساً لملاقاة الكثرة النجاسة
وتنجسه وتنجسه الباقي لغلبته عليه وبهذا قول ابو جعفر الهندواقي
الروى عن ابي يوسف رحمه الله وهو اختياره وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في
ميراب السطح وكان على السطح عذرات او غيرها من النجاسات وكان الكثر
الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميراب فالأمر ظاهر اذ لم يظهر فيه اثر النجاسة
اعتباراً للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميراب وكان الماء كله او نصفه
او اكثر وهذا اذا بد بعد قوله او نصفه يلقى العذرة فهو الماء الذي يجري من
الميراب نجس ولم يتغير احد اوصافه والاى وان لم يكن كذلك كما تقدم فهو
ظاهر قال الشيخ كما ان ابن الهمام محترضاً على صور الحكم بالنجاسة وان
لم يتغير بانه يحتاج الى تخصيص حديث الماء طهوراً بعد جملة على الجارية مقتضاه
انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت الجيفة الكثر الماء ولم يتغير الجواب
ان الصحيح من الرواية الماء طهوراً لا ينجسه شئ من غير استثناء على ما سبق
ان شاء الله تعالى وقد خص بالاجماع ما اذا تغيرت بالنجاسة فيجزئ تخصيصه

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الماء اذا جرى في غير انبساطه

تخصيصه بعد ذلك بالقياس على نجس الماء الراكد بجماع انه عين الماء الذي
قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا كان الاكثر غير مخالط فانه لا ينجس
مع الجريان باستعمال المخالط بخلاف الراكد القليل لان الغالب الشريان فيه
لا ينجس في الجارى لان الجارية تمنع الشريان وقس عليه الراكد الكثير فليأمل و
وان سال المطر من السقف او من الثقب ان كان المطر دائماً مستمراً لم ينقطع
بعد فهو طاهر سواء غمت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطة
للنجاسة لاحتمال انه من النازل قبل ان يصيب السطح وان انقطع المطر
وبعد ذلك سال من الثقب ان كانت على جميع السطح او على اكثره نجاسة فهو
اى ذلك السائل من الثقب نجس للعلامة بانه نزل بعد اصابته السطح وجريانه
عليه والفروض ان غالبه نجس والحكم للغالب والمصلحة الحكم الاكثر في التجسس
لا احتياط كما تقدم واذا كان الماء الجارى يجري جرياً ضعيفاً ينبغي ان يتوضأ
المتوضي عليه الى على الوفاً بالتأني حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم
يجعل المتوضي يمتد الى أعلى الماء بعض موريد الماء الى الجهة التي يأتي منها
ليكون اخذه من فوق سقوط الماء المستعمل واذا سدر الماء الجارى من فوق
وبقي جريه اسفل ذلك المكان الذي سدر منه كان جارياً كما كان يجوز التوضؤ
وان وقع فيه الماء المستعمل والنجاسة ولم يظهر اثرها اما المحدث في جريان
الماء اى في كونه جارياً في الحكم فقال بعضهم ان ذهب به تبين او درك ان
جارٍ وقيل ما يعدم الناس جارياً وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفعه
ينجس ما تحته وينقطع الجريان فليس جارياً حكماً وان كان بخلافه فهو جارٍ
والاول اشهر والثاني اظهر وحكمه عدم التجسس بالنجاسة ماله يظهر اثرها
فيه من لون او طعم او ريح الا ان باشرها كالتصل بالجيفة كما تقدم وفي
المستقى اذا كان بطن النهر نجساً وجري الماء عليه ان كان الماء كثيراً بحيث
لا يرى ما تحته لا ينجس وان كان اى ولو كان جميع البطن نجساً واعلم
انهم قد اعتبروا دويبة ماتت الماء وعلمها اذا جرى على النجاسة في كونه
قليل ان روى او كثيراً ان لم يرو وهو ليس بضابط فان بعض المياه صافية

لطف

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الماء اذا جرى في غير انبساطه

بئر ما تختد وان كان غرا وبعضها كدر لا يترك ما تختد وان كان ص
ضخما حافلا اول فيه الاحالة على العرف او لا تنفويض الى بئر
المبتلى كما هو قاعدة الاما ولو كان في النهر ماء وكذا في نجس ذلك الماء
الركد وتزل من اعلاه ماء طاهر واجزاءه اجزاء الماء النازل من على
النهر ذلك الماء الركد وسبيله فانه اك الماء الركد يظهر بعلية الماء الجاري
عليه ولو توضع انسان منه جاز اذا لم يترك لها اي ذلة يذكر للنجاسة
التي كان قد تنجس بها الماء الركد اثر من الاوصاف الثلاثة لان ذلك هو
حكم الماء الجاري كما تقدم **فصل** في احكام الحيض والماء الركد الاصل
عندنا ان الماء القليل ما لم يكن عسرا في عشرين يتنجس بوقوع النجاسة وان لم
يظهر فيه اثرها من لون ونحوه سواء كانت قلتيين او اكثر وعند الشافعي
واحد رج اذا كان قلتيين خمساً رطل بالبغداد لا يتنجس ما لم يظهر اثره
النجاسة فيه وعند مالك رج لا يتنجس ما لم يظهر اثرها النجاسة فيه مطلقا
استدل مالك رج ببارك البيهقي عن عطية بن بقة بن الوليد عن ابيه عن
ثوبان بن يزيد عن راشد بن سعد عن ابي امامة عنه عليه الصلاة والسلام ان
الماء طاهر الا ان يتغير ريحه او طعمه او لونه بنجاسة تتحدث فيه وروي
البيهقي ايضا عن حفص بن عمر ثنا ثور بن الماء لا يتنجس الا ما عبق طعمه او ريحه
فكنا هذا الحديث على هذا الوجه مع ذكر الاستثناء فيه ضعيف واشد بن
سعد وقال البيهقي والحديث غير قوي فله يصح الاستدراك وانما صح بدون
الاستثناء رواه ابو داود والترمذي من حديث ابي سعيد الخدري قبل يارسو
الله ان توضع من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحمض ولحم الكلاب و
النتن فقال عليه الصلاة والسلام الماء طهور لا ينجس شي وحسنه
الترمذي وقال الامام احمد هو حديث صحيح ورجح فظاهره غير مراد اجماعا
لان اذا تغيرت النجاسة تنجس الاجماع فاعلم ان المراد به مورد النص وهو
وهو بئر بضاعة خاصة بناء على ان ماء هاله يتغير ماء بقرح فيه لغزارة
وكونه جاري كما رواه الطبراني عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله محمد بن سجاد

اراد من تحت بئر

مطابق بيان احكام الحيض

مطابق بيان بئر بضاعة

بن سجاد البيهقي بالمثلثة عن الواقدي قال كانت بئر بضاعة طر يقا للماء
الى البساتين والصحيح في الوارد التوثيق قال الشيخ تقي الدين بن دقيق
العبد الامام جمع شيخنا ابو الفتح الحافظ في اول كتابه المغازي والتبر
من ضيقه ومن وثقه ونجح توثيقه وذكر الاجوبة عما قيل فيه ولا يقال
الصحيح لعموم اللفظ لا المخصوص السبب لان قولنا لا ينسب عموم اللفظ وانما
يكون لو كانت الامم للنجس والاستغراق وهو ممنوع ولا دليل عليه بل هي
للعهد فانه الاصل انه اذا امكن جعل الام للعهد لا جعل لغيره وقد امكن
ههنا بذكره في السؤال فان قولنا السائل انتوضاء من بئر بضاعة لم يرد
من ما شرها قطعاً ودعوى كونه صلى الله عليه وسلم استثناء جواباً
عاماً يشمل المسؤل عنه وغيره لا بد لها من دليل ولا دليل عليها بل الدليل
قد ثبت قطعاً على بطلانها وهو الاجماع على تنجس ما تغيرت النجاسة
وقوله لم يظهر انا احدكم اذا وقع الكلب فيه الحديث فانه يقتضي
نجاسة الماء مع العلم بانه لا يتغير احداً وصافه بالولوع على انه لو سلم عدم
لجاء تخصيصه بالقياس لكونه مخصوصاً بالاجماع واستدل الشافعي
واحمد رج ببارك ابي الحسن الاربعة عن ابي عبد الله سمعت رسول
الله م وهو يسئل عن الماء يكون في الغلظة وما ينوبه من السباع والذواب
فقال اذا كان الماء قلتيين لم ينجس الخبث واخرجه ابن خزيمة والحاكم صحيحاً
قلنا هو ضعيف بالاضطراب سنداً ومثلاً اما الاول فقد اختلف على
اسامة غرة يقوله عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر ومرة
عن محمد بن جعفر بن الزبير وان دفع بان الوليد رواه عن كل من
المحمد بن محمد مرة عن احمد بن مرة عن الآخر كني الثاني وهو الاضطرار
في المتن غير مدفوع في رواية الوليد عن محمد بن جعفر ابن الزبير لم ينجس
شي ورواية محمد بن اسحق بسنده مسئل عليه السلام عن الماء يكون بالغلظة
مردة السباع والكلاب فذكر الاول قال البيهقي وهو غريب وقال اسمعيل
ابن عباد عن محمد بن اسحق الكلاب والذواب ورواه بن يزيد بن هرون

صاحب شي

عن حماد بن سلمة فقال ابن الصباح عنه عن حماد عن عاصم هو ابن المنذر
قال دخلت مع عبد الله بن عبد الله بن عمر يستأنا فيه مقرر امام فيه جلد بعير
فتوضأ منه فقلت له استوضأ منه وفيه جلد بعير ميت فحدثني عن ابيه عن
النعمان قال اذ بلغ الماء قلتين او ثلثا لم يجسه شيء ورواه ابو مسعود
الوارثي عن يزيد بن عجل او ثلثا وروى الارطقي وابن عدي والحقلي في
كتابه عن القسم بن عبد الله العمري عن محمد بن المنذر عن جابر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذ بلغ الماء اربعين قلة فانه لا يحمل الحث وضعفه
الدارقطني بالقسم ودكر ان الثوري ومحمد بن راشد ورواه بن القسم ورواه
عن ابن المنذر عن ابن عمر موقوفه روى باسناد صحيح من جهة روح بن
القاسم عن ابن عمر قال اذ بلغ الماء اربعين قلة لم يجسه واخرج رواية
سفيان من جهة وكيع واني نعمت اذ بلغ الماء اربعين قلة لم يجسه و
اخرج رواية ميمون من جهة عبد الوارث عن غير واحد عنه واخرج عن
ابن هريرة من جهة بشر بن البرقي عن ابن لهيعة قال اذا كان الماء قد دارع
قلة لا يحمل الا دارقطني كذا قال وخالفه غير واحد رواه عن ابن هريرة
فقالوا اربعين غزرا ومنهم من قال اربعين دلو وهذا الاضطراب يوجب
الضعف وان وثقت الرجال على ان القلة اسم مشترك يطلق على الجرعة و
القربة ورايس الجبل وقول الشافعي روح في مسنده اخبرني مسلم بن خالد الزنجي
عن ابن جريح باسناد لا يحضر في انه عليه السلام والصلوة والسلام اذا كان
الماء قلتين لا يحمل خبثا وقلة الحديث بقول لا يخرج منقطع للجمالة وقد وجد
رفع هذه الكلمة في سند ذكره ابن عدي من حديث مغيرة بن سقلاب
عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام والصلوة والسلام اذا كان الماء
قلتين من قلة لا يخرج له يجسه شيء ويذكر انهما فرقان قال ابن عدي قوله
في مسنده من قلة لا يخرج غير محفوظ لا يذكو الا في هذا الحديث من رواية مغيرة
بن سقلاب يعني ابا بشر منك الحديث ثم استدل من كلام غيره فيه ما هو قطع
من هذا ورواه الدارقطني بسند فيه ابن جريح ولم يذكر هذه الكلمة وفيه

وفيه قال محمد بن قيس بن عقيب اي قل ل قال قل هو هذا لو كان دفعا
لكلمة كان اسالا فكيف وليس به هذا تلخيص ما ذكره الشيخ في الدين في
الامام وبه ترجح ضعف الحديث عنه ولذا لم يذكره في الامام مع شدة
جاجة اليه ومن ضعفه الحافظ بن عبد البر والقاضي سماعيل بن اسحق
واني بكر بن الغزي المالكي وفي البداية عن ابن المدني لا يثبت حديث
القلتين فيطل الاستدلال به على المراد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في
الصحيحين لا يقول احدكم في الماء الا بمرثمة يغتسل فيه وذر واية لانه
يفتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب ولا فضل فيه بين دأيم ودائم فهو على
العموم ما لم يعرف حكم الجارية بعدم الخلو الى غير محل النجاسة او في حكم
البحر عدم تحرك احد طرفيه بحركة الاخر ولا يقال يحمل النجاسة على التنزيه
لانا نقول مطلقا بوجوب التحريم اذا عرك عن التاكيد فكيف وقد اكد
القياس يقتضي نجس الكثير ايضا لان الجزء الملا في النجاسة يتنجس
بملاقاة النجاسة يتنجس الجزء الذي يجاوره ثم وثم لكن تركنا القياس في
في الكثير للضرورة ولقوله عليه السلام والصلوة والسلام في البحر هو الطهور وماؤه
فبقى ما عداه على اصل القياس ثم الحد الفاصل بين القليل والكثير التحقيق
انه مفوض الى الراي المبني على تقدير بشئ ان غلب على ظنه وصول
النجاسة لا جانب لا يجوز الوضوء منه والاجاز وهو الاصح عند جماعة
منهم الكرخي وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهو الاصح باصل
الامام من عدم التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض
الى الراي المبني من غير حكم بالتقدير قال شمس الامنة المذهب الظاهر التحريم
والتفويض الى الراي المبني من غير حكم بالتقدير فان غلب على الظن وصولها
بتنجس وان غلب عدم وصولها لم يتنجس وهذا هو الاصح انتهى وهذا لعدم
الدرك الشرعي فقوله الختم ج بل فيه مدرك شرعي يدفع بما تقدم و
كثير من المشايخ جعل الحد الفاصل عدم تحرك احد الطرفين بحركة
الطرف الاخر اي ان تحرك احد الطرفين بحركة الاستعمال لا يتحرك الا

الآخر من ساعته ولو تحرك بعد ذلك لا يضر لأن الماء بطبعه سائل يتخلص
 بعضه إلى بعض بالاضطراب الذي يقع فيه والتحرك يعتبر بالغسل في رواية
 عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف إذا الحاجة إلى الغسل في الحياض أكثر من الحاجة
 إلى الوضوء وعنه وهو قول محمد بن يحيى بالوضوء لأنه أخف من الماء في علم
 النجاسة على الحقيقة دفعا للخروج وعن أبي يوسف يعتبر التحريك باليد وعامة
 المتأخرين سهل الأمر واختاروا ما اختاره أبو سليمان الجوزي جاني و
 هو ما ذكره المصنف قوله الحوض إذا كان عشر في عشر أي طوله عشر أذرع
 وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه أربعين ذراعاً إن كان
 مربعاً أما إذا كان مدوراً فالأكثر من اعتبر وجوانبه ثمانية وأربعين
 وقال ابن الهمام والمختار ستة وأربعون وفي الملتقط يعتبر ستة و
 ثلثون وهو الأصح لأن قطر حاشية أذرع قطعاً وإنما نقص باعتبار كل
 زاوية ذراع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلثون
 ذراعاً كما قيل وأما الحق فالمختار ما لا يتجسس أرضه بالغرف رواه أبو
 حنيفة وح و قيل إن لا يتجسس الأرض وقيل قد ذراع أربع أصابع
 مفتوحة والمعتبر في الذراع ذراع الكرواسي وهو سبع قبضات فقط
 وهو اختيار الإمام اسحق بن أبي بكر التوماني في فتاويه وذكر أنه
 أقصر فيكون أسير واختار قاضي فتاويه ذراع المساحة وهو
 سبع قبضات بأصابع قائم في القبضة الأخيرة وقيل في كل قبضة
 قال قاضيان لأنه يعني القدير المقدّر من المسوحات فكان ذراع المساحة
 فيه البق وفي المحيط والأصح أن يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم و
 تبعه صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب وبعد جداً فإن المقصود من
 هذا التقدير حصول غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة والحاق ما هو
 هذا القدر بالماء الجاري ونحوه وهذا أمر لا يختلف باختلاف الأزمنة
 ولا الأمكنة بأن يقال إن النجاسة لا تخلص من جانب إلى جانب ماء
 قد زعشة أذرع كل ذراع سبع قبضات في الزمان والمكان الفلاني يكون

في بيان الحوض إذا كان عشر في عشر

يكون ذراعهم كذلك وتخلص في الزمان والمكان الفلاني يكون ذراعهم
 ثمان قبضات أو أكثر قليلاً مثل ذراع لما كان في الأصل اسم الساعده
 هو يد كروية وثبتت أنته في قولهم عشر في عشر بحذف التاء إثباتاً للجمع
 للتخفيف وإذا كان الحوض عشر في عشر فهو كبير لا يتجسس موقع النجاسة
 مطلقاً لا موضع الوقوع ولا غيره إذا لم يزل الماء إذا كانت النجاسة
 من رتبة هكذا وقع في النسخ والصواب أن لفظة غير سقطت من
 قول الكاتب إنما هو إذا كانت النجاسة غير من رتبة قال في الخلاصة في
 الرواية يتجسس موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترا من موضع
 النجاسة قدر الحوض الصغير وأما في غير الرتبة فعنه مشايخ بلخ
 ويخارون كجوز التوضي من موضع وقوع النجاسة انتهى والموافق
 لهذا أن يراد بالقبض في قوله وبعضهم مشايخ العراق قالوا في غير الرتبة
 أيضاً يتجسس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير كافي للرتبة إذ
 لا فرق بينهما إلا في اللون وهو من حيث هو لون غير مؤثر في
 السريان ولا عدمه والحوض الصغير خمس في خمس فاد ونها وبعض
 مشايخ بخاري وبلغ جعلوه كالماء الجاري يتسرعوا فيه لعموم البلوى
 وفرقوا بين الرتبة بقاؤها متيقن برؤية عينها وغير الرتبة لا يتيقن
 ببقائها لا احتمال انتقالهما ويبنى على هذا أي على تأثير الواقع في الحوض
 في موضع الواقع أو عدمه إذا غسل التوضي وجهه حوض كبير وهو العشر
 فصاعداً فسقط من غسله الماء فرفع الماء ثانياً من موضع الوقوع
 قبل التحريك هذا بخلاف ما لا قالوا على قول أبي يوسف لا يجوز لأن عنده
 التحريك شرط ليعمل الماء المستعمل شايعاً في الماء فيصير مغلوباً ومشايخ بخاري
 قالوا يجوز لعموم البلوى للثبوت وقوع مثله وإيضاحه مغلوباً بأول الملقاة
 والحكم للغالب وليس كالجاسة إذا لم تعتبر فيها الغلبة بل قطرة تتجسس دنا
 وكذلك الماء المستعمل وعلى هذا الحكم القياس أي قياس ما إذا كان الرجال
 صفواً فيتوضون من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخاري وعليه العمل

وقال في اجناس الناطق ان من اعتسل في حوض كبير فلو خزان يتوضأ في ذلك
المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه
بجود الاختلاف وليس للرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية
الجيفة والاصل فيه اي في الجوانب من قرب مكان النجاسة ما تقدم انما
ان كانت مرتبة لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها مقدار حوض صغير
اذا لم تكن النجاسة مرتبة يجوز مطلقا على اختيار علماء بخاري وبلغ للبلوي
خلف المشايخ العراقي وتقدم ما فيه وروى عن الفقيه اي جعفر
الهمداني لو توضأ الرجل في النجاسة القصبة في المقصبة وكانت
في الماء فان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض لا شئنا اصول القصب له
يجز وضوءه لا استعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز
الوضوء لا سيما في الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقبض لا يمنع اتصال
الماء بالماء وانما يمنع انشاج الغرائي بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ
في ماء فيه درع ان خلص بعضه الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ
في عذير وعلى جميع وجه جعفر وان جيم مضوء فحين معي ساكنة في
زاه مضوء بعدها واو فالف واخر راء مفتوحة والهاء التي تكتب
بعدها اماره فتحها وهي كلمة فارسية معناها آخر الضفدع وهو
بالعربية الطلح فقد قيل ان كان ذلك الطلح بحال يتحرك بغير الماء
يجوز الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو
راس في الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء لا تقدم
وكذا الحكم ايضا اذا توضأ من حوض قد انجم ماؤه والجعد على وجه الماء فيبقى
ينكسر بالتحريك يجوز الوضوء اما اذا كان الجعد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك
بالتحريك اي بغير الماء لا يجوز الوضوء لانه حائل يمنع اتصال الماء بمنزلة
الضغينة ونحوه وان كان قليلا يتحرك بغير الماء يجوز الوضوء اذا انجم
ماؤه فنقبة موضع منه وبقي الماء تحت الجعد متصل به والنقبة كحفرة
واسفلها ماء فوقع فيه اودة النجاسة نجاسة لو وقع فيه الكلب او توضأ به

مطلب في بيان وجوب الوضوء اذا انجم ماؤه

مطلب في بيان وجوب الكفاية في الوضوء

او يتوضأ به اي بالماء الذي في اسفل النقب سنان قال نصير بن يحيى ابو
الاسكاف يتنجس الماء لو كان متصلاً بالجعد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع
النجاسة او لا المستعمل في ماء قليل فيفسده وقال عبد الله بن المبارك
ابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجعد عشرة وعشرون
كان اي لو كان الماء متصلاً بالجعد لكانت عشرة وعشرون الفتوى على قوله
نصير بن يحيى بكونا واما اذا كان الماء تحت الجعد منفصلاً عنه فيجوز الوضوء
ولا يفسد الماء لان الغرض انة عشرة وعشرون لم تنفصل بقعة منه عن
سائر ما في القبوة الاولى فيجوز بلا خلاف بين المشايخ المذكورين
انفا وقد تقدم التفصيل في جواز التوضؤ من موضع وقوع النجاسة
والخلاف فيما اذا كانت غير مرتبة وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض
مسقفاً وفي السقف كوة فان كان الماء متصلاً بالسقف والكوة دون
عشرة وعشرون يفسد الماء بوقوع المفسد وان كان منفصلاً لا يفسد
ولذا قال وهو ان الحوض المتجدد كالحوض المسقف في الخلاف والحكم والله
التفصيل وان نقب كالجعد ثقباً دون عشرة في عشر فعلا الماء لا ينجس اما
ان يعلو على وجه الجعد او يعلو في الثقب كما في الفتح فان علو في الثقب كان
كالماء في الفتح فوقع فيه الكلب واصابته نجاسة اخرى يتنجس عند عامة
العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجعد فكان ماء في الثقب كغيره من
الماء القليل خلا لما قال البعض ان ما في الثقب يعتبر متصلاً بما تحته فهو
كثير فلا يتنجس واذا تنجس فم تزل اي فلا تزول نجاسة وكثير من المستفيين
يستعملون المضارع بعد له بمعنى الاستقبال وهو خطأ صريح مما لم يخرج
ما في الثقب اي ما كان في الثقب وقت التنجس من الماء كما سياتي ان شاء الله
في حوض الماء ونحوه ولو توضأ انسان من الثقب المذكور ولم يقع
غسلته في الماء جاز وضوءه على كل حال كبيراً كان الثقب او صغيراً وان وقع
غسلته فيه وهو صغير دون عشرة في عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب
المذكور شاة او غيرها فانت ان كان الماء تحت الجعد عشرة في عشر لا يتنجس

لكثرة ولا يتنجس في الثقب ايضا لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل منه اللهم الا
 ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الجوان الواقع متنجساً فاق
 الذي في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجذ اقل من عشرة عشر يتنجس الماء او
 اما ان علا الماء من ثقب الجذ وانبت على وجه الجذ وكان عشرين في عشر فان كان
 بحيث لو غرق منه لا يتنجس ما تحته من الجذ لم يفسد بوقوع المفسد وان كان به
 يتنجس او كان عشرة عشر يفسد به ولو ان ماء الحوض كان عشرين في عشر فسفل
 او نزل فصار سبعاً في سبع او نحو ذلك مما دون العشر في العشر فوقع النجاسة
 فيه يتنجس لان المعبر وقت الوقوع فان امكنه بعد ذلك صار نجساً ايضا كما كان
 لما قلنا وقيل لا يصير نجساً والاول اصح حوض كبير جاف فيه نجاسة فامتلأ
 قيل هو نجس ليتنجس الماء شيئاً فشيئاً وقيل ليس يتنجس لكونه كبيراً فصار كما لو كان
 ممتلئاً فوقع فيه النجاسة وبه يهدم التنجس اخذ مشايخ بخاري ذكره في
 الاخرى والذي اختاره في الحق صرح وقال فاضحان ان الماء ان دخل من مكان
 نجس او اقل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر و
 اجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرين في عشر ثم انقل بالنجاسة لا يتنجس
 فالماصل ان الماء اذا نتجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وان كان كثيراً
 قبل اتصاله بالنجاسة لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها فيه حتى صار قليلاً
 فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه او ردت
 عليها هذا هو المتيقن فان دخل الماء من جانب حوض صغير كان قد نتجس ماؤه وخروج
 من جاد قال ابو بكر بن سعيد الاغشي لا يطرأ ما لم يخرج مثل ما كان فيه تلك مرات
 فيكون ذلك غسلاً له كالفصحة حيث تغسل اذا نتجست ثلث مرات وقال غيره
 لا يطرأ ما لم يخرج مثل ما كان اذا كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندو
 يطرأ بمجرد الدخول من جانب والخروج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان في
 الحوض وهو قول ابو جعفر اختيار الصدوق الشريف حسام الدين لان جهر
 جاداً والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة والكلام في غير المتفق حوض صغير
 يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب هل يجوز الوضوء فيه او لا ان كان الحوض

الحوض اربعاً في اربع فادون ويجوز لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض اكثر من
 ذلك اي من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون
 كالجاري فيكون استعماله الا ان توضع في موضع الدخول او في موضع
 الخروج لانه جار وكذا عين الماء اذا كان وتغيرها خمساً في خمس وكان الماء
 يخرج منها اي من يتوغلها ان كان يتحرك الماء حركة ظاهرة من جانب
 اي من جانب الينبوع فذكر العين باعتبار دونه وهو اي الماء يستعين
 بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل
 لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من الينبوع وان لم يكن للاد بملءه
 الحال لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام محمد بن خازن في هذه الصورة
 والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر
 فيه ان خروج الماء المستعمل اى علم خروجه من ساعته لكثرة اى كثرة الماء
 وقوته يجوز الوضوء في الحوض والينبوع والآي وان لم يعلم خروج الماء
 المستعمل فلا يجوز حتى يعلم خروجه بلبث او غيره التوضاء بالشئ اذا كان
 ذائباً بحيث يتقاطر على العضو يجوز لانه ماء مطلق ولا يبيح
 اذا قدر على استعماله كذلك والآي وان لم يكن ذائباً ولم يتقاطر على
 العضو عند ذلك يبيح ولا يجوز امرانه على العضو من غير تقاطر
 لانه ليس بماز وحكم البرد والجذ كالحوض صغير كوى اى حفر رجل
 منه زمراً او جرى الماء من الحوض فيه فتوضا ذلك الرجل او غيره من ذلك
 النهر جار وضوءه لانه توضع من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذي جرى
 في موضع وكوى رجل منه اى من ذلك الموضع زمراً فاجرى الماء فيه فتوضا
 منه ثم وثقه جاز وضوءه كله اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت اى ولو
 كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء المستعمل
 من الاعضاء الا في موضع جريان الماء فيكون تابعاً للماء الجاري خارجاً من
 حكم الاستعمال قال قاضين ان لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالأولى

في بيان التوضاء بالشئ

استعمله الاول برده عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر
حكم الاستعمال اما اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله الاول قبل
ان يرد عليه ماء جار يجمع في المكان الثاني ويصير مستوعلا فلا يظهر بعد ذلك انتهى
وقوله فلا يظهر بعد ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسياتي ان شاء
الله تعالى وفي توارده المعلق عن ابي يوسف ربح ماء الهم بمنزلة الجاري
في عدم تنجسه بالنجاسة ما لم يظهر في هاتين اذا دخل رجل يده فيه وفي
يده قدر لا يتنجس واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم
اي مراد ابي يوسف بهذا القول حالة مخصوصة وهو ان تلك الحالة وانما ذكر
باعتبار المعنى اي الحال ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس
يعتقون منه خروفا متداركا ككسر الراد اي مثله حقا بلحق بعضهم بعضا و
هذا القول هو مختار قاضي خان في فتاويه قال فيها فان ادخل يده في الحوض
وعليه نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يعرف
انسان بالقصة يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يعترفون من الحوض
بقصا عهم ولا يدخل من الانبوب ماء اختلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس
ماء الحوض وان كان الناس يعترفون بقصا عهم ويدخل الماء من الانبوب
اختلفوا فيه واكثرهم على انه لا يتنجس انتهى فهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد
عليه ومنهم من المتأخرين من قال هو اي ماء الحمام عنده اي عند ابي
ابي يوسف ربح بمنزلة الماء الجاري على كل حال تدارك الاغراف مع دخول الماء
من الانبوب ولا لاجل القربة والابوي ان الحوض الكبير المتحقق بالماء الجاري
على كل حال لاجل الضرورة ولقائل ان يمنع الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن
الغرف متداركا لعدم الخرج في التمرن وامكان غسله من غير مشقة
بمخلاف الحوض الكبير ولو ادخل الجنب والمحدث يده في حوض الحمام لطلب
القصة اي بلا نية رفع الحدث وليس عليه نجاسة حقيقة يتنجس ماء
الحوض عند ابي علي واية كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار
مستوعلا بزوال الحدث عن يده وعندهما الماء طاهر ومطهر لانه لم يصير

في بيان الحكم بمنزلة الجاري

في بيان وقوع الجنب والحدث ولو دخل

لم يصير مستوعلا اما عند ابي يوسف فلو ان الحدث لم يسقط لعدم الصب وهو
شرط عنده في طهارة العضو اما عند محمد فلو ان الحدث وان زال لكن بزوال
الحدث لا يصير مستوعلا ما لم يكن فيه نية القربة على ما سياتي ان شاء الله تعالى والمذكور
في الفتاوى ان ادخل الجنب والمحدث يده في الاناء لا يغتفر او لرفع الكوز لا
يصير مستوعلا للضرورة ولم يذكر واخلافه وهو الاصح ولو ادخل الكفار او
الصبان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقة هذا في الصبيان
مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو الوضوء واما في الكفار فغير
مسلم على قياس المسئلة التي قبلها عند ابي ج لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو
اغسل الكافر او تواقه انما اسم له بزمه اعادة ذلك ونيتة وعدمها سواء
فلان فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون هذه المسئلة معطوفة
على قوله وعندهما الماء طاهر اي عندهما ولو ادخل الى اخره وح الحكم مسلم في الكفار
ايضا واما عند ابي ج فلان فرق بين الكافر والمسلم فيه ولو ادخل الصبي يده في الاناء
ان علم انما طاهرة بان كان معه من يرافقه جاز التوضوء بذلك الماء وان علم ان
فيه نجاسة لم يجز وان حصل الشك لا يتوضوء به استحسانا لاجل التيقن و
الاحتياط ولو تواقه به جاز لانه بالشك لكن المستحب التوضوء بغيره للاختيال
كما في سؤر المجولة حوض الحمام اذا يتنجس يظهر اذا خرج مثل ما كان فيه
مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير واما اختاره ابو جعفر
والصدر والشهيد من انه يظهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب ويفيض من
الحوض هو المختار لعدم يتقن بقاء النجاسة فيه وصيرورة جاريا ولو ادخل
الموضوء راسه في الاناء بينه المسح او ادخل خفيه فيه بنية بمحو المسح
بالانفاق والمشهور عن محمد بن ابي جوزي ولكن لا يصير الماء مستوعلا
عند ابي يوسف لانه انما يصير مستوعلا بالاسالة والمسح حصل بالاصابة
لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زل العضو والمصاب لا يزال العضو
وهو قول محمد بن ابي ج ان المسح غير جاز ويصير الماء مستوعلا بان الماء بمحو نية
القربة عند الملة فانه حصول المسح صادر مستوعلا فلم يجز به تمام المسح وهو غير

في بيان ولو دخل الكفار والصبان

الحدث

ظاهر

والفقير على قول أبي يوسف وتأتي بقية أحكام الماء المستعمل في فصل الجنائز
ان شاء الله تعالى **فصل** في المستحب على الحقيقين كان المناسب تقديمه على مباحث
المياه حيث آخرها عن ذكر الوضوء لانه جزء من الوضوء الا انه لما كان
رخصة ثبت بالحدوث لا دفع المخرج صار كانه من العوارض لا من اصل الوضوء
فلم يوصل بالوضوء ولا قد ثبت المسح بالاخبار المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قولا وفعله رواه قولاهم وعليه وصفون بن عثمان وخزيمة بن ثابت
وعوف بن مالك وعائشة وقيل ابو بكر وعمر والعبادلة الثقلية والمغيرة
بن شعبة وصفون بن خزيمة وسعد بن ابي وقاص وجابر بن عبد
الله وسليمان بن بريدة وابو هريرة والبراء بن عازب وجابر وعمر بن
حزم وابو موسى الاشعري وثوبان وعمر بن امية القزري وبلال وعمر بن
الغاص وابو امامة وسهل بن سعد وابو سعيد وعبد الله بن الحرث بن جندب
وعباد بن الصامت وبعث بن مرة واسامة بن زيد وسليمان وابو ايوب
وحذيفة وعائشة وام سعد الانصاري وعن الحسن البصري حدثني
سبحون رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الحقيقين
وقال ابو يوسف بن المسح يجوز شتم الكتاب لشتمه وقال الكوفي اخاف الكفر
على من لم يتر المسح على الحقيقين لان البراءات فيه حيز التواتر وقال احمد
بن حنبل رضي الله عنه ليس في المسح بشئ فيه اربعون حديثا عن اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما رفقوا وما وقفوا وقال شيخ الاسلام والدليل على ان من لم
ير المسح على الحقيقين كان ضالا ما روى عن ابي حنيفة انه سئل عن مذهب اهل السنة
والجماعة فقال هو ان تفضل الشيعي يعني عليا وعليا وان ترى المسح على الحقيقين
وهو الحق وان تحب الحنثيين يعني عثمان وابا وعلينا وان ترى المسح على الحقيقين
من قول انس بن مالك رضي الله عنه ان من السنة ان لا يفرق بين الشيعي والحنثي
الحقنين وترى المسح على الحقيقين لكن قالوا من رآه ثم لم يمسح فخذ بالعزيمة
وكان ما جردا واعتزض عليه بانها رخصة اسقاط على من لم يمسح في الاصل
فينبغي الا ان لا يبقى العزيمة مشروعة ولا يثبت عليها كافي في الصلاة

هذا بيان المسح على الحقيقين
واعلم ان المسح على الحقيقين في موضعين
بيان جوازهما وفي بيان بدعة وفي بيان شتم
جوازهما وفي بيان عقابهما وفي بيان انتفض
حكم الانتفض الفقه والعامة في الاجابة على
عند عامة الناس واجمع من يفتي في المسح
رضي الله عنه الحقيقين في الصلاة
جواز المسح على الحقيقين في الصلاة
لما جردا وليس كما لا يشترط فيهما
وكان في الذي لا يشترط فيهما
وكان في الذي لا يشترط فيهما
روايت في المسح على الحقيقين
البحر في المسح على الحقيقين
عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيل على قول أبي يوسف وتأتي بقية أحكام الماء المستعمل في فصل الجنائز
من قول أبي يوسف وتأتي بقية أحكام الماء المستعمل في فصل الجنائز
من قول أبي يوسف وتأتي بقية أحكام الماء المستعمل في فصل الجنائز

الصلاة واجيب بان العزيمة لا تبقى مشروعة مادام متخففا واما اذا انتزع
والنزع حق له ومشروع زالت الرخصة وتقررت العزيمة كنية الاقامة
في حق المسافر ولا قضاء بالمقيم فثبت على العزيمة واعتزضه الذي يلي شارح الكافي
بان الغسل مشروع وان لم ينتزع خفيه بدليل انه يبطل مسحه اذا خاض للماء
ودخل في الخلق حتى انفسل اكثر رجله ولو لان الغسل مشروع لما بطل
اذا منع كونه رخصة اسقاط وخطا اهل الاصول في تمثيله به لها
واجاب عنه المولى خشرافي درره بان المراد بالمشروعية الجواز في نظر
الشارع بحيث يترب عليه الثواب لان يترب عليه حكم من الاحكام الشرعية
يدل عليه بنظر من قصر الصلوة فان العامل بالعزيمة اثر بان صلى اربعا
فقد على الركعتين بانهم مع ان فرضه يتم اقول ما قاله من المراد بالمشروعية
هو الجواز بحيث يترب عليه الثواب غير مسلم فان ائمتنا ائما يريدون بمرشوعيته
الفعل الجواز بحيث يترب عليه احكامه غير ان الثواب من جملة احكام الفعل الذي
يقصد به العبادة ففصل الرجل حال التخفيف لولم يكن مشروعا لما ترتب عليه حكمه
من جواز الصلوة وغيرها مما سقط له الطهارة واستدل له بنظره من و
قصر الصلوة غير صحي فان المسافر اذا صلى اربعا وقعد على رأس الركعتين لا يكون
ائتيا بالعزيمة وليس في وسعه ذلك لانه فرضه ركعتان لا يطبق الزيادة عليه
فرضا كما لا يطبق المقيم الزيادة على الاربعة فرضا وانما فرضه ركعتين فحسب
وان لم يلبس النفل وهو الركعتان الاخرتان على تحريمه الفرض لانه انى بالعزيمة
مع عدم جوازها واما احكامه بخلاف التخفيف انفسل اكثر رجله حيث اعتبر الغسل
شرعا وترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية وهو بطلان المسح ولزوم نزع الخف
لانام الغسل ولو قدر انه غسل كلتا الرجلين متخففا لترتب عليه لانه
ينتقض بتمام اللذة ولا يترفع الخف مع جواز الافعال التي يشترط لها الطهارة
به فثبت مشروعية الغسل حال التخفيف بمعنى تصور وجوده شرعا وتخفيفه بخلاف
الاتمام واعتزضه الذي يلي على اهل الاصول مقرر وهذا كله على تقدير صحة الفرع
الذي ذكره من دخول المدة الحق في اخره وهو منقول في الفتاوى الظهيرية

وغيرها لكن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحته نظر **فان** كثيرهم متفق
على ان الحنف اعبر شرعا ما نأشأ به الحدث الى القدم فبقى القدم على طهارتها
ومحل الحدث بالحنف فيزال بالمسح **وبنو** عليه منع المسح للشيء والمعدوم
بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضي ان غسل الرجل وعذقه سواء
اذ لم يزل معه ظاهر الحنفية انه لم يزل به الحدث لانه في غير محله فلا يجوز
الصلوة به لانه صلى مع حدث واجب الرفع اذ لو لم يجز الحال انه لا يجب غسل
الرجل جازت الصلوة بلا غسل ولا مسح فضا وكما لو ترك ذراعيه وغسل
محملة غير واجب الغسل كالغذاء وورائه في الظاهر يذو ادخل يده تحت
الجرم وفي مسح على الخفين انه لم يجز وليس لانه في غير محل الحدث قال
والاوجه في ذلك الفرع كون الاجزاء اذا خاض النهر لا بدلال الحنفية يعني
فكما سمى انه اذا انقضت المدة انما لا يتقيد بها الحصول الغسل بالوقت والفرع
انما وجب للغسل وقد حصل اقول اولاً منع صحة الفرع فيه بعد فانه ذكر في الظاهر
وفي فتاوى قاضين ان حيث قال ما مسح الحنف اذا دخل الماء خففه وابتل من و
رجله قدر ثلثة اصابع او قل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجري عن
غسل الرجل فلو يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم بلغ الماء الكعب يبطل
المسح يروي ذلك عن الشيخ الثوري وثانيا قوله له لانه في غير محله غير مسلم قوله
اذ لو لم يجز لآخيه فلنا عدم وجوب غسل الرجل عينا لا يستلزم وجوب المسح
عينا لجواز كون الواجب احدهما لا على التعيين كساير الواجبات الخيرة وتشبيهه
بترك الوضوء وغسل الخدين غير صحيح على ما لا يخفى وثالثا قوله
الفرع المذكور بقوله والاوجه الاخره انما ينأت عن تقدير انفسال الرجلين
كثيرهما على التمام مع ابتداء قدر الفرض من ظاهر الخفين مع عدم بطلون المسح
والذكورة ذلك الفرع انفسال اكثر الرجلين وبطلان المسح وجوب نزاع
الحقين وغسل الرجلين وفي قاضين ان انفسال احد الرجلين ومسح الخف
مع بقاء الجرم موقوف وبطلون المسح كذلك وهذا كله يناه ما قاله واربعا ان
تفرق بين غسل الرجلين مع بقاء الخفف ومسح الحنف مع بقاء الجرم موقوف

طابق بيان الخامس المحقق اذا دخل الملة واستلرجله

موقف حيث اعتبر الفصل في الأول وبطل مسخ الحقه ولم يعتبر المسخ في الثاني
بان مسخ الحقه بل عن الفصل ولا يبقا للبدل مع وجود الاصل ومسح الجرم
ليس بدلا عن مسخ الحقه بل هو بدل عن الفصل ايضا فقد نقر الوظيفه
له لا يعتبر البطل الآخر فليتا مل و ح فلا يكون و ر ان الاول و ر ان الثاني
واما الجواب عن قوله ان كل منهم متفق في الآخر فهو ان الحق انما اعتبر مانعا
سرايه الحديث ترخيصا لدفع المخرج الآزم بايجاب الفصل عيناً فاذا حصل
الفصل زال الترخيص لزال سببه المختص فهو فيقدر حلول الحديث قبل
الفصل فحل الفصل في محله فليتا مل فلا يخصص حج عن اعتراض الذي يلي على
اهل الاصول واما اعتراضه على الفرع المذكور فانما يتم على تقدير صحة تبطل
وعدم صحة اعتراضه عليهم فليتا مل والله سبحانه الموفق وله الحمد
ثم حيث ثبت مسخ الطريق المذكور قال المص رحمه تعالى القدوري وغيره المسخ
عليهما جائز بالسنه اي بالاثار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعل
لا بالقرآن خلقاً لما قاله البعض انه ثابت بالكتاب ايضا وهو قوله الجرلان في
المخرج قد تقدم ان المراد منها الفصل واما عطف المسوخ للافضارة الفصل
وترك الاسراف في الصب عليهم من كل حديث موجب للوضو احتراز من الحديث
الموجب للفصل كما سيأتي وقوله اذ البسم ما شرط حذف جوابه لتقدم
على طهارة كاملة فالمسح جائز في المستقبل اي يجوز في يتعلق بجائز وقوله
بالسنه ان يكون اذ المحض الشرط ولا يجوز ان يكون للظرف الا ان جعل جائز
بعض المستقبل اي يجوز في يتعلق بجائز وقوله على طهارة كاملة يتعلق بمحذ
حال من حديث لا يلبس ما لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط واما
الشرط ان يكون الحديث حاصلاً على طهارة كاملة وتقدير الكلام جائز باله
بالسنه من كل حديث موجب للوضو على طهارة كاملة اي كائناً ذلك الحديث
على طهارة كاملة اذ البسمها هكذا قدره الشيخ كمال الدين في عبارة القدوري
وهو التحقيق فان كان الماسح مقيماً بمسح يومه وليله وان كان مسافراً
يمسح ثلثة ايام ولياليها في صحيح مسلم من حديث علي رضي الله عنه جعل

[illegible]

في بيتين الماسح بقيا بو موليتة ومسافر المقتدر ايا

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولياليهن للمسافر وبوماء وليلة
 للمقيم وهو حجة على ما لا يفي عدم توقيته بوقت وابتداء وحاي اول المدة المذكورة
 للمقيم والمسافر عقيب الحدث لانه قبل ذلك متطهر بطهارة الغسل ولا يعتبر
 لا ابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت البس حتى لو نظر لصلوة الصبح ولم
 يلبس خفيه الا وقت الظهر لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت
 العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيما الى وقت
 من اليوم الثاني وان كان مسافرا الى وقت العصر من اليوم الرابع والمغسل
 رجلا ~~وخطبه~~ ليس خفيه قبل اكمال الوضوء اكل الطهارة قبل ان يحدث
 جازله المسح عليهما اذا حدث عندنا ما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة
 وقت الحدث لا وقت البس خلافا للشافعي فان الشرط عنده كون الطهارة
 كاملة وقت البس لكن خلافا في الصورة المذكورة بناء على هذا الابتصاف
 لان الوضوء فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم الترتيب وهو في عنده كما تقدم
 انما يظهر خلافا للبسي على اشتراط اكمال الطهارة وقت البس فيما اذا توضاء
 مرتين فليغسل احدى رجله اذ دخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم يغسل
 الاخرى وادخلها في الخف ثم احدث فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز
 عندنا لان عندنا يلقبه ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عند اول الحدث وقت
 الحدث بخلاف ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عند الحدث فانه لا يجوز له
 المسح حينئذ عندنا خلافا لوفى والطهارة الناقصة هي صاحب العذر وكذا طهارة
 البتيم حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلثة ايام او
 فوق عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس او وهي حامل ومن في
 معناها صاحب سلس البول او انقلاص الروح او استطلاق البطن او الوعاف
 الدائم او المخرج الذي لا يبرق اذا توضأت ولبت الخف قبل ان يظهر منها
 شئ من دم الاستحاضة تمسح كالاصحى لكونها لبست على طهارة كاملة ولو لبست
 بطهارة العذر اى بعد ما ظهر منها شئ تمسح في وقت فقط ان احدث بعد البس ثا
 غير عذرها عندنا وعند وفى تمسح تام المدة لان طهارتها لم تنتقض بالحدث

مطلق بيان الطهارة الناقصة

بالحدث الذي ابتليت به شرعا كانت اقوى من طهارة الاصحى في حكم الشرع وجوابه
 ان الانتقاض حاصل الا انه لم يظهر حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا اخرج الوقت
 ظهر حكمه مستندا الى ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام
 القائمة وجواز المسح منها فظهر الاستناد في حقه وان البس حصل بعد الحدث
 في حقه وكذا لو يتممت ولبت الخفين ثم وجدت ماء يكي للوضوء لا يجوز لها
 المسح لان يتممها بطل بوجود الماء مستندا الى قول الاستقلال فبقي انما البس
 بلا طهارة ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل كما لو توضاء وليس خفيه
 ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل ساير يديه ويمسح على خفيه لما روى الترمذي
 والنسائي عن صفوان بن عتيق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا من نادى كنتا شغرا ان لا تنزع خفافنا ثلثة ايام ولياليهن الا عن جنابة و
 لكن من غائط وبول ونوم وقال الترمذي حديث صحيح ثم صورة المسئلة هي ما
 ذكرنا ونحوها ما ذكره في الاصل ان المسافر اذا توضاء وليس خفيه ثم اجنب و
 عنده ماء يكي للوضوء يتم وصلى فان احدث وعنده ذلك الماء توضاء وغسل رجليه
 ولا يجوز له المسح لان الجنابة حلت القدم واما ما ذكره بعضهم من انه في هذه الصورة
 لو تم بعد ذلك على ماء يكي لا يغتسل فليغتسل ثم احدث ومعه ماء يكي للوضوء
 فانه يتوضاء ويغسل رجليه ولا يجوز له المسح فليس بشئ يدل ان الرجل بعد غسلها
 اذ ازال لا تقود جنابته بوضوء الماء ولا يكي غسلها مرة اخرى لاجل تلك
 الجنابة كما لو غسلها او لا ثم لبس الخف ثم اكل الغسل واما حلها بعد الغسل حدث
 والمسح لاجل الحدث جائز وصرح في الخلاصة ان الجنابة اذا اغتسل وبقي على جسده
 لمعة فليس الخف ثم غسل المدة ثم احدث بمسح اقل ولا فرق بين بقاء لمعة
 او اكثر في بقاء الجنابة وقد لبس الخف وهي باقية ببقاء المدة وجوز له المسح
 فلا يجوز في الصورة المذكورة فليتا مل والرجل والمرأة فبر في مسح الخف سواء
 لان الادلة لم تحصر والنساء تابعات للرجال في الاحكام ما لم يدل دليل على
 التخصيص والمسح اما هو على ظاهرهما اى على ظاهرهما دون باطنهما اى اسفلهما
 لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال لو كان الدين بالرى كان مسح باطن الخف

لا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل
 المسح من الخارج ما ذكره صاحب وجوب

مطلق بيان الرجل والمرأة في مسح الخف سواء

أول من ظاهره ولكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه
 دون باطنهما وفي رواية عنه كان أسفل الخف أو بالمسح من أعلاه وهذا يدل
 على أن المراد بباطنه أسفله لا ما يلي البشرة لأن مسحه غير ممكن فكيف يقتضي
 الوأي أو لونه مسحه بل الوأي يقتضي مسح ما يلي الأرض لكونه محل إصابة الأوساخ
 والقدار حيث سقط غسل الرجل لعدم سريته الحدث إليها فلا يلتفت لما قاله
 الإمام ابن الرمام في هذا المقام من عكس هذا المرام ويستحب أن يكون المسح
 خطوطاً بالأصابع لما في أو وسط الطبراق من طريق جبر بن زبدي عن محمد
 بن النور عن جابر رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ
 فغسل خفيه فحسبه برجله وقال ليس هكذا السنة أمرنا بالمسح هكذا
 ثم أراه يده من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفي رواية بين أصابعه قال
 الطبراق لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد وفي الإمام روى ابن النذر
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مسح على خفيه حتى روى آثار أصابعه
 على خفيه خطوطاً وروى آثار أصابعه قبس من سعد على الخف ولو
 وضع الكف ومدها ووضع الأصابع مع الكف ومدها فكلها حسن و
 الأحسن أن يمسح بجميع اليد كما في الخلاصة وغيرها ويستحب أن يبدأ من
 قبل الأصابع ويمد إلى الساق اعتباراً بالفتل فان المستحب فيه ذلك و
 لما تقدم في حديث الطبراق وكذا يستحب أن يكون مرة واحدة لما فيه أيضاً
 وفرض ذلك المسح مقدار ثلث أصابع طولاً وعرضاً من أصابع اليد كما قاله
 أبو بكر الواري هو المختار خلافاً لما قاله الكرخي أن المختار أصابع الرجل كما
 في الخرق لأنها محل المسح وجه الأول أن الآية وهي اليد احق بالاعتبار
 فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو وضع يديه من قبل الساق ومدها إلى
 رؤس الأصابع جاز لحصول الفرض وكذا لو مسح على ما عرضاً جاز أيضاً
 وكذا لو مسح بثلث أصابع موضوعة وضعا غير ممدودة يجوز أيضاً لما
 قلنا ولكنه يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح المستوية أن
 يضع يديه المراد أصابع يديه فيضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه اليمنى

ملاحظة في بيان أن يبدأ من قبل الأصابع

اليمنى وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه اليسرى ويجازي لغيره ومدها
 إلى الساق أو يضع كفيه مع الأصابع ومدها جملة وهو حسن والأول أنه
 السنة كما فهم مما تقدم من الخلاصة ولو مسح برؤس الأصابع وجازي أصول
 الأصابع والكف لا يجوز المسح إلا أن يكون الماء متقاطراً لأن البلة تضي
 مستحالة بمجرد الإصابة فإذا لم يكن متقاطراً صارت البلة المستحالة أولاً
 مستحالة ثانياً في الفرض بخلاف ما إذا كان متقاطراً فإن البلة التي مسح بها ثانياً
 غير التي استعملت أولاً وبخلاف إقامة السنة فيما إذا وضع الأصابع
 ثم مدها ولم يكن الماء متقاطراً لأن النقل يقتضي ما لا يقتضي الفرض
 وهو تابع له فيؤدي ما استعمل فيه تبعاً ضرورة عدم شرعية التكرار
 على أن وقع فعله صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كاف في جواز النقل
 ولا يقاس عليه الفرض لأنه أقوى منه مع أن المسح على خلاف القياس ولا
 المستحب أن يمسح بباطن الكف لأنه التوارث ولو مسح بظاهر كفيه يجوز
 لحصول المقصود ولكن خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه أو من قبل
 الكعبين أو من جوانبهما أي من جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لأن
 الأحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على خلاف القياس إنما وردت
 بالمسح على أعلاه فلا يجوز على ما سواه لأنه خلاف المحل الذي ورد به النص
 وأما مخالفة الكيفية كالابتداء من جهة الساق إلى الأصابع فلا تضر لأن
 الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل لأنه قد يقال الكيفية أيضاً
 مقصودة بالذات أي المقدار فينبغي أن لا يجوز الاقتصار على قدر ثلث أصابع
 بالقياس من غير نقض والله أعلم وذكره المحيط لو توضأ ومسح بيلة بالكسر
 بمعنى بلل بعيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لأن البلة الباقية بعد
 الغسل غير مستحالة إذا استعمل فيه ما سال عن العضو وانفصل عنه و
 لو مسح رأسه ثم مسح خفيه بيلة بعد المسح لا يجوز مسحه على الخف لأن البلة
 الباقية بعد المسح مستحالة لأن الاستعمل فيه ما سال عن العضو وقد أصابته
 ولو توضأ ولم يمسح خفيه ولكن خاض في الماء لا يبيد المسح ولم تنفصل إحدى

في بيان المسح على باطن خفيه لا يجوز

رجليه واكثرها او مشى في الحشيش المبلى بالماء المفاض عليه السقي او بالمطر
يجزئ ذلك الخوض او المشى عن المسح فصد الحصول المسح ضمنا وعدم اشتراط
النية ولو كان الحشيش مبتلا بالظل فقبل لا ينوب عن المسح لانه من نفس
دابة والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابه اى صاب خفيفه
المطر ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن المسح وان لم يتو خلا والشافعي
في ذلك كله قال النية عنده شرط في الوضوء والمسح جزء منه وفي بعض الروايات
التأدية لا يجزئيه ذلك بل نية عندنا ايضا لانه اى ان المسح خلف عن الفصل
فاحتاج الى النية كالنيم وهذا غير صحيح لان النيم لم يجمع الى النية لكونه خلفا
بل لم يجمع آخر وهو امر من النيم ومن ابتداء المسح اى مدة المسح لان نفسه وهو
اكثر الحال انه مقيم فسا قبل تمام يوم وليلة مسح ثلثة ايام وليا لهما عندنا خلافا
لشافعي واحمد لانه حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالصبر فيه
آخر الوقت وآخر الوقت وهو مسافق ومن ابتداء المسح وهو مسافق
ثم اقام ينظر ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لم يزعم نزعها وغسل رجليه
لانه صار مقيما فسقط تركه بالابلاغ الى ثلثة ايام وان كان قد مسح اقل
من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة لانه في مدة المقيم ومن لبس الجرموق فوق
الحنف قبل ان يمسح على الحنف مسح عليه الجرموق ما لبس فوق الحنف وقاية له ويكون
وقد يكون من الجلد والكرباس وغيرهما فان كان من الكرياس لا يجوز المسح
عليه بالاتفاق الا ان علم ان اليلة نفذت الى الحنف مقدار الفرض او كان مجلدا
جلدا يستل الاصابه وظهر القدم في يجوز المسح عليه سواء لبس وحده او فوق
الحنف كالذي من الاديم او الصبرم وكذا الحنف فوق الحنف وهذا عندنا وقال
مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجرموق لان الحنف بدل عن الرجل والبدل
لا يكون له بدل لان الابدال لا تنصب بالرائي قلنا هو بدل عن الرجل لا عن
الحنف وان كان تحت حنف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم تكن بالحنف و
وظيفة ليصير من اعضاء الوضوء فيكون الجرموق بدلا عنه ما انفاسه
الحديث اليه بل يمنع السراية الى الرجل وصار كحنف ذي طاقين ولم ينصب

ط في بيان ما ابتداء المسح اقام



ينصب البدل بالرائي واما ما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو لزوم الحج في
النوع المذكور في اوقات الصلوة واما بالحديث وهو ما في مسند الامام
احمد عن بلال فلا ريب في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين
والخمار ولا يداود وكان يخرج فيقف حاجته فانيه بالماء فيمسح على عمامته
وجرموقيه لا يقال كيف استدلتم بهذا وانتم لا تجوزون المسح على العمامة و
والخمار لاننا نقول دلالة على جواز المسح على الجرموق تأييد بدلالة احاديث
المسح على الخفين الواصلة الى حد الشرة فثبت بها واما دلالة على الآخرين
فقد عارضت الدليل القطعي من غير وصوله الى حد الشرة ولا تأييده فلم
يثبت انه تعليل اتمنا ههنا بان الجرموق بدل عن الرجل الى يعلم منه جواز
المسح على خفيه ليس فوق تحيط من كرياس او جوخ او نحوهما مما لا يجوز عليه
المسح لان الجرموق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الحنف مع جواز المسح عليه في
حكم العدم فلا يكون الحنف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه حكم العدم
اولى كما في التفاض ويؤيده ان الامام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه له
مع التوامهما ذكر خلافا لالامام ابي حنيفة او رد هذه المسئلة في صورة الاتفاق
وكان مشايخنا انما لم يصر جوابه فيما اشترى من كتبهم كفتاوى كماله في مسئلة
الجرموق من كونه خلفا عن الرجل كما افاده الموطأ خسر وفي الدرر شرح
الغزالي لا يلتفت الى ما نقل في شرح المجمع عن فتاوى الشاذلي انه لا يجوز
الا ان يقطع ذلك الملبوس تحت الحنف لانه نقل عن رجل مجهول وهو بعيد
عن الفقه خارج عن الاصول لان قطعه ان كان ليصير كالحنف المزوف
في عدم جواز المسح عليه فهو بمنزلة بدون خرق لانه لا يجوز المسح عليه
وان كان لاجل ان يتصل جزء من الرجل بالحنف فهو بشرط والآما جاز
المسح على الجرموق ونحوه مع جملولة الحنف فانه اشد منعاً لانه يتصل بالرجل
وبهذا اظهر فساد قول من ائده من الجرمال بان جواز مسح الحنف على خلاف
القياس فلا يقاس عليه ما لم يرد به نص فان هذا كما ترى بطريق الدلالة
الراجحة لا بطريق القياس والآما جاز المسح على اللعيب والبود التركية ونحوها

لأنها غير متضمنة عليها ثم يقال بل قطع ذلك المخطط قصداً حراماً لأنه إضاعة
 المال من غير فائدة وهي متضمنة عنها ثم المسح على الجرموق إذا لم يجز إذا السهم
 قبل أن يحدث بعد لبس الخفين فإن أحدث بعد لبس الخفين قبل لبسهما ومسح
 على الخفين أو لم يمسح به لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين لأن البدلية تقر
 للحنف بالحدث قبل لبسهما فلا تشتغل عنه البرهانه ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم أن البدل
 لا يكون له بدل ولو تزعم أحد الجرموقين بعد المسح عليهما وأخرج بلا قصد فله
 أن يتزعم الآخر ويمسح على خفيه وإن شاء أعاد المسح على الآخر ومسح على الخف
 الذي تزعم جرموقه وفي رواية الأصل يتزعم الجرموق الباقي ويمسح على الخفين
 وفي الترمذي انقضاء المسح فيهما يعني يتزعم أحدهما كذا في الخلاصة ولا يجوز أن
 يقتصر على مسح التزوع من غير إعادة المسح على غير التزوع وقال زفر يجوز
 ولا يبطل مسح غير التزوع لأنه لو مسح في الابتداء على أحد الجرموقين يجوز اتفاقاً
 فكذا في البقاء ولنا أن الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يجزئ والجرموقان
 كالخفين ولو تزعم أحد الخفين بطل مسحه على الآخر ولا يفهم حكم المسألة كما هو
 من عبارة المعصومي لا يجوز المسح على الجرموق المخروق وإن كان أي ولو كان خفاه
 غير مخزوقين قياساً على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خفه فيه خرق كبير
 لمزوجه عن المقصود بالخف من قطع المسافة بتابعة المشي والخرق الكبير للمانع
 عندنا ما بين من مقدار ثلث أصابع وعند مالك ما بين من أكثر الرجل من الصحيح
 عندنا لكون الأصابع المذكورة من أصابع الرجل وهو ظاهر الرواية وفي رواية أخرى
 يعتبر ثلث أصابع من أصابع اليد والمعتبر أصغر الأصابع إذا لم يكن الخرق عند
 الأصابع وإن كان عند هاهنا يعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق فإن كان الخرق في
 الخف أقل من ذلك جاز المسح عليه وقال زفر والشافعي وأحمد لا يجوز وإن قل
 لأنه لما وجب غسل البارد وجب غسل الباقي لعدم التيمم قلنا لا نسلم وجوب
 غسل الباردى لكونه بمنزلة العدم لقلته ولزوم المخرج في اعتباره إذا غلب الخفاف
 لا تخلو عنه عادة والشرع علق المسح بمسح الخف وهو السائر الذي تقطع به
 المسافة والاسم مطلقاً يطلق عليه بخلاف المشتمل على الكبير فإنه ليس بخف مطلقاً

مطلقاً لا يوجب المسح على الجرموق

مطلقاً بل مقيد بالخرق ولأنه لا تقطع المسافة به والخف مطلقاً ما تقطع
 وإن كان الخرق في خف واحد قد را صبعين في موضع منه أو في موضعين و
 في الخف الآخر قد را صبع أو أصبعين كذلك جاز المسح لأن المانع قد رثث أصابع
 في خف واحد فلا يجمع لو كان في الخفين بخلاف ما لو كان قد رثث ردم نجاسة
 في إحدى الرجلين وفوق النصف في الأخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة و
 كذلك انكشف ثمن كل من عضو من كل منهما عورة حيث يجمع أيضاً ويمنع لأن المانع
 في الخرق باعتبار عدم إمكان قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والخرق في
 أحدهما لا يمنع في الآخر فلا يكتفى المانع بوجوده بخلاف النجاسة والانكشاف
 فإن المانع فيهما باعتبار عمل النجاسة وكشف ردم العورة وهو موجود والقطع
 في أدنى الأصابعية اختلف فيه وأعلام الثوب يجمع كذا في الخلاصة وإن كان الخرق
 قد را صبع مع الخرق قد را صبعين في خف واحد يجمع في الحكم بالمانع فلا يجوز
 المسح لوجود المانع وهو قد رثث أصابع في خف واحد ويشترط في المانع
 ظهور الأصابع بكاملها في الصحيح خلافاً لما مال إليه الشرخس من أن ظهور
 الأنا وحدها مانع ولو ظهر الأبهام وهو مقدار ثلث أصابع من غيرها
 أي من غير الأبهام جاز المسح لما قد متنا أن الخرق إن كان عند الأصابع يعتبر
 ظهور عين تلك الأصابع والأي يعتبر أصغر الأصابع ولو كان طول الخرق
 أكثر من قدر ثلث أصابع وانقضا أحد أو مقدار ما ينفتح منه أقل من ذلك
 القدر لا يمنع جواز المسح لأن غير المنفتح ليس له حكم الخرق لعدم ظهور شيء
 منه لأن المانع انكشاف ما يجب غسله إذا كان قدر ثلث أصابع وله وجود
 كذا الحكم لو انفتح جزء أو جزء الخف الآتية أو الشئ لا يرى شيء من قدمه
 يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشئ من قدمه والمراد به المقدار بحيث يبذو أو يظهر
 حالة المشي أو حالة رفع القدم ولكن لا يبذو وحالة الوضع يمنع جواز المسح
 المعتبر حالة المشي كذا ذكره في المحيط ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق
 الكبير إذا كان فوق الكعب لا يمنع لأن سائر الخف ما فوق الكعب ليس بشرط لجواز
 ولذا جاز المسح على الكعب وقال في فتاوى قاضين إن وما يقال له بالفارسية

مطلقاً لا يوجب المسح على الخرق قد را صبعين

جاء ورف ان كان يستمر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا قد اصبع
او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الحق الذي يقال له بالفارسي يستمر
بند وهو ان يكون مشقوقا ومشدودا وفيها اذا لم يكن مكعبا لا يرى من كعبه او
او قد به الامقدار اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الحنف الذي لا
لا ساق له واذا اراد الماسح على الحنف ان يجمع خفيه فنزع القدم من موضعه
من الحنف غير ان القدم في الساق بعد انتفض مسحه اجماعا وان نزع بعض
القدم عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينفضح روى عن ابي حنيفة انه
اذا خرج الكثر العقب عن عقب الحنف انتفض المسح ذكره في مبسوط شيخ الاسلام
قيل لان العقب مقدار ربع القدم فربو والذال ربع القدم عن محل المسح
واكثر يقوم مقام الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لا نزع لا يمكن متابعة الشيء
لان بقا الكعب في الساق يعيق عن مداومة الشيء بخلاف ما اذا كان يخرج منه
يعود على ما يأتي في بيان شاء الله تعالى وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة ايضا
اذا صار النزع بحال تعذر الشيء المعتاد معه انتفض المسح والآفة فان العقب مكان
متابعة الشيء كما تقدم وفي رواية عنه وهو قول الحسن بن زياد وان خرج اكثر
القدم الى ساق الحنف انتفض المسح والآفة قال في الهداية وعجوها هو الصحيح لان
لا اكثر حكم الكل وقيل ينفض بخرج نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا ان يني
موضع فوالقدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم سوى اصابعه لا ينفض
المسح ايضا وهو اكد القول رواية عن محمد بن وهب اخذ بعض المشايخ بل قال في
الكا في وعليه اكثر المشايخ ووجه ان مقدار فرض المسح باقي في محل النزع فلا ينفض
والنقيض بما سوى الاصابع في فتاوى قاضي خان قال رجل له خف واسع
الساق ان يني من قدمه خارج الساق في الحنف مقدار ثلث اصابع سوى اصابع
الرجل جاز مسحه فان بقي مقدار ثلث اصابع بعضها من القدم وبعض من الاصابع
لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلث اصابع كله من القدم لا اعتبار بالاصابع
استثنى على ان كلمة الكل مطلقه على التعبير بظهر القدم والمفهوم منه ما عدا الاصابع
وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء بنصب الماء

بعضه بعضه ببطا

٥ سلمه انقاضي السحابة اشياء بالحدث

٣ ومضى المدة ثم وخرج في القطار والمعدود

فلا فالنوم وبذبح الماء في خفة حتى يستل

بعض وجنين على باقيل وينزع الحفصين او

شراح الوهاج

الماء اى خاض فيه ورفعه اى دخل الماء خفداً انبتل جميع احدى القدمين
ابتداءً لا هو غسل يستقص مسح وكذا الحكم في ابتلال الاكثر على ما
تقدم في اول الفصل في البحث مع الزيلقي من النقل عن الظهيرية و
نقله اكثر الفتاوى كالمخلصة وغيرها وقال في الزخيرة وهو الاصح
فلابد من قبوله وليس له وجه الا وقوع الغسل صحيحاً وعدم جواز
الجمع بين الغسل والمسح وكون الاكثر له حكم الكل ويلزم منه ان لا يكون
المسح رخصة اسقاطاً كما اورد الزيلقي وتقدم رجل اخرج عقبيه من عقيب
الحف الا ان مقدم قدمه في قدم الحف اى في موضع المسح انه ان يسح ماله يخرج صدره
قدمية عن الحف اى عن موضع القدم منه الى الساق اى الى اول احد الساق وهذا
موافق لقولنا محمد لان صدر القدم مقدار ثلث اصابع فادام في قدم الحف فحل فرض المسح
باق وان كانت عبارة المقر لا تخلو عن تسامح وذكر في بعض المواضع من الفتاوى
ان كان صدر القدم في موضعه ولكن العقيب خرج من عقب الحف وبداخل لا يستقص
مسحه لعدم النزع وهو ظاهر وما تقدم عن الخ من الاستقاض عند خروج اكثر
العقب او عقب الحف فانما هو فيما اذا نزع لا فيما اذا خرج بنفسه ثم عاد ذكره في النهاية
وغيرها وكذا لو كان الحف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقيب حتى يخرج الى ساق
الحف واذا وضع القدم عاد العقيب الى موضعه لا يستقص المسح وكذا لو كان اعرج يمشي
على صدور قدميه وقد ارتفع العقيب عن موضعه له المسح وروى عن محمد انه قال
خف فيه فتق مفتوح وبطانة الحف من خربة او من غيرها غير متفق ذلك الشيء
الذي هو بطنه حال كونه محزوراً اى الحف محزوراً حال من الضمير المستوفى متفق
او من الضمير من الخبر وهو من خربة ويجوز في راء غير الحركات الثلاث وكذا في بعض
النسخ محزور بغير الف بعد الزاى ويجوز فيه الرفع والحفض جاز المسح عليه حيث
لم ينكشف محل المسح مقدار ثلث اصابع كذا ذكره في الزخيرة ولا يجوز المسح على
العمامة والقطنية بدل الرأس ولا على البرقع بدل غسل الوجه وهو بهم اوله
وثالث الشيء الذي يجعله المرادة على وجهها محزوراً ما يجاذى عينها منه ولا على
القفا زين بدل غسله اليدين والقفا زبط القفا وشهد بد الفاء ما يلبس في اليد

صلى الله عليه وسلم وجعلنا من عظمي عيسى الخ

لأجل البرد والظفر وغير ذلك وإنما يجوز المسح على هذه الأشياء لأن الكتاب
دل على فرضية الغسل والمسح ولم يرد في هذه الأشياء كما ورد في مسح الخف
من الشهادة لجوزيه نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل والمسح إليها كما في الخف وليست
كالخفة المخرج فتلحق به بغير الدلالة ويجوز المسح على الجبائر ونحوها كخفة
الفرجة والجبائر جمع جبيرة وهي ما يشتد على العظم المنكسر من العبدان وإن
شدتها أو ولو شدتها على غير وضوء طاروي الدارقني عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر وضوءه باليعة محمد
بن أحمد بن مهدي قال ولا يصح هذا قال المنذري وصح عن ابن عمر المسح على
العصابة موقوفا عليه وساق بسنده أن ابن عمر توفاه وكفه مقصورة
فمسح عليها وعلى العصابة وغسل سوي ذلك قال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين هو
ابن عمر صحيح والوقوف في هذا كما لم يرد لأن الأبدال لا تنصب بالركي وروى ابن
ماجة عن زيد بن علي عن أبيه عن جده الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله
عنهم قال أنكرت إحدى زندي فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فامرني أن
أمسح على الجبائر وفي أسناده عمر بن خالد الواسطي متروك ولكن الحكم مجمع عليه
لأن المخرج في يوم الضر في الغسل بل فرق بين شدتها بوضوء أو بدون فلو
بغير وضوء الحديث بالنسبة إليها بعد ما أجمع عليه الأئمة المجتهدون بالدليل الواضح
وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج فإن سقطت عنهم بعد المسح
من غير بر لم يبطل المسح لبقاء سبب صحته وإن سقطت عن بر بطل
المسح لثبوت أن غسل ما تحتها كان واجبا حتى لو كان السقوط في الصلوة
لزم الاستيناف ولا يجوز البناء لأنه ثبت أن الغسل كان واجبا بالحد
السابق كما في التيم والمسح على الجبائر إنما يجوز إذا لم يقدر على الغسل ولا
على المسح على الفرجة نفسا بأن كان الماء يضرها من الغسل ومن المسح أما
إذا كان لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على نفس الفرجة فلا يجوز له
المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة والمخرج قال برهان الدين صاحب
المعيط بعد ما ذكر هذا القيد عن أبي الحسن بن الفضل النسفي ينبغي أن يحفظ

مطلب البيان المسح على الجبائر

يحفظ هذا فإن الناس عنه غافلون أي يظنون أنه إن أضرها الغسل بجوز
المسح على الجبيرة أو الفرجة ولو لم يضر المسح على نفس الفرجة وهو غير جائز لأنه
لا يعدل إلا بعد من المكان الأقرب والمسح على نفس البشرة أقرب إلى الغسل
من مسح الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة والامكان وإن ترك المسح على
الجبيرة والحال أن المسح عليها لا يضره جازله الترك عند الخرج خلوة فالحال أن
قال لا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا بدلالة الأمر للوجوب ولأن
الفرضية لا تثبت بغير الواحد وقد يسقط الغسل بالاجتماع لا يقال كاس
سقط الغسل بالاجتماع فقد وجب المسح بالاجتماع لأننا نقول لا نسلم بالاجتماع
على وجوب المسح مع مخالفة الإمام الأعظم لأنه ليس فيه اجتماع من تقدم و
الصحيح من مذهبه أنه ليس بضر في ذكره في تجريد الضرورة وقوله في الخلاصة
أن أبا جرجة لا قول ما لا يشتد عنه شره تقبضه وتعمل ذلك مع ما
قبل أن عند روايتين وفي التجميع الاعتقاد على ذكره شرح الطلمي وروى
الزيادات ليس بضر من عنده وأما الاستصحاب في مسح الجبيرة فشرط عند البعض
قال قاضي خان وهو رواية الحسن عند الخرج وبعضهم كشيخ الإسلام خواهر زاده
في غيره قالوا إذا مسح على أكثرها جاز وأما مال صاحب الهداية وقال ذكره
الحسن وصح في الكافي قال ثلاثة يؤدى إلى إفساد الجراحة يضر لوش ط الاستصحاب
لا يخرج الاستقصاء في اتصال البلى إلى جميع أجزاء الفرجة ونحوها فيؤدى
إلى نفوذ الماء إلى الجراحة والعرض أن البلية تضرها ولا جاز المسح على
العصابة فيفيض الماء في الجراحة فكان الصحيح الاكتفاء بالكثرة لئلا يلزم
ذلك الاستقصاء المخرج ثم كل الروايتين من لزوم الاستصحاب وعدم
منسوبة إلى الحسن قال شيخ الإسلام في مبسوط لم يذكر هذا في ظاهر الرواية
وقد ذكره في المتن الحسن بن زياد أن مسح على أكثرها اجزائه وإن مسح على النصف
أو أقل لا يجوز وقد تقدم نسبة قاضي خان رواية الاستصحاب إليه ويكتفى
في مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة كسح الواس ومسح الخف هو الصحيح لأن المسح
لم يشرع تكراره وقوله هو الصحيح الصريح إشارة إلى أن قول البعض يشترط التكرار لأن

طلب البيان الاستصحاب في مسح الجبيرة

يكون المراجعة في الرأس لأنه بمنزلة الغسل قلنا مسح الرأس أيضا بمنزلة الغسل
 مع أنه بركه في التكرار ولو كانت المراجعة في موضع وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها
 جراحة وبمسح عليه جعل مقدار المراجعة فحسب جازله المسح على كل الجبيرة ما تحته
 وما ليس تحته تبعاً لموضع المراجعة لأن الجبيرة والعصابة لا توضع على وجه
 يأتى على موضع المراجعة فحسب لا يكون على ما حول المراجعة أيضاً فتفقد الضرورة
 في جواز المسح على الرأس على المراجعة أيضاً إذا كان بغيره حلها الغسل غير موضع
 المراجعة وإن كان لا يضره ذلك مسح على ما فوق المراجعة وغسل ما حولها لأن الضرورة
 فيقدر بقدرة هاهنا ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة و
 الفروج والمراجحة ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجمع مع الغسل
 ولا يجوز أن يجمع المسح ولا يتوقف بوقت فلو كان بأحدى رجله وجهه فشد
 ومسح عليها وغسل الصبيح جازلاً لأنه ليس بها بين الغسل والمسح فلو لم يمسح على
 الصبيح ثم أحدث لا يجوز ذلك أن يمسح على الخفة لأنه يكون جمعاً بين الغسل والمسح
 فإن لم يمسح الخفة عليها جازله المسح على الخفين لأنه ليس الخفة عليها جازله المسح
 بعد الغسل ولو كان مقطوعاً إحدى الرجلين من الكعب أو دونها اردون
 الكعب يجوز تذكيره وتأنيته فإن غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع
 القطع والرجل الصبيح وليس خفيه ثم أحدث ينظر أن كان بقي ظهر القدم المقطوع
 مقدار ثلث أصابع وأكثر يمسح على الخفين والآي وإن لم يكن بقي من ظهر القدم
 المقطوعة قدر ثلث أصابع يغسلهما أي كلتا الرجلين لأنه أي الشان وجب
 غسل الموضع المقطوع ولا يجوز المسح عليه لتقصاذه عن المقدار المفروض وإذا
 وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصبيح ولا يجوز المسح عليها على الخفة
 لثلاثة يلزم الجمع بين الغسل والمسح وإن كان مقطوعاً الأصابع من إحدى
 الرجلين أو كليهما وبعض خفة خال من القدم فمسح على الخفة نظر فإن وقع
 المسح على الخفة على المصنوع لا ما بقي من القدم أي إن وقع المسح على المقدار الذي
 فيه القدم من الخفة حال كون المسح عليه مقدار ثلث أصابع جاز المسح لوجوده
 المقدار المفروض والآي وإن لم يقع المسح مقدار ثلث أصابع على الموضع

في بيان موقوف أحد الرجلين

ها

الموضع الذي فيه القدم من الخفة فلا يجوز المسح وعلى هذا فلو وقع المسح مقدراً
 ثلث أصابع ابتداءً لكون ما بقي من القدم إذا لم يمسح رأس الخفة
 ذال عن ذلك المكان وصار في موضع بحيث يكون مسح ما عليه من الخفة وفي
 قدر ثلث أصابع انتقض المسح ولزم إعادة على المحل الذي فيه القدم
 مقدار ثلث أصابع وكذلك الحكم على هذا التفصيل إذا كان الخفة واسفاً
 بعضه خال عن القدم والحاصل أن مقدار الفرض يعتبر من القدم لا الخفة
 فإن وقع بمقامه على القدم جاز وإن وقع أقل منه على القدم لا يجوز ولو كان
 تماماً أو زاد على الخفة لفضل على القدم رجل يتوضأ ومسح على الجبيرة و
 ليس خفيه ثم أحدث قبل ما يترأى فتوضأ بيمينه على الجبيرة والخفين لأن
 طهارته كاملة ما لم يترأى حتى جازله إمامة الأصحاب فإن أحدث بعدما
 برأه لا يمسح لأنه ليس الخفين على طهارة ناقصة ذكره في شرح الأسيما
 وذلك لأنه عند البرئ يتبين أنه كان محدثاً عند المسح والتبين يؤثر فيها
 انقضاً كما يؤثر في الباقي وتحقيقه أن الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوت
 في الحال ثبوته في الزمن السابق حكماً والفرق بينه وبين الثابت بطريق
 الاستناد أن الثابت بالتبين يمكن الاطلاع عليه دون الثابت بالاستناد
 والتبين يظهر أثره في الحال وفيما مضى والاستناد يظهر أثره في الحال دون
 ما مضى مثاله الماسح على الخفة لو سبقه الحدث وهو في الصلوة فذهب
 للوضوء فتمت مدة مسجدة أثناء ذلك جازله أن يتم وضوءه ويتبين لأن
 حدثه بسبب تمام المدة ثبت بطريق الاستناد إلى الحدث السابق على المسح
 فلم يظهر تأنيده في مقدار ما مضى من الصلوة وفي الحال لم يصادف أو أجوز من
 الصلوة حتى يفسدها فينتهي وكذا المتيتم سبقه الحدث فانصرف ليتم فوجد الماء
 وقد روى على الوضوء فإنه يتوضأ ويتبين لثبوت عمل الحدث السابق بطريق الاستناد
 بخلاف ما مسح الجبيرة لو سبقه الحدث فذهب للوضوء فسقطت جبيرة عن رجليه حيث
 لا يجوز له البناء لثبوت عمل الحدث السابق بطريق التبين فأنظر فيما مضى من الصلوة
 ولا ذكر هذا الفرق الشيخ حافظ الدين في المستصفى عن استاذة حميد الدين

في بيان الخفة واسفاً

في بيان موقوف أحد الرجلين

مطلب بيان الشقاق في جلد اوقى به

في جعل الاستفاضة بسقوط الجبر عن برء من قبيل التبين اشكالا ليس هذا موضع
ذكره وينبغي ان يقيدها بشئ هنا في المنقضة بالمنقضة من وجه كما في صورة الفرق
دون المنقضة من كل وجه كما اذا سقطت الجبرية عن برء بعد تمام الصلوة فان التبين
ح لا يؤثر فيها فلو بطل كما يشتر اليه تخصيصهم ذكر الاستيفان بسقوطها عن
برء انشاء الصلوة وان كان الشقاق في رجله او في يده جعل في الدواء كالرهم
وغوه او الشقاق في الماء فوق الدواء وجوبه ان لم يكن يضره ولا يفسد المسح لعدم
الضرورة وان كان الشقاق في يده وقد عجن عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره
بوضوءه استعينا به عند الخوض في الماء وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يتقدم على الاستقبال
او على الخوض عن النجاسة ووجد من يؤخره ويجوز له ان لا يتقدم عليه
الاستعانة عند الحاجة لا عنده والاصل ان الكلف لا يعتبر قادرا بعدة غير عنه
لان الانسان اذا قدر اذا اخص بجماله يستأثر به الفعل متى اراد و
هذا لا يتحقق بغيره وللهذا اذا بدل الابن لابيه المال والطاعة لا يلزم منه الحج
ومن وجبت عليه الكفارة وهو محسر فبذل له انشاء المال لا يجب عليه قوله و
عندما ثبت له الفدية بآلة الغير لان الله صارت كآلة بالاعانة كذا في شرح الهداية
للشيخ كمال الدين بن الهمداني فان لم يجد من يوضئه بان لم يكن عنده احد او كان
ما استعان به فاقبى جاز في الصلوة بلا خلاف فيحقق العجز من كل وجه اما المسح
على الجوارب جمع جوارب وهو ما يلبس الرجل لدفع البود وغوه مما لا يسمى خفاوا
في القاموس هو بقاء الرجل فان تغيره باعتبار اللغة لكن العرف خص اللغاة بما
ليس محيط والجوارب بالمحيط وغوه الذي يلبس كالتي ليس الحقة فلا يجوز عند الخوض الا
ان يكونا مجلدين او استوعب الجلد ما يستقر القدم في الكعب ومطليان او جعل الجلد على
ما يلي الارض منها خاصة كالنعل للرجل وقال ابو جعفر المسح على ما ان كانا متخمين لا
يشقان قال في الحرب شق الثوب اذا رقت حية رابت ما وراه من باب ضرب
اذا كانا متخمين لا يشقان وفي الشقوق تأكيد للثبوت واما يشقان فخطا انتهى
قبل في خطا في هذا الموضع وليس بخطا مطلقا فانه يقال شق الماء بالثوب
بمنشقه من باب ضرب اي حفره كمن في فتاوى قاضي خان ذكر كذا الفضل بن شاذان

مطلب بيان المسح على الجوارب

يشق ويشق ثوبه قال معنى قوله لا يشقان اي لا يجاوز الماء الى القدم ومعنى قوله لا
يشقان اي لا يشق الجوارب الماء لا يفسد كالأديم والقرم انتهى فحل معنى الشق
نقود الماء القديم ومعنى الشق جذب الجوارب الماء الى نفسه في كلا المعنيين صحيح
قريب من الآخر فان الجوارب اذا كان بحيث لا يجاوز الماء منه الى القدم فهو بمنزلة الأديم
والقرم في عدم جذب الماء الى نفسه لا بعد ثبوت او ذلك بخلاف الرقيق فانه يجذب الماء
ويتغذى الى الرجل في الحال ووجه قول الامام ان المسح على الحقة على خلاف القياس في بطل
الحاق غيره به الا بطريق الدلالة وهو ان يكون في معنى الحقة ومعناه الساتر لمحل
العجز الذي هو بعد متابعة المشي في الشقوق وغيره للقطع بان تعليق المسح للحقة
ليس لصورته الخاصة بل لمعناه لزوم المخرج في التزج المتكررة اوقات الصلوة فوقع
عنده ان هذا المعنى لا يتحقق الا في النعل فليكن محل الحديث وهو ما روى الترمذي و
صححه من حديث الخوة انه عليه السلام مسح على الجواربين والتخمين هذا ان سلم صحيح
للترمذي ولا فقد نقل تضعيفه عن الامام احمد وابن مبره ومسلم قال
التوردي كل من لم يفرق قدمه على الترمذي مع ان الجمع مقدم على التعديل لكن هما
يقولان قد تحقق ذلك المعنى في التخمين مع ان فرض المسئلة فيما اذا تحقق فتخصص
الجوارب بوجود النعل في قصر الدليل من الحديث والدلالة عن مقتضاه بغير
سبب فلا قال المصنف صاحب الهداية وغيره وعليه اي قول ابو يوسف
محمد القنوي قال في الذخيرة وقيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر عمره على ما روى
انه لما مرض مسح على الجواربين من نعل وقال يعقوب انه فعلت ما كنت منعت
عنه فاستدلوا على رجوعه وحده الجوارب التخمين ان يكون ان يستمسك بالثوب
ولا يستدل على الشقاق من غير ان يستد بثنى هكذا افسروه كلهم وينبغي
ان يقيدها بالان لم يكن ضيقا فانا شاهد ما يكون فيه ضيق يستمسك على
الشقاق من غير شد وان كان من الكبرياس والحذاء بعد جذب الماء كما
في الأديم على ما فهم من كلام قاضي خان اقرب وبما تضمنه وجه الدليل وهو
ما يمكن فيه متابعة المشي اصوب قال نجم الدين الرازي فان كان تخمينه بغير
معد في سحنا فضا عدا الجوارب اهل من وفعل الخلق انتهى وفي الخبر ان كان

ان الخميني يعني اذنه بما
مطلب بيان قد الجوارب المتخمين

الجوز من الشعر والصبي لو كان صلباً مستمسكاً بمشي معه فرسخ أو فرسخين
 على هذا الخلاف انتهى فهذا هو الذي ينبغي أن يقول عليه ولذا قال ويجوز المسح على
 الخفاف المتخذة من اللبود التركية لا مكان قطع المشاف بها حتى قالوا لو شاهد
 أبو حنيفة صلباً بغيرها لا فني بالجواز لشدة ذلكها وتداخل اجزائها بذكره حتى صار
 كالجلد الغليظ وأجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة كما تقدم هذا
 وقد ذكرنا في المتن أن الأهدى عن شمس المصطفى الخواص أن الجوارب خمسة أنواع من
 البرغوثي والغزل والشعر والجلد الرقيق والكرباس قال وذكرنا تفاصيل في
 الأربعة من الغنم والوقيق والمنقل وغير المنقل والمبطن وغير المبطن و
 أما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى ونحوه في القاتار خائفة عنه و
 المراد من التفصيل في الأربعة أن ما كان رقيقاً منها لا يجوز المسح عليه اتفاقاً
 إلا أن يكون مجلداً أو منقلداً أو مبطناً وما كان ثخيناً منها فإن لم يكن مجلداً أو منقلداً
 أو مبطناً فمختلف فيه وما كان فلا خلاف فيه فلهذا انما يباح من الجوخ إذا
 تجلداً أو بطناً أو بطناً يجوز المسح عليه لأنه أحد الأربعة وليس من الكرباس والكرباس
 بكسر التاء من الثوب من القطن الأبيض قاله في القاموس قال وهو عربى فارسية
 بالفتح ولكن يلحق به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والبرشم ونحوهما
 بخلاف ما هو من الصوف ونحوه والجوخ من الصوف والمزعرى قطعاً فهو
 داخل فيما يجوز المسح عليه لو كان ثخيناً بحيث يمكن أن يمشى معه فرسخ من غير
 تجلید ولا تنفيل وأن كان رقيقاً فمع التجلید أو التنفيل ولو كان كابرز غم بعض
 الناس لا يجوز المسح عليه ماله يستوعب الجلد جميع ما يستمر القدم إلى الساق
 لما كان بينه وبين الكرباس فرق لا يقال بل الكرباس لا يجوز المسح عليه ولو
 مجلداً ما تقدم من قول الخواف وأما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان
 لأننا نقول قوله كيف ما كان عابداً لقوله المنقل وغير المنقل والمبطن وغير المبطن
 وأما المجلد فلم يذكره وقد صرح في الخلاصة بجواز المسح على المجلد من الكرباس
 حيث قال ويمسح على الجرموق في فرق الخفاف البسر ما وحده لا يمسح عليها ولا يجوز
 المسح عليه حتى يكون الأديم على أصابع الرجل وظاهر القدمين ثم قال وقوله لا يمسح

لا يجوز المسح على الخفاف
 في الأربعة من الجوارب الخمسة
 وفي الخلاصة فإن كان الجوز من الخفاف في صوفه
 يجوز المسح عليه

ولا يمسح إذا كان أسفل من الكرباس فإن كان من الصرم أو الجلد يجوز فتحصل من
 كل واحد ان الجرموق إذا لبس وحده من غير خفاف فإن كان أسفل من الكرباس لا
 يجوز المسح عليه حتى يستوعب الأديم أصابع الرجل وظاهر القدمين وأن كان
 من الجلد جاز ولا فرق بين الجرموق من الكرباس الملبوس بدون خفاف وبين الجوز
 من غير الحكم فلهذا ما يلبس في الرجل وليس تحت خفافه إذا كان كرباساً قد استوعب
 الأديم ما يستمر القدم منه يجوز المسح عليه جوداً كان أو جرموقاً والجوخ غير الكرباس
 لأنه من البرغوثي أو الغزل أو الشعر وهما محدودان في الأربعة التي ذكرها الخواف وذكر
 فيها التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجوز من مزعرى وصوف لا يجوز المسح
 عندهم يعني الثلثة قال فإن كان الجوز من غزلي وهو رقيق لا يجوز المسح عليه
 يعني عندهم أيضاً قال وإن كان ثخيناً مستمسكاً ويستمر الكعبين ستر الأيدي و
 لنا ظر فلهذا هذا الخلاف يعني بين الأمام وبين مائة قال وأجمعوا أنه لو كان منقلداً
 أو مبطناً لا يجوز المسح عليه ولو كان من الكرباس لا يجوز المسح عليه فانظر كيف
 ذكر المنقل والمبطن بعد ذكر الجميع قبل ذكر الكرباس ليشمل الحكم ما تقدم جميعه دون
 الكرباس لأنه ذكره بعد ذلك ولم يذكر المجلد لأنه يفهم من المنقل بالاولوية ولعل يفهم
 من ذكره في الجوز عن الكرباس بعد ذلك أنه لا يجوز المسح عليه وأن كان مجلداً فيكون مناً
 في المعنى لا ذكره بعد ذلك في الجرموق على ما قد حقه فثبت بهذا كله جواز المسح على الجوز
 من الجوخ إذا كان منقلداً أو مبطناً بحيث يمكن أن يمشى به فرسخ ثوباً لا شبراً فيه
 وليست بشعرى من منعه ما إذا يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجوز
 إذا قيل إن قال لا يجوز المسح عليه أيضاً فأي جود الذي يجوز المسح عليه منقلداً أم ذكره
 هذا الحكم سدى وليس له في الخارج وجود وإن قال يجوز فقد خرج عن فضيلة الغف
 حيث جوده على ما يمكن أن يتخذ فيه الأصبع من السخا فلهذا لم يجوز على ما لا يتخذ
 فيه الماء الأبعد حين من الصفا قد قال ذلك منصوص عليه لأنه هو الجوز المشعارف
 قلنا بعد التسليم فإن عذب عنك طريق الدلالة على أن لنا أن لا نسلم لما من
 نقل العلم من عدم اختصاصه به وإن قال لا علم ما مرادهم بالجوز الذي يمسح عليه
 منقلداً يقال له ينبغي أن لا تعلم ما مرادهم بالخفاف أيضاً والجرموق وبالله التوفيق

وقد حاول رحمه الله التحقيق الآلية في كلام الشيخ حافظ الدين وهو ان العين لا
 تصل ان تكون علة ولا اجموعا لان قولنا لا زيد لا كرسى معناه لولا وجود زيد
 ولان كل الزوات على المعاني غير صحيح وايضا صفة التجاسة التي تحققت في العين
 بالخروج غير مؤثرة في ازالة الطهارة الحكيمة بوجه ادتحقق لا يتقدم عزوال
 الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في اذلتها لما تحققت مع بقائها في المحل بالخروج
 علة لوجود صفة التجاسة في العين الخارج وعلة لزوال الطهارة الحكيمة عن البدن
 الذي حصل الخروج فيه وبهذا اظهر ان قوله ان الخروج يخرج النفس عن كون مؤثر غير
 صحيح لانه لم يكن نجسا قبل الخروج على انه كالمناقض لقوله انه يحقق التجاسة وقوله
 مع ان الصفة هو المؤثر في قلنا ان سلم فالصفة هو التجاسة الحكيمة وهو خروج
 تلك العين لا عينها فانها قبله غير نجسة ومعه في نجاسة حقيقة لاحكيمة
 وكلامنا الحكيمة على انه في حيز المنع بل وجود الصفة في المحل مؤثرة في رفع صفة
 عنه لان عين الصفة مؤثرة في رفع الصفة وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الصفة
 عن ظاهره ممنوع بعد القطع بان تلك العين لا تصل للحكيمة والمجاز الظاهر
 غير عزيز في كلام الشارع سيما في موضع لا ليس ولا اشتباه ثم لما كان المراد
 السيلين القبل والذبح وكلمة ما عامة وقد دخلت عليها كل ما تضمنت
 من كل كثرية مما يخرج من السيلين والمعلوم قطعا ان المراد من كل واحد
 منها لا منها معاد دخل في ذلك العموم الرجوع من القبل فلا اختصاصه بقوله وان
 خرج من قبل الرجل او المرأة خرج مستندة الصحيح انه اي الوضوء لا ينقض ذكره
 في المحيط لا خلاف في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل ان لم يكن مستندة
 اما المستندة فمقتضى تنقض الصحيح انها لا تنقض هذا هو المفهوم من المتن ومن
 كلام البعض كصاحب الخلاصة والذي عول عليه قاضي خان وغيره ان الخلاف انما هو
 في الخارجة من قبل المفضاة ولا خلاف في عدم التنقض في غيرها لانها غير مستندة
 في محل التجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان الرجوع نفسا ليست بنجسة
 انما نجس لم يوردها على محل التجاسة وان خرج الرجوع من الفضاة وهي التي
 انقطع الحجاب بين قبلها وذبحها فانصل السكبان فمن محمد بحسبها الوضوء

٥٢ وانما الراجح من قول الشيخ حافظ الدين وهو ان العين لا تصل ان تكون علة ولا اجموعا لان قولنا لا زيد لا كرسى معناه لولا وجود زيد ولان كل الزوات على المعاني غير صحيح وايضا صفة التجاسة التي تحققت في العين بالخروج غير مؤثرة في ازالة الطهارة الحكيمة بوجه ادتحقق لا يتقدم عزوال الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في اذلتها لما تحققت مع بقائها في المحل بالخروج علة لوجود صفة التجاسة في العين الخارج وعلة لزوال الطهارة الحكيمة عن البدن الذي حصل الخروج فيه وبهذا اظهر ان قوله ان الخروج يخرج النفس عن كون مؤثر غير صحيح لانه لم يكن نجسا قبل الخروج على انه كالمناقض لقوله انه يحقق التجاسة وقوله مع ان الصفة هو المؤثر في قلنا ان سلم فالصفة هو التجاسة الحكيمة وهو خروج تلك العين لا عينها فانها قبله غير نجسة ومعه في نجاسة حقيقة لاحكيمة وكلامنا الحكيمة على انه في حيز المنع بل وجود الصفة في المحل مؤثرة في رفع صفة عنه لان عين الصفة مؤثرة في رفع الصفة وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الصفة عن ظاهره ممنوع بعد القطع بان تلك العين لا تصل للحكيمة والمجاز الظاهر غير عزيز في كلام الشارع سيما في موضع لا ليس ولا اشتباه ثم لما كان المراد السيلين القبل والذبح وكلمة ما عامة وقد دخلت عليها كل ما تضمنت من كل كثرية مما يخرج من السيلين والمعلوم قطعا ان المراد من كل واحد منها لا منها معاد دخل في ذلك العموم الرجوع من القبل فلا اختصاصه بقوله وان خرج من قبل الرجل او المرأة خرج مستندة الصحيح انه اي الوضوء لا ينقض ذكره في المحيط لا خلاف في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل ان لم يكن مستندة اما المستندة فمقتضى تنقض الصحيح انها لا تنقض هذا هو المفهوم من المتن ومن كلام البعض كصاحب الخلاصة والذي عول عليه قاضي خان وغيره ان الخلاف انما هو في الخارجة من قبل المفضاة ولا خلاف في عدم التنقض في غيرها لانها غير مستندة في محل التجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان الرجوع نفسا ليست بنجسة انما نجس لم يوردها على محل التجاسة وان خرج الرجوع من الفضاة وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها وذبحها فانصل السكبان فمن محمد بحسبها الوضوء

وانما الراجح من قول الشيخ حافظ الدين وهو ان العين لا تصل ان تكون علة ولا اجموعا لان قولنا لا زيد لا كرسى معناه لولا وجود زيد ولان كل الزوات على المعاني غير صحيح وايضا صفة التجاسة التي تحققت في العين بالخروج غير مؤثرة في ازالة الطهارة الحكيمة بوجه ادتحقق لا يتقدم عزوال الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في اذلتها لما تحققت مع بقائها في المحل بالخروج علة لوجود صفة التجاسة في العين الخارج وعلة لزوال الطهارة الحكيمة عن البدن الذي حصل الخروج فيه وبهذا اظهر ان قوله ان الخروج يخرج النفس عن كون مؤثر غير صحيح لانه لم يكن نجسا قبل الخروج على انه كالمناقض لقوله انه يحقق التجاسة وقوله مع ان الصفة هو المؤثر في قلنا ان سلم فالصفة هو التجاسة الحكيمة وهو خروج تلك العين لا عينها فانها قبله غير نجسة ومعه في نجاسة حقيقة لاحكيمة وكلامنا الحكيمة على انه في حيز المنع بل وجود الصفة في المحل مؤثرة في رفع صفة عنه لان عين الصفة مؤثرة في رفع الصفة وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الصفة عن ظاهره ممنوع بعد القطع بان تلك العين لا تصل للحكيمة والمجاز الظاهر غير عزيز في كلام الشارع سيما في موضع لا ليس ولا اشتباه ثم لما كان المراد السيلين القبل والذبح وكلمة ما عامة وقد دخلت عليها كل ما تضمنت من كل كثرية مما يخرج من السيلين والمعلوم قطعا ان المراد من كل واحد منها لا منها معاد دخل في ذلك العموم الرجوع من القبل فلا اختصاصه بقوله وان خرج من قبل الرجل او المرأة خرج مستندة الصحيح انه اي الوضوء لا ينقض ذكره في المحيط لا خلاف في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل ان لم يكن مستندة اما المستندة فمقتضى تنقض الصحيح انها لا تنقض هذا هو المفهوم من المتن ومن كلام البعض كصاحب الخلاصة والذي عول عليه قاضي خان وغيره ان الخلاف انما هو في الخارجة من قبل المفضاة ولا خلاف في عدم التنقض في غيرها لانها غير مستندة في محل التجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان الرجوع نفسا ليست بنجسة انما نجس لم يوردها على محل التجاسة وان خرج الرجوع من الفضاة وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها وذبحها فانصل السكبان فمن محمد بحسبها الوضوء

بما ذكره الشيخ حافظ الدين

الوضوء وبه اخذ ابو حفص البخاري لا احتياط وذكروا جامع قاضي خان وكذا في
 الهداية وغيرهما وهو قول الكرخي انه يستحب له ان يتوضأ للاحتياط مع ان طهارة
 ثابتة بيقين فلا تزول بالشك لكن قيل كون الرجوع من الذبح هو الغالب ترجح انما
 من الذبح وقيل ان كان مسموغا او مشربا نقض والا فلو في الخلاصة ولو خرج من
 الذبح رجوع يعلم انه لم يكن من الاعيان واخرج لا وضوء عليه وكذا الدود
 والحصاة اذا خرج من احد هذين الموضعين اي الذكر والقبل فعليه الوضوء
 لاستباح الرطوبة في حدث في السيلين وان قلت بخلاف الرجوع وان خرج
 الدود من الفم والاذن او من جراحة لا ينقض اما من الجراحة فلو ان الدودة
 ظاهرة وكذا ما عليها من البلية لانها ليست حدثا فلها وعدم قوة السيلين فيها
 وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا من جراحة واما ما يخرج من الفم فلا يخرج
 من جراحة ان لم يكن من الجوف واما ان كان من الجوف فانه وان لم يكن من جراحة
 لكن ما عليها قليل لا يملأ والفم فلا يكون حدثا بخلاف ما يخرج من السيلين لان
 ما يستتبعه حدث وان قل ولم يكن في قوة السيلين لعدم اشتراط ذلك في
 ناقضية الخارج منها وان ادخل المحققه دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلية
 لا ينقض ادخالها الوضوء لان الناقض ما يخرج لاما يدخل وكذا كل شئ يدخله
 وطرفه خارج غير الذكر ولكن الاحوط ان يتوضأ لاحتمال خروج شئ خفي
 فانه التلوث غالب وعدمه في غاية الندرة بل لا يكاد يوجد وكل شئ غيبه
 ثم خرج بنقض وان لم يكن عليه بلية لانه الحق بما في البطن ولا يفسد المتوهم
 بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان افطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء
 عليه عند الخرج خلو فالمراد ذكره في الاجناس ولم يذكر هذا الخلاف قاضي
 في الفتاوى بل اطلق انه لا وضوء عليه وذلك لانه لم يستتبع شيئا من التجاسة
 اذ ليس في قصبة الذكر نجاسة بخلاف ما يخرج من الدهن وهي ليست بنجسة وذكر
 الشيخ كمال الدين بن الرماح انه لا ينقض خلو فالمراد بوضوء هو الموافق بخلافه
 الصوم فان الصوم لا يفسد بالاقطار الا حليل عند الخرج خلو فالمراد بوضوء
 وقوله في مضطرب هذا فيحمل انه مضطرب هنا ايضا ولا خلاف ان الاقطار

في بيان دخول الحقة في رين

في بيان اقطار الدهن في احليله

خان

في الفرج الداخل يفسد الصوم وخروج ينقض الوضوء وان صب الدهن
 في اذنه ثم عاد بعد يوم من انقضاء اذنه لا وضوء عليه وكذا الماء وان عاد من
 فيه ينقض لانه لا يخرج من الفرج الا بعد الوصول الى الجوف وهو موضع النجاسة و
 في الاول يخرج من الدماغ وهو ليس محل النجاسة وكذا السحوط ان عاد من الانف
 بعد الوصول الى الجوف لا يخلو عن نظره فان كثرت من البلغم وغوى ينزل من الدماغ
 الى الحلق من دون وصول الى الجوف وان احتسب الرجل احليله بقطنه خوفا
 من خروج البول والحال انه لو لا ذلك القطن الذي احتسب به كان يخرج منه البول
 فله بأس به ولا كراهة بان يستحب ان كان برؤية الشيطان وجب ان كان لا ينقطع
 مقدار ما يتوضأ ويصلي الآتية وكذا الحكم لو احتسب دبره ولا ينقض وضوءه
 ما لم يظهر البول على ظاهر القطن لعدم الخروج وان عابت القطنه ثم اخرجها او
 خرجت هي بنفسها حال كونها رطبة ينقض وضوءه لخروج النجاسة وان قلت
 وان لم تكن رطبة لا ينقض كالداهن بخلاف ما يذهب الى ان خروج النجاسة ينقض
 وان لم تكن عليه طوبى لانه التحق بما في الامعاء وهي محل القدر بخلاف فضية
 الذكور وكذا لو خرج الدهن من الدبر بعد ما احتقن به ينقض بل خلافه كما يفيد
 الاحتياط في الصوم بل خلافه وان ابتل الطرف الداخل من القطنه ولم ينفذ
 البلل الخارج الى الطرف الخارج منها لم ينقض وضوءه وان كانت يابسة لم ينقض
 وكذا الحكم في كسيف النساء والقطنه التي تحتسب بها المرأة في جها وهو الاصل
 اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة أصغر من ان كانت يابسة
 فلا سواء كان الكسيف الفرج الداخل او الخارج وان كانت احتسبت
 الفرج فابتل داخل الحشو ينقض وضوءها سواء نفذ البلل الى خارج ثم
 الحشو او لم ينفذ لليقين بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر في انتقاض
 لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فلم ينقض بالخروج من فصية الذكور والقلفة
 وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وان لم
 يخرج من الخارج واما اذا احتسبت الفرج الداخل فان نفذ البلل الى
 خارجه اى خارج الحشو ينقض الوضوء والآى وان لم ينفذ لا خارجه فلا

مطا في بيان اختصار الذكر بقطنه
 السوء فيخرج السبب بورونه اقتد فلي روادرا

جمع معار بالسر بالترك بغير سق تم

مطا في بيان احتسب الفرج الداخل بالبلل

في تمام ينقض كذا في قاطع خان وقوله لا يخرج من الفرج الآتية

وضوءه

فلا ينقض كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كانه الخارج من احدي السبيلين اما
 النجس الخارج من غير السبيلين فيوجب انتقاض الطهارة ايضا عندنا على التفصيل
 الذي سنبذركه فالتشافعي ومالك وذلك كالتقي والدم ونحوهما من القيح و
 الصد يد لادوي الارطقي من طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء من
 كل دم سائل ورواه ابن عدي في الكامل من طريق اخر وقال لا تغسله الا من حديث
 احمد بن فرج وهو ممن لا يخرج حديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال ابن ابي
 خاتمة في كتاب العلل قد كتبنا عنه ومحمدا عندنا الصدوق وقد ثبت حديث البخاري
 عن عايشة رضي الله عنها جابت فاطمة بنت ابي جحش اليه عليه السلام فقال
 يا رسول الله اني امرأة استحيض فلا اظهر افادع الصلوة قال لا انا ذلك
 عرق ولا ادبرحت لست بالحیضة فاذا قبلت الحيضة فدعي الصلوة و
 اذا دبرحت فاعسلي عنك الدم قال ههنا من بن عروة قال اني ثم توفى كل
 صلوة حتى يحج ذلك الوقت في قوله عليه السلام انا ذلك عرق وفي بعض الروايات
 دم عرق مع امره لها بالتوضي لكل صلوة اشارة الى ان الخروج دم العرق تأثير
 في نقض الطهارة واعترض بان لفظ توفى من كلام عروة ودفعه بان مخاطبها
 هو النبي صلى الله عليه وسلم لا عروة ثم حتى يكون من كلامه وانما هو نافي لكلامه
 عليه السلام لها وقد رواه الترمذي كذلك ولم يحمده على ذلك ولفظه وتوفى
 لكل صلوة حتى يحج ذلك الوقت وصححه وروى ابن ماجه عن اسمعيل
 بن عمار عن ابي جريح عن ابن ابي مليكة عن عايشة رضي الله عنها قال
 من اصابته قيء او رعا او قلنس او مذى فليتمر فليوضأ ثم ليبتن على
 صلوته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الارطقي ثم ليبتن على صلوته ما لم يتكلم و
 واختلف ابن عمار والحاصل فيه انه يخرج حديثه من طريق الشافعيين
 لا المجازيين واخرج البيهقي من جرمة الارطقي عن ابن جريح عن ابيه عنه
 مرسلا وقالا هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي انه يتقبر الصلوة بمثل على
 غسل الدم لا وضوء الصلوة ودفعه بان غير صحيح والابطال الصلوة فلم يجز البناء
 وابن عمار قد وثقه ابن معين وزاد في الاسناد عن عايشة والزيادة من

مطا في بيان النجس الخارج من غير السبيلين

بوزن القطن وهو ما يخرج من الخلفا بلاد القم فليكن حصوا
 بقطن فان عاد فهو الغنى

الشقة مقبولة والمرسل عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد اخرج ابو داود
 والترمذي والنسائي عن حسين المعلم بسنده الى معدان بن ابي طلحة عن ابي الدرداء
 انه عليه السلام قال فتوضاء قال فليفتي ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك
 فقال صدق واناصيت عليه وضوءه قال الترمذي وهو اصح شئ في الباب
 واعلم الخصم بالاضطراب فان معارواه عن يحيى بن كثير عن يعقوب بن خالد
 خالد بن معدان عن ابي الدرداء ولم يذكر فيه الا وراعي واجيب بان اضطراب بعض
 الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال ابن الجوزي قال الاثر في قلت لاحد فاضطربوا
 في هذا الحديث فقال قد جوده حسين المعلم وقد قال الحاكم هو على شرط ما واد
 فثبت هذا عنه عليه السلام فلو يعارضه المصنف على الصلوة من الصحابي الذي حج
 في الصلوة وما رواه الاداري قطيبي من انه عليه السلام قد احجم وصلى ولم يتوضا و
 لم يزد على غسل مخارج ضعيف وروي البيهقي في الخلافيات عنه عليه السلام
 يعاد الوضوء من سبع من افطار البول والدم السائل والقي ومن دسعة
 تلاءم وتوهم المضطرب في طهارة الرجل في الصلوة وخروج الدم ولكن فيه
 سهل ابن عقان والمجاورين يزيد وهما ضعيفان فالخاصة حجة
 حديث قاطر بنت ابي جيسر وحديث ابن عباس وحديث ابي الدرداء لا
 يعارضها غيرها ولو فرض التعارض ترجع الى القياس على الخارج من السيلين
 وجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل و
 هو الخارج من السيلين محمول لانه يعقل ان زوال الطهارة فيه انما هو بسبب
 انه نجس خارج من البدن اذ لم يظهر كونه من خصوص السيلين تأثير وقد
 وجبة الخارج من غيرهما فيتعذر الحكم وهو زوال الطهارة اليه فالاصل
 هو الخارج من السيلين وحكمه خصوص الحمل مطلق والفرع الخارج النجس
 من غيرهما وجه المناظر فيتعذر زوال الطهارة الوضوء فيتعذر اعادة الصلوة
 بتوجه الخطاب بالوضوء وطهيرة الاعضاء الاربعة الى اثبات تعدية الا
 الاقتصار ضمنيا في الهداية وشروحا كذا افاده العلامة كمال الدين بن الهمام
 والله اعلم اهمل في فانه اذا كان محمولا في بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل

في زوال الطهارة

في زوال الطهارة مؤثرا في خروج النجاسة من البدن

في زوال الطهارة مؤثرا في خروج النجاسة من البدن

وقد علم ان النجس من غير السيلين اشعار بان المراد بغير السيلين ما عدا الدم فان افراد الخاص
 بالانكر بعد ذكر العالم يدل على ان المراد بالخاص ما عدا الدم بعدد وغاخص غير السيلين بما عدا الدم لا بغير شرط كونه
 ما خرج منها فان ما خرج من الدم كان وما خرج من غير الدم كان غايضا للبراءة او مساويا له وان كان غير ذلك
 يكون حدنا بشرط كونه ملاءم وما خرج من غير الدم يكون حدنا بشرط كونه ملاءم لا ما يخرج من غير الدم
 في ٥٢٥١ من

وقيل ان لا يمكن امساكه الا بتكليف فانه ينقض الوضوء سواء كان طاهرا
 او ماء او مرة صفراء او سوداء وفي المجتبى عن الحسن لوتناول طعاما او
 ماء ثم جاء من ساعته لا ينقض لانه طاهر حيث لم يتنجس وانما اتصل به
 قليل القوي فلا يكون حدثا وكذا الصبي اذا ارتضع وقام من ساعته لا يكون نجسا
 قبل وهو المختار والصحيح طاهر الرواية ان نجس في الجميع لما لطفه النجاسة
 وتداخلها فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكره القنية انه لو فاء دودا كثيرا او حبة
 ملوت فاه لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه ولم تتداخل النجاسة وما
 يستتبعه قليل لا يبلغ ملو الفم فان كان القوي بلغم لا ينقض الوضوء عند الفم
 ومحمد سواء نزل من الرأس او صدره من الجوف وقال ابو يوسف ان صدره
 من الجوف ينقض لانه نجس بالمجاورة ولهما انه لا يخرج لا تتخلل النجاسة وما
 يتصل به قليل وهو غير نافض والطحاوي مال الى قول ابو يوسف حتى قال بكونه انه
 يكون ان يأخذ البلغم بظفر فكه ويصلي معه كذا في الخلاصة اقول لا يعرف من هذا اليل
 الا قول ابي يوسف لان الكراهة يمكن ان يكون على قولها ايضا لانها تسليان
 انها تستتبع قليل النجاسة والصلوة مع قليل النجاسة مكرهه فان كان
 البلغم مختلطا بالطعام ونحوه ان كان بحال لوانفذة الطعام ملو الفم تنقض
 والآ على الخلاف وقد خالف في شئ من ملو الفم في القي وقال ينقض مطلقا
 لا طوق ما ورد انه عليه السلام قال فتوضاء فانه بعد انه عليه السلام بقي ملو
 الفم لانه يكون غالبا عن كثرة الامثلة من الطعام وليس ذلك من شئ من
 وكذا قوله في حديث ابن عباس او قلنس مطلق فيجوز على اطلاقه واجابوا
 عنه بخاروي عن علي رضي الله عنه انه قال او دسعة تلاءم الفم وهو لو صح
 لم يعارض الحديث المرفوع سيما ومفهوم الصفة ليس بحجة كيف ولم يرف
 حديثا ومثله ما وقع في حديث يعاد الوضوء من سبع فانه لا يعارض دليله
 وكذا لا يعارضه القياس لكن قيل ان القلس هو ما يلو الفم ذكره في المغرب
 ولا يخلو عن نظر والله اعلم وان شاء الله فاما ان يكون من الرأس او من الجوف
 سائلا او علليا ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض اتفاقا ان ساوى البراق

في زوال الطهارة مؤثرا في خروج النجاسة من البدن

لكن في تسميته قبيحا تسامح وان كان علقا اي بمحمد لا ينقض اتفاقا اما
الاول فلو كان علقا فيعتبر فيه السيلون وكونه غاليا على البراق دليل قوة
السيلون ولا ان كان مساويا احتياطا وهو ان يكون اصغر تارة نجما وان كان
اقل صفة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه
واما الثاني فلو خرج عن كونه دما وان صعد الدم من الجوف ان كان علقا لا
ينقض اتفاقا الا ان يلوذ الدم لانه سودا ومحتقة فاعتبر بسائر انواع القي
وان كان سائلا فيلزم قولنا ان ينقض وان لم يلوذ لم يكن يلوذ الدم كسائر الدماء
السائلة لانه من جراحة في الجوف اذ المعدة ليست محللة للدم وعند محمد لا ينقض
ما لم يكن يلوذ الدم اعتبارا له بالقي لانه من الجوف وان قاد طعنا ما التقييد بالطعام
لانه يذهب الوجع لا الدم لتقدم ذكره لا لتخصيصه بل اى شئ قادم من انواعه
طعاما او ماء او مزة او علقا قليلا قليلا متفرقا وكان بحيث لو جمع يلوذ
الدم ينظر ان اتخذ المجلس فاء الجميع في مجلس واحد حقيقة او حكما كما في سجدة
التلاوة يجمع عند ابي يوسف ويحكم بالنقض لان المجلس اثر في جمع التفرقات كما في تكرار
السجدة وقال محمد ان اتخذ السب وهو الغشيان يجمع ويحكم بالنقض والافله و
هو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها وانما تولى بعض المواضع
للمركبة كما في سجدة التلاوة وغيرها فلا يقاس عليه وتفسير اتحاد السبب
اي بيان انه او الاتحاد اذا اركأ ثم وموجود اذ اقام القائل ثانيا في سكوت
النفس عن الغشيان والهمجان او الاضطراب والحركة لدفع المعدة مالا تطبق
تخذ وهضمه وكذا ثالثا ورابعا فهذا هو تفسير اتحاد السبب اما الدم و
نحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسيل او لان سال بنفسه فنقض والافله خلافه
لوقوله اطلاق ما ورد في الاحاديث كما تقدم واجابوا بما رووه الا انهم اطلقوا
هم قال ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا ولفظ
قطرة وقطرتين كناية عن القلة وعدم السيلون بدليل ان يكون سائلا في
يحم ان ليس المراد حقيقة القطرة والالكان التي توارى في متواردين على
شئ واحد فان حقيقة القطرة السيلون لكن في احد طريق الحديث محمد بن

القطرة لا ينقض
في بيان الدم

في بيان تفسير التواتر والسبب

محمد بن الفضل بن عطية وفي اخرى حجاج بن نصير وقد ضحفا الا ان الا
التقدم ليست صريحة مراده فان في بعضها من دم سائل وبعضها
ذكر الرعان وهو لا يكون الا سائلا وايضا رطوبات البدن واخلوطه لا
يعطيه الحكم النجاسة الا بالانتقال والا لما صح صلوة قضا والانتقال في
السيلون يعلم بحجود الظهور لان الحمل ليس مظهر فظهر دليل انتقال
بخلوق غيرهما فان تحت كل بشرة رطوبة فاذا زالت كانت الرطوبة مالا
مادية لا منتقلة ولا تكون منتقلة الا بالتجاوز والسيلون ولا الحكم
بطهارة الباقي في غروف الذكاة بعد الذبح ويؤيده قوله تعالى او دما
مسفوحا فان غير المسفوح ليس بداخل تحت الحرمة فلا بحرمة ونجاسته
من دليل وقد تقرر ان ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه اعلم وعلينا هذا الا
وهو اعتبار السيلون في نقض الدم ونحوه مسايل عديدة منها نقطة
بكر التون وفترها وهي الجذري والبشرة فبشرت فسال منها ماء خالص
اجتذب من الخارج والتأملت عليه اودم او صديدا او ماء اصفر
عن الدم او القيم ان سال عن راس الجرح نقض الوضوء وان لم يسيل عن
راس الجرح لا ينقضه وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالضم
بالعصر فال وفي الهداية هذا اذا فترها فخرج بنفسه اما اذا عصرها فخرج
بعصره لا ينقض لانه مخرج وليس خارج وذكر في المحيط عقرت القرحة فخرج
منها شئ كثير وكانت جبال لولم تعصر لا يخرج شئ ينقض الوضوء وكذا ذكر
في الغياثية والاخيرة لكن قال في الاخيرة فيه نظر وفي الفتاوى الظهيرية
مثل ما في الهداية وما في المحيط اوجه قال الشيخ كالاي بن الرما لا يظهر
تأثيره في خروج وعدمه في هذا الحكم لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع
الاخراج كافي عدمه فصار كالقصد وقشر النقيط فلا اختار السرخسي في
جامعه النقض وكيف وجميع الأدلة المؤددة من السنة والقياس تفيد
تطبيق النقض بالخارج النجس وهو ثابت في المخرج انتهى وتفسير السيلون
التأقضي ان يتحد ذلك الشئ عن راس الجرح الى ينزل بنفسه من غير تهيئة

الشرع بالتركيبين

صل

في بيان تفسير السيلون

غيره وأما إذا علا على رأس الجرح أو البثرة ونحوها ولم ينجذ لا يكون
سائلا وقال بعضهم إنما يكون سائلا ناقضا إذا خرج ومجاور مكان خروجه
لا موضع بلحمة أي يلحق ذلك الموضع حكم التطهير يجب نظيره في الجملة
في الوضوء أو في الغسل أو في إزالة النجاسة الحقيقية وهذا الأخير لم
احترز عن أن يرتكب نحو عبارتهم هذه خلا في الظاهر الذي ارتكبه صده
المشبهة في تصحيحها من أن لا يجب أن يتعلق بخرج لا يتجاوز ونحوه لأنه
إذا قصد وخرج منه دم كثير ولم يسلط رأس الجرح فإنه ينقض مع أنه يسيل
لا موضع يجب نظيره بل خرج لا موضع يجب نظيره وسال فإذا أريد
بالتطهير ما به التطهير الحكمي والحقيقة في الجملة جاز يتعلق إلى بما يجاور
هما من مجاوز وسال ولم يرد نحو المثال الذي ذكره على تقدير وقوعه لأن
الكان أيضا يجب نظيره في الجملة في حال إرادة الصلوة عليه كما أن البدن يجب نظيره
عند إرادة الصلوة والآخر إذا بقيد المذكور وهو التجاوز إلى ما يلحق حكم
التطهير عما لا يلحق حكم التطهير كداخل العين ونحوه مما لا حكم لداخل البدن
من كل وجه حتى لو قشرت بقطة داخل العين وسال فيها فخرج ولم يخرج منها لم
ينقض ولذا قال المصنف في ذلك البعض الذي فسر السيلان بهذا إذا خرج
الدم من الرأس لا انفه أو إذا نه أن سال ذلك الدم إلى موضع يجب نظيره
عند الاعتسال وهو ما جاوز قبة الانف وصاحخ الأذن لا خارج نقض الوضوء
وان سال القبة الانف وداخل الصماخ ولم يتجاوز لا ينقضه وان مسح
الدم عن راس الجرح بقطعة أو غيره هاتم خرج أيضا في ثمة أو التي التراب
أو وضه القطن ونحوه عليه خرج وسرك فيه ينظر أن كان بحال لو ترك ولم
يمسح ولم يضع عليه شيئا سال نقض ولا أي وان لم يكن بحال لو ترك لسال
فلا ينقض لأن المعتبر خروج ما من شأنه أن يسيل بنفسه لولا المانع ومن
السائل لو يترق ويترق دم فإنه ينظر أن كان البراق غالبا بان كان لا البياض
أقرب فلا وضوء عليه لأن العبرة للغالب والمغلوب في حكم التابع فلم يكن سائلا
بنفسه وإن كان الدم غالبا بان كان إلى الحمة أقرب فعليه الوضوء لأن عليه تدل على

مطلب بيان الدم السائل في نقض

مطلب بيان في برأفة دم أن كان البراق غالبا

تدل على سيلان بنفسه ان استويا بان كان فيه صفة شديدة نارية يستفيض
وضوءه ويؤصا احتياطا والقياس عدم النقض للشيء في زوال الطهارة الآتية
تزال الاحتياط في العبادة فان مساواة البراق تغلب طر سيلان بنفسه ومنها
لو علم شيئا في أثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رأى الدم على الخلول لأنه
ليس سائلا قاله قاضي خان وقال بعض المشايخ ينبغي أن يضع كة أو اصبعه في ذلك
الموضع فينقل ان وجد الدم فيه أي في الذي وضعه من الكم أو الاصبع نقض الوضوء
والأقرب وهذا هو الاحوط لأنه إذا رأى الأثر يجب عليه أن يتقرب هل ذلك من شيء
سائل بنفسه أم لا فإذا ظهر ثانيا على كة أو اصبعه غلب على الظن كونه سائلا والأقرب
وإذا لم يدر سئل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين أسنانه فقال ان كان موضعه معلوما
وسال نقض وهو محقق وان لم يعلم وخرج مع البراق فإنه ينظر في الغالب انتهى
ومنا ما روي عن محمد أنه قال الشيخ إذا كان في عينيه دم وبسبيل الدموع
منها إلى من عينيه على سبيل البدل أمره فعل مضارع من مقول محمد بالوضوء
لوقت كل صلاة أي كسائر أصحاب الأعرار لا في أخاف أن يكون ما يسيل منه صديدا
فيكون صاحب عذره وتقيده بالشيخ اتفاق ولا فرق في ذلك بينه وبين الشباب
ولا بين المتقدم وغيره ولا بين ما هو من العين أو غيرها بل كل ما يخرج من علة من
أي موضع كان كالاذن والشدي والبشرة ونحوها فإنه ناقض على الأصح لأنه صديد
وأما ذكر محمد الشيخ لأن امتداد ذلك في غالبه وفي الفتاوى في العين
وهو يفتح العين المحجة وسكون الواء يخرج يخرج ومما فيها بمنزلة الجرح الذي
لا يوقا أي لا يحفظ ولا يسكن وهذا إذا بقى لأنه من جملة الفروج قال في النجس
أن الخارج منه ليس يدبج وقال فيه ولو خرج من سترته ماء أصفر وسال نقض
لأنه دم قد نضج فأصفر وصادر فبقا وأما صاحب الجرح الذي لا يوقا بالهرمة
من رقاء الدمع والدم يوقا بفتح العين فيها أي سكن أي صاحب الجرح الذي
لا يسكن دمه عن التوق ومن به سلس البول أي عدم الاستمسك والنجس
وقد تقدم نقضها وكذا من به الرعاف الدم أو انفله في الوجه أو سطوف
البطن يؤصون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاءوا ومن

مطلب بيان الدم في العين

مطلب بيان كونه سائلا في العين

مطلب بيان صاحب الجرح الذي لا يوقا

الغرض والنوافل عندنا وقال مالك يجب عليهم الوضوء لكل صلاة فرض وكل
 نفل ولا يجوز لهم صلاة النفل بوضوء الفرض وقال الشافعي يتوضؤون
 لكل صلاة فرض ويصلون به النفل تبعاً للحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنه
 عليه السلام قال لها توضئي لكل صلاة ولما ما شرح مختصر الطحاوي وروى أبو ج
 عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش وتوضئي لوقت كل صلاة ذكره محمد
 في الأصل مفصلة وقال ابن قدامة في المغني وروى في بعض الفاظ حديث
 فاطمة بنت أبي حبيش وتوضئي لوقت كل صلاة ولا شك أن هذا مفسر
 وكل صلاة نفس محتمل فإن لفظ الصلاة شاع استعماله شرعاً وعرفاً في
 وقتها لقوله عليه السلام للصلاة أولاً وآخر الحديث أي لوقتها وقوله عليه السلام
 أيما رجل أدركته الصلاة فليصل وقولهم أتيتك للصلاة الظاهر أي لوقتها
 وهو محتمل لا يخص كثرة فوجب حمل المحتمل على غير المحتمل توفيقاً إذا جرح
 الوقت بطل وضوئهم وفي بعض النسخ وكان عليهم استئناف الوضوء
 لصلاة أخرى وهو لفظ القدوري وفيه دفع توهم أن يبطل وضوئهم
 بالنظر إلى صلاة ولا يبطل بالنظر إلى صلاة أخرى كما قال الشافعي أنه إذا
 صلى الفرض بطل وضوؤه في حق وبقي في حق النفل وقول أبي يوسف
 فيمن يتم لأجل جنازة فصلاة هاتمة حضرت أخرى أن يتمه باقي في حقها فلما لم
 يلزم من البطول البطول مطلقاً قال وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة
 أخرى وإن توضأت المستحضة حين تطلع الشمس بقي على طهارتها حتى
 يذهب وقت الظهر عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وذهب بناء على أن
 وضوؤه ينتقض بالخروج فيقطع عند أبي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند
 زفر بنهما عند أبي يوسف ونظر في قوة الخلاف في الصورة المذكورة فإن
 وضوؤه ينتقض عند أبي يوسف وذهب بدخول وقت الظهر لوجود دخول
 الوقت وعند أبي حنيفة ومحمد لا ينتقض لعدم الخروج وفيما إذا توضأ قبل طلوع
 ثم طلعت يبطل وضوئهم عند أبي حنيفة ومحمد بالخروج وكذا عند أبي يوسف وأما

طهارة صاحب الغفر
 وضوؤه

الشمس

وأما عند زفر فلا يبطل لعدم الدخول هذا هو المشهور وروى في غير الإسلام أن زفر
 لم يرد ذلك ولا أبو يوسف بل الكل متفقون على انتقاضه عند الخروج وأما لا ينتقض
 عند زفر بطلوع الشمس لقيام الوقت جعل عذراً وقد بقيت بشرائه فصلية
 لبقاء حكم العذر تخفيفاً وأما لزوم الطهارة بدخول وقت الظهر عند أبي يوسف
 إذا توضأت قبل الزوال لأنها ضرورية ولا ضرورة في تقديمها على الوقت فلا تقع
 صحيحة لأنها صحت وانتقضت بدخوله وهذا يفيد أن لا يجوز الصلاة
 قبل ذلك أيضاً لعدم ذكره النهاية أنها معتبرة في حق النفل وقضاء الغوايت
 وعدم اعتبار عدم الحاجة المتعلقة بقاء الوقتية لأنها غير معتبرة أصلاً
 وقول صاحب الهداية لزفر أن اعتبار الطهارة مع المناقاة للحاجة إلى الأداء
 ولا حاجة قبل الوقت ولا يوجب أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر
 قبله ولا بعده صريح في موافقة كلام في الإسلام وج فالحلوف فيمن توضأ
 قبل الزوال وقبل طلوع الشمس ابتدأ في نفس صحة الوضوء وعدمه بالنسبة
 إلى الوقتية لا بمنى على مناط النقص كما قاله الشيخ كالآدمي ابن الرماح
 ففي هذا ينبغي أن يجوز النفل وقضاء الغوايت بعد دخول الوقت في القوة
 المذكورة عند أبي يوسف أيضاً وعلى المشهور الذي هو البناء على مناط النقص
 لا يجوز وهو المفهوم من كلام الشيخ والله سبحانه وتعالى أعلم وينبغي
 وجوب الحجج أن يربط جرحه أو شدة تغلبه للنبي سنة أن لم يكن متعاطياً
 فإن الطهارة واجبة بحسب المكان وإن أصاب الثوب من ذلك الدم أكثر من
 قدر الدرهم لم يضر غسله لأنه نجاسة غليظة والزائد فيها على قدر الدرهم
 مانع عما سبأني إن شاء الله تعالى هذا إذا علم إذا غسله لا يتنجس ثانياً قبل أداء
 الصلاة يكون الغسل مفيداً ولو كان المحل الذي أصابه ذلك الدم نجساً
 لو غسل يتنجس قبل الفراغ من الصلاة ثانياً جازم أن لا يبطل هذا
 هو المختار للفتوى خلافاً لما قال محمد بن مقاتل أنه يحق يفتن من عليه غسله
 في وقت كل صلاة مرة وذلك أنه إذا كان لا يمكنه الصلاة بدون النجاسة
 فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه إضاعة المال ولا يقاس على الطهارة الحكمة

آثارها بخبره

الماء

لو رودها على خلاف القياس وصاحب العذر اذا صنع الدم ونحوه عن المخرج
يعالج من ان يكون صاحب عذر لانه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم المنافي
ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتسنت ومنعت الدم
عن المخرج حيث لا يخرج من ان يكون حائضاً لانه صفة الحيض اذا تقرر ان لا يتوقف
بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة المخرج الناقض
ولم يوجد رجل به جذر يخرج منها ماء صديد هو سائل وقد صار بسببه صاحب
عذر فتوضأ منه ثم سال الفرجة التي لم تكن سائلة تنقص ذلك وضوءه لان الجذر
قوي متعدد لا قرحه واحدة حتى يكون كل عذر واحداً فصارت كصاحب العذر
بسبب المخرج اذا توضأ ثم بال او سلس البول اذا توضأ ثم سال جرحه او
احد حدثا آخر وعلى هذا مسئله المخرجين اذا كان الدم يخرج من احدهما و
صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يكن يسيل ينقص وضوءه لما
قلنا وصاحب الحدث الايم ليس من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع
اصل بل هو من لا يمسى عليه وقت صلوة كامل الا والحدث الذي ابتلى به يوجد
منه قبله قوله كامل بالوقت صفة الوقت ويجوز جرحه بالجواز وهذا الذي ذكره
صاحب العذر في العقاد بعد تقرر كونه صاحب عذر فما دام لا يمسى
عليه وقت صلوة الا وعذره يوجد فيه فهو باق على كونه صاحب عذر لكن
تقرره ابتداءً انما يكون بما اذا مضى عليه وقت صلوة ولم يمكنه ان يتوضأ ويصلي
خالياً من ذلك الحدث فيه فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على
هذه المصنف كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه بالامتناع
الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يبقى للبقاء وجود الحدث في
كل وقت مرة وقال الصنفان لا بد للبقاء من سيلونه في الوقت مرتين او ثلاثا
والاول هو المختار فيما سأل الثبوت كما تقدم واذا تقرر صاحب العذر لحدث
آخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سال
فعلية الوضوء ذكره في احكام العقول لان الوضوء يقع لذلك العذر حتى لا ينقص
به بل وقع لغرضه وانما لا ينقص به ما وقع له واذا انقطع الدم ونحوه من

مطلب بيان صاحب العذر
لان العذر يخرج متعدد لا قرحه واحدة فصاحب
بعضه لا يخرج من بعضه من البدن احدها لا يخرج
لو توضأ لاجله ثم سال الاخر

من الاعذار وقتا كاملاً يخرج من ان يكون صاحب عذر بالنظر الى العذر المنقطع
فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح صلى
بطهارة الاصحى وكذا لو كانا على السبلون ودام الانقطاع لانه محدور صلى
بطهارة المزدورين وكذا لو توضأ على الانقطاع وصلى على السبلون لان العذر
انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضأ على السبلون وصلى على الانقطاع
ولم ينقطع على استيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذوى الاعذار
والاعذار منقطع كذا في الكافي رجل اشترى او استخرج ما في الفم بالنفس
فسقطت من الفم كتلة دم الكتلة بالتم من التمر والطين ونحوه ما جمع و
المراد قطعة مجمعة من الدم الجامل لم ينقص وضوءه لما تقدم ان العلق خرج
عن كونه ما باخراته وانما به وان قطرت الى الدم فانه يذكو ويوثق ينقص
وضوءه وهو ظاهر الفراء وهو الكبار من العثمان اذا مضى العضو وامتلأ
دما ان كان كبيراً بان كان ما مضى يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من الفم
العضو ينقص به الوضوء وان كان صغيراً بان كان ما مضى دون ذلك
لا ينقص بمنزلة الذباب ونحوه اما العلق اذا مضت الواحدة من العضو
حتى امتلأت وكانت بحيث لو سقطت وشقت لسال منها الدم انقص
الوضوء وان مضت قليلة بحيث لو شقت لم يسيل لا ينقص وهو ظاهر
واما الذباب والبعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى وامتلأ دماً
لا ينقص لانه غير سائل اما الدم القليل الذي ليس له قوة السيلون او القليل
الذي لا يملأ الفم فلا يمكن كواحد من احدنا ولم يحكم الشرع بانه ناقض للوضوء لم
يكن نجساً عند ابو يوسف فاذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة به وان اى ولو
فحق في ادعاء ربح الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا يتنجس وهو الصحيح
خلافاً لما لا لانه لو كان نجساً لكان الطهارة وكذا التيمم ناقض للوضوء ان
كان التيمم مضطجماً اى وضعتا جنبه بالارض او مكنثاً اى معتمداً على
مرفق او مستنداً الى شئ بحيث لو اذبل ذلك الشئ لسقط التيمم اى صار
من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشئ لسقط وذلك لحدث على رضى الله عنه ان

فإن كان التيمم ناقضاً للوضوء

النبي صلى الله عليه وسلم قال القينان وكاء التينة فمن نام فليست ضار رواه
 ابو داود والمراد غير المتكفي على ما سباني ان اشار الله تعالى في الاخرة النوم
 مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاعي على غيره اما اذا كان الاضطجاعي
 على نفسه لا يكون حدثا حتى ان نام واضحا التينة على عقبيه وصار شبه
 التينة على وجهه واضحا بطنه على خذيه لا ينقض وضوءه كذا في الكفاية و
 فيها لو نام قاعدة ووضع التينة على عقبيه وصار شبه التينة على وجهه قال
 ابو يوسف عليه الوضوء كذا في البسوطيين انتهى وقال في لو نام مستندا الى
 شئ لو اذيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي انه ينقض لانه
 اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه لا يملك يقعد بقوة
 نفسه وانما يقعد بقوة الاسطوانة مثلا وقال ابن الرماح الانتفاض بخمار
 الطحاوي واختره المصنف صاحب الهداية والقدر في لان مناط النقص
 الحدث لا عين النوم فلا يخفى النوم اذ هو الحكم على ما يشترض مظنة فالمظنة
 ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاستناد
 اذ لا يسكن الا السند وتلك المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج
 اذ قد يكون الدافع قويا خصوصا في زمانا لكثرة الاكل فلا يمنعه الاستسكة
 اي مقعدة انتهى وعلى هذا فالنقص في الصورة التي ذكرها صاحب الاخرة با
 الطريق الاولى فانه اذا انكب على وجهه وجعل التينة على عقبيه وبطنه على
 خذيه ارتفع جانب الخلف من المقعدة وزوال التماسك وذكر ابن الرماح عن
 صاحب الاخرة انه لو نام مرتبعا ورأسه على خذيه فنقض مع انه اشد تمكنا من
 ذلك فالوجه الصحيح هو النقص في تلك الصورة كما تقدم انه في البسوطيين
 عن ابو يوسف والله اعلم نعم الذي ذكره قاضي خان هو انه لو نام قاعدة واضحا
 التينة على عقبيه كما يفعل الكلب لا وضوء عليه قول ابو يوسف وقيل
 هو قول الخج انتهى فلهذا الصورة ليس فيها وضوء البطن على الخدين
 فالمقعدة فيها تمكنة على العقبين فعدم النقص فيها ظاهر ولو نام
 جالسا يميل رجليه ورأسه عن الارض ورأسه لا قال الخج في ظاهر

والتخفيف اي طفيف
 التماسك اي التماسك
 التماسك في العين والقدم في القلب

والتمسك على قفاه وكلف على وجهه في كل المضطجع
 مطلقا فان كل نوم يزيل مسك التماسك في كل وضوء
 بحيث يزول مقعدة عن الارض فهو حدث ناقض

وكاء يعني الكاء وهو وضع
 التينة على الخدين

ظاهر المذهب انه ليس بحدث وقال الخج في لا ذكر للناس مضطجعا والظاهر
 انه ليس بحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفرق عامة ما قيل حوله
 كان حدثا وان كان يسره عن حرف او حرفين فلو وان نام في الصلوة
 قائما او ركعا او قاعدا او ساجدا افلوضوء عليه لما روى البيهقي عنه
 عليه الصلوة والسلام لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى
 يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وقال تفرده يزيد بن عند
 الرحمن الذي روى ابو داود والترمذي من حديث ابي خالد بن زيد الذي
 هذا عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس رضي الله عنهما انه رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى عطف او نفع ثم قام يصلي فقلت يا رسول
 الله انك نمت قال ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع
 استرخت مفاصله وقال ابو داود قوله ان الوضوء لا ينقض لم يروه الا يزيد
 الذي روى اوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكر واشيا من هذا النوع
 وقد اختلف في الدال في قال ابن حبان كثير الخطاء وقال غيره صدوق
 لكنه يرمي في الشئ وقال ابن عدي لئن الحديث ومع لينة يكتب حديثه وقد
 تابعه على روايته ممدد بن هلال ثم استمد ممدد ثنا يعقوب بن عطاء بن
 ابي رباح عن عمرو بن شعيب ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليس على من نام قائما او قاعدا وضوء حتى يضطجع جنبه والارض
 واخرج ايضا عن محمد بن كثير السقا عن ميمون الخياط عن ابن عباس عن
 حذيفة بن اليمان قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخفق فاحنفت
 رجل من خلفي فالتفت فاذا انا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله
 وجيء على وضوء قال لا حتى تضع جنبك على الارض قال البيهقي تفرده
 محمد وهو ضعيف قال الشيخ كالذي بين الرماح وانما انا قلت فيما
 اوردناه لم يزل عند الحديث عن درجة الحسن اقول ما تفرده انما
 ضعف الراوي اذا كانا بسبب الغفلة دون الفسق يزول بالمناجعة و

هر

مطلقا بيان نام في الصلوة فلا وضوء عليه
 غلط انما نام والتمسك في تحته وهو صوت بالاضطجاع

ويعلم بها ان ذلك الحديث مما اجاد فيه ولم يبرهن فيكون حسنا فيكون حجة
 على الشافعي في قوله بالنقص في غير القاعد وعلى مالك في قوله بالنقص في
 النوم الطويل وان كان الرجل خارج الصلوة قياما على هيئة الساجد
 ففيه اختلاف بين المشايخ قال ابن شجاع انما يكون حدثا في هذه الـ
 الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا والله مال المصنف حتى قال
 وظاهر المذهب انه يكون حدثا وهو موافق لما في فتوى قاضي خان اذا نام
 خارج الصلوة على هيئة الركوع والسجود قال شمس المنة يكون حدثا في ظاهر
 الرواية لكنه مخالف لما في الخلاصة حيث قال في ظاهر المذهب لا فوق بين الصلوة
 وخارج الصلوة وكذا في الكفاية وقال في الهداية هو الصحيح يعني عدم الفرق
 عن علي بن موسى الرضا قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن
 اصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذهبهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا
 على الصفة التي هي سنة السجود بان كان رافعا بطنه عن الارض مجازيا لم يفتيه
 عن جنبية لا يكون حدثا انتهى وهذا هو مراد من صحة هذا القول اما لو كان
 غير الهيئة المستوية فلو شاركه النقص لوجود نهاية استرخاء الفاصل المذكور
 في الحديث قال في الكافي لم يرد به اصل الاسترخاء بل نهايته اذا حصل الاسترخاء
 موجود في الركوع والسجود لانه ينقطع النوم والنوم موجود في كل الاحوال فلو
 حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لنافض الاول الآخر ولصار كانه قال
 لا وضوء على من استرخى مفاصله انما الوضوء على من استرخى مفاصله
 ومتى حملناه على نهايته صار كانه قال اذا وجد استرخاء المفاصل على
 النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجه الوضوء ونهايته فيحدث في
 القيام والركوع والسجود لان التماسك باقي والاسقط انتهى فجميع كلام
 الشيخ حافظ الدين يفيد ان المراد بالسجود الذي لا ينقص الوضوء بالنوم
 فيه السجود الذي هو مثل الركوع والقيام في عدم نهاية الاسترخاء وبقاء
 بعض التماسك وعدم السقوط فاذا لم يكن السجود على الهيئة المستوية

٨٢
 فلو حصل منها به الاسترخاء ولم يبق بعض التماسك ووجد السقوط
 فينقص فالماصل ان القاعدة الكلية المعتمدة عليها في النقص بالنوم وجود كمال
 الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة فهذا ينبغي ان يؤخذ عند الاختلاف في
 اشتباه الحال الا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة نوم الساجد على غير
 الهيئة المستوية في الصلوة قال في الصلوة الخلاصة نأ في سجدة التلاوة لا يكون
 حدثا عندهم جميعا كما في الصلوة وسجدة الشكر كذلك عند محمد وهكذا
 روى عن ابي يوسف وسواء سجد على وجه الستة او على غير وجه الستة
 نحو ان يفتقر شذرا غير ويلصق بطنه على فخذه وعند ابي حنيفة يكون حدثا وفي
 سجدة التلاوة لا يكون حدثا انتهى فتخصيص اختلافهم بسجدة الشكر
 فيجب وهي غير مستوية عند ابي حنيفة مع التصرح بكونه على وجه الستة او لا
 دليل على عدم النقص اجماعا في غيرها سواء كان على وجه الستة او لا وكان
 وجه اطلاق لفظ ساجدا الحديث فيترك به القياس فيما هو ساجد شرعا
 فيتناول سجود الصلوة والسهو والتلاوة وكذا الشكر عند طائفتين
 ما عداه على القياس فينقص ان لم يكن على وجه الستة لتمام الاسترخاء مع عدم
 تمكن المقعدة ولا ينقص ان كان على هيئة الستة لعدم نهاية الاسترخاء لانه
 سجود داخل تحت اطلاق الحديث والله الوفاق وان نام قاعدا مترجعا او
 غير مترجع من هيات القعود او واضعا اليدين على عقبه حال كونه
 مستويا في الحالين او واضعا بطنه على فخذه لا ينقص وضوءه ذكره محمد
 في صلوة الاثر وقد متنا ان الصحيح قول ابي يوسف فيما اذا كان البناء على عقبه
 وبطنه على فخذه كمال الاسترخاء وزوال تمكن المقعدة بل هذه الهيئة انما
 لم يخرج الراجح من سائر هيات النوم ولونام محتسبا بان جلس على البنية
 ونصب ركبته وسند ساقيه لا نفسه بيديه او بشئ يحيط من ظهره عليها
 لا وضوء عليه لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع
 في هذه الحالة راسه على ركبته لاقنا ولا اعتبار لما ذكره غاية البيان من
 تفسير الاثر بهذه الهيئة والحكم بالنقص فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة

هذا بيان انما قاعدة



اشكال قطعها وانما سمي احتباءً انما سمي الاتفاقي في ذلك التفسير
تبعه فيه من لا خيرة له ولا فقه عنده وفي الخلاصة وان نام مترجلاً
ينقض الوضوء وكذا لو نام متوركاً وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق
اليدين بالارض وان سقط النائم يوماً لا ينقض ينظر ان انتبه بعد ما سقط
على الارض فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان انتبه عند اصابة الارض بلا فصل
لم ينقض وضوءه وعن ابي يوسف انه ينقض وضوءه وان انتبه قبل السقوط
فله وضوء عليه وعن محمد بن ابي ذر ان رايه مقعده الارض قبل ان ينتبه انتقض
وضوءه وان انتبه قبل ان يراى مقعده الارض لم ينقض كذا ذكره في الخلاصة
قال والفتوى على رواية ابي حنيفة ان قال شمس الائمة الخواني ظاهر المذهب عن ابي حنيفة
كما روي عن محمد بن ابي ذر وهو المحدث سواء سقط او لا انتبه وما افق به هو الاول
اذا لم يتم الا ستر خاذاً بعد من ايلة المقعدة حيث انتبه بجرم السقوط فوراً
وان نام على دابة عريانة ينظر ان كان نومه عليها حالة الصحو او حالة النوم
الا سواء لا ينقض وضوءه لتمكن مقعده وان كان ذلك حال الهبوط ينقض
لعدم تملكها وهذه المسئلة تؤيد النقص في صورة واضع بطنه على فخذيه
كما احتجنا من قول ابي يوسف فيما تقدم انما ولو كان راكباً في الاكاف او
في السرج لا ينقض وضوءه في الحالين الحال الهبوط وضوءه من الصعود
والاستواء للتمكن في كل الاحوال وكذا الاعمال والمجنون كل منهما ناقض للوضوء
وان ارادوا قول كونهما فوق النوم لان النائم اذا انتبه انتبه بخلافهما والاعمال
قال الاكل هو مرض يضعف القوى ولا يزيل المجنون وسببه امتلاء بطون الدماغ
من بليغ غليظ انتهى وفي الطب هو تعطل القوى واجتماع الروح فالحاصل
انه نوع من مرض وليس كالمجنون في ازالة العقل فلذا صح على الانبياء دون
المجنون وكذا السكر ناقض ايضا وهو سرور يغلب على العقل فيمنعه عن العمل
بموجبه والاولى انه حالة تعرض للاشياء من امتلاء دماغه بالبخرة النفا
اليه فيتعطل معها عقله المحي بين الحسن والقبيح عن تمييزه المعتاد وحدث
السكر ان علامته ان لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا حده عند ابي حنيفة

في بيان ان النوم على الدابة

في بيان ان النوم على الدابة

في بيان ان النوم على الدابة

في بيان ان النوم على الدابة

عدة

التي في ايجاب الحد في نقض الوضوء والصحيح في هذه في النقض ما قاله المحقق
انه اذا دخل في ميتته بكسر الميم تحريراً اي غير اختياراً ركني فهو سكران بالا
بحكم بنقض الوضوء والوال المسكة به وانما اختار ابو حنيفة ذلك التعريف
هناك احتياطاً بالذرة المحذرة وكذا عندنا هنا لحدته ان يتهدى في كلامه
والاحتياط هنا في النقض فاخترنا واكبرهم اذ في درجته وهو اختيارنا الشا
هناك ايضا ولا الفرقية في كل صلوة ذات ركوع وسجود والفقهاء لا يفترون
في الاثبات بل يفترون في مثل هذا الموضوع اذا علم المراد ولم يشبهه بالفرقة في
الصلوة ذات الركوع والسجود ينقض الوضوء والصلوة جميعاً سواء كان لا
الفرقة عامداً اي عالماً بانه في الصلوة او ناسياً ذلك وقال مالك في
الشافعي واحمد والفرقة لا تنقض الوضوء وهو القياس لكن تركناه بما روي
مسنداً ومسنداً ثم قال الامن ضحك منكم فمقرته فليعد الوضوء والصلوة
جميعاً قال الشيخ كان الذين بن الرماة واعترف اهل الحديث بصحة مسند
ومداه على العاليية وان رواه غيره كالحسين وابراهيم الحنفى وغيرها
فقد اخرج ابن تيمية عن حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان قال انا حدث
ابراهيم عن العاليية وعن شريك عن ابيها شتم قال انا حدثت به ابراهيم
عن العاليية والحسن بن زياد عن ابي العاليية وقد رواه ابراهيم عن منصور بن
زاذان الواسطي عن الحسن بن سعيد بن ابي سعيد الحنفى عن ابي حنيفة قال بينا
هذه الصلوة اذا قبل اعمى يريد الصلوة فوقع في ركبة فاستنضح القوم
فمقرهوا فقال انصرف عيسى بن ابي حنيفة قال الامن كان منكم ضحك فمقرته فليعد الوضوء
الوضوء والصلوة قبل مقعد لا صحبة له فهو مسند ايضا قلنا لا صحبة
له هو مقعد فانه ضال مضل ومقعد هذا هو الخواص كما صرح به في
مسند ابي حنيفة ولا شك في صحبة ذكره ابن منذر وابو نعيم في الصغرى و
رواه حديث جابر بن ابي جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر
يخبران ام مقعدا وكان صغيراً فقال ادع هذه الشاة الحديث ولو
سلم فاذا صح المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من العمل به واول العاليية اسمه

تقار

في بيان ان النوم على الدابة

في بيان ان النوم على الدابة

في بيان ان النوم على الدابة

رفيع من نقاة التابعين وروي مسنداً عن عدة من الصحابة الى موسى
 الاشعري والى هريزة وابن عمر وانس وجابر وعمر بن الخطاب واسلم
 حديث ابن عمر رواه ابن عدى في الكافي من حديث عطية بن بقة ثنا
 شاعر بن قيس عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ضحك في الصلاة فمهرته فليهد الوضوء والصلاة وما طعن به من
 ان بقة مدلس مدفع بان لا تس السفة اذا صرح بالتحديث ذلك
 ثممة التدليس عن حديثه وبقة من هذا القيل وما يطعن به بعض
 المتقربين من انه لم يكن بسجدة السلام وكيفية ومن انه كيف تقع القرينة
 من الصحابة وهو خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في غاية الوضوء بعد
 ثبوت الحديث على انه لا يلزم انه كان يصلي في المسجد في تلك الواقعة ولا ان
 الفقهية وقعت من الصحابة القنبرين فقد كان يصلي خلفه عليه السلام
 المنافقون ونحوهم من الاعراب والاحداث ومن هو قليل المتأله
 فالطعن في مثله مردود على الطاعن وان قرينة في صلاة الجنادة او سجدة
 التلاوة لا ينقض وضوءه لان الحديث ورد في صلاة مطلقة اما في واقعة
 الحال فظاهر واما في مثل حديث ابن عمر فلا في الصلاة المذكورة مطلقاً
 وفي تنقير لاداة الركوع والسجود عند الاطلاق لانها المهرودة عنده
 وما كان خارجاً عن القياس عليه في اكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة
 سجدة السهو وهو سؤال لان القرينة في سجود السهو ناقضة قطعاً
 لانه في حرمة الصلاة ذات الركوع والسجود فان سلام من عليه السهو
 لا يخرج عنه عن الصلاة عند محمد وعند غيره وان اخرج له لكن اذا سجد
 للسجود عاد اليها وان نام في صلوة ثم قرئته فسدت صلوة ولا ينقض
 وضوءه ذكره في الاصل كذا في عامة الفتاوى وقال في الخلاصة هو المختار
 اما فسدت الصلاة فلا كما كالم وكلام النائم لا تنقض الصلاة على ما
 اختاره قاضي خان وصاحب الخلاصة واخره واما عدم النقص فلكون
 النقص بغيره في القياس ولانه باعتبار معنى الجنابة وقد زال بالنوم

مطلقاً في بيان القرينة في الصلاة الجنابة
 والظاهر ان الضابط كان من النافقين ومن الاعراب
 فان عليه الصلاة والسلام كان يصلي خلفه صديقاً
 زاده

مطلقاً في بيان النام في صلاة ثم قرئته فسدت
 صلوة

بالنوم وقال في المحيط فسدت صلوة وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين
 اما الصلاة فلا تقدم واما الوضوء فلا يترتب في الصلاة ولا فرق
 في الاحداث بين النوم واليقظة فانه لو احتمل يجب الغسل كالواحدة بشهوة
 في اليقظة وكما لو خرج منه نجاسة وفيه نظر لا يخفى وعن ابي حنيفة
 ولا يفسد الصلاة فيسبغها اذا انتبه وينتفي عن صلوة اما كونها حدثاً
 فلا تقدم في الوجه قبله واما عدم فساد الصلاة فبناء على ان كلام النائم
 لا يفسد ما على ما اختاره في الاسلام لانه ليس بكلام لصدره ممن لا
 اختيار له ولذلك لو قرأ نائماً لا يجزئ عن القراءة في المختار وكذا سائر الاركان
 ما فعل منها حال النوم لا يحسب ولا يقع طلاق ولا عتاق والذي
 اختاره في الاسلام في الاصول وصح من بعده من الاصوليين انها لا
 تنقض الصلاة ولا الوضوء اما الصلاة فلما في القول الثالث واما الوضوء
 فلما في القول الاول وان قرئته الصبي في صلوة لا ينقض وضوءه لانها
 من الجنابة فهذا الذي تقدم حكم الفقهية واما التمسك فلا ينقض
 الوضوء بالاجماع وكذا لا ينقض الصلاة واما الوضوء فلا بد من
 القرينة فلا يلحق بها واما الصلاة فلا بد من كلام لانه دون القرينة
 غير مسبوغ وخذ الفقهية قال بعضهم ما يظن فيه الفاق والهاء مكرر
 قال في الفا موس فمهره رجوع في ضحك او استند ضحك او قال في ضحك
 قد فاذا ذكره قبل قرئته الضمير لكن هذه الصفة لم يسمها قط وقوله
 يكون مسبوغاً ويجوز ان يكون عنده كاف في حدها سواء بدت نواجذ
 او لا رواه الحسن عن ابي حنيفة وهو المشهور خذ او وقوعاً وقال بعضهم
 هو شمس الائمة الحلواني في حد القرينة موجوداً بدت نواجذ ومنعه
 الضحاك عن المرأة فالنواجذ بالذال المعجمة وهي الاضراس وقيل افصاها
 وهو بعيد وقيل الانياب وهي جموع ناجذ التسميم ولا يكون
 نسيء عالم اصلاً ولا ولا يجزئانه وذكر في الفتاوى الخافيه وكذا في
 غيرها التسميم لا يبطل الوضوء ولا الصلاة لما تقدم والضمير يفسد

مطلقاً في بيان حد القرينة
 نين

الصلوة لكونه كذاً لكونه مسموعاً ولا يفسد الوضوء لانه دون الغفيرة فلا يلحق بها وحده الضحك ان يكون مسموعاً دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقصة للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي عند الخروج والى يوسف خلدها لمحمد وهي ان تمس بطنه بطنها او ظهرها او فوجها منتزعا فوجهها من غير حائل من جهة القبلة والذكر لمحمد ان الشيق بعد الخروج حاصل فلا ينتقض ولهما ان هذه المباشرة سبب غالب لخروج المذي في مقام المسبب والشيق بعدم الخروج غير مسلم لانها حالة ذهول ودعا خرج قليلا وانسعج فلاحتمالة ايجاب الوضوء في الغنية وكذا المباشرة بين الرجل والامرأة وبين وبين المراد بين ينفق عندها وامام من الذكرا واكل شئ مما مسنته النار مباشرة كالشواء او بجائل كغيره فانه لا ينفق الوضوء عندنا خلافا للشافعي اما النقص مما مسنته النار فلم يقل به الشافعي ولا غيره من الائمة وامام من الذكور فينقص عنه اذ كان باطن الكفر وكذا عند مالك واحمد واقرى ما استدلوا به حديث بسرة بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شئ ذكوه فليتنوضا رواه مالك في الموطاء وابو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن صحيح واما حديث عائشة رضي الله عنهما ان صلى الله عليه وسلم قال ويل للذين يتشون في وجهم ثم يصلون ولا يتوضون الحديث فضعف ولنا ما روى ابو داود والترمذي والنسائي عن ملازم بن عمر عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن ابيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمس ذكوه في الصلوة فقال هل هو الا بضعه منك قال الترمذي هذا الحديث احسن شئ يروى في هذا الباب ورواه ابن حبان في صحيحه والطحاوي وقال هذا حديث مستقيم الاسناد عن مضطرب في اسناده ومثبه وسمع الى ابن الديني انه قال حديث ملازم بن عمر واحسن من حديث بسرة وعن عمر بن علي القلاء انه قال حديث طلق عن عائشة من حديث بسرة بنت صفوان السني وقولهم حديث بسرة ناسخ لان طلقا قدم في اول سني الهجرة ومثني حديث بسرة رواه ابو هريرة رضي الله عنه

عنه وهو متأخر الاسلام اغايصه ان لو اثنوا ان لم يعد بعد ذلك قط وليسوا
بغادرين على ذلك كيد وهو قد روي عنه حديثا ضعيفا من مس ذكره فليتبوا
وقالوا اسع من عليه السلام الناسخ والنسخ على ان حديثه الى هرة مضيق
ايضا لان سنده بن يدين عبد الملك ثم حديث طلق من حج بما تقدم عن ابن الدبني
وغيره وبان حديث الرجال اقوى لانهم احتفظوا واضبطوا ولا جعلت شهادة
امرأتين بشهادة رجل وبان امر الواقف مما يحتاج اليه الخاص والعامة وثبت
عن علي وعطاء بن ياسر وعبد الله بن مسعود وابي عباس وحذيفة ابن
اليمان عن ابن بن حصين والي الورداء وسعد بن ابى وقاص رضوان الله تعالى
عليهم اجمعين انهم لا يرون النقص منه فخافوه عن هؤلاء مع احتياجهام اليه
وظهوره لامرأة غير محتاجة اليه غاية البعد مع ما فيه من مخالفة القياس
ففيه الانقطاع الباطن من وجوه ولو قد اثنوا تعادضا وجوب الرجوع الى القياس
وكذا استمر المرأة لا ينقص الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي
ينقص سواء كان بشهوة او بدنها وقال احمد ومالك ينقص ان كان بشهوة و
واستدلوا بقوله تعالى ولا تمس النساء فلما ذهب جماعة من الصحابة ان
المراد به الجماع وجماعهم ان المراد به حقيقة وذهب مذهب الاولين بالمعنى
وهو انه سبعا افاض في بيان حكم الحديثين الاصح والاكثر عند القدرة على الماء
بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى قوله وان كنتم جنسا فاطروا فبين ان الغسل
له شرع في بيان الحال عند عدم القدرة على الماء بقوله وان كنتم مرضى او على سفر
لا تسلم مستعمل في الجماع فيجب حمله عليه ليكون بيان الحكم الحديثين عند عدم الماء
كأبني حكم ما عند وجوده وبذلك عليه من السنة ما في مسلم من مس عائشة
رضي الله عنها قدمت عليه السلام حين طلبته فافقته ليلا وهي منصوبتان
في السجود ولم يقطع صلوة لذلك والجواب بان كان مستور القدمين في تلك
الحالة في غاية البعد وعن عائشة رضي الله عنها ان الله عليه السلام كان يقبل بعض
نساءه فلا يتوضأ رواه البزار في مسنده باسناد حسن ولو خلق الشجر
شعراؤه او لحمه او شاربته او فم الاظفار بعد ما توضأ لايجب عليه إعادة

۱۰

كتاب فتيان مصر المرفوعة

الوضوء ولا إعادة غسل ما تحت الشعر والظفر ولا مسح لانه الغسل والمسح
في محله وقع طهارة حكيمة للبدن كله من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزول حكم
بذوله وعلى هذا لو كان في بعض اعضاءه بثرة قد انتثر جلد هاف وقع الغسل او
المسح عليها ثم قشرت او قشر بعض جلد رجليه او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء
او الغسل لا يبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتقن في الوضوء اريد وشك
في الحدث وكأنة عدى التيقن بوقوع مشاكلة للشك فلا وضوء عليه الاصل في هذا ان
التيقن لا يزول بالشك وان القرينة ترجح احد طرفي الشك فعليه يتبين مثل
هذه المسائل فان يتقن انه متوضئ وشك هل انتقض وضوءه ام لا فهو
على وضوءه ومن شك في الوضوء ويتقن في الحدث ايتقن انه احدث وشك هل
توضأ بعد ذلك ام لا فهو محدث فعليه الوضوء ومن شك في خلوه الوضوء في
غسل بعض اعضاءه هل غسله ام لا فعدم غسله كان متيقنا فله يزول به
بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت
الى الشك ولا يلزمه غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لان التمام قوته
ترجح غسله وكذا من علم انه قد فعل الوضوء وشك هل توضأ ام لا فهو على وضوءه
لان فعوده له قرينة ترجح احد طرفي الشك ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة
هل قضاه ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ولتيقن عاذلك ولو يتيقن انه لم يغسل
عضوا من اعضاء الوضوء وشك في عضو هو ذكوة مجموع التوازل انه يغسل
الرجل اليسرى ومن رأى بلاء بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان
اول ما عثر به اعادة الوضوء وان كان الشيطان يريه كثيرا لا يلتفت اليه
لتيقنه بالظاهرة وشك في الحدث ويتيقن ان يتوضئ فوجه وسراويله بالماء اذا
توضأ قطعا لو سوسة الشيطان فالأخلاق لئلا تنفع هذه الحيلة انما تنفع اذا
كان قريب العهد بالوضوء اما اذا بعد وجف العضو فلا اشتى والذي ينفع بكل حال
خشو القطن والله اعلم **فصل في نجاسة** ما وقع من بيان النجاسة الحكيمة
وبيان نظيرها اصلا وخلفا شرعا في بيان النجاسة الحقيقية وقدم الحكيمة
للكثرة وقومها واهميتها حيث لا يعني عن شئ من النجاسة في الاصل

ومن يتقن بالطهارة وشك في الحدث فهو على الطهارة
ومن يتقن بالحدث وشك في الطهارة فهو على الحدث
لان اليقين لا يبطل بالشك يبطل باليقين وانما
يبطل اليقين بيقين مثله ضيائية

طهارة بيان النجاسة

الاصل مصدر نجس بنجس عنيها وبكسرهما في الماضي وفتحهما في المضارع فهي اسم
معنى وتطلق على الجسم النجس هو اسم عين وهي على ضربين اى على نوعين نجاسة
عليقة او شديدة في منع جواز الصلوة ونجاسة خفيفة الثانية بالنسبة الى
العليقة اما النجاسة العليقة اكتفى بالتعريف في بيان النجاستين عن التعريف
لاختلاف في بين الحج وصاحبه مع علم سلا منه عن النقض في كلا الذهبين
فما قول الحج العليقة هو النجس الذي لم يتعارض في كونه نجسا والخفيفة
بخلافه وعندهما العليقة هو النجس الذي لم يختلف في كونه نجسا والخفيفة بخلافه
ويروى على تعريفه سور المخرج حيث حصل التعارض في كونه نجسا ولم يحكم بنجاسته
وعلى تعريفها التي حيث اختلف فيه وهو مغلط فالنجاسة المخلطة كالعذرة
وهي جميع الاشياء والبول اى بول ما يؤكل لحمه غير الفرس واطلق اعتمدا
على ما ذكره من بعدة مثال الخفيفة والدم المسفوح ونحوه الطبر اى رجليه
وكذا سائر سباع البراءة ولحم الخنزير وسائر اجزائه هذه الاشياء نجاسة
معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف فيها الا شعر الخنزير لما ابيح الاستغناء به
للخنزير مرة قال محمد بن توفيق في الماء لا ينجسه وكذا لحم ما اى حيوان لا يؤكل
لحمه اذا لم يكن ذلك الحيوان مذكى اى مذبوحا بالسمية حقيقة او حكمي والذابح
مسلم او كتابي فان تلك اللحوم اذ ذكبت نجاسة عليقة اما اذا ذبح ذلك
الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بالسمية حقيقة او حكمي كالتاسي وكان الذابح مسلما
او كتابيا وصلى واحد مع لحمه او جلده قبل الذبحة فيجوز ما صلى اما بعد
الذبحة فلا خلاف فيه عندنا وهو الذي ذكره هو اختيار صاحب الهداية وطا
والصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكوة قال في الاسرار جلود السباع تطهر
بالذكوة عندنا خلافا للشافعي ثم قال فان قبل الجلد طاهر قلنا من مشا
من يقول ولا يطهر يكون متصلا باللحم واللحم نجس ولا يطهر بالذكوة فكيف
يكون الجلد طاهرا قلنا من مشا بخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يحمل الاكل
ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما من ان الحرمة في مثله تدل
على النجاسة ولنا نقول بين الجلد واللحم جليدة رقيقة تمنع مما ساء اللحم الجلد

طهارة بيان النجاسة العليقة
في التعريف والاصطلاح قالوا العذرة النجاسة اى في طهارتها
في التعريف والاصطلاح قالوا العذرة النجاسة اى في طهارتها
وتشريح الكنانة بشعر الخنزير ينجس ما لم يبيح الاستغناء به
طهارة بيان النجاسة العليقة

نقطة

جملتها

بول القارة وخرها يعني انه نجس له قال والاحتراز عنه ممكن في الماء غير كفي
في الطعام والشراب فتعفى عنه فيها وهذا موافق لما ذكره فان الدهن
من جملة الطعام اللهم الا ان يحمل الطعام على الخطه ونحوها والاحتياط اولى
البيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في الوقة لانفسه وكذا السمكة اذا
وقعت من امه رطبة في الماء لانفسه كذا في كتب الفتاوى وهذا لان الرطوبة التي
عليها ليست بنجاسة كونها في محلها وكذا الانفة بكسر الهمزة وفتح الفاء وقد تكسر
وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند النجس لانفسه لا دونه
ولا غيره اذا خرجت من شفاة صبيته سواء كانت جامدة او مائعة وعند هذا الموضع
نجاسة والجامدة متنجسة نظير بالفسل فيفسد ان الماء وغيره الا اذا غسلت
الجامدة اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها اللهم ان المحل تنجس بالموت
فتنجس ما فيه الا ان نجاسة الجامدة بالمجاوزه وغسلها ممكن فنظير بالفسل وله
ان الموت ليس منجسا لان بل المتنجس الدماء والرطوبات وهي بمنزلة غير اولا
تنجس بنجاسة الوعاء لانها في معدتها والمخلد في لبن البينة على هذا اما الماء المستعمل
فتنجس بنجاسة غليظة عند ائحيفة في رواية الحسن بن زياد عنه لقوله لم لا يكون
احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل في من الجنابة ثم يني عن الاغتسال في الماء الدائم
كثيره من البول فيه ولانه ماء اذبلت به نجاسة حكيمة فيعتبر بما ازيلت به الحقيقة
بل اولى القليل من الحقيقة عفو من الحكمة لا وعند ائحيفة هو نجس بنجاسة
خفيفة وهي رواية عن ائح ابضا لا خلاف في نجاسة ونزول في تعذر صون
الشراب عنه خفف حله وعند محمد وهي رواية عن ائح ابضا هو طاهر غير
طهور اي غير مطهر وبه ائح اكثر المشايخ وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان
الماء اذا استعمل في محل فاقصى احواله ان يعطى حكم ذلك المحل واعضاء المحدث
طاهرة حتى لو حمله انسان وصلى به جازت صلوة لكن لا يحمل اداء الصلوة بيد
محدث فالأستعمل يصير بهذه الصفة مستعمل فاذا اصاب الثوب جازت
صلوة فيه ولو توضأ به لم تجز صلوة ولانه لما اذبت به نجاسة غير صفته
كأن اذبت به زكوة يصير وسى وحرّم تناوله لغنى وهاشمي وأبي جعفر

السجدة والفتنة والفتنة
في بيان طهارة المستعمل

ضرورية كما حلت البينة لها فكذلك الماء يبق مطهرا كذا في الكافي لكن هذا التثنية غير
ظاهر لان مال الزكوة حرم على الغنى والهاشمي قبل ان تؤدى الزكوة مرة لانها لا تكون
مؤداة الا عقب الدفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج عن المطهرية قبل ان يستعمل
ومما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة
المتحرزين مع احتياطهم في الطهارة ونحوهم عن قليل النجاسة وان خفت فدل
على طهارته وكثيرهم لم يرو عنهم حفظه ولا حمله في الاسفار سيما في الاماكن العذبة
المياه وكثيرهم لم يرو عنهم احد منهم انه اخذ الماء الذي سال من وضوء غيره او
غسله في اناة فتوضأ به دليل ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم
حصل له بدلا علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعمله محدثا او غير
محدث بان توضأ على الوضوء وقال زفران كان غير محدث فالأستعمل
طاهر مطهر لان حكم البدن كان كذلك يجوز الصلوة به قلنا لما نوى القربة وقد
ازداد به طهارة على طهارة ونور على نور على ما جادت به الآثار ولن يكون طهارة
جديدة حكم الآثار النجاسة حكم وهي نجاسة الآثام فصارت الطهارة و
على الحديث سواء حكم فلا يبق مطهرا والماء المستعمل هو كل ماء ازيل به حدث اصغر
او اكبر واستعمل في البدن على وجه القربة هذا حله الماء المستعمل على قول ائح وهو
ان يوسد فانه عند هذا يصير مستعمل باحدثين اعم بالآثار الحديث او باستعمال في
البدن على وجه القربة وبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في مثل ما اذا
توضأ المحدث بالنية وينفرد الاول في مثل ما اذا توضأ المحدث بنية والثاني
مثل ما اذا توضأ التوضي بالنية وعند محمد لا يصير الماء مستعمل بمجرد رفع الحدث
بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحدث او لا لا يثبت حكم الاستعمال
انما هو بسبب انتقال نجاسة الآثام اليه على ما في الحديث عن ائح هزيمة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن
فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر بها بعينه مع الماء او مع آخر
فقط الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء او
مع آخر فقط الماء فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء

اومع اخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب رواه مسلم وذلك لا يكون الا
 بنية التقرب اجماعاً وقالوا اسقاط الفرض مؤثر ايضا لانه لما غسل
 الاعضاء وقد حصل فيها ما يمنع الصلوة تحول ذلك المانع الى الماء وصار
 نظير تحول الاثام لانه انما يصير مستحلاً اذا زال عن البدن في الغسل او عن
 العضو الذي استعمل فيه الوضوء لمزوجة التطهير والاستقرار في مكان
 ليس بشرط قال في الهداية الصحيح انه كما زایل العضو صار مستحلاً لان سقوط
 حكم الاستعمال قبل الانفصال للمزوجة ولا ضرورة بعده انتهى ولا في المحيط
 ان الاجتماع في مكان ليس بشرط وهذا هو مذهب اصحابنا قال وما ذكر في
 شرح الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا استقر في مكان فذلك
 قول شيخان الثوري وابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اختيار الطحاوي
 وبه كان يقضي ظهير الدين المرغيناني اما مذهب اصحابنا فاذا ذكرنا وعن هذا
 قلنا ان من شمس رأسه فاخذ ماء من حبلته ومسح به رأسه لا يجوز انتهى
 وفي الغناوي الظاهرية اتفق علماؤنا ان الماء الذي نادى به القربة ما
 دام متردداً في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا زایل العضو ولم يصل
 الى الارض ولا الى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء اذا ترك على عضو انشأ
 وجري فيه لم يبر متوضاً انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة والختار ما ذكرنا
 انه لا يصير مستحلاً ما لم يستقر في مكان ويتسكن عن التحول انتهى وقوله اذا
 استعمل في البدن احتراز عما اذا استعمل في غيره من الثوب ونحوه بنية
 القربة فانه لا يصير مستحلاً ويدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطهارة او بعده
 بنية اقامة التيمم حيث يصير مستحلاً ويتفرع عما ذكرنا امرأه
 غسلت القدر او القصاص او غسلت يدها من الوسخ او العجين لا
 يصير ذلك الماء مستحلاً هذا اذا لم يكن على يدها حدث لا على وجه القربة
 وفي الفتاوى قاضي خان المحدث او المحدث اذا دخل يده في الماء
 لا عتق ان وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء به ولا يتنجس ولا يصير مستحلاً
 وكذا المحدث اذا دخل يده في الحب الى المرفق لا يخرج الكوز لا يصير مستحلاً

بالانفاق لعدم وجود شيء من الامور في الاضطرار خاصة لعدم الاستعمال

مستحلاً وكذا الجنب اذا دخل رجلاً في البو في طلب الدلو لا يصير مستحلاً كان
 المزوجة بخلاف ما لو ادخل يده او رجلاه للثبوت فانه يصير مستحلاً لانعدام الفرض
 ولو ادخل الجنب الماء بغير يديه المضمضة لا يصير مستحلاً عند محمد وقال ابو يوسف
 لا ينبغي طهوراً قال قاضي خان هو الصحيح اما لانه صار مستحلاً بسقوط الفرض اولاً
 خالطة البراءة فلا يكون طاهراً وان ادخل الجنب والمحدث يده في الماء يريد الغسل
 ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستحلاً وان ادخل الكف يصير مستحلاً كذا في
 الخلاصة وفيها الظاهر اذا غسل في البئر بنية القربة افسده وان انقضى لطلب
 دلو ليس على يده نجاسة ولم يدرك فيه جسده لم يفسده عنده جميعاً اقول
 كذا لو ذلك جسده لازالة الوسخ ينبغي ان لا يفسده لانه الغرض ان طاهر ولم
 ينو القربة ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء فلا يصح انه لا يصير مستحلاً
 بجود الوضوء به وكذا اذا غسل ثوباً او اثناء طاهر وان ادخل القربة يده في الماء وعلم
 ان ليس بها نجاسة يجوز التوضوء به وان شئت في طهارة يديها ينبغي ان لا يتوضأ به
 وان توضأ جاز هذا اذا لم يتوضأ القربة به فان توضأ به ثوباً اختلف فيه المتأخرون
 والختار انه يصير مستحلاً اذا كان عاقلاً لانه نوى قربة معتبرة وان انتفع من غسله
 الجنب في الماء لا يفسد الماء اما ان سال فيه سبيلاً فانه يفسده وعلى هذا حوض
 الخاء وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسده ما لم يغلب عليه ما تقدم في فصل المياه و
 يكره من ماء السمل ويجوز الاستقاء به وبالماء النجس نحو بل الطين وسقي الدواب
 وكلها هاب دبع فقد طهر الحديث ابن عباس المتقدم في اوائل الفصل وفي الصحيحين
 عنه ايضا قال يصدق على مولاة يمنية بشاة فانت فر بها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال هلا اخذتم اهابها فذبحتموه فاشتفتم به فقالوا انها مينة
 قال انما حرم اكلها واما ما رواه اصحاب السنن عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن
 عبد الله بن علقم عنه عليه السلام انه كتب الى جهمينة قبل موته بشرى ان لا تنفقوا
 من الميتة باهاب ولا عصب حسنة الترمذي وعن احمد بن بشرى او بشرى بن
 فليس في قوة حديث ابن عباس حتى يعارضه ويشخه مع ما في متنه وسنده
 من الاضطراب في سنده في رواية ابي داود مع جهه خالد الخزاز عن الحكم بن

الانتضاج بانفك صابجلف آح

مطايع بيان كل اهاب دبع فقد طهر

عقوبة بالغرقانية عن عبد الرحمن انه انطلق هو واناس الى عبد الله بن عكيم
قال قد خلوا وقتت على الباب فخرجوا الى فا خبروا ان عبد الله بن عكيم
اخبرهم الحديث في هذا انه سمع من الاخيلين وفيما قبله انه سمع من ابن
عكيم وانه متناه في رواية قبل موته بشهر وفي اخرى باربعين يوما وفي اخرى بثلاثة
ايام على انه قد اختلف في صحبه ابن عكيم وفي تقدير التسليم فلا هاب اسم لما لم يدع
ومارواه الطبراني في الاوسط من لفظ هذا الحديث كنت رخصت لكم في جلد
الميتة فلو تتفهموا من الميتة مجلد ولا عصب في سنده فضالة بن مفضل
مضغف واذا طهر الاله اب بالدع جازت الصلوة معه ملبوسا او مفروشا
او محمولا الاجل الخنزير نجاسة عينه والادمي كرامته وذكر في الشرح كذا في
اكثر النسخ والمراد به شرح الاسمي مصر خايب كل حيوان اذا ذبح بالتسمية
طهر جلده وجلده وشعره وجميع اجزائه سوى الخنزير وسواء كان مأكولا للحم او
غير مأكول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفيا في الاول الفصل جلد الادمي اذا وقع
منه مقدار ظفره الا ان يفسد الماء لانه نجس وفي الحاقانية كل ما كان سورة
نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالزكوة وقد قد مناة مذهب بعض المشايخ وان الاصح
طهارة جلده دون لحمه وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر بالدع وعصب الميتة
وعظمها وقرنها وريشها وشعرها وصوفها وظلمها وكذا احافها ومخيلها و
كل ما لا تحل الحيوة منها طاهر اذا لم يكن عليها دسومة لما تقدم من حديث
شاة مولاة يميمونة من قوله عليه السلام اغا حرم اكلها واخرج الدارقطني عن عبيد
الله بن عبد الله بن عباس اغا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها
فاما الجلد والشعر والصوف فله باس به واعلم بتضيف جلد الجبارين مسلم
وهو ممنوع فقد ذكره ابن حبان في الشفاة فلو ينزل حديثه عن الحسن ثم اخرج
من حديث ابي بكر الهذلي عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا احد فيما اوحى الى محمد ما على طاعم يطعمه
الاكل شي من الميتة حلال الا ما اكل منها فاما الجلد والقرن والشعر والصوف
والسنن والعظم فكله حلال لانه لا يذكي واعلم بان ابا بكر هذا مروي واخرج

وذكر بعض ما في النسخ

واخرج ايضا عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بمسك اذا ذبح
الميتة اذا ذبح ولا بأس بصوفها وشعرها وقرنها اذا غسل وضغفه بان ابا يوسف
بن ابي السفر بفتح السين الميتة وسكون الفاء مذكور واخرج البيهقي عن بقية
عن عمرو بن خلا عن قتادة عن انس انه عليه السلام كان يتمشط بمشط من عاج
قال ورواية بقية عن شوخه المجهولين ضعيفة انتهى وقد اوردنا الواسطي
مجهول وليس كذلك ولا يلتفت الى قول الاصمعي ان العاج هو الذي لا يبل هو عظم
الظيل على ما في الصحيح وغيره فانه عدة احاديث لو كانت ضعيفة حسن المتن
فكيف ومما لا ينزل عن الحسن وله الشاهد من الصحيحين حديث شاة مولاة
ميمونة فهي مؤيدة لقولهم ان ما تحل الحيوة لا ينحس بالوت وهذه الاشياء لا تحلها
الحيوة لانها لا تنال بالقطع الا بطريق المجاوزة والتمول لا بد على الحيوة الحقيقية
كتموت النبات والمراد باحياء العظام في النص ردها الى ما كانت خصصة وطبة
في بدن حي حساس او احياء اصحابها واما جلد الفيل فيظهر بالادعاء
كسائر السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه والانتفاع به الا عند محمد فانه
يقول الفيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع منه شي ويرويه حديث
البيهقي المذكور اتفاقا وروى عن محمد امارة صلت وفي عنقها قرادة عليها
سنن اسد او نعل او طيب جازت صلواتها لما تقدم من طهارة العظم
والعصب وكون الرواية عن محمد لا ينافي كونها انتفاقية في الفتاوى ذكرها
مطلقا والدين يدل على في بعض النسخ بخلاف الادمي والخنزير واما الخنزير
فظاهره واما الادمي فان كان سن يقيم يجوز الصلوة معه وان زاد على
قد ردهم وان كان سن غيره وزاد على الدرهم لا يجوز بالاتفاق لكن
هذا كله على القول بنجاسة السن على تقدير انه طرف عصب ونجاسة
العصب ما ايتان قاله الكفاية قال فيها وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح
لا خلاف في السن بين علي ثمانية طاهر والخلاف بين ابي يوسف ومحمد على
الرواية التي جازت ان عظم الانسان نجس انتهى ومثله في الكافي فان قيل ليس
ان عظم الانسان طاهر فاني ينصون الخلاف قلنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح

الذي يفتح الدال شئ كالعاج وهو من الخلقات نجسة
بجمله يتخذ منه السوار من المذبح قبل حصول

في بيان جلد الفيل

بخبر محدود وهذا الخلاف على الرواية التي جازت ان عظم الاشياء نجس وفي
 قوله في حال عظم الاشياء اذ وقع في الماء لا يفسد لانه طاهر بجميع اجزائه
 انتهى الا ان قوله بجميع اجزائه ينافي قوله قبل ذلك جلد الادمي والجماد اذ وقع في الماء
 وقد قد عظم يفسد وان كان دونه لا يفسد فيجب ان يحمل على ان المراد جميع
 اجزائه التي لا تحل الجوزة وذكر الشيخ الامام الانسباني في كسر الهمة واسكان
 السنين للمصنف بعد ما يرد موحدة مفتوحة فالفتون ساكنة ثم كافي مفتوحة
 بعد هاء متشابهة فوق نية ثم يا ما تشبه الى اسباب لكنه قوية من في اسباب
 في شرحه السجدة التي فرده اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بود في الدنيا
 لا يجوز تصديقه به من غسل لانه طاهر بالاباحة ونجس بود في الدنيا بغسل
 نثار العظم كسابر الاشياء المتنجسة وان علم انه مدبوع بشئ طاهر جازت
 القلوة به وان لم يغسل وان شك انه مدبوع بشئ نجس او شئ طاهر فالأفضل
 ان يغسل ليزول الشك باليقين ولو لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة
 وللا باحة وهي ما يمنع النجس والفساد على طهرين حقيقة وحكمة
 فالحقيقة ان يدبغ بشئ طاهر من الادوية المعينة للذبح كالعفص والسبخة
 والشب واللمح والفرط وغيرها واما الحكمة فان يخرج الجلد عن حكم الفساد ويحول
 النجس من غير استعمال شئ من الادوية بل امانا يخرج عن حكم الفساد بالترتيب
 او بالقاء التراب عليه القارة في التراب فيمنع رطوبته او بالشمس والقارة
 في الشمس او بالقارة في الريح فيزول رطوبته فلهذا لا باحة معتبرة ايضا عندنا
 خلافا للشافعي لانه المفسر من الدنيا غم ازالة الرطوبة ومنع الفساق وحصل
 بالشمس والريح او التراب فيظهر ولكن لو اصابه بعد الاباحة الحكمة ما حصى الخ في
 عوده نجسا رواه ابنان في رواية يعود نجسا العود الرطوبة وفي رواية لا يعود
 نجسا وهو الاقرب لانه هذه الرطوبة ليست تلك التي كانت بقية الفضل في
 النجاسة لانه تلك تلوشت وصارت هواء وذهبت معه بل رطوبة تجددت
 ومن ماء طاهر وسرت في اجزاء حكم بطهارتها وموافاة الطاهر الطاهر لا نجس
 بنجاسة ولا حكم التوب اذا اصابه من فقر كذا اصابه الماء في رواية يعود نجسا

مدبوع نجس
 من غير استعمال شئ من الادوية المعينة للذبح كالعفص والسبخة والشب واللمح والفرط وغيرها واما الحكمة فان يخرج الجلد عن حكم الفساد ويحول النجس من غير استعمال شئ من الادوية بل امانا يخرج عن حكم الفساد بالترتيب او بالقاء التراب عليه القارة في التراب فيمنع رطوبته او بالشمس والقارة في الشمس او بالقارة في الريح فيزول رطوبته فلهذا لا باحة معتبرة ايضا عندنا خلافا للشافعي لانه المفسر من الدنيا غم ازالة الرطوبة ومنع الفساق وحصل بالشمس والريح او التراب فيظهر ولكن لو اصابه بعد الاباحة الحكمة ما حصى الخ في عوده نجسا رواه ابنان في رواية يعود نجسا العود الرطوبة وفي رواية لا يعود نجسا وهو الاقرب لانه هذه الرطوبة ليست تلك التي كانت بقية الفضل في النجاسة لانه تلك تلوشت وصارت هواء وذهبت معه بل رطوبة تجددت ومن ماء طاهر وسرت في اجزاء حكم بطهارتها وموافاة الطاهر الطاهر لا نجس بنجاسة ولا حكم التوب اذا اصابه من فقر كذا اصابه الماء في رواية يعود نجسا

نجسا وفي رواية لا قال قاضي خان الصحيح انه يعود نجسا الشهد وذلك لان اجزاء
 النجاسة باقية فيه وانما حكم بطهارته باسباب النقص على خلاف القياس واذا اصابه
 الماء زال مورد النقص وهو حال البس نجس بخلاف الجلد والارض والبيوت فان الحكم بطهارتها
 مطلق وموافق للقياس لوزوال اثر النجاسة ولا الارض اذا اصابها نجس وجف
 وحكم بطهارتها اصابها الماء في رواية يعود نجسة وفي رواية لا والنجس الثاني
 ما قلنا وكذا قال قاضي خان والصحيح انها لا تعود نجسة وكذا البيوت اذا نجست فغارت
 ثم عاد ماء هاء في رواية يعود نجسة وفي رواية لا وذكره فتاوى قاضي خان ان
 الاضرار في البيوت ان يعود نجسة والذكر فيها في فصل البيوت الصحيح انه طاهر ولو
 ذلك بمنزلة النجس وذكره المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا لانه التراب لا يعود بل يفسد
 جديد والماء العائد غير معلوم انه عين الاول بل الغالب انه غيره فلا يكون نجسا
 والله اعلم **فصل في البيوت** ذكره لادى مناسبة وهي ذكر المسئلة المتقدمة عليه
 ومسائله من جملة بيان النجاسة الحقيقية اذ وقع في البيوت نجاسة تخرجت الى
 البيوت والماء هاء فان النجس للماء ولكن توشعوا باسناده الى البيوت مثل جري
 النجس وكذا في قرح ما فيها من الماء طهارة لها اعلم ان مسائل الآثار مبنية على اتباع
 الآثار اذ القياس فيها اما ما قاله بشر المرسى من القلة بالكلية لانه وان قرح ما
 فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فيتمسك الماء الجدي واما ما نقل عن محمد انه قال
 اجتمع رأي ورأي اني يوسف ان ماء البيوت حكم الجارية لانه يتبع من اسفله
 ويؤخذ من اعلاه فهو كوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من جانب فلو نجس
 ثم قلنا وما علينا لو آمننا بفتح بعض الدلاء ولا تخالف السلف وعند مالك
 والشافعي واحد لا ينجس بناء على ما تقدم انه لا ينجس القليل مالم يتغير
 ويختلف الشافعي واحد لا ينجس القلتان مالم يتغير اذا عرف هذا فقوله اذ وقع
 في البيوت نجاسة المبنية على ما روى عن ابن عباس وابن الزبير من الامر
 بفتح بيوت ماء زمزم حين وقع فيها النجس على ما يأتي قريبا ان شاء الله تعالى
 وان وقعت فيها فارة او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار يخرج منها عشرين
 دلو او ثلثين لماروى عن انس انه قال فارة مائة في البيوت فخرجت من سا

عثر

واختلف الروايات في عود النجاسة
 عند اصابه الماء دليل على الطهارة قبل
 اصابه الماء فخير ذكره في صحيح لادى
 والتفصيل اذ وقع في المصنف حتى صار ملحا فغنى
 البيوت انما لا ينجس بطهارته وعن محمد انه ينجس
 بطهارة شئ نجس راداه من المصنف

بيان فصل في البيوت

انما ينجس اذا بلغ الماء قلتان لا يحمل خبثا ان
 يدف عن نفسه والقلة تحت عظيم وهي مرفوعة
 في الجارية وانما وقد انفق القلتان نجس
 وكل قبة مائة دلو وفذه اصحابه نجس مائة
 دلو كذا في المغرب واحداه من المصنف

في بيان ان مائة في البئر هي مائة واربعة

في بيان ان مائة في البئر هي مائة واربعة

في بيان ان مائة في البئر هي مائة واربعة

يخرج منها عشرة وندلوا والعصفرة ونحوها ملحة بها دلالة لا قياسا فلا
نقص لما ذكره وان لا مدخل للقياس في التقدير ان ثمة العشرة بطريق الايجاب لودود
الاثر بها والزيادة الى الثلاثين بطريق الاستحباب لاحتمال زيادة الدلو المذكورة الاثر
على ما قد من الوسط فانه المعتبر وهو ما يسع صاعا من الحب المعتدل وان مائة
في حمامة او دجاجة او ستور او ما قاربها في الجحشة نزع منها اربعون دلو
او نحو هكذا في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر في اظهر من قول
القدر في الاستين حديث الى سعيد الخدرك انه قللة الدجاجة اذا ماتت
في البئر يخرج منها اربعون دلو وهذا لبيان الايجاب والخبر بطريق الاستحباب
اشهر قال الشيخ كالدين ابن الرضا ما ذكره عن انس والحديث ذكره مشا
غير ان قصور نظرا اخفاء عتاقا وقال الشيخ علاء الدين ان الطي وروى
فيمكن كونهما رواهما في غير شرح الآثار وانما اخرج في شرح الآثار بسنده عن
علي رضي الله عنه قال في بئر وقعت فيه فارة فماتت بئرا ماؤها وبسده ايضا
اذا سقطت الفارة او الذابة في البئر فانزحها حتى يغلب الماء وبسده الى
ابراهيم الحنفي في البئر يقع فيها الجرد او الستور فيموت قال ندلو اربعين دلو
وبسده في فارة وقعت في بئر يخرج منها قدر اربعين دلو وبسده عن
حماد بن سليمان قال في دجاجة وقعت في البئر قال يخرج قدر اربعين او خمسين
ثم يتوضأ منها وبسده عن عبد الله بن سبرة عن الشعبي قال سألناه عن
الدجاجة موت في البئر قال يخرج منها سبعون دلو وبسده عنه في الطيور
والستور ونحوها تقع في البئر قال يخرج منها اربعون دلو وبسده صحيح
اشهر وان مائة في حمامة او كلب او آدمي نزع منها جميع الماء ما روى الاراقطني
عن ابن سيرين ان رجلا وقع في زمزم بغير ماء فاموت به ابن عباس
فاخرج وامر به ان ينزع قال فغلبتهم عين جائت من الركن قال فامر بها قد
سببت بالقباطى والمطارق حتى نزحوها فلما نزحوها انجرت عليهم
وهو مرسى فان ابن سيرين لم يزل ابن عباس ورواه ابن ابي شيبة عن هشيم
عن منصور عن عطاء وهو سند صحيح وروى الطحاوي عن صالح بن عبد الرحمن

في بيان

الرحمن ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم بن منصور عن عطاء ان حبشيا وقع
في زمزم فمات فامر عبد الله بن الزبير فخرج ماءها فجعل الماء لا ينقطع فظل
فاذا عبي بنجرى من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حبسك وهذا ايضا صحيح
باعتراق الشيخ لقي الدين بن دقيق العبدية في الامم وما نقل عن ابن
عبيدة ان مائة منذ سبعين سنة لم اذكر صغيرا ولا كبيرا يعرف حديث الزبير
الذي قالوا انه وقع في زمزم وقول الشافعي لا يعرف هذا عن ابن عباس وكيف
يروي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء ولا ينحسه شيء
بتركه وان كان قد فعل فلنحسب في ظننا على وجه الماء او للتنظيف مدفوع
بان عدم علمه لا يصلح دليلا في دين الله ولا ينافي علم غيره مما يقال
للشافعي رواية ابن عباس ذلك الحديث كعمل انت به في تركته فيما دون
القلتين لدليل آخر لا يستبعد مثله عن ابن عباس في الظاهر من الشوق
واللفظ القائل مات فامر بنزحها ان سبب النزع الموت لا شيء آخر كافي سها
عليه السلام فسجد وركب ما عرفه ثم ان بيننا وبين ذلك الحديث قريبا من
مائة وخمسين سنة فكان اخبار من ادرك الواقعة واشتبها بالطريق
الصحيح اول من عدم علمها وقول النووي كيف يصلح هذا الخبر الى اهل الكوفة
وبجمله اهل مكة استبعاد بعد وضوح الطريق ومعارض يقول الشافعي
لاحد انتم اعلم بالاخبار الصحيحة مما فان كان خبر صحيح فاعلوني حتى اذهب
اليكوفيا كان او بصريا او شاميا فلهذا قال كيف يصلح هذا الى اولئك وبجمله
اهل الحرمين على ان الاخبار المختص بوايتها الشاميون والعراقيون دون
الحجازيين اكثر من ان تحصى وهو غير هل بها لكن للشعب واهله و
ذهول وذلك لان الصحابة انتشرت في البلاد خصوصا العراق قال
الجلي في تاريخه منزل الكوفة الف وخمسة من الصحابة ونزل وقوسيا
ستائة وكذا يخرج جميع الماء ان استخرج الكلب والخنزير حيا وان لم يكن
ولم يصرفه الماء اما الخنزير فظاهر الجحاسة عنده واما الكلب ففوقه عن
سائر ما يكون سورة نجسا مبني على كونه ايضا نجس العين قلنا قاضي خان

في بيان عدد الصحابة الذين نزل الكوفة

في بيان استخرج الكلب والخنزير حيا

في تعليقه هذه المسئلة المذكورة اما المختار فلان عينه نجس والكلب كذلك و
 بتي عليه فتاويه جملة من المسائل فانه قال الكلب اذا خرج من الماء وانقضى
 فاصاب ثوبا شيئا افسده وكذا قال اذا مشى في طين او ردة غلى يتنجس الطين و
 الردة وادامشي على تلج موضع استثار جلده على ذلك الموضع ان كان رطباً
 بحيث لو وضع عليه شئ يبتل يصير الثلج نجساً فما يصيبه يكون نجساً ونحوها
 من المسائل واختلف روايات المسوط في باب الحدث الانقضاء به مباح
 في حال الاختيار فلو كان نفسه نجساً لما ابيح الانقضاء به ثم ذكر في اوائل
 الوضوء والصحيح من الازهر عندنا ان عين الكلب نجس وذكر في كتاب الضيمه
 في تحليل بيع الكلب وهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مسوط شيخ الاسلام
 واما خط الكلب فمن اصحابنا في روايتان في رواية يطهر بالاباح وفي رواية لا يطهر
 وهو الظاهر من الازهر وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فخرج حيوان اصاب
 فيه الماء نجس فخرج جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فهو قولي ما يجب تخرج جميع الماء
 وعن لا بأس به وقال وهذا اشارة لان عين الكلب ليس بنجس وقال في
 الهداية والكلب ليس بنجس العين الا يرى انه ينفع به حواسه واضطربا
 بخلاف المختار وفي القنية اختلفت نجاسة الكلب والذي صح عند من الروايات
 في النوادر والامالي انه نجس العين عندها وعندنا في ليس بنجس العين انتهى وهو
 موافق لما في المحيط هذا ما فيه من الرواية والذي يقتضيه الدلالة عدم نجاسة
 عينه لما قال صاحب الهداية ولعدم الدليل على نجاسة العين والاصل عدمها و
 الدليل الدال على نجاسة سورة لا يقتضيه نجاسة عينه والله سبحانه وتعالى اعلم
 وكل حيوان سوى المختار والكلب على ما ذكره اذا خرج حياً من البيت بعد الوقوع و
 الحال انه قد اصاب الماء فانه ينظر ان كان سورة طاهراً ولم يعلم ان عليه
 نجاسة لا بنجس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطاً لاحتمال انه كان عليه نجاسة
 او انه اخذ عند الوقوع ومع هذا ان يتوضأ جاز لان الاصل عدم ذلك
 الا ما كان غالباً كالقار في الفارة اذا هربت من الرتر فسقطت في البيت
 نجستها الغلبة البول منها عند الخوف من الرتر وان كان سورة نجساً ينجس

حيوان اذا خرج حياً من البيت

يات

ينزع كله لتنجسه بسوره ويقرهم من قيد اصابه الماء فانه اذا لم يصب فيه لا
 ينجس وان كان سورة نجساً وان تفرق بين المختار والكلب وبين سائر
 السباع في ذلك والذي يجب ان يتنجس على كل حال وصرح به قاضي خان فقال او
 وقع فيه كلب او خنزير ومات او لم يموت اصاب فيه الماء اوله بصب اما المختار
 فلا عينه نجس والكلب كذلك اوله ماء واه في النجاسة وسائر السباع بموتها
 الكلب انتهى وايضا يخرجها نجسة ولا تنول نجاستها بالنجاسة لان سورةها
 نجس واحتمال كونه دخل في ما قبل ذلك بحيث ان غسل عجزه تنول بالنجاسة
 ذلك وان كان سورة مكرها يستحب ان ينزع منها عشر دلاء ونحوها كذا في
 الخلاصة ذكر انه يستحب وان كان لا يوجب موتها القنطرة للنجاسة نزع عشر من فيها
 يقتضيه الكراهة شرط في المقدار فيجعل عشراً ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحباً
 فان التذنب بعض الوجوب كما ان الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب النجاسة
 واما فعل ذلك احتياطاً لجواز ان يكون القياس هذا الذي قلناه في الآفلة مدخل
 للقياس في نصب المقادير ولا في اثبات الاحكام من التذنب وغيره من غير تقدم
 اصل يقاس عليه فليتامر وان كان سورة مستكراً ينزع كله ايضاً كما ينزع كله
 فيما سورة نجس لا يشترط الشك والنجس في عدم الطهورة وان افترق من
 حيث الطهارة فاذ لم ينزع ربما ينظر به احد والصلوة به وحده غير مجزئة
 فينزع كله كذا في الرواية في سفة الفتاوى وله ذكر عن غيره خوفه وان
 انتفع فيها الحيوان الواقع او تفسخ نزع جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك
 الحيوان او كبر بعد ان يكون ما يفسد الماء وكذا الوقوع فيها ذنب الفارة او نحوه لا يشترط
 النجاسة في جميع الماء وعليه يحمل ما روي عن علي رضي الله عنه من الامر بنزع الماء
 كله على ما تقدم قد مناه من رواية الطحاوي وان وجد فيها فارة ميتة والحال
 انهم لا يدرون انها ميتة وقتها ولم تنتفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا
 توضأوا منها من ذب يوم وليلة فاذا داوا الا فالذي صلوة بوضوئهم منذ يوم و
 ليلة وغسلوا كل شئ اصابه ما دها في الزمان المذكور وان كانت انتفخ او تفسخ
 عادوا صلوة ثلثة ايام ولياليها او ما دوه بوضوئهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابها

حيوان اذا خرج حياً من البيت

حيوان اذا خرج حياً من البيت

صَلْبًا فَيُؤْتَلِهُ الْبَعْرَةُ فِي الْحِمِّ وَتَقْدُمُ أَنْ لَا تُفَرِّقَ وَإِنْ وَقَعَ حَتَّى الْخَالِ وَالْعَصْفُورُ
 فِي الْبَيْتِ لَمْ يَفْسُدْ مَاءُ هَالَا تَظَاهَرُ وَهَذَا مَذْهَبُ خَلْفِ الشَّافِعِيِّ كَمَا تَقْدُمُ وَإِنْ
 وَقَعَ حَتَّى الدَّجَاجِ أَفْسَدَ لِأَنَّهُ يَحْسَى وَلَيْسَ فِيهِ ضَرُورَةٌ لِأَمَّا الْأَحْزَانُ وَكَذَا
 خَرْدَ الْبَطِّ وَالْأَوْرَاقِ الْأَهْلِيَّ بِخِلَافِ الْبَرِّ الطَّيَارِ فَإِنَّ فِيهِ ضَرُورَةً لِأَنَّهُ يَذْرُقُ
 مِنَ الْهَوَاءِ وَكَذَا خَرْدَ الْخَفَافِ وَيُؤَلِّهُ لَا يَفْسُدُ لِلضَّرُورَةِ وَكَذَا ذَرَقُ مَا لَا يُؤْكَلُ
 لِحِدِّهِ مِنَ الطَّيْرِ فَإِنَّ تَظَاهَرُ عِنْدَهُمَا ذَرْوَانِ خِلَافًا لِلْمَحْدِ وَهُوَ يَنْقَضُ قَوْلُهُ فِيهِ
 تَقْدُمُ وَقَالَ عَمْدُ كَلَامُهَا تَظَاهَرُ بِمَا يُؤْكَلُ وَخَرْدُ مَا لَا يُؤْكَلُ مِنَ الطَّيْرِ لَكِنْ
 الَّذِي هُنَا هُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ رَوَى عَنْ الْحِجِّ وَالْإِيَّاسِ أَنَّ ذَرَقُ سَيْحِ
 الطَّيْرِ يَحْسَى بِخَاسَةِ خَفِيفَةٍ لَا يَفْسُدُ الثُّوبُ إِلَّا أَذَى وَتَقْدُمُ الْمَاءِ وَ
 أَنْ أَقْلَ كَسَائِرِ الْبَاجِاسَاتِ الْخَفِيفَةِ فَإِنَّ كَلَامًا بِخِلَافِ الْعَلِيظَةِ فِي الثِّيَابِ دُونَ
 الْمَاءِ وَلَا يَفْسُدُ الْمَاءُ الْكَثِيرُ مَا لَا يَتَغَيَّرُ كَسَائِرِ الْبَاجِاسَاتِ وَلَا يَفْسُدُ الْأَوَاقِ وَإِنْ
 قُلْنَا لَمْ يَكُنْ صَوْنًا عَنْهُ وَلَا يَفْسُدُ مَاءُ الْبَيْتِ لِعَدْوِ صَوْنٍ عَنْهُ وَإِنْ بَالَتْ شَاةٌ أَوْ
 بَقَرَةٌ أَوْ غَيْرُهُمَا تَأْكُلُ كُلَّ لَحْمَةٍ فِي الْبَيْتِ لَيَحْسَى لِأَنَّ خَفِيفَةَ الْبَاجِاسَةِ لَا تَظْهَرُ فِي
 الْمَاءِ كَمَا تَقْدُمُ وَيَكُنْ صَوْنٌ بَيْتٍ عَنْ بَوْلِ مِثْلِ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ بِخِلَافِ الطَّيْرِ لِوَسْمِهَا
 بِجَسَمِهَا مِنَ الْهَوَاءِ لَا عِنْدَ مَحْدٍ فَإِنَّهَا لَا تَحْسَى عِنْدَهُ لِأَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ تَظَاهَرُ عِنْدَهُ
 عَلَى مَا مَرَّ وَإِنْ قَطُرَتْ دَمٌ أَوْ خَرْدٌ فِي الْبَيْتِ وَلَوْ قَطْرَةً وَاحِدَةً يَنْجَسُ مَاءُ الْبَيْتِ كُلَّهُ
 لِأَنَّ مَاءَ الْبَيْتِ فِي حِمِّ الْعَلِيلِ يَنْجَسُ بِوُقُوعِ الْبَاجِاسَةِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ إِلَّا هَاهُنَا فِي
 الْأَخِيرَةِ جَنْبُ تَوَحُّدٍ مِنَ الْبَيْتِ دَلَاؤُهُ أَفْضَلُ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ دَلَاؤُ الْآخَرِ
 فَتَقَاطَرُ مِنْ جَسَدِهِ فِي الْبَيْتِ لَا يَنْجَسُ بِدَلَاؤِهِ الْبَيْتُ أَيْ عَلَى تَقْدِيرِ بَاجِاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ
 أَيْضًا لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّ التَّحَرُّدَ عَنْ مِثْلِ هَذَا دَلَاؤُهُ مُتَعَسِّرٌ وَإِنْ وَقَعَ جَنْبُ أَوْ مَحْدٌ
 فِي الْبَيْتِ أَوْ دَخَلَ فِيهِ الطَّلَبُ أَوْ لَوْ يَنْبَغِي لَوْ يَنْبَغِي الْفَسْلُ وَالْوَضُوءُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي رِوَايَةٍ
 الرَّجُلُ جَنْبُ الْمَاءِ يَحْسَى قَالُوا لَا تَبَاوُلَ مَلَأَ قَاتِلُ الدَّخْلِ الْمَاءَ صَارَ مُسْتَعْمَلًا وَلَمْ يَحْسَ
 يَحْسَى فَلَا فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ يَحْسَى فَلَمْ يَزَلْ عَنْهُ الْحَدِيثُ فِي بَقِيَّةِ جَنْبَانِهِ وَقَالَ
 فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى يَخْرُجُ مِنَ الْجَنْبَانَةِ إِذَا تَمَضَّى وَاسْتَشْقَى كَقَوْلِهِ ثُمَّ إِنَّهُ يَنْجَسُ الْمَاءُ
 الْمُسْتَعْمَلُ فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ خَرُوجًا عَنِ الْجَنْبَانَةِ قَالَ

مَطْلَبُ جَنْبٍ وَقَعِ فِي الْبَيْتِ

الْجَنْبَانَةِ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَعَنْ أَنَّ الرَّجُلَ طَاهِرٌ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَعْطِي لَهُ حِلْمَ الاسْتِغْوَالِ
 قَبْلَ أَنْ يَفْصَلَ لِلضَّرُورَةِ وَهُوَ أَوْفَى الرِّوَايَاتِ عَنْهُ اسْتَقْبَلَ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقَالَ
 أَبُو يُونُسَ الرَّجُلُ جَنْبُ الْمَاءِ طَاهِرٌ وَهُوَ مَبْنِي عَلَى أَنَّ أَبَا يُونُسَ يَشْتَرِطُ الصَّبْ
 أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي طَهَارَةِ الْعَضْوِ قَالُوا يَوْجِدُ الصَّبَّ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ
 الْخِرَانِ لَا يَجُوزُ الْوَضُوءُ وَلَا الْفَسْلُ عِنْدَهُ فَمَا يَخْرُجُ مِنَ الْجَنْبَانَةِ بِدُخُولِهِ الْمَاءَ الْكَرَّاءَ
 فَمَا يَصْبِي الْمَاءَ مُسْتَعْمَلًا لِعَدَمِ إِذَالَةِ الْحَدِّ وَعَدَمِ الْقُرْبَةِ وَفِي الْخُلُوصَةِ عَنْ الْحِجِّ
 كَقَوْلِهِ أَبُو يُونُسَ أَيْضًا وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي غَيْرِ الْمَحْدِ وَهُوَ مُشْكَلٌ عَلَى أَصْلِهِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ
 الصَّبَّ وَقَالَ عَمْدُ كَلَامُهُمَا طَاهِرٌ الرَّجُلُ خَرُوجًا مِنَ الْحَدِّ إِذَا الصَّبَّ وَالنَّبْ
 لَيْسَ بِشَرِطٍ فِي ذَلِكَ الْمَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا عِنْدَهُ إِلَّا بِقَامَةِ الْقُرْبَةِ وَفِي الْبَقِيَّةِ
 وَالْقُرْبَى أَنْ لَا يَنْتَبِهُ هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدَيْهِ أَوْ تَوْبَهُ عِنْدَ الْوُقُوعِ أَوِ الدُّخُولِ
 بِخَاسَةِ حَقِيقَةٍ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى يَدَيْهِ أَوْ تَوْبَهُ بِخَاسَةِ حَقِيقَةٍ أَوْ كَانَ مُسْتَجِنًّا
 يَخْرُجُ دُونَ مَا يَنْجَسُ الْمَاءُ بِالْإِجْمَاعِ لَمَا تَقْدُمُ وَلَوْ وَقَعَتْ الْحَائِضُ أَنْ كَانَ
 بَعْدَ انْقِطَاعِ الطَّيْضِ فِيهِ كَالْمَحْدِ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ فَكَانَ طَاهِرًا وَتَقْدُمُ حِكْمُهُ فِي بَحْثِ
 الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَلَوْ وَقَعَتْ فِي الْبَيْتِ الْكُثْرُ مِنْ فَادَةٍ فَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ
 أَنَّهُ قَالَ الْوَاحِدُ يَنْجَسُ عَشْرُونَ دَلْوًا وَثَلَاثُونَ خِمْلًا الْأَرْبَعُ خِمْلًا الْوَاحِدَةُ
 وَإِنْ كَانَتْ الْفَارَاتُ الْوَاقِعَةُ خَمْسًا يَنْجَسُونَ دَلْوًا وَخَمْسًا يَنْجَسُونَ خِمْلًا
 الْوَاحِدَةُ الْأَرْبَعُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ
 الْبَيْتُ كُلُّهُ يَنْجَسُ بِوُقُوعِ الْمَاءِ فِيهِ إِذَا كَانَ كَالْمَحْدِ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ
 وَفِي الرِّوَايَةِ يَنْجَسُ كُلُّ الْمَاءِ كَذَا فِي التَّحْنِصِ وَهَذَا قِيَاسٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 أَنْ الْأَرْبَعِينَ فِي الدَّجَاجَةِ وَمَا قَارَبَهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَبَا يُونُسَ أَعْتَبَرَ ذَلِكَ
 أَيْضًا وَمَرَادُهُ الصَّغَارُ الَّتِي تَكُونُ مِنْهَا مَقَادِيرُ الدَّجَاجَةِ وَغَوَاهِلُهَا خِلَافًا
 فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ مَحْدٌ لَا يَكُنْ نَزْجًا إِلَّا بِعُسْرِ حَرَجٍ عَظِيمٍ خَرُوجًا
 مَقَادِيرًا كَمَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ وَقَدْ أَبْدَأَ النِّزْجَ ثُمَّ انْشَاءً يَخْتَلِفُونَ أَيْضًا
 بِقَدَرِ مَا كَانَ فِيهَا إِذَا ذَكَرَ قَالَ بَعْضُهُمْ بِحِفْظِ حِفْظٍ مِثْلَ عَمَلِ الْمَاءِ وَطَوْلِهِ
 مِنْ ضَرْفٍ وَبَعْضُهُمْ فَيَخْرُجُ الْمَاءُ حَتَّى يَلْغِي الْحِفْظَ وَفَالِ بَعْضُهُمْ يُرْسِلُ فِيهَا قَصْبَةً

بِكَيْتٍ رَشَنِي قَبِيحٌ كَمَا كَانَ
 جَنْبُ الْبَيْتِ فَغَدَا اسْتَقْبَلَ بِي
 نَعْمَانُ ابْنُ أَبِي يُونُسَ
 صَوْنٌ أَوْ لَيْسَ بِجَنْبٍ أَوْ لَيْسَ
 حَالُوهَا نَبِيٌّ فَوَدَى أَوْ لَيْسَ
 أَوْ لَيْسَ دُونَ ذَلِكَ أَوْ لَيْسَ
 كَلَامًا غَائِبًا صَوْنٌ أَوْ لَيْسَ

ويجعل لمبلغ الماء على مئة ثم ينزع منها عشر دلاء مثله ثم تعاد القصبة
 فينظر كم ينقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء وهذا القولان مرويان عن
 ابي يوسف وعن ابي حنيفة حتى بلغوا الماء وقال بعضهم وهو مروى عن ابي حنيفة
 ايضا يحكم ذو اعدل من اهل البصرة فينزع منها بحكم ما فان قالوا ان ما فيها
 ذلك الوقت الفدول مثله ينزع ذلك قال صاحب الهداية وهو ان لا اخذ بقول
 اشبه بالفقه قال في الكافي ان الاصح ان الرجوع الى اهل البصرة اصل في كثير
 من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقوم المتلف قال الله تعالى فاسألوا
 اهل الذكوان انهم لا تعلمون وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزع ذكره في
 الكافي ايضا وفتاوى قاضي خان يترجم ماؤه فارادوا نزع الماء بعد
 زمان اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا
 ذلك المقدار في مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا ومرة
 ذلك نظرا في الرجل اذا اخذ من النجس في فخا من الغد فوجد الماء اكثر مما ترك
 منهم من قال ينزع كل الماء ومنهم من قال ينزع مقدار الماء الذي بقي عند
 التروك وهو الصحيح انتهى وهذه النسخة انما هي بناء على ان المعتبر مقدار الماء وقت
 ابتداء النزع او لا على ان المعتبر مقداره وقت وقوع النجاسة ثم قد علمنا
 ان الصحيح ما قلناه في الكافي ان المعتبر وقت ابتداء النزع وروى عن محمد بن ابي نعيم
 منها ما ينادي لو ان ثلثمائة دلو وانما اجاب بذلك بناء على كثرة الماء في ابار بغداد
 كذا في البسوط والمروى عن ابي حنيفة انما اذا نزع منها مائة دلو يكفي وهو بناء على
 ابار الكوفة لقلّة الماء فيها كذا في الكفاية فلهذا لا ينبغي الفتوى بالمائتين و
 نحوها مطلقا بل ينظر الى غالب ابار البلد وهو الايسر على الناس والاوّل و
 هو اعتبار مقدار الماء في كل بئر على حدة احوط وان نزع بوقوع الغارة من
 عشر دنانير او ثلثون طمرا لدلو والى هذا بالمد والكسر وهو الجبل وكذا
 نظر الكثرة ونواحيها وبداية المسئلة تبعا لطهارة البئر وكذا في كل موضع
 نزع مقدار ما وجب روى ذلك عن ابي يوسف وروى جوب نزع الكلي اذا
 وصل الى حدة لا يملأ نصف الدلو كان نزع الكلي ويحكم بطهارة البئر ونواحيها

مطلب بيان عدد النزع
 في بيان عدد النزع
 في بيان عدد النزع

ابن حنيفة يترجم

بها ذكره البرازي وقد تقدم انما عن فتاوى قاضي خان انما اذا بقي مقدار ذراع
 او ذراعين يصير الماء طاهرا وهو واسع وهذا احوط وذكر البرازي ايضا
 انهم لو نزعوا دلو متعرق فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحيح
 وموت ما ليس له دم سائل لا يتنجس بالماء ولا غير ما اذا وقع فيه غارة او مارت ثم
 وقع فيه وذلك كالبقي او الجوز والاباب والنواير بجميع انواعها والعقارب
 والخنافس والعلق وما يشابه ذلك من الفرائض وصغار الحشرات و
 قال الشافعي ينجسه لان التمر به لا يطريق الكرامة آية النجاسة وتناوله
 صلى الله عليه وسلم سلمان باسلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة له
 ليس لها دم فانت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضوه رواه الدار
 قطني لكن قال لم يرفع الا بقية عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي وهو
 ضعيف انتهى واعلم ابن عدى ايضا بجملة سعيد ودفعها بان بقية
 هذا هو ابن الوليد روى عنه الائمة كالحمد بن واين الباركي ويزيد بن
 هرون وابن عيينة وكيع والا وراعي واسحق بن راهو وشعبة
 وناهي بن شعبة وقد اخرج له الجماعة الا البخاري واما سعيد بن ابي سعيد
 فذكره الخطيب وقال اسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة فانتفت الجماعة
 ولم يزل الحديث عن درجة الحسن والحسين لا يستلزم النجاسة كالغراب
 وكذا موت ما يعيش في الماء اذا مات في الماء او وقع ميتا فيه لا ينجسه
 كالسمك والضفدع البرقي والسرطان والحية المائية وان ماتوا في غير الماء
 من الاطعم والاشربة ففيه تفصيل اما السمك فانه لا ينجسه بل خله فهو
 للنس وهو قوله صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمتان الحديث فانه
 يقتضيه طهارة السمك الميت ووقوع الظاهر لا يؤثر في الطهارة واما
 الضفدع اذا مات في العصور ونحوه فاما الماء فقد اختلف المتأخرون في
 كونه يفسده او لا قال المص وكثير هو على انه ينجس قال في الهداية لا يفسد
 المتعين قال في الكافي انه قليل بالعدم وهو غير صحيح وتأويله ان الوجوب
 للنجس وهو الدم موجود اذ اللون لون الدم والرائحة رائحته والماء وهو



مطلب بيان موت ما ليس له دم

مطلب بيان ما يعيش في الماء اذا مات في الماء

عن رواية هو كسور الحمار مشكوك في رواية وهي رواية الحسن عنه
انه كسره مكره ويحمل هذه الرواية على كراهة التحريم كما صحى صاحب الهداية في المروية
رواية النبي على كراهة التزويد كما صحى البعض في رواية وهو رواية كتاب
الصلوة انه طاهر بل كراهة وهو الصحيح مذهب لان كراهة لم يكرهه وشرف
بكونه الله الجهاد وكتبه اعداء الله لا كراهة فيه فيكون له طهارة متولدا من لم طاهر
كلها بالادنى فكذا سورة واقعا عندها فهو طاهر بل شدة رواية واحدة لانه
ما كره الله عنده وبه ان يكون طاهرا ~~فلا ينجس~~ بعض المشايخ بل كل المتأخرين لما
تقدم وسور الكهف والخزير وسور سباع البراهم نجس باتفاق على ما خلافا
لما ذكره الكواشي في واحد في سور الكهف والخزير اما نجاسة سور الكهف فلهذا
الصحيح لا يفسد الا اذا بعد اذ فيه ما فيه ولو غدا واما سور الخزير فلنجاسة
عنه على ما تقدم فلما به متولدا من لم نجس فينجس ما خالطه واما سائر سباع
البراهم فلنجاسة لها ايضا على ما هو الصحيح ~~في~~ الوجه الا انهم على الشافعية
حديثي القلتين حيث سئل عن الماء يكون في الغلوة تنجس السباع
والذواب فقال اذا كان الماء قلتين لم ينجس الخبث فان الجواب لا بد ان يطا
السؤال او يزيد عليه فيدرج فيه المسؤل عنه وغيره وقد قالوا بغيره
شوطه فنجسا ما دون القلتين وان لم يتغير وحقيقته مفهومة
شوطه انه اذا لم يتغير ما ينجس من ورود السباع وما رواه جابر عن انه
عليه السلام سئل ان تروا ماء افاضت لكم قال نعم وبماء افضل
السباع كلها اخرجها الا اذ فطنت وكذا حديث انه عليه السلام سئل عن الجياض
ان يكون بين مكة والمدينة فقل ان الكلاب والسباع تؤذ عليها فقال
لها ما اخذت في بطونها وما بقي شراب وطهر اخرجها ابن ماجه في محمول
على الماء الكثير وعلى ما قبل تحريم السباع على ان الاول فيه دو ذنب الحصين
ضعف ابن جبران والثاني معلول بعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وسور
سباع الطير كالصقور والبازي والشاهين ونحوها وسور ما يسكن
في البيوت من الخشرات وغيرها مثل الحية والعقرب والوزغة والفأرة

طهارة بين سور الكهف والخزير
وسور القليل نجس لانه سبع
ايضا لانه سبع حلال من المخرج قبل ان يذبح

طهارة بين سور سباع الطير وما يسكن في البيوت

الفأرة والذجاجة المخلاة أي المطلقة غير المبسوثة والهريرة مكره مكره
التوضوء به عند وجود غيره وكذا شربه كراهة تزييد وهذا استحسن
والقياس في غير الذجاجة المخلاة ان يكون نجسا لتولد اللعاب من لم نجس
وجه الاستحسان في سباع الطير ان لعابها لا يصيب ما تشربه لانهما تشرب
بمنقارها وهو عظم طاهر والكراهة انما في احتمال كونها اصابته نجاسة
قبل ذلك وبقي أثرها في وقت الشرب كما في الذجاجة المخلاة فان الكراهة لمجرد
توفر ان منقارها منجس عند الشرب ولذا لو كانت محبوبا بحيث لا يصل
منقارها الى ما تحت رجليها لا يكره سورها كما حكى عن الامام الحاكم عبد الرحمن
انه قال ليس المراد بكونها محبوبا ان تكون محبوبا في بيتها لانهما لا يؤمن ان يكون
على منقارها نجاسة من جوارها في عذرات نفسها بل المراد نجس للتمسك في
بيت يكون رأسها وعقلها وماؤها خارجة لا يمكنها ان يتحول في عذرات
نفسها وقال شيخ الاسلام في المبسوطة ان كانت محبوبا لا تجوز عذرات
غيرها حتى يتحول فيها وهي لا تجوز في عذرات نفسها فلا يكره سورها اذ
ذلك انتهى وعلى هذا سباع الطير ايضا اذا علم انهم يكون على منقارها
نجاسة ينبغي ان لا يكره التوضوء بسورها ووجه الاستحسان في سواك
البيوت حديث كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة
ان ابا قتادة دخل عليها فسلكت له وضوءا فأتته هرة شرب منه ف
فأصبى الا اناء حتى شربت قالت كبشة فأتني انظر اليه فقال انجبن
يا ابنة اخي فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست
بنجس انما من الطوائف عليكم والطوائف رواه اصحاب السنن الا انه
وقال الترمذي حسن صحيح فقد عمل صلى الله عليه وسلم عدم نجاستها
بكونها من الطوائف فافاد نفي النجاسة عن الطوائف والطوائف
اجمع وايضا يتعد الاحتراز من هذه الاشياء فكانت فيه حكمة
وعن ابي يوسف ان سور الهريرة غير مكره لحديث كبشة المتقدم
ولما روى انه عليه السلام كان يصفى لها الا اناء فتشرب منه ثم يتوضأ به

رواه الدارقطني من طريقين أحدهما أبو يوسف القاضي وصححه بإسناد
 وثقه ابن سعيد المقبري وصححه الثانية بالواقدي لكن قال في الاما جمع شيخنا
 أبو الفتح الحافظ في أول كتاب المغازي والسير من ضعفه ومن وثقه ورجح
 توثيقه وذكر الاجابة عما قيل فيه وروى الدارقطني وابن ماجه من حديث
 حارثة عن عمر عن عابشة قالت كنت انوضأ أنا ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم من أناء واحدة قد اصابته منه الرية قبل ذلك قال الدارقطني وحارثة
 لا بأس به والجواب انه قد عارضه ما رواه الحاكم وصححه عن ابيه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم السور سبع والبراد بيان الحكم دون الخلق والصورة
 لكن سقطت النجاسة لعلة الطواف فبقيت الكراهة لان المتعلق بالسباج كان
 حكم السور وحكم الحجر فثبت في الرية حكم الحج وهو الحرمة لعدم المعاض وعدم
 الضرورة وحكم السور شيان النجاسة كسباج البهايم والكراهة كسباج الطيور
 فاذا انتفى ازالة النجاسة لما قلنا نعتين ازالة الكراهة وان اكلت الرية الفارة
 لم يشرب الماء على الفور من غير ان تلت وتلحق بها يتنجس الماء لان اتصال النجاسة
 من لسانها اليه وان مكثت ساعة وحسنت فمأكله وليس ينجس عند الخرج و
 ابو يوسف خلا في المجد بناء على النظر به غير الماء فان فيها قد انفسل وهو طاهر
 على ما مر فاذا لا ينجس به جازة عندها فيقع شربها في طاهر خلا فالجواب ابو يوسف
 وان كان يشترط الصب في طهارة العضو فقد اسقطه في مثل هذا الموضع لكان
 الضرورة كذا في الكفاية ويجوز ان يقال ان امرار الريق باللسان بمنزلة الصب
 وسور الى رواه البعل الذي امة انما يشكوا فيه قبل الشك في طهارته لانه
 لو كان طاهرا لكان طهورا ما لم يغلب اللعاب على الماء وقيل في طهوريته لانه
 لو وجد الماء المطلق لم يجب غسل رأسه فهو طاهر بلا شك هو الاصح وقد نص
 محمد بن عيسى في الزوائد حيث قال اربع لو غسليها الثوب لم ينجس سور الحمار والماء
 المستعمل ولين الاثان وبول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط وجه الشك في الطهورة
 تعارض الادلة فخير في الكفاية القدور ورواية بعض روايات انه عليه السلام
 امر صناديا بكفها فانها جسي رواه الطحاوي وغيره في نقد النجاسة وحديث

طلب بيان حكم البول في الفارة
 اعلم ان البول اربعة بغير غسل بالاجماع وهو متولد من جوارح
 وينجس ويقل لا يبول بالاجماع وهو المتولد من اثنان اهل وفيل
 ويقل لا يبول بالاجماع وهو المتولد من اثنان اهل وفيل
 ويقل لا يبول بالاجماع وهو المتولد من اثنان اهل وفيل
 ويقل لا يبول بالاجماع وهو المتولد من اثنان اهل وفيل

وقد ثبت انه عليه السلام امر بجمع خبيث كقار الفؤاد والنجاسة
 في الماء قال عليه السلام انه رجبى فقال كقار الفؤاد
 والكفاية اذا قلب اعلاه اسفل

جمع في ذلك الكسر فابله باشي المشقة الملاء

وحديث غالب بن الحر حيث قال له عليه السلام هل لا من مال فقال ليس
 مال الا حيرات في فقال عليه السلام كل من سمين مالك يفيد الطهارة والصحابة
 اختلفوا في طهارة ونجاسته والاقضية تعارضت فيه فليس كالكلب
 في الباعدة وعدم النجاسة فيلحق به وليس كالهرة في شدة النجاسة ودخول
 المضايق فيلحق بها فوجب تقدير الاصول وابقاء ما كان على ما كان فلا يقال
 بانه ينجس ما هو طاهر بيقين ولا بانه يطهر ما هو نجس بيقين الا النجاسة
 الحقيقية عند الخرج واذا يوسف لقلعه اياها حقيقة كما في الخل في الحنية
 وقد تقدم حكم الشك في فضل التيمم وتقييد البطلان بكون امة انا نأ ذكره غير
 واحد منهم السراج في شرح الهداية قال اذا نزل الحمار على الرملة لا يكره لم
 البطل المتولد بينهما في هذا لا يصير سورة مشكوكا فيه انتهى والمراد لا يكره
 الا عند الامامين الى قوله بالفرس وعند الخرج يكره كالفرس الا ان سورة لا يكون
 مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح في سورة الفرس وكذا البطل الذي امة بقره يحمل لجه
 اتفاقا ولا يكون سورة مشكوكا لكن ينافي هذا قول صاحب الهداية والبطل
 من شغل الحمار فيكون بمنزلة فانه يفيد اعتبار الالب الا ان الاصل في الحيوانات
 الاتحاق بالام كما صرحوا به في غير موضع وعرف كل شيء محتمل سورة فاكان
 سورة طاهر فقرة طاهر وما كان سورة نجسا فقرة نجس وما كان سورة
 مكروها فقرة مكروه اي يكره ان يصلى وبذنه او ثوبه ملوث به الا ان عرف
 الحمار وكذا البطل طاهر وهذا الاستثناء انما يصح على القول بان الشك في
 الطهارة فاذا قيل ان سورة مشكورة في طهارة ونجاسته وعرف كل شيء
 محتمل سورة صح ان يقال الا ان عرف الحمار طاهرا اي من غير شك وقوله
 عند الخرج في الروايات المشهورة انما هو لاجل ان الروايات عنه مختلفة الا
 ان المشهورة هي رواية الطهارة لالان الامامين بخالفانه كذا ذكره القدوري
 او ذكر ان عرف طاهر في الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره
 ايضا وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معروفا في حرم الحرام
 الغالب انه يعرف ولم يروا انه عليه السلام غسل بذنه او ثوبه منه وقال في الامم

الرملة هي الاشئ من الخيل الغير العنق شيخ زاده

يقال اعرف الفرس اي كسبه عربا بانه

مثل عرض الكف أي مفر الكف وهو داخل أصول الأصابع وأخذ التقدير به
 من موضع الاستنجاء قال النخعي استقيمو أذكو القاعدة بمجالسهم فكنوا عنه
 بالدرهم إلا أن التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقا بل الصحيح ما قال
 الفقيه أبو جعفر الهندواني بقدر بالوزن أي بالدرهم الوزني وهو ما
 يبلغ وزنه مثقالا في النجاسة المستحقة ذات الجرم كالعدزة ولحم الميتة
 ونحوهما ويقدر بالنسبة والعرض المذكورة النجاسة الرقيقة التي لا جرم
 لها كالبول والحر والدم المائع ونحوها وذلك لأن نحر أحمر الله ذكر الدرهم
 الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم ما يكون مثله
 عرض الكف وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فوفق الفقيه
 أبو جعفر بين كلتيه بما ذكره ووافقه على ذلك من بعده وقالوا هو الصحيح
 وإن أصابه أو ثوب دهن نحس وهو أقل من قدر الدرهم عند الأصابع ثم
 انبسط بعد ذلك حتى صار أكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت
 الأصابع وح فلا يمنع جواز الصلوة بعد ما صار أكثر من قدر الدرهم و
 هو اختيار الرغيناني وجماعة وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة بوج
 يمنع الصلوة وبه أي بالقول الثاني يؤخذ لأن مساحة النجاسة وقت الصلوة
 أكثر من قدر الدرهم والمغفونما هو قدر الدرهم منها وما يصيبه قل الانبساط
 جائز لعدم القدر المانع إذ ذلك وتحقق أن العقبة المقدار من النجاسة
 الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر النجاسة عكس الكثيفة فليست مثل
 وإن أصاب الدهن النجس الجلد وتشرب إلى سري الدهن في الجلد أو
 أدخل الرجل يده في السري النجس أو عظم النجس الدهان النجاسة الملوثة
 احتضبت بالحناء النجس أو غيره من الخضائات النجسة أو الثوب إذا
 صبغ بالصبيغ بالكس النجس ثم غسل كل من الأشياء المذكورة ثلاث مرات
 طهر الجلد من النجس المتشرب فيه والثوب من الصبيغ النجس واليد من الدهن
 النجس والخضاب النجس وإن بقي أو لوبق أثر الدهن من الأسوة في اليد أو

طهارة أصابع الأصابع النجس

في اليد أو الجلد أو الثوب الصبيغ في الثوب والنجس الخضاب في اليد لأن الأثر الذي
 يشق زواله لا يضيوبقاؤه وما تشرب الجلد من الدهن فهو عفو لذلك
 بل أوله إذ قد يتعد زواله وذكره المحيط بطهر الثوب إلى المصوغ بشي
 نجس بشرط أن يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الأبيض أو الخالص
 من لون الصبيغ وكذا قال قاضي خان في خضاب اليد ينبغي أن لا يكون
 طاهرا مادام يخرج منه الماء الملوّن بلون الحناء وذلك لأن المشقة إنما
 توجد إذا كان العين لا تزول بالماء وما دام اللون يوجد في الماء فهي تزول
 به فم توجد المشقة الموجبة للعفو عن النجاسة مع بقاء أثرها ولا يشق
 في إزالة الأثر شي آخر غير الماء وإن غسل أو لوعسل الثوب أو الخضاب
 أو نحوه بالماء بغير خرص ولا صابون ونحوهما حتى لم يبق في الماء لون
 يظهر الأثر ما روي عن أبي يوسف تطهير الدهن النجس أنه إذا جعل
 الدهن في إناء فصب عليه ماء فغسل الدهن على وجه الماء فرفع بشي و
 يراق الماء ثم يفعل هكذا حتى إذا فعل ذلك ثلاث مرات بحكم بطهارة
 الدهن وعند محمد لا يطهر الدهن بوجبه وقوله أحوط وقوله أبي يوسف
 أوسع وهذه الصلوة من صور تطهير ما لا ينحصر وقد ذكرنا أن الفقيه
 على قول أبي يوسف مطلقا وذكره الذخيرة رجل إذا دهن رجله ثم
 نوضه وغسل رجله فلم تقبل الرجل الماء جاز وضوءه لأن الغرض من
 الغسل وهو إزالة الماء على العضو لا ثباته عليه وقد حصل ثوب مبطن
 أصابه في طهارته نجاسة أقل من قدر الدرهم فنقدت البطانة فصار
 النجس باعتبار القدر الذي في البطانة مع القدر الذي في الطهارة أكثر من
 قدر الدرهم يمنع ذلك جواز الصلوة عند محمد لأن البطانة في حكم ثوب آخر
 فصار كما لو كان في جيبه أقل من قدر الدرهم وفي نفسه كذلك ولو جمعها إذا
 على الدرهم عند أبي يوسف لا يمنع لأن البطانة مع الطهارة في حكم ثوب واحد
 فصار كما لو أصاب النجس وجه الثوب وهو أقل من الدرهم فنقدت وجهه
 الآخر بحيث لو اعتبر الوجهان زاد على قدر الدرهم فإنه لا يمنع عما اختاره

قاضي خان فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضر بالابتنع بالاتفاق قال قاضي
 خان وقول ابو سفيان وسع وقول محمد احوط والاوجه ان يفصل في غنى
 المضرب يؤخذ بقول محمد وفي المضرب يقول ابو سفيان لان الثوب يربح بجله ثوبا
 واحدا بالاتصال التام بخلاف غير المضرب فان الاتصال فيه غير تام واذا انفصل
 الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر فظهرت ندوة او ندوة الثوب المبلول على
 طاهر ولكن لا يصير طهرا يسيل منه شئ بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل
 منه شئ ولا يتقاطر اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يصير نجسا كذا في الخلاصة
 وكثير ذكره من غير اشادة لا خلاف وكان وجه القياس على ما يبق من الطهارة
 بعد العصر في المرة الثالثة بحيث لا يتقاطر بعد لو عصر لكن يرد ان قياسا
 على الندوة الباقية بعد العصر في المرة الاولى لوجود النجاسة كما لها في
 الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الذي عصر اول مرة ويجاب بان
 النجاسة اذا كانت ثابتة في الثوب بالغسل والعصر شيئا فشيئا الى حد النهاية
 وهي الرطوبة الباقية بعد عصر الثالث يعني عنها ج واذ لم يكن ثابتة فابتدأت
 بالثوب كما في مسئلتنا فادامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر
 بالعصر يعني عنها كما عفي هذا بخلاف ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس
 بنهاية فالخامس قياسا ابتداء النجاسة فيما هو طاهر على انتهاءها في ما كان
 نجسا فليست اتم واذا فهم هذا يجبان نعم ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول
 بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة كالبول ونحوه لان الندوة هي عين النجاسة
 وان لم تقطر بالعصر كما لو عصر الثوب المبلول بالبول ونحوه حتى انقطع التقاطر
 منه فانه لا يصير نجسا بعد العصر في المرة الاولى والثانية وكذا ينبغي ان يفيد
 المسئلة ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون او ريح حتى
 لو كان المبلول متلوثا ببول او مملوفا بريح فظهر ذلك في الطاهر يجب ان يكون
 نجسا كما لو غسل ذلك النجس ولم يزل اثره ولم يبلغ حد المشقة حيث لا يحكم
 بطهارته فكذا هذا الحاق البداية بالنهاية على ما مر وقال الشيخ كالذي بن
 الرما لا يخفى انه قد يحصل في الثوب وعصره شئ رؤوس صفار ليس لها قوة

في قوله

قوة التسيل لا يتصل بعضها ببعض فتقطر بل تقر في مواضع تبعا لثقل رجوع
 اذا حل الثوب ويثبت في مثل الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة المخالطة
 فالاولى اما طهارة عدم النجاسة بعدم شئ عند العصر ليكون مجرد ندوة لا
 بعدم التقاطر انتهى وكذا حكم الثوب الطاهر اليابس ايضا اذا بسط على ارض
 نجسة وطية بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصر فانه لا ينبغي لما قلنا
 وكذا لو نشر الثوب المبلول الطاهر على مكان يابس نجس فابتل منه لكن لم يظهر
 عين النجاسة في الثوب وكذا ان نام على فراش نجس فغرق وابتل الفرا
 من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش بعد ابتلاله بالعرق جسده لا
 يتنجس جسده وكذا اذا غسل رجله ومنتحي على اليد نجس فابتل على
 ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتلت الارض من بلل رجله و
 اسود وجه الارض اي بالنسبة الى لونه الاول لكن لم يظهر اثر البلى المتصل
 بالارض في رجله لم تنجس رجله وجازت صلوة بدون اعادة غسلها
 بعد ظهور عين النجاسة في جميع ذلك والطاهر يبقين لا يصير نجسا
 الا ببقين مثله واما ان صارت الارض طينا رطبا من بلل رجله فاصا
 ذلك الطين رجله في تنجس رجله ولا تجوز صلوة مالم يغسلها ان كان
 قد رما نعا وقيل عليها ما قبلها من المسائل بان صار من بلل الثوب
 طين وتلوث به او اصاب الجسد بلل الفراش او الرجل بلل اليد بعد ان
 صار بحيث لو عصر لسال حيث يحكم بالتنجس في ذلك كله وقال في الاخيرة
 في رجل رمدت عينه فمست بكسر الهم فاجتمع رمدتها بفجها وهو
 وسخ ابيض يجتمع في الموق اي في جانب العين مما يلي الانف قال يجب
 ان يتكف في اتصال الماء يعني تحت الرمد ان لم يضره اتصاله كما يجب
 ان يتكف في اتصال الماء الى الما في حال الصحة ايضا وهو المسئلة محتمل
 مباحث الوضوء والغسل واذا صبت الرجل دهنا في اذنه فكت في دماغه
 يوما فخرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لم يصل الى جوفه والا ما ليس
 محلي النجاسة كذا ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج من

في قوله اذا كان متنجسا

مطلقا بيان رمدت العين

انما فعله الوضوء قال قاضي خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول
 الى الجوف وانه موضع النجاسة اقول قد ينزل من الدماغ الى الخلق من غير ان
 يصل الى الجوف كما في البلغم فينبغي ان اذا علم ذلك لا ينقض وان دخل ماء في اذنه
 عند الاغتسال لم يخرج من انفه فلا وضوء عليه وكذلك ان عاد من اذنه وهذه
 المسائل كلها وان كان محلها نوافض الوضوء لكن لما كان كل ما خرج من البدن
 مما هو نافض فهو نجس وما لا فلا ناسب بيانها في مباحث النجاسة نعم
 ما بعد هذا ليس لا محض استطراد وهو قوله القرحه اذا برأت وارتفع
 فشرها وهو الجلد الذي كان تحت الماده ولكن اطراف القرحه موصولة بالجلد
 المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فانه منفصل غير متصل بالجزء فوضا
 صاحب القرحه فوق ذلك الجلد المرتفع جازت وضوءه وان لم يولد له يصل الماء
 حال الوضوء الى ما تحت اي ما تحت ذلك الجلد لانه لم يخرج عن كونه ظاهر بدنه
 وما تحت من كونه باطنا ولو توضا الرجل ثم حلق رأسه او لحيته او
 فلم يظفر لم يجز امر الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك في محله الماء الذي
 يسيل من فيه التام فهو ظاهر ادخل الماء في الجوف لم يمتص المبتلئ مع الشرط
 كانه قال ان ماء سال من فيه التام فهو ظاهر كيف ما كان سواء كان متحركا
 من الفم او متوقفا من الجوف ولذا قاله بالتفصيل في قوله وذكر في المحيط انه
 ان جف وبقي له اي بعد الجفاف اثر اربع اولون بان كان متنا او اصفر
 فهو نجس وجه الاول ان الغالب كونه من البلغم وهو ظاهر مطلقا عندهما
 خلافا لابي يوسف وجه الثاني ان ما كان متغيرا فالظاهر كونه من المعدة
 وما خرج منها نجس واستثنى او هما البلغم للزوجيه وهذا ليس كذلك على انه
 يجوز ان يكون من فرجه او نحوها ايضا وقال في الملقط هو ظاهر الا اذا علم انه
 من الجوف وهو غير مخالف لما في المحيط فان تغير الرائحة او اللون دليل انه
 من الجوف واما اذا علم انه من فرجه ونحوها فلا خفاء في نجاسته والكلام فيما
 اذا لم يعلم ذلك واما النجاسة الخفيفة وهي كبول ما يؤكل لحمه ونحوه مما تقدم
 فانها مقدرة في المنع من جواز الصلوة معها بالكثير الفا حش الذي

مطلق بيان النجاسة الخفيفة

الذي تستحقه الطباع السليمة او طبيعة المبتلى به وهذا هو اصل المروي
 عن ابي حنيفة ما هو دأبه من التقويض الى رأي المبتلى به حتى روى انه كره نقدره
 وقيل الفا حش يختلف باختلاف طباع الناس كذا قاله ابن الرمام في شرح
 الهداية وروى عن ابي حنيفة هكذا في جميع النسخ والصواب على ما ذكره في
 الهداية وشرورها وسائر الكتب ان الرواية انه مقدّر بشيء شرا فاما عن ابي
 يوسف ورواية عنه ايضا انه مقدّر بدواع في ذراع وروى عن محمد وهو
 مروي عن ابي حنيفة ايضا ان المقدّر المانع يعتبر بالربع قال في الهداية وهو الاصح
 وانه الكافي وهو الصحيح لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام كالنوب
 النجسي اذا كان ربعه طاهرا وكخلق ربع الواسعة الاحرام وكشف ربع العورة
 انه اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع او باني نسبة يعتبر فقال بعضهم
 يعتبر ربع جميع النوب المصاب وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع الذي اصابه
 ذبلة في ربع الذبل هو الاعتبار في المنع وان كان دخر بضا او كما في ربع الدخري
 او الكم وكان البعض القائلين بهذا ارادوا به ربع تلك النوب الشامل للبدن
 كله وقد بعضهم ربع ادى ثوب بمؤذبه الصلوة وهو ما يستل العورة من
 السرة الى الركبة وروى الشيخ كالدين بن الرمام وبين هذا وبين القول
 الاول بان النوب ان كان شاملا للبدن اعتبر ربعه وان كان ادى ما يجوز فيه
 الصلوة اعتبر ربعه لانه الكثير بالنسبة الى النوب المصاب لان ربع النوب الشامل
 كثير بالنسبة اليه وربع ادى ما يجوز فيه الصلوة كثير بالنسبة اليه وان كان قليلا
 بالنسبة الى الشامل وهذا هو المختار والله اعلم **اما الشرط الثاني فهو**
 الطهارة من الانجاس لما بين الشرط الاول وهو الطهارة من الاحداث شرع ببيان
 الشرط الثاني وهو الطهارة من الانجاس وانما بين بعض احكام الانجاس في طهارة
 الاحداث استطرادا باعتبار ما يصب الماء منها والانجاس من جمع نجس الجيم
 او بكسر هاء الاول اسم ولا تحذف التاء والثاني صفة ولتحذف التاء والاول استواء
 مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل فيما تعرض له النجاسة الامبالغة كقوله تعالى
 انما المشركون نجس والثاني يستعمل الذاتية والعرضية فهو عام مطلقا فيقال في

مطلق بيان الشرط الثاني وهو الطهارة من الانجاس

في نحو العذرة نجس بالفتح ونجسة بالكسر والخزير نجس بالفتح وبالكسر لا يقال
في الثوب الذي اصابته النجاسة نجس بالفتح وانما يقال بالكسر نجس اي يفسد على المصطلي
اي من يريد ان يصلي قبل الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه وثوبه
والكان الذي يصلي فيه اي عليه كافي قوله تعالى ولا تصلحكم في جذوع النخل والبراد المكان
الذي يقع فقله الصلوة فيه وفرضه طهارة الثوب بقوله تعالى ونسبك فظفر على
ان المراد به حقيقة التطهير ويراد ايضا حال ارادة الصلوة ليكون الامر على حقيقة
ايضا وما قبل ان المراد ففصل فيه عدول عن الحقيقة من غير ضرورة واذا وجب
تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية لانهما لازم للصلوة منه اد
لا تنفك عنهما وقد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد وعلا لا انفق جميع الامور
من غير مخالفة كيجوز ازالة النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فكذا يجوز ازالة النجاسة
بالماء المقيّد كما لو زد ماء البطيخ والخيار وكل ما يغير طاهر على ان التراب
كالحل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في فصل المياه وما يجوز ازالة النجاسة
بالتراب لان المقصود قلع اثرها فاذا حصل بالنار او بالتراب اجزاء
وحصول ذلك في موضع منها اذا تعلق السكين ونحوه بالدم او تعلق رأس
الشاة مثله به ثم ادخل ذلك المصلح النار فاحترق الدم وذا النجاسة او تعلق
رأس السكين ونحوها بالنار لحصول المقصود وكذا اذا اصاب السكين دم
فمسح بالتراب بطل ما قلنا وروي عن محمد انه اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال
محمد يمسح بالتراب وتخصيص المسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة
من لايجوز فيقلها بالتراب وليس المراد انها تطهر بحيث يجوز ذلك مع وجود
الماء او انه لايجوز غسلها بعد ذلك اذا وجد فانما جوازها بايوسف انما يجوز
ذلك في الخبز ونحوه بالحديث ومحمد لم يوافقنا على ذلك فليقله يجوز هنا فيحل
على ما قلنا من التقليل لضرورة عدم المزيل كما قاله الشيخ كالدين بن الرهمان وكذا
اذا اصاب الخبز او نحوه من الثعل والجروم وغيرهما نجاسة لم يجرم كالعذرة
والزور ونحوهما عن ابي يوسف انه قال اذا مس بالتراب او بالزور على سبيل
المباقة يطهر وعليه اي قول ابي يوسف المذكور فتوى مشايخنا ذكره في المحيط

ففي بيان الخبز اذا اصابته نجاسة

في المحيط وعند ابي حنيفة ايضا يطهر بالذلل لكن اذا جفت النجاسة لا اذا كانت
رطبة وعند محمد لا يطهر الا بالغسل قبا ساعا على سائر النجاسات ولهما ما رو
ابوداود من حديث ابي سعيد الخدري انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم
المسجد فليطهر فان رأى في ثوبه اذى او قدرا فيلجمه ويغسل فيه ما ورد
عن ابن خزيمة من حديث ابي هريرة انه عليه السلام قال اذا وطئ احدكم
الاذى يغسله او خفيه فطهرهما التراب ولكن عدل ابو حنيفة عن اطلاقه
في الرطوبة لبقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة بخلاف ما اذا جفت
فانما يجتذب تلك الاجزاء الى نفسها وعمل ابو يوسف باطلاقه التراب
اذا بولع المسجد يجتذب تلك الاجزاء ايضا الا انه استثنى الرقيق في رواية
كما قال المصنف والزمه ان النجاسة التي اصابته المحف جرم كالبول والخمر
ونحوهما فلا بد من الغسل بالاتفاق وطبا كان او يابس قال في الكفاية و
غيرها خرجت النجاسة الرقيقة بغير من اطلاق الحديث بالتعليل وهو
ان قوله عليه السلام فطهرهما التراب اي يزيل نجاسته ونحن نعلم يقينا
ان الخبز اذا شرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا يخرج عن اجزاء الجلد
فكان اطلاق الحديث مبرورا الى ما يقبل الازالة المسح وكان القاضي الامام
ابو علي الشافعي يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فمن اصنا
نحمله النجاسة الرقيقة اذا مسح على التراب او الرمل ويزق بعض التراب
او الرمل بالتعليل وجف ومسحه بالارض يطهر ايضا عند ابي حنيفة وهكذا اي
كما روي ابن الفضل عن ابي حنيفة روي الفقيه ابو جعفر الهندي عن ابي حنيفة قال
شم الأئمة السرخس ~~بخت~~ وهو الصحيح وعن ابي يوسف ايضا مثل ذلك الذي
رويناه عن ابي حنيفة الا انه اي ابي يوسف لا يشترط الجفاف فيه كما اشترطه
ابو حنيفة بل يجزى ما استجسد بالتراب او الرمل لمسحه يطهر كما هو اصله
في ذات الجرم قال الشيخ كال الدين بن الرهمان في توجيه ان المختار قول ابي حنيفة
في ذات الجرم لعموم البلوى وتعلم ان الحديث يفيد طهارتها بالذلل مع الرطوبة
ان ما بين المسجد والمنزل ليس مسافة يحق في مدة قطعها ما اصاب الخبز

قطعاً فاطلق ما يروى مساعد بالمعنى ثم قال بعد ما ذكره من المذكور في
 الكفاية من توجيه استثناء الرقيقة ولا يخفى ما فيه اذ معنى ظهوره بطلان
 واعتبر ذلك شرعاً بالمعنى المصريح به في الحديث الآخر يعني رواية ابي سعيد قال
 وكلاً لا يزيل ما نشر به من الوقيف كذلك لا يزيل ما نشر به من الوقيف
 الكيف حال الرطوبة على ما هو المختار للفقوى فالحاصل فيه بعد ازالة الجرم
 كالحاصل قبل ذلك في الرقيق فانه لا يتشرب الا ما في استعداده بقوله و
 قد يصيبه من الكثيفة الوقيف طلبة مقدار كثير يشرب من رطوبته
 مقدار ما يشرب من بعض الرقيق انتهى فالحاصل ان المختار للفقوى عملاً
 باطلاق الحديث الطهارة بالذلك في الخف ونحوه سواء كانت النجاسة ذات جرم
 من نفسها او صارت ذا جرم بغيرها كالرقيق السجدة بالتراب ونحوه
 رطبة كانت او يابسة وكذا يجوز اذالتها ازالة النجاسة في الجملة بالحك
 بالظفر والجنب نحو غودي او حجر والفرك او ذلك بعضه ببعض
 اما الحك والخف فانه في الخف ونحوه حتى اذا اصابته نجاسة لها جرم
 فيست بطلان بالحك والخف عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا فالمراد استدلالاً
 بما تقدم من الحديث فانه يفيد ان زوال الجرم مطهر للنعل والحك والحك
 يؤيد له الرواية ذكرها في الجامع الصغير والاختلاف بين ابي حنيفة والابو
 في اشتراط الجفاف هنا لان القطع بالحك والخف لا يتأتى في الرطب وهذا
 كله اذ لم يبق اثر النجاسة من اللون او الرائحة وان بقي ولم يزل الا بالفسل فلا
 بد من الغسل وذكره المحيط ان محمد ارجع الى قولهما في طهارة الخف ونحوه
 بالذلك والحك والخف بالرطوبة ما ذكره عموم البلوك والمخرج في التخر من
 اصابة الارواح ونحوها الخف والنعل وفي الزام الغسل وعموم البلوك
 اثره في الخفيف والتيسير وان انتصح البول على البدن والثوب او كان
 حال كونه مثل رؤس الابر بحيث لا يندك في ذلك الانتصاح في
 الحكم ليس بشئ معتبر بل هو كمال انتصاح وقد سئل ابن عباس عن ذلك
 فقال انا ارجو من عفو الله تعالى او تسع من هذا ولان الله باب يقع على

يقع على النجاسة ثم يقع على ثوب الصلوة ولا بد على رجلها شئ من النجاسة واذا
 لا يستطيع الاحتراز عنه وقوله مثل رؤس الابر اشارة الى انه لو كان
 مثل رؤس المسال منع وقال الهندواني يدل على انه لو كان مثل الجانب
 الآخر اعتبر ونحوه من المشايخ لا يعتبر الجانبين دفعا للجرم واذا لم يعتبر
 لا يجمع مع غيره واما اذا وقع ذلك الثوب ونحوه في الماء القليل فقل لا
 يتنجس لان اعتبار هذه النجاسة لا يسقط عنه الثوب والماء وقيل يتنجسه
 وهو الاصح لان سقوط اعتبارها كان لدفع الجرم فلو كان في الكفاية وهو
 التقييد بعدم ادراك الطريق ذكره المحقق في النوادر عن ابي يوسف قال اذا
 انتصح من البول شئ برك اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو
 بحال بعض الائمة كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة انتهى واذا خرج
 بعض الائمة بقيد لم يرو عن غيره منهم تصريح بخلافه فيجب ان يعتبر سيما
 والوضع موضع احتياط ولا يخرج في التجر عنه حرجاً ظاهراً وانتصاح
 الغسالة في الاثناء ان كان قليلاً بان لا يظهر في موضع القطرة الماء لا يفسده و
 ان استبان موضعاً فموقعه فهو كثير يفسده في غسله البت من الماء الاول
 والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قد رمالا
 يمكن الاحتراز عنه يكون عفواً كذا في قاض حافين واما الفرق فيز بالنجاسة
 في التي يظهر الثوب من التي ياب بالفرك اذ ليس في التي على الثوب هذا بناء
 على ان التي نجس نجاسة مغلظة عندنا وفيه قال مالك واحمد في
 رواية وقال الشافعي واحمد في رواية طاهر لا يستطيع الاستنجاء في الصلاة
 بالفرك والحك وهو ما في صحيح مسلم عن عابسة رضي الله عنها لقد رايتني
 وانا احكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كان يلبسه بساً بظفري و
 ما في صحيحي اني عوانة عنها كنت اولك التي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذ كان يابساً وامسحه واغسله شك الحديث اذ كان رطباً ولو كان نجساً
 لم يكن بفركه ولا عن ابن عباس رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام انه سئل
 عن التي يصيب الثوب فقال اغاهو بمنزلة الخاط والنزاق وقال اما بكفك ان تسمى

جمع مسك بترك جوازاً

ظاهره ان ازالة النجاسة بالفرك

عن الخ ح ان البدن لا يظهر بالفرك وذكر مثله في الاصل لان حرارة البدن جاذبة
رطوبة التي الى البدن فيزول وتزول لزوجته لا يتحقق بفركه استخرج ما
تشتبه واستحكم مسامته بخلاف الثوب فان التي يتخلله ورطوبة فيه لم
تفصل عنه فاذا يبس يبس وفيه رطوبة لم تتداخل الثوب فاذا فركت ذلك
او قلت بخلاف سائر النجاسات فانها ليست بلوحة فوطونها تفصل عنها
تستقر في الثوب ايضا في الظاهر من صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية حيث
اخرها مع دليلها ولم يعقبها وعادة تاخير ما هو الراجح وهو الوجه لان
الطهارة بالفرك التي وردت على خلاف القياس ولذا ذهب مالك الى انه لا يظهر
به وطبق الدلالة ممنوع للفرك المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايها
افعاله في منتهى على التسليم وهي محتملة لكون التي قليلة وكونه مخصوصا به
على التسليم على ما قبل ان فضله على التسليم ظاهرة فكيف تقوم الحجية لنا على
طهارة بالفرك مطلقا في القليل والكثير في حق غيره ام كيف تقوم الحجية للشافعي
بها على طهارة من كل احد والرجح من مذهبه اختصاصه على التسليم بطهارة
الفضلات حتى الدم والبول على ما صح القاض حين وغيره وان كان اي و
لو كان الثوب الذي اصابه التي اذا طافين اي مبتلغا ففقد التي الى البطانة فانه
يظهر بالفرك وهو الصحيح كما قاله الترمذي لانه ما نفذ الى البطانة من اجزاء
التي خلوة قالين قال لا يظهر ما يرسى الى البطانة من رطوبة التي بالفرك
لوقته كما قال الفضلي في من المودة انه لا يظهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز
ازالة النجاسة بالجلد كما اذا اصاب الخمر يده فلم يمس ثلث مرات يظهر
يده بريقه كما يظهر في بريقه خلوة فالحمد واما اذا لمس الثوب الذي عليه
نجاسة لا يظهر على ما مر واما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع في كيفية
نظير النجاسة بالغسل فان النجاسة اعلان يكون مائية او غير مائية فان كانت
مائية فطهارة بالادوية غسلها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء
كالصابون ونحوه فانه لا يلزم استئصال ذلك ولا يصح بقاء ما لا يزول بالماء
الخالص وقال بعض المشايخ يغسل بعد ذوال العين ثلثا الحاقا بغسل المربعة

مسام الثوب ثقوبه وروايتها

مطابقا في كيفية التطهير للنجاسة بالجلد

المربعة وعن الفقيه الجعفر يغسل مرتين كغير مرتين غسلت مرة قال
في الخلاصة هذا خلاف ظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والاقتر
بمرة واحدة طهر قال الشيخ كمال الدين بن الرهام وهو الاقنيس لان نجاسة
الحمل لجاذبة العين وقد ذلت وحديث المستقيمة غير المربعة ضرورة
انه ما مؤدبه لتوهه النجاسة ولذا كان مندوبا ولو كانت مائية كانت
محقة وكان حكمه الوجوب انتهى فهذا هو العمدة واليه يشي كلام الخلاصة
انه ظاهر الرواية حيث تعقب قوله ان جعفر بان خلاف ظاهر الرواية بعد ما
قرانه لوزالت النجاسة بمرة واحدة تثبت صفة الطهارة وان لم تكن النجاسة
مائية اي وان لم تكن النجاسة لها لولا مخالفة اللون الثوب يغسلها حتى يغلب
على طهارة قد طهر وهذا اذا لم يكن لها ريح وان كان يجب الغسل الى زواله الا
ما يشق وهذا العلم وقيل اذا غسل الثوب من غير المربعة مرة وعمر
بالبلابة يظهر كما هو قول الشافعي واحمد في رواية لان النجاسة تتخلل في
وتخرج معه العطر والجواب منع تحقيق ذلك بالمرة وقيل انه لا يظهر ما لم يغسل
ثلاث مرات ويحصره كل مرة وجعل المص هذا القول مغايرا للقول الاول وهو
اعتبار غلبة الظن ومقابلته حيث عطفه عليه بقول وقال والفتوى على
الاول والظاهر انه من الاول عدم اشتراط العصر والتحقيق انه ليس مغايرا
له بل هو سبب اقيم مقامه بتفسيره قال في الهداية في الميسر مكرى فطهارة ان يغسل
حتى يغلب على ظن العاقل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه لانه استخراج ولا يقطع
بزوالة فاعتبر غالب الظن كافي امر القيلة واما قدر بالثلاث لانه غالب الظن يحصل
عنده فاقم السبب الظاهر مقامه بتفسيره ويتأكد ذلك بحديث المستقيمة من مقامه
الشرعي فاعلم بهذا ان المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانها معدرة بالثلاث لحصولها
بها في الغالب وقطعا للوسوسة والله من اقامة السبب الظاهر مقام السبب الذي
له الاطلاع على حقيقة غسسه كالتسليم مقام المشقة وامثال ذلك والتأكد بالحديث
هو كونه عليه السلام جعل الغسل ثلثا هو الراجح لتوهه النجاسة حيث جعله
غاية للنهي عن غسسه الا انه لم يشترط الزيادة عليها فلا عند تحقيق النجاسة

يكون الفصل ثلثا هو الواقع لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكن الثلث
 لاذن لم يكن واذا فعله للتوهم ان اشتراط العصر كل مرة هو ظاهر الرواية عن
 اصحابنا وعن محمد بن عيسى بن ربيعة الاصول انه يكتفي بالعصر في المرة الاخيرة
 وعن ابي يوسف انه ليس بشرط ويتخرج على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة
 الظن من غير عصر او التثنية مع العصر كل مرة مسائل ذكرت في المحيط والمجا
 الصغير لا ما التمرناشي من اماروي عن ابي يوسف ان الجنب اذا تزوج في الحمام
 وصبت الماء على جسده من حيث اى من جهة الظهر والبطن حتى خرج من الجنابة
 لم يصب الماء على الاذنين بل بطلارة الاذنين وان لم اى ولو لم يصب قال ابي يوسف
 في موضع اخر في رواية اخرى اذا صب الماء على الاذنين والاذن الماء بكفيه فوق الاذنين
 فهو احسن واحوط وان لم يفعل يجزئ وعلى هذا ذكر شمس الامنة المحلوق ان
 الجنابة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه ويحكم بطلارة الثوب قال
 الشيخ كالدين بن الرهام لكن لا يخفى ان ذكر اى الروى عن ابي يوسف في الاذنين
 لم يورثه ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الظاهرة فيه وفي
 المتن شرط العصر على قوله اى يوسف ايضا وقد تقدم انه ظاهر الرواية عن الكل
 وفي المتن ايضا لو اصاب البول ثوبه فغسله مرة واحدة في منزله جار وعصره
 بطلره وهذا قول ابي يوسف ايضا في غوطه الرواية وذكره الاصل وهو ظاهر
 الرواية وقال اى يوسف ايضا بغسل ثلث مرات وبصر كل مرة وعن محمد
 بن عيسى بن ربيعة ايضا انه يغسلها اى الجنابة غير المرتبة ثلث مرات وبصر
 في المرة الثالثة فقط فان الثوب يبطله وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصول
 في كل موضع شرط العصر ينبغي ان يبالي في العصر حتى يصير الثوب بحال
 لو عصره بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوة وطاقة
 حتى لو عصره صاحبه حتى بلغ قوة وصار لا يقطر لعصره هو الا انه بحيث لو عصره
 من هو اقوى منه لقطر بطلره بالنسبة الى صاحبه ولا يبطله بالنسبة الى الشخص الاقوى
 لان كل واحد مكلف بقدر وسعته ولا يكلف احد ان يظلم من هو اقوى منه ليقتصر
 ثوبه عند غسله ثم شرع في ذكر مسائل قد حكم بطلانها من غير عصر اما العصر

ملاحظة بيان انواع الطهارة
 وفي صلوة الجنب يبطر الجنابة بغسل
 الفخذين والرجلين والاشياء الثقيلة والاشياء
 الفخري فان الاوصاف والشروط والادوات
 الاخرى فان الاوصاف والشروط والادوات
 طهر من الجنابة غسل الماء على
 الدم من الجنابة غسل الماء على
 لا بأس بالجنابة في الجنابة
 بعد غسله وقلوب الاذن في الجنابة
 الجنابة في الجنابة في الجنابة
 وقد شرع في الجنابة في الجنابة
 بالادب بطلانها من غير عصر

ملاحظة بيان طهارة الباطن

عصرها وتعدده فقال وفي فتاوى الى البيت خف بطانة ساقه في الساق
 انفاق اى بطانته من الكرباس قد دخل في جوفه هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب
 في جوفه اى باطنه والذي في نسخ الفتاوى وغيرها من الكتب في جوفه وهو الصحيح
 اذ المراد ان النجاسة اصاب الخف ونفذت الى باطنه اى بطانته من جوفه
 هذه العبارة نوهها انما دخلت في باطنه ولم تصب ظاهره فهي غير صحيحة بل
 الظاهر انما تصيب ماء نجس حتى يتنجس الكرباس ايضا فغسل الخف وذلك
 باليد ثم ملأه الماء الخف ثلثا واخره الا انه لم يشهد له عصر الكرباس فقد طهر
 الخف ان يجرد جريان الماء ظاهرا وباطنا ولم يشترط عصر الخف والكرباس
 لتعصره فيما سأل مسألة البساط على ما سأل في بيان شاء الله تعالى ودون
 عن ابي قاسم الصغار انه قال في رجل يستنجي ويجري ماء استنجاه تحت رجله
 من غير ان يستنقع تحتها وهو متخفف فيصبيه ذلك الماء خلفه والحال انه
 ليس بخفيه حرق بعضه فينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين لان يصلح مع ذلك الخف
 لانه طاهر لانه الشان ان بالماء الاخير من ماء الاستنجاء يبطل الخف نجسا كما يبطل
 موضع الاستنجاء المستحشا للضرورة وعموم البلوى ولما كان في قوله وليس بخفيه
 حرق اشارة الى انه لو كان حرق لم يكن الحكم كذلك قال وفي المتن ان كان حرقه اى
 خف المسنني منقرا وصاب الماء اى ماء الاستنجاء وجعل وعاقبه دجوت سعة
 الا موقعا بان الحكم ان الرجل واللعافه يبطله ان ايضا نجسا لموضع الاستنجاء لان
 الماء جار منه ليس ما اذا اصابها ماء او النجس نجسا كما ترون نجاسة حتى
 يبطله ويبطل ماؤه الاخير كذلك حكم ما اصابها من الماء شيئا فشيئا
 الى الماء الاخر الظاهر لا يؤتى ما روي في الفتاوى وغيرها ان البساط النجس
 اذا جعل في نهر جار وتترك فيه يوما وليلة وهكذا في نسخ هذا الكتاب وفي
 بعض الكتب والادب فتاوى قاضي خان والظاهر وعامة الكتب وتترك فيه ليلة
 وهو الصحيح ولعل الالف سقطت في تلك العبارة والاصل يوما وليلة باؤلا
 بالواو فلا تؤرك يوما وليلة في النهر حتى جرى الماء عليه يبطله من غير عصر ولا
 تجفيف لتحلل النجاسة في الماء ورواها بجرانها فطاعا غالباً في بيان البقيين وهذا

ملاحظة بيان طهارة الباطن

كله اذ لم يدرك النجاسة اثر من لون او ريح او طعم والا فلا يظهر مالم يصل
الى حد المشقة كما تقدم ثم الاستيضاح على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط
ممنوع اذ ليست مثلها والافان جريان ماعى كل طاهر في مدة طويلة من
اصابة قليل من طاهر من غير تكرير في زمن يسير جدا عقب تكرير مياه نجسة
بل الوجه في ذلك ما ذكرنا من الضرورة والبلوى الغالبة وامر الاحتياط بعد
ذلك غير خفي ولو كان على يد نجاسة رطبة واخذ بذلك اليد عروة الفمحة اى
الابريق من النجاس وكذا غيره كلما صبت الماء على يده فاذا غسل يده التي اخذها
العروة ثلثا طهرت اليد وطهرت العروة بتعاليد التقييد بالرطبة ليس احتوازا
لانها لو كانت يابسة فترطت بالغسل فالحكم واحد وهو انه متى حكم بطهارة اليد
بحكم بطهارة العروة والكل مقيد بما اذ لم يبق اثر غير شاق والا فلذلك الواجبة
من اليد مثلا ولم تزل من العروة لا يحكم بطهارة الطهارة اليد المحصورة من قصب
اصابة نجاسة جفت بدلا حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلثا متواترا من غير احتيا
ل لا يخفف لانه صلب لا يشرب النجاسة بل لو قدر ان النجاسة اصابت وجه القصب
ولم تنجا وزاى ظهوره ولا تخللته يظهر بالمسح لصفا لانه كافي التمكن ذكره ابن
الهيما في شرح الهداية وان كانت النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ
آخر من ذلك ونحوه هذا اذا كان المحصور من قصب وما اشبهه في الصلابة كالخ
كالمحصور المسمى بالسامان وان كان المحصور من بردي وما اشبهه في اللزوجة كالتخمل
والخواوة بحيث يشرب النجاسة كما يشربها الثوب يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة
بان يترك حتى ينقطع التقاطر فانه يظهر عند اى يوسف بناء على امكن تطهير
مالا ينعم عنده وعليه الفتوى خلافا لما قاله بقول المستخرج للنجاسة انما هو
العصر فلا ينعم لا يخرج منه جميع اجزاء النجاسة فلا يظهر قلنا بل التخفيف ايضا
مؤثرة استخرجها فانما يخرج مع قطرات الماء بعد ما تخللت وامتزجت به وما
يبقى من الدوا بعد التقاطر معفو كما مر غير ان التقاطر ينقطع بالعصر فيها
ينعم ويبرد الزمان فاستويا ولا بد من ذوال الاثر كما مر غير مرة وعلى هذا
قالة التواتر اذا اصابت الخرق والاجر اى غير المفروش بنجاسة ان كان الخرق

مطلب بيان طهارة القصب

مطلب بيان تطهير الخرق والآجر

الخرق والاجر قد بياى مستحلو يظهر بالغسل ثلثا سواء جفف او لم يجفف لانه
لا تشرب النجاسة وان كان جديدا يغسل ثلث مرات ويجفف في كل مرة
لان النجاسة على ظاهرة فكان كاليد في الاكتفاء بتكرار الغسل مع زوال الاثر من
غير اشتراط عصر او ما يقوم مقامه وان كان حديثا غير مستحلو بحيث
لا يشرب النجاسة فلا بد من ان يجفف كل مرة حتى ينقطع التقاطر قال الشيخ كمال
الدين بن الهمام ينبغي تقييد القديم بما اذا تيجس وهو دطب اما لو تزل بعد
الاستعمال جفف فهو كالجديد لانه يشاهد اجزاء اية الرطوبة حتى تظهر من
ظاهرة وذو كوة المحيط بغسله اى الخرق والاجر المستعمل مقدار ما يقع الكبر
رأيه انه قد طهر وقد تقدم ان الثلث قايمة مقام الكبر الراى واستشرط صاحب
المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها واشترط هذا
مع اشتراط حقيقة الكبر الراى لا فائدة فيه لانه يوجد مع وجود احد هذه الاشياء
مالم يبلغ حد المشقة وانما يفيد مع ما يقوم مقام الكبر الراى وهو الثلث كما قد منا
فالحاصل ان ذوال الاثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التطهير و
بأى شئ كان فليحفظ ذلك وقد اكثرنا من تكراره لذلك وان وجد احد هذه الاشياء
الذكورة من اللون والطعم والريحة لا يحكم بطهارته اى بطهارة الخرق والاجر للذو
اللقمة الا ان يشق ذواله كما تقدم مرارا وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه
خلاف واحد ولو موه الحدي اى ما يؤول من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها
بالماء النجس بموه بالماء الطاهر ثلث مرات فيطهر عند اى يوسف خلافا لما قاله فان
عنده لا يظهر ابدأ بناء على ما تقدم وانما تظهر ثمرة ذلالة الحمل في الطلوة اما في
الاستعمال وغيره فانه لو غسل بعد التثوية بالنجس ثلثا ولو لاء لم يقطع به بطيخ
او غيره لا يتنجس القطوع وكذا لو وقع في ماء قليل او غيره لا يتنجس كما ان النجس
ونحوه على ما مر اما لو صلى معه فان كان قبل التثوية ثلثا بالطاهر لا يجوز صلوة بالاتفاق
وان كان بعده جازت عند اى يوسف والغسل يظهر طاهر اجماعا والتثوية يظهر
باطنه ايضا عند اى يوسف وعليه الفتوى بل لو قبل بكن التثوية مرة لكان له وجه
لان النار تزيل اجزاء النجاسة بالكلية ثم يخلطها الماء الطاهر ولكن الفكر ان يزيل الشئ

عن اصيل وذكره المحيط عن شمس الأئمة السرخسي الارض اذا جفت اي بعد ان
التجس ولم يبق في النجاسة فيها نظر سوار وقع عليها الشمس ولم يقع وقد تقدم
الكلام على ذلك مستوفى في النجس ولو اردت تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب عليها
الماء ثلاث مرات وتجفف في كل مرة بخرقة طاهرة ولا الوضوء عليها الماء بكثرة حتى لا
يظهر اثر النجاسة وان كسها بتراب القاه عليها فلم يوجد ربح النجاسة جازت له
الصلوة عليها ايضا ولا الخطر اذا نجست نجفت النجاسة وذهب اثرها نظير
ايضا ان كان متاخلا في الارض غير منفصل عن الارض اذا لم يملح بها في اطلاق
اسم الارض فيعطى حكمها والخصم اسم جنس يجوز تكبيره وتابسته وكذا التيل
بكر الثلثة بعد هامة تحت سائلة وتفتح الثلثة وكسر الشفاة مشددة و
هو النجيل والخشيش وهو الماء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الارض مادام هذا
المذكور قائما على الارض ولم ينفصل عن الارض فانه يطهر بالنجاف مطلقا سواء
جف بالشمس او بدونه وان اذهب اثر النجاسة ذكره الزند وشيخ وغيره لان ما انفصل
بالارض كان تبعا لها في حكم النظارة بالنجاف وذهب الاثر بدلالة النص الوارد
في الارض على ما تقدم وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل انه قال الجراد اذا بال في
النبلة الى المكان الذي فيه النيل ووقع عليها الى المنيعة الظل الى الذي ثلاث مرات
ووقع عليها الشمس خففها ثلاث مرات فقد طهر النيل الذي فيها وهذا يخالف
ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندى ثم النجاف ثلاث مرات والاكثر
على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا ومركبا تابيا في
الارض يطهر بالنجاف للنجاف بالارض ولذا يقال في العرف للنجاس عليه
جالس على فاعطى حكمها وانما ان كانت في الحجر والاجر موضوعة على الارض
وضعا غير مثبت فيها بحيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان في لا بد من تطهيرها
من الغسل ولا تطهر بالنجاف فان النظارة انما وردت في الارض ومثل هذه
لا تسمى ارضا عرفا وكذا لا تدخل في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على
جرحه القرا فلا تلحق بها وكذا النسيئة اذا كانت مفروشة اذا نجست جازت
الصلوة عليها بعد النجاف وذهب اثر النجاسة فلما قلنا في الآخر والحجر ذكر

عن اسود

ذكر هذه المسائل كلها فاضح خان وذكره موضع آخر من فتاواه بعد ذكر تلك المسائل
بأسطر ان كانت الحجر التي تنقل وتحوّل تشترب النجاسة كحجر الرمي تطهر بالنجاف
وذهب الاثر كالارض وهذا بناء على ان النص الوارد في الارض معقول المعنى لان
الارض تجذب النجاسة والرياء تجف فبقا على ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي
هو الاجتذاب ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والاجر بالنجاف وذهب الاثر وان
كان منفصلا عن الارض لوجود التشرب والاجتذاب وان كانت الحجر ما تشترب
النجاسة كالحجارة لا تطهر الا بالغسل ثلثا والتجفيف كل مرة او بالكلث الى ان
يقطع التقاطع لعدم المعنى المذكور الماء والتراب اذا خلطا وكان احدهما نجسا
فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالنجاسة ينجسه هذا هو الصحيح كما
ذكره قاضي خان وهو اختيار الفقهاء في البيت وكذا روى ابي يوسف ذكره في الخلاصة
وقيل العبرة بالماء ان كان نجسا فالطين نجس والافطاهر وقيل العبرة للتراب
وقيل للغالب قال ابن الرمام والاكثر على انه ايتها كان طاهرا فالطين طاهرا
اشترى وهو اختيار ابي نصر محمد بن مسلم قال ابو داود وهو قول محمد وقد ذكر
ان الفتوى عليه اشترى وجزه في الخلاصة بصيرورته شيئا آخر وهو توجبه ضعيف
اذ يقتضي ان جميع الاطعمة اذا كان ماءها نجسا او دهنها او نحو ذلك ان يكون لا
الطعام طاهرا بصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان بعضها
نجسا ولا يخفى فساد فلهذا در الفقهاء الى البيت ولله در قاضي خان حيث
جعل قوله هو الصحيح مشيورا الى ان سائر الاقوال لا صحة لها بل هي فاسدة لان
الشيخة تابعة لاحسن المتقدمين دائما والطين النجس اذا جمل منه الكور او
العذر او غيرهما فطهر بكون ذلك المجرى طاهرا لا ضمير النجاسة بالنار و
ذوالها وهذا اذ لم يكن اثر النجاسة ظاهرة فيه بعد الطهي ولو اخرجت العذرة
او الوت فصار كل منهما مادا او مات الحمار المملح وكذا ان
وقع فيها بعد موته وكذا الكلب الخنزير لو وقع فيها فصار مملحا او وقع الوت
ونحوه في البئر فصار حيا ذلت نجاسته وطهر عند محمد خلافا لابي يوسف
فان عنده الحرف لا يطهر العين النجسة بل يفي الرماد نجسا لانه اجزاء تلك

تأ

النجاسة فتبقى النجاسة من وجه فالتحقق بالتجسس من كل وجه احتياطا و
 اختيار صاحب الهداية في التجسس قول ابو يوسف واكثر المشايخ اختيار
 قول محمد وعليه الفتوى لان الشروع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة
 وقد ذلت بالكلية فان المصغر العظم والتم فاذ اصابته الحقيقة علمي ترتب
 عليه حكم المصغر وكذا الرماد حتى لو اكل المصغر وصلى على ذلك الرماد جاز ونظيره
 النطفة نجسة وتصير علقة وهي نجسة وتصير مضغة فتظهر وكذا اللحم
 نصير خلا فعمل ان استولى العين تستع زوال الوصف المرتب عليها وعلى
 قول محمد في نحو طهارة صابون ضيق من دهن نجس وعليه ويتفرع ماله
 وفيه الشك او كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا لبطل
 الحقيقة ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصبيحة يتنجس وهو
 ليس بصحيح الا على قول ابي يوسف قال في التجسس خشية اصابه ببول فا
 فاحتوت ووقع رماده في بئر يفسد الماء وكذلك رماد العذرة و
 كذلك الحمار اذا مات في المنيح لا يوكل المنيح وهذا كله قول ابي يوسف خلافا
 لمحمد انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد البئر بوقوع ذلك الرماد و
 جواز اكل المنيح وكذا الاجر المنفصل عن الارض اذا تنجس بطهره بالفضل
 ثلثا وجفاف كل مرة لكن انما يظهر طاهرة لا باطنه حتى لو وقعت قطعة
 منه ذلك الماء يتنجس ذلك الماء كذا ذكره في المحيط لانه ذو شئ يتشرب
 النجاسة الى باطنه فاذا زالت نجاسة ظاهره بالفضل بقي ما في باطنه
 فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو قام عليه المصطلح جازت صلوة واما ما شرب
 فباق في باطنه فاذا وقع في الماء تحلل ما كان من اجزاء النجاسة في الماء
 فيتنجس وهذا الوجه المصطلح لا يجوز صلوة كونه حاملا للنجاسة وبما
 قد تظاهر الفرق بين الاجز وبين رماد العذرة عند محمد فانه
 ذلك قد صار حقيقة ظاهرة عنده لا يشوبها شئ من اجزاء النجاسة
 وباطنه كظاهره فلا يتنجس الماء ولا غير في اذا وقع فيه حمار بال في الماء
 فخرج من رشايش جوار الصلوة بذلك الثوب وان كثرت حتى يستيقن انه

مطالب بيان الثواب

طهر الماء مات في الارض لا يفسد عند الامام في غير نجاسة
 بالاتفاق وعليه الفتوى من جمل يقيه من المنيح

فاصح من ذلك ان رشايش ثوب انسان لا يبع ذلك ان رشايش

انه اريد ذلك الرشايش بول وكذا الورميت العذرة في الماء فخرج منها رشايش
 فاصح فربما ان ظهر ان رشايشه تنجس والا فلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقهاء
 اللين سواء كان الماء جاريا او كذلك لان الغالب ان الرشايش المتصاعد من
 صديم شئ الماء انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء الشئ الصادم فيحكم بالغالب ماله
 يظهر خلافا في فتاوى قاضي خان فرق بين الجاري وغيره في بول الحمار بعد ما
 اطلق في رمي العذرة فذكر في بول الحمار في الماء الجاري الحكم المذكور وذكر ان اذبال
 في ماء راكدا فاصاب الرشايش من قدر الدرهم انه يفسد الثوب ويمنع جواز
 الصلوة به وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل عكس اختيار الفقهاء في الماء الجاري
 والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو الشرب في اي الوتر فتش
 ذلك الفرس في الماء فخرج منه رشايش فاصاب ثوب راكب صار الثوب اى موضع
 الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله
 نجاسة فلا يضره والاصح هو الاول لما قلنا وللقاعدة المقررة ان اليقين لا يزيل
 بالشك وقد سئل ابو يوسف الدباس عن من يغسل الدابة فيصيب من ذلك الماء الذي
 يسيل منها شئ او يصيب من عرقها شئ قال لا يضره قبله وان كانت قد غرغرت
 بولها ورونها قال اذا جف وثارت وذهب عينه لا يضره ايضا وهذا يناسب ما
 اختاره الفقهاء ابو الليث وذكر في الاخرة اذا نقي الحجر الملتصق بالعذرة في الماء الجاري
 فارتفعت قطرات فاصاب ثوب انسان البئر من قدر الدرهم قال ابو بكر محمد
 الرازي لا يجب غسله الا ان يظهر فيه اذى الثوب لون النجاسة وقال نصير محمد بن
 محمد يجب عليه غسله والاصح قول ابي بكر محمد تقدم آتيا وتقدم ايضا ان قاضي خان ذكر
 في الرشايش المتصاعد من رمي العذرة نفسها لا يفسد مطلقا ما لم يظهر فيها
 وكذا ذكره في الخلاصة وغيره فكيف بالجمر المثلوث ولو صلى احد ومعه شعر انسان
 حال كونه الكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لانه طاهر في ظاهره والرواية وهو
 وبه اخذ الفقهاء ابو جعفر الهذلي وابو القاسم الصفار وغيرهما من المشايخ و
 وروى عن ابي حنيفة رواية شاذة لانه لا يجوز الصلوة به لانه نجس وبه اخذ نصير
 يحيى وليس بصحيح فان شعر البينة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان الكثر نجسا

يقال صلوة ارضه بجلده

ان رشايشه

ان رشايشه لا يفسد الماء في غير نجاسة
 ان رشايشه لا يفسد الماء في غير نجاسة
 ان رشايشه لا يفسد الماء في غير نجاسة
 ان رشايشه لا يفسد الماء في غير نجاسة

بمساحة العظم وقد تقدم جرة البعير كسرقينه لانتقالها بحمل النجاسة كالقنقري

النجاسة كسرقينه وقد تقدم ما يعبد البعير بعد الابتلاع فيأكله ثانياً والشرقيين و
الشرقيين بكسر الهمزة والزبل كائناً ما كان وهو موقوف وكذا حكم كل حيوان يخرج كالبعير والغنم
والقطيع مرادة كل حيوان كونه لا يستحال إلى فساد بعد اتصاله بحمل النجاسة كالدم و
الستوداد ونحوهما من الفضل سوى البلق ما تقدم إذا وقع جلد انسان في الماء ان
صعدا طير افسده اي نجس ذلك الماء وان كان دون الظفر لا ينجسه والقياس
ان ينجس مطلقاً لان جلد الانسان انفصل منه نجس لان ما بين من الحي فهو كونه
ولا فرق في الماء بين النجاسة وكثيرها الا انهم استحسنوا فيما دون الظفر للضرورة
فان الخرد عن وقوع القليل مبتهر او متعذر دون الكثير ففصلوا بقدر الظفر
لانه اقل قدر مستقل بنفسه واسمه يشبه الجلدة لا ينسأط والجرح جعلوا مقداره
كثير لا يستقل له كونه عضو تاما وما دونه قليل لعدم ذلك وانه اسنان الادمى
اختلف في المشايخ بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية انها
طاهرة لانها عظم او عصب وهما طاهران من سائر الميتات سوى الخنزير
فمن الاثنا عشر المكرم اولى وانما نقل الخلاف بين ابي يوسف ومحمد في صحة صلوة من
اعاد سنة وكان اكثر من قدر الدرهم بناء على غير ظاهر الرواية وانما على ظاهر
الرواية فله خلاف هو الصحيح وقد تقدم ذكره فتاوى الباقين فطهروا جلد كلب
اي غير مذبوح ولا مذكي التزق بجراحة بالرأس او جعل لثقة فوق الجراحة
بعد ما صلب به اي بذلك الجلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم وحده او بانضم النجاسة
اخرى وهذا ظاهر وان صير ومعه ستور او حبة او نحوهما مقابلين سورته
لنجساً يجوز صلوة مطلقاً ان جلس بنفسه اذا لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة
ان حمله اما ان كانت عليه نجاسة مانعة اذ ذلك فلا يجوز صلوة كالحمل صبيحاً
لا يستمسك بنفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة مانعة لانه ج هو الحامل
للنجاسة بخلاف المستمسك فان المصلي ليس حمله للنجاسة التي عليه بخلاف جرد
الكلب ونحوه كما سوره نجس اذا حمله المصلي حيث لا يجوز صلوة لانه حامل
للنجاسة التي هو لعابه وما اتصل به لا يقال النجاسة التي في محله غير معتبرة

ولا الكلب

معتبرة ولا تعطى لها حكم النجاسة ولا اجازت الصلوة مع حمل الصبي والهريرة ونحو
هما مع ما فيها من النجاسة المستقرة في مكانها لا نقول سلقاً ولكن اللعاب
قد انتقل عن محله الذي تولد فيه وانصل بالدم الذي له حكم الظاهر بالنظر الى ما يخرج
من الباطن فاعتبر نجاسة وقد نجس بها سانه وسائر فده فكان مانعاً هذا
اذا حمله لانه بمنزلة الهريرة المتنجس ظاهرها بما يخرج اذا حمله وانما اذا جلس عليه
ففي رواية انه نجس العين كذلك لانه حامل وهو نجاسة وانما على الرواية الصحيحة
فينبغي ان يجوز صلوة لانه غير حامل للنجاسة كما في الهريرة ونحوها على ما سبق والاحتج
الهريرة كثر رجل او موضعاً آخر من بدنه بكماله ان يدعهما تفعل ذلك الفعل وهو الحي
لان ريقها مكروه والتلوث بالمكروه مكروه وكذا يكره ان ياكل او يشرب ما بقي منها
مما اصاب لعابه من الاكل والماء وسائر الاشربة لان سورته لعابه مكروه عند
الاختيار وذكر في موضع اخر انها ان لم تستعضوا نشأ فصيل قبل ان يغسل ذلك
العضو جاز فعله للصلوة والاولى ان يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة
لا تنافي الجواز والكره يستحب ازالته وفعل المستحب اولى من تركه وذكر في الاخرية
اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجى او استنجم بثلاثة
احجى وانفاه الى موضع الاستنجاء ولم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاويه
بحرته يعني من غير كراهة وان كان الغسل افضل قال صاحب الاخرية وبه اي بما قال
ابو الليث تأخذ وفي هذا الشك ان البعض يخالف ذلك ولا اعلم فيه مخالفاً وقد
تقدم ان الفصول الاثنا عشر عند نادون العدد وتقدم ما يقوم مقام الجواز وهذا
اذا كانت تلك النجاسة ما خرج من الحدث المعتاد ولم يقبض من الخارج اقلوا كانت
غير المعتاد كالدم ونحوه او اصابته من خارج كالتلوث به بعد الخروج والانفصال
فلا يخرج فيه الجواز لانه من غسله اجماعاً لان الاكتفاء بالا حجة لضرورة الكوار
بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس بغيره كذلك الرجل اذا استنجم بالماء وخرج منه
بعد ذلك اذ لم يقبض من موضع الاستنجاء هل يستنجى من التربة الموضع الذي
يمر به الرجل ام لا يستنجى اختلف فيه المشايخ بناء على ان عين الرجل نجسة ام طاهرة
ولكنها تنجس بالمرور على النجاسة فلا تستحق الوضوء والاصح انها طاهرة ونجست

مطابق بيان الاستنجاء اذا خرج منه شيء بعد

بالمرور اذا لو كانت نجسة العين لنقض النجاسة اذا فوق في النجس بين خروجه
من اسفل او من فوق كالتى ولهذا كان الاصح انه اى الموضع الذى يمر به الروح لا
يتنجس واختيار شمس الملوحة انه يتنجس وكذا لو مرت الروح على نجاسة واحدة
فوجاهة لا يتنجس عنده والاصح انه لا يتنجس وذكرها الرما في شرح الهداية مرت
الروح بالعدرات واصابت الثوب ان وجدت رايحة نجس وما يصيب الثوب من
بخارات النجاسة قبل نجسه وقبل لا وهو الصريح انتهى وهذا بناء على طهارة بخار
النجاسة كما هو الاستحسان على ما ياتي فربما ان كسب الله تعالى وذكره موضع آخر
ان عليه ان يعيد الاستنجاء لكن لا لان عين الروح نجسة فنجست ذلك الموضع بل لانه
ما خرج منه الروح بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذى دخل وقت الاستنجاء فانه نجس كونه
الفصل الى الداخل ثم خرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه والا فيكون حكم بحدوث النجاسة
لان ذلك ليس بغالب الوقوع لا يوجد ولا يحكم ما لم يتحقق او يغلب على الظن انه قد خرج
مع الروح ذلك وكذا الحال اذا كان قد نسي سراويله حال كونه بمسلة فخرج منه ربح
حيث لا يتنجس السراويل على الاصح ويتنجس على غير الاصح كما في موضع الاستنجاء
واختيار الملوحة في النجس كما تقدم واذا ارتفع بخار الكيف الى الخلاه وبخار المرتبط
او المكان الذى ترتبط فيه الدواب وتروك كالاصل على ما سمع ذلك البخار ايجد
في الكوة التي في السقف او في الجدار او استجد في الباب ثم ذاب الجود وقطر على احد
فاصاب ثوبه او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجود اجتمع من اجزاء النجاسة لكن يحتاج على
قول محمد في رصاة النجاسة الى الفرق بين اجزاء النجاسة الترابية وبين اجزائها المائية
عند التحلل والاستحالة وتبدل الحقيقة والاسم وذلك لان الاجزاء المائية اصلها
النجاسة والترابية نتج لها فيها بدليل انه لا يوجد من الترابية الصفة ما هو نجس
العين بخلاف المائية الصفة كالبول وكذا اذا لم يوجد للنبوة تأثير في النجس في موضع
ما واما وجد تأثيرها في المظهر بخلاف الرطوبة والاجزاء الترابية بمنزلة التراب
بل اول شدة مخالفتها لطبيع المائية فكذلك كان دخان النجاسة طاهرا واقعا لولا
فقد اختلافها على ما مر ومنشاء الخلاف مشاركتها للمائية في الصفة المؤثرة
للنجاسة وهي الرطوبة وان كان الاصح طهارتها لما مر من الدليل لشدة لطافتها واهم

ما يشبه النجاسة صحت مع ربح يخرج
من الفم عند الشبع بالثوب كوكب اح او من

بخار الكيف اذا ارتفع واستجد على الدوام ذاب الجود فاصاب ثوب النجاسة
وان كان النجاسة اذا اصاب الثوب او البدن فيه اختلف في رطب
لا يتنجس ما لم يوش من الضربة تارة من الملقح او قبل

مما في بيان دخان النجاسة

لطافتها واضمحلالها فليتناهل فانه بديع وهذا كله على القول بالنجس كما ذكره
المصنف لكن المذكورة فتاوى قاضى خان والملازمة وغيرهما ان ذلك قياسى
والاصح ان لا يتنجس الثوب قال قاضى خان اذا اخرجت العذرة في بيت فاما
فاصحة ما اذا طبق ثوب انسان لا يفسده استحسانا ما لم يظهر او النجاسة
فيه وكذا الاصل اذا كان حار او على كونه طابق او بيت النجاسة اذا كان
على طابق وتقاطر منه وكذا الثوب اذا اهرق فيه النجاسة فخرق جيطاها
وكونها وتقاطر استقر وانما ظاهر ان وجه الاستحسان فيه ضرورة لتعذر
التجسس او تعسر اذ لا ينقض ولا اجماع في ذلك ووجه الاستحسان منحصرة
في هذه الثلث وعلى هذا فلو استقطعت النجاسة فاشبهها بنجاسة بخلاف
سائر اجزائها لانقاء الضرورة بقي القياس فيها بلا معارض وبه يعلم
ان الذى يستقطر من دودة الخمر وهو المستقى بالعرق في ولاية الروم نجس
حرام كسائر اصناف الخمر كلب مشى على طين رطب فوضع رجل قدمه
على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتنجس قدمه لتنجس ذلك الموضع به
باتصال الكلب وكذا الحكم اذا مشى الكلب على التلج والحال ان التلج رطب فوضع
قدمه موضع مشيه وهذا كله بناء على ان الكلب نجس العين وقد تقدم ان
الاصح خلافه ذكره الشيخ كمال الدين بن الرمام وان كان التلج الارض مشى عليه
الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر لان اتصال النجس الجاف بطاهر الجاف
لا يتنجس الكلب اذا اخذ عصفوانيا او ثوبه لا يتنجس ما لم يرفه الببل لان الظاهر
لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك الكلب راصيا في حال التلج غيب او كان عضيا
ذكره في المستفيض وقال في الصفة وهو المختار بخلاف ما ذكره الفتاوى
انه ان كان في حال الرض يتنجس لسيلون لعابه اذا كان وفي حال الغضب لا
لجفافه لا يقال الظاهر رجحان ما في الفتاوى لانه الغالب كالتحقق لانا نقول
ذلك عند عسر الاطلاع على الحقيقة وهنا الاطلاع غير عسير حتى لو
تعدد الاطلاع عليه حاله العصى بان كان في ظلام او قصر فلم يأت له في تلك
الحالة يجب الحكم بالغالب احتياطا الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يتنجس ما اذا

وذكر في الثوب وغيره ما يبق في اسفله

فيه ثلثا ويؤكل لتجسه بلعابه كما يغسل الالة من ولوغه ثلثا وكذا يغسل بعد
 يئبس العنقود وهذا عندنا واما عند الثلثة فانه يغسل من ولوغ الكلب
 واما اصابه لعابه سبعة احدى من بالتراب لكن استنجا عند مالك وجوبا عند
 الشافعي واحديث الصمعي بن ظهور انا احده اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل
 سبع مرات احديث بالتراب وهذا الفظ مسلم ولنا ما روى الارقطي عن الاعرج
 عن ابي هريرة رضي الله عنه عن علي الصلوة والسلام في الكلب تلغ في الالة يغسل
 ثلثا او خمسا وسبعا لكن قال نضر بن عبد الله عن اسمعيل وهو مترك وغيره
 يرويه عن اسمعيل فاعسلوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوفا
 على ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الالة اهرقه ثم غسله ثلث مرات وروى
 ابن عدي في الكامل بسند فيه الحسين بن علي الكرابيسي ونظفه قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ في الالة احده فليهرقه وليغسله ثلث مرات
 وقال لم يرفع عن الكرابيسي والكرايسي لم اجده حديثا منكرا غير هذا وقال
 لم ارب به باس في الحديث انتهى قلنا ان نقول الحكم بالصحة وضدها انما هو في الظاهر
 اما في نفس الامر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهرا او ثبوت كون مذهب
 ابي هريرة ذلك قربة تفيد ان هذا مما اجازه الراوي المضعف فيعارض
 حديث الشيع وبقدم عليه حديث الشيع من قربة انه كان في اول الامر
 والتشديد في امر الكلاب حتى امر بقتلها فان التشديد في سورها بنا سبكون
 اذا ذلك وقد ثبت نسخ ذلك فاذا عارض قربة معارض قدم على ان في عمل
 ابي هريرة على خلاف حديث الشيع وهو رواية كفاية الاستحالة ان يترك
 القطعي لرايه ما لم يعلم نسخا اذ طنية خبر الواحد آقاها بالنسبة الى غير
 راويه اما بالنسبة الى راويه الذي سمعه من في الرسول صلى الله عليه وسلم
 فدلالة قطعية فلو ان لا يترك الا لقطعة بالناسخ اذا يترك القطعي الا
 لقطعي فبطل تجوز هروكه بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاده المحتمل للخطأ
 فلو لم كون حديث الشيع منسوخا بالضرورة وعلى هذا الواكل من العنقود
 خنزير او غيره الشباع المحكوم بنجاسته سورها ولوغها رجل العنب

العنب فادنى وجله اخرج من الدم وسال ذلك الدم على العصب والحال ان
 العصب سبيل وانه لا يظهر اثم الدم فيه لا يتنجس وهذا القول قول ابي بوسيد
 كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفهم منه انه لو لم يكن العصب سبلا اذ ذاك او ظهر اثر
 الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن نظيره حتى لو صار خمر ثم تخلل بالماء وانه لا يظهر قال
 في الخلاصة اذ وقعت الفأرة في دين فخر فصارت خلة يظهر اذا دمي بالفأرة قبل التخلل
 واذا انقضى الفأرة لا يباح وتود وقعت الفأرة في العصب ثم تخلل لا يكون
 بمنزلة ما لو وقعت في الخمر هو المختار وكذا لو ولغ الكلب في العصب ثم تخلل في
 الخلاصة لعل العالم انه لا يظهر اثره في المختار ان العصب اذا نتجس صار خمر
 ثم تخلل لا يظهر وان نوضا الرجل بالماء المشكوك او بالماء الكروه ثم وجد ماء خا
 من الشك والكره فحينئذ ليس عليه غسل ما اصابه ذلك الماء المشكوك او الكروه لانه
 المشكوك والكروه طاهران الا انه يستحب ازالة الكروه كما تقدم في اذ الحسب
 المرأة عفتوا انسان انه يستحب ان يغسله ما لوق من الدم الغائل بالدم فهو نجس
 وما يوق الدم والعروق من الدم الغير السائل فليس يتنجس والا صل ان النجس من الدم
 ما كان مسفوحا لقوله تعالى ودم مسفوحا فالبس مسفوح لا يكون حراما فله
 يكون نجسا لان الاصل في الاشياء المحل والظلمة اذ الحكم الشرع بجرمته او بنجاسته
 هكذا ذكرنا في اشكال وهو ان الآية المذكورة مكينة لان سورة الانعام مكينة
 باجماع الاثني ايات وهو قوله تعالى قل تعالوا لنماتكم ما حرم ربكم عليكم الى قوله تعالى
 وهذا امر اظنكم مستقيم الآية وسورة البقرة والمائدة مدينان باجماع و
 ذكر حرمة الدم فيما مطلق عن قيد المسفوح فلم لا يكون التعقيد منسوخا
 بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيّد والعامة ينسخ الخاص عندنا وذه القينة
 عن ابي بكر العباسي الزماني كلها نجسة او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس
 وقال عبد الله القلاء من الدم الذي ليس مسفوح طاهر وفي الايضاح الدم الباقي
 في العروق والدم طاهر وعن ابي يوسف يقي في الكلدون الشباب وغيرها ايضا
 لو صلى ومع عرق الشاة غير مفسول جاز لان الدم المسفوح ما سال منه و
 ما بقي لا بأس به ما روى ان عابشة رضي الله عنها كانت توي في بئر من ماء صخرة ليم

مطلق في بيان دم المسفوح

هو العنقود

العنق وغيره وقبرها ايضا لو اصابه دم القلب نجس لان الظاهر ما بقي في العروق
او متلطخا بالدم واما السائل فيه انتهى فالجواب ان يكون غير المسفوح نجسا
اخلافا بين المشايخ والاذن مستحب عليه قاضي خان وكثيرا انه ظاهر وليس فيه رواية
صريحة عن الامة المتكثرة بل قد يوجد ذلك من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل
وان ما ليس بحد ليس بنجس وامر الاحتياط بعد ذلك غير خفي والله اعلم وذكر في
المحيط صاحب قال ورأيت بعض الكتب الطحاوي او القليل اذا شق وجرح منه دم ليس
بسائل فليس بشئ او ليس بشئ ويغسل ما اصابه وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من
الكبدان لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو طاهر وكذا الدم الذي اذا قطع فالذي فيه من
الدم ليس بنجس وكذا مطلق اللحم انتهى وقال في المنقذ ولو صلى وهو في الحال انه
حامل رجل شهيد وعليه الشهادت وماؤه يجوز صلوة وذلك لان دم الشهيد
طاهر اكل ما دام متصلا به ولذا لم يجز غسله عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس
كسائر الدماء لانه طاهر حال الاتصال عرفت نصا على خلاف القياس في غير ذلك
الا من ترك الغسل بقوله عليه الصلوة والسلام فقلوه هم يكرهونهم ودماسهم الحذر
فانما انفصل عاد الى القياس على سائر الدماء لو زال تلك الضرورة وقال صاحب
المنقذ في موضع اخر امرأة صلت وهي حامله صبي وتوالت الصبي نجس جازت
صلواتها وقد قضاها ان هذا فيما اذا كان الصبي يتسكك بنفسه لانه هو
الحامل للنجاسة لانه نجس ما اذا لم يتسكك بنفسه حيث لا يجوز صلواتها اذا
حملته قد ذكر في لانه نجس هي الحاملة للنجاسة فان غير المستسكك بمنزلة الجراد فكانها
حملت امهة نجس اذا اصل مصارين شاة ميتة بان ازال عنهما النجس
والفساد بغيره في فصلها او غيرها جازت صلواتها لانه صار كالجمل المدبوع قال
قاضي خان وكذا الواضحة الثانية وديها وجعل فيها اللبن او الشحم وكذا الكبريت
انتهى ولو صلى ومع فارة مسك بغير النجاسة جازت صلواتها اذا كانت نافذة حيوان
مدبوع لانه اكلها لو كانت من ميتة فان كانت يابسة فذلك لانه نجس مدبوع
ولو زال الوطوب والفساد وان كانت رطبة لا يجوز الصلوة معها لانها نجسة قال
قاضي خان والمسك حلان على كل حال لو كان في الطعام ويجعل في الاودية ولا يقال

مطلوب بيان حامل الشهادت

مطلوب بيان المسك حلان على كل حال
نافذ المسك اذا كانت طرية وفي النوازل ليس
بمسك وباعتبار ذلك لا ينجس الاكلان هو



ولا يقال بان المسك دم لا تها وان كانت دما فقد تغيرت فنصير طاهر انتهى
قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وذكر ان بعض الاخوان من المغاربة في الزيادة فقلت
يقال انه عرف حيوان ثم لم اكل فقال ما يجعله الطبع الى صلاح كالطبيعية
يخرج من النجاسة كالمسك انتهى مرة صلت ومعه صبي ميت فان كان لم
يستعمل عند ولادته لم يفسد والمعاد انه لم تعلم حيوانه عند الولادة فصل
فان سبده سواء غسل او لم يغسل لانه نجس على كل حال ولذا لا يغسل عليه
وذلك لانه نجس من وجه وجوه من وجه فعل بالشبه الاول في حق الغسل
وبالثاني في الحكم بنجاسته وعدم جواز الصلوة معه وعليه خذ بالاحتياط في
الموضعين وكذلك تكون صلواتها فاسدة ايضا ان استعمل بان علمت حيوانه بوضو
او حركه ولكن لم يغسل لانه نجس فان الصبي ان الانسان انما يغسل بالموت كسائر
الحيوانات الا ان المسك اذا غسل نجس بطهارته كوامر له بخلاف سائر المقتات
واما ان كان الصبي قد استعمل وغسل ففصله من حاج تامة للمحكم بطهارته ذكره
في العيون وغيره وهذا في المسك كما ذكرنا اما ان حمل المصلي كافر اميتا فلا
يجوز صلواته سواء كان قبل الغسل او بعده لانه لا يطهر بالغسل كسائر المقتات
وذكره في زاد الوفاق بعقوب يعني ابا يوسف لو صلى في جلد خنزير مدبوع
جازت وقد اساء بناء على انه يطهر بالاباح عنده في غير ظاهر الرواية وقد
قدم وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز صلواته ولا يطهر بالاباح وقد مر ان هذا
هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا وهو الصحيح ولو صلى ومع بيضة قد صار
نحما بالحاء المهملة او صفارها مما يجوز صلواته لان النجاسة ما امت في معده
لا يظن لها حكم النجاسة ولو صلى ومع قارورة فيها بول لا يجوز صلواتها لانه نجس
في غير معده فتعتبر رجل صلى في ثوب محشوف فلما اخرج حشوه وجد فيه قارة
ميتة يابسة فالحكم ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق بعد صلوة ثلثة
ايام ولم يلقها عند الخرج واما عندهما فانه لا يعيد شيئا ما لم يتحقق مني
مات في الثوب كما في البئر والآي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان
ولا كثر في موضع آخر ليس بيننا وبينه منفذ يعيد جميع ما صل به لا الثوب

ولو صلى في جلد خنزير مدبوع لا يجوز صلواته لانه لا
يطهر بالاباح من النجاسة لانه نجس

الصلوة اتفاق الظهور وانها فيه من قبل ان يحاط الموضوع الذي هو فيه ومن لم
 يجد ما يؤيد به نجاسة او ما يظلمها من ما يعزى بل طاهر صلى الله عليه
 التكليف بقدر الواسع ولم يعد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا
 ما يتم به حيث لا يصلي عند الخرج وعند ما يصلي شتمه بعد اذا وجد
 ما يتطهر به لان الصلوة لم تشرع مع النجاسة الحكمة اصلها لفظها زيادة
 على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق غير ظاهر بعد بهذه المسئلة المذكورة
 ان الرجل اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر وقدره باعتبار الغالب والا
 خلاف بين المسافر وغيره وليس معه ماء او ما يعزى بل او كان معه ماء
 وهو مخاف العطش حالاً او ماء لا على نفسه او من تلزمه مؤنة فانه لا
 يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان كانت النجاسة في الحالة المذكورة
 بالشوب وليس معه ما يستغفره غيره فانه ينظر ان كان اقل من ربع الثوب
 طاهر فهو بالخيار عند الخرج وان شاء صلى به وان شاء صلى عرياناً
 لانه متروك بينا محظورين كشف العورة والصلوة مع النجاسة فيتم احدها
 وان كان معه طاهر او ثلثة ارباعه نجس لم تجز الصلوة عرياناً لان الربع
 يقوم مقام الكفاية في الخلق راس المحرم بل يصلي به بلا خلاف وعند محمد وروى
 والثلثة يصلي به الوضوء بين ولا يجوز له ان يصلي عرياناً ولو كان جميع الثوب نجساً
 لانه الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب و الصلوة عرياناً
 ترك فرضين سائر العورة والقيام والركوع والسجود على قدر ان يفصل ما هو
 الافضل من الصلوة قاعداً بايماء ولهما ان النجاسة وكشف العورة قد استويا
 في حكم المنع حال الاختيار واستويا في المقتضى اذ قلل كل منهما ما عفو دون كثيره
 فيستويان في حكم الصلوة وترك القيام ونحو ترك الخلق وهو العفود
 والاياء والفوات الخلق كل فوات وان كان في الخلق نوع قصور لكن مع
 التخصيص من حمل النجاسة كما ان في الجانب الآخر قصوراً بجمعها مع احراز فضيلة
 الاصاله فاستويا لكن الصلوة فيه افضل عندهما ايضا لان فرض الشروع عام
 لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقال في الاسرار من طرف محمد

محمد ان خطاب التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كالثوب طاهر ولان ربه لو كان
 طاهر لا تجوز الصلوة كنجاسة الا فيه فكذا هنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في
 فشا الصلوة كنجاسة كل حال الاختيار قلنا خطاب الشتر للصلوة ساقط
 للنجاسة فصار القرآن كالستر واذا كان الربع طاهر توجه الخطاب بقدره وسقط
 بقدر النجس فخرجنا الوجوب احتياطاً قال وقول محمد احسن قال الشيخ كمال الدين بن
 المهنا وفيه نظري في قوله ان قول محمد احسن اذ عوز عن بسقوط خطاب الشتر و
 لقدره ان المعلوم انما هو توجه خطاب الشتر للصلوة بالظاهر حال القدرة على
 التطهر فاذا لم يكن فالعلوم في انتفاء خطاب الشتر للصلوة بالظاهر ولا يفقد على الشان
 تعلقه بالنجس في الانتقال خطاب مخصوص فيه ولا نقل فيبقى على التثني الاصل لان
 في المذكر الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي وانما ان كان الربع طاهر فلا بد كالمثل
 في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطاب بالشوب في الشتر وهذا انما يتم ان لو كان
 الدليل الموجب للستر في الصلوة دليلاً مقيداً بالساتر الظاهر وليس كذلك بل الذي
 استدلوا به على وجوب الشتر وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد مطلق
 عن قيد الطهارة وانما وجبت طهارة الساتر بنقي آخر وهو قوله تعالى وثيابك
 فطهر وعدم القدرة على العمل بنقي واجب حكماً لا يستلزم سقوط حكم وجب
 بنقي آخر مطلق فالتكليف على حسب القدرة والسقوط على قدر العجز اللهم الا
 انه يقال في لفظ الزينة اشارة الى قيد الطهارة فان غير الظاهر ليس بل هو
 شتان فيثبت ان الدليل الموجب للستر في الصلوة مقيد بالساتر الظاهر بطريق
 الاشارة وان صلى عرياناً لعدم الثوب او لنجاسته فانه يصلي قاعداً يومئ بالركوع
 والسجود دليلاً برأيه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في الرضخ العاجز
 عن الركوع والسجود لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما انهما قال
 العادي يصلي قاعداً بالاياء وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعن ابن
 ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا في السفينة فالتسبب بهم فخرجوا
 من البحر عراً فاضلوا فعوداً بالاياء قال سبط بن الجوزي رواه الخلال وفي
 المجتبى يصلي العورة وخذوا زينتكم عند كل مسجد فان صلوا بجمع عديتو سطرهم الامام

طاهر صلى الله عليه

اذا صلى العابد كما كذلك فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة
 قياسا على قعود المومن اذا امكث وقاله الذخيرة يقعد ويمد رجله الى
 القبلة ويضع يديه على عورته الخليفة على ما يروي من ذكره وهذه الكيفية
 اول زيادة السترة فيها على كيفية القعود في الصلوة وهي المذكورة في شرح الهداية
 وغيرها سواء صلى نهارا او ليلا مظلة او البيت الخالي او الصحن وحده
 هو الصحيح خلافا لغيره قال القعود والاياء اما هو في الظل فيصلي
 ركوع وسجود وذلك لانه لا اعتبار بسقف الظل وان صلى العابد في الجاهلية
 سواء ركع او سجد او قعد في ركعة او ركعتين وسجد القاعد يجوز لان في كل
 فعل منزلة وخلو من وجه فيختار الاول وهو الايام قاعدا افضل لان
 السترة وجب لحق الصلوة وحق الناس والركوع والسجود لم يجبا الا للصلوة
 فكان الاول اقوى ولان ترك الاركان لا خلف وهو الايام وترك السترة
 لا في خلف فكان ماله خلف اولى بالترك مما ليس له خلف عند التعارض ولو
 قام على شئ تجس وصلي لا يجوز لان طهارة المكان شرط فاذا قامت لا يجوز الصلوة
 لعقد الشرط والمراد اذا كان النجس قد رما نجا ولو صلى على شئ مبطن في باطنه قد
 اوى باطنه نجاسة ما منع ينظر ان كان ذلك المبطن محيطا او مضرا لا يجوز صلوة
 اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لان البطانة تح مع الطهارة في حكم ثوب
 واحد فكان كالوكانت النجاسة في الطهارة وهو قائم عليها وان لم يكن ذلك المبطن
 محيطا خاد صلوة لانه في حكم ثوبين بسط الظاهر بينهما على النجس في منزلة
 ما لو بسط الثوب الظاهر على ارض نجسة وح يشترط ان يكون الظهارة
 بحيث لا يظهر منها لون النجاسة ولا يجرى كما في البسط على الارض النجسة قبل
 هذا كله قول محمد وعنه ابو يوسف انه لا يجوز وقيل جواب محمد فيما اذا لم يكن
 مضرا وجواب ابو يوسف والمضرب فلا خلاف ح كما ذكرنا ولو سجد على شئ
 طاهر ولم يقعد عند الخرج ومحمد لانه ادى ركنا مع النجاسة ففسدت الصلوة
 فسادا باتا كما لو اده مع كشف العورة او نجاسة الثوب او البدن حيث
 تفسد اجماعا وقال ابو يوسف ان اعاد سجوده حين علم انه سجد على النجس على شئ

مطالب السجود على النجس لا الصلوة عند النجس
 ما ذكره في كتابه من ان النجس اذا كان تحت موضع السجود لم يفسد سجوده

على شئ طاهر لا تفسد صلوة لان سجوده على النجاسة كعدمه فاذا سجد على
 الظاهر صار كأنه انما سجد الآن وهذا بناء على ان السجود على النجس يفسد السجدة
 لا الصلوة عنده وعندهما تفسد الصلوة لفساد جزئها ولو كان لا يتجزئ
 وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته وانفه نجسا فقد
 روى عن ابي حنيفة قال يسجد على انفه لان الاقتصار على الانف من غير عذر
 بالجبهة في السجود جائز عنده ويجوز صلوة لان موضع الانف اقل من الدهر
 خلافا لهما فان عندهما الاقتصار على الانف في السجود بلا عذر في الجبهة
 لا يجوز وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود على الارض مالم يقع الا
 على النجاسة فلا يجوز وان كانت اقل من قدر الدرهم وهذه الرواية اصح لان
 عفو قدر الدرهم انما يعتبر فيما اذا تادى السجود بجزء آخر غير المتصل بالنجاسة
 اما اذا لم يتأذ فلا لان السجود على النجاسة كذا سجود وان كان غير مفسد فالحاصل
 ان موضع الانف لما كان اقل من قدر الدرهم فنجس لا تفسد الصلوة اذا انقلب
 الانف به الا ان الاقتصار على النجاسة لا يجوز عنده اذا كان سجودا و
 وقوع العضو لسجود به على النجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا لو وقع على
 الظاهر وبعضه على النجاسة لو كان في موضع الجبهة اقل من قدر الدرهم حيث
 يجوز بالاتفاق او كان موضعها كله نجسا وموضع الانف طاهرا حيث يجوز
 عنده خلافا لهما وان كان موضع انفه نجسا وسائر الموضع اى باقي الموضع
 طاهرا جاز فعله وصلوته بلا خلاف لان الاقتصار على الجبهة في السجود جائز
 بالاتفاق فكانه اقتصر عليها ولم يسجد على الانف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم
 فلم يفسد انما به وذكره في النجاسة ان كانت النجاسة في موضع
 الكعبين والركبتين جازت صلوة لان وضع اليدين والركبتين في السجود
 ليس بضر بل هو سنة عندنا فلو بشرط طهارة موضعها وان كان موضعها على
 النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون هذه رواية جواز
 الصلوة مع نجاسة موضع الكعبين والركبتين واليدين لم يفسد الصلوة
 رواية شاذة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وليهم ان عدم اشتراط طهارة

هم

مكان الركبتين او البدين لم يثبت الفقهاء بالثبت وعليه بى وجوب وضع
الركبتين في السجود قال وفي التنجيز اذا لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجوز له ان
امونا بالسجود على سبعة اعضاء هذا اختيار الفقهاء ابو الليث رحمه وفوى
مشايخنا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جاز قال بعض صاحب
التنجيز والفقهاء ابو الليث ينكرو هذه الرواية انه اذا كان موضع الركبتين نجسا يجوز
النجس في موضع ركبتيه لا يجوز صلوة وسكت عن ما اذا كان النجس في موضع يديه
وفى فتاوى قاضي خان واذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فانها
تجمع وتقع الصلوة وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين
او في موضع البدين ولا يجعل كانه لم يضع العضو انتهى فلهذا لا فرق بين الركبتين
والبدين وبين موضع السجود والقدمين في ان النجاسة المانعة في موضعها مفسدة
للصلوة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة مما بمنزلة حملها وان كان وضع
ذلك العضو ليس بفرض وان كان موضع احده نجسا لا يجوز صلوة اذا
كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلوة لانه الفرض وضع احده
القدمين في السجود او في القيام حتى لو رفع احدهما جازت صلوة ولكن مع
الكراهة وان كانا تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم ولو لم يجمع يصح اكثر من
قدر الدرهم ينع وقد تقدم نقل قاضي خان وهو ظاهر كما يمنع النجس اذا كان في
توب ذى طافين في كل طاق اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على هذه التهمة
هذا اذا كان الثوب ملبوسا او محمولا او كان مفروشا تحت قدميه فان كان
مفروشا فلا فلا لان الطاق الاسفل ح غير معتبر للمحيط فيبقى ما في الطاق
الاعلى وهو اقل من الدرهم وان افنت الصلوة في مكان ظاهر به نقل قدميه فجهلها
على شئ نجس قام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدار ما يؤذى ركنا اي مقدار اداءه
ركن جازت صلوة اتفاقا ولم تنفسد لان الكثرة اليسيرة على النجس الكثير مع معفو
كالكثر مع النجس اليسير والاى وان لم يكن بل مكث مقدار ما يؤذى
دكنا لان في التنجيز اثبات فلاى فلا يجوز صلوة وهذا عند ابو يوسف وقال محمد
يجوز ما يؤذى دكنا على ذلك الحال لانه لم يؤذى جزاء من الصلوة مع المانع فلا

في التنجيز ان كان النجس في موضع يديه او في موضع الركبتين او في موضع السجود او في موضع البدين ولا يجعل كانه لم يضع العضو انتهى فلهذا لا فرق بين الركبتين والبدين وبين موضع السجود والقدمين في ان النجاسة المانعة في موضعها مفسدة للصلوة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة مما بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض وان كان موضع احده نجسا لا يجوز صلوة اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلوة لانه الفرض وضع احده القدمين في السجود او في القيام حتى لو رفع احدهما جازت صلوة ولكن مع الكراهة وان كانا تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم ولو لم يجمع يصح اكثر من قدر الدرهم ينع وقد تقدم نقل قاضي خان وهو ظاهر كما يمنع النجس اذا كان في توب ذى طافين في كل طاق اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على هذه التهمة هذا اذا كان الثوب ملبوسا او محمولا او كان مفروشا تحت قدميه فان كان مفروشا فلا فلا لان الطاق الاسفل ح غير معتبر للمحيط فيبقى ما في الطاق الاعلى وهو اقل من الدرهم وان افنت الصلوة في مكان ظاهر به نقل قدميه فجهلها على شئ نجس قام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدار ما يؤذى ركنا اي مقدار اداءه ركن جازت صلوة اتفاقا ولم تنفسد لان الكثرة اليسيرة على النجس الكثير مع معفو كالكثر مع النجس اليسير والاى وان لم يكن بل مكث مقدار ما يؤذى دكنا لان في التنجيز اثبات فلاى فلا يجوز صلوة وهذا عند ابو يوسف وقال محمد يجوز ما يؤذى دكنا على ذلك الحال لانه لم يؤذى جزاء من الصلوة مع المانع فلا

مطلوب اذا كان النجاسة تحت القدمين

مطلوب في بيان الثوب اذا كان ذا طافين وفي التنجيز اذا قام المصل على مكان نجس ثم تعف الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما يؤذى دكنا جازت صلوة والا فلا يجوز

فلا تنفسد ولا يوسق ان العفو هو المقدار القليل من الزمان والذي يمكن
فيه اداء التمكن كثير فلا يعفى سواء ادى جميعا او كان اوله يؤذى وكذا ان وقع
نعليه وعليهما قدر مانع ان ادى معهما دكنا ففسدت صلوة اتفاقا وان لم
يؤذى معهما دكنا فان لم يمكث مقدار ما يؤذى دكنا لا تنفسد اتفاقا وان مكث
قدر ما يؤذى دكنا تنفسد عند ابو يوسف وان لم يؤذى خلافا لمحمد والاختلاف قول
ابو ايوب يوسف في الجملة احوط وقال في فتاوى اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث
اذا سجد تقع ثيابه على شئ نجس اي من غير ان يكون النجس في موضع شئ من اعضاء
سجوده جازت صلوة اذا كانت تلك النجاسة باسنة بحيث لم تتلوث ثيابه
منها بقدر مانع لان ما عدا مكانه لا يشترط طهارته ومكانه ما يفسد اليه في اداء
صلوته ليس غير وفي خلاف الشافعي فان عنده لا يجوز صلوة في الحالة المذكورة
لان ثيابه مما يتحرك بحركته فهو نجس له وقد انفصل النجاسة قلنا لا دليل على فرضية
طهارته مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم بلود دليل وفي اختلاف زفرى قال
في الكتاب المسمى باختلاف زفرى ويعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او
الاجرة وهو على ظاهرهما قائم يصلح تنفسد صلوة لان النجاسة غير متصلة
بمكان قيامه ولذا الجرح ويقتله ايضا مثل الحكم المذكور وهو عدم النجاسة اذا حلت
النجاسة بخشية فقلتها وصل على الوجه الظاهر فانه ان كان غلظ الخشبة بحيث
يقبل القطع اي يمكن ان ينشر نصفين فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه
الاخر يجوز الصلوة عليها والافلا لانه بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب
في الوجه الثاني واذا اصاب الارض نجاسة سواء كانت رطبة او يابسة ففرشها
بطين او جص فصح عليها جازت صلوة لانه حائل صلب كاللوح ونحوه وليس
هذا كالثوب اذا فرش على النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة انه ان كانت
رطبة لا يجوز الصلوة عليها وان كانت يابسة فحكمه حكم التراب ولو فرشها بالثوب
ولم يطبق فوقها فانه ان كان التراب قليلا او رقيقا بحيث لو شتمه بجذ المصلي عليه
رايحة النجاسة لا يجوز الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا اجمعه
كثيف بحيث لا يجد المصلي عليه رائحة النجاسة يجوز صلوة عليه وكذا الثوب اذا

في التنجيز وجب ان يكون البساط طافيا على الموضع
وعلية ان يكون ثوبا ملبسا على القدمين
والصلوة التي لا تلبس الا بالثوب
بالصلوة في ثياب لا تلبس الا بالثوب
الطاهر والنجس بالانجاسا وغيره

فمن على النجاسة اليابسة فان كان رقيقاً يثقب ما تحته او توجد منه راحة
النجاسة على قد برأ لها راحة لا يجوز الصلوة عليه وان كان غليظاً بحيث لا يكون
لذلك جازئ بل ان كان غليظاً بحيث يمكن ان يجعل من عودته ثوبان كالترابي
فيمزله باليد الغليظة ولو كان على اليد كسر الأقم وسكون الباء الموحدة نجاسة
تغلب المصلي الوجه الذي فيه النجاسة الى اسفل وصلى على الوجه الثاني الذي ليس عليه
نجاسة يجوز صلاته هذا اذا كان غليظاً يمكن ان يقسم جزءه نصفين لانه بمنزلة
المنزلة وقال ابو يوسف لا يجوز صلاته وان كان اللب أو الثوب غليظين وبه اخذ
بعض المشايخ ومنهم من قال في فائه قال لا يجوز الا ان يثقبه فيجعل الطريق
النجس ليصير بمنزلة ثوبين وهذا المذكور من الجواز في اللب وكذا في الثوب كله مذ
محمد وهو مذ كور في المحيط وهو يفيد ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد ثابت في
الثوب كله طاقين وان كان مضرباً فان الثوب واللب الغليظين بمنزلة ثوب ذي
طاقين متصلين وح فالمنها ايضاً قول انه يوسف كما في المصرب ولو بسط
المصلي او السجدة على شئ نجس طيب او جلس على ارض نجسة رطبة اولاً
الثوب اليابس الظاهر في ثوب نجس رطب فارت الرطوبة النجسة في ثوبه في
الصورتين الاخرين والرتبة في الصورة الاولى بنظر ان كان ناثيراً
الرطوبة بحال لو عثر الثوب او المصلي بنقاط من شئ ينجس الثوب والمصلي والاى
وان لم يكن الثوب بذلك الحال فلا ينجس وقد قلنا في فضل الاسماء في مثلها
هذا اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا عين النجاسة كالبول مثله وايضاً
يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح على ما حققناه ثمه وقال شمس
الأئمة عبد العزيز بن احمد الحلواني بالنون والهمزة نسبة الى الخلاوة كذا في
القاموس لو كان ثابث الرطوبة بحال ولو وضع الاثنا يده عليه يبتل يده يصير
الثوب والمصلي نجساً والا فلا وهذا الذي قاله شمس الأئمة قريب في المعنى من القول
الاول لانه ان كان بحيث لو عثر يقط يبتل اليد عند الوضع عليه الا فلا
فروع شتى من تعلقات النجاسة لم يذكرها المصنف في النجس غسل ثوباً به فقل
منه على شئ ان عثر في الثالثة حتى صار بحال لو عثر لا يبتل منه شئ فاليد

وعلو كان على النبي فاجابته فقلت وصلى على النبي
 اثنان ياز غطف محمد وخذ ايديك في رجلي
 ثقب علي رجلي رطب او جليسي رطب فاق الوطون
 الشعب اليابسي في ثقب رجلي رطب فاجابته
 ان كان بحال لو وضع يده تنبل يصير
 وفي الثانية اذ شرب التمسك والدم من فم النبي
 ان كان ما اصابه من التمسك من فم النبي
 من ذلك جازي قوله ايديك في رجلي رطب
 جازي صلوة في قوله ايديك في رجلي رطب
 ولا اذا قام وصلى فهو على هذا الوجه من كثرة العباد

قال طاهره والبطل طاهره وان كان بحال يستل فنجسه قال الشيخ كمال الدين
بن الرمام ففي هذا ان بطله اليد طاهره مع انها بعض الثالث انتهى ولا فوق بين
نظر هو الثوب النجس وبين نظاير العضو النجس في عدم استنطاق البصير او الجربان
حيث لو غسل كل منهما في ثلث اجابات طاهرات او ثلثا في اجابة واحدة يطهر
وقال ابو يوسف في ذلك الثوب خاصة اما العضو النجس فلا اذا غس في ثلث اجابات
نجس الجميع ولا يطهر ما لم يغسل ما جاور او يصيب عليه لان القياس ياتي
حصول الطهارة لهما بالفصل في الاواني لكن سقطت الشك للضرورة
وثبت في العضو لعدمها قال الشيخ كمال الدين بن الرمام وهذا يقتضي انه لو كان
النجس من الثوب قدر الدرهم ففرض لا يجزئه ابو يوسف في الاجابة انتهى
وقد نظر لان الضرورة ما شئت لاقامة الواجب بل والستة ايضا غسل
نجاسة الدم مثله بالبول حتى زوال اثر الدم هل يجزئ بواحدة اختلف فيه
وممن ذهب اليه الترمذي حتى لو غسلها بيول ما يبول الحمد لا يمنع ما لم
يفتح قال السرخسي الاصح ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كمال الدين
وهو احسن لما علم ان سقوط النجس حال كون المستعمل في المحل ضرورة النظر
وليس البول مطهر لخصا بين الوصفين فينجي نجاسة الدم فاذا زاد
الثوب بهذا الاثر اذ يصير جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة
الدم وان لم يبق قال في الكتاب يعني الهداية اشارة الى ما اختاره حيث قال
وبكل ما يصح طاهر حيث اخرج المايح النجس الثوب من النجس فتنسبه
فغسل طهارة بغيره او بغيره طهارة لان يغسل بغيره مع ان الاصل
طهارة الثوب وفيه الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المفسول محلها
فلا يقتضي بالنجاسة بالشك كذا في قوله الاسيحا في شرح الجامع الكبير
قال وسعدت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز بقوله وقيس
على مسئلة في السيرة الكبرى اذا فتحنا حصنا وفيهم ذمة لا يعرف لا يجوز
قتلهم لقيام المايح بغيره فلو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي للشك
في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو ضل معه صلوات ثم طهر

مطلب في بيان الأجانب

مطلب بیان فتح الحصن

النجاسة في طرف آخر يجب إعادة ما صلى الشترين وفي الظاهرية الثوب فيه نجاسة
 لا بد من مكانها يغسل كله قال الشيخ كالدين وهو الاحتياط وذلك التعليل
 مشكك عندى فان غسل طرفي بوجبه الشك في طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسة
 قبل وحاصله انه شك في الادالة بعد ثبوت قيام النجاسة والشك لا يرفع
 اليقين قبله قال والحق ان ثبوت الشك في كون الطرف المضمول والرجل
 المخرج هو مكان النجاسة والمضموم الذي يوجب البتة الشك في طرف الباقي
 وباحدة دم الباقي ومن ضرورة صيرورة مشكوكا في ارتفاع اليقين على
 نجاسة ومضمومة واداء مشكوكا في نجاسة جازت صلوة معه قال الا
 ان هذا انما يصح لم يبق ككثير من الجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك مع
 فانه لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه
 لا يرفع به ذلك اليقين اشترى والجواب انه قد يتصور فيما اذا ثبت حكم محل
 معلوم ثم شك في ذواله عنه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه على الله
 المتواء كما اذا شك في الحدث بعد ثبوت الطهارة او عكس نحو هذا من
 الاحكام كالطلاق والعناق بخلاف مثل مسألة الثوب الذي فان النجاسة
 وحرمة القتل لم يثبت يقينا لمحل معلوم بل ثبت لمحل مجهول مع ان ضدها
 وهي الطهارة وحل القتل كان ثابتا يقين لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به
 لثبوت المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين ووقع الشك في بقاء ذلك المجهول
 وعدمه لا يمنع العمل بما كان ثابتا يقينا لان اليقين لا يزوال بالشك والاصل
 فيه ان الشك طار على اليقين فسمى شك طار على اليقين اي حاصله بامر خارج
 عنه وشك طار على اليقين اي معارضة دليل مع دليل آخر فالاول لا يزيل اليقين
 باليقين والثاني يخرجه عن كونه يقينا ببيان ذلك ان الشك انما ينشأ عن
 عدم الدليل او عن تقابل دليلين متساويين متعدين زمانا ومكانا حتى
 لو اختلف زمانهما بكون الاخير ناسخا للاول اذا كان دليل الوجود دون
 البقاء واختلف في محل ما فله تقابل وان جهل حصول الشك لعدم الدليل
 على الزوال عن المحل الآخر والبقاء فيه فاذا ثبت حكم يقينا لمحل معلوم فانه

س

معلوم فالشك في ثبوت صدق ذلك الحكم المحل انما يتأتى من علم دليل
 او من تقابل دليلين متساويين يقتضيان احدهما بقاء الحكم الاول والاخر عدله
 وجيشا يتساوقان وينفي الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين لا يرفع
 بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك
 ح من دليل معارض لدليل الاول مساو له بل يكون ناسخا ان كان الاول
 دليل الوجود دون البقاء والآخر من القسم الثاني من قسمي الشك انما اذا
 ثبت حكم يقينا لمحل مجهول فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله
 مساو له ثبت صدق ذلك الحكم لما لم يكن معلوما لم يثبت كون الدليل الآخر
 ناسخا بل احتمل ان يثبت صدق الحكم في المحل الاول فيكون ناسخا وان ثبت في
 محل آخر فلا يكون ناسخا احتمالا على التسوية فحصل الشك ضرورة في بقاء الحكم
 في المحل المجهول وعدمه وهذا ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك وهو ناسخ
 من اليقين الاول ومعارضه وليس بشك خارج عنه ورد عليه كذا القسم
 الاول وهو يقتضى الرجوع الى يقين آخر غير اليقين المعارض فتأمل وانهم
 المنظر فان الاما محمد بن الحسن لم يضع تلك المسئلة في الشئ الكبير عن غير
 تحقيق خصوصاً وهي في امر القتل الذي هو عظيم الخطر يذره بالشبهات والله
 سبحانه هو الوقي ولو بالثبوت على الخطئة حال الدوس فذهب بعض الخطئة
 فالبينة طاهر وكذا اذا ذهب ايضا لما ذكره المسئلة المقدمة بيئ بالوجه ح
 جعلت بيئ ما بان خفرت قدر ما وصل اليه النجاسة طهر ما وها لا جوارها
 فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي ان يقتد بما اذا زاد وفي
 عمقها في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلا صورتين
 والتعديين بيئ بالبراءة ويبيئ الماء ينبغي ان يكون خمسة اذرع في رواية ابي
 سليمان وسبعة في رواية ابي حفص وقال الخوافي المعتبر الطعم واللون
 او الريح فان لم يتغير جاز ولا لا ولو كان عشرة اذرع وهو المختار وتوضاه
 ومشي على الراح مشرعة بعد مشي من برجله قد لا يحكم بنجاسة رجله ما لم
 يعلم انه وضع رجله على موضع الضرورة ومثله الشربة ماء الحمام لا ينجس ما لم

طلب الثبوت على الخطئة

ولو جعلوا الباعث بيئ ما وخصها مقدار ما
 اليه النجاسة فالأمر طاهر وجوابها ينبغي ان
 خصها اوسع من الاول طهر الماء والبيئ
 في النوازل

بُعْلَانَهُ غَسَّالَهُ بِجَسَدِهِ حَتَّى يَمُوتَ الصَّلَاةُ إِذَا دَعَا عَلَى قَدَرِ الدَّرَجَةِ وَأَنْ ذَكَرَتْ
لَا تَلَا يَكْمَلُ الدَّابَّعَةَ لِقَامِ الذَّكَاءِ مَقَامِ الدَّابَّعَةِ وَالصَّحِيحُ أَنْ تَقْبِلَ طَاهِرًا
أَوْ وَجَدَ الشَّعِيرَةَ فِي بَعْضِ الْأَبْلِ أَوْ الْغَنَمِ يُغْسَلُ وَيُؤْكَلُ لَا الذَّكَاءَ يُوجَدُ خَشَعٌ
الْبَقَرُ لَأَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِيهِ قَالَ الْفَقِيرُ هَذَا التَّحْلِيلُ بِفَيْدَانِهِ إِذَا وَجَدَ الْإِرْقَ
فَإِنْ كَانَ كَبَابًا يُغْسَلُ وَيُؤْكَلُ وَالْأَفْلُ فِي التَّجْنِيسِ مَشَى فِي الطَّيْنِ أَوْ أَصَابَ
وَلَمْ يَغْسَلْهُ وَصَلَّ بِحُزْنِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَثَرُ النِّجَاسَةِ لِأَنَّهُ الْمَانِعُ وَلَمْ يُوْجَدِ وَجْهُ
الْمَخْلُوقِ طِينٌ بِخَارِي طَاهِرٌ يَتَجَمَّعُ جَوَادِ الصَّلَاةِ وَأَنْ كَانَ الثَّوْبُ مَلَوًّا مِنْهُ وَ
أَنْ كَانَ مُتَخَلِّطًا بِالْعَذَرَاتِ قَالَ شَمْسُ الدِّينِ الْحَلَوِيُّ لَا يَقْبَلُ هَذَا وَذَكَرَ صَاحِبُ
الْقَنِيَةِ يَكْتَسِبُ فِي السُّوقِ فَتَبْتَلُ رِجْلَهُ تَمَارِشُ فِي السُّوقِ فَصَلَّاهُ لَمْ يَجُزْ لَأَنَّهُ
النِّجَاسَةُ عَالِيَةٌ فِي أَسْوَاقِنَا ذَكَرَ عَنْ أَبِي نَصْرِ الدُّبُوسِيِّ طِينُ الشَّارِعِ وَ
مَوَاطِنُ الْكَلْبِ فِيهِ طَاهِرٌ وَكَذَا الطَّيْنُ الْمُسَرَّقُ وَرَدَّ عَنْ طَرِيقِي فِيهِ نِجَاسَةٌ
طَاهِرٌ إِلَّا إِذَا رَأَى عَيْنُ النِّجَاسَةِ قَالَ يَحْيَى صَاحِبُ الْقَنِيَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ
الرَّوَايَةِ وَفَرَّقَ مِنْ جِهَةِ الْمَنْصُوصِ عَنْ أَصْحَابِنَا ثَلَاثُ ذُرُوفٍ بُولٌ فِي مَاءٍ
قَبْلَ بِهِ الطَّيْنُ أَوْ وَفِيهِ رُوِيَ فِي طِينٍ يُغْبِرُ الْغَلْبَةَ فَإِنْ غَلَبَتِ النِّجَاسَةُ لَمْ يَجُزْ
وَأَنْ غَلَبَ الطَّيْنُ فَطَاهِرٌ قَالَ فَصَحَّ بِهِ جَوَابُ مَنْ مَنَعَهُ وَكَانَ الْأَحْزَانُ عَنْ
هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَقُولُ الْغَالِبُ فِي أَسْوَاقِنَا النِّجَاسَةُ وَأَنَّهُ حَسْبُ الْعَدْلِ وَدُونَ
الْمَعَانِدِ أَشْرَى فَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا ذَكَرَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجَلَ قَوْلُ أَبِي نَصْرِ الدُّبُوسِيِّ عَلَى الظُّرُوفِ
فِيمَا إِذَا أَصَابَهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدِهِ مَعَ عَسْرِ الْأَحْزَانِ وَقَوْلُ مَنْ أَعْتَبَرَ الْغَلْبَةَ عَلَى
غَيْرِ ذَلِكَ تَوْفِيقًا بَيْنَ كَلَامِي صَاحِبِ الْقَنِيَةِ حَيْثُ أَبَدَ قَوْلُ أَبِي نَصْرِ يَقُولُ وَهُوَ
صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ الرَّوَايَةِ وَالْقَوْلُ الْآخَرُ يَقُولُهُ وَهُوَ حَسْبُ الْحُجَّةِ وَلَئِنْ الْمَعْلُومُ
مِنْ تَوَاعُدِ أُمَّتِنَا التَّسَهُّلِ فِي مَوَاضِعِ الصَّرُودَةِ وَالْبُلُوبِ الْعَامَّةِ كَمَا فِي مَسْئَلَةِ
أَبِي الْغَوْلَانِ وَغَيْرِهَا قَائِدَةٌ مَاتَتْ فِي دَهْنٍ أَنْ كَانَ جَامِدًا قَوْلًا مَأْخُوضًا
وَيُؤْكَلُ مَا سِوَاهُ وَأَنْ كَانَ ذَائِبًا يَتَجَسَّسُ كُلُّهُ وَالْدَّهْنُ التَّجَسُّسُ بِجُوزَانٍ يُسْتَضَمُّ
بِهِ غَيْرُ الْمَسَاجِدِ وَيُدْخَلُ فِيهِ الْجِلْدُ وَنَقَدْتُ صِفَةَ نَظَرِيهِ وَقَالَ بَعْضُ
الْمَشَافِيخِ نَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي ثِيَابِ الْفُسْفَسَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَوَقَّوْنَ الْخَيْرَ وَقَالَ صَاحِبُ

طاهر بيان جلد الغنم

قوله تغيبوا وقتلوا وقتلوا وقطعوا وقتلوا
عنه على ما لا جواب
طاهر بيان جلد الغنم
قوله تغيبوا وقتلوا وقتلوا وقطعوا وقتلوا

صَاحِبِ الْهِدَايَةِ فِي التَّجْنِيسِ الْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تَكْرَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ ثِيَابِ أَهْلِ الدِّمَةِ الْأَصَحُّ
السَّرَافِيلُ مَعَ اسْتِحْلَالِهَا لِمِ الْخَمْرِ فَمِنْ الْأَوَّلِ وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي الدَّيْبَاجِ الَّذِي
يَتَسَبَّحُ أَهْلُ قُلُوبِهِ لَأَنَّهُ بَلَعْنَا أَنَّهُمْ يَسْتَحِلُّونَ فِيهِ الْبُولَ وَيَنْعَمُونَ أَنَّهُ يَزِيدُ فِي
بَرَقِهِ الْكَلْبُ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ لِابْنِ الرَّهْمَانِ وَذَكَرَ الْغَنِيَّةُ عَنْ صَلَاةِ الْأَثَرِ عَنْ الْحَسَنِ
الْبَصْرِيِّ زَعْفَرَانٌ ذَرَّةٌ أَنَا لِلصَّبِيغِ فَيَالِ فِيهِ حَتَّى يُصْبَغَ بِهِ الثَّوْبُ ثُمَّ يُغْسَلُ
ثَلَاثًا فَيُطَهَّرُ قَالَ هَشِيْمٌ وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا أَشْرَى وَتَقَدَّمَ مَا بَوَّافَقَهُ فِي
أَوَّلِ فَصْلِ الْأَسَارِيرِ وَبَيَّنَّا أَنْ يُغْسَلُ حَتَّى يَصْفُو الْمَاءُ فَيُطَهَّرُ هَذَا لَوْ كَانَ الدَّيْبَاجُ
الْمَذْكُورُ وَخَوْهُ لَا يَنْقُصُ وَلَا يَتَلَوَّنُ بِهِ الْمَاءُ فَهُوَ طَاهِرٌ وَدَوَّ الْغَنِيَّةُ الْكَلْبُ فِي الدُّبُوسِيِّ
بِدَهْنٍ الْخَمْرُ يَرَادُ غَسْلُ طَهْرٍ وَلَا يَبْقَى بَقَاءُ الْأَثَرِ وَفِيهَا الْجِلْدُ الَّذِي تَدْبَعُ فِي
بِلْدَانِهِ لَا يُغْسَلُ مَدَّ بِحَمَلٍ وَلَا تَتَوَقَّى النِّجَاسَةُ فِيهَا وَيُطَهَّرُ عَلَى الْأَرْضِ النِّجَاسَةُ
وَلَا يُغْسَلُونَ بِهَا بَعْدَ مَا دَبَّ الدَّبَّعُ فِيهِ طَاهِرَةٌ تَجُوزُ اتِّخَاذُ الْخَفَافِ وَالْمَكَاغِبِ
وَعَلَى فِي الْكُتُبِ وَالسُّنَنِ وَالْغُرَابِ وَالذَّلَالَةِ مِنْهَا رَطْبًا وَيَأْسًا لِنَتَقَى الْخَمْرَ إِذَا
وَفِيَ فِي مَرَقَةٍ نِجَاسَةً حَالِ الْغُلْيَانِ يُغْلَى ثَلَاثًا فِي صَبَاءٍ فَيُطَهَّرُ وَقَبْلَ لَا يَطَهَّرُ
وَفِي غَيْرِ حَالِ الْغُلْيَانِ يُغْسَلُ ثَلَاثًا كَذَلِكَ الظَّاهِرُ فِيهِ وَالْمَرْقَةُ لَا خَيْرَ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ
تِلْكَ النِّجَاسَةُ خَمْرًا فَإِنَّهَا إِذَا أَصَابَتْ فِيهَا خَلَّ حَتَّى صَارَتْ كُلُّهَا خَامِضَةً طَهَّرَتْ وَفِي
التَّجْنِيسِ طَلَبْتُ الْخَطَّةَ فِي الْخَمْرِ قَالَ أَبُو بُوَسَّافٍ يَطْلُبُ ثَلَاثًا بِالْمَاءِ وَيُجَفِّفُ كُلَّ مَرَّةٍ وَ
كَذَا الْخَمْرُ وَقَالَ أَبُو جَرْدٍ إِذَا طَلَبْتَ فِي الْخَمْرِ لَانْتِفَاحًا بِدَوْبَةٍ يَفْقَى أَشْرَى وَكُلُّ عِنْدَ مَحَلٍّ لَا
يَطَهَّرُ بِدَوْبَةٍ وَلَوْ أَلْقَيْتَ دَجَاجَةً حَالِ الْغُلْيَانِ فِي الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَشُقَّ بِطَهْرٍ لَنَسَفَ الرِّيشُ
أَوْ كَرَسَتْ قَبْلَ الْغَسْلِ لَا يَطَهَّرُ بِدَوْبَةٍ لَكِنْ عَلَى قَوْلِ أَبِي بُوَسَّافٍ يَجِبُ أَنْ يَطَهَّرَ عَلَى قَانُونِ مَا
تَقَدَّمَ فِي الْخَمْرِ قَالَ الشَّيْخُ كَالَّذِينَ فِي الرِّهْمَانِ قُلْتُ وَاللَّهِ سَمِعْتُ أَنَّهُ أَعْلَمُ هُوَ مَحَلُّ بَقْعَتِهَا
النِّجَاسَةُ الْمُتَحَلِّلَةُ فِي الْخَمْرِ بِوَسْطَةِ الْغُلْيَانِ وَعَلَى هَذَا أَشْرَى لِنِ الْخَمْرِ الشَّمِيطِ
بِمَصْرِجٍ لَا يَطَهَّرُ لَكِنَّ الْعَلَّةَ الْمَذْكُورَةَ لَا تَبْتَلُ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى حَذِّ الْغُلْيَانِ وَكُلُّ
فِيهِ الْخَمْرُ بَعْدَ ذَلِكَ زَمَانًا يَقَعُ فِيهِ الشَّرْبُ وَالْإِدْخَالُ فِي بَاطِنِ الْخَمْرِ وَكُلُّ مَنْ الْأَمْرُ مِنْ
غَيْرِ مُتَحَقِّقٍ فِي الشَّمِيطِ الْوَاقِعِ حَيْثُ لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى حَذِّ الْغُلْيَانِ وَلَا يَبْرُكُ فِيهِ إِلَّا
مَقْدَارٌ مَا تَصِلُ الْحَوَارَةُ إِلَى سَطْحِ الْجِلْدِ فَتَحُلُّ مُسَامًا السَّطْحِ عَنْ الصُّوفِ بِدَلِّ ذَلِكَ

طاهر بيان جلد الغنم
طاهر بيان جلد الغنم
طاهر بيان جلد الغنم

طاهر بيان جلد الغنم
طاهر بيان جلد الغنم
طاهر بيان جلد الغنم

فقط عودة وكذا عن مالك وعنه أن الشرة والركبة داخلتان وعنه أنهما يغني
داخلتين كقول الشافعي ذكره العيني في شرح النجاشي لكن العودة المذكورة
أما هي عودة من غيره لا من نفسه هذا هو المختار وقد روى محمد بن شعيب
عن أبي جهم وأبي يوسف نصاً أي بنظرهما القول لا أخذاً بطريق الاستدلال من مسئلة
أخرى بل روى عنهما أنهما قالوا إذا كان المصلي محلل الجيب فنظر في المصلي
نفسه إلى عودته أو عودة نفسه لا تفسد صلاته وهذا هو الذي مشى عليه القاضي خان
في الفتاوى وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه أيضاً شرطاً وهي رواية
هشام عن محمد بن حنفية قالوا ذلك البعض أن كان المصلي محلل الجيب كشف الجنب
بجيبه يستوعب الجنب جيبه بالستر بخود صلاته وإن كان حفيف الجنب لا ينقطع
جنبه حتى لو فرض أنه لو نظر في جيبه ورأى عودته فسلوته فاسدة وبه
أي بقول هذا البعض يفني بعض المشايخ قال في الخلاصة فإن صلى في قميص واحد
محلل الجيب إن كان بحاله يقع بصره على عودته حالة الركوع لا تجوز صلاته وكذا
لو كان بحاله يقع بصره عليه من غير تكلف كذا ذكره هشام عن محمد وعن أبي جهم
وأبي يوسف أن عودته ليست بعودة في حقه فلا تفسد صلاته انتهى وهذا
الترتيب يفيد اختياره لما قدمه والدليل يساعده وهو أن الست واجب شرطاً
للصلوة ذاتها لا لخوف رؤية العورة فيها وإذا كان بحال لو نظر لراى من غير
تكلف لم يوجد الست ولا الوصل الإنسان عرياناً في بيت في ليلة مظلمة ولم يوجب
ظاهر وهو قادر على الستر لا تجوز صلاته بالاجماع ولو كان وجوب الست
لخوف رؤية العورة في الصلوة لجازت الصلوة في هذه الصورة ونحوها
فهم أنه واجب للصلوة نفسها تعظيماً للمناجى فيها القام بين يديه سبحانه وتعالى
وذلك لأن الآية المتقدم ذكرها مطلقة فتعم جميع الصلوات في أي مكان أو
زمان كانت لكن قد يقال إن الآية ظنية الدلالة ولذا كان الست الثابت بها
في الطواف واجباً للأرض كما تقدم وإنما فرض في الصلوة بالاجماع ولا اجماع فيها
إذا كان المصلي هو الذي يجب له النظر لا تكلف لراى عودته نفسه للمروى عن
للح وأبي يوسف والذي ينبغي أن يكون الحكم في الصورة المذكورة الكراهة دون الفحش

[illegible]

المفسر المذكور الواجب دون الرضوخ وقول الخج والى يوسف في الرواية المذكورة
لا تفسد صلوة لا ينافي الكراهة فكان هذا هو المختار والله اعلم وبدون المرأة
المحيرة كلها عورة لما اخرج الترمذي في الرضاع عن ابن مسعود ^{عن} عن علي بن السلام
انه قال للمرأة عورة فاذا خرج استشرها الشيطان وقال حسني صحيح غريب
والاجماع منعقد على ذلك وقوله كله تأكيد للبدن وانت لاكتسابه الثابت
بالاضافة الى المرأة كقوله كما شرفت صدر الفتاة من الدم وهو كثير الاوجه
وكثيرا فانما ليس بعورة بالاجماع لاني حق الصلوة ولا في حق نظر الاجنب
حتى انه يباح نظرة الى الوجه المرأة الاجنبية وكثيرا اذا كان بغير مشيئة و
الاقدام فانما ليس بعورة ولكن في القدمين اختلاف المشايخ والاصل
في هذا قوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها والمراد بالزينة محلها فانه
ابتداء الزينة من غير محل لا يخرج فيه واجمع المفسرون على ان المراد بما ظهر الوجه
الذي هو محل الكحل والكحل الذي هو محل الحاتم واما القدم فهو محل الزينة الباطنة
وهو الخنخال بدليل قوله تعالى ولا يبدين من بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن
فهذا دليل من رجع كونها عورة وذكره المحيط ان لا يصح انما ليس بعورة
قال في الكافي استثناء هذه الاعضاء لا يتبادر بها فانها لا تجدد من
مزاولة الاشياء بغيرها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في الشراة
والخامسة والسادسة والنقص في المشي في الطرقات وظهور قدميها خصوصا
الفقير ان منهن وهذا مع قوله تعالى اما ظهر منها اي الاما جرت العادة
والجمل على ظهوره انتهى فسلوك في التعليل مسلك الضرورة وهو ظاهر
والاية لا ينافيه لان محل الخنخال ليس القدم بل الساق لانه لا يكون الا فوق الكعبين
والكل في القدم وانما ينافيه ما روي ابو داود ومسلم عن علي بن السلام ان الجارية
اذا احضت لم يصلح ان يركب منها الا وجهها ويدها الى الفخذ الا انه ليس قطعيا
بل على الفرضية فيحمل على كراهة النظر لا على فرضية السقوط في الصلوة وقال في
الحاشية الصحيحة ان الكشف ربح القدم يمنع اي جواز الصلوة كسابر الاعضاء
التي عورة وفي الاختيار قال الصحيح انما ليس بعورة في الصلوة وعورة

١٢٢
الاستئناف منتظم سنة فويوب
اولها بعبق والى قاشع او سنة
او اقدغى سنة كوز ملك اذترك
مطالعة لوجه المرأة الاجنبية



خارج الصلوة انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي في المحظوظ قد تقدم
الدليل وأما ظاهر الكفر فقال الشيخ كمال الدين بن الرهايم قوله الأوجهها و
كثيرها تنصب على أن ظهر الكفر عودة بناء على دفع ما قيل أن الكفر يتناول
ظاهره لكن الحق أن المتبادر عدم دخول الظاهر من تأمل قول القائل الكفر
يتناول ظاهره أغناه عن توجيه الدفع إذا صافى الظاهر إلى معنى الكفر يقتض
أنه ليس داخل فيه انتهى وهذه مغالطة لأن إضافة الشيء لا يقتضي عدم دخوله
فيها ولا تقتضي إضافة الرأس إلى زيد عدم دخول الرأس في معنى زيد
كما يقال ظاهر الكفر كذلك يقال باطن الكفر فدفعه مدفع والدليل المتقدم
من الكافي يدل على أن ظهره ايها يعود لأن الضرورة في إبدائه استدل وكذلك
الآية لأن المراد من الزينة بالنظر إلى البدن هو الخاتم وهو غير مختص بباطن الكفر
بل يثبت في الظاهر لانه موضع الفصق والتعش وكذا حديث أبي داود
المذكور يدل على ذلك حيث ذكر البند المفصل فكان هذا هو الأصح وإن كان
غير ظاهر الرواية على ما ذكره مختلفات قاضي خان حيث قال ظاهر الكفر و
باطنه ليسا بعورين لا الوسخ وظاهر الرواية ظاهره عودة انتهى و
هذه العبارة من قاضي خان تدل أيضا على اختيار أنهما ليسا بعورة لمن
تأمل وذاها عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى
في غير ظاهر الرواية عن أبي يوسف أنه روى عن أبي أن لا عورة ليسا بعورة
وفي الاختيار قال لو انكشف ذراعها جازت صلاتها لأنها من الزينة
الظاهرة وهو السوار وتحتاج إلى كشف الخدمة وسننه افضل انتهى
وصح بعضهم أنه عودة في الصلوة لا خارجها ولكن القول والاول وهو
ظاهر الرواية هو الصحيح إذا ضرورة في إبدائه وكون السوار من الزينة
الظاهرة محل النزاع بل هو لبس كالحلخال للرجل وقد تقدم أنه من الباطن
بالآية والاحتياط إلى كشفها للخدمة إنما هو في بينا وبين أهلها غالبا
لا بين الأجانب بخلاف الأعضاء الثلاثة فإن الضرورة في إبدائها للأجانب
غالب على ما مر أما السفسف المسترسل في التنازل عن رأسها فقد قال الفقهاء

طنة

الفقيه أبو الليث أن الكشف رجع المسترسل فسدت صلاتها لانه عودة
كذا ذكره في أكثر كتب الفتاوى وصح صاحب الهداية وغيره وقال في الفتاوى
الحاشية المعتبر في فتن الصلوة الكشف ما فوق الأذنين من الشعر لا ما نزل
عنهما فحمل الشعر المسترسل غير عودة في حق الصلوة وهو اختيار الصدوق
الشهيد قال صاحب الحاشية هو الصحيح ووجهه أنه لا يواز الرأس
فلا يعطى حكمه وأما النظر إليه من الأجنبي فلا يحمل بالاتفاق قال في الكفاية
لأنه عودة يعني على هذا القول بل لأن النظر إلى شعوره من فتنه كالنظر إلى
وجه المرأة المشابة وإلى شعور الماء عن شهوة انتهى والصحيح أنه عودة
لأنه من أجزاء الرأس وأما ما يجسسه في الجنابة للمخرج بخلاف شعر الرجال فإنه
يجسسه إجماعا إذا خرج في غسله كذا في الكافي يعني لم يكن الشعر من البدن
فأوجب غسله في الرجال إجماعا وإذا ثبت أنه من البدن ثبت أنه عودة في حقها
لأنه ضرورة في إبدائه وليس من الزينة الظاهرة فلم يكن مستثفا أما الحاشية
مع الذكر فقد اختلفوا أن المجموع عضو واحد فيعتبر القدر المانع منها معا
كل واحد عضو على حدة فيعتبر القدر المانع منه منفردا قال بعضهم كلاهما عضو
واحد لأن منفعتيها واحدة وهي الإبلاد وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما
عضو على حدة وهو الصحيح ولا اعتبار كل واحد عضو على حدة في وجوب الآفة
وكونها آلة الإبلاد لا يلزم منه كونها عضوا على حدة فقد يشترط أكثر من عضو
في منفعة واحدة على أن كل واحد عضو على حدة كاستئصال الأعضاء الزينة في
بقاء الشخص واستئصالهما مع الاثنين في بقاء النوع وكون الأكر مشاكالهما
في ذلك غير مسلم وكذا اختلفوا أيضا في الزينة مع الفخذ هل كل منهما عضو
على حدة أو هما عضو واحد فقال بعضهم كل منهما عضو على حدة وعلى هذا لو
انكشف القدر المانع كالربيع من الزينة وحدها لا يجوز الصلوة ووجهه أنهما
متمايزان حذو حقيقة فيكونان غيرين وقال بعضهم الزينة مع الفخذ كلاهما
عضو واحد والخلاصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الرهايم والأصح أن
الزينة مع الفخذ لأنها ملحق العظمى لا عضو مستقل وعلى هذا الوصل الرجل وركبته

مكتشفان والفخذ مغطى جازت صلوة لأنه الوكبتين لا يبلغان قدر رجب الفخذ
من الركبة قال ابن الرمام وكعب المرأة ينبغي أن يكون كذلك يعني تبعاً لساقها عضو
مستقلاً لأنه ملحق عظم الساق والقدم فعمل هذا الوصل وكعبها مكشوفة
يجوز صلواتها لأن الكعب لا يبلغ رجب الساق مع الكعبين فافهم امرأة صلت
ورج ساقها مكشوف تعبد صلواتها عند الحج ومحمد بن اسحق ذلك قد رآه ركن
لعلم الرجب مقام الكلى في كثير من الأحكام ولأن من رأى أحد جواب واحد انسان
صحيح ان يجرب بانه رأى وجهه وان كان المكشف من ساقه اقل من ذلك ادى من الرجب
لا تعبد اتفاقاً لأن القليل عفو لا اعتباره عدماً باستقراء قواعد الشرع بخلاف
الكثير وقد ذكر الكثير بالرجب ما تقدم فيكون مادونه قليلاً وقال ابن يوسف المكشاف
مادون النصف لا يمنع جواز الصلوة وعند المكشاف النصف رواية في رواية
لا يمنع جواز الصلوة وقد روي عنه وعن ذلك لأن القليل عفو كما تقدم والقلة والكثرة
من الاسماء الاضافية فادون النصف مقابل الكثير فكون قليلاً فيكون عفواً
واما النصف فبالنظر الى ان مقابله ليس بكثير لا يكون هو قليلاً فمنع وهو وجه
احد الروايتين واما وجه الرواية الاخرى فهو ان المانع هو الكثير والنصف ليس
بكثير لان ما يقابله ليس بقليل فلا يمنع كذا في الكافي ويجوز ان يكون وجه رواية المنع
الاحتياط وجه الاخرى الشك في فساد الصلوة فلا تفسد الجواب لهما مني
كون القلة والكثرة من الاضافات وسنده قوله تعالى بضل به كثير او بهدك به كثير
فانه قد يكون الشيء كثيراً في ذاته وان كان ما يقابله اكثر وهو ظاهر والحكم في الشعر
المستوسل من المرأة الحرة والواضع منها والبعث والظهر من المرأة مطلقاً والفخذ
من المرأة والرجل كالحكم في الساق فاني عضو من هذه الاعضاء المكشف رجباً قد
ادركه لا يجوز الصلوة عندهما خلا لا لا ابن يوسف واما حكم العورة الغليظة
وهي القليل والذئب فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعني اذا انكشف من
احدها رجباً وان كان اقل من قدر الذئب يمنع جواز الصلوة عندهما خلا
لا ابن يوسف فانه لا يمنع عندهما يمكن نصفاً او اكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادة
وكذا في غيرها وذكر الكوفي ان العود المانع من العورة الغليظة ما زاد على قدر الذئب

هو

الذئب بخلاف الخفيفة فان المعتبر فيها الرجب كافي النجاسة قال في الكافي وهذا
ليس بقوي لأنه قصد الغليظة في العورة الغليظة وهو الحقيقة تخفيفاً لأنه
اعتبر في الذئب قدر الذئب والذئب لا يكون اكثر من قدر الذئب فهذا يقتضي جواز
الصلوة وان كان كل الذئب مكشوفاً وهو ناقضاً لغيره قال الشيخ كمال الدين بن الرمام
وقد يقال انه قد قيل ان الغليظة القبل والذئب مع ما حوله مما يجوز كونه اعتبار ذلك
فلا يلزم ما ذكره الشيخ في القنية واختلاف الذئب مع الأيتين فقبل الحلة عورة
فيعتبر رجباً وقبل كل اليد عورة والذئب ثلثها انتهى واما ثلث المرأة فان كانت
مراهمه اقل من ثلثها وهذا هو المعتبر دون المراهمه فربما تكون مراهمه وقد
انكسر ثلثها لكان حكم على الغالب فهو ان الثلث يقع للصدر فلا يمنع انكشاف
دبره منفرداً بل انكشاف رجب الصدر منقضى اليه وان كانت كبيرة قد انكسر ثلثها
فالذئب اصل بنفسه حتى لو انكشف دبره منفرداً كان مانعاً وهو ظاهر في
شرح شمسية السرخسي اذا كان الثوب رقيقاً بحيث يصف ما تحته اى لون البشرة
لا يحصل به ستور العورة اذ لا يستمر مع رؤية لون البشرة اما لو كان غليظاً لا
يرى منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وشكله بشكله فصار شكل
العضو رمزاً فينبغي ان لا يمنع جواز الصلوة لحصول الستور في القنية لو ستر
عورته بواجب يصف ما تحته ينبغي ان لا يجوز من صلب يصفه ليس عليه غيره وهذا
قيد اتفاق والمعتبر انه لو كان بحال يرى عورته عند التكلم فلو قدر انه نظر انسان
من تحته رأى عورته فهذا الحال ليس مستحباً في منع جواز الصلوة لأن الشرط
الستور قد حصل لأن من رآه أطلق عليه مستور العورة ومنه الرؤية عند
التكلم ليس بشرط والا كان ليس السراويل او ما يقوم مقامه فحاشا في الصلوة
ولم يقل به احد وذكره الزيادات لو ان امرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد
هو قيد اتفاق والمراد الثوب الصحيح الذي لا يبد ومنه شيء من العورة فليست
توباً خلقاً فانكشف من شعرها شيء ومن ثوبها شيء ساقاً شيء وكان لا
المكشاف بحيث لو جمع جميعه يبلغ رجب الساق لا يجوز صلواتها فكان بناء على ان
الساق اصغرها وهو اختيار البعض ان جمع المتفوق يعتبر باصغر الاعضاء

مطل
شدى الركة المراهقة

مطل اذا كان الثوب رقيقاً

المكشوفة حتى لو كشف من الاذن تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لان الكشف
 قد روي الاذن والكثرة واختار شارح الكثر الزبلي قول من قال المعتبر المجمع بالاجزاء
 حتى لو كان المكشوف من الاذن ثلثا ومن الفخذ ثلثا ومن الاذن ثلثا رويها ومن
 الفخذ ثلثي ربعها ونحو ذلك يمنع وان كان المكشوف من كل تسعها لا يمنع لان
 التسعين اقل من الربع وعلم من هذا ان كل اذن عضو على حدة في حكم الوضوء
 ليست بتكاليف الرأس وكذلك ما بين الشرة والعانة عضو على حدة يعتبر ربع
 مفرد وكذلك بطن قدم المرأة يعتبر ربعه ورواية الاصل وفي رواية الكوفي
 ليس بعورة واقام الجنب فهو ينجس للبطن لا عضو مستقل كذا في القينة اما العورة
 من الامة فما هي عورة ايضا لان النظر اليها ما سبب الفتنة ولا ضرورة في ابدائها
 وفي رواية عن مالك في الزنا عن احمد ان السوءتين منها عورة ليس غير واقام اعدا
 ذلك من اعضائها وهو من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما
 تحت فليس بعورة بالاجزاء لانها محل الخزمة والامتنان داخل البيت وخارج
 فتنظر الى ابداء ذلك لا يغالبوا بلزما المخرج في وجوب ستره وقد روي
 البيهقي عن نافع ان صفة البيت التي عبيد حذيفة قالت خرجت امة مخمرة
 منجلبية فقال عمر رضي الله عنه من هذه فقبل له جارية لفلان رجل من بيته
 فادخل الى حفصة فقال ما حملك على ان تخمري هذه الامة وتجلبيسيها
 فتبكيها بالمحصى حتى تهتمت ان اقع بها الا احسبها الا من المحصيات
 لا تشبهوا الامة بالمحصى قال البيهقي الا تاد عن عمر بذلك صحيحه و
 المذنب واما الولد والمكاتب فيمنزله الامة في الحكم المذكور لبقاء الوفا في جميع
 ولو ناقضا اذ هو بنا في الحرية فلا يزوج حكم الامة ولا يثبت حكم الحرية بل هو تحقق
 الحرية والمولودة بين الحر وبين واحد من بني بمنزلة لان الولد يبيع الامة
 في الوفا ونوابعه ولو اعتقت وهي الصلوة مكشوفة الرأس ونحوه
 فسترته بعمل قليل قبل ادا ركن جازت لا بكثير وبعد ركن ذكره ابن الرماح
 وفي رواية عن احمد ان ام الولد والمكاتب كالحرة وان الكشف عضو عورة
 في الصلوة فسقط من غير ثبوت لا يضره ذلك الاكتشاف ولا يفسد صلوة لان

لانه الاكتشاف الكثير في الزمن القليل عفو كالاكتشاف القليل في الزمن الكثير
 وان ادى معه اي مع الاكتشاف ركن كالتقيان ان كان فيه او كوج او غير
 هما يفسد ذلك الاكتشاف صلوة وان لم يؤد مع الاكتشاف ركن ولكن مكنت
 مقدار ما ادى من يؤدى فيه ركن بستره وذلك مقدار ثلث تسعين فم
 يستوي ذلك العضو فسدت صلوة عند اي يوسف خلاص المهر ولا اذا وقع
 الرجل المصلي للزوجة في عورة صفة النساء او وقع امام اي قد ام الامام
 او وقع بخاتمة ثمة التي اي تلك النجاسة ففعل هذا الخلاف المذكور ان مكنت
 قد ركن من غير ان يؤد به نفسه صلوة عند اي يوسف خلاص المهر وقد تقدم
 الدليل من الجاهلين في بحث النجاسة وان المختار قول اي يوسف في الجميع
 لا احتياط وهذا كله اذا كان بغير صنعته كما ذكرنا اذا حصل شيء من ذلك
 بصنعته فان الصلوة تفسد في الحال قال في القينة انكشف عورته في الصلوة
 بفعله تفسد في الحال عندهم ومن لم يجد ما يستبرأ به العورة صير قاعدا
 بايما كما ذكرنا في بحث النجاسة لان التكليف بقدر الوضوء وقد تقدم
 الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجد ما يستبرأ به بعض العورة وجب
 استعماله تقريبا للاكتشاف لانه متبرأ كالتجاسة الحقيقية بخلاف الحكمة ويقدم
 في الستر ما هو غلظ كالسوءتين وبعدهما الفخذ والركبة وللراة بعد الفخذ
 البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو جرد ثوب حرير لا يصح عريانا
 عند لان الصلوة فيه صحيحة وان كان حراما كالصلوة في الارض المغطى خلافا
 لاحمد فان عنده يصح عريانا لان الصلوة في الحرير لا تجوز للرجل كالصلوة
 في الارض المغطى عنده ولو وجد ما يستبرأ به من الحشيش ونحوه وجب
 الستر به وفي القينة عريان قد روي طين يغطي بعورته ان علم انه يثقي
 عليه يعني الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قد ان يغطي عليه ورق الشجر
فروع من بحث الشرة في القينة عن محمد بن صاحب ثوب وعنه ان يعطيه
 اذا فرغ من صلوة ينتظر وان خاف فوف الوقت وعن اي ح انه ينتظر ايام
 بخلاف وقت الوقت وقول اي يوسف مع قول اي ح ايضا انتهى لكن قول محمد

كقولنا في قولنا وطفا بخصان عليهما
 وفي القينة ان كان بعضه يستر بعضه
 مطا فروع من بحث الشرة

اشبهه بان تقام على عدم جواز التيمم والله خاف فوت الوقت اذا قد رعى
استعمال الماء مع ان هناك للوضوء بدلا وهذا للتيمم بدل وقد يفرق بان
هناك الوضوء متحقق وهنا الاعطاء غير متحقق وفيها وان كان بوجود
الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان وفيها صفة صلت مكشوفة
الرأس لا تؤخر بالعادة ولو صلت مكشوفة العودة بعد الخبز ونحوه تؤمر
بالعادة ولا يغيب وضوء التيمم وفي الخلاصة والمستحب ان يصل الرجل في
ثلاثة اثنان قبض وازاد وعمامة اما لو صلى في ثوب واحد متوشح به جميع
بدنه كازاد الميت تجوز صلوة من غير كراهة وتفسيره ما يفعله المقصود
في المقصرة فان صلى في ازار واحد يكره انتهى اما الاولى فلما روى عن عمر بن
الاسلم قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مثله
به بيت ام سلمة واضحا طرفيه على عاتقه متفق عليه واما الثانية
فلو عليه السلام لا يصلح احده في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء
متفق عليه ايضا وكذا كره الصلوة في السراويل وحده وفي الخلاصة
امراة خرجت من البحر عريانة ومعه ثوب لو صلت فيه قائمة ينكشف شيء
من فخذها او من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت فاعادة لا ينكشف
فانها نصية قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسد ها ورع رأسها فترك
تغطية الرأس لا تجوز صلواتها ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرها
ترك التغطية صوت المرأة قال الشيخ كالدين مخرج في النوازل
بان نعمة المرأة عورة وبني عليه علمها القرآن من المرأة اجبت قال
لان نعمة عورة ولهذا قال عليه الصلوة والسلم التيمم للرجال والله
المتصفين للنساء فلا يحسن ان يسهرا الرجال انتهى كلامه بعد كلام صاحب
النوازل قال وعلى هذا الوكيل اذا جهرت بالقرآن في الصلوة لمسدت
مخبرها ولا منعها عليه السلام عن التيمم بالصوت لاعلام الامام بسره
الى المتصفين والله تعالى اعلم **واما الشرح الرابع** وهو استقبال
القلبة كان الانسب ان يؤخر عن الوقت لان قتاله بالنية غالبا بخلاف الوقت

العاقبة موضع الوارد من التكبيرة وتكون منسوبة
التصديق الضرب الذي يسمع له صوت وكذا الصفوف والصفوف
مطلوب بيان استقبال القبلة
هذا الشرح الرابع من شروط الاول

حب

الوقت الا انه قد مر عليه زيادة اهتمام به الاحتياط في كل صلوة اليد فرضا كما
او غيره بخلاف الوقت فانه يختص بالفرايض والاصل في فرضية الاستقبال قوله
وحث ما كنتم فلو اوجوهكم شطرا الى جهته ونحوه وهو مما علم من الدين بالضرورة
ويكفي بترك عمدا الغير عذر على قول ابي حنيفة لكن لزوم الاستسرا لا لمجرد التردد
لا يكفر بترك الفرض بل بخلافه وكذا الصلوة بغير طهارة او في الثوب النجس واخرا
القاضي ابو علي السغدري في ترك الطهارة لافها الاخرين للجواز فيها حال العذر
وبغير طهارة لا يجوز بحال وبه اخذ الصدق والشهد كذا في شرح الهداية لابن
الهيما قال ولا فرق اذا لا اثر لعدم الجواز في شيء من الاحوال بل الوجوب للكفار
هو الاستسراة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر الخواص انه لا يكفر في الصلوة بلا
طهارة ايضا وهو رواية المبسوط والكفار رواية النوادر كذا في فتاوى
البرزاري وفيها لو ابتلى به انسان بان كان مع جماعة وقاموا يصلون او
استسرا لا يصل فقام وصلى بلا طهارة وان كان هادرا بافضا بدونا قيل
لا يكفر لعدم الاستسراة وينبغي لمن اضطر اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع
والسجود قيام الصلوة وركوعها وسجودها انتهى في المصلي لا بخلافه اما ان
يكون حاضر الكعبة بان كان بمكة او كان غائبا عنها فمن كان بحضرة الكعبة اد
القاء في فن لان اما مقدرة في كلامه كما اشارنا اليه يجب عليه ان يفرض وهو
يطلقون الوجوب على الاقرض حيث لا اشتباه في الفرضية اصابة عينها
اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صلى بمكة في بيته ينبغي ان يكون بحيث
لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على جزء من الكعبة كذا في الكافي
وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه كالفرايض ومن كان
غائبا عنها ففرضه جهه الكعبة حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع
استقباله على عين الكعبة لا محالة وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ
ابي بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا في الكافي قال لا يشرع وسعد
الآهذا والتكليف بحسب الوسع وقال المرحا في فرض الغائب ايضا اصابة
عينها لان المأمور به ذلك ولا فصل في التقى وثمره هذا الخلاف يظهر في اشرا

وفي النظم قبله في السجود الحرام والسجدة قبله
من مكة ومكة قبله ومكة قبله اهل الحرم والحرم قبله
خل في الكعبة قبله استنادا وهذا على التقريب فانما التحقق
من الزاوية

ط

لنية الغالب وان كان الشيخ الامام ابو بكر محمد حامد لا يشترط على
 الغالب نية الكعبة مع الاستقبال للقبلة بناء على اختيار قول الكرخي والرازي
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختيار قول
 الجرجاني قال صاحب الرمادية في التبيين نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح
 الجواب لان الاستقبال شرط فلا يشترط فيه النية كالوضوء اثنان وهذا
 لان الشرط يرفع وجوبها لا وجودها قصد الاثرها وسائل وليست
 بمقصودة بالذات وبعض المشايخ يقول ان كان المصلي يصل الى المزارع قل
 قال الحامدي اي ابن حامد لان المحارب وضعت غالباً بالتحريم واجماع
 الاراء فكانت كافية عن النية وان كان يصل الى الصحراء فلما قال الفضلي اي
 ابن الفضل لتحذر اجتماع الاراء فيها غالباً وقبله اهل المشرق في جهة
 المغرب عندنا من غير احتياج انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه إشارة
 الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من انحراف من يظن انه ليس بمسافر
 لها من لان الفرض عنده للبهيمه اصابت عينا ظناً فيلزم منه الانحراف
 لبعض وينبغي ان يكون قول الجرجاني ايضاً نية ما قال المصطلق شامل
 لجميع جهة المشرق والمغرب عند اختلاف المشرق والمغرب فلا يخالف
 قوله وذكره ائمة الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني سمرقند ما بين المغرب
 مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند ما كانت معتمدتين مشرق
 الشتاء والصيف كانت قبلتها بين مغربيهما فان صلى المصلي بها لا جهته
 خرجت تلك من حد المغربين فسدت صلواته ولو كانت البلدة مائلة الى
 مشرق الصيف لكان قبلتها مائلة الى مغرب الشتاء وبالعكس الكل يصدق
 عليه ان قبلته اهل المشرق والمغرب وذكر صاحب الدلائل عن شيخه ما حكا
 حاصله ان استقبال الجهة يقع بان يبقى شئ من سطح الوجه مسامياً
 للكعبة او لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول به
 نزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك بحسب
 تفاوت البعد وبقى المسامية مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو فرض خط

ملاحظة نية الكعبة ليست بشرط

ملاحظة بيان حد القبلة في بلاد

بالتحريم

خط من تلقاء والمستقبل الكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخره
 يقطعه على زاويتين قائمتين من جانبين المستقبل او شمالاً لا نزول
 تلك المقابلة والتوجه بالاستقبال الى اليمين والشمال على ذلك الخط يفرسخ
 كثيرة ولذا وضع العلماء قبله بلد وبلدين وثلاث على سمت واحد فجعلوا قبلته
 بخاري وسمرقند وسف ورمذ وبلخ ومرو وسرخس مواضع الغروب
 وكانت الشمس في آخر الميزان واول العقب كما اقتضته الدلائل الموضوعه لمعرفة
 القبلة ولم يخرجوا كل بلدة سمتاً واحدة لبقاء المقابلة والتوجه في ذلك القدر
 من المسافة وان كان المصلي من بلاد لا يقدر معه على التوجه الى القبلة
 ليس معه احد يوجه اليها او كان صحيحاً يقدر على التوجه الا انه يخاف ان توجه
 من عدو او سبع يا تبعد من جهة اخرى فيضرب في ماله او بدنه وكذا لو كان
 على خشبة في البحر يخاف الغرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة بل
 يصل الى جهة قدر على التوجه اليها من غير حصول ضرر عليه لان التكليف
 يقدر الوسع والمخرج مرفوع وكذا الوصي الفريضة بالعذر على الذابة بان كان
 لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر على الركوب لمجوح الذابة او غيره وليس
 عنده من يجهده او كان يخاف من عدو او سبع لو نزل او وقف فانه يتوجه
 الى حيث قد ويصل بالامان ولو كان يخاف النزول للطبيب والردعة يستقبل قال
 في الفقه يبرئ وعندي هذا اذا كانت واقفة فان كانت سائرة يصل حيث
 شاء قال الشيخ كما لا الدين بن الرما ولما قل ان يفضل بين كونه لواقفها
 للصلاة خاف الانقطاع عن الرفقة او لا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان
 يوقفها ويستقبل كما عن ابي يوسف في البيعة ان كان بحيث لو مضى الى الماء
 القافله وينقطع جاز والذهب الى الماء واستحسنوها يعني هذه الرواية
 عن ابي يوسف في البيعة قال الفقير وهذا ينبغي ان يراعى في جميع ما ذكرنا من
 الاعذار حتى لو عجز عن النزول لم يذبح غير الطبيب ايضاً ولكن يقدر على ايها
 من غير حصول ضرر عليه لزمه ان يستقبل لانه الضرورة تنقذ بقدرها
 وما لا ضرورة له يسقط ولا يسقط وصرح في الخلاصة عن محمد با اختياره

ملاحظة بيان الصلوات على الذابة
 ولا ردعة قال في الصحيح ان الذابة بالنعس والاداء والطبيب
 وكذا الردعة بالنعس والاداء والطبيب والردعة بالنعس والاداء والطبيب
 بالنعس والطبيب والردعة بالنعس والاداء والطبيب

هب

فها

في الظهيرة فقال عن محمد ان كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا
 يابساً ينزل للصلاة فانه يقف على دابته مستقبلاً القبلة ويصلي بالايما اذا
 امكنه ايلاف الدابة فان لم يكن يصلي مستنداً بالقبلة قال صاحب الخلاصة وهذا
 اذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الارض مبتلة
 صلى هناك وخرج الى النوازل او النافلة معطوف على الفريضة اي اذا كان
 يصلي النافلة على الدابة بغير عذر يضاف له ان يصلي الى جهة توجه وهذا اذا
 كان خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود النسائي عن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى على حمادة وهو متوجه الى خيبر واخرج الدارقطني في غريبه الى
 عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على حمارة يصلي
 يومئ اياماً وسكت عليه وهو متوجه واماني في المصر فلا يجوز عند اتيح
 ويجوز عند محمد ويكره وعندني يوسف لا يكره لما عن ابن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وسلم ركب الحمارة المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو
 ركب ومحمد رجع متمسكاً بهذا ايضا وانما كرهه كثرة اللفظة في المصر والجواب
 لان هذا اذا شاذ فيما نعلم به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلافه القياس
 اذا القياس يأتي جواز ذلك لا طاف من تقوية بعض الاركان والشرائط
 والنقص المشهور ورد خارج المصر والمصري في معناه اذ سيره في المصر
 يند غالباً فلا يلحق به دلالة واختلف في مقلد الخروج فيقول قد فرغ من
 لامادونه وقبل قدر ميل والاول ظاهر لفظ الاصل وقيل الاصل في موضع
 يجوز فيه القصر كما ذكره ابن الرماح وفي الخلاصة لو افتتحها خارج المصر ثم
 دخل المصر ثم على الدابة وقال الاكثر من اصحابنا ينزل ويصلي على الارض انتهى
 وهل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلاة ذكره المحيط ومن الناس
 من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة
 ثم تركها واخرج عنها وانما اذا افتتح الصلاة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة
 في حالة الابتداء انما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه
 لا فضل في النقص وفي الابضاح واستقبال القبلة عند الابتداء ليس بواجب وقال

ولا خلاف ان القبلة فائدة او لا العرش وهو قبله فاعلم
 والطائفتين جعلوا في القبلة حائلياً والطائفتين
 هو والثالث البيت العتيق وهو قبله اهل البيت
 الكعبة وهو قبله اهل الكعبة

وقال الشافعي هو واجب وان استبهرت عليه القبلة وليس بحضرة من اهل ذلك
 المكان من يسأله عنها اجتهاد اي بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه
 من الامارات والدلائل وغيره اي طلب ما هو الاخرى والايق من الدليل
 والامارة عليها وصل الى الجهة الى اذاه اجتهاده وتحريره الى ان يتهيأ للقبلة لما روي
 عن عامر بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم
 ندرك القبلة فصلى كل رجل منا حيث امكنه فلما اصبحتنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه
 وسلم فنزلت فينا فتولوا فثم وجه الله وعن جابر كنا في مسير فاصابنا غيم
 فتجهونا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل احدنا يخط بين يديه فلما
 اصبحتنا فاذا نحن قد صلينا غير القبلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجبرت
 صلاة لكم وهذا الحديثان وان كانا ضعيفين قد ضعف الاول الترمذي مع
 جماعة وضمف الثاني الدارقطني فقد تأيدت بالاجماع على ان الحكم عند الاستباه
 هو التحري وفي قوله ليس بحضرة اشارة الى انه ليس عليه طلب من يسأله وفي الخلاصة
 هذا في المفادة فان كان في المسجد ولا محراب المسجد وقبلته مشككة وفيه قوم
 من اهل لا يجوز له التحري اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد مصر في ليلة مظلمة
 قال الامام الشافعي في فتواه جاز انتهى وفي الكل ولا يستحق جرم من منازلة
 وقال ابن الرماح والواجب ان اذا علم ان المسجد قوماً من اهل مقيمين غير
 انهم ليسوا حاضرين فيه وقد دخلوه وهو حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم
 قبل التحري لان التحري معلق بالبرهان عن تعرف القبلة بغيره انتهى ولا يفتي
 بين هذا وبين ما قبله من كلام الخلاصة والكافي لان المراد به اذا لم يكونوا
 داخل المنازل ولم يلزم المخرج من طلبهم يستغنى الظلمة او المطر ونحوه فان علم
 انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه لما ذكرنا من حديث جابر ولانه انما بما
 في وسعه وهو الفرض في حقه وفيه خلاف في الشافعي اذا اصح عنه انه يعيد
 اذا تبين الخطأ بعده فاقباً ساعياً ما لو اجتهد في الوقت وصلى ثم تبين انه
 صلى قبله والفرق لنا ان الاستقبال شرط قابلياً للتسقوط وقد سقط بال
 بالاستباه بخلاف الوقت فانه سبب ولا وجود للشيء قبل وجود سببه وان

يقال فلان تعد حياؤه وحمل الى داره
 اعلم ان القبلة خمسة المراتب والكعبة والبيت
 والعرش والقرن في البيت فالتسليم في البيت
 والكعبة والقرن في البيت فالتسليم في البيت
 والعرش في البيت فالتسليم في البيت

صه

فاه

وأن علم ذلك الخطأ وهو في الصلوة الاستدراك القبلة
وتبين عليها ما يقع منها لما عني ابن عمر بينهما الناس بقا في
صلوة الصبح إذا جاءهم آت فقال إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل
الكنية فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى القبلة فاستدركوا القبلة متفقين
عليه رواية لمسلم من رجل من بني سلمة وهو زكوع في صلوة الفجر وقد صلوا
ركعة فتأذى لأن القبلة قد تحولت قالوا كما هو نحو القبلة وعلى هذا
انفرد الاجماع الآفة قول عن الشافعي أنه إذا تيقن الخطأ في الصلوة يستأ
لكن الأصح عندهم أنه يستدبر ويصلي وسواء استقبلت القبلة في العادة
أو في المصروع سواء كان ذلك ليلة مظلمة أو في نهار فإن حكم التجرى لا يختلف
لأن الدليل لم يفصل وإن تجرى ووقع تحريمه على جهة تركها وصل إلى
غير جهة التجري بعيدا وإن أصاب أو ولو علم أنه أصاب في صلوة
التي غير جهة التجري القبلة عند التحج ومحمد وعنه أن يحسن على الكف
كذا في الخلاصة وقال أبو يوسف إن أصاب جهة القبلة لا بعيدا إذا لو عاد
فأما بعيدا إلى هذه الجهة فلا فائدة في إعادة وليها إن فرضه تحريم
جهة التجري وقد تركها فوقع صلوة فاسدة وكون الجهة التي صلى
إليها هي القبلة التي هي الفرض إنما حدث بعد ذلك فصار كالوصل إلى الكعبة قبل
الامر بالتوجه إليها أمر بالتوجه إليها فإنه يلزمه إعادة تلك الصلوة لوقوعها
فاسدة بتوابعها وهو الفرض إذا ذكر وهو التوجه إلى بيت المقدس ولو
استقبلت على القبلة ولم يتجر في الصلوة وصل إلى جهة لا تجوز صلوة
لأن التجري فرض عليه وقد تركه وإن علم في حلول الصلوة أنه أصاب القبلة
استقبل الصلوة عند التحج ومحمد وقال أبو يوسف ينبغي ما تقدم له من الدليل
ولهما أن حاله بعد العلم أقوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف لا يجوز
وأن علم بالأصالة بعد الفراغ لا إعادة عليه بالاتفاق والفرق لهما
بين هذه المسئلة وبين ما إذا تجرى وخالف جهة التجري أن ما فرض

هذا في معنى التجري

فرض لغيره بشرط حصوله فحسب لا حصوله قصد الاستدراك إلى الجهة التي هو
عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه وهو موجود في صورة عدم التجري
بجوارف الصورة فإن مخالفة جهة تجرية اقتضت اعتقاده فساد صلوة
فيها فصار كالوصل في توب وعنده أنه تجسب ظهر أنه طاهر وصل وعنده
أنه محدث فظهر أنه متوضي أو صلى الفرض وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر
أنه كان قد دخل لا يجزئ في ذلك كله لأن عنده أن ما فعله غير جائز بخلاف
صورة عدم التجري فإنه لم يعقد الفساد بل هو شاك في الجواز وعدمه
على السواء فإذا ظهر أصابته بعد تمام الفعل زال أحد الاحتمالين وتقرر الآخر
وأما التجري البناء إذا علم الأصالة قبل التمام لما قلنا من لزوم بناء القوي على
الضعيف ولا كذلك بعد التمام وفي فتاوى العتبات تجزى فلم يقع تحريمه على
شيء قبل أو غير وقبل يصل إلى أربع جهات بعض أربع مرات وقيل بخلاف شاء
أخرى وإن شاء صل الصلوة أربع مرات إلى أربع جهات ولكن هذا هو الاحوط
ولو استقبلت على القبلة وكان بحضرة من يسأله عنها من أهل ذلك المكان فلم
يسأله فتجرى وصل فإن أصاب القبلة جازت صلوة لحصول ما هو المقصود
من السؤال والآراء وإن لم يصيب القبلة فلا تجوز صلوة لتترك العمل بأقوى الدليلين
الموصلين إلى المقصود ظاهر إلى الضعيف الذي لم يحصل به المقصود
وكذا لا يعم إذا توجه الوجهة وعند من يسأل إن أصاب القبلة جازت صلوة
والأفلا ولو كان من بحضرة ليس من أهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله إن لم يوفق
تجريبه لأنه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد آخر حتى لو تجرى ووقع
تجريبه على جهة وأخبره رجلون ليسا من أهل المكان بأن القبلة في جهة أخرى
لا يعمل بقولهما لما قلنا ولو سأل من بحضرة من أهل المكان عن القبلة فلم
يجبه بما حيز تجرى وصل لأن حصوله صحيح لأنه أخبره أن القبلة غير جهة
التي صلى إليها لا بعيدا ما صل لأن صلاته صحيحة لأنه أتى بما في وسعهم ولم يقصر
ولو سأل في القبلة فتجرى وصل إلى جهة لا جهة ووقع عليها تجريبه ثم شك
وهو الصلوة فتجرى ووقع تجريبه على جهة أخرى فصلى إليها ركعة أخرى ثم شك

حتى انه اذا صلى كذلك اربع ركعات له اربع جهات بالتحرى ووقع تحريمه
 في كل ركعة على جهة غير ما صلى اليها الركعة التي قبلها جاز كذا في الفتاوى
 الحاقانية لان الاجتهاد المتحد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى انما ينسخ
 فيما يستقبل واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رايه في الثالثة او الرابعة
 الى الجهة الاولى منهم قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة
 والاول اوجه وهذا كله اذا استبهرت في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى
 منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه
 هذا كله اذا استبهرت على القبلة وشك فيها اما لو شرع في الصلوة من غير
 ان يشك ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد به يقين
 فيعيد وان علم في الصلوة انه اصاب اختلف المشايخ قال الفضل يستقبل
 قال قاضي انا والصحيح انه يتم صلوة كانت جازية ما لم يظهر الخطأ
 فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله ولو بقي متسكيا في الصلوة لم يحكم
 بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فالتيق انه اصاب او كان اكبر رايه او لم يظهر من
 حاله شئ فضله جازية وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رايه فعليه
 الاعادة وذكره اما في الفتاوى ان علم المصل ان قبلته الكعبة ولم ينوها
 قبل الشروع جاز ما تقدم ان نية الكعبة ليست بشرط وذكره الحاقانية
 ان نوى المصل بعد وقت الشروع ان قبلته محراب مسجده لا تجوز صلوة لانه
 علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون معرضا عن القبلة بنية وان كان
 متوجها اليها لم يكن توجه الى الركن اليما في ناويا الصلوة الى بيت المقدس فان نية
 القبلة وان لم بشرط الا ان عدم نية الاعراض عنها شرط ولو تحول صدره
 عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة اتفاقا في الصحيح قبل هذا القول اما عند
 ابي حنيفة ان لا تقصد بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرفض
 لا يفسد ما دام في المسجد عنده خلا فلهما قال الشيخ مال الدين بن الهمام
 ولقائل ان يفرق بينهما بعذر هناك وتورده هنا قال الفقير هذا هو
 الصواب ولو تحول وجهه عن القبلة كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة من ساعته

يقال اشك في ان يشبه عليه امر آج

ساعته ولا تفسد صلوة بذلك التحول ولكن يكره استد الكواهد ما روى
 البخاري عن عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة
 فقال هو اختلاوس يختلسه الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال
 الله مقبلا على العبد وهو في الصلوة ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه رواه
 ابو داود والنسائي وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا بني ايتنا والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان كان لا بد ففي
 التطوع لافي الضرر رواه الترمذي وصححه وقوله عليه ان يستقبل القبلة من
 ساعته بيان لوجوب ذلك لانه ان لم يستقبل القبلة من ساعته تفسد اذا لا
 تفسد الصلوة بمجرد الالتفات بالوجه وان طال ولو ظن المصل انه احدث فتحوّل عن
 القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلوة عند ابي حنيفة
 لان الاستدبار لم يكن للرفض بل لقصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث
 بعد الخروج من المسجد فسدت صلوة بالاتفاق لان اختلف المكان مبطل
 الا بعدد المسجد مع تباين الكفاية وشأنه اطرافه لكان واحدا ولذا
 اتخذ السجدة وان تكررت التلاوة في زواياه فامكن جعل اختلف المكان
 حقيقة كذا اختلف في الضرر ولا كذلك اذا خرج من المسجد وهذا اذا لم
 يكن اماما واستخلف مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث
 فسدت صلوة سواء خرج من المسجد ولا لان الاستخلاف في غير موضع
 مناف كالمخرج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لو ظن انه
 افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان متوضعا تفسد صلوة وان لم يخرج
 من المسجد لكون انصرافه على سبيل الرفض حتى لو تحقق ما ظنه لزمه الاستدبار
 بخلاف ظن سبق الحدث فانه لو تحقق ما ظنه لا يلزمه الاستدبار بل يجوز
 له البناء فالاصح الذي يخرج عليه جنس هذه المسائل هو هذا ومن المسائل
 ما لو كان متميما فوائى سرايا فظنه ماء فانصرف ثم علم انه سراب تفسد صلوة
 وان لم يخرج من المسجد او كان ما سمع خفا فظن ان مذبة تمت فانصرف
 لغسل قدميه فظن انها لم يتم تفسد وان لم يخرج لان انصرافه على قصد الوضوء

لا يفسد بغيره في غير الجانب

ف

مطلب بيان وقوع في شرح الطحاوي

اذ لو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء وان صلى في الصحراء فان كان جماعة فكان الصلوة
له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها تقصد هذا في مسألة ظن سبق الخ
لم تقصد وان بعد مجاوزتها تقصد هذا اذا ظهر له خلفه وان توجه قدامه
فالمعنى مجاوزة سورة الامام وعدمها ان كان له سورة والا فقد ما لو تأخر
لمجاوز الصلوة او لم يجاوزها هو المعنى وان كان منفردا اعتبر مجاوزة
فرد موضع سجوده وعدمها من اى مكان ذهب كل ذلك من الكافي **فوق**
في شرح الطحاوي والعبارة اسم للعرضة فان الجيطان لو وضعت في موضع
آخر فخطا اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى
الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى في السفينة فلا بد له من الاستقبال اذ كان
قادرا كما في خارجها ولا يجوز ان يصلي حيث توجهت ويلزمه ان يستدبر
القبلة اذا دارت لان التكليف بقدر الامكان ولو صلى جماعة بالبحر متخا
في الجماعات ان صلوا منفردين جازت صلوة الكلي وان صلوا جماعة لم تجز
صلوة من خالف امامه عالما بما حال الصلوة لان اعتقاده ان صلوة الى
غير القبلة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه خالفه قوم صلوا
متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما سلم الامام قاما للفضاء
فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن المسبوق اصطلاح
صلوة بان يستدبر لانه منفرد فيما يفضيه بخلاف الآ حق فانه مقتد
فيما يفضيه والمقتدي اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة غير
الجهة التي صلى اليها الامام لا يمكن اصطلاح صلوة لانه استدراك امامه
في الجهة فصد او هو مفسد والا كان متمما صلوة الى غير ما هو القبلة عنده
وهو مفسد ايضا فلا لا حق رجل تجر في موضعه فافتدى به رجل بلو تجر
ان اصاب الامام جازت صلواتهما والاجازت صلوة الامام فقط لان الصلوة
عند الاستنباه من غير تجر اما تجوز عند ظهور الاصابة كما تقدم ولو صلى الاعلى
ركعة الى غير القبلة في رجل فسواه الى القبلة واقتدى به ان وجد الاعلى
وقر بالشرع من يسأله فلم يسأل لم تجز صلواتهما والا جاز صلوة الاعلى

كايان

الاعلى دون المقتدي لان عنده ان امامه بني صلوة على الفاسد وهي الركعة
الاولى والله سبحانه اعلم **والشرط الخامس** من الشروط التسعة هو الوقت
على النية مع زيادة اهتمامها كونها بشرط الكمال صلوة كالا استقبال والوقت
مختص بالربض كما تقدم لشدة اتصال النية بالاركان فاخرها لتصل بجنتها
بجنتها فيوافق الترتيب الوضع ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الله
الصلوة لا وجوده جميعه والا يلزم اداء الصلوة بعد الوقت والاصل في الشر
قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ونحوها من الآيات على ما
تقدم الكلام عليه في اوائل الكتاب والاصل في بيان ما روى عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امني جبرئيل عليه السلام
عند البيت مرتين فصلى الظهر في الاول منها حين كان في مثل الشراك
ثم صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس
واخر الصلوات ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق
الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شئ
مثله كوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثله ثم
صلى المغرب لوقت الاول ثم العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى
الصبح حين اسفرت الارض ثم التفت جبرئيل عليه السلام فقال يا محمد
هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو داود
والترمذي وقال حسن صحيحه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح
الاسناد انتهى لكن فيه عبد الرحمن بن الحرث ضعيف احمد وليته النسائي
وابن معين وابو خاتم وثقه ابن سعد وابن حبان وقد اخرج عبد
الرزاق عن عبد الرحمن هذا باسناده واخرجه ايضا عن العري عن عمر
بن نافع عن عبد الله جبر بن مطعم عن ابيه عن ابن عباس رضي الله
عنهما فكانت لك تلك الرواية بما بعد ابن ابي سيرة عن عبد الرحمن و
متابعة العري عن ابن نافع الى آخره وهي متبعة حسنة كذا في الامام
وبروق بالرواية الى جرح وهو اول طلوعه وقد روى حديث امامه جبرائيل

مطلب بيان الوقت
الوقت الصلوة هذا الشرط من شروط
تقيد

مثل ربع قطر الدائرة فأس ظل القائمة أول النهار ولا شدة ان كان خارج الدائرة
ثم ينقص الى ان يدخل فيها فلتوضع علامة على مدخله من محيط الدائرة
ظل ذلك ينقص الى حد ما ثم ياخذ الزيادة الى ان يبلغ محيط الدائرة ويخرج
منها فلتوضع علامة على مخرجها ايضا علامة ثم ينصف ما بين مدخله و
مخرجها وتوسم من نقطة النصف من مركز القائمة خط مستقيم وهو خط
نصف النهار فاذا كان ظل القائمة على هذا الخط فهو نصف النهار من طلوع
الشمس فاذا زال عنه فهو وقت الزوال والظل الذي للقائمة هو هو في الزوال
فيعتبر صيرة ذرة ظل القائمة مثلها او مثلها ما عدا ذلك في أول وقت
صلوة العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين فيقول اذا صار ظل كل شيء
مظليه سور في الزوال وعلى قولهما اذا صار مثله سواء واخر وقتها ما لم تغرب
الشمس الجزاء الكاين قبيل غروب الشمس من الزمان وهذا بالاجماع وأول وقت
صلوة المغرب اذا غربت الشمس بالاجماع ايضا واخر وقتها ما لم يغيب
الشفق اي الجزاء الكاين قبيل غيبوبة الشفق من الزمان وهو اي المراد
بالشفق هو البياض الذي في الافق الكاين بعد الحرة التي تكون في الافق
عند اتي وقال اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثلاثة ورواية اسدين
عن واتي ايضا المراد بالشفق هو الحرة نفسها لا البياض الذي بعدها
وكما ما روي الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنوري
الصحيح انه موقوف على ابن عمر ولم يروى الترمذي عن حديث محمد بن
فضيل عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولاً واخراً وان أول وقت الظهر حين تزول
الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان أول وقت العصر حين يدخل
وقت المغرب وان آخر وقتها حين ينصف الشمس وان آخر وقتها حين يغيب أول
وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر وقتها حين يغيب الافق وان أول وقت
العشاء حين يغيب الافق وان آخر وقتها حين ينصف الليل وان أول وقت

مطابق بيان وقت العصر

مطابق بيان وقت المغرب

وأول وقت الظهر

وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل آخر
وقت المغرب وأول وقت العشاء حين يغيب الافق وغيبوبة الافق
بسقوط البياض الذي بعد الحرة والا كان باءا لكن قد خطا البخاري
والدارقطني محمد بن فضيل في رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب الاعمش
يروونه عن مجاهد عن من قوله ووقفه اي ابن الجوزي وابن القطان
بتجوز ان يكون الاعمش سمعه من مجاهد موقوفاً ومن ابي صالح موقوفاً فيكون
له عنده طريقتان موقوف وموقوف والذي رفعه يعني ابن فضيل صدوق
من اهل العلم وثقة ابن معين فتقبل زيادته وهي الوقف ثم من المشايخ من
أفتى برواية اسدين عن عمر والموافق لقولهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا
شعاعه رواية ولا دراية اما الاول فانه خلاف الرواية الظاهرة واما
فلمّا مرّنا من دليله ولانه من حيث تعارضت الاخبار لم ينقص الوقت
القائم بالشك وقد نقل مذهبه عن ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعما
وابن عباس في رواية واتي هريرة رضي الله عنهم وبه قال محمد بن عبد العزيز
والاوذاعي والمزني وابن المنذر والخطابي واختاره المبرّد ونعيل لا يكثر
اطلاقه على الحرة يقال ثوب كالتشفق كما ظلا فله على البياض الوفيق ومنه
شفقة القلب لفرقة غير ان النظر افاد ترجيح البياض هنا حيث تردّد
في انه الحرة او البياض فالاحتياط في ابقاء الوقت الموجود الشك في انقضاء
ودخول ما بعده ولا وقت مأمّل بينهما فيخرج وقت المغرب يدخل وقت
العشاء اتفاقاً وأول وقت صلوة العشاء اذا غاب الشفق على القولين
كما مرّ واخره ما لم يطلع الفجر الجزاء الذي قبيل طلوع الفجر من الزمان لما ذكر
الطحاوي انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقتها حين يطلع الفجر
وذلك ابن عباس واباموسى والبخاري ورواه عنه عليه السلام اخرها
حيث انصف الليل وابن عمر الى ثلث الليل وروى ابو هريرة وانس انه سمع
اخرها حين ذهب ثلث الليل وروى عاصم بن عيسى رضي الله عنه انه عليه السلام
أغمم بها حين ذهب عامة الليل وكلها في الصحيح قال فثبت ان الليل كله وقت

يشد

مطابق بيان وقت العشاء

مطابق بيان وقت العشاء

آخر وقتها

لها ثم ساق سند الوفاق بن جبر قال كتب عمر الى موسى الاشعري وصلى الله
 العشاء اتي الليل ينشأ ولا تغفلها ولمسلم قصة التعريس عن ابي قتادة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم تقرب انما التقرب ان تؤخر صلوته
 حتى يدخل وقت الاخرى على بقاء وقت كل صلوته الى ان يدخل وقت الاخرى و
 دخول وقت صلوته الفجر بطول الفجر ووقت صلوته الوتر ما الى الوقت الذي هو
 وقت العشاء هذا عند ابي حنيفة وعندهما بعد صلوته العشاء وهذا الخلاف
 بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت متى جمع صلاتين واجبتين فهو وقت
 لهما وان لم يجمع احدهما على الاخرى كالغائبة والوقتية وعندهما هو سنة
 فشرعت بعد العشاء فكان وقتها بعد كسنتها ولذا قال المصنف انه انما يصح ما هو
 بتقديم العشاء عليه لوجوب الترتيب بما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه
 من حديث خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 ان الله تعالى امركم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر قبل العشاء قصدا
 لا يصح كما لو صلى الوقتية قبل الغائبة ذكرنا وهو صاحب ترتيب اتم الوتر في
 ذلك بله قصد صح عنده حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بثوب ثم نزع وصلى الوتر
 بثوب آخر ثم تبيّن له بعد ذلك ان الثوب الذي صلى العشاء به كان نجسا فان
 العشاء فاسدة فانه يعيد العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة خلافا لما قلنا
فائدة اعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا يجب
 بدونه ومن جملة ما بنوا على هذا مسئلة وردت فتوى في زمن الصدر برهان
 الامة ان لا تجزئ وقت العشاء في بلد شاهل علينا صلواته فكتب ليس عليكم صلوته
 العشاء وبه افتى ظهير الدين المرغيناني ووردت هذه الفتوى ايضا من
 بلد بلخا وقال الفجر يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقم ليالى السنة على شمس
 الامة المحلواني فافق بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف
 السنة البقالي فافق بعدم الوجوب فبلغ جوابه المحلواني فارسل من يسأله
 في عامته بجامع خوارزم ما تقول في من اسقط من الصلوة التي واحدة
 هل يكفر فسأل واحس الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع بداه مع الوترين

الوتر قبل العشاء الى طلوع الفجر هذا هو الواجب

طلبه بيان وقت الوتر

طلبه بيان فائدة الوقت

ففتي اورجلوه مع الكعبين ثم فرائض وضوئه فقال ثلث لغويات محل الواجب
 قال فكل ذلك الصلوة الخامسة فبلغ المحلواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه كذا
 نجم الدين الاهدى في شرح القدوري وهو الذي اختاره الشيخ حافظ الدين
 الشافعي واعترض الشيخ كالدين بن الرمام لانه لا يرتاب من اجله في بثوث
 الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه المحلواني الذي جعل علوما في الوجوب
 المحلواني الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المراتب للشيء فانقضاء الوقت انتفاء
 المعروف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاءه لجواز دليل آخر وقد وجد
 وهو ما تواتر طائفة اخبار الاسرار من فرض الله تعالى الصلوة خمساً بعد ما امر
 اولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس مشرعاً عاماً لا اهل الافاق لا تفصيل بين
 اهل قطر وقطر وما روى انه لما ذكر اليحيى بن الجراح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الراوي قلنا فالتبته في الارض قال اربعون يوماً يوم كسنته ويوم كسنته
 ويوم كسنته وسائر ايامه كاتيا مكره فقبل يا رسول الله فذلك اليوم الذي
 كسنته اكتفينا فيه صلوته يوم قال لا اقدر ذواله رواه مسلم فقد اوجب اكثر
 من ثلثائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً او مثليين وقس عليه فاستفاد ان
 ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان تؤدى بها على تلك الاوقات عند
 وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب محكماً قال عليه السلام خمس صلوات
 كتبني الله على العباد اشترى بها الجحيم ان يقال كما استقر الامر على ان الصلوة
 خمس فكذا استقر الامر على ان الوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجد بدونها
 وقولنا مشرعاً عاماً ان اردت ان عام على كل من وجد في حقه شرط الوجوب
 واسبابه سئلناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك حق من ذكر وان اردت
 ان عام على كل فرد من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقاً فهو ظاهر
 البطلان فان الحايض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم
 الا اربع صلوات او بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلث
 صلوات وهكذا ولم يقل احدا ان اطلعت في اليوم او اكثره مثلاً يجب عليها تمام
 صلوات اليوم واليلة لاجل ان الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت

كوه

رد قول الداللطوف ابن همام

طلبه بيان اتمام الدجال
 بضمه حاجت والجواب

تختلف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لا كذلك
تختلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك
أما إذا سلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع انعدام الشرط وهو الأكل
في حق مضاف إلى نقصه بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك
اليوم لا فتراخى الصلوة خمساً على كل مكلف في يوم وليلة والقياس على ما في حديث
الرجال غير صحيح لأنه لا مدخل للقياس في موضع الاستبالاتين سلم فأنما هو
فيما لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الأكل
في شرح المشارق عن القاضي عياض أنه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان
شرعه لنا صاحب الشرع ولو كان فيه لاجتماع تلك كانت الصلوة فيه عتلاً لا وقفاً
المعروفة والتفريق بالصلوات الخمس انتهى وليس سلم القياس فلا بد من المساواة
ولا مساواة فإن ما نحن فيه لم يوجد زمان بقدر العتلاء فيه وقت خاص
بها والمعاد من الحديث أنه بقدر كل صلوة وقت خاص به ليس هو وقت الصلوة
آخر بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضي وقت المقدار لها وإذا مضى صار
قضاء كما في سائر الأيام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً ومثلين وغيره
الشمس وعيوبه الشفق وطلوع الفجر موجودة في أجزاء ذلك الزمان فقدر
بحكم الشرع ولا كذلك هنا إذا الزمان الموجود دائماً وقت المغرب في حقه أو
وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطع
يداه أو جلده من المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره الإمام
البحالي ولا سيما الإمام الجليلي ورجع إليه أنه الختم المتأخر في انصاف
منه وذلك لأن القسطنطين سقطت لعدم شرطه لأن الحيض مشروط فكذلك
هنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسببها أيضاً وكالم يفهم هناك
دليل يجعل ما وراء المرفق إلى الأبط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه
في وجوب القسطنطين كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب أو من وقت
الفجر أو منهما خلفاً عن وقت العتلاء وكان الصلوات خمساً بالاجماع على
المكلفين كذلك في بعض المواضع على المكلفين لا تنقص عن أربع بالاجماع لكن

فكن لابد من وجود جميع أسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتناصل
المص والله سبحانه الموفق ويستحب في صلاة الفجر الأسفار بها بأن تصل في وقت
ظهور النور وانكشاف الظلمة والغلب حيث يرى الزمان موضع تملكه عندنا
خلاف الثلاثة لقوله عليه السلام أسفر وأب الفجر فانه أعظم للأجر رواه الترمذي
وقال حديث حسن وفي رواية الطحاوي أسفر وأب الفجر فكما أسفرته فهو أعظم
للأجر أو قال لا جوده وروى الطحاوي ثنا محمد بن خزيمة ثنا القهيني ثنا
عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم قال ما أجمع أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم على شيء مثل ما أجمعوا على التنوير بالفجر وهذا اسناد صحيح
ولا يمكن اجتماعهم على خلاف ما فادفهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
حديث ابن مسعود في الصحيحين ظاهر في ذلك وهو قوله ما رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة إلا لميقاتها إلا صلاة بين صلاة المغرب و
العشاء يجمع المزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع أنه كان بعد الفجر كما
يفيده لفظ البخاري ولفظ الفجر حين يرفع الفجر ففهم أن المراد قبل ميقاتها لا في
اعتداد الآداء فيه لأنه غلبت يومئذ لم يمتد وقت الوقوف وفي لفظ المسلم
قبل ميقاتها بغلبت فإذ أن المعتاد كان غير الغلب وأما حديث عائشة
كان عليه السلام يصلي الصبح بغلبت فيشهد معه الصلوة نساء متلفعات
بحر وطهرن ثم يرجعن لا يبرهنن لا يعرفن أحد من الغلب لمول على غلب
داخل المسجد لأن حجرها كانت فيه وكان سقفه عريشاً متقارباً وخن
شاهد الآن أنه يظن وجود الغلب داخل المسجد وقد استشر في صحته
الضوء وأما وجوب هذا العمل لما علم من تجميع رواية الرجال خصوصاً مثل
ابن مسعود في صلاة الجماعة فانه الحال أشرف لهم لهم ثم لا فضل البداءة وقت
الأسفار فانه لا يستفاد بالفجر كما قال الطحاوي أن الفضل البداءة غلباً
في الغنم في الأسفار فانه الأسفار بالفجر مفروضة أيقاعها فيه بمجرعها وهو لفظ
الحديث وقد قالوا في حد الأسفار أيضاً أن يبدأ في وقت يمكنه أن يصلها فيه
على وجه السنة ويتبع من الوقت بعد سلامه حاله ولو كان على غير طهارة

مطلب استحقاق الصلوات
في بيان الأسفار بالفجر

أصل الصلوة بغلبت وهو ظن آخر الليل

يمكن ان يتوضأ ويصلي على وجه السنة فيل وجهه ثم استنجى الاسفار عندنا
 عام في الارض كلها الا في صلوة الفجر يوم الفجر بركة لفة فان السجدة في الغلب
 اجماعا لا سيما الوقت الوفير على ما من حديث ابن مسعود وكان ينبغي
 للمصلي ان يقيد بركة لفة بظن ان الاستسقاء عام في يوم الفجر بكل مكان
 وليس كذلك ويستحب ايضا عندنا الا ببرد بالظلمة في الصيف لا تقدم من
 الحديث اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة الى وقت الفجر من حديث خالد بن
 دينار صلى بنا اميرنا بالجمعة ثم قال لا تنس كيف كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي الظهر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد
 بكر بالصلوة واذا اشتد الحر ابعد بالصلوة وهو عام في جميع البلاد
 لجميع الناس لا يخلو الحديث خلافا لما يقوله الشافعي واحدا من
 التخصيص فقط حار الجماعة يقصدونه من بعد ويستحب تقديمه في الشتاء
 لما من حديث ابن دينار ويستحب ايضا عندنا تأخير العصر في كل الارض
 الا يوم النجم ما لم تغرب الشمس وذلك ليتوسع وقت النوافل اذا تنقل
 بعد ادائها مكروه ويكره ان يؤخرها الى ان تغرب قرص الشمس بل يصلي
 والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه الصلوة والسلام في حديث يريدة انه
 صلى العصر والشمس مرفعة بيضاء نقية في الصحيحين انه عليه السلام
 كان يصلي العصر والشمس حية فالعبارة لتغير القرص عند الفجر والشمس
 لا لتغير الصور كما قال النخعي والحاكم الشهيد لان ما يحصل بعد الزوال
 في صدار القرص بحيث لا تحار فيه العين فقد تغيرت والافضل في الكافي
 واول وقت العصر عند الفجر صيرورة الظل مثلين سور في الزوال وهم
 الا تغرب قليل وقد روى الحسن عنه في الفصل بين اذان العصر والصلوة ان
 يصلي بينهما ركعتين كل ركعة بعشر ايات يعر غير الفاتحة او اربع ايات
 ركعة بخمس ايات وما في الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر والشمس
 مرفوعة حية فيذهب الله اذهب الى العوالي ويايهم والشمس مرفوعة
 بعض العوالي على اربعة اميال لا يخالف ما قلناه وادنا على سبيل الظن

مطلق في بيان تأخير العصر

في قوله

الظن والتخمين او الوقوع في بعض الازمان ويجتمل كون ذلك من الصيف
 فان الوقت فيه متسع وان اذهب قصد الاستسقاء لا يمكن ذلك ولو صليت
 عند اول وقتها خصوصا لكثير من احاد الناس فيجب حمله على واقعة حال
 او على انتهى عن المبالغة في التأخير وكذا ما ذكر البخاري في تاريخه عن رافع
 بن خديج كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة العصر ثم يخرج الجوز
 فيقسم عشر قسم ثم يطبخ فتأكل الحما نصيبا قبل ان يذهب غيب الشمس
 على الوقوع في بعض الازمان فانه يمكن اذا صليت قبل الغروب ان يوجد في الباقي
 من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاء هدمه الطباخين في الاسفار وغيرها
 من الروس لم يستبعد ذلك ويستحب ايضا تعجيل المغرب في كل الارض
 الا يوم النجم ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج كنا نصلي المغرب
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فينم في احدنا وانه ليسر موافقة بئله وروى
 ابو داود عن مرفعة بن عبد الله وفي سنده محمد بن اسحق قال قدم علينا
 ابو ايوب غاربا وعقبته بن عامر يومئذ على مرفعة فخر المرفوعة فقام اليه
 ابو ايوب فقال ما هذه الصلوة يا عقبته فقال شعلنا فقال اما سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يزال امتي بخير او قال على الفطرة
 ما لم يؤخر والمغرب ان شئت النجوم والحق في ابن اسحق هو التوثيق
 وما نقل عن مالك فيه لم يثبت ولو صح لم يقبله اهل العلم كيف وقد قال
 شعبه فيه هو امير المؤمنين في الحديث وروى عنه مثل الثوري وابن ادريس
 وحماد بن زيد ويزيد بن ذريح وابن علية وعبد الشوارث وابن المبارك
 واحتمله احمد وابن معين وقد اطال البخاري في توثيقه في كتاب الصلاة
 خلف الامام وذكره ابن حبان في الثقات وان ما كاد جمع عن الكلام فيه و
 اصطلاح منه وبعث اليه هدية وذكر عن ابن عمر انه اخر المغرب حتى بدا النجم
 فاعتق رقبته وهو يقضي كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي القنية يكره
 تأخير ما لم يغيب الشفق والاصح ان يكون الا من المغرب عند محمد في روايته عن
 الفجر ولا يكره في رواية الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح ان يكون الا من

من الدليل ينع على الذكر والاشارة

مطلق في بيان تأخير العصر
 فانما يستحب التأخير حتى يغيب الغروب بغالب الظن خادري

عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوهما او يكون التأخير قليلاً وفي التأخير
 بتطويل القراءة خلاف الشئ والذي اقتضته الاخبار وكراهة التأخير لا ظهر
 النجدة وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب التعجيل وتأخير
 صلاة العشاء العاقلة الليل مستحب لما في البخاري من حديث عائشة رضي الله
 عنها كانوا يصلون العشاء فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول وروى
 الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان استق على
 امتي لامرئ ثم ان يؤخر العشاء الى ثلث الليل او نصفه وقال حن صبي ونا
 لا ما بعده اربع ثلث الليل نصف الليل مباح لانه من حيث كونه يقضي في تقليل
 الجماعة يكون مكروهاً ومن حيث كونه ينقطع به التشرع التشرع عن على
 ما روى الترمذي في كثير من ان صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها والحديث
 بعدها وهو المراد بالتشرع يكون مندوباً وذلك لان التشرع ينقطع بمضي نصف
 الليل غالباً فيعارض دليل التدب والكراهة فتساقط الحقيقة الاباحة هذا
 ولكن اجاز العلم التشرع بعد هذه الخواستد لا يابا في الصحيحين عن عمر رضي
 الله عنه صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء في آخر
 حياته فلما سلم قال ارايتكم ليلتكم هذه فان على راسي مائة سنة لا يتغير من
 هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في الصلاة والتساقط في المناف
 عن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرع عند ان يكره صلى الله عنه
 الصلاة الامر من امور المسلمين وانا معه وقال حديث حن وروى الامام
 احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشرع بعد الصلاة
 يعني العشاء الاخرة الا لا احد رجلين مصل او مسافرة رواية او غير
 وتأخيرها الى ما بعده اربع ثلث الليل الى طلوع الفجر مكروه اذا كان بغیر
 عذراً لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل التدب لان
 التشرع ينقطع قبله بمضي نصف الليل فبقيت الكراهة واما اذا كان بعد
 فالمرورات تبيح المخطوطة واما التأخير في الوقت فلا صل فيه ان الافضل
 انه ان كان لا يتيق بالانتباه او لم يقبل النوم اخذ بالاحتياط وان كان

مطلب بيان تأخير العشاء
 العشاء وقت صلاة العشاء ثم
 وقت الصلاة الحديث بالليل ثم

مطلب بيان تأخير الوقت الى الليل

خيرها

وان كان يتيق بالانتباه فتأخيرها الى آخر الليل افضل لما روى الحنفية الا البخاري
 من حديث جابر انه عليه السلام قال من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر
 اوله ومن طمأنينة يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهورة
 وذلك افضل وان كان اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب
 تأخيرها عن التأخير عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير الشديد الذي
 يشك في سبب بقاء الوقت وذلك لان التعجيل في الفجر يورث في تقليل الجماعة
 بسبب الظلمة وربما تقع قبل الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمن بالتعجيل
 من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في المحيط المراد من تأخير المغرب قد رما
 يحصل الغروب التيقن بالغروب والمستحب يوم الغيم في كل من العصر والعشاء
 تعجيلها المراد تعجيل العصر قد رما يقع عنده ان لا تقع حال تغير الشمس بتعجيل
 العشاء التعجيل قليلاً على الوقت المعتاد كذا في المحيط وثقل الجماعة باعتبار
 الحز لان عند الغيم ينتظر المطر ساعة فساعة وروى الحسن عن ابي ج التا
 في الجمع يوم الغيم لانه اقرب الى الاحتياط فاداء الصلوة في وقتها وبعده يجوز لا
 قبله اما الاوقات التي تترك فيها الصلوة خمسة يجوز ان يراد بالكراهة هنا المعنى
 القوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب لعدم وان يراد المعنى العربي
 والمراد كراهة التحريم اذا تسمى الظن الثبوت ما لم يصرح عن ظاهره يقتضيه كراهة
 التحريم والقطعي الثبوت يقتضيه التحريم والتحريم مقابل للفرض وكراهة التحريم
 مقابل للواجب والتزويج مقابلة للتدب والشئ الوارد هنا من قبل الاول
 وكراهة التحريم في الصلوة ان كانت لتقصير في الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل
 لعدم تأدي ما وجب كاملاً بالنقصان والافادت الصحة مع الاساءة فلذا
 قال ثلثة او ثلثة اوقات من تلك الخمسة يكره فيها الفرض والمطلوع فالكراهة في
 الفرض كالفوات تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل وكذا الواجبات الفاشئة
 كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وجنزة حضرت فيه والوتر
 لانها وجبت كاملة فلا تؤدي نافعة بالنقصان القوي وهو النقصان الذي
 هو من صفات الوقت لشدة اتصال الفعل بالوقت لا دخول الوقت في ما هيته

مطلب بيان تأخير العشاء
 العشاء وقت صلاة العشاء ثم
 وقت الصلاة الحديث بالليل ثم

مطلب بيان اوقات الكراهة

خير

بخلاف النقص الذي ليس كذلك كالنقصان بسبب الاخلاص ببعض الواجبات
 او بسبب المكان كالصلوة في الارض المخصية او بسبب شئ آخر من المجاورات
 كالصلوة في الثوب الحرير فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة
 بهذه الاشياء كالانصاف بالوقت لكون اتصال هذه الاشياء بالصلوة من حيث
 المجاورة لا من حيث التسمية او الشرطية بخلاف الوقت اما لو وجب الفرض
 او غيره بسبب ناقص وادى فيه صح كعصر يومه عند الاصفرار وما تلاه آية السجدة
 في الوقت الكروه واحضرت الجنازة فيه فانها يصحان فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك
 كما وجب ولا يصح جميع النوافل فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشروع فاذا شرع
 فيها فيه وجبت ناقصة فاذا ادها فيه ادها كما وجبت وهما نقوض واجوبه
 موضعها الاصول وسياق بعضها ان شاء الله تعالى وذلك المذكور وهو كراهية
 الفرض والتطوع ثابت وكائن عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عسر يومه وقت
 الزوال لما روى مسلم وغيره من حديث عتبة بن عامر ثلث ساعات كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلي فيهن او نقبر فيهن موتانا حين تطلع
 الشمس بارعة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين
 تضيق للغروب حتى تغرب والمراد بقوله او نقبر الصلوة لان الله عز وجل
 بالاجماع لما رواه ابن شهابين في كتاب الجنازة من حديث خارجة عن
 مصعب بن ليث بن سعد عن موسى بن علي عن ابيه عن عتبة بن عامر قال
 نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلي على موتانا عند ثلث عند طلوع
 الشمس الحديث وقوله عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان
 فاذا ارتفعت فارمها ثم اذا استوت فارمها فاذا اذلت فارمها واذا دنت
 للغروب فارمها فاذا غربت فارمها ونهي عن الصلوة في هذه الساعات رواه
 مالك في الموطاء والتسائي وهذا يفيد ان المنع بسبب ما اتصل بالوقت
 من استلزام فعل الاركان فيه التشبه بعبادة الكفار وهو المعنى بنقصان
 الوقت والا فالوقت من حيث هو لا ينقص فيه كساير الاوقات اما النقص
 في الاركان المستلزمة للتشبه بعبادة الكفار وقد اقرهم الحديث ان تلك الاركان

الاركان في الاركان الواقعة في هذه الاوقات وروى عن ابي يوسف وهو الزوال
 المشهورة عنه انه جوز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير كراهة و
 الا فطلق جواز التطوع بجمع عليه في جميع الاوقات كما تقدم له ما في مسند
 الشافعي عن سبيل المقبرى عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن الصلوة نصف النهار حتى تزوال الشمس الا يوم الجمعة و
 في سنن ابي داود عن ابي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة نصف
 النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهرتم تسبحوا اليوم بالجمعة ولهما اطلاق النهي والحرم
 مقدم على البيح عند التعارض وبهذا يجاب عن استدلال الشافعي على جواز
 القضاء واباحة النقل كلك في هذه الاوقات بقوله عليه الصلوة والسلام من
 نام عن صلوة او نسىها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ومحدث جابر
 ابن مطعم مرفوعا يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى
 آية ساعة شاء من ليل ونهار ومحدث ابي ذر في معناه رواه الدارقطني
 والبيهقي مع انه معلول بالانقطاع فيما بين مجاهد واذي ذر وبضعف
 ابن المؤمل وحيد مولى عفران وباضطراب سنده ولا يصح فيها اي في
 الاوقات المذكورة صلوة جنازة ولا يسجد للزوجة اذا كانت تليت في
 وقت غير مكره ما تقدم ولا يسجد ايضا فيها للسهولة من اجزاء الصلوة
 ولو قضى فيها فرضا اي صلوة مفروضة يعيدها اي يلزمه اعادةها لعدم
 صحتها لما قدمناه من انها وجبت بسبب كمال فعل شأدي بالسبب الناقص
 واذا تلا فيها اي الا تلا في وقت من الاوقات الثلاثة آية سجدة فالأفضل ان
 لا يسجد ها فيه ولا في غيره من الاوقات الثلاثة لانها وان صححت لوجوبها
 بالشبه الذي اذيت به الا ان الكراهة موجودة لحصول الفعل التشبه بعبادة
 الكفار مع ان تأخيرها يؤدى الى فواتها وصيرورتها قضاء لان ما ليس
 مقيد بوقت لا يتأخر فيه القضاء بل متى فعل فهو أداء وسجدة التلاوة
 من هذا القبيل فان سجدها في ذلك الوقت لا يعيدها الصحة اذا تلاها
 اجزاها عن التلاوة وان سجد في وقت آخر غيره من الاوقات الثلث يصح ايضا

طالع يجوز التطوع وقت الزوال

عندنا ولا يلزم اعادة ما خلا فالزوال لها وجبت بالسبب الناقص واذا ثبت كما وجبت
وسبب في نظيره في الشروع في النفل قريباً ان شاء الله تعالى واما الجائزة اذا
حضرت في وقت من هذه الاوقات فصلى عليها فيكون ذلك نكحاً ولا تعداد
لان خصوصها سبب وجوبها وقد وجد في وقت ناقص فوجب مع النقصان
واذا ثبت بمكان وجبت ولكن هل الافضل تأخيرها كسجدة التلاوة ام لا
قال في التحفة الافضل ان يصلى عليها ولا تؤخر انتهى والفرق ظاهر لان الله
التعجيل فيها مطلوب مطلقاً الاما في وجوبها في وقت الكراهة ويجوز
سجدة التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها مطلقاً واما الوقتان الاخران من
الخمس فانه يكره فيها التطوع فقط ولا يكره فيها الفرض الى الذم عملاً فيحمل
الواجب ايضا ولذا قال يعنى الفوائت وصلوة الجائزة وسجدة التلاوة
ثم وجب لعينه وهو ما لم يتعلق وجوبه بعارض بعد ان كان نفلاً كالندب
والله ذم بالشروع وركعت الطواف فانها تكرر وان كانت واجبات لان اصلها
النفل اما الذم بالشروع فظاهر واما للملزم الملتزم بالنذر فلان النذر
سبب موضوع لا التزام النفل كالشروع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بنفل
لان الشغل بسجدة غير مشروع فتكون واجبة بايجاب الله تعالى بالترام
العبد وهذا لان وجوب النذر بسبب مناجاة العبد وهو صفة النذر
الموضوعه للايجاب وانه يثبت من العبد ففيها يرجع الى حق صاحب
الشرع كانه لا وجوب بخلاف سجدة التلاوة فانها وجبت بايجاب الشرع وان
كانت التلاوة فعلة ما ان جمع المال فعلة وجوب الزكاة بايجاب الشرع
كذا في الكافي وهو غير ظاهر الفرق مع انه يرد عليه ركعتا الطواف
فانما وجبتان بايجاب الشرع وان كان الطواف فعلة لكن فرق بينهما
وبين سجدة التلاوة بانها ما لم يجبا لعينها بل لغيرها وهو ختم الطواف
وصيانة المؤدى اي جبر ان ما قد يقع فيه من الخلل بل يعلم وقال ابن ابي عمير
وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق متعلق بالسمع والاب التلاوة و
ذلك ليس فعلاً من المكلف بل وصف خلقه فيمنع في النذر والطواف و

في وقت من هذه الاوقات فصلى عليها فيكون ذلك نكحاً ولا تعداد لان خصوصها سبب وجوبها وقد وجد في وقت ناقص فوجب مع النقصان

والطواف ولكن الشروع فانها فعلة ولو لانه كانت الصلوة نفلاً انتهى لكن
الصحيح ان سبب الوجوب في حق الثاني التلاوة دون السماع والالزام
عدم الوجوب على الاعم بتلاوته وهما اي الوقتان المذكوران ما بعد طلوع
الفجر لان ترتفع الشمس فانه يكره في هذه الوقت النوافل كلها الا سنة الفجر
لما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع
الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين وفيه اي داود والترمذي واللفظ عن
ابن عمر عن علي السلمي لا صلوة بعد الفجر الا سجدتين وما بعد صلوة العصر
الى غروب الشمس الحديث ابن عباس رضي الله عنهما شهد عندي رجال
مريضون وارضاهم عندي عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسمى منى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرف الشمس وبعد العصر حتى تغرب متفق
عليه وهو مجمع على حديث عائشة في الصحيحين ان ركعتان لم يكن رسول الله
يدعهما يسراً ولا علانية ركعتان قبل صلوة الصبح وركعتان بعد العصر وفي
لفظ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي في يوم بعد العصر الاصل
ركعتين ونحوه بوجهين احدهما ان المحرم مقدم على المبيح عند التعارض
والثاني ان القول مقدم على الفعل لان الفعل محتمل الاختصاص كيف وقد ثبت
ما يصرح بالاختصاص وما يدل عليه الا اول فما اخرج ابو داود من جهته
ابن اسحق عن محمد بن عمر بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها
انها حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين و
ينسئ عنهما ويواصل وينسئ عن الوصال فهذا صريح في انهما من خصايص
كالوصال واما الثاني فافي الصحيحين عن كريب مولى ابن عباس ان عبيد
الله بن عباس وعبد الله بن اذهر ومسود بن مجزة ارسلوا عائشة
فقالوا اقرأ علينا من السلام جميعا وسلمها عن الركعتين بعد العصر وقل لها
بلغنا انك تصليها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما قال كريب
فدخلت عائشة فاخبرتها فقالت قل ام سلمة فوجعت اليهم فاخبرتهم فردت
لام سلمة فقالت ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ثم رأتني

طاعة كعب بن عبد الله

وفي

بصليهما فقبل ذلك فقال انه اتى ناس من عبد القيس بالا سلام من قومهم
فتخلو عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وما في مسلم عن ابي
سلمة انه سئل عايشة عن الشجدين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العزيمة انه شغل عنهما او
نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم ابشرا ما كان اذا صلى صلاة اثبتما بعزمه
داوم عليهما فهذا يدل على انهما من خصا بصره ويؤيده ما في مسلم عن انس انه
سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر يضرب الابدى على صلاة بعد العصر
الحديث ولا شدة في وفور الصلابة من عمر رضي الله عنه وفي انهم انهم لا
يسكنون على باطل فكان اجماعا منهم على ان المنقر بعدة عليه السلام كراهة
التفل بعدها مطلقا فبطل الاستدلال به على عدم كراهة التفل الذي لا سبب
كتحية المسجد وركعة الطواف لكن يبقى ان يقال الشئ ورد عن الصلوة وهي
نعم الواجب لعينه ايضا في ابن تيمية في التفل والذي ذكره من ان
الكراهة لحق الفرض ليصير الوقت كالمشغول به لمعنى الوقت كما في الاوقات
الثلاثة فلم تظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه فيه تخصيص النقص العام بما
بالعنه وهو غير جازم فيمكن اخراج صلاة الجنازة وسجدة التلاوة بانها
ليسا بصلوة مطلقة وبكيفية اخراج القضاء من الفتا العلم بان الشئ ليس
لمعنى الوقت وذلك هو الوجه للفتا في الاوقات الثلاثة واما اخرجهم
من الكراهة فتشكروا ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ايضا التطوع
فيكونه لا معنى في الوقت بل لتأخير المغرب بسببه مع استحباب تعجيلها و
يؤيده ما تقدم عن ابن عمر انه اخطى رقبته لتأخيرها المغرب حتى بدا الخ وقال
الشافعي يستحب ركعتان قبل المغرب تشكرا بما في البخاري انه عليه السلام قال
صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها
الناس سنة وما في الصحيحين عن انس كان المؤذن اذا ن لصلوة المغرب
ما قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يستدرون السوادى فيركعون
ركعتين حتى ان الرجل المغرب كيدخل في المسجد فيسبب الصلوة قد صليت

صليت من كثرة كثرة ما يصليها والجواب المعارضة بما في داود عن طاووس
قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصليهما وخصص في الركعتين بعد العصر تسكت عليه ابو داود
والمنذرى في المختصر وما زاده ابن جبران على ما في الصحيحين من ان النبي صلى
الله عليه وسلم صلوا ههما لا يعارض ما ارسله النخعي من انه عليه السلام لم يصليهما
لا احتمال كون ماضيه قضاء عن شئ ما فانه وهو شئ ثابت روى الطبراني في
مسند الشافعيين عن جابر قال سئل ان شاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
هل رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب قال لا غير
ام سلمة قالت صلوا ههما عندي مرة فسألته ما هذه الصلوة فقال نسبت الى
الركعتين قبل العصر فصلتهما الان في سؤاله اله وسؤال الصمى بة ساءه
ما يفيد انهما غير معروفين من سنته عليه السلام وكذا سؤالهم لابن عمر
والذي يظهر ان مشيئ السؤال هو ظهور الرواية بصلواتهما مع عدم معروف
في ذلك التذکر ولا يقال الميث اول من المنافي لانا نقول ذلك اذا كان النفي
تما لا يعرف بدليله وما نحن فيه مما يعرف دليله اذ لو كان الحال على ما في حديث
انس لما حقي على ابن عمر ولا على احد ممن يواظب الفرائض خلفه عليه السلام
وحديث جعفر عليهم حتى سألوا ساءه واخبرنا بالتق ايضا كان ذلك طعنا
باطلا في حديث انس فخرج النفي عليه وكذا بكرة التطوع اذا اخرج الامام اى
صعد المنبر للخطبة يوم الجمعة ما اخرج ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس
وابن عمر رضوان الله عليهم اجمعين انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام
بعد خروج الامام وذكر ابو عمرو بن عبد البر في شرح الموطا والقاضي عياض
في الاكال عن ابي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم اجمعين انهم كانوا
يمنعون من الصلوة عند الخطبة وهذا ذهب الصمى بة حجة يجب تقليده عندنا
اذ لم ينفعه شئ آخر من السنة واخرج هو ايضا عن عروة قال اذا فقد
الامام على المنبر فلا صلاة على ان ما رواه السنة عن ابي هريرة رضي الله عنه
عليه الصلوة والسلام قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام ي

هذا الحديث يدل على انهما من خصا بصره ويؤيده ما في مسلم عن انس انه سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر يضرب الابدى على صلاة بعد العصر الحديث ولا شدة في وفور الصلابة من عمر رضي الله عنه وفي انهم انهم لا يسكنون على باطل فكان اجماعا منهم على ان المنقر بعدة عليه السلام كراهة التفل بعدها مطلقا فبطل الاستدلال به على عدم كراهة التفل الذي لا سبب كتحية المسجد وركعة الطواف لكن يبقى ان يقال الشئ ورد عن الصلوة وهي نعم الواجب لعينه ايضا في ابن تيمية في التفل والذي ذكره من ان الكراهة لحق الفرض ليصير الوقت كالمشغول به لمعنى الوقت كما في الاوقات الثلاثة فلم تظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه فيه تخصيص النقص العام بما بالالعنه وهو غير جازم فيمكن اخراج صلاة الجنازة وسجدة التلاوة بانها ليسا بصلوة مطلقة وبكيفية اخراج القضاء من الفتا العلم بان الشئ ليس لمعنى الوقت وذلك هو الوجه للفتا في الاوقات الثلاثة واما اخرجهم من الكراهة فتشكروا ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ايضا التطوع فيكونه لا معنى في الوقت بل لتأخير المغرب بسببه مع استحباب تعجيلها ويؤيده ما تقدم عن ابن عمر انه اخطى رقبته لتأخيرها المغرب حتى بدا الخ وقال الشافعي يستحب ركعتان قبل المغرب تشكرا بما في البخاري انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة وما في الصحيحين عن انس كان المؤذن اذا ن لصلوة المغرب ما قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يستدرون السوادى فيركعون ركعتين حتى ان الرجل المغرب كيدخل في المسجد فيسبب الصلوة قد صليت

يخطب فقد لغوت يفيد بدلالة منع صلاة السنة وتحتية المسجد لأن المنع من
الامر بالمعروف وهو اعلم من السنة وتحتية المسجد منع من الما الاولي بالقر
الاولي فان قيل العبارة مقدمة على الالة عند المعارضة وقد روى مسلم عن جابر
انه عليه الصلوة والسلام قال وهو يخطب اذا جاء احدكم الجمعة والامام يخطب
فليركع ركعتين وليتجوز فيهما قلنا المعارضة غير ثابتة لجواز كون المراد
منه اذا سكنت الامام عن الخطبة الى ان يتم صلواته كما ثبت في السنة وهو ما
ما رواه الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبدى ثنا عمر عن ابيه عن قتادة
عن انس قلنا دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم فم فاركع ركعتين واسك عن الخطبة حتى فرغ من
صلواته قال اسند عبيد بن محمد العبدى وهو في نفسه ثم اخرج عن احمد
بن حنبل ثنا عمر عن ابيه قال جاء رجل الحديث وقيل له انتظره حتى صلى
قال وهذا المرسل هو الصواب انتهى ونحن نقول المرسل حجة ثم دفعه
زيادة اذا لم تعارض ما قبلها فان غيره ساكت عن الامسالة عن الخطبة و
عدمه وزيادة الثقة مقبولة ولا يجوز الحكم بوجهه بزيادة والام
تقبل زيادة قط واد ائتمل ما قلناه انتفت المعارضة اذ هي خلاف الاصل
فلان الحكم بها الا عند عدم امكن التوفيق فسلكت الالة كيف وقد قال صلى الله
عليه وسلم لرجل يخطب رقاب الناس اجلس فقد اذيت قال الحافظ ابو جعفر
الطحاوى وقد منعه الخلفاء الراشدون ولا يمكن ان يخالفوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ذلك وانما لم تستدل بما استدلت به في الهداية وغيرها
وهو اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام لان رفعه عريب والمعروف كونه من
كلام الزهري رواه مالك في الموطاء وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة
كذا هو مقتضى قاضي خان والخلاصة وغيرها وانما في غير الجمعة فلا يكره
بجهد الاخذة الاقامة ما لم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعة ايضا
لا يكره سنة الفجر اذا علم انه يدرك الركعة الثانية او الشاهد على ما فيه من
الخلاف وسيلان ان شاء الله تعالى وكذا لا يكره بقية السنين اذا علم انه يدرك

مسألة هذه التطوع يوم الجمعة عند الاقامة

يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره السروجي وعزاوه الى التحفة لكن يكره
في جميع ذلك ان يصلي مخالفا للصفت او خلف الصف من غير جائز بل يصلي في
المسجد الصحيح ان كان الامام في الشنوى او في الشنوى ان كان في الصنفي
او خلف اسطوانة والظاهر ان هذا هو السبب في الكراهة عند الاقامة
للجمعة لانه يوم اجتماع وازدحام فلا يمكن غالبا ان يخلو من مخالطة الصف
ولا يود علما ذكرنا من صلاة سنة الفجر وغيرها بعد شروع الامام في
الفرض ما رواه البخاري من حديث عبد الله بن يحيى انه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأى رجلا من الازد يصلي ركعتين وقد اقيمت الصلوة
قل انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لانت به الناس فقال له علي الصلوة
الصنفي اربعا الصنفي اربعا لان ذلك ما لا اله الا الله الرجل صلاها في المسجد بلحا
فتشوا عن المصلين اولاه على السلام ظن انه صلى الفرض ولذا انكر عليه يقول
الصنفي اربعا لا اى انصلي الصنفي اربعا وقيل كرهه وصلها اياها بالفرض في
مكان واحد دون ان يفصل بينهما شئ واقوله عليه السلام اذا اقيمت
الصلوة فلا صلاة الا المفروضة فقد اوقفه ابن عيينة وحماد بن زيد
وحماد بن سلمة على ان يهرق رضي الله عنه وقد روى الطحاوى وغيره
عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلوة فصلى ركعتي الفجر في
المسجد الاسطوانة وذلك بمحض حذيفة والى موسى وروى مثله عنه
عمر بن الخطاب والى الدرداء بن جساس رضوان الله عليهم اجمعين
ذكره ابن بقال في شرح الطحاوى البخاري عن الطحاوى وعن محمد بن كعب
قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فاقيمت صلاة الصنفي فركع ركعتين
قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس وذلك مع علمه باقامة الله
الصلوة ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوى ومثله عن الحسن ومسروق
والشعبي فان كان قد شرع في صلاة التطوع قبل خروج الامام للخطبة ثم
خرج الامام لا يفتطرها بل يتمها ركعتين ان كانت تحتية المسجد او ثلثة
مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على رأس الركعتين وقيل يتمها اربعا

يل

قال المرغبنا في هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وقال
 في الواجبات لعظم محمد اذا خرج الامام ينبغي لمن كان في الصلوة ان يفرغ
 منها تحمل بعضهم لفظ الفراغ على القطع وبعضهم على الاتمام وقال القاضي
 وحكي عن القاضي الامام ابي علي النسفي انه قال كنت اُفتي زماناً انه يتمها اربعاً
 اذا اربع قبل الظهر بمنزلة صلوة واحدة وللايض في الشهد الاول والله
 يقتضي اذا قام الى الثالثة وذكر محمد بن سماعة في النوادر اذا خيرا امرأته
 وهي في الشفع الاول منها او اخبرت بشفعة لها فيها قامت اربعاً لا يبطل
 خيارها ولا شفعتها وتمنع صحة الخلوة بخلاف سابو التطوع عاجز وجدت
 الرواية عن ابي حنيفة في النوادر اذا شرع في الاربعة التي هي ستة الجمعة خرج
 الامام للخطبة قال يسلم على رأس الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقيدتها
 بالسجدة اضاف اليها الرابعة وسلم وحقق القراءة قال فرجعت الى
 هذا انتهى واليه مال الشيخين والبقالي وقال الشيخ الامام كمال الدين بن
 المهنا انه الوجه لانه يمكن من قضائها بعد الفرض والابطال في التسليم على
 رأس الركعتين فلا يغتفر فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انتهى قال
 قاضي خان ولم يذكر في النوادر اذا لم يقف الثالثة بالسجود كيف يضعه واختلف
 المشايخ فيه قيل يتمها اربعاً ونحقق القراءة وقيل يعود الى القعدة وسلم
 وهذا الشبه ولهذا لم يقف على رأس الثانية في هذه الحالة يعود الى
 القعدة احترازاً عن قول محمد وزفي بخلاف الفريضة انتهى اقول الاوجه
 ان يتمها لانهما اذا كانت صلوة واحدة قظاهاً وان كانت بمنزلة غيرهما من
 النوافل كل شفع صلوة على حدة فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريك مبتدئة
 ولو كان اول ما تحرك يتم شفها فلا هنا اذا سلم على رأس الركعتين
 فقام قياس ما روى عن ابي يوسف انه يفيض اربعاً في كل تطوع نواه
 اربعاً يفيض ههنا ايضاً اربعاً واختلفوا على قول ابي حنيفة في الركعتين
 شي وقيل يصح ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول
 يفيض اربعاً من قطرها في اي حال قطرها لانه بمنزلة صلوة واحدة

خان

واحدة كما ذكرنا من الاحكام انتهى ذكره السروجي في شرح الهداية وكذا بكرة
 التطوع ايضاً قبل صلوة العيدين وعند خطبتهما في المصلي على الاصح لما
 روى النسفي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج فخطب بهم العبد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا الذي بعده محمول
 عليه في المصلي لما روى ابن ماجه من حديث ابي سعيد في الحديث قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العبد شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى
 ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التثقل بعد طلع الفجر بالكثرة ركعتيه
 من انه عليه السلام كان حريصاً على النوافل فعدم فعله يدل على كراهة اذ لولا
 هالفعله مرة بياناً لا باحة وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلي ايضاً وكذا
 يكره التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء لا خلل بالاستسقاء
 والاضاف كسابر الخطب والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة
 اثني عشر منها ثلثة لا يجوز فيها الفوايت عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها
 وتسعة تجوز فيها الفوايت وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة بلكراهة و
 ما عداها مع الكراهة بعد طلع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل الطلوع وبعد
 صلوة العصر قبل المغرب وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة
 يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة
 الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام
 للخطبة قبل ان يخطب وقبل صلوة العبد كما ذكر المقر وكذا بعد صلوة العبد
 في المصلي على ما هو الاصح وكذا ينبغي ان يكره ايضاً عند خطبة الحج الثلث
 كسابر الخطب على هذا يكون اوقات الكراهة خمسة عشر سوى الثلثة
 الاول ومعه ثمانية عشر ولو شرع في صلوة التطوع في الاوقات الثلثة
 فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكره مختصاً عن الكراهة
 والنقصان الى الكمال وليس هذا ابطالاً للعلة لان القطع لا كمال لا يكون ابطالاً
 كن شرع في الفرض منفرداً انه اقيم الجماعة فان الأفضل ان يقطع ويقضى
 لاحوال فضيلة الجماعة وكان كندم المسجد لتجديده ونحو ذلك ولكن مع

طائفة من صلوة التطوع قبل العيدين ١٤٢

طائفة من ان كراهة الاوقات اثني عشر ٤

هذا لوله يقطع بل تم شفعها فقد ساء لمخالفة النهي الواجب الامثال و
يكون انما كذا الوجب بالامر ومع هذا لا شئ عليه ان ليس عليه قضاء
تلك الصلوة لانه قد اتي بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين
او بعد طلوع الفجر في طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى غير هاتئ افسد
هالزمه القضاء ولا فائدة في افراد هذا بالذكريات قد فهم بالطريق الاولى
مما قبله لانه ان كان بالشرع في الاوقات الثلاثة مع شدة الكراهة فيها قد
أمره بالقضاء اذا قطعها ففيما سواها بالطريق الاولى اللهم الا ان يقال
اذا ان يصرح بالزوم اذ قوله بقضائها ما يحتمل القضاء استحبابا او ثلوا
يتوهم ان القضاء هناك لاجل القطع العدمي المفهوم من قوله فالأفضل
ان يقطعها وانه لا يجب اذا فسدت بغير قصد كزوج لوجه تخصيص الوقتين
بل الاوقات الثلاثة وغيرها سواء في انه اذا شرع فيها في نقل قصداته
افسده او قد بوجه من الوجوه يلزمه قضاءه على ما يأتي في فضل التوافل
ان شاء الله تعالى ولو افتتح النافلة في الوقت مستحب ثم افسدها
او فسدت في بقدره من غير استعمال الماء او مضى مدة ماسح ونحو ذلك
لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس
اي كرهه ان يقضيها وان كان قضاء الغوايت من الفرائض لا كرهه قبل التغير
والطلوع لانه لا يجب لعينها بل لصيانة الجن المؤدى عن البطون فيقبت نقلا
بذاته فيكره فعلها في الوقتين بخلاف ما وجب لعينه على ما تقدم ولو قضيا
ها فيما سقط عنه ونقص مع الكراهة لا ذكرنا من قبل ان الكراهة في الوقتين
ليست ببعض في ذات الوقت وكذا ساير اوقات الكراهة سوى الثلاثة لو
قضى فيها ما لم بالشرع في وقت مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضاه
في احدى الاوقات الثلاثة لا يصح لوجوبه كاملا وادائه ناقصا كما في الغرض
ولو فسدت سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر اتفاقا من كراهة ما لم
بالشرع في الوقتين وبهذا رد ما نقل عن الفقيه السمعاني الزاهد من ان
من خشي ان صلى ركعة الفجر ان لا يدرك الامام انه يشرع فيها ثم يقطعها

قضاء سنة الفجر

يقطعها ما يجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلوة فان الامام الشرعي
وذه بان ما وجب بالشرع ليس اقوى مما وجب بالندب ونقص محذور الندب
لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شرع في العبادة بقصد الافساد فلا
يجوز وان كان بنية الاداء من اخرى فان ابطال العمل قصد امري الا لاجل
مصلحة التكليف ولا تكليف هنا وما ذكره المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن ان
يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر اخرى للفرصة فيخرج بهذه التكبيرة من
السنة ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجازا من عمل الى
عمل غير مفيد ايضا لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا لكن كراهة قضاء ما لم
بالشرع بعد الفجر مفرقة اللهم الا ان يفعل ذلك لاجل القضاء بعد ارتفاع
الشمس وعلى كل حال فهو غير آت بالسنة كما سنت فلا فائدة في هذا التكليف
وقبل يقضيها بعد صلوة الفجر وكأنه اشار الى قول السمعاني الزاهد وقد
مؤثر ينفه فلا يعتبر ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين
منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يسلم ثوب صلوة
هاتين الركعتين عن ركعة الفجر عندهما اي عند ان يوسد ومحمد وهو اي
قولهما احدى الروايتين عن ابي جرح وهي ظاهر الرواية بناء على ان السنة
تؤدى بطلاق نية الصلوة من غير احتياج الى وقتين كونهما سنة وهو الصحيح
ودوى الحسن عن ابي جرح انها ثوب بناء على ان السنة تحتاج الى السنة او على الرواية
التي ذكرها المرغباني عن ابي جرح ان سنة الفجر واجبة والاول هو الصحيح اي
انها ثوب وان السنتين ليس بشرط وذكر في الاخرة ولو صلى ركعتين على
ظن انه اي الشأن لم يطلع الفجر وقد ثبت ان بعد ذلك انه اي الشأن كان قد
طلع الفجر فعند التاخيرين تجزئه تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا ايضا
كما تقدم هو ظاهر الرواية عن الكل خلافاً للرواية الحسن وتقدم الوجه فيه
ولو سلم عند صلوة تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمر شكله لا تجزئه
عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر واذا طلعت الشمس ارتفعت قدر
ريح او ريحين تنبأح الصلوة بعدما كانت حراما عند الطلوع وهذا الذي

٥٥
 وادراك الصلوة فلهذا فان كل صفة مطلقة النية الصلوة
 وخلفوا في الترويح والاصح ان لا يجوز الا بنية الترويح
 وقال شيخنا في الترويح ان النية الترويح او قيام الليل
 الا ان الاختصاص في الترويح في السنة وفي الترويح في
 وفي السنة ان ينوي السنة وفي الترويح ان ينوي في
 صلوة العيدين خلاصه من الم قبل الم
 والآن التبر لا يتأدى بالان التبر لا يتأدى بالادارة والادارة
 لا عمل الان الان عمل القلب سنة فالاولى ان ينوي
 الان التبر لا يتأدى بالادارة والادارة
 بالنية والادارة بالادارة والادارة بالادارة

فصل في بيان فضيلة السنة

مطلب بيان نسبة المخافاة لله تعالى
وعاد النفس في خلقه الخائفة بنوى الصلوة لله تعالى
والإطاعة لله تعالى ونقله في نقله صاحب الكمال

طالبان بنتی الفرض

158

وفي الاجابة وبني الامامة
 لنبال الفضل وان لم يوصح بالفضل
 القوم اذ نال الفضل اذ نال الفضل
 وهو لا يزال فضل الامامة في
 وفيه جارية اذ نال الامامة
 لا كما في خلقه فان كان الامام
 اذ كان يخلق وان لم يكن ذلك
 فانه يجوز ولا يكسر
 فانه يجوز ولا يكسر
 فانه يجوز ولا يكسر

[illegible]

قال بعضهم يجوز واخاره المص ولكن المختار عدم الجواز لما ذكره قاض خان
من الدليل وان نوى ان يصلي صلاة الامام ولم ينو الاقتداء به لا يجزئ له لشرطية
نية الاقتداء في صحته ومنهم من قال اذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده يصح
شروع صلاة الامام كذا في الفتاوى يعني لو وجد منه الانتظار فقط من غير
ان تحضر نية الاقتداء عند التكبير يصح الاقتداء ويقوم الانتظار مقام النية
وهو حسن وان نوى شروع في صلاة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال
بعضهم لا يجزئ ذلك في صحة الاقتداء والاصح انه يجزئ قال قاض خان لانه
لما نوى شروع في صلاة الامام صار كأنه فرض الامام مقتدياً به وفي الخلاصة
قال الامام اخاه زاده عن استاذة اذا اراد المقتدي ان يستعمل الامر على نفسه
بقول شرع في صلاة الامام قال صاحب الخلاصة واستاذنا ظهير الدين
يقول ينبغي ان يزيد على هذا ويقول واقتديت به انتهى فمما قاله شيخ الاسلام
هو ما اختاره قاض خان وغيره كما تقدم ومما قاله ظهير الدين احتياطاً للخروج
عن الخلاف لذلك البعض ولو نوى صلاة الامام والاقتداء به وهو لا يعلم الامام
في أي صلاة هو في الظهر ام الجمعة اجزاء ايتهما كانت قال قاض خان لانه
نوى الدخول في صلاة الامام مقتدياً به فيصير شارباً في صلوة ولو نوى
الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة له كن نوى الظاهر طائفاً بها صلاة الامام فاذا
الامام في الجمعة او بالعكس لا يجوز لان اختلف في الفرضين يمنع الاقتداء وان
نوى ان يصلي صلاة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند البعض وهو
المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فثبتها مستلزماً للاقتداء وان نوى
الاقتداء بالامام ولكن لم يحط به من هو ازيد ام عمر وصح الاقتداء لا طلاق
عدم التقيد وكذا ان نوى الاقتداء بالامام وهو يظن انه اي الامام زيد فاذا
هو عمر وصح الاقتداء ايضا اذ ليس نية تقيد وانما هو في ظنه ولا عبرة به
حقيقة الاطلاق اللهم الا اذا قيد نية وقال اقتديت بزید او نوى الاقتداء
بزید فاذا هو عمر وقانه لا يصح اقتداؤه كون نية مقيدة بشخص ليس هو
الامام في الواقع فلم يكن مقتدياً به هو متصرف بالامامة والحاصل ان الوصف

الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات فاما عند تعيينها فلا حتى لو قال
اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز سواء كان يري
شخص الامام او لا لان الاشارة تقيد تعريف الذات والوصول بذل على الصفة
والافضل ان ينوي الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتدياً بمحصل كذا
ذكره في المحيط وهو ظاهر لكنه انما يصح على قوله لا على قول اني جرحه لان الافضل
عنده مقارنة تكبيرة المقتدي لتكبيرة الامام ولا شك ان مقارنة النية التكبير
هو الافضل فلزم على قوله افضلية مقارنة النية لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء
حين وقته الامام موقفاً لامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضر النية عند
الشروع على ما سبأ في فتمن نوى عند الوضوء انه يصلي العصر مثله وله
يشغل بغير عمل الصلوة ولو نوى شروع في صلاة الامام وكبر على ظن
انه الامام قد شرع قبل شروع وهو في الحال ان الامام لم يشرع بعد اختلفوا
فيه قال بعضهم لم يجز شروع في صلاة الامام لانه قصد شروع في صلاة
من ليس بمصل بخلاف ما اذا علم في هذه الصورة ان الامام لم يشرع حيث
يصير شارعاً عند شروع الامام كذا ذكر قاض خان ومن صلي سنين ولم يقر
بالخلاف من الفريضة وانما يفعل كما يفعله الناس فانه ينظر الى ظنه ان ظن
ان الكل اي كل شئ يصلي فريضة جاز فله وسقط عنه الفرض لحصول شر
كلها وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يحتر ولم
ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين الا ما اقتدر فيه
ناويا صلاة الامام ثم فيما اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتدى به احد ان اقتدى
به في صلاة ليس فيها سنة مثلها كالمغرب صحت صلاة المغرب وصحت صلاة
المقتدى ايضاً وان في صلاة قبلها سنة مثلها كالظهر والفجر لا يصح صلاة
المقتدى فان الامام قد سقط فرضه بما صلا اولاً ما هو سنة وهو بظنه
فرضاً فاصلياً بعد ذلك يقع نفلاً فيكون اقتداء المقترض بالمنفعل وان
كان الرجل شاكاً في بقاء وقت الظهر مثلاً فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت
كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل

يط

الاداء نية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان اقصي ظهر اليوم
يجوز وهذا هو المختار وكذا ذكره في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء او
عكسه فجمع عليه عندنا واما نية ظهر الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح
انها لا تجوز وليس من القضاء بنية الاداء قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
في شرح الهداية قوله كذا ظهر اي اذا قرئ باليوم وان خرج الوقت لان غايته
انه قضاء بنية الاداء او بالوقت اي اذا قرئ الظهر بالوقت ولم يكن خرج الوقت
وان خرج ونسي لا يخرج في الصحيح انتهى وكذلك في فتاوى قاضي خان والمختار
وغيرهما ولو نوى ظهر الوقت او عصر الوقت يجوز هذا اذا كان يصلي في الوقت
الوقت فان صلي بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا
يجوز ذلك لانه لا يتعين بضم الوقت وانما يتعين بضم اليوم لانه لا يخرج
عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروج الصلاة
تسميته ظهر اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت ليس له اذ الام للمشهد لا للجنس
فلا يضاف اليه فاعلم من هذا ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره المصنف غير المختار
ولو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت هكذا في
شرح المتن وهو ايضا سهو لانه فرض اليوم بعد خروج الوقت محتمل للوقفة
والغائبة فلم يحصل به تعيين والصواب لو نوى ظهر اليوم فانه هو الذي
يجوز بلا خلاف لقطع احتمال الغيب بالكلية ومن صلى الظهر اي ظهر اليوم الذي
هو فيه ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اي ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء
وان الظهر منه فبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء يتبين ان ذلك
اليوم يوم الاربعاء وان الظهر منه جاز ظهره والغلط انما هو تعيين
الوقت وذلك لا يضر اذا حصل تعيين وقت الفرض بان لم يكن عليه غير
من نوعه اما اذا كان عليه ظهران مثلا ونوى الظهر لم يعين احدهما
انه ظهر اي يوم فانه لا يجوز ولو شرع في صلاة ما هي صلاة من الله
الصلاة هي عليه انما سببته اي من صلاة يوم السبت فاذا
هي اي ظهر ان تلك الصلاة التي شرع فيها انما هي احديهما اي من صلوات

صلوات يوم الاحد بان كان عليه مثلها فظنه ظهر يوم السبت فصلاوة
بتلك النية فظهر ان لم يكن عليه الا ظهر يوم الاحد لا يصح تلك الصلوة
ولا تجزى عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه صلاة قبل وقتها بنية حيث
نوى اضافتها لا يوم قبل يوم وجوبها والصلوة قبل وقتها لا تجوز
ولو كان بالعكس بان شرع في صلاة عليه على انما احديهما فاذا هي
سببته بفتح وسقط عنه لانه اضافتها الى وقت بعد وقت وجوبها او
الصلوة بعد وقتها جائزة والسبب في النية ان ينوي ويقصد بالقلب
ويكلم باللسان بان يقول اصلي صلاة كذا اقال في الهداية ويحكي ذلك
اي التكلم باللسان لا جمل عمن يسمعه يعني ان الاشتغال بقلب عليه يفرق للمخا
فاذا ذكر بلسانك ان عونا بجمعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد
يفهم من قول المصنف لا جمل عمن يسمعه انه لا يحسن لغير هذا المقصد قال
رايته في التبيين قال والنية بالقلب لا عملها والتكلم لا معتبر به ومن
اختاره اختاره لجمع عزيمته ونقل ابن الهمام عن بعض الحفاظ
قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا
ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح اصلي كذا ولا عن احد من الصحابة
والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبر
هذه بدعة انتهى لكن عدم النقل وكونه بدعة لا ينافي كونه حسنا لقصد
اجتماع العزيمة على ما اشار اليه في الهداية وصرح به في التبيين وهذا
هو المختار وذلك لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب في
ما بعد من الصلابة والتابعين حتى ذكر في الدين الزاهد في القيمة
وفي شرح القدوري من يخرج عن احضار القلب في النية بكيفية اللسان
لانه التكليف بقدر الوسع لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولو نوى با
بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف بين الامة لان النية عمل القلب
لا عمل اللسان واستجاب ضميره اليه ما ذكرنا وبذلك الكفاية عن شرع
الطحاوي الافضل ان يفتل قلبه بالنية ولسانه بالذكرون

طهر

الفرض او النفل قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ومقتضى كون هذا اثره كونها
 شرطاً ان يجوز ايضا بناء الفرض على الفرض وعلى النفل وقد روي اجازة ذلك
 عن ابي اليسر والجمهور على منع الملازمة بين كونها شرطاً وجواز ما ذكره
 اصله النبي شرط ولا يجوز صلواتاً بنيت بغيره ان يقال ان شرطت لكل صلاة
 بغيره كالنبي لا يصح بناء النفل على الفرض والآي وان لم يشترط لكل صلاة
 كالوضوء صح بناء الفرض على الفرض وعلى النفل ولا جواب الا باخبار الاول و
 صحة النفل تبعاً لشرطه باخبار الاول ان الشق الاول من الرد يدور
 الاستشراط لكل صلاة كالنبي وقد علم مما ذكرنا دليل كون التيممة فرضاً والفرايض
 الباقية من الست هي القيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار
 فداء الشاهد لقوله تعالى وقوموا لله قانتين فاقوا ما ينس من القرآن واركعوا
 واسجدوا فانها او امر ومقتضاها الافتراض واما القعدة الاخيرة فلان
 الصلاة بحلة بنيتها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله وهو لم يفعلها قط
 بدون القعدة الاخيرة والواظبة من ترك مرة دليل الوجوب فاذا وقعت بنا
 للفرض الجمل كان متعلقاً فرضاً بالضرورة ولو لم يقع الدليل في غيرها من الافعال
 على عدم الافتراض ~~من شاء الله تعالى~~ وتاخذ ذكر الفرايض اجمالاً لشرح في تفصيلها فيما
 من ~~في~~ فقال ولا دخول في الصلاة الا بتكبيره الافتتاح لاجماع الامم على ذلك
 في كل زمان فانهم قبل اجتمعا على ان لا دخول في الصلاة الا بتكبيره الافتتاح
 وهو قوله او قول العبد الله اكبر ولا خلاف فيه او الله الاكبر وخالف فيه مالك
 واحمد والله الكبير والله كبير وخالف فيهما الشافعي ايضا قال ابو يوسف
 ان كان بحس التكبير لا يجوز بغير هذه الاربعة من الالفاظ ما للرد واجد النفل
 المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضيت متلقاة من الشرع
 فشرع في ايرادها في الشرع وكذلك قال الشافعي الا انه يقول الاكبر يبلغ
 في الشك لان تعريف الخبر يقتضيه حصره في المبدأ فكان مشتملاً على المنقول
 وزيادة فيلحق به دلالة ولا يوسم ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله
 تعالى وركعوا كبيراً وقال صلى الله عليه وسلم مقتضى الصلاة الظهور وتخرجها

الافتراض كان فرضاً ولو لم يلزم تعقيد مطلق الكتاب بخبر الفاتحة والطمى نيته
 وهو نسخ القطعي بالظني لكانا فرضين ولو لانه عليه السلام لم يعد الى القعدة
 الاولى فافتراها ساهياً ثم ذكر كانت فرضاً فقد علمت ان بعض الصلوة عرف
 بتلك النصوص ولا اجمال فيها وانه لا ينبغي الاجمال من وجه آخر وهو كيفية
 ترتيبها وهل هي ما ذكره النصوص فقط او مع امور آخر وعلم مما ذكرنا ان تقديم
 القيام على الركوع والركوع على السجود فرض لان قضيت كقضيت القعدة
 الاخيرة اما الخروج من الصلوة بوضعه اي بالفعل الناشئ من الصلوة فرض
 عند الخرج دمج ظاهراً لهما علم ان كون الخروج بوضعه فرضاً لم يرو عن الخرج صريحاً
 واما الرصد بعض علماء المذهب به استدلالاً من جواب في المسئلة الاثني عشرية
 وهي الفتا برؤية المقيم الما بعد القعود قدر الشاهد على ما يحكي تفصيله فقالوا
 انما فدت الصلوة عنده في هذه المسئلة لان الخروج بفعل المصل في فرض عنده
 واستدلوا على فرضيته بانه لا يتوصل الى فرض آخر الا به وما لا يتوصل الى الفرض
 الا به يكون فرضاً لان الطلب انما يتعلق بفعل المكلف بناء على اختياره لا
 بلا اختياره قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد يقال اقتضاء الحكم بناء على
 الاختيار انما هو في المقاصد لا الوسائل وتوكل مع عليه السلام فافاق
 فتوضاه فيه اجزائه عن الشيء ولو لم يجرى وجب عليه الشيء كذا اذا تحقق
 القاطع في هذه الحالة بلا اختياره حصل القعود من القدرة على صلاة
 اخرى ولو لم يتحقق وجب عليه فعل هو قربة قاطع فلو فعله مختاراً
 قاطعاً محرماً انما لمخالفة الواجبة نقل عن الكرخي انه قال لا خلاف
 بينهم في ان الخروج بفعله ليس بفرض ولم يرو عن الخرج بل هو حمل من
 ان سجد بعد البرد على ما راي خلاف في المسائل المذكورة وهو غلط
 لانه لو كان فرضاً لا يختص بفعل وهو قربة انتهى وسند كبريئة هذا
 البحث عند تلك المسائل ان شاء الله تعالى ويعدل الاركان وهو
 الطمانينة وزوال الاضطراب عن جميع الاعضاء واقله قدر
 تسبيحة فرض عزائي يوسف والائمة الثلاثة لمحدث ابن مسعود

مطلب في تعديل الادكان

المروي في السنن الاربعة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تجزئ صلاة لا يقم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود قال الترمذي
حديث حسن صحيح ووقع نسخ المتن وغيره صلته مكان ظهره و
هو من باب الرواية بالعين والجواب ما مر انه خبر واحد ظني لا يجوز اثبات
الزيادة على الكتاب القطعي به لانها نسخ فان مفهوم من الكتاب افتراض
ما يسمى ركوعا وهو مطلق الا انحاء وما يسمى سجودا وهو وضع الجبهة
على الارض وان ذلك مجزئ فلو قلنا بان التعديل فرض كان ذلك غير
مجزئ فيكون نسخا وكذا الكلام في حديث الاعرابي الذي رده النبي صلى الله
عليه وسلم تلك ثمرات بقوله ارجع فصل فانك لم تصل كونك لم يتم الركوع
والسجود خبر واحد لا يصلحنا نسخا للقطعي فيحمل جميع ذلك على الوجوب
فالمراد لا تجزئ اي اجزاء كاملة ولم تصل اي صلاة كاملة وتركه جزءا
انما يؤيد ذلك اذا لو كانت الطلبي سنة فضا لفسدت بتركها في اول ركوع
وسجود ويكون فعله بعد ذلك عبثا وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر احد
على فعل هو عبث بل قصد عليه السلام ان يعلمه اكمال الصلاة على اكل وج
ولذا جاء في رواية الخدود عن ابي هريرة والترمذي عن رفاع بن
رافع لهذا الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلوته وان انتقصت منه
شيئا انتقصت من صلاتك قال الترمذي حديث حسن فانه عليه السلام سمي
صلاة ناقصة وبالبا طلة لا تسمى صلاة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة
وعندهما التعديل واجبة سباني الكلام علم ان شاء الله تعالى وما ذكر
الفرايض اجمالا لا شرع في تفصيلها فبدأ مؤتلفا فقال ودخول في الصلاة
الابتكارية الاقتناع لا جباي الامنة على ذلك في كل زمان فانهم قد اجمع
اجتمعوا على ان لا دخول في الصلاة الا بتكبيره الاقتناع وهي قوله اي
قول العبد لله اكبر ولا خلاف فيه والله الاكبر وخالف فيه مالك واحمد
او الله اكبر والله كبير وخالف فيهما الشافعي ايضا ثم قال ابو يوسف
ان كان يحسن التكبير لا يجوز بغير هذه الاربعة من الالفاظ لما لا واحد

مطلوب ولا دخول في الصلوة الا بتكبير

واحد النقل المتواتر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متلقاة
من الشرع فنسنتها فيما الى ما انما نال اليد الشرع وكذلك قال الشافعي الا انه يقول
الاكبر يبلغ في الشاء لان تعريف الخبر يقتضي حصره في المبتداء فكان مشتملا على
المنقول وزيادة فيلحق به دلالة ولا يوسع ان النص ورد بلفظ التكبير
قال الله تعالى وركعتي وقال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وطهر
وخرجهما التكبير وتعليقها التسليم رواه ابو داود وحسنه النووي في احكامه
وفي العبادات البدنية انما يعتبر للنصوص ولا يشتغل بالتعليل ولذلك يفهم
الحق والذوق مقام الجبهة في السجود والاذان لا ينادى بغير لفظ التكبير فتحرمة
الصلاة اولي وانما جاز بالتكبير لان الفعل وفعله في صفاته تعالى سواء اذ لا يناد
بأكبر اثبات الزيادة في صفته تعالى بعد المشاركة لانه لا يشترك احد في اصل
الكبرياء فكان افعلا بمعنى فاعل وقال ابو ج ومحمد ان قال بدلا عن التكبير الله اجل
او اعظم او الرحمن اكبر او الاله الا الله او تبارك الله او غيره اي غير المذكور من
اسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشترك فيها كالرحمن والمخالق والرازق و
عالم الغيب والشهادة وعالم الحقائق والقادر على كل شيء والرحيم لعباده اجزاء
ذلك التكبير وذلك لان التكبير المذكور في قوله تعالى وركعتي وقوله عليه السلام
وخرجهما التكبير وجبنا ذكر من النصوص معناه التعظيم فكان المطلوب
بالنقص التعظيم ويؤيده قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلي وهو اعم من لفظة
الكبر وغيره ولا اجمال فيه فالثابت بالفعل المتواتر ح يفيد الوجوب لا لفرضية
وبه نقول حتى يكره لمن يحسنه تركه كما قلنا في القرآن مع الفاتحة وفي الركوع
والسجود مع التعديل والمقصود من الاذان الاعلام ولا يحصل بلفظ آخر
لان الناس لا يعرفون انه اذان كذا في الكافي ثم يشترط ان يكون الذكر كله مائتة
عند محمد كالا مثله المذكورة وعند ابي بكر في الاسم المفرد لا حلا في قوله تعالى
وذكر اسم ربك كذا في الكفاية ولو فتح الصلاة بالله اي بقوله اللهم من غير
زيادة او قال يا الله بفتح افتتاحه لان المقصود ببدأه سبحانه التعظيم
لانه نزع محض من العبد غير مشوب بمحاجة وخالف الكوفيون في اللهم

ولوا انه الذي كثر قبل الامام كثر بعد الامام يعني كبر ثانيا ونوى بهذا التكبير
 الشروع في صلوة الامام والافتداء به يصير شارعا في صلوة الامام وقاطعا
 لما كان فيه على تقدير انه صحيح شرعه في صلوة نفسه للغايرة ما شرع فيه ثانيا
 لما شرع فيه اولا على ما تقدم والافضل ان تكون تكبيرة المقتدى مع تكبيرة
 الامام الابدعها عند الخ لا في مسارعة للعبادة وفيه مشقة فكان
 افضل ولا يكبر الا افضل ان يكبر المقتدى بعد تكبيرة الامام ليزول الالتباس
 بالكلية ويكون ابتداء التكبير وانتهاءه اقتداء بكن هو في الصلوة ولا خلاف
 في صحة كل من الامر من غير كراهة الا في رواية عن ابي يوسف
 ان لا يصح شروعه اذا كبر مقارنا واذا لم يكبر مع الامام فانه كثر
 قبل فله من الغايه اخره فواب تكبيرة الاقتداء اذا شك المقتدى
 انه هل كبر مع الامام او بعده يحكم بالكبرياء في الغالب فان العمل بالغالب
 الظن في مثله لانهم قال استوى الظن ان الى الامام الله ان وقع
 وقع الشك فيما وهما القيمة والبعيدة وهو يرجح احدهما فانه الى
 التكبير والاشهر الذي وقع الشك فيه بحجته على الاصل على الصواب
 والاحظ ان يكبر ثانيا ليعطى الشك باليقين وهذا المسئلة على ظاهرها
 انما تأتي على الرواية التي عن ابي يوسف من عدم صحة الشروع مع المقارنة
 كما لا يخفى اللهم الا ان يحمل قول مع الامام على ما سنع قبل الامام وفيه
 بعد والله سبحانه اعلم **الثانية** من الفرائض القيام ولو صلا الفريضة قاعدا
 مع العدة على القيام لا يجوز صلوة جلا في صلاة عما يات ان شاء الله تعالى
 وان يجزى من القيام بحجرا حقيقيا او حكيما كما اذا قد حقيقته كنه
 بخلاف سببه زيادة مرض او بطور برة او جرحا شديدا يصح قاعدا
 ركع واحد لحديث عبد بن حصين اخبره الجماعة الا مسلم قال كان
 بواسير فسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن القلق فقال صل قائما فان
 فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فاجنب زادا فان لم تستطع
 فستلقا لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما اذا كان يقدر على القيام لكن لم

من انظر في الثانية القيام

يلحقه نوع مشقة من غير انه شديد ولا خوف اذ ياد مرض او بطور برة فلا يجوز
 له ترك القيام ولو قدر عليه متكلنا على عصا او خادم قال الخواص الصحيح
 يلزمه القيام متكلنا ولو قدر على بعض القيام لا كله لزم ذلك القدر حتى لو
 كان لا يقدر الا على قدر التسمية لزمه ان يفرم قائما انه يقدر فلا له يستطع الركوع
 والسجدة قاعدا ايضا او معي برأسه لهما ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع
 ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيره قاله عليه السلام
 لمريض عادة فانه يصل على وسادة او غيره فاخذها فمى بها فاخذ عودا
 يصل على فاخذها فمى به وقال صل على الارض ان استطعت والافاومي ايماء
 واجعل سجودك اخفض من ركوعك رواه الزايرة مسنده والبيهقي في
 المعرفة عن ابي بكر الحنفي ثنا سفيان الثوري ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم عاد مريضا قال البراء لا نعلم احدا رواه عن الثوري
 الا ابا بكر الحنفي وقد تابعه عبد الوهاب وعطاء عن الثوري اشترى وابو
 الحنفية ثقة ورأى المصنف وقعت بالمعنى وهو انه عليه السلام قال لمريض اذا
 قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والافاومي برأسك ولورفع الى
 وجهه شيئا يسجد عليه فان كان يخفض رأسه صح وتكون صلوة بالاياء
 لا بالركوع والتسجود ولو كانت الوسادة على الارض فاسجد عليها جاز لكن ان
 كان يجذوة الارض تكون صلوة بالركوع والتسجود والافاومي بالاياء ايضا
 فائدة تظلم فيما اذا قدر في اثباتها على الركوع والسجود بل وسادة فانه
 يلزم استئناق الصلوة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يجذوة الارض وفيه
 فان لم يستطع القعود استلق على ظهره وجعل رجله القبلة فاومي
 برأسه بالركوع والسجود يعني اذا لم يقدر على القعود اصلا لا ينفذ ولا مستندا
 فانه ان قدر عليه مستندا لزمه ذلك على واذ ان ما تقدم في القيام واستلقى
 مريضا وسادة تحت كتفيه ما دار عليه ليتمكن من الايماء والا فحقيقته
 الاستلقاء تمنع الصحيح من الايماء فكيف للمريض وان استلقى على جنبه الايمن
 ووجهه متوجه الى القبلة او ما جاز ايضا لما مر في حديث عبد بن حصين

خبرة

وهذه رواية عن ابي حنيفة ذكرها في السنايع وغيره الا ان الاستلقاء اولى
عندنا خلافا للشافعي وهذا عند ائمة كل منهما والا فاما ان كان هو المتعبد
اجماعا لان المضطجع جميع بدونه لا القبلة والمستلقي رجلاه فقط اليها قلنا
بل المستلقي جميع بدنه اليها على ما تواترناه ان رأسه يكون مرفوعا نحو كتفيه
وسادة في كل موضع اليها في جميع صلواته بخلاف المضطجع فانه ان توجه اليها
حال القراءة لكن اياها بالركوع والسجود يقع الي جهة اخرى فان قيل هذا
التعليل يخالف حديث عمر بن حصين فانه قدم فيه الجنب على الاستلقاء قلنا
لا يفيد العموم لانه واقعة حال وهو كون مرضه البواسير والاستلقاء فيها
مقتضى الخروج الحديث فيجوز ان لا يكون جازما في كل موضع فان لم يستطع
الايمان برأسه لا قاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا اخرجت الصلوة عنه في
رواية ولم تسقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت الصلوة عنه بالكلية و
ان كان يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يؤم بعينه ولا بقية ولا يجابيه
هذا هو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يؤم بعينه ويجابيه لا بقية وقال
محمد لا استثناء ان الايمان بالرأس يجوز ولا استثناء ان الايمان بالقلب لا يجوز واستثناء
في العيينين وعن زفر بن عيسى ويجابيه وبقية وقال الشافعي ان
يجز عن الايمان برأسه او ماء بطنه فاما عجز آخرى افعال الصلوة على قلبه
وكذا القراءة والاذا ذكر قلنا النص وانما ورد بالايمان وهو ان يكون بالرأس و
اقام بالعينين والحاجب فاشارة ورمز على ان الرأس منصوص عليه حرجا
في حديث ابن عمر ورواه البيهقي عنه اذا لم يستطع المريض السجود او ما برأسه
اياء ولا يرفع الي جهته شيئا وكذا حديث جابر المتقدم نفيد ان المراد بالايمان الايمان
بالرأس حيث قال واجعل سجودك اخفض من ركوعك فانه زيادة الخفض لا تحقق
حقيقة في غير الرأس وليس لهم فيما قالوه نص يقول عليه ونصبه الا بدال في
العبادات بالرواية غير جابر فبطلت ادعاء ابي حنيفة عن الايمان بالرأس
وصار قادرا على نظر ان كان يعقل الصلوة حاله المرض والعجز عن الايمان
بالرأس فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي ثبوت آخرت عنه ولا تسقط

تسقط والآي وان لم يكن يعقل الصلوة فلا يلزمه القضاء وصار كالمعفي عليه
فانه ان كان الاعشاء اقل من يوم وليلة ففيه ما فانه من الاعشاء وان كان الاعشاء اكثر
وليلة سقطت عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء فكذا المريض العاجز عن
الايمان بالرأس ان كان يعقل لا تسقط عنه وان اكثر بل تؤخر الى من القدرة
قال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا قال المنايع لانه يفهم الخطاب بخلاف المعفي
عليه وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو
كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برأه فعل كالمعفي عليه بجامع العجز ولزم
الخروج بالقضاء عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب
بلا قدرة وهو الذي صححه قاضي خان بما عني محمد بن قطعت يده من المرضين ورجلاه
من الساقين لا صلوة عليه وذبح بان ذلك في العجز المستحق امتداده الى الموت
وكلاهما فيما اذا صح المريض بعد ذلك لا فيما اذا مات قبل القدرة على القضاء فانه
ح لا خلاف في انه لا يجب عليه القضاء ولا الايضاء به كالمريض والمساوية في رمضان
اذا مات قبل الاقامة والصحة والاجماع على الفرق في الصوم بين العاجز الذي
يعقل العبادة وبين العاجز الذي لا يعقلها كما في المريض والمجنون المستوعب
جنون الشر فان المريض يجب عليه القضاء اذا قدر ولو بقي مرضه سنين والمجنون
لا يجب عليه القضاء اذا استوعب الشر وقولهم مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب
بلا قدرة قلنا ذلك لو طوبى به في الحال اما اذا طوبى به عند وجود القدرة
فيكون كما المريض في الصوم لا يقال لا فرق بين المريض والمعفي عليه الصوم انما يلزمهما
القضاء فينبغي قياسه عليه الصلوة في عدم لزوم لا نأقول عدم الفرق في
الصوم ليس بجامع بينهما بل يلزم منه عدم الفرق في الصلوة بل لزوم القضاء
مع الاعشاء في الصوم لكون استيعابه الشر نادرا بخلاف المجنون ولا ذلك لكون
القضاء مع المرض فانه استيعابه الشر غير نادرا كالمجنون لكن بقي ان يدعى ان
القياس سقوط القضاء في الصوم اذا استوعب المرض كالمجنون المستوعب
وكذا في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة كما في الاعشاء والمجنون لوجود الجامع

مطلب بيان الاعشاء

الاعشاء الطلوع الفجر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة وان كان

وهو وجود العجز عن الاداء ولزوم المخرج في القضاء الا ان النقص مع القياس
 في الصوم وهو اطلاق قوله تعالى فعدة من ايام آخر فيبقى في الصلوة لعدم
 النقص المانع منه قال الشيخ كالدين بن الرمان ومن تأمل تحليل الاصحاب في
 الاصول للمجنون اذا كان يفتق في اثناء الشهر ولو ساعة يلزمه قضاء الشهر
 وكذلك في الجن او اعني عليه اكثر من صلوة يوم وليلة لا يقضي وفيما دونها
 يقضي انفتح في ذهني ايجاب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه
 الابصار به ان قد عليه يطربق وسقوطه ان زاد انتهى وملخص تعليمهم في
 المجنون الذي افاق ساعة من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى المخرج مع وجود
 اهلية الخطاب في المعنى عليه والمجنون في الصلوة لزوم المخرج في الزيادة على اليوم
 والليلة وعدم لزومه فيما دون ذلك اهله المريض الا في عدم سقوطه مع
 استصحابه لا اطلاق النقص هذا وقد ينبغي كون الجنون مع افاقة ساعة من يوم
 غير مؤد الى المخرج اذ لا فرق بينه وبين عدم الافاقة اصولا في المخرج وحيد
 يتمحض اما طه الحكم بوجود اهلية الخطاب وفي موجوده في هذا المريض
 بل اولي فتم ما صحى صاحب الهداية ومن وافقه فليتامل في القياس في
 المعنى عليه ان لا قضاء عليه اذا استوعب وقت صلوة وبه قال الشافعي ومالك
 واستدل بامار وادار قطر عن عائشة انها سألت عن النبي عن رجل يغني
 عليه ترك الصلوة فقال ليس بشئ من ذلك قضاء الا ان يغني عليه وقت
 صلوة فيفتق فيه فانه يصليها وهذا ضعيف جدا فقيه الحكم بن عبد الله بن سعد
 الابن قال احمد احاديثه موضوعة وقال البخاري نكوه وكذا بغيره اسناده
 للحكم مظلم كله وقالت المناقلة يقضي ما فاته ولو اكثر من الف صلوة لانه مرض
 وقولنا هو الوسط في اعتبار الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات
 عند المخرج فاذا زاد على الدرة ساعة سقطت لدخوله القضاء وعند محمد
 من حيث الاوقات فاذا زادت الصلوة على خمس سقطت لدخوله في حركات الكراد
 الاقله ومقتضى البسوط قول محمد وكذا في الاخيرة بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابي
 يوسف ايضا قال الشيخ كالدين بن الرمان قول محمد اصح من جباة قضاء الفوات

وقال ابن ماجة ولا يشقة في ما عرفت ولا يوجب في ما عرفت



الفوات الا انما يجبان هناك بالتمسك بالاثمن رواية محمد بن الحسن عن
 ابي عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر انه قال في الذي يغني عليه
 يوما وليلة قال يقضي وروى ابراهيم الحنفى في آخر كتابه غريب الحديث ثنا
 احمد بن يونس شاذ ايدة عن عبد الله عن نافع قال اعني على عبد الله بن عمر
 يوما وليلة فاذا فاق لم يقض ما فاته واستقبل وفي كتب الفقه انه اعني عليه
 اكثر من يوم وليلة قائما والسجود جالسا ولو عكس لا يصح رجل في حلقه
 جراحة شغل الاصل بالركوع والسجود لا يصح ما بل يصح ما لا يصح وهو
 فلم يقض فقد رايت ما هنا عن ابن عمر وشي من لا يدل على ان المعتد في الزيادة
 الساعات الا ما يتخايل من قوله اكثر من يوم وليلة وحمله على كون الاكثرية بالتسا
 ليس باولى من كونها وقتا انتهى ولا شك ان قول محمد احوط وثمره الخلاف فيما
 لا اعني عليه عند الزوال فاستمر بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عند
 وعند محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفتق في المدة فان
 كان يفتق ولا فاقة وقت معلوم كان يحكم منه عند الصبح فيفتق قليلا
 ثم يعود الاعمال فهو افاقة معتبرة بشرط ما قبلها من حكم الاعمال وان لم يكن
 لها وقت معلوم لكنه يفتق بفتة ثم يغني عليه بفتة فلا اعتبار لهذه الافاقة
 كذا في شرح الهداية للسروجي وتكون اقل عقلة بالشيخ اكثر من يوم وليلة يلزم
 القضاء عند اتي لان الاثر في السجود وعند محمد يسقط كالمرضى وان
 اعني عليه من سبع ايام لا يلزمه القضاء اتفاقا لان الخوف بسبب
 ضعف قلبه وهو مرض والمجنون كالاعمال في جميع ذلك وان قدر المريض
 على القيام دون الركوع والسجود كان يجب لوقام لا يقدر ان يركع و
 يسجد لم يلزمه القيام عند ما بل يجوز ان يومى قاعدا وهو افضل حال فالزفر
 والثلثة فان غلب يلزمه ان يومى قائما لان القيام ركن فله يترك مع
 القدرة عليه ولنا ان القيام وسيلة لا السجود للمرجور والسجود اصل
 بدليل ان السجود شرع عبادة بدون القيام كما في سجدة التلاوة والقيام
 لم يشتر عبادة وحده وذلك لان السجود غاية الخضوع حتى لو سجد لغير الله

ان قدر المريض على القيام دون الركوع والسجود

يكفر بخلاف القيام واذا كان كذلك فاذا اعجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء
 مع الصلوة والسجدة مع الجماعة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قد منع ان يشرع
 القيام لهذا على وجه المحرم بل له وما فيه نفسه من التعظيم كما يشاهد في الشاهد
 من اعتباره حتى يجبه اهل التجيز لذلك فاذا فات احد التعظيمين صار
 مطلوباً بما فيه نفسه فيدل على نفي هذه الدعوى ان من قدر على القعود والركوع
 لا القيام وجب عليه القعود مع انه ليس السجود عقيب تلك النهاية لعدم
 مسبوقيته بالقيام انتهى والجواب ان عدم شرعية القيام عبادة بمفرده
 معلوم مسلم لا من اعيان فيه واعتبار المتجيزين له لا يدل على كونه مطلوباً به
 للشارع معتبراً في التعظيم عنده فلم ينشئ معتبراً عندهم وهو عندنا شاذ
 حقيقاً ويمكن انهم انما اعتبروه ثلثاً يساً ويرى ان الادن من عندهم في احترامهم
 من الجلوس والتمكن ونحو ذلك من مقاصدهم الفاسدة فالحاصل ان العباد
 لا تعلق الا بالتوفيق لا يتعارف اهل التجيز وزوم القعود عند الوجوب
 القيام لا يدل على نفي كون السجود خيراً من القيام اذ يذهب التعظيم بالسقط
 عنه الابداء للوجوب وبقي عليه قدر ما في وسعه من التعظيم وهو لم يدعوا ان
 السجود ليس فيه تعظيم ما لم يكن عن القيام حتى يدل قوله بوجوب القعود
 في الصلوة المذكورة على نفي دعواه والله الموفق ولكونه الاخيرة ان
 قدر على القيام والركوع دون السجود يعجز بقدر ان يقوم واذا قام بقدر
 ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد يلزمه القيام وعليه يصلي قاعداً
 بالانحاء فقوله يلزمه القيام يفهم منه ان لا يجوز له الانحاء في كل من القيام
 والقعود وقوله وعليه يصلي قاعداً يفهم منه ان القعود لازم وان لا يجوز الانحاء
 قائماً ولكن اكثر المشايخ على انه لا يجب عليه الا بالانحاء قاعداً بل يجزى ان شاء صلى
 قائماً بالانحاء وان شاء صلى قاعداً بالانحاء لكن الانحاء قاعداً افضل لقرب من السجود
 قال الفقهاء لو قيل ان الانحاء قائماً افضل للخروج من الخلاف كان مؤجراً ولكن له
 اذ من ذكره وذكرنا ههنا انه يوم الركوع قائماً والسجود جالساً ولو عكس
 لا يصح رجلاً في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود لا يصح بهما بل

بهما بل يصلي قاعداً بالانحاء وهو الافضل او قائماً كما مر انفاً والاصل في هذا ما قاله
 قاضي خان وغيره من ائمة بين ان يؤدي بعض الاركان مع الحدث او بدون القراءة
 ويؤمن ان يصلي بالانحاء تعين عليه الصلوة بالانحاء لان الصلوة بالانحاء اهون من
 الصلوة مع الحدث او بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو الصلوة
 على الآية نظرنا والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا يجوز الا بعدد البسطة باحد
 الشريطين تعين عليهما اختياراً يسيراً بينهما يتبين كبر اقام في الصلوة سلساً او نزل
 بوله او كان جراحة تسيل وان جلس او لو صلى جالساً يركع ويسجد لا تسيل
 الجراحة ولا يسلس البول فانه يصلي جالساً يركع ويسجد لا يجزئ غير ذلك الا
 المذكور وكذا لو كان بحيث لو سجد سال بوله او انفلت رجه فانه يصلي قاعداً بالانحاء
 ويترك الركوع والسجود لما قلنا واما لو كان بحال لو صلى قاعداً تسيل بوله او جرح
 او ينفلت رجه ولو صلى مستلقياً لا يسيل شئ فانه يصلي قائماً بركوع وسجود
 لان الصلوة مع الحدث كما لا يجوز بلا عذر دفع الاستلقاء ايضاً لا يجوز بلا عذر فاق
 فاستويا فيفتح الاداء مع الحدث ما فيه من احوال الاركان وعن محمد بن النوادر
 انه يصلي مضطجاً يومئ ايماء كذا في فتاوى قاضي خان وبدء العودة بمنزلة
 الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان بحال لو صلى قائماً ضعف عن القراءة و
 لو صلى قاعداً قد عجزاً يصلي قاعداً بقراءة ويترك القيام سواء كان يركع ويجوز
 او باماء لما مر من الاصل يعني بالذي يضعف عن القراءة على تقدير القيام الشيخ
 الحافى الذي لا يقدر على القراءة بالقيام اصله اما الذي يقدر على بعض القراءة
 لو قام فانه يلزمه ان يقوم ويقرأ بمقدار قدرته قائماً والباقي قاعداً كذا في شرح
 الهداية للشرطي والتقييد بالشيخ الحافى اذ لا فرق في ذلك بين الشيخ وغيره
 غيره من اصحاب الضعف ولو كان بحال لو صلى منفرداً يقدر على القيام ولو صلى
 مع الامام لا يقدر على يسر قائماً ثم يقعد فاذا انقرب وقت الركوع يقوم
 ويترك ههنا ان قدر على ذلك اما ان كان يحصل له المشقة بالذهاب الى الجماعة
 بحيث لا يستطيع ان يفعل ما ذكر ولو صلى مكانه منفرداً يقدر على الصلوة
 قائماً فانه يصلي وحده قائماً عندنا لان القيام فرض الجماعة سنة وبه قال مالك

في بيان سلك العمل

المريض يعتد في الصلوة

والشافعي خلقا لا يجد بناء على أن الجماعة فرض عنده وقيل يصح مع الإمام
 قاعدة عند ثلاثة عاجز إذا ذكره في المحيط وصححه الأدهي قال لأن
 الفرض بقدر حاله عند الاقتداء ولا إعادة في جميع ما تقدم بالاجماع ثم الرخص
 بفقد الصلوة من أولها إلى آخرها كما يفقد في التشهد أن استطاع ذكره
 الشرحي أن هذا قول زفر وتعلل عن أبي الليث أنه عليه السلام لأنه القعود المأمور
 في الصلوة وقال قاضي خان بفقد كبره في رواية محمد عن أبي جرة الأخيرة
 يفقد في التشهد كسائر الصلوات إجماعا ما في جلاله القراء فمن أتى حادثة أن
 شاء فقد كذا لا بد وأن شاء ترتب وإن شاء فقد محليا لأنه يسقط عنه الركن لله
 للتحفيف والتخفيف في هيبته القعود الأول في نقل الشرحي عن المفيد والتخفيف
 والغنية أنه يعني التخيير هو الصحيح وعن أبي يوسف أنه يكتفي وعند يترتب
 فإذا ركع أفترش رجله اليسرى وهي رواية الحسن عن أبي جرة أيضا وعن محمد
 أنه يترتب والظاهر ما أتى به أبو الليث كما ذكره المفيد عند حصول الشقة
 به والتخيير عند حصولها به والله أعلم وفي الأخيرة امرأة خرج راسي ولها
 وخافه الوقت فوضعت يديها في ثوبها ولا يتم وجعلت راسي ولها
 قد راو في خفية وصلت قاعدة بركوع وسجد فان لم يستطعها تؤم أيام
 أو تصلي بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة عن وقتها لأنها لا تضيق نفسا
 بخروج بعض الولام ثم توالى بعد خروج كل والدم الذي تراه في حال
 الولادة قبل خروج الولد البسماض لا تمنع الصلوة فكانت مكففة بفقد
 وسعها فلا يجوز لها تفويت الصلوة عن وقتها إلا أن عجزت بالكلمة كما في سائر
 المرضى رجل شلت يده أو سبست يده والحال أنه ليس معه أحد يؤمها أو يقيم
 فانه يسجد وجهه وذراعيه على الحائط بنية التيمم ويصلي ولا يصح سجود له أن يترك
 الصلوة ولا أن يؤخرها عن وقتها أن كان في دار على مسج وجهه وذراعيه با
 بالحائط وخوفه مما يصح أن يكون يتمم وكذا إذا قدم على غمس أعضائه وضوءه في ماء
 جارا وما في حكمه بلزمه ذلك ولا يجوز له التيمم فالجواب أنه لا يفتي في ترك الصلوة
 مع الامكان بآي وجه كان فالظاهر أنها العاقلة وإنما لم يذكر هذه المسألة التي يشترطها

وسنة معانته

بيننا الأئمة رحمهم الله واستنبطوها عن تركها بالكلية وأولاه هو كذا
 تفجع وقيل معناها الغضبية استعملها على ما في النذبة وقوله لتأخيرها أو لتأخير
 الصلوة التفجع وادعوا الغضبية فاللام بتعلق بعجز الكلام أو بتأخير وف على خبر
 البنداء بخلاف ذلك عليه وأولاه أي لتأخير الصلوة هذه التفجع والدعاء بالركن
 لما يلزم بسبب تركها من الأثر الصلوة العظيم الموجب العذاب الأليم قال الله تعالى
 فخلع من بعدهم خلفا ضاعوا الصلوة قبل لم يعتدوا وجوبها وقيل تركوها
 ولم يحافظوا عليها وعن جماعة آخروها عن موافقتها والتبوء الشهوات فسوف
 يلقون عقبا قبل أي صلوفا وقال الحسن عذبا طويلا وقال ابن عباس شر أو قبل
 هو وادع النار شدتها حرأ وابدعها فخرأ فبئير يقال لله الربهم وقيل أبارف
 جهنم يسيل إليها الصديد والقيم كذا في لباب التفسير الكرماني وتقدم الحديث
 عن جابر بن الزجل وبين الكفر ترك الصلوة رواه أحمد ومسلم وعن بريدة قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة
 فمن تركها فقد كفر رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث
 صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال لا يعرف له علة و
 عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
 لا يؤمن شيئا تركه كفر غير الصلوة رواه الترمذي وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال لما قام بصري قبل نداؤك ونزع الصلوة أيا ما قال لأن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك الصلوة نكح الله وهو عليه غضبان رواه البزار
 والطبراني في الكبير وأسناده حسن يقال قامت العين إذا ذهب بصرها
 والحدقة صميمة وعن أبي الدرداء قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم أن
 لا يشرك بالله شيئا وإن قطعت وإن خرفت ولا تترك صلوة مكتوبة
 متقدا في تركها متقدا ففد برئت منه الأمة وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال يتركوا الصلوة في يوم الغيم فانه من ترك الصلوة فقد كفر رواه ابن حبان
 في صحيحه وعن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر الصلوة
 يوما فقال من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاتاً يوم القيمة ومن لم يحافظ

مطلوبة ودر تارك الصلوة
 مطلوبة معانته

مطلوبة في معانته

فظ

عليها لم يكن له نور ولا بهان ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفخرون
وهامان والي بن خلف رواه احمد باسناد جيد والطبراني في الكبير والادوية
وابن حبان في صحيحه ولا حادثة في ذلك كثرة جدا يصدق هذا الكلام عن
استصحابها وفي ما ذكر كفاية من لم يجعل الله له نورا فلا نور وان صلى الصبح
بعض صلوة قائما فحدث به في اثنا عشر مريض يبيح له القعود او عذر من عذر او
غيره ثمها قاعد يركع ويسجد ان قدر على الركوع والسجود او يوحى اليه ان له
يستطيعها او مستلقيا او على جنبه كما حكم فيها يركع ويسجد ان لم يستطع
القعود فالجائز ان يكفي في تمام الصلوة اذا ابتداءها صحيحا على قدر الاستطاعة
فيما اذا كان العجز في ابتداءها وان كانا المصل قد صلى اول صلوة قاعدا يركع و
يسجد لمريض ثم صحى من ذلك المرض في اثنا عشر موقفا وقد روي القيام بني على صلوة و
انما قائما عند ههما او عند الخ وادبوسف وقال محمد يستقبل الصلوة من
اولها ولا يجوز له ان يني ما صلته ثم يصليها قائما على ما صلته قاعدا وهذا
الخوف بناء على جواز افتاء القيام بالقاعد عندها خلافا له وسنذكر ذلك ان
شاء الله تعالى في بحث الامامة من المحقق وان صلى بعض صلوة بايماء ثم قدر
على الركوع والسجود قاعدا او قائما يستأنف الصلوة ولا يجوز له ان يني على ما
صلى بالاتفاق بناء على عدم جواز اقتداء من يركع ويسجد بمن يصلي بالايماء اتفاقا
لكونه بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز ويجوز التطوع اي ان يصلي التطوع
وسائر التوافل قاعدا بغير عذر فالأخرج الجماعة الامسلى عن عمران بن حصين قال
سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يصلو الرجل قاعدا فقال من صلى
قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فقد نقص اجر الصيام ومن صلى قائما فله نصف اجر
القاعد قال الثوري قال العلماء هذه النافلة اما الفريضة فلا يجوز القعود فانه
عجز لم ينقص من اجره انتهى واستدلوا بعدم نقص اجر العاجز بحديث البخاري
في الجهاد اذا مرض العبد او ساقا فكتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا ثم هو
عليه السلام مخصوص من هذا الماد في حديث مسلم عن ابن عمر حدثت ان الله صلى
الله عليه وسلم قال صلوة الرجل قاعد نصف صلوة القائم فاشبهه فوجدته

صلوة بالاياء

فوجدته يصلي جالسا قلت حدثت يا رسول الله انك قلت صلوة الرجل قاعدا على
النصف من صلوة القائم وانت تصلي قاعدا قال اجل ولكني لست كما حدتكم قال
الشيخ كمال الدين بن الهمام وهذا في الحديث وصلوة القائم على النصف من صلوة
القاعد ولا تعلم الصلوة نائما تسوع الا في الفرض حال العجز عن القعود وهذا
ح بعلو على حمل الحديث على النقل وعلى تقدير كونه في الفرض لا ينقص من اجر القائم
شيء والحديث الذي استدلوا به على خلاف ذلك انما يفيد كتابة مثل ما كان
يعمل مقيما صحيحا وانما عاقبة المرض عن ان يعمل شيئا وذلك لا يستلزم
احتمساب ما يصلي قاعدا بالصلوة قائما لجواز احتسابه نصفه كمثل
له كل عمله من ذلك او غيره فضله والا فالعارضة قائما لا تزول الا بتجوز
الصلوة نائما ولا اعلمه في فقرتنا انتهى والذي قلناه رحمه موجه فان حديث
عمران بن حصين انما هو في المرض حسبا ذكره ابو عيسى الترمذي وقال
هو الصحيح والاولى الاستدلال على جواز القعود في التوافل من غير عذر
بالاجماع وبفعله على الصلوة والسلام وبما رواه ابن ابي شيبة عن
المسيب بن رافع الكاهلي انه عليه السلام قال صلوة القاعد على النصف من
صلوة القائم الا من عذر ثم قيل قوله يجوز التطوع الخ يستثنى منه سنة الفجر فانها
لا يصح قاعدا بل عذر وبعضهم استثنى الترويض ايضا لما كيدتها كسنة
الفجر وروى البعض بين الترويض وسنة الفجر في الترويض مع القعود
دون سنة الفجر قال قاضي خاد وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة
الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والترويض في التأكيد ومنها فلا يجوز التسوية
بينهما والكلام في صفة القعود كما مر في المريض وان افتتح التطوع قائما
ثم اعني اي كل وتجب فلا بأس له ان يتوكل اي يعتمد على عصا او على حائط
او نحوه ذلك ويقعد لانه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو استند بغير عذر فانه
يكره اتفاقا لما فيه من اسهولة الارباعا القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما
فيجوز عند الخ لم يكن مع الكراهة على اختيار صاحب البداية وبلا كراهة على ما اختار
في الاسلام وهو الاصح والفرق بينه وبين الاستناد اليه في ابتداء بين ان يقضي التطوع

صلوة التطوع قائما

قائما وبين ان يفتتحه قاعداً فبقي هذا الاختيار في الصلاة انتهى فجاز بلا كراهة و
 ليس بخير في الابداء بين الانكسار وعدمه بل هو مكره ابتداء لما
 فيه من سوء الادب واطلها والتجيز فكذا في الانتهاء وانما عند هذا فلا يجوز
 اتماها مع القعود بل عند هذا الافتتاح قائما أصلاً لأن الشروع معتبر
 بالنذر من نذر صلوته وكعتين قائما لا يجوز له ان يصليهما قاعداً من
 غير هذا فكذا اذا شرع فيهما ولا تخرج ان الزوج بالشروع لفرضه شيئاً
 المؤدى عن البطون وصيانته عند ليست موقوفة على القيام لصحة بدونه
 والضرورة تنقذ بقدرها وحاصله من كون الشروع موجبا له في الكل
 لأن الشروع لا يوجب الا اصل ما شرع فيه ومنع الحاق الشروع بالنذر
 مطلقاً بل يوجب اصل الفعل لأنه لصيانته المؤدى عن البطون وهو يحصل بوجوب
 اصل ما شرع فيه بدون خصوص صفة ان لم يكن هي نفسها من واجبات
 اصل ما شرع فيه بخلاف النذر لأنه بنفسه عام ولا انفقوا عما ان نذر
 الحج ما شيئاً لزمه بصفة المشي ولو شرع فيه ما شيئاً لزمه كذلك لا فرق
 بين ان يقعد في الركعة الاولى او الثانية لا طلاق ما ذكره اما لو قعد
 في الشفع الثاني ينبغي ان يجوز على قولها ايضا في غير سنة الظهر والجمعة لأن
 كل ركعتين من النفل صلوته على حدة وسبأ في الكلام عليهما شاء الله تعالى
 اما لو فتحتها قاعداً ثم قام في ركعة او فيما بعدها واتمها قائما فلا خلاف
 في جوازها ما صح عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يفتتح التطوع قاعداً فيقرأ
 وزده حتى اذا بقى عشر ايات ونحوها قام وكذا يفعل في الركعة الثانية ومحمد
 وان لم يجعل التحريم المنعقدة للقعود منعقدة للقيام حيث لم يجوز صلوته المرفق
 قائما اذا صح عليه صلوته لكنه لم يخالف هنا لأن تحريم التطوع لم تنعقد للقعود
 البتة بل للقيام لأنه اصل هو قادر عليه جاز له تركه شرعاً بخلاف المريض لأنه
 لم يقدر على القيام فله تنعقد تحريمه الا للمقدور والحديث السابق يدل على
 هذا الاعتبار وعلى هذا جاز افتداء القيام بالقاعدة التوافق كالتراخي و
 غيرها عندنا ايضا على ما هو الصحيح ويجوز صلوته التطوع على الدابة ايام

ايام المسافر بالاتفاق والمقيم عند الخرج ح صلوته التطوع على الدابة بالايماء الى
 جهة توجهت جائز لمن كان خارجا لمصر ليس بين ابيته سواء كان مسافرا او غير
 مسافرا عند جبره والعلى ان غير مالك فانه شره كونه مسافرا وذكره في الذخيرة
 عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابي يوسف انها تجوز في المصرا ايضا بلا كراهة وعن محمد
 يجوز معها ولا يجوز عند الخرج في المصرا صلاهما ذكره المص غير سديد سواء اراد
 بالمسافر حقيقة وبالمقيم من هو خارج المردون مسافة السفر او اراد بالمسافر
 من هو خارج المصرا من قاصد مسافة السفر وغيره وبالمقيم من هو في المصرا الله
 عاجوان ذلك خارج المصرا حديث ابن عمر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر رواه مسلم وابوداود والنسائي واحمد وعن
 انس رضي الله عنه انه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو راكب
 الى خيبر والقبلة خلفه رواه النسائي وعن عامر بن ربيعة قال رايت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته يستحب يومئذ برأسه قبل وجهه اي جهة توجه
 ولم يكن يضع ذلك في المكتوبة متفق عليه وعن جابر قال بعث رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في حاجة فبقي وهو يصلي على راحلته نحو المشرق والسجود اخفض من
 الركوع رواه ابوداود والترمذي وصححه والشيخ احمد ابو ثور ان يفتتح متوجها
 الى القبلة ثم لا يبالي حيث توجهت وعند الشافعية ان كان على الدابة مفردة وهي
 سائلة يلمزمه ان يتوجه عند الاحرام الى القبلة في اصح الوجهين وفي القطار والدابة
 الضعيفة لا يلزمه واستدلوا بحديث انس كان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته
 فطوعا استقبل القبلة فكبرتة حتى خلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت به رواه ابوداود
 واحمد من حديث الجارود بن ابي سبرة ولنا اطلاق ما تقدم من الاحاديث الصحيحة
 وعدم الفرق بين التحريم وباقي الصلوة فلما جاز اقامتها لا غير القبلة فكذلك افتتاحها
 وهو قول علي وابن الزبير والحداد وابن عمر وانس وطاوس وعطاء والاوزاعي
 والثوري ومالك والليث والجمهور ودليل اني يوسف على الجواز في المصرا ما ذكره هو
 لا يخح حين قال بعدم الجواز فقال ابو يوسف حدثني فلان وسماه عن سালে

ليل

طائفة من النسلوة على الدابة

عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة بعدد سبعين عباد
 وكان يصلي وهو راكب وبه استدلال محمد بن الحسن كونه مخافة الغلط لما في الخبر
 من كثرة الغلط قبل ما ذكره ابو يوسف هذا الحديث لان ربح لم يرفع ابوجه واسم
 فقيل ذلك رجوع منه وقيل بل لانه شاذ فيما يعجز به البلوى فلا يحتج به وهو
 الظاهر ولو افتتحه خارج المصنف دخله قبل الفراغ ذكره غير رواية الاصول
 انه يقرأ بالايماء على الآيات وقيل يقرأ بالنزول على الارض وعليه الاكثر ولو
 نزل بعد ما افتتحها راكبا قبل الفراغ يبنى ويقرأ ويكبر وسجد ولو صلى بعض
 نازلا ثم ركب لا يبنى قبل لان النزول على يسير والركوع عمل كثير وقيل لان
 احرام الركبة انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا اومى صحت
 وان نزل وركع وسجد صحت ايضا واحرام النازل انعقد موجبا للركوع و
 السجود لا يجوز اقله بقدر على ترك ما وجب عليه عذر وعن ابي يوسف
 يستقبل فيها لانه ان بنى بعد النزول كان بناء القوي على الضعيف وكذا
 عن محمد وعن زفر بن يحيى فيها لانه لما جازله افتتح الشطوع على الآيات بالايماء
 مع قدرته على النزول فالتمام اولى وظاهر الآيات فرق بان هناك ليس
 له ان يفتتح بالايماء لقدرته على الركوع والسجود فكذا في خلاص الصلاة اما الفرا
 على الآيات فيجوز ايضا لكن بالاعذار التي ذكرنا في فصل التيمم من خوف السج
 او العرق او المرض او الضيق فاذا خاف على نفسه او دابته من سجع او لص
 او كان في طين يغيب الوجه فيه لا يجد مكانا جافا او كان مريضا يحصل له به
 بالنزول والركوع بزيادة مرض او بطول بؤس جازله الايماء بالقرص على
 على الآيات واقفة مستقبل القبلة ان امكنه ذلك والا فبقعد الا مكان وكذا
 شيخنا ركب دابته ولم يقدر على النزول وكان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب بل
 او امرأة ليس معها محرم ولا تستطيع النزول والركوب بلا معين فانها ما
 يصليان عليها اي على الآيات وكذا اذا كانت جموحا لو نزل لا يمكن ركوبها الا
 بعناء ولا يلزمه الاعادة عند ذوال العذرة في جميع ذلك والمصلي على الآيات

يحيى

الآيات يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمريض المصلي
 قاعدا بالايماء ما ذكر في الاحاديث المتقدمة ولو سجد على سترى وضعه عنده
 على ظهر الآيات او سجد على سرجه لا يجوز ذلك السجود والمراد انه لا يحتاج
 له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الآيات انما شرعت بالايماء على ما مر فكلوا
 الزيادة عليها عينا لخلقها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فسنا الصلوة
 به لانه ايماء الله الا ان يكون ذلك الشيء نجسا ففسد الاتصال النجاسة بالمصلي
 كالماء او لو كان على سرجه نجاسة كثيرة او في ركابه فلهذا لا يمنع جواز
 الصلوة على قول الاكثر سواء كان ذلك عرق الحمار او لعابه او دما وخوذه من
 النجاسة وقيل يمنع والاوه هو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة على الآيات
 اما الضرورة عذر كما في الغرابض او الضرورة رخصة لتكثير الخبرات كما في
 في النوافل وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود لانه عظم
 الشروط فسقط الشرط اولى **فروع** ركب الآيات المتوجهة الى القبلة
 انخرت دابته عنها وهو الصلوة لا يجوز صلوة ذكره الخواص وينبغي
 ان يفيد بان يكون الانحراف مقدار ركن او ما يؤدي فيه ركن على ما تقدم
 من الخلاف وتوصل في منقح محمل والآيات واقفة جاز ان ركعتي خشبة
 كالصلوة على العجلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون سجوده على
 المحمل او العجلة كسجوده على سرير موضوع على الارض وان امكن تحت
 المحمل خشبة او كان الآيات شبيها في صلوة على الآيات كما اذا كانت العجلة
 سائرة او لم يكن حلها على الارض فالصلوة عليها صلوة على الآيات يجوز
 في النقل مطلقا وفي الفرض لعذر والواجبات من الوتر والمزور وما
 لازم بالشرع والصلوة الجنازة وسجدة التلاوة التي تلي حال النزول
 كلها بمنزلة الفرض اما السنين الواجب فكسا بر النوافل عن الخ ح انه ينزل
 لسته الفجر ولا يصلي على الآيات بل عذر لتاكدها كما تقدم ان لا تصلي
 قاعدا بلا عذر ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز
 عند الخ وقال لا يجوز الا من عذر كان يحصل له دوران الرأس بالقيام

مطروح ركب على الآيات

الركوب على الآيات واحدة مما مل الحاج
 العجلة بفخمين التي يجها الثور والبعير عجل
 من

بغلة امرأتين اثابت من

مطروح بيان الصلوة في السفينة

او غيره من الاعذار لانه القيا ركن فلا يزك الا بعد ذلك وان دوران الراس
 فيها غائب والغائب كالمحقق فاقم مقامه كالتسليم مقام المشقة والنوم
 مقام الحدث والقيام عنده افضل خروجا عن الشهادة الثانية عن الخلاف
 وان استطاع الخروج والصلوة على الارض فالخروج افضل لانه اسكن
 للقلب واجمع للفكر والخلاف في السابرة اما مربوط فان كانت في المحلة
 التي يخرج بها شديدا فهي كالسابرة وان لم يكن الاضطرار شديدا او
 كانت مربوطا بالشط ففيل هو ايضا على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعدة
 اتفاقا قال الشيخ كالدين بن الرضا ثم ظاهر الكتاب والنهاية والاختيار
 جواز الصلوة بغير قائما في مربوطة بالشط مطلقا وفي الايضاح وان كانت
 موقوف في الشط وهي على قرار الارض فصلا جاز لانها اذا استقرت على
 الارض حكمها حكم الارض وان لم يكن على قرار الارض فان كانت مربوطة
 ويمكن الخروج لم يخرج صلواته فيها لانها اذا لم تستقر فهي كالآية استثنى بخلاف
 ما اذا استقرت فانها كالسرى وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلوة فيها
 اذا كانت سارية مع امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الثانية عن غا
 ثم المضي في السفينة يلزم استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة وكلما دارت
 السفينة لانها في حقه كالبيت حتى لا ينطوع فيها موميا مع القدرة على الركوع
 والشجود بخلاف ركن الآيات كما في **الثالث** من الفرائض القراءة وهي
 نصي الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فان صح الحروف من غير ان يسمع
 نفسه يكون ذلك قراءة واختيار الهندواني والفضل لان مجرد حركة اللسان
 لا تسمى قراءة بلا صوت لان الكلام اسم لمسموع مفهوم وقيل اذا صح الحروف بخروج
 ان لم يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل للسان وذلك باقامة
 الحروف دون الصياح لان الصياح فعل السامع لا القاري وفي المحيط الا
 قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الدين الحلواني الاصح ان لا يجزئ ما لم يسمع
 اذناه ويسمعه من يقربه قال الشيخ كالدين بن الرضا واعمال القراءة
 وان كانت فعل للسان ففعله الذي هو كلام والحروف بالحروف وكيفية

مطلب القراءة

كيفية تعرض للصوت لا للنفس فجزء نصيحتها بلا صوت اي الى الحروف
 بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام بقي ان لا يقتض ان يلزم في مفهوم القراءة
 ان يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر الميسري ولعله المراد بقوله
 الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت الذي لم يكن مانعا
 استثنى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق
 والاستثناء والشمية على الذبيحة والابوة والبيع وجوب السجدة بطل
 حتى لو استثنى ولم يسمع نفسه لا يقع عند الشيخين خلافا للكرخي وكذا ان قال
 ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق جاز ان اسمع نفسه صح التعليق
 ولا يقع الطلاق اجماعا والا فقل لا خلاف وقيل الصحيح ان في بعض النسخ
 يكتفي بسماعه وفي بعضها شرط سماع غيره كما في البيع لو سمع البائع بنفسه
 ولم يسمع المشتري لا يكفي والقراءة فرض في جميع ركعات النفل لمساواة ال
 الركعة الثانية للركعة الاولى والقراءة على ما سبأ في وكل ركعتين من النفل
 صلوة على حدة ولذا في جميع ركعات النفل ان له شيئا بالسنة وشيئا
 بالفرض فمن حيث يشهد بالفرض تفرض القراءة في الركعتين فقط ومن حيث
 يشهد بالسنة تفرض في الجميع فتفرض احتياطا ولان اذا ما ليس عليه اولى
 من ترك ما عليه ولا تفرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين كما في الفجر
 والمجعة وظهر المسافر وعصر وعشاء اما في ذوات الاربع كظهر اليوم
 وعصر وعشاء وكذا في ذوات الثلث كالمغرب فتفرض القراءة اما هو الى
 من كل منهما حال كون الركعتين بغير عشرين ارسوا كما في الاوليين او
 او الاخيرين او الاولى والثانية او الاولى والرابعة او الثانية والثالثة
 او الثالثة والرابعة وهذا عند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات
 الفرض ايضا وعند مالك في الاكثر وقال ذفر والحسن البصري في واحدة
 وقال ابو بكر الاصم واسماعيل بن عليه والحسن بن صالح وسفيان بن
 عيينة ليست بفرض في الصلوة بل هي مستحبة لما روي ابو سلمة ومحمد بن
 علي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى المغرب فلم يقرأ فيها شيئا فقل

و

فان

كعتين

اعندنا

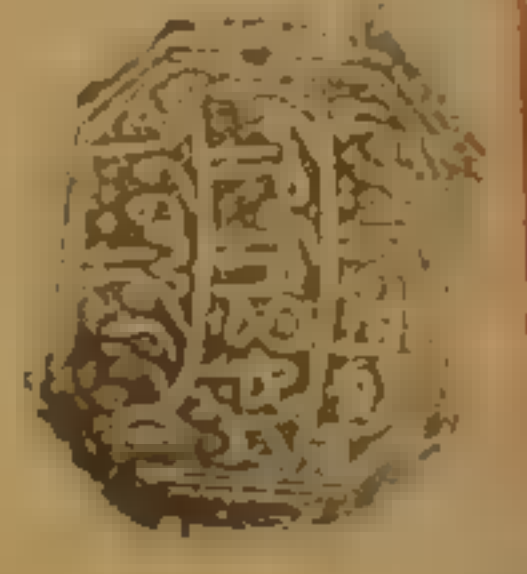
فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فله بأس اذا رواه الشافعي
وعنه وعن زيد بن ثابت قال القراءة ستة رواه البيهقي ودليل زفران
الامر في الآية وكذا قوله على الصلوة والتسليم لا صلوة الا بقراءة والاباخرة
الكتاب ونحو ذلك من الاحاديث لا يقتضئ التكرار والقراءة في ركعة وقراءة الصلوة
بمحصلها امثال الامر على ما عرف في الاصول ودليل مالك ان الاكثر يقوم
مقام الكل ودليل الشافعي ما تقدم انفا من الاحاديث وكذا فعله على التسليم
فانه لم يرد عنه ترك القراءة في ركعة من الفرض وكذا قوله عليه السلام في المسمى صلوة
بعد ما قال فليتر ثلثا رواه ما يستر معك من القرآن وفي آخر الحديث ثلثا فعل ذلك
في صلواتك كلها ولنا ما استدلل به زفران والحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار
الا ان الثانية المحقق بالاولى بطريق الدلالة لثباتها بها في صفة القراءة و
عدم التسقوط لسفر او اعترض بان هذا بناء على ان الدلالة لا يشترط فيها
اولوية المسكوت بالحكم وفيه نظر بان الثابت بالدلالة ما يفهمه من التصريح كل
من يفهم اللغة وليس هذا ذلك واجيب بانه لا شك انه يعتبر في كون دلالته كونه يفهم
عندهم موضع اللفظ سواء كان اولى او لا فله عبرة بذلك النظر في لا شك
ان من فهم اللغة وعلم تسوية الشارح بين الركعة الاولى والثانية من
كل الوجوه ثم سمع يقول اقرأ في الصلوة بتأدية القراءة في كلا الركعتين
بملاحظة المقدمة المقررة في نفسه واقاما الاحاديث فيما لا يشك بها المفروض
على ما مر في اول بحث الفريضة ان الاجمال في مسمى الصلوة لا يفي عدم الاجمال فيما
يضاف اليها من الادكان شرعا فلا يكون خبر الواحد سائلا اذ كان دليله مما لا
يحتاج الى البيان وقوله تعالى فاقرؤوا غير محتاج الى البيان بقي ان يقال فلم يثبت
الوجوب في الاخيرين كما هو محصل رواية الحسن عن ابي جهم انه اذا لم يقرأ بركته ان
عمدا او بسجدة سهوا او الجواب بان قول الصحابة على خلا فله صافي
له عن الوجوب اذ قد روي ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحق السبيعي عن علي
وابن مسعود قالوا في الاولين وسبحة في الاخيرين وفي موطاء محمد بن الحسن
ثنا محمد بن ابيان القرشي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس ان عبد الله

الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وما يخاف فيه من الاولين
ولا في الاخيرين واذا صلى وحده فقرأ في الاولين بغائبة وسورة ولم يقرأ في الاخر
بشيء فهو مع ما في الحديث الاول من الانقطاع عما يتم اذا لم يكن عن غيره من
الصحابة خلا فله ولا فاختلاف في الوجوب لا يصرح دليله عند فلاح طرواية
الحسن هذا ملخص ما اختاره الشيخ كمال الدين بن الرما في الاستدلال ولما قل ان
يقول لا تسلم بتأدية القراءة في كلا الركعتين عند سماع قول الشارح اقرار في الصلوة
وان على التسوية من كل الوجوه لان القراءة في ركعة من الصلوة فانه في الصلوة
من غير ريب وايضا المدعي فرضية القراءة بين ركعتين غير عين والدليل يقتضئ
تخصيص الاولين حيث قالوا الثانية اشبهت الاولى في عدم التسقوط لسفر او
صفة القراءة فلا يطابق المدعي وربما يجاب عن هذا بان المراد بالاولى اولا ركعة
قراءتها والثانية ركعة اخرى تضم اليها وهو مع ما فيه من البعد والتخفيف يقتضئ
انه اذا جهر في الاولى من العشاء واخلى الثانية من القراءة ان يجهر في الركعة الثا
نية ان قراءتها والا في الثانية ولم يقل به احد والله سبحانه اعلم والا فضل ان يقرأ
في الاولين هكذا ذكر القدر في شرح مختصر الكوفي وهو يفيد انه لو لم يقرأ
فيهما لا يكره له ذلك لان ترك الافضل ليس بكره والصحيح ان يكره ان كان ذلك
عمدا او بجهل بسجدة سهوا وان تسويان تعيين القراءة في الاولين واجبا وان
قراء في الاولين فهو في الاخيرين مخير ان شاء قراء وان شاء سبحة تلك تسبيحات
وان شاء سكنت مقدار تسبيحة على ما في النهاية وذكر الربيع في شرح الكون
قد رثلت تسبيحات وكذا ذكره السروحي عن مختصر البحر ودليل التسبيح ما تقدم
عن علي وابن مسعود وقال ابن المنذر وقد روينا عن علي انه قال اقرأ في
الاوليين وسبحة في الاخيرين ودليل السكوت ما تقدم عن ابن مسعود في
موطاء محمد بن الحسن وهذا التخيير انما يرجع الى نفي تعيين القراءة فوضا في الاخر
وليس المراد التسوية بين الثلاثة فان القراءة افضل بلا شك وكذا التسبيح افضل
من السكوت بلا شك في المحيط وغيره قراءتها وحدها في الاخيرين مست
وفي المرغيناني انها افضل في الواقع انما احب وفي البسوط شرح

مختصر الكوفي روى الحسن عن الخ أن قراءة الفاتحة واجبة في الاخيرين ونحو
 سجدة التوبة وتركها ساهيا وتقدم ترجيح الشيخ كمال الدين له من حيث
 الدليل لأن خلافا ظاهر الرواية وعلى هذا الاختلاف الافتصاد على السكوت
 قبل لا يكره وقبل يكره وهو الظاهر وفي المحيط لو سيج فيها ولو لم يقرأ لم يكن
 مسيئا ومثله في الرغباني قال السروجي لأن القراءة شرعت فيها على وجه
 الشاء والذكر ولذا تعينت الفاتحة لكونها ثناء انتهى ولا خلاف على ظاهر
 الرواية أن الإساءة منتفية في الافتصاد على التسيب لأنها إنما تثبت بترك
 الواجب والقراءة غير واجبة فيها في ظاهر الرواية ولكن على قول من جعل
 القراءة فيها سنة وهو الظاهر لمواظبة عليه السلام عليها ينبغي أن يكون
 الاختصار على التسيب أيضا ما ذكرنا في بيان مقدار الفرض من
 محل القراءة وأما التقدير في بيان ما هو فرض من مقدار القراءة
 بنفسها فالفرض قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة
 وإن أدى ولو كانت تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى نظر وهذا عند
 الشيخ في إحدى الروايات عنه وهي المشهورة وفي رواية ما يطلق
 عليه اسم القرآن ولم يشبه خطاب أحد ونحوه فعلى هذه الرواية لا
 يجزئ عنه ثبوت نظر وأما عندهما وهي رواية عنه أيضا فالفرض أما
 قراءة ثلاث آيات فصار نحو نظر ثم غسسي وبسرة ثم أدبر واستكبر
 أو قراءة آية طويلة مقدار ثلاث آيات فصار لأنه لا يسمى قارئاً بدون
 ذلك على قوله أن قوله فاقروا ما يتيسر من القرآن من غير فصل
 فكان مقتضاه الجواز بدون الآية وبه جزم القدر فيقال الصحيح
 من مذهب الشيخ أن ما يتناول اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس
 فإنه قال اقروا ما يتيسر من القرآن وليس شيء من القرآن بقليل لكن
 قال صاحب النهاية ما دون الآية خارج منه أي من النص المطلق يتصرف
 في الكامل في الماهية ولا يجوز بكونه قارئاً بما دون الآية إذ لم يجز بكونه
 من أفراد الماهية القرآن فلم يشر إليه الأمة خصوصاً والموضع موضع

تقدير القراءة بما هو فرض

موضع احتياط بخلاف الآية إذ يطلق عليه قارئاً بها فالجواب أن الآية بعد
 قارئاً عنده وإن قرئت لا بما دونها وعندهما لا بعد قارئاً لا بمقدار اقصر سورة
 وهي ثلاث آيات إذ به وقع التحدي وبه يميز القرآن من غيره وفي الاسرار ما قاله
 احتياط فان قوله لم يلد ثم نظر لا يتعارف وإنما هو قرآن حقيقة فمن حيث
 الحقيقة حرم على الحائض والمجنب قراءته ومن حيث العرف لم تجز الصلوة به
 احتياطاً فيهما انتهى وتمثله لم يلد إنما يأتي على قوله متى يقول أن سورة
 الاخلاص خمس آيات وأن لم يلد آية وهم المكي والشامي وأما على قول من قال
 أنها أربع آيات وهم الباقون فلا وهذا هو الخلاف فيما إذا كانت الآية كلمتين أو
 أكثر وأما إذا قرأ آية واحدة فحرف واحد نحو قوله تعالى هاتان أو حرف واحد
 نحو وصون فانها آيات عند بعض القراء فقد اختلف المشايخ فيه في جواز
 أو كونه ذلك المقدار بمن يأتى فرض القراءة عنده والاصح أنه لا يجوز لأنه
 لا يسمى قارئاً عند نحو حرف غلط بل الحرف مسمى ذلك وليس هو المقروء
 وأما المقروء الاسم وهو كلمة لا حرف واحد أن قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي
 الدائمة بغير قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدانستم بدين الله آخرها ولكن لم يتم
 تلك الآية في ركعة واحدة بل قراء البعض أي نصفاً منها في ركعة والبعض الآخر
 في الركعة الأخرى فقد اختلفوا فيها أيضاً قال بعضهم لا يجوز لأنه دون آية و
 الاصح أنه يجوز على قوله أي حقيقة بل وعلى قولهما أيضاً لأنه يزيد على ثلاث
 آيات فصار تعيين الآية أو الثلاث ليصير قارئاً حقيقة أو عرفاً وهو
 كذلك وهذا كله بيان مقدار الفرض المتعلق جوار الصلوة به أما مقدار الواجب
 الذي يخرج به من الكراهة وبيان السنة في أي أن شاء الله تعالى بيان
 صفة الصلوة فالافتصاد على هذا المقدار مكروه لترك الواجب والذي
 لا يحسن أن يقرأ الآية واحدة لا يلزمه التكرار أي تكرار تلك الآية عنده أي
 عند الخ جرحه وعندهما يلزمه التكرار ثلاث مرات بناء على ما تقدم وأما القائل
 على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين أو كرر كلمة مائة مرة بلغة قد آية فلا يجوز
 عنده كذا القائل على ثلاث آيات لو كرر آية ثلاث مرات لا يجوز عندهما لأنه التكرار



لا يؤدي معنى المجموع مع القرآنية فلا يجوز عن عند القدرة **والرابعة من القوا**
الركوع وهو الركوع المفروض طاء طاء الرأس أي خفضه لكن مع انحناء الر
الظهر لأنه هو المفهوم من موضع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى **اركعوا** وأما
كأنه انحناء الصليب حتى يستوي الرأس بالعمود مجازاة وهو حد الاعتدال فيه
فلا قال وان طاء طاء رأسه قليلا أي قد راقب من الطاء طاء ولم يعتدل
أي لم يصل إلى حد الاعتدال منه أن كان إلى الركوع أي الكمال أقرب منه إلى القيام
جاء ركوعه لأنه بعد ركعها لغة وعرفا إذا ما قرب من شيء أعطى حكمه وإن كان
إلى القيام أقرب بأن لم يحس ظهر بل طاء طاء رأسه مع ميله من تكبسه لا
يجوز ركوعه لأنه لا يعتد **كأنه** كالمائل قائما إذ قد يكون قيام بعض الناس
كذلك رجل استوى إلى **القيام** الإمام وهو ركع فليترك ذلك الرجل ووقعه
تكبيره وهو حاله أنه إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فضلوته فاسدة
لعدم صحة شرعه لما تقدم أن الشرط وقوع التكبيرة في محض القيام
ولم يوجد رجل أخذ ببلغت حد وبنت الركوع بخفض رأسه في الركوع
تحقيقا لا انتقال من القيام إلى الركوع وليس عليه غير ذلك كما قالوا لكن
فيه الاختلاف بالسنة وهي تسوية الرأس بالعجز وعدم تنكيسه وكان
ينبغي أن يكفى بمجرد النية مع التكبير كالمصل قاعدا إذا انتقل إلى الركعة
الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع يكون يديه يكونان مسويتين
على أخذ به حال التشديد ثم يقبضهما عند الانتقال إلى الثالثة كذلك هنا
تكون يديه مقبوضتين حال القيام ثم يمد يدهما على ركبته في الركوع و
ذكره عبون الفتاوى إذا أدرك الرجل الإمام واقف في ركعة بعد
ما سجد الإمام لتلك الركعة سجدة فركع المقتدى وسجد سجدة ثانيا
سجدة واحدة وسجدة مع الإمام فقد صلوة لأنه انفرد بصلوة
ركعة كاملة في موضع فرض عليه لا اقتداء ولو أنه أدرك الإمام بعد
ما ركع وهو بعد في السجدة الأولى فركع وحده وسجد السجدة الثانية مع
الإمام لا انفرد بصلوة وإن كانت لا تحسب له تلك الركعة وإنما انفرد لأن

الركعة

لأن زيادة ما دون الركعة غير مفيد للصلوة لأن ما دون الركعة لا يسمى
صلوة ولذا لو خلف لا يصلح لا يحسن بما دون الركعة والركعة إنما تتم بالسجدة
لوجود جميع الأركان المقصود لذاتها فيها وإنما ذكر لفظ مفيد مع عود
ضمير إلى زيادة اعتبار المعنى المصدر وإذا ركع المقتدى قبل ركوع الإمام
فرفع رأسه قبل أن يركع الإمام لم يجز ذلك الركوع ولم يحسب له حتى لو
اعتدبه ولم يعد الركوع مع الإمام عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلوة
لانفراده بشئ فرضت عليه المتابعة فيه وإن أدركه الإمام أو ركع المقتدى
قبل الإمام فادركه الإمام وهو في الركوع بعد اجراءه أو المقتدى ذلك
الركوع عندنا خلافه فالزفر فانه لا يجزئه عنه لأن ما أتى به قبل الإمام غير
معتد به لأنه منهي عنه فلا ما بينه عليه فإن البني على الفاسد فاسد ولنا
أن القدر الذي شئنا كافي يسمى ركوعا غير معتد به ما قبله والشرط أن
في جزء واحد كالركوع الإمام أولا وشاركه المقتدى في آخر جزء منه أو
ركع على أثر إمامه ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقا وإن كان ذلك مكرها
للشئ عنه قال عليه السلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا تكبر
فليروا وإذا ركع فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عليه السلام لا تبادروا
الإمام إذا تكبر فليروا وإذا قال ولا اله الا الله فقولوا آمين وإذا ركع فاركعوا
وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال
عليه السلام أما يحسب الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يقول الله رأسه
رأس حمار متفق عليه وإن انتهى إلى الإمام وهو راو الحال أن الإمام
راكع فليكن المؤتم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الإمام رأسه
من الركوع أو لم يقف بل كبر وركع مع رفع الإمام برأسه إلى حد هو
إلى القيام أقرب لا يصلح المقتدى مدركا لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها
وعندنا غير بعيد مدركا لها حتى كان لاحقا عنده فيها فيأتي بها قبل فراغ
الإمام إذا الواجب قضاء ما فات فيها قبله ولكنه لو صلوة بعده جازو
عندنا كما كان مسبقا فيها لا يأتي بها إلا بعد فراغ الإمام ثم أنه أدرك الإمام

ركعة

فيما حكم القيام وهو الركوع فصارت كما لو ادركه في محض القيام ولم يركع معه
 حتى رفع فانه يكون مدركا لها اتفاقا حتى كان له ان يركعها ثم يتابعه فلذا هذا ولنا
 ان الاقتداء متابع وشركة لما تقدم من الحديث اتفاقا ولم يتحقق من هذا مشا
 ركة في حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه معنى
 الاقتداء بعد بخله من شاركة في القيام ثم تخلف جزئي مفروض فلا يتحقق بعد
 ذلك بالتخلف لم يتحقق معنى الله حق في الشرع اتفاقا هذا ومذكر الامام في
 الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خله فابعضهم ولو نوى بتكبير الواحدة الركوع
 لا الافتتاح جاد ولعن نبيه كذا ذكره الشيخ كالدين بن الرهام ولا تغفل
 عما سبق انه لا بد من وقوع تلك التكبيرة في حالة القيام والا لا يصح الشرع
 وركنية الركوع متعلقة بآد في ما ينطلق عليه اسم الركوع لغة عند ابي ج
 ومحمد خله فالن شرط الظاهر على ما بيناه وسيأتي ان شاء الله تعالى
 وذكر في الشرح اي شرح الاسبيجاني انه ان لم يقبل ثلث تسبيحات اول يكف
 مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ لقول ابي مصلح البلخي تلميذ
 الذي يفرض التسبيحات الثلث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة لا
 يجوز ركوعه ولا سجوده لان كلا منهما ركن مشروع فوجب ان يجعله ذكر
 مفروض كالقيام فلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقيام
 وهو لا يجوز وكذا ما رواه ابوداود والترمذي عن عقبه بن عامر قال
 لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها
 في ركوعكم ولما نزلت قوله تعالى سبيح اسم ربك الاعلى قال ع م اجعلوها في
 سجودكم لا يجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امر الكون خبر واحد لكن
 بقي ان يقال ينبغي ان يعيد الوجوب كما في نظائره ولم تقولوا به بل به
 بالنسبة فاجاب عنه المستصفي بانه دل الدليل على عدم الوجوب ايضا
 لانه على الصلوة والسلام لما علم الاعرائي الصلوة لم يذكر له في الركوع و
 السجود شيئا ولما قل ان يقول انما يلزم ذلك ان لو لم يكن في الصلوة واجب
 خارج عما علمه الاعرائي وليس كذلك بل تعيين الفاتحة وضم السورة

حاشية في بيان التكبير

السورة او ثلث ايات ليس مما علمه الاعرائي ثبت بدليل آخر فلم لا يجوز ان هذا الذكر
 وكذا لركنية السجود متعلقة بآد في ما ينطلق عليه اسم السجود وهو وضع
 الجبهة على الارض والكلام فيه كالركوع وذكره زاد الفقهاء وغيره ايضا
 ان ادنى تسبيح الركوع والسجود الثلث وان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع
 مرات لما خرج ابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن مسعود عنه ع م
 انه قال اذ ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربك العظيم وذلك اذ ادناه واذ اسجد
 فليقل سبحان ربك الاعلى ثلث مرات وذكره ادناه والمراد اذ في ما يتم به تحقق
 الستة فلذا روى عن محمد كراهة النقص عن الثلث ثم اذا كان الثلث اذ في وقد
 استحبوا الا بآد لقوله عليه السلام ان الله وتوحيب الوتر ناسبا ان يكمل الخمس اوسط
 والستة كمالا والحاصل انه بسبب الزيادة على الثلث ماشاء وتوكلن الامام
 لا يزيد ما ينقل عمله على القوم حتى لو كان الخمس ينقل عليهم اقتصر على الثلث
والخامسة من القرائين السجدة وهي فرضية تنادي بوضع الجبهة على الارض
 او ما يتوصل بها بشرط الانخفاض الزايد على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام
 لانه لا يعد ساجدا لغة وعرفا مادونه ويعد به وامانا تادبه على وجه الكمال فهو
 بوضع الجبهة والانقذ القدمين واليدين والركبتين كما في الصحيحين من
 قوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين
 والركبتين واطراف القدمين والانقذ داخل في الجبهة لان اعظمها واحد وهذه
 الصفة المذكورة هي الكمال وان وضع جبهة دون انقذ جاز سجوده بالاجماع
 ولكن ان كان ذلك من غير عذر يلزم منه الخروج في وضع الانقذ بكونه على ما ذكر في
 الزيد وذكره التحفة والهداية لا بكونه ولا اول اظهر لما فيه من مخالفة مواظبته
 عليه السلام روى ابوداود والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد مكث انقذ وجبهته
 ونحو يديه عن جنبه ورواه الترمذي ايضا وروى ابو يعلى والطبراني كان
 عليه السلام يضع انقذ الارض مع جبهته وفي البخاري من حديث ابي حمزة
 سجد بعز رسول الله عليه وسلم وامكن انقذ وجبهته من الارض وان وضع انقذ
 دون جبهته فلا يكفر بسجوده ولكن يكره ان كان بغير عذر عند الخرج فالحق

حاشية السجدة

لما من انهما عظم واحدا لانا جميعا على اجواز السجود عليه حالة العذر
ولو لم يكن محله للسجود لم يجز السجود عليه للعذر لان ما ليس محله لا يصير محله جاز
بالعذر كالحذو والاذن بل تستقل الفريضة لا الایاء وان كان محله جازا ان يقتصر
عليه من غير عذر ايضا لكن مع الكراهة لمخالفة المواظبة منه عليه السلام وقال لا يجوز
السجود بالانف وحده الا اذا كان بجسمته عذره وهو رواية اسد بن عمرو عن
انح لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم الحديث قال الشيخ
كمال الدين بن الرهام والحق ان مقتضاه يعني هذا الحديث ومقتضى المواظبة
المذكورة الوجوب ولا يبعد ان يقول به ابو حنيفة والكراهة الرواية عنه على كراهة
التحریم وعلى هذا جعل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الاخرى الموافقة لقوله
دراية ولا القوي من الرواية هذا ولو حمل قوله لا يجوز الاقتصار الا من
عذر على وجوب الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حمل الكراهة الرواية
عنه عليه من كراهة التحريم ولم يخرجنا عن الاصول اذ يلزمهما الزيادة بخبر الواحد
وهما بمنعنا منها انتهى وهذا الزاهد ذكر الانف وهو اسم ما صلب دليل على انه
لا يجوز السجود على الارنية وان عليه ان يكون ما صلب منه قال وفي كفاية
البحر المحيى عن انح ان وضع ارنبة انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه
انتهى ولو وضع حذوه في السجود اودقنه وهو ملتقى للخبين من الحنك
لا يجوز سجوده بلا اجزاء لانه لا يسمى سجودا وان ارى ولو كان ذلك من عذر
مانع من لزوم السجود على الجبهة والانف اذ لم يرد نص في اقامة السجود
على الخذ والاذن مقام السجود على الجبهة والابدال لا تنصب بالراى سيما مع
عدم صحة اطلاع السجود عليه لغة بخلاف الانف على ما تقدم بل اذا عرض
العذر لما منع من لزوم السجود على الجبهة او الانف يومى المصلح بالسجود ايماء
ولا يسجد على حذوه ولا ذقنه لسقوط فرضية السجود عنه وانتقالها الى الایاء
لعدم القدرة او لزوم الحج على ما من ووضع اليدين والركبتين في السجود
ليس بواجب اى يفرض بل هو سنة عندنا خلافا لغيره والتشافي فان ذلك يفرض
عندنا حتى لو سجد رافعا يديه او ركبتيه لا يجوز سجوده عندهما وكذا

وكذا عند الامام احمد ما تقدم من حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولنا
ان السجود وضع الجبهة على ما تقدم وتحققه لا يتوقف على وضع اليدين والركبتين
ولا يجوز الحاقه فرضا بالحديث الذى هو خبر واحد لانه لا يجوز الزيادة به على الكتاب
وهو مطلق واختار الشيخ كمال الدين بن الرهام كون الوضع المذكور واجبا كما
في تعديل الاركان ونحوه من الواجب لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز ثبوت الفر
به لما منع المذكور وهو لزوم الزيادة على الكتاب فله مانع من ثبوت الوجوب به كافي
التعديل ونحوه وكذلك مواظبته عليه السلام على الوضع المذكور من غير ترك
يقضي الوجوب لكن لقائل ان يمنع ان قوله عليه السلام امرت يفيد الوجوب
علينا بدون ان يأمرنا به صريحا وبالاعادة لتكره كما امر الاعراق باعادة الصلوة
لتكره التعديل وكذا مواظبته عليه السلام على مثله من الافعال الطبيعية غير
القصدية لا يقتضى الوجوب ولا اشكال وضع اليدين والركبتين في السجود
من الافعال التي تقتضيها الطبيعة وان تركه لا يحصل الا بكلف فيكون سنة
لا اقتداء به عليه السلام فيما امر به وما فيه من الخضوع وزيادة تمكن السجود
فان تركه يخل بذكره على ما لا يخفى ولو سجد ولم يضع قدميه او احدهما على
الارض في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع احدهما جاز كما لو قام
على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة الزاهد وظاهر ما ذكره مختص
الركن والمحيط والقذورى يقتضيه انه اذا وضع احد القدمين دون الآخر
ان لا يجوز وقد اثيرت في بعض الشئخ ان في روايتين انتهى وانما لا يجوز
مع رفعهما لعدم تحقق السجود الذى هو وضع الجبهة على الارض
معه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ولقائل ان يقول لا يتحقق
السجود مع رفعهما اذا وضع الركبتين او احدهما مكان ينبغي ان يفرض
وضع احدهما هذه الارجح لا على الشيعين حيث كان المقصود انما هو
التوصل الى الفرض الذى هو وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين سنة
وضعه القدمين او احدهما فرضا لم يتضح له دليل واما قول الاكل في
شرح الهداية وذكر انما شئ ان اليدين والقدمين سواء في عدم

صنية

ض

الفريضة وهو الذي يدل عليه كلام الشيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق
 فيعيد عن الحق وبطلته احق اذ لا رواية شاعده والاراية تنفيه
 على ما توهم ان ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض وحيث توافقت
 الروايات ونظافت عن ائمتنا ان وضع الركبتين سنة ولم ترد اية
 قط بانه فرض وكذا وضع اليدين تعين وضع القدمين او احدهما
 للفريضة ضرورة ولوله تدبر عنهم رواية فكيف الروايات فيه متوفرة
 ايضا على ما لا يخفى على المتبحر والله الموفق ثم المراد من وضع القدم
 وضع اصابعها قال الواهدي ووضع رؤوس القدمين حالة السجود
 فوضو مختص الكرخي سجد ورفع اصابعه عليه عن الارض لا يجوز
 الا في الخلاصة والبراذن وضع القدم بوضع اصابعه وان وضع
 اصبعها واحدة او وضع ظمها القدمين بلا اصابع وان وضع مع ذلك
 احد قدميه صحيح والآفلو وفهم من هذا ان المراد بوضع الاصابع تو
 نحو القبلة ليكن الاعتماد عليها والآفلو ووضع ظمها القدم وقد جعله
 غير متبر وهذا مما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون و
 لو سجد بسبب الزحام على فخذه جازة وكذا لو كان به عذر آخر منع عن
 السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ على المختار ولا يجوز بغير
 عذر على المختار كذلك الخلاصة ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها
 يجوز على الصحيح ولو بلا عذر والوجه في ذلك ان السجود لا يشترط ان
 يكون على الارض بلا حائل ولا ان يكون موضع السجود ارفع من موضع القد
 وحيث كان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلقا
 والسجود على الفخذ بمنزلة السجود على الوسادة لكن مع ذلك لما كانت
 بعضها منه ولم يتعارف السجود عليها لم يجز بلا عذر بخلاف الكف
 فان الساجد عليها يعد ساجدا عرفا وفي القنية بسط يده وسجد
 عليها بجزية وهو يكره لا تحل اشئنا فاجوز لما قلناه والكره لما
 فيه من مخالفة المأثور من مواظبة على السلام ومن بعده ولهذا قال

توافق

جبهتها

مين

لا مسجد بسبب الزحام
 على فخذه

قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والذي ينبغي ترجيح الفضا على الكف والفخذ
 انتهى وما في القنية هو الوسط قال المص وهو اى جواز السجود على الفخذ
 حال العذر قوله الى حقيقته والظاهر انه روى عنه ولم يرو عن الامامين فيه
 شئ فلا اخضه بالاكروان سجد على ركبتيه لا يجوز سجوده قال في الخلاصة
 بعذر او بغير عذر قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا يجوز في الوجهين ولم
 يخاف فيه خلافا لكن ان كان بعذر كفي باعتباره ما في ضمنه من الابهاء وكان عذر
 الخلو فيه لكون السجود يقع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قدر الواجب
 من الجبهة وفي التنجيس لو سجد على حجر صغير ان كان اكثر الجبهة على الارض
 جاز ولا خلاف انتهى كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي التواهدى عن
 المحسن الاصح انه اذا سجد على فخذه او ركبتيه بعذر جاز والآفلو انتهى
 وان سجد على ظهر رجل وهو اى والمحال ان ذلك الرجل السجود على ظهره في
 الصلوة يجوز سجوده وان سجد ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز سجوده
 والمراد من الصلوة صلوة المشاجدة لو كان في صلوة اخرى لا يجوز ايضا
 لان الضرورة قد تدعو الى ذلك للزحمة وانما يتحقق عند الاشتراك في
 الصلوة لا عند عدمه على ان جوازه في مخصوص بعذر الزحام و
 لا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اى اعلى من موضع القدمين
 ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين جاز
 السجود عليه والآفلو وان لم يكن ارتفاعه مقدار لبنتين بل كافي ازيد
 فلا يجوز السجود وادار باللبنة في قوله مقدار لبنتين ببناء بخاري وهي
 ربع ذراع عرض ست اصابع مقدار ارتفاع اللبنتين المنصوبتين
 نصف ذراع طول اثنتي عشرة اصبعها وذكر في الخلاصة قال المشايخنا
 ان سجد على لبنة جاز وعلى لبنتين لا يجوز ان كانت احدهما فوق
 الاخرى وان كانت اجرتين يجوز لان الارتفاع قليل انتهى وهو لا
 ينافي ما قلناه لان لبنة بخاري على مقدار الآخرة على ما قررناه و
 ذكر الواهدي لو سجد بعنه المريض على دكاه دون صدره يجوز كالصحيح

اشترى والا قرب ما ذكر المص لما قدمناه في اول بحث السجدة من حداث
في السجود المجزى فانه صادق فيما اذا كان الارتفاع هذا المقدار لا
في الازيد فليتنا مل ولو سجد على كور عمامته وهو دورها يقال كاد
العامة وكورها اذا ادارها ولقها وهذه العامة عشرة اواراد وار
او سجد على فاضل ثوبه الذي هو لا بسبه حال وضو كور العامة او فاضل
الثوب على شئ طاهر جاز سجوده عندنا خلاه فالشفا في واحد فان عند
لا يجوز لما روى البيهقي من حديث خبان بن الارث قال شكونا لارسل الله صلى
الله عليه وسلم حر الرضان في جباهنا واكفنا فلم يشكنا الى فلم يزل شكوانا و
لم ياذن لنا في اتقانها ولنا ما روى ابو نعيم في الحلية في ترجمة ابراهيم
بن ادحم ثنا ابو يعلى الحسين بن محمد الزبيدي ثنا ابو الحسن محمد بن موسى
الحافظ الصوفي البغدادي ثنا لاحق ثنا الحسن بن علي الدمشقي ثنا محمد بن
فيروز ثنا بقيق بن الوليد ثنا ابراهيم بن ادهر عن ابيه ادهر بن منصور
الجلي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد
على كور عمامته ورواه الطبراني في الاوسط بسنده عن عبد الله بن ابي
وفى قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور عمامته ورواه
الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الواسطي في فوائده ثنا محمد بن ابراهيم بن عبد
انا ابا بكر احمد بن عبد الرحمن بن ابي حصين الانطلسي ثنا كثير بن عبد الله
ثنا سويد بن عبد العزيز بن عمر بن نافع ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم كان
يسجد على كور عمامته واخرج البيهقي في سننه عن هشام عن الحسن قال
كان اصحابنا الرسول صلى الله عليه وسلم يسجدون وايديهم في ثيابهم ويسجد
الرجل منهم على كور عمامته وذكر البخاري في صحيحه تعليقا فقال وقال الحسن
كان القوم يسجدون على العامة والقلنسوة ويسجد الرجل ويده في كفه وروى
ابن ابي شيبة ثنا شريك عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد يتقي بفضله حر الارض وبردها
ورواه احمد واسحق بن راهوية وابو يعلى والطبراني وابن عدي في الكامل

الكامل واخرج السنن عن انس كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا
لم يستطع احدنا ان يكون وجهه من الارض بسط ثوبه فسجد عليه الحديث الذي
استدلوا به من ترك الظاهر بالاجماع على ان الحائل المنفصل ليس بما يجزى من السجود
ولا دليل لهم على ان الاتصال مانع كيف وفيه ما سمعت من النقول وثاويل فضول
السجود على العامة الثياب بما لا يتحرك بحركتهم في غاية البعد فلا يلتفت اليه لانه
يشترط صحة السجود على الارض ان يكون ما سجد عليه متصلا بالجهة فلو سجد
على ما انفصل بافوق الجهة لا يجوز وان سجد في سجوده حرج الارض ايضا كما في
السجود على العطن ونحوه على ما ياتي ان شاء الله تعالى ومع هذا يكره السجود على
كور العامة قال في التبيين لا فيه من ترك التعظيم ولم يرد به اصل التعظيم والالم
يصح بل نهايته وهذا لان الركن فعل وضع للتعظيم ولان المشاهدة من وضع
الرجل الجبهة في العامة على الارض ناكسا لغيره عنه تعظيما كذا قال الشيخ كال
الدين بن الهمام والذي ينبغي ان يكره اذا كان بلا عذر ولا فله كما تقدم من الاحا
لانها كانت تحت وجود العذر وهو دفع الحر او غيره ويؤيده ما ذكر الحافظ
الدمياطي في مختصر السيرة عن صالح بن حيوان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا سجد يرفع العامة عن جبهة فلو بد من التوفيق وهو ما ذكرنا ولو بسط
كم اوزيله على شئ نجس فسجد على الجوز سجوده في الاصح وقيل في رواية يجوز
وصححه المرعيني وليس بشئ كذا قال الشيخ كالدين بن الهمام ولعل ما قاله
من حيث الرواية والا في حيث الدراية لم يظهر الفرق بين هذه الصورة
وبين التي قبلها حيث المتصل بالمنفصل هناك ولم يجعل مثله هذا ولا يقال
هو كون ثوبه متصلا بالنجاسة هنا لا هناك لانا نقول مجرد اتصال الثوب
بالنجاسة غير مانع من السجود ولا هو مفيد للصلاة حتى لو سجد على مكان
طاهر واتصل بعض اجزاء ثوبه بالنجاسة صح بلا خلاف عندنا ولم نقصد
ولا الواعاد سجوده على مكان طاهر في هذه الصورة او على منفصل بسط
على النجاسة صح صلواته باتفاق ائمتنا بخلاف قالوا سجد على نفس النجاسة
حيث نقصد صلواته ولا تقبده اعادته على مكان طاهر عندها خلوا

ضع

ديث

في بيان السجود على الخفة

لا يوسف فها ان مجرد اتصال ما هو لابس بالنجاسة لا يفد صلوة فلا يصح
 ذلك للفرد ولو وضع كفيه او بسط خرقة على شئ طاهر للحر او للبرد او للتوا
 وسجد على ذلك جاز والكلام انما هو في الكراهة اما السجود على الكفين
 فقد قد من الكلام عليه واما على الخرقه ونحوها فالصحيح عدم الكراهة ففي
 الحديث الصحيح انهم لم كان تحمل له الخرقه فيسجد عليها وفي حصر صغير من
 الخوص وحكي عن الامام انه صلى في المسجد الحرام على الخرقه فنهاه رجل فقال
 الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من وادي اي
 تتلون مناهم تعلم انها هل تصلون على البردي في بلادكم قال نعم فقال يجوز
 والصلوة على الخشيش ولا يجوز وهما على الخرقه والحاصل انه لا كراهة في
 السجود على شئ مما فرش على الارض مما لا يتحرك بحركة المصلي بالاجماع الا
 ان ما كرهه على ما يكون من غير جنس الارض كالجلا والمسيح وكذا خرقة صوف
 القطن والكتان ممسكا بحديث الخرقه ولا دليل له فيه كيف وقد تقدم ما في
 المنع من السجود على فاضل ثيابهم واما هو من الصوف او القطن
 او الكتان والتقييد بالسبط على شئ طاهر احترازا في الكفلا في غيره
 فانه لو بسط على نجس بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من الريح واللون يجوز
 ايضا على ما مر في فصل النجاسة ثم ان السبط لدفع الحر او البرد لا كراهة
 فيه لانه يحصل به الحضور وزوال الاضطراب واما لدفع التراب فان
 كان لدفعه عن جبهته ووجهه يكره لانه فيه نوع ترفع وهو غير لائق بالمصلي
 وان كان لدفعه عن عمامته وتوبه لا يكره لانه صيانة للكمال وتحرز عن اضلعه
 وفي الخلاصة وادار ان يصلي على القباء يجعل الكف تحت رجليه ويسجد
 على الزوال نقله عن الحلواني قال ابن ابي ازي لان الفيل في ماقط الزيل
 وطهارة موضع القدمين شرط في القيام وفاقا وموضع السجدة في
 مختلف لانها تتأدى بالانق وهو اقل من قدر الدرهم ولان السجود على
 الاقل اقرب الى التواضع انتهى وان سجد على التلح فانه لم يلبده بان
 يكبحه يتأخل ويلزق بعض اجزائه ببعض وكان التلح بحيث يقب

يقب وجهه الساجد فيه ولا يجد نجاسة في صلوة جرمه لم يجز سجوده
 عليه لعدم استقرار جبهته على الارض او ما يتصل بها وان لبده حتى صار بحيث
 يجد صلواته ولا يقب وجهه فيه وضابطه ان لا يتسفل بالتسفل في جاز
 سجوده عليه وعلى هذا اذا التقي الخشيش الرطب واليابس فسجد عليه لانه
 حتى لا يتسفل بالتسفل جاز والا فلا وكذا الخشب اذا سجد اليه والقطن المخلوج
 او الصوف ونحوه ان لم تستقر جبهته بتمام التسفل لا يجوز سجوده وكذا
 كل محشو كالغرش والوسائد وكذا كورد العمامة ما لم يكسبه حتى ينتهي تسفله
 ويجوز الصلوة لا يجوز سجوده ولو سجد على الارض او على الجوارس وهو نوع
 من الرخ او على الدرة لا يجوز سجوده لان هذه الجوارس لا تستأوي لارتدادها
 يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجبهة عليها ولو
 سجد على الخنطة او الشعر يجوز لان جوارسها تستقر بعضها على بعض فخشونة
 ورخاوة في اجسامها اما الارز ونحوه من الجيوب والمخلوج وشبهه من
 المنفوش اذا كان شئ منها في جوارق جاز السجود عليه اذ كان غير متخلخل في
 الجوارق لا مكان استقرار الجبهة عليه وجود الصلابة لتما سك اجزائه بسبب
 الجوارق ولا تنس اشتراط عدم التسفل وسئل بصيرين يحي عن بضع جهنم
 على حجر صغير هل يجوز سجوده ام لا قال ان وضع اكثر الجبهة على الارض او مع
 ذلك الحجر لانه من جملة الارض يجوز والا فلا كذا في المحيط وتقدم عن التنجيس
 ايضا ولا بد من معرفة مقدار الجبهة ليعلم كثرتها واقلها وفي من الصدغ الى
 الصدغ طولا وفي الحاجبين الى حرف الخوف عرضا ومن هذا علم فاما قيل
 انه لا يشترط طهارة موضع السجود لان فوضه يتأدى بمقدار الدرهم لا
 شك ان اكثر الجبهة زائد على قدر الدرهم كما بيناه وان لم يضع ركبتيه في
 السجود على الارض يجوز سجوده وهذا هو المختار لما تقدم ان وضعهما في
 السجود سنة ليس بفرض خلافا لما قاله الفقيه ابو الليث على ما تقدم والاشارة
 من الفرائض القعدة الاخيرة التي تكون في اخر الصلوة سواء تقدمت القعدة او لا
 كما في الشائبة وقد فرض في القعدة هو القعود مقدار ادى قراءة الشاهد

هذا انما هو في القعدة الاخيرة

في بيان المسئلة الاولى

وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام باحدك الشيئين اما قول النجاشي الى عبده ورسوله واما القعود مقدار ذلك القول واذا قرأ بسرعة صدق انه قال لكن بشرط تصحيح الالفاظ ليكون ناطقا بالكلمات الموضوعة للمعان فان القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت بالالفاظ لا يفهم لها معنى والمراد من التشهد انه النجاشي الى رسوله عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط وتظهر في صحتها او ثمة فرضية القعدة في هذه المسائل التي ذكرها الاولى رجل صلى الظهر ونحوها تحسبا بان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على راس او با بطلت فرضية او فرضية صلواته لتوكل الفرض على وجه لا يمكن لذلك له زيادة ركعة تامة بالسجود الخامسة وتحولت صلواته بقلوبه عند اني ج والى يوسف اما عند محمد فيبطل اصل صلواته وتخرج من كونها صلوة وهي قاعدة ان كل صلوة بطل وصف من اوصافها بطلت اصله عنده لا عند ههنا لان بطلان الترخيم عنده لانها انما انعقدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما انعقد لها وهما يقولان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتخيم انعقدت للوصول لان الوصف تابع للشرط والاركان لا تكون له قصدا وعلى لوم يقعد في ثالثة المغرب وسجد للاربعه او على ثمانية الفجر ونحوه وسجد والثانية من المسائل المسافر اذا اقتدى بالمقيم في صلوة فاشته رابعة لا تصح اقتداؤه به لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر وان المقيم فيكون اقتداؤه به ح اقتداء المفترض بالمنفصل وهو غير جائز عندنا على ما نبينه ان شاء الله تعالى قيد بالفائتة لانه لو اقتدى به في الوقتية تصح لان الصلوة قبل خروج الوقت قابلة للتغير فتغير الاقتداء بالمقيم ونصير اربعاما تتغير بنية الاقامة بخلاف الفائتة فانها استقرت على الصفة التي خرج الوقت وهو منتصفها من سفر واقامة ولم يبق قابلة للتغير بطر بان اقامة او سفر واقتداء والثالثة من المسائل اذا تذكر المصل بعد تمام الصلوة والقعود قدر التشهد ان عليه سجدة التلاوة فعاد اليها الى سجدة التلاوة بان سجدتها ارتفعت ازيلت القعدة وار

في بيان المسئلة الثانية

في بيان المسئلة الثالثة

وارتفعت لعوده الى شئ محله قبلها فان محل السجود سواء كان للصلوة او للتلاوة وترا قبل القعود الاخر اما سجد الصلوة فظاهر واما سجد التلاوة فلا من احكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجد السهو فان محله آخر الصلوة فلا ترتفع به القعدة حتى يبطل به القعدة حتى انه لو لم يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة فسدت صلواته بخلاف ما لو سجد للسهو ولم يقعد بعده قدر التشهد حيث لا يفد صلواته لما قلنا والرابعة من المسائل اذا نام المصل في القعدة الاخيرة كلها فلا ابتداء اي فحين انبته بفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلواته وذلك لان الافعال في الصلوة حالة النوم لا تحسب ولا تعتبر لصدرها لا عن اختيار فكان وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع او سجد نائما وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر واما القعدة فلا نفيها فيقول انها تعقد من النائم لانها ليست كسائر الاركان لان مبناها على الاستراحة فيلزم بها النوم بخلاف سائر الاركان لان مبناها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالاصح ما ذكره لانها من اجزاء العبادة فلا تتأدى بلو اختيار للنائم وفي النوازل رجل افتتح فنام فقرأ وهو نائم يجوز عن القراءة لان الشرع جعل النائم كالنبيه تعظيلا الامر المصلي بالمحدث وبم فارق الطلاق الا يرى ان المجنون والصبي لو صليا كانت صلواتهما جائزة ولو طلق لم يجز وقال صاحب الهداية في التنبيه والمختار انه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادة ولم يوجد قال ابن الهيثم والواجب اختيار الفقيه يعني ابو الليث صاحب النوازل لان الاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كاف الا يرى انه لو ركع وسجد اظهر عن فعله كل الذهول يجوز به انتهى والجواب انما منع كون الاختيار في الابتداء كافيا ولا نسلم ان الاهل غير مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم وهذه المسئلة وهي وقوع بعض الافعال في الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التراويح خصوصا في ليالي الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون والسابعة من الفرائض ما فرغ من بيان الفرائض الستة المتفق عليها شرعا في بيان الفريضتين المختلف

مسئلة بيان الواجبة من المسائل

في بيان الرجل افتتح فنام

في بيان السابعة المخرج بجنسه

فيهما احدهما **السابعة** وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فوض عنده
 الخ رحمة الله خلا فاليها على ما ذكره ابو سعيد البردعي كما تقدم حتى ان المصلي اذا
 بعد ما فقد قدر التشهد او تكلم او عمل عملا ينافي بالصلوة كالاكل والشرب وغير
 ذلك تمت صلواته بالاتفاق لتمام جميع فرائضها عندهما وكذا عنده لوجود الخروج
 بصنعه ايضا وان سبقه الحدث من غير عمد في هذه الحالة فلا تمت صلواته عند
 ولم يبق عليه الا بشئ واجب وهو السلام واما الفرائض فقد تمت جميعها وقال ابو ج
 رحمة الله يتوضا ويخرج عن الصلوة بفعله قصد الكونه فرضا فبقي عليه فرا
 حتى لو لم يتوضا ولم يخرج بصنعه بل عمل عملا ينافي بالصلوة من غير متعلقات
 الوضوء تبطل صلواته لتركه فرضا من فرائضها وهو الخروج منها بغير طهارة
 ويبقى على هذا الاصل وهو كون الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرضا عنده
 لا عندهما مسائل تلحق بالاشئ عشرين وهي المتيمم اذا اراد الماء وقد روي في الحالة
 بعد ما فقد قدر التشهد وكذا المعتدي بالتميم اذا اراد الماء في هذه الحالة وعنده
 ان امامه فادرك على استواله او كان المصلي ماسيا على الخف فانقضت مدة مسحه
 بعد ما فقد قدر التشهد او خلع خفيه او احدهما حقيقة او حكمي بعمل يسير بحيث
 راه لا يظن خارج الصلوة بسبب ذلك وقيد به لانه لو خلفه بعمل كثير لا ينافي
 الخلو في لوجود الخروج بصنعه او كان المصلي قريبا ففعل سورة بعد القعود قد
 التشهد بان تذكرها وراها مكتوبة ففرضها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره
 او درسها لا ينافي الخلو في الخروج بصنعه لان مثل هذا الفعل مناف للصلوة و
 قد فعله قصد الخلو في التذكر فانه ليس مناف فلم يخرج به او كان المصلي عاريا فوجد
 ثوبا بعد ما فقد قدر التشهد بان قد روي ليس الثوب او التي عليه الثوب ولم
 يتكلف في لبسه او كان المصلي موميا غير قادر على الركوع والسجود فقد روي الركوع
 والسجود بعد القعود قدر التشهد او تذكر المصلي في هذه الحالة ان عليه صلوة
 قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او احدث الامام القاري في هذه الحالة
 فاستحلها او طاعت عليه ان على المصلي الشئ وهو صلوة الفجر في هذه
 الحالة او دخل وقت العصر وهو صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي ما

في بيان مسائل التيمم

المصلي ما سحا على الجبهة فسقطت عن بون في هذه الحالة او كان صاحب عذر فانقطع
 عذره في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت صلوة بان انقطع
 وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر
 في هذه المسائل الاثنتي عشرة فقد تمت صلواته عند الخرج رحمة الله لخروجه من
 الصلوة لا يمكن تداركه فتفقد وقال تمت صلواته لان الخروج بصنعه ليس بفرض
 لقوله لا بين مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك هكذا و
 في رواية الادقطني باو في رواية ابو داود بالواو ولكن قال النووي استحق الخطا
 على انهما مدرجة من كلام ابن مسعود يعني قوله ان قلت هذا اه ولذا لم يستدل به
 على اقراض القعدة كما استدله في الهداية وغيرها على ما قد بيناه اول بيان انه
 الفرائض تبعا للشئ كالدين بن الرهم الكن قال الشيخ كمال الدين بن الرهم او
 الحق ان غاية الادراج هنا ان يصير موقوفة والموقوف في مثله حكم الرفع وجوا
 الخ رحمة الله ان محض فقد تمت قاربت الرهم لان الشئ يسمى باسم ما قرب اليه قال
 الله تعالى انا في اعصر خمر او قال عليه السلام من قتل قتيلا وقال عليه السلام لقنوا
 موتاكم وقال عليه السلام من وقد يعرفه فقد تم حجه وقد بقي عليه طواف الزيادة
 وهو فرض هذا كله على تقدير كون الخروج بصنع المصلي فرضا عنده وقد تقدم انه غير
 منصوص عنه واما لوم ابو سعيد البردعي ومن تبعه في جوابه في هذه المسائل
 بالفتا ولا وجه له الا كون الخروج بصنعه فرضا وقيل ان الفتا في هذه المسائل
 ليس كون الخروج بصنعه فرضا بل باعتبار ان التحريم باقية بعد فراغه من التشهد
 فاعتراض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلل الصلوة وفيه نظر ولو كان
 كذلك لم يفرق بين نعم ما ينافي بالصلوة وبين هذه المسائل كما في خلل الصلوة
 وقد اجمعوا انه لو تعدل الحدث او غيره من المناقاة في هذه الحالة يتم صلواته ولا كذلك
 في خلل الصلوة وقيل الفتا في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج بصنعه بل لاداء
 مع الحدث اذ بالروية وانقضاء المدة وانقطاع العذر يظهر عمل الحدث السابق
 فيستند النقص فيظهر في هذه المسائل لقيام جزء من الصلوة بخلاف عروضا
 هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه لا يطرد في بقية المسائل

قع
ظ

وقيل الشيخ حافظ الدين في أكا في الخروج بصدقه فرض وعمله بالتقدم من أن
 لا يمكن أداء فرض آخر إلا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه وعمله
 أيضا بان اجتماعهما بقاء التحريم في هذه الحالة حتى يولد المسافر الإقامة في هذه الحالة
 بتغير فرضه كالوقوفها في خلل الصلوة والتحريم لا يرد بها ذاتها وأما إيرادها في فعل
 الصلوة ولم يبق فعل آخر سوى الخروج فكان فرضا ضرورة انتهى والظاهر أن هذا
 هو التحقيق فإن قيل الخروج منها قد يكون بعصبة كالأب والمعصية لا تنصف
 بالوجوب وكذا قد يكون بالحدث العود وكون الحدث فريضة من فرائض الصلوة
 وجوز منها في غاية القبح قلنا الفرض إنما هو الخروج الذي هو مسبب عن
 الفعل الذي هو السبب لا يلزم من قبح السبب قبح المسبب كالحودود والقصاص
 وضمان العددان ولين سلم أن الفعل هو الفرض إنما هو فرض من حيث أنه
 سبب الخروج من الصلوة لا من حيث أنه كذب أو حدث أو نحوه وهذا كونه
 كوقوع فعل الجماع سببا لحرمة المصاهرة من حيث هو سبب للولد لا من حيث هو
 زنا وككون السفر سببا للترخص من حيث أنه خروج مديد لا من حيث أنه
 أخافة السبيل أو عمر على الموت ولا يلزم من كونه فرضا لها كونه جزءا منها كما في
 الشرايط وكذا السلام ليس بمنزلة كيف وهو مناف لها إجماعا حتى تقدم
 بوجوده في خلافها وهذا لأن أتمها بانها ذاتها وأنها بتخصيل فإيضادها
 إذا انتهى إلى ينشئ بما ينافيه كالليل ينشئ بالنهار والسواد بالبياض وهذا قد
 زيد على هذه المسائل ما لوصل بالنجاسة لفقد ما يزيلها ثم بعد ما قد قدر
 قد راعا إذا زلها وأما إذا دخل وقت من الثلاثة قضاء فائتة في هذه الحالة
 وما إذا اعتقت وهي تصل بغير قضاء في هذه الحالة فلم تستر على الفور والثاني
 من الفرائض وهي الثانية من المختلف فيها تعديل الأركان فإنه عند أبي يوسف
 فرض ما ذكرنا من الحديث أو حديث ابن مسعود رضي الله عنه المتقدم في أول ذكر
 الفرض وعندهما تعديل الأركان من الواجبات لأن الفرائض وقد تقدم
 الدليل هناك وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال إن
 أحق أن لا يجوز صلوة وكذا عن أبي حنيفة وعن السرخسي من ترك الاعتدال

في بيان الثاني في تعديل الأركان

الاعتدال يلزمه الاعتدال أو يلزمه أن يعيد الصلوة بالاعتدال ومن الشايخ
 من قال يلزمه أن يعيد ويكون الفرض هو الثاني والختم أن الفرض هو الأول
 والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 لا اشكال في وجوب الاعادة إذا هو الحكم في كل صلوة أدبت مع كراهة التويم
 ويكون جابوا الأول لأن الفرض لا يترك وجعله الثاني يقتضي عدم سقوط
 بالأول وهو لازم ترك الفرض لا الوجوب انتهى وكذا القومة من الركوع والجلوس
 بين السجدين والطمأنينة فيهما كلهما فرائض عند أبي يوسف للمحدث المذكور
 وعندهما هي سنن على ما ذكره الهداية وغيرها قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 الهمام وينبغي أن يكون القومة والجلوس واجبتين للواظفة ولما روى أصح
 السانن الأربعة والدارقطني والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يعتم الركوع فيها ظهره في الركوع والسجود
 وقال الترمذي حديث حسن صحيح ولعله كذلك عندهما وبذلك عليه يجب
 سجود السهو فيه مما ذكره فتاوى قاضي خان في فصل ما يوجب السهو
 قال المصنف إذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا تجوز
 صلوة عند أبي حنيفة ومحمد وعليه انتهى وقال صدر الشريعة وكذا الأصحاب
 بين الركوع والسجود وبين السجدين بعد أن فرض عند أبي يوسف واجبة عند
 فانه شبهة باختلاف فهم الأصحاب في الركوع والسجود ثم محذور الجرجاني
 أن التعديل في الركوع والسجود أيضا سنة عندهما وكونه واجبا عندهما إنما
 هو اختيار الكوفي فانه فصل بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة
 والجلوس بأن الأولى تكمل للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود و
 الآخرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال فكانا مستتبين
 أظهارا للتفاوت بين المكملين وانت علمت أن مقتضى الدليل في كل من
 الطمأنينة والقومة والجلوس الوجوب كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 ولا ينبغي أن يعدل عن الأدلة إذا وقفها رواية على ما تقدم عن فتاوى قاضي
 ومثله ما ذكر في الفقيه من قوله وقد شد القاض الصدوق شرح في تعديل

في بيان مهلة

خان

في تعديل الاركان جميعها استدليلها فقالوا اكمال كل ركن واجب عندنا و
 محمد وعندهما يومئذ المشافى في فريضة فيمكن في الركوع والسجود والقومة
 بينهما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب عندنا في سجودها او
 شيئا منها ساهيا يلزم السهو وتوترها عند ايكونه اشد الكراهة ويلزمه ان يطمئن
 الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنتا يلزمه
 الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى ثم لما فرغ المصنف من ذكر الفرائض اتبعها
 ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما سواه او ما عدا تعديل الاركان من او
 الواجبات جملة اشياء منها تعيين قراء الفاتحة فان قرائتها واجبة عندنا خلافا
 للثلاثة فانها فرض عند همداني والصحيحين من قولهم لا صلوة لمن لم يقرأ بها
 الكتاب ولنا انه ظني لا بصلي للزيادة اذ هي نسخ فيثبت به الوجوب فيما لم يترك
 الفاتحة من خوف ترك ومنها تعيين القراءة المفروضة في الصلوة في الركعتين الاولى
 منها لمواظبة على التسليم على ذلك من غير ترك ومنها الاقتصاد فيهما الى الركعتين
 الاولىين على مرة واحدة في كل واحد فانه واجب حتى لو كررها في ركعة كره ان
 عدا ووجوب سجود التسهود او سهوا لانه في لغة التوارث من مواظبة على التسليم
 ولانه يلزم منه تأخير واجبه هو السجدة والاوليين لان الاقتصاد على
 مرة واحدة في كل ركعة مما بعدهما ليس بواجب حتى لو كررها سهوا لا يجب سجود
 السهولان ما بعد الاوليين لا يتعين فيه القراءة بل ان شاء قراءه وان شاء
 سبغ وان شاء سكنت فكل ذلك الفاتحة في ملحق بالتسبيح والثناء فلا يوجب سجود
 السهو على ما صرح جوابه ويلزم منه انه لو نسيه لا يكره ما لم يؤد الى امر آخر فكره
 تطويل الامام على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها ومن الواجب تقديمها الى
 تقديم الفاتحة على السورة لمواظبة عليها ايضا ومنها ضم السورة او ما يقوم
 مقامها من الايات التي تعدل سورة اليها الى الفاتحة للمواظبة ايضا ولما روى
 الترمذي عن ابي سعيد انه عليه السلام قال مفتاح الصلوة الطهور وتخيرها
 التكبير وتحليلها التسليم ولا صلوة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة ولكن في سننه
 ابو سفيان طريف بن شهاب السعدي وعنه رواه ابو جعفر في سننه نقل عن ابن

في بيان الواجبات

في ذكرها سهوا لا يوجب سجود السهو

في بيان الواجبات

عن ابن معين والنسائي تضعيفه ولينه ابن عدي وقال روى عنه الثقات وانما
 انكر عليه انه يأت في القول باشياء لا يأت بها وغيره واسانيد مستقيمة انتهى وما
 تذكر في الهداية وغيره ان ضم السورة فرض عند مالك لم يوجد في شيء من كتب مذهبه
 بل هو سنة عند الائمة الثلاثة ومن الواجبات الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه بها كالخروج
 الجمعة والعيدين واول المغرب والعشاء وكالتي ويحج والوتر فان الجهر في جميع ذلك
 واجب على الامام ومنه المخافة بالقراءة فيما يجهر فيها كغير ما ذكره فان الجهر والمخافة
 في محل واحد لا يوجب التسليم على ذلك ومنه فائدة القنوت في الوتر ومنه فائدة
 التشهد فانها واجبة في القديين الاولى والاخرة والى هذا قال صاحب الهداية في باب
 سجود السهو وجب السجود بترك التشهد في القعدة الاولى كافي القعدة الاخرة
 وهو ظاهر الرواية وفي رواية هي واجبة في القعدة الاخرة فقط اما في الاولى فهي سنة
 واليه قال صاحب الهداية في باب صفة الصلوة حيث قال في باب الواجبات وقراءة
 التشهد في القعدة الاخرة وظاهر الرواية اظهر للمواظبة في جميع ذلك من غير
 ترك مرة ومن الواجبات القعدة الاولى لما مر مرارا ومنها سجدة التلاوة
 فانها مع كونها واجبة في نفسها فهي من محاجبات الصلوة ايضا اذ اتيت فيها
 حتى لو اخرتها عن محلها سهوا لا يوجب سجود السهو لانها من مكملات الركن وهي
 القراءة مكمل الفرض واجب ومنها سجدة السهولان سجود السهو جبر لما كان من
 الخلل في الصلوة وكمالها واجب ومنها تكبيرات العيدين للمواظبة عليها من غير ترك
 والمراد التكبيرات الزوائد لاجمع ما يقع فيها من التكبير فان تكبيرة الاحرام فرض
 وتكبيرات السجود ستة لكن تكبير ركوع الركعة الثانية التحقق فيها بالرواية
 لا تصالدها حتى تجب سجود السهو بتركها ساهيا وان كان سنة وغيرها ومنها
 الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده فان ذلك واجب حتى لو اخل
 به كما اذا ركع ركوعين يجب سجود السهولان لم ينتقل من الفرض وهو الركوع الاول
 الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل ادخل بينهما فاعل واجبتا وهو الركوع الثاني
 فقد انتقل من الفرض الى غير الفرض وكذا اذا سجدت سجدة او فعد عن الفرض
 الى الثانية او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شيء ليس بفرض

ما يروى في
 التحقق من العبد

الخلق انه يات في تركه اولا قال والمختار ان اعاده انتم لان كان احبنا انتهى
 وقوله في الكبرياء يعني ان حكمه شرعية هذا الرفع الاشارة الى نفي الكبرياء
 عن غيره مما يحصل من النفي الفعلي والاثبات القولي حصر الكبرياء عليه سبحانه
 والمعهود في الدلالة على هذا المقصود ان كانت باللفظ وجوب تقديم مفيد
 النفي فاذا دل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك به سبيل المعهود استحيانا
 لا نوما حتى يرد ان ذلك انما هو في اللفظ فلا يلزم في غيره اذ ليس الكلام الا في
 الالوية وقيل بغيره ولا يرفع وقد ورد في بعض الاحاديث ما يدل عليه ايضا فانه
 ثلثة افعال وفي معنى كل قول قد ورد حديث علي السلام فيمنس بانه علي السلام قد
 فعل كل ذلك ورتج في الهداية احدا فعلا علي السلام بالمعنى الذي ذكره ومقدار
 السنة ورفع اليدين ان يرفع الرجل حتى يجاذى او يقابل بايها مية شحمتى اذنيه
 وفي فتاوى قاضي خان بسو طرف ايهاميه شحمتى اذنيه واصابعه فوق اذنيه و
 عند الائمة الثالثة السنة ان يرفع يديه الى منكبيه ما روى البخاري عن ابي حميد
 انه قال كنت احفظكم الصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم رايته اذ كبر
 رفع يديه حذاء منكبيه الحديث ولما في صحيح مسلم من رواية وابي بن حجر
 انه رآه صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر وصفر ما خيال
 اذنيه وما في سنن البيهقي الكبرى عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا
 افتتح الصلوة كبر ثم رفع يديه حتى يجاذى بايها مية اذنيه قال ابو الفرج
 رجال اسناده كلهم ثقات ولا معارضة فان محاذات الشحمتين بالايها
 تسوغ حكاية محاذات اليدين بالمنكبين لان اطراف الكف مع الرسغ تجاذى
 المنكب وبفارقته والكف نفسه يجاذى الاذن واليد تطلق على الكف الى اعلاها
 فالذي نص على محاذات الابرهمين بالشحمتين وفق في التحقق بين
 الروايتين فوجب اعتباره بترانين رواية ابي داود عن وابي صريحة فيه
 قال انه ابصر صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلوة فرفع يديه كأنه يجاذى
 منكبيه وجاذى بايها مية اذنيه انتهى وعلمنا في كثيرهم نصبوا الخلاف في
 هذا مع الشافعي ولا خلاف في الحقيقة بيننا وبينه فان قوله يرفع يديه حذ

بيان كيفية رفع اليدين

حذ ومنكبيه المراد الكفان لانه صرح في كثيرهم انه يجاذى اطراف اصابعه اعلى اذنيه
 وابيها مية شحمتى اذنيه في مذهب كذهبتنا من غير فرق ويفرجه اصابعه حال الرفع
 لكن لا يفرج كل التفرج ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجد حالة الرفع بطن
 كفها نحو القبلة كما لا خلاف عليه وفي الخاوي وقال بعضهم يجعل بطن كفها الى
 الكف الاخرى واما المرأة فانها ترفع يديها عند التكبير حذاء نديها بحيث يكون رؤس
 اصابعها حذاء منكبيه لان ذلك استلزمها وامرها مبني على السرة وفي الغنية قيل
 هذا السنة في المرأة اما في الامة فلا لوجله لان كفها ليست بعورة انتهى ويرد عليه
 ان كف المرأة ايضا ليس بعورة وفي رواية الحسن عن الخج رحمة الله ان المرأة كالرجل و
 الاول الصبي لما ذكرنا والمقتدى بغير تكبير مقدارنا بتكبير الامام عن الخج وعندنا
 يكبر بعد تكبير الامام والخلاف انما هو في الافضية لا في الجواز وقد تقدمت المسئلة
 بدليلها في بحث التكبير ولا يترك رفع اليدين عند التكبير لانه سنة مؤكدة ولو اعتنا
 تركه يات في النقص الترك بل لانه استحقاق وعدم مبالاة بسنة واظف عليها النبي
 صلى الله عليه وسلم مدة عمره اما لو تركه بعض الاحيان من غير اختيار فلا يات
 وهذا مطرد في جميع السنن المؤكدة ثم يضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا يركبها
 على ناخلة فاما مالك ما روى البخاري عن سهل بن سعد كان الناس يؤمرون
 ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراع اليسرى في الصلوة وعن وابي بن حجر انه راي
 النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة وكبر ثم التحف بثوبه ثم
 وضع يده اليمنى على اليسرى رواه مسلم وعن قبيصة بن هليل قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوما فاحذ شماله بيمينه رواه الترمذي وقال حديث حسن
 ويقبض بيده اليمنى رسغ يده اليسرى السنة ان يجمع بين الوضع والقبض
 جميعا بين ما ورد في الحديث المذكورة اذ في بعضها ذكر الاخذ وفي بعضها ذكر
 وضع اليد على اليد وفي البعض ذكر اليد على الذراع فكيفية الجمع ان يضع كف اليمنى
 على كف اليسرى ويحلق الابرهم والخنصر على الرسغ ويبسط الاصابع الثلاثة
 على الذراع فيصدق انه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وانه اخذ شماله بيمينه و
 يضعهما الرجل تحت السرة ويحذ الشافعي على الصد وهو رواية عن مالك

بيان كيفية وضع يده اليمنى على اليسرى

واحد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون وضوء تحت السرة او الصدور
 لم يثبت فيه حديث يوجب العمل على المعروف من وضعها حال قصد التعظيم
 في القيام والعمود في انشاء من تحت السرة وذكر عن علي بن السندي في
 الصلوة الاكف على الكف تحت السرة رواه ابو داود **ورواه** احمد واللفظ له
 قال النووي استحقوا على تضعيفه لانه من رواه عبد الرحمن بن اسحق
 الواسطي يجمع على ضعفه واما المرأة فانها تضعها تحت ثيابها بالاتفاق
 لانه استلزامه في الوضوء سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابي حنيفة وابي يوسف و
 عند محمد سنة لكل قيام فيه قراءة فيض في حال الثناء والقنوت وصلوة الجنازة
 عندها خلافه ويرسل في القنوت بين الركوع والسجود وبين تكبير العبدتين
 اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك اوك وتبارك اسمك وتعالى
 جدك ولا اله غيرك فقد روى البيهقي عن انس وعائشة وابي سعيد الخدري
 وجابر وعمر وابن مسعود الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك اوك
 الاعمر وابن مسعود لم يرفعا والدارقطني رفعه عن عمر بن الخطاب والمحمود
 عن عمر بن قنول وفي صحيح مسلم عن عتبة وهو ابن ابي لبابة ان عمر بن الخطاب
 كان يجر من هذه الكلمات ورواه داود والترمذي عن عائشة وضعفها
 ورواه الدارقطني عن عثمان بن قنول ورواه سعيد بن منصور عن ابي بكر
 الصديق من قوله وفي ابي داود عن ابي سعيد كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا قام من الليل كبره يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
 اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله
 اكبر كبيرا ثلاثا اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همز ونفخ
 ونفثة ثم يقرأ واخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي
 حديث سعيد اشهر حديث في هذا الباب وقال ايضا وقد تكلم في اسناد حديث
 ابي سعيد كان يحيى بن سعيد تكلم في علي بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث
 انتهى وعلي بن علي بن يمام بن رفاع وثقه وكيع وابن معين وابوزرعة
 وكوفيهم وما ثبت من فعل الصلوة بكونه وغيره الافتتاح بعده على السلام

مطالب بيان الوضوء سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون

مطالب بيان قراءة سبحانك اللهم وبحمدك اوك

على السلام سبحانك اللهم مع الجهر به لقصد تعليم الناس ليقتدوا كان دليلا
 على انه الذي كان على السلام آخر الامر وانه كان الاكثر من فعله وان كان غيره اقوى على
 طريق الحديثين الا يرى انه روى في الصحيحين من حديث ابي هريرة انه
 على السلام كان يسكت هنيهة قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا ابي انك وامي يا رسول
 الله رايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال اقول اللهم باعد بيني وبين
 خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب
 الابيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وهو اصح
 من الكل لانه مستفق عليه ومع ذلك لم يقل بسنة عينا احد من الامة الاربعة ولما
 ان غير المرفوع او المرفوع المرفوع في الشوب عن مرفوع اخر قد تقدم على عدله اذا
 اقرن بقراين يقيد انه صحيح على السلام وانه زاد في دعاء الاستفتاح بعد
 قوله تعالى جدك لقظ وجل ثناؤك لا يمنع من زيادة وان سكت عنه لا يؤمر به
 لانه لم يذكر في الاحاديث المشهورة وقد روى عن ابن عباس من قوله حديث ذكره
 ابن ابي شيبة وابن مردويه في كتاب الدعاء له ورواه الى فظ بن شجاع في
 كتاب الفردوس عن ابن مسعود ان من اجب الكلام الى الله عز وجل ان يقول
 العبد سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا الله
 ولا اله الا الله وابقض الكلام الى الله تعالى ان يقول الرجل للرجل اتق الله
 فيقول عليك نقول ويقول ايضا بعد ثناء او قبل ان وجهت وجهي
 للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين الى اخره عند
 ابي يوسف ولا دليل لا دليل لا يوجب على الضم الا ما رواه البيهقي من حديث
 جابر انه على السلام كان استفتح الصلوة فان سبحانك اللهم وبحمدك
 وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات
 والارض حنيفا وما انا من المشركين ان صلواتي وسئلي ومحياي ومماتي لله
 رب العالمين واما افراد التوجيه كما قال به الشافعي ففيه احاديث منها
 ما في صحيح مسلم وغيره من حديث علي بن ابي طالب كان اذا قام الصلوة قال وجهت
 وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين ان صلواتي و

صل

مطلب بيان كيفية التعمود

وشكى ومحمي ومحمي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين
اللهم انت الملك لا اله الا انت رتدوا عبدك ظلت نفسي اعترفت بذنبي فاغفر لي
ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لافضل الاطوار لا يهدي الا حسن
الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت ليبيك وسعديك والخير كله
في يديك والشر ليس اليك انابك واليك تبارك وتعاليت استغفر الله وانوب اليك
واذا ركع قال اللهم لك ركعت ربك امنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري
ومعني وعظمي وعصبي واذا رفع قال اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات والارض
ما بينهما وملاء ما تحت من شئ واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك امنت
ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله
احسن الخالقين ثم يكون آخر ما يقول بين الشهادتين والتسليم اللهم اغفر لي
ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت وما اسرفت وما انت اعلم
به انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت وعندك حج ومحمد ذلك محمول على النقطة
والتمجيد فان الامر فيه واسع ويؤيده وما ثبت في صحيح ابي عوانة وسنن
النسائي انه عليه السلام كان اذا قام يصلي تطوع قال الله اكبر وجمعت اه فيكون
مفرقا كما في غيره بخلاف سبحانك اللهم فان ما ذكرناه يبين انه الامر المستقر عليه
في الفريضة ثم اذا قرأ وجعت وجهي يقول فيه وانا من المسلمين ولا يقول وانا
اول المسلمين ثم اذا عن الكذب ولو قاله قبل فقد صلاته وقيل لا وهو الاصح
انه قال جاز لا يخبر هكذا قالوا فحق هذا الوعد به الاخبار فقد قطعنا
في رواية عن ابي يوسف يقول التوجه قبل التكبير والنية وذكر رواية بعد التكبير
يقول التوجه ان شاء الله قبل الافتتاح ولما كان ظاهر اللفظ يفيد انه يأتي
به قبل التكبير عندنا ايضا لانه المتبادر من الافتتاح قال يعز قبل النية ولا يقول
ذلك بعد النية قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح لثلاثة بكونها فاصلا بين النية والتكبير
اذ الاولى فيها افتراءها به وعلم بقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل التكبير قبل
والنية ايضا كما قيدناه به وان كان ظاهر السمول وقيدناه الصحيح بتعال صاحب
الهداية احترازنا قبل عندنا يأتي به قبل التكبير عملا بالاخبار ولا يبلغ في

مطلب بيان المسبوق

البلغ في النية قلنا الاخبار محمولة على التطوع كما مر وح فبعد التكبير والاسلم
انه يبلغ في النية لانه لا يستلزم ما يتم بعد الافتتاح يتعمد لقوله تعالى فاذا قرأ
القران الآية ارا اذا ارادت قراءة القران وهو سنة عند عامة العلماء وعن الثوري
وعطاء وجوبه نظر الى حقيقة الامر وعدم صلاحه كونه لدفع الوسوسة صافيا
عنه اذ يصير شرعا الوجوب مع واجبه بانه خل في الاجماع ويبعد منه ان يبتدأ
قولا خارجا للاجماع والله اعلم بالصادق على قول الجمهور ثم المختار في لفظه عند
صاحب الهداية استعيز بالله اه وهو اختيار الفقيه ابي جعفر لو افقده
لفقد القران وعند غيره اعوذ بالله ان معني استعيز اطلب العوذ فاغوزه
مطابق لموجبه وكذا المنقول من استعاذته على التسليم اعوذ على ما في حديث ابي
سعيد التميمي والتعمود انما هو عند افتتاح الصلوة فلو سجد حتى قراء الفاتحة
لا يتعمد بعد ذلك كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو ذكر قبل اكمالها تعوذ وح
ينبغي ان يستأنفها اما التعمود من حيث المحل فينبغي للشأن لا للقراءة عند ابي
يوسف فكل من يأتي بالشهادتين في سبوا كان يقرأ اوله لانه لدفع الوسوسة
والكل محتاجون اليه حتى انه يأتي به المقتدى كما يأتي الامام والمنفرد وفي العيدين
يأتي به قبل التكبير بعد الشهادتين لا يشرع له ولا يؤخره عن التكبير وعند ابي
ومحمد التعمود يقع للقراءة فكل من يقرأ يأتي به لان شرعية لها قال الله تعالى
فاذا قرأت القران فالا استعذ الآية فلا يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف
الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبير العيدين لان محل القراءة بعدها واما
المسبوق فلا يأتي به عندنا الا بعد مفارقة الامام لانه محل قرائته وعنده يأتي
به عند الشروع تبع الشهادتين ثم اذا قام الى قضاء ما سبق به يأتي به عنده ايضا
على ما ذكره مولى الخلاصة بناء على انه يشي مرتين على ما نقل المصنف حيث قال و
المسبوق يأتي بالشهادتين اذا ادرك الامام حاله المخافة ثم اذا قام الى قضاء
ما سبق به يأتي به ايضا كذا ذكره في المسقط ووجهه ان القيام الى قضاء ما
سبق كتحريم اخرى للخروج به من حكم الاقتداء الى حكم الانفراد والمذكور في
غير الخلاصة ان المسبوق يتعمد على قول ابي يوسف عند الشروع لا عند القيام

في القضاء ثم الخلق في التعوذ عما ذكرناه مذكور في الهداية وكثر من الكتب
 وفي بعض الكتب كالمعقود والمجمع ذكر الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وذكر في
 الخلاف أن قول أبي يوسف أصح فكان هذا هو السبب في قضاء المص على قوله من
 غير تعرض للخلاف في لكن مختار قاضي خان والهداية وشروحها والكافي والاختيار
 وأكثر الكتب هو قولهما أنه تبع للقراءة وبه نأخذ وإذا أدرك الشارح في الصلوة
 عند شروع الإمام وهو في الحال أن الإمام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشاء
 بل يسمع وينصت لأية وقال بعضهم يأتي بالشاء عند سكات الإمام حال
 كون الشاء كلمة كلمة أو كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لأنه لا يمكنه الاتيان بال
 بالسنة مراعاة مقتضى الأمر وروى عن الفقيه أبي جعفر الهندي أن
 قال إذا أدرك الإمام في الفاتحة يثنى بالاتفاق وإن أدرك في السورة يثنى
 عند أبي يوسف ولا عند محمد ذكره في الأخيرة وهو بعيد إذ لا فصل في قوله تعالى
 وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيرها بل الأصح هو القول
 الأول لأنه لا يأتي به مطلقا لاطلاق النص أمّا في الجمعة والعيدين التقديريين
 بناء على الغالب لأن البعد عن الإمام يقع فيهما في الغالب والأغلبها أيضا ذلك
 إذا كان المقتدى حال الجهر بالقراءة بعيدا عن الإمام بحيث لا يسمع صوته فقد
 اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد والخطيب يخطب
 قال بعضهم يجوز القراءة والذكر قال بعضهم يجب الانصات قال في المفيد الثاني
 أصح فكذا ينبغي أن يكون هنا لأنه لا يمكنه الاستماع فلا انصات يمكن فيجب ما هو
 ممكن ولا يستغنى عن الممكن لعدم لزومه وجودا وعدما وإن أدرك الإمام في
 الركوع فإنه يتحرى في الاتيان بالشاء إذا كان أكبر رايه يجوز ضبط أكبر بالياء
 الموحدة والثاء المشددة أو غلبة رايه أنه لو أتى به أي بالشاء أدرك الإمام في
 شئ من الركوع يأتي برقايا ثم يركع لا مكان أحراز الفضيلتين معا فلا يفوت
 أحدهما ومحل الشاء هو القيام فيقله فيه والأي وان لم يكن غلب ظنه
 أنه لو أتى بالشاء يدرك الإمام في شئ من الركوع بل غلب على ظنه أنه إذا انشغل
 به لا يدرك شيئا من الركوع مع الإمام أو شدة ذلك يركع ويتابع الإمام ويترك

ويترك الشاء لأن أحراز فضيلة الجماعة في تلك الركعة أولى من أحراز فضيلة
 الشاء لأن سنة الجماعة أكدر أقوى من سنة حتى ذهب إلى وجوبها كثير من العلماء
 وكذا الحكم إذا أدرك الإمام في السجدة الأولى أن غلب على ظنه أنه لو أثنى بذكره
 في شئ منها يثنى ولا يترك الشاء ويسجد لأحراز فضيلة الجماعة في السجدة
 وقيد بالسجدة الأولى لأنه لو أدركه في الثانية فالأولى أن لا يثنى على ما سأل فيهما
 لو أدركه في الفقرة لأنه لما لم يبق إلا سجدة فالأولى المشاركة فيها لقلتها بخلاف
 أدركه في الأولى فإنه يدركه الثانية بكاملها فادنى المشاركة في الأولى مع أحراز
 فضيلة الشاء أيضا أول ولا يأتي بالركوع فيما أدرك الإمام بعد الركوع لأن
 الواجب على السبوق متابعة الإمام فيما أدركه فيه ولا يجوز له أن ينفرد عنه قبل
 أن يتم صلواته على أنه لا فائدة فيه لأنه لا يحسب له ولا يكون مدر كالتلك الركعة مالم
 يشاء ذلك الإمام في الركوع كله أو في مقدار شبيحة منه على التسليم إذا اجتمع
 في الصلوة ونحن فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن أدرك الركعة فقد
 أدرك الصلوة رواه أبو داود وعن عمر أنه قال إذا أدركت الإمام ركعا
 فركعت قبل أن يرفع رجليه فقد أدركت الركعة وإن رفع قبل أن تركع فقد
 فاتت تلك الركعة وهذا نص في المسئلة وفي الأخيرة قال وإن سوى ظهرك
 في الركوع يعني حال كون الإمام راعيا صار مدر كالتلك الركعة قدر على السبيح
 أو لم يقدرا ولا بشرط المشاركة قدر السبيحة وهذا هو الأصح لأن الشرط المشاركة
 في جزأ من الركن وإن قل فالخاصة وإن وصل لأحد الركوع قبل أن يخرج الإمام
 من أحد الركوع لأحد القيام أدركت تلك الركعة والآفة على ما أفاده الترمذي
 وضع وإن أدرك الإمام وهو في الفقرة الأولى والأخيرة قال بعضهم
 يكبر ويقعد من غير شاء الشاء وقال بعضهم يأتي بالشاء ثم يقعد والأول
 أول لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود ولا يتعدوا الأبعد الشاء
 لأنه المتوارد سواء قلنا أنه لأجل الصلوة أو لأجل القراءة وذكر الفقيه أبو جعفر
 في النوادر أن كبر وقعود ونسي الشاء لا يعيد وكذا أن كبر وبدل بالقراءة و
 نسي بالتعوذ والتسمية لغوات محلها ولا بأس عليه ذكر الزاهد وكونه



في بيان أن سوى ظهرك في الركوع

لا سهو عليه بسم الله الرحمن الرحيم بنا على انما غير واجبة ايضا كالثناء والتعوذ و
 سبأ في الكلام عليها قريبا ان شاء الله ثم بعد التعوذ يسمى اربعاء بسم الله
 الرحمن الرحيم فبأى بهاى بالتسمية في اقول كل ركعة يقرأ فيها الكلام هنا في
 مواضع الاول هل هي ستة ام واجب والثاني هل هي اية من كل سورة ام لا والثالث هل
 في محلها والرابع في صفة قراءتها اما الاول فيل الشيخ حافظ الدين النسي في كتبه
 وقاضي خان وصاحب المخلصه وكثيرا الى انها ستة وكذا ما تقدم عن النوادر
 يفيد ذلك وذكر الزيلعي في شرح الكفران الاصح انها واجبة وكذا ذكر الزاهد
 عن المحسن ان الصبيح اتم واجبة في كل ركعة ومراده في كل ركعة تجزئها القراءة
 وقال ابن وهبان في منظومه ولوم يستعمل ساهيا كل ركعة فيسجد
 اذا ايجابها قال الاكثر في سجدة لسهوا اذا تركها ساهيا اول كل ركعة تجزئها
 القراءة لان اكثر العلماء وقالوا بوجوبها وهذا هو الاحوط فان الاحاديث في
 الصبيح تدل على مواظبة على التسليم عليها وما ورد فيها من الافتتاح بالحمد
 لله فليس ينقض على تركها فكان الايجاب هو الاحوط واما الموضع الثاني فأتى
 مذهبهنا ومذهب الجمهور انها ليست اية من الفاتحة ولا من كل سورة وعند
 الشافعي هي اية من الفاتحة قولوا واحدا ومن كل سورة في قولنا انها اشبهت في
 المصحف باجماع الصحابة مع الامر بتجديده على السبيل لقارئ اني ههنا قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن
 الرحيم فانها ام القرآن او ام الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم
 احدى اياتها رواه الدارقطني وقال رجال اسانيدهم ثقات كلهم وروى
 موقوفا ولنا ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي هريرة رضي الله عنه سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى فسميت بالصلوة بيني
 وبين عبدى نصفين ولعبدى ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين
 قال الله حمدى عبدى واذا قال الرحمن الرحيم قال الله اشنى على عبدى و
 اذا قال مالك يوم الدين قال الله مجدنى عبدى واذا قال ايتار نعبدو
 وابارك نستعين قال الله هذا بينى وبين عبدى ولعبدى ما سأل فاذا

مطالب في بيان التسمية

قال الله تعالى
 فسميت بالصلوة بينى وبين عبدى

فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم الصراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
 عليهم والضالين قال الله هذا لعبدى ما سأل ولا شك ان المراد بالصلوة
 هنا الفاتحة لان المقوم بها فسره كقوله تعالى ولا تجهر بصوتك او يقرئك
 في الصلوة فالبدية بالحمد لله دليل على ان التسمية ليست من الفاتحة وانما سبع ايات
 بدونها حيث الوسط وهي ايتار نعبدو ايتار نستعين بيته سبحانه وبين
 عبده والثلث قبلها له تعالى خاصة والثلث بعدها لعبدى فقط واذا لم يكن
 اية من الفاتحة من غير هالعدم القائل بها ولا شك ان هذا الحديث من رواية
 الدارقطني كيف يكون رجال اسناده ثقات لا يدل على صحته لجواز ان يكون
 فيه من تصف بالغفلة مع كونه ثقة مع انه روى موقوفا ولوم صحة فقائه
 المتعارض المورث للشبهة ولوم عدم التعارض مخبر الواحد غير قاطع
 للشبهة والقرآن لا يثبت مع الشبهة لان طريقه طريق اليقين لانه اصل
 الدين وبه ثبتت الرسالة وقامت الحجة على الضلالة فلا يثبت كونها اية من
 كل سورة بل يدل قطوعا في سائر الايات واجماع الصحابة على اشائها في الله
 المصحف لا يلزم منه انها اية من كل سورة بل اللازم منه مع لفصل بين السور
 وكتابتها بقلم على حدة يؤيد ذلك كافي تراجم السور وعدد الايات واما الموضع
 الثالث من رواية عن ابي حنيفة انها اول الصلوة والصحيح ان محلها اول كل ركعة
 احتياط لان اكثر المشايخ على هذا نقل في الكفاية عن المحسن ان الحسن ان يسمى
 اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا خلاف فيه من ذم انه يسمى في الاولى فحب
 فقد غلط على اصحابنا غلطاً فاحشاً عرفه من تأمل كتب اصحابنا والروايات
 عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما ورواية المعلى عن ابي حنيفة بحسب التسمية
 في الثانية كوجوبها في الاولى وفي روايتهم ما ورواية الحسن عن ابي حنيفة لا يجزئ الا عند
 الافتتاح وان قراءتها في غيره فحسن ثم قال المحسن والصحيح انه تجزئ التسمية في
 كل ركعة انتهى واستدلوا على الاحتياط باختلاف العلماء في انها اية من الفاتحة
 او لا فكان الاحتياط الاثنيان بها للخروج من الخلاف واعرض الشيخ كال
 الدين بن الرمام بان مقتضى هذا ان يأتى بها مع السورة لتبوء الخلق في

كونها من كثرة كافي الفاتحة والجواب ان الخلاف في النهاية من السورة ليس
 في القوة كالحلف في انما اية من الفاتحة على ما مر فلا يؤثر في ثبوت الاحتياط
 كتأثيره واما الموضع الرابع فانها تخفى عندنا وعند احمد في اصح الروايتين
 حله فالشافعي فان السنة عنده فيها الجهر بما عن ابن عباس كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جهر قال الحاكم صحيح
 بله حله وصحى الارقطي وهذا مثل حديث صرح فيه الجهر قال بعض الحفاظ
 ليس حديث صريح في الجهر الا في السجدة فقال عند اهل الحديث ولا عرض ارباب
 السانيد المشهورة واحد فلم يجز جوامعها شيئا مع احتمال كثرة على كثير من
 الضعيف قال ابن تيمية ولا يثبت عن الارقطي انه قال لم يصح عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في الجهر حديث وعن الارقطي انه صنف بمصر كتابا في الجهر بالمسئلة
 فاقسم على بعض المالكية لم يعرفه الصحيح منها فقال لم يصح في الجهر حديث وقال الحارثي
 حديث الجهر وان كان ما ثور عن نقر من الصحابة غير ان كثرة ما لم يسم
 شواير وقد روى الطحاوي وابو عمر بن عبد البر عن ابن عباس الجهر قراءة
 الاعراب عن ابن عباس لم يجز النبي صلى الله عليه وسلم بالمسئلة حتى مات
 فقد تعارض ما روى عن ابن عباس ثم ان سم في نحو قول علي وقوله احبانا
 ليعلم انها تقرأ فيها اوجه هذا الحمل صريح في رواية مسلم عن انس صليت خلف
 النبي صلى الله عليه وسلم واني بكروا وعثمان فلم يسمع احدا منهم يقرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم لم يرد في القراءة بل السمع لا خلاف به ليل ما صرح به عند فكانوا
 لا يجهر ون بسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد والنسائي باسناد على شرط
 الصحيح وعنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واني بكروا وعمر فكلهم يخفون
 بسم الله الرحمن الرحيم لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسم الله
 الرحمن الرحيم وابابكر وعمر وروى الطحاوي ثنا محمد بن ابي السري قتل معمر
 بن سليمان عن ابيه عن اسنان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسم الله
 الرحمن الرحيم وابابكر وعمر وعثمان وعليه وهو مذهب الثوري وابن المبارك
 وقال ابن عبد البر وابن المنذر وهو قول ابن مسعود وابن الزبير وعمر بن

في بيان اخفاء البسملة والحمد لله

وعمر بن ياسر وعبد الله بن المغفل والحكم والحسن بن الحسين والشعبي وخو
 والاوزاعي وعبد الله بن المبارك وقتاده وعمر بن عبد العزيز والاعمش و
 الزهري ومجاهد وحامد وابن عبيد واحمد واسحق رحمهم الله فقول المص
 اما الامام اذا جهر فلا ياتي بها معناه لا ياتي بها جهر او اما سر اقبان بها واذا
 خافت ياتي بها اي مخافته والتقييد بالامام لا يفيد احترازا فان المنفرد كذلك
 والمفتدى لا يقرأ واما التسمية عند ابتداء السورة بعد الفاتحة فانه عندنا
 لا ياتي بها في حالة الجهر ولا في حالة الخفاء وكذا عندنا في يوسف ما تقدم انما ليست
 بآية من اول السورة والالتزام في اول كل ركعة ما تقدم من الاحاديث الا ان
 على انه عليه السلام كان بها ياتي سرا وكذا الخلفاء الراشدين ولم يرد شيء في الايمان
 بها في اول السورة وعند محمد ياتي بها في اول السورة اذا خافت بالقرأة لا اذا
 جهر لان المشرع فيها الاخفاء كما تقدم فلو اتي بها حال الجهر مخافة بلزومه وجود
 سكنة في انشاء القرأة ولم يؤثر ولا يلزم مثله في المخافة ثم بعد التسمية بقرأة الف
 واذا قال الامام في اخرها والصلوات بقول الامام يوم ايضا بقوله والصلوات
 سنة لقوله عليه السلام اذا من الامام فامنوا منه وافق تامينه تامين الملائكة
 غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه ثبت تامين الامام بطريق الاشارة
 لا انه يسمي له الكلام وروى فامنوا فان الامام يقولها في سنن النسائي وصحيح
 ابن حبان فكان حجة على مالك في تخصيص الموت بالتامين دون الامام ويجوزها
 اي يخفي الامام والمفتدون امين لقول ابن مسعود اربع يخفيهم الامام النخوض
 والتسمية وامين وربنا الحمد وهذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم
 النخعي وقد روى احمد وابو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک
 من حديث شعبه عن سلمة بن كهيل عن حماد بن العنيس عن علقمة بن ابيل عن ابيه
 انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المفضوب عليهم ولا الضالين
 قال امين واخفى ما صلوة وقال الشافعي واحمد يجهر الامام والماموم بامين لما
 روى ابن ماجه كان عليه السلام اذا تلا غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال
 امين حجة بسم من الصف الاول فيخرج المسجد قلنا تعارض رواية الجهر والاخفاء

في بيان التسمية عند ابتداء السورة

في بيان التامين

اربع يخفيهم الامام

حكم في بيان شرط في اليمين بلفظ آية بنسب الصلوة في قوله

في قوله فيرجح الاختفاء بإشارة قوله فان الامام يقول لها وبانه الاصل في الدعاء
وامين دعاء فان معناه استجب ثم يجوز في امين المذ وهو الاكثر ويجوز القص
واما تشديد بدليل فخطا وفي التخييل يفسد وقبل لا وعليه الفتوى وقال
المحلون له وجه لان معناه تدعوتك فاصدين اجابته ثم يضم الى الفاتحة سورة
اولئك ايات قصار فقد اقص سورة وتقدم ان ذلك واجد كالفاتحة فان
قراء مع الفاتحة اية قصيرة او ايتين قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة اى كراهة التخرج
لا خلوا بالواجب وان قراء تلك ايات قصار او كانت الآية او الايتان بعد تلك ايات
قصار خرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستحباب وح ينبغي ان يكون
في كراهة تنزيه لان ترك الاستحباب تنزيها كما ان ترك الواجب كره تحريما على ان المراد
من الاستحباب هنا السنة على ما مر حوايه في اكثر الكتب وذلك الذي ذكر من عدم
الخروج من الكراهة فيما اذا قرأ دون الثلث وعدم الدخول في الاستحباب اذا قرأها
لان الواجب هو في السورة او الايات اليها الى الفاتحة في الاوليين والمستحب على
ثلاثة اوجه احدها ان يقرأ في السفر حالة الضرورة من خوف او عجلة لهم او نحو
ذلك في فاتحة الكتاب او اى سورة شاء او مقدار اقص سورة من اى محل يسر
لدارور ابو داود والنسائي عن عتبة بن عامر قال كنت اوقد برسول الله صلى
الله عليه وسلم ناقة في السفر فقال لي يا حنيفة الا اعلك خير سورتين قرأتا فعلمني
قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس قال فلم يبق سررت بهما جدا فلما
نزل لصلوة الصبح صلي بها صلوة الصبح للناس وفيه القايم مولد معاوية ابو
عبد الرحمن القرشي الاموي مولاهم ثم لم يبق غير واحد وثقة ابن معين وغيره
وروى الحاكم في مستدركه عنه سالت رسول الله عليه السلام عن المعوذتين
امن القرآن هما فانما بهما في صلوة الفجر وصححه والحق انه حسن والوجه الثاني
ان يكون في السفر حالة الاختيار من الامن وعدم العجلة في يقرأ في الصلوة الفجر مع
الفاتحة سورة المروج ومثلها او قريبا منها في المقدار ليجمع بين مراعاة سنة
القراءة وبين التحفيف لان السفر مظنة المشقة فلا بد ان يكون قرأته اخف مما يقرأ
في النحر فيكون الاوسط في النحر طويلا في السفر ويقرأ في الظهر كذلك ويقرأ في العصر

ثم يضم الى الفاتحة سورة اولئك
ايات قصار

في العصر والعشاء واذ ذلك نحو سورة الطارق والشمس وصحبا وفي المغرب
يقرأ بالقصار جدا كالعصر والكوتر والا خلاص لانه طاقا في محل الطويل بالوسط
فلا بد ان يكون ما محله القصر دون الوجه الثالث ان يكون في النحر وحده اذا خاف فوت
الوقت بقرأ قدر ما لا تقوته الصلوة كما في السفر حالة الضرورة للاشتغال في غير ما
ان لم يخف فوت الوقت فالسنة في حقه ان يقرأ في الصلوة الفجر في الركعتين باربعتين اية
وسطا وهو الادنى او خمسين او ستين اية وهو الاوسط والا على الزيادة على الستين
الى المائة في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله عليه السلام كان يقرأ في الفجر عقالا ونحوها
وفي الصحيحين وعن ابي بردة كان عليه السلام يقرأ في الفجر ما بين الستين الى المائة
اية وفي ابن حبان عنه الستين الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر ان كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ليؤمن في الفجر فيقرأ بالاضافات وفي الصحيحين
عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر في
في الفجر يوم الجمعة الم تنزل الكتاب في الركعة الاولى وفي الثانية هل الى على الاثر
وفي مسلم عن عبد الله بن السائب قال صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر في
الصبح بكلمة فاستفتح سورة المؤمنتين حتى جاء ذكر موسى وهرون او ذكر
عيسى اخذت النبي صلى الله عليه وسلم سقلا فركع فالحط صل ان المقادير المذكورة
التي اقلها الاربعون واكثرها المائة هي الغالب من فعله عليه السلام وما ورد مما هو
اقل من اربعين في الفجر فحول على ضرورة دعت الى ذلك ثم اختلف في افعاله عليه السلام
حال الاختيار للتشريع لانه لا يجعل قاعدة لهم في سائر الاذمنة ويعلم انه لا
ينقص في الحضرة حالة الاختيار عن الاربعين ولو كانوا كسالى لان الكسالى محملها
حيث قال في الهداية وغيرها في وجه التوفيق بين ما ورد ان يقرأ بالاربعين مائة
وبالكسالى اربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى ستين وقيل ان كان الليالي قصارا
فاربعتين وان طولا فمائة وما بين مائة مائتين وقيل ينظر الى طول الاية وقصرها و
توسطها ويقرأ في الظهر مثله اى مثل ما يقرأ في الفجر ما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كذا
نحو قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فقرأ في الركعتين
الاوليين من الظهر قدر قراءة الم تنزل السجدة وذكر رواية في كل ركعة قدر ثلثين

رة

اية الحديث وقوله في الرواية الاولى قد قرأه الم اى في كل ركعة لتوافق الرواية الثانية
 مع اذ الخ على مخالفة لفظا فقط اول من الخ عليها في المعنى ايضا عند الامكان او
 بقاء في الظهر دون اى دون ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر في الاصل لان وقت الظهر وقت
 الاشتغال بالكسب التطويل فيه مؤد الى السامة بخلاف وقت الفجر وفي مسلم عن جابر عن
 سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل اذا بغضه ويروي بسج اسم ركب
 الاعلى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح اطول من ذلك فالحديث الاول اطول قراءة
 وردت فيها وهذا اقصرها فاعلم ان اطولها دون اطول الفجر واقصرها دون اقصرها
 فهذا يؤيد رواية الاصل فينبغي ان يكون العمل عليها سيما في زماننا وفي الاختيار بقاء
 في الظهر ثلثين اية يعني في الركعتين وفي العصر عشرين اية انتهى وبقراءة في العصر والعشاء
 كذلك اوردون ما يقرأ في الفجر رواية واحدة لما تقدم آنفا من حديث جابر في العصر
 في الصحيحين من حديث البراء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء والثلثين
 والربيعون وما سمعت احدا احسن صوتا منه فيها في حديث معاذ حين صلى العشاء
 بالبقرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا معاذ افان انت ثلثا اقراء والشمس فيها
 وسبح اسم ربك الاعلى ونحوها ولان العصر وقت شدة الاشتغال بالمعاش والعناء
 وقت النوم فناسبها التخفيف بالنسبة الى الفجر وقال القدوري يقرأ في الفجر في
 كل ركعة بطول الفصل اى بسورة من طوالت الفصل وفي الظهر والعصر والعشاء
 باواسط الفصل وهذا من القدوري اختيارا لرواية الاصل في الظهر حيث جمعها
 مع العصر والعشاء لا مع الفجر ويقرأ في المغرب بقصدا للفصل والاصل في كتاب
 عمر على ماروي عبد الوفاق في مصنفه اخبرنا سفيان الثوري عن علي بن زيد بن
 جلعان عن الحسن وغيره كتب عمر الى ابي موسى الاشعري ان اقراء في المغرب بقصدا
 الفصل وفي العشاء بوسط الفصل وفي الصبح بطول الفصل وهو موافق لما
 تقدم قبل من الخ وفي الادلة اما الطوال اى طوالت الفصل فمن سورة الحجرات
 الى سورة البروج واما الاواسط فمن سورة البروج الى الم يكن واما القصار
 فمن سورة الم يكن الى اخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور في تفسيره باواسط
 وقصاره وقبل طوالت من قاف وقبل من الفتح وقبل من سورة محمد وقبل من الجاثية

في بيان طوالت الفصل واواسط وقصاره

من الجاثية وهو غريب وقبل من الحجرات الى طس والواسط منها الى الضم والباقي الى
 اخر القصار والمنفرد كالا امام في جميع ذلك ويطلق الاما في صلاة الفجر الركعة الاولى
 على الركعة الثانية وهذه الاطالة مسنونة اجماعا اعانة على ادراك الاولى لان وقتها
 وقت نوم وغفلة وقد روي الاطالة ان يقرأ ثلثي ما سمن فيسما في الاولى وثلاثة في الثانية
 وهو معتبر من حيث الآي ان تساوت او تقاربت طولها وقصرها فان تفاوت
 اعتبر من حيث الكمال والحروف كذا في الكافي وشرح الصليبي يقرأ في الاولى ثلثين
 عشر او عشرين ههنا بيان الاولوية واما بيان الحكم فلو قرأ في الاولى اربعين اية
 وفي الثانية ثلث ايات لا بأس بكذا في الكفاية وركعتا الظهر وما سواها اى
 سوى الظهر من بقية الصلوات وفي بعض النسخ وما سواها اى ركعتا ما سوى
 الفجر والظهر من العصر والمغرب والعشاء سواها في قد قرأه من حيث السنة فلو سمن
 اطالة الاولى على الثانية في ما سوى الفجر عند الخ واني يوسف بل يكره ذكره في الاختيار
 وقال محمد احب ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها اعانة على ادراك الركعة
 الاولى كما في الفجر فان الوقت فيها مساو وقت اشتغال ايضا بالكسب لان الاشتغال
 في الفجر بالنوم ولهما ان الثانية كالأولى في استحقاق القراءة ولذا استويا في ضم السورة
 وفي صفة الجهر فتستويا في المقدار والمكان في الفجر لانه وقت نوم وغفلة وغيره
 وقت علم ويغفله واشتغالهم بالكسب مضان الى تفصيله واختياره حتى يعاقب
 عليه الموت واجبا بخلاف النوم ولذا لا يعاقب عليه في شرح التنزيل هناك لا يكون شرعا
 له هنا هذا ولكن يؤيد قول محمد ماروي البخاري من حديث ابي قتادة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الايتين بغائخة الكتاب وسورتين و
 في الركعتين الاخرتين بغائخة الكتاب ويسمعهن الابه احيانا ويطول في الركعة الاولى
 ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح واجيب بانه محمول على الاطالة
 من حيث الشاء والتعود وعبادون ثلث ايات وعلى هذا فيقول الراوي وهكذا
 على التشبيه في اصل الاطالة لاني قد رها كنه غير المتبادر ولذا قال في الخلاصة في قول
 محمد انه احب كذا قال ابن الهمام لكن عبارة الخلاصة هكذا وقال محمد يطيل الركعة
 الاولى على الثانية في الصلوات كلها وهذا احب كما في الفجر انتهى وهذا لا يفيد ان لفظ

نية في بيان ما سوى الفجر والظهر في القراءة سواء

هذا جرت من كلام صاحب الخلاصة بل يحتمل انه من تنبيه قول محمد كاصح به المص
والشبهة المذكور وان كان غير المتبادر لكن دعوت اليه ضرورة التوفيق بين حديث
البخاري وهذا وبين حديث مسلم الذي تقدم عن ابي سعيد الخدري حيث قال فزاد
قيامه في الظهر في كل ركعة قد ثلثين آية فانه اذا التسوية بين الركعتين من التقييد
بالاهما ومن التعليل بالاعانة على ادراك الجماعة ان المنفرد يسوي بين الركعتين في
الجمع اتفاقا واذا اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى فلو وه بالاجماع لكن لا مطلقا
الا طالة بل ان كانت تلك الاطالة ثلث ايات او بما فوقها نكره وان كانت تلك الاطالة
اكثر او اقل من ثلثها لم نكره ما تقدم من حديث عقبة بن ابي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فانما اطول من اوليهما باية ولكن يرد على هذا ما في صحيح مسلم عن النعمان بن
بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العبدتين وفي الجمعة بسبع اسم ربك
الا على وهل انتك حديث الغاشية والاول تسع عشرة آية والثانية ست وعشرون
آية لكن ذكر في الغنية فيما اذا قرأ في الاول والعصر وفي الثانية المزمع بكم لان
الاول ثلث ايات والثانية تسع ونكره الزيادة الكثيرة واما ما روته علي السلام
في الاول من الجمعة بسبع اسم ربك الا على وفي الثانية هل انتك حديث الغاشية فزاد
الثانية على الاول بسبع اسم ربك السبع في السور الطول ليس من القصار لانه الست
ههنا ضعف الاصل والسبع ثم اقل من نصفه انتهى وعلم منه لانه الثلث ايات انما
نكره في السور القصار بطول الطول فيها بذلك القدر ظهورا بينا وهو حسن الآية
ربما يتوهم منه انه متى كانت الزيادة بما دون النصف لا نكره وليس كذلك بل الذي ينبغي
ان الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما نكره والا فله لزوم المخرج في التخرج على الغنية
ولودود مثل هذا الحديث ولا تغفل عما تقدم ان التقدير بالايات انما يعتبر عند
تقاربها وما عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكمات او الحروف والا فام شرح
لك ثمان ايات ولم يكن ثمان ايات ولا شك انه لو قرأ الاول في الاول والثانية
في الثانية انه بكم لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث الاي
لكن من حيث الكم والحروف وقس على هذا وهذا وكان ابن قسنة في شرح الجمع
عازيا الى نظم الامام البرزوي ان خلاف محمد في اطالة الاولى على الثانية انما هو

طلب بيان فهم وان كانت الاطالة اية او اثنتين
لا نكره

مطلب بيان الاهمية في بحث التطويل

انما هو في باقي الصلوات الخشعة والعيدين فيسوي القراءة بين الركعتين اتفاقا
ووجه انتفاء العلة المقننية لا طالة الاولى وفي اعانة على ادراك الركعة الاولى
فيهما لانه الغالب فيها كون الناس صاخرين مجتمعين ويؤيده الحديث المتقدم
اتفاقا ولا ما في مسلم وغيره من حديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قرأ في الاولى
سورة الجمعة وفي الثانية اذا جاءك المنافقون وقال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقرأ بهما يوم الجمعة اتفاقا في السن وفي سائر النوافل فيسوي بين
الركعتين ولا يطيل احدهما على الاخرى طالة بينة الظهور لعدم الترجيح
الا اذا كان ما يقرأ في السن والنوافل مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم او
ما شورا عن الصحابة فانما يصح ما جاء في الرواية والا فلو سئل كونه في
فصل ما يكره ان شاء الله تعالى ثم اذا اتم القراءة في الثانية فخرج من القراءة
بحر الكفا وهو يفيد انه يصل خاتمة القراءة بالركوع من غير تراج وعن
ابي يوسف انه قال ربما وصلت وربما تركت وقال ابو جعفر الرندي اني
يصلها اي القراءة بالركوع وصلا وانما ترك ابو يوسف للافضل تعليمها
للرخصة كذا في الكفاية ولا يخلو عن نظر وانما يلفظ الخور وهو السقوط اقتداء
بالقراء ولما في من الدلالة على المباعدة في الخطا ط ماردة الى الخضوع
ولذا انتصابها كها حاله على يزيد على تلك المباعدة ايضا حتى كانت من
سرعة خروجه قارون ركوع ضرورة ووقع ظفره في قوله يكبر تكبيرا جمل
حالية من ضمير تخيرا وراكها وهو يفيد مقارنته التكبير الركوع ثم صرح به
فقال وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره عند اول الخور والقراة منه عند
الاستواء راكمها وقال بعض الشايخ يكبر قائما ثم يركع وكذا ذكر في المحيط
مستدلا بقول محمد اذا اراد ان يركع يكبر وبعض الشايخ قالوا اذا
اتم القراءة حالة الخور ولا بأس به بعد ان يكون سابقا من القراءة حقا
واحدا او كلمة واحدة لا اكثر من ذلك لئلا يكون قاريا في الركوع وهذا يستلزم
تأخير التكبير الى ان يصل الى الركوع وليس بشيء والقول الاول وهو القارئة
اصح الاقوال كذا قال الطحاوي وهو مفاد عبارة الجامع الصغير والرقعي

مطلب بيان كيفية القراءة في السن والنوافل

مطلب بيان فروع من القراءة بخبرها

بالتحديد انتهى ويؤيد ما في الهداية ما في صحيح مسلم وغيره من حديث عبد الله
 بن ابي اوفى واني سعيد المذري انه عليه الصلوة والسلام كان اذا رفع رأسه
 من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والارض
 وملء ما شئت من شئ بعد واذا ثبت انه عليه الصلوة والسلام جمع بينهما فلا بد
 من سنية الجمع في حاله من الحالات الثلاث وقد خرج المقتدى ما ذكرنا ولا تها حاله
 نادرة في حق عليه الصلوة والسلام وخرج الامام علي قول اني حفيظ لما سباني في
 فتعيني حال الانفراد واما الامام فبان بعد التسميع بالتحديد ايضا على قولها
 وفي رواية الحسن بن ابي حنيفة ذكرها في شرح المختار طاهر انما من الحديث
 مع ان غالب احوال عليه الصلوة والسلام الامامة وفي ظاهر الرواية عنه انه يأتي
 بالتسميع بالتحديد طاهر من قوله عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن
 حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه قسم والقسم في الشريعة ولا يرد انه
 عليه الصلوة والسلام وفي قوله واذا قال ولا الضالين قولوا آمين مع ان الامام
 يقولها لانه ورد في بعض رواياته فانه الامام يقولها ولم يرد ههنا مثله
 على ان ههنا ما نعاليس ههنا وههنا السنون في هذه الاذكار ابتداءؤها
 عند ابتداء الانتقال وانتهائها عند انتهائها ومقتضاها ان يسمي الامام
 عند انتهائها الرفع وكذا انتهائها عند المقتدى فلو حذر الامام بعد ذلك لوقع تحميد
 بعد تحميد المقتدى وهو خلاف موضوع الامامة لان ما يشترك فيه الامام
 والمقتدى اما ان ياتي به معا او ياتي به الامام او لا فاما ان ياتي به المقتدى
 او لا فله فالحديث الذي استدله به محمول على حاله الانفراد في التسميع على ما مر
 ولا روي فيه رواية لم تشرح في حق الامام بالاتفاق منهما ايضا لان الامام
 في الانفراد والتفعل واسمع وفي المحيط قال شمس الائمة الحلواني كان شيخنا
 القاضي يحكي عن استاذة انه كان يميل الى قولهما وكان يجمع بين التسميع و
 التحميد حين كان اماما والطيحاوي كان يختار قولهما ايضا وهكذا نقل عن
 جماعة من المتأخرين انهم اختاروا قولهما وهو قول اهل المدينة انتهى
 ويشيخ الحلواني القاضي الامام ابو علي النسفي واستاذة ابو بكر محمد بن عبد

محمد بن الفضل البخاري رحمه الله وعزوه لاهل المدينة فيه نظر بل هو قول
 الشافعي واحمد واما قول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يرب
 على هذا اقامة يوم ان المشرق في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير
 صحيح اذ ليس في شئ في الروايات لاعتناء ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكتفي بالتحميد
 وكان تقدم وتأخير وقع من الكتاب وموضع قبل قوله اما الامام آه فيكون
 الضمير عابدا لا منفردا ان كان المصنف منفردا يأتي برأيه في رواية وفي رواية
 يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يرب كما قدمناه عن الكافي والله سبحانه وتعالى أعلم
 وفي شرح الزاهد في فان قلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكثر عند
 كل خفض ورفع فلم ترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت عدة المحيط
 في مسائل الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي
 روضة الناظر ويكثر في خلال الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار
 للطيحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعثمان وعليه وابا هريرة
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع قد توارى
 العمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا الا انكم منكر ولا
 يدفع دفعه قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بها منصوص ايضا فقد ذكر في
 خزائن الفقه واليظهر ان تكبيرات فريض يوم وليلة اربع وتسعون ولين
 يكن كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد
 بالتكبير الذكواني في تعظيم الله تعالى سوار كما في لغة التكبير او لم يكن جمعا
 بين الوأيت والاختيار والاثار انتهى ويجوز ان يكون باعتبار الغالب والظاهر
 ان هذا هو مراد الطيحاوي والافقوا ان العمل بالتكبير عند الرفع من الركوع
 منه ظاهرا من الشئ الذي لو كان لبقوله اثره في جميع الامة على تركه في جميع بلاد
 الاسلام من جميع المذاهب ولما تركوا ذكره في كتبهم راسا فان ذلك كالتسجيل
 من هذه الامة والله سبحانه هو الموفق وبرسل الالدين في القومة بعد الرفع
 من الركوع باتفاق ائمتنا كما قال الصدر الشهيد حسان الدين في واقعة
 اما علي قول محمد فظاهر لانه قيام لافراء فيه واما قوله ما فانه وان كان فيه

وروى في المطبعاوي وكانت هذه الاقوال الرواية في التكميل كل خفض

مطالعة بيان عدة تكبيرات

محل في بيان كيفية الاخذ خوف اجزاء القدم

التي هي في القدمين والاربعين

ذكر مسنون في حق المنزلة في رواية وفي حق الامام على قوله كذا في نسخة متدبل هو
قوله ربنا لك الحمد ونحوه وهو شئ قليل لا يزد زمانه على زمان القبض والتخليه فلا
فائدة في القبض وذكر السيد الامام ابو شجاع في الملتقط انه باخذ اليد اليسرى
باليمين في تلك القومة على قولها خلا فالجهد بناء على وجود الاكرو المسنون وان قل و
قول صاحب الوقفات اوجبه صلاة الجماعة من اولها لا آخرها وورد في صلاة
القبول في الوتر باخذ اليد باليد على قول اكثر المشايخ اختيارا منهم لقول ابي حنيفة
وان يوسف فان الاخذ عندها سنة فيها فيه ذكر مسنون خلا فالما قاله ابو حنيفة
القبض ان السنة في هذه المواضع الارسل اختيارا منه لقول محمد فان الاخذ
عنده سنة فيها فيه فراه هو يقول ان شرعية الاخذ خوف اجزاء القدم في رؤوس
الاصابع بسبب الارسل وذلك حالة القراءة لطولها كذا قيل وفيه نظر لان قراءة
الفاتحة المشروعة في الاخرين وحدها لا تزيد على قراءة القنوت ولا على قيام
صلاة الجماعة ولها ان شرعية الاخذ زيادة ~~القبض~~ الخضوع والتعظيم فيها
كل فيما حد بذكر يثبته وفي تكبيرات العيد بين اي يمين تكبيراتها يرسل يده
انما قاله المذكر المسنون بيننا عندنا فاذا اطمان بعد رفع راسه من
الركوع حال كونه قائما ويسكن اضطراب اعضاءه الحاصل من الرفع كبر
حال كونه ملتبسا او تكبيرا ملتبسا بالخروج والباء بمخرجهم وذلك بان
يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخروج ورواهاؤه عند انتهائه كما تقدم
غير مرة وسجدة وقوله يضع ركبتيه اولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على
الارض وفي بعض النسخ بغير واو فتكون جملة مفسرة لسجدة وفي بعض
النسخ بالواو فيكون عطفاً تفسيره ان يسجد بهذه الهيئة من التوسعة موضع
هذه الاعضاء لما في السنن عن ابي بن جرير قال رايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه و
اما ما في السنن ايضا عن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا سجد احكم فلا يركب كما يركب البعير ويضع يديه قبل ركبتيه فقال
البغوي انه حديث وايل اثبت منه وقيل انه منسوخ عن حديث مصعب بن سفيان

سب

بن ابي وقاصه كذا يضع اليدين قبل الركبتين فامرنا رسول الله صلى الله عليه
سلم ان يضع الركبتين باليدين واما في كون وضع الوجه بين الكفين فلما في مسلم
حديث وايل ايضا انه عليه الصلوة والسلام سجد ووضع وجهه بين كفيه وهذا
مقدم على ما في البخاري من حديث ابي حمزة انه عليه الصلوة والسلام لما سجد وضع
كفيه حذو منكبيه لان فليح بن سليمان الواقعي في سند البخاري وان كان الرازي يشبهه
لكن قد تكلم فيه فضحفت النسائي وابن معين وابو خاتم وابوداود ويحيى
الغضائان والساجي وقد روى اسحق بن راهويه مسنده انا الشوري عن
عاصم بن كليب عن ابيه عن ايل بن جرير قال رقت النبي صلى الله عليه وسلم فلما
سجد وضع يديه حذاء اذنيه وروى عبد الرزاق في مصنفه انا الشوري وتلفظه
كانت يده حذاء اذنيه ولا شدة انه اذا كان وجهه بين كفيه يكون يده حذاء اذنيه
واخرج الطحاوي عن حفص بن غياث عن الحجاج عن ابي اسحق قال سالت التواتر
بن عازب ابن كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع وجهه اذا صلى قال بين كفيه ورجلا
يقال ان السنة ان يغسل ايها يتستر بها بين المرفقين بناء على انه عليه الصلوة
والسلام فعل هذا التحيا نا وهذا احبنا الا ان ما بين الكفين افضل لانه في زيادة
المجاورة المسنونة كذا قال ابن الرماح وسيد في سجوده اظهر صبيحة ارضه
لما في مسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجدت
فضع كفيك وارفع مرفقيك ويجا في اي ساعد بطنه عن تحذيه لما في مسلم ايضا
عن يمينه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني بين يديه حتى لو ان يمينه
ارادت ان تمر بين يديه لم تزل وفي مسلم وغيره عن عبد الله بن بكير كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرج بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه وهذه
المبالغة المذكورة في هذين الحديثين لا تأتي مع الصاق البطن بالخذين
فلزم مبالغة عنهما وهذه كيفية السجود المسنون في حق الرجل واما المرأة
فانها تنحفض ارتطاماً وتسفل في السجود وتكون بطنها بفخذها وتضم
صبيحتها وهذا انفسر انخفاض وذلك لان مرفقها على السرة فكان السنة
في ما كان اسفل من الرهيات ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلثا وثلثا

ادناه وان زاد فهو افضل ويترك الركعة على وتر لما تقدم في الركوع ثم يرفع
رأسه من السجدة الاولى مكبرا ويقعد مستويا ويضع يديه على خذيه كما في التشهد
فاذا اطمان حال كونه قاعدا وسكن اضطراب اعضائه كثر وسجد ثانيا وقد
تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان وكلموا في ثلث السجود فقبل هو تعبد لا يطلب
فيه المصلحة كاعداد الركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة واحدة فلم يفعل فسجدنا
مربعين مرتين قال وقيل الاولى اشارة الى اننا خلقنا من الارض والثانية الى اننا نعاد
اليها كما في الكافي والاول هو الاول ومع التفسير عند الانتقالات انه سبحانه
الكبر من ان يودي حقه بهذا القدر بل حقه اعلى كما قالت الملائكة ما عبدناك حق عبادك
ودله ما تقدم عند تكبير الركوع من حديث ابي هريرة المتفق عليه ويؤيد اصابع
رجلية السجود نحو القبلة وقد تقدم الكلام عليه وان رفع رأسه عن الارض من السجدة
الاولى دفعا قليلا ولم يستوف قاعدته سجد السجدة الثانية نظر ان كان الى حال
السجود او ربه الى حال القعود لا يجزئ ذلك الرفع ولا ذلك السجود المشدود وذكر
في المسقط انه يجزئ قال في الهداية والاصح ان الرأس اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز
لانه بعد ساجدا وان كان الى الجوس اقرب جاز لانه بعد جالسا فتحقق الثانية
انتهى وصح ما في المحيط ما صح في الهداية وهي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة و
في الكافي وقيل اذا زلت جبهة الارض بحيث يسرى الريح بين جبهته وبين الارض
ثم اعادها جاز عن السجدين وهو القياس اذا وكنته في ساير الاركان متعلقة
بأدنى ما ينطلق عليه اسم الرفع انتهى وجعل شيخ الاسلام القول الاخير وهو المذكور
في القودري اصح قال لان الواجب هو الرفع واذا وجد أدنى ما يتناول اسم الرفع بان
رفع جبهته كان مؤديا لهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه أدنى ما يتناول
الاسم بان وضع جبهته بخلاف الركوع لان الركوع هو الميلان وانحناء الظهر واذا
بعض الانحاء ولم يجد البعض يوجب الاكثر من هذا ان كان الى الركوع اقرب فقد وجد
الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصا كان لم يركع اما السجود فانه
يحصل بوضع الجبهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه أدنى ما يكون
من الرفع انتهى قال ابن الهمام ثم اعتقادي انه اذا لم يستوف صلبه في الجلوس والقومة فهو

ذكر

فهو انما لما تقدم وهذا منه اختيار لصحة السجود مع ادنى الرفع لكن مع كراهة
التحریم وهو الموافق لما قدمناه في تعديل الاركان ان القومة والجلوس فرض عند
ابي يوسف واجبة عندهما الواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما من غير ترك فلو
انما بالترك مع صحة السجود كما صح في شيخ الاسلام وهو القياس لما ذكره في الكافي
ولا وجه للعُدول عنه ليكون استحيانا فليعتمد عليه فاذا فرغ من السجدة الثانية
يسلم يمينه قايما على صدره وقدميه ولا يقعد ولا يعتمد بيده على الارض عند النهوض
الا من عذر بل يعتمد على ركبتيه وعند الشافعي واحمد تسكن جلسة الاستراحة
لما في البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في
وتر من صلواته لم يمسح حتى يستوي قاعدا ولما ما في الترمذي عن خالد بن
اباس عن صالح مولى التؤمة عن ابي هريرة رضي الله عنهم قال كان النبي صلى الله عليه
وسلم يمسح في الصلوة على صدره وقدميه قال الترمذي حديث ابي هريرة عليه السلام
عند اهل العلم وخالد بن اباس ويقال ابن اباس ضعيف عند اهل الحديث
واعلم ابن عدي به قال وهو مع ضعفه يكتب حديثه قال ابن القطان والذي
اعلم به خالد موجود في صالح وهو الاختلاف فله مع التخصيص بالعبارة انتهى
وقول الترمذي العمل عليه عند اهل العلم يقتضيه قوة اصله وان ضعفه خصوص هذا
الطريق وهو كذلك اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان يمسح في الصلوة
على صدره وقدميه ولم يجلس واخرج نحوه عن علي وكنا عن ابن عمر وابن الزبير ولا
عن عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر وعلي واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يتمضمضون في الصلوة على صدرهم واقدامهم واخرج عن النعمان بن العيص ان اذ
غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع احداهم رأسه من
السجدة الثانية في الركعة الاولى والثانية نهض كما هو ولم يجلس واخرج عبد الواق
عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن زيد
انه رأى ابن مسعود فذكر معناه فقد اتفق اكاو الصحابة الذين كانوا اقرب الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم استغناء لا تأثر والزم لصحة من مالك بن
الحويرث على خلافه ما قال فوجب تقديمه وعن ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام

ان يعتمد الرجل على يديه اذا انقض رواه ابو داود فيجعل ما رواه البخاري على
حالة الكبر لان التوفيق اولى ولا يروى انه عليه الصلوة والسلام قال لا تبادروني
في ركوع وسجود فليزعموا اسبقكم به اذا ركعت تذكروني اذا سجدت اني قد بدت ^{بركعتي}
اخرج ابو داود وقوله بدت من بدن تدينا اذا اسن وضعف ويفعل في الركعة الثانية
من صلوة مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستغني بها الى
يقرب دعاء الاستفتاح لاختصاصه باستفتاح الصلوة اجماعا ولا بسجود لان محله
اول الصلوة اول القراءة فان قيل عدم تكرار السجود في الثانية يناسب ما اختاره
الصحيح صاحب الخلاصة من قول اني يوسف لانه تبع للشارع ولا شأنا وان دفع الوسوسة
في الصلوة وهي واحدة ولا يناسب ما اختاره قاضي خان وصاحب الهداية وغيرها
من قولها لانه تبع للقرآن وقد تكررت في الثانية فينبغي ان يتكرر فلما اذا استعاد القراءة
مرة ولم يدخل في ثنائها فعلة اجنبيا عنها لا يسن له تكرار الاستعاذة وسائر افعال
الصلوة ليست اجنبية من قرائتها لا اتحاد الكل بالنظر الى الصلوة فلم يدخل في ثنائها وقام
فعلة اجنبيا منها فله يسن له تكرار الاستعاذة على قولها ايضا ولا يرفع يديه الا في
التكبيرة الاولى عندنا وعند الشافعي ورواية عن مالك واحمد يرفع عند الركوع
وعند الرفع منه لما اخرج السنن عن الزهري عن سالم عن ابيه عبد الله بن عمر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه
ثم يركع فاذا اراد ان يركع فعل مثل ذلك ولا يفعل حين يرفع رأسه من السجود ولما
ما في اني داود والترمذي عن وكيع عن سنان التودى عن عاصم بن كليب عن
عبد الرحمن بن اسود عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود الا اصل بكم صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ولم يرفع يديه الا في اول مرة وفي لفظه كان
يرفع يديه في اول مرة ثم لا يعود قال الترمذي حديث حسن واخرج النسائي عن
ابن المبارك عن سفيان بن ابراهيم عن ابن المبارك قال لم يثبت عندنا حديث
ابن مسعود غير ما يروى ما ثبت بالذي ذكرنا والقبح في عاصم بن كليب غير مقبول
فقد وثقه ابن معين واخرج له مسلم والقبح في عبد الرحمن بانه لم يسمع منه
علقمة باطل فقد ذكر ابن حبان في كتاب الثقات انه مات سنة تسع وستين

بالطريق

وسنتين وستة سن ابراهيم النخعي واما المانع من سماعه من علقمة والاتفاق
على سماع النخعي منه وصرح الخطيب في كتاب المتفق والفق في ترجمة عبد الرحمن
هذا بانه اباه وعلقه وما قيل ان الحديث صحيح والنكران في زيادة ثم يعود ونسبة
لبعض كالدارقطني ومحمد بن نصر التودى وابن القطان الوهلي وكيع والبعض
كالبخاري في كتابه ورفع اليدين ^{في الركعة الاولى} وانما غام الى سفيان
خاتما هو ظن ظنوه لما رواه في قوله قد روى بدون هذه الزيادة ظنوها خطأ واختلف
في المغالط وغاية الامران الاصل رواه مرة بتمامه ومرة بعضها بحسب يعلق الغرض
والمرتان زيادة العدل مقبولة ونأهيك بوكيع وسفيان مع المتابعة عليها
كما تقدم من متابعة ابن المبارك في رواية النسائي واخرج الدارقطني وابن عدي
عن محمد بن جابر عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله
قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والي يكره عمر فلم يرفعوا ايديهم الا
عند استفتاح الصلوة واعترف الدارقطني بنسب ارسال ابراهيم اياه عن ابن
مسعود وتضعيف ابن جابر وقول الحاكم فيه احسن ما قيل فيه انه يسرق الحديث
من كل من يذكروه ممنوع قال الشيخ تقي الدين في الامام العلم بهذه الكلية متعذر
احسن من ذلك قول ابن عدي كان يستحق بن اسير ابل يفضل محمد بن جابر على
جماعة هم افضل منه واثبت وقدره عن من الكبار ابوب وابن عوف وهشام
بن حسان والتودى وشعبة وابن عيينة وغيرهم ولولا انه في محل الرفع لم يرو
عنه هؤلاء ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية الى حنيفة من غير الطريق المذكور
وذلا انه اجتمع مع الاوزاعي في مكة في دار الخناطين كما حكى ابن عيينة فقال الاوزاعي
ما بالكم لا ترفعون عند الركوع والرفع منه فقال لاجل انكم يصيحون عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيه شيء فقال الاوزاعي كيف لم يصيح وقد حدثني الزهري عن سالم
عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة وعند
الركوع وعند الرفع منه فقال ابو حنيفة ثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة الاسود عن
عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح
الصلوة ثم لا يعود بشيء من ذلك فقال الاوزاعي احد ثلث من الزهري عن سالم عن

عن

ونقول حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة فقال ابو حنيفة كان خادافق من ال
 وكان ابراهيم افقه من ساه وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وان كان لابن صبيحة
 وله فضل صحيحة فلا سود له فضل كبير وعبد الله عبد الله فرج بفقه الرواة كما
 ربح الاوراعى بعلوم الاسناد والترجيح بفقه الرواة هو المرجح المنصور عندنا
واعلم ان الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم والطف عن علي الصلوة والسلام
 كثير جدا والكلام فيها واسع والمتحقق بعد ذلك روايات كل من الامر من علم الصلوة
 والسلام فتحتاج الى الترجيح لقيام التعارض فيترجح ما ذهبنا اليه بان قد علم انه
 كانت اقوال مباحة في الصلوة وافعال من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا يوجد
 ان يكون مما نسخ بخلاف علمه فانه لا ينظر اليه احتمال عدم المشروعية لانه ليس
 من جنس ما عدي فيه ذلك بل من جنس السكينة التي اجمع على طلبها في الصلوة وكذا الترجيح
 بفضل الرواة كما رجع به ابو حنيفة فقد روى ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال ذكر
 عنده وابي بن حمزة راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند
 السجود فقال اعزاني له بصل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة ارى قبلها فاط
 فهو اعلم من عبد الله واصحابه حفظ ولم يحفظوا وروايت وقد حدثني من لا
 احصى عن عبد الله انه رفع يديه في بدء الصلوة فقط وكما عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وعبد الله عليه السلام في الابع الاسلام وحدوده من فقد لحوال النبي صلى الله
 عليه وسلم ملو زم له في اقامته واسفاره وقد صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم مالا
 يحصى فيكون الاخذ به عند التعارض اولى من افراد مقابلة ومن القول بسنية
 كل من الامر من والله سبحانه اعلم **وقول المصنف** ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى
 المراد منه لا يرفع في تكبيرة من تكبيرات الصلوة المعروفة او في موضع من المواضع
 المعروفة في كل صلوة وليس حقيقة الحرم على التكبيرة الاولى فانه رفع اليدين مشروع
 عند تكبير الفوت في الوتر وتكبيرات العبدن واستلام الحجر وعلى الصفا والمروة
 وفي عرفه والمزلة وعند الجمرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره
 روى الطبراني بسنده عن ابي ليلى عن الحكم عن القسم عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عليه الصلوة والسلام لا يرفع الا يدي الا في سبع مواطن حين تفتي الصلوة وحين

حماد بن ابراهيم بن ابي حنيفة

وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على المروة وحين يقف في
 الناس عشية عرفه ويجمع والمقامين حين يرمى الحجر ويرفع تكبيرة الفوت مروي
 عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع تكبير
 العبدن مروي عن عمر ذكره الاثرم والبيهقي في سننه الكبير وفي الصحيحين عن انس
 كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع
 يديه حتى يرى بياض ابطيه وفي السنن انه عليه الصلوة والسلام قال ان ربكم جبي
 كرم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يرد على صفر وروى الترمذي عن عمر كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يسبح بها وجهه
 فثبت بما ذكره من الاحاديث والآثار شرعية الرفع في المواضع المذكورة ثم في رفع تكبير
 الاحرام والفوت والعبدن والاستسقاء يستقبل بطن كفيه القبلة وفي غيرها
 يستقبل بها السواء واليسوع عن محمد بن الحنفية قال الدعاء اربعة دعاء رغبة و
 رهبة ودعاء بطريق ودعاء خفية وفي دعاء الرغبة يجعل بطن كفيه نحو السماء و
 في دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشئ وفي دعاء التضرع
 يعقد الخصر والبصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالشبابة ودعاء الخفية
 ما يفعله المومني في نفسه يعني يرفع لا يرفع اعلانا وذكر السيد الامام ابو القاسم
 السمرقندي في المستخلص آداب الدعاء عشرة وذكر منها ان يدعو مستقبلا القبلة
 ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه وقد تقدم دليل هذا في حديث الاستسقاء و
 في مسلم عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاستشار بظهر كفيه الى السماء وهذا
 لا يخالف ما مر عن ابن الحنفية لانه الاستسقاء فيه رغبة من حيث طلب الشفعا و
 رهبة من حيث دفع الخطر فيجوز كل من كيفيته الرفع باعتبار وفي القنية
 الافضل ان يبسط كفيه وبنيهما فرجة وان قلبه وقبها عن تفسير الشمان السجدة
 ان يرفع يديه في الدعاء بجذاه صدره كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي
 صلى الله عليه وسلم الشئ وهذا يخالف ما تقدم عن المستخلص ويمكن ان يحمل ذلك
 على حالة المبالغة والجد وزيادة الاهتمام كما في الاستسقاء لعود النفع الى الله
 وهذا اعلا ما عداها ولا قال في حديث الصحيحين المتقدم كان لا يرفع يديه في شئ

حماد بن ابراهيم بن ابي حنيفة
 حماد بن ابراهيم بن ابي حنيفة

من دعائه الا في الاستقاء اي لا يرفع كل الرفع الا في الاستقاء والله سبحانه اعلم
 واذا رفع المصداق من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى
 وجلس عليها ونصب رجله اليمنى نصبا ويوجه اصابعها الى اصابع رجله اليمنى نحو
 القبلة هذه كيفية التقود المسنون في القهدين عندنا وعند مالك التورك فيهما
 كما قلنا في المرأة وعند الشافعي واحدا في الاولى كقولنا وفي الاخرة كما لا
 استدلال لك حديث مضع انه عليه الصلوة والسلام قد متوركا ضقفه
 الطي او غيره وللشافعي واحد ما روى البخاري عن ابي حميد الساعدي
 انه وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان اذا جلس في الركعتين
 جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس في الاخيرة قدم رجله اليسرى
 ونصب الاخرى وقد على مقعدته ولنا ما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتحي الصلوة بالكبير الى ان قال وكان
 يفتش رجله اليسرى وينصب اليمنى وفي النسائي عن ابن عمر عن ابيه
 قال من سنة الصلوة ان ينصب القدم اليمنى واستقبالها باصابعها القبلة و
 الجلوس على اليسرى فيحمل التورك على حال الضعف والكبر توفيقا ويضع
 يديه حال التشهد على فخذه ويخرج اصابعه لاكل التفرج هذا عندنا
 وعند الشافعي ببسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع اليمنى الا البسطة
 لما روى مسلم عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح التشهد
 وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى و
 عقد ثلثة وخمسين واسار بالسبابة ولنا ما روى الترمذي من حديث
 وايل **قلت** لا نظرت الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس
 يده للتشهد افتش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه
 اليسرى ونصب رجله اليمنى من غير ذكر زيادة والمراد من القعدة المذكورة
 في رواية مسلم القعدة عند الاشارة لافي جميع التشهد الا برك ما روى
 الاخر مسلم وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعها كلها واشار
 باصبعها الى الابرهام ولاشك ان وضع الكف لا يتحقق حقيقة مع

ية

مع قبض الاصابع فالمراد وضع الكف قبض الاصابع بعد ذلك عند الاشارة و
 هو المروي عن محمد في كيفية الاشارة قال يقبض خنصره والتي تليها ويخلق
 الوسطى والابهام ويظهر السبابة وكذا وعن ابي يوسف في الامالي وهذا في
 نصي الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشتر اصرار وصحة في الخلوص وهو
 خلاف الدراية والرواية اما الدراية فانقدح في الحديث الصحيح ولا محل له الا
 الاشارة واما الرواية فمن محمد ان ما ذكره في كيفية الاشارة وهو قوله وقول
 اني حنيفة ذكره في النهاية وغيرها قال نجم الدين المراهدي ما انفقت الروايات
 عن اصحابنا جميعا في كونها ستة وكذا عن الكوفيين والمدينيين وكثيرة
 الاجاد والاثار وكان العمل بها اولى والكيفية المتقدمة من التخليق ذكرها
 الفقيه ابو جعفر قال في الجامع الاصح وقال غيره من اصحابنا يشتر ثلثة و
 خمسين انتهى وهذا موافق لصريح رواية مسلم وصفة عقد ثلثة وخمسين ان
 يقبض الوسطى والخنصر والبنصر ويضع رأس ابرامه على حرف مفصل الوسطى
 وصفة الاشارة عن الجواني انه يرفع الاصبع عند النفث ويضعها عند الاثبات
 اشارة اليها ويكره ان يشتر بكذا مستحسنا لما روى الترمذي والنسائي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه ان رجلا كان يدعو باصبعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احذ
 احذ ثم اقع على الصفة المذكورة يشهد ابراهيم التشهد وهو من تسمية الكل
 باسم جزئه ويقول عطف بغير التشهد التحيات لله والصلوات والطيبات
 اي قوله اي ان يقول عبده ورسوله وهو السلوم عليك ايها النبي ورحمة الله
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله والتحيات جمع تحية اسم من حي قلون فلهذا اذا قال عند
 ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند ملاقات بعضهم بعضا حيا كالله اي
 ابقاك وكل قوم تحية يحيي بها بعضهم بعضا عند الملاقاة وتحية الاسلام السلام
 والمراد بالتحيات ههنا جميع الاشياء الحميدة والعبادات القولية والصلوات
 العبادات البدنية والطيقات العبادات المالية يعني ان هذه العبادات مختصة
 بالله لا يستحقها غيره واصلا انه صلى الله عليه وسلم انتهى المراجع مستوي سميع

كتاب بيان القبلة

فيه صريحا لا فلام وقا في المقام الذي اراده الله تعالى له للحيطة قصد ان يحكي
 ربه سبحانه كما يحكي الملوكة قالهم الله تعالى ان قال النجيات لله آه فلما قال ذلك
 ربه الله تعالى عليه وحياته بان قال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فقال
 النجيات بالسلام الذي هو تحية الاسلام وقابل الصلوات بالرحمة التي هي معناها
 وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للحال لكونها التقوى والكثرة وافود السلام و
 الرحمة لان كلمة من النجيات والصلوات متحد باعتبار اتحاد الله من اللسان
 والبدن فوجد ما يقابل له بخلاف العبادات المالية فان الآيات متعددة وهي
 انواع الاموال من النقود والحيوانات والنباتات في مقابلها ثم قال سبحانه
 وتعالى السلام عليك ايها النبي آه قال النبي صلى الله عليه وسلم السلام علينا
 او معشر الامة وعلى عباد الله الصالحين تشرى بالامة وتسار الصالحين من
 الملائكة والانبيا وصالحى اتباعهم في السلام الذي سلمه الله تعالى عليه وعدم
 اخضا صرح على ما هو مقتضى سجنه الكاملة الكرم وشيمته التي هي اكرم الشيم
 ثم قالت الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم
 الشهد على هذه الصفة هو تشهد ابن مسعود لما روى الترمذي واللفظ لم
 عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بين كفاية يعلم في السورة
 من القرآن فقال اذا قعد احدكم في الصلوة فليقل النجيات لله والصلوات آه
 ولفظ النساء اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا قال الترمذي حديث عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في الشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند اكثر الصالحين
 والتابعين ثم اخرج عن خفيف قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت
 له ان الناس قد اختلفوا في الشهد فقال عليك بالشهد ابن مسعود وكقول الترمذي
 قال الخطابي وابن المنذر ومن وافق ابن مسعود على رفع هذه الصفة من
 الشهد معاوية وعائشة وسلمان اخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم
 الناس الشهد وهو على المنبر عن الصلوة والسلام النجيات لله والصلوات
 اه سواء اخرج البيهقي عن عائشة قالت هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم
 في الصلاة اه قال النووي اسناده جيد واستفادنا منه ان تشهد عليه

عليه السلام بلفظ تشهدنا وروى الطبراني والبراق عن ابي داود عن سلمان عن
 الترمذي فقال اعلم كما علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم النجيات لله و
 الصلوات اه سواء وظهور من صحيح علي ما اختاره الشافعي من تشهد ابن عباس ايها
 وهو النجيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله
 وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا رسول الله من وجوه منها انه اصح باجماع ائمة الحديث ومنها ان فيه الامر
 على ما تطلعت ومنها ان فيه الالف واللام المستقرقة للجنس السلام بخلاف الفكرة فاشهد
 تتناول الواحد ومنها زيادة الواو وهي لتجديد الكلام المقصود لتعدد الشاء لانه
 المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدم الالف فيفيد ان المثنى به شئ واحد موصوف
 بصفات ومنها التاكيد في التعليم قال ابو حنيفة اخذ حماد بن ابي سليمان بيدي
 علي الشهد وقال حماد اخذ ابراهيم بيدي وعلي الشهد وقال ابراهيم اخذ
 علقمة بيدي وعلي الشهد وقال علقمة اخذ عبد الله بن مسعود بيدي وعلي
 الشهد وقال عبد الله بن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي
 وعلي الشهد كما يعلم في السورة من القرآن في هذا زيادة توكيد على ما في رواية
 ابن عباس من قوله عليه الصلوة والسلام يعلم الشهد كما يعلمنا السورة من
 القرآن ولا يلزم على هذا القول من الشهد في الفقرة الاولى لما روى الامام
 احمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه الشهد فكان يقول
 اذا كان في وسط الصلوة وفي آخرها على ذكره اليسرى النجيات لله الى قوله عبده و
 رسول الله قال ثم اذا كان في آخرها وسط الصلوة من حين يفرغ من الشهد
 وان كان في آخرها دعا بعد شهادته بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم وفي السنن
 عن ابن مسعود كان النبي صلى الله عليه وسلم في الركعتين كان على الرضف حتى يقوم
 فان زاد على قدر الشهد قال بعض المشايخ ان قال اللهم صلى على محمد وعلى آل
 محمد مساهيا يجب عليه سجدة السهو وعن ابي حنيفة فيما رواه الحسن عنه ان
 زاد حرفا واحدا فعليه سجدة السهو قال المصنف واكثر المشايخ على هذا اي يلزمه
 السهو بزيادة حرف واحد في الخلاصة والختار انه يلزمه السهو ان قال الترمذي

صلى الله عليه وسلم في الصلاة اه قال النووي اسناده جيد واستفادنا منه ان تشهد عليه

صلى على محمد قال البرازي لانه ادى ستة وكيدة فيلزم تاخير الركن اي وتأخير
 الركن يجب سجود السهو وهذا باطلا قد يصلح دليل لمن اختار رواية الحسن فان
 مطلق تأخير الركن موجود في زيادة الحرف ولا يختص ما اختاره هو
 صاحب الخلاصة من التقيد بقوله الله صلى على محمد والصحيح قد زيادة الحرف
 ونحوه غير معتبر في جنس ما يجب به سجود السهو وانما المعتبر قد ما يؤدي
 فيه ركن كافي للركن فيما يخافه وعكسه وكما في التفكر حال التشكك ونحوه على ما عرف
 في باب السهو قوله الله صلى على محمد يشغل من الزمان ما يمكن ان يؤدي فيه
 ركن بخلاف ما دون ذلك من قليل يعسر الاحتراز عنه فهذا ما مراد البرازي و
 يعلم انه لا يشترط التكلم بذلك بل لو مكث مقدار ما يقول الله صلى على محمد
 يجب السهو لانه آخر الركن بمقدار ما يؤدي فيه ركن سواء صلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم او سكت فاذا قام بعد التشهد الاول الى الركعة الثالثة لا يعتد بيده على
 الارض ما في اي دأ ودعى بغير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يعتد
 الرجل على يديه اذ انصرف في الصلوة وان اعتمد لا بأس به ومقتضى الحديث
 انه يكره ان يلم يكن عذر مطلق النهي وعلى العذر يحمل ما ورد من مخالفه ويكره
 عند هذا النهي ذكره في شرح المختار وقد عرفت في خزانة الفقه ونظم الزند و
 تكبيرات فريض اليوم واليلة اربعاً وتسعين ولا يكون ذلك الا اذا كان في
 القيام الى الثالثة تكبير وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة كان رسول الله صلى
 عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر حين يقوم الحديث الى ان قال ويكبر حين يقوم
 من الثنتين بعد الجلوس الجلوس وان كانت تلك الصلوة فريضة ثلثة او
 رباعية فهو محذور فيما بعد الاولين اذا كان قد قرأ فيها بين ان يقرأ ويصلي
 ان يصلي وبين ان يسكت والقراءة افضل وقدم الكلام فيها مستوفى في بحث
 الثالثة من الفرائض التي هي القراءة وان قرأ بقراءة الفاتحة فحسب سبكون السنين
 مبني على الصم ففقط ولا يرد عليه ما يشبهه في البخاري من حديث ابي قتادة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاولين بآم القرآن وسورتين وفي
 الركعتين الاخيرتين بآم الكتاب الحديث فان ضم السورة الى الفاتحة ساهياً يجب

في بيان تنبيه

في بيان عدد تكبيرات فريض اليوم واليلة

يجب عليه سجود السهو في قول ابي يوسف لتأخير الركوع عن محله عقيب الفاتحة
 وفي ظاهر الروايات لا يجب عليه سجود السهو لان القراءة فيها مشروعة من غير تعقيد
 والتعقيد بالفاتحة مستنون لان الاختصاص عليها واجب لكن ينبغي ان لو اطل
 زايد على ما قرأ في احدى الاولين سهواً ان يجب سجود السهو في الفاتحة ما
 واظرب عليه النبي صلى الله عليه وسلم من غير تركه وقت ما وانفقد عليه الاجا
 وما كان كذلك فهو واجب فاذا خالفه فقد ترك واجباً ومن ترك واجباً سهواً
 لزمه سجود السهو اما اذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الروايات او نقل
 غير الروايات فيستدرك في القيام من التشهد كما ابتداء في الركعة الاولى يعني انه
 يأتي بالشاء والتعود انما قال هذا لئلا يفهم من التشبيه بالركعة الاولى انه
 يرفع يديه فيه ايضا فان رفع اليدين لم يذكر احداً انه باق به لكن قول المص
 وغيره في الاستدلال لان كل شفع في النقل صلوة على حدة يقتضي انه يرفع
 كما يقتضيه انه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك التشهد وقد صرح بالصلوة
 غير المص في ان اطله في السنة يشمل الاربعة قبل الظهر وقبل الجمعة وبعد
 ايضا وقد تقدم في بيان اوقات الكراهة التصرح بانه لا يصلي فيها في التشهد
 الاول ولا يستقيم اذا قام الى الثالثة وكذا سائر ما يقتضي انها صلوة
 واحدة وذكر في القنية انه لا يصلي في القعدة الاولى من سنة الظهر و
 ذكر قولين فيما اذا صلى ناسياً الله عليه سجود السهو وان لا يسجد عليه
 وفيها ايضا ولا يصلي في الاربعة قبل الجمعة وبعد ها واذا قلنا الثالثة لا
 يستقيم في سنة الظهر والجمعة على ان صاحب الهداية قال ولهذا قالوا
 يستقيم في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادة بشرط ان لا يكون
 مرضى عنده ولم يشرع له شراحة والظاهر ان عدم كونه مرضياً
 عنده لان كون كل شفع في غير من النقل صلوة على حدة ليس مقترداً
 في كل الاحكام فانه لم يطرده في لزوم في القعدة الاولى عند ابي حنيفة
 واني يوسف حتى لو تركها لا تفسد عندها ولم يطرده في سجود السهو
 عند الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على رأس شفع ولا ينبغي عليه شفع

8

لو زاد على الفاتحة زيادة في احدى الاخيرتين يجب سجود السهو
 في بيان ان يصلي على النبي في كل ركعة

آخر لان السجود يبطل لوقوعه في وسط الصلوة فقد صرحوا بصيرورة
 الكل صلوة واحدة حيث حكوا بوقوع سجود السهو في هذه الصورة في وسط
 الصلوة وان كان كذلك امكن ان يقال لا يبطل في القعدة الاولى ولو كانت بقعدة
 في وسط الصلوة ولا يستغفر ولا يتعوذ في القيام الى الثالثة لكونه قياما في
 وسط الصلوة لا في اولها **والمأصل** ان كل ركعتين من النفل في حق القراءة
 لا احتياط اذ بالنظر اليه يجب القراءة في كل شفع وبالنظر الى ان كل صلوة واحدة
 لا تجب فلاحتياط في الوجوب كما في الوتر وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل
 القيام اليه لانه اذا ترد بين اللزوم وعدمه لا يلزم بالشك وعلى عدم اللزوم
 يتبين انه اذا اقيمت الصلوة او خرج الخطيب وهو في النفل انه يقطع على
 رأس الشفع كما تقدم وكذا في بطلون الشفعة وخيار المحيرة بالشرع في
 الشفع الآخر لان كل من الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه
 فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سران الفضا من شفع الى شفع اذ لا يحكم
 بالفضا مع الشك واقا في غير هذه الاحكام فالاولى ان يعتبر كون الكل
 صلوة واحدة لكونه الاصل للاتصال واتحاد التسمية ولذا لا يقال انه صلى
 صلوتين بل صلوة واحدة **مسألة** الاستفحاج ونحوه ليست مروية
 عن الائمة المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى
 اعلم ويقع في القعدة الاخيرة مثل ما فقد في القعدة الاولى عندنا من غير
 فرق لما تقدم والرواة يفتقدون اليها اليسرى في القعدتين الاولى والاخيرة
 وتخرج كلنا رجليها من الجانب الاخرى الا يمن لان ذلك استمر لها ويسر
 ومبني امرها على اليسر واليسر وشهدت ان يقرأ الشبهة في القعدة الاخيرة
 فاذا اتم الشبهة الى قوله عبده ورسوله يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهي
 ستة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي فرض قال القاضي عياض وقد
 شهد الشافعي ولا سلف له في هذا القول ولا ستة يتبعها شفع عليه فيه جماعة
 منهم الطبري والشيخي وخالفه من اهل مذهبه الخطابي وقال لا اعلم
 له فيها قدوة والشبهات الروية عن ابن مسعود وابن عباس والهيروية

هريخ وجابروا بن سعيد وابي موسى وابن الزبير لم يذكروها شي من ذلك وما روى
 عنه عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يصل على ضيقه اهل الحديث كلهم
 ولو صح فعناه كاملة او لمن لم يصل على في عمره وما روى عنه عليه الصلوة
 والسلام من صلى صلوة لم يصل على فيها وعلى اهل بيتي لم تقبل منه ضعيف ايضا
 بجابر الجعفي مع انه قد اختلف عليه في رفعه ووقفه على ابن مسعود قاله الار
 واما الاول فرواه ابن ماجه لا صلوة لمن لا وضوء له ولا صلوة لمن لم يذكر اسم
 الله عليه لا صلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ولا صلوة لمن لم يجت
 الانصار وفيه عبد المهيمن قال ابن حبان لا يجتبه به واخرجه الطبراني عن
 ابني من عباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن جده مرفوعا بنحوه قالوا حديث
 عبد المهيمن اشبه بالضعف مع ان جماعة قد تكلموا في ابني من عباس وروى
 البيهقي عن يحيى بن السباق عن رجل من بني الحرث عن ابن مسعود عنه عليه
 الصلوة والسلام اذا شهد احدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت
 ونوحيت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وفيه المجهول وبالجملة
 ليس له دليل يدل على الفرق بينه في الصلوة اصله ولا خلاف في انها تفرض في العمرة
 وقال الطبري اوى يجب كمال ذكر وقال الكرخي لا تجب وجعل في الشبهة قول الطبري
 اصح وهو المختار لقوله عليه الصلوة والسلام رغم انف رجل ذكرت عنده
 فلم يصل على رواه الترمذي وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام
 من ذكرت عنده فلم يصل على رواه ابن السني باسناد جيد وقوله عليه الصلوة
 والسلام البخيل من ذكرت عنده فلم يصل على رواه الترمذي وقال حديث صحيح
 والاحاديث في ذلك كثيرة جدا بعضها امر بفيد الوجوب وبعضها وعبد
 او ذم على الترك وهما يفيدانه ايضا ولو تكررت ذكره عليه الصلوة والسلام
 في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه الا مرة واحدة في الصحيح لان تكرار اسمه
 واجب لحفظ كل مرة لا يفتى في المخرج ستة التي بها قوام الشريعة فلو وجبت
 الصلوة في كل مرة لا فني المخرج غير انه ندب تكرارها بخلاف السجود اى

قطن

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة

اي سجود الصلوة فانه لا يندب تكراره بكثر او القلوة في مجلس واحد والتشيت
 كالصلوة وقيل يجب التشميت في كل مرة الا الثالث قال الراهدى وفي النظم ولو
 تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد وفي مجلس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو
 تركه لا ينقض بطلان الصلاة لا يجزئ تحميد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يكون وقت
 للفضاء كفضاء الفاتحة في الاخرين بجلوف الصلوة على النبي صلى الله عليه
 وسلم انتهى والتمتار في صفة الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم على ما ذكره في الكفاية
 والزاهد في القنية وشرح القدوري قال سئل متى عن الصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهو الموافقة لما في الصحيحين
 وغيرهما عن كعب بن عجرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم فقلنا يا رسول الله كيف الصلوة عليكم اهل البيت فان الله قد علمنا كيف
 نسلم عليكم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
 على آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد يستغفر بعد الصلوة على النبي صلى
 الله عليه وسلم او يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين ولجميع المؤمنين
 والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ونحو ذلك
 ويدعو بالدعوات المأثورة اي المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في صحيح
 مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شئتم
 احداكم فليستخذ بالله من اربع يقول اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن
 القبر ومن النار ومن شئ يسج الدجال وفيه عن علي قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام للصلوة يكون آخر ما يقول بين التشهد و
 التسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اعلنت وما اسررت وما
 انت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت وفي الصحيحين عن
 عبد الله بن عمر بن العاص عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال قال رسول الله

لا يسلطون على عبد الله عليه وسلم الا ان ياتوا به من وراء ظهره

الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء ادعوه في صلوتي قال قل اللهم اني ظلمت
 نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني
 انك انت الغفور الرحيم ويدعو بامثلة الفاظ القرآن كما تقدم وكقوله ربنا انا
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا تزعقلنا بعدا
 هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب وتحذرك فان هذه
 الادعية شبيهة الفاظ القواند وليست بقران لانه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء
 حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والحيض ولا يدعو كما يشبه كلام الناس وهو
 ما لا يستجيب طلبهم من قوله اللهم السند او اللهم زدني فلانة او
 اعطني مالا او متاعا وما شبه ذلك حتى لو قال ذلك وسط الصلوة قبل
 التسوية الاخير قد تشهد تفقد صلوة واما بعد التشهد فانها لا
 تفقد لكن تكون ناقصة لتترك التسليم الذي هو واجب وخروج منه بدو
 بمنزلة ما لو تكلم او عمل عملا آخر من قبل الصلوة وعند مالك والشافعي
 يجوز ان يدعو بكل ما يريد من امر الدنيا والآخرة لما روي عنه الا انه
 في حديث ابن مسعود في التشهد من قوله على الصلوة والسلام ثم يستخير
 احداكم من الدعاء المجيبة فيدعوه ولنا قوله على الصلوة والسلام ان
 صلواتنا هذه لا يصل فيها شئ من كلام الناس رواه مسلم في عارضا
 ذلك الحديث ويقدم عليه لانه مانع وذلك مبني وتو قال اللهم ارزقني
 جعل في الهداية مما يشبه كلام الناس وصح في الكافي لانه يقال رزق
 الامير الجيوش قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد رجع عدم الفسالة ان
 الرزق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبة الامير مجاز وفي الخلاصة
 لو قال ادزقني فلانة الاصح انه تفقد وارزقني الحج الاصح انه لا تفقد فيها
 اكسني ثوبا العن فلانا قضى ديوني اعقر لعمري وخالي تفقد لو قال اغفر
 لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تفقد ولا شي قال الحلواني لا تفقد
 وابن الفضل تفقد والاو اجم وارزقني رؤيتك لا تفقد انتهى كلام
 الشيخ كمال الدين بن الهمام وتساوي تمامه فيما يفتوا به الله تعالى

نه
 ذلك

معدن بيان تفسير

وروي عن بعض المشايخ وهو محمد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال
لا يقول في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وأرحم محمد أفان نوع ظن بقصير
الانبياء فان أحد الاستحقاق الرحمة الابان ما يلزم عليه في حق امرنا بغير
الانبياء وتوفيرهم وهكذا ذكر شيخنا الاسلام في المبوط واكثر المشايخ على
انه يقول وأرحم محمد وآل محمد للتواتر فيه على ما تقدم في رواية البيهقي من
حديث ابن مسعود قال لا يستغفر ويكون مع قولنا وأرحم محمد وآل محمد
فالتقصير راجع الى الامة كن جنبا بية وله اب شيخي كبير فاداد السلطان ان
يقم العقوبة على الجاني فيقول الناس انهم هم هذا الشيخ الكبير فان ذلك
ارجح راجع الى الابن الجاني حقيقة كذا في المحيط ولكن الابان بما في الاحاديث
الصحيحة اولى واخرى ويقول فيما اذا الى بقوله وأرحم محمد وآل محمد كما
صليت وباركت ورحمت لموافقة وأرحم ولا يقول وترحمته لانه لم يكن قد
قال وترحم واما ان قال في ذلك وترحمته باسكان الراء فهو خطأ اذ ليس
في اللفظ ترحم ترحم وترحمه ولو قال بعد قوله ورحمت وترحمته بالشديد
اي يستند به الحاء من التفضل يجوز لانه معني صحيحا في اللفظ يقال ترحم عليه
اذا دعاه بالرحمة وذكر من الله سبحانه وتعالى نفس الرحمة ولا يقول بعد قوله
في العالمين ربنا انك حميد مجيد لعدم وروده في الاحاديث ولو قال ذلك لاني
به اى لا يكره اذ هو زيادة نداء الله تعالى ولا ضرر له ولا تغيير في المعنى وان كان
الاولى تركه لعدم الورد اذ الاولى المحافظة على الابان بما قال النبي صلى
الله عليه وسلم من غير زيادة ولا نقصان ويشير بالشبهة الى ان النبي الى
الشهادتين وقال في الواقع لا بشير والاول هو المختار على ما قدمناه
فان اشار بلفظ ارضم الخضر والبشر ويخلق الوسيط والابراهيم اى يجعل له
حلقه وقد ذكرناه في بحث الشهاد الاول فاذا وقع من الادعية بعد الشهاد
يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمت الله ولا يقول في هذا السلام اى
في سلام الرجوع من الصلوة سواء كان عن اليمين او اليسار وبركانه كذا ذكر
في المحيط بخلاف السلام الذي في الشهاد وهو قوله السلام عليكم ايها النبي ورحمة

معدن بيان الاشارة

ورحمته الله وبركانه حيث يقوله اتباعا للمروى في الموضوعين اذ في سلام الشهاد
قد ورد ذلك على ما تقدم بخلاف التخلل فان المروى فيه عن ابن مسعود ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بياض خده الايمن
وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بياض خده الايسر مراده
اصحاب السنن الاربعة وكذا في الترمذي حديث حسن صحيح ولا يتوهم ان مراده
هذا السلام اى السلام الاول وان يقول في السلام الثاني وبركانه كما يفعل بعض
الجماعة لان ذلك خلاف السنة كما في هذا الحديث الصحيح وخلاف عمل الامة وفيه
تمييز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم
عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركانه وعن يساره كذلك في
المواضع لو سلم تلقاء وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه الحسن عن محمد واثاب
الحديث وعمل الامة اولى وينوي بالتسليم الاولى فخطابه بعلينكم من هو عن
يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في صلواته دون غيرهم ويفعل
في السلام عن يساره مثل ذلك اى يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي
به من يساره من الملائكة والمؤمنين والتسليم الاولى للجنة والخروج
من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم في التيمم ثم قيل الثانية سنة و
الاصح انها واجبة كالاولى وتجوز لفظ السلام بخروج ولا يتوقف كذا في شرح الهداية
لابن القيم **واعلم** ان الواو يقضض الترتيب كما هو مقرر فلا يظن من تقديم
الملائكة في الذكر اعتقاد افضليتهم على المؤمنين بل هو مذهب اهل السنة
ان رسل البشر افضل من رسل الملائكة وسائر الانبياء من المؤمنين
افضل من سائر الملائكة لقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا والابراهيم
والعمران على العالمين وقوله تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم
خير البرية والملائكة داخلون جملة العالمين وفي البرية وقال المفسرون
الملائكة افضل من البشر لقوله تعالى لن يستكف المسيح ان يكون عبد الله و
لا الملائكة المقربون فان التدرج في مثل هذا الكلام من الادنى الى الاعلى
كما يقال لا يستكف عبد فلان عن خدمتي ولا سيده ولان الملائكة رسل

مع

معدن بيان التيمم

معدن بيان رسل البشر افضل من رسل الملائكة

الى الانبياء فيفضلون عليهم كما يفضل الرسل على امتهم والجواب عن الاية
 انها دليل لنا بعين ما ذكرتم لان معناه المسيح بعد عن الاستكاف من الملائكة
 واولى بالعبودية ومن كان بعد عن الاستكاف وادخل في العبودية في الاقرب
 منزلة والاعلى مرتبة والاكثر ثوابا عند الله في الآخرة وذلك هو المراد بالفضيلة
 وان كان ما يقتضيه الاستكاف من زيادة القدرة على البطش والاعمال الشاقة
 وسعة العلوم والافعال الجمية وغلبة التكون التي خلق الخلق بها من النصارى
 انها السبب في ترفع المسيح عن العبودية في الملائكة اشدا وافوق فليس النزاع فيها
 ووضعتهم بالمقربين لا يستلزم كون المسيح ليس من المقربين للجماع على الله منهم
 مقرب على الله قدس لم انه جملة الملائكة المقربين افضل من المسيح لان كل واحد
 منهم افضل منه والكلام في الاية انما تفيد الاول والجواب عن قولهم ان الملائكة
 رسل الى الانبياء ان مقتضى الرسالة لا يقتضيه فضيلة الرسول وانما ذلك فيما اذا
 كان الرسول للشرع والتعظيم وانقاذ الضال والهدى الى الله تعالى وانما اذا كان
 لمجرد تبليغ الخبر من المرسل اليه فلا يرى ان السلطان قد يرسل الخبر مع بوابه
 لا وزيه ولا يقتضيه ان البواب اقرب واصول عند السلطان من الوزير
 هكذا حال الملائكة مع الانبياء انما هم رسل اليهم في تبليغ الخبر فقط وقد روي
 التوفيق في هذه المسئلة عن جماعة منهم ابو حنيفة لعدم القاطع فان مثل العالمين
 والبرية من العام ومختلفة افادة القطع وتقويض علم ما لم يحصل لنا الجرم
 بعلم العالم اسلم والله اعلم وقال بعضهم اربعض العلماء ينوي الملائكة الحفظة
 الذين وكلوا بحفظة خاصة ولا يعيرون النية وقال بعضهم ينوي جميع من معه
 من الملائكة على سبيل العموم من غير تقييدهم بصفة كونهم حفظة او غير حفظة
 لانه ان الشان قد اختلف الاخبار وينبغي ان يكون هذا لتقليد لكل من القولين
 لا القول الاخير فقط لانه يفيد عدم التحيين في العدد وكل من القولين كذلك
 لا تعيين للعدد في قول ان مع كل مؤمن خمسة كذا وقع في نسخ المتن خمسا بلوا
 ناي والاولى ان يقال خمسة من الملائكة بالناء تحزاعا عن التانيث وهذا القول
 روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة

في بيان عدد الحفظة

من الحفظة واحد من يمينه يكتب الحسنات وواحد من يساره يكتب السيئات وواحد
 امامه يلقنه الخيرات وواحد وراؤه يدفع عنه المكاره وواحد عندنا صيته يكتب
 ما يبصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الرسول وقيل مع كل مؤمن ستون
 ملكا وقيل مع كل مؤمن مائة وستون ملكا اخرج الطبراني مرفوعا وكل بالمؤ
 مائة وستون ملكا يذبتون عنه ما يذبت عن قصعة العسل الذباب في اليوم الضا
 ولو وكل العبد لنفسه عين لا تخطئ الشياطين وذكر ابن راهوية
 في مسنده والبيهقي في شعب الايمان في حديثين طويلين ما يفيد انهما اثنا
 و اخرج الطبراني في تفسيره عند قوله تعالى له معقبات الاية من حديث آخر
 دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا
 رسول الله اخبرني عن العبد كم معه ملك فقال عليه الصلوة والسلام على من لا
 ملك على حسناك وهو امن على الملك الذي على الشمال فاذا عملت حسنة كتبت
 عشر واذا عملت سيئة قال الذي على الشمال للذي على اليمين اكتب فيقول لا
 له يستغفر ويتوب فاذا قال ثلثا قال نعم اكتب ارحنا الله منه فبئس القرين
 ما اقل مرافقة لله تعالى واقل استحياء متابعي الله تعالى ما يلفظ من قول الالاه
 رقيب عتيد ومكان من بين يديك ومن خلفك يقول الله تعالى له معقبات من بين
 يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملك قابض على ناصيتك فاذا نواضعت
 الله رفعت واذا تجورت على الله قصرت ومكان على غفيتك ليس بحفظان عليك
 الا الصلوة على محمد وملك قائم على فيك لا يدع ان تدخل الحبة فيك ومكان على عينك
 فهو لا عشرة املاك على كل ابن آدم يتد اولون ملائكة الليل على ملائكة النهار
 لان ملائكة الليل سوى ملائكة النهار فمؤلا عشر من ملكا على كل آدمي وابليس
 مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل وينوي مقتدى امامه في التسليم الاول
 مع من نوى فيها ان كان الامام عن يمينه او محذاه ارا اذا كان الامام بمخذاه ينويه
 في التسليم الاول ايضا وهو عندنا يوسف لانه تعارض فيه الجاهلان في فتح اليمن
 لانه تعالى يحب التيامن في كل شئ وعند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة ينويه في
 التسليمين لان الجمع عند التعارض اذا امك لا بصار الى الترجيح وينويه في

ما يقتضيه ذلك الجمع على وجه الامكان لا يتصور عدم

مما في بيان الادب للصالحين

وهو الذي يتلوا في صدورهم وينبأ عنه عقابهم وينبأ عنه

التسليم الاخرى الثانية ان كان عن يساره والامام ايضا ينوي القوم مع
الحفظة في التسليمين هو الصحيح لا ينجسهم بها فينويهم فيها اذا كانوا يعتبر
بالنية وقيل لا ينويهم اصله لانه يشير اليهم وهي فوق النية وقيل ينوي بالتسليم
الاول فقط واما المنفرد فله ينوي سوى الحفظة لانه ليس معه سواه وقد تقدم
انه لا ينوي من البشر من لا يشاركه في صلاته وينبغي للمصلي من طريق الادب ان
يكون مستحي بصره في حال قيامه الى موضع سجوده ولا يتجاوز في حال الركوع
لا ظهر قدميه وفي حال سجوده الى اذنيه انفراد طرفه وفي حال قعوده لا يجرف الماء
وكسرها وهو ما على جميع فذنيه من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع فان الخشوع
لا يتكلف حركة عينيه ازيد مما هو عليه فاذا ترك العين على ما هي عليه لا يتجاوز
نظرها في الحالات المذكورة الى غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه
في حال القيام قد راجع اصابع مضمومة كذا في الخلاصة وهو ايضا راجع الى عدم
التكلف على ما عليه الخلقة التسليم والافلوكان ان ينجس ان لا يتكلف غير ما يقتضيه
اصل خلقته ولو كان اكثر اصابع من اربع اصابع اذا اصل في الكل عدم التكلف
وهذا كله ادب ولو تركه لا يانم والسنة للامام في التسليم ان يكون التسليم
الثانية اخفض الى اسفل من التسليم الاولى من حيث الصوت وهذا بناء على
ان السنة في حق الجهر اذكار الانتقالات جميعها لاجل الاعلام بانتقالها من حال
الى حال فلذا يسبق له الجهر بالتسليم الا ان التسليم الاول للانتقال فلو بد من تمام
الجهر كما سبوا اذكار الانتقالات بخلاف الثانية فانها للتسوية مع ان الاولى
دالة على تعقيبها اياها فلو حاحة الزيادة الجهر بها ومن المشايخ من قال يخفض
الثانية كذا وقع في بعض نسخ المتن وكان مراده يخفضها ولا يجهر بها اصلها
قلنا من عدم الاحتياج الى الجهر لانه الاول عليها وهذا يخالف للقول الاول لان
ظاهره ان يجهر بها جهر ادون الجهر الاول وفي بعض النسخ ومن المشايخ من
قال يخفض الاول من الثانية اي يخفض الاول ازيد من الثانية وهذا غير صحيح
ولا ينبغي ان يكون قول احد من المشايخ بل هو يترقى من بعض الكتب والاصح القول
الاول انه يجهر بالثانية دون الجهر الاول لان الاول وان دلت على تعقيب الثانية

الثانية اياها الا ان المتقدمين ينتظرون الامام فيها ولا يعلمون انه باق بها او سجد
قبلها التسليم وحصل له لم يشعر وانتهى او هو ممن يكفي تسليمة واحدة كما لا يكتفي على
انها التسليم ايضا كما تقدم ولا بد في سلام النخبة من استماع المسلم عليه ولو بد من
من الجهر بها فاذا تمت صلوة الامام فهو مخير ان شاء انحرى عن يساره وجعل
القبلة عن يمينه وان شاء انحرى عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا اولى
لما في مسلم من حديث البراء كذا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم اجبنا
ان نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فان مفهومه ان وجهه عند الاقبال
عليهم كان يقابل من هو عن يمينه وذلك انما يكون اذا كان المسجد عن يمينه
القبلة عن يساره وقيل معناه حتى يقبل علينا بوجهه قبل من عن يساره فيفيد
الانصراف عن يمينه لا انه يجلس منفرقا بل يستقبلهم في التعود بعد الانصراف عن
يمينه كما في حديث انس في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن
يمينه وما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال لا يجعل احدكم
للسيطان شيئا من صلواته يرى ان حقا علينا لا ينصرف الا عن يمينه لقد رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره لا يعارض ذلك لانه فعله عليه
الصلوة والسلام لذلك تعليم الجوارق ان ابن مسعود فانه انما نهى عن ان يركب الانصراف
عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الانتقالات عن جهة الصلوة و
هي القبلة اعم من ان يجلس معه او لا فلا قال وان شاء ذهب حواجبه لانه نفي
صلوته وقد قال الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشر وا في الارض والامر للابا
وكونه في الجمعة لا ينبغي كونها في غير هابل يثبت بطريق الدلالة وان شاء استقبل
الناس بوجهه او جلس لما في الصحيحين وغيرهما عن سمر بن جندب كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلوة اقبل علينا بوجهه وفي مسلم وغيره عن جابر
بن سمره كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مصلاه الذي
صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتخذون فياخذون في امر الجاهلية فيضكون
ويتبسم استثنى وهذا اذا لم يكن بخدا الله او بخدا الامام كذا مقابلته عليه استقبال
القوم صل حتى لو كان بخداه مصطل لا يستقبل بل ينصرف يمينه او يساره



في بيان الادب للصالحين

وهو الذي يتلوا في صدورهم وينبأ عنه عقابهم وينبأ عنه

حاشية في بيان حرمته على الصلاة في غير القبلة

كان ذلك المصلي في الصف الاول قريبا من الامام او في الصف الاخر بعيدا عنه
اذ لم يكن بينهما حال والاستقبال الى وجه المصلي مكروه مطلقا لانه يشيب
في الشبه بعبادة الصورة كما ان الاستقبال من المصلي مكروه ايضا للشبه الذي
واعلم ان الانحراف والاستقبال مطلق لا تفضل فيه بين عدد وعدد
على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح المقدمة
من ان الجماعة اذا كانوا عشرة يلتفت اليهم لتخرج حرمتهم على حرمة القبلة
والافلا لتخرج حرمة القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره الاصل في الفقه
وهو رجل مجهول لا يشبه الفاظ الفاظ اهل العلم فضلا عن ان يقلد فيما
ليس له اصل والحديث الذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل
حرمة المسلم الواحد ابرج من حرمة القبلة غير ان الواحد لا يكون خلف الامام حتى
يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كان اثنين كانا خلفه فيلغى اليرمالا طلاق
الذكر والله الموفق لهذا الذي ذكرناه من التحذير بين الانحراف والانحراف
والجلوس مستقبله اذ لم يكن بعد الصلوة المكتوبة التي اتمها تطوع كالنحر
العمري قال في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع بعدها كالنحر والعصر بركه
الملك قاعدا في مكان مستقبل القبلة انتهى ووجه الكراهة مخالفة فعله
الذي كان عليه السلام يداوم عليه بغيره لفظا كان فيما تقدم من الحديث
فان كان بعدها بعد المكتوبة تطوع يقوم الى التطوع بلا فصل لا مقدار
ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام و
يكبر تاخير السنة عن حال اداء الفريضة بالكثير من نحو ذلك المقدار ما روى
مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا سلم يقعد لا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام واما ما روى ابو داود عن ابي ربيعة قال
صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر
وعمر يقومان في الصف المقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبير
الاولى من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سلم عن يمينه

عن يمينه ويساره حتى راي باياض خديته ثم انتقل كالنقل الى رتبة يعني نفسه
فقام الرجل الذي ادرك معه التكبير الاول يشفع فوثب عمر فاخذ بمكبيه
فنهزه ثم قال اجلس فان لم يملك اهل الكتاب الا انهم لم يكن بين صلواتهم فضل
ورفع النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصاب الله بك يا ابن الخطاب
فلا يعارض من حديث عائشة اما اولاه فلا تلبس في الصلاة واما ثانيا
فلا تلبس في الصلاة بين ما لان الملك مقدار اللهم انت السلام اه فصل ولا دليل
على الملك اكثر من ذلك فيكون لمخالفة ما كان دابة عليه الصلوة والسلام كما هو
مفهوم حديث عائشة واما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقب الصلوة
فلا دلالة فيها على الاتيان بها عقب الغرض قبل السنة بل يحمل على الاتيان بها
بعد السنة ولا يخرجها من خلف السنة بينها وبين الفريضة عن كونها بعد
عقبها لان السنة من لواحق الفريضة وتوابعها وكلها فلو تكن اجنبية
منها في يفعل بعدها بطلاق عليه فعل بعد الفريضة وعقبها وقول
عائشة مقدار ما يقول آية يفيد ان ليس المراد ان كان يقول ذلك بعينه بل
كان يقعد زمانا يسع ذلك المقدار ونحوه من القول تقريبا فلا ينافي ما في
الصحيحين عن الغيرة انه عليه الصلوة والسلام كان يقول في ذكر كل صلاة
مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ
قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبر
منك الجبر وكذا ما روى مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلوة قال بصوت الاعلى
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير
لا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له التوبة وله الفضل وله الشاء
الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لان المقدار
المذكور من حيث التقريب دون التحديد قد يسع كل واحد من نحو هذه
الاذا كان عدم الشقاوت الكثيرين بها وكون التقدير بالتقريب المحقق
دون التحديد والتحقيق والله اعلم فاذا قام الامام الى التطوع لا يتطوع

حاشية في بيان حرمته على الصلاة في غير القبلة

في التحسين

في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل تقدم او يتأخر او يتخوف بمنا او شغلا لا مافي
 الاودود والترمذي عن المغيرة بن شعبة انه عليه الصلوة والسلام قال لا يصلي
 الا في المكان الذي يصلي فيه حتى يحول او يذهب عليه بيته فينتطوع ثم ادها
 يعز في بيته لانه عليه الصلوة والسلام انما كان يصلي السنة في بيته في صحيح
 وغيره سئل عايشة رضي الله عنها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من التطوع فقالت كان يصلي في بيته قبل اربعائه يخرج فيصلي الناس ثم
 يدخل فيصلي ركعتين ويصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم
 يصلي بالناس العشاء ثم يدخل فيصلي ركعتين الحديث والآخبار
 فان الافضل في التطوع ان يصلي في البيت كثيرة جدا لكن هذا اذا علم ان لا
 يشغله شغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب في المسجد فاداد
 ان يصلي ركعتين بعده ان خاف لورجعه الى بيته يشغله شغل آخر يأتي بها
 في المسجد وان كان لا يخاف صلواتها في المنزل وكذا في سائر السنن حتى الجمعة
 فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت وصلى الجمعة في الجامع يكون سنة
 انتهى ومن المشايخ من عتب الانحراف بمينا وقال ان كان المصلي اماما
 يتطوع من يسار المحراب ويسار المحراب فهو يمين المصلي ترجيح التمام
 وقال شمس الامنة المحلواني هذا يعني ما ذكر من انه اذا كان بعد الصلوة تطوع
 يقوم اليه من غير تأخير اذ لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء بان لم يكن
 له ورد يقرؤه عقيب المكتوبة فان كان له ورد وقد اعتاد ان يقضيه اي
 يأتي به بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصلوه اي عن المكان الذي صلى فيه
 فيقضي ورده قائما وان شاء جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضي ورده
 ثم يقوم الى التطوع كلهما اي كل من قراءة الورد قائما ومن قرأه جالسا
 في ناحية المسجد مروي عن الصبيابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ويجوز
 ان يراد بقوله كلهما القيام الى التطوع بلا تأخير اذ لو لم يكن له ورد
 الاشتغال بالدعاء اولا اذا كان له ورد ولكن التقدير الاول اقرب
 وما ذكره ابتداء المسئلة من انه يكره تأخير السنة عن اداء الفريضة دليل

في بيان يسار المحراب

دليل على كراهة تأخير السنن عن المكتوبات ذكره شمس الامنة المحلواني
 دليل على الجواز اذ جواز تأخير السنن عن المكتوبات من غير كراهة ذكره اذ ذكر
 هذا الكلام وهو ان ما ذكر في ابتداء المسئلة يدل على الكراهة وما قاله شمس
 الامنة يدل على عدمها في المحيط وقد يوفق بان يحمل الكراهة على كراهة التنزيه
 ومواد المحلواني عدم الاساءة فان العبادة المشهورة عنده انه قال لا بأس
 بان يقرأ بين الفريضة والسنة الاورد المشهور في هذه العبادة اطلاقا
 فيما خلا فداوى وهو قريب من المكروه وكراهة التنزيه فتحصل منه ان
 الاول ان لا يقرأ الا واد قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة
 بذلك حتى اذا صلواتها بعد الاورد تقع سنة مؤداة لا على وجه السنة
 واذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط السنة لكن ثوابها اقل فلو اقل من
 كون قراءة الاورد لا تسقطها وقيل في الكلام انه يسقطها والا فلا اول
 ذكر ابن الهمام في شرح الهداية واستدل بما روى البخاري وابوداود
 والترمذي عن عايشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى
 ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حدثني والا مضطجع حتى يؤذن بالصلوة
 وكذا ذكره الخواصة والبرازي عن الفقيه ان النبي ان القول بان الاشتغال به
 بالبيع والشراء بعد السنة يبطلها مشكلا لانه لا رواية فيه وفي القنية الكلام
 بعد الفرض لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه وكل عمل ينافي في الترخيم ايضا قال
 رضي الله عنه وهو الاصح انتهى ولو اخر السنة بعد الفرض الى اخر الوقت
 ذكر في القنية فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة واعلم ان هذه
 الاحكام المذكورة كلها في حق الامام اما المقتدى والمنفرد فانها ان لبثا في مكانهما
 الذي صلوا فيه المكتوبة جاز وان قاما الى التطوع في مكانهما ذلك جاز ايضا
 والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر غير مكان المكتوبة وهذا الاينافي ما ذكر في
 الخلاصة حيث قال وان كان المصلي مقتديا ويصلي وحده ان لبث في مصلوه
 يدعو جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه او تقدم او تأخر او انحراف بمنا او
 بئرة جاز وكل سواء اية اقامة السنة لا في الفضل فان نفسه قد صرح بعد ذلك
 بان المنزلة افضل هذا ولم يظن الفرق بين الامام وغيره حيث صرح في

وفي الخلاصة لو صلى سنة الفجر والاربع قبل الظهر
 ثم اشتغل بالبيع والشراء او الاكل والشرب
 فانه حينئذ السنة اما باكل القمه او شربه كالمشغل
 وذكر في جامع الترمذي ان من تكلم بعد الفريضة بغير
 وقيل لا يبعد عن ثوابه ان يفتن ثوابه قبل
 التكلم قال الجلابي الطاهر انه لا يبعد
 عني

الاما بكرة تأخير السنة وسوى في غيره بين التأخير والوصل الا ان
يقال ان حديث عابث المتقدم انه عليه الصلوة والسلام لم يكن يقعد الا
ملا ما يقول اللهم انت السلام اه والغالب من حاله عليه الصلوة والسلام
الامامة خص عدم التأخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم
الى السنة ولا يتطوع في مكان الفرض لقوله عليه الصلوة والسلام ابجز احكم
اذا فرغ من صلواته ان يتقدم او يتأخر بسببته وكذا يستحب للجماعة كسر
الصفوف لتلاوة يظن الداخل اثم في الفرض اثنى فقوله ثم يقوم غير مخصوص
بالامام دون غيره ولفظ احكم في الحديث شامل للمقتدى وغيره ولما
ان المستحب في حق الكل وصل السنة بالكتابة من غير تأخير الا ان الاستحباب
في حق الامام اشد حتى يؤدي تأخيرها الى الكراهة لحديث عابث رضي الله
عنها بخلاف مقتدى المنفرد وتظهر هذا قولهم يستحب الاذان والاقامة
للمسافر ولين يصل في بيته في المصوب وكبر تركها للاول دون الثاني فعمل
به ان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض و
الله سبحانه وتعالى اعلم **فصل** في بيان ما اى الشئ الذى يكره فعله في الصلوة
وبيان ما لا يكره فعله فيها اخر عن بيان صفاتها لانه من العوارض عليها
والاصل خلوها عنه والعارض مؤخر عن الاصل وقدم على بيان ما يفسد
لانه كالجزم منه من حيث انه اعلم اذ كل مفرد مكره ولا عكس وذلك لانه
الفدا يتضمن الكراهة لانه بطلان العمل وبطلان العمل مكره اعني بالمعنى
الغوى وهو ضد المحبوب المسمى فيهم الحرام قال يكره للصائم ان يغطي فاه
اعلم ان الفعل ان يتضمن ترك السنة واجبت فهو مكره كراهة تحريم
وان تضمن ترك السنة فهو كراهة تنزيه ولكن متفاوتة في الشدة والقرب
من التحريم يجب تارك السنة وان لم يتضمن ترك شئ منها فان كان اجنبيا
من الصلوة ليس فيه تنبيه لها ولا فيه دفع ضرر فهو مكره ايضا كالعيب بها
بالثوب او البدن وكل ما يحصل بسبب شغل القلب وكذا ما هو من عادة
اهل التكبر او صنيع اهل الكتاب واحذرنا بما ليس فيه تنبيه لها مما ذكر

صل

هذا هو الوجه في بيان ما يكره في الصلوة
وهو ما لا يكره فعله فيها اخر عن بيان صفاتها
والاصل خلوها عنه والعارض مؤخر عن الاصل
وقدم على بيان ما يفسد لانه كالجزم منه من حيث انه اعلم
اذ كل مفرد مكره ولا عكس وذلك لانه الفدا يتضمن الكراهة
لانه بطلان العمل وبطلان العمل مكره اعني بالمعنى الغوى
وهو ضد المحبوب المسمى فيهم الحرام قال يكره للصائم ان يغطي فاه
اعلم ان الفعل ان يتضمن ترك السنة واجبت فهو مكره كراهة تحريم
وان تضمن ترك السنة فهو كراهة تنزيه ولكن متفاوتة في الشدة والقرب
من التحريم يجب تارك السنة وان لم يتضمن ترك شئ منها فان كان اجنبيا
من الصلوة ليس فيه تنبيه لها ولا فيه دفع ضرر فهو مكره ايضا كالعيب بها
بالثوب او البدن وكل ما يحصل بسبب شغل القلب وكذا ما هو من عادة
اهل التكبر او صنيع اهل الكتاب واحذرنا بما ليس فيه تنبيه لها مما ذكر

تأذكرة في الخلاصة انه لو تمكنت العامة من السجود فرفعها بيد واحدة او ستواها
بيد واحدة لا يكره لانه من ثنات الصلوة وبما ليس فيه دفع ضرر من نحو
الحية والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان تغطية الفم اذا لم يكن عذر
مكره وكذا تغطية الانف ذكره قاضيان وعن ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام
نهى عن السدل في الصلوة وان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم وصححه
الا عند الثنا وب فانه لا يكره ان يغطي فاه اذا لم يستطع كظمه والادب
عند الثنا وب ان يظمه اي يسكته ويمنع عن الانفتاح وان قدر على ذلك لقوله
عليه الصلوة والسلام اذا ثناب احكم في الصلوة فليكظم ما استطاع فان
الشيطان يدخل فيه رواه مسلم وغيره وان لم يقدر فله باس ان يضع يده
او كده على فيه لما رواه الترمذي انه عليه الصلوة والسلام قال ان الثنا وب في الصلوة
من الشيطان فاذا ثناب احكم فليكظم ما استطاع وفي رواية فليضع يده
على فيه ودل هذا على ان الثنا وب مكره وكذا يكره التغطية لانه دليل الفعلة و
الكسل ويكره الاعتيار وهو الاعتيار ان يلف بعض العامة على راسه
ويجعل طرفا من الثوب الذي لفة بعضه عمامة او يتوشط طرفا من الثوب
شبه المعجى الكمين للنساء يلف حول وجهه المعجى بوزن من ثوب ثوب تلف المرأة
على راسها وقال بعضهم الاعتيار ان يشد حول راسه اي داور راسه بالمدبل
ونحوه ويؤدى اي يظهرها مائة اي اعلى راسه وهذا هو المذكور في فتاوى
قاضيان والخلاصة وغيرها وهو الموافق لاعتني المرأة بالمعجى الذي تلفه
حول راسها واما يكون وجه كراهة التشبيه للمرأة او كشف وسط الراس
لكونه فعل الجفاف من الاعراب ويكره ايضا العقص والعقص الشعر وهو
ضمه وقلة اراد به في الجامع في هذا الموضوع ان يجعل شعره على هامته
ويشده بضمغ او ان يلف ذوايته تشبه ذواية بضم الال المعجى وبعد
همزة معدودة ثم يبار موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا
خصلتا شعره حول راسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات او ان يجمع
الشعر كله من قبل اي من جهة الفقاء ويسكته اي يشده بخيط او خرقة لئلا يهيب

انما كانت بغير الجملة ص

ها

باعث علم و خبر اولادکم
صاحب عرضهای ایاز صوفیه کبیر در کتبی نه به زینب و فضلی فرز کتبی نه سنده کتبی نه
حسبه به ابراهیم داعی لری آینه کافیه اولاد در کتبی نه حاضر المیکه ستم نه فرغم ستم
اصابت انچه اولاد نه اشاع ملو اتمانی اجزای و روعه با ستم کتبی نه علم و خبر اعطاء نمود
والعصه

الدائم
در سه ماهه
مدرسه

ثم اذكر في الخلاصة انه لو تمكنت العامة من السجود فرفعها بيد واحدة واستواها
بيد واحدة لا يكره لانه من ثنات الصلوة وبما ليس فيه دفع ضرر من نحو قول
الحية والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان تغطية النكاح اذا لم يكن عذر
مكروه وكذا تغطية الانف ذكره قاضيان وعن ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام
نهى عن السد في الصلوة وان يغطي الرجل فاه رواه ابو داود والحاكم و
صححه الا عند الثنا وب فانه لا يكره ان يغطي فاه اذا لم يستطع كظمه والادب
عند الثنا وب ان يكظمه اي يسكته ويمنع عن الانفتاح وان قدر على ذلك لقوله
عليه الصلوة والسلام اذا ثنا وب احكم في الصلوة فليكظم ما استطاع فان
الشيطان يدخل فيه رواه مسلم وغيره وان لم يقدر فله بان ان يضع يده
او كفه على فيه لما رووه الترمذي انه عليه الصلوة والسلام قال ان الثنا وب في الصلوة
من الشيطان فاذا ثنا وب احكم فليكظم ما استطاع وفي رواية فليضع يده
على فيه وذلك هذا على ان الثنا وب مكروه وكذا يكره التغطية لانه دليل الفحولة و
الكسل ويكره الاعتيار وهو اي الاعتيار ان يلف بعض العامة على راسه
ويجعل طرافته من الثوب الذي لفت بعضه عامته اي ويترك لسطرافته من الثوب
شبه المعجى الماين للنساء يلف حول وجهه المعجى بوزن من ثوب ثوب تلف المرأة
على راسها وقال بعضهم الاعتيار ان يشد حول راسه اي داير راسه بالمدبل
ونحوه ويبيد اي يظلمها مته اي اعلى راسه وهذا هو المذكور في فتاوى
قاضيخان والخلاصة وغيرها وهو الموافق لاعتبار المرأة بالمعجى الذي تلفه
حول راسها وربما يكون وجه كراهة التشبيه بالمرأة او كسوة وسط الراس
لكونه فعل الخفاف من الاعراب ويكره ايضا العقص اي عظم الشعر وهو
ضفره وقتله وادابه في الجامع في هذا الموضوع ان يجعل شعره على هامته
ويشده بضمغ او ان يلف ذوايته تشبه ذواية بضم الذا المجرى وبعد
هذه المدونة ثم بناءً على ما قلنا في القاموس هي الناصية والمراد هنا
خصلتنا شعره حول راسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات او ان يجمع
الشعر كله من قبل الى من جهة الفناء ويسكته اي يشده بخيط او خرقه لكيلا يهيج

وَقَدْ كُنْتُ بِمَنْزِلَةِ الْجَمَاعَةِ صَاحِبَةٍ

ما

الأرض إذا سجد جميع ذلك مكره إذا فعل قبل الصلوة وصلى به على تلك الهيئة
أما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فقد صلوة لأنه عمل كثير بالجماع
ووجه الكراهة ما روى الطبراني عن الثوري عن محمد بن راشد عن سعيد
المقبري عن أبي رافع عن أم سلمة أنها عليه الصلوة والسلام أني أني بصلى الرجل ورأى
معه قوس وكذا رواه أسحق بن راهويه قال أنا المؤمل بن أسحاق بن عمار عن
به سنداً ومثلاً ورواه أسحق بن عمار قال أنا المؤمل بن أسحاق بن عمار عن
السنة عن علي الصلوة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وإن لا أذكر
شعراً ولا ثوباً وفي العنق كذا الشعر فيكون من ثوباً ويكره أيضاً وضع اليد على
الأرض قبل وضع الركبة إذا سجد ورفعهما أي رفع الركبة قبلها أي قبل رفع اليد
إذا قام من السجود لمخالفة السنة على ما مر في صفة الصلوة إلا إذا فعل ذلك
من عذر فإنه لا يكره لأن العذر يبيح ترك الواجب فضلاً السنة لأن المخرج مدفع
بالنقص ويكره أيضاً أن ينقر المصلي في سجوده بقرة الديك أي كنقر الديك في السرعة
لأنه من ترك واجب الطمأنينة ويكره أن يعرج في جلوسه للشهادة وبين السجدين
أقواء الكلب أي كاقواء الكلب وهو أي الأقواء أن يضع البيت على الأرض و
ينصب فيه يديه وساقيه نصيباً وقيل هو أن ينصب يديه نصيباً والاول أصح لأنه
المناسب لأقواء الكلب قال في المستصفى وأقواء الكلب يكون بهذه الصفة إلا أن
أقواء الكلب في نصب اليدين وأقواء الأذنين في نصب الركبتين إلى صدره انتهى
ووجه الكراهة ترك القعود السنون ويكره أن يفتش ذراعيه في السجود
افتراشاً أي كافتراش الثعلب وهذه أشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلغة الحديث
في مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ثلثة
عن نفر كنقر الديك وأقواء كاقواء الكلب والثغرات كالثغرات الثعلب أو
افتراش كافتراش الثعلب وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها كان
تغيب عليه الصلوة والرسول يسئ من عقبه الشيطان وإن يفتش الرجل
ذراعيه افتراش السبع وعقبه الشيطان الأقواء وما روى مسلم عن طاوس
قلت لابن عباس في الأقواء على القدمين فقال هي السنة فقلنا لا أنا نراه جفاء

جفاء بالرجل فقال بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم وما روى البيهقي عن ابن عمر
وابن الزبير أنهم كانوا يقيمون فالجواب المحقق عنه أن الأقواء على ضربين أحدهما
مستحب وهو أن يضع اليدين على عقبه ويكبتاه في الأرض وهو المروي عن
العبادلة والثاني هو أن يضع اليدين ويديه على الأرض وينصب ساقيه كذا
قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وهو محمول على خارج الصلوة فإن ما ذكر من الحديث
ليس فيه ما يدل على أن المراد القعود في الصلوة والآفة وضو الاليتين على العقبين
في الصلوة مكره أيضاً لمخالفة الجلوس المستنون وهو افتراش الرجل اليسرى
ولكن يفهم من أن الأقواء بنصب الركبتين مكره خارج الصلوة أيضاً ولا بعد
فيه لأنه جلوس الخفات بخلاف الاحتباء الذي ليس فيه كراهة خارج الصلوة والتوقف
بين الاحتباء والأقواء أن الاحتباء يكون بشد الركبتين إلى الظهر عند نصب يديه
أو ثوبه أو غيره وهو أكثر جلوس اشراق العرب ويكره أيضاً أن يرفع يديه
عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع لأنه فعل لا يليق من ثغرات الصلوة
على ما مر ولا يفد الصلوة خلافاً لما روى مالك عن أبي حنيفة أنه يفد هالالة
المفسد إنما هو العمل الكثير وهو ما يظن أن فاعله ليس في الصلوة وهذا الوجه ليس
لأنه ذكره في الكافي ويكره أيضاً أن يسدل ثوبه أي يرسله من غير أن يلبسه
وهو السدل أن يضعه أي الثوب على كتفيه ويرسل أطرافه على عضديه أو
على صدره وفي القدر شرح مختصر الكرخي هو أن يجعله على رأسه أو
على كتفيه ويرسل أطرافه من جوانبه وفي فتاوى قاضي خان وهو أن يجعل الثوب
على رأسه أو على عاتقه ويرسل جانبيه أمامه على صدره والكل يصدق عليه
حد السدل وهو الأرسال من غير لبس فإن السدل في اللغة الأرخاء و
الاسال ولا بد أن يقيد بعدم اللبس ضرورة أن إرسال الذيل القميص وغوه
لا يسمى سداً ووجه كراهة السدل ما مر عن أبي هريرة أنه عليه الصلوة والسلام
نهي عن السدل في الصلوة وأن يغطي الرجل فاه أخرجه أبو داود والحاكم و
صحة ولأن فيه شغل القلب بعمل شئ في الصلوة لا فائدة فيه ولو صلى في قباه
أو مطرق بضم الهم وفتح الراء قال في القاموس هو رداء من خز مزين ذواعلم

او باراني اي محط على وزن منبر وهو ما يلبس للطر وباراني بالفارسية
هو المحل ينبغي ان يدخل يديه في كتيه وان يشد القباء ونحوه بالمنطقة احتر
عن السدل وفي الخلاصة المصلي اذا كان لا يلبس شقة او فرجي ولم يدخل يديه
اختلف المتأخرون في الكراهة والمختار انه لا يكره ولم يوافق على ذلك احد
سوى البرازي والصحيح الذي عليه صيغته ان وجهه ان يكره لانه اذا لم
يدخل يديه في كتيه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال للثوب بدون ان يلبس
وعن الفقيه ان جعفر الهندواني انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو
مستدود الوسط فهو في كتيه ولو ادخل يديه في كتيه وينبغي ان يقيد بما اذا
لم يزد ازادته لانه يشبه السدل اما اذا زاد الازاد ففقد التحق بغيره
من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكره واما الاقضية الرومية التي تجعل
لاكامها خروق عند اعلى العنق اذا اخرج المصلي يده من الركوع واد
الكمة فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه لانه اذا خال من غير لبس اذ
لبس الكمة يكون با دخال اليد فيه ولان فيه شغل القلب بمراعاته عن ان
يجلس عليه احد عند فوضه فيتمزق ولان فيه تشبيها باهل التكبر اذ
لا تكاد تشبه نفوس المتكبرين بتركه وادخال اليد في الكمة لاني الصلوة
ولا خارجا على ما حرجب من عادتهم وكولم يرسل الكمة عند اخراج اليدين
من حرقة بل ادخله تحت منطقيته زالت الكراهة لزوال سبابها الذي
ويكره ايضا ان يلف ثوبه وهو في الصلوة بعمل قليل بان يرفع من بين
يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل
وهو مشتم الكمة او ان يرفع كبله يتقرب لما من قوله على الصلوة
والسلام اموت ان اسجد على سبعة اعضاء ان لا الكف شعرا ولا ثوبا
ولان ذلك نوع تجبر ويكره للمصلي كل ما هو من اخلاق الجبابرة عموما
لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع وهو في التكبر
والتجبر ويكره ان يصلي اذ اراد واحدا وفي السكوب فقط لما في
الصحيحين وغيرهما عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

الله عليه وسلم لا يصلح احدكم في الثوب الواحد ليس على نكته من شيء الا من
عذر بان لا يجد غيره فان الخرج مدفوع ويكره ان يصلح حاسرا الى حال كونه
كاشفا راسه كما سئل لاجل الكسل وسببه بان استثقل ثيابه ولم
يرها امرأته في الصلوة فتركها لذلك وهذا مع قولهم انها وثابا بالصلوة و
ليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار بها لان ذلك كفر والعباد بالله تعالى و
لا باس اذا فعله ان كشف الرأس تذلا وخشوعا لان ذلك هو المقصود لاصح
في الصلوة وفي قوله لا باس اشارة الى ان الاولى لا يفعل وان يتدلى و
يخشع بقلبه فانما من افعال القلب وكذلك يكره ان يصل في ثياب التذلل
بكسر الباء وبالدال المعجمة وهو لا يضمان ولا يحفظ من اللبس ونحوه او في
ثياب المهمة كالكلمة في اوزانها وبقية الميم والهاء معا وهي الخزمة والعمل
تكملة لرعاية الادب في الوقوف بين يدي الله تعالى بما يمكن من تجمل
الظاهر والباطن وفي قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اشارة الى
ذكره وان كان المراد بها ستر العود فعلى ما ذكره اهل التفسير كما تقدم
والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثار او قميص وعمامة ولو صل
في ثوب واحد متوشحا به جميع بدنه كما يفعل القصار في المعصرة جاز
من غير كراهة مع تيسر وجود الزائد ولكن فيه ترك الاستحباب ج وروى
عن ابي حنيفة ان كان يلبس احسن ثياب للصلوة والمرأة تصل في ثلثة
اثواب ايضا قميص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة وازار ومقنعة
فذكر الاثار موضع الخمار وهو الاول لانها محتاجة الى زيادة السترة
فاذا استحب الاثار للرجل فالاول ان يستحب لها وفيها فاذا اصلحت في ثوبين
صلواتها بغير قميص ومقنعة والمقنعة بكسر الميم وفتح النون ثوب
يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع او صنع منه بحيث يعطف
من تحت الحنك ويربط من الورد والحد اكر من ما يعطى به الرأس و
ترسل اطاره على الظهر والصدر ويكره ايضا للمصلي ان يرفع راسه او
رأسه او ينكسه وهو في الركوع لمخالفة هيئة الركوع المستون

وقيل ثياب التذلل في شرح العقائد بما يلبس
في ثيابه ولا يذهب به الى الاكابر من العجم واليه

على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يعيث بنو به او يبتني من جسده في
 المستنصف قال الامام بدر الدين يعني الكوردي البعث الفعل الذي فيه غرض غير
 صحيح والتسقي ما لا غرض فيه اصله انتهى والتعبت حرام خارج الصلوة في
 الصلوة الاولى ويكره ان يفرغ اصابعه بان يدها او يفرغها حتى تصوت لما
 روى ابن ماجه عن الحوث عن علي رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام
 انه قال لا تفرغ اصابعك وانت في الصلوة وهو معلول بالمرث الاعور و
 لان الفرقه فعل لا فائدة فيه فكان كالعبث وفي المستنصف انه عمل قوم لوط
 فيكره التشبه بهم انتهى وعلى هذا فيكره خارج الصلوة او يشك بين اصا
 فانه مكروه ايضا لما روى ابو داود والترمذي عن كعب بن عجرة انه عليه الصلوة
 والسلام قال اذا تواض احدكم فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا
 يشك بين اصابعه فانه في الصلوة فاذا انتهى عنه حال الجلوس في المسجد منتظرا
 للصلوة او حال التوجه الى المسجد لكونه كانه في الصلوة حكى من حيث الثواب
 فاذا كان في الصلوة حقيقة كان منها عنه بالطريق الاولى ولانه فيه ترك الوضع
 المنون ويكره ان يجعل يده على خاثره لما في الصحيحين وغيرهما عن ابي هريرة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخضر في الصلوة وفي رواية ان يصلي الرجل
 مستخررا وفي الاخرى عن الاختصار في الصلوة وفيه تاويلون اشهرها ما قاله
 ابن سيرين وهو وضع اليد على الخضر وهو السند فوق الخامة وفي النهاية
 نقلوا عن المغرب وهو وضع اليد على الخضر وهو السند فوق الخامة او على
 الخامة وهو ما فوق الطفطفة والشراب والطفطفة اطراف الخامة
 والشراب اطراف الضلع الذي يشرف على البطن انتهى وفي القاموس
 الطفطفة وتكسر الخامة او اطراف الحب المتصلة بالاضلاع والشراب يجمع
 شرسوف كعصفور وهو غمر وفي تعلق بكل ضلع او مقطع الضلع وهو
 الطرف المشرف على البطن وقيل الاختصار ان يصلي متكئا على الخمرة وفي
 العصاء وقيل ان لا يتم الركوع والسجود وقيل ان يختصر الايات التي فيها السجدة
 وقيل غير ذلك والاول هو المعتمد ويكره ايضا ان يقلب الحصى بكل حال الاجمال ان

في الصحيحين

ان لا يمكن الحصى الا في حال عدم تمكن الحصى آياه من السجود عليه بان كان فيه
 تفاوت كثير في الارتفاع والانخفاض بحيث لا يستقر عليه مقدار الفرض من الجبهة
 فيستوي به مرة او مرتين كذا في فتاوى قاضي خان فاشارة الى ان فيه روايتين
 في اظهر الروايتين ان يستوي مرة لا يز يدعيها لما اخرج عبد الرزاق عن ابي ذر سالت
 النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شئ حتى سالت عن مسي الحصى فقال واحدة او دغ
 كذا رواه ابن ابي شيبة وروى موقوف فاعليه قال الدارقطني وهو اصح وروى الشافعي
 عن معيقب انه عليه الصلوة والسلام لا تسم الحصى وانت تصلي فان كنت لابة فاعلاه
 فواحدة ولانه من جملة العبث الالغز المذكور والمرة كافية في ذلك ويكره ان يتبع
 في جلوسه لخمسة سنة الجلوس الامن عدد ولا يكره خارج الصلوة مطلقا في
 الاصح لانه عليه الصلوة والسلام كان جلي فعوده في غير الصلوة مع اصحابه
 التربع وكذا عمر رضي الله عنه كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الجلوس
 على الركبتين اولى لقربه الى التواضع ويكره للمصلي ايضا ان يغمض عينيه قيل لانه
 من صنيع اهل الكتاب وقال في الاختيار لانه عليه الصلوة والسلام نرى عنه و
 يكره ان يلتفت بوجهه يمينا او شمالا لما في البخاري عن عائشة رضي الله عنها
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس
 يختلسه الشيطان من صلوة العبد وفي سنن ابي داود عن ابي ذر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يزال الله تبارك وتعالى مقبلا عن العبد في صلوة ما لم يلتفت فاذا التفت
 اعرض عنه وروى البيهقي في شعب اليمان عن كعب ما من مؤمن يقوم مصليا
 الا وكل الله ملكا ينادي يا ابن آدم لو تعلم ما في صلواتك ومن تناجى ما التفت
 ورواه الحاكم وصححه وهذا الذي علقه دون صدره اما لو حرف صدره عن
 القبلة فصدانفس صلوة قل ذلك او اكثر وان كان ذلك بغير اختياره فان كبش
 مقدار دكن فدت والآلا والحاصل ان الالتفات على ثلاثة اوجه الالتفات
 وهو بالصدر والالتفات مكروه وهو بالوجه والالتفات غير مكروه وهو بالعين
 بدون تحويل الوجه لما روى الترمذي والنسائي وابن حبان وصححه ابن عباس
 كان عليه الصلوة والسلام يحفظ في الصلوة يمينا وشمالا ولا يلوي عنقه قال

206
 ونقصهم في مجمل وهو سال ابو ذر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا ذر انك اذا قلت حاديا

ما بين الالتفات على ثلاثة اوجه

في بيان جواز دفع السجدة في الصلاة

الترمذي عن عيسى بن القتيبي قال ابن القتيبي صحيح وان كان عربيا ويكره ان يسجد على
كود عمامته وقد تقدم في بحث السجود وان يتخير في قصد الركعة يعني بقوله
فصل اختيار من غير ضرورة وانما يكره التخيير اذا كان صوتا فقط لا حرفا
او لانه الصوت وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان او اكثر فانه
يكون مفدا اذا كان لغير ضرورة ولا فسر القصد بالاختيار لثلاثه يتوهم منه انه
اذا كان عن سهو وكان معذروفاً لا يفسد لانه اذا كان معه حرفان وكان بلا ضرورة
يفسد سواء كان قصدا او سهواً لان مفادات الصلوة لا فوق فيها بين السهو
وعدمه على ما يأتي ان شاء الله تعالى لان ههنا مذكورة فلا يبعد فيها بالنيان
اما السجدة المدفوعة او المضطر اليه فلا يكره وكذا التخيير اذا كان عن ضرورة
كما اذا منع البلغم عن القراءة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكره والاحسن ان يدفع
سجدة ان قد دفع من غير ضرورة بلحقة رعاية للادب اما اذا كان يحصل له
ضرر او شغل قلب يدفعه فالاولى عدمه ويكره ايضا ان يرد المصلي السلام بالاشارة
بيده او برأسه لانه جواب محض ولو حصل حقيفة يفسد كما اذا رده بلسانه
فكره اذا كان معذرة فقط ولانه استغفار بالغير من غير فائدة وتوصيا في
بنية السلام فسدت ويكره ايضا ان يحمل الصبى او غيره مما يشغله وهو
في صلوة وما روى في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام ام الناس وامامة
بنت ابي العاص على عاتقه الحديث محمول على الابتداء حين كان الكلام وبعض الامم
الاعمال مباحا ثم نسخ بقوله عليه الصلوة والسلام ان في الصلوة لشغل على
ما في الصحيحين ويكره ايضا ان يتخير في النجاسة من حلقه بالنفس
الشديدة وهو في الصلوة قصدا لغير عذر وحكمه كالتخيير في تفصيله ويكره
ايضا ان يضع في فيه دراهم او دنانير او غيرها من لؤلؤ ونحوه هذا اذا كان
بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة وان منع ذلك عن غيره
وانتم الصلوة على تلك الحال من غير ان يؤدي مقدار ما تجوز به الصلوة بان
سكت او تلفظ بالفاظ لا تكون قرآنا فسدتها لترك الفرض ويكره ان يتخير

يتخير وهو في الصلوة بعد بالنفس المذكور نفخا لا يسمع صوته وهذا غير مفيد
لانه لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين يكره ايضا ولا يفسد وانما يفسد
اذا اشتمل الصوت المسموع على حرفين او اكثر كما في التخيير بغير عذر ولا يستلزم
المصطلح ما بين اسنانه او يكره له ذلك ان كان قليلا دون قدر الخمسة وان كان
كثيرا زاد على قدر الخمسة فان صلوة تقصد والتقييد بالزيادة على الخمسة له
ليس كما ينبغي لان المذكور في الفتاوى وغيرها ان قدر الخمسة يفسد ايضا كما
في الصوم وقبل لا يفسد ما لم يكن ملاء الفم وسياق الكلام عليه ان شاء الله
تعالى ويكره للمصلي ايضا ان يجهر بالتسمية والتأمين وكذا بالشاء والتعوذ لخفا
الستر على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يتم القراءة في الركوع لانه ليس محلها و
يكره ان يعد الاية بعد الهرة اسم جنس واحدة اية اي يكره ان يعد الايات وان
يعد التسبيح وان يعد السورة اذا كثرها في الصلوة بعد المأثورة العدة
بالاصابع وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به ارباعا
لان المصلي يضطر الى ذلك لمراعاة سنة القراءة والعمل بما وردت به السنة
في صلوة التسبيح وغيرها وله ان ليس من اعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة
الوضع ومراعاة سنة القراءة يمكن ان يعد ويعين قبل الشروع ثم من مشايخنا
من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره العدة فيه فلهذا تكون صلوة التسبيح خارجة
فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا ومنهم من قال لا خلاف في انها هوى
التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو جعفر
الهندواني الخلاف فيهما اى في المكتوبة والتطوع معا فلهذا هذين القولين يجلب
عن صلوة التسبيح بانه لا ضرورة لاعد بالاصابع وترك الوضع المسنون لا
لامكانه بالاشارة برؤوس الاصابع وهي في مكانها ولا اقل في الفتاوى الخاف
انما عن برؤوس الاصابع يعني موضع موضوعه كما هي على الهيئة المستعينة لا يكره و
ذكر في موضع آخر من الخاف انية انه لو احتاج اليها الى التسبيحات يعني الى
عدتها كما في صلوة التسبيح عدتها اشارة الى من حيث الاشارة او بقليل الى
يحفظها ويضبطها بقلبه من غير اشارة فلا ضرورة الى ما قاله من العدة

مسألة في بيان جواز دفع التسبيح

لفه

نية

بعض الاصابع ويكره ايضا للمصل ان يتكلم وهو في الصلوة على حائط او
عصا انكأه لا من عذراى كايضا من غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما
تقدم في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عذر اما اذا كان
بعذر فلا يكره كما اذا سبعة الحداث فشي للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية او
العقرب على قول السرخسي على ما ياتي ان شاء الله تعالى هذا في الكراهة
فيما اذا كانت الخطوات بغير عذر اذا وقف بعد كل خطوة وكذا اذا وقف بعد
كل خطوتين وان لم يقف بل خطا ثلاث خطوات متواليات تفسد صلوة
لانه عمل كثر اذا كان ذلك بغير عذر اما اذا كان بعذر فلا تفسد كما مر انفا
فالحاصل ان المشي اذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عذر فان
كان ثلث خطوات متواليات يفسد ولا يكره فقط ولا يفسد ويكره ايضا التمايل
في الصلوة على جناحه مرة وعلى سراه اخرى لانه من العبث المتنافي للخشوع و
يكره ايضا اخذ القملة او البرغوث في الصلوة وقتله ودقته وفي الخواصة
قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في الصلوة ويدفنها تحت الحصى وقال محمد قتلها
احب الى من دفنها وكلاهما الاباس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى و
قال قاضي خان وروى عنه بعض ابا حنيفة انه ان اخذ قملة او برغوثا فقتلها
او دفنها فقد اساء انتهى والذي ينبغي ان ياخذ بقول محمد فيما اذا اقرضته
فان اخذها فيكون بعذر لدفع ضررها لان تركها يذهب الخشوع ويشغل
القلب بالاداء وقد تقدم ان الفعل الذي فيه دفع الضرر لا يكره بل لو قيل ان تركها
مكروه لم يبعد قلنا انه يشغل القلب فكان كذا ففة البول والغايط او
الزنج واذا اخذها فاما ان يقتلها او يدفنها ولكن دفنها احب ان يتشتر
لان في قتلها ايجاد نجاسة على قول الشافعي لان قتلها نجس وما دام
حية فهي ظاهرة ففي عدم قتلها تحريم الخلاف لئلا يحمل النجاسة المانعة
على قول بعض الائمة او يلقاها في المسجد فكان احب وتحمل الاساءة والكراهة
المروية عن النبي واني يوسف على اخذها قصد من غير عذر ولا باس
بقتل الحية والعقرب في الصلوة لما روي اصحاب السنن الاربعة عن

عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوا
الاستودين في الصلوة الحية والعقرب قال الترمذي حسن صحيح قالوا
او المشايخ والمراد بعضهم اي قال بعض المشايخ لا باس بقتل الحية و
العقرب في الصلوة اذا لم يمتدح الى المستن الكثر كثرات خطوات متواليات
فاما اذا احتاج الى ذلك فشي وعالج بعد صلوة كما لو قال الله تعالى
في صلوة لانه عمل كثير ذكره شمس الائمة السرخسي في المبسوط قال و
الاظهر انه لا تفصيل فيه لانه رخص كالمشي في سيق الحديث والاستقاء من
البئر والتوضي وتبديده اطلاق الحديث واعتبر من عليه انه يلزم مثله علا
المازبين بدى الصلوة اذا حصل فيه عمل كثير فانه ما موربه بالنقص مع انه
مفسد عند الكل فاهو الجواب في علاجه المار فهو الجواب هنا فالحق فيما
يظهر هو الفكا والامر بالقتال او القتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده
كما في الصلوة الخوف فان المشي فيها والقتال مفسد مع الامر به عند الحاجة
بل الامر في مثله لا باحة مباشرة وان كان مفسد للصلوة وعدم الاثم
في ذلك بعد ان كان حراما وهذا كما يباح قطع الصلوة للاغاثه ملهوف
او تخليص احد من سبي هلاك كسقوط من سطح او غرق او حرق ونحوه
وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم او غيره على ما ذكره في الخواصة وغيره
ثم قيل يستثنى من الحيات الحية البيضاء التي تمشي مستوية لانها من الجنان
بقوله عليه الصلوة والسلام اقتلوا اذا الطغيتين وآياكم والحية البيضاء
فانها من الجن وقال في الهداية يستوي جميع انواع الحيات هو الصفي احوالا
من هذا القول وهو قول الفقيه جعفر الهندواني وما اختاره صاحب
الهداية هو اختيار الامام ابي جعفر الطحاوي فانه قال لا باس بقتل الكل
لانه عليه الصلوة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظلموا
انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كال الدين
بن الهمام وقد حصل في عهده عليه الصلوة والسلام وفيمن بعده الضرر
بقتل بعض الحيات من الجن فالحق ان الحق ثابت وموذلك الاول

٢٠٨
ولا يملك المصلي الاكثر من ثلاث ضربات متواليات

ما جاء في بيان تكرار السجدة

ما جاء في بيان تكرار السجدة

الامسار عما فيه علامة الجان لا للمعزة بل لدفع الضرر المتهم من جهتهم وقيل
ينذرهما فيقول جل صليق المسلمين او ارجع باذن الله تعالى فان ابى قتلها
وهذا في غير الصلوة يعني اما لو قاله في الصلوة فانها تنفس ولكن لا يجرى كما
تقدم في قطع الصلوة لخوف الضرر ويكره ترك الصلاة في الركوع والسجود
لانه ترك واجب وكذا في القومة والجلوس لانه اما ترك واجب او ترك سنة كما
تقدم في كل مكره ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض هذا يشمل تكرارها
في ركعة وفي ركعتين لكن قوله اذا كان قادرا على سورة اخرى فيفيد ان المراد الثانية
اذا لم يفرغ منها اذ لم يقدر على قراءة سورة اخرى لا يكره تكرارها للضرورة و
الاحتياج الى فراغها وانما يلزم الضرورة في ركعة اخرى فانه بعد ما قراها في
ركعة مرة زالت الضرورة باداء الواجب فيها اتا في ركعة الاخرى فالواجب له يؤد
بعدها فاذ لم يقدر على سورة اخرى اضطر الى تكرار السورة التي قراها في الركعة
الاولى والحاصل ان تكرار السورة الواحدة في ركعة واحدة مكره في الفرض
ذكره قاضيان في فتاويه وكذا تكرارها في ركعتين منه بان قراها في الاولى ثم
تكررها في الركعة الثانية يكره ذكره في القنية لكن هذا اذا كان لغرض ضرورة بان
كان يقدر على قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقدر فلا يكره وايضا انما يكره اذا
وقع عن قصد اما اذا وقع عن غير قصد كما اذا قرا في الاولى قل اعوذ برب
الناس فانه لا يكره ان يكررها في الثانية ذكره في الخلاصة وغيرها ووجه
الكراهة عدم وروده فيكون بدعة ليس عليه امر عليه الصلوة والسلام فيكره
ولا يكره تكرار السورة في ركعة او في ركعتين في التطوع لان باب النفل واسع
وقد ورد انه عليه الصلوة والسلام قام الى الصبح بآية واحدة يكررها في
تسبيحه فدل على جواز التكرار في التطوع وسياتي هذا في الملحقات ان شاء
الله تعالى ويكره تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع
الا اذا كان ذلك التطويل مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او ما ترواى
منقولاً عنه عليه الصلوة والسلام فعلا او مرويا عنه عليه الصلوة والسلام
او ما ترواى عن احد من الصالحين وكيف ما كان فلم يرد فيه شيء بطريق صحيح ولا

ولا ضعيف الحديث عابثة رواه اصحاب السنن الاربعة وابن حبان في صحيحه
والحكم في المستدر كان عليه الصلوة والسلام بقراءة في الركعة الاولى من الوتر
بفتح الكتاب وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
بقل هو الله احد والمعدن فان الوتر من حيث القراءة ملحق بالنوافل وقدره
في طالة الاولى على الثانية واما ما روى من قراءة قل يا ايها الكافرون في الركعة الاولى
من سنة الفجر والغرب وقراءة الاخلاص في الثانية فليس مما نحن بصدد هذه
المراد به التطويل المكره في الفرض وهذا ليس منه لانه اطالة بمقدار آية او آيتين
فان قل يا ايها الكافرون ست آيات والاخلاص خمس اواربع على الخلاف وذلك
ليكرهه في الفرض كما تقدم هذا موافق في فتاوى قاضين في فضل القراءة
في التراويح لو طوله الاولى على الثانية لا بأس به بل المنار ذلك عند محمد و
عند الحنفية والشافعية والسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما
انتهى فاعلم ان ما قاله هنا قول ما خلافا لمحمد وتطويل الركعة الثانية على الركعة
الاولى في جميع الصلوات الفرض والنفل مكره ونقل ابن قدامة في شرح
المجموع عن جامع المحتوي ان اطالة الثانية انما يكره في الفرض وفي النوافل
فغير مكرهه وتعمل الوجه في ان النفل باب واسع فيغتفر فيه في غيره لان
المنطوق امر بنفسه لا يلزمه الا ما التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض لان
مقدار معين اصلا ووصفا فلا يتجاوز فيه غير ذلك وحسب ذلك فالتنقل لم يلزم
التسوية بين الركعتين فلا يلزمه بخلاف غيره فان الشارع قد حذله في حد
فلا يتجاوز واذ لم يكره اطالة الثانية في النفل لم تكره اطالة الاولى بل الاولى
والاخرى كراهة اطالة الثانية على الاولى في النفل ايضا الحاقا بالفرض فيما لم
يورد فيه تخصيص من التوسعة كجوارزه قاعد بلا عذر ونحوه واما اطالة
الثالثة على الثانية والاولى فلا يكره لما انه شفع آخر ويكره ايضا في الصلوة
نزع القميص ونحوه والقلنسوة بفتح القاف والزم وضع السبيل وهي
ما تلبس في الراس وكذا يكره لبسها اذا كان النزع او اللبس يعمل بسبب عمل
اجتنبت من الصلوة لا يحصل به تنعيم لشيء من اعمالها ولهذا كان مفسدا اذا

حصل بعمل كثير بان احتاج الى اليدين او كان مما لوراء الناظر ظنه ليس في
 الصلوة ويكره ان يشتم بفتح السين هو الصحيح اي ينشق طيبا بكسر الطاء او ذا
 راحة طيبة لانه اجنبى من الصلوة كما تقدم هذا اذا قصد اتماله دخلت
 الواحدة انفق بغير قصد فلا ويرى بوزنه والبراق كغراب ماء الفم اذا خرج
 منه وما دام فيه موديق فالسمية هنا باعتبار ما يقول اليه كمن قتل قتيلا
 او يرى بجمامة بضم النون وهو البلغم الذي ينفذ الى الحلق بالفقر العنيف
 اما من الخشوم او من الصدر وهذا ايضا فاكروه اذا لم يكن مدفوعا اليه لانه
 اجنبى لا فائدة فيه اما لو اضطر اليه بان خرج بسعاله او تخنج ضرورى فلا يكره
 الرمي لكن الاولى ان ياخذها بثوبه او يلقها تحت رجله اليسرى اذا لم يكن
 في المسجد في البخاري انه عليه الصلوة والسجود قال اذا قام احكم الى الصلوة
 فلا يبصق امامه فاغايها الى الله دام في مصفوه ولا عن يمينه فان عن يمينه
 ملكا وليبصق عن يساره او تحت قدمه وفي رواية او تحت قدمه اليسرى
 وفي الصحيحين البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها ويكره ان يروح
 اي يجلد الروح بفتح الواو وهو نسيم الريح او الريح بفتح الهمزة او بمرجة
 بكسر الهمزة وفتح الواو لانه اجنبى ومن افعل المرفعين وهذا اذا رجع مرة
 او مرتين فان رجع ثلاث مرات متواليات تفسد صلوة لانه على عمل كثير
 ويكره ايضا ان يرفع يده الى شجرة المرفقين وهذا ايضا اتفاق فانه لو
 شتم الى ما دون المرفق يكره ايضا لانه كف للتوب وهو منى عنه في
 الصلوة لما مر وهذا اذا شتمه خارج الصلوة وشرع في الصلوة وهو
 كذلك اما لو شتمه في الصلوة نفسد لانه على كثير ويكره ايضا ان لا يضع
 يده حال القيام او الركوع او السجود او التشهد في موضعها المسنون
 المذكور في صفة الصلوة لمخالفة السنة الا من عذر استثناء مخرج
 متعلق بقوله يكره كما قرناه اي يكره عدم وضع اليدين في موضعها المسنون في
 كل حال الا في حال العذر فانه يكره لان المخرج منى ويكره ايضا للصلاة ان يقرأ
 القرآن في غير حالة القيام من ركوع وسجود او قعود لعدم شرعية ذلك

ذلك وان يترك السجود في الركوع والسجود وان ينقص من ثلث سجدة
 في الركوع والسجود لمخالفة السنة في ذلك كله وان ياتي بالاذكار والشرعة في
 الانتقالات متعلق بالمشروعة بعد تمام الانتقال متعلق بياي ان ياتي بعد
 تمام الانتقالات بالاذكار التي مشرعت في حال الانتقالات بان يترك الركوع
 بعد الانتهاء الى حد الركوع ويقول سميع الله لمن حمده بعد تمام القيام ونحو
 ذلك لان السنة ان يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانها وه عند انتهائه
 كما تقدم في الفقه ذلك مخالفة للسنة فيكره وفيه اى في الاثنان المذكورين هاتان
 احدهما تركها وترك الذاكرة في موضعها في موضع الذكر وهو حال الانتقال
 والاخرى تحصيلها اي تحصيل الذاكرة في غير موضعها اي في غير موضع الذكر
 وهو بعد تمام الانتقال فالضيق في موضع يرجع الى الذكر المذكور ضمنا في ضمير
 الذاكرة في الموضعين ويكره ايضا للصلاة ان يسمي عرقه او يسمي التراب من
 جبهته في أثناء الصلوة وفي تعود التشهد قبل السلام لانه عمل اجنبى بل وفائدة
 حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينيه فلو لم يأخذ ذلك لا يكره لحصول
 الفائدة وهي دفع شغل القلب للاهتياج بسبب الالم ولا يكره ذلك بعد السلام
 وقد روى ابن السني في كتابه عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى
 صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم
 اذهب عني الهم والحزن ولا بأس للمتطوع المفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذلك
 النار وما هو معها من انواع او العذاب او ان يسأل الله الرحمة عند كوايته
 الرحمة من الجنة وانواع النعيم او ان يستغفر اي يطلب من الله المغفرة عند ذكر العفو
 والمغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك وروى مسلم عن حذيفة بن اليمان
 قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقلت يركع عند
 المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة الحديث الى ان قال اذا امر بآية فيها تسبيح
 واذا امر بسؤال سأل واذا امر بتعوذ تعوذ فذا في التسبيح كما ترى وقوله اذا امر
 بسؤال اي بما ينبغي ان يسأل وكذا يتعوذ اي بما ينبغي ان يتعوذ منه وان كان للصلاة
 المفرد في الفرض يكره له ذلك لعدم الورد وفيه خلل في الشافعي استدلال بالحديث المتقدم

في بيان سجدة العرق
 في بيان سجدة العرق

ولنا انه النقل كما مر واقام الامام والمقتدى فلا يفعل ذلك السؤال والتعوز لا
 في القرض ولا في النقل الذي تقصد فيه الجماعة كالترواح بخلاف ما لم تقصد كافي
 واقضاء خديفة به عليه الصلوة والسلام اما الامام فليقل يطول على القديين
 واما المقتدى فليقل يفوت الانصاف الواجب عليه بالنقص ولا بائس بان يصلي متوجها
 لا ظهر رجل فاعاد الظاهر ان التقيد به باعتبار الغالب والافرق بين كونه قاعدا
 او قائما وقوله يتحدث لا فائدة في قول من قال بالكراهة بحضرة المتحدثين
 وكذا بحضرة النائمين وما روى عنه عليه الصلوة والسلام لا يتصلوا خلف النائم
 ولا المتحدث فضعيف وقد روي عن عابشة رضي الله عنها قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلوة الليل كلها واذا مضت بينه وبين القبلة
 فاذا اراد ان يوتر يقظ فاورت روياه في الصبيح وهو يقظ انما
 كانت نائمة وما في مسند البراء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال نهيت ان اصلي الى النيام والمتحدثين مع ان البراء قال لا فعله
 الا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها
 التخليط او الشغل وفي النائم اذا خاف ظهور شيء يضيقه ويكره ان
 يصلي الوجه انسان وهو محمول ما روى البراء عن علي رضي الله عنه انه
 عليه الصلوة والسلام راى رجلا يصلي الى رجل فامر ان يعيد الصلوة اذ
 ويكره الامر بالاعادة لا ذلة الكراهة لانه الحكم في كل صلوة اذيت مع الكراهة
 وليس المفق ولو كان بين ما ثالث ظهر الى وجه المصلي لا يكره لا استغناء سبب
 الكراهة وهو الشبهة بعبادة الصورة او يصلي الى لباس بان يصلي وبين يديه
 اي قد امة مصحف معلق او سيف معلق وهذا اني لما يتوجه ان الشيف يكون
 آلة الحرب والباس يكره استقباله في مقام الابتهاال وفي استقبال المصنف
 تشبه باهل الكتاب فيكره ووجه عدم الكراهة ان تلك الكراهة استقبال بعض
 الاشياء انما هي باعتبار التشبه بعبادها والمصنف والشيف لم يعبد
 احد فيكون في استقبالها تشبه به واستقبال اهل الكتاب للمصنف للقراءة
 منه للعبادة وعند اني حنيفة يكره استقباله لاجل القراءة ولذا قد يكون

بكونه معلقا وكون السيف آلة حرب مناسب لمحال الابتهاال الى الله تعالى لانها
 حال المجاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سمي الحرب او على ساط
 فيه نصا ويرجع تصوير وهو مصدر رصور وهو من ذكر المصدر واردة
 لفعل كذا كذا الخلق وادارة المخلوق اي ولا بائس بان يصلي على ساط فيه نصا وير
 والحال انه لا يسجد على التماثيل والمراد ما كان منها الذي روحه فان المخلوق انما
 هو فيها فاطلق في الاصل الكراهة سواء سجد عليها او لم يسجد وقيد في الجامع
 الصغير بان تكون في موضع السجود فان كانت في موضع القيام او القعود
 لا يكره لما فيه من الاهانة واما صورة غير ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة
 الصلوة عليها واليهما ولا كراهة في عملها ايضا لما عن ابن عباس رضي الله عنهما
 انه قال للمصور حين نهاه عن التصوير وذكر له الوعيد ان كان لابد ففعلك
 بتمثال غير ذي الروح ويكره ان يسجد عليها اي على التماثيل والروح
 لان فيه تعظيم لها وتشبهها بعبادها ويكره ايضا ان يكون فوق راسه اي
 راس المصلي المستشف او ان يكون بين يديه اي قد امة قريب منه او ان يكون
 بجذائه اي في مقابلته وان لم يكن قريبا نصا ويرمرسومة في جدار او غيره
 او صورة موصولة او معلقة لان فيه تعظيم وتشبه بعبادها بخلاف
 ما اذا كانت وراءه لان فيها اهانة لكونها تحت رجله وهذا اذا كانت
 الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس واما اذا كانت مقطوعة الرأس
 يعزبه اذا لم يكن له اي للشخص المصور رأس اصله او كان له رأس فحاه بحيط
 نسجد عليه حتى طمس هيئته او كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا تبدو
 اي لا تظهر للناس اذ كان قاعا وهي على الارض اي لا تشبه بتفاصيل اعضائها
 فلا يكره ان تكون بين يدي المصلي او فوق راسه ايضا لانها لا تعبد فانتفى
 الشبهة الذي هو سبب الكراهة **فروع** في الخلاصة لو محاذ وجه الصورة فهو
 كقطع الرأس بخلاف قطع يديه ورجليها ولو حظ على عنقها بنحيط لا
 ترفع الكراهة وقيلها ثم المختار انها اذا كانت على وسادة او ساط لا بائس
 باستعمالها وان كان يكره اتخاذها لكي لا يسجد على الصورة وان كانت

مضاف بيان جواز عمل المصنوع في الروح

ن

الصورة على الارض او التستر فركوه ويكره التضاوير على الثوب صافي او
 له يصل اما اذا كانت في يده وهو يصلي فله باس به لانه مستور بتيار و
 كذا لو كان على خاتره ووراء صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها
 انتهى وفي عدم الكراهة فيما اذا كانت في يده اشكال لانها تمنع عن ستره
 الوضع وهو مكروه بغير الصورة فكيف بها اللهم الا ان يراد ان لا يعسك
 بان تكون معلقة بيده ونحو ذلك والله اعلم وكذا في قوله وان كان يكره اتخاذها
 نظر لما في النسائي وصحيح ابن حبان استاذن جبرائيل عليه السلام على
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه
 تصاوير فان كنت لا بد فاعله فاقطع رؤسها واقطعها وسأيد
 او اجعلها بسطاطات ولقد ذكر النسائي اقطرها وسأيد وفي البخاري في
 كتاب المظالم عن عائشة رضي الله عنها انها اتخذت على سهوة لها ستر افير
 تماشيل فبذلك النبي صلى الله عليه وسلم قالت فأتخذت منه مرفقتين فكانتا
 في البيت تجلس عليهما زاد احمد مسنده ولقد رايت مثلها على احد برهما
 فيها صورة وفي الهدي لو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط
 مفروش لا يكره لانهما تذاوي وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة
 او كانت على السرور لانه مغطى ولا باس بالصلوة على الطنا وفيه الطاء
 وكسر الفاء جمع طنفة مثلثة الطاء والفاء وهي البساط ذو الحبل وكذا
 لا باس بالصلوة على اللبود وسائر الفرش بضمين جمع فراش اسم ما يفرش
 عموما اذا كان الشيء المفروش رفقا يجيد الساجد عليه حجة الارض والا
 فلا يجوز كما تقدم في بحث السجود وكذا الصلوة على الارض بلا حابل وعلى
 ما ابتد الارض كالخصير والبور يا افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج
 عن خلق الامام ما لا خلاف ان عتده يكره السجود على ما كان من نحو الصوف او
 القطن او الكتان فكان افضل ولا باس بان يكون مقاما الامام او موضع
 قيامه ومحل قدمه في المسجد او خارج المحراب ويكون سجوده في الطاق اي
 في المحراب لان العبرة لموضع القدم كما في العهد اذا كان رجلاه في الحرم ورأسه

والشهوة كالصفحة يكون بين البيت وقيل يستصغرون كالقائمة
 من الجمل بالفتح يوبول سجدوا طنفة مطلقا
 من الجمل بالفتح يوبول سجدوا طنفة مطلقا

ورأسه خارج فهو صيد الحرم وبالعكس لا ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون
 قدماه في المار وعلو الكراهة بوجهين احدهما التشبه باهل الكتاب في
 امتياز الامام عن القوم بكان مخصوص والآخر انه يشبه حال علي من يمينه
 او يساره فلهذا لو كان بجنب الطاق عمودان وراهما فرجبان بحيث
 يطلع اهل الحرمين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره مطلقا قال السرخسي
 هذا هو الوجه بغير الكراهة في الوجهين قال الشيخ كمال الدين بن الرمام ولا يخفى
 ان امتياز الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان كان التقدم واجبا عليه
 وغاية ما هناك كونه في خصوص مكان ولا اثر للافادة بنى المساجد الحارة
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم تكن كانت السنة ان يتقدم في
 محاذة ذلك المكان لانه يجازي وسط الصيف وهو المطلوب اذ قيامه في غير محاذ
 مكروه وغاية اتفاق المتين في بعض الاحكام ولا يدع فيه عيان اهل الكتاب
 اما بخصوص الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فله تشبه انتهى ولما قلنا ان يقول لا يلزم
 من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان على احدى الاماكن مع اتحاد المكان
 فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في شرعية التقدم دليل على شرعية تخصيص
 الامام بمكان على الوجه الذي خصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون المتين متفقتين
 على هذا الحكم بدليل شرعي فكان تشبههم وهو مكروه نعم يرد ما طعن به بعضهم
 على وجوهه بان لم يجعل المحراب من السجود واجبا في الحواشي بان المراد من المسجد
 هنا مواضع سجود الناس ومصلاته هم والطاق ليس مسجد بهذا الاعتبار انتهى
 ويكره ايضا ان يفرق الامام عن القوم في مكان اعلى من مكان القوم اذ لم يكن بعض
 القوم معه لانه في التشبه باهل الكتاب على ما تقدم انهم يخصون امامهم بالمكان
 المرتفع ولذا اذا كان بعض القوم مع الامام لا يكره زوال التشبه بزوال التخصيص
 واذا انفرد الامام عن القوم بالمكان الاسفل اختلف المشايخ فيه اذ كراهه انفراد
 به قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب لانهم لا يفعلونه وظاهر
 الرواية الكراهة لانه في ازدياد بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه بخلاف ما اذا
 كان بعضهم معه وذكر عن شمس الدين الحلواني ان الصلوة على الرقوق في الجامع من غير

حجة بان تقدم الامام واجبه
 حجة بان تقدم الامام واجبه

ضرورة مكروه وعند الضرورة بان امتلاء المسجد لا بأس به وهذا يحكي
 عن الفقيه اني الليث في الطاق انه اذا ضيق المسجد عن القوم لا يكره انفراد الامام
 في الطاق كذا ذكر في الكفاية عن جامع المحقق في مقدار الارتفاع الذي يحصل
 به كراهة الانفراد عن القوم ذكر الطحاوي وانه مقدار بقامة الرجل وكذا روى
 عن ابي يوسف وقيل مقدار ما يقع به الامتياز وقيل مقدار ذراع اعتبارا
 بالسورة قال في الكفاية ناقلا عن الجامع الصغير لقاضي خان وعليه الاعتماد
 وقال ابن الرمام والوجه الوجه الثاني يقع ما يقع به الامتياز لان الموجب وهو
 شبة الازدراء يتحقق غير مقصر على ذراع انتهى ولا يخفى ان هذا يختص
 بما اذا كان الامام اسفل لانما اذا كان اعلى نعم يقال ان الارتفاع مقدار ما يقع
 به الامتياز يحصل به الشبهة الموجبة للكره ان ثبت انهم يخصونه بمطلق ما
 يقع به الامتياز من الارتفاع والظاهر ان مادون الذراع لا ينضبط به وقوع
 الامتياز كل الضبط فان من الناس الطويل والقصر فكان التقدير بالذراع
 هو الاول لانه الذي ينضبط به وقوع الامتياز في حق الكل ويكره للمقتدي لا يقوم
 خلف الصف وحده الا اذا لم يجد الصف فرج يمكنه القيام فيها لقوله عليه السلام
 والسلام اتوا الصف المقدم ثم الذي يليه فلما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر
 رواه ابو داود والنسائي وفي الامم بتمام الصفوف الاول فالاول وهو بعيد
 كراهة القيام في الصف المؤخر قبل اتمام المقدم وان لم يكن وحده فكرهه قيام
 وحده اولي الخلف مع عدم امتثال الامر اما اذا لم يجد الصف فرجة فليل
 ينبغي ان يجذب واحدا من الصفين فيقف بجانبه والاصح ما روى هشام
 عن محمد انه ينتظر الركوع فان جاء رجل والاذن اليه جلول قال رضي الله
 عنه يعني نفسه والقيام وحده اولي زمانا لعلية الجمل على العوام فاذا جره
 بنفسه صلاته انتهى وكذا اى ويكره للمقتدي ان يقف خلف الصف وحده بلا
 عذر يكره له وهو بعد الفقرة المتفق ان يقوم في جلول الصف اذ اثنائه
 بين المقتدين فيصلي صلاته التي هو فيها فينما لفهم في القيام والقعود والركوع و
 السجود والحمد لله سبب الكراهة كونها سببا لتنافر الغلو على ما اشار اليه عليه

في بيان ان الجذب من الصف
 من غير ان يجذب

اليه عليه الصلاة والسلام في امر بتسوية الصفوف على ما رواه مسلم عن ابي مسعود
 الانصاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول
 استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ويكره الصلاة في طريق العامة لما روى ابن
 ماجه عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلي في سبعة مواطن
 في الميمنة والميمنة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل
 وقوق ظهر بيت الله تعالى وتكره الصلاة ايضا في الصحراء من غير ستر اذا
 خاف للصلاة المروءة من ان يتر احد بين يديه لانه فيها شتيبا لوقوع المارة الاثم
 بخلاف ما اذا كان ستر على ما ياتي ان شاء الله تعالى وتكره الصلاة ايضا في
 معاطن الابل اي في مباركها جمع معطى اسم مكان عن عطن بعطن كنصر بنصر
 يقال عطنت الابل عطونا اذا رويت ثم بركت وكذا تكرر في الميمنة بفتح الميم وفي
 الابل وضمتها وهو ملق الزبل او السرفين وفي الميمنة بفتح الميم وفي الزاوي
 وضمتها ايضا موضع الجزيرة اي فعل الجراد والى القصاب وفي الغسل بضم الميم
 وفتح السين مكان الاغتسال وفي الحمام وفي المقبرة لما مر من الحديث والعلل كونها
 مواضع نجاسة فالحق بها الغسل قياسا لانه مصيب النجاسة والاساخ
 وتكره ايضا على سطح الكعبة للحديث والمعنى فيه عدم التعظيم وترك الادب و
 ذكر قاضي خان في الفتاوى قال اذا غسل موضع في الحمام ليس فيه نجاسة
 صورة وصلى فيه لا بأس به قال وكان واحدا من الزهاد يفعل كذلك انتهى ورواه
 اسمعيل الزاهد ذكره البرزنجي قال في الخواص بعد ما ذكر كلام الفتاوى وفي
 نسخة الامام السرخسي الصلاة في الحمام منتهى عنها والنهي لعينين احدهما
 انه مصيب الغسالات فلهذا لا يكره في سائرته والثاني ان الحمام بيت الشياطين
 فلهذا تكرر الصلاة في جميع المواضع غسل ذلك اولم يغسل انتهى والاولى
 ان لا يصلي فيه الا للضرورة خوفا الفوت ونحوه لا طلاق الحديث واما الصلاة
 في موضع جلوس الجماعة فقال قاضي خان لا بأس به لانه لا نجاسة فيه وكذا اى
 قال في الفتاوى لا بأس بالصلاة في المقبرة اذا كان فيها موضع اعتد للصلاة
 وليس فيه قبر وهذا لان الكراهة معللة بالشبهة باهل الكتاب وهو منتهى

في بيان ان الجذب من الصف

فما كان على الصفة المذكورة ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك تلك
 السورة بغيره عذر ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى
 من تلك السورة ومن ترك شيئا من آياتها في اعراضا عما شرع فيه وآياها تفضل
 غيره عليه واما اذا كان عذرا كان حصرهما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة
 القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من غيرها هذا ان
 انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكرين ان يعود ذكره في القينة و
 ان لم يتذكر فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره للامام ان يؤتم قوما وهم له كارهون
 بخصلة اي بسبب خصلة توجب الكراهة او لان فيه من القهوا والى منه بالامامة
 لقوله عليه الصلوة والسلام ثلث لا تجاوز صلوتهم اذانهم العبد الا بقى حتى
 يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون و
 في حديث آخر ثلث لا تقبل لهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل
 اتى الصلوة دبارا والديار ان يات بها بعد ان تقوته ورجل اعتبد محرمة واما
 ان كانت كراهتهم لغیر سبب يقتضيها فلا يكره امامته لان كراهتهم لغیر
 سبب بل مجرد اتباع الهوى وهو فسق راجع اليهم لا اليه والحديث محمول
 على ما اذا كانت لسبب مقتضى لكراهة لانه مقتضى حال المسلمين وهو الحب لله
 فالبغض لله مجرد الهوى خارج عن مراده عليه الصلوة والسلام على ما لا يخفى
 ويكره ايضا للامام ان يشغل عليهم اى على القوم بالتطويل الزائد على حد السنة
 في القراءة وسائر الاذكار لما تقدم في بحث القراءة ويكره ان يجعلهم عن اكمال
 السنة في تسبيح الركوع والسجود وقراءة الشهد فانه يستلزم عدم اكمال
 لها وهو ترك السنة وترك السنة مكروه ويكره ان يلجسهم اى يحوجهم الى الفح
 عليه القراءة بعد اذ اتمج عليه القراءة ينبغي ان يرجع ان كان قد قراء مقدار
 السنون او انتقل الى آية اخرى ان لم يكن قراء ولا يجمع القوم الى افتتاحها عليه
 فانه احوجهم الى ذلك بان وقف ساكنا او مكررا ولم يرجع ولم ينتقل كره له ذلك
 لانه الزمهم بزيادة في صلواتهم ويجب عليه على الامام ان يقرأ ما تنسب عليه
 من القرآن دون ما عسر عليه مما لا يحكم حفظه لئلا يحتاج الى الفح عليه وان عر ضله

مطابق بيان ما كانت

فان قيل

عوض لم شئ فيما هو متيسر عليه انتقل الى آية اخرى من تلك السورة او من سورة
 اخرى او يرجع ان كان قد قراء ما يكفيه وهو قد تجاوز به الصلوة على قول قاضنا
 وصاحب المحيط ويكره وعند بعض المشايخ على القدر السنون كما قدمناه قال
 الشيخ كالدين بن الرمام انه هو الظاهر من حيث الدليل الا ترى الى ما ذكرناه
 على الصلوة والسلام قال لاني هلا فتمت على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد
 الفاتحة انتهى ويكره للصائم ان يكث في مكانه الذي صلى فيه وفيه اشارة الى انه لو قام
 عن مكانه فقرأ ورده قائما او جالسا في ناحية المسجد يكره وهو قول الحلواني كما تقدم
 بعد ما سلم في صلوة بعدها سنة كالظهر والجمعة والغرب والعشاء الا قد رما
 بقول قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام به اى
 بعد الملك الا هذا القدر ورد الاثر عنه عليه الصلوة والسلام على ما تقدم من
 حديث عايضة الصبيحي وقوله انت السلام اى ذو السلامة من كل نقص فهو
 مصدر وصف به للمبالغة كالعدل ومنك السلام اى السلامة من كل بشر حاصلة
 منك لان غيرك وتباركت اى تنزهت وتقدس وتعاليت واكثر خيرتك
 والجلال العظمى وهو جامع لجميع الفضائل والاكرام الانعام وهو اسما
 ونعم وهو جامع لجميع القواضل ويكره تقدم العبد للوامنة بناء على الغالب لان الغالب
 عليه الجمل لا اشتغاله بالخدمة عن التعلم حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقدم الاخر الى
 قلنا في العبد وهو منسوب الى العربى وهو سكان البادية من العرب واليهود
 بها سكانها من غيرهم كالترك والاكرواد وغيرهم وتقدم الاخرى لانه لا يمكن
 الاحتراز عن النجاسة ولا تحقيق استقبال القبلة كما ينبغي واما من جعله النبي
 صلى الله عليه وسلم املا مع انه اعلم فخرج من هذا لانه يوفق ببركة النبي صلى
 الله عليه وسلم ويكره تقدم الفاسق ايضا لتسا هله الامور الدينية فلا يؤمن
 من نقصه في الايمان بالشرائط وتقدم ولد الرنا بناء على الغالب فيه الجمل ايضا
 اذ ليس من محله على الخلق بالاخلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق من علم
 الجمل لا يكره تقدمه كالعبد والاعراب فانه لا ذنب له بزي ابويه ولا تزور وزارة
 وزر اخرى وان تقدموا جازبه جازت الصلوة وراه مع الكراهة ولا تقدم

مطابق بيان ما كانت

والاعراض من يسكن البادية عونا كان او عجميا واما من
 من البحر الرابع

مطابق بيان ما كانت

مسألة في بيان الجهاد واجب على كل أمير

مسألة في بيان كراهة الصلوة مع أخذ العاطل والبيوت وبخروج الصلوات

الجنة والجنة بالفتنة وتشتد الباء فيها صحت
وبينهم غارن فلان جنى موضع
اختار

هذا إذا كان

وفي الفاسق خلوف مالك فإن عنده لا تصح إمامته والافتدابه وكذا عند أحمد
في رواية لأن الإمامة كرامة والفاسق ليس بأهل لها ولنا ما روى أبو داود
عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب
عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجراً وأن عمل الكبار والصلوة واجبة عليكم
خلف كل مسلم برأ كان أو فاجراً وأن عمل الكبار وهو حديث مكحول عن أنس
هريرة ورواه الأدارقطني بلفظ صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل
بر وفاجر وجهدوا مع كل بر وفاجر وأهله بأن مكحول لا يسمع من أنس هريرة
ومن دون ثقة وحاصله أن من قبل المرسل وهو مقبول عندنا وكذا عند ما
وجرموا الفقهاء وقد روى هذا المعنى من طرق متعددة عند الأدارقطني و
أنس بن عيسى الصحيحين كلهما مضعف من قبيل الرواة وبذلك يرتفع الاحتجاج عند
الحققين ثم الفاسق يستلزم المبتدع لأنه فاسق اعتقاداً حيث خالف ما
يجب اعتقاده بالدليل القطعي بتأويل فاسد وبإتمام هذا في المحققات
أن شاء الله تعالى أراد محمد بقوله بكرة تقديم الأعرابي بالأعرابي الذي بكرة
تقديم الجاهل دون العالم على ما قرأناه وبكرة التفتل قبل صلوة العهد
مطلقة ولا يكره بعدها أي بعد صلوة العهد لكن في الجنة فقط وهي الصلوة
والمراد بها فناء المرء بعد صلوة العهد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجنة
والجامع يستغل في غير الجنة أما في مسجد أو مسجد محلة أو في بيته
لما تقدم من الدليل في بيان أوقات الكراهة وبكرة أن يدخل في الصلوة و
فذا أخذ غايط أو بول لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة بحضرة صلوات
ولاهو يدافع الاحتضان متفق عليه والمراد في الكمال في نظائره وهو
يقضي الكراهة وإن كان الإهتمام بالبول والغايط يستغله أي يغفل قلبه
عن الصلوة ويذهب خشوعه يقطعها أي يقطع الصلوة ليؤدبها على وجه
الكمال في الوقت سنة فإن خاف أن يقطعها أن يخرج الوقت فلا يقطعها لأنه
التفويت حرام وهذا كراهة فلا يهرس من الكراهة إلى الحرام وكذا أن كان شرع
مع الجماعة وخشي أن يقطعها أن لا يحصل له جماعة فإنه لا يقطعها قياساً على

مسألة في بيان كراهة

قياساً على ما قال في الخلاصة رجل رأى على ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم قال
فلا أفضل أن يغسلها ويستقبل الصلوة وإن كان بحال تقوية الجماعة فإنه
كان بحال يجده جماعة أخرى يقطع الصلوة ويغسل وإن كالا يجداً وفي آخر
الوقت يعضي على صلوة أخرى وقد يفرق بأن الصلوة مع مدافعة الاحتضان
مكروهة والصلوة مع ما دون الدرهم من النجاسة ترك المستحب فالصلاة في صورة
المدافعة أن يقطع وإن قامت الجماعة لأن ترك الستة أولى من الاتيان بالكرهية
وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيما إذا كانت النجاسة قدر الدرهم فإن غسلها واجب
والجمعة سنة وقيل الواجب أولى من فعل الستة فيقطع الصلوة ولو قامت الجماعة
وأن مضى عليها الر على الصلوة فيما إذا كان الإهتمام بأصالة البول والغايط
يستغله اجزائه أي كفاه فعلها على تلك الحال وقد أساء وكان اغتالاداً أي
مع الكراهة التحريمية وكذا الحكم أن أخذه البول والغايط بعد الافتتاح أو اقتح
الصلوة ولم يكن به مدافعة فحدث بعد الافتتاح فالحكم أن يقطعها وأن لا يقطع
اجزائه مع الاسادة وبكرة أن يكون قبله المسجد أو المخرج أو إلى الخلاء أو إلى الحمام
أو إلى قبر لأن فيه ترك تعظيم المسجد وفي الخلاصة هذا إذا لم يكن بين المصطو
بين هذه المواضع حائل كالحيطة وإن كان جابطاً لا بكرة وإن صلى بيته إلى
الحمام فلا بأس لأن الكراهة في المسجد إنما هي لاحترامه لا لأن الصلوة في الحمام
لأنه بعدار الحرام حائل بخلاف ما لو صلى وبين يديه عذرة أو غيرها من النجاسة
بلا حائل حيث بكرة لذلك وبكرة المرور بين يديه من المصطو ما في الصحيحين من حديث
أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذا سمع
من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصطو ~~مسألة في بيان كراهة~~
فقال أبو جهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي
ما ذا عليه كان أن يقف أربعين خيراً له مما أن يمر بين يديه قال أبو أنس لا أدرى
قال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة ورواه البزار عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال أرسلني أبو جهم الزبدي خالداً فساقه وقبلاً كان أن يقف أربعين خيراً
وسكت عنه البزار وقبلاً أن الرسول زيد خلوفاً في الصحيحين قال ابن القطان وقد خطا

مسألة في بيان كراهة الصلوة مع أخذ العاطل والبيوت
مسألة في بيان كراهة الصلوة مع أخذ العاطل والبيوت

الثالث عينة في ذلك الخلفه ما كما وليس بمعتق لاحتمال كون الي جهم
 بعد ان اخبر بما عنده ليتشبه فيما عنده وهل عنده ما يخالفه فاجاب كل
 بمحفوظه وشكك احدهما وجزم الآخر واجتمع ذلك كله عند الشرح في الحديث
 بهما غير ان ما كما حفظ حديث الي جهم وابن عينة حفظ حديث الي جهم
 بن خالد وهذا اذا لم يكن عنده اي عند المصلي حائل بحول يديه وبين الاله ربح
 السترة اي العصاة المردودة امامه والاسطوانة بضم الهمزة والطاء
 وهي الودع مرقب استون او نحوها من سيرة او آدمي او دابة او غير
 ذلك فانه لا يركع الموردين يدي المصلي اذا كان من وراء الحائل ثم انما يركع الموردين
 بين يديه عند عدم الحائل اذا كان في موضع سجوده في الاصح قاله الكافي في ان
 من قدم الى موضع سجوده هو موضع صلوة ومنهم من قدره ثلثة من الارض
 ومنهم بخمسة ومنهم باربعة ومنهم بقدر صفيين او ثلثة وذلك في الصلاة
 الاصح انه ان كان بحال لو صلى صلوة الخاشعين بان يكون بصره حال قيامه
 الى موضع سجوده لا يقع بصره على المار لا يركع وما صح في الكافي مختار الشرح
 وما صح في النهاية مختار في الاسلام وبوجه في النهاية بان اذا صلى على الدكان و
 حاذى اعضاء المار اعضاء يركع الموردين على ما ذكر في الهداية وغيرها وان كان المار
 اسفل وهو ليس بموضع سجوده يعني انه لو كان على الارض لم يكن سجوده فيه لان
 الغرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل الموردين ضرورة
 ذلك ثبت الكواحة اتفاقا فكان ذلك نقضا لمختار شمس الاثمة بخلاف مختار في
 فانه يثبت في كل الصور غير منقوض اقول لا يخفى ان ليس للمار محاذاة اعضاء
 المار جميع اعضاء المصلي فانه لا يثنى الا اذا كان تحت مكان الموردين وكان الصلوة
 في العلو والسفل بل بعض الاعضاء بعضها وهو يصدق على محاذاة رأس
 المار مدعى الصلي وكونه في مثل هذه الصورة يسمى ما را بين يدي المصلي بعيد
 ثم هذا اذا كان يصلي في الصحراء اما ان صلى في المسجد ولم يكن حائل فان كان
 المسجد صغيرا كونه للموردين مطلقا وان كان كبيرا فقليل كالصغير لا يمتد بين
 بين حائط القبلة وقيل كالصحران يرفها وراء موضع سجوده وقيل يمتد ما

الاسلام

في ما رواه اخيه ذراعا وقيل قدما بين الصف الاول وحائط القبلة
 قال الشيخ كمال الدين ابن الرضا ومنشاء هذه الاختلافات ما يفهم من
 لفظ بين يدي المصلي فمن فهم ان ما بين يديه محض ما بينه وبين محل
 سجوده قال به ومن فهم انه يصدق مع اكثر من ذلك نقاه وعين ما وقع
 عنده والذي يظهر من جميع ما اختاره في النهاية من مختار في الاسلام
 وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان الموردين يديه وكون ذلك
 البيت برمتة اعتبر بتمعة واحدة في حق بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر
 الحسنة من الموردين من بعيد فيجعل البعيد قريبا انتهى وينبغي للمصلي في الصلاة
 ان يتخذ سيرة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا صلى احكمكم فلم يجعل تلقاء
 وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع عصابة فان لم يكن معه عصابة فليخط خطا
 ثم لا يصره ما تمر امامه رواه ابو داود وعن ابي هريرة لكن ذكر لنا وري عن
 سفيان بن عيينة انه قال لم يتخذ شيئا شذبه هذا الحديث ولم يجرى الا من
 هذا الوجه وكان اسماعيل بن امية اذا حدث به يقول عندكم شيئا شذبه
 به وقد اشار الشافعي الى ضعفه وفي مسلم عن موسى بن طلحة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضع احدكم يديه مثل مؤخرة الرجل
 فليصل ولا يبالي بمن مروا ذلك ومؤخرة الرجل بضم الميم وكسر الحاء
 مخففة خشبة من بطنه في اخره تتأذى داس الراكر ولذا قال في الكافي يتخذ
 سيرة كذا راع وغلف اصبع ويتبع ان يقرب منها ما روى الحاكم انه عليه
 الصلوة والسلام قال اذا صلى احكمكم فليصل الى سيرة وليدن منها ورواه
 ابو داود وفيه لا يقطع الشيطان عليه صلوة ويتبع ان يجعلها حبال
 احدا جابيه لما روى ابو داود من حديث ضباعة بنت المقداد بن
 الاسود عن ابيها قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى
 عمود ولا عمود ولا شجرة الا جعله على حاجبيه الايمن او الايسر ولا يتخذ
 له ضمدا وقد اغل بال وليدين كامل وبجها له ضباعة وبان ابا علي بن النضر
 رواه في سنة عن ضبيعة بنت المقداد بن معدى كرب عن ابيها عن علي الصلوة

الرجل رجل البعيد وهو اصغر من القنطير صحاح

لا يصح الحديث الا بالثابت مستويا مستقيما بل كان يميل عنه
 من البحر الواسع
 لا يصح الحديث الا بالثابت مستويا مستقيما بل كان يميل عنه
 من البحر الواسع

في بيان الصلاة في أرض الغربة

في بيان الصلاة في أرض الغربة

وقيل بركه لانه صنيع اهل الكتاب والاول المختار واما وهو مشتركم فذكر
في الغنية قبل بركه لان فيه كسب الثوب وقيل لا فلا صاحب الغنية وهو الاوط
ولعل مراده مقدار ما ينكشف الكفلة لا الرفع الى الساعد والرفق فانه مكروه
على ما مر وتكره الصلوة في أرض الغربة اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم تكن من
منه ولا ولو اتى بين الصلوة في الطريق او في أرض الغربة فان كانت من روعة
او كافا في الطريق او في الآخرة فلا يجب في الصلوة احد ابويه اذ لما
الا ان استغاث به لم يقطع كما يقطع الخوف سقوط اجنبى من سطح
ومخه او غرقه او سرقه ما قيمته درهمه او لغیره كما مر **فصل في السن**
والمراد بالسن هنا ما يسن في الصلوة من قول او عمل او اجلا من غير افعالها
واخرها عن بيان المكروهات لان ترك المكروه اهدى من فعل الممنون فقد تم بيان
ليحذر وتقدمها على المفسدات ظاهر اولها اول السن الاذان وهو الاصل
مصدر اذن كعلم وزنا ومعنا ثم صار اسما للتأذين وهو كثرة الاعلام
عموما والاعلام بوقت الصلوة حصصا والاصل فيه ما روى الارقطني
بسند فيه عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ بن جبل قال قام عبد الله بن زيد
رجل من الانصار يقيم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت في
النوم كان رجله نزل من السماء عليه برد ان احضران نزل على جذم حائط
من المدينة فاذا منى مشى ثم جلس قال ابو بكر بن عتاش على نحو من اذاننا
اليوم قال علم بالاهل لا فقال عمر ورايت مثل الذي رآه ولكنه سبقني وعبد الرحمن
لم يسمع من معاذ فانه ولا ليست بيقين من خلافه عمر فتكون سنن سبع
عشرة من الهجرة ومعاذ ثلثة في سنة تسع عشرة منها او ثمان عشرة وهذا
عندنا وعند الجمهور حجة بعد ثقة الرواة وعند الله هذا هو عند الله بن زيد
بن عبد ربه وروى ابو داود بسند فيه محمد بن اسحق عن عبد الله بن زيد
قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوس لم يضرب به الناس لجمع الصلوة
طابقني وانا نائم رجل يحمل ناقوسا فقلت يا عبد الله اتبيع الناقوس قال
وما صنيع به فقلت لا هو به الى الصلوة قال افه اذ لك على ما هو خير من ذلك

في بيان الصلاة في أرض الغربة

من ذلك فقلت بلى قال تقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله
اشهد ان محمدا رسول الله فساقة بل ترجيع ثم استأخر عن غير بعيد
ثم قال تقول اذا قيمت الصلوة الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
وشني لفظه الاقامة فلما أصبحت انبت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر بان في الحديث
وقيل فسمع ذلك عمر وهو في بيته فجعل يجر دأه وهو يقول والذي بعثني
بالحق لقد رايت مثل ما راى فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقلله الحمد قال ابن
حزيم سمعت محمد بن يحيى الاهلي يقول ليس في اخبار عبد الله بن زيد قصة
الاذان صح من هذا الى ان قال وخبر ابن اسحق هذا ثابت صحيح لان محمد بن
عبد الله بن زيد سمع من ابيه ومحمد بن اسحق سمع من محمد بن ابراهيم التيمي
وليس هو تلميذ له ابن اسحق وقال الترمذي في علله الكبير سالت محمد بن
اسماعيل عن هذا الحديث فقال هو عندي صحيح انتهى ثم الاذان سنة في قول
عامة الفقهاء وكذا الاقامة وقال بعض مشايخنا واجب لقول محمد بن اسحق
اهل بلدة على تركه قاتلناهم عليه واجب يكون القتال لما يلزم من الاجتماع
على تركه من استخفافهم بالدين بخفض اعلامه لان الاذان من اعلام الدين لا
لترانيمه وقد يقال عدم الترك مرة دليل الوجوب ولا يظهر كونه على الكفاية
والالم ياتى اهل بلدة بتركه اذا قام به غيرهم ولم يقاتلوا وفي الداراية عن
علي بن الجعد عن ابي حنيفة والي يوسف صلوا في القصر الظهر والعصر بلا اذان
ولا اقامة اخطاوا السنة وانما هذا وان كان لا يستلزم وجوبه لكون
الام تركهما معا فيكون الواجب ان لا يتركهما معا لكن يجب حمل على انه لا يجب
الاذان لانهما ذكرنا من دليلهما سنة للصلوة في المداة وقضا اذا
صليت جماعة وللمجعة دون ما سواها فلا يؤذن للعبد ولا للكسوف لما روى
مسلم عن جابر بن سمرة صلتي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد غير
مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة وعن عاتقة رضي الله عنها خسفت الشمس
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبغت منا ديا ينادى بالصلوة جامعة

في بيان الصلاة في أرض الغربة

في بيان الصلاة في أرض الغربة

والوتر وان كان جبلا كن اذان العشاء اعلم بدخول وقتها والتواضع للفرمان
باعتبار التكبير فلا تخص باذان واذا صليت فاستمع جماعة يؤذن لها ويقام
لان النبي صلى الله عليه وسلم لما فاته صلاة الفجر غداة ليلة التكريس امر بلولا
لاذان والاقامة حين فوضها بعد طلوع الشمس وان تعددت الفوايت اذان
ملا ولي واقم وفيما بعدها يقام لكل واحدة ويجوز في الاذان لان الاذان كله
للجماعة وقد حصل بالاول والاقامة لبيان الشروع وهو محتاج اليه عند كل
واحدة والافضل تكرارها في الجميع لانه عليه الصلوة والسلام حين شغلهم الكفار
يوم الاحزاب عن اربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقصاهن
على الولا وامر بلولا ان يؤذن ويقم لكل واحدة منهن هذا في حق الجماعة
لما قلنا واما المنفرد فالافضل له ان يأتي بهما ليكون ادائه على هيئة الجماعة
فان كان مسافرا بركه تركهما معا وان ترك الاذان واكتفى بالاقامة جازو
لا بركه تركهما للمقيم والفرق ان المقيم اذا صلى بلولا اذان والاقامة حقيقة فقد
صلى بهما حكما لان المؤذن ناثر عن اهل المحلة فيهما فيكون اذانه واقامته
كاذان الكلي واقامتهم واما المسافر فقد صلى بهما حقيقة وحكما لان المكان
الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصله لذلك الصلوة ويستثنى من سببها الجماعة
جماعة العذورين للظهر يوم الجمعة في المصرفان اداه بهما مكرره روى ذلك
عن علي رضي الله عنه ولا اجماع النساء وحدهن واما صفة الاذان فشرعا
ولا ترجع فيه عندنا خلافا للثلاثة وهو ان تخفض صوته اولاً بالشهادتين
ثم ترجع فيهما صوته استدلوا بما روى مسلم عن ابي مخنف ان النبي صلى
الله عليه وسلم علم الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد
ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله ثم
يعود فيقول اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمداً رسول الله مرتين
حتى على الصلوة الحديث والتكبير ثم مرتان وبه استدل مالك ورواه
ابوداود والنسائي والتكبير في اول اربع واسناده صحيح ولنا انه لا يرد
في المشاهير منها حديث عند الله بن زيد بجميع طرقه ومنها ما في ابوداود عن

عن ابن عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين
والاقامة مرة مرة الحديث ورواه ابن حزم وابن حبان في صحيحهما
بسنن صحيح قاله ابن الجوزي وحديث الى مخذورة يحتمل ان يكون العود
لانه لم يذبرا صوتا على الوجه الذي اراده النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ارجع فذبرا صوتك قاله الطبراني وغيره ويشكل بما في ابى داود
باسناد صحيح عن ابى مخذورة قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان
قال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول
الله تخفض بهما صوتك ثم ترفع صوتك فالاولى اثبات المعارضة بين
وايتى الى مخذورة هذه وما روى الطبراني في الوسط ثنا احمد بن
عبد الرحمن بن عبد الملك بن البغدادى ثنا ابو جعفر الثقلبى ثنا ابراهيم
بن اسمعيل بن عبد الملك بن ابى مخذورة قال سمعت جدى عبد الملك
بن ابى مخذورة يقول انه سمع اباها ابى مخذورة يقول ابى على رسول
الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرا فاحر فالله اكبر الله اكبر الى آخره
لهذا ذكرنا جميعا فقيسنا فقالان ويلى وقد مناه من المشاهير عن المعارضة
فيخرج عدم الترجيع ويتردد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من
النوم مرتين لما روى ابن ماجه عن سعيد بن المسيب عن بلال انه
ابى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلوة الفجر فيقول هو نائم فقال الصلوة
خير من النوم مرتين فاقرت في اذان الفجر وروى الطبراني في الكبير ثنا
محمد بن على الصائغ المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن وهب
عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حفص عمر عن بلال انه ابى النبي صلى الله
عليه وسلم يؤذن بالصبح فوجده راقدا فقال الصلوة خير من النوم مرتين
فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بلال اجعل في اذانك والاقامة مثل الا
عندنا طهر فالثلث فانما عندهم فواذ لا لفظ الاقامة عند الشافعي
واحمد واسند كوا بما في البخارى امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر

صحيح في بيان تكرار اذان الجنب والمكحول

صحيح في بيان تكرار اذان الجنب والمكحول

وحكم تسميت العاطس حكم السلام ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن
لنفسه لان المقصود به مراعاة السنة لا الاعلام ويكره ركب في ظاهر الرواية
الا لغيره ويؤذن للواقعة لئلا يلزم الفصل بينها وبين الشروع ويجوز
للمكلف ان يؤذن وجهه حيث توجهت ذابته ذكره في الخلاصة ويكره
ان يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحمد لا يكره في احدى الروايتين ووجه
الفرق على احدى الروايتين ان الاذان سبباً بالصلوة من حيث تعلق اجزائها
بالوقت فيشترط الصلابة على غلظ الحديث دون اخفها مما علموا
بالشبهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير وضوء واقام لا يصيد
والجنب احب الي ان يصعد وان لم يصعد اجزائه اما الاول فلحققة الحدث
واما الثاني فللفلظ وقال في الهداية في الاعادة بسبب الجنابة روايتان
والاشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع كافي يوم الجمعة
دون تكرارها وقوله ان لم يصعد اجزائه يعني الصلوة لانها جارية بدون
الاذان والاقامة ويكره الاقامة بلا وضوء للزوم الفصل بينهما وبين
الصلوة وفي رواية لا يكره ولا اول اشهر وكذا لو اذنت المرأة تسحب
اعادته والسكران والجنون والصبي غير العاقل اذا اذنا واجب ان
يعاد لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على خبرهم وفي الخلاصة
خمس خصال لو وجب في الاذان او الاقامة بعد احداهما يجب الاستئناف
اذا غلب عليه اومات او سبقت الحدث فذهب وتوضاء او خصر
ولم يلقه احداً او خرس فانه يجب ان يستقبل الاذان او الاقامة اما
هو واما غيره ولو قدم في اذان او اقامة شيئاً على محله يعود الى الترتيب
ولا يستأنف ويحتاج الى الفرق على هذا بين نفس الاذان فانه سنة
وبين احادته واستقباله بعد الشروع قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وقد يقال فيه انه اذا شرع ثم قطع تبادر الى الظن في السامعين انه قطع
للخطاء فيستظرون الاذان الحق وقد نفوت بذلك الصلوة فوجب
ازالة ما يفصل الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلاً حيث لا ينتظرون

لا ينتظرون بل يرتقب كل منهم الوقت بنقطة وينصبون مراقباً اشهر وهذا
لا ينافي في السكران ونحوه بل الظاهر ان يقال الوجوب لتحقيق السنة لا
لنفس الفعل فله فرق وفي الخلاصة واذن العبد والاعمى والاعرج وولدت المرأة
لا كراهة فيه وغيرهم اولى ويكره التمتع عند الاذان او الاقامة لانه ينافي
كذا اطلاقه ولا يخفى ان المراد اذ لم يكن له ذكراً يحصل الصوت او تحسبه
ولا يمتنع في الاذان ولا في الاقامة لمخالفة التوارث فان مشى الى مكان الصلوة
عند قد قامت الصلوة فلا بأس به ان كان هو الامام وقبل مطلقاً وترسل
في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكوت ويجوز في الاقامة بان يتابع بين
كلماته لانه التوارث ويكره مخالفة ذلك لانه حتى لو ظن الاقامة اذناه
فترسل فيها علم فانه يستقبل الاقامة من اولها قال قاضي خان في الاصح
لان الشبهة في الاقامة المحذورة فاذا ترسل فقد ترك سنة الاقامة وصار كانه
اذن مرتين وانه لا بأس به اشهر وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان
وعلم بضعف مستحلي اقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وايذاء
لغيره ويكره ان يؤذن في مسجد من لانه يكون في احدى داعي الى ما لا يفعل
واسمى المتأخرون التثويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب
ما تعارف كل قوم لظهور التوافق في الامور الدينية وقال ابو يوسف لا ارى
باساس ان يقول المؤذن لا مير في الصلوات كلها السلام عليه ايها الامير
ودحه الله وبركاته حتى على الصلوة حتى على الفلاح واستبعده محمد لا سواء
الناس في امر الجماعة لكن ابو يوسف خصرهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور
المسلمين كيلا تقوتهم الجماعة وبهذا القاض والمفتي وينبغي ان يفصل بين
بين الاذان والاقامة ويكره وصلهما والفصل والفصل في غير المغرب
قال في الروايات مقدار ركعتين او اربع بقوا في كل ركعة مقدار اشهر
عشرة آية يعني مقدار صلوة السنة فانها اتماد ركعتان كافي في الجهر والعصر
والعشاء ان اختارهما او اربع كافي في الظهر وكذا في العصر والعشاء ان
اختارهما واما في المغرب فعند احدى حنفية بسكنة قدر ثلث ايات قصار

صحيح في بيان تكرار اذان الجنب والمكحول

صحيح في بيان تكرار اذان الجنب والمكحول

صحيح في بيان تكرار اذان الجنب والمكحول

صحيح في بيان تكرار اذان الجنب والمكحول

صحيح في بيان تكرار اذان الجنب والمكحول

أو آية طويلة وقيل قدر ما يخلو ثلاث خطوات وقالوا بجملة خفيفة
 والأصل أن الوصل بين الأذان والإقامة يكره في كل الصلوات ما روى
 الترمذي عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بلول إذا أذنت
 فترسل وإذا أقيمت فاحذروا وأجعل بين الأذان والإقامة قدر ما يفرغ
 الأكل من أكله في غير المغرب والشارب من شربه والمصنم إذا دخل
 حضرا حاجته وهو وأن كان ضعيفا لكن يجوز العمل به في مثل هذا الحال قالوا
 قوله قدر ما يفرغ من أكله في غير المغرب ومن شربه في المغرب وذلك
 يحصل في سائر الصلوات بالسنة أو ما يشبهها لعدم كراهة التطوع
 قبلها بخلاف المغرب لكراهة التطوع قبلها ثم قالوا بالجملة تحقيق الفصل
 لأنها شرعت لكاتبين الخطبتين ولا يقع الفصل بالسنة المذكورة لأنها
 قد توجد بين كلمات الأذان وأبو حنيفة يقول قد امرنا بتجديد
 والفصل بالسنة أقرب إلى التجديد وأما هنا مختلف لأنه ينقل
 عن مكان الأذان في الغالب لأنه أنما يكون في المذنة أو خارج المسجد
 والإقامة في داخله وكذا النعمة فيها مختلفة والهيئة فأنه يرفع الأذان
 ويوتر الإقامة صوتا بخلاف الخطبتين لا اتحاد المكان والهيئة فلو يقع
 الفصل هناك إلا بالجواز في الخلاصة وكوفعل كما قال لا يكره عنده ولو
 فعل كما قال لا يكره عندهما ففهم أن الخلاف في الأفضلية وفي الجامع
 الصغير قال يعقوب بن يحيى أبو يوسف رأيت أبا حنيفة يؤذن ويقيم ولا
 يجلس انتهى وأما هذا أن الأول أن ينوي العلماء الأذان لأنه من باب
 التمجيد والدعاء إليها فلا يفوض إلى غيره على ما مر وفي الخلاصة عن
 واقعته الأولى جندى المؤذن إذا لم يكن عالما بالآلوقاب لا يستحق
 ثواب المؤذن ينوي التمجيد ولا يجوز الأذان لصلوة قبل دخول وقتها لأنه
 عز وجل وجوه أبو يوسف والثقة في الخبر الحديث المتفق عليه أنه بلول
 ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ولنا ما رواه
 أبو داود عن شداد بن عيسى بن عامر عن بلول أنه رسول الله صلى

محله بيان عدم جواز الأذان قبل وقتها

صلى الله عليه وسلم قال له لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا أو مديده
 عرضا وسكت عليه أبو داود وأعله السيرقي بأن شداد لم يدرك بلولا
 ابن القطان بأنه مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن برقان عنه وروى
 السيرقي أنه على الصلوة والسلام قال يا بلول لا تؤذن حتى يطلع الفجر قال
 في الإمام رجال أسنده ثقة وروى عبد العزيز بن أبي داود عن نافع عن
 ابن عمر أن بلولا أذن قبل الفجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى
 عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت
 وأنا وشبان فظننت أن الفجر قد طلع فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادي
 علي نف الأ أن العبد قد نام وروى ابن عبد البر عن إبراهيم قال كانوا إذا
 أذن المؤذن بلولا قالوا ألم اتق الله وأعد أذانك وهذا يقتضيه أن العادة
 الغاشية عندهم تكاد الأذان قبل الوقت فثبت أنه أذن قبل الفجر فوقع
 أنه عليه الصلوة والسلام غضب عليه أمره بالنداء عليه ونهاه عن مثله
 ليحجب ما روى أنما على أنه من جملة النداء عليهم في لا تعتمد على أنه فأنه
 بخطي يؤذن بليل ثم يصنع على الاحتياط من مثله وأما على أن المراد بالنداء
 التمجيد بناء على هذا إنما كان في رمضان كما قاله الإمام فكذا قال كلوا واشربوا
 أو على التذكير ليوقظ النائم ويرجع القايمة ولو كان يلغظ الأذان لا تنقاه
 الغرور حيث صار معهودا عندهم على أنه دليل لنا في إعادة الأذان الواقع قبل
 الوقت لأنهم في الاكتفاء وهو محل النزاع وهذا والسماع للأذان أن
 يجيب فيقول مثل ما يقول الأفي الحيعلتين فيقول وعنده الصلوة خير من
 النوم يقول صدقت وبررت أما الأجابة فظاهر الخلاصة وفي فتاوى
 قاضي خان والخفة وجوبها وقول الحلواني الأجابة بالهم فلو أجابه بلولا
 ولم يمش لا يكون مجيبا وكان في المسجد ليس عليه حجب بل لا حاصلة في
 وجوب الأجابة باللفظ أو بصرح جماعة وأما مستحبه حرم أن قال نال
 الثواب والآية فلا والله ولا كراهة وفي الخبر لا يكره الكلام بعد الأذان بالاجابة
 استدلالا بخلاف أصح بناء في كراهة هذا لأن خطبة الجمعة فأنه

الإنسان من النوم خفيفا خفيا

محله بيان ما

محله بيان اجابة الأذان

اهلها احياء واموات ثم يسأل الله عز وجل حاجة وروى الطبراني في كتاب الدعاء ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل ثنا الحكم بن طريق الرهيشي بن خارجة هذا كثر مثل حديث ابي يعلى وقال صحيح الاسناد ولكن نظر فيه بضعف ابي عابد عن غيري وقد يقال هو حسن وكوضع في القام بكيف في مثله فهذا يفيدان عموم الاول معتبر قال وقد راينا من مشايخ السكون من كان يجمع بينهما فيدعو بنفس ثم يبرأ من الحول والقوة ليحل بالمحدثين وفي حديث غيره والى امامة النبي صلى الله عليه وسلم لا سبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه ثم الاحاديث الواردة في فضل الاجابة والدعاء عقب الاذان منها ما تقدم من حديث عبد الله بن عمر وحديث ابي امامة ومنها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعدنهما مقام محمود الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري وغيره والبيهقي وزاد في آخره انك لا تخلف الميعاد وحديث سعد بن ابي وقاص عنه عليه السلام والصلوة من قال حين سمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا وحده لا شريك له وانا محمد عبده ورسوله رضى الله تعالى عنه ومحمد رسول الله وبالا سلام ديننا غفر له دينه رواه مسلم والترمذي وعن ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلونك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقولون فاذا اتممت فسل خطبة رواه ابو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه وروى الطبراني في الاوسط والامام احمد عن علي بن الصلوة والسلام من قال حين ينادى المنادي اللهم رب هذه الدعوة القائمة والصلوة النافعة صل على محمد وارض عن محمد وارض عن محمد بعد استجاب الله تعالى له دعوة وله في الكبير من سمع النداء فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له وانا محمد عبده ورسوله اللهم صل على محمد وارض عن محمد وارض عن محمد الوسيلة عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيمة وجميع الشفاعات لا غير ذلك من الاحاديث وفي خصوص اذان المغرب وروى ابو داود والترمذي عن ام سلمة قالت علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم

في بيان الدعاء

وسلم ان يقول عند اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلة وادبار نهار ذكر واصوات دعائهم فاغفر لي ويستحب ايضا اجابة الاقامة كما اشير اليه فيما تقدم وروى ابو داود عن رجل عن شهر بن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وادامها وقال في سا الاقامة كنحو حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه فضل الاذان مشهور قال عليه الصلوة والسلام لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيمة رواه البخاري وغيره وقال عليه الصلوة والسلام ثلثة على لسان المسلم يوم القيمة عبد ادى حق الله وحق مولاه ورجل اتم قوما وهم به واضعون ورجل ينادي بالصلوات الخمس كل يوم وليلة رواه الترمذي وروى الامام احمد عن علي بن الصلوة والسلام لو يعلم الناس ما في النداء لفتاروا عليه بالسيف وله ينادي بصيحه يهتف للمؤذن مستهيا اذ انه ويستغفر له كل رطب ويابس سمع ورواه البرزاذي الا انه قال ويجيبه كل رطب ويابس وابوداود وابن حزيمة في صحيحه وعندهما يشهد له والناسي وزاد له مثل اجر من صلى معه وللطبراني في الاوسط والترمذي بنوق راس المؤذن وانه يغفر له مدى صوت ابن بلع وله فيه ان المؤذنين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن ويلبى الملبى وسلم المؤذنون اطول الناس اعناقا يوم القيمة والاحاديث في ذلك كثيرة ولكن ذكر الشواب اذ لم ياخذ على الاذان اجرا وفي الخلاصة ولا يحمل للمؤذن ولا لامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا فان لم يشارطهم على شئ كثرتم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت شيئا كان حسنا يطيعون ولا يكون اجرا انتهى ثم الامامة افضل من النبوة في الدنيا والآخرة على ما صح في النور وغيره من مذهبنا واطبقه عليه السلام في الدنيا والآخرة ولا الخلفاء الراشدين والائمة المهديون بعده وقولنا في الدنيا والآخرة لولا الخلق الاذنت لا يستلزم تفضيله عليها بل مراده لاذنت مع الامامة في تركها فيفيد ان افضل كون الامام هو المؤذن وهذه مذهبنا وعليه كان ابو

في بيان فضل المؤذن

في

في بيان الدعاء بعد اذان المغرب

في بيان فضل المؤذن

في بيان فضل المؤذن

في بيان فضل المؤذن

في بيان فضل المؤذن

ابو حنيفة كما تقدم وكون الآية ضمنا على ما روى ابو داود والتوم عن
 ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتد
 المؤمن امناة فاشهد الله الامة بوغفر للمؤمنين لا يفيد ايضا تفصيل المؤمنين
 عليهم اذ ليس الضمان بمعنى العزامة بل بمعنى انهم متكفلون صحة صلاة القوم و
 ادائها على وجه الكمال بمراعاة جميع لوازمها وهو امر مشق وفضل الاعمال اجزا
 اى استيفائها بخلاف المؤمنين فانهم آمناء بمعنى انهم يعتمد عليهم في الاخبار
 بالمواقف فليس عليهم الامراعات الصدق ولا مشقة فيه ولا ادعاء على الصلوة
 والسلام لاداءه بالارشاد والتوفيق لصعوبته ما لزمهم بخلاف المؤمنين و
 الارشاد مستلزم للمغفرة التي دعا بها للمؤمنين فلو يتوهم تفضيلهم لمخصصهم
 بالادعاء والله سبحانه اعلم وثاني السنن رفع اليدين مع التكبير عند التكبير
 الافتتاح كما تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها نشر الاصابع عند
 التكبير بدون تكلف ضم ولا تفرج كما تقدم ورابعها جهر الامام بالتكبير مطلقا
 وكذا ساير اذكار الانتقالات كالتمسيع والسلام للتوارث في ذلك كله من لدنه
 عليه الصلوة والسلام حتى الاذان وخامسها الشاء او قراءة سبحانك اللهم آه
 وسلاسلها التعداد وسابعها التسمية وقد تقدم الكلام عليها وثامنها
 التامين وتاسعها الاخفاء بها من اربع الاربع المذكورة من الشاء وما بعده
 اما ما كان المصليا او مقفيا او منفردا من الدليل وعاشرها وضع
 اليدين من اليدين على الشمال منهما وحادي عشرها كون ذلك الوضع تحت الشرة
 للرجل وكونه على الصدر للامانة لما تقررت ثمة وثاني عشرها التكبير الى يوق بها
 في خلو الصلوة عند الركوع والسجود والرفع منه والنهوض من السجود او
 الرفع من الركوع والتمسيع ونحوه فهي مشتملة على ست سنن كما ترى و
 ثامن عشرها اخذ اليدين باليدين في الركوع حال كونه
 في السجود وهو سادس عشرها وسابع عشرها افراس الرجل
 اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل اليمنى متوجهة اصابعها نحو القبلة في

هذا هو الوجه الذي عليه

القبلة في القعدة بين الرجل والنور كفيهما للمرأة على ما تقدم بيانه وثامن عشرها
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشهادتين في القعدة الاخيرة وتاسع
 عشرها الدعاء في آخر الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة كما مر
 وتام العشرين منها الاشارة بالسبحة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات
 كما ذكرنا في صفة الصلوة وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة انما هي
 عند قوله اشهد ان لا اله الا الله لا عند واشهد ان محمدا عبده و
 رسوله ايضا لما ان الاشارة عند اولها اشارة عند كل كونها من غلبة
 مقارنتها كالشيء الواحد وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين في الغرابين
 ايضا سنة وهي ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقد بقيناه
 في القراءة وقيل الخروج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح
 انه واجب كما وقيل السلام عن يمينه ويساره وقد تقدم ان الاصح ان
 كليهما واجب وقيل بعض هذه الافعال التي ذكرنا انها سنة انما هو ادب
 والاصح ان جميعها سنن لما تقدم من ادلتها الا ما رجحنا انه واجب و
 ما ذكرنا بعضه في صفة الصلوة مما سوى ذلك المذكور ههنا من السنن فهو
 ادب ومراعاة ما لم ينص على انه فرض او واجب يعني كل شيء لم تذكر انه فرض
 او واجب وقد ذكرناه في صفة الصلوة مما سوى ما عتينا ههنا انه سنة
 فهو ادب كما خرج اليدين من اليدين عند التكبير وكون منتهى البصر حال
 القيام الى موضع السجود آخرة ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه نظر فان
 من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء
 الصنيعين وبجافات البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة
 فيه فان كل ذلك سنة لما تقدم من ادلتها ههنا وقد تقدم تفسير السنة و
 الادب في اول الكتاب والله الموفق للصواب **فصل في الادب في الصلاة**
 نافله وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادة التي ليست بالواجبة
 فهي العبادة الزائدة عما هو لازم فبم السنن المؤكدة والمستحبة و
 المندوبات غير المؤكدة وانما ذكرنا الص ما هو موقوف منها مؤكدا او مستحبا

هذا هو بيان الصلوة على النبي

هذا هو بيان الادب

هذا هو بيان الادب

مطابق بيان فضيلة سنة الفجر

والمراد به ما له وقت معين تغرب شمسها يقوته ولم يستوعبها
فانه لم يذكر صلاة الكسوف وهي من السنن الموقفة اعلم ان السنة
قبل الفجر صلاة الفجر ركعتان وابدا بها لانها اقوى السنن المؤكدة
حتى روى الحسن عن ابي حنيفة لو صلاة لها قاعدا من غير عذر لا يجوز وكذا
راكبا والدليل عليها في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن
النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشد تعاهدا من ركعتي
الفجر وروى مسلم عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ركعتان
الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال عليه الصلاة والسلام فيها صلواتها
ولو صل تكمل الخيل رواه ابو داود ورواه اخرون في الاقوى بعدها قال الجنابي
ركعتا المغرب لانه عليه الصلاة والسلام لم يدعها سفر ولا حضر اتم الي
بعد الظهر لانه متفق عليها انه التي بعد العشاء التي قبل الظهر التي
قبل العصر التي قبل العشاء وذكر المحسن واختلف في اقواها بعد ركعتي
الفجر قبل التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل
لان التي قبل الظهر وركعتان بعدها لما روى اكد وهو الاصح انتهى قبل
ابن الهيثم لانه نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى بعد سنة الفجر واربعة
قبل الظهر وركعتان بعدها لما روى عن علي رضي الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعا وبعدها ركعتين رواه الترمذي
وقال حديث حسن وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم لا يدع اربعا قبل الظهر رواه البخاري وعن ابي ايوب الانصاري
رضي الله عنه كان عليه الصلاة والسلام يصلي بعد الزوال اربع ركعات
فقلوب ما هذه الصلاة التي تدوم عليها فقال هذه ساعة تفتح فيها
ابواب السماء فاحب ان يصعدك فيها عمل صالح فقلت اني كل يوم قراءة
قال نعم فقلت يا سيدي واحدة ام بثلثين فقال بثلثين واحدة
رواه ابو داود والترمذي وفي طريقه ابو عبيدة ابن معتب ابو عبد الله
الكرمي الضبي الكوفي قال ابن عدي يكت حديثه روى عنه الثوري وشعبة

مطابق بيان فضيلة سنة الفجر

وشعبة وهشيم وكيع وجابر بن عبد الحميد وجماعة وروى محمد بن
الحسن في مؤلفاته ثنا بكر بن عامر الجعفي عن ابراهيم والشعبي عن ابي ايوب
الانصاري رضي الله عنهم انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي اربعا
اذا زالت الشمس فيسأله ابو ايوب عن ذلك فقال ان ابواب السماء تفتح
في هذه الساعة فاحب ان يصعدك في ذلك الساعة خير فقلت اني كل يوم
قراءة قال نعم قلت اي فضل بينهما سلام قال لا واسمعت كثير من اصحابنا
الاربعة بعد الظهر لما عن ام سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربعة بعدها حرم الله
عليه النار رواه البخاري وقال الترمذي حديث حسن صحيح غريب واربعة قبل
العصر وفي مختصر القدوري وان شاء ركعتين لا خلاف الاثار في ذلك
فمن علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الله
العصر اربع ركعات بفضل بينهما التسليم على الملائكة المقربين ومن
مهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وقال حديث حسن ومعه قوله
بالتسليم اي بالتشهد ولذا افيد بقوله على الملائكة اه ولو اريد بالتسليم الموعود
لاطلقه وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام قال رخص الله
امرأه صلى قبل العصر اربعا رواه ابو داود والترمذي وعن علي رضي
الله عنه كان عليه الصلاة والسلام يصلي قبل العصر ركعتين رواه ابو داود
وركعتان بعد المغرب لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال صليت
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد المغرب في بيته رواه
الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله بن شقيق قال
سالت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعا ثم يخرج فيصلي بالناس ثم
يدخل فيصلي ركعتين ويصلي الناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم
يصلي بالناس العشاء ويدخل فيصلي ركعتين الحديث وفي آخره
وكان اذا طلع الفجر يصلي ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس صلاة الفجر

مسألة بيان الأربع بعد المغرب
مسألة بيان الأربع بعد المغرب

قال من صلا بعد المغرب

رواه مسلم وابوداود واحمد وعنه ام حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من صلا في يوم وليلة تسعة عشرة ركعة سوى المكتوبة بنى له بيت في الجنة
رواه الجماعة الا البخاري وزاد الترمذي اربعاً قبل الظهر وركتين
بعدها وركتين بعد المغرب وركتين بعد العشاء وركتين قبل
الفجر واصحابنا اعتمدوا على ما في الحديث فعملوه مؤكداً دون غيره
وعنه طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلوة والسلام قال
من صلا اربعاً بعد المغرب قبل ان يتكلم احداً رفعت له عليين وكان كما
ادرك ليلة القدر في المسجد الاقصى وفي خير من قيام نصف ليلة القدر
رواه ابو نعيم الحافظ ذكره في الامام وفي المسند وان تطلع بعد المغرب
بست ركعات كتب من الاوابين وتلا انه كان للارباب غفوراً وودداً
ازيد من ذلك على ما سألني ان شاء الله تعالى واربع قبل العشاء واربع
بعدها وان شاء ركعتين اي وان شاء صلاتين ركعتين اما الركعتان قبل
مرة في حديث عائشة وام حبيبة واما الاربع بعدهما فلي روى عن الترمذي
بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلا قبل الظهر اربعاً كان
كن تاج من ليل ومن صلا بعد العشاء كان كشراً من ليل القدر رواه
سعيد بن منصور في سنة رواه البيهقي من قول عائشة والنسائي والدار
من قول كعب والوقوف في هذا كالمرفوع لا من قبل تقدير الاثوبة وهو
لا يذكر الاسماء اذ اودع عن شرح بن هاني قال سألت عائشة
رضي الله عنها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صل العشاء
قط فدخل بيبي الا صلي في اربع ركعات او ست ركعات واستدل الشيخ
كمال الدين ابن الهمام بهذا الحديث على انه ينبغي ان يكون الاربع بعد العشاء
مؤكدة لا يحد من مواظبة عليه الصلوة والسلام عليها واما الاربع قبلها
فلم يذكر خصوصاً حديث لكن يستدل به عموم ما رواه الجماعة من حديث
عبد الله بن مفضل انه عليه الصلوة والسلام قال بين كل اذانين صلوة بين
كاذنين صلوة ثم قال في الثالثة لمن شاء في هذا مع عدم المانع من التثقل

قطعي

التثقل قبلها بفيد الاستحباب لكن كونها اربعاً متشعبة على قولها حنفية لانها
الا فضل عنده فيعمل عليها لفظ الصلوة حملاً للمطلق على الكمال ذاتاً ووصفاً
وانما قلنا مع عدم المانع من التثقل قبلها لانه يجوز ان يشمل التثقل قبل المغرب
مع انه مكروه عندنا وعند مالك وكثير من السلف خلافاً للشافعي وطائفة
حيث استحبوه لهذا الحديث وما روى البخاري انه عليه الصلوة والسلام قال
صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذ
الثالثة سنة ولا يروى داود صلوا قبل المغرب ركعتين زاد ابن جابر في صحيحه
وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين والحديث انسي في
الصحيحين كان المؤذن اذا اذن للصلوة المغرب قام فأتى من اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم يتدرون السوادى فيكون ركعتين حتى ان الرجل المغرب
ليدخل فيحب الصلوة قد ضللت من كثرة يصليها والجواب المعارضة بما
روى ابوداود وعنه طاووس قال سئل ابن عمر رضي الله عنهما عن الركعتين
قبل المغرب فقال ما رايت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصليهما ورخص في الركعتين بعد العصر صحت عليه ابوداود والمنذرى
بعده في مختصر وهو صحيح منما ولا يرد في ما في الصحيحين او احدهما
بما قيل في الاحاديث ما اتفقنا عليه ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به
مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما ثم ما على شرط البخاري ثم ما على شرط مسلم
فان ذلك حكم لا يجوز التقليد فيه لان الاصح انما هو لا يشتمل رواتهما على
الشرط اليه اعتبرهما فاذا فرض وجود تلك الشروط رواه حديث لغيرهما
افلا يكون الحكم باصحة ما فيها عين الحكم ثم حكمهما او احدهما ان الروى
المعين مسكناً لتلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز
كون الواقع خلافاً وقد اخرج مسلم في كتابه عن كثير من الصحابة عن غوالب
الخرج وكذا في البخاري جماعة شك فيهم فذا الامر اذ رواه على اجتهد
العلماء وكذلك الشروط حتى ان اعتبر شرطاً والغاية الاخر يكون ما رواه
الاخر مما ليس فيه ذلك الشرط عندنا فكيف لنا المعارضة المشتمل على ذلك الشرط

ها

وكذا فبين ضعفه روايا وثقة لاخرين ثم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم
يخبر امر الراوي بنفسه ما اجتمع اليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار الشرط و
عدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع الا الى نفسه حيث صح حديث ابن عمر
عارض ما صح في الصحيحين ثم يتوهم بان عمل اكابو الصمابة كان عارفا
كافي بكر وعمر حتى نهي ابراهيم عنهما فيما رواه البخاري عن حماد بن ابي سليمان
عنه انه نهي عنهما وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر لم يكونا
يصلون بها بل لو كان حسنا كما ادعاه بعضهم نزع عن ذلك الصحيحين هذا فان
الحسن والضعف والضعف انما هو باعتبار السند ظنا اما في الواقع فيجوز غلط
الصحيح وضعف الضعيف وعن هذا جازية الحسن ان يرتفع الى الضعيف
اذ كثرت طرقه والضعيف يصير حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في
نقل الامر فلم يجوز في الصحيح السند ان يضعف بالقرينة الدالة على ضعفه في
نقل الامر والحسن ان يرتفع الى الضعيف بقرينة اخرى كما قلناه من عمل اكابو الصمابة
على وفق ما قلناه وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا اكثر السلف ومنهم من سلك
نجم السن وما زاده ابن حبان من انه على الصلوة والسلام صلواتها لا
يعارض ما ارسله النبي من انه على الصلوة والسلام لم يصلها لجواركون ما
صلوا قضاء عن شيء فانه وهو الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين
عن جابر قال سالت ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم هل رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب قلن لا غير اتم سلم قالت
صلواتها عندي مرة فسالته ما هذه الصلوة فقال شيت الركعتين قبل
العصر فصليت ما الآن في سوالها على الصلوة والسلام وسوال الصلوة
نساءه كما يفهمه قول جابر سالت ما يفيد انهما غير معروفين
من سنة وكذا سوالهم لابن عمر والذي يظهر ان الباعث على السؤال ظهور
الرواية بهما مع عدم معروفتهما في ذلك الصدر فاجاب نساءه القوي
يعلم ما علمه لا يعلم غيرهن بالنسبة عنه واجاب ابن عمر بنفيع عن الصمابة
ايضا والنفي يعارض الاثبات اذا كان مما يعرف بدليل على ما تقرر في الاصول

في الاصول وهذا النفي كذلك بل يشك ان يكون الحال على ما في رواية ابنه يحف
على ابن عمر ولا احد ممن يواظب الفرائض خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل و
لا على من يحضرها في بعض الاحيان من غير مواظبة وهذا البحث ذكره الشيخ
كمال الدين ابن الهمام وقد تقدم ملخصا في اوقات الكراهة وانما اعدته هنا
مستوفى لزيادة القوائد وما ذكر من السنة قبل العصر وقبل العشاء فذلك
مستحب لا من السنة المؤكدة على ما قدمنا ان المؤكدة ما في حديثي عايشة
وام حبيبة دون ما عداه وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكدة
منها الاطمان واذا قد تقرر ان المؤكدة بعد الظهر ركعتان ويستحب الاربع
وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كمال الدين قال قد اختلف اهل هذا العصر
هل تعتبر الاربع غير ركعتي المؤكدة او بهما وعلى التقديم الثاني هل هو
تؤدى بتسليم واحدة او لا قال جماعة لا لانه ان نوى عند التحريمة
السنة لم يصدق في الشفع اثنتي او المستحب لم يصدق في السنة قال و
وقع عندي انه اذا صلى اربع بعد الظهر بتسليم او اثنتين يقع عن
السنة والمندوب سواء احتسب هو المؤكدة منها او لا لان المفاد بالحديث
المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربع مطلقا حصل الوعد المذكور وذكر
صادق مع ان الواحدة منها وكونها بتسليم او لا فيها وكون الركعتين
ليستا بتسليم على حدة لا يمنع من وقوعهما سنة وان كان عدم كونها
بتحريم مستقلة يمنع من كاعرف في سجود السهون الهداية فيمن قام عن
القعدة الاخيرة بظن انها الاولى ثم لم يعد حتى سجدتها فانه يتيمم سبعا ولا
تنوب الركعتان عن سنة الظهر على خلاف لان المواظبة على ما بتحريم
مبتدأة لثبوت الفرق بين المحلل والتحريم فان المحلل غير مقصود
الا للخروج عن العبادة على وجه حسن وقد منع في الهداية في باب القرآن
ترجيح الشافعي الافراد بزيادة الخلف بانه خروج عن العبادة فهو غير
مقصود فلا يقع به الترجيح واما النية فلا مانع من جهرتها وان نوى
اربعا لله تعالى فقط او نوى المندوب بالاربع او السنة بها اما الاول فلما

تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند المص والمحققين وقوع
 السنة بنية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معنى كونه مفعولا للنبي
 صلى الله عليه وسلم على الواظبة في محل مخصوص وهذا الاسم اعني السنة
 حادثة متا اما هو عليه السلام فانما كان ينوي الصلوة لله تعالى فقط لا السنة
 فلما واظب على الصلوة والسلام على الفعل كذلك سميته سنة في فعل مثل
 ذلك الفعل في وقت فقد فعل ما سمي بلفظ السنة وج نفع الاوليان سنة
 بوجود تمام عملها والاخر بان نفلا مندوب بهذا القسم مما يحصل به كلا الامرين
 واما الثاني والثالث فذكر بناء على ان ذلك نية الصلوة وزيادة فقد عدم
 مطابقة الوصف للواقع بل هو متيق نية مطلق الصلوة وبها يتأدى كل
 من السنة والندوب قال ثم رأينا في لفظ الهداية ما دللنا على ما قلنا وهو
 قوله الا ان الاربع افضل يعني بعد العشاء خصوصا عند اني حنيفة فانه
 يرى ان الافضل في النوافل مطلقا اربع اربع بتسليمه فاذا جعل المصلي
 ما بعد العشاء اربع اربع اها بتسليمه واحدة فنبت الافضية عنده
 من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمه
 واحدة والالم يكن لقوله خصوصا عند اني حنيفة معنى لان الاربع افضل
 من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام يفيد ما قلنا اذ لا شك ان
 الرتبة بعد العشاء ركعتان والاربع افضل والاتفاق على انها تؤدي به
 بتسليم واحدة عنده من غير ان يضم اليها الرتبة فيصير ستا فالنية
 حثيث عند الترخيم اما ان تكون نية السنة او الندوب وقد اهدر ذلك
 واجواءت عن السنة والحال في الست بعد المغرب كالحال في هذه الاربع
 فلا حثيث الرتبة منها انتهى سببا للموعود انتهى وذكر في المحيط ان
 نطق قبل العصر بادرع وقبل العشاء بادرع في لان النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يواظب عليها اما عدم مواظبته على ما قبل العشاء فمقرر بل لم يرد
 وانه فصلها ففضل عن الواظبة واما ما قبل العصر فلا يفرق
 من مجرد قول الراوي كان يفعل الواظبة لانه يصدق على تكرار الفعل بدون

بدون الواظبة والله سبحانه اعلم والسنة قبل الجمعة اربع وبعدها
 اربع اما الاربع بعدها فلما روى مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربع اربا
 في رواية للجماعة الا البخاري اذا صلي احدكم الجمعة فليصل بعدها اربا
 والا قول يدل على الاستحباب والتشا على الوجوب فقلنا بالسنة مؤكدة
 جمعا بينهما واما الاربع قبلها فلما تقدم في سنة الظهر من مواظبته عليه
 الصلوة والسلام على الاربع بتروال بعد الزوال وهو يشتمل الجمعة ايضا
 لا يفصل بينهما وبين الظهر وعند اني بوسع السنة بعد الجمعة ست ركعا
 وهو مروي عن علي رضي الله عنه والافضل ان يصلي اربعا ركعتين
 للخروج عن الخلاف **فروع** لو ترك سنة الفجر او اليه قبل الظهر او اليه
 بعدها ونحوها من المؤكدة قيل لا تلحقه الاساءة لان محمد اسمها
 تطوعا الا ان يستحقه فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لاه
 افعل في يكفروا في النوازل ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يرها حقا
 كفر وان رآها وترك قبل لا يائثم والصحيح انه يائثم لانه جاء الوعيد
 بالترك قال الشيخ كالدين بن الهمام ولا يخفى ان الاثم منوط بترك
 الواجب وقد قال علي الصلوة والسلام للذي قال والذي بعثك بالحق
 نبيا لا ازيد على ذلك شيئا افعلى ان صدق نعم يستلزم ذلك الاساءة
 وقوة الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة بفعل سنن الو
 صلى الله عليه وسلم هذا اذا تجرد الترك عن استحقاق بل يكون مع ركون
 الادب والتعظيم فان لم يكن كذلك دار بين الكفر والاثم بحسب الحال الب
 على الترك انتهى واما سبحة الضحى صلوة الضحى وشمى الصلوة
 سبحة لمصون التسبيح بها ولا شتمها عليها لكن انما اطلقت في عرف
 الشرع على التطوع دون الفرض فقد وردت الاحاديث فيها اي
 في صلوة الضحى حال كونها مقدرة من الركعتين الى ثلثي عشرة ركعة
 وهي مستحبة والاحاديث منها حديث ابو ذر رضي الله عنه قال قال صلى الله

مطابق بيان سنة الجمعة
 بيان فروع لو ترك سنة الفجر
 مطابق بيان ترك الصلوة
 مطابق بيان ترك الضحى

والسلام يصح على كل سلامي من احده صدقة وكل تسبيحة صدقة
 وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة وامر به
 بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزئ من ذلك ركعتان
 يركعهما من الضحى رواه مسلم واحمد وابوداود وحديث عائشة رضي الله
 عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربعا ويؤتي
 ما شاء الله رواه مسلم واحمد وابن ماجه وحديث ام هانئ بنت ابي
 ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بعد ما ارتفع النهار يوم الفتح قال
 فاتوا بشوبق فغسل ثم قام فركع ثمان ركعات متفقا عليه قال
 اسحق ابن راهويه في كتاب عدد ركعات السنة والتطوع وذكر لنا ان النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلي الضحى يوما ركعتين ويوما اربعا ويوما سبعا ويوما ثمانيا
 وتسعة على امته وعن ابي ذر رضي الله عنه قال اوصاني يا رسول الله قال
 اذا صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين واذا صليتها اربعا كتبت من
 العابدين واذا صليتها ستا لم يتبعك ذلاليوم ذنب واذا صليتها ثمانيا كتبت
 من القانتين واذا صليتها عشرين ابني الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي وقال
 في اسناده نظر وروى الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف انه عليه الصلاة و
 السلام قال من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى له قصر من ذنبيه الجنة وقد
 تقرر ان الحديث الضعيف يجوز العمل في الفضائل ووقت صلاة الضحى من
 ارتفاع الشمس ما قبل الزوال قال صاحب الحاوي ووقتها المختار اذا مضى
 ربع النهار الحديث روي عن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة
 الاوابين حين ترمض الفضائل رواه مسلم وترمض بغني التاء والميم اي يترك
 من غدة الحر في اخفائها الا افضل في صلاة الليل والنهار من التطوع المطلق
 من حيث كيفية كل صلاة والتمسك ونحوها اربع ركعات بحرية واحدة
 وسلام واحد عنده او عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الافضل
 في صلاة الليل ركعتان بحرية وقال الشافعي الافضل في الليل والنهار ركعتان
 بتسليم واحدة لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل والنهار مثني مثني

مثني اخرجه اصحاب السنن الاربعة من حديث ابن عمر قال الترمذي اختلف
 اصحاب شعبة فيه فرفع بعضهم ووقف بعضهم ورواه الثقة مرفوعا
 ولم يذكر فيه صلاة النهار وكذا هو الصحيحين وقال النسائي هذا الحديث
 غرور خطاء وقوله سنة الكبير اسناد في جيله لا يعارض كلامه هذا
 لان جودة السند لا تمنع الخطاء من جهة اخرى دخلت على الثقة و
 لهذا رواه الحكم في كتابه في علوم الحديث ثم قال رجاله ثقة الا ان فيه
 علة يطول بذكورها الكلام انتهى ولهما قوله عليه الصلاة والسلام
 صلاة الليل مثني مثني متفق عليه ولا في حنيفة ما روى ابو يعلى
 الموصلي في مسنده ثنا شيبان بن فروخ ثنا طيب بن سليمان قال قالت
 عمر سمعت ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي الضحى اربع ركعات يسمن بسلام وما في الصحيحين
 عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سئل عائشة رضي الله عنها كيف كانت
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد
 في رمضان ولا في غيره على احدى عشر ركعة يصلي اربعا فلو تسأل
 عن حسنهم وطولهم في اربعا فلو تسأل عن حسنهم وطولهم
 ثم كان يوتر بثلاث فهذا يفيد انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي
 احوال في صلاة الضحى وصلاة الليل الاربعة بتسليم فكان الاصل
 وليس سلم انه لا يدل على الافضلية فلا اقل من انه على انتفاء افضلية
 المثني لانه عليه الصلاة والسلام لا يداوم على ترك الافضل لانما قال الشافعي
 كالالدين بن الرمام انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي اربعا كما كان يصلي
 ركعتين فرواية بعض فقهائنا في الاربعة لا يوجب المعارضة بل المعارضة
 في الافضلية ثابتة والتزجيج لم يخرج وهو الاربعة لانها اشق على النفس
 بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة وقد قال عليه الصلاة والسلام انما احرمكم
 على قدر نصيبكم فتخرج ان الاربعة افضل وايضا ذلك الحديث مجمل الولاية
 فانه مقتضى لفظ حرم المبدأ في الخبر لانه حكم على العام اعني صلاة الليل و

والنهار وليس بمركب ولا كانت كل صلاة تطوع لا تكون الا شتين
 شرعا والاتفاق على جواز الاربع ايضا وعلا كراهة الواحدة والثلاث
 في غير الوتر واذا انتفى كون الصلوة لا تساج الا شتين او لا تصح الا
 شتين كرم كون الحكم بالخبر المذكور اعني مشيئة ائمتنا في حق الفضيلة بالنسبة
 لا الاربع او في حق الاباحة في الفرد وترجيح احدهما لم يرجح وقد تقررت
 في حق الاربع انها افضل للشفقة فحكمنا بان المراد الثاني لا يمكن لا احاد
 ولا ثلث عيانا لنا ان نقول المراد بذلك الحديث ان كل مشيئة من الصلوة
 صلوة على احدة فانه مشيئة معدولة عن العدد المكرر وهو اثنان اثنان
 فمراده ح اثنان اثنان صلوة على احدة ثم اثنان اثنان صلوة على احدة
 وهم جزم فيفيد ان كل اثنان صلوة على احدة وسبب العدول عن اربع
 اربع وهو اكثر استعمالا واشهر معناه في افادة ذلك قصد افادة
 كون الاربع مفصولا بغير السلام وذلك ليس الا الشبهة لا مخلوطة
 من غير فصل وذلك لان بعد جعل كل اربع صلوة على احدة والحكم بان
 تلك الاربع ثلثان لا بد ان يكون الفصل بغير السلام والا كان كل صلوة
 ركعتين وقد كان كل صلوة اربعا وقد وقع في بعض الالفاظ بما يحسن في
 الاستعمال وقيل بغير اعلم قلنا وهو ما اخرج الترمذي والنسائي
 عن ابن المبارك عن الثوري بن سعد ثنا عبد الله بن سعيد عن عمر بن
 ابي قيس عن عبد الله بن نافع عن ربيعة بن الحرث عن الفضل بن العباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة مشيئة مشيئة شريفة كل
 ركعتين والله سبحانه الهادي والزيادة على ثمان ركعات بتسليمه
 واحدة ليلا وعلى اربع ركعات بتسليمه واحدة نهارا مكرهة بالاجماع
 من علمائنا ما ذكره في كتاب الصلوة واختاره القدوري وفيه السلام
 قال السروجي وفي المبسوط يعني الشرائع السريفة قال ولم يذكر في
 الزيادة على ثمان ركعات بالليل والاصح انها لا تكرر لما فيها من فضل
 العبادة وهو افضل انتهى ثم ظاهرا في المبسوط ان مشيئة تسجده

طائفة لا تكرر الزيادة على ثمان ركعات بالليل

تسجده على الصلوة والسلام ثمان ركعات واقله ركعتان فانه قال روى
 انه على الصلوة والسلام كان يصلي من الليل خمس ركعات تسع ركعات احدى
 عشر ركعة ثلث عشر ركعة فالذي خمس ركعات اربع صلوة الليل وثلاث
 وتره والذي قال سبع ركعات اربع صلوة الليل وثلاث وتره والذي قال
 ثلث عشر ثمان صلوة الليل وثلاث وتره ركعتان سنة الفجر وكان يفعل
 ذلك كله بتسليمه واحدة ثم يفصل هكذا قال حماد بن سلمة انتهى وبهذا
 يستدل على كراهة الزيادة قال في الهداية ودليل الكراهة انه على الصلوة
 والسلام لم يشر على ذلك وتولا الكراهة لمراد تعليم الجواز ومن شرع
 في صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم افدها فعليه قضاءها علم
 ان الشرع في نفل العبادة التي يلزم بالنذر يتوقف ابتداءها على ما بعده
 في الصلوة لوجود سبب لوجود اتمامه وقضائه ان افسد عندنا وعندك
 وهو قول ابي بكر الصديق و ابن عباس وكثير من الصحابة رضوان الله
 عليهم اجمعين والتابعين كالحسن البصري ومكي بن النخعي وغيرهم
 قال الشافعي واحمد ليس بموجب الا في النكس اعني الحج والعمرة لانه مشيئة
 ولا لزوم على التبرع وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها دخل على النبي صلى
 عليه وسلم فقال هل عندكم شئ فقلنا لا فقال اني اذا صليت ثم اتانا في يوم
 آخر فقلنا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى لنا حيس فقال اربنيه فلقد اصبح
 صابغا فاكل ولنا ان القدر المؤدى وقع فريضة وطاعة لله تعالى وصار مسلما اليه
 سبحانه وثقاه فعلمه فوجب صيانته عن البطون كالمذخور وما صا لله تعالى تسليمة
 وجب لصيانته ابتداء الفعل فلو نجا لصيانته ابتداء الفعل بقاؤه اولى
 لان صيانته الفعل الواقع فريضة اقوى من صيانته القول والبقاء اسهل من
 الابتداء فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثابتا بدلالة قوله تعالى وبوفوا
 عهدكم وبالقاس على الحج والعمرة المجمع على لزومه واخرج ابوداود والترمذي
 والنسائي عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين ففرض
 لنا طعام استشر بيناه فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدا

نذور

فيجب له هذا القدر بتسليمه واحدة من غير ان يهدى من العمل بالليل
 حال شعاست وثلاث والذي قال احدى عشر ثمان وثلاث والذي
 فيمنع من اربعة ركعات في غير اول جمعة
 فيمنع من اربعة ركعات في غير اول جمعة

فبدرتني اليه حفصة وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله انك انما صا
صايتين ففرض لنا طعام اششينا فاطلنا منه قال اقصيا يوما
آخر مكانه فان قيل اعلم الترمذي وغيره بالانقطاع قلنا اعلمهم مقتصر
على هذا الطريق اي طريق الوطري عن عروة والحديث له طرق اخرى ساله
من الاعلال فقد رواه ابن حبان في صحيحه عن حريز بن حازم عن يحيى بن
مسجد عن عمرة عن عايشة قالت اصبحت انا وحفصة صايتين متطوعتين
الحديث ورواه الطبري في معجمه من حديث خفيف عن عكرمة عن ابن عباس
ان عايشة وحفصة ورواه البراء بن خازم عن الوليد عن عبيد الله بن
عبد الله بن نافع عن عمر بن الخطاب قال اصبحت عايشة وحفصة
واخرجه الصبراني في الوسط ثنا موسى بن هرون ثنا محمد بن مهران الجعفي قال
ذكره محمد بن سلمة المكي عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال
اهدت لعائشة وحفصة هدية وهما صايتان فاكلتا منها فذكرنا ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقصيا يوما مكانه ولا تعود افقدت هذا
الحديث ثبوت الامور له لو كان كل من هذه الطرق ضعيفا لتعددها وكثرة
مجيشها فكيف وبعضها كاف في الاحتجاج به وحله على انه امر نذير خروج
عن مقتضاها بغير موجب وليس في حديث مسلم ما ينفي القضاء وهو
حكاية حال فيحتمل انه عليه الصلوة والسلام قضاء على ان السائل قد خرج
بذلك في رواية انه عليه الصلوة والسلام قال ولكن اصوم يوما مكانه و
صح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق **تنبيه** قولنا عبادة يلزم بالندب
مخرج للوضوء وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغز وغيرها
مما لا يجب بالندب لكونه غير مقصود لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها على
عليه بعدة في الصحة مخرج نحو الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف على قول
محمد ودخل فيه الصلوة والصوم والحج والعمرة والاعظام والطواف
والاعتكاف على قول ابي يوسف والله الموفق وان شرع في التطوع
بنية الاربع اي بنية ان يصلي اربع ركعات ثم قطع اريد ما شرع فيه

فيه قبل تمام شفع لا يلزم الا شفع اي الا قضاء شفع عند ابي ج ومحمد خلافا
لابي يوسف فان عنده يلزم قضاء اربع في رواية وانما قيدنا بقيل تمام شفع
لانه لو افسد بعد تمامه فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزم شفع واحد
عنده وعندنا لا يلزم شئ وان كان بعد القيام اليها يلزم قضاء شفع اتفاقا
والاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كتحريم
مبتدأة اتفاقا الا ان ابا يوسف يعتبر الشروع مع النية بالندب في رواية
وعلى ذلك بناء هذه المسئلة وعندنا الشروع انما يلزم ما شرع فيه وما
يتوقف صحته ما شرع فيه فيلزم ولا يتوقف لصحة الشفع الاول من النفل
على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشروع وبمجرد النية من غير شروع غير
ملزم ففي هذا اذا نوى اربعاً وشرع لا يلزم الا شفع فاذا افده قبل
اتمامه يلزم قضاءه فيحتمل ان افده بعد القعود قد التزم قبل القيام
الى الثالثة لا يلزم شئ وان افده بعد القيام الى الثالثة يلزم شفع واحد
هو الثاني لصحة شروعه ثم افساده وظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا
كقولهما وقال الزاهد والصحيح ان ابا يوسف رجع الى قوله انما لا يلزم
الاربع بنية بل ركعتان فقط قالوا هذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط
بالافاد بعد الشروع بنية الاربع في غير السنن الرواية كسنة الظاهر
والجمعة اما اذا شرع في الاربع اليه قبل الظاهر او قبل الجمعة او بعد هاتم قطع
في الشفع الاول والثاني يلزم الاربع اي قضاؤها بالاتفاق لانها لم تشرع
الا بتسليم واحدة فانها لم تنقل عنه عليه الصلوة والسلام الا ذلك فهو بمنزلة
صلوة واحدة ولا لا يبيح في الفقرة الاولى ولا يستفيع في الثالثة ولو
اخبار بالشفيع بالبيع وهو في الشفع الاول منها فكل لا تبطل شفيعه
وكذا المحيرة لا تبطل خيارها وكذا لو دخلت عليه امرأته وهو فيه فكل لا
تصح الخلوة ولا يلزم كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفقا آخر فان هذه
الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا البحث في اوقات الكراهة وان شرع في الازمة
من التطوع ستة كانت او غيرها ولم يقعد في اخر الركعة الثانية او ترك الفقرة

هذا بيان سنة الظاهر والظاهر
مطابق لما في نسخة الظاهر والظاهر

الفقرة الاولى في وقت صلوة ثلاث عند محمد وزول ترك فرض وج الفقرة الاولى
 فانما فرض عندها في النقل بناء على ان ركعتين من صلوة على صلوة كما تقدم ويقضي
 الركعتين الاولىين عندها لا ينال الثانيان فدا واما الاخران فقد صححنا لان
 صحتهما غير معلقة بصحة الاولىين وقالوا ان حنيفة وابو يوسف لا يفسد صلوة
 في الصورة المذكورة ويلزمه ولا قضاء بشئ لان الفقرة على رأس الركعتين من النقل
 لم يفرض لغيرها بل لغيرها وهو الخروج على تقدير القطع على رأس الركعتين فلما
 لم يقطع وجعلها اربعا لم يات اوان الخروج فلم يفرض الفقرة وهذا بخلاف ان
 القراءة لا تنال ركعتين مقصود لانه فكان تركها مفدا وكل ركعتين من النقل اذا
 افدها فعليه قضاؤها في دون قضاء ما قبلها وما بعدها ما لم يفسد اذا
 نقلت لكل شفع بما قبله ولا بما بعده صحة وفاد لما تقر ان كل شفع صلوة
 على حدة الا ما تقدم من الرواية عن ابو يوسف فيما اذا شفع ناويا اربعا وافدها
 قبل الفقرة الاولى حيث يلزمه قضاء الاربعة واما المسئلة الملقبة بالثمانية وهي
 ما اذا صلى اربع ركعات وتروى القراءة في كل اربع ركعات في الواقع فيها من
 لزوم قضاء الاربعة في بعض صورها وقضاء ركعتين في البعض مبني على قاعدة
 اخرى تختلف بين المثلثة والاربعة وهي ان ترك القراءة في كل ركعة الشفع او في
 احد ركعتيها يوجب بطلان التيمم عند محمد فلا يصح شروعه في الشفع الثاني فلا
 يلزمه قضاءه بافدها مطلقا ولا يوجب عند ابو يوسف وانما يوجب في الاداء
 فيه شروعه في الشفع الثاني فاذا افده لزمه قضاءه ايضا وقوله الامام
 كالا قول في الاول والثاني في الثاني ووجه قول محمد ان التيمم تعقد لا فعال
 فاذا فدت الافعال بترك القراءة يفسد ما عقدها وابو يوسف يقول القراءة
 ركن زائد لان للصلوة وجودا بدونها حقيقة وحكما في الاخرين والامم و
 حقيقة لاحكام في المعتدي نعم لا صحة للاداء الا بالقراءة لكن في الاداء لا يترك
 اقوى من تركه وترك الاداء لا يفسد التيمم كما لو فسد بعد التيمم او سكت
 قائما طويلا ففقد او الى ان يبطل لان الفاسد ثابت الاصل فايبت الاصل
 فهو اقوى من فايبت الاصل والوصف وورد عليه ما ذكرت تاخير لا تركه

في بيان القراءة وكذا في بعض الروايات

في بيان ترك الاداء

لا ترك واجيب بانه ترك صورة وورد بان لا ينسب في مثل هذه التركة لا يترك
 دون الفدا ولا حنيفة ان ترك القراءة في الشفع يجمع على افساده
 بخلاف تركها في ركعة منه فانه لا يفسد عند الحسن البصري ومن وافقه فكل
 بقا التيمم في حق وجوب القضاء اعمالا لا دليل فريضة القراءة في ترك
 الركعتين وببقائها في حق لزوم الشفع الثالث اعمالا لا دليل فريضة القراءة
 في ركعة فقط احتياطا في الموضعين ولا اعتبار بخلاف الاصم في قوله بعدم
 ركنية القراءة لمخالفة الدليل القاطع او ان تركها فاعلم ان المسئلة وان
 ذكرت في الهداية وغيرها على ثمانية اوجه لكن باعتبار داخل احكام
 في بعض صورها في البعض وفي شئ من الست عشرة صورة لكن صورة
 منها ليست مما يلزم فيه قضاء شفع وهو ما اذا قرأ في الجمع فتبقى الصورة
 المبينة على القواعد المذكورة لانه في لزوم القضاء خمس عشرة صورة وهي ترك
 القراءة في الجميع يقضي ركعتين وعند ابو يوسف اربعا واما في الاولى فقط
 يقضي اربعا وعند محمد شئين وان في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط
 يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الاربعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية
 كذلك تركها في الاولى والثالثة يقضي اربعا وعند محمد شئين تركها في الاولى
 والاربعة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الثانية والاربعة كذلك
 تركها في الثالثة والاربعة يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الاولى والثانية و
 الثالثة يقضي ركعتين وعند ابو يوسف اربعا وكعتين تركها في الاولى والثانية
 والاربعة كذلك تركها في الاولى والثالثة والاربعة يقضي اربعا وعند محمد ركعتين
 تركها في الثانية والثالثة والاربعة كذلك ومن احكام القواعد عدم بعض
 عليه التيمم والله الموفق ولو افتتح السطوح قائما ثم فسد ما صلى بعض
 او قبل ذلك من غير عذر مبني للفقهاء في النقل جاز فعوده وصحة صلوة
 عند حنيفة خلافا لهما وقد مر تحقيقه في بحثه لقيام وانذار ان يصلي صلوة
 ولم يقل في نذر ان يصلي قائما او فاعدا يلزمه اذا فادها فاعدا صرفا لمطلقا
 وان يصلي فاعدا قبل يجوز ويسقط عنه قياسا على عدم النذر فانه كان له ان يصلي

في بيان ترك الاداء

مل

ان شاء قائما وان شاء قاعدا فكذا ان نذر ولم يلزم في نذره صفة
القيام وقال في الكافي لم يلزم القيام في الصحيح لان القيام وادمايت به
المنوع فلا يلزم الا بالتخصيص عليه كالمتابع في الصوم وطول القيام
افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا شغل مقدار من الزمان بصلوة
فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين
في ذلك المقدار مثلا افضل من صلوة اربع فيه وهكذا القياس لان طول
القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الكوع والسجود يشتمل على كثرة
الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكرو التسبيح ثم السنة
الموكدة التي يكره حلقها في سنة الفجر وكذا سائر السنن هو ان لا ياتي
بها مخالفا للصف بعد شروع القوم في الفريضة ولا خلف الصف من
غير حائل وان ياتي بها اما في بيته وهو الافضل وعند باب المسجد
ان امكنه ذلك بان كان شتم موضع يليق للصلوة وان لم يمكنه ذلك ففي
المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل او في الداخل ان كانوا يصلون
في الخارج ان كان هناك مسجد ان صيفي وشتوي وان كان المسجد
واحد خلف اسطوانة ونحو ذلك كالعود والشجرة وما يغبرها في
كونه حائلا والاتبان بها خلف الصف من غير حائل مكروه ومخالط الله
للصف كما يفعل كثير من الجهال اشد كراهة لما فيه من مخالفة الجماعة
هذا الحكم المذكور اذا كان اتيانها بعد شروع او شروع الجماعة في الفريضة
لما قلنا واما قبل شروعهم في الفريضة فياتي بها في اي موضع شاء
لاستغناء علة الكراهة وهي مخالفة الجماعة وكان الموقيد سنة الفجر
لان غير من السنن لا تؤدى بعد الشروع في الفريضة اصلها على ما قيل
لقوله على الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة
وانما خالفناه في سنة الفجر لشدّة تأكدها على ما مر انما لا تقضى
الحديث المذكور قد اوقفه ابن عيينة وحماد بن زيد وعطاء بن سلمة
على ان ههنا وما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه

عنه انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلوة فصار ركعتي الفجر في المسجد اسطوانة
وذلك بمحض حذيفة والي موسى وقد مر تمامه في اوقات الكراهة فكانت
سنة الفجر مستثناة بآلة آخر عارضت حديث ان ههنا ووجهه عليه
في غيرهما من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارضة ونقل الروي
في شرح الهداية عن التحفة واما بقية السنن فان امكنه ان ياتي بها
قبل ان يركع الامام اليها خارج المسجد ثم شرع في الفريضة فبغير فضيلة
السنة والفرض وفي التهمة عن نفسه وان خاف فوت ركعة شرع معه
بخلاف سنة الفجر انتهى فلهذا لا فائدة في التقييد الا ان يقال ان الادراك
على الوجه المذكور نادرا فلم يعتبر لانه لما يجوز في غير الفجر اذا علم ادراكه قبل
ركوع الركعة الاولى ولا يشاء ان صلوة اربع ركعات او ركعتين فيما
بين شروع الامام الى ان يركع الكوع الاول مع اتمام الواجبات والسنن
في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز ما اذا علم انه يدرك في
التشهد عندها وعند محمد ان علم انه يدرك الركعة الثانية كذا قيل بناء على
الاختلاف في الجمعة فانه يفهم منه ان محمدا لا يفتيز ادراكها دون الركعة
قال ابن الرماح والوجه اتفاقهم على صلوة الركعتين ههنا يعني فيما اذا
علم انه يدرك في التشهد ولا يشاء ان اتمام ركعتين خفيفتين مع
مواعاة السنة فيما قبل اتمام ركعتي الفرض مع مواعاة السنة فيه
ليس بنادر بل في غاية الكثرة واما اذا لم يعلم انه يدركه لوصلة ههنا فانه
يتركها ومقتضى لان فضيلة صلوة الفرض بالجماعة اعظم من فضيلة
ركعتي الفجر لانهما بفضل الفرض مع الانفراد بسبع وعشرين ضعفا
لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها والوحيد على ترك الجماعة اشد
منه على ترك ركعتي الفجر عما يعرف في موضعه واذا تركها فعندما
لا تقضى اصلا لا قبل طلوع الشمس للكراهة النقل فيه ولا بعده لا ختصاص
القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به شرع والشرع انما ورد
في القضاء ركعتي الفجر عند فوتها مع الفرض قبل الزوال كما في غداة ليلة

رد

مطالع بيان قضاء سنة الفجر

مطالع بيان الجواز لقضاء سنة الفجر

التعريض ولم يرد في قضائها اذا فانت وحدها ولا اذا فانت
مع الفرض بعد الزوال وقال محمد احيى ان يقضيها اذا فانت
وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال وما روى عن الفقيه السمعاني
الواهد انه ينبغي ان يشرع في ركعتي الفجر يقطعهما بالبحر القضاء
فيقضيهما بعد الفرض دفعه شمس الائمة السرخسي بان ما وجب
بالشرع ليس اقوى مما وجب بالنذر وقد نص محمد ان المنذور لا
يؤدى بعد صلاة الفجر قبل الطلوع وايضا هذا شروع في العبادة
بقصد ان يقطعهما وهو امر غير مستحب في الشرع كما ذكره الامام الترمذي
وقاضي خان وقال في المحيط والاحسن ان يقال يشرع في السنة و
يكبر لها ثم يكبر اخرى للفريضة **فخرج** بهذه التكبيرة من السنة و
يصير غارعا في الفريضة ولا يصير مفدا بل يصير مجازا من عمل
العمل انتهى وفيه ايضا نظر لان المجاورة من عمل الى آخر لا تنافي فيها
الاول ويدل عليه قوله صاحب الكنز في باب ما يفند واقتراح العصر
او التلويح بعد ركعة من الظهر فانه يخرج في ان الظهر يفند بالشرع
في غيره وليست شمرى اى ضرورة تدعو الى هذا التكليف وقد
اباح له الشرع تركها لاجل احرار فضيلة الجماعة وادى فائدة فيه فانه
لا يباح له قضاءها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس **واما**
بعد طلوعها فان اراد النافلة فلا حاجة في جواز النقل فيه الى هذا
التكليف وكذا ان اراد ان يرفع النافلة واجبا من الابتداء لم يكن
ذلك بالنذر من غير احتياج الى التكليف المذكور وان اراد ان يقع
سنة الفجر فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحيح ولا تابعي
ولا رواية عن احد الائمة الثلاثة ولا غيرهم من المجتهدين والله
الموفق وفي القنية صلاة سنة الفجر وفاته الفجر لا يعيد السنة اذا قضى
الفجر ولا خلاف في سائر السنين غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد
الوقت ان فانت وحدها واختلف فيما اذا فانت مع الفرض والاصح

تأشيرة

والاصح انها لا تقضى الا ربع الى قبل الظهر وان كان الوقت باقيا و
عامتهم على انه يقضيها وهو عن الحسن الثلاثة وهو الصحيح **ثم** عن
ابي حنيفة انها تكون نفلا مبتدئا وقيل تكون سنة وهو قول صاحب
وهو الاظهر كذا في الاخرة **ثم** عند ابي يوسف يقضيها بعد الركعتين
وهو قول ابي حنيفة وعند محمد قبلهما وقيل الخلاف على عكس قال الشيخ
كمال الدين ابن الهمام وفي المصنف وبعده شارح الكنز جعل قولهما بآثار
الاربع بناء على انها لا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد تقع سنة
فينقدحها على الركعتين قال والذي يقع عندي ان هذا من تصرف المصنفين
فان الذكوة في وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع واما الخلاف
في تقديمها وتأخيرها عن الركعتين والاتفاق على انها تقضى اتفاقا
على وقوعها سنة الا يرى انهم لما اختلفوا في سنة الفجر هل تقع بعد
طلوع الشمس سنة او نفلا مبتدئا حكوا الخلاف في انها تقضى او لا فلو كانا
يقولان في سنة الظهر انها تكون نفلا مطلقا لجعلوها خلافية في اصل
القضاء فالذي لا خلاف فيه انهم اذا قالوا تقضى او لا انها معناه انها
تفعل بعد ذلك الوقت وتقع سنة كما هي في ذلك الوقت او لا تقع سنة
قال ويؤيد ذلك ما في فتاوى قاضي خان في باب التراويح اذا فانت
التراويح لا يقضى بجماعة وهل تقضى بجماعة قبل نعمة ما لم يدخل
وقت تراويح اخرى وقيل ما لم يضر رمضان وقيل لا يقضى قبل
هو الصحيح فان قضاها وحده كان نفلا مستحبا ولا يكون تراويح
انتهى والحاصل ان ظاهر المذهب انها تقع سنة باتفاقهم وان نقل
الخلاف عن بعضهم انها تقع نفلا مبتدئا كما ذكره عن الاخرة لكن
الخلاف ثابت في تقديمها وتأخيرها كما مر **ثم** رجع في الكافي تقديم الاربع
لانها فائدية وتلك وقتية فينتقدم الفائدية على الوقتية وذكر خواهر
في شرح البسوط على قول ابي حنيفة يصير ركعتين ثم يقضى الاربع
قال وهو الاصح وكذا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام الا اني قد

خير

زاده

مطالع بيان قضاء سنة الظهر

مطالع بيان قضاء التراويح

مطالع بيان قضاء سنة الظهر

ركعتين لأن الأربع فانت عن الموضع المنون فلا يفوت الركعتين
أيضا عن موضعهما قصد بلا ضرورة وهذا ليس بقوي لأن لقائل
أن يقول موضع الركعتين بعد الفرض بعد الأربع وموضع الأربع
قبل الفرض وقبل الركعتين وقد اختلفت لأحرار فضيلة الركعة الأولى
مع الإمام بالإجماع فلا يؤخر عن الركعتين بلا سبب حديث
عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فاتته الأربع
قبل الظهر قضاهما بعد الركعتين رواه الترمذي وقال حسن غير
يصل دليله لتقدم الركعتين هذا والمستحق في سنة الفجر أيضا
التخفيف وإن يقرأ في أولهما مع الفاتحة قل يا أيها الكافرون و
في الثانية الاخلاص أما الأول فلقول عائشة رضي الله عنها كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين الفجر فتخفف حتى أقول
هل قرأ فيها بآية الكتاب متفق عليه وعن حفصة رضي الله عنها
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر لا يصلي إلا
ركعتين خفيفتين رواه مسلم وأما الثاني قل يا أيها الكافرون
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر
قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه مسلم وقيل في ركعتي
أيضا وأختلف هل الأفضل تأخيرها أو تقديمها قيل التأخير
أفضل للمغرب من الفرض وقيل التقديم وهو الذي تدل عليه
الاحاديث عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا سلمت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له
الفجر قام وركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجعا شقفة الأيمن حتى
تأتيه المؤذن لأقامه فيختر متفق عليه عنها قالت كان النبي صلى
الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر كان كنت مستيقظة
حدثني والاضطجعا متفق عليه عنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلي الليل ثلث عشرة ركعة منها الوتر وركعتان الفجر

ركعة بيان

الفجر متفق عليه أيضا إلى غير ذلك من الاحاديث وأما السنن التي بعد
الفريضة فانه ان تطلوع بها في المسجد حسن وتطلوعها في البيت
أفضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا
التراويح وتحية المسجد الأفضل فيها المنزل لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت على ما تقدم من
حديث عائشة حين سألتها عبد الله بن شقيق عن صلوة عليه
الصلوة والسلام وغيره من الاحاديث وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة
والسلام أحجر حجرة في المسجد من حصير في رمضان الحديث الذي
أن قال فليكن بالصلوة في بيوتكم فإن خير صلوة المرء في بيته إلا المكتوبة
وأخرج ابوداود ووصلوة المرء في بيته أفضل من صلوة في مسجد
هذا إلا المكتوبة وفي سنن ابوداود والترمذي والنسائي أنه
عليه الصلاة والسلام أتى مسجد عبد الله الأشملي يصلي فيه المغرب
المغرب فلما قضوا صلواتهم رأهم يستحبون أي يستقلون فقال هذه
صلوة البيوت ورواه ابن ماجه من حديث رافع بن خديج و
قال فيه اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم وذكر الامام احمد عن
السائب بن يزيد أنه قال لقد رأيت الناس في زمن عمر بن الخطاب
إذا انصرفوا من المغرب انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد أحد
كانهم لا يصلون بعد المغرب حتى يصيروا إلى أهلهم ولا كراهة ابن عمر
بعض المشايخ صلوة سنة المغرب في المسجد ذكره ابن الرماح عن
عن الزاهد في شرح الآثار ياتي بالركعتين بعد الظهر والركعتين
بعد المغرب في المسجد وما سواهما لا ينبغي أن يصلي في المسجد وهو
قول البعض والبعض يقولون التطلوع في المسجد حسن وفي البيت
أحسن كما قال المصنف وفيه الفقيه ابو جعفر قال ألا ان يخشع
يستغفر عنهما إذا رجع فإن لم يخف فلا فضل البيت ومن السنن
المؤكدة التراويح جمع تروية سميت بها كل أربع ركعات من قيام رمضان

وإبراهيم ونافع قد ل فعل هو لا ان الجماعة في المسجد سنة على
 سبيل الكفاية اذ لا يظن بان ابن عمرو من معه ترك السنة وهذا
 هو الصواب وقوله من افراد الناس فيه اشارة الى ما تقدم انه
 ان كان من يقتدى به لا ينبغي له ان يتخلف وصرح به قاضي خان وغيره
 واما ابن عمرو من ذكر معه فقد لا يكون مقتدين اذ ذلك لوجود من
 هو مقدم عليهم في العلم كعمرو وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم
 بالنظر الى من يتخلف كل واحد منهم وان صلى احدى بيته بالجماعة حصل
 لهم ثوابها وادركوا فضلها ولكن لم يبالوا افضل الجماعة التي تكون في المسجد
 بزيادة فضيلة المسجد وتكثر جماعته واظهار شعائر الاسلام وهكذا
 في المكتوبات التي هي ايضا لوجوب جماعة في البيت على هيئة الجماعة في
 المسجد فالواضحة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن
 لم يبالوا بفضيلة الجماعة الكائنة في المسجد فالحاصل ان كل ما شرع فيه
 الجماعة فالمسجد فيه افضل لما اشتمل عليه من شرف المكان واظهار الشعائر
 وتكثر سواد المسلمين وابتلاء قلوبهم وينبغي ان يقتد هذا بما اذا
 تساوت الجماعات في استكمال السنن والاداب واما اذا كانت الجماعة
 في البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يحمل شيئ من السنن مع استكمالها
 في جماعة البيت فجماعة البيت افضل فليفتد اذا كان امام المسجد
 ببعض الواجبات كما في كثير من ائمة الزمان والله المستعان والاحتياط
 في النية فيها ان ينوي التراويح او ينوي قيام الليل او ينوي سنة
 الوقت او قيام رمضان وانما كان الاحتياط ذلك لان المشايخ
 قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النفل ومطلق الصلوة
 قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول ابي حنيفة وبعض المتأخرين
 بل عاصمهم يجوز كن صلى ركعتين بنية صلوة الليل في بيتي اظهر
 او علم فان ثبت يستعمل لازما بعض ظهر ومثله با بعض علم فلي الاول
 يكون قوله ان كان ار الشان قد طلع الفجر فاعلاه وعلى الثاني يكون مفعولا

ويصح التراويح بطلق النية ونية التراويح او نية الوقت
 وهو افضل

في نية التراويح

مفعولا ساء امس مفعولا علم قال بعضهم اي بعض المتأخرين وهو اكثرهم
 ينوب ذلك الذي صلاؤه عن سنة الفجر وهو اي قول بعض المتأخرين بجواز اداء
 السنة بنية النفل قوله ما الى قوله اني يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا
 كلهم ونبأ الرواية عن ابي حنيفة شاذة غير ظاهرة وقد تقدم وهو التحقيق من
 ذلك في بحث النية ومع ذلك فلا احتياط انما هو في الخروج من الخلاف بما ذكر
 وان شك بعد ما صلى الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر لم يتيقن و
 لم يغلب على ظنه انه كان قد طلع ام لا ينوب ما صلاؤه عن سنة الفجر بالاتفاق
 من الائمة والمشايخ جميعهم لان اليقين لا يسقط بالشك واعلم ان قوله
 والاحتياط في النية لا قوله بالاتفاق موجود في بعض النسخ وليس بوجوده في
 البعض بل الوجود ما بعده فقط وهو قوله وان نوى التراويح صلوة مطلق
 في اي من غير ان يثبت صفات الصفات المذكورة فقد قالوا الى المشايخ
 والمراد بعضهم الاصح انه لا يجوز وهو اختيار قاضي خان على ما حكينا عنه في
 بحث النية وما اختاره صاحب الهداية هو المختار على ما قررنا هناك
 ووقت اي وقت التراويح وتذكر الضمير باعتبار الفعل والنفل المذكور ونحو
 ذلك اختلفوا المشايخ في وقت التراويح فقبل الليل كله وقت لها قبل العشاء
 وبعده قبل الوتر وبعده لانهما سميت قيام الليل فكان الليل وقتها وهو قول
 الامام اسمعيل الزاهد وجماعة وقتل وقتها ما بين العشاء والوتر
 حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد الوتر لا يجوز لانها
 عرفت بفعل الصلابة وهم لم يصلوها الا في هذا الوقت وهو قول عامة
 مشايخ البخاري وقال القاضي الامام ابو علي الشافعي الصلوة ان وقتها بعد
 العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها نافذة
 سنت بعد العشاء بفعل الصلابة وكذا المنقول من فعله عليه السلام فكانت
 يتعاملها كسنتها وتقدم الصلابة لها على الوتر لا يفيد عدم جوازها بعده
 لاحتمال انه بناء على استحباب تأخيرها مطلقا لمن يات من فوائده واستحباب
 جعله آخر صلوة الليل فيجوز اداها بعده كما يجوز اداها غيرها من قيام



في وقت التراويح

الليل المستحب تأخيرها إلى تلك الليل أو نصفه كما في العشاء واختلف
في ادائها بعد النصف فقبل بكونه ككونها تبعاً للعشاء كسنتها على ما
مر والقى انه لا تكملها صلوة الليل والافضل فيها آخره ويبني
على انها تبع للعشاء لا يجوز قبلها انه لو صلى العشاء بامام اي مع امام
او مقدماً بامام وصلى التراويح بامام آخر لم يعلم ان الامام الاول كان
قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فسادها بوجه من الوجوه فانه
بعيد العشاء لفسادها ويبعد التراويح تبعاً لها كما بعيد سنتها ولا يلزم
اعادة الوتر مثل هذه الصورة عند اى حجة لا يستقل به وعدم تبعيته
للعشاء عنده وانما يلزم تقديمها عليه لترتيب فاذا فات الترتيب عن غير
فقد لا يلزم الاعادة كمن صلى الظهر في العصر ثم علم ان الظهر وقع
فاسدة فانها يقضىها فقط ولا يلزم اعادة العصر كذلك هذا وعندنا
الوتر ايضا تبع للعشاء فتلزم اعادته لا عاداتها كسنتها وهو مبني على
وجوبه عنده لا عندهما ويبني على انها يجوز بعد الوتر ام لا انه ان
فانته مع الامام تروحية او ترويحان او اكثر هل يقضىها قبل الوتر
او يوتر ثم يقضىها ذكر في الاخيرة فقال اختلف مشايخ زماننا قال
بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضى ما فات من التراويح احوال الفضيلة
الوتر بالجماعة مع ان التراويح يجوز بعده وقال بعضهم يصل التراويح للتركية
ثم يوتر بناء على ان وقتها قبل الوتر فيلزم تقديمها عليه هذا ان اريد بالجماعة
المذكور للزوم وان اريد الاولوية فلا شك ان تأخير التراويح وان
فانت الجماعة فيها انما لا يفرد به اولى على قول الجمهور كما سياتي ان
شاء الله تعالى وانما الاستراحة في اثناء التراويح فيجلس بين ترويحيتين
مقدار تروحية اي بين كل اربع ركعات مقدار اربع ركعات وكذا بين
الاخرة والوتر وليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار وهو
فيه ان شاء جلس ساكناً وان شاء هلك او سجد او فاء او صلى تافلاً
منفرداً وهذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل

الانتظار

اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعاً ويصلوا ركعتي الطواف و
عادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وقد روى البيهقي باسناد صحيح
انهم كانوا يقومون على عهد عمر رضي الله عنه يعني بين كل ترويحيتين فثبت
من عادة اهل الحرمين الفصل بين كل ترويحيتين ومقدار ذلك الفصل وهو
مقدار تروحية فكان مستحباً لان ما رآه المؤمنون حسناً في عند الله
حسن وان استراح على خمس تسليمات اي عقب عشر ركعات
قال بعضهم لا بأس به اي لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك لغير
عمل الحرمين وقوله لا يستحب كناية عن الكراهة التخييرية لانه فعل
ما ليس بعبادة وادخال ما ليس بعبادة في العبادة مكروه ومن المكروه
ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لانها
بدعة مع مخالفة الامام ذكره السروجي عن خزانة الفقه والافضل
للامام تعديل القراءة اي تقدير ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة
والعدل لئلا يكون احدي الركعتين اطول من الاخرى قال قاضيان
وتو خالف لا بأس به اما في التسليم الواحدة فتستحب تطويل القراءة
في الركعة الثانية كما لا تستحب في سائر الصلوات ولو طول الامام
الاولى على الثانية فلا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند اى حجة
وان يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى
وانما كان الافضل كون ذلك التعديل بين التسليمات لئلا يشتغل قلبه
بالفكر في ذلك وهو في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليم واحدة
والحال انه قد قعد على ان كل ركعتين منها قدراً تشهد جاز ذلك عن
التراويح واحتسب لم يعشرون ركعة على قول العامة وهو الصحيح
من مذهب اى حجة كل ركعة عن تسليم واحدة وعند البعض يجوز
الكل عن تسليم واحدة وفي ظاهر الرواية عنه يجوز عن اربع
تسليمات بناء على ان الزيادة على الثمان بتسليم واحدة يكره ووجه

لغة

الصحيح جمع التفرق ولم يخل بشئ والنقصان بسبب الكراهة لا يجمع
 إلا لأن فضح الاداء وعندهما يقع الكل عن تسليمين بناء على أن الزيادة
 على الأربع بتسليم واحدة بكرة عندها وقول المص ولا يكره لأنه كمال محظ
 لما ذكره الخلاء وغيره أنه بكرة والكمال لا يحصل بمجرد الشقة ما لم يكن
 فيها اتباع سنة وهو المراد بنحو فضل الاعمال احرازها ولم يرد أنه عليه
 الصلوة والسلام زاد على ثمان بتسليم واحدة فلا يكون فيه اتباع السنة
 فيكون مكروها وان كان مشقاً وهذا هو الاصل فيمن فعل بغير زياد
 ثواب ما فيه من اتباع السنة على فعل اشق منه باضعا في الخلق عن
 الاتباع ثم اذا وجد الاتباع في كل الفعلين فلا شق افضل كما في الأربع
 بتسليم وتسليمين على ما عرف وكولم يقع على رأس كل ركعتين
 قدر التشهد لم يجز إلا عن تسليم واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وأما عند محمد وزفر فلا يجوز عن تسليم أيضاً بل يقدح على ما من من
 أن ترك القعدة على الركعتين من النقل فيما إذا صلى أربعاً فبده قلنا
 ما زاد على الأربع إذا شكوا في الإمام والقوم في أنهم هل صلوا تسليماً
 تسليمات ثمان عشر ركعة أو عشر تسليمات فقيمة حكم هذا الشك
 اختلف بين المشايخ قال بعضهم يصلون تسليم أخرى جماعة
 لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما تكره إذا ثبتت أنها زيادة و
 ههنا ليست متيقنة لاحتمال أنها تراويح فلا تكره وقال بعضهم
 يوترون ولا يصلون تسليم أخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح
 بالجماعة والصحيح أنهم يصلون بتسليم أخرى ضمن يصلون مع
 يكملون فعده بالبناء أي يكون التراويح يقينا بصلوة ركعتين فرادى
 للاحتياط في الموضوعين أكمل التراويح بيقين والاحتراز عن النقل
 الزائد عليها بالجماعة هذا إذا اتفق الكل على الشك فان اختلفوا
 كانوا الإمام مع بعضهم ربح إذا ادعى كل فريق اليقين وكذا إذا كان
 للإمام وحده في طرف وهو متيقن عمل بما عنده ولا يلتفت إلى

أو قول الجماعة وأن شك عمل بقولهم وأن اختلف القوم ولم يكن للإمام
 يقين باخذ بقول من هو صادق عنده وإن لم يترجح عنده صدق
 أحد الفريقين فهو بمنزلة ما لو شك الجميع أي يصلون ما وقع فيه الاختلاف
 فرادى **تنبیه** علم من هذه المسئلة أن التراويح عندنا عشرون ركعة
 بعشر تسليمًا وهو مذهبه الجمهور وعند مالك ست وثلاثون ركعة
 احتجوا بعمل أهل المدينة والجمهور ما رواه البيهقي باسناد
 صحيح عن السائب بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر بن
 ركعة وعلى عهد عثمان وعلى مثله وفي الموطأ عن يزيد بن رومان
 قال كان الناس في عهد عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين
 ركعة وفي المعنى عن علي رضي الله عنه أنه أمر رجلاً أن يصل بهم في
 رمضان بعشرين ركعة قال وهذا كالأجماع قال البيهقي والثلثون
 في حديث ابن رومان هو التروي ولكن لم يذكر عمر فيكون منقطعاً
 وهو حجة عندنا وعند مالك وما احتج به من عمل أهل المدينة ليس
 بحجة لأنهم يصلون فرادى بين كل ترويحتين أربع ركعات في
 مقابلة طواف أهل مكة أسبوعاً بين كل ترويحتين وذلك غير
 ممنوع على ما مر والكلام فيما هو المشروع سنة بالجماعة ولا فيما
 عداه والله اعلم وذكره **المحيط** المنقطع أنه يقرأ في التراويح مقدار
 ما لا يؤدي إلى تنفير القوم عنها فقال بعضهم يقرأ في المغرب لأن
 المنطوق أخف من المكتوبة فيعتبر بأخف المكتوبات وهو المغرب قال
 قاضي خان هذا غير صحيح لأن هذا القدر لا يحصل الختم والختم في
 التراويح مرة واحدة سنة وكذا قال الصدر الشهيد وقال بعضهم
 يقرأ قدر ما يقرأ في العشاء لأنها شاع لها وقال في الفتاوى نقله عن
 بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات هذا
 مع ما في فتاوى قاضي خان وغيرها وهو قول القاضي الإمام المحمدي

في حكم طواف ركعاتها

مقدار التراويح في التراويح

لان كل عشر من الشهر مخصوص بفضيلة كما جاز به السنة انه شهر
 اوله رحمه واوسطه مغفرة واخره عتق من النيران وروي البيهقي
 باسناده عن ابي عثمان الهندي قال دعا عمر رضي الله عنه بثلاثة النار
 من القراء فاستقر ادهم فامر اسرعه فواء ان يقرأ للناس بثلاثين آية
 في كل ركعة واوسطهم بخمسة وعشرين آية واطولهم بعشرين آية
 قال قاضي خان وقال بعضهم وهو رواية الحسن بن ابي جريح يقرأ في كل ركعة
 عشرايات وهو الصواب لان فيه تخفيفا على الناس وبه تحصل السنة و
 هو الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة ستمائة
 واربعة الفان ستة الاف وثمى فاذا قراء في كل ركعة عشرايات يحصل
 الختم والفضيلة في الختم مرتين وينبغي لان امام وغيره اذا صلى التراويح
 وعاد الى منزله وهو يقرأ القرآن ان يصلي عشرين ركعة يقرأ في كل
 ركعة عشرايات احرار الفضيلة وفي مرتين انتهى وفي الهداية
 واكثر ما ينجح على ان السنة فيها الختم فلا يترك لكل القوم وقال
 الشيخ كمال الدين بن الهمام قوله ولا يترك لكل القوم تأكيد في
 مطلوبة الختم وانه تخفيف على الناس لا تطويل كما صرح به في
 النهاية واذ كان امام مسجد حية لا يختم فيه ان يترك للغيره
 انتهى ومنهم من استحب الختم ليلة السبع والعشرين رجاء
 ان ينالوا ليلة القدرة ثم اذا ختم قبل اخره قيل لا يكره له ترك
 التراويح فيما بقي لانها شروعت لاجل ختم القرآن مرة قال ابو
 علي النسفي وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الاخيرة
 واذ اقرر هذا فلا يخفى ما في نقل المتن عن الفتاوى من الساهل
 ولعل لفظ ثلثين وقع سهوا من الكاتب وانما هو عشرايات
 فان ظاهر قوله حتى يقع به الختم يدل عليه والافوق الختم ليس
 موقفا على قراءة الثلثين لمصوبه بالعشر والله سبحانه اعلم

اعلم انه الذي ينبغي في هذا الزمان ان يفعل كما قال قاضي خان لله يحرم
 ثواب السنة ان كسل عن احراز فضيلة المرتين قال قاضي خان و
 الزهاد واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشر ليال وعن ابي حمزة
 انه كان يختم في شهر رمضان احدى وستين ختمة ثلثين في الليالي
 وثلثين في الايام وواحدة في التراويح وعنه انه صلى ثلثين سنة الفجر
 بوضوء العشاء انتهى والمشهور عنه انه صلى هاتلك اربعين
 سنة وقال ايضا ولو قراء بعض القرآن في سائر الصلوات فان كان
 القوم يملكون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الختم
 وقد ذكرنا ان السنة هو الختم في التراويح وعن ابي بكر الاسكاف انه
 سئل يجعل الامام للفرصة قراءة وعلى حدة او يخلط فيقرأ البعض
 في الفرصة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخف على القوم و
 سئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ان يزيد عليه ام
 يقتصر قال ان علم انه لا يتقبل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار
 وان علم انه يتقبل على القوم لا يزيد ويا في البناء في كل شفيع انتهى وذكر
 ابن الهمام وغيره في شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي صلى
 الله عليه وسلم لعلم لانها فرض عند الشافعي وسنة اى عندنا ولا يترك
 السنن للجماعة كالنسيجات واذا غلط فترك سورة او آية وقرأ ما
 بعدها فاستقر له ان يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون على الترتيب قالوا
 لا ينبغي للقوم ان يقدموا في التراويح الخوشن وان ولكن يقدمون الاستحسان
 فان الامام اذا كان يقرأ بصوت حسن يشغل عن الخشوع والتفكير وكذا لو
 كان الامام حيا لا بأس ان يترك مسجده وكذا لو كان غيره اخف قراءة
 واحسن الكلام فتاوى قاضي خان ولو اتم رجل في التراويح ثم اقدر باخر
 في تراويح تلك الليلة ايضا لا يكره له ذلك كما لو صلى المكتوبة اماما ثم اقدر
 فيها مستغفرا امام آخر وهذا لان صلوة الفل غير التراويح ونحوها بالجماعة
 انما تكره اذا كان الامام والمقدر مستغفرا به وكان على سبيل التواضع بان

ذكره في التوضيح بالجماعة لا يكره

بان يجمع جمع كثير فوق الثلثة حتى لو اقدم واحد او اثنان لا يكره وفي
الثلثة اختلف المشايخ وفي الاربعة بكم اتفاقا ذكره في الكافي وغيره و
لوازم في التراويح مرتين في مسجد واحد كونه وكذا الوضوء هاتين مائة
في مسجد واحد وان في مسجدين اختلف في حكمه حتى عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز
بعد لا يجوز تراويح اهل المسجد الثاني واختاره ابو الليث وقال ابو نصر
يجوز لاهل المسجد جميعا كما لو اذن واقام وصلى في مسجدين فانه لا
يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولم يصل فلهذا في التراويح والظاهر ان هذا
بناء على صحة التراويح بنية النقل المطلق وعدمها وقد علم في موضعه واذ بلغ
الصبي عشر سنين قام بالالفين في التراويح يجوز قال نصير بن يحيى لانه
يؤمر بالصلاة ويضرب عليها فكان في حكم البالغين من هذا الوجه الا
انه لا يصح اقتداء به في الفرض لانه صلاة تقم فليكون اقتداء
المفترض بالنقل بخلاف اقتداءهم في النقل وذكر في بعض كتب الفتاوى
انه لا يجوز ان يؤتمر بالالفين في التراويح ايضا وهو المختار وقال الشيخ
الاية السرخسي هو الصحيح وذلك لان نقل البالغ اقوى لانه يصير لازما
عليه الشروع بخلاف فساد الصبي فيلزم من اقتداءهم به بناء الفتوى على
الضعف وهو غير جاز عندنا وان صلى اربع ركعات بتسليم واحدة
والحال انه لم يقعد على ركعتين منها قدما للشهادة بخروج الاربعة عن تسليم
واحدة او عن ركعتين عند اتي 3 واتي يوسف وهو المختار اخذ الفقيه
ابو جعفر وابوبكر محمد بن الفضل قال قاض خان وهو الصحيح لان الفعدة
على راس الثانية فوضف التطوع فان تركها كان ينبغي ان تفسد صلاة اصله
كما هو قول محمد وزفر وهو القياس وانما جاز على قول الخ واتي يوسف
استحسانا فاخذنا بالقياس فساد الشفع الاول وبالا سحن في حق بقاء
التحرية واذ بقيت صحيحة شروعه في الشفع الثاني وقد اتته بالفعدة في اذ
عن تسليم واحدة وقال الفقيه ابو الليث تنوب عن تسليمين والصحيح
الاول ولو قعد على راس الركعتين جازت عن تسليمين بالاتفاق واذ اقرع

فرغ من قراءة الشاهد ينظر بفكره ان علم انه ان زاد عليه يتقبل على القوم
لا يزيد الدعوات الماثورة في تخصيصه الدعوات اشارة الى انه يزيد
الصلاة على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها على قول الله صل على محمد و
علي آل محمد لانه هو المفروض عند الشافعي وبه تنادي السنة عندنا فلا
يزيد الى تمامها ان كان يشغل ولو تركوا تسليمه كانوا قد سهوا عنه
فتركوه وها بعد ما صلوا صلاة التراويح اختلف المشايخ في انهم هل يصلون
تلك التسليم بجماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل لا يصلون تلك التسليم بجماعة لانهما فانت عن محلها والجماعة
انما شرعت في التراويح اذا كانت في محلها وقال الصدر الشهيد يجوز
ان يقال يصلي تلك التسليم بجماعة لان وقتها باق لان الليل كله بعد
العشاء وبعد الترتيق سواء هو المختار كما تقدم وقوله يجوز ان
يقال يقال اشارة الى انه لا رواية عن الاية في هذه المسئلة وانما
هو اختيار من المتأخرين بناء على ما قلنا والظاهر قول الصدر لانه بناء
على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على راس ركعة ساهيا في
الشفع الاول من التراويح بصل ما بقى منها على وجهها قبل ان يعيد
ذلك الشفع قال مشايخ بخاري يقضي الشفع الاول لا غير لان كل
شفع صلاة على حدة وقد خرج من الشفع الاول بشروعه في الشفع
الثاني فلا يفسد ما بعد الشفع الاول فلا يكره الا قضاءه وقال
مشايخ سرقند عليه قضاء الكل في كل التراويح لفشاها كلها لان ذلك
السلام لا يخرجهم من حرمة الصلاة لكونه سهوا فادام الى الشفع الثاني
صحيح شروعه فيه وكان قعوده فيه على الثالثة فاذا سلم كان سهوا
بناء على السهو الاول فلم يخرجهم من الصلاة ويصح شروعه في الشفع الثالث
وحصل قعوده وسلامه على الخامسة سهوا وهكذا الى آخر الاشفاغ فقد
ترك الفعدة على الركعتين في الاشفاغ كلها فتفسد سرها وقيد بالسلام
ساهيا لانه لو سلم عند او فعل بعد سلامه سهوا فعلم منافيا للصلاة

فلا يرتاب ذو فرم بعد هذا أنها المحقق بالصلوة الخ في المحافظة
عليها وفي الخبر عن الإمام أحمد من ترك الوتر عمدا فهو رجل سواء
لا ينبغي أن تقبل شهادته والرواية الثانية أنه سنة مؤكدة وهو قولها
وعليه كثر العلماء والرواية الثالثة أنه واجب وهي آخر أقواله قال في
المحيط هو الصحيح وقال قاضي خان هو الأصح قال في التحفة يرجع
زفر فقال أنه سنة ترجع وقال واجب استدلال الأكثر بحديث الأعرابي
هل على غيره فقال عليه الصلوة والسلام لا إلا أن تطوع فإنه ينفي
الفرض والوجوب ويقول عليه الصلوة والسلام خمس صلوات كسرت
الله عليكم الحديث وبفعله عليه السلام آياه على الواحدة وهو ما أخرجه
في الصحيحين عن ابن عمر أنه عليه السلام كان يوتر على البعير والفرس أيضا
لا يؤذي على الواحدة من غير عذر وبمعاملة معاملة السنن من
أنه لا يؤذي له ولا يقام ويؤذي ذلك ولا ينجح ومن وافقه حديث ابن
عمر أنه عليه السلام قال اجعل الآخر صلواتك بالليل وتوافق عليها
وهو عند العلماء عن الفريضة للوجوب وقوله عليه السلام الوتر حق فمن
لم يوتر فليس مني رواه الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن
لم يوتر فليس مني رواه ابوداود من حديث ابن المنيب عبد الله العمري
عن يريه عن أبيه ورواه الحاكم وصححه وقال ابن المنيب ثقة وثقة
ابن معين أيضا وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول صالح الحديث و
انكر على البخاري إدخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان و
قال ابن عدي لا بأس به فالحديث حسن وأخرج البزار عن حكيم عن
عبيدة عن جابر عن أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم وقال لا نعلم يروى عن
بن مسعود إلا من هذا الوجه فإن قيل الأمر قد يكون للتدب والحق
هو الثابت وكذا الوجوب لغة فيجب الحمل عليه فمما عارضه وتقيام
القرينة أما المعارضة فتقدم من حديث الأعرابي ومن فعله على الواحدة

الواحدة وكذا حديث معاذ حين بعثه عليه السلام إلى اليمن وقال له فيما قال
فأعلم أن الله قد فرض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة متفق عليه
قال ابن حبان وكان قبل وفاته عليه الصلوة والسلام بآيام يسيرة وفي الموطأ
أنه عليه السلام قام بهم في رمضان فصلى بهم ثمان ركعات وأوتر ثم استنظره
من القابلة فلم يخرج إليهم فسأله فقال خشيت أن يكتب عليكم الوتر
وأما القرينة الصادقة للوجوب أي اللغوي فإني أرى في السنن سوى الترمذي
أنه عليه السلام قال الوتر حق واجب على كل مسلم في أحب أن يوتر بخمس فليوتر
ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر
ورواه ابن حبان والحاكم وقال على شرطهما فقد خبر بعد الحكم بالوجوب
فلو كان واجبا لكان كل خصل من المذكورة يقع واجبة على ما عرف في
الواجب المحض وقد اجمعا على عدم وجوب الخ فوجب صرفه لا الوجوب
للغوي وهو مطلق الثبوت ولا يلزم منه الوجوب شرعا فالجواب
عن حديث الأعرابي وما بعده وحديث معاذ بأنه يجوز أن يكون قبل و
وجوب الوتر وأنه وجب بعد سفر معاذ وإن كان قبل موته عليه السلام بقليل
فلا تعارض وعن حديث الواحدة واقعة حال لا عموم لها فيجوز كون ذلك
لعذر فإن الفرض يجوز على الدابة لعذر الطين ونحوه ويجوز أن يكون قبل
وجوبه أيضا وقد روى الطحاوي عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع
عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ويتر عن النبي صلى
الله عليه وسلم ففعل ذلك فدل أن وتره ذلك كان أمّا حالة عدم وجوبه
أو لعذر وعلى حديث الموطأ بأنه أيضا يجوز أن يكون قبل وجوبه ثم وجب
بعده أو لم يرد بالوتر المجموع من صلوة الليل المحض بوتر فأنهم كانوا
يطلقون عليها اسم الوتر لأن الجموع في هذه الإرادة ظاهرة
من نفس الحديث فإنه عليه السلام صلى بهم ثمان ركعات وأوتر ثم
تأخر في القابلة يعني عما فعله في السابقة البتة وعلى تأخره عن ذلك
مخشية أن يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهر الصلوة التي فعلت مخشية

بالوتر ويؤتيه ما صرح به في رواية الجلي لهذا الحديث من قوله
 خشيت ان يكتب عليكم صلاة الليل والحواب عن القرينة ان ذلك قيل ان
 يستقر امر الوتر فيجوز كونه كان اول ذلك وفي مسلم عن عايشة انة عليه
 السلام كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمسة يجلس على كل
 منها الا في آخرها فدل ان الوتر كان خمسا وقد اجمعوا على انه يجلس على كل
 ركعتين وهو يفيد خلافه وفي الدارقطني انه عليه السلام قال لا يوتر
 بثلاث او بربعة او بسبع والابتار بثلاث جائز اجماعا فدل ان هذا او
 ما شاكله كان قبل ان يستقر امر الوتر وكيف يحمل على التفرقة وهو مخوف
 بما يؤكد مقتضاه من قوله عليه السلام فمن لم يوتر فليس مني مؤكدا بالتكرار
 ثلثا وعدم الاذان والاقامة له لكون الغالب فيه الانفراد مع ان وقت
 العشاء وقت فلا يدل على عدم وجوبه ونزوم القراءة في جميع ركعاته
 لانه احتياط لتعدد الواجب بين السنة والفرض بالنظر الى الاول يجب
 في جميعه وبالنظر الى الثاني لا فيجب احتياطا وهذا وقد اورد في الكافي
 وغيره ما روى عن الامام انه فرض بانه فرض على من يعمل به عمل الفل
 في انه مستقل غير تابع للعشاء فلا يلزم عنده اعادته للنزوم اعادتها
 اذا صلينا انه ظهر فسادها دونة ونزوم الترتيب بينه وبين غيره
 من الفرائض حتى لو تذكرت فليجبه صاحب الترتيب في صلاة فرض ان عليه
 الوتر نفس تلك بتدكوه عنده وكذا لو تذكرت فليجبه وهو يفيد
 يلزمه قضاء تلك الفائتة ثم اعادته عنده واولوا ما روى عنه
 انه سنة بانه المراد بثبوت وجوبه بالسنة واما من حيث الاعتقاد
 فالصحيح انه واجب فيفسق تاركه غير المتأول ولا يكفر جاحده الا
 ان استخف ولم يره حقا على المعز الذي مر في السنن الموضع الثاني
 في قدره وهو ثلث ركعات بسلام واحد عندنا وهو قول عمر وعليه
 وابن مسعود وآتي وآس وابن عباس واني امامنا وعمر بن عبد
 العزيز واختاره الثوري وابن المبارك وهو قول مالك في كتاب الصيام

في بيان ان قضاء الوتر

الصيام ذكره في العارضة وقال ابن بطال هو قول حذيفة واني و
 الفقهاء السبعة وسعيد بن المسيب وعند الشافعي اقله واحدة وهو
 اختيار احمد لنا حديث عائشة قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوتر في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلي اربعها فلا
 تسأل عن حسنين وطولهن ثم يصلي اربعها فلا تسأل عن حسنين
 وطولهن ثم يصلي ثلثا قالت فقلت يا رسول الله انتام قبل ان يوتر قال
 يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي رواه البخاري ومسلم والترمذي
 وقال حديث صحيح فلو كان الثلث بتسليمين لقالت ثم يصلي ركعتين ثم
 واحدة لانها فصلت وعنها انه عليه السلام كان يوتر بثلاث لا يفصل فيهن
 رواه النسائي واحد ولقطة كان لا يسلم في ركعة الوتر قال النووي اسنا
 حسن قال روى البيهقي في السنن الكبير باسناد حسن صحيح وعنها انه
 عليه السلام كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بقائمة الكتاب وسبح
 باسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو
 الله احد والمعوذتين رواه اصحاب السنن الاربعة وابن حبان في
 صحيحه والحاكم في المستدرک وعن ابي بن كعب انه عليه السلام كان يقرأ
 في الوتر سبعة اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي
 الثالثة بقل هو الله احد ولا يسلم الا في آخرهن واما مخوف قول عليه السلام
 صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي احدكم الصبح صلى ركعة واحدة يوتر به
 ما قد صلا فلا دلالة فيه على ان الوتر واحدة بترجمة مستقلة اذ يحمل
 ان المراد صلا واحدة متصلة فلا يقاوم الصريح الذي ذكرناه وغيرها
 مما يطول ذكره مع ان اكثر الصحابة عليه السلام قالوا ان الوتر ثلث ركعات
 ثنا ابو خالد قال سألت ابا العالية عن الوتر فقال علمنا اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلاة المغرب هذا الوتر بالليل وهذا الوتر
 النهار وعن عبد الله بن مسعود الوتر ثلث ركعات كوتر النهار صلاة
 المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقد روى مرفوعا لكن باسناد مضطرب

في بيان القراءة في الوتر

وما وقع في السنن وغيرها من زيادة العقد بين اكثرها الامام
 وابن معين ولم يثبتها اكثر اهل العلم كالثوري والترمذي
 من البخاري

ود

يعرجي بن ابي الحواجب فانه الذي روى رفعه عن الاعمش عن ابن مسعود
 عنه عليه السلام فان قيل سلمنا ذلك لكن لا يدل على في صحة الواحدة
 بل انما يدل على افضلية الثلث وانتم تدعون عدم اجزاء الواحدة فلو
 يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء الواحدة لما روى محمد بن كعب القرظي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء وعن ابن مسعود ما اجزاء
 ركعة قطا واوتر سعيد بن ابي وقاص بركعة فانكر علي بن مسعود و
 قال ما هذه البتراء التي لا تعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وفي البسوط عن عمر رضي الله عنه انه لما راى سعد ابوتر بركعة
 قال ما هذه البتراء لنشف عنها اولا ودبلك وما روى عنه عليه
 السلام من الوتر خمس وسبع ومخوذ لك فاجواب عنه قد تقدم من
 العمل على ما قيل الا استقرارا وعلى فصل البتئين او الاربع او نحوها
 عن الثلث او بان المراد من الوتر مجموعة صلوة الليل مع الوتر على
 ما مر مما يظهر بادي في تأمل في سياق الكلام الموضوع الثالث في القراءة
 فيه وهو ما قال يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها وقد تقدم
 ان ذلك للاحتياط والمسح قراءة سورة في الاولى وقيل يا ايها الكا
 في الثانية وقيل هو الله احد في الثالثة لما تقدم من حديث عائشة
 رضي الله عنها الا ان فيه في الثالثة قل هو الله احد والعودتين و
 لم يعمل اصحابنا بتلك الزيادة تحوزا عن اطلالة الثالثة على الثانية
 اخذ برواية ابي بن كعب المتقدمة وبما روى ابو جعفر عن مسنده عن
 حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي
 الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد الموضوع الرابع
 في قنوته وهو ما قال ويقنئ في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة
 خلوها للشا في وخلا في موضعين الاول كونه قبل الركوع فانه عنده
 بعده والثانية كونه في جميع السنة فانه عنده في النصف الاخير من

في القنوت

من رمضان فقط لم في الاول ما روى الدارقطني عن سويد بن غفلة
 قال سمعت ابا بكر وعمر وعثمان وعلي بن ارضوان الله عليهم اجمعين يقولون
 قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك
 وروى الحاكم وصححه عن الحسن بن علي رضي الله عنهما علمني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن في وترى اذا رفعت راسي وكه
 يبق الا السجود اللهم اهدني فيمن هديت له آخره وسندك ان
 شاء الله تعالى ولنا ما روى النسائي وابن ماجه ثنا علي بن ميمون
 الوفي ثنا محمد بن يزيد عن سفيان عن زيد اليامي عن سعيد بن عبد
 الرحمن بن ابي عن ابيه عن ابي بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يوتر فيقنئ قبل الركوع اللفظ لابن ماجه ولفظ النسائي
 كان بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها
 الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنئ قبل الركوع و زاد في
 سنة فاذا فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يطيل في آخرهن
 بعد صوته انتهى وكون الاعمش وشعبة وعبد الملك ابن ابي سليمان
 وجبر بن حازم روى هذا الحديث عن زيد اليامي ولم يذكر وا هذه
 الزيادة وهي ويقنئ قبل الركوع لا يقدح لان سفيان ثقة وزيادة
 الثقة مقبولة وقد اخرج الخطيب في كتاب القنوت له ثنا ابو الحسن احمد
 بن محمد الهمداني انا احمد بن محمد بن سعيد ثنا احمد بن الحسين بن
 عبد الملك ثنا منصور بن ابي بريدة عن شريك عن منصور عن ابي
 عن علي بن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قنئ في
 الوتر قبل الركوع وذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه و اخرج
 ابو نعيم في الحلية عن عطاء بن مسلم ثنا العلاء بن السيب عن حبيب بن
 ابي ثابت عن ابن عباس قال اوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث قنئ
 فيها قبل الركوع في الاوسط ثنا محمود بن محمد المروزي ثنا سفيان بن عيينة
 الترمذي ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر ان

هيم

النبي



صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع فقط
 حصل فيه نظائر كثير بطريق كل منها اما حسن او صحيح وما روى عن
 انس انه عليه السلام قنت بعد الركوع فالمراد منه ان ذلك شهر فقط
 بذلك ما في الصحيحين عن عاصم الاجوال سالت انساعن القنوت في
 الصلوة قال نعم فقلت كان قبل الركوع او بعده قال قبله قلت فانه قالوا
 اخبرني عنك انك قلت بعده قال كذب اما قنت عليه السلام بعد الركوع
 شهر اشهر وعاصم ثقة جدا وخرج ابن ابي شيبة ثنا يزيد بن
 هرون عن هشام الدستوار عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن
 مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنوتون في الوتر قبل الركوع
 فهذه تعارض رواية الدارقطني وسلم الباقي عن المعارضة واما حديث
 الحسن فليس فيه دلالة على العموم فيحتمل كون التعظيم كان في ذلك الشهر الذي
 ذكره انس والله سبحانه اعلم وله في الثاني ما روى ابو داود عن
 عمر رضي الله عنه جمع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي عشرين ليلة
 من الشهر يعني رمضان ولا يقنت بهم الا في النصف الثاني فاذا
 كان العشر الاوخر تخلف فصلي في بيته وخرج ابن عدي بطريق
 ضعيف عن انس كان عليه السلام يقنت في النصف الاخير من رمضان
 ولنا ما اخرج اصحاب السنن الاربعة عن يزيد بن ابي مريم عن
 ابي الجوز عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم كلمات اقولهن في الوتر وفي لفظ قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن
 هديت الى آخره وخرج الاربعة ايضا وحسن الترمذي عن علي
 انه عليه السلام كان يقول في آخر وتره اللهم اني اعوذ بفضلك
 من سخطك وبمعافائك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصر
 ثنا عليك انت كما اثبتت على نفسك وفيما تقدم في الخلاف قبلها
 ما هو اوضح في الدلالة على المواظبة فارجع اليه والقنوت فيما استدل
 به في طول القيام فانه يقال عليه تخصيصا للنصف الاخير بزيادة

بزيادة الاجتهاد على ان الاقل منقطع لانه رواية الحسن البصري ان علي
 جمع اليه والحسن لم يدرك عمر بل ولد لستين بقية من حوافه والله
 ضعيف باي عاتكة ضعفه البيهقي وقولنا هو قول ابن مسعود و
 الحسن والنخعي وابن المبارك واسحق واني ثور وعامة اهل العلم
 حتى قال الطحاوي لم يقل بالقنوت في النصف الاخير في رمضان
 فقط الا الشافعي واللبث لكن نقل السروجي انه مروي عن علي واني
 وابن يسيرين ورواية عن مالك واحدة اذا اراد القنوت كبر و
 رفع يديه عندنا وذكر ابو نصر الاقطع في شرح القدوري ان المزي
 قال زاد ابو ج بكبيرة في القنوت لم تثبت في السنة ولادل عليها قياس
 قال وهذا خطأ منه فان ذلك مروي عن علي وابن عمر والبراء بن
 عازب والقياس يدل عليه فان التكبير للفصل والانتقال من حال
 الى حال وحال القنوت مخالفة لحال القراءة وقال احمد اذا قنت
 قبل الركوع كبر قال ابن قدامة في المغني وقد روى عن عمر انه كان اذا فرغ
 من القراءة كبر وفي الذخيرة رفع يديه حذار اذنيه وهو مروي عن ابن
 مسعود وابن عمر وابن عباس واني عبيدة واسحق وقد تقدم و
 القنوت قبل ليس فيه دعاء موقت او معين وكبره ان يوقت لانه
 يحرك على اللسان من غير احضار قلب ولا صدق رغبة فلا يحصل
 به المقود والصحيح ان ذلك اعدم التوقيت انما هو فيما عدا المأثور
 لان الصحيح انه اتفقوا عليه لانه ربما يجري على اللسان ما يشبه كلام
 الناس اذا لم يوقت والمأثور بالفاظ مختلفة واحسنها
 اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستعذ بك ونؤمن بك
 ونوكل عليك ونشقي عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع
 ونترك من يفكرك اللهم اياك نعبد ولا نصلي ونسجد واليك
 نسعى ونخفق ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد
 بالكفار ملحق وفي الاذكار عن عمر اللهم انا نستعينك ونستغفر

في بيان تكبير القنوت

اورد
 وخلفك بالانسان من الغفلة وهو الاستغفار في القنوت
 القنوت ولو لم يترك التكبير في الصلاة لكانت حاشية
 من كثر العباد
 الكوردي وقاض خان

صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا انما قنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهر واحد يدعو على احياء من احياء المشركين وروى
الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن عبد الله الانصاري ثنا سعيد
بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت
الا اذا دعوا لقوم او دعا عليهم وهذا سند صحيح قاله صاحب تنقيح
التحقيق واما ما اخرج في غير انس فقد شنع عليه ابو الفرج بن الجوزي
بسببه وبلغ في الغاية ونسب اليه ما لا ينبغي ذكره بسبب انه يعلم انها باطلة
وقد اشتهر بعض الرواة فيها بالوضع وقد قال عليه السلام من حدث عني
بحديث يروى انه كذب فهو واحد الكاذبين وفي الصحيحين ان النبي
صلى الله عليه وسلم قنت شهرًا يدعو على قوم من العرب ثم تركه واخرجه
ابن حبان عن الواهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد وابي سلمة
عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في
صلوة الصبح الا ان يدعو لقوم او على قوم وهو سند صحيح وعنه ابي
مالك سعد بن طارق الا شجعي عن ابيه صليت خلف النبي صلى
الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت
خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف
علي فلم يقنت ثم قال يابني انما بدعة رواه السائي وابن ماجه
والترمذي وقال حديث حسن صحيح ولفظه ولفظ ابن ماجه
عن ابي مالك قال قلت لابي بابت انتك قد صليت خلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم واني بكروا عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم بالكوفة
مخوفين خمس سنين كانوا يقنتون في الفجر قال اي بني محمد وبهذا
ظهر خطأ نقل الحارثي للقنوت عن الخلفاء الاربعة وقال الحافظ
ابن مندة رواه يحيى حديث ابي مالك جماعة من النخلة منهم ابو عوانة
وابن ادريس وابن عبد الواحد وحفص وابن غياث واخرجه
ابو مسعود الرازي في اصول السنة وجعل اول حديث من باب من

باب من قال ان القنوت محدث وانه عليه السلام قنت شهرًا ثم تركه
قال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يعارض قول الحارثي
ان القنوت مذهب كثير الصالحين والتابعين وقد اخرج ابن ابي شيبة
عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا لا يقنتون في الفجر واخرجه
عن علي بن ابي حمزة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقنت
عدونا وفيه انه كان منكر عند الناس وليس الناس اذ ذلك الا الصلوات
والتابعين واخرجه ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن
الزبير انهم كانوا لا يقنتون في صلاة الفجر واخرجه عن ابن عمر انه قال في
قنوت الفجر ما شهدت وما علمت وما اسند الحارثي عن سعيد بن
المسيب انه ذكره قوله ابن عمر هذا فقال اما انت فنت مع ابيه ولكنه نسى
اسند عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسبنا ايثنا سعيد بن المسيب
فسئلوه ان صح فهو ظاهر الدلالة على ان المراد قنوت النوازل والا
فهل يتوهم عاقل ان امرًا من امور الصلوة يفعل كل يوم ينساه
ابن عمر يقول ما شهدت وما علمت ومن هو ادنى منه يراى يترك
انما يتطرق النسيان الى ما يكون فطنة في بعض الاحيان ووقوعه
في بعض الازمان وبهذا يقطع كل عاقل تاركه للشك ان القنوت
لو كان سنة رابطة يفعله عليه السلام كل صبح يجهر به ويؤمن من
خلفه كما قال الشافعي او يستربه بحيث يقطع القراءة الجهرية ويستر
ملكًا كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى لم يتحقق في هذا الاختلاف
بل كان سبيله ان ينقل كمثل جهر القراءة ومخافتها وخود ذلك وان جميع
ما ورد من قنوته وقنوت الخلفاء الواشرين وغيرهم ما اختلف فيه
انما هو قنوت النوازل فانه محل الاجتهاد لان حديث انس عليه السلام
لم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ونحوه مما عن الصالحين يشبهه فانه روى
عن ابي بكر رضي الله عنه قنت عند محاربة مسيلة وكذا كقنت عمر وكذا
علي ومعاوية عند محاربتهم ما وجدته في حديث ابي جوحه انه عليه السلام قنت

شهر لم يقن قبله ولا بعده بنفيه فوجب كون بقاء القنوت في النوازل
 امر مجتهد فيه وذلك انه لم يوتر عنه عليه السلام انه قال لا قنوت في نازلة
 بعد هذه بل مجرد العدم بعدها فيجب الاجتهاد بان يظن ان ذلك انما هو
 لدفع شرعية ونسخه نظر الى سبب تركه عليه السلام وهو انه لما نزل بس
 لك من الامر شي ترك او انه لعدم وقوع نازلة تستدعي القنوت بعدها
 فتكون شرعية مستمرة وهو محل القنوت من قنن من الصلابة بعد
 وفاته عليه الصلوة والسلام وهو مذهبهنا وعليه الجمهور وقال الحافظ ابو
 ابو جعفر الطحاوي انما لا يقن عندنا في صلوة الفجر من غير ليلة فان وقع
 فتنة او ليلة فلا بأس به فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت
 في الصلوات كلها عند النوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم حملوا ما روى
 عنه عليه السلام انه قنن في الظهر والعشاء على ما في مسلم وانه قنن في المغرب
 ايضا على ما في البخاري على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الوارد
 في الفجر عنه عليه السلام والله سبحانه وتعالى اعلم بالموضع الخامس في ادائه
 بالجماعة فالاجماع على ما ذكره المصنف من قوله ولا يصلي الا بالجماعة الا في
 شهر رمضان ومعناه الكراهة دون عدم الجواز لانه نقل من وجه ولانه
 لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه فيكون بدعة
 مكروهة واما في رمضان فلا خلاف في نفي كراهة الجماعة فيه ولكن اختلفوا
 في الافضل في فتاوى قاضي خان الصفيحي ان الجماعة افضل لانه لما جاز
 الجماعة كانت افضل اعتبارا بالكتابة وفي النهاية بعد ما حكى هذا قال
 واخار على وان يوتر في منزلة لا بجماعة لان الصلابة لم يجمعوا
 على الوتر بجماعة في رمضان كما اجمعوا على التراخي لان عمر كان يوترهم
 فيه رمضان واني كان استنزل قال ابن الهمام وانت علمت مما قد
 انه عليه السلام كان او يوترهم ثم يترى العذرة تأخيره عن مثل ما صنع
 فيما مضى فلما ان فعله الجماعة في النفل ثم بيانه العذرة تركه اوجب
 استحبابها فيه فكذا في الوتر بجماعة فان الجاري فيه مثل الجاري في النفل بعينه

بن

منه

بعينه وكذا ما نقلناه من فعل الخلفاء يفيد ذلك فعل من تاخر عن
 الجماعة فيه اجب ان يصلي آخر الليل فانه افضل كما قال عمر رضي الله عنه
 والي بنامون عنها افضل وعلم قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل
 وترا فآخرها لذلك فلا يدل ذلك على ان الافضل فيه ترك الجماعة لمن احب
 ان يوتر اول الليل كما يعطيه اطلاق جواب هؤلاء استثنى الموضع الثاني
 في بقية مباحث القنوت مما يتعلق بالمتابعة فيه والجمهور وغير ذلك
 والمسبوق في الوتر يقنن مع الامام ولا شك ان هذا القول بان
 المقنن يقنن وهو الصحيح على ما سياتي فيه من الخلاف ان شاء الله
 تعالى واذا قنن مع الامام لا يقنن بعدها اي بعد الركعة التي قنن فيها مع
 الامام لانه قنن في موضعه لانها آخر صلوة وما يقضيه اولها حكى في
 القراءة وما يشبهها وهو القنوت واذا وقع في موضعه بيقين لا يكره
 لان تكراره غير مشروع وان شك انه في الركعة الثالثة من الوتر ام في
 الركعة الثانية منه ولم يتخرج ظنه باحد الامرين فانه يبنى على الاقل فيصلي
 الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت
 الثانية ويقنن مرتين مرة في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها
 الثالثة ومرة في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة وتلك كانت الثانية
 وذلك لان تكرار القنوت في موضعه مكروه كما مر وفي المسئلة الاولى
 لو كرهه كان ذلك تكراره في موضعه وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما
 في موضعه لان بعض النسخ مراده ان احدهما وقع في موضعه واحدهما
 لم يقع في موضعه والعبادة لا تساعده وفي بعضهما لم يقع الا احدهما
 في موضعه وهو المناسب للمراد وكذا الحكم لو شك انه في الاولى والثانية
 يقنن وكل ركعة يحتمل انها ثالثة هذا ولكن قولهم في مسئلة المسبوق
 انه لو كثر يكون تكرار في موضعه فيكره غيره سديد لانه الركعة التي قنن
 فيها المسبوق مع الامام هو آخر صلوة فهو موضع القنوت وغيرها
 ليس موضع فلو كثر لا يكون تكرار في موضعه بل احدهما في موضع فحسب

س

فالأول ان يقال ان تكراره مع العلم بوقوعه في موضعه مكروه بخلاف ما
 اذا لم يعلم بوقوعه في موضعه فانه جواز القنوت المتأخر بين ان يكون وا
 بتقدم ان الاول لم يكن في موضعه وبين ان يكون مكروها بتقدم ان
 الاول وقع في موضعه وما دار بين كونه واجبا وكونه مكروها يؤتى به
 احتياط بخلاف ما دار بين كونه سنة او مكروها فانه يتروك وذكر في
 الأخيرة انه ان قنت في الاولى او في الثانية ساهيا لم يقبض في الثالثة
 وكذا في فتاوى قاضي خان وهو مخالف لمسئلة الشك ولكن بينهما فرق
 وهو ان الساهي قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك
 الا ان هذا الفرق غير مفيد اذا لا عبرة بالظن الذي ظهر خطاؤه واذا
 كان الشاك بعيد لاحتمال ان الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا بعيد
 الساهي بعد ما يتقن ذلك وقد مر في الخلاصة عن المصدر الشريفة
 انه قال في المسئلة لا يقبض ثانيا وفي الساهي يقبض ثانيا فان كان ما في
 الأخيرة رواية فهي غير موافقة للاداية وتقليل قاضي خان بان تكرار
 القنوت غير مشروع منقوض بالشك اللهم الا ان يختار في الشاك
 ايضا انه يقبض في الاولى مما شك فيه ثم بالشك لا بعيد كما اختاره
 الشيخ بل لا يحتاج الى الفرق اصلا الا ان المختار ما قاله ابو حفص
 الكبير وابو علي النسفي من ان الشاك بعيد في كل ركعة يحتمل انها
 ثالثة وكذا الساهي عما اختاره الصدر الشريفة والله سبحانه
 اعلم وهل يصح في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم ام لا قال
 الفقهاء بوالليت يصح لانها من سنن الدعاء وقد امت الرواية بها من
 طريق الشافعي في حديث قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما قال ابن
 الممام ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول وذكره بعض الفتاوى
 بلفظ لا بأس فقال لا بأس بان يصلي وهو غير بعيد من قول ابي الليث
 والمراد بلو بأس انه الاولى نظر الى الدليل لكن في فتاوى قاضي خان
 وغيره انه اذا صلى في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا اذا صلى في

روى عن ابي عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في القنوت وكذا
 النبي صلى الله عليه وسلم وانما يصح قبول من الخلق
 في بيان الصلوة في كل ركعة

جاء

نقص

في التشهد الاول سرورا لا يصلي في الاخير وهو قول لم يرو عن الاية
 المتقدمين وليس لقائله دليل يعتمد عليه كلوم قاضي خان يشير الى عدم
 اختياره له حيث قال واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت
 قالوا لا يصلي عليه القعدة الأخيرة ففي قوله قالوا إشارة الى عدم استحبابه
 له والامة غير مروية عن الامة كما قلناه فان ذلك هو المتعارف في
 عباراتهم لمن استقرأها والله اعلم واختلفوا ايضا هل يجهر الامام
 بالقنوت ام يخافت به قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل بخافت كالأجر
 العادة اي بالخافتة في مسجد الامام ابي حفص الكبير تلميذ الامام محمد بن
 الحسن بن جاري والظاهر انه مختاره وفي المحيط والامام جهر به عند
 محمد وعند ابو يوسف لا يجهر وهو الاصح لانه دعاء وذكر وذكر في
 الأخيرة الخلو في علي العكس وقال بعض الشايخ يجب ان يجهر الامام به
 لتشهره بالقراءة وقال صاحب الأخيرة برهان الدين استحسنوا الى
 الشايخ والمراد بعضهم الجهر بالقنوت في بلود العجم ليتعلموا فان هذا
 اختيار بعض الشايخ ان القوم ان كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجهر
 ليتعلموا والآخر يخافت وذكر في الشرح بعض شرح الاسيما ان يكون ذلك
 الجهر الذي يجهره الامام في القنوت دون جهر القراءة وقابين الركن
 وغيره في الصفة واعلم ان تعليل الجهر بان يتعلموا ليس بقوي لان
 الصلوة ليست محل التعلم فلماذا اختار صاحب الهداية وغيره من
 المحققين الاخفاء وصححه صاحب المحيط على ما مر لان الجهر يشوش المقدس
 لانهم يتابعونه على ما هو المختار ولانه ذكر ودعاء والمختار فيها الاخفاء
 كما في الشفاء والتأمين وسائر الادعية والاذكار قال الله تعالى ادعوا
 ربكم تضرعا وخفية وقال الله تعالى وادكروا ربك في نفسك تضرعا وخفية
 ودن الجهر من القول وقال عليه الصلوة والسلام خير الذكر الخفي
 فهذا في حق الامام كما مر واما المنفرد فذكر الاسيما ان شاء جهر
 واسمع نفسه وان شاء سميع غيره وان شاء خافت وقال الشيخ كمال الدين

الدين

بن الرهام والذي يقتضيه اختيار من اختيار الاخفاء في حق الامام
اختياره في حق المنفرد بادني تأمل انتهى وذلك اما قلنا من الادلة
وانعدام الحلة التي علل بها من اختيار الجهر لاجل العلم وانما خيره الا
الاسيحية لان المختار عنده ان الامام سيجري به دون الجهر بالقراءة كما
تقدم واما المقتدى فهو مختار بين ثلث المحيط واكثر المحققين وان شاء
امن وان شاء سكت كل واحد من المذكورين الاشياء الثلاثة مروى على
الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد فذكر في الحاشية عند ابي يوسف
يقراء وعند محمد لا يقراء بل يؤتمن وفي رواية الاخيرة لا يقراء على قول محمد
ويقراء على قول ابي يوسف وفي موضع آخر يؤتمن على قول محمد ويسكت
على قول ابي يوسف وقيل على قول ابي يوسف ان شاء سكت و
ان شاء واء وعلى قول محمد ان شاء واء وان شاء امن وفي فتاوى
قاض خان عن ابي يوسف انه ان شاء في وقت وان شاء امن وعند
في رواية يفتى الى ان عذابا بالكفار برملحق نه يسكت وعند محمد
في رواية يسكت وفي رواية الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء
لج يؤتمن انتهى والمقتدى لمن يفتى في الجهر لا يتبعه في الفتوى
عند ابي حنيفة ومحمد بل يقف ساكنا في الاظهر لمتابعة فيما يجب متابعتها
فيه وهو القيام وقيل بغيره في تحقيقا للمعنى الفقه وقال ابو يوسف
يتبع لانه مجتهد فيه وعليه متابعة الامام في المجتهدات كما في تكبير
العبد وكما انه منسوخ ولا متابعة في المنسوخ كما لو كبر للمخارة
خمس لا يتبعه في الخامسة من اختلافهم في هذا يعلم ان الصحيح هو
في فتوى التوركا في الكافي وغيره وان فتى المقتدى او امن لا يرفع
صوته بالاتفاق ليلا يشوش غيره ولان الاصل في الدعاء الاخفاء
علما ما تقدم في ان يترك قبل النوم فيقام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا
لحديث طلحة بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا وترين في ليلة رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وقد ثبت

ثبت انه عليه الصلوة والسلام شفع بعد التوردي الترمذي عن ام سلمة
انه عليه الصلوة والسلام كان يصلي بعد التوردي ركعتين وزاد ابن ماجة
خفيفتين وهو جالس وروى الدارمي عن ثوبان عنه عليه الصلوة و
السلام قال ان هذا الشهر جند وثقل فاذا اوتر احدكم فليركع ركعتين
فان قام من الليل والا كان ناله وروى الامام احمد عن ابي امامة ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد التوردي وهو جالس يقرأ فيهما
اذ ارتفعت وقلي يا ايها الكافرون **تمت** من النوافل صلوة الكسوف
وهي مما اجتمع على شربتها بالجماعة من غير كراهة وصفتها ان يصلي
الامام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل ركعة
بركوع واحد كسائر الصلوات ويطلق فيهما القراءة فيقرأ في كل منهما
بالحقرة ويخفي القراءة عند ابي حنيفة وعندهما بجهر وعند محمد كقول
ابي حنيفة يدعو بعد الصلوة حتى تجلي الشمس وان لم يحضر امام الجمعة
صلى الناس في ادى وكذا في خسوف القمر يصلون في ادى وكذلك عند
حديث فرغ من شدة ظلمة او دج او نحو ذلك وقال الائمة الثلاثة
صلوة الكسوف كل ركعة بركوعين حديث عائشة وابن عباس رضي
الله عنهما في الصحيحين وغيرهما انه عليه الصلوة والسلام صلى الكسوف
الشمس ركعتين باربعة ركوعات واربعة سجودات ولنا ما اخرج ابوداود
والنسائي والترمذي في الشايع والطيحاوي عن عطاء بن الشايع
عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال انكسفت الشمس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عليه السلام فلم يكذب ركع ثم ركع فلم
يكذب ركع ثم ركع فلم يكذب سجدة ثم سجدة فلم يكذب رفع ثم رفع فلم يكذب
سجدة فلم يكذب رفع وقيل في الركعة الاخرى مثل ذلك واخرجه الحاكم
وقال صحيح ولم يخرجاه من اجل عطاء بن الشايع انتهى وهذا توثيق
منه لعطاء وقد اخرج له البخاري ومروان بن اسحق وقال ابو يوسف
وروى ابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجة والطيحاوي عن سمرة بن جندب

بيان صلوة الكسوف

الشيء من أجل صفاء القلب من قسا
بكل أهل البادية الواحدة ثم صرح

لما قال بينا أنا و غلام من الانصار منى غرضين لنا حتى اذا كانت الشمس
قد أصبحت او ثلثة في عين الناظر من الافق اسودت حتى آضت كأنها
تنومة فقال احدهما لصاحبه انطلق بنا الى المسجد فوالله ليحدثن بشئ
هذه الشمس رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقمته خذنا قال قد فعلنا فاذا
هو بارز فاستقدم فصلى فقام بنا كما طول ما قام بنا صلوة فقط لا سمع
لصوتنا ثم سجد بنا كما طول ما سجد بنا في صلوة فقط لا سمع له صوتا
ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ذلك فوافق تجلي الشمس جلوسه في الركعة
الثانية ثم سلم ثم قام فحمد الله واثنى عليه وشهد ان لا اله الا الله وشهد
انه عبده ورسوله قال الترمذي حديث حسن صحيح الى غير ذلك من
الاحاديث في الشئ وغيرها بعضها صحيح وبعضها حسن فيعارض
ما استدلوا به ويرجح عليه موافقة القياس على انه قد روي عنه
انه صلواتها ثلث ركوعات في كل ركعة وباربع ركوعات في كل ركعة
وكلا الروايتين في صحيح مسلم وروى اكثر من ذلك حتى روي انه ركع
عشر ركوعات في كل ركعة فكل جواب لم عن الايدى على الركوعين فواجب
لنا في الزيادة على الواحد وايضا المتعارض والاضمار بوجوب التمام
والرجوع الى القياس على سائر الصلوات او يحتمل على انه عليه السلام لما
اطال في الركوع اكثر من المعتود جدا فوقع بعض من خلفه على نومه فرفع
ورفع الصف الذي وراءه فلما رأى الاولون انه عليه السلام لم يرفع فتمما
انتظروا على احتمال ان يدركهم فلما يسوا من ذلك رجعوا الى الركوع
فظن من خلفهم انه عليه السلام كثر الركوع فزاد ذلك وكذا يحتمل روايات
الثلث والاربع وغيرها على تكرار الرفع من متقدم فرواه المتأخر
ظنا انه صدر منه عليه الصلوة والسلام يستأ وهو حال ذهول
ودهشة بحصول الامر المفزع مع زيادة الاطالة والله سبحانه
اعلم وبقولنا قال الغني والثوري وابن ابي ليلى وهو مذاهب عبد الله بن
الزبير ورواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس انه فعله وهو امير على

قط

على البصرة ورواه الطحاوي عن المغيرة بن شعبة وبه اخذ داود
واصحابه قال ابن جزم بعد رواية حديث عبد الله بن عمرو بن العاص
اخذه بهذا طائفة من السلف منهم عبد الله بن الزبير صلى في الكسوف
ركعتين كسائر الصلوات وقال فان قيل قد خطاه اخوه عروة قلنا
حق بالخطا لان عبد الله صاحب عمل يعلم وعروة ليس بصاحبه وانكر
ما لم يعلم انتهى ثم يطول القراءة فهو الافضل لما في الاحاديث ولا يكسر
التخفيف لان المسنون استيعاد الوقت بالصلوة والدعاء فاذا
خفف احدهما طول الاخرى واما الاخفاء والجره فلم يما ف
الصحيحين عن عايشة قالت جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة
الخوف بقراءة وللبخاري من حديث اسماء جهر عليه الصلوة والسلام
في صلوة الكسوف ورواه ابو داود والترمذي وحسنه وصححه و
لفظه صلى الله عليه وسلم صلوة الكسوف فجره فيها بالقراءة ولا يخفى ما تقدم
من حديث سمره وروى احمد وابو يعلى في مسنديهما عن ابن عباس
رضي الله عنهما صلوات مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم يسمع
منه حرقا من القراءة وقيل ابن لهيعة ورواه ابو نعيم الحلية من طريق
الواقدي عن ابن عباس قال صلوات الى جنب رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم كسف الشمس فلم يسمع له قراءة وروى البيهقي في المعرفة من الطبري
نه من طريق الحكم بن ابان كما رواه البراني نه قال وهو لا وان كانوا
لا يسمونهم لكنهم عدد وروايتهم توافق الرواية الصحيحة عن ابن
عباس في الصحيحين انه عليه السلام قرأ نحو من سورة البقرة قال
الشافعي فيه دليل على انه لم يسمع ما قرأ اذ لو سمع لم يقدره بغيره ويوافق
ايضا رواية محمد بن اسحق باسناده عن عايشة قالت فخرزت قرائته
واذا حصل المتعارض وجب الترجيح بان الاصل في صلوة النهار الخيا
ويقول الشيخ قال مالك والشافعي وانما يصلون فزادوا لم يحضر
امامهم من الغنم بالاختلاف في التقديم والتأخير كما في

يقين

قصة

الشيخ

الجمعة بخود البيان

عنك وقد امرك الله عز وجل ان تدعوه وقد علم ان يستجيب لك
قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا اله الا الله
يفعل بريد الله انت الله لا اله الا انت الغني ونحن الفقراء انزل
عليك الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلا غالي حين ترفع يديه
فلم ينزل في الرفع حين بدا بياض ابطيه ثم حول الى الناس ظهره وقلب او
حول رداءه وهو را في يديه ثم اقبل الى الناس ونزل فصارت ركعتين
فانشاء الله سبحانه فوجدت وبرقت ثم امطرت باذن الله تعالى
يات سجدة حين سالت السيول فلما راى سرعته الى الكثر ضحك حتى
بدت نواجذه وقال اشهد ان الله على كل شئ قدير واتي عبد الله ور
ولا تح ما في الصمعي عن انس بن مالك قال دخل المسجد يوم
الجمعة رجل من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله
عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلك الموال
والاموال وانقطعت السبل فادع الله ان يغثنا قال فرفع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم اغثنا اللهم اغثنا في قال
انس فله والله ما نرى بالسما من سحابة قطرت من السماء وبين
سبع من بيت ولاد ارقا فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس
فلما فو سطلت السماء انتشرت ثم امطرت قال انس فله والله ما
راينا الشمس سبعا ثم دخل رجل من ذل الباب في الجمعة المقبلة ورسول
الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله
هلك الاموال وانقطعت السبل فادع الله ان يسكنها عنا فرفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالنا ولا علينا
اللهم على الاكام والظراب وبطون الاودية ومنايا الشجر قال
فاقلعت وخرجنا ننتشر في الشجر وعن ابن عباس قاجاء اعزاني
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم
لا يتزود لهم داج ولا يخطر لهم فحل فصعد المنبر فحمد الله ثم قال اللهم

ولا قرعة و
والفرج قطع من السحاب رقيقة
والواحد فزعة صحاح جوهري

المنبر يوم الجمعة
في دار القضاء
في دار القضاء
في دار القضاء

اللهم اسقنا غيثا مغيثا مغيثا مرييا مرييا طبقا عذقا عاجلا غير
زائلا وزاد الطمى ونافعا غير ضار ثم نزل فابا ياتيه احد من الوجوه
الا قالوا قد احسينا رواه ابن ماجه وذكره الشافعي في الامام عن ابن
عمر رضي الله عنهما فقد استسقى عليه السلام ولم يصل ولم يخطبه وما
استدلوا به شاذ فيمنع به البلوى حيث عمل الصمعي به بخلافه
محمول على بيان الجواز دون التثنية فمن انس ان عمر رضي الله عنه كان
يسئله بالعباس ويقول اللهم انا كنا نتوسل اليك بيننا فاسقنا
قال فيسقون رواه البخاري وغيره وعن الشيخ ان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه خرج يستسقى فصعد المنبر فقال استغفروا ربكم ان كان
غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم
جنتا ويجعل لكم انهارا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء
عليكم مدرارا الآية ثم نزل فقال لقد طلبتكم بمجارح السماء التي
يستنزله بها القطر رواه ابو بكر بن ابي شيبة في سننه والبيهقي
وروى ابن ابي شيبة عن ابي هريرة مروان الاسلمي عن ابيه قال خرجنا
مع عمر بن الخطاب فاذ ادعى الى استغفار فقصص عن عمر انه لم
يصل ولم يخطبه الاستغفار في فلو كانت الصلوة ستة ما تركها
مع شدة اتباعه لستن النبي صلى الله عليه وسلم ولا سكنت عنه
الصمعيه وليس فيما ذكره ما يوجب على انه عليه السلام خطب الخطبة
التي يدعونها فقد صرح ابن عباس في حديثه الاول بقوله لم يخطب
خطبتك هذه وحديث عايشة مفسر لتلك الخطبة وهو قوله لم انكم
شكوت الي علي ان فيه اخراج المنبر وهو له يقولوا به فالجواب ان
الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح
به اثبات التثنية لم يقل ابو ج بستها ولا يلزم من عدم قوله بستها
قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض المستعدين بالتعصب بل هو قائل
بالجواز كما تقدم واستدلوا على قلب الورد بما تقدم في حديث عايشة

وليس فيه ما يدل على أنه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله
 في غيره من الاوقات كما في حديث الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل
 الصحابة كغيره وغيره وهو محمول منه عليه الصلوة والسلام في تلك
 المرة على التفاؤل بانقلاب الحال على ما صرح به في المستدرر من
 جابر وصححه قال وحول ردائه ليتحول النقط وفي رواية الطريق
 من حديث انس وقلبه دأه لكي ينقلب النقط الى الخطب في مسند
 اسحق ليتحول السنة من الجدب الى الخطب ذكره من قول وكيع وال
 في صفة التحول ما قال في المحيط ان ما امكن ان يجعل اعلاه اسفل
 جعله ولا جعل يمينه على يساره كمن قوله جعل اعلاه اسفله يمكن
 ان يراد به جعل ما يلي البدن مما يلي السماء وجعل ما يلي الرجل مما يلي الارض
 وكل من جابر وكل من قائل ويستحب الدعاء بما ورد عنه عليه السلام
 الصلوة والسلام انه كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغنيا ههنا مريثا
 مريثا غدا مريثا مريثا غدا مريثا مريثا غدا مريثا مريثا غدا مريثا
 القائلون اللهم ان بايلاء وعباد والخلق من آلاء واه والصلوات ما
 لا تشكوا الا اليك اللهم انت لنا الرزق وارزنا الصريح واسقنا من بركات
 السماء وانت لنا من بركات الارض اللهم اتانا مستغفرك انتك كنت
 غفارا فارسل السماء علينا مدرارا فاذا امطر مطرا قالوا اللهم صيبا
 نافعا ويقولون مطرا بفضل الله وبرحمته واذا دام المطر حتى خيف
 ضراء قالوا اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام الى اخر ما تقدم
 في حديث الصحيحين عن انس وفي الموعظتين عن ابو يوسف ان شاء
 رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه المجنتين والرفع هو
 الموافق لما تقدم في الحديث ويخرجون الصبيان واليه لانهم يزداد
 رجاء الترحمة وفي الحديث لولا صبيان رضع وبها يرفع وعبد الله
 الترفع لصعب عليكم العذاب صبرا وفي الحديث ان نبيا من الانبياء استشف
 فاذا هو بخله رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجوا فقد استجيب لكم

في بيان دعاء الاستسقاء
 في بيان دعاء الاستسقاء
 في بيان دعاء الاستسقاء

لكم من اجل النلة رواه الحاكم في المستدرر وقال صحيح الاسناد وفي
 الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام قال وهل تنصرون وتزقون الابطعفا
 وعن ابن عمر انه عليه الصلوة والسلام قال لم تنقض قوم المكيا والميزان
 الاخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ولولا البهايم لم يظن
 وارواه ابن ماجه ولا يحضر معهم اهل الكفر عندنا وبه قال اصبيغ من المالكية
 وهو قول الزهري لان الاستسقاء لا يستعمل الا الرحمة والرحمة تنزل عليهم
 الله كذا قالوا وورد عليه ليس المراد الا الرحمة العامة الدينية وهو
 المطر والوزق وهو من اهلها ولذا قالوا الصواب ان يدعو من الاستسقاء
 وحده لا احتمال ان يسقوا فيقتل ضعفاء العوام والله سبحانه اعلم
 ومن الثواب المستحبة ركعتا شكر الوضوء وقد تقدم ذلك في آداب الوضوء
ومن ركعتا تحية المسجد قال عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس
 حتى يركع ركعتين متفق عليه في مختصر البحر ودخول المسجد بنية الفرض
 والاقدام ينوب عن تحية المسجد وانما يؤمر بتحية المسجد اذا دخل له لغبر
 صلوة وبكيفية كل يوم ركعتان ولا يكثر بكثر الدخول **ومن** صلوة الاوا
 بعد المغرب وتقدم بيان فضيلة الاربعة والستة وعن عائشة رضي الله
 عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى
 الله له بيتا في الجنة رواه الترمذي **ومن** ركعتا الاستسقاء عن جابر بن
 عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الاستسقاء في الامور
 كلها كما يعلم السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين
 من غير الفريضة فيقول اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك
 واسئلك فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام
 الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى ديني ومعاشي وعاقبة
 امري او قال عاجل امري واجله فاقدري في وسعك ان تبارك في فيه وان
 وانه كنت تعلم ان هذا الامر خسر لى ديني ومعاشي وعاقبة امري او
 قال عاجل امري واجله فامره عني وامره في عندك واقدري في الخير حيث كان

حكم

بين

في بيان دعاء الاستسقاء
 في بيان دعاء الاستسقاء
 في بيان دعاء الاستسقاء

ومنها ان فعلها يغري قاصد وضع الاحاديث بالوضع والافتراء على النبي
صلى الله عليه وسلم **ومنها** ان الاستغفار بعد الشروع مما يجزى بالخشوع
والثبوت وهو مخالف للسنة **ومنها** ان في صلاة الرغائب مخالفة السنة
في تعجيل الفطر **ومنها** ان سجدة تكبرها مكرهة ان اذ لم يشرع التقرب بسجدة
منفرة بل ركوع غير سجدة التلاوة عند الخوض والماء وعند غيرها وغيره
سجدة الشكر **ومنها** ان الصلابة والتابعين ومن بعدهم من الائمة المجتهدين
لم ينقل عنهم انها ثلثان الصلواتان فلو كانتا مشروعتين لما فاتنا السلف وانما حدثا
بعد الاربعة قال ابو محمد عز الدين بن عبد السلام المقدسي لم يكن بيت المقدس
قط صلاة الرغائب في رجب ولا صلاة نصف شعبان حدث في سنة ثمان
واربعين واربعائة ان قدم علينا رجل من نابلس يعرف بابن الحنبل وكان حسن
التلاوة فقام فضلي في المسجد الاقصى ليلة النصف من شعبان فاحرم خلفه رجل
ثم انضاف ثالث ورابع فاحتمى الا وهه جماعة كثيرة ثم جاز في العام القابل فضيل
مع خلق كثير وانتشرت في المسجد الاقصى وبيوت الناس ومنازلهم ثم استقرت
كأشياء سنة الى يومنا هذا وقال الشيخ محي الدين النووي وهاتان الصلواتان
بديعتان مذكومتان منكوتان فيحيان ولا تغتفر بذكورها في كتاب فوات القلوب
والاحياء وليس لاحد ان يستدل على شرعيتها بما روى عنه عليه السلام انه قال
الصلوة خير موضوع فان ذلك يختص بصلوة تحالف الشرع بوجه من الوجوه
وقد صحى الثوري عن الصلوة في الاوقات المكرهة انتهى **واما** صلاة ليلة القدر
فلا ذكر لها بين العلماء اصله وليس فيها حديث صحيح ولا ضعيف في كتاب من
الكتب المعتبرة فهي اول بالكرهة منها والله الهادي **وفائدة** في مختصر المعجم
لو اراد ان يصلي نوافل بنذرهما ثم يصليهما وقيل يصليهما كما هو قال شرف الائمة
المكي والاهل السلف بعد النذر به افضل من ادائه دون النذر والله سبحانه
ونعالى اعلم **فصل فيما يفسد الصلوة** قد تقدم على سجود السهو ولا خلاف له
بفساد الصلوة واخلاقه موجب سجود السهو بواجباتها فكان بيانه اهم
والفساد والبطون في العبادات واحد فلهذا رتب كل منهما خروج العبادة عن

وبعد ذلك فالصلوة خير موضوع مالم يلزم منها ارتكاب كراهة **واعلم**
 ان النقل على سبيل التداعي مكروه على ما تقدم ماعد التروايح و **صلوة** الا
 الكسوف والاستسقاء فعمل ان كلاً من صلوة الرغائب ليلة اول جمعة من
 رجب و صلوة البراءة ليلة النصف من شعبان و صلوة القدر ليلة
 السابع والعشرين من رمضان بالجماعة بدعة مكروهة قال حافظ
 الدين البرازي شرعاً في النقل و افساده و اقبل احداهما بالآخر في
 القضاء لا يجوز لاختلاف السبب كذا اقتداء التاثير بالتاثير لا يجوز
 عن هذا كره الا قبله في صلوة الرغائب و صلوة البراءة و ليلة
 القدر ولو بعد التذلل الا اذا قال نذرنا لك هذا الاثم بالجماعة لعدم امكان
 الخروج عن العدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف التوام مالم يكن في الصدر
 الاول كل هذا التكلف لا فائدة امر مكروه و هذا النقل بالجماعة على سبيل التداعي
 فلو ترك امثال هذه الصلوات نادراً لم يعلم الناس انه ليس من الشعاير المحسنة
 انتهى وهذا لان حديث صلوة الرغائب و البراءة قد حكم عليها بالائمه بالوضع
 قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال ابو حاتم
 محمد بن حبان كان محمد بن مهاب جريش الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 و حديث انسي في موضوع لان فيه ايهام بنسخه قال ابو حاتم كان يقلب
 الاخبار و يسرق الحديث و فيه وهب و هب القاض كذب الناس ذنوبه
 في العلم المشهور و قال ابو الفرج بن الجوزي و ابو بكر الطرطوشي صلوة الرغائب
 موضوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و كذب عليه قد ذكر و اكثر اهتدوا و جوها
منها فعلها بالجماعة و هي نافلة و لم يرد به الشرع **ومنها** تخصيص سورة
 الاخلاص و القدر و لم يرد به الشرع **ومنها** تخصيص ليلة الجمعة و نعيمها
 و قد ورد النهي عن تخصيص يوم الجمعة بصيام و ليلة بقيام **ومنها** ان
 العامة يعتقدونها سنة و سنن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون سبباً
 لذنبهم عليه صلى الله عليه وسلم بل كثير من العوام يبلد الروم يعتقدونها
 فوضا و كثير منهم يزكون الفرائض و لا يتركونها و هو المصيبة العظمى **ومنها**

[illegible]

مطابق بیان ما فیہ الصلوۃ

كونها عبادة بسبب فوات بعض الفرائض وعبر واعتمادها على الوصف مع
بقاء الفرائض من الشروط والاركان بالكرامة بخلاف المعاملة على ما عرف في
الاصول واداء تكلم المصلي في الصلوة بكلام الناس ناسيا او عامدا فتفسد صلوة
وليس المراد من الكلام الكلام النحوي بل اللفظ المركب من حرفين او اكثر حتى لو تلفظ
بكلمة واحدة تفسد صلوة ولا فرق بين العذر والنسيان عندنا وعند الشافعي
لانفسد بالنسيان الا اذا طال وعند مالك واحد الكلام ناسيا او لا ضلوح
الصلوة لانفسد لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله قد وضع عن اثم الخطاء
والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح
على شرطهما ولفظ الحديث هو هذا واما لفظ وقع كما اشتهر في عبارة الفقهاء
فانه لم يوجد في شيء من كتب الحديث قاله ابن الهمام والحديث الذي يدين قاله
عليه السلام ان صلواتكم بعد ما كنتم ناسيا ولنا ما روى مسلم وغيره من
حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذ غشي رجل من القوم فقلت برحمتك الله فوالى القوم يا بصار هه فقلت
لاماه ما شانكم فنظروا الي فجعلوا يضربون بايديهم على اذانهم فنادوا بربهم
يصوتوني سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فباني هو وامي
ماريت معي قبل ولا بعده احسن تعليما منه فوالله ما كثر في ولاضربي ولا
شتمني ثم قال ان هذه الصلوة لا يصيل فيها شيء من كلام الناس انما هو
التسبيح والتكبير وقراءة القرآن او كما قال عليه السلام وعن زيد بن ارقم قال
كنا نكلم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه في الصلوة حتى نزلت
وقاموا لله قانتين فامرونا بالسكوت ونهينا عن الكلام رواه مسلم ايضا
وعن عبد الله بن مسعود كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة
قبل ان تأتي الارض الجبنة فيرد علينا فلما رجعنا من ارض الجبنة اثبتت
فوجدت يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي حتى اذا قضى صلاته قال ان الله تعالى
يحدث من امره ما يشاء وان مما احدث ان لا تكلموا في الصلوة فودع علي
السلام فقال انما الصلوة لقراءة القرآن وذكر الله تعالى فاذ كنت فيها فليكن

فليكن ذلك شائلا ورواه ابو داود وفي لفظ مسلم فلما رجعنا من عند النخ
علينا عليه فلم يرد علينا وقال ان الصلوة شغل فلهذا الاحاديث تدل على ان
الكلام كان مباحا في الصلوة ثم نسخ فلا يصح في حديثه دليل الاحتمال
كونها قبل النسخ واما قوله عليه الصلوة والسلام ان الله وضع عن اثم الخط
فانه من باب المغتبط ولا عموم له لانه ضروري فوجب تقديره وجه يصح والاجزاء
على ان رفع الاثر مراد فلو يرد غيره ومن اعتبره في الحكم الشامل حكم الدنيا والآخرة
فقد عمده من حيث لا يدرك واشتد في غير محل الضرورة من نصيب الكلام مع
انه يقول بالفتا عند اطالة الكلام ساهيا فالشرع ان رفع افشاه وجب شموله
الصحة والافشاه عدمها كالاكل والشرب فان قال لا بعد في الاطالة مع
الهيئة المذكورة قلنا الهيئة المذكورة مطلقا وانما عفي قليل العمل بتعذر الا
الاحتراز عند لان في التي حركات بالطبع ليست من الصلوة فلما اعتبر افشاه
مطلقا لزم الخرج في اقامة صحة الصلوة فعفي ما لم يكثر واستوى فيه العذر
والسهر وليس الكلام من طبع التي ومجمل في السلام ساهيا لانه ذكر من وجه
ما اعتبر ذكر حالة النسيان وكلام ما حالة العذر لما فيه من الخطاب ثم انما تفسد
الصلوة بالكلام بشرط ان يكون الكلام مسبوغا لنفسه وليس التكلم وان لم يولم
يصح التكلم حروفا وحروف الكلام او بشرط ان يكون التكلم مصحيا للحر ووقا
لم يسمع الكلام بعد بشرط وجود احد الامر من اما التصحيح او التسمي حتى
لوم يحصل تصحيح لا سيما لانفسد وان وجد احد هادون الآخر تفسد
لكن كون اللفظ كلاما مسبوغا مع عدم تصحيح حروفه متعذر فلا فائدة في
ذكره اللهم الا ان يابى به بعض الالفاظ التي يخاطب بها بعض الحيوانات
كاللفظ الذي تستدعي به الهرة او الكلب او يساق في الحمار فانها الفاظ مستعملة
من غير تصحيح حرف لكن جسد يكون مخالفا لما ذكره الرازي في القنية وفي
شرح القدر وروى انه لو استعطف هرة او كلبا او ساق حمارا او وقفه بلغ
اهل الوسطاق من مجرد صوت ليس محرقة في مهجاة لانفسد وفي الخلاصة
ايضا بمعناه وكذا قوله او يكون مصحيا وان لم يسمع مخالفا ذكره في الحقايق

شي

من انه لو صحح الحروف ولم يسم نفسه لا تفقد اتفاقا وقد تقدم ما بيده من
 ان تصحح الحروف من غير سماع لا يعتبر كلاما على الصحيح فاعلم ان السماع
 من غير تصحيح الحروف غير مفيد لانه مجرد ايماء الى الحروف بالعضلات
 على ما مر وانما المفيد حصول كلام الامر من معاني تصحيح الحروف وكونها مسموعة
 هو الصحيح وان نام الصلي في صلاته فشكل او ضحك وهو نائم تفقد صلاته
 هكذا عامة الفتاوى وقال في النوادر هو المختار واختار في الاسلام
 عدم الفسالة لانه ليس بكلام لصدوره متى لا اختيار له والصحيح بمنزلة الكلام
 وان لم يكن فمقربة ولذا قال او ضحك لانه اذا افسد وهو دون القيمة
 فالفساد بها اول وقد تقدم الكلام على مقربة التام في نواقض الوضوء فان
 الصحيح ان لا تفقد الوضوء ولا الصلوة والصحة والكلام اولى لانها ماديات
 وان ان المصلي في صلاته بان قال اه بقصر الهمزة مفتوحة او تاوه بان قال
 اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو
 او قال اه بفتح الهمزة او بكى فيها فارتفع بكاه او حصل منه صوت مسموع
 ان كان ذلك بالانين او القاوه والكاه من ذكر الجنة اي بسبب تذكر الجنة
 او النار او نحو ذلك مما هو من الامور الاخرية لم يقطعها اي لم يفقد صلاته
 لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو فكانه قال يا رب ارحمني وادخلني الجنة
 او تجني من النار ولو صرح بذلك لم يقطع صلاته فلما اذا ان بصوت يدل
 عليه ان كان ذلك بالانين ونحوه كغيره من وجوه حصوله في بدنه او مصيبة
 اصابته في اهله او ماله يقطعها لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال في وجع يعضني
 او حصل لي موت ولد او تلف مال او نحو ذلك ولو صرح تفقد صلاته فلما
 اذا دل عليه بصوت ولان القول يدل على الخشوع والخوف من الله تعالى
 فيناسب الصلوة والثاني يدل على الجزع وعلوم الصبر والتأسف على مايت
 الدنيا الدنية فينا فيها وعن محمد انه ان كان شديد الوجع بحيث لا يملك نفسه
 لا تفقد ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله اوه اي القاوه وبين قوله اه بالقصر
 اي الانين عند الجزع ومحمد وهو قوله اي يوسف اولا وهو ظاهر الرواية عند

ابن الدائم

عنه وقال ابو يوسف اخر لا تفقد صلاته في نحواه واف وتفتتاهم مثل
 على حرفين كلوهما او احدهما من حروف الزيادة العشرة التي يجتمعها قولك
سالتهم السين والهمزة واللام والياء والواو والنون والياء و
 الباء والالف فقوله اه حرفان كلوهما من الزوايد وقوله اف وتف حرفان
 احدهما منها اما لو كانت ثلثة احرف من الزوايد او غيرها او حرفين
 من غيرها فتفقد بالاتفاق لانه ان كلام العرب انما يتركب من ثلثة احرف
 فكان الحرف الواحد اقل الجملة فكانه ليس من كلامهم وكذا الحرفان ان كان
 احدهما زائدا لانه واحد باعتبار الاصل والزائد غير معتبر بحال في ما اذا كان
 الحرفان اصليين فان الاكثر موجود له حكم الكل ولهما ان الكلام تابع لوجود
 الهمزة وفيهم المعجز ولا فوق في ذلك بين حروف الزيادة وغيرها فان
 حروف الزيادة انما سميت بذلك لان ما يزداد على الاصول في الكلمات انما يكون
 منها لا لانها تكون دائما زائدة غير اصول بل الكلمات التي تكون جميع اصولها
 من حروف الزيادة لانها نهاية لها في الكلام مثل اوه ويوم ومنان وسالين
 وقد نظم ابن مالك بيتا جمع فيه الحروف الزوايد اربع مرات ليس فيها حرف
 من غيورها وهو ههنا ويسلم تلام يوم انشئت من امان وسلم
 فعدم اعتبار الحروف الكاين من هذه الحروف في الافساد ومع اعتبار
 غيره من عدم الفرق بينهما في ان كلمة يقع في اصول الكلمة لا اصل له بل هو
 مجرد تحريك واقا قوله عليه السلام في صلوة الكسوف اي اف انه تفقد في ان لا
 تعذبهم وانا فيهم فحمل على زمان ابلحة الكلام في الصلوة فلا دليل فيه
 على عدم افضا التأفف وذكر في المتن ان المصلي اذا سحط الحجة فقال
 بسم الله الرحمن الرحيم تفقد صلاته عند محمد وفي الخلاصة عندهما
 خلاف لابي يوسف وفي فتاوى قاضي خان ولو لا غنة عقر او اصابه
 وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تفقد صلاته
 لانه بمنزلة الانين وهكذا روي عن ابي جوح وقيل لا تفقد لانه ليس من كلام الله
 انتهى والاصح انها تفقد عندهما لا عند ابي يوسف لانه ليس من كلام الله

س
 س

ولهما ان ينزل البكاء بالصوت والابن نظر الى الباعث والعبارة بالعزيمة
لا باللفظ والامام في بين ما هو سبب الآخرة وبين ما هو سبب
الدنيا في ارتقاء البكاء ونحوه على ما تقدم وروى عن محمد بن ابي ان كان
المرضى لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم وان اوتاه
لا تفد صلواته ولا عن ابي يوسف ايضا لان ما لا يمكن الامتناع عنه يكون
عفو كما لو نجس او عطس في دفع صوت وحصل به حروف حيث لم تفد
صلواته بذلك اجزاء لعدم مكنت الامتناع عنه ذكره في الفتاوى الخافية
للمسئور المفسر الا بن قاضي خان وذكر في الاخرة انه اذا قال المريض يا رب
او قال بسم الله لما لم يملكه من الشدة اي لا تفد صلواته ولم يذكر خلافا
والاصح ما تقدم من ان هذا قوله ابي يوسف واما عندهما فتفد
ولو اجاب المصل من قال امع الله الله بلاءه الا الله او اخبر المصل بآيسته
او بما يسوءه او بما يجيب فقال جوابا للخبر بما يجيب سبحانه الله او قال جوابا
للخبر بما يسوءه الله او قال جوابا للخبر بما يسوءه لاجل ولا قوة الا
بالله فهو لفظ وشئ مشوش تفد صلواته عندهما خلافا لابي يوسف
بناء على ما تقدمت الاشارة اليه من انه يقول ان ما تكلم به ذكر بصيغته
لان المفد للصلوة الملقوق لا عن بنية القلب حتى لو تفكر في تركه ففعل ما
او شعر الا تفد ما لم يذكر بلسا وكذا لو كان كله ما بصيغته لا يصير شائعا
وذكر ابن عزمه وكذا لو قصد اعلامه انه في الصلوة لا تفد مع انه قصد
به افادة معزم بوضعه وهما يقولان انه اخرج مخرج الجواب وهو
صالح له لان يستعمل في موضع عرفا فجعل جوابا لكسبت العاطس والكلام
يتن على قصد التكلم كما لو دخل عليه من اسم يحيى وكان بين يديه كتاب
فقال وهو في الصلوة يا يحيى خذ الكتاب واراد خطابه او مر به من هو اسم
موسى وفيه يمينه شئ فقال له وما لك بيمينك يا موسى واراد سؤاله او كان
في سفينة ايمناه فارجها فقال له يا بني اركب معنا حيث تفد صلواته في
ذلك كله اجماعا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام واورد ما ينقض كلامه

كلامه ما وافق عليه من الفقه بالفتي على غير امامه فهو قرآن وقد تغير في وقوع
الفتاوى بالعزيمة انتهى واما قصد الاعلام انه في الصلوة بالنية ونحوه
فقد خرج بقوله على الصلوة والسلام اذا نابت احدهما نابتة وهو الصلوة
فليس يخرج النية لانه لا يتغير بغيره فيصير رواية على المنوع عما هو
من كلام الناس الثابت بمحدث معاوية بن الحكم ونحوه من ان يكون من
كلام الناس كونه لفظا افيد به مع ليس من اعمال الصلوة لا كونه وضع
لا فائدة ذلك وهذا كذلك وذكر القاضي الامام في الدين خان في الجامع
الصغير قوله ان قول محمد اجاب يعني قيل هل الله قال لا الله
الا الله ولو ادعى اعلامه انه في الصلوة لا تفد وقد بينا ولو اخرج
بوقوع مصيبة فقال جوابا ان الله وانا اليه راجعون في قوله
تفد صلواته اتفاقا والاصح انه على هذا الخلاف ولو عطس المصل
فقال الحمد لله لا تفد صلواته لانه لم يتغير بغيره عن كونه شائعا ولا خطا
فيه وعن ابي ان هذا اذا حذت نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان
حرك فسدت والاوه هو الظاهر ثم الذي ينبغي للعاطس هو ان يسكت
وقيل يحذف نفسه لو عطس رجل آخر فقال المصل الحمد لله حال كونه يردد
اي يريد ان يستفهامه اي طلب الفهم لذلك العاطس اي يريد ان يفهم الحمد و
فذكره آياه تفد صلوة الجاهل لقصد التفريم والخطاب وهذا
مخالفا لما ذكره الهداية وشروحه من انها لا تفد لانه لم يتعارف
جوابا وهذا في الفتاوى قال قاضي خان وان عطس المصل فقال له رجل في
الصلوة الحمد لله وروى عن محمد بن ابي ان لا تفد صلواته وان اراد به الجواب
انتهى وفي الفتاوى الحمد لله لغيره لا تفد انتهى وعن ابي انهما
تفد انتهى والاصح انها لا تفد لما ذكرنا من عدم تعارف جوابا بخلاف
جواب الخبر السار بها ونحوه للتعارف ثم واما لو قال المصل للعاطس
يرحمك الله فانها تفد بالاتفاق الا رواية شاذة عن ابي يوسف لمحدث
معاوية بن الحكم ولا يقال انه عليه السلام لم يامر باعادة تلك الصلوة لانه لم

امره باعادتها لا بد منه ولا يشترط نقله من محله والا فقد تكلم بكلام
 آخر عند الاعمال قصد اصلاح صلاته وهو مفيد بالاجماع ولو عطل
 رجل في الصلوة فقال له آخر تركت الله فقال المصل العاطل يمين
 نقد صلاته لانه اجابة ولو كان بجنب المصل العاطل رجل آخر قل عطل
 المصل فقال له رجل ليس في الصلوة يرحمك الله فقال المصلين ان يمين قد
 صلاة العاطل لانه اجابة ولا تنقد صلاة غير العاطل لان تامينه
 ليس بجواب كذا فتاوى قاضي خان وان فتح المصل على من ليس به في
 الصلوة سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال
 على غير ما لم يشتمل فتحه على مقتد معه في صلاته لانه تعليم وتعلم وهو
 من كلام الناس وفي قوله وان في اشارة الى انه قصد الفتح والتعليم
 حتى لو قصد القراءة فاستحق ان حصل لذلك القلة روى بها الشيخ
 لا تنقد بشرط في الاصل في الفتح ان يكون الفتح بان يفتح مرة بعد
 اخرى لان المرة قليلة فيصعب ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح
 لانه كلام ولا فرق بين قليل وكثيره وان فتح على امامه فقد قيل ان
 قراء بعد ما قراء الامام مقدار ما تجوز به الصلوة تنقد صلاة الفاتح
 وان اخذ الامام بقوله تنقد صلاة الكل وهو القائل كونه تعليمات وتعلم
 من غير ضرورة والصحيح انه ان الشان لا تنقد صلاة الفاتح ولا صلاة
 الامام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لما روى انه عليه السلام قراء في
 الصلوة سورة المؤمنين فتزك كل فلما في قال الم يكن فيم اني قالوا
 بل قال فتملة ففتح على قال ظننت انها تسبح فقال عليه السلام لو سبحت
 لا علمك وعن علي رضي الله عنه اذا استطوع الامام قاطوع اي اذا
 استفتحك فافتح عليه ولان المقتدى محتاج الى اصلاح صلاته و
 الفتح على امامه منه لانه ربما جرى على ان الامام ما ينقد صلاته فكان
 من صلاته حكا وان كان منافيا لها حقيقة كن سبقه الحدث لا تنقد
 صلاته بالمسح وان كان منافيا لها حقيقة كونه الاصلاح بها ثم قيل ينوي

ينوي بفتح على امام القلاوة والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة
 اذ قراءه المقتدى خلف الامام منتهى عنهما وفتح على امامه غير منتهى
 عنه فلا بد من نية ما رخص له فيه وينوي شيئا من هذه اذا اراد
 على الامام ولم ينتقل اليه الآية اخرى ففتح المؤتمر عليه ان انتقل الى
 الامام الى آية اخرى ففتح عليه المؤتمر بعد الانتقال تنقد صلاة الفاتح
 وان اخذ الامام بقوله تنقد صلاة الكل وهذا قول بعض الشايخ
 لانتفاء الحاجة فصار تعليمات وتعلم من غير ضرورة وعامة الشايخ
 على ما يفيد لفظ المحيط على عدم الفتح وقال في الكافي والصحيح ان
 لا تنقد بكل حال ووجه الحديث المذكور حيث قال عليه السلام لا يني هذه
 ففتح على مع انه لا يني بتركه الآية الا بعد الانتقال الى آية اخرى ثم قال
 في الهداية وينبغي للمقتدى ان لا يعجل بالفتح ولا امام ان لا يجزم اليه بل يركع
 اذا احاد او آية او ينتقل الى آية اخرى قال الشيخ كالدين بن الرهام
 اجمله اي اجمل وان الركوع ولم يقل كما قال غيره بل يركع ان قراء قد ما تجوز
 به الصلوة للخراف فيه فان قاضي خان وصاحب المحيط وكذا اعتبروا او
 آية الركوع بعد قراء ما تجوز به الصلوة وقال بعضهم ينبغي ان لا يجزم اليه
 بل ينتقل الى آية اخرى ويركع اذا قراء القدر المستحب صوتا للصلوة عن الزوائد
 قال وهذا هو الظاهر من جهة الدليل الا يروى انه عليه السلام قال لا تنقد هذه
 ففتح على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة انتهى لكن هذا انما
 يصلح دليله لجواز الفتح بعد قراء مقدار ما تجوز به الصلوة وبعد الانتقال
 الى آية اخرى ولا دليل فيه على انه اذا ارخ عليه بعد ما قراء قدر ما تجوز به
 الصلوة ان الاولى ان لا يركع بل يجزم الى الفتح ليقرأ القدر المستحب لانه
 عليه السلام لم يركع عليه لم يتوقف بل سبى عن تلك الكلمة واستمر ما ضيا
 على قراءته بدليل قول ابي في ظننت انها تسبح اذ لو حصل منه عليه السلام
 والسلام توقف واضطراب عند تلك الكلمة لم يظن انها تسبح وجه فالاولى
 عند الار تباح والاضطراب هو الانتقال ان يشترط الا فالركوع ان

الصلوة ووم

قراء

حذيان اخذ الامام بجزم

قدرا الواجب والتوقف قليلا رجاء التذكروا الفتح ان لم يقرأ قدرا الواجب
لشدة تأكد الواجب وقربه من الفرائض وان فتح غير المصلي على المصلي
فاخذ بفتح نفسه لانه تعلم وهو عمل كثير وان اكل المصلي في صلوة
او شرب عامدا او ناسيا اثناء الصلوة فقد صلوة لانه عمل كثير لانه عمل
باليد والقدم ولا يعذر بالنسيان لان هيئة مذكرة بحل في الصوم ولا فوق
بين القليل والكثير اذ لم يكن بين اسنانه حيز لوانه يسمى من الخارج فثبت
اما لو كان بين اسنانه فيصنفه ما دون الخصة وقد تقدم الكلام ولا ينفذها
العمل الكثير مما ليس من اعمالها ولم يكن لاصلاحها وكل عمل لا يشك بسببه الناظر
الى المصلي انة في الصلوة بل يظن ظنا غالبا انة ليس الصلوة فهو عمل كثير وما
كان دون ذلك بان يشتبه على الناظر ويتوعد في كونه في الصلوة ام لا فهو
قليل وقال بعضهم كل عمل يعمل باليدين عرفا وعادة فهو كثير ولو قدر ان عمله
بيد واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع
انه عمله باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليدين الاول
اعم وهذا القول هو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل وذكر
في المسقط انه لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين اى حقيقة ولكن
باعتبار القلة والكثرة وهذا لا يخالف ما قبله في الحقيقة لانه سالك
عن بيان القلة والكثرة غير انه ينبغي ان يكون ما يعمل باليدين معتبرا في كونه
هو الكثير المفسد لكونه عمل اليدين بل ينظر هل هو كثير في نفس الامور لا
وذلك يمكن ان يكون باحدى الطريقين المتقدمين اما باعتبار غلبة ظن
الناظر انة ليس في الصلوة وشك او باعتبار انة مما يقام باليدين في
العرف ابيد واحدة وقيل يفوض الراءى المصلي ان استكره فكثير
والا فلو وعامة المشايخ على الاول وقال الحلواني ان الثالث اقرب
الى مذهب النج لان مذهب التفويض الى ولى المبتلى في كثير من المواضع
ولكن هذا غير مضبوط وتفيض مثله الى ولى العوام مما لا ينبغي
واكثر الفروع او جميعها يخرج على احد الطريقين الاولين والظاهر

والظاهر ان ثابتهما ليس خارجا عن الاول لانه ما يقام باليدين عادة
يغلب ظن الناظر انة ليس في الصلوة وكذا قول من اعتبر التكرار في الثلث
متواليه في غيره فان التكرار يغلب الظن بذلك فلا اختاره جمهور المشايخ
ولو ادهن المصلي يدهن اخذه من اناه او كان في يده فاخذه بيده الاخرى
وادهن به اى ادهن برأسه او حية او موضع اخر من جسده او سرج
شعره سواء كان شعر راسه او حية فقد صلوة لانه ذلك عمل كثير وكذا العمل
الكل وجعل ماء الورد على راسه ونحوه وقيل هذا اذا تناول الفقه والقارون
فصب على يديه ولو كان الدهن او نحوه في يده فسمى راسه او موضع اخر
من جسده من غير ان يأخذه باليد الاخرى لان فقد صلوة لانه عمل قليل
وان حمل المرأة في الصلوة صبيها فارضعت فقد صلوة لانه عمل كثير
وان مضى صبي ثدي امرأة فيصير ينظر ان خرج بصره منها اللبن فقد
صلوة لانه ارضاء وهو عمل كثير وفعله انتقل اليها علانية لا يشترط
فيما يفقد الصلوة الاختيار فان من رفع فشيئ ثلث خطوات بسبب
الرفع من غير ان يملك فقد صلوة وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه
على الدابة واخرجه من مكان الصلوة والآى وان لم يتزل منها اللبن فلا
تفقد صلوة هذا اذا مضى مقنة امضتين فلو مضى مضات فقد
وان لم يتزل ذكره في الخصة وفتاوى قاضي خان وان صاحبه المصلي احدا
بيده حال كونه يريد بتلك المصباح السلام فقد صلوة بناء على القول
الاول في حد العمل الكثير ولو رفع العمامة والقلنسوة من راسه فوضع
على الارض من الارض ووضع على راسه ونزع القميص وتعم وفعل كل
واحد من هذه الافعال المذكورة بيد واحدة من غير تكرار متوال لا تفقد صلوة
لكن يكره ذلك الفعل ان كان بغير عذر اما في رفع العمامة ووضعها فقط اها
لانه قليل واما نزع القميص فلهذا ذكره وهو مشكوك لانه مما يحتاج الى العمل
اليدين في الغالب سيما اذا كان اليدين في الكمين وكذا من رآه يظن انة ليس في
الصلوة واما الشعر فلهذا ذكره الفتاوى انة ان تعم فقد صلوة لانه لا يحصل

بيد واحدة وكذا المرأة اذا تحركت وان استقصى كورعاً منه فسواء مرة
او مرتين لا تفقد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي ان يحمل ما ذكره هنا على
هذا وانما قيدنا الكراهة بعد العذر لانه اذا كان له عذر لا يكره كما
اذا خشي من البرد او الحر ان يضره فوضعه العامة على العامة على راسه
او اصاب ثوبه او عمامته بخاسنة فتزج لاجلها حيث لا يكره بل ذكر في
فتاوى الحجة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذ سقطت افضل
من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت العمامة او احتاج في رفعها
للعمل كثير ولو ضرب انساناً بيد واحدة من غير آلة او ضربه بسوط و
غوه كثير تفقد صلوة كذا في المحيط وغيره لانه مخاصمة او تاديب او
مداعبة وهو عمل كثير على التفسير الاول الذي عليه الجمهور وذكر في
الذخيرة ان المصلي على الآية اذا ضربها لاستخراج الشئ اى لطلب
سرعة سيرها تفقد صلوة فاطلق وهو يتناول المرة الواحدة
قياساً على ضرب الانسان وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او
مرتين لا تفقد صلوة وان ضربها ثلاث مرات متواليات اى ركعة
واحدة هكذا قيد في الخلاصة تفقد وكذا ذكر قاض خان وصاحب
الخلاصة وهو الاصل لانه ما يتم بيد واحدة لا تفقد ما لم ينضم اليه من
آخر من التكرار ثلثاً متواليات او نحو التاديب كما في ضرب الانسان فان
الضرب في حق بمنزلة التعليم والاعلام وهو مفقد وبعض مشايخنا
قالوا اذا كان مع سوط فمشتها اى نشطها وحركها به للسير في سجدة
من نسخ الذخيرة بدل فمشتها فمشتها به وهو يدل على معنى ههنا لان
معناه اصلها اى اصلها للسير او نحوها معطوف على ههنا او يدل
لا تفقد صلوة بذلك اى اذا لم يتكرر ثلثاً متواليات وهو هذا موافق للقول
قبلاً ولو هدى به اى بالسوط اى ارشدها بالاياء الى الطريق اى حركه
لذلك ومنه سمي العصا بالرهادية وضربها مع ذلك ايضا لا تفقد
صلوة لانه فيه تعليم وضرر فكان عملاً كثيراً وان حرك المصلي الركبتين

الركبتين واحدة لاجل السوف لا على الدوام بل مرة او مرتين في الركعة
الواحدة لا تفقد صلوة وان حرك كلتا رجليه معاً تفقد اعتباراً بالعمل
الرجلين بعمل اليدين وقال بعضهم ان حرك رجليه معاً تحريكاً قليلاً اى
ضعيفاً بحيث لا يدركه الغير الا بتأمل لا تفقد وينبغي ان يقيد بعدم التكرار
المتوالي والا فالتكرار يجعل القليل في حكم الكثير وروى عن ابي بكر انه اجاب
فيمن اراد مسئلة من قال له اى المصلي كم صليتم فاستأثر به المصلي به باصبعين
منها الى انهم صلوا ركعتين او ثلث الى انهم صلوا اثنتا عشرة وخود ذلك لا تفقد
صلوة لانه عمل قليل وغوه مروي عن عابدين رضي الله عنهما وان كتب
المصلي ما سبعتين اى يظهر حروفه بان كتب بمداد على كاهن او خرقة او باصبعه
وغوها كعود على تراب وغوه ان كان اقل من ثلث كلمات لا تفقد صلوة لانه
عمل قليل وكذا ان كتب ما لا سبعتين حروفه بان كتب على هواء او ماء او نحو
اصبعه من غير مداد وغوه على تراب او حجر صلي لا تفقد صلوة لانه ليس
بعمل يكره لانه عيب هكذا اطلقه قاض خان وغيره مع انه اذا كثرت غلب
على ظن الناظر اليه انه ليس في الصلوة وان زاد في كتابة ما سبعتين حروفه
على ذلك المذكور وهو ما دون ثلث كلمات بان كتب ثلثاً او اكثر تفقد صلوة
لانه عمل كثير وقال في اللقطات ولو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تفقد صلوة
اذا قصد به الجواب او جواب المؤذن وفيه خلاف الى يوسف الاق و قال
في الفتاوى الخاقانية ان اذن في الصلوة يريد به اى حال كونه بقصد
بتأذنه الاذان والاعلام بدخول وقت الصلوة تفقد صلوة عند ابي ح
وقال اى يوسف لا تفقد ما لم يقل حي على الصلوة حي على الفلاح لم في
المسئلتين اى سوى المحيطين ذكر فلا يفقد بخلافه فاما ما خطا
بقوله اقبلوا على الصلوة اقبلوا على الفلاح فيفقدان ولا في جهات قصد
المواجزة الا وفي فضاء كل جواب بالجملة وغوها وقصد الخطا ب
بالاعلام في الثانية فتفقد لان العبرة بالقصد على ما تقدم ولو سمع المصلي
اسم الله تعالى فقال جل جلاله او نحو ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم

النبي صلى الله عليه وسلم ان اراد ان يفقد صلاة في النهار والصلوة اجابة
 الى اجابة ذكر الاسم تفقد صلوة لقصد ذلك وان لم يرد به الجواب
 بل قصد ثناء وصلوة على سبيل الاستئناف لا تفقد لأن نفس تعظيم
 الله تعالى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تنافي في الصلوة فلا
 يفد لها ولو نشاء الى رتب ونظم شعر او خطبة لكن يفكره ولم
 يتكلم بل نشاء لا تفقد صلوة لانها لا تفقد بافعال القلب ما لم يقارنها
 فعل الجوارح ولكن قد اساء الخالفه مقتضى الامر بالخشوع والتقاة
 بقلبه الذي هو محل نظر الحق منه الى شئ آخر وهذا غاية في سوء الادب
 من سبحانه ولو وقف بين يدي كبير من اكابر الدنيا لراعي محل نظره
 اليه كل المراجعة من ان يحصل منه التفات الى شئ آخر مع انه عبد
 مثله بل لو التفقت مناجية حال مناجاة الى الله تعالى لا يشتد خيفة
 عليه كما قال الشيخ شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيده له في
 الوعظ تائيد تصلي بلا قلب صلوة بمثلها يكون الفتي مستوجبا
 للعقوبة تظلل وقد اتممتها غير عالم برب
 بعد ركعة فويلك تدرى من تناجيه معرضا
 غير محبت تخاطبه اياك تعبد مقبل
 ولورد من ناجاك للغير ظرف
 غير اما تسبحي من مالك الملك ان يرى
 المروءة وقد روى ان الله تعالى اوحى الى موسى عليه السلام وباموسي اذا
 ذكرتني فاذا ذكرتني وانت تتغصن اعضاؤك وكن عند ذكرى خاشعا
 مطمئنا واذا ذكرتني فاجعل لسانك من ورائي قلبك واذا قلت
 بين يدي فقم قيام العبد الدليل وتاجني بقلبك وجل ولسنا صادق
 قال الامام الغزالي لا تسجد ولا تركع الا وقلبك خاشعا متواضعا على
 موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا تقل
 الله اكبر وفي قلبك شئ اكبر من الله تعالى ولا تقل وجرت

وجهت وجهي الا وقلبك متوجه بكل وجه الى الله تعالى ومعرض عن غيره و
 لا تقل الحمد لله الا وقلبك طامع بشكر نعمته عليك فرح مستبشر ولا تقل
 اياك نعبد واياك نستعين الا وانت مستبشر ضعيف ومجرب وان
 ليس اليك ولا الى غيرك من الامر شئ وكذلك في جميع الاذكار والاعمال التي
 وبالجملة فان التفكير في الصلوة بغير ما يتعلق به الحال ان كان دينيا ففكره
 اشتد الكراهة بل مفد عند اهل الحقيقة لفوات الركن الاصيل
 المقصود بالذات وان كان اخر وبافهوتر كالأول فان الاشتغال في
 الصلوة بها اولي من الاشتغال بغيرها من امور الآخرة فانها قد ساوت
 ذلك الغير في كونها من امور الآخرة وترجح بان الوقت والمحل لها فاعلم
 ذلك راسدا بالله التوفيق ولورد المصل السليم بيده او برأسه او طلب
 شئ قاومي برأسه او عينيه او حاجبيه اى قال نعم اولا فان صلوة لا تفقد
 بذلك وكذا لو اداهه انشاد رهما وقال اجبت هو فاما ما ربحه او لا
 لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الآخرة ولا باس بان يتكلم الرجل مع
 المصلي قال الله تعالى فنادت الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب الالية وفي
 احكام القرآن للمحواي ولا باس للمصلي ان يجيبه برأسه ذكره الالهوى
 وذكر عن كتاب التجانس لو قيل للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرج الصنف
 احد فجاب المصلي فوشعه لم فسدت صلوة لانه امثل غير امر الله
 تعالى في الصلوة وينبغي ان يكث ساعة ثم يتقدم برأيه قال يحيى بن
 فالاجابة بالراس او باليد مثله انتهى وقد يفرق بانها ليس فيها امثال امر
 ولو قال في الصلوة اللهم ارحمني وقال اللهم اغفر لي او قال اللهم اغفر لي
 اصلي امرى او قال اللهم ارحمني العافية او قال اللهم اغفر لي ولو ادنى
 وللمؤمنين والمؤمنات لا تفقد الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم
 اغفر لوالدي او قال اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره قاض خان
 والاصل ان ما يستحيل طلبه من الناس وكان في القرآن او ما توارى لا تفقد
 وفي الجامع الصغير لم يشترط كونه في القرآن ولا كونه مأثورا بل قال

صلا من المصلي ان يجيبه

ان كان يستحيل سؤاله من الخلق لا يفد وما لا يستحيل سؤاله من الخلق
 يفد وجعل في الهداية قوله اللهم ارزقني مما لا يستحيل سؤاله من الخلق
 لقولهم رزق الامام الجند قال ابن الرهام وقد ربح عدم الفناء ان الرزق
 في الحقيقة هو سبحانه ونسبته الى الامير مجاز انتهى وهذا لان الرزق
 المطلق عند اهل السنة هو ما يكون غذاء للحيوان ويستعمل المطلق
 ما يعطى مجازا وايصال ما يكون غذاء للحيوان ليس وسع المخلوق
 وانما وسع ابعاله ما يكون سببا لذلك كالمال ولا الوقيد به بان قال
 ارزقني ما لا تفد بلا خلق واذا تفرد هذا فقوله كرمي وانعم علي لا
 شك انه لا يستحيل سؤاله من الخلق اذ يقال كرم فلان وانعم فلان
 على فلان فكان ينبغي ان يفد الا ان صاحب المجاز ذكرهما عن
 الاصل من جملة ما لا يفد وانه اعتبر ان يكون معناه في القرآن امثلا
 واذا انعمنا على الانسان اذ ما ابتليد ربه فأكرمه ولا يرد عليه مثل الله
 رزقني مع ان معناه في القرآن انه ليس في القرآن ترويج مطلق الانسان
 كما في الاكرام والانتعام فليتامر وهذا يفيد ان قولهم طلب ما لا يستحيل
 طلب من الخلق يفد ليس عليه اطلاقه فالدك بقوله عليه ج ما قاله قاض
 خان انه اذا دعا بما جاء في الصلوة او في القرآن او في المأثور لا تفد صلوة
 وان لم يكن في القرآن ولا في المأثور ولا يستحيل سؤاله من العباد تفده
 انتهى وعنه هذا وقال اللهم امددني بما لا تفد الخ قوله ارزقني
 واما قوله اصل امرى فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلب من الخلق
 وان كان يستعمل طلب منهم مقيدا اما صريحا او دلالة فلا لم يفد واما طلب
 العافية والمفخرة فظاهر عدم الفد سيما هو موجود في القرآن
 ولو قال اللهم اغفر لاني ففدية خلق المتأخرين فقيل يفد لانه
 ليس في القرآن بهذا اللفظ وهو اختيار الشيخ الامام محمد بن الفضل
 وقيل لا يفد لانه في القرآن الدعاء بالمفخرة لا يخرج نقصان لفظه
 عما في القرآن مع عدم التخيير لا يضر وهو شمس الائمة الحلواني وهو
 اختياره

وهو انما لا يفد
 في قوله تعالى
 ارزقني

فانما لا يفد

وهو الاظهر ولو قال اللهم اغفر لعمي او لخال او نحو ذلك مما لم يرد في
 القرآن تفد اتفاق القدم وجوده في القرآن والامر مع عدم استحالة
 طلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك او حج بيتك
 لا تفد لاستحالة طلب رزق هذه الاشياء من غير سبحانه مع ورود
 الاثار بطلبها ولو قال اللهم ارزقني دابة او كرم او زوجة او نحو ذلك
 مما تفد لفظ الرزق فيه بمعنى اللطائف مجازا او قال اللهم اقض
 ديني تفد لعدم استحالة طلب من الخلق ولو نظر المصلي الى كتابه مكتوب
 في كاعدا او محراب وغيره وفهم ما فيه ان نظر اليه حال كونه غير مستغفر
 او غير قاصد لفهم ما فيه لا تفد صلوة بالاجماع لان النظر غير مناف
 للصلوة وكذا وقوع الغيبة القلب وان نظر اليه مستغفرا او قاصدا فهم
 ما فيه فقد ذكر في الملقط تفد صلوة عند محمد وذكر في الاجناس لا تفد
 صلوة عند ابي يوسف وبما اخذ مشايخنا وفي الهداية الصحيح انها بالاجماع
 وفي الكافي قيل على قول محمد تفد وعلى قول ابي يوسف لا تفد قياسا على
 مسئلة اليمين فان من حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه وفهمه حث
 عند محمد وعند ابي يوسف لا والصحيح انها لا تفد اجماعا بخلاف مسئلة
 اليمين لان المقصود ثمة الفهم والوقوف على ستر فلان وهذا
 الفد يتعلق بقراءة غير القرآن وبالفهم لا يحصل ذلك انتهى ولا
 شك ان النظر غير مفد وقصد الفهم لا يزيد على التفكير لترتيب شعر
 ونحوه وقد تقدم انه غير مفد لكنه مكروه لشغل القلب بغير الصلوة و
 ان قراء المصلي القرآن من المصحف او من المحراب تفد صلوة عند
 ابي حنيفة خلافا لهما فان عندهما لا تفد لانه عبادة انصت للعبادة
 لكنه يكره لما فيه من التشبه باهل الكتاب وعند الشافعي لا يكره ايضا
 لما روى ان ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها كان يؤمر بها في شهر
 رمضان من المصلي قلنا ان صح فهو محمول على انه كان يراجع
 قيل الصلوة ليكون بذكره اقرب ولا يخرج طريقان احدهما ان تغليب

ع

الاوراق عمل كثير وعلى هذا فلو لم يقل لا تفقد وكذا المكتوب في المصنف
 الاخر ان التلقن من المصنف نعم ليس من اعمال الصلوة وهذا يوجب التوقيف
 بين ما اذا قلب الاوراق او لم يقل وبين المصنف والمصنف ومخوه قال
 في الكافي وهو الصحيح ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لا
 تفقد ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه
 مقدار ما يجوز به الصلوة عنده وهذا اذا لم يكن حافظا لما رواه فان
 كان حافظا لا يفقد بالاجماع لعدم التلقن ولو اخذ المصنف حجر فرمى به
 طائرا او نحوه تفقد صلوة لانه عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائر او
 نحوه لا تفقد صلوة لانه عمل قليل ولكن قد استدلوا باستفالة بغير الصلوة
 ولو رمى بالحجر الذي معه انسان ينبغي ان تفقد قبا ساعيا ما اذا ضرب
 بسوط او بيده لما فيه من الخاصة على ما مر وقاله الاجناس ان رمى
 باوراق اصابعه واحدا او حجرا واحدا او كذا الورى جرحين لا تفقد لانه
 قليل وفي الفتاوى ان رمى بسهم فسدت صلوة لانه كثير قالوا هذا اذا
 اخذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر اما اذا كان القوس في يده
 والسهم على الوتر فرمى به لا تفقد صلوة انتهى ولا شك ان هذا
 لا يمكن عمله الا باليد ومن رآه بظنة غير الصلوة فالحكم فيه بعدم
 الفكاك مشكوك ولهذا انى به قاضي خان وغيره بلفظ قالوا الدال على
 عدم الرضى به ولو حرك المصلي جده مرة او مرتين متواليين
 لا تفقد صلوة للقلّة وكذا لا تفقد اذا فعل ذلك الحرك مرارا غير متوا
 بان لم يكن في ركن واحد ولو فعل ذلك مرارا متواليات اي في ركن
 واحد تفقد صلوة لانه كثير وهذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع
 يده في كل مرة فلا تفقد لانه حرك واحد كذا في الخلاصة ثم قيدت الخلاصة
 التواتر هنا بالكون في ركن واحد وقيدته في ضرب الآفة بكونه في ركن
 واحدة ولا يظهر بينهما فرق والظاهر اعتبار الركن في الموضعين
 لانه المعتبر في مواضع كثيرة من هذا النوع وذكر في الاجناس اذا قتل

لي

اذا قتل القلّة مرارا اي يقتل متعديا ان قتل قتل متعديا كان لم
 يكن بين كل قتلين قدر ركن تفقد صلوة وان كان بين القتلين
 فرصة اي مهلة قدر ركن لا تفقد صلوة ولكن الكف عنه افضل وقد تقدم
 انه يكره قتلها في الصلوة عند الحج ولا يكره عند محمّد وكذا لا تفقد الصلوة
 لو روج المصلي بروحه او بتوبه مرة او مرتين ولو روج مرات متوالية
 تفقد على سبيل ما تقدم ولو تنحنح المصلي بربده اعلامه اي اعلام الطالب
 له واضم لانه معلوم عادة انه في الصلوة ومع هذا سمع حروقه اي حرو
 التنحنح وكذا اذا سمع منه حرقان نحو حج بالفتح او الضم او تنحنح لتحسين
 الصوت متعديا بان لم يكن مضطرا اليه ولا حاجة الى التفتيد به بعد
 قوله لئلا ين الصوت تفقد صلوة عند الحج واي يوسف كذا ذكر في
 الاجناس وصوابه عند الحج ومحمّد وكذا هو في جميع الكتب فان با يوسف
 لا تفقد بحرفين احدهما من الزوائد على ما مر فلا ادري السهم من المص
 ام من صاحب الاجناس ثم الفتاوى بما ذكر من التنحنح قول اسمعيل الزاهد
 واليه مال صاحب الهادي وقال غيره لا يفقد قال الشيخ كالدين بن الرماح
 وهو الصحيح ونقله الكفاية عن مبسوط شيخ الاسلام فان كان التنحنح
 لتحسين الصوت فذلك لا يضر ايضا يعني لا يفقد لانه يفعله لا صلوة لقراءة
 فيكون من القراءة مع الا يرس ان المشي للبناء لا يقطع الصلوة وان لم
 يكن من الصلوة حقيقة لانه لا صلوة في الصلوة فصارت من الصلوة مع
 انتهى وان كان بعد ريان كان مدفوعا اليه اي مبعوث الطبع لا يفقد
 اتفاقا لعدم امكن التحريك وكذا ان كان لاجتماع البراق في حلقه ولو استأ
 رجل اطلب منه الاذن في الاخول وكذا لو ناداه جهر المصلي بالقراءة
 ليعمله انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله
 اكبر لا تفقد صلوة وكذا الوسيعة الاعلام وهو الاولي لقوله عليه
 الصلوة والسلام من ثاب شي في صلوة فليست متفق عليه
 وقال عليه السلام السبع للرجال والتصديق للنساء متفق

ف

ذن

عليها ايضا ولو عكسا قالوا لا تنفس وقد تركا السنة وفيه اشكال فان
صوت المرأة عورة فينبغي ان تنفس صلاتها بالجمهر بالتسبيح كما لو
جهرت بالقراءة وينبغي ان يقيد التصديق بما دون الثلث المتواليات
وكذا لو سبى لشبهة الامام على سبيل لا تنفس لكن لا يفعله لوقام الامام
عن القعود الاول لانه لا يجوز له الرجوع على ما سبى ان شاء الله
تعالى وان قلت المصلي امراته ولو يقبلها وهو لم يحصل له شهوة
فصلاته تامة لعدم المنافي ولو قيل هو المصلي امراته بشهوة او
بغير شهوة فسدت صلواته لانه من رآه ظنه في غير الصلوة ولو
قبل المصلي زوجته بشهوة او بغير شهوة تنفس صلاتها كذا في الخلاصة
قال ابن الرمام والله اعلم بوجه الفرق بين تقبيلها ايتاه وهو
في الصلوة بغير شهوة وبين تقبيلها ايتاها وهي في الصلوة بغير شهوة
حيث تنفس صلاتها لا صلواته وصاحب الخلاصة اشار الى الفرق بان
تقبيله في معنى الجماع يعني ان الزوج هو الفاعل للجماع فانما يندبوا على
الجماع في معنى الجماع ولو جامعها ولو بين الفخذين تنفس صلاتها على ما
ذكره قبل ذلك فلا اذا قبلها مطلقا لانه من دواعيه وكذا المستحب بشهوة
بخلاف المرأة فانها ليست فاعلة للجماع فلا يكون اتيان دواعيه منها في
معناه ما لم يشته الزوج وفي الخلاصة لو نظر الى فرق المطلقة رجعا
بشهوة يصير مراجعها ولا تنفس صلاته في رواية هو المختار وهذا يشكل
على الفرق المذكور لانه انما هو من دواعي الجماع ولذا صار مراجعها
هي في معناه الا ان يقال في الصلوة بتعلق بالدواعي الذي هو فعل غير
النظر والفكر واما النظر والفكر فلا يفيد ان مطلقا على ما لم يعدم
امكان التحرر عنهما بخلاف سائر الجوارح المصلي اذا وسوسه الشيطان
فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي لا ينافي تنفسه وسوسه
في امر من امور الآخرة لا تنفس صلاته وان كان في امر من امور الدنيا تنفس
كذا ذكره في الآخرة لان الوسوسة التي هي حوقل بسبب اخر وتوفي في

مطلوب

في الاول وسبب امر ديني في الثاني فصارت كالوارتفع بكاهة اذا عبرة
عند التلفظ بما قصد باللفظ المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا عن
الصلوة فقال السلام فتذكر ان في الصلوة قبل قوله عليك فسكت تنفس
صلواته لانه تلفظ به على قصد الخطاب وما تلفظ به على قصد الخطاب او
الجواب من الاذكار يلحق بكلام الناس وينبغي ان لا تنفس عند ان يوسف
لان الاذكار لا يتغير بالقصد عنده وكذا في المسئلة التي قبلها وذكر في الآخرة
المشي في الصلوة اذا كان او لما مشى حال المشي مستقبل القبلة غير منحرف
عنها لا تنفس الصلوة اذا لم يكن مثلا حقا او بعضه لاحق ببعض من
غير ملة ولم يخرج من المسجد اذا كان يصلي فيه ان كان في القصر او في
الصحراء لا تنفس غير المتلا حق ما لم يخرج المصلي عن الصفوف يعني
اذا مشى في صلاته الى جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشى قدر
صفين ثم وقف قدر ركن ثم مشى قدر صف آخر هكذا الى ان مشى قدر
صفين كثيرة لا تنفس صلاته الا ان خرج من المسجد فيما اذا كانت
الصلوة فيه او تجاوز الصفوف فيما اذا كانت في الصحراء فان مشى مشيا
متلاحقا بان مشى قدر صفين دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز
الصفوف في الصحراء فسدت صلاته وهذا بناء على ان الفعل القليل
غير مفسد ما لم يتكرر متواليا وعلى ان اختلف المكان مبطل للصلوة ما
لم يكن لا صلواتها والمسجد مكان واحد حكما وموضع الصفوف في الصحراء
كالمسجد وهذا اذا كان قد اتم صفوف اما لو كان اما ما مشى حتى جاوز
موضع سجوده فان كان ذلك مقدارا بينه وبين الصف الذي يليه
لا تنفس وان كان اكثر فسدت وان كان منفردا فالمعتبر موضع سجوده
ان جاوزه فسدت والآفة والبيت للمرأة كالمسجد عند ان يمشي
وكالصحراء عند غيره وبعض المشايخ قالوا في رجل راى فرجة في الصف
الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه وهو الذي قد اتمه ليس بينه
وبينه صف فخرج اليها حتى الى تلك الفرجة فسدها لا تنفس صلاته

ولو مشى الى الصف الثالث بالنسبة الى الصفه فسد فرجة فيه تفسد صلاته
وهذا القول ان حمل على اطلاقه اي سواء كان مشيه الى الثالث مثلا حقا
او لم يكن كان مخالفا لما قبله وان قيد يكون المشي وقع مثله حقا فلو هذا
التفصيل كله اذا لم يكن المشي في الصلوة مستلزما للقبلة بان مشي قدامه
او يمينا او يسارا او الى ورائه من غير تحويل واستدبار واما اذا استدبر
القبلة فقد فسدت صلواته سواء مشى قليلا او كثيرا ولم يمشي لان استدبار
القبلة لغير اصلاح الصلوة وحده مفسد كما اذا استدبر القبلة على ظن
انه رجع او سبقه حدث آخر ثم تبين انه لم يكن رجع ولا حدث فان
صلواته قد فسدت بالاستدبار وان لم يمشي يخرج من المسجد لان
استدباره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة فكان مفسدا ولو مضى
الحل او مضى الهليلج في الصلوة تفسد صلواته وان لم يتلعه و
قيده في الخلاصة بما اذا كثرت ولا بد منه عمل كثير وتقدره بالثلث التواتر
كما في غيره وان لم يمشي الهليلج لكن دخل حلقه منه شيء يسير لا يفسد
ولو كان في فيه سكر او فانيذ فابتلع ذوبه تفسد وان لم يعضه لانه
يؤكل كذلك ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك زائدا
على قدر الحاجة تفسد صلواته كما يفسد صومه وان كان اقل من قدره لم
يخصه لا يفسد صلاته ولا يفسد صومه وقد قدمنا الكلام عليه في فضل
ما يكره ولو اكل خلوا وبقي في فيه طعم الخلوة وهو في الصلوة وابتلع
وبقي لا يفسد لانه يسير جدا **افروغ** ولو نفي في الصلوة ان كان غير
مسموع لا يفسد كالشفس لكن يكره وان كان مسموعا بان كان له حروف
مهملة كاف ونون فهو بمنزلة الكلام يفسد وان عطس فحصل به حروف
كأصرت ونحوه لا يفسد لانه اضطراري وكذا لو تحسنت فحصل به
حروف كذا اطلقه قاضي خان وصاحب الخلاصة وقال في الكافي ان كان
مدفوعا اليه لا يفسد وان لم يكن مدفوعا اليه يفسد ولو نثاب فحصل
به حروف لا يفسد ذكره قاضي خان ولو فرغ الباب فقال ومن دخله

دخله كان آمنا يريد الاذان فسدت وكذا لو قيل له من اين حيث فقال و
يؤم مصطلة وقص شديد او قيل له مالك فقال الخيل والبغال والحمير
يهدى الجواب تفسد وان جرى على لسانه نحو فان كان عادة له يجري
على لسانه كثيرا في غير الصلوة تفسد لانه من كلامه والافواه لانه قرآن
ولو قال بالفارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من
الانجيل او التوراة وهو يحسن القرآن ولا يحسنه تفسد اذا لم يكن ذكرا ولو
اشتد شعرا تفسد وان كان فيه ذكر ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لا
تفسد ما لم يكن ملوذا الفم وكذا لو قاء اقل من ملوذا الفم فعاد الى جوفه و
هو لا يملك اسيا كره ولو رفع القبلة من التسبج لا تفسد وكذا لو تروى
براء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيتا او ثوبا على عاتقه لا
تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها لا ولو أغلق الباب لا تفسد
ولو فتح الغلق اي القفل تفسد ولو لبس القميص تفسد ولو تنقل او خلع ثيابه
لا ولو لبس الخف تفسد الا ان يكون واسعا يلبس به واحدة وكذا خلعها
ولو لم يلبس الدابة او اسرجها او نزع السرج تفسد وان امسكها او خلع النجاء
لا وان شد الا زادا او السراويل فسدت وان خلعها مالا وكل ذلك مبني
على العمل القليل او الكثير **في السيل** في الحديث في الصلوة وهو من سبقه حدث
سماوى من بدنه موجب للوضوء في الصلوة انصرف من فوره ونحوها من
غير ضرورة في وضوئه وبني على صلاته عندنا ان لم يعرض له ما ينافي
خلوفاً ان يثبته لهم ماروي الترمذي وحسنه ابوداود والنسائي
عن علي بن كزيم بن طلحة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
فسا احدكم في الصلوة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلوة ولان الحديث
يبان في الصلوة لتفويت شرطها ولا فرق بين الابتداء والبقاء في لزوم اشتراط
الظهور والشمس والاشراق يفسد اثنا ايضا فصار كالحديث العمد ولنا ما
تقدم في نواقض الوضوء من حديث عائشة رضي الله عنها قال علي الصلوة
والسلام من اصابه في اورد عاف او قلبي او مذي فليصرف فليست قضاء ثم

ليبن على صلواته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني ثم
ليبن على صلواته ما لم يتكلم وصححه البيهقي ارساله واخرج ابن ابي شيبة
نحوه موقوفا على ابن بكز وعمر بن علي وابن عمر وسلمان الفارسي ومن
التابعين عن علي بن عطاء وسال بن عبد الله وسعيد بن جبير و
الشعبي والنخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب وكفي بن برم قدوة على ان
صححة ارسال الحديث حجة عندنا وعند الجمهور وقد تأيد بما صح عن هؤلاء
الائمة وحمل ذلك الحديث على العدم ويضرب القياس المذكور ولكن لا
الاستيناف افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل ذلك في حق المنفرد
واما الامام والمقتدى فالبناء افضل في حقهما احراز الفضيلة الجماعية
على هذا المكنى الاستيناف بجماعة اخرى فهو افضل في حقهما ايضا
المنفرد ان شاء الله في مكان وضوئه ان امكن او اقرب الموضع اليه ان لم
يكن تحوزا عن زيادة الشئ وان شاء رجع الى مصلوه ليؤدي صلواته في
مكان واحد والمقتدى يعود الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه ولو اتى
في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحته الا فتلك وان كان
امامه قد فرغ تخير كالمنفرد والامام حكمه حكم المقتدى لانه يصير من جملة
المقتدين فانه يستخلف غيره اذا سبقه الحدث ويصير هو مقتد تابه
استخلاف الامام غيره اذا سبقه الحدث جائزا جماعا فقد روى الاثر
بسند عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج علينا عمر رضي الله عنه
الصلوة الظهر فلما دخل في الصلوة اخذ بيد رجل كان عن يمينه ثم رجع بحرق
الصفوف فلما صلينا اذا نحن بعمر رضي الله عنه يصلي خلف سارية فلما قضى الصلوة
قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رابعا شئ فلمست بيدي فوجدت
بله ثم جاوز البناء مقتد بامور **منها** ان ينصرف على فوره فان مكث
بعد الحدث في مكانه قد زكن فسدت الا اذا احدث بالنوم كذا
زمانا ثم انتبه لان فسناها بالكت لوجود اداء جزء منها مع الحدث
والثاني حال نومه غير مؤذ شئ ولا لولا اداء ذهابا او آتيا فسد

تفسد على الصحيح لا دانه وكنا مع الحدث او الشئ وقيل انما تفسد
القراءة ذاهبا لا آتيا وقيل بالعكس والذكر لا يمنع البناء في الاصح
لانه ليس من الاجزاء ولو احدث ركعا فرفع مستمعا لا يبيّن لان
الرفع محتاج اليه لا انصراف فجزءه لا يمنع قليا افترون مع الشئ
ظهر قصد الاداء وعن ابي يوسف لو احدث في سجوده فرفع مكبرا
ناويا التمامه او لم ينو شيئا فسدت لان نوى الانصراف **ومنها**
ان يكون الحدث سماويا فلا يبيّن له في هذه وكذا الشئ وعصية ولو
منه لنفسه ولا لاصحابه بخمسة مائة من غير سبق حدث
خلاف لابي يوسف فان كان من حدثه بني اتفاقا والفرق لهما ان
ذاك غسل ثوبه ابتداء وهذا تبعا للوضوء ولو اصابته من حدثه
وغیره لا يبيّن ولو اتحد محلها وكذا لا يبيّن لسيارة من دخل غمرها فان
سأل لسقوط شئ من غير مسقط فقبل يبيّن لعدم صنع العباد وقيل
على الخلاف واختلف فيما سبقه لطاسه والظاهر انه يبيّن لكونه
سماويا ولا يستخفجه والظاهر ان لا يبيّن ولو سقط الكرسي من يمينه
صنع مبلولا بنت بالاتفاق ولو يتحركها على الخلاف وهذا بناء على تصور
بنائها كالرجل خلاف لابن رستم **ومنها** ان يكون الحدث مما يخرج من
بطنه فلا يبيّن باغماء وجنون **ومنها** ان يكون موجبا للوضوء دون
الغسل فلا يبيّن للاحتلام **ومنها** ان لا يشتغل بفعل غير ضروري
بان جاوزه الماء يقدّر على الوضوء منه الى بعد منه ولذا ان يتوضأ
ثلثا ثلثا في الاصح ويأتى بسائر شئ الوضوء ولو وجد في الخوض
موضعا للتوضوء فتجاوز الى موضع آخر ان عذر كصيق مكان الاول
بني والا فلا ولو قصد الخوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد
قد رصفين لا تفسد وان اكثر فسدت وان كان عادته التوضي من الخوض
وشئ الماء الذي في بيته وذهب الى الخوض يبيّن ولو كان الماء بعيدا
بقربه يترام بترك البئر لان الترفع يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع

ان عدم غيره **ومن** ان لا يعرض له ما بنا في الصلوة من كلام ونحوه
او كشف عورة حتى لو كشفت راسها للمسيح وذرعاها للمفسد
لنفسه ولا تبني في الضحية وكذا لو كشف الرجل او المرأة للاستنجاء بل
يستنجي من تحت الثياب وكذا يغسل النجاسة وتسمى راسها و
تغسل ذراعيها بكشف ان امكن والا لزم الاستيناف في ذلك كله
وعن القاضي اني يجوز على النسي ان لم يجد منه بذل انفسه وان وجد
بان يمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت القميص مع ذلك ابدى
عودته فسدت وفي شرح الكفر جعل الفسأ بالابداء مطلقا هو
ظاهر المذهب والسنة ان ينصرف نحو ديب الظاهر اخذ بانفسه
يوهم انه قد عرف الاستخارة في الامام ان يأخذ بثوب رجل الى
المحراب او يشير اليه وله ان يستخلف ما لم يخرج من المسجد او
تجاوز الصفوف في الصلوة فان لم يستخلف حتى جاوز اخرج بطلان
صلوة القوم ان لم يستخلفوا هم قبل خروج الامام وفي بطلان
صلوته روايتان ولا يظهر عدم البطلان لانه في حق نفسه كالمفسد
ولا فرق بين كون الصفوف متصلة خارج المسجد ولم يجاوزها او
منفصلة وقال محمد ان كانت متصلة لا تنفسد ما لم يجاوزها لان
لواضع الصفوف حكم المسجد كما في الصلوة ولهما ان القياس بطلانها
بجدة الانحراف لكن ورد الشرع على خلافه فيقتصر على محل الضرورة
ويشترط كون الخليفة صالحا للامامة ولو سبقا ولو لم يكن مع
الامام الا واحداتعين للاستخارة من غير تعيين ان كان صالحا
للإمامة والا بان كان مبيتا او امرأة فقيل بتعين فتفسد صلاة
وصلوة الامام لانه صار مقتديا به والاصح انه لا يتعين فقد
صلواته في حسب تعريفات الاستخارة في كثرة مذكرة في الفتاوى
وغيرها ولا ضرورة الى التطويل بذكرها النذرة وقوعها بل لعدم امكان

دتهما

امكان العمل بها في هذا الزمان والاشتغال بما يفيد اولى والله الموفق ولو
حصل سبق الحدث في ركوع او سجود يجب اعادة في البناء لان الانتقال
من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث فيه و
لو لم يعد لا يجوز له بخلاف ما لو تذكر فيهما سجدة فسجدها حيث لا اعا
بل يستحب لان الانتقال مع الطهارة وقد وجد والاستنجاء للمرجع من
الخلاف لان عند زفر والشافعي يجب الاعادة وعن ابي يوسف تلزم
اعادة الركوع بناء على ان القومة بين الركوع والسجود فرض عنده و
الله سبحانه اعلم **فصل في سجدة الشهود** كان الانسب ان يصلي
تحت زلة القاري بما يفسد لانه من جملة ابحاثه وكانت قصد جعل تحت
القراءة خاتمة الكتاب يتنمنا ثم افراد السجدة في الترجمة وفي قوله سجدة
الشهود واجبة لا وجه له بل الصواب ان يقال سجود الشهود وسجدة
الشهود بلفظ التسمية لان الاضافة فيه من قبيل اضافة الحكم الى سببه
والحكم الواجب بالشهود انما هو سجدة واحدة الا ان المصدر اذا لم
يقصد به العدد يطلق على القليل والكثير وكانه اراد بالسجدة معنى
السجود ولم يرد الواحدة ثم سجود الشهود واجب عندنا على الصحيح من
المذهب كونه في المبسوطة والمحيط والذخيرة والبدائع فاستدل الكرخي
عليه بقوله محمد اذا سهر الامام وجب على المؤتم السجود فقد نص على
الوجوب ووجهه انه شرع لجبر النقض واداء العباد بصفة الكمال
واجب فوجب وصار كدعاء الحج وقال القدوري هو سنة عند عامة على
استدلالا بانه يرفع القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة
والواجبات سجدة التلاوة انما ترتفع القعدة لان محلها قبلها كالصلية
بخلاف سجود الشهود لانه محلها بعد القعدة فكيف يرفعها واذ اقررت
انه واجب فليعلم انه لا يجب الا بترك الواجب من واجبات الصلوة فلا
يجب ترك السنن والمستحب كالنقود والتسمية والثناء والتأمين
وتكبير الانتقال والتسمية ولا يترك الفرائض لان تركها لا يبيح سجود

في بيان سجدة الشهود بعد التسمية

في ان يركع هذا التيمم خير واقع في كل حال ان الركوع قبل الصلاة والسجود بعده

مطالع السجود السجود يستحب ان يركع

الشهو بل هو مفسدان لم يتدارك فيعاد او بناخرة اي بناخير
الواجب عن محله او بناخير ركن عن محله اما ترك الواجب فهو كما
اذ انسى تركه وقت نسيانه قراءه الفاتحة في الوتر والشهيد في
احدى الفقهين الاول والاخير فانه واجب فيهما في اظهر الروايات
وهو الصحيح وان ذكر في بعض الروايات انه سنة في الفعدة الاولى
واجبة في الاخيرة وكما اذا نسي تكبيرات العيدين لما تقدم انها واجبة
وكما اذا جهل الامام فيما يخاف او خاف فيما يجهر لان الجهر في محله و
المخافة في محله واجب كل منهما على الامام واما المنفرد فهو مخير
فيما يجهر فلا يجب عليه المخافة فيه واما ان جهر فيما يخاف في
ظاهر الرواية لا يجب ذكر في المحيط لانه لو ترك واجبا لان المخافة
انما وجبت لنفي المخالطة وانما يحتاج الى هذا في صلوة تؤدى على
سبيل الشهرة والمنفرد يؤدى على سبيل الخفية انتهى وبناء على هذا
ذكر شمس الائمة الحلواني انه اذا كان يصلي وحده وليس معه احد
فلا سهو عليه ظاهر الرواية وان كان هناك رجل آخر وكل واحد
يصلي منفردا كان عليه السهو وفي الكافي علل عدم الوجوب بان جهر
بقدر استماع نفسه وهو غير منتهى عنه فعلى هذا الوجه جهر
الامام بحسب عليه السهو وقد ذكر نحوه ابو سليمان في نوادره ان
المنفرد اذا نسي حاله في الصلوة حتى ظن انه امام جهر كما يجهر الامام
يسجد للسهو وذكر في المحيط ان في رواية النوادر عليه السهو ومثل
الشيخ كمال الدين بن الهمام الى ان المخافة واجبة على المنفرد في موضعها
فيجب تركها السهو وهو الاحتمال والله اعلم وذكر في الاحوية ان سجود
السهو يجب بسنة اشياء فيجب تقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يركع
او يسجد قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض عليه اعادة الركوع
بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع على ما مر من ان الترتيب بين
مالا يترك الركعة الواحدة وبين غيره فرض واذ لم يقع ذلك معتد به

به لا يكون فيه تقديم الركن ثم اذا فعل ذلك يجب عليه سجود السهو لتأخير
الركن بسبب الزيادة التي زادها فليتنامل ويجب بناخير ركن هذا الثاني
من السنة نحو ان يترك سجدة صليبة بضر الصاد وسكون الهم بعد
باد موحدة ثم ياء النسبة والمراد سجدة الصلوة نسبت الى الصلابة لا خضبا
بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة السهو فاذا ترك سجدة
من ركعة سهوا فقد كرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيما بعد
فسيجد ها فخذ اخر دكنا عن محله او يؤخر القيام عطف على يترك اي او
تأخير الركن نحو ان يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة
الثانية من الركعة الاولى جلوسه قبل ان يقوم كما هو مذهب الشافعي
وهذا اذا لم يكن به عذر من ضعف او وجع او يؤخر القيام الى الركعة
الثانية بان زاد على قدر الشبهة في الفعدة الاولى على ما مر وسيجوز ان يركع
ويجب تكرار الركن هذا الثالث من السنة نحو ان يركع مرتين او يسجد
ثلاث مرات ويجب بتغير الواجب من صفة الى صفة وهو الرابع من
السنة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخاف فيه بها او يخاف فيما يجهر فيه
ويجب ترك الواجب راسا وهو الخامس من السنة نحو ان يترك
الفعدة الاولى او الفاتحة او تكبيرات العيدين او غير ذلك من الواجبات
ويجب ترك السنة الصافية الى جميع الصلوات وهذا هو السادس
نحو ان يترك قراءة التشهد في الفعدة الاولى فانه يقال تشهد الصلوة
ولا يقال تشهد الفعدة بخلاف تسليم الركوع فانه يضاف الى الركوع لا الى
الصلوة وهذا على رواية كونه سنة فيها وهو اختيار البعض وهو
القياس قال في الكافي لان الفعدة الاخيرة لما كانت فضا قراءه التشهد
فيها واجبة فالفعدة الاولى لما كانت واجبة كانت قراءه التشهد فيها
سنة لان الاقوال من الافعال فكانت احط رتبة منها انتهى وقال بعض
المشايخ التشهد في الفعدة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه
المحقق لما اظهره عليه السلام عليه من غير تركه وقد تقدم قال القاضي

صها

الله تعالى

صدر الاسلام وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب قال صاحب
الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها واحد وهو ترك
الواجب قال صاحب الذخيرة وتخرج عليه اما التقديم والتأخير
فلان مراعاة الترتيب واجبة عندنا وتكرار الركن يوجب تأخير الركن
الذي بعده واداء الركن من غير تأخير واجب وعليه المحققون من
اصحابنا والمجهر والمخافة في محله واجب كما عرف ولوجهر الامام فيما
يخاف او خافت فيما يجهر فدرما تجوز به الصلوة يجب سجود السهو
عليه وهو التقدير بمقدار ما تجوز به الصلوة هو الاصح والآي
ان لم يكن ذلك مقدار ما تجوز به الصلوة فلا اي فله يجب عليه سجود السهو
ولم يفرق في ظاهر الرواية بين المجهر والمخافة وذكر رواية النوادر
انه ان جهر فيما يخاف فيه فعليه سجود السهو قل ذلك واكثر وان خاف
فما يجهر ان خاف الفاتحة واكثرها او خاف من السورة ثلث آيات
قصارا واية طويلة فعليه السهو وان خاف آية قصيرة يجب سجود
السهو عنده ان عندنا في خلافه فاما ففرق في النوادر بين المجهر والمخافة
وذلك لان الجهر في موضع المخافة اشد والمخافة في موضع الجهر اخف
لان المخافة مشروعة في صلوات الجهر كالقرب والعشاء ودون العكس
وكذا مشروعة للمخافة في موضع الجهر ودون العكس على الاصح فاعطف القليل
منها لانه وافر ايضا بين الفاتحة وغيرها حيث شرط اكثرها
وهو اكثر من ثلث آيات قصارا ولا في غيرها من الدعاء وان كانت قرأنا
حقيقة ولو كانت دعاء لم يجب السهو بتغير هيئة فلذا خفف حكمه و
الصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلوة من غير تقرفة
لان القليل من الجهر في موضع المخافة عفو ايضا في حديث ابي قتادة
في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الظهر الاوليين
بأم القرآن وسورتين وفي الاخرين بأم الكتاب ويسمعنا الآية احيانا
والفاتحة وان حقيقة وكونها ثناء صيغة لا اثر له فلا فرق بينها و

وبين غيرها انه ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع نفسه
وهذا هو المختار ذكره في الغنية وقد تقدم في بحث القراءة ولو قام في
الصلوة الرابعة الى الركعة الخامسة او بعد رفع رأسه من السجدة
في الركعة الثالثة او قام الى الواجبة في المغرب او الثالثة فيه او في الفجر
او بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوات يجب عليه سجود السهو
السهو بمجرد القيام في صورة ويجزئ القعود في صورة للتأخير الواجب
وهو السجود او السلام في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام
في صورة القعود وان نهض الى الركعة الثالثة ساهيا ولم يقعد له
الفعدة الاولى ثم تذكر قبل ان يستوي قائما ينظر ان كان الى القعود اقرب
يقعد لانه بمنزلة القاع دوق وجوب سجود السهو عليه حيثما اختلف
بين المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجب وقال غيره
يجب لانه بقدر ما اشتغل به من القيام اخر واجبا والاصح عدم الوجوب
لان الشروع لم يعتبر فعله قيا ما كان معتبرا قعودا ضرورة انه يوجب
التأخير الموجب للسجود ولا فرق في هذا الحكم بين الفعدة الاولى و
الثانية بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون الى القعود اقرب
اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب المحيط وفي المنافع قال بدر الدين يعني
الكودري اذا انتصب النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب وان لم ينتصب النصف
الاسفل يكون الى القعود اقرب وهذا هو الذي اختاره في الكافي وهو الاصح
فانه اذا رفع ركبتيه لم ينتصب النصف الاسفل يصير كالحائض للحاجة
ولا بعد قائما حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرأ يكون وركع وسجد
في هذه الحالة من غير عذر لا يجوز لانه بقدر ما كان الى القيام اقرب
لم يقعد بل بقي على صلواته كما لو لم يذكر الا بعد تمام القيام ويسجد للسهو
لترك الواجبة وهو الفعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف
اختارها مشايخنا في غير ما في ظاهر الرواية في الاستوى قائما يعوذ
وان استوى قائما لا لانه اذا استوى قائما اشتغل بفرض القيام فلا يترك

الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوفى كما قال الشيخ كالدين بن الهمام
 وهو الأصح والتوفيق بين ما روى أنه عليه السلام قام فسجد لله فرجع
 وما روى أنه لم يرجع بالجمل على حاله القرب من القيام وعدمه ليس
 بأولى منه بالجمل على الاستواء وعدمه انتهى بل التوفيق بالجمل على الاستواء
 وعدمه أولى لأن الواقع في الروايتين لفظ القيام فحمله مرة على
 الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتنامل ويؤيده ما روى أبو داود
 عنه عليه السلام قال إذا قام الإمام في الركعتين ان ذكر قبل ان
 يستوي قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين
 للسهو ومثله في سنن ابن ماجه ثم لو عاد بعد ما صار إلى القيام
 اقرب قبل نقصد صلاته وقال ابو علي الجوزجاني لا نقصد وقال
 الزوزني في شرح القدوري ان عاد فقطع يكون مبيها ولا نقصد
 صلاته ولا يحق ان هذا كله انما يتأتى على رواية ابي يوسف لا على
 ظاهر الرواية ولو عاد بعد ما استوى قائما فسدت صلاته لتكامل
 الجناية برفض الفرض بعد الشروع فيه لاجل ما ليس بفرض ذكره الزوزني
 في شرح مختصر القدوري قال الزيلعي وهو الأصح بخلاف ترك القيام
 لسجود التلاوة لأنه على خلاف القياس ورد به الشرع لاظهار مخالفة
 المستكرين وليس ما نحن فيه في معناه على ان الجناية هنا بالرفض وليس
 ترك القيام للسجود تركا له حتى لو لم يقرب بعدها بل ركع ومضى على صلاته
 صحت ولا كذلك هنا قال الشيخ كالدين بن الهمام وفي النفس من هذا
 نصيب شئ لان غاية الامر في الرجوع إلى الفقرة ان يكون زيادة قيام
 ما في الصلوة وهو وان كان لا يحمل لكنه بالصحة لا يحمل لما عرف ان زيادة
 ما دون ركعة لا يفد الا ان يفوق باقتران هذه الزيادة بالفرض لكن
 قد يقال المحقق لزوم الاتم ايضا بالرفض اما لفساده بظهور وجه استلزامه
 آياه فيخرج هذا البيت القول المقابل للتصحيح انتهى في القنية ترك
 الفقرة الاولى في الفرض كما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن له العود ويوم

ويقوم في الحال انتهى وهذا يفيد ان العود غير مفسد فيها ولو عاد الامام
 بعد الفقرة الاولى بعد ما قام لا يعود معه القوم تحقيقا للحقيقة
 وذكر البعض انهم يعودون معه انتهى وهذا ايضا يفيد عدم الفساد
 بالعود والله اعلم وفي القنية ايضا المقتضى شئ تشهد في الفقرة الاولى
 فذكر بعد ما قام عليه ان يعود ويستشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم
 المتابعة لكن ادرك الامام في الفقرة الاولى فقطع معه فقام الامام
 قبل شروع السجود في التشهد فانه يستشهد تبعا لشهادته فكذا هذا
 ولو كان الفاتحة في ركعة من الاولين متواليا وقرأ القرآن في ركعة
 او في سجوده او في موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للزوم تأخير
 الواجب هو السجود في السجدة الاولى وللقرآن في السجدة فيها فيما
 بعدها والخرز عن ذلك واجب وقرأ الفاتحة ثم السجدة ثم الفاتحة
 لا يلزم له السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الاخر فانه اعادها لا سهوا
 عليه كذا في الخلاصة وان قرأ الفاتحة في احدى الاخيرين مرتين او ضم
 فيها اليها سجدة وكذا لو قرأ السجدة دون الفاتحة او قرأ التشهد مرتين
 في الفقرة الاخيرة او تشهد قائما وراكعا او ساجدا لا سهو عليه كذا
 في المختار على ما ذكره الاستيعابي اما تكرار الفاتحة وضم السجدة فلا
 الاخيرين محل للقرآن مطلقا ولا يلزم منه ترك واجبه لا تأخيرها واما
 التشهد فله ثلثا والقيام والركوع والسجود محل للثنا وذكرنا سابقا
 في الاجناس عن محمد بن محمد بن شاذان في فائدة الفاتحة فلا سهو عليه
 وبعدها يلزمه قال السروجي وهو الأصح لأنه محل قراءة السجدة فقد اخرج
 الواجب انتهى وقد يقال انه بقراءته قبل الفاتحة اخرج الفاتحة فقد اخرج الواجب
 ايضا وفي المحيط والعيون ولو شهد في ركوعه او سجوده يلزمه السهو
 ولو زاد في التشهد في الفقرة الاولى على التشهد شيئا نظرا ان قال الله
 صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه سجود السهو لا اتفاق لانه آخر الفرض
 وهو القيام وروى عن ابي حنيفة ان زاد حرا واحدا يجب عليه سجود السهو



ودرو عنهما انه ان قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد
وكان الشيخ ظهير الدين المروغيني يقول لا يجب سجود السهو بقوله
اللهم صل على محمد ونحوه انما المعتبر مقدار ما يؤدى فيه ركن وقد تقدم
تمام الكلام عليه في بحث الشهيد وان سكت في الركعتين الاخيرين
مشهدا فقد اساء وان سكت سائها يجب عليه السهو وهذا بناء على
رواية وجوب الفاتحة في الاخيرين وقال ابو يوسف لا سهو عليه وهو
بناء على عدم وجوبها وقد تقدم الكلام عليه في القراءة وان قراء القرآن
بعد قراءة الشهد في القعدة الاخيرة لا سهو عليه لانه محل الشاء و
الدعاء والقرآن يشتمل عليهما وان ذكر القنوت بعد الركوع وهذا
يشتمل ما اذا ذكره في السجود او بعد ما رفع من الركوع قبل ان يسجد له
بعد اذ قراء القنوت اي يخصص على صلواته ولا يقنن لفوات محله
انما في السجود فظاهر وانما قبله في القنوت بين الركوع والسجود ليس
ليها حكم القيام قاله قاضي خان وان ذكر وهو سجدة الركوع فقيه في
في العود روايتان احدهما لا يعود ولا يقنن والاخرى يعود الى القيام
ويقنن وجوب الركوع والذي في فتاوى قاضي خان والصحيح ان لا
في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقتن ولم يعد الركوع
لم يفسد صلواته لان ركوعه قائم لم يرتفع وقال الناطقي سواء عاد
اول بعد سجدة الشهد وفي الخلاصه عليه السهو عاد اول بعد قنن او
لم يقنن اشترى ولا بد من الفرق على ما هو الصحيح من انه لا يعود الى
القيام ولو عاد وقتن ولم يعد الركوع لم يفسد صلواته لانه ركوعه
قائم لم يرتفع ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة او السجدة اذا ذكرها
في الركوع فاقاد يعود ويقرأ وهما وجوب الركوع رواية واحدة ولو
عاد وقرا يرتفع الركوع حتى لو لم يعد فقد صلواته بل لو قام لاجل
القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم يفسد لانه
لما انتصب قائما للقراءة ارتفع ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد لان

لان الرقص لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأنه لم يكن مع ان الكل واجب
وبيان الفرق اما اولها فبان وجوب القنوت دون وجوبها اذا ذكر
العلماء لا يقولون به بخلافها فان الفاتحة فرض عند اكثر العلماء و
السجدة واجبة باتفاق ائمتنا فلذا يجب العود لاجلها ويرتفع الركوع
به دون القنوت واما ثانيا فبان انما اذا عيدين فوضن و
القنوت اذا عيدين واجب بيان ذلك ان القراءة وان انقسمت الى
فرض وواجب وسنة الا انه مما اطال يقع فرضا وكذا اذا طال الركوع
والسجود على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله تعالى فاقروا ما ينشر
لوجوب احد الامرين الآية فما فوقها مطلقا لصدق ما ينشر على كل فرد
ثم انفراد يكون الفرض ومعنى الاقسام المذكورة ان جعل الفرض مقدار ركنا
واجبه وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة لانه
يقع اول اية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك
الى حد كذا سنة وذلك لاننا اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الاولى منضمنا
اليها انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة
وقد قالوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد السنة فليتا
لكن الفرق بين القنوت وبين تكبيرات العيد مشكل حيث ذكرنا انه
لو تذكراته تركها وهوى الركوع يعود الى القيام على ما اشار اليه الكافي
على ما بان ان شاء الله تعالى وكذا في تلخيص الجامع الكبير وصرح به في
شروحه والذي ذكره في التلخيص انه يجوز رخص ركن لم يتم لاجل واجب
لم يقنن فعلى هذا جاز رخص الركوع لانه لم يتم لان تمامه بالرفع لاجل تكبيرات
العيد لانه واجبه لم يقنن محله من كل وجه لان الركوع قائم حكما فيقال
القنوت ايضا كذلك ولما رخص رخص للفرق والذي يظن انه كون تكبير
العيد مجتمعا عليه دون القنوت والله اعلم وان سلم على رأس الركعتين
في الظهر على ظن انه امرها ثم ذكر انه انما صلى ركعتين فقط بينهما و
يسجد للسهو لانه سلم على ظن انما الاربع ائمتنا الاربع فيكون سجد

سهوا وان سلم على رأس الركعتين على ظن انهما اي صلاته
 جمعة او في غيرهما فله صلاة لا تده سله عالما بانته صلى ركعتين فوق
 سلامه عمدا فيكون قاطعا فلا يبنى وان سها في الفقرة الاخيرة في
 ذوات الاربع وقام الى الخامسة يعود الى الفقرة ماله سجد الخامسة
 لا تها فرض في فرض لاجلها عند التمكن من اصلها حراما هو محل الفرض
 وهو ما دون الركعة ويشترط ويسلم ويسجد للسجود لآخره الفقرة
 وان قبل الركعة الخامسة بالسجدة تحولت صلاته بقله عند اني ج
 وانى يوسف وبطلت اصله عند محمد ولم يتغير عند الشافعي ولا
 يلزمه ضم شئ بناء على ان هذه الركعة عنده عتبت لان الترتيب في
 افعال الصلوة فرض عنده وكذا اصابة لفظ التسليم والنفل لا يشرع قبل
 الفراغ من الفرض فيصير عتبا منافي والمنا في بعض السجود عنده ولمحمد
 ان التحريك اعتقدت للفرض قصدا ولا صل الصلوة ضمنا فاذا بطلت
 الفرضية بطل ما في ضمها ولها ان الفرض مشتمل على الاصل والوصف
 فاذا بطل الوصف بما يخصه من المنافيات لم يبطل الاصل لان عدم
 الوصف لا يستلزم عدم الموصوف وعليه ان يضم اليها اي الخامسة ركعة
 سادسة عندها خلاه فالتحريك يصير مستقلا بشت ركعات لان النفل
 بالوتر غير مشروع عندنا وقوله وعليه بفقد الضم واجب وهو
 ظاهر كلام محمد حيث قال وضمه بالاخبار وهو يفيد الوجوب وقال
 في الكافي انه يضم السادسة ندبا حتى لو لم يضمه فلو شئ عليه لانه
 مظنون وهو غير مضمون خلاه فالقولان الشرعي فلزم قلنا نعم لان
 شرع ملزما اما لو شرع سقطا فله اذ الضمان بالانزام والالتزام انتهى
 ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند انى يوسف
 لان السجود يتم بالوضوء عنده وعند محمد لا يبطل ماله يرفع رأسه
 لانها لا يثبت الا بالرفع عنده لاني يوسف ان السجود عبارة عن الانحناء
 وقد حصل بمجرد الوضوء من شرط الرفع فقد زاد على النص بالرواي

بالرواي ولمحمد ان تمام كل شئ باخيه وآخر السجدة الرفع ولذا لو سجد
 قبل امامه فادركه امامه فيه جاز ولو تمت بالوضوء لما جاز لان كل
 ركعة ادى قبل الامام لا يتعد به كذا في الكافي وغيره ولكن هذا لا
 ينقص به على انى يوسف لا مكان ان يجعل ما سجد بعد سجود الامام
 محسوبا به وان لما قبله قالوا وقول محمد هو المختار للفقهاء وتظهر
 فائدة في ماله سبقه حدث بعد وضع جبهته قبل الرفع فرفع رأسه
 للوضوء كان له ان يعود الى الفقرة ونصت صلاته لانه لم يسجد الخامسة
 وهذه المسئلة تليق بمسئلة **بكسر الزاوي** وسكون الهاء وهي كلمة
 تقولها الاعاجم عند استحقاق الشئ وذلك لانه لما عرض قول محمد
 على قوله انى يوسف قال زه صلوته فسدت يصليها الحديث وانما قال
 ابو يوسف على سبيل التبرك والتعجب هذا وقال السروجي ينبغي ان يكون
 الخلاف على العكس لان الطمانينة والفقرة بين السجدين فرض
 عند انى يوسف وعند محمد ليس بفرض بل دلالة سنة او واجب والنص
 عن انى يوسف على الركوع انه لا يتم حتى يرفع رأسه ويطمئن قائما
 وعند محمد يتم بنفس الانحناء وان لم يرفع رأسه منه انتهى ولا
 شك انه على مقتضى هذا النص يحتاج كل منهما الى الفرق وانما محمد
 اقتراض الرفع والطمأنينة وعدمه فلا يستلزم العكس لجواز ان يتم
 السجود بالوضوء ويكون الرفع فرضا مستقلا لاجزاء منه قوله ويسجد
 للسجود هو قول بعض المشايخ وفي النهاية والاصح انه لا يسجد و
 كذا قال ابن الرمام الصوري انه لا يسجد لان النقصان بالفساد لا يغير
 بالسجود وقد يقال الفسادة الصفة الفرضية لا اصل الصلوة
 فيغير النقصان الواقع في اصلها الترك الواجب سهوا بالسجود وان فقد
 في آخر الركعة الرابعة ثم قام قبل ان يسلم يعود ايضا ماله يسجد و
 يسلم يخرج عن الفرض بالسلم لانه واجب ولا يسلم قائما لانه غير
 مشروع في الصلوة المطلقة واكله الاقامة على وجهه بالعود الى الفقرة

ملاحظة صلواته على الصلاة

ويسجد السهو لانه آخر واجبا وهو السلام بسبب فعل زائد يلحق بالصلوة
 بخلاف ما لو اطل الدعاء بعد التسليم لانه يلحق بها فلا يعد تأخير اذان
 السجد الخامسة كان فرضا تاما تمام اركانها اذ لم يسبق منه الا السلام وهو
 واجب ويضم الى تلك الركعة ركعة اخرى ويكون الركعتان نافلة له بناء على
 صحة النقل بتجربة الفرض كما تقدم وهل تنوب هاتان الركعتان عن سنة
 الظهر والعشاء قبل نيم والصلوات لا تنوبان لان السنة بالمواظبة وللواظبة
 عليها منه عليه السلام بتجربة مبتدأة وان لم يجز في قصد السنة
 في وقوعها بخلاف ما قدمناه في الاربع بعد الظهر فانها بتجربة قصدت
 للنفل ابتداء فلذا يقع الاوليان منها سنة والكلام في القيام والاربع
 في المغرب والى الثالثة في الفجر كالقوام في القيام الخامسة في الرباعيات
 ثم الحكم المذكور وهو الضيق في الظهر والعشاء والمغرب لا كلام فيه لعدم
 كراهة النقل بعدها اما في العصر والفجر فقد قيل لا يضم فيها في الصورة
 الثانية كراهة النقل بعدها ولا لا يضم في الفجر في الصورة الاولى ايضا
 كراهة النقل بعد طلوع الفجر بخلافه في العصر لانه يصير مشغلا بسنة ركعات
 قبل اداء العصر ولا كراهة فيه وقيل يضم مطلقا وهو المختار لان الشئ
 انما هو عن التنفل الفصدي لا الواقع من غير قصد ولذا لو طلوع آخر
 الليل فلي صلى ركعة طلع الفجر فان كان الاولى ان يتمها ثم يصلي ركعتي
 الظهر لانه لا يشغل بعد الفجر اكثر من ركعتيه فصدا ويسجد للسهو استخفافا
 والقيام لان لا يسجد لانه في صلاة غير التي سجد فيها ومن سجد في صلاة
 لا يسجد في اخرى وجب الاستحسان ان النقصان دخل في فرضه عند
 محمد بن يونس الواجب وهو السلام وهذا النقل بناء على التسمية الاولى
 فتجعل حق السهو كانه صلاة واحدة كن صلى سنا متطوعا وسها في
 الشفع الاول يسجد في الآخر وان كان كل شفع صلاة على حدة بناء على
 الاتحاد الحكم بواسطة اتحاد التسمية وعندنا في يوسف النقصان في
 النقل بالادخول فيه لا على الوجه الواجب اذ الواجب ان يشرع في النقل بتجربة

بتجربة للنفل وهذه كانت للفرض وسهو الامام بوجوب التسجدة عليه
 اصاله وعلى القوم تبعاله فان تركه الامام لا يسجد المؤثر لئلا يصير مخالفا
 لامامه ولم يلزم الاداء المتابعة له وسهو المؤثر لا يوجب السجود على
 الامام لانه متبوع لا تابع ولا عليه اي وعلى المؤثر لانه ان سجد وحده كان
 مخالفا لامامه وان سجد امامه معه ينقلب الاصل تبعاً وان سجد عن السلام
 يعني بالسهو عن السلام انه اطل القعدة الاخيرة ساكنا فذكر كن او اكثر
 على ظن انه خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم يسجد للسهو
 لتأخيره الواجب وان سلم من وجب عليه السهو حال كونه يريد سلامه
 قطع الصلوة يعني انه لا يريد حال السلام سجدة السهو ان يسجد للسهو
 بل عزم ان لا يسجد له ثم بدله بعد ما سلم ان يسجد للسهو فله ان يسجد ما
 لم يكلم ولا يستدبر القبلة او ماله يستدبر القبلة فوضو لا موقوف له
 وهو غير صحيح والحاصل ان نيته عند السلام ان لا يسجد لا تمنع وجوب
 السجود ماله يعرض بعد السلام ما بينا في الصلوة لانه لا يتغير للسهو ولا
 يعتبر ومن شذ في حال القيام انه هل يكون قسما ام لا فتفكر في ذلك
 وطال تفكره فقد اراد ان يركن وعلم بعد ذلك انه كان قد كبر او طعن في
 الصورة المذكورة اي غلب على طنبه بعد التفكير انه لم يكبر فاعاد التكبير
 ثم ذكر انه كان قد كبر فعليه السهو لان تفكره يستلزم تأخير الواجب
 وهو القراءة وكذا ان شذ انه في الظهر او في العصر مثله او شك انه
 صلى ثلثا او اربعا وشغله عن التسليم او فرغ من الفاتحة وتفكر اي
 سورة يقرأ وطال تفكره يحجب عليه سجود السهو ثم الاصل في حكم التفكير
 انه ان منه عن اداء ركعتي قراءة آية او ثلث او ركوع او سجود او عن
 اداء واجب كالقعود يلزم منه السهو لا يستلزم ذلك ترك الواجب وهو
 الاثنان بالركن او الواجب محله وان لم يمنعه عن شئ من ذلك بان
 كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزم منه السهو وقال بعض المشايخ و
 هو الامام الصفا ان منه التفكير عن القراءة او عن التسبيح يجب

حاشية بيان الشك

في بيان حكم السجود

باب في بيان حكم السجود

عليه سجود السهو وان كان لا يمنعه بان كان بقاءه ويتفكر او يستحي
 ويتفكر لا يجب عليه سجود السهو فلي هذا القول لو شغله التفكير عن
 تسبيح الركوع وهو ركع مثله يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه
 لانه لم يمنعه عن اداء ركن ولا واجب وعن الصفا وان شغل في صلوة
 صلواتها قبل هذه الصلوة فتفكر في ذلك وهو في هذه الصلوة لا سهو
 عليه وان شغله تفكره وقلة الخلق في ما قال في هذا الكتاب وان شغله
 تفكره لا يربطه شغله التفكير عن ركن او واجب فان ذلك يوجب سجود
 السهو بالاجماع ولكن اراد به شغل قبله بعد ان تكون جوارحه مشغولة
 باداء الاركان كذا في التاتارخانية وان سلم المسبوق ساهيا مع الامام
 او على اثر تسليمه الاول كسائر المقتدين فانه لا سهو عليه لانه
 مقتدي به وسهو المقتدي لا يوجب السجود وان سلم بعده اي بعد
 سلام امامه يجب عليه سجود السهو لو وقع منه بعد صبر ورته منفردا
 وفي المحيط ان سلة الاول في مقارنا السلامه فلا سهو عليه لانه
 مقتدي به وبعده يلزمه لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالمعية
 حقيقة وهو نادرا لوقوع والله اعلم وذكر في الملقط ان المسبوق
 اذا سلم مع امامه وكبر تكبير الشريك مع امامه سهوا فعليه
 السهو وذلك لما قلنا ان صدور السهو منه حصل بعد صبر ورته
 منفردا والمنفرد يلزمه السجود بسهوه ولو سلم على ظن ان عليه
 ان يسلم فهو سلام عمدا يمنع البناء المسبوق يتابع امامه في سجود
 السهو وان كان وقوع السهو منه قبل اقتدائه لان سجود السهو يقع
 في حرمة الصلوة وما دام الامام في الصلوة فالمتابعة لازمة على
 المسبوق كسائر المقتدين ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسلم
 وتابعه المسبوق فيه لم يدر ان لا سهو عليه فقيهه روايتان وبنائ
 عليهما واختلف المشايخ واشهرهما فينا صلوة السجود وقال ابو
 حفص الكبير لا وبه اخذ الصدوق في الشهد والاول بناء على ان زيادة

زيادة سجدة بين كزيادة الركعة مفسد والحق انها لا تفسد بزيادة
 سجدة بين لان ذلك حق لو سجدت مع الامام للسهو لا تفسد مع انه
 زاد سجدة بين غير معتبرتين لانه لا تجزئها بل عليه ان يسجد لذلك
 السهوية آخر صلواته بل الوجوب للفساد الاقتداء في موضع لزوم فيه الا
 وان قام المسبوق قبل سلام الامام وقراء وركع ولكن لم يسجد بعد حتى
 سجد الامام للسهو يتابعه المسبوق فيه ويرتفع فياها وقراءة وركع
 لان انفراد له يستحكم بعد فتلزمه متابعتها واذا عاد الى المتابعة
 ارتفع ما فعله كظهوره وقوعه قبل صبر ورته منفردا لان ما اتى به
 دون الركعة حتى لو بني عليه من غير اعادة فسدت صلواته وان كان
 قد قبل الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام في سجود
 السهو لا استحكام انفراده وان عاد وسجد معه فسدت صلواته لان
 الاقتداء في موضع الانفراد مفسد كالانفراد في موضع الاقتداء
 وان لم يتابع المسبوق الامام في سجود السهو يستحكم لا جمل ذلك
 السهو اذا فرغ من الصلوة استخرا والقياس ان لا يسجد لان ما يقضي
 اول صلواته حكما وسجود السهو انما شرع في آخر الصلوة وجد الا
 ستم ان انه آخر صلواته حقيقة وانما خرج السجود قبله في الآخر الحكمي
 لاجل متابعة الامام فاذا فاتته المتابعة كان عليه ان يسجد في الآخر
 الحقيقي وان سجد فيما يقصر بعد فراغ يسجد للسهو ايضا لانه منفرد
 والمنفرد يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه
 ثم سجد هو ايضا كفته سجدة ان عن سهوه وسهو امامه لان السجود
 لا يتكرر بتكرار السهو لان الجنابات الواقعة في الصلوة من جنس
 واحد باعتبار الصلوة وكل جنابات تعدت من جنس واحد يكتفي فيها
 بجزء واحد اذا تأخر عنها كن افطر عمدا في رمضان مرارا كفته بعدها
 كفارة واحدة ونظايره كثيرة وههنا كذلك لان الجزاء الذي هو
 متأخر عن جميع ما وقع من السهو ضرورة كونه في آخر الصلوة ولذا

فرد

عد

لو سجد لسهو امامه معه ثم سجد فيما يقضي بسجدة ايضا لتقدم الجهر
 على السهو الثاني ولا ينبغي للسبوق اي لا يباح له ان يقوم الى قضاء
 ما سبق به قبل سلام الامام بل يكره تحريما لئلا يلهيه عليه الصلوة والسلام
 عن الاختلاف على الامام بقوله اما جعل الامام ليؤثر به فلا يختلف
 عليه الحديث الا ان يكون القيام لطروحة صوته صلواته عن الفضا
 كما اذا خشي ان ينظم ان تطلع الشمس قبل تمام صلواته في الجهر او يدخل
 وقت العصر في الجملة او تحضي مدة مسجدة او يخرج الوقت وهو
 معذورا ويبدله الحدث او يخاف مرور الناس بين يديه و
 نحو ذلك فلا يكره ان يقوم قبل سلامه بعد فقوده قدر
 التشهد ولا يقوم قبل فقوده قدر التشهد اصله فان قام قبل
 ان يفرغ الامام من التشهد كما قيل ان يقدر التشهد فامسك
 على وجوه مبناها على ان ما يؤد به من قيام وقراءة وركوع
 وسجود قبل فقود الامام قدر التشهد لا يعتد به لوقوعه منه
 قبل صيرورته منفردا اذ لا يصح انفرادة قبل تمام الامام صلوة
 ولا تتم ما له يقدر التشهد في الفعدة الاخيرة وان ما يقضيه
 اول صلواته في حق القراءة واذا انقضى هذا فلا يخلو المسبوق من
 انه اما ان كان مسبوقا بركعة او ركعتين او بثلاث ركعات
 او باربعة ركعات فان كان مسبوقا بركعة ينظر ان وقع من
 قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز بالصلوة
 على الاختلاف بين ابي حنيفة وصاحبه جيبه جازت صلواته لو مضى
 على ذلك لان ذلك المقدار وقع معتد به فيما رآى به فرض
 القراءة فانما عليه فرض كون ما سبق به ركعة واحدة هي صلواته حكم
 في القراءة والآي وان لم يقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد
 مقدار ما يجوز به الصلوة فنسبت صلواته ان مضى على ذلك ولم يعد
 القراءة لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا يعتد به

على امامه والقراءة فرض عليه في الركعة التي يقضيها اذ لم يبق من صلوة
 ما يمكن تدارك القراءة فيه فنفسد لتترك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوقا
 بركعتين لا يفترض القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه بعد
 بخلاف ما اذا كان مسبوقا باكثر من ركعتين حيث لا نفسد صلواته
 بعدم وقوع مقدار ما يجوز به الصلوة من قراءته بعد فراغ الامام من
 التشهد لتمكنه من تداركها فيها بعد حتى لو لم يقرأ فيها بعد الركعتين عما
 يقضيه مقدار ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام
 من التشهد ومضى عليه بنفسه صلواته ايضا **اعلم** ان المسبوق هو من
 وقع شرعه مع الامام بقدر ما قاته الركعة الاولى معه **والاخر**
 من شرعه معه قبل فواتها ثالثة سكتي فيما بعد **والدرك** من لم يقدر
 مع الامام شيئا من الركعات من جملة احكام المسبوق ما ذكره من
 جملتها انه فيما يقضي كالمنفرد الا في اربع مسائل احدها لا يجوز
 اقتدائه ولا الاقتداء به لانه بان من حيث التسمية اما لو شئ احد
 المسبوقين المتساويين كية ما عليه فلا حظ صاحبته القضاء
 من غير اقتداء صح فلو اقتدى مسبوق بسبوق فسدت صلوة القدي
 قراءته او لم يقرأ دون الامام **ثاني** انه لو كثرنا وباللآ ستيان يصير
 مستانفا قاطعا للارولي بخلاف المنفرد فانه لو كثرنا وباللآ ستيان
 لا يصير مستانفا مالم يوصله اخرى غير التي هو فيها على ما سبق
ثالثا ما تقدم انه لو سجد امامه للسهو بعد ما قام لقضاء ما سبق
 قبل التقييد بالسجدة يعود ويسجد معه ولا يسجد بعد فراغه بخلاف
 المنفرد حيث لا يلزمه السهو ولا غيره **رابعا** انه ياتي بتكبير الشريك
 اتفاقا بخلاف المنفرد فانه لا يجب عليه عند اتيح وفيما سوي ذلك
 هو منفرد لعدم المشاركة فيما يقضيه حقيقة وحكم من جملتها
 انه لو قام حيث يصح قيامه وفرغ قبل سلام الامام وتابعة في
 السلام قبل نفسد صلواته والفتوى على ان لا نفسد وان كان اقتدائه

ها

في بيان المسبوق والمسبق والتدارك

بعد المداومة مفسد الوقوع بعد الفراغ فصا وكنتحدث في
هذه الحالة من جلسها انه لو تذكر امامه سجدة تلاوة فسجدها
بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه
ويتابع الامام في سجدة التلاوة ويسجد معه للسهو وان سجد على
القول بوجوب السهو لثاخير سجدة التلاوة ولو لم يتابعه في
صلواته لان دعوا الامام الى سجود التلاوة يرفض القعدة بخلاف
العود الى سجود السهو واذا ارتفعت في حق الامام وهو لم يصبر
منفردا بعد لان ما الى به دون ركعة يرتفع في حقه ايضا و
لا يجوز الانفراد ولو كان قيدا ما قام اليه بسجدة لا يتابعه
لتحقق انفراده ولو تابعه فسدت صلاته ورواية واحدة وان لم
يتابعه فسدت ايضا في رواية كتاب الصلوة ولا تفسد في رواية
النوادر وجه رواية الاصل ان العود الى سجدة التلاوة يرفض القعدة
فتبين انه انفراد قبل ان يقعد الامام وجه رواية نوادر اني سلم ان
ان ارتفاض القعدة في حق الامام لا يظهر في حق المسبوق لانه
بعد تمام انفراده وخرج عن متابعتة من كل وجه فلو يتعدى
حكمه اليه كما لو ارتفعت كلها في حقه بعد استحكام انفراده بان
ارتد الامام والحياد بالله بعد تمامها واصل الظهر يوم الجمعة
بجماعة ثم راح الى الجمعة ارتفض ظهره في حقه لافي حقه لا يركب
ان مقبلا لو اقتد بسافر وقام قبل سلامه للارتحام ففوى الامام
الاقامة حتى جوف فرضه اربعان لم يكن سجدة عاد الى متابعة
الامام وان لم يعد فسدت وان سجد فان عاد فسدت وان
لم يعد ومضى عليها وانتهى لا تفسد كذا هذا ولو تذكر الامام
سجدة صلوية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت
وان كان قيدا ما قام اليه سجدة تفسد في الروايات كلها عاد او لم
يعد لا تفسد ولو كان عليه ركعتان السجدة والقراءة وهو عاجز

جز متابعتة بعد اكمال الركعة ولو انفراد وعليه ركن فسدت فهذا
اولي والاصل ما تقدم ان الاقتداء في موضع الانفراد وعكسه
مفسد من جلسها ما اشترنا اليه انه يقضي اول صلاته في حق
القراءة واخرها في حق القعدة حتى لو ادرك مع الامام ركعة من
المغرب فانه يقرأ في الركعتين الفاتحة والشوة ويقعد في اولها
لا ثانياً ولو لم يقعد جاز استئناسا لا قياسا ولم يلزمه سجود
السهو لو سهو الكونها اولى من وجه ولو ادرك ركعة من الربا عية
فعلية ان يقضي ركعة ويقرأ فيها الفاتحة والشوة ويقعد لانه يقضي
آخر صلاته في حق القعدة وح في ثانياً ويقضي ركعة يقرأ فيها كذلك
ولا يقعد في الثالثة بتخيير والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين يلزمه
القراءة فيما يقضي ولو تركها في احدهما فسدت لان ما يقضي اول
صلواته ولو كان امامه تركها في الاولين وقضاها في الآخرين و
ادرك السهو الآخرين فالقراءة فيما يقضي فرض عليه ايضا لان تلك
القراءة تلحق بمجلسها من الشفع الاول فقد ادرك الثاني خاليا من القراءة
حكم جلسها انه قتل اذا فرغ من التشهد قبل سلام الامام بكثرته من
اوله وقيل بكثر كلمة الشهادة وقيل بسكت وقيل باق بالصلوة و
الدعاء والصحيح انه يتوكل بالفرغ من التشهد عند سلام الامام و
كذا الصحيح انه لا ياتي بالثناء في الصلوة الجهرية حتى يقوم الى القضاء
واما المقتدى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ الامام فانه يسكت
قولا واحدا ذكره في القعدة ومن جلسها انه لو قام امامه الى خامسة
فتابعه فان كان الامام قد عد على الرابعة فسدت صلوة المسبوق لا قعدة
في موضع الانفراد وان لم يقعد لا تفسد ما لم يقعد الخامسة بالسجدة
ومن جلسها انه لو ابتداء بقضاء ما سبق به قتل تفسد صلواته والاصل
ان لا تفسد ولكن يكره في الثانية والخلاصة يكره ذلك لانه خالف السنة
ولا تفسد صلواته وصح في الحاوي الحصري مغربا الى الجامع الاصفهاني

في بيان الحكم

الظاهرة تفسد صلاته وهو الاصح لا أنه عمل بالمنسوخ وقواه بما
قالوا ان المسبوق لو ادرك الامام في السجدة الاولى فركع وسجد
سجدتين حيث تفسد صلاته واختاره في البدائع معلة بأنه انقضى
في موضع وجب عليه الاقدار وهو مفسد فقد اختلف المصنفين و
الاضطرار القول بالفتا المواقفة القاعدة كذا في شرح الكفر واما
الاصح فقد يكون سبب ما فاتته النوم او سبق الحدث والاستغفار به
بالوضوء او رجمة بحيث لم يجد مكانا وحكه انه يقضي ما فاتته اولاً
يتابع الامام ان لم يكن قد فرغ بخلافه في السجود لا يقرأ ولو بعد فراغ
الامام لانه خلف الامام حكى وكذا الواسع لا يسجد للسهو كما مقتضى
حقيقة وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلاته لا يسجد معه
بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافراً وامامة كذلك فتوى الاقامة لا
تصير صلاته اربعاً بخلافه في المسبوق في جميع ذلك على ما عرفنا **فروع**
سبق بركة من ذوات الاربع وثام في ركعتين يصلي اولاً مائتاً
فيه ثم ادركه مع الامام ثم ما سبق به فيصلي ركعة ثاماً ثم ما
الامام ويقعد متابعاً له لانها ثمانية امامه ثم يصلي الاخرى ثاماً
فيه ويقعد لانها ثمانية ثم يصلي التي استبد فيها ويقعد متابعاً لاما
لانها اربعة كل ذلك بغير قراءة لانه مقتضى يصلي الركعة التي سبق
بها قراءة الفاتحة والسورة ويقعد لما مر والاصل ان الاصح يصلي
على ترتيب صلاة امامه والسبب يقضي ما سبق به بعد فراغ صلاة
الامام وهذا على سبيل الوجوب دون الافتراض خلافاً لفرجني لو
صلى اولاً الركعة التي ادركها مع الامام ثم ما نام فيه ثم ما سبق به
او صلى اولاً ما سبق به ثم ما ادركه مع الامام او عكس جاز
مع الكراهة ولا تفسد صلاته عندنا خلافاً لله والله سبحانه اعلم وذكر
في الفتاوى المتأنيبة فقال رجل صلى ولم يدرك ثلثاً اربعاً قال ان
كان ذلك اول ما سأل مستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قيل اول ما

مه



اول ما سأل في هذه الصلوة وقيل سنة وقيل بعد بلوغه
وقيل يعني اول ما سأل في عمره وعليه التواضع وان لم يكن ذلك
اي صادف وقوعه غير مرة يتحرك اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل
فان وقع تحركه على انه صلى ركعة يعني في صلوة ذات ركعتين
بصيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو وان وقع تحركه على انه
صلى ركعتين في الصورة المذكورة يقعد ويشهد ويسلم ويسجد
للسهو وان لم يقع تحركه على شئ اخذ بالاقل لانه المتيقن ومعنى
الاخذ بالاقل انه ان كان في صلوة الفجر مثلاً وشك انه صلى ركعة او
ركعتين يجعل كانه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه
صلى ركعتين والقعدة عليه فرض والفاء في قوله فيقعد غير واقعة
في محلها الا ان الشئ هكذا في الاصل في ذلك كله ما جاء في الاحاديث
في مسند ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدرك صلى ثلثاً اربعاً
اربعاً بعيداً يحفظ وفي البخاري انه عليه الصلوة والسلام قال
اذا شك احدكم في صلاته فليتم الصواب فليتم عليه واخرج الترمذي
وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقول اذا سأل احدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى او اثنتين فليبين
على واحدة فان لم يدرك اثنتين صلى او ثلثاً فليبين على ثنتين قال لا يدرك ثلثاً
صلى او اربعاً فليبين على ثلاث وليسجد سجدتين قبل ان يسلم قال الترمذي
حديث حسن صحيح ثم الاول على ما اذا كان اول ما سأل والثاني على ما
اذا وقع تحركه على شئ وغلب ظنه عليه وركن قلبه اليه والثالث على ما
اذا لم يقع تحركه على شئ ولم يزل تردده جمعاً بين الاحاديث وقال في
الاجوبة لو شك ذوات الاربع انما هي الركعة التي عرض الشك فيها هل هي
الركعة الاولى والثانية يقعد على راس كل ركعة اذا لم يقع تحركه على شئ
فيجعل تلك كانهما الاولى والثانية فيصليهما ويقعد لاحتمال انها الثانية
والقعدة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لانها في الثانية باعتبار

صحيح

فما خذ به فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الامام الفضل
اذا دار بين تردد المصلي بين الثانية والثالثة اى شك في قيامه ان
الركعة التي قام منها هل هي الثانية او الثالثة لا يقدر وهو الصلي
ان كانت الثالثة فليست محل القعود وان كانت الثانية فقد سبق
انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولا قيدنا
الشك بانه في القيام اما لو شك قبل القيام فانه يقدر لاحتمال انها الثا
لثة او في المغرب والوتر فانها اذا شك بعد القيام ايضا يعود ويقدر
لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض فيتشهد ويقوم فيصلي فيصلي
ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الفرض قيا
م ان التي قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة
او في الرباعية انها رابعة او خامسة فانه يقدر ويشهد ثم يقوم
فيأتي بركعة اخرى لاحتمال ولا الو شك كذلك في ركوعه او بعده قبل
تقبيدها بالسجدة اما لو شك في سجوده فان كان في السجدة الاولى
امكنه اصلاح صلاته على قول محمد لان تلك الركعة ان لم تكن زائدة
فعلله انما وان كانت زائدة لا تقدر عنده لانه لما عرض الشك في
السجدة الاولى ارتفعت كالو سبقه الحدث فيها فيرفضها ويقدر
ويشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك في السجدة الثانية او
قبلها بعد رقد من الاولى بطلت صلاته اتفاقا لاحتمال انها زائدة
وقد كملت بالسجدة وزيادة ركعة مع ترك القعدة الاخير فقد
كما تقدم فتأمل والله الموفق وان بدا المصلي بالشك في الركعة
سأهيا في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو وان قرأ حرفا
واحدا في الحاقائه فانه قال فيها اذا بدا بقراءة الشورة في الركعة
الاولى والثانية فقرأ حرفا ساهيا كان عليه السهو وروى الظاهر
عن الفقيه اني الليث انه يلزمه سجود السهو وان قرأ حرفا واحدا
والوجه فيه تاخير الواجب لم يعف القليل منه لان السهو فيه غير

غير غالب بخلاف الجهر والاسرار في غير المصلي فانه مما يغلب فيه السهو ويعود
فيقرأ الفاتحة ثم الشورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من الشورة وكذا لو ذكر
في الركوع وسجدة السهو اى وسجود السهو وسجدة ان يسجد بها بعد السلام
ويشهد بعدها ويسلم ويعلم من هذا ان سجود السهو يرفع التشهد
واما القعدة فلا يرفعها بخلاف السجدة الصليبة وسجدة التلاوة اذا
تذكر احديهما بعد القعدة فسجد بها حيث ترتفع القعدة حتى يفرض عليه
القعدة بعد ذلك وتفسد الصلوة بتركها بعده لان محلها قبلها بخلاف سجود
السهو وعلى هذا الو سلم بمجرد رفعه من سجود السهو يكون تاركا للواجب
وهو التشهد ولا تفسد صلوته ان يكون سجود السهو بعد التسليم مذهبا
وعند الشافعي قبل التسليم وهو قول احمد وعند مالك ان كان بزيادة
فيه وان كان بنقصان قبله وهو رواية عن احمد للشافعي ما في الكتب
السنينة واللفظ للبخاري عن عبد الله بن مجينه ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الاوليين ولم يجلسي فقام الناس معه
حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمة كثير وهو جالس فسجد
سجدتين قبل ان يسلم ومالك هذا الحديث فانه فيه نقصان في الصلوة
بترك القعدة الاولى وقد سجد فيه قبل التسليم وحديث ابن مسعود
في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خاسعا
ولسهو بعد التسليم فثبت انه عليه السلام سجد للنقصان قبل التسليم
ولا زيادة بعده ولنا ما روى المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قام من اثنتين ولم يجلسي سجد لسهو بعد التسليم رواه الترمذي
وقال حديث حسن صحيح فقد سجد عليه الصلوة والتسليم للنقصان
بعد السلام قال صاحب التهذيب وغيره لما تناقضت روايتا فعله على السلام
بقى التمسك بقوله وهو ما في البخاري من حديث ابن مسعود قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلوته فليتم الصواب فليتم
عليه ثم يسجد سجدتين بعد التسليم وعن عبد الله بن جعفر بن ابي طالب

ما اخذ به فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الامام الفضل
اذا دار بين تردد المصلي بين الثانية والثالثة اى شك في قيامه ان
الركعة التي قام منها هل هي الثانية او الثالثة لا يقدر وهو الصلي
ان كانت الثالثة فليست محل القعود وان كانت الثانية فقد سبق
انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولا قيدنا
الشك بانه في القيام اما لو شك قبل القيام فانه يقدر لاحتمال انها الثا
لثة او في المغرب والوتر فانها اذا شك بعد القيام ايضا يعود ويقدر
لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض فيتشهد ويقوم فيصلي فيصلي
ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الفرض قيا
م ان التي قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة
او في الرباعية انها رابعة او خامسة فانه يقدر ويشهد ثم يقوم
فيأتي بركعة اخرى لاحتمال ولا الو شك كذلك في ركوعه او بعده قبل
تقبيدها بالسجدة اما لو شك في سجوده فان كان في السجدة الاولى
امكنه اصلاح صلاته على قول محمد لان تلك الركعة ان لم تكن زائدة
فعلله انما وان كانت زائدة لا تقدر عنده لانه لما عرض الشك في
السجدة الاولى ارتفعت كالو سبقه الحدث فيها فيرفضها ويقدر
ويشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك في السجدة الثانية او
قبلها بعد رقد من الاولى بطلت صلاته اتفاقا لاحتمال انها زائدة
وقد كملت بالسجدة وزيادة ركعة مع ترك القعدة الاخير فقد
كما تقدم فتأمل والله الموفق وان بدا المصلي بالشك في الركعة
سأهيا في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو وان قرأ حرفا
واحدا في الحاقائه فانه قال فيها اذا بدا بقراءة الشورة في الركعة
الاولى والثانية فقرأ حرفا ساهيا كان عليه السهو وروى الظاهر
عن الفقيه اني الليث انه يلزمه سجود السهو وان قرأ حرفا واحدا
والوجه فيه تاخير الواجب لم يعف القليل منه لان السهو فيه غير

مما خذ به فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الامام الفضل

مما خذ به فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الامام الفضل

في بيان سجدة السهو تسليمة واحدة

في بيان سجدة السهو تسليمة واحدة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلوة فليسجد
سجدتين بعد ما سلم رواه ابو داود وفيه اسماعيل بن عباس و
ثقة ابن معين وغيره سمي وتأيدت روايته برواية البخاري وعن
ثوبان قال عليه السلام كل سجدتان بعد ما يسلم رواه ابو داود
والنسائي وابن ماجه واحمد هذا ولكن في السجود قبل السلام قول ايضا
وهو ما رواه مسلم وغيره من حديث ابي سعيد الخدري عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال اذا شك احدكم في صلوة فلم يذكر صلى الله
تلا تاء ام اربعا فليطرح الشك وليكن على ما يستيقن ثم يسجد سجدتين
قبل ان يسلم فقد تعارضت روايتا قوله عليه السلام ايضا ولعل هذا
هو التسري في ان الخلاف انما هو في الافضية حتى لو سجد اجزا كل
الامر من الا ان المعبر ترجح التأخير عن السلام لان السجود لما اخرج عن
سببه الى آخر الصلوة اجماعا كان تأخيره عن جميع فرائضها واجبا
اولي والسلام من واجباتها **فان قيل** انما اخرجنا لان يكرر السهو
فيكفي بسجود واحد ولا يحتاج الى تكراره لكل سهو فاعلم المخرج
قلنا وذلك الاجتهال باق ما لم يسلم فانه يحتمل ان يؤخر السلام باطلا
القول انه صلى الله عليه وسلم ارجاها ونحو ذلك وظن المخرج من الصلوة
على ما تقدم فكان الاولى التأخير عن السلام لئلا يلزم تكرار السجود و
هو غير مشروع او تقدم الحكم على سببه ان لم يتكرر اذا وقع السهو بعد
السجود له قبل السلام او التداخل في الشك فيما هو من الجواب والاحتمال
فان سجد السهو وان كان عبادة لكنه بمنزلة الكفارة فيه معنى
العقوبة فلينأمله قبل يسلم تسليمة واحدة ويسجد للسهو
وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وخز الاسلام قال في الكافي
الصواب ان يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه اشار في
الاصول لان الحاجة الى السلام ليفصل بين الاصل والزيادة المحقة
به وهذا يحصل بتسليمة واحدة ولان السلام للتخلل والتجدة والقصد

والقصد هنا التخلل عن اصل الصلوة دون التجدة لانها تقطع التجرمة
فصار ضم الثاني الى الاولى عبثا انتهى لان مختار خزانة الاسلام كونهما تلقاء
وجبه من غير تخلاف لان الانحراف للتجدة والمراد هنا مجرد التخلل
وقيل يأتي بالتسليمين وهو اختيار شمس الأئمة وصدقه الاسلام اخ
فخر الاسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح صرفا للسلام اي المذكور
في الحديث الى المهرود في الصلوة وهو السلام من الجانبين وكذا يصح كون
السلام من الجانبين في الظهري والمفيد والينا سبع وقال شيخ الاسلام
انه لو سلم تسليمين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك لانه بمنزلة الكلام
واما التشهد بعد سجود السهو فلما روى عن عمران بن حصين انه
عليه الصلوة والسلام صلى بهم فسرهم فسجد سجدتين ثم تشهد و
سلم رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن غريب وباقى بها
بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في كلتا القعدتين فعدة الصلوة
وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي فانه قال كل فعدة في آخرها
سلام فقبرها صلوة تكمل الله عليه وسلم قال الامام في الدين قاضي خان
الله الا حوط وقال بعضهم المسئلة اختلاف بين الاية فعند ابي ح
واي يوسف يصح في فعدة الصلوة وعند محمد في فعدة السهو بناء
على ان يسلم من عليه السهو يخرج من الصلوة عندهما فتكون الفعدة
الاولى ختما فيصلي فيها ويدعو ليكون خروجه بعد اكمال الفريضة والاول
والثاني والسجدة جميعا قال في المفيد وهو الصحيح وعند محمد
لا يخرج فكلت فعدة السهو في الختم فيأتي فيها بذكر وقال الكرخي
يأتي بالصلوة والادعية في فعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح
لان الدعاء موضعه آخر الصلوة انتهى وهذا هو الوجه لانه وان خرج
بالسلام من الصلوة على قول ابي ح واي يوسف لكنه يعود اليها بسجود
السهو على ما يأتي ان شاء الله فتكون فعدة السهو في آخر صلوة تخرج
بالاتفاق واعلم ان الاختلاف في الايمان بالصلوة والادعية سواء

جيب

لأن الصلوة ستة الدعاء ففرق المصنعيها في الخلاف بقوله يأتي
 بالصلوة في كلنا القعدة من والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم
 يأتي بالادعية فيهما لم اعثر عليه في كلام احد والله سبحانه اعلم **فوالله**
 صلى ركعتين بطلوعا فسر فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يبنى على
 تلك التسمية اخرين ليس له ذلك لئلا يبطل ما ادعى من السجود
 بلا ضرورة لانه يقع في وسط الصلوة وانما شرع في اخرها وكل
 شفع من التطوع وان كان صلوة على حدة لكن التسمية متحدة فيقع
 سجود السهو في وسط التسمية بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين
 وسن فيهما وسجد للسهو ثم نوى الاقامة فانه يتم صلوته لان
 نية الاقامة صحت لصدوره من الاهل والوقت باق ولم يفرغ
 بعد ولو لم يبين لبطلت صلوته لانها صادت اربعاً وفي بطلان
 صلوته بطلان سجود السهو ولو بني لبطل سجود السهو فحسب فحمل
 بطلان سجود السهو اولى من تحلل بطلان الصلوة وبطلانه معا
 فصاحداً لعدم البناء اولى ومع هذا لو بني صحيح فيما لا يبطل شيء
 من صلوته ان لم يبين وان بني يبطل سجوده فصاحداً لعدم البناء اولى
 ومع هذا لو بني صحيح لبقاء التسمية ويحيد سجود السهو في الصحيح
 لانه بطل كذا في الكافي نسي التشهد في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاشغل
 بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت
 صلواته عند اني يوسف لان قعوده الاول ارتفع بالعود الى قراءة
 التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد فسدت وقال محمد لا تقدر لان
 قعوده ما ارتفع كل بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفع بقدر ما
 قرأ اوله يرتفع اصله لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى
 رفعها وعليه الفتوى وعن هذا اختلف المشايخ في مسألة لاروايه
 لها اذا نسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه فانصب قائماً
 للقرآن فلا يقرأ وسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تقيد صلوته لانه

لانه لما انتصب للقرآن ارتفع ركوعه فاذا لم يعد الركوع فقد صلته
 وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع اوله يرتفع اصله لان الركوع كما
 لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كما انه لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان
 جهر فيما يخاف او خافت فيما يجهر فتذكر في بعض الفاتحة يصيد
 الفاتحة جهرًا ان كان في صلوة الجهر لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والنجس
 في ركعة واحدة كذا في الخلاصة وفيها اراد ان يقرأ سورة بعد السورة
 التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزمه السهو وسلام من عليه سجود
 السهو يخرج من الصلوة خروجا موقفا عند اني ح والي يوسف
 فان سجد للسهو عاد اليها والا فلا وعند محمد لا يخرج اصله
 يمتن على هذا **مسائل** انه لو اقتدى به احد يعلم بصحة اقتدائه
 مطلقا عند محمد وعندهما ان سجد للسهو وصح اقتدائه والا فلا
ومن انه لو كان مسافرا فاقوى الاقامة بعد السلام نصير صلواته
 اربعاً عند محمد مطلقا حتى لو مضى ولم يتمها فقد وعندهما ان سجد
 للسهو فذلك والا فلا حتى لو مضى ولم يسجد للسهو لا تفسد صلواته
ومن انه لو اقتدى به منطوقا في هذه الحالة ثم تكلم فذلك المقدي
 او عمل عملا منا في الصلوة يلزمه قضا تلك الصلوة عند محمد مطلقا
 وعندهما ان سجد الامام للسهو والا فلا **ومن** اوضح في تلك الحالة
 فترقية ينقض وضوءه عند محمد وعندهما لا ينقض ولو سجد
 للسهو فلا يصح وسجوده للسهو للثاني اذ صحته موقوفة على عدم
 انتقاض الطهارة وعدم انتقاضها موقوف على عدم صحته فلو صح
 لا تنقض ولو انتقضت لم يصح فليست اتم لئلا يمتد سجود السهو
 وجب جبر النقص الوافق في الصلوة فلا بد ان يكون في حرمتها لان القا
 بجبر اما المنقضي فلا يمكن جبره ومن ضرورة سقوط صفة التحليل
 عن السلام وهذه علة يحتمل حكما السقوط حتى اذا لم يقصد التحليل
 يعمل ولا قصد هنا ولا خلاف في انه اذا سجد سقط اثره في التحليل **ولهما**

ان التلازم وضع للتجليل فلا تستمر الحرمة معه الا لعل الموضوعة
لحكم لا يسقط حكمها مع وجودها الا لما يخفى عنها الحاجة الى الحاق
ما يجبر بالاصل وهذه الضرورة انما هي عند اداء السجود فوجب
الوقوف فان ادى بطل التجليل من الاصل والا فهو حاصل لعدم
ضرورة سقوطه والله سبحانه اعلم **فصل في بيان احكام**
زلة القاري اي الواقعة في الصلوة اعلم ان هذا الفصل من
المرامات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يتوهم
انه ليس له قاعدة يبنى عليها بل اذا علمت تلك القواعد على كل فرع
من الفروع المذكورة في الكتاب انه على كاي قاعدة هو مبني ومخرج و
يمكن تخرج ما لم يذكر فنقول وبالله المستعان ان الخطأ في القرآن
اما ان يكون في الاعراب او الحركات والتسكون ويدخل فيه تخفيف
المشقة وقصر المدود وعسكرها او في الحروف بوضع حرف
مكان آخر او زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيره او في الكلمات
او في الجمل كذلا او في الوقف ومقابلته والقاعدة عند المتقدمين ان ما
غير تغيير يكون اعتقاده ككفر يفسد في جميع ذلك سواء كان في
القرآن او لم يكن الا ما كان بتدبير الجمل مفصلا بوقف تام وان لم يكن
التغيير كذلك فان الاصل فيه اية الرتل والخطأ انه ان لم يكن مثله
اي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى والحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد
من معنى لفظ القرآن متغير معنى لفظ القرآن به تغييرا حاشا قويا
بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا فقد صلواته ايضا لما قرأ
هذا البغاد مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن
ولا معنى له حتى يحكم عليه بالبعد عن المعنى القرآني او بعده كما اذا
قرأ يوم نبي السر اكل بالدم في آخره مكان الرواء في السر الروان كان مثله
في القرآن والمعنى ار صير اللفظ الذي قرأه بعيد من معنى اللفظ المراد
ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا باللفظ المقر وتغيرا حاشا قويا

سائر
الكلام

تقد ايضا عند الخج ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تقدر
لعموم البلوى وهو قول ابي يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم
يتغير به المعنى نحو قياتين مكان قوامين فالخلاف على العكس فقد
عند ابي يوسف ولا تقدر عندهما فالمعتبر في عدم الفدا عند عدم
تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى عند
هما فهذه فوايد الائمة المتقدمين في هذا الفصل وانما المتأخرون ك
بن مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل الرازي والى بكر بن سعيد
البلخي والهندواني وابن الفضل والجلواني فانفقوا على ان الخطأ
ان كان في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان مما اعتقده ككفر
لان اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قاضي خان
وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط لانه لو
تعدده يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الرمام
فيكون متكلما بكلام الناس الكفار وهو مفيد كما لو تكلم بكلام الناس
سأهيا مما ليس بكفر فكيف هو ككفر استثنى وان كان الخطأ بابدال
حرف بحرف فان امكن الفصل بين الحرفين بلا كلفة كالصاد مع الظاء
بان قراء الطالحات مكان الصالحات فانفقوا على انه مفيد وان
لم يكن الا بمشقة كالظاء والصاد مع السين والظاء مع التاء فقد
اختلفوا اكثر على عدم الفدا لعموم البلوى وعن ابي منصور العراقي
يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وعند كل كلمة فيها عين او
حاء او فاف او طاء او ثاء وفيها سين او صاد فقراء احدهما
مكان الآخر لا تقدر وعن ابن مقاتل يعتبر قرب المخرج وعدمه و
لكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك فالاولى الاخذ فيه
بقول المتقدمين لا تضبط قواعدهم ويكون قولهم احوط واكثر
الفروع المذكورة في كتب الفناوي منزلة عليه ولا يقاس مسائل
زلة القاري بعضها مما ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين او

المتأخرين

على بعض مما هو مذکور لا يعلم كامل في اللغة والعربية والمعاني
ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون اعتقاده كقرا وما ليس
كذلك وما معناه بعيدا فاحشا وغير فاحش او قريبا ومتحد يمكنه
القياس على قوله المتقدمين وليعلم مخارج الحروف فيميز بين قوتى
المخرج وبعيديه والحروف التي يجوز ان يبدل بعضها من بعض والتي
ليست كذلك يمكنه القياس على بعض اقوال المتأخرين وهما مني يستعين
بالله تعالى فان نزل ما ذكره من الفروع غير منسوب الى قاعدة
من قواعد المتأخرين على قواعد الائمة المتقدمين والمصد ذكر بعضها
مع بعض الاختلاف فقال وان بدل القاري في الضلوة حرفا كان
حرف كان الاصل فيه اي في ذلك السبيل انه ان كان بين ما ي بين
الحرفين المبدل والمبدل منه قرب المخرج كالقاف كان الكاف او كانا
من مخرج واحد كالسين مع مكان الضاد لا تفقد صلواته وزاد في
المحيط قيد الابد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر والآخر
منفوض بمسائل كثيرة كما سأتى ان شاء الله تعالى كما اذا قرأ فاما
اليتيم فله تكريم بالهاف كان القاف في تفرق وذلك على القاعدة المذكورة
وكذا على قول ابي جهم ومحمد لان الكثرة في اللغة بمعنى القرب وان لم يكن في القرآن
وكذا لو قرأ القاف كويسش مكان قويسش اما اذا قرأ كان الدال المعجمة ظاء
معجمة او قرأ الظاء المعجمة مكان الضاد المعجمة او على القلب مثال الاول ما
لو قرأ نلظ الاعين مكان نلذ ومما ظرا مكان تما ذزاء ومثال الثاني
المعظوب مكان الغضوب ومثال الثالث ظلعف الحيوة مكان ضلعف قفص
صلواته وعليه اي على القول بالفتا اكثر الائمة للتغيير الفاحش البعيد
لان اللفظ معناه اللزوم والالحاح وهو بعيد من معنى اللذة وظراء
معناه يابس من البرد وهو بعيد جدا ايضا من ذراء وكذلك غظيب بالظاء
ليس له معنى وكذلك الظلعف بالظاء ليس له معنى ولان هذه الاحرف لا
يجوز ابدال بعضها من بعض وان كان الظاء والدال من مخرج واحد

واحد وروى عن محمد بن سلمة اشياء لا تفقد لان العجم لا يميزون بين هذه
الاحرف وكان القاضي الامام السهيد المحقق يقول الاحسن فيه اي في الجواب
في هذا الابدال المذكور ان يقول اي المقتضى ان جرى ذلك على لسانه ولم يكن
يميز بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في زعمه انه ادى الكلمة على
وجهمها لا تفقد صلواته وكذا اي مثل ما ذكر المحقق روى عن محمد بن مفا
وعن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد وهذا معنى ما ذكره فتاوى الحجة
انه يقتضى في حق الفقهاء باعادة الضلوة وفي حق العوام بالجواز كقول
محمد بن سلمة اختيارا لا احتياط في موضعه والخصصة في موضعها او
مخوفا ما ذكره في الاخرة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قربة
الا ان فيه اي في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة نحو ان ياتي بالدال
المعجمة مكان الضاد المعجمة كان يقرأ كيد هرة تدليل مكان تضليل او نحو
ان ياتي بالزاي المحض اي الخالصة مكان الدال المعجمة والظاء اي ياتي
بالظاء المعجمة مكان الضاد المعجمة لا تفقد عند بعض المتأخرين وهذه
قاعدة اخرى لبعض المتأخرين اعتبروا فيه البلوى العامة وهذا
فصيل وهو ابدال احدهما من الآخر في الثلاثة اعني الضاد والظاء والدال
الدال من غيره فلنورد ما ذكره في فتاوى قاضي خان من هذا القبيل
تماما بذكره المصروف ولم اعثر فيها ولا في غيرها على مسألة منصوصة ابدال
فيها الزاي بالدال والله اعلم قراء والعاديات ظليما بالظاء المعجمة مكان
الضاد تفقد اذ ليس له معنى لبعضهم الكفار بالضاد المعجمة او ليفقد
بالدال المعجمة مكان الظاء لا تفقد اما الاول فله في القرآن ومعناه من
اي ينقص بهم الكفار واما الثاني فلا اتحاد المعنى قال في القاموس المختار
المقتضا حفظ الدال الهمزة مكان الضاد او بالمعجمة تفقد للبعد الفا
لان الاول جمع الاخر وهو الابل المظلم والثاني معناه المخدروف وهو
شيء بدوره الضيق يخط فيسب له دوى فربما بعيدان في المعنى من الخفض
وليس في القرآن غير الغضوب بالظاء او الدال المعجمة تفقد اذ ليس

تل

ان ص

سب

حش

لها معنى ولا الضالين بالظاء المعجمة أو الدال المهملة لا تفسد لوجوده
لفظهما في القرآن وقرب المعنى لصحة تقدير ولا الظالين أي المستمرين
في الضلال والذالين أي القائلين هل ندلكم على رجل الآية ولو قرأ بالذال
المعجمة تفسد بعد معناه لأنه اسم فاعل من ذل التخلية إذا وضع عذقها
على الجريدة لتحمله وليس من الدالة إذا لم يستعمل الوصف منها على فاعل بل
على فاعل تخلص طاعها ههنا بالظاء المعجمة مكان الضاد أو بالذال المعجمة
تفسد لأن الأول ليس له معنى والثاني بعيد المعنى عن المراد لأن معنى ههنا
لبن تضييق ومعنى ههنا مقطوع بظلام بالذال المعجمة مكان الضاء تفسد
أدلا معناه موتو بخيل بالظاء المعجمة مكان الضاء لا تفسد لوجود
معناه في القرآن وقربه أي ينقصه قضا غليظ القلب بالضاد المعجمة
مكان الضاء في كل من تفسد لأن الأول فلا تفسد مصدر بمعنى التفريق
وهو بعيد عن المراد إذا المراد لو كنت جافيا قاسي القلب لا تفسد أو
تفرقوا عنك بالضاد بضم معناه لو كنت تفرقا أو مفرقا ان حمل
المصدر على اسم الفاعل تفرقوا وهو كذلك جدا وأما الثاني فلو تفسد
لأن المعنى لو جاءكم النذير بالظاء المعجمة مكان الدال لا تفسد لوجوده في
القرآن وصحة معناه أي الشخص الحسن وهو مذكور بالضاد المعجمة
مكان الضاء أو بالذال المعجمة تفسد أدلا معناه ما نأمره إلى ربنا نظرة الأولى
بالظاء المعجمة مكان الضاد والثانية بالظاء المعجمة تفسد لصحة المعنى فتروى
بالظاء مكان الضاد تفسد لعدم المعنى ذلكت فطوفها تذيلا بالضاد
المعجمة مكان الدال تفسد بعد المعنى ولو قرأ بالظاء المعجمة لا تفسد لقرب
فضلت أعنا قهرم بالضاد المعجمة مكان الضاء أو بالذال المعجمة لا تفسد
لوجوده في القرآن وصحة المعنى ودلنا ههنا بالظاء المعجمة مكان
الدال تفسد بعد المعنى ولو بالظاء المعجمة لا تفسد لصحة المعنى أي جعلنا
ههنا في ظل في تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد لا تفسد لصحة المعنى
ولو قرأ بالظاء المعجمة تفسد بعده لادق بالظاء المعجمة مكان الدال

الدال المعجمة تفسد بعد المعنى ضعف المعنى الحيوة بالظاء المعجمة مكان
الضاد تفسد لعدم معناه أن تتبعون الآ الظن وإن الظن بالضاد
المعجمة مكان الضاء تفسد بعد المعنى إذا عوا به بالضاد المعجمة مكان الدال
لا تفسد لصحة من يضل الله بالظاء المعجمة مكان الضاد لا تفسد لصحة
المعنى أي يقيه الكفر والضلال فرض عليك بالظاء المعجمة مكان الضاد
تفسد أدلا معناه جميع حادرون بالضاد المعجمة مكان الدال لا تفسد
لقرب المعنى أي حاضر والبال إذا ضللتنا بالظاء المعجمة مكان الضاد لا
تفسد لصحة المعنى أي استمرنا ودمنا وحي فراه ذكرها في الكشاف
عن علي وابن عباس فرض فيهن المعنى بالظاء المعجمة مكان الضاد أو
بالذال المعجمة تفسد أدلا معناه ورواها لا تفسد بالظاء المعجمة مكان
الدال أو بالضاد المعجمة تفسد بعد المعنى لأن معنى وظن من ومعنى و
ضرب أشبه وهما في غاية البعد عن معنى الترك وجعلوا الله تماذرا
بالضاد المعجمة مكان الدال أو بالظاء المعجمة تفسد بعد المعنى لأن ضاء
معناه خفي وظراء معناه المجرد وليس من البرد وهما في غاية البعد
من الدال الذي معناه البث وليس في القرآن وتلذذ العين بالضاد
المعجمة مكان الدال أو بالظاء المعجمة تفسد لأن الأول ليس له معنى والثاني
معناه بعيد على ما سبق هذا ما ذكره قاضي خان من أبدال هذه الأ
حرف الثلاثة بعضها من بعض وكلمة مخزومة على قواعد المتقدمين
كما رينا والله الهادي وأما أبدال الدال المعجمة بالزاي المحض فلم يذكر
مثال والذي ينبغي أن يكون التفصيل فيه ما في الالفة على ما يأتي أن
شاء الله تعالى وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض لا يقطع
نفسه شيان الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله فقال أن فأنقطع
نفسه أو شي الباقي ثم ذكر فقال حمد لله أو لم يذكر فتترك الباقي
وانتقل إلى كلمة أخرى فقد كان الشيخ الإمام سمس الألف في بعض
بالضاد في مثل ذلك وبه قال بعض الشافعيين ولكن عامة الشافعيين قالوا

لا تنفذ لعموم البلوى في انقطاع النفس والسيان وعلى هذا الوجه قصد
 ينبغي ان تنفذ وبعضهم فصل فقال ينظر الى الكلمة ان كان ذكرها واجب
 الفضا فذكر بعضها بوجبه والآفة قال قاضي خان وهو المصنف وذكر
 انه لو قرأ حتى مطلع الفجر قال الفجر انقطع نفسه فرفع لم تنفذ صلواته
 وقرق الشيخ نجم الدين في الخصايل بين الاسم والفعل فقال في الاسم
 لا تنفذ وفي الفعل كان اراد ان يقرأ يشكرون فقال يشكرون وترك
 الباقي تنفذ لان الاسم في الاسم زائدة بخلاف الفعل لكن هذا الفرق
 انما يستقيم فيما اذا قال ان في الحمد مثله وترك الباقي واما اذا قال الحمد
 وترك الباقي ولما تقدم انفا عن قاضي خان فيمن قال الفجر فانقطع
 نفسه فلا يستقيم ومن المشايخ من قال ان كان للبعض المذكور وجه
 صحيح في اللغة ولا يتغير به المعنى ولا يكون لغوا لا تنفذ ولا تنفذ
 كما ذكره في التاتارخانية عن المحيط والاولى الاخذ بقول العامة
 في انقطاع النفس والسيان وما صححه قاضي خان وبهذا التفصيل
 الاخيرة بعد عموم البلوى في محله وبالاختياط في محله اما لو
 في غير موضعه والابتداء من غير موضعه فلا يوجب ذلك فشا
 الصلوة ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس والسيان وعدم
 معرفة المعنى في حق العجم واكثر العوام وهذا عند عامة علمائنا وعند
 بعض العلماء تنفذ ان تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله ووقف
 وابتداء بقوله لا اله هذا امثال الوقف او قراء ولقد وصينا الذين او
 او ثلثا من قبلهم ووقف وابتداء بقوله واما لم ان تقوا الله او
 قراء يخرجون الرسول ووقف وابتداء وقراء واما لم ان تقوا الله
 ربكم الى غير ذلك من الامثلة كان يقف على قول بعض الكفار ثم يبداء
 بمقولهم بان وقف على وقال اليهود وابتداء عن ربنا الله اوبد الله
 مغلولة او وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتداء ان الله هو المسيح بن
 مريد او ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفضا في ذلك

ذلك كله لما تقدم ولانه نظم القرآن واما اذا كان فيه فبيح من جهة
 العربية فقط بان وقف على الشرط وابتداء بالجزء نحو ان يقرأ فمن
 يعمل مثقال ذرة خيرا ووقف ثم يقول برة او على الموصوف و
 ابتداء بالصفة بان قراء انه كان عبدا ووقف ثم ابتداء بقوله شكرا
 او على المبتداء وابتداء بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتداء بقوله
 لله ونحو ذلك فانه لا تنفذ صلواته اجماعا ولو وصل حرفا من آخر
 كلمة بكلمة اخرى بان قراء اتيك نعبد واتيك نستعين بوصل كاف
 اتيك ينون نعبد ونستعين او قراء انا اعطيناك الكوثر بوصل
 كاف اعطيناك بلام الكوثر او قراء اذ جاء نصر الله بوصل همزة جاء
 ينون نصر وما اشبه ذلك فان صلواته لا تنفذ على قول العامة من
 العلماء قال قاضي خان وان تعذر ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح
 لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر اجزاء الاولى باول
 الثانية قال في فتاوى الحجة المصلى ذابغ في الفاتحة اتيك نعبد
 واتيك نستعين لا ينبغي ان يقف على قوله اتيك ثم يقول نعبد واما
 الاولى والاصح ان يصل اتيك نعبد واتيك نستعين انتهى فلا اعتبار
 بمن يفعل ذلك الشك من الجهالة المتفسيرين بخبر علم وعلى قول بعض
 المشايخ تنفذ صلواته لانه اخرج النظم عن حيز الاقادة فان ايا واحد
 وكنعبد وحدها لا معنى لها والظاهر ان هذا الاختلاف انما هو عند
 الشك على ايا ونحوها والآفة ينبغي لها ان يتوهم فيه الفضا ففضله
 عن العالم وبعض المشايخ فضلو او قالوا ان علم القارى ان القرآن
 كيف هو علم ان الكاف من الكلمة الاولى لامن الثانية الا انه جري
 على شأه الوصل لا تنفذ صلواته لان الوصل وقع في النظم
 دون المعنى وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اي ان الكاف من
 الكلمة الثانية تنفذ صلواته لان ما قرأه ليس بقرآن نظر الى ما اراده
 وعلى هذا ينبغي انه اذا لم تكن له شبه ولا نظر الى المعنى ان لا تنفذ وهذا

ايضا بناء على ما تقدم من السكت والا في القرآن لا يتغير بالارادة
عند اشتقاق نظره والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفا
بارادة لا ينبغي الالتفات اليها وذكره الملقط انه لو قرأ في
الصلوة الحمد لله بالراء كان الماء او قراء كل هو الله احد الكافي
كان القاف والحال انه لو لا يقدر على غيره كما لا يزال ونحوه يجوز
صلوته ولا تقدر وكذا لو قال الحمد بالحاء لم يجز فقد ذكر محمد بن
الفضل في فتاويه ان التوك ليس في لغتهم حاء انما في لغتهم خاء
فاذا قرأ تركي مكان الحاء خاء لم تقدر صلوته لانه لا يمكنه اقامة الحاء
الابشقة فصارت هذه لغته وكذلك كل اعجمي لا يمكنه اقامة حرف
الابشقة وجهه انتهى والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالف
انه يجزئ في اصلاح لفظه ولا تقدر صلوته مادام على الاجتهاد
ولكن لا يجوز لغيره الا قتداء به فانهم عموما هذا الحكم في كل من لا
يمكنه النطق بحرف على ما سيأتي ان شاء الله تعالى وفي فتاوى
قاضي خان لو قرأ فضل الرب والحمد لله بالراء كان الماء تقدر صلوة
وذلك لبعده عن المعنى ما هو وادى المتقدمين وفيها لو قرأ انه كان
في خفيما كان خفيلا لا تقدر صلوته وهذا ايضا يمكن ان يخرج
على قول المتقدمين لصحة المعنى في خفيما لطفه واحسن في
اجابة دعائي ولو قرأ قل اعود بالذال المملة مكان المجمة او قرأ
فساء صباح المذري بكسر الذال لا تقدر صلوته لصحة المعنى
فيها اما الاول فلو ان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى كما في قوله
تعالى حكاية وقد احسن الى الى فيكون معناه ارجع الى رب القلق
ملجاء من شر ما خلق واما الثاني فلو انه يكون معناه فساء
صباح الانبياء الى تصحيحهم على قومهم المكذبين ومثل
الاول ما ذكره قاضي خان لو قرأ يهودون برجال بالذال يعني المملة
لا تقدر وصل الثاني لو قرأ فانظر كيف كان عاقبة المذريين بكسر

بكسر الذال اي في نصرتهم على قومهم الكافرين ولو قرأ الالف لت العالمين
باللام مكان رب بالراء لا تقدر الالف بالشاء المثلثة بعد اللام من الالف
بالتحريك وهو اللغزة بضم اللام وسكون الشاء وهو نحو قول الله
من السين الى الشاء او من الراء الى العين او الى اللام او الى الباء او من حرف
الحرف كذا في القاموس **اختلفوا في حكم الالف** فذكر في واقعات
الناطقي عن ابي شجاع انه قال في الالف قراء مكان رب لمز او ما اشبه
ذلك يجوز صلوته وقال صاحب المحيط والمحند للفتوى في جنس هذه
السائل انه ان كان يجتهد اثناء الليل واطراف النهار في الصلوة ولا يقدر
عليه فصلوته جائزة وان ترك جهده فصلوته فاسدة وان ترك
جهده في بعض عمره لا يسعد ان يتركه في باقي عمره ولو ترك تقدر
صلوته انتهى وقال صاحب الذخيرة وانه مشكل عندي لان ما كان
خلفه فالعبد لا يقدر على تغييره انتهى وذكر في فتاوى الحجة ما يوا
قول صاحب المحيط فانه قال وما يجري على السنية النساء والارقاء من
المخطا الكثير من اول الصلوة الى آخرها كالسنان والامين وابل
نابذ واياك نستعين السرات انما هي في جواب الفتاوى المختار
ما داموا في الصحيحين والتعل والاصلاح بالليل والتهجد ولا بطلان وعمر
لسانهم جازت صلواتهم كسائر الشروط اذا عجز عنها من الوضوء
تظلم الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود
والتوجه اذا حصل العجز عنها جازت صلواته قلنا هذا اما اذا تركوا
التصحيح والجهل فسد صلواتهم كما اذا تركوا سائر الشروط وانما
جوزت صلواتهم لعجزهم عن الاصلاح فصارت تلك الالفاظ لغتهم
ولسانهم فكانت قراءتهم القرآن بلغتهم انتهى وبمعناه في فتاوى
قاضي خان فانه قال وان كان الرجل ممن لا يحسن بعض الحروف ينبغي
ان يجتهد ولا يعذر به **بذلك** فان كان لا ينطق لسانه لم يجز
آية ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوته **يوم غير انتهى** فالخاص

مما في بيان حكم الالف

فق

ان الشك يجب عليهم الجهد دائما وصلواتهم جائزة ما داموا على الجهد
ولكنهم بمنزلة الاميين في حق من يصح الحرف الذي يحزن واعنه لا
يجوز اقتداؤه بهم ولا يجوز صلواتهم اذا تركوا الاقتداء به مع قدرتهم
وانما يجوز صلواتهم مع قراءة تلك الحروف اذا لم يقدر واومع هذا قولوا
ما يجوز به الصلوة مما ليس فيه تلك الحروف وانما لو قدر واومع هذا قولوا
الحروف فصلواتهم فاسدة ايضا لان جواز صلواتهم مع التلفظ بذلك
الحروف ضروري فينعدم بانعدام الضرورة هذا هو الذي عليه الاعني
ولهذا اجبت من سألني انه صلى خلف امام فقرأ واما بنية رتبك
فقد سب بالسين مكان التاء بان صلواته فاسدة هذا وفي النوازل
روى ابو عن ابي القاسم بعض الصفا وانه قال الهندى الشك لا يفسد
بالقراءة فسكوته اجب الى من قرأه في الصلوة وقيل بهذا القاري
اجزأ لو قرأ في غير الصلوة قال ان كان عند تبدل الحروف بصير كلاما
آخر من كلام الناس فلا ينبغي ان يقرأ فان قرأ في الصلوة تفسد صلواته
وهو براءة ذلك بعض في غير الصلوة غير ما جرد وفي الولوية
بمعناه وهذا بناء على مختار المتقدم وهو المختار فينبغي ان ينظر
الى اعتبار المعنى بسبب ذلك الحرف ان كان فاحشا يفسد وان صح معناه
ولم يفسد كثيرا من المعنى المراد لا يفسد وصرح قاضي خان بانه لو
قرأ يشده ولا نوم بالتاء مكان السين انه تفسد صلواته و
هو بناء على ما قلنا والله اعلم وعن ابي فيمن قرأ واذ تلى ابراهيم
ربه بضم الهم وفتح الباء او قرأ الخالق البارئ المصور بفتح الواو
او قرأ وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الاولى وكسرها في الثانية
لا تفسد صلواته صريح الرواية عن ابي في الآية الاولى قال في التصا
عن ابي ومحمد فيمن قرأ واذ تلى ابراهيم ربه الصحيح انه تفسد
صلواته وفي المحيط وعن ابي فيمن قرأ واذ تلى ابراهيم ربه برفع
ابراهيم ونصب ربه لا تفسد صلواته انتهى وفي المنقطة ولو قرأ الخالق

الخالق البارئ المصور بنصب الواو فمن اتى الفضل الكرماني انه افترق
بالفدا انتهى والحاصل انه تقدم ان مذهب المتأخرين عدم الاقفا
بالخطا في الاعراب وهو اوسع ومذهب المتقدمين انه ان كان
فاحشا من ما اعتقده كفر يفسد وهو الاحوط وقد روى عن المتقدمين
في بعض ذلك اختلاف وفي بعضه تفرج بالفتا وفي بعضه تفرج
بعده والتحقيق فيه العمل بصحة المعنى بوجه محتمل وعدمها كما قررنا انه
قاعدة لهم الغير المعروفة فنقول قال في الكشاف قراء ابو ج وفي قراءة
ابن عباس واذ تلى ابراهيم ربه برفع ابراهيم ونصب ربه والمعنى انه
دعاه بكلمات من الدعاء فعمل المختبر هل يجيبه اليهن ام لا انتهى
فهذا يؤيد عدم الفتا وانما الخالق البارئ المصور فان نصب الواو
لا يفسد لانه يكون مفعول البارئ والمعنى الذي يراء المصور وهو معني صحيح
وان رفع الواو او خفضها فسد لان اعتقاده كفر وان سكنها لم يفسد لاحتمال
النصب وغيره فلا يفسد بالشك وانما وهو يطعم ولا يطعم فقد روى عن يعقوب
انه قرأ به ذكره في الكشاف ووجهه بان الضمير لغير الله تعالى وذكره الفتاوى
الغياثية انه افترق عامة الامة بسم قدينا الغيا فبلغ ذلك السيراني فاحترق
قراءة الاعمش وذكر توجيهها فاحترقوا بذلك وجعلوا هذه قاعدة المتقدمين
المقررة وما روى من الحكم بالفتا في المسئلة الاولى والثانية وما اشبه ذلك
فما يصح تحريمه على معني صحيح يحمل على الجواز الواجب نظر الى ظاهر اللفظ
الرجوع توفيقا بين الروايات وان راد القاري في الصلوة حر فانتظر ان لم يغير
المعنى بان قرأ وأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بزيادة الفة اللفظ بعد الباء
او قرأ ومن يقر الله ورسوله وينفذ حدوده يدخلهم نار ابز زيادة مع
ميم الجمع لا تفسد صلواته اتفاقا وان غير المعنى نحو ان يقرأ والقرآن الحكيم
وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا لو قرأ وان سجد لسنتي ونحو ذلك
فقد قالوا انفسد صلواته لانه جعل جواب القسم فما اذا ذكره قاضي خان وصا
المخروصة وغيرهما وفي المحيط قال بعض الشايخ اخاف ان تفسد صلواته

مبين

ج

استثنى فهذا مع انه ليس يقطع بالفساد فيفقدان البعض يقولون
لا تفقد فلذا قال المصنف ينبغي ان لا تفقد وجهه انه ليس يغير
فاحش لعدم كون اعتقاده كقرا مع انه لا يخرج عن كونه من القرآن
وجعله قسما يصح ويكون الجواب محذوف فان حذفه قد ورد
كافي قوله تعالى والنازعات غرقا الى فان جوابه محذوف ولو نقص
جرفا ان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفقد في قوله اخرج و
يتمد كالوقاء وتمازقنا ههنا محذوف الراء او الزاي او قاء ولقولوا
درست بغيره ال او خلقنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن
من الاصول ولكن حذفه يؤدي الى ما اعتقاده كقرا بان حذف الواو من وما
خلق الاكرو والاني تفقد وقالوا على قوله اني يوسف لا تفقد لان القرآن
وموجود في القرآن اما اذا كان المحذوف على وجه الترخيم الجاني في العربية
نحو ان يقرأ بامالك محذوف الكاف فلا تفقد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول
الكلمة كما اذا قاء الواقعة بغير هاء وكذا ان كان من الاصول ولم يتغير
المعنى كان يقرأ بقاء جدرتنا باللام مع حذف الياء في قوله لا تفقد
بالانفاق وذكر في كتاب دلة القاري للشيخ الامام حاتم الدين ان
اني سعيد اسعد الشافعي انه قاء الله السيد بالشين مكان الصاد لا تفقد
صلوته وهو اختيار الشيخ الامام محمد بن الدين اني حفص عمر الشافعي وهذا
على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين من عدم الاوفا فيما اذا كان
المخرج قريبا او متحدا او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الاوفا
بقراءة الاثني ومن بعده من العجم كالهند والاثراك وقد تقدم التحقيق
فيه واما على قول المتقدمين فينبغي ان يكون كذلك لصحة المعنى على انه مشتق
من سجد بمعنى علا وتكبر واعلم ان الصاد والشين والراء من مخرج واحد
واكثر ما يبدل بعضها من بعض فلذلك ما اوردته قاض خان من ذلك
منزلا على قاعدة المتقدمين قاء اذا جاء سر الله بالشين او ويهوق و
نظر بالصاد لا تفقد اما الاول فلان من جملة معانيه القطع من

من الجيش وبتقديره يصح المعنى فان جيشا وهو الملايكة مستلزم
للنظر واما الثاني فلانه لا محذور في تغيير اسم الصنم ولا بعد عن مرادهم
فانهم كانوا يستصرون بالاصنام وبعض الاصنام اسم يقر بفتح الصاد
مشددة وهو الذي سمي به تحت نظر السيد بالشين قال في التمهيد الشرح
وعبد الواحد لا تفقد وتقدم انما اصاطير الاولين بالصاد مكان الشين لا
تقد لان الصطر بمعنى السطر خامشا وهو حصير بالصاد مكان الشين في
خسيرة لا تفقد لصحة المعنى على انه فعل بمعنى مفعول من الحصر وهو الحبس اي
منوع عن رؤية الفطور لعدم الفطور لا انقام بالشين تفقد لعدم
المعنى فهل عصية بالصاد مكان فهل عصية بالشين لا تفقد لوجوده في
القرآن وبعده ليس بقا حش وكذلك فان عسول بالشين مكان عصول
والصاد لا تفقد لعدم المعنى صدد ورناء بالشين مكان الصاد لا تفقد
لصحة المعنى على ان اسدنا عقولك عن فهم الهدى ونحو ذلك تسطرون با
مكان الصاد لا تفقد لقرب السلي من الصلي في ان كل منهما يحصل بالثاء
بتمن يخص بالصاد مكان الشين لا تفقد لان الشخص قلع العين فيناسب
الخص الذي هو النقص صربا بالصاد مكان سربا بالشين تفقد لان
الضرب اللين الحامص فهو بعيد المعنى من المراد جذا مع انه ليس في
القرآن نصبا بالصاد مكان سببا بالشين تفقد لبعده المعنى جذا وينبغي
ان لا تفقد على قول اني يوسف للوجود في القرآن مع ان اعتقاده ليس
بكفر الشجرة بالشين مكان الصخرة بالصاد تفقد للبعد الفاحش بخسفا
بالشين مكان بخصفان تفقد للبعد الفاحش صورة الزلناها بالصاد
مكان الشين لا تفقد لصحة المعنى اي صورة من النظم البديع المعجزة
عذاب بالصاد مكان الشين تفقد للبعد الفاحش لان الصنوط نوع من
الماء فيصير المعنى نوعا من ماء عذاب من قصورة بالصاد مكان من قصورة
بالشين تفقد للبعد الفاحش لان القصورة هي الجملة التي يسكن فيها وقورة
هو الاسد او الزمان وبين ما غاية البعد افسى مني لست امكن الصاد لا

من الجيش وبتقديره يصح المعنى فان جيشا وهو الملايكة مستلزم للنظر واما الثاني فلانه لا محذور في تغيير اسم الصنم ولا بعد عن مرادهم فانهم كانوا يستصرون بالاصنام وبعض الاصنام اسم يقر بفتح الصاد مشددة وهو الذي سمي به تحت نظر السيد بالشين قال في التمهيد الشرح وعبد الواحد لا تفقد وتقدم انما اصاطير الاولين بالصاد مكان الشين لا تفقد لان الصطر بمعنى السطر خامشا وهو حصير بالصاد مكان الشين في خسيرة لا تفقد لصحة المعنى على انه فعل بمعنى مفعول من الحصر وهو الحبس اي منوع عن رؤية الفطور لعدم الفطور لا انقام بالشين تفقد لعدم المعنى فهل عصية بالصاد مكان فهل عصية بالشين لا تفقد لوجوده في القرآن وبعده ليس بقا حش وكذلك فان عسول بالشين مكان عصول والصاد لا تفقد لعدم المعنى صدد ورناء بالشين مكان الصاد لا تفقد لصحة المعنى على ان اسدنا عقولك عن فهم الهدى ونحو ذلك تسطرون با مكان الصاد لا تفقد لقرب السلي من الصلي في ان كل منهما يحصل بالثاء بتمن يخص بالصاد مكان الشين لا تفقد لان الشخص قلع العين فيناسب الشخص الذي هو النقص صربا بالصاد مكان سربا بالشين تفقد لان الضرب اللين الحامص فهو بعيد المعنى من المراد جذا مع انه ليس في القرآن نصبا بالصاد مكان سببا بالشين تفقد لبعده المعنى جذا وينبغي ان لا تفقد على قول اني يوسف للوجود في القرآن مع ان اعتقاده ليس بكفر الشجرة بالشين مكان الصخرة بالصاد تفقد للبعد الفاحش بخسفا بالشين مكان بخصفان تفقد للبعد الفاحش صورة الزلناها بالصاد مكان الشين لا تفقد لصحة المعنى اي صورة من النظم البديع المعجزة عذاب بالصاد مكان الشين تفقد للبعد الفاحش لان الصنوط نوع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء عذاب من قصورة بالصاد مكان من قصورة بالشين تفقد للبعد الفاحش لان القصورة هي الجملة التي يسكن فيها وقورة هو الاسد او الزمان وبين ما غاية البعد افسى مني لست امكن الصاد لا

لا تفقد لصحة المعز وقوله ليس السارقين عن سدقهم بالبين
فيهما مكان الصاد لا تفقد وقوله نظر لأن سدق بالبين لا معزله فكان
ينبغي أن تفقد والظاهر أنه على قول المتأخرين وكان يسرون على
الحث بالبين مكان الصاد لا تفقد لصحة المعز وكونه في القرآن
وقوله لا صد يد بالصاد مكان البين تفقد للبعد الفاحش
فالتحيرات بسمها بالبين مكان الصاد تفقد للبعد الفاحش
عن المعز المراد وتواسو بالسب بالبين مكان الصاد فيهما
تفقد للبعد الفاحش مع عدمه في القرآن وحلقة الشتاء
والسيف بالبين مكان الصاد تفقد للبعد الفاحش حاصدا إذا
حصد بالصاد مكان البين فيهما لا تفقد لصحة المعز باطل وق السبب
على السبب لأن الحسد بحصد الحسنات عموما وبالسبب بالبين مكان الصاد
تفقد للبعد الفاحش لنسبها بالناسية ناسية بالبين فيهما مكان الصاد
لا تفقد لصحة المعز أي بالناسية الناصية لله وكذا النصف بالصاد مكان
البين لا تفقد لصحة المعز لنا سبب الصفة لتلك الناصية الخبيثة فثابت
أيام حصوما بالصاد مكان البين قال أبو عبيد سعيد بن معاذ المروزي
تفقد وهو الظاهر للبعد الفاحش لأن المحرم الضراط لبنا خالسا بالبين
مكان الصاد لا تفقد وكذا أصا ثقا بالصاد مكان البين والظاهر أنها على
قول المتأخرين والأفالمعز بعيد جدا قل كل متر بس فتر يسو بالبين
فيهما مكان الصاد تفقد للبعد الفاحش لأن الوثيق للضرب بالبدن تحفا
منشرة بالبين مكان صحفا بالصاد تفقد للبعد الفاحش لأن السجف
فستط الشعر عن الجلد والله سبحانه وتعالى أعلم ولو قرأ عني بالعين المراد
مكان حتى بالحاء لا تفقد صلواته لأنها لغة فيها ولو قال سمع الله لم حمد
باللام مكان النون يرجى أن لا تفقد لقرب المخارج والظاهر أنه مبني على
الجواب في اللفظ وقد تقدم تحقيقه وذكره المحيط لقرآن الدال مكان الدال
أو على العكس ذكر العين مكان القاف أو اللام مكان النون أو على العكس

تفقد بالاتفاق انتهى وهذا مبني على قول من اعتبر صحة الإبدال وعدمها
والأفقد تقدم أنه لو قرأ أعوذ مكان أعوذ لا تفقد على قول المتقدمين لصحة
المعز ولو قرأ يدع اليتيم يتسكين الدال أو بضم الدال وتترك الشد في العين
لا تفقد صلواته لعموم البلوى قد يمنع عموم البلوى في ذلك خصوصاً في الأول
ولذا حكم قاضي خان بالفداء فيه على ما يأتي في بيان شاء الله تعالى لكونه على
عكس المراد إذا الدعاء ينقض الدفع وأما ترك الشد فيه فلا يغير المعز
فلذا لا يفقد ولو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف وقراء
بعد الوقف التام أولئك أصحاب الجحيم أولئك هم شر البرية أو قرأ
الذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون وما
استقيم ذلك مما فيه تغيير حكم الله على أحد الفريقين بضده لا تفقد لصحة
اللام الثاني مبتدأ به غير متصل بالأول فلم يفتن الحكم بالصد ولو لم
يقف وصل قال عامة المشايخ تفقد صلواته لأنه أخير بخلاف ما أخبر
الله تعالى به ولو اعتقده يكون كفرا وعن عبد الله بن المبارك وأبي حفص
الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وجماعة من المروزي جمع مروزي نسبة
للمروزي وهو ببلد بفارس زاد وزايا في النسبة إليه على غير قياس أنه إلى
الشان لا تفقد صلواته لأن فيه بلوى وضرورة سبق الشان وكذا
أقوى أبو نصر المازني قال قاضي خان والصحيح هو الأول ولو قرأ الله
برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام من رسوله لا تفقد صلواته عند
التأخرين لما تقدم أنهم لا يحكمون بالفساد الخطأ في الأعراب وأما عند
المتقدمين فقد ذكره قاضي خان من جملة ما يفقد عندهم مما اعتقده
كفر وهذا بناء على كون الجر فيه بالعطف على المشركين كما يتبادر إليه الفهم
على ما حكى أنه أعربا يسمع رجلا يقرأ كذلك فقال إن كان الله بريئا من رسوله
فأنا منه بريء فليبد الرجل إلى عمر في الأعراف قرأته فحدها امرؤ رضي الله عنه
بتعلم العريشة لكن نقل في الكشاف أنها قرأته ووجهها بالجر على الجواز وبأن
الواو للقسمة على هذا ينبغي أن لا تفقد على قول المتقدمين أيضا ولو قرأ

اطارق اسم المستب على السبب لان الرسول سبب لدور الرزق او
 كل نفس مكان شئ لا تفد لانه من الاول حتى تكون حرصا او تكون
 من الجاهلين مكان الهالكين تفد ويتبين ان لا تفد عند ابي يوسف
 لكونه من الغالك ما ودعك بالتخفيف لا تفد لعدم التعيين لم يردك
 يتيما مكان يحدك لا تفد لصحة المعنى كعقصى ما كول مكان كعصف
 تفد لانه من الرابع من الغافرين مكان الغافلين تفد عند هه لانه
 من الثالث لكونه من الشاكرين مكان من الخاسرين تفد لانه من الخا
 حتى اذا فرغ بالتراد والغبن البخره مكان الزاي والعين المزملة لا تفد لانه
 من الثالث وهي قوادة يسطر الناس مكان يصدر تفد للبعد الفا
 ولو قوادة يستول تفد لصحة المعنى لانهم يسترون كفرهم من يريد الكا
 من عذاب اليم مكان يجبر لا تفد لانه من الاول اما كونه من القرآن
 فظاهر واما تقارب المعنى فلون معناه في يختار الكافرين مباعدا
 اياه من عذاب ويخود لك كذبوا لك الامثال مكان ضربوا لا تفد
 لانه من الاول الى بلد ميت فاحيينا به الماء مكان فانزلنا اختلافوا
 فيه قال بعضهم لا تفد لانه من الاول لان الماء يحيى بالارض الطيبة
 ما تشيخ من آية او يؤثرها مكان نفس لا تفد ويتبين ان يكون هذا
 على قول ابي يوسف وان تفد عند هه اذا لا تقارب بين الابداد و
 الانبياء فستعرض له اخرى مكان فستعرض لا تفد لتقارب
 المعنى لان الاعراض له اقبال عليه اي مستقبل على الارض اخرى و
 ان كنت من الساجدين مكان الساخرين تفد لانه من الثالث فسوف
 نصليه اجرا عظيم مكان نؤتيه لا تفد لانه من الاول اذ في الاصل
 مع الايتاء الرحمن مكان الشيطان او بالعكس او ادريس مكان ابليس
 او بالعكس وما اشبه ذلك تفد لانه من الخامس **تسببه** ومن
 هذا القبيل ان ذكر كلمة مكان كلمة تغير النسب فلو قراء عيسى بن لقن
 تفد لانه من الخامس لانه تسببه الى الاب واعتقاد ان له اب كقوله قوادة

ولو قوادة موسى بن مريم لا تفد لان كليهما في القرآن وليس فيه نسبة
 من لا ام له الى الام ولا دليل قطعي على ان امه ليس اسمها مريم ولو
 قوادة موسى بن عيسى لا تفد على قول ابي يوسف لانه من الثاني و
 عليه عامة المشايخ او كذا لو قوادة مريم ابنة عيلون والله اعلم ولو
 قوادة اما اضطررته بالظاء او بالذال المعجمين مكان الضاد تفد صلة
 للبعد الفا حتى جميع ذلك ولو قوادة ما اضطررتم بالتاء من فوق مكان
 الطاء لا تفد لان الطاء بدل من التاء في مثل هذا اعلم ما عرف في الصرف
 فلا يتغير المعنى ولو قوادة الامن خطف الخطفة بالتاء مكان الطاء فيهما
 تفد لعدم المعنى واعلم ان هذا فصل آخر وهو ابدال هذه الاحرف
 الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها من بعض وقد علمت ان التفتيح
 اعتبروا المعنى لا اتحاد النجج ولا قرب جملته المتأخرين فلنورد ما ذكره
 قاضي خان من ذلك قوادة الطحيت او الدجيات بالطاء او الذال مكان التاء
 قال القاضي الامام يعني ابا علي التفتيح لا تفد لان الطاء والذال من
 افعالهم تفتيح وكل مطبوخ ومدحوم موله لانه من جملة ملك بدل ما به
 اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت او بالعكس تفد للبعد
 الفا حتى وعند الوجوه بالذال مكان التاء تفد للبعد الفا حتى لانتم
 اشترى ذهبها بالطاء مكان التاء لا تفد لان التغير في تاء التائين
 لا يحمل بالمعنى لانها عرضة للتغير والحدق ينشئ البشقة الكبرى بالتاء
 مكان الطاء فيهما تفد لعدم المعنى اظلم واتقى بالتاء مكان الطاء كالتوا
 من الذين استولوا بضمهم لا تفد لصحة المعنى اذ التفتيح الضم العالي وهو
 من صفات الكفار كانوا من الذين امنوا بضمهم ومستلزم للفرج والرح
 الصراط بالتاء مكان الطاء تفد لعدم المعنى خرجوا من ديارهم بوزا
 بالتاء مكان الطاء لا تفد لصحة المعنى اذ لا اجل انقطاع عن الخبر تلحقها
 هضم بالتاء مكان الطاء لا تفد لاتحاد ماخذ اشتقاقها لان تلحقها
 هضم ظلم امترنا علمهم مترا باناء مكان الطاء تفد للبعد الفا حتى لان المتر

ولو قوادة موسى بن مريم لا تفد لان كليهما في القرآن وليس فيه نسبة

المقطع فقرة الله بالتاء مكان الطاء تفد للبعد الفاحش وكذلك
ما هو مثلها في الاشتقاق والتور وكتاب بالتاء مكان الطاء تفد
لعدم المعز ولو قرأ مستورا بالتاء مكان الطاء لا تفد لصحة المعز ولو
ان ربتا بالتاء مكان الطاء تفد للبعد الفاحش لان الريب التريبة
لوت بالتاء مكان لوط بالطاء لا تفد وهو مثل لان بعده فاحش لان
لان بمعز اخبر بغير ما سئل عنه الا ان يقال لا بعد في اشتقاق علم
من هذا الفعل لانه لا يشترط مناسبة الفعل لما وضعه وما يشق عن
الهي بالتاء مكان الطاء لا تفد لانه لغة فيه كصاحب الحوط بالطاء مكان
التاء لا تفد لصحة ان يكون بمعز جمع الحوطة بالضم وهي اسم للاخذ
في الحرم الميكت بالتاء مكان الدال تفد لعدم المعز ولا يسطشون
بالطاء مكان التاء لا تفد لان التاء الزائدة قد ابدلت من الطاء كثيرا
فلم يتغير بها المعز حمالة الحب بالتاء مكان الطاء تفد لعدم المعز رجاء
الشيطاء بالطاء مكان التاء تفد للبعد الفاحش لانه مصدر شطى
الميت بكسر الطاء اذا ارتفعت بداه ورجله امنط طائفة بالطاء مكان
التاء لا تفد لان التاء الساكنة تدغم في الطاء فيلزم قلبها طاء ولو
قراء تائفة بالتاء مكان الطاء تفد للبعد الفاحش لانه من تاف بصره
اى يتوفى اى تاه كاذبة خائفة بالتاء مكان الطاء لا تفد لصحة المعز لانها
من ختا الرجل يختا اذا اكسر من حزن او فرح او من مرض هل طرى
بالطاء مكان التاء ومن فود بالتاء مكان الطاء لا تفد لصحة المعز على
ان طرى من الطربان بمعز المحدث اى هل حدث وعلى ان الفتور
للبر والاسفهام للتقريب اى هل توى بصره عند رجعة من فتور
ام لا اى انك توى ذللا والطين والزيتون بالطاء مكان التاء تفد
للبعد الفاحش لعل اطلع بالتاء مكان الطاء لا تفد لما تقدم ان تلع
لغة في طلع فتاف عليها تائفة بالتاء مكان الطاء تفد للبعد الفاحش
كما تقدم يتخلون بالتاء مكان يخلون تفد لعدم المعز هذا انما هو

٣٩٥
انما هو على قول المتقدمين اذ على قول بعض المتأخرين ينبغي ان لا تفد
في شئ من ذلك فلا يثنى التفصيل والغرف والله سبحانه اعلم ولو
قراء قبل عصية بالضاد مكان السين لا تفد وقد تقدم ولو قرأ الله
السينان بالتاء مكان الطاء لا تفد وقد تقدم ايضا ولو قرأ قل
هو الله احب بالتاء مكان الدال تفد لعدم المعز وكذا لو قرأ لم يلبث
ولم يولت بالتاء مكان الدال للبعد الفاحش ولو قال اللهم سل على محمد
بالتين مكان الضاد لا تفد لصحة المعز بان يكون من السلوان
وعلى بمعز الباء كما في قوله تعالى حقيق عيسى ان الاقول على الله الا الحق
اى اعطا السلوان بمحمد عن غيره من مخلقات الدنيا ونحو ذلك
لو قرأ ما ودعك بترك الشد يد لا تفد لعدم تغير المعز ولو
تراء الشد يد في الوب تفد لعدم المعز وقد تقدم ولو قرأ الم
يجعل كيدهم في تضليل بالطاء مكان الضاد تفد ولو قرأ بالذال
المعز مكان الال تفد للبعد الفاحش في الاول وصحة المعز في الثاني
ولو قرأ حمالة الخشب بالتاء مكان الطاء تفد وقد تقدم ولو قرأ من
المعز والتاس بنصب الجيم اى يفتحها لا تفد لان التخيير في الاعراب
اذا لم يكن اعتقاده كقر لا تفد بالاتفاق مع ان ملأخذ الاشتقاق
واحد لو قد بعض حروف الكلمة على بعض كعقص مكان كعصف
او سخر مكان خسر تفد ان غير المعز وقد تقدم منه جملة في ابدال كلمة
بكلمة وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير المعز كما لو قرأ وما تدرى نفس
ما انكسب غدا وتردد او قرأ ولئن اشتهب اطواء هم من بعد
ما جادك من العلم وترك من او قرأ وجز سبيته سبيته مثلها بترك
سبيته الثانية لا تفد وان تغير المعز بان قرأ فالهم لا يؤمنون وترك
لا او قرأ واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون وترك لا فانه تفد صلا
عند العامة لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله به واعتقاده كفر وقيل لا تفد
لان فيه بلوى وضروية والصحيح هو الاول وان زاد كلمة في آية فان كان

الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قراء لا تعبدون الا الله وبالوالدين
 احسانا وبر اؤذي لقرني او قراء ان الله كان عفورا رحيماعلمنا
 او قراء وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تغفر بالانفا
 وان تغفر المعنى وكثيرا في القرآن بان قراء من آمن بالله واليوم الآخر
 وعمل صالحا وكفر لهم فلم اجرهم او قراء واما من بخل واستغنى و
 آمن وكذب بالحسن ونحو ذلك مما يكفر معتقده فقد صلاته بالخطاء
 في ذلك لا يمكن في القرآن ويتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير
 المعنى بان قراء من شره اذا امر واستغنى او قراء فيهما فأكبره ونحو
 تقاض ورمضان لا تغد صلاته لانه ليس فيه تغيير المعنى بل هي زيادة
 تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يغد الصلوة مروي ذلك عن
 الشيخ كذا في فتاوى قاضي خان واذا تأملت فيما ذكرنا من اقول
 الفصل في آخره علمت انه ان اخطأ بما يتغير تغييرا يلزم من اعتقاده
 الكفر تغد صلاته مطلقا وان لم يكن التغيير كذلك فان كان في هيئات
 الحروف من الاعراب والتشديد والتخفيف والمد والقصر لا تغد الا
 ان يكون التغيير فاحشا وكذا ان كان في نفس الحروف فان بقيت الكلمة
 بسببه لا معنى لها او لها معنى بعد جدا عن المراد فقد والافلا سواء
 كان ذلك في حرف او اكثر سواء كان في القرآن او لا عند هما و ابو
 لا تغد اذا كانت الكلمة الكلمة المتغيرة في القرآن وكذا الكلام في الخطاء
 بذكر كلمة مكان كلمة او آية مكان آية الا انه اذا وقف وقفنا اما وكان
 الآية او الكلمة في القرآن لا تغد ولو كان مما يكفر معتقده على تقدير
 الوصول لزوال ذلك المعنى بالفصل في هذا المختص قاعدة المتقدمين
 وهو صحة المحققون من اهل الفتاوى كقاضي خان وغيره و
 فرع عليه الفروع فافهم ترشد واما مذهب المتأخرين فقد ذكرنا
 كلا في موضعه فاعلم بما تمحار والاحتمال اولى سمي في امر الصلوة
 في اول ما يحاسب العبد عليا والله سبحانه هو الموفق و

ق

س

الموفق والهادي **تتمت** من القراءة في الصلوة وما لا يكره
 وفي القراءة خارج الصلوة وفي سجدة التلاوة ولا بأس بقراءة
 القرآن في الصلوة على التاليف عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه التحريص
 عن غير البعض والمسمى قراءة الفصل تيسير اللام على الامام و
 تخفيفا على القوم كذا في الثانية والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة
 تامة ولو قراء بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة قبل يكره والصحيح
 انه لا يكره لما روى النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قراء في المغرب سورة الاعراف فقرأ في الركعتين و
 ذكر قاضي خان انه اذا اراد ان يقرأ آخر سورة في الركعتين او سورة تامة
 فأكبرهما آية افضلها قراءة وان اداد ان يقرأ آية طويلة او ثلث آيات
 اختلفوا فيه والصحيح انه قراءة ثلث آيات اذا بلغت مقدار اقصر سورة
 اولى وان قراء آخر سورة في ركعة قبل يكره ان يقرأ آخر سورة اخرى في
 الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره فانه قاضي خان ايضا وكذا لو قراء في
 الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قراء في الثانية من وسط
 سورة اخرى او من اولها او سورة اخرى قصيرة الاصح انه لا يكره لكن
 الاولى ان يفعل من غير ضرورة وهذا اذا كان بين السورتين سورتان او
 اكثر فان كان بينهما سورة واحدة يكره الا من ضرورة وعلى هذا الانتقال
 من آية الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر
 لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة لان ما ابتداء به ترجيح بشروعة فله
 بحسن تركه من غير ضرورة لانه يوهى الاعراض والترجيح من غير مرجح
 ولو قراء في كل ركعة سورة وتوكل بين السورتين سورة يكره لما قلنا الا
 ان تكون تلك السورة اطول من التي قراءها في الركعة الاولى بحيث يلزم منه
 اطالة الركعة الثانية اطالة كثيرة في لا يكره ولو ترك بينهما ثلث سور لا
 يكره ولو ترك سورتين فالصحيح انه لا يكره ايضا لما روى جابر بن سمرة
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب ليلة الجمعة قل يا ايها الكافرون

وما لا يكره من القراءة في الصلوة
 صلح



وقل هو الله احدوا ابو داود بن ماجه وكذا اوجع بين سورتين في
 ركعة واحدة الاولى ان لا يفصل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك
 بينهما سورة او اكثر وكذا لو انفصل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره
 وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان سئى ثم ذكر يعود مراعاة لترتيب
 الايات وفي المحيط اذا ورد آية واحدة مراد ان كان في القطع الذي يصلح
 وحده فذلك لا غير مكرورة وان كان في الفريضة فهو مكرور وهذا في حالة الاختيار
 اما في حالة العذر والنسيان فلا بأس به انتهى وفي فتاوى النسفي سئل ابو الفضل
 عن قراءة النفل في الاولى ثبت يدي الى الرب وفي الثانية اذا جاء الله
 قال ان تعد ذلك بركه وذكر القاضي الامام ابو بكر انه يكره في الفريضة ولا يكره
 في النفل انتهى ويكره ان يقرأ في الثانية سورة فوق التي قرأها في الاولى
 لان فيه ترك الترتيب الذي اجمع عليه الصحابة هذا اذا كان قصدا واما سهوا
 فلا فقد ذكر عن علي بن احمد انه سئل عن رجل قرأ في الاولى من الظهر سورة
 الفلق وفي الثانية سورة الاخلاص **قلت** بلغ الى قوله الله الصمد ثم
 ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الفلق **فقال** يتم سورة الاخلاص ذكر
 جميع ذلك في الفتاوى التناوخانية وفي ذكر الاخلاص افتتح سورة
 قصده سورة اخرى **فلمّا** قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويهتف
 الى ارادها بركه انتهى واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان
 يقرأها في الثانية ايضا قال البرزاذي لان التكرار اهون من القراءة منكرو
 وفي الوالجبة من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من الموعودتين في الركعة
 الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب وشي من
 سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس الخال للرحم
 الى الخاتم المفسر انتهى وذكر في فتاوى الحجة القراءة على ثلاثة اوجه في الفرض
 على التؤدة والتوسل والتدبر حرقا حرقا وفي المأثور ويجوز بقرأة على
 الائمة بين التؤدة والسرعة وفي النوافل بالليل لم ان يسرع بعد ان
 يقرأ كما يفهم وذلك لمباح الا يرى ان ابا حنيفة كان يختم القرآن في ليلة

سنا

في ليلة واحدة وفي ركعة واحدة وفيها ايضا قراءة القرآن بالقرأت السبع
 والروايات كلها جائزة لكن ادى الصواب ان لا يقرأ بالقراءة العجبية و
 الروايات الغريبة لان بعض الشفها ربما يقولون ما لا يعلمون ولا
 ينبغي للامام ان يحمل العوام على ما فيه نقصان دينهم وديننا هو حرمان
 ثوابهم في عقابهم ولا يقرأ على رؤس العوام والجهالة واهل القرى
 والجنال مثل قراءة اني جعفر المدي وابن عامر وعلى بن حمزة الكسائي
 صيانة لدينهم فلهذا يستخفون او يضحكون وان كان كلهم صحيحا
 فصحة طيبة ومثابا بخنا اختاروا قراءة الى عمر وحفظ عن عاصم
 انتهى ذكر ذلك كله في التناوخانية وبقيت ابجاث القراءة في الصلوة
 تقدمت في كلام المقر **واما** القراءة خارج الصلوة فاعلم ان حفظ
 ما تجوز به الصلوة فرض على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب
 وسوره واجب وحفظ ساير القرآن فرض كفاية وستة عين فضل
 من صلوة النفل وقراءة القرآن من المصحف افضل لانه جمع بين
 عبادتي القراءة والنظر في المصحف ويستحب ان يكون على طهارة
 مستقبل القبلة لا سيما احسن ثيابه اكمالا وكراما التعظيم القرآن
 ويستحب ويسمي والتعود يستحب مرة واحدة مالم يفصل بعمل
 ديني حتى لو رد السلام او اجاب المؤذن او سبى او همل ليس
 عليه اعادة التعود ذكره في فتاوى الحجة وذكر في النوازل سئل
 محمد بن مقاتل عن ابتداء سورة براءة ولم يستم قال اخطأ قال
 ابو القاسم القسم يعني التسمي فتدعي الصحيح ما قاله محمد بن مقاتل
 انما ترك التسمية في سورة براءة اذا كتبها او وصلها بسورة الانفال
 اما اذا ابتدأها فليست براءة وليأت بالتسمية انتهى وهذا مخالف
 لما عليه الائمة الشبهة وغيرهم من القراء وذلك لانه اختلف في
 سبب ترك كتابة البسملة في براءة فعن علي وابن عباس رضي الله
 عنهما ان بسم الله امان وبرادة نزلت لرفع الامان وعن عثمان

مطالع بيان القراءة خارج الصلوة

مطالع بسملة براءة

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزلت عليه سورة
 او آية قال اجعلوها في الموضوع الذي يذكر فيه كذا وكذا وتوفي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا ابن نضرها وكانت قصتها تشبه
 قصة الانفال لان فيها ذكر اليهود وفي رواية بنو العهود فلا تفرق بينهما
 وقيل اختلجوا الصياغة فقال بعضهم الانفال والبراءة سورة واحدة
 نزلت في القتال وقال بعضهم هما سورتان فترك بينهما فوجه لقول
 من قال هما سورتان وترك التسمية لقول من قال هما سورة واحدة
 وح من نظر الى الوجه الاول لم يسئل مطلقا ومن نظر الى الوجهين الا
 الآخرين بسئل عند الابتداء لانها وان كانت مع الانفال سورة واحدة
 فالتسمية عند الابتداء اجزاء مستوئة ايضا ولم يسئل عند الوصل
 لاحتمال كونها سورة واحدة وعلى تقدير كونها سورتين فالوصل
 بينهما من غير تسمية او عند قراءة المدينة والبصرة والشام **ثم** قيل
 الاول ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل ينبغي ان يختم في السنة
 مرتين روى عن ابي ابيح انه قال من قرأ القرآن في السنة مرتين فقد قضى
 حقه وقيل اذا اراد ان يقضي حقه فليختم في كل اسبوع وقيل في كل
 شهر مرة وفيه اثنى ابو عبيدة قال عبد الله بن المبارك **يجوز** ان يختم
 الصيف اول النهار وفي الشتاء او الليل والوجه فيه امتداد زمان
 صلوة الملائكة في مستند الاري عن سعد بن ابي وقاص قال اذا وافق
 ختم القرآن اول النهار صلت عليه الملائكة حتى يسي واذا وافق ختم
 اول الليل صلت عليه الملائكة حتى يصبح ولا يستحب ان يختم في اقل من
 ثلثة ايام لما في سنن ابي داود والترمذي والنسائي عن عبد الله
 ابن عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفقه
 من قرأ القرآن في اقل من ثلث وقراءة قل هو الله احد ثلث مرات
 عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال الفقيه ابو الليث
 هذا **ثم** استحسنه اهل القرآن وائمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون

في سائر الكتب في الختم من الضم الى آخر القرآن
 صلافة قراءة الاخرة في ثلث مرات

ان يكون الختم في المكتوبة فلا يزيد على مرة ولا يباس بالقراءة مضطجعا
 اذا ختم رجله لما ورد من الاثار في فضيلة قراءة بعض الايات و
 الشور عند اخذ المضجع منها ما روى الترمذي عن شداد بن اويس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يادى الى فراشه
 فيقرأ سورة من كتاب الله تعالى حتى ياخذ مضجعة الا وكل الله تعالى
 به ملكا لا يدع شيئا يؤذيه حتى يهب مني هبت وضم الرجلين لمراعاة التعظيم
 بحسب الامكان وسئل البقال عن قراء القرآن في الاوقات التي تشرى عن
 الصلوة فيها اهل افضل ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر والتسبيح
 التسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل
 والقراءة ما سغيا او هو يعمل عمل ان كان منقليا لا يشغل قلبه الشئ
 والعمل جائزة والا تتركه والقراءة في الحمام ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة
 وكان الحمام طاهرا تجوز جهره وخفية وان لم يكن كذلك فان قراء في نف
 فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تتركه القراءة في المسجد والمجلس ومواضع
 النجاسة وتكره القراءة عند القبور عند ابي حنيفة ولا تتركه عند محمد وبقره
 اخذ الحنفية لو ردد الاثار منها ما روى البيهقي ان ابن عمر استحب
 ان يقرأ على القبر بعد الدفن اول سورة البقرة وخاتمتها رجل يكتب
 الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب الاستماع قال لا ثم على
 القاري لقراءة جهره في موضع اشتغال الناس باعمالهم ولا شئ على
 الكاتب وعلى هذا الوجه في التسليح الليل جهره والناس ينام ياتون
 كذا في الخلاصة ولا يخلو عن نظر صبي يقرأ القرآن في البيت واهله
 مشغولون بالعمل يعدون في ترك الاستماع **ثم** اخذوا العمل
 قبل القراءة والافواه وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان
 القاري في الكتب وهذه يجب على المازين الاستماع وان كان
 اكثر ويقع الخلط والاستماع لا يجب عليهم بكرة للقوم ان يقرأوا
 القرآن جملة لمضمونها لا استماعا والانصات وقيل لا بأس به الكل

مطالعة القراءة الى الاوقات كره

استماع القراءة افضل من تلاوة

مجلس قراءة الكافر

في القنينة والاصل ان الاستماع للقرآن اذا قرئ فرض كفاية لانه لا قامة
حقه بان يكون ملتفتا اليه غير مضطرب وذلك يحصل بانصات البعض
كما ورد في رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن
الكل الا انه يجب على القاري احترامه بان لا يقرأه في الاسواق ومواضع
الاشتغال فاذا قرأه فيها كان هو المضطرب لمضطربه فيكون الاثم عليه دون
اهل الاشتغال وفعلا لم يخرج في الزامهم ترك اسبابهم المحتاج اليها و
كذلك لو قرأه عند من يشتغل بالتدريس او يتكوار الفقه لانه اذا ابيح ترك
الاستماع لضرورة المعاش الا ينوي فلا من يباح لضرورة الامر الذي ينشأ
اول فيكون الاثم على القاري هذا اذا سبق الدرس على القراءة اما اذا كان
قد ابتداء القراءة قبل الدرس فالاثم على المتأخر ووفق بين مواضع الاشتغال
حيث يكون الاثم على القاري وان ابتداء قبل اخذ هذبة اعما
بان كانت تلك المواضع معدة لهم يحسم عليهم الاشتغال عنها بخلاف
الدرس ولا يكون قيام القاري للقادم تعظيما اذا كان مستحقا للتعظيم
ذكره في القنينة واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال
بالتطوع لانه يقع فرضا والفرض افضل من النفل والجهر بالقرآن افضل
ان لم يكن عند مشغولين ماله يخالطه رياء وتعلم المودة القرآن من
المودة افضلها من تعلمها من الاعى الغير المحرم وقيل بكونه تعلمها منه لان
صوتها عورته كذا ذكره في كتب الفتاوى ولا باس بتعليم الكافر
القرآن والفقه رجاء ان يهتدى لكن لا يستحسن المصنف ماله يغفل
وهذا قول محمد وعنه اني يوسف لانه لا يمتد من غير فصل ومن
تعلم القرآن ثم نسيه ياتى لقوله عليه السلام عرضت على ذنوب امي
فلم اذنبنا اعظم من سورة من القرآن وآية او شيئا رجل ثم نسيها رواه
ابوداود والتومذى وقوله عليه السلام من قرأ القرآن ثم نسيه لقي
الله يوم القيمة اجزم رواه ابوداود والدارمي والسيبان ان
لا يمكن القراءة من المصحف رجل يقرأ ويحتمل يجب على السامع ان

مع ان يراة الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن
والافهوى سعة من تركه لان كل معروف تضمن منكرا سقط وجوبه و
يكون الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبه
بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن الغير فحرام ف
ويكره تصغير المصحف وكتابه بقلم دقيق لان فيه شبهة التحقير ومظنة
في اللفظ والمواي ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وكتابه على الجدران
والمحارب غير مستحسنة ولا باس بتخفيف المصحف لان فيه تعظيما في
النظر وكذا فقط وتفسيره للاحتياج اليه للعلم ومن بعنا هه واذ اصاب
المصحف بحيث لا يمكن ان يقرأ فيه يجعله خرقة طاهرة ويدفن في ارض
طاهرة وسئل النجدي هل يجوز ان تجليد به القرآن قال لا وقيل ان
كواغد الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون
كتب النحو والادب ويكره توسيد المصحف لغير الحفظ ويجوز للحفظ
كما يجوز الركوب على جوالق هو فيه للضرورة والله اعلم ومما سجدة
التلاوة فاذا قرأ آية السجدة وهي اربعة عشر موضعا اخر الاعراف
وهذا الرعد والنحل والاسراء ومريم واوول الحج ورفقان والنمل ولم
تنزل وصي وفضلت والنجي والانشقاق والعلق فانه يحكيه
ان يسجد بشرائط الصلوة الا التيممة سجدة بين تكبيرين مستحسنة
اما الوجوب فللقوله عليه الصلوة والسلام اذا قرأ ابن آدم السجدة
اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجدة فسجد فله
الجنة وامر بالسجود فابيت فلي النار رواه مسلم في الايمان وجه الاستدلال
ان الحكم اذا حكى عن غير الحكم كلاما ولم ينكره كان دليل صحة وقد حكى
لفظ الامر وهو عند الاطلاق للوجوب مع ان آية السجدة تفيد ايضا
لانها ثلثة اقسام قسم في الامر صريحا وقسم تضمن حكاية استنكاف الكفرة
حيث امر واب وقسم في حكاية فعل الصالحين او الانبياء او الملائكة
للسجود وكل من الامثال والافتداد ومخالفة الكفرة واجبة لان

شأن تغيير المصحف

شأن سجدة التلاوة

دلائلها ظنية فكان الثابت الوجوب لا الافتراض وأما تعيين موا
ففيه خلاف الشافعي ومالك فإنه يقول إن ثمانية الحج منها وص لا يست
منها واستدل الله ولي بحديث عقبة بن عامر قلت يا رسول الله
أفضلت سورة الحج بسجدة تين قال نعم فمن لم يسجد هما فلا يقراها
رواه الترمذي وعنه عليه الصلوة والسلام فضلت سورة الحج بسجدة تين
رواه أبو داود في الراسيل والجواب أن الأول قد قال فيه الترمذي
استناده ليس بالقوي والثاني مرسل وليس بحجة عنده ولكن سلب
فالمراد بالسجدة الثانية سجود الصلوة بدليل اقترانها بالركوع الذي
المعهود في مثلها كونه من أوامر ما هو ركن بالاستقرار كقوله تعالى
يسجدى وأركع مع الركين وكونها فضلت بسجدة تين لا يفيد أن
كلتير ما سجدة تارة لجواز أن يراد تفضيلها بذكر سجدة تين أحدهما
للتلاوة والآخرى للصلوة واستدل الثاني بما رواه النسائي أنه عليه
السلام سجدة ص وقال سجدها بئى الله داود توبة وسجدها شكر
قلنا غاية ما فيه أنه عليه الصلوة والسلام يتن السبب حق داود عليه
الصلوة والسلام والسبب في حقنا وكونه لشكر لا بنا في الوجوب فكل
الفرابض والواجب إنما وجبت شكر النوالى الثم وأما ما في الصحيحين
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سجدة ص ليس من غزائم الشجود
وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وفي رواية أنه قرا أو تلك
الذين هدى الله فبهم أقدته وقال كان داود عليه السلام ممن أمر
بنبيكم أن يقضى به فدلل لنا فإنه صرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يسجد ها وأنه عليه الصلوة والسلام أمر بالاقتران بداود وليس فيه
ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك قلنا أيضا ما مورين بالاقضى
وح فيحمل قوله ليس من غزائم الشجود على أنه ليس مما أمر به على سبيل
العزم والقطع لما فيه من الاحتمال فيفيد نفى الفرضية لا الوجوب على
ما هو قولنا أو الشبهة على ما هو قول الشافعي وأخرج الامام احمد

ضمها

احمد وابو نعيم واللفظ له عن أنى سعيد الخدري رضي الله عنه قال
لقد رايتني في المنام كافي الكتب سورة ص فأتيت على السجدة فسجد
كل شئ رأيت الله والروح والقلم والذات فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاجبرته
فأمرونا بالسجود فيها فهذا صريح في الأمر بها فلا يعارضه المحمل وأما مالك
فإنه يقول الثلث الأخرى هي النجوم والأشفاق والخلق ليست منها لما روى
ابن عباس أنه عليه الصلوة والسلام لم يسجد شئ من المفضل منذ تحول
إلى المدينة قلنا استناده ضعيف ضعفه البيهقي فلا يصح ما سجدنا ما رواه
البخاري والترمذي وصححه عن ابن عباس أنه عليه السلام سجدة النجوم
وسجدة المسكون والمشركون والجن والانس ولا معارض لما في
الصحيحين عن أنى رافع الصانع قال صليت خلف أنى هزيمة العتمة
فقرأ إذا السماء انشقت فسجد فيها فقلت ما هذه قال سجدة بها
خلف أنى القاسم صلى الله عليه وسلم فما زال اسجد فيها حتى لقاه و
ما رواه الجماعة إلا البخاري عن أنى هزيمة أنه قال سجدة مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في انشقت وأقرأ باسم ربك مع أن المشيت أولى من
الثاني وأما اشتراط شرائط الصلوة فبالاجماع والتحرية ليست بشرط
بل التكبيرتان مستحبتان حتى لو تركهما صححت ولذا لا يرفع يديه
لأنه عليه الصلوة والسلام لم يفعله ولا تشدد فيها ولا تسلم لعدم
التحرية وتجب على التالى وعلى السامع أما التالى فلما تقدم وكذا السامع
لعدم الفصل فيه وقد روى ابن شعبة عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال
إنما السجدة على من سمعها وفي البسوط عن عثمان وعلي وابن مسعود
وابن عباس رضي الله عنهم قالوا السجدة على من تلاوها وعلي من سمعها
وسواء قصد السماع أو لم يفصل لا طلاق الأدلة وتجب على المؤثر بتلاوة
امامه وإن سمعها الوجوب للمتابعة عليه حتى لو لم يسجد ها الامام لا
يسجد وإن سمعها لأنه ما مور بالمتابعة وعدم المخالفة ولو تلاها
المؤثر لا تجب عليه ولا على من سمعه ممن هو معه في تلك الصلوة

خلاف المحقق فإنه يقول بسجد ونها بعد الفراغ من الصلوة لزوال المانع
 اذ ذلك هو لزوم المخالفة ان لم يسجد الامام وقبل المتبوع تابعا
 ان يسجد ولهما انه يجوز عن القراءة بالنظر الى الصلوة التي التزم فيها
 المتابعة ونصرف الجهر غير معتبر بخلاف الجنب والحائض اذا قرا
 حيث يجب على من سمعها وكذا يجب على الجنب ايضا لانها من بيتان و
 تصرف انتهى معتبرا في البيع عند اذان الجهر وتجب على من سمعها
 منه ممن ليس صلواته اجاعا لعدم الجهر بالنظر اليهم لانه بمنزلة من
 ليس في الصلوة في حقهم ولو سمعها المصلي من ليس في صلواته يسجد
 بعد الصلوة ولا يسجد هاء في الصلوة لانه اجنبية عن تلك الصلوة
 حيث لم تكن من قراءتها ولا يدخل في الصلوة ما هو اجنبية منها وان
 كانت من جنسها لا يستلزامه تلخيص جزمها وهو من جنسها بلا
 ضرورة هنا فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة و
 سماعه موجود في الصلوة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبية
 فلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكان اجنبية بخلاف التلاوة
 ولو سجد هاء الصلوة لا يسقط عنه ولا تفد الصلوة اما الاول
 فلا نه لما نرى عن فعلها في الصلوة ما تقدم كان اذا وها فيها ناقضا
 وقد وجبت عليه كاملة وما وجب كامل لا يتأدى من النقصان واما
 الثاني فلا نه من جنس الصلوة والصلوة لا تفد بفعل هو من جنسها
 ما لم يستلزم تقويت فرض من فرايضها وتجب على من سمعها من جايض
 او نساء او كافرا او صبي او مجنون وكذا من نائم في الصلوة
 لتحقيق السبب حقه وهو السماع وعدم المانع الذي هو في من عدم
 التكليف بالصلوة ولو سمعها من الطائر والصدى لا يجب له محاكاة
 وليس بقراءة وتوحيه بها لا يجب عليه ولا على من سمعه لانه تعداد
 للحروف وليس بقراءة ولذا لا يجزأ به في جواز الصلوة وكذا لا يجب
 بالكتابة او النظر من غير تلفظ لانه لم يقرأ ولم يسمع واذا تلاها

او سمعها غير ذلك لم يجز الا بما رآه ارباب الامن عند بيع الائمة رابعا بالفرض
 على ما مر في موضعه وتلاها وهو صريح في قدره على السجود فله يسجد هاء
 حتى مرض وعجز عنه يجوز ان لا ياء بها ولا يلزمه احادتها اذ اصبحت كافي قضاء
 الصلوة ويستحب ان يقوم لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة مع الخوض
 وفي الظاهرية انه يستحب القيام بعد الرفع منها ايضا ويستحب ان يتقدم
 الثاني ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا قبله تشبها بالصلوة ولا يكره
 مخالفة ذلك بان يسجد واجبت كانوا ولو قد اتمه او يسجدوا او يرفعوا
 قبله لعدم الاقتداء حتى لو ظهر فدا سجدة التالى لا تفد سجدة ثم وكذا لو لم
 يسجد التالى ذهب يسجد السامعون ويستحب للتالى ان يسجد هاء لم يكن السماع
 متهيئا للسجود وان كان متهيئا يستحب جهرها على الفور حتى لو سجد لها
 بعد سنة او اكثر يقع اداء لا قضاء لعدم التقيد بالوقت ويشترط ان يسمعها
 السجود للتلاوة لا التعيين حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه ان يسجد
 عددها وليس عليه ان يعي ان هذه السجدة لاية كذا وهذه لاية كذا او
 يبطلها ما يبطل الصلوة من التكلم والفرقة والحدث وهذا مبني على قول
 محمد ان السجدة لا تتم بالوضع بل بالرفع وهو لا يصح على ما تقدم خلافا
 لابي يوسف ومن سمعها من مصلي واقفدى به قبل ان يسجد المصلي لها يسجد
 معه وان اقفدى بعد ما يسجد لها فان كان اقتداؤه في الركعة التي تلاها فيها
 سقطت عنه ان ادرك معه الركوع لانه انما القراءة التي قد تحتملها الامام
 عنه في تلك الركعة ولو لم يدرك معه تلك الركعة لم يفتد لا يسقط عنه
 من سجدة له لعدم السقوط وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم تؤد فيها
 سقطت اى لم يبق السجود لها مشروعا لفوات محله اذ لو سجد خارج او
 الصلوة يكون مؤد بها انقص مما وجبت وما وجب كامل لا يتأدى ناقضا
 ولو اداه في صلوة اخرى فكذلك كونها اجنبية منها على ما تقدم ولا يقال
 كيف تصور المسئلة وسجدة التلاوة وتأدى بسجدة الصلوة وان لم
 ينوها لانا نقول ذلك اذ لم يقرأ بعدها ثلث ايات او اكثر على ما ياتي

في بيان السجدة
 في بيان السجدة

اذا قرأه فلا يشأدي بسجدة الصلوة فتتصور ولوليت بالعربية يجب على
 كل من سمعها ولم يفهمها من العجم اذا خبر بها اجماعا ولو ثبت بالفارسية
 تلزم من سمعها ولم يفهمها اذا خبر عند الخ خلافا لهما ولا يجب على من لم
 يسمعها وان كان في مجلس الصلاة ما تقدم من الحصر في كلام ابن عمر ويقول
 فيها ما يقول في سجود الصلوة هو الاصح لانه المصنف في جنسها قال الشيخ
 كما لا ينبغي ان لا يكون ما صحح على عمه بل ان كانت السجدة
 في الصلوة بقوله فيها ما يقول فيها ان كانت فرضا وان كانت نفل يقول ما شاء
 مما ورد كما رواه ابن عباس انه عليه السلام كان يقول فيها اللهم اجعلها
 عندك ذكرا واعظم لي بها اجرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما تقبلها
 من داود رواه الترمذي باسناد حسن وصححه الحاكم وما روت عائشة رضي
 الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجودا جري
 للذي خلفه وصورة وشق سمعه وبصره بحوله وقوته قال الترمذي حديث
 حسن صحيح زاد الحاكم فبارك الله احسن الخالقين وصححه هذه الزيادة وان
 كان خارج الصلوة قال ما يشاء من كل ما اثر من ذلك عن ابن عمر انه كان يقول
 اللهم لك سجد سوادى وبلد آمن فوادى اللهم ارزقنى علما ينفعني وعملا
 يرفعني وعن قتادة انه كان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا
 واختاره بعض المتأخرين من اصحابنا لانه تعالى قد مدح قائله في سجودهم
 عند تلاوة القرآن عليهم وتكرر تلاوة آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة
 سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها وهذا استحسنه ووجهه
 دلالة الاجماع والضروية اما الاول فان الثاني السبب في سجدة السجدة
 بالاجماع مع ان التلاوة سبب على حدة حتى لو تلاها الاصح ولم يسمعها
 تجب عليه والتماعي سبب على حدة واما الثاني فان تكرار القراءة محتاج اليه للتعليم
 والتعليم فلو تكرر الوجوب لزوم المخرج وهو مدفوع بالنقص وجوب القول بالتداخل
 ثم هو تداخل في السبب لاجل الاسباب المتعددة سببا واحدة فيجب حكم واحد
 ويلحق ما تأخر من اعنه بما تقدم عليه وان كان الاصل في التداخل ان يكون

في بيان تكرار التلاوة

يكون الحكم اي جعل الاسباب المتعددة موجبة حكما واحدا وابقاء تعددها
 فلا يلحق ما تأخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وانما كان الاصل ذلك لان التداخل
 امر حكمي ثبت بخلاف القياس اذا اصل ان لكل سبب حكما فيطبق بالاحكام ولان
 اعتبار الثابت حتما غير ثابت ابعده من اعتبار الثابت حكما غير ثابت لكننا
 بوقلنا به في العبادات كما في العقوبات لبطل لان العبادات اذا دارت بين
 الوجوب وعدمه يجب احتياطاً لان مبناها على التكرار لانا خلقنا لاجلها بخلاف
 العقوبات فانها اذا دارت بين اللزوم والسقوط سقطت ذمها لان
 مبناها على الذم والعفو فقلنا بالتداخل هنا في السبب لتحقيق ولا يبطل و
 لان التحقيق تأثير المجلس في جميع الاسباب الاحكام على ما في البيع وغيره
 وهذا التداخل مقيد بالمجلس فبما سبب ان يكون في السبب وقاية الفرق يظهر
 فيما لو زفي خذ في ذاته فانه بمقتضى ثانيا سواء تبدل المجلس او لا لانه تداخل في الحكم
 وتولاه فسيجد منه لا لا يجب السجود ثانيا ان لم يتبدل المجلس او الآية لانه تداخل في
 السبب كما لو تبدلت الآية فلا تداخل لان التداخل انما يكون عند اتحاد جنس
 السبب لا عند اختلافه وكل آية كجنتي على حدة ولعدم الضرورة المذكورة فلو
 قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه اربعة عشر سجدة
 وكذا الحكم في تبدل المجلس عند اتحاد الآية يجب لكل تلاوة سجدة لان التداخل
 في السبب انما يضيح عند جامع جميع الاسباب ويجعلها سبب واحد وهو
 المجلس الذي يتصل القبول بالايجاب مع الفصل حقيقة وتجدد الاقارب المتعددة
 حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب
 اي السجدة بالتلاوة واعلم ان كل من تبدل المجلس واتحاده حقيقة وحكمي
 فالتبدل الحقيقي كان ينتقل من مكانه الاول في نحو الصمراء بثلاث خطوات
 او اكثر والتبدل الحكمي كان يشرع في عمل آخر بان اكل ثلث لقائم او شرب
 ثلث جرعات او تكلم ثلث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي
 ثلث ظاهر الحكمي هو الكائين بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا
 كالسجدة والبسبب والمكانة وكذا امثله اقل من ثلث خطوات في نحو الصمراء

اذا عرفت هذا فان وجد الاتحاد عند تكرار آية السجدة حقيقة وحكما
 او حكما وجبا للداخل وكفت سجدة واحدة والافرن ثمة قالوا لو
 مشى خطوة او خطوتين او اكل لقمة او لقمتين او شرب جرعة او
 جرعتين او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى ورز
 سله ما او شئت عاصيا نذكرها كفته سجدة واحدة بمجالفة سدنة
 الثوب والدياسة والكراب والانتقال من غصن الى غصن وكلا لو
 تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد كاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا
 يكفيه سجدة واحدة فان مجلس الاكل غير مجلس التلاوة وكذا مجلس البيع
 ونحوه وان اتحد حقيقة ولو طال المجلس بعد التلاوة الاولى من غير
 ان يشتغل بشئ آخر تكرر لها لا بتكرار الوجوب ولو تكرر لها كبايتكر
 ان لم يكن في الصلوة لان سير الدابة يضاف الى ركعتي سجدة فاما ما
 اختلف فاعتبر مكانها مكانه لا ظهرها ولو في صلوة لا بتكرار لان حرمة
 الصلوة تجعل الامكنة مكان واحد ولو لا ذلك لما صحت صلواته لان اختلاف
 المكان يمنع صحة الصلوة وهذا يقيد النسوية بين كونه التكرار في ركعة
 واحدة وكونه في اكثر وهو قول ابي يوسف وهو الاصح خلافا للمجتهد فان
 عنده يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين قال لان القول بالداخل يؤدي
 الى اخلاء احد الركعتين عن القراءة فيفسد قلنا ليس من ضرورة القول
 بالاتحاد في حق حكم بطلان التعدد في حق حكم آخر فكان التعدد باقيا
 في حق جواز الصلوة وقد افانجيل محمد ان خلافة فيما اذا كررها في
 موضع افتراض القراءة حيث لو كررها بعد اداء فرض القراءة ينبغي يكفيه
 سجدة واحدة لان المانع من التداخل منتفح مع وجود المقنن والسفينة
 كالبيت لان جريانها غير مضاف الى الركاب بخلاف الدابة ولو تبدل
 مجلس السماع دون التالى تكرر الوجوب على السماع اجماعا ولو تبدل
 مجلس التلاوة دون السماع تكرر على السماع ايضا عند البعض لان التلاوة
 في السبب حقه ايضا لكن بشرط السماع وعند البعض لا بتكرار لان السبب

لان السبب في حقه السماع وصح في الكافي الاول وفي الهداية وفتاوى
 قاضي خان الثاني قال في لينابيع وعلي بن الفتوى قال الفقير وبه
 نأخذ واعلم ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسم
 على القول بوجوبها الحكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس
 لما ذكرنا من العلة في سجدة التلاوة من لزوم المخرج لان تكرار اسم عليه الصلوة
 والسلام واجب لحفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم التي بها قوام الشريعة فلو وجبت في كل مرة
 لا قصر الى المخرج غير انه يندب تكرار الصلوة دون السجدة والفرق ان
 الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلا
 السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة
 خارج الصلوة ولم يسجد لها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس
 وقرأها فيها وسجد لها كفته هذه السجدة عن التلاوة وان سجد لا ولى
 لم تكفه تلك السجدة عن التلاوة وبين وهذه المسئلة من جزئيات الداخل لا
 لاتحاد المجلس لعدم اعتبار اختلاف المجلس بالصلوة لان الشروع فيها عمل قليل
 لكن خفت بعدم استتباع الاولى للثانية لضعفها وقوة الثانية بكونها
 في الصلوة واستتباع الضعيف القوي على العقول ونقض الاصول فلزم
 اذ وروها بالذکر وان لم يسجد لا ولى ولا للثانية حتى خرج من الصلوة سقطنا
 لما مر من ان المتلوة في الصلوة اذا لم يسمي لها فيها تسقط والا ولى قد اندر
 في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية سقط ما اندرج فيها
 ولم يعكس الاندراج لما مر انفا هذا الجواب الجامع الكبير وعامة الكتب
 في نوادرنا سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد لها خارج الصلوة
 فاذا لم يسجد لها عند التلاوة يلزم ان يسجد لها بعد الصلوة سواء سجد
 للثانية او لا والصحيح ما في عامة الكتب ولو تلاها في الصلوة او لا وسجد
 لها ثم قرأها بعد ما سلم قبل يسجد ثانيا ولا تكفيه الاولى وقيل لان السلام على
 يسير كالشروع وان تكلم لا تكفيه لان السلام مع السلام يصير كثيرا لانه تكلم
 ثلث مرات بسلا مين وكلام آخر في تبدل المجلس كما ولو قرأها في الصلوة

في بيان حكم الصلاة
 في بيان حكم الصلاة
 في بيان حكم الصلاة

في بيان حكم الصلاة

ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة أخرى وسجد سجدة واحدة سقطت
 عنه الأولى كذا في فتاوى قاضي خان ولو قرأ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان
 من آخر وهله جركه سجدة واحدة سواء كان هو في الصلاة أو لا على
 ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر بتركها الوجوب إلا إذا وقعت تلاوته
 وسماعه معا وهو في الصلاة كذا في الثانية أيضا والسبب في أن يسجد هاهنا
 أمامه ثم قرأها فيها بقبض لا يسجد على مفتض قول أبو يوسف خلا فالجواب
 ولو لم يسجد هاهنا مع الإمام وقرأها فيها بقبض يسجد اتفاقا وأعلم أن
 سجدة التلاوة تؤدي بالركوع في الصلاة وبركوع الصلاة إذا نزلها يسجد
 الصلاة مطلقا وقبل بشرط ينتهيا أيضا وبشرط في ذلك كله أن لا ينقطع
 الفور بل يكون الركوع والسجود عقيب تلاوتها أو بعد آية أو آيتين فإن
 قرأ بعد هاتين آيات انقطع الفور بلا خلاف وإن قرأ ثلاث آيات
 قبل ينقطع والله ما لا يشيخ الإسلام خواهر زاده وقيل لا والله ما لا يشيخ
 الأئمة المجلدين وهو أصح رواية فإن محمد أذكره كتاب الصلاة قلت
 أرايت الرجل يقرأ آية السجدة وهو في الصلاة والسجدة في آخر السورة
 الآيات بقيت من السورة بعد آية السجدة قال هو بالخيار أن شاء
 ركع بها وإن شاء يسجد بها قلت فإن أراد أن يركع بها ختم السورة ثم ركع بها
 قال نعم قلت فإن أراد أن يسجد لها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلوها
 بعدها من السورة وهو آيتان أو ثلاث ثم يركع قال نعم إن شاء وصل
 وإن شاء وصل بها سورة أخرى انتهى فهذا نص على أن الثلاث ليست فاطعة
 للفور وأنه مخير بين أن يتم السورة ويدخل السجدة في ركوع الصلاة
 أو يسجد هاهنا بين أن يسجد لها عند فراغها ثم يقوم ويتم السورة ولكن
 هذا هو الأفضل لا يشان بها مستقلة ثم إذا سجد لها على سبيل الاستقلال
 يكون أن يقوم ويركع من غير أن يقرأ بعدها شيئا سواء كانت الآية في
 وسط السورة أو ختمها أو بقي للخم آيتان أو ثلاث لأنه يصير بانها الركوع
 على السجود فينبغي أن يقرأ ثم يركع فإن كانت ختم السورة بمراد الجهر

آيات من سورة أخرى وأن بقي منها آيتان أو ثلاث كسورة بني إسرائيل
 والانشقاق كذا ينبغي أن يصل بها سورة أخرى وإن لم يصل لا يكسر
 وعلى في البداية أفضلية وصل السورة بما يقتضيه قصره على ما إذا كان
 الباقي آيتين حيث قال لأن الباقي خاتمة السورة ثلاث آيات فكان الأولى
 أن يقرأ ثلاث آيات كيلا يصير بانها للركوع على السجود هذا وأعلم أن إذا
 سجدة التلاوة بالركوع مما قدم فيه القياس على الاستسنان كما ذكره
 في الأصول قال الشيخ كمال الدين بن المهام فإن قلت قد قالوا إن تأديها
 في ضمن الركوع هو القياس والاستسنان عدمه والقياس مقدم على
 الاستسنان فاستغنى بكشف هذا المقام فالجواب أن مراده من الاستسنان
 ما خفي من المعاني التي يباين بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا
 فظهر من هذا أن الاستسنان لا يقابل القياس المحدود في الأصول بل هو
 أعم منه قد يكون الاستسنان بالنقص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس
 إذا كان قياس آخر متبادر وذلك خفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي
 استسنانا بالنسبة إلى ذلك المتبادر فثبت به أن استسنان الاستسنان في بعض
 السورة هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياسا باعتبار الشبه ونسب
 كون القياس المقابل ما ظهر بالنسبة إلى الاستسنان فظهر من سلبه أن
 الصلابة هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس
 على قوله أن قوم الصلابة والاستسنان لا تقوم بل الركوع لأن سقوط
 السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس والاستسنان لا يجوز لأن
 هذه السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من
 رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصحة أن القياس وهو
 الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستسنان بخلاف قيام الركوع مقامها فإن
 القياس يأتي الجواز لأنه الظاهر والاستسنان يجوز وهو الخفي فكان
 من تقديم الاستسنان لا القياس لكن عامة المشايخ قلت فإن أراد
 أن يركع بالسجدة نفسها هل يجزئه ذلك قال أمّا في القياس فالركعة

على أن الركوع هو المقام كما ذكره محمد في الكتاب فإنه قال

في ذلك والسجدة سواء لأن كل ذلك صلوة وأما في الاستسقاء فينبغي
له أن يسجد بالقياس نأخذ وهذا اللفظ متحد وجه القياس على ما
قاله محمد أن معنى التعظيم فيها واحد فكانا في حصول التعظيم بهما
جنساً واحداً والحاجة أن تعظم الله تعالى أما اقتداء عن عظم و
أما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستسقاء
أن الواجب هو التعظيم بحجة مخصوصة وهي السجود بدليل أنه
لوم يركع على الفور حتى طالة القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة
لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله ما روي عن ابن مسعود
وابن عمر رضي الله عنهما أنهما إذا ركع عن السجدة في الصلوة
ولم يركع عن غيرهما خلو فيه فلا أقدم القياس فإنه لا ترجيح للخفي
لخفائه ولا للظاهر لظهوره بل يرجح في الترجيح إلى ما اقترن بهما
في المعاني حتى قوى الخفي أخذوا به غير أن استسقاء هذا وجد قوة
الظاهر المتبادر بالنسبة إلى الخفي المعارض له فلا أحرم وموضع
تقديم القياس على الاستسقاء في بضعة عشر موضعاً تعرف في
الاصول انتهى ما ذكره الشيخ في كمال الدين وهو تحقيق الآن
قوله عامة المشايخ على أن الركعة هي القاييم مقامها بالحصر مما
لا ينبغي فإنه يفيد أن السجود لا يقوم مقامها عند العامة وليس
كذلك على ما عرف ويكره لأن ما أم أن يقرأ آية السجدة في صلوة يخاف
فيها ولا في نحو الجمعة والعيدين لأنه أن ترك السجود لها فقد ترك
واجباً وأن يسجد يشبهه على المتقدمين إلا أن تكون السجدة في آخر
الصلوة أو قرباً منه بحيث تؤدي بركوع الصلوة أو يسجد لها على
ما مر ويكره أن يقرأ سورة في صلوة أو غيرها ويترك آية السجدة
لأنه يشبه الفرار عن السجدة والاستسقاء عنها ولا اليسر من خلاف
المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بأن قراءة آية السجدة من السجدة و
يترك سايرها لأنه مبادرة إلى السجدة وقراءة آية من بين الآيات

من بين الآيات قراءة سورة من بين السور وذلك جائز فكذا هذا وقيل
من قراء آية السجدة كلها في مجلس واحد وسجد كل منها كفاه الله تعالى ما
اهتمه كذا في الكافي ويستحب أن يقرأ مع السجدة من السورة آيات وقد
فتاوى قاضي خان أن قراءتها آية أو آيتين فهو واجب وكذا في الذخيرة
ليكون دفعا لوهو تفضيل آية السجدة على غيرها مع أن الكل من حيث
هو كلام الله تعالى في رتبة واحدة وأن كان لبعضها بسبب استمالة على
ما ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لا المذكور
حاصله أن ما يوهو تفضيل بعض كلامه سبحانه على بعض
من غير توقيف واذن مكروه بخلاف ما ورد فيه توقيف بزيادة
فضيلة عن الرسول عليه الصلوة والسلام فإنه باذن سبحانه و
ذهب في البدائع في تعليل كراهة ترك آية السجدة من السورة إلى أنه
لأجل أن فيه قطعاً للنظم القرآن وتغيير التاليف مع اتباع النظم
والتأليف مأثور به قال الله تعالى فاذا قرأنا فاتبع قرآنه أي تأليفه
فكان التغيير مكروهاً قال ابن الهمام وهذا يقتضيه كراهة قراءة آية
السجدة كلها في مجلس واحد وفيه نظر لأن تغيير التاليف إنما يحصل
بإسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة لا بدو كلمة أو آية
منها على ما مر من أن قراءة آية من بين الآيات قراءة سورة من
بين السورة فكما لا يكون قراءة سورة متفرقة من أثناء القرآن مغيرة
للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مغيرة له نعم يقتضيه
أنه كوترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره وفيه ما فيه وذهب
صاحب البدائع أيضاً في تعليل استحباب قراءة الآيات مع آية السجدة
إلى أنه لأجل أن يكون أدل على مراد الآية ويحصل يعني وجوب السجدة
بحق القراءة لا بحق استحباب السجود والله سبحانه وتعالى أعلم قال
الفقيه وأدق أنهم ينالون الفرق من الكلام على ما يتعلق بكلام المص
فقد أثرنا وإن تلحق ملحقات خلا عنها ولا بد منها وهي مباحث

الامامة وادراك الجماعة وقضاء الفوائت والجمعة والعيدين وصلوة
المسافر واحكام المسجد والجنائز ومسائل شتى فنقول والله المتعان و
فصل في الامامة وفيها مباحث الاول في موضوع الجماعة من الاحكام
ف قيل انها فرض عين الا من عذر وهو قول احمد وداود وعطاء والى نور
وقيل فرض كفاية وقال محمد في الاصل اعلم ان الجماعة سنة مؤكدة لا يترك
الترك الا بعذر مرض او غيره واول هذه الكلام يفيد السنة واخره
يفيد الوجوب وهو الظاهر في الغاية قال عامة مشايخنا انها واجبة
وفي المفيد انها واجبة وتسمى بالسنة لوجوبها بالسنة وهذا يدل على وجوب
على الصلوة بالاعتناء بالاجراء القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى
والادلة تدل على الوجوب **منا** ما في الصحيحين واللفظ المسك عن ابي
هريرة رضي الله عنه انه قال عليه الصلوة والسلام لقد هممت بان امر
بالصلوة فتقام ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برحال معهم
حرم من خطب الخوم لا يشهدون الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم
بالتار وليس المراد ترك الصلوة اصلا بل ما في مسلم وغيره عن ابي هريرة
رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام انه لقد هممت ان امر فيتي فيجمعوا
الحرم ما من خطب ثمانى فوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرقها
عليهم فقيل ليزيد هو ابن الاصم الجمعة عنى او غيرها فقال صمنا اذ نأى
ان لم اكن سمعت ابا هريرة ياتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يذكر جمعة ولا غيرها وانما قالوا ليزيد ذلك لانه روى عن ابن
مسعود نحوه الا انه قال يتخلفون عن الجمعة رواه مسلم ايضا قيل
هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في غيرها وكلها صحيحة و
يؤيده ما في رواية البخارى مما يدل على ان العشاء وهو قوله عليه
السلام في آخره والذي نفى بيده لويعلم احدهم انه يجد عرقا سميكا
او ثوبا بين حنتين لشهد العشاء وما في مسلم ايضا عن ابن
مسعود قال لقد رايتنا وما يتخلف عن صلوة الجماعة الا منافق

منافق قد علم نفاقه او مريض وان كان المريض لم يشهد بين رجلين
حتى ياتي وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنا سنن الهدى وان من سنن الهدى
الصلوة في المسجد الذي يؤذن فيه وفي رواية قال من ستره ان يلقى الله
غدا مسلما فليحفظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن فان
الله شرع لسنن الهدى وان من سنن الهدى ولو انكم صليتم
في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة
نبيكم لضللتم وما من رجل يتطهر فيمسي الصلوة ورأى بعد الى مسجد من
هذه المساجد الا كتب الله له بكل خطوة حسنة ورفع به درجة وحط
بها عنه سيئة ولقد رايتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق
ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف
فهذه الدلة اذ في ما ثبت بها الوجوب وتسمية محمد لها سنة لا ينافيه
لانه يطلق السنة كثيرا على ما يجب بالسنة كما اطلق على صلوة العيد
انها سنة بقوله عيد ان اجتمعوا في يوم واحد الاول سنة والثاني في
فان المراد بالاول العيد والثاني الجمعة فقد اطلق على صلوة العيد انها سنة
مع انها واجبة على الاصح لان وجوبها بالسنة ودل عليه ما عقيده به
من قوله ولا يترك واحد منكم ما عقيده هنا بقوله لا يوحى الترك
وكذا التسمية ابن مسعود لها سنة المراد وجوبها بالسنة ويدل عليه
قوله عليه السلام ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم وكذا الاحكام تدل على
الوجوب من ان تاركها من غير عذر يعز ورتد شهادته وبأنه الجبان
بالسكوت عنه وهذه كلها احكام الواجب وقد يوفق بان ترتب العيد
في الحديث وهذه الاحكام المذكورة مما استدل به على الوجوب مقتد
بالداومة على الترك كما هو الظاهر قوله عليه الصلوة والسلام لا
يشهدون الصلوة وفي الحديث الاخر يصلون في بيوتهم كما يعطيه
ظواهر اسناد المصادر محبوفلان ياكلون البزاي عادتهم فيكون الوا
الحضور احيانا والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة عليها وجب



باب في فضل الجماعة

باب في فضل الجماعة

فلا منافاة بين ما تقدم وبين قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الرجل في الجماعة تفضل على صلوة في بيته او سوقه سبعا وعشرين ضعفا والله الهادي **الثاني** في الاعذار التي تبين التخلف عن الجماعة فمنها المرض الذي يبيح التيمم وكونه مقطوع اليد والرجل من خلاف او مفلوجا او مستغفيا من سلطان او عريزا وهو مفسر ولا يستطعم المشرك لا شئنا العاجز وغيره وان لم يكن بهم الله ولا يشرح الكفر والاعمى عند ابي حنيفة قال ابن الهيثم والظاهر ان اتفاق والخلاف في الجمعة لا الجماعة في الادب قال محمد لا يجب على الاعمي لكن في جامع الجوامع والخلوة وغيرهما ما يؤيد قول شارح الكنز فانه قال لا يجب على الاعمي وان وجد قائد عند ابي حنيفة وقال محمد وابو يوسف يجب وانما عدم الخلاف في المقتضى على ما صرح به في الخلاصة وقاضي خان وغيرهما في باب الجمعة ومنها المطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصيف وعن ابي يوسف سالت ابا حنيفة عن الجماعة في طين وردعة فقال لا يجب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة بهذه قوله عليه الصلوة والسلام اذا ابتليت النعال بالصلوة في الرجال وما عن ابن الهيثم انهم مكثوا ان قال يا رسول الله اني ضيق شاسع الدار والى قائد لا يلا بمن فيل يجدي رخصة ان اصلي بيبي قال سمع الله قال نعم قال ما اجد لك رخصة رواه ابو داود واحمد والحاكم وغيرهم معناه لا اجد لك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاعمي فانه عليه الصلوة والسلام رخص لعثمان بن مالك على ما في الصحيحين وباتي تمام هذا في الجمعة ان شاء الله تعالى **الثالث** في استدراك الجماعة اجمع العلماء على ان فضل الجماعة الموعود في قوله عليه الصلوة والسلام صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة على ما رواه في الصحيحين يحصل بادرارك اقل الصلوة مع الامم ولو كان ذلك آخر القعدة الاخيرة قبل السلام لا على قياس قول محمد فانه لا بد ان يكون ركعة بان يدركه قبل رفع رأسه

رأسه من ركوع الركعة الاخيرة حتى يدرك فضيلة الجماعة لقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة رواه مسلم والجمهور على خلافه لقوله عليه الصلوة والسلام اذا انتم الصلوة فلا تأتوها وانتم تسعون واتوها وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا متفق عليه لفظ ما يشمل ادنى جزء وليس في ذلك الحديث ان من ادرك دون الركعة لم يدرك الصلوة وينبغي للفقهاء ان يشرح مع الامم في اى جزء ادركه فيلزم قائما بشاركة في الفعل الذي هو فيه من غير ان يقضى ما بين القيام وبين ذلك الفعل ولا يعتد بالركعة الابداء والامام في ركوعها لقوله عليه الصلوة والسلام اذا جئتم الى الصلوة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعذروه شيئا ومن ادرك الركوع فقد ادرك الركعة رواه ابو داود وقال عليه السلام اذا انى احدكم والامام على حال فليضع كما يضع الامام رواه الترمذي اذا علم هذا فلو شرع في صلوة منفردة في سجدة اقيمت تلك الصلوة في ذلك المسجد اى شرع الامام فيها بجماعة وليس المراد شروع المؤذن والاقامة فان كانت تلك الصلوة ثنائية او ثلاثية بالسجدة فان يقطعها ويقضى احراز فضل الجماعة مالم يقيد الركعة الثانية بالسجدة فان قيدها فلا لان القطع لا دلالة فضل الجماعة انما يباح قبل استحكام الصلوة وبعد تقيد الركعة الثانية بالسجدة قد استحكمت الثانية بتمام ركعتيها والثلاثية بوجود آخرها وان كانت الصلوة رباعية ولم يتم شفعاء على ما اختاره في الاسلام قال في الهداية وهو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم الصلوة فكان يحمل الرخص واختار شمس الائمة الشرخسي انه يتم شفعاء لان ذلك الجز وقع قربة فوجب صيانته ما امكن بالنص وتدارك الرخص على الوجه الاكمل لا يسلب فذرة صوته عن البطون لان الجمع بينهما لا مكان باتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع الامام لا يعارض حرمة ابطال العمل مالم يفوت الايمان بالقرض على

ك
باب في فضل الجماعة
باب في فضل الجماعة
باب في فضل الجماعة

الوجه الاكل واجيب بانه وان كان ابطالا صوره فهو اكمال معذور عليه
انه كان ينبغي ان يستوى التقيد بالسجدة وعدمه وان قيد الركعة بالسجدة
بتم شفعها بالاتفاق ويقطع ويقعدى وان كان قد صلي
شفعا يقطع ويقعدى ما لم يقيد الثالثة بالسجدة بل هو مخير ان
كان قد قام الى الثالثة ان شاء عاد الى القعود وسلم ولا يسلم قائما لانه
لم يشرع في القيام وان شاء كبر قائما بنوى الدخول في صلوة الامام وفي
المحيط يقطعها قائما بتسليمه واحدة وهو الاصح لانه قطع وليس
بتخلل كما ذكره السروجي في شرح الهداية وذكر شمس الائمة السرخسي
انه يعود لا محالة لانه اذا اخرج عن صلوة معتبرا والخروج عن
صلوة معتبرا لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة قال بعضهم
يقراء الشاهد ثانيا لان القعدة الاولى لم تكن قعدة ختم وقال بعضهم
يكفي الشاهد الاول لان بالعود الى القعدة يرتفع القيام ويصير
كان لم يوجد أصلا فكانت هذه هي القعدة الاولى وقد شهد فيها
ويسلم تسليمين عند بعضهم لانه تخلل من صلواته وعند بعضهم
تسليم واحدة لانه الثانية للتخلل وهذه قطع من وجه كذا في الكفاية
وان قيد الثالثة بسجدة لا يقطع بل يتم صلواته وعند بعضهم لا يستحسرها
بوجود الاكثر ويقعدى متنفلا ان كان في الظهر والعشاء لما روى ابوداود
والترمذي والنسائي عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى
الله عليه وسلم حجة فصلبت معه صلوة الصبح في مسجد الحيف فلما
قضى صلاته اذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه فقال علي بهما
فجئ بهما ترعد فريضته قال ما منعكما ان تصليا معا قال ابارسول
الله انا كنا صلينا في رجالنا قال فلو تفعلوا اذا صليتم في رجالكم انتم
اتيتا مسجد جماعة فضليا معهم فانها لكانا فلة قال الترمذي حسن
صحيح الا ان الشئ عن النفل بعد الصبح والعصر وعدم شرعية التخلل
بالوتر ومخالفة الامام اللوزم احدهما في المغرب عارض اطلاقه

اطلاقه ومودده فبقى في الظهر والعشاء سائما عن المعارضة فيعمل به
هذا وانما قيدنا في اول هذه المسئلة الشروع بكونه في المسجد والاقا
بكونها في ذلك المسجد لانه لو شرع في بيته فاقبعت في المسجد او شرع في
مسجد فاقبعت في آخر لا يقطع مطلقا ذكره المرعيني في هذه
المسئلة خارجة عن قاعدة محمد ان صفة الفرضية متى بطلت بطل
اصل الصلوة لان تلك القاعدة انما هي اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة
بالفرض كما اذا ترك قعدة الرابعة وقيد الخامسة بسجدة اما اذا كان متمكنا
من الفرض لكن اذن الشرع في تركه فلا فافهم **الراية** في الاولى بالامامة و
من تركه او لا تصح امامته في الصحيحين واللفظ لم قال عليه
الصلوة والسلام يوم القوم افراد هم لكتاب الله فان كانوا في القراءة
سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم هجرة فان كانوا
في الهجرة سواء فاعلمهم اسلاما ولا يوم الرجل في سلطانه ولا يقعد
في بيته على كبريته الا باذنه قال الاشعري في رواية كان اسلاما سنا
ورواه ابن حبان والحاكم الا ان الحاكم قال عوض فاعلمهم فقرا فان كانوا في
الفقر سواء فاعلمهم سنا وفي لفظة عربية واسنادها صحيح
فا بويوس اخذ بهذا الترتيب وابوح ومحمد خالف في حق الافراد و
الاعلم فقالا الاولى هو الاعلم فان تساوا في العلم فالافراد كان اعلم
واجاب من اختار مذهبهما كصاحب الهداية واكثر المشايخ بان الافراد كان
اعلم لانهم كانوا يتلقون القرآن باحكامه ونظر عليه ابن الهمام بوجاهة
الحاكم وبانه يكون معناه يوم القوم اعلمهم بالقراءة واحكام الكتاب
فان كانوا في القراءة والعلم واحكام الكتاب سواء فاعلمهم بالسنة و
هذا يقتضيه رجلين احدهما متمم في مسائل الصلوة والاخر متمم في
القراءة وسائر العلوم ومنها العلم باحكام الكتاب ان يكون الثاني
اولى بالتقديم لكن الصريح في الفروع عكس بعد احسان القدر المسنون
وتعليمهم يقيد به حيث قالوا العلم يحتاج اليه في سائر الادراك والقراءة

في بيان الاوليات امامة

في ركن واحد وايضا بان الشخص يكون ساكنا عن الحال بين من انفراد
بالعلم عن الاقرنية بعد احسن القدر المسنون ومن انفراد بالاقربية
عن العلم حيث لم يكتف في التقدير بالاعلم فقط على ذلك التقدير بل
من اجتماع فيه الاقرنية والاعلمية على ان الاعلمية بالكتاب لا تستلزم
العلم بالسنن وما يفسد الصلوة وما ذكره فيها وتؤخذ ذلك من الفروع
مع انه هو المعتمد في اولوية التقدير قال ولذا استدلت جماعة لهما
بما رواه الحاكم يؤتم القوم اقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء
فافقرهم في الدين فان كانوا في الفقه سواء فافقرهم للقرآن ولا يؤتم
الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على كرمته الا بآذنه وهو معلول
بالحاجة ابن اربعة والحق ان عبادتهم فيه لا تفحش لكن لا يقوى
قوة حديث اني يوسف واحسن ما استدرك به لهما حديث مروا بابكر
فليصل وكان ثم من هو اقراء منه لا اعلم دليل الاول قوله عليه
السلام اقراءكم اني ودليل الثاني قول اني سعيد كان ابو بكر اعلمنا
وهذا اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المعقول
عليه انتهى ملخصا والمراد بالاعلم كما اشار اليه من هو اعلم باحكام
الصلوة قال في الخلاصة ان كان متبحرا في علم الصلوة لكن لم يكن له
حظ في غيره من العلوم فهو اولى وانفقوا كلهم على انهم ان
تساووا في القراءة والاعلم فالاورع اولى فوضعهما الورع مكان
الهجرة بعد ما كثر الاسلام وانتشج التقاضل بالهجرة وصار
بالورع وهو التمرز عن الحرام والشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام
والهاجر من هجر ما نهى الله عنه وقوله عليه السلام لا تعدل با
الرعة شيئا يعني الورع فان تساووا في الاوصاف الثلاثة
قدم الاكبر سننا لما في الحديث المذكور ولان التقدير للامامة
من باب الكرامة وقد نذب لنا عليه السلام كرامه بقوله عم
ان من اجلول الله اكرام ذي الشبهة المسلم الحديث وقوله عم

٣٩
لم ليس مثا من لم يرحم صغيرا ولم يوقر كبيرا فان تساووا في
الاوصاف الاربعة قدم احسنهم خلقا لقوله عليه السلام ان من احسنكم
الى احسنكم اخلاقا وفي رواية ان من خياركم اخلاقا والمراد بحسن
الخلق الحلم والرفق والحياء ثم ان تساووا ففيل اصبهم وجهها وقيل
انسيهم فان تساووا ففيل اصبهم وعلى هذا الترتيب ومن كراهه
تقديمه الفاسق على ما ياتي ان العالم اولى بالتقديم اذا كان يجنب
الفواحش وان كان غيره اورع منه ذكره في المحيط ولو استويا
في العلم والصلاح واحدهما اقراء فقد موالا اخر اساءا ولا ياثون
فلا ساءة لترك السنة وعدم الائتم لعدم ترك الواجب لانهم لو
قدموا رجلا صالحا كذا في فتاوى المجتهدين وفيه اشارة الى انهم لو قدموا
فاسقا ياثون بناء على ان كراهته تقديمه كراهته تحريم لعدم احتسابه
بامرينه وتساوله في الايمان بل وانه قد يبعد منه الاخلاق ببعض
شروط الصلوة وفعل ما ينافيها بل هو الغالب بالنظر الى فسقه
اذ لم تجز الصلوة خلفه اصله عند مالك ورواية عن احمد الا انا جوزناها
مع الكراهة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا
على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني واعلم
بان مكحول لم يسمع من ابي هريرة ومن دونه ثقة وحاصله انه مرسل
وهو حجة عندنا مالك وجمهور الفقهاء فيكون حجة عليه وقد روى
بعده طرق للدارقطني واثني بنعيم والعقيلي كلهما مضعفة من قبل بعض
الراوة وبذلك يرتقى الى درجة الحسن عند المحققين ولهذا ذكره في المحيط
انه لو صلى خلف فاسق او مبتدع احرز ثواب الجماعة لكن لا يجوز ثواب
المصلي خلقا تقي كيف وقد صلى الصمابة والتابعون خلف المحتاج و
فسقه ما لا يخفى لكن قال اصحابنا لا ينبغي ان يقتدى به الا في الجملة
للضرورة فيها بخلاف سابو الصلوات للمكمن من التحويل الى مسجد اخر
فيما سوى الجمعة وعليه يحمل عمل الصمابة والتابعين في الاقتداء

بالحجاج وعلى هذا فينبغي ان تكره الجمعة ايضا اذا تعددت الجوامع
كما في زماننا لا مكان التحول اذ الفتوى على جواز التعدد على ما سياتي
ان شاء الله تعالى وبكره ايضا تقديم العبد والاعرابي وولد الزنا و
الاعمى وينبغي ان يكون الكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق
لانها لا من محتمل غير محقق ولا غالب وهو الاخلال ببعض الشروط
بناء على الجمل الغالب في العبد لا شغل له بخدمته السيد وفي الاعرابي
لعدم العلم غالبا فيهم بعد هدم من اهله وفي ولد الزنا لعدم من يتحقق
ويؤديه ويحمله على التعلم الذي هو مكروه النفس ومخالف هواها
وبناء على الضرورة في حق الاعمي لانه لا يرى النجاسة ليعتبر عن غيرها
وقد يعرف عن القبلة وهو لا يشعر واذنا مقلت وجدت سببا
الكراهة في الاعمي اخف من غيره ولذا لم يكره تقديمه عند الايمة الثلاثة
وذكر في المحيط لابن بؤم الاعمي والبصراوي وفي الانفع ذكر
الامام المعروف بخواهر زاده في مبسوطه انما يكره تقديم الاعمي اذا
كان غيره افضل منه وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف
ابن ابي مكتوم يوم الناس وهو الاعمي رواه ابو داود وبكره تقديم
المبتدع ايضا لانه فاسق من حيث العمل يعرف بانه فاسق وخاف
ويستغفر بخلاف المبتدع والمراد بالمبتدع من يعتقد شيئا على خلاف
ما يعتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة
اذا لم يكن ما يعتقد يؤول الى الكفر عند اهل السنة اما لو كان مؤديا
الى الكفر فلا يجوز اصله كالغلاة من الروافض الذين يدعون الالهية
لعلي رضي الله عنه وان التوبة كانت له فخلط جبرائيل ونحو
ذلك مما هو كفر وكذا من يقدف الصديقة او ينكر صحة الصديق
او خلافه او يسبب الشيخين وكما جبرية والقدرية والشعرية
والقائلين بانه تعالى جبر كالايجاب ومن ينكر الشفاعة او الزيادة
او عذاب القبر او الكرام الكائنين اما من يفقل علنا فحسب فهو

بكره تقديم المبتدع

فهو من المبتدعة الذين يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى
جسما كالا جسم ومن قال انه تعالى لا يرى لجلاله وعظمته وروى محمد
عن ابي جواد اني يوسف ان خلف اهل الاهواء لا يجوز كانه
بناء على ما عن ابي يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء بالمكالم وان تكلم
بحق قال الهندواني يجوز ان يكون مراده من يناظره دقايق علم
الكلام وقال صاحب المحسن يجوز ان يريد الذي قرره ابو جوح حين رأى ابنه
حماد يناظر في الكلام فنهاه فقال رايتك تناظر فيه فقال كنا تناظر
وكان على رؤسنا الظير مخالفة ان يزل صاحبنا وانتم تناظرون
وتريدون ان لا يصاحبه ومن اراد زلة صاحب فقد اراد ان يكفره فهو
قد كفر قبل صاحبه فهذا هو الخوض النقي عنه وهذا الكلام لا يجوز الا
به واعلم ان الحكم بكفر من ذكرنا من اهل الاهواء ونحوهم مع ما ثبت
عن ابي جوح والشافعي من عدم تكفير اهل القبلة من المبتدع كلهم
محملا ان ذلك المعتقد نفسه كفر فالتقائل به قائل بما هو كفر وان لم
يكفر بما على وكون قوله ذلك عن استفراغ ومعه مجتهد في
طلب الحق لكن جزمهم بظلال الصلوة خلفهم لا يصح هذا هذا الجمع
الله الا ان يراد بعدم الجواز عدم الحل مع الصحة والآفة مشكل
لاذ كره الشيخ كالدين ابن الرمام وعلى هذا يجان يحصل المنقول
على ما عدا غلاة الروافض ومن ضاهاهم قال امثالهم يحصل منهم
بدل وسع في الاجتهاد فان من يقول بان عليا هو الاله او بان
جبرائيل خلط ونحو ذلك من السخف انما هو متبع محض الهوى و
هو اسوء حالا ممن قال ما نهى الله لا يقربونا الى الله زلفى فلا يتأق
من مثل الامامين العظميين ان لا يحكم بانهم من الكفر الكفرة وانما كل منهما
في مثل من له شبهة في ما ذهب اليه وان كان ما ذهب اليه عند التحقيق
في حد ذاته كفرا كمنكر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار
حكم النصوص المشهورة والاجماع الا ان لهم شبهة فيبقى الغالب على

قداد

الشاهد ونحو ذلك متاعلم في الكلام ولكن خلافه الشيخين والسبب
لهما فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم يتكرونها حجة الاجماع
بأنها من مذهب الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة
البطلان بالنظر الى الدليل فنسب تلك الشبهة التي ادى اليها اجتهادهم
لم يحكم بكفرهم مع ان مقتضى كبر احتياط بخلاف مثل من ذكرنا
من العلة فتأمل واما الاقتداء بالمخالف في الفروع كالشافعي
فيجوز ما لم يعلم منه ما يفيد الصلوة على الاعتقاد المقتدى عليه
الاجماع اما اختلف في الكراهة قيل بكمه وقيل لا بكمه حتى قالوا لو شاهد
من الشافعي انه اقتصد في غاب عنه ثم رآه يصلي بجوزة الاقتداء
به اما لو علم منه المقتدى ما يفيد الصلوة في اعتقاد الامام كالورائي
الشافعي مشدركه او امرأة ثم صلى ولم يتوضأ هل يجوز له
الاقتداء به فالأكثرون على انه يجوز وهو الاصح واختار الهندواني
وجامعة منهم صاحب النهاية عدم الجواز لان اعتقاد الامام انه
ليس في الصلوة ولا بناء على المعلوم قلنا المقتدى يرى جوازها و
المقتدى في حقه رأى نفسه لا رأى غيره والله اعلم **الحال** فمن
لا يجوز الاقتداء به في حق بعض المصلين دون البعض لا يصح اقتداء
الرجل بالمراة لقوله عليه الصلوة والسلام اخر وهن من حيث اخر
وهن الله تعالى وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح اقتداء الخنثى
المشكك بجنس مشكك لاحتمال ان المقتدى رجل والامام امرأة ولا يصح
اقتداء البالغ بغير البالغ والفرض وغيره هو الصحيح لان الصلوة
البالغ اقوى للزومها ولا يجوز بناء الفتوى على الضعيف وهو اصل
يخرج عليه كثير من المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالمعتوه ولا اقتداء
القارى بالامنى والامنى بالآخرى والمكتسب بالعارى وغير المومني
بالمومني والمومني قاعدا بالمومني مستلقيا والظاهر بصاحب العذر
لله صلواته المذكور ويجوز اقتداء من هو من المذكورين بمن هو مثل

لا يجوز الاقتداء به

مثل حال واقوى لعدم المانع ولا يجوز اقتداء صاحب عذر بصاحب
عذر آخر لانه اقتداء طاهر بعذر من جهة فان عذره في حق نفسه
بمنزلة العدم وعلم غيره عذره معتبر في حقه فان اقتداء في العذر جاز
اقتداء احدهما بالآخر لانه سواء في الحال لان ذلك العذر في حق كل منهما
غير معتبر وكذا لا يقتدى المفترض بالمنقل لما قلنا وصا في الصحيحين
عن معاذ انه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى
قومه فيصلي بهم تلك الصلوة فليس فيه انه كان يصليها معهم عليه السلام
فرضا وما وقع في رواية الشافعي له من قوله انه ينطلق الى قومه فيصلي
بهم في ليلة تطوع ولهم فريضة اذ راجع من الشافعي بناء على اجتهاده و
لهذا لا تعرف تلك الزيادة الا من جهته ولا يقتدى من يصلي فرضا بمن
يصلي فرضا آخر لان الاقتداء شركه وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند
الشافعي يصح في جميع ذلك لان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة
وعندنا مع التقين مراعى فانه عليه السلام جعل الامة ضمنا اى
لصلوة المقتدى ولا ضمان في الامة اذ صلوة المقتدى لا تصير واجبة
على الامام فثبت ان الامام ضامن بصلوة نفسه صلوة المقتدى اى
صارته صلوة المقتدى في ضمن صلاته صحة وفساد او اذا ثبت
هذا والشئ لا يتحقق ما هو فوق ولا ما يغايره ثبت ما قلنا ولا يقال
المنقل يغاير الفرض فكيف صح اقتداء المنقل بالمفترض لاننا نقول منع
بل المنقل مطلق والفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغايره فلا
صح اقتداء المنقل بالمفترض وكذا ان افسد المنقل صلوة بعد اقتداء
به لعدم المغايرة فان قيل القراءة فرض على المقتدى في الاخرين قلنا
لما اقتداء به لم يبق عليه قراءة لا فرضا ولا نفلا وكذا فعدة المنقل على
واين الركعتين نصير نفلا لصيرورة نفلا اربعا بالاقتداء لان الفعدة
انما تلزم اذا اراد الخروج اما اذا لم يرد فلا في الكافي ولا يصح اقتداء
النادر بالنادر للمغايرة بغايرة السبب لان السبب في حق كل منهما امر يرجع

اليه وهو نذره وهما متغايران فتعابر اسماهما الا اذا قال بعد نذر
صاحبه نذرت تلك المذورة التي نذرها فلا يجوز اقتداء احد
بالآخر للاتحاد ويجوز اقتداء الخالف بالخالف لان الواجب هو التوفيق
الصلواتان نفلان في نفسهما ولذا صح اقتداء الخالف بالناذر دون
العكس ومصلبا ركعتي الطواف كالتأذين لان طواف هذا غير طواف
الآخر وهو السبب ولو اشتركا في نافلة فافسداها صح اقتداء احد
بالآخر في القضاء للاتحاد بخلاف ما لو افسداها بعد الشروع غير
مشتركين حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالتأذين للتغاير
ولو صليا الظهر ونوى كل امامة الاخر صحت صلاتهما لان الامام منفرد
في حق نفسه فهو نية الانفراد فلو نوى كل الاقتداء بالآخر فسدت
بجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر من يصلي السنة قبلها وكذا سنة
العشاء بالتوازي للاتحاد في التقلية وانما اقتداء من يرى الوتر واجبا
فيه من يراه سنة فجوزه الامام ابو بكر محمد بن الفضل لان كل يحتاج الى
نية الوتر فلم يختلف نيتهما فاهذا اختلافا في الاعتقاد في صفة الصلوة
واعبر مجرد اعتبار النية قال الشيخ كالدين ابن الرماح لكن قد
يستشكل اطلاقه بما ذكره في التجنيس وغيره من ان الفرض لا يتأدى
بنية النفل ويجوز عكسه وبني عليه عدم جواز صلوة من صلى الخمس
سنتين وله يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاد ان منها فرضا ومنها
نفل فافاد ان مجرد معرفة اسم الصلوة ونيتها لا يجوزها فان فرض
المسئلة انه صلى الخمس ويعتقد ان من الخمس فرضا ونفلا وهذا فرع تغش
عنده باسمائها من صلوة الظهر وصلوة العصر ولان جواب المسئلة
بعدم الجواز مطلقا انما هو بناء على عدم جواز الفرض بنية النفل
اعلم من ان يسمى اولافاته اذا سماها بالظهر واعتقاده ان الظهر
نفل فهو نية الظهر ناولفاته مخصوصا فلا يتأدى به الفرض فعلى هذا
ينبغي ان لا يجوز وتر الحنة اقتداء بوتر الشافعي بناء على انه لم يصح

لم يصح شروعه في الوتر لانه اقتداء بنيتهم آياه انما نوى النفل الذي هو الوتر
فلا يتأدى الواجب بنية النفل وح فالاقداء به فيه بناء على المدوم
في زعم المقدري نعم يمكن ان يقال لو لم يحظر بخاطره عند النية صفة من
السنة او غيرها بل مجرد الوتر ينفي المانع فيجوز لكن اطلاق مسئلة
التجنيس يقتضي انه لا يجوز وان لم يحظر بخاطره نفلته وفرضيته بعد
ان كان المتقرر في اعتقاده نفلته وهو غير بعيد لما قلنا من ان
يفرق بان اعتقاد الظاهر مثلا نفل كفروضه الكافر غير صحيح بخلاف
الوتر سنة وعلى مختصر البحر جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر
ولذا تلزم القراءة في جميعه وفيه نظر لانه يرد عليه ركعتا الطواف
النفل الذي افسده بعد الشروع فليسا مثل ويجوز اقتداء عاقل الرجلين
بالماسي على الخفين كمال طهارته بخلاف صاحب العذر اذ طهارته ناقصة
ولذا تنقضي بخروج الوقت وفيه اجماع وانما اقتداء المتوضي بالمتيمم
فيجوز خلافا لمحمد بناء على انه طهارة ضرورية عنده وعندهما هو منزلة
الماء عند عدمه في حق جواز الصلوة واعلم ان في طهارته التيمم جبهة
الاطلاق باعتبار عدم توقرها وجبهة الضرورة باعتبار ان المصير
اليها انما يكون عند الضرورة بعدم القدرة على استعمال الماء فاعتبر محمد
جبهة الضرورة في نفي جواز اقتداء المتوضي بالمتيمم وجبهة الاطلاق في
الرجعة اذ انقطع الدم في الحيضة الاخيرة دون العشرة حيث قال
بانقطاع الرجعة بمجرد التيمم وان لم تصل به اخذ بالاحتياط في الموضعين
وهما اختارا جبهة الاطلاق في الصلوة لان اعتبارها طهارة كالماء
ليس الا من اجلها وجبهة الضرورة في الرجعة حتى قال لا تنقطع الرجعة
اذ انتهت ما لم تصل لانها لم تشرع لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة
اليها ما لم تصل بها الصلوة التي هي المقصود من شرعيتها ويجوز اقتداء
القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد خلافا لمحمد ايضا وقوله القياس لان
فيه بناء القوي على الضعيف في القعود لا يجوز الاعتداء الضرورة اتفاقا

قال في تفسيره صلى الله عليه وسلم

الاثر ما استحسننا في الصلوة عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة رضي الله عنها فقلت الا
تحدثيني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله
عليه وسلم اصلي الناس قلنا لا هي ينتظرون الصلوة قال صنعوا
لي ماء في الخضب ففعلنا فاغتسل به فذهب لينوء فاعني عليه
افاق فقال اصلي الناس فقلنا لا هي ينتظرونك يا رسول الله
هكذا اثلثا قالت والناس ينتظرون رسول الله صلى الله عليه
وسلم لصلوة العشاء الاخيرة قالت فارسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى بكران يصلي بالناس فاتاه الرسول وكان ابو بكر
رجلا رقيقا فقال لمر يا عمر صل انت فقال عمر انت احق بذلك
فصلى بهم ابو بكر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفق خفته
فخرج يراي بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابو بكر
يصلي بالناس فلما رآه ابو بكر ذهب ليتأخر فاوى اليه ان لا يتأخر
وقال لهما اجلسا في الجنة فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة
النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلوة النبي صلى الله عليه
وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد الحديث وما روى الترمذي رضي
الله عنه انه عليه الصلوة والسلام صلى في مرضه الذي توفي فيه خلف
الى بكر قاعدا وقال حديث حسن صحيح واخرج النسائي عن انس
رضي الله عنه انه صلى صلاة هار رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم
في ثوب واحد متوشحا خلف النبي بكر فاؤلا لا يعارض ما في الصحيح
وثانيا قال البيهقي لا تعارض فالتا كان فيها اما ما صلوة الظهر
يوم السبت والاحد والتي كان فيها ما موما الصبح من يوم الا
الاثنين وهي آخر صلوة صلاة هار كما ذكره الشيخ في حال الدين
ابن الرماح واما قوله عليه السلام واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا
ونحوه فهو منسوخ بحديث عائشة هذا فانه اخر العهد منه عليه

ستوا

عليه الصلوة والسلام قاله البخاري وغيره واما افتداء القام بالاحد
اذ بلغت حد وبته الركوع فالاصح انه يجوز عندهما لا عند محمد بن ابي
صلوة تضعف من صلوة القام لان تلك الحال لا يجوز الا عند العجز عن الا
فكان كالقعود وعندهما لما جازت صلوة القام خلق القاعد بالحديث
جازت خلف الاحد بدلالة اولوية ولو لم يصل لحد الركوع فالاصح
الجواز اتفاقا لانه في حكم القيام لقربه منه ولان من رآه لا يظن رآه بخلاف
الاول ويجوز امامة الخنثى المشكك للنساء وكذا امامة المرأة ولكن بكم
ان يصلين وحدهن جماعة على ما قالوا وان فعلن بكم ان تقدم الامام
عليهن بل تقدم وسطين كما اذا اتم العاري المرأة فانه لا يتقدم عليهن
يكون وسطهم تحريزا عن وقوع نظره على عورتهم ويجوز افتداء الاخرين
بالاتي دون العكس لقوة حال الاتي بقدرته على تكبيرة الاحرام دون الاخر
والاخرين مع الاتي كالاتي مع القاري وذكر التمر تاشي يجب ان لا يتروك
الاتي اجتهاده آتاء ليلة ونهاره ليستعمل قدر ما تجوز به الصلوة فان
فطر لم بعدد عند الله تعالى وفي المحيط ان القاري اذا كان على باب المسجد
او بجوار المسجد والاتي في المسجد يصلي وحده ان صلته جائزة بلا خلاف
وكذا اذا كان القاري في صلوة غير صلوة الاتي جاز له ان يصلي وحده
ولا ينتظر فراغ القاري بالاتفاق اما اذا كان القاري في ناحية المسجد
والاتي في ناحية اخرى وصلته تمام متوافقة فقد ذكر القاضي ابو جازم
ان على قياس قول الاتي لا يجوز وهو قول مالك ورواية انه يجوز وهو
تمجيحه انه لم يظهر من القاري رغبة في اداء الصلوة بالجماعة اشترى والذي
قاس عليه ابو جازم هو انه لو اقتدى قارئ وامني باخي فصلوة الكفاية
عند الاتي وعندهما تفسد صلوة القاري فقط لانه الشاركة فرض القراءة
مع القدرة وايح يقول ان الاتيين ايضا تركاها مع القدرة عليها اذا كانا
قادرين على تقديم القاري حيث حصل الاتفاق في الصلوة والرغبة
في الجماعة والله اعلم **السادس في الوقت لا يجوز تقديم المؤنة**

في بيان الصلوة
في بيان الصلوة

على الامام عندنا في الصلوة خلا فاما لك لو اظنيت عليه الصلوة والسلام
 على التقدم على المؤمنين او النساء من غير ترك معانته بيان الجمل و
 مقتضاه الا فتراض فكان عدم التقدم على الامام شرطا لصحة الاقتداء
 والمقتدر اليها هو المؤمن فاذا فقد شرطها فقدت وفقد الاقتداء واذا
 فقدت فقد بني صلاته عليه فقد صلاته لفتا ما بنيت عليه بخلاف الامام
 فانه منفرد بالنظر الى نفسه ولذا لم تشترط نية الامامة لصحة الاقتداء
 فلا تفقد صلوة الامام بفقد الاقتداء لعدم بنائها عليه والمعتبر موضع
 التقدم حتى لو كان المتقدم اقل من امامه بحيث يقع سجوده فدام الامام
 كونه قدمه غير مقدم عليه يجوز والمعتبر في التقدم العقب حتى لو كان عقب
 المتقدم غير متقدم على عقب الامام كونه قدمه اطول تقع اصابعه فدام
 اصابعه يجوز ومن صلى مع واحدا قام عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم
 عليه ما لحديث جابر قال سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام
 فصلى جنبتي حتى قنت عن يساره فاخذ بيدي واذا رقي عن يمينه فجاء
 جابر بن صخر حتى قام عن يساره فاخذنا بيديه جميعا فدفعا حتى اقامنا
 خلفه رواه مسلم وعن ابن عباس قال كنت عند خالتي ميمونة فقام
 النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقميت عن يساره فاخذ برأسي
 فاجل قامني عن يمينه متفق عليه وعن محمد بن الواحد بجعل اصابعه عند
 عقب الامام ولكن ظاهر الحديث المساواة وهو ظاهر الرواية وعن ابي
 يوسف انه يتوسط الاثنين لما روى مسلم ان علقمة والاسود دخلا
 على عبد الله فقال اصلي من خلفكما فالانعم فقام بينهما فجعل احدهما عن
 يمينه والاخر عن شماله الحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والجواب ان فعله لضيق المكان توفيقا بينه وبين حديث جابر
 او انه منسوخ فانه فيه ذكر التطبيق في الركوع وافتراض الالاعين
 وهو منسوخ فانه كان بكلمة وجابرا لما شهد المشاهدة التي بعد ذلك فحدث
 متأخر وغاية الامر ان الناس خفي على عبد الله بن معمر رضي الله عنه

عنه ولا بعد فيه اذ لم يكن دأبه عليه السلام الامامة الجمع الكثير دون
 الاثنين الا في النادر كقصص جابر وحديث انس ان جدته ملكة دعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت فاكل منه عليه السلام ثم قال
 قوموا فاصلي لكم قال انس فقمت الى حصير لنا قد اسود من طول ما
 لبس فتصني بيا فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت انا
 واليتم ورواه العجوز من ودا ثانيا فصلا لنا ركعتين ثم انصرف رواه
 مسلم ايضا قال في الهداية فهذا دليل الافضل والاثري في اثر ابن معمر
 دليل الاباحة انتهى وهذا يدل على انه لا يكره توسط الامام الاثنين
 واختاره في المحيط وذكر في الفتاوى العتائبة ان الامام لو قام في وسط
 القوم واقامة يمينته او يسارته فقد اساءوا انتهى وربما يحمل هذا
 على ما اذا كان واحدا على الاثنين فلا مخالفة واما الواحد لو قام خلفه
 او عن يساره ففيل لا يكره وذكر في الهداية انه مسمي لانه خالف السنة
 اذ هو الظاهر والسنة ان يصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء
 لما مر من حديث انس والخنف المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف
 معهن لاحتمال انه رجل ولا مع الرجال لاحتمال انه امرأة ثم الترتيب
 بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء
 ففرض عندنا حتى لو حازت امرأة وصبيته مشترهاة تفعل الصلوة
 رجلا او تقدمت عليه قدر ركن وصرها تمام مطلقه مشكوك تحريمه
 واداء واتخذ المكان والجهة بلا حيل وتوقيت اما مترا فسد صلوة
 الرجل فشروط المجازاة المفسدة عشرة **الاول** كونها بالغة او صبيته
 مشترهاة وهي سنت تسع مطلقا او ثمان او سبع اذا كانت بملة وسمة
 فلو لم يكن كذلك لانقذ ولا فرق بين الحرم وغيره **الثاني** كونها تعقل
 الصلوة فان كانت لا تفعلها لانقذ **الثالث** ان يكون المجازاة قدر ركن
 عند محمد واداء الركن معها عند ابي يوسف على ما مر **الرابع** ان يكون
 الصلوة مطلقا اي ذات ركوع وسجود فلا تفقد المجازاة صلوة الجنابة

محلي بيان ترتيب الصفوف

محلي بيان شروط المجازاة

من حيث التسمية كان يسمى قار

وسجدة التلاوة **الحام** كون الصلوة مشتركة من حيث التسمية
بأن يبنى المرأة تحريمها على تحريم الرجل أو يبينها تحريمها على تحريم
ثالث فلا تفقد المحاذاة فيما إذا أصليا صلوة واحدة منفردين أو مقفلا
احدهما بامام لم يفتد به الآخر **الثاني** كون الصلوة مشتركة بتمن
حيث الاداء بأن يكون الرجل اما ماله أو كان لهما امام فيما يؤدى به
تحقيقا كالمقدين أو تقدير كالألله حقيقين بعد فراغ الامام فلا تفقد
المحاذاة إذا كانا مسيوقين فاما الى قضاء ما سبقا لانهما وان اشتركا
من حيث الاداء كما أنه لو اقتدى كل منهما بامام غير الذي اقتدى به
الآخر في صلوة واحدة وأن اشتركا من حيث الاداء على التقدير المذكور لأنه
يصدق عليهما أن لهما اما مالا فيما يؤدى به لكن لم يشتركا من حيث
التسمية فأضيق اعتراض صدور الشريعة بأن الشريعة في الاداء لا توجد
بدون الشريعة في التسمية فلا حاجة الى ذكر الشريعة في التسمية فتأمل
السابع اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على دكانه علوقا والآخر
على الارض لا تفقد صلوة **الثامن** الجهة فلو اختلف جهتهما بان كانا يصليا
في جوف العكة كل منهما الى جهة غير جهة الآخر لا تفقد المحاذاة وكذلك
في الظل **التاسع** عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة
ونحوها لا تفقد والفرجة التي تسع انسانا كالحايل **العاشر** ان ينوي
الامام امامة النساء هكذا قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط
الشركة فإنه إذا لم ينو امامة النساء لا يصح اقتداؤها به فلم يوجد الشركة
وذلك لأن نية امامة النساء شرط في صحة اقتدائهن عندنا حلوا فالزفر
لأنه يلزمه فرض ترتيب المقام باقتدائها ويلحق صلوة ته فدا من جهتها
فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصده كما ان مقتضى لما كان
بحيث يلحقه فدا الصلوة إذا قادت صلوة الامام بسبب الاقتداء
توقف ذلك على التزامه بقصده اذ لا ولاية لاحد على احد الا بالتزام
وهذا رواية اثنا عشر طائفة امامتها إذا اقتدت بمحاذية لرجل فإن اقتدت

هه

اقتدت غير محاذية يصح اقتداؤها فان حاذت في خللها بتقلب فاسدا
لعدم ادخال الضرر اذ لم توجد منها محاذاة وعند التلاوة المحاذاة غير
مفسدة وهو القياس الا ان ائمتنا استحسنوا بالحديث وهو آخر
من حيث آخره الله فانه امر يقتضى الافتراض عند الاطلاق وقد
ورد في بيان المقام والصلوة بحمل بالنظر اليه فيكون ترك التأخير منه
مفسدا لترك فرض المقام ولا تفقد صلواتها وان كانت مأثورة بالتأخير
ضمنا ويحرم عليها تركه فربا بين القصد والضمني وكان وزانه معها
في لزوم تقديمه وتأخيرها وزان المأموم مع الامام في لزوم تأخيرها
وتقديمه الامام فلما ان المأموم لا يجوز له التقدم وتنفذ صلواته والامام
لا يجوز له التأخر ولكن لا تفقد صلواته كذلك الرجل لا يجوز له التأخر عن
المؤداة وتنفذ صلواته والمرأة لا تجوز لها المحاذاة ولكن لا تفقد صلواتها
لأنه ذكر في المحيط ذكر حكي عن مشايخ العراق في المحاذاة صورة تفقد
صلوة المؤداة دون الرجل وهي ما اذا شرعت بعد شروع الرجل محاذية
لانها اذا كانت حاضرة وقت مشروع فقامت انه امكنها التأخير بالتقدم
عليها خطوة او حطوتين اما اذا جاءت بعدما شرع فلا يمكن ذلك لأنه
مكروه في الصلوة واما تأخيرها بالاشارة ونحوها فاذا فعل ذلك فقد
وجد منه التأخير فاذا لم تتأخر فقد تركت هي فرضا من فرض المقام
فمفسد صلواتها قال وهذه المسئلة مجيبة لله هذا مبني على كون الحديث
المذكور مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت ذلك وانما روى
موقوفا على ابن مسعود في مسند عبد الرزاق قال اخبرنا سفيان
الثوري عن الاعشى عن ابراهيم عن ابي عمر عن ابن مسعود قال كان
الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس
القبالبين فتقوم عليهما فتؤعد خيلها فالتقى عليهن الحيض فكان
ابن مسعود يقول آخروهن من حيث آخروهن الله قيل فما القالبان
قال أول من خشي من خشيها النساء يستتر في الرجال في المساجد

وفي الغاية عن شئخ بروية الخرم الحباثت والنساء حبائل الشيطان
 وأخروهن من حيث آخرهن الله ويعرّوه إلى مستدرزين قيل و
 وذكرته في دلائل النبوة للبيهقي وقد شيع فلم يوجد هذا وقد شد
 بعضهم وقال بنفسها محاذاة الأمر ولا تمتثل له في الرواية فإن
 الكل صرحوا بعدام افتقارها ولا في الذرية لتصرحهم بأن الافتقار
 في المرأة غير معلول بعروض الشهوة بل لترك فرض المقام الثابت
 بالحديث ولذا لم يفرقوا بين المحارم والاجنبات وليس ذلك في
 الصبي مدعيًا ومن شاعها وعلى عروض الشهوة صرح بنفي
 في الصبي مدعيًا عدم اشتراطها وحاصله أن مظنة الشهوة لا تؤثر
 وباعتبار المظنة يثبت الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد يتفق ذلك
 في الميتة والبريمة ولا غيرة به وقالوا إن اشتراط الذكر يكون عن المحرم
 في الزواج وقد سألهم كثيرهم من السلف الثمن بخلاف اشتراط الانثى
 فإنه الطبع التسليم **المتابع** في المانع من الاقتداء بشرط الصحة الا
 قتل اتحاد مكان الامام والمأموم حكمًا فلو كان بينهما حابط كان
 قصيرا ذليلا بان كان طوله دون القامة وعرضه غير ذي على ما بين
 الصفتين لا يمنع لعدم الاشتباه والافان كان فيه باب كوة يمكن
 الوصول إلى الامام منه وهو مفتوح فكذلك لا يمنع وإن كان الباب مسدودا
 او الكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشبكة فان كان لا يشبه
 عليه حال الامام بروية او سماء لا يمنع على اختياره شئ من الخلوات
 قال في المحيط وهو الصحيح وكذا اختياره قاضي خان وغيره وأن كان
 الحابط على خلاف ما ذكر بان كان عرضا طويلا وكيس فيه ثقب منه وأن
 لم يكن بينهما حابط ولكن بينهما وبين المقتدى وبين الصف الذي
 قد أمه بعد فان كان أقل مما يمكن فيه صف وتم فيه العجلة لا يمنع
 كاه مطلقا وأن كان قدر ما يقوم فيه صف فان كان في المسجد لا يمنع وإن
 كان خارج المسجد يمنع إلا أن يقوم فيه ثلاثة فانهم صف يحصل به اتصال

اتصال من وراءهم من قدامهم بالاتفاق بخلاف الواحد فإنه لا يحصل
 به الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلاه قال في يوسف فإن الاثنان
 عنده كالثلاثة في حصول الاتصال وفي حكم انعقاد جمعة الامام معهما
 وفي حكم محاذاة النساء حتى لو قامت امرأة واحدة في صف فانما تفقد
 صلوة واحدة عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد خلفها من الصف
 الذي يليها بالاتفاق وأن كن ثلاثة يفسد صلوة واحد عن يمينين وواحد
 عن يسارهن وثلاثة ثلاثة وراءهن إلى آخر الصفوف بالاتفاق أما
 الشتان فيفسد ان صلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارهما
 واثنين وأما هما فقط عندهما كما في الواحدة وعنده تفقدان
 صلوة اثنين وراءهما إلى آخر الصفوف كما في الثلاث فالحاصل ان
 المشي عنده كالجمع في كونه صفا وفي انعقاد الجمعة خلاه قال في
 معنى الاجتماع فيحيط حكم الجمع كما في الوصايا والموارث ولهما ان الجمع
 والمشي متغايران صيغة في اللغة فيتغايران حكمي الا ما قام فيه
 دليل الالحاق كما في الوصايا والموارث ولم يقع فيما نحن فيه فلا يلحق هذا
 وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا ككسجد بيت المقدس المشتمل على
 المساجد الثلاثة كما واقام المقدس في اقصاه من غير اتصال الصفوف
 لا يجوز قال البرازي المسجد وان كبر لم يجمع الفاصل فيه الا في الجامع
 القديم بخوارزم وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد
 الثلاثة الاقصية والضيقة والبيضاء اثنتين ولو اقتدى من سطر
 المسجد فالحكم فيه كما لو اقتدى من وراء الجدار وكذا الميمنة ولو اقتدى
 على جدار بينة متصلة بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما
 لو قام على سطر حيث لا يجوز وأن كان لا يخفى عليه حال الامام كثره
 التحلل واختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف البيت لأنه يتحلل إلا
 الجدار اذا كان فيه ثقب ولا يشبه عليه الحال وباتصال الصفوف
 صار مع المسجد كقام واحد وكذا الوصل في دكان خارج المسجد ان

حد

جد

اتصلت الصفوف جاز والافلر ولو كان بين الامام والمقتدى في
الجامع او غيره من ان كان صغيرا لا يمكنه وان كان كبيرا يمكنه واختلف في
الصغير فقبل ما لا يمكن الشيء بطنه لضيقه وقيل ما يتنبه القوي من
غير كلفة وقيل ما لا يكون طريق مثله في الضيق والصحيح ان ما لا يمكن
فيه سير الزود في هو صغير لا يمكنه وما يمكنه كبير يمكنه لكن ذكر في
الثاني رخصة عن النبي للحاكم الشهيد انه انما يمنع في هذه الحالة اذا كان
الناس يمرون فيه فان كان يمرون لا يمنع انتهى ولا يحملوا عن نظر
لانهم بمنزلة الطريق الذي تمر فيه العجلة وهو مانع مطلقا فينبغي
ان يمنع هذا ايضا مطلقا ولا يلزم ذكر هذه القيد احده من اصحاب
الفتاوى كقاضي خان وصاحب الخلاصة وغيرهما ومصلح العبد ليس
له حكم المسجد وقد مر حكمه وسبق ان شاء الله تعالى **الثامن** فيما
يتابع المقتدى فيه الامام وما لا يتابع فيه لا خلاف في لزوم المتابعة
في الاركان الفهلوية اذ هي موضع الاقتداء والاصل فيه قوله عليه
الصلوة والسلام انما جعل الامام ليؤتوا به فانه يختلفوا عليه فاذا ركع
فاذكروا واذا قال سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد واذا
سجد فاسجد وادواة البخاري ومسلم واختلف في المتابعة في الركوع
القوي وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يستمع وينصت مطلقا
اي سواء السرية والجرية ووافقنا مالك واحمد في الجهرية قال الشافعي
تليزم المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة لقوله عليه
السلام لا صلوة لمن لم يقرأ بآية القرآن متفق عليه وقوله عليه السلام
من صلى صلوة لم يقرأ بآية القرآن فهي خداج ثلثا فقبل لاني ههنا
رضي الله عنه اتاكون وراء الامام قال اقراء بها في نفس الحديث وقراءة
مسلم وغيره ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اذ اصليت فاقبوا صفوفكم
وليؤمنوا احدكم فاذا كبر فكبروا واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فقولوا آمين بحمده الله فاذا كبر وركع ولم يركعوا واذا قال سمع الله

ففي

الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم و زاد مسلم في روايته
فاذا قراء فانصتوا ولا يلتفت الى تضعيف اني داود وغيره لهذه الرواية
بعد صحة طريقها وثقة راويها وقوله عليه الصلوة والسلام من صلى خلف
امام فقرأه الامام له قراءة فان قيل رفعه ضعيف والصحيح انه من سل
قلنا ان سلم فالمرسل عندنا وعند الجمهور حجة كيف وقد رفعه ابو ج
بسند صحيح في مواضع كثيرة ونضيفه في الرواية الى الغاية حتى انه شرط
ما لم يشترط غيره لجواز الرواية وهو التذكر وعدم الاعتماد على الخط قال
محمد بن الحسن في موطائه انا ابو ج ثنا ابو الحسن موسى بن ابي عايشة
عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
خلف امام الحديث وقوله من قال ان الحافظ كالسفيانين واني الاحوص
وشعبة واسرائيل وشريك واني خالدا الا في وجوبه وعبد الحميد
وزائدة ودهير ورواه عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله
بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يصلي غير صحيح قال
احمد بن حنبل في مسنده انا اسحق الا زرق ثنا سفيان وشريك عن
موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة
وهو صحيح على شرط الشيخين ورواه عبد الله بن حميد ثنا ابو نعيم
ثنا الحسن بن صالح عن ليث بن سليم وجابر عن ابي الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكره واسناده صحيح على شرط مسلم على
ان تفرّد الثقة بزيادة الرفع كاف للقبول خصوصا من كان مثل ابي ج
كيف وقد وافقه عليها سفيان وشريك وابو الزبير واخرجه ابن
عدي عن ابي ج في ترجمته وذكر فيه قصة وبها خرجه ابو عبد الله
الحاكم قال ثنا ابو محمد بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي ثنا عبد الصمد
بن الفضل البجلي ثنا مكي بن ابراهيم عن ابي ج عن موسى بن ابي
عايشة عن عبد الله بن شداد بن الهادي عن جابر بن عبد الله ان

يادة

ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهاه عن القراءة في الصلوة فلما انصرف اقبل عليه الرجل وقال استأني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعنا حتى ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة والسلام من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة ورواية لا يخرج ان ذلك كان في الظهر والعصر فاومى اليه رجل فنراه فلما انصرف قال استأني في الحديث وهذا يقتضيه ان اصل الحديث هذا الا ان جابر روى منه محل الحكم فقط مرة والجموع اخرى ويضمن رد القراءة خلف الامام مطلقا لانه خرج تأييد النهي ذلك الصريح في الشرعية فيعارض ما استدل به الخصم من ما تقدم وحديث ما لي انازع في القراءة ثم قال ان كان لابد فالقائمة وحديث لعلمكم تقرؤن خلف امامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بما سمعتم الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها وبمن سمعتم من الخلف على الا باحتم مطلقا عند التعارض ولقوة السند فان حديث من كان له امام اصح وقد عاهد بذهاب الصحابة في موطن ما لا عن نافع عن ابن عمر قال اذا صلى احدكم خلف امام فليقرأ الامام الا ان يخطي مرفوعا وقال واذا صلى وحده فليقرأ قال وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ورواه الارطقي مرفوعا وقال رفعه وهو لكن اذا سمعتم حمل على السماع فيؤيد رفعه وروى الطحاوي في شرح الآثار ثنا يونس بن عبد الاعلى ثنا عبد الله بن وهب اخبرني حيوة بن شريح عن بكر بن عمر عن عبيد الله بن مقسم قال سأل عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقالوا لا نقرأ خلف الامام في شئ من الصلوة وروى محمد بن الحسن في موطنه عن سفيان بن عيينة عن منصور عن ابي وائل قال سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام قال انصت فان في الصلوة سخطا ويخبرك الامام وروى فيه عن راد بن قيس القراء الذي قال اخبرني بعض ولد سعد بن ابي وقاص ان سعدا قال وروى

ع

قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في جمره ورواه عبد الرزاق الآلة قال في جمره وروى محمد ايضا عن داود بن قيس عن ابن جهم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كنت في قم الذي يقرأ خلف الامام حجرا واخرجه ايضا عبد الرزاق واخرج الطحاوي عن حماد بن سلمة عن ابي جمره قال قلت لابن عباس اقراء والامام بين يدي قال لا وروى ابن شعبة في مصنفه عن جابر قال لا تقرأ خلف الامام ان جهر ولا ان خافت واخرج هو وعبد الرزاق من قول علي رضي الله عنه من قراء خلف الامام فقد اخطأ الفطرة وهذه النصوص كره ابو حنيفة وايضا يوسف قراءة المأموم في السرية ايضا وهي كراهة تحريم كما يفيد قول صاحب الهداية وعندهما كره لما فيه من الوعيد فان اطلق الكراهة يفيد كراهة تحريم سيما اذا استدلت عليها بما فيه وعيد والمواد ما تقدم من قول عمر بن الخطاب وسعد بن ابي وقاص وعلى بن ابي طالب رضي الله عنهم وان كانت شعبة عن محمد فان الاصح قولها لما مر من الأدلة وفيما عدا القراءة من الاذكار يتابعها يأتي به المقتدي كما يأتي به الامام ويستعمل في الزوم المتابعة في الاركان ما ذكره المروضة وغيرها من الفروع وهي ان المقتدي لو رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل تسبيح المقتدي ثلثا فالصحيح انه يتابع الامام اما لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدي التشهد فانه يتم ثم يقوم لان التشهد واجب وان لم يتمه وقام جاز ولا في الفعدة الاخيرة لو سلم قبل ان يتم المقتدي التشهد فانه يتم ثم سلم ولو سلم ولم يتمه جاز ولو سلم قبل ان يأتي المقتدي بالصلوات والدعوات فانه يتابعه لانها سنة فالحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجبا لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب

مطل

مطلح متابعة المقتدي في الأركان

الركوع في الوتر قبل ان يتم المقتدى

ملاحظات

ملاحظات

والا فليست المقتدى

بأن يأتي به ثم يتابع لأن الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلمة وأما في خواتمها والمتابعة مع قطعها تقوته بالكلمة فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلمة بخلاف ما إذا عاودها مرة ثانية لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب وكذا تكلم الإمام بعد تمام الفعدة قبل ان يتم المقتدى بالشهادة يتمه ويسلم بخلاف ما لو أحدث الإمام عمدا في هذه الحالة فإنه لا يتم لأن الكلام كالسجدة في جواز بقاء المقتدى في التيمم بعده بخلاف الحدث العرفي فإنه لا يفسد في حرمة الصلوة بعده وح فإنه المقتدى فعقد ما يمكن فيه قراءة الشهادة صحيحة صلاة والآفة ولو ركع في الوتر قبل ان يتم المقتدى القنوت يتابعه لأن القنوت ليس بمقدور ولا مقين أما ان كان لم يقرأ شيئا من القنوت ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيئا منه تركه ويترك ولا يقرأ مقدار ما لا يفوت الركوع مع الإمام ثم يركع وفي نظم الزناد ويسمى خمسة أشياء اذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها الله القوم القنوت وتكبيرات العبدین والفعدة الاولى وسجود التلاوة وسجود السهو وأربعة أشياء اذا فعلها الإمام لا يتابعه القوم ولو زاد سجدة أو زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العبدین وكان المقتدى يسمع التكبير منه بخلاف ما اذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه أو زاد على الأربع في تكبير الجنازة او قام الى الخامسة ساهيا فإنه لا يتابع في ذلك ثم في القيام الى الخامسة ان كان قد فعل على الرابعة ينظر المقتدى قاعدا فان عاد سلم من غير عادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يفعل على الرابعة فإن عاد تابعه المقتدى وان قيد الخامسة فدت صلواته بخيما بالشهادة وسلامه وحده وشهة أشياء اذا لم يفعلها الإمام لا يتركها القوم دفع اليدين في التيمم والثناء مادام الإمام في الفاتحة فابشر في الشهادة لا يفعل المقتدى ايضا عند

عند محمد خله فالأدنى يوسف وتكبير الركوع والسجود والتسليم فيهما والتسليم وقراءة التشهد والسلام وتكبير الشريق فلو ترك الإمام شيئا من هذه لا يتركه المقتدى والأصل في النوع الأول وجوب متابعه الإمام في الواجب فعلا وكذا تركه ان كانت فعلية او قولية يلزم من فعل المخالفة في الفعل وفي الثاني ان ليس له ان يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق له بالصلوة وفي الثالث عدم وجوب المتابعة في الشق فعلا وكذا تركه وكذا الواجب القول الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلا كالشهادة وتكبير الشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العبدین اذ يلزم من فعلها المخالفة في الفصل وهو القيام مع الإمام بقى ان يقال كان ينبغي ان يلقى بتكبيرات العبدین في الركوع لأنها مشروعة فيه وبالاتيان بها لا يكون مخالفا لله في واجب فعلا كما في التشهد ويمكن ان يجاب بأن تكبيرات العبدین انما شرت في الركوع للسبب تحصيل المتابعة الإمام اذا كان قد أدى بها ولا يلزم من شرعيتها فيه لتحصيل مخالفة بخلاف التشهد فان القعود محال الا هذا في تكبيرات الركعة الثانية وأما تكبيرات الركعة الاولى ففي الاتيان بها ترك الاستماع والألفاظ والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في قضاء الفوائت من ترك صلوة لزمه قضاؤها سواء تركها بعد ركعة غير مسقط او بغير عذر خله فالأحد فان عنده اذا تركها عمدا بغير عذر لا يلزمه قضاؤها لكونه صار مرتدا أو المرتد لا يؤمر بقضاء ما تركه اذا تاب وعند الجمهور لا يصير مرتدا فيؤمر بالقضاء ويقدمها على صلوة الوقت لأن الترتيب بين المفائتة والوقفية وبين الفوائت شرطا عندنا وبه قال النخعي والزهري وربيعة ويحيى الأصمعي والليث ومالك وأحمد وإسحق وقال الشافعي مستحب وهو قول طاووس والحنابلة واى ثور لأن كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره وهذا هو

صلى

في الفضل

مطلب بيان جواز تأخير الصلوة للحذر

والمطلب الثاني

الاصول اما اخرجه دليل كالإيمان فانه اعظم الاصول وهو شرط لكل العبادات ولنا ان الكتاب يحمل في حق اوقات الصلوات مطلقا اداء وقضاء وانما ثبتت الاوقات بفعله عليه الصلوة والسلام صلوا كما رايتوني اصلي ولا يستلزم ان بيان الحمل المفيد للفرضية بخبر الواحد مفيد للفرضية ولم يثبت عليه الصلوة والسلام تقديم صلوة على ما قبلها اداء ولا قضاء ففي الصحيحين عن جابر انه عليه الصلوة والسلام صلى العصر بعدي يوم الخندق بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها وعن ابي جعفر عليه السلام انه عليه السلام صلى المغرب عام الاحزاب فلما فرغ قال هل علم احد منكم اني صليت العصر قالوا لا يا رسول الله ما صليتها فامر المؤذن فاقام فصلى العصر ثم عاد المغرب رواه احمد ذكره ابو الفرج باسناده قال ابو حفص بن شاهين يتبعين انه ذكرها وهو في الصلوة والاما اعادها واخرج الارقطني والبيهقي عن اسمعيل بن ابراهيم الترمذي عن سعد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسى صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلاته فاذا فرغ من صلوة فليعد التي نسى ثم ليعد التي صلاها مع الامام ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر هو قوا وصح الارقطني وغيره وقفه فخرج من نسب الخطاء في رفعه الى سعيد بن عبد الرحمن ومنهم من نسب الى الترمذي وهذا خارج عن القاعدة الجماعية عليها وهي ان زيادة الثقة مقبولة وارتفاع زيادة وسعيد وثقه ابن معين امام المرحم والتعديل وذكر الازهري في ميزانه يؤيده عن جماعة وكذا الترمذي قال ابن معين وابوداود واحد ولا فرق بين ان يكون من زيادة الزيادة ارجح من ذكرها او لا فليرد ان سعيد لا يقاوم ما كان وكان الترتيب مستحبا للتركه عليه السلام مرة او اشار الى تركه مرة ثم ينقل ولا نقل ايضا عن احد من الصحابة قول ولا فعلا وليس هذا خبر الفاتحة لان ذلك

ذلك ليس لبيان الحمل بل هو زيادة على مطلق الكتاب وهي بخبر الواحد غير جازية وبهذه التقرير سقط ما يحتمل الشيخ كالذي ابن الهمام وبني عليه لو ثبت قول الشافعي ولم ار من تعرض له نعم كان ينبغي على هذا ان لا يسقط الترتيب بالنسبة وضيق الوقت وكثرة الغفلات الا انه سقط لادالة اخرى واما الشافعي فله عليه الصلوة والسلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها متفق عليه فقد قرأها على وقت التذكير يكون حال النسيان وقتها لها مكان وقتا لما صلاها لعدم المراجعة ولزم منه سقوط الترتيب واما ضيق الوقت فلا يجمع على حرمته تاخير الصلوة عن وقتها فصيحا او مستنده الكتاب والسنة وايداه الدليل العقلي فخرج على دليل آخر ط الترتيب واما الكثرة فلان المخرج مدفوع بالكتاب وعليه الاجماع ايضا واشترط الترتيب اذ ذلك يستلزمه وايضا رجا افضى الى شغال بالترتيب الى تقويت الوقت وهو حرام كما مر فسقط اذا تقرر هذا فنقول لو صلى فرضا ذكر ان عليه فائتة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا عند المخرج وباتنا عندهما ومع الوقت عنده انه اذا لم يقض الفائتة حتى صلى سبعا وهو ذكرها عاد اكل صحيحا مثاله فانه صلوة الفجر ففصل الظهر والعصر والمغرب والعشاء والجمعة اليوم الثاني وهو ذكر الفائتة في كل واحدة منها فهدى الخمسة فاسدة فسادا موقوفا عنده فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقض الفائتة صحت الظهر والخمس التي قبلها وان قضى الفائتة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر فساد الخمس وصحت الظهر وهذا ما يقال صلوة تصح خمس وصلوة تفد خمس التي تصح في ظهر اليوم الثاني اذا دعا قبل الفائتة والتي تفد في الفائتة اذا قضاه قبل ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي ينبغي انه اذا دخل وقت الظهر من اليوم الثاني عادت الخمس صحيحة لصيرورتها مع الفائتة الاولى سبعا فوائت بدخوله حتى وان قضى الفائتة قبل

مطلب سلك نفيها ونقد نفيها

ظهر اليوم الثاني لا تقدر الخ ايضا وعندهما الخمس فشاها مفرق وماله
 يصلي بعد ذلك صحيح وان كان ذكر الفائنة لصيرورة سنا **وقوله**
 وهو القياس ان سقوط الترتيب حكم والكثرة علة له وانما ثبت الحكم اذا
 ثبت العلة في حق ما بعدها لا في حق نفسها كما اذا راى عبده يبيع فسكت
 ثبت الاذن فيما بعده هذا البيع لا فيه ولا لصيرورة الكلب معلما بتركه الاكل
 لانه ثايل ما صاده بعد الثالثة لا ما صاده فيها ووجه قوله وهو الاستحسان
 ان المسقط الكثرة وهي الفائنة بالكل ولذا اجمعا على سقوط الترتيب بين
 الفوائت نفسها اذا صارت سنا لا فيما بعدها فحت وعلى انه لو عاد
 الخمس مثلثا بلا ترتيب صحيح وهذا لان المانع من الجواز قلتها وقد اذ
 وتوقف حكم على امر لغيره اتم ام لا ليس ببيع كنوقف الزكاة المجلة على
 تمام النصاب عند حلول الحول فان حال وهو تام وقعت فريضا والا
 فله توقف المغرب في طريق المزدلفة فان عادها قبل الفجر بطلت فريضتها
 والافلا وصحت صلاة العذرة اذا انقطع العذر بعد صاعلي معاودته
 في الوقت الثاني فان عاد صحت والافلا يكون الزايد على العادة حيضا على
 انقطاعه لعشرة او اقل وصحة صلاة من انقطع دمها دون العادة
 فاعتسفت وصلكت على عدم العود وغير ذلك من المسائل قال الشيخ كما
 الذين ابن الرهام ولا يخفى على متأمل ان التحليل المذكور يوجب ثبوت
 صحة المؤديات بمجرد دخول وقت سادسها التي هي سابعة المتروكة
 لان الكثرة ثبتت ح وهي المسقط من غير توقف على ادائها كما هو المذكور
 في التصويبة ساير الكتب انتهى وسيا في ما يؤيده قريبا ان شاء الله
 تعالى والتذكير في خلال الصلوة كالتذكير اولها في الحكم المذكور وان استمر
 النسيان الى ان سلم صحت الصلوة اتفاقا لسقوط الترتيب بالنسيان
 وان بقي من الوقت ما لا يسع الفائنة والوقية معا بل كان بحيث
 صلي الفائنة يخرج قبل تمام الوقية يسقط الترتيب ويقدم الوقية
 ولو كان الفائت اكثر من صلوة والوقت يسع بعضها مع الوقية دون

دون كل افلا بد من تقديم ذلك البعض حتى لو فاتت العشاء والوتر وقد
 من الوقت ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند ان
 ثي يصلي الفجر ثم يصلي يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس كما لو تذكر
 في الوقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسع
 ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدى العصر ثم يقضى الفجر بعد الغروب
 وان بقي قدر ما يسع ست ركعات فقط يقضى الفجر ثم يؤدى العصر
 ثم يقضى الظهر بعد الغروب فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن قضاءه
 مع عدم تقويت الوقية فان امكن الترتيب فيما بينهما ايضا راعاه
 كما في هذه الصورة الاخيرة والافلا كما في الترتيب قبلها ثم المعبر حقيقة
 اشاع الوقت لا غلبة الظن فقد ذكر الرازي في شرح القذور
 من عليه العشاء فظن ضيق وقت الفجر فصلاها وادى الوقت سعة
 يكونها الى ان تطلع الشمس فوضه ما يلي الطلوع وما قبله تطوع وقيل
 يشرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح فجزه والافلا انتهى
 وهو يدلى على ما قلنا ولو قدم الفائنة عند ضيق الوقت صح لان
 انتهى عن تقديمها ليس لعجز عنها بل لما فيه من تقويت الوقية ولذا
 يبنى عن التطوع والنهي متى لم يكن له في عين المصلحة لا يمنع الجواز
 كالنهي عن الصلوة في الارض المصوبة ثم المراد تضيق اصل الوقت
 لا الوقت المستحب وعند الحسن بن زياد وهو رواية عن محمد الوقت
 المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه
 لو اشتغل بقضائها تقع العصر في الوقت المكروه يسقط الترتيب
 عنده لا عندنا فيلزم ان يصلي الظهر في الوقت المستحب ولو وقع العصر
 في الوقت المكروه عندنا وعندنا يصلي العصر ويؤخر الظهر الى بعد
 الغروب ولو بقي من المستحب ما لا يمنع الظهر بتمامها يسقط الترتيب
 بالاتفاق لعدم جواز الظهر المكروه ولو شرع في العصر والشمس
 حمراء ذكر الظهر ثم غابت وهو فيها ثم اوطع فيه عيسى بن

اتان فقال بل يطعمها ثم يبلا بالظهر لان ما بعد الغروب وقت مسج
وهو ذاك للظهر وهو القياس وجه الاستحسان انه لو قطع ما يكون كذا قضاء
ولو مضى كان بعضا في الوقت فكان اولى ثم العبرة بوقت الافتتاح
حتى لو افتتح الوقت اول الوقت وهو ذاك للفائنة واطال حتى تضيق
الوقت او خرج لم نصح لان شروعه في الوقت سعة مع التذكر لم يقع
صحيحي فان جدد الشروع عند التضيق صح قال الزاهدى ورواى
الترتيب وان لم يقد على اداء الوقتية الا مع التخفيف في قصر القراءة
والافعال ويقتصر على قل ما تجوز به الصلوة انتهى والكثرة المسقطه
للترتيب ضرورة الفوائت سببا بخروج وقت السادسة وعن محمد
انه اعتبر دخول وقت السادسة للدخول في حد التكرار بذلك وجه ظاهر
الرواية وهو الصحيح ان التكرار المؤدى الى الحرج ان يكون عليه ظهرا ان قضاء
مثلا مع بينهما لا ان يكون عليه ظهرا قضاء وظهرا لاداء آد بالمخاطبة
في الوصف يزول التكرار ولا يحصل بالصلوتين وهذا يؤيد ما ذكر ابن
الهام في مسئلة الخمس ان يدخل وقت السادسة تصح الخمس لان دخول
وقت السادسة بالنظر الى الخمس وهو خروج وقت السادسة بالنظر الى
ضم الفائتة اليها ودخول وقت السابعة بل لو فرض ان الفائتة كانت
الفريضة ان تصح الخمس بخروج وقت الخامسة وهي الفريضة اليوم الثاني لانها
سادسة بضم الفائتة الى المؤديات فليتامل الفوائت نوعان قديمة
وحديثة فالمدنية تسقط الترتيب اتفاقا عند الكثرة واختلف في
القديمية كن ترك صلوة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوة
حتى ترك صلوة ثم صلا اخرى ذاك للفائتة الحديثة لم يجزه البعض
جعل لماض من الفوائت كان لم يكن زجر المعنى التهاون وجوزه
الاكثر ونوعا الفتوى لان القديمة ابطلت الترتيب لكثرة تهاون
بالحديثه ازدادت الكثرة فينبأ كذا السقوط ولو نظرت بعض الفوائت
حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة شهر ثم

ثم قضاها حتى بقي قل من ست ثم صلى الوقتية ذاك لما بقي لم يجز عند هؤلاء
لان العلة في الكثرة ولم تنق والاصح انه لا يعود لان الساقط لا يحتمل
العود كقليل ما تجس دخل عليها جاز حتى سال فعاد قليلا لم يعد نجسا
بخلاف النسيان وصيق الوقت لان الجواز للرجوع وهنا سقط حقيقة
حتى لو تمكن من اداء الفائتة مع الوقتية لا يلزمه الترتيب ايضا كذا في الكافي
ولو ترك صلوات يوم ودليلة وصلى من الغد كل وقتية فائتة فالقوة
كلها صحيحة قدمها واخرها واما الوقفيات فان بداءتها فكلها فاسدة
وكذا ان اخرها الا العشاء اما فساد الكل في التقديم فله من مائة شيئا
منها صارت سادسة الفوائت فاذا قضاها متروكة بعد عادت المتروكة
خساسة لا يزال هكذا واما فساد غير العشاء في التأخير فلو كانت كما صلا
فائتة عادت الفوائت اربع ففقدت الوقتية ضرورة واما عدم فساد
العشاء فمحمول على ما اذا كان جاهلا لانه صلواتها وعنده انه قد صلى جميع
ما عليه فصار كالناسي فان كان عالما لم يجز العشاء ايضا لانه صلواتها وعنده
ان عليه اربع صلوات كذا في الكافي ايضا ترك صلوة من صلوات يوم و
ليلة ونسيها ولم يقع تحريمه على شيء بعيد صلوة يوم وليلة يخرج عنها
عليه بيقين وفي شرح التهذيب لو صلى صلوة من غير تحريم جاز في الحكم
سقطت عنه المتروكة والاول هو الروى عن ابي جعفر وهو الاحوط
قال الفقيه بوالبيت وبه نأخذ وان ترك صلوتين من يومين ونسيها
بعيد صلوة يومين لا احتياط كذا رواه ابو سليمان عن محمد وعلي هذا
اذا نسي ثلاث صلوات من ثلاثة ايام بعيد صلوة ثلاثة ايام رواه
ابراهيم عن محمد ذكره في النخاسة ولم يذكر ما زاد وذكر الزاهدى
قال عمرو بن ابي عمير وسالت محمد اعمش عن صلوة نسيها ولم يذكر
من اى صلوة هي قال بعيد الخمس فان نسي صلوات من خمسة ايام
قال بعيد صلوة خمسة ايام ولو ترك ظهرا من يومين ولا يدري
الاولى منهما فعند ابي جعفر واحدة ثم الاخرى ثم بعيد التي قدتها بخروج

عما عليه يفتن وعندهما لا يلزم إعادة التي قد سقط ترتيب
 بالنسيان قوما الحقاناسي الترتيب بين الفائتين بناسي الفائتة وهو
 الحق بناسي التجهين على ما تم في ترك صلاة من الخمس ونسي أي صلاة
 هو قال فاض خان والفتوى على قولهما قال ابن الهمام كانه لاجل التخفيف
 على الناس ولا قد يلزم لا يتخرج على ليلة النحر ويؤيده ما قال في
 الوقفات ويقول الخ نأخذ وذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك
 المغرب ايضا من يوم آخر قبل لا يسقط الترتيب عنده فيصلي مثله الظهر
 ثم العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يعيد تلك الصلوة التي صلىها
 قبلها كما صلىها فيصير سبعا ولو ترك العشاء من يوم آخر كذلك يصلي
 السبع على ذلك الترتيب ثم يصلي العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجملة
 خمسة عشر ولو ترك الغر من يوم آخر كذلك يصلي الخمسة عشر على ذلك الترتيب
 ثم يصلي المغرب ثم يعيد ما صلى قبلها على ترتيبه فيكون المجموع احدى وثلاثين
 صلاة هذا على قول بعض وعلى قوله البعض لا يلزم الترتيب عندنا ايضا
 فيما زاد على الصلوتين قال في الحقايق وهو الاصل لان إعادة تلك الصلوات
 في وقت الوقتية لاجل الترتيب مستقيم اما ايجاب سبع صلوات في وقت
 واحد فلا يستقيم لتضمنه تفويت الوقتية انتهى **وقيل** مبني على الخلاف
 على ان الكثرة هل تعتبر في الفوائت مع ما بينهما من المؤديات ام في
 الفوائت نفسها فقط فن اعتبر الاول قال لا يتأني الخلاف فيما زاد
 على الصلوتين ومن اعتبر الثاني قال يتأني الخلاف ما لم تمر الفوائت
 نفسها استا والحق ان الاعتبار هو صيرورة الفوائت نفسها استا
 ولا معنى لاعتبار وجود اوقات لا فوائت فيها السقوط الترتيب اذا
 السرة سقوطه بكثرة الفوائت ان لا يؤدي الاشتغال بفعلها على
 الترتيب الى تفويت الوقتية فمما زاد الاوقات بل فوائت لا اثر لها
 العلة في عدم الخلاف وفيما اذا زاد على الصلوتين في المسئلة المذكورة
 وما ذكره صاحب الحقايق لان الترتيب اذا سقطت بست صلوات

صلوات حذرا من الاقضاء الى تفويت الوقتية فسقوط سبع او اولى
 والطائفة الاخرى لم يعتبروا الا تحقق فوات ست وليس بالوجيد
 ولهذا اقتصر في المنظومة على ذكر الصلوتين صحتي صلي العشاء ثم بلغ
 قبل طلوع الفجر يلزمه اعادتها وهي واقعة محمد بن الحسن سالها ابا ج
 فاجابه بذلك فقضاها وادخله صفة رجل فانه صلوات في الصحة
 فرض مرضا يضره الوضوء ولا يقدر في الركوع والسجود فقضاها
 باليتم والايام جاز ولا يلزمه اعادتها اذا صحت اذا فاته صلوات
 ينبغي ان يقضيها في البيت لا في المسجد سئل ان تبني وتقصير شكك
 في صلاة انه صلىها ام لا ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت
 ثم شك فلا شيء عليه لان الظاهر من حال المسلم الاداء في الوقت
 ومن مات وعليه صلوات فاوصى بمال معين يعطى لكفارة صلواته
 لزم ويعطى لكل صلاة كالفطرة ولو ترك ذلك وكذا لصوم كل يوم
 واعايلوم تنفيذها من الثلث وان لم يوص وتخرج به بعض الورثة
 جاز وان كانت الصلوات كثيرة والخطة قليلة يعطى ثلثة اصوع
 عن كل صلاة يوم وليلة مع الوتر مثله لفقير ثم يدفعها الفقير الى
 الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل مرارا حتى يستوعب
 الصلوات ويجوز اعطاؤها الفقير واحد دفعه بخلاف كفارة
 اليمين والظهار والافطار بلا عذر ولو فدى عن صلواته في
 مرضه لا يصح كذا في التاتارخانية ومن اراد ان يقضي صلواتها
 ان كان لاجل نقصان دخلها او كراهة فحن والافضل يكره وقيل
 لا يكره لانه اخذ بالاحتياط الا بعد الفجر والعصر لانه نقل ظاهر
 وهو مكره بعدهما والله سبحانه اعلم **في صلوة المسافر**
 وفيها ابحاث **الاول** في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا
 مسافة ثلثة ايام من اقم ايام السنة بالاشهر الوسط وهو وسط
 الاقدام والابل واعتدال الرمح في البحر وعن ابي يوسف يومان واكثر

مطلق بيان معرفة كفارة الصلوة

مطلق بيان المسافر

الثالث وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراشي لكن قال
 المرغباني وعامة المشايخ قدورها بالفراشي فقبل احد وعشرون
 فرسخا وقبل ثمانية عشر فرسخا قال المرغباني وعليه الفتوى وقال
 العتباتي في جوامع الفقهاء وهو المختار وقبل خمسة عشر فرسخا
 اختيار صاحب الهداية اولى بشموله التسهيل والجبل فانه يعتبر في الجبل
 ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام وعند
 الشافعي اقلها مرحلتان ستة عشر فرسخا وهو رواية عن مالك
 وبه قال احمد لما في البخاري عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما
 انهما كانا يقصران في اربعة برد واستدلوا بالناسخ على الخفين
 من حديث مسلم عن علي رضي الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليله للمقيم وجه الاستدلال
 ان الآدمي في المسافر ليست للعهد الا لا معهود فمضى الاستدلال
 فتعم كل مسافر فلم كان السفر الشرعي اقل من ذلك لوجود مسافر لا يمكن
 المسح ثلثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعتبره ابن الهمام
 بانه قد يقال المراد المسافر اذا كان سفره يستوجب ثلثة ايام قال ولا يقال
 انه احتمال بخالف الظاهر فلا يصح اليه لانا نقول قد صار واليه فيما اذا
 بكر المسافر في اليوم الاول ومضى الى وقت الزوال فبلغ المرحلة ونزل و
 بات فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم بكر كذلك في اليوم الثالث فبلغ الله
 المقصد قبل الزوال فان هذا مسافر على الصحيح كما ذكره السرخسي و
 لا يمكن المسح تمام ثلثة ايام فظهر انه انما يسمى ثلثة ايام اذا كان سفره
 ثلثة ايام وهو عين الاحتمال المذكور انتهى وكذا لو نزل في مسافر ثلثة
 ايام ثم اقام او بدله ان يرجع الى ما خرج منه قبل تمامها فانه يترخص
 بمقدار ما سافر فقط فقد صدق عليه في ذلك القدر انه مسافر ومع
 هذا لا يمكن شرعا ان يسمى ثلثة ايام والاولى ان يستدل باشارة
 هذا الحديث وباشارة حديث الصحيحين لاشارة امرأة ثلثة ايام

ومعها ذروح محرم وفي لفظ البخاري ثلثة ايام ان السفر التام الذي
 به تنقير الاحكام لكونه مظنة المشقة المقتضية للتخفيف هو الثلثة على
 ان الاخذ بها هو الاحوط وقد اعتبر الشرح هذا العدد في احكام كثيرة و
 بان الرخصة لمارة العزيمه ومشقة الوحدة وكما لها ان يكون الارحال
 عن غير الاهل والنزول في غير الاهل وذلك في اليوم الثاني اذا كان
 السفر ثلثة ايام والثلثة اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز قصر
 في قليل السفر فوجب ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير لاحد له وما روى
 عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم فعل صحابي وليس بحجة عند
 الشافعي على انه قد عارضه فعل صحابي فان مذهبنا مذهب عثمان
 وابن مسعود وسويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وابن قلبية وشريك
 بن عبد الله من الصحابة وبه قال الشعبي والنخعي والثوري والحنبل بن
 حنبل وسعيد بن جبير وابن سيرين من التابعين وما روى عنه حماد
 انه لا يقصر واقل من اربعة برد من مكة الى عسفان ضعيف بوجه
 اسما عيل بن عياش وهو ضعيف عن عبد الوهاب ابن مجاهد
 وهو اشد ضعفا منه قال يحيى واحمد ليس بشئ وقال الثوري لا آباء
 وقال النسائي متروك الحديث فلا يصح الاحتجاج به **الثاني** فيما
 المقيم يصير به المقيم مسافرا والمسافر مقيما وفي حكم السفر من فارق
 بيوت موضع هو فيه من ممر او قرية ناويا الى اذهاب الى موضع سائر
 وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة صار مسافرا فلا يصير مسافرا
 قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج حتى لو كان منه
 محلة منفصلة عن الممر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم
 يجاوزها ولو جاوز عمران من جهة حروجه وكان بمحله من محله من
 الجانب الآخر يصير مسافرا اذا المصير جانب حروجه وان كان هناك
 قرية متصلة بربض الممر فلا بد من مجاوزتها على الصحيح وان كانت
 متصلة بغنائها دون ربضها لا تعتبر بمجاوزتها على الصحيح اما فناء الممر

مطابق لصحاح المقيم مسافرا

فان كان بينه وبينه اقل من غلوة وليس بينهما مزرعة تعتبر بها
ايضا والا فلا والا صلى في هذا ما روى انس قال صليت الظهر مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاً والعصر بذي الحليفة
ركعتين متفق عليه قد انجز النية لا يصير مسافراً والا صلى
الظهر بالمدينة ركعتين وما ذكر البخاري قال خرج على رضي الله عنه فقصر
وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل هذه الكوفة قال لا حتى تد
قد ان الله خرج يصير مسافراً وان لم يغلب المصير عن بصره وعنده انه
لما خرج الى صفين قال لو جاوزنا هذه الحضر لقمنا فالحق كان امامه
في جانب خروجه رواه البيهقي وكذا لا يصير مسافراً بل نية حتى لو
خرج لطلب ابي او عزم لا يكون مسافراً ولو طاف الدنيا ما لم ينو
المسافة المذكورة وكذا صاحب الجيوش اذا طلب عدوه ولا يدرى ان يدره
وفي العود هم مسافرون ان كان بينهم وبين مقرهم مسافة السفر
للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كاجابة القمر في رمضان وامتداد
مدة السجدة ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاصح
ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان فرضت كل منها ركعتان
والقصر لازم عندنا وهو مذهب عمر وابنه وعلي وابن مسعود وجابر
وابن عباس وبه قال الثوري وحماد ابن ابي سليمان وعمر ابن عبد
العزيز والاوزاعي والحسن بن حي والحسن البصري وهو رواية عن
مالك واحمد قال يحيى السنه البخوي وهو قول اكثر اهل العلم وقال
الشافعي كل من القصر والاتمام جائز وبه قال مالك واحمد لان الاتمام
والقصر خصه كالقصر في الصوم وللجمهور حديث عمر بن الخطاب قال
صلوة السفر ركعتان وصلوة الاضحية ركعتان وصلوة الفطر ركعتان
وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد عليه الصلاة والسلام
وقد خاب من افترى رواه النسائي وابن ماجه واحمد والبيهقي با
باسناد صحيح قاله النووي وحديث عائشة رضي الله عنها قالت

ورنه

قالت فرضت الصلوة ركعتين فاقرت صلوة السفر وزيد في صلوة
الحضر متفق عليه وعن حفص بن عاصم صحبت ابن عمر في طريق مكة
فصلينا الظهر ركعتين ثم جاز رحله وجلس فراى ناسا قياما فقال
ما يصنع هؤلاء قلت يستحون قال لو كنت مستحيا لاعتيت صلوتي
صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد على ركعتين في السفر
وابابكر وعمر وعثمان كذلك متفق عليه ولفظ البخاري صحبت رسول
الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزيد على ركعتين حتى قبضه الله
وعنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ركعتين وركعتين
عمر ركعتين ومع عثمان ركعتين صد رامن خلافته ثم صلواتها اربعاً
واما صلواتها اربعاً فيما بعد كما في هذه الرواية لانه صار مقبلاً بالها
على ما روى الامام احمد وابوبكر بن ابي شيبة وابو عمر وابن عبد البر
والطحاوي ان عثمان رضي الله عنه صلى بمكة اربع ركعات فانكر الناس
عليه فقال ايها الناس اني تأهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في بلد فيصل صلوة
المقيم والآثار في ذلك كثيرة وهي تدل على ان الفرض ركعتان وان الاتمام
مكروه ولو كان جائز الفحالة عليه الصلوة والسلام مرة تعليم للجواز كما
في الصيام فان قيل قال انس كنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم شافراً من الصيام ومنا المفطر ومنا من يتم ومنا من يقصر
وعن عائشة رضي الله عنها قالت كل ذلك يفعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم صيام وافطر وقصر الصلوة واتم فلنا في طريق ما زيد
العمري وطلحة بن عمر قال ابن عبد البر لا يحتج بهما وقال الفرج بن الجوزي
المعروف منا الصيام ومنا المفطر والزيادة من قول زيد العمري ولم يصح الاتمام
احد من اصحاب الكتب الستة ولا من غيرهم سوى الارقطي ونقصه
لا هيد الشافعي معروف كما صحح الجهر بالبسملة فلما اقسام عليه اعترف
انه غير صحيح كذا ذكره السرخسي في شرح الهداية وليس المراد من

هل

قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
 الآية هذا القصر لان هذا القصر غير مفيد بالخوف اجماعا بل المراد
 قصر هبتها وقصرها وقت الخوف والامتناع ان النبي صلى الله عليه
 وسلم واصحابه والعزيم دأبوا وعن يعلى بن امية قلت لعمر بن الخطاب
 انما قال الله تعالى ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فقد امن الناس
 فقال عمر عجبت مما عجبت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته رواه مسلم
 واصحاب السنن الاربعة والتصدق بما لا يحتمل التملك ممن
 لا يلزم طاعته اسقاطه محض لا يقبل الرد كالتفوق عن القصاص
 فمن تلزم طاعته وهو الحاكم بما يريد او ان لا يقبل الرد يكون اسقاطا
 محضا وقد علم من هذا ان القصر عندنا عزيمه وقد يطلق البعض عليه
 اسم الرخصة ومراده انه رخصة اسقاط ولا فرق بينهما وبين الرخصة
 العزيمة في المعنى ولهذا يكره الاتمام عندنا حتى روى عن ابي جابر انه قال
 من اتم الصلوة فقد اساء وخالف السنة وان اتمه فان فقه في الثانية
 قدر الشاهد اجزائه والآخران نافله له ويصير مسألا لا خير السلام
 ولكونه بني النفل على تحريمه الفرض وان كان ذلك جائزا عندنا وان
 لم يقه في الثانية بطل فرضه لان القهود على الثانية فرض لانه اخر
 صلواته كما في الفجر والجمعة ولو ترك القراءة في احدى الاوليين بطلت
 لذلك ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي اقامة
 خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه فعليه ان
 اتم بصير مقبلا بدخول وطنه وان لم ينو الاقامة واما في غير وطنه
 فلا يصير مقبلا الا بنية الاقامة واقل الاقامة عندنا خمسة عشر يوما
 عند مالك والشافعي اربعة ايام وهو رواية عن احمد وعندهما ثمان
 وعشرون صلوة وجعل في المعنى هو المذهب استدلال مالك والشافعي
 بما روى انه عليه الصلوة والسلام اذن للمهاجر في اقامة ثلث ليال لما عسر

والجواب



لما عسر ان يكون له حاجة ولا حجة فيه كما لا يخفى واحتج احمد بانه عليه السلام
 قصر احدى وعشرين صلوة حين دخل مكة الى ان خرج الى منى وهو حجة على
 من قدر المدة باقى من ذلك لا على من قدر بالكثرة مسكوت عنه ولما اخرج
 الطبري اوى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما قال اذا قدمت بلدة و
 انت مسافر وفي نفسك ان تقيم خمسة عشر ليلة فأكمل الصلوة بها وان
 كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها وقال محمد في كتاب الآثار ثمانية وخمسة
 ثمان مائة عن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا فوطئت
 نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فاتم الصلوة وان كنت لا تدري متى
 تظعن فاقصر والاثني عشر في مثل هذا كالحج اذا دخل للركن في التقديرات
 الشرعية والموقوف فيه كالمرفوع فعملنا به لانه مثبت لزيادة سكت عنها
 ما استدلو به ولم ينافه فلو نوى اقل من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر
 وكذا ان نوى خمسة عشر يوما لكن بموضعين لا يصير مقبلا الا ان نوى
 ان يكون بيتوته في احدهما وان كان بقوله اخرج او بعد غدا اخرج و
 استمر على ذلك لا يصير مقبلا عندنا وهو مذهب الجمهور ولو بقي سنين
 وليس لذلك نهاية ابدأ وقال الشافعي يقصر الى ثمانية عشر يوما ثم يتم لما
 روى ابو داود ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام على حرب هوازن ثمانية
 عشر يوما يقصر الصلوة وروى انه عليه السلام اقام سبعة عشر يوما يقصر
 عام الفتح قال ابن عباس ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان زدنا ثماننا
 والاول ضعيف والثاني صحيح واصلح منه انه عليه السلام اقام بها تسعة
 عشر يوما قال ابن عباس ونحن نقصر تسعة عشر يوما وان زدنا اكثر
 الثمان رواه البخاري قلنا ليس فعله عليه السلام ما يدل على ثبوت القصر في الزيادة
 كما لا يخفى كيف وقد روى ابو داود ايضا والبيهقي باسناد صحيح انه عم
 اقام ببيتور عشرة عشر يوما يقصر واختار ابن عباس المذكور فدعا رصده
 اختيار غيره من الصحابة ومن بعده قال الترمذي اجمع اهل العلم على
 ان المسافر يقصر ما لم يجز اقامة ومثله قال ابن المنذر وعن عمر رضي الله

عنه

قال صلى الله عليه وسلم المسافر ما لم اجمع مكانا واقام الصحابة يراهم ههنا
تسعة اشهر يقصرون روى البيهقي في المعرفة بسناد صحيح
ان ابن عمر رضي الله عنهما قال ارجع علينا التيمم ونحن بأذربيجان
سنة اشهر في غزاة فكلنا نصلي ركعتين وفيه انه كان مع غيره
من الصحابة يفعلون ذلك واختار اكثر الصحابة راجع على
اختيار ابن عباس وحده وفي الفتاوى الغياثية المسافر اذا
دخل مصر وهو عزم انه متى حصل غرضه خرج لا يصير مقبلا وان
مكث سنة الا اذا كان مقصودا يعلم انه لا يحصل اقل من خمسة
عشر يوما فانه يصير مقبلا وان لم ينو الاقامة انتهى ولا يصح نية
الاقامة من العسكرة في دار الحرب لانهم بين ان يهزموا فيقصر او
يبرزوا فيفروا وحالهم هذه مبطله عن يمينهم لتردد هاهنا في الاقامة
ولا بد من تحقق النية من الجزم ولو كانت الشكوك لهم لان احتمال وصول
المدد للعدو او وجود مكيده من القليل يهزم بها الكثير فاقم
ذلك يمنع الجزم وعن ابي يوسف ان كانوا في المدينة في البيوت تصح
منهم وان كانوا في الخيام لا تصح وهذا بخلاف من دخل البيوت
بأمان حيث تصح نية الاقامة منه بالاتفاق وكذا لا تصح نية الاقامة
في الصحراء الا من اهل الاخبية حتى لو حاصر العسكرة وفي الصحراء
من دار الاسلام ونووا الاقامة لا تصح ما تقدم واما اهل الاخبية
فتصح منهم نية الاقامة فيها لانهم بمنزلة القرى حتى لو نزحوا
في موضع ونووها وعند هير من الماء في الكار ما يكفرهم منها ضا
ومقيمين ولو ارتحلوا عنه ونووا الذهاب الى موضع بينه وبينه
مسافة السفر وصاروا مسافرين والآفة الكافرة دار الحرب
اذا سلم ولم يتعرضوا له فهو على اقامته لعدم ما يزيلها ولو خاف
ففر منهم يريد سفر ثلثة ايام لم تعتبر نية هكذا وقع في الخلاصة
وفتاوى قاضي خان ولعل المراد لم تعتبر نية الاقامة بعد ذلك

روا

والافقد ذكر السروجي عن الاخيرة ان الاسير اذا انقلبت من العدو
فوطن نفسه على اقامة نصف شهر في غارا ونحوه قصر لانه محارب
للععد وكذا اذا سلم فبرز منهم وطلبوه ليقتلوه فخرج هاربا مسيرة
السفر انتهى فهذا يدل على انه يقصر وكذا اصرح بان يقصر في التناذر خائفة
بعلمه المحيط فتعين حمل تلك العبارة على ما قلنا ولا يصح ذلك
المعتبر في السفر والاقامة نية الاصل دون السبع كالحليفة والامير
من الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمساخر مع اجيره
والاستاذ مع تلميذه وفي الغنية نية السفر والاقامة الى الزوج ان
استوفى مهرها بعد العجل والاقبال وكذا الجندى ان كان يرتزق من
الامير والآفة انتهى والوجه انهما تبع مطلقا فانها اذا خرجت مع
السفر لم يبق لهما ان يتخلف عنه وكذا الجندى اذا كان رزقه بيت المال وقد
امره السلطان بالخروج مع الامير فهو تابع له نعم ذكر في الاخيرة ان
القطوع بالجهاد لا يكون تبعا للوالي وهو ظاهر وكذا قائد الاعرن اذا كان
باجر فهو تابع له كغيره من الاجراء والآفة فلو حمل رجل رجلا ظلم او
لا يدري المحمول ابن يذهب به ذكر الحاكم الشريد في المنتقى انه يتم
الصلوة يسير ثلثة ايام يقصر وينبغي ان يكون هذا اذا سأل فلم يجبه
وذكر في المنتقى ايضا ان المسلم اذا اسره العدو ان كان مقصده
ثلثة ايام وقصر وان لم يعلم سألته فان لم يجزه وكان العدو مقبلا
انما وان كان مسافرا قصر وينبغي ان يكون هذا اذا تحقق انه مسافر
والا يكون كمن اخذه الظالم لا يقصر الا بعد ثلثا وكذا ينبغي ان يكون
حكم كل تابع يسأل متبوعه فان اخبره بعمل يجزه والاعمل بالاصل
الذكر كان عليه من اقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وقيل اذا كان سفره
محققا ولم يعلم من متبوعه نية الاقامة عند دخوله مصر او قرية يلزم
الانعام وعلى الاصل الذي ذكرناه لا يلزم وهو الاصح لان المتيقن لا يزول
بالشك وتعدد السؤال بسبب من الاستبصار في السؤال مع عدم الا

ان كان

فر

الاخبار والمديون ان جسد عن يده ان كان محسرا يقصر لانه لم يوالا
 وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه او لم يعزم شيئا فاما ان عزم ان لا
 يقضيه فانه يتم بمنزلة نية الاقامة كذا في المحيط وكذا ذكر في الاخيرة
 عن ابن سماع عن ابي يوسف انه ان كان محسرا يتم وان كان موسرا
 الا ان يوطن نفسه على ادائه والعبد بين شركين احدهما مسافر
 والاخر مقيم ان تهايا في خدمة اتم في نوبة المقيم وقصر في نوبة الآخر
 وان لم يهايا يفرض عليه ان يقعد على رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه
 مسافر من وجه مقيم من وجهه على هذا اقل يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا
 فليعلم هذا وقد يفهم من التمثيل بالخليفة في اول مسألة التبع ان
 الخليفة والسلطان كغيره انه اذا نوى السفر يصير مسافرا ويقصر
 قيل هذا اذا لم يكن في ولايته اما اذا طاف في ولايته فلا يقصر والاصح انه
 لا فوق ما تقدم من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين انهم
 قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة وغير ذلك ومما قد قال اذا طاف
 في ولايته لا يقصر وهو ما خرج به حافظ الدين البرازي في فتاويه انه اذا
 خرج لتفحص احوال الوجبة وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد
 مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر والاعتبار لمن علل
 بان جميع الولاية بمنزلة مصره لان هذا التعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية
 عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسمع كذا في خروج قاصدا مدة السفر فاسم في التعليل
 الطريق وقد بقي بينه وبين مقصده اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي
 اذا خرج مع ابيه فبلغ في اثناء الطريق وقد بقي للمقصود اقل من ثلثة
 ايام لا قاله ابو بكر محمد بن الفضل وقال غيره من المشايخ الجواب كذلك
 في الصبي اما الكافر فيقصر لان نية الكافر في السفر معتبرة بخلاف نية الصبي
 قال في الخلاف هو المختار وقيل يقصران والحايض اذا ظهرت وقد بقي بينها
 وبين مقصدها اقل من ثلثة ايام تمت الصلاة وهو الصبي ذكره في
 الظهيرية **الثالث في اعتبار حال الصلاة في التغير وما يستلزم**

يستلزم عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه ان الصلاة مادام
 وقفا باقيا فهي قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد ما
 لم يؤد فاد اخرج تقررت في الامة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار
 حاله والمعتبر في ذلك اخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قدر ما يسهو
 قوله الله اكبر وعند ذوق قدر ما لا يسهو فيه اداء الصلاة والدليل من
 الجانبين عرف في الاصول **اعلم ان صلاة المسافر كما تستغير من الركعتين**
الى الاربع مادام في الوقت بنية الاقامة كذلك تستغير بالاقتداء بالمقيم ان
 تم الاقتداء اذا عرفت هذا فنقول اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح
 ولزمه الاتمام لما قلنا اتفاقا وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلاة
 تقررت في ذمته ركعتين فلا تستغير بالاقتداء بالمقيم كالتغير بنية الاقامة
 فيلزم اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة على رأس الركعتين بخلاف
 ما لو اقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت قبل تمامها لانه اقتدى حين اقتدى
 صادر فرضه اربع للبعثة مع قبول الصلاة للتغير وصار كالمقيم في
 حق تلك الصلاة وصلاة المقيم لا يصير ركعتين بخروج الوقت وكذا
 لو نام خلف الامام حتى خرج الوقت او سبقه الحدث بعد اقتدائه فاشتغل
 بالوضوء فخرج الوقت واختار البناء فانه يتم اربع لان خروج الوقت
 لا يغيرها بعد ما صارت اربع بالاقتداء اما لو اقتصد صلواته بعد
 ما اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصير ركعتين لزال الاقتداء بخلاف
 ما لو اقتدى متنفلا بالمفترض المقيم حيث يصلي اربع لو اقتصد لانه
 تمت التزم صلاة الامام وهناك يقصد الا اسقاط فرضه غير انه
 تغير ضرورة المتابعة وقد ذلت ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح
 سواء كان في الوقت او خارجا لعدم المانع فاذا صلى المسافر ركعتين
 سلم ويقوم المقيم فيتم صلواته بغير قراءة في الاصح وقيل يتم بقراءة
 لانه منفرد **والا** يجب عليه سجود السهو لو سها وجه الاصح بالنظر
 لكونه مقفيا بخبره حيث ادرك اول صلاة الامام ثم ذكره في المزايدة

محل تغير الصلاة

تحريرا وبالنظر الى كونه غير مقتد فعله وقد سقط عنه فرض القراءة
له القراءة واداء الاداء فليكن كونه مستحيا او حراما تحت الحرمة بخلاف
المسوق فانه ادرك قراءة نافلة ولو فرض ان امامه لم يكن قارئا في الاوليين
فارقاه في الآخرين يلحق بالاوليين ويحلقوا الشفع الثاني عن القراءة
لم يدرك بالنظر اليه قراءة اصلية اذ ذاك قد اذنت قراءته بين ان تكلم
تحريرا بالنظر الى التحريم او يكون ركنا بالنظر الى الفعل والاختياط هو الا
بالفرض اذ يلزم من تركه لنفسه ولا يلزم من فعله للمكروه ويستحب للمسافر
اذا سلم ان يقول لهم انتم اصلوا تكفانا قوم سفر لاحتمال ان يكون خلفه
من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع به ليسأله فيحكم بفنائه صلوته نفسه
بناء على ظن ان امامه مقيم قد فسدت صلوته بسلاسه على ركعتين وهذا
محتمل ما في الفتاوى اذا اقتدى بامام لا يدرك افسا فهو ومقيم لا يضر
لان العلم بحال الامام شرط الاداء بجماعة استثنى لانه شرط في الابتداء
لما في البسوط رجل صلى بالقوم الظهر ركعتين في قرية او مصر وهو لا يدرك
امسا في هوام مقيم ففصلوا ثم فاسدة سواء كانوا مقيمين او مسافرين
لان الظاهر من حال من في موضع الإقامة انه مقيم والبناء على الظاهر
واجب حتى يتبين خلافه فان سألوه فاخبره انه مسافر جازت
صلواتهم استثنى وفي الغنية وان كان خارج المصر لا تقصد ويجوز اخذ
بالظاهر في مثله استثنى وروى ابو داود والترمذي عن عمر بن الخطاب
قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتي فقام
بكتنه ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين يقول يا اهل مكة صلوا اربعا
فانا قوم سفر صححه الترمذي ولو قام المقتدى المقيم قبل سلام الامام ففوى
الامام الإقامة قبل تقيد ما قام اليه بالسجدة لزمه الرخص ومتابعة
الامام فلو لم يفعل فسدت صلوته لانه ما لم يسجد لم يستكمل خروجه
عن صلوته الامام قبل سلام الامام وقد بقي على الامام ركعتان بنيت الاقامة
فوجب عليه الاقضاء فيها فاذا انقضى فسدت بخلاف ما لو نوى بعد التقيد

بيان

التقيد بالسجدة فانه قد استحكم انفراد حيزه لورفض وتابع نفسه
صلوته لا فتدائه في موضع الانفراد ويستثنى على ما ذكرناه في اول هذا
البحث ان من قاته صلوته مقيم قضاها اربعا مقيما او مسافرا ومن قاته
صلوته في السفر قضاها ركعتين مسافرا او مقيما ومن صلى الظهر في منزله
وهو مقيم ثم خرج الى السفر في وقتة ثم دخل وقت العصر فصلاها وهو
مسافر ثم تذكر شيئا في منزله فوجع اليه قبل خروج وقت العصر ثم خرج الوقت
ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة لزمه قضاء الظهر ركعتين والعصر
العصر اربعا بناء على ما ذكرناه ان الصلوة قابلة للتغير ما بقي الوقت مالم
تؤد وان المعتبر آخر الوقت وقد كان في آخر وقت الظهر مسافرا ولم تكن
اذيت وفي آخر وقت العصر مقيما حيث رجع الى منزله فتفترت الظهر
ركعتين والعصر اربعا والله اعلم **الرابع في الوطن** قالوا الاوطان
ثلاثة وطن اصلي ووطن اقامة ووطن سفر فالاصلي هو مولد الانسان
او موضع تاهل به ومن قصده التبعث به لا الارتحال عنه اقالوا
كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطنه
وفي الموطأ هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تاهل فيه فقوله او توطن
فيه يتناول ما عزم القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتاهل فيه هذا
لو عزم من له ابوان في بلد القرار فيه وترك الوطن الذي كان له قبله يكون
وطنه ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به فقبل لا يصير مقيما
وقبل يصير مقيما وهو الاوجه لما مر من حديث عثمان رضي الله عنه ولو
كان له اهل ببلدتين فابتدأ ما دخلها صار مقيما فان ماتت زوجته في
احدهما وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يبقى وطنه اذ المعتبر الاهل
الدار كما لو تاهل ببلدة واستقرت سكنه وليس له فيها دار وقيل يبقى
وطن الإقامة ما ينوي فيه الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن
مولده ولا له به اهل ووطن السفر ما ينوي فيه الإقامة اقل من خمسة عشر يوما
وليس مولده ولا له به اهل ويسمى وطن السكينة ايضا والمحققون على عدم

ما قاله جن

اعتباره ولا لم يذكره صاحب الهداية لانه فيه بوصف السفر وهو كما لم يغازة
نحو الاصل فيستغنى بمثل حتى لو كان له وطن اصلي فاستقل عنه واستوطن غيره
خرج عن كونه وطنا له حتى لو دخله بعد ذلك لابلز من الامام ما لم ينو الاقامة
لما مر من انه عليه الصلوة والسلام واصحاب المهاجرين قروا بكنة موطنهم كانت
وطنهم الاصلى لو كنتم استوطنوا المدينة فالت وطنية مكة ولا يستغنى بوطن
الاقامة ولا بالسفر لان الشئ لا يستغنى بما هو دونه واما وطن الاقامة
فيستغنى بوطن اقامة آخر وان لم يكن بينهما سفر وكذا يستغنى بالسفر وان
لم يطرأ عليه وطن اقامة آخر لضعف وطنيته ثم السفر ليس بشرط ثبوت
الوطن الاصل بالاجماع وكذا الثبوت وطن الاقامة في ظاهر الرواية وعن
محمدا انه شرط ثبوت وطن الاقامة ان يتقدم سفر ويكون بينه وبين
ما صار اليه منه مدة سفر حتى يخرج من مصره لا قصد السفر فوصل
الى قرية ونوى اقامة ختم يومها بالانصير تلك وطن اقامته وان
كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو قصد السفر فقبل ان
يسير مدته اقام بقرية ختم يومها بالانصير وطن اقامته وعلى ظاهر
الرواية نصير تلك القرية وطن اقامته في الصورتين والله اعلم
الخامسة مسائل متفرقة برخص للمسافر ترك التثنية على قول
البحر وقال الفضل لا يرخص وفي المبسوط لشيء لا قصر في التثنية
وتكلموا في الافضل قبل التثنية ترخصا وقيل الفعل تقربا وقال الهند
الفعل افضل حاله النزول وقد تقدم عن ابن عمر رضي الله عنهما انه
قال لو كنت مسجعا لاتي وخرج قال هشام رايت محمدا كثيرا لا يتطوع قبل
الظهر ولا بعد ما ولا يبع في الكعبة الفجر والمغرب وما اتيه يتطوع قبل
العصر ولا قبل العشاء كذا في شرح الهداية للشرح والعاوي والطبع
في سفره في الرخص سواء علم عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري و
داود والمزني وبعض المالكية وقالت الثلاثة ليس للعاصي بسفره
كالابن اولى سفره كما طع الطريق ان يترخص بالرخص المشروعة

في بيان رخصة ترك التثنية للمسافر

في بيان رخصة ترك التثنية للمسافر

المشروعة للمسافر لانه في حاله المستحق للتم وفيما سأل على عدم جواز صلوة
الخوف للبغاة وقطاع الطريق بالاجماع قلنا هذا قياسه مقابل النص
من الكتاب والسنة قال الله تعالى في كان منكم مريضا او على سفر فعدة من
ايام اخر الآية واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
الآية وان كنتم مرضى او على سفر الآية وقال عليه الصلوة والسلام يسبح
المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولا فصل في هذه النصوص بين
مسافر ومسافر على ان الله تعالى لم يمنع بغيره عن عبادة في الدنيا المعصية
والا لما ابا حرام النكاح والبيع والشراد وغير ذلك من العقود الشرعية
التي يشرعها من نعمه ولا يقال ذلك للضرورة كاكل الميتة ونحوه لانا
نقول فينبغي ان يقتصر على الضرورة ولا يباح الزايد كاكل الميتة ولا قائل
به والقياس على عدم جواز صلوة الخوف للبغاة وقطاع الطريق غير صحيح
لانه المعصية في حقهم في نفس الصلوة اذ قصد هم بها محاربة الله ورسوله
والمعصية فيما نحن فيه فيما تعلقت به الصلوة ونحوها من الرخص لا في
عينها فصار كالصلوة عند الطلوع مع الصلوة في الثوب الغضوب وكالتزق
في حق ثبوت النسيح الوطني في الخيض قليلا مثل ولا يجوز الجمع عندنا بين
صلوتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة
وهو قول ابن مسعود وسعد بن ابي وقاص وابن عمر والنخعي وابن سيرين
ومكحول وجابر بن زيد وعمر بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك
وقال الشافعي واحمد ومالك في المشهور عنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر
وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعذر السفر او المطر تاخير اذان
يؤخر الاولى الى وقت الثانية فيصليهما فيه اما التاخير فلهم فيه وتقدم
بان يقدم الثانية الى وقت الاولى فيصليهما فيه اما التاخير فلهم فيه احاديث
يعارضها ما في صحيح مسلم من قوله عليه الصلوة والسلام ليس النوم نكاحا
التفريط في البيعة بان يؤخر صلوة الى وقت الاخرى وهو محرم وذلك
مبيحة والمحرّم مرجح على المبيح عند المعارضة على ان الجمع على صحته منها ليس

عينة

دليل على الجمع في وقت واحد بل كلها محتملة للجمع من حيث الفعل باداء
الاولى اخر وقتها والثانية في اول وقتها واما ما روى يحيى عن عبد
الله عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء
العشاء بعد ما يغيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان اذا جده السير جمع بينهما فقال الامام ابو جعفر الطوسي وروي
ذلك احد من اصحاب نافع عنه لا عبد الله ولا مالك ولا الليث على انه
يجوز ان يراد انه صلى العشاء التي بها حصل الجمع بعد ما غاب الشفق مع
صلوة المغرب في آخر وقتها وبذلك عليه رواية اسامة ابن زيد قال اخبرني
نافع ان ابن عمر جده السير حتى كان غيبوبة الشفق جمع بينهما قال و
في طريق آخر حتى اذا كان في آخر الشفق نزل وصلى المغرب ثم العشاء
وقد توارى ثم اقبل علينا فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل
هكذا اذا عجل به امر وفي طريق حتى كاد الشفق ان يغيب نزل فصلى
المغرب وغاب الشفق وصلى العشاء وقال هكذا كنا نفعل مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا جئنا السير واما التقديم فليس لهم حديث
صريح صحيح فيه الا ما روى قتيبة بن سعيد بن يزيد بن ابي جيب عن
ابن الطفيل عامر بن واثة عن معاذ بن جبل انه عليه الصلوة والسلام
كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زرع الشمس اخرج الظهر الى العصر فبصليهما
جميعا واذا ارتحل بعد زرع الشمس صلى الظهر والعصر ثم صار وكان اذا
ارتحل قبل المغرب اخرج المغرب حتى يصليها والعشاء واذا ارتحل بعد المغرب
عجل العشاء وفضلها مع المغرب قال البيهقي هذا حديث محفوظ صحيح
هكذا قال لكن قال الترمذي تفرد به قتيبة بن سعيد وهو غريب وقال الحاكم
في علوم الحديث هذا اسناد الاسناد والمقنن وائمة الحديث انما سموه تعجبا
من اسناده ومثله قال فنظرنا فاذا الحديث موضوع قتيبة بن سعيد ثقة
ماثون قال الحاكم بسنده الى البخاري قال قلت لقتيبة معي من كتبت عن
الليث حديث يزيد بن ابي جيب عن ابي الطفيل قال كتبه محمد بن خالد المديني

جيب

المديني قال البخاري كان خالد يدخل الاحاديث على الشيخ وقال الحاكم ولم
يحدثني زيد بن جيب عن ابي الطفيل رواية ولا وجدنا هذا المتن بهذا السياق
عن احد من اصحاب ابي الطفيل ولا عند احد من روى عن معاذ بن جبل
وخالد هذا متروك الحديث انتهى وعن ابي داود قال ليس بتقديم الوقت
حديث يثبت ذكره عند في الباب وهذا الحديث ذكره ابو داود والنسائي
والصحيح فيه ما خرجه في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام كان اذا ارتحل
بعد ما تزع الشمس صلى الظهر ثم ركبة وهل يجوز ابطال اصل قد اجتمعت عليه
الائمة من كون الوقت شرطا وبسبب لا يجوز تقديم الصلوة عليه مثل حديث
شانه مع ما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال والذي لا اله الا الله
ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا وقتها الاصلونين جمع
بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع اي مزدلفة بل انما يصح
بمثل حديث الجمع بعرفة والمزدلفة لكونه في غاية الضيق والشدة واما الجمع
في المطر فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما رسول الله صلى
الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف
ولا سفر قال مالك ادرى ذلك في المطر ولكن رد طه هذا بما اخرج به مسلم و
ابو داود والترمذي والنسائي واحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما اراد
 بذلك قال ان لا يخرج امته ولم يقل احد منهم بظاهر فتعين الحمل على الجمع
فعله كما قلنا واضطر واھم ايضا اليه اولى بتقدير بعيد لا دليل عليه وهو
قول بعضهم المراد ولا مطر كثيرا ومستدام او مطر ينزل عليه بل كان
مستظلا بسقف وليس لهم حديث يصرح بأنه عليه السلام جمع بين الصلواتين
في وقت واحد لاجل المطر قلت شعري اي ضرورة دعت الى هذا التقديم السمي
الذي يتجه كل طبع سليم والله الهادي الى صراط مستقيم **فصل في صلاة**
الجمعة اعلم ان صلاة الجمعة فرض عين على كل من استكمل شرائط وجوبها
دلى على فرضها الكتاب وهو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا

تجوز

البيع فانه امر وهو باطله وقد يقتضى الوجوب ونهى عما كان مباحا
 فيقتضى حرمة وبالشدة وهي كثيرة منها قوله عليه الصلوة والسلام
 لقد هممت ان آمر رجلا يصلي بالناس ثم احرق على رجال يتخلفون
 عن الجمعة بيوتهم رواه مسلم واحمد وقوله عليه الصلوة والسلام يستن
 اقوام عن ودعهم الجماعات او ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من
 الغافلين رواه البخاري ومسلم والنسائي واحمد وقوله عليه الصلوة
 والسلام من ترك ثلث جمعتها وناطع الله على قلبه رواه الخمسة وقوله عليه
 الصلوة والسلام رواج الجمعة واجب على كل محتار رواه النسائي بسناد
 صحيح على شرط مسلم وغير ذلك من الاحاديث وباتي بعضها ايضا
 ان شاء الله تعالى واجماع الامة على فرضيتها عينها كماه ابن المنذر
 وغيره حيث قال ابو بكر بن العربي لا يطلب على فرضية الجمعة دليل فان
 الاجماع من اعظم الادلة اذا تقررت هذا فاعلم ان ههنا اجماعا **الاول**
 في شرائط الجمعة اعلم ان للجمعة شروطا للوجوب زائدة على شروط
 سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والظاهرة من الحيض
 والنفاس وشروط الابداء زائدة على شروط سائر الصلوات من الظاه
 رة وغيرها مما ذكرنا **شروط الوجوب** فستة **اولها** الزكوة فلا
 تجب على المرأة لما روى طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا ربعة عبد مملوك
 او امرأة او صبي او مريض رواه ابو داود **الثاني** الإقامة فلا تجب
 على مسافر لقوله عليه الصلوة والسلام الجمعة واجبة الا على صبي او مملوك
 او مسافر رواه البيهقي وعليه اجماع الامة الاربعة وجهها العلم
 خلافا للظاهر **الثالث** الحرية فلا تجب على العبد لما مر من الحديث وعليه
 الاجماع ايضا وفي الفتاوى والمولى ان ينجع عبده عن الجمعة والجماعات
 والعبد ولو اذن المولى لعبده في الجمعة ذكر في النسبة تجب عليه وذكر
 الموعين ان الله يتخير وفيما اذا حضر باب الجمعة الجامع لحفظ الذابة

في شرائط الجمعة

في بيان الشروط الثمانية في إقامة الجمعة

في بيان الحرية

الذابة خلاف والاصح انه يصلي اذا لم يحل بالحفظ والمكانة يجب عليه وكذا
 معتق البعض ولا تجب على العبد لما دون في التجارة ولا على الذي يؤدي
 الضريبة وقال الشيخ ابو حفص الكبير المستأجر ان ينجع الاجير عن حضور
 الجمعة وقال ابو علي الاقاف ليس له ذلك لكن يسقط عنه من الاجرة قدر
 اشتغاله ان كان عبدا وان كان فريلا لا يسقط عنه شيء وان قال الا
 حظ ربح الاجرة بمقابلة اشتغاله في الصلوة لم يكن له ذلك **الرابع**
 الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا كان لا يقدر على الذهاب الى
 الجامع او يقدر الا انه يخاف ان يزيد مرضه او يبطي برونه بسببه لما مر
 في الحديث والشيخ الكبير الضعيف عن النبي صلى الله عليه وسلم **الخامس** سلامة
 العينين فلا تجب على الاعمي وان وجد قائدا عندنا في ح وعندهما ان و
 قائدا تجب عليه **السادس** سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع
 وأشار باستثناط سلامة العينين الى عدم وجوبها على الاعمي مطلقا
 اما اذا لم يجد قائدا الرجلين وان وجد من يحمله بالانفاق والفرق لهما
 بين وبين الاعمي ان الاعمي قادر على الشق عند وجود القائد دون المقعد
 وابوجه قاعدة ان القدرة بالغير لا تعد قدرة على ما مر وهو التحقيق
 والمريض ان وجد مساعدا قبل هو على الخلاف كالاغمي وقبل لا تجب عليه
 بالانفاق كالمقعد والاولى انه ان لم تنزه الحركة فكما لاغمي وان تنزه فكما
 والمرض كالمريض ان يفي المريض صانعا بذهابه على الاصح فالمرضى على
 هذا الوجه من جملة الاعذار التي تبين عدم التوجه الى المجمع والجماعات
 وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوحل ونحوها وانما اختصت
 بالجمعة بهذه الشروط لعدم تأديتها في أي مكان كان واختصاصها بمكان
 وصفة يحصل بها المخرج والمشقة بسبب العجز والضعف في المريض
 ونحوه وبسبب فوائد مصلحة نفسه او مولاه في حق المسافر والعبد
 والمخرج مدفوع رغبة من الله تعالى ولطفاً فلم تجب على هؤلاء لذلك
 وكفاهم اداء الظهر والوتر واوصلوا الجمعة اجازتهم ولم يلزمهم

جبر

جد

لمقعد

في بيان شرائط الجمعة
 في بيان شروط إقامة الجمعة
 في بيان الحرية

الظهور لأن سقوط الوجوب عنهم للرفق بهم فإذا تحملوا المشقة وقعت
فرضها واجزاء كحج الفقير **واما شروط الاداء** فستة ايضا
الشروط الاو المصروفناؤه فلا تجوز في القرى عندنا وهو مذهب
على بن ابي طالب وحذيفة وعطاء والحسن بن ابي الحسن و
النخعي ومجاهد وابن سيرين والثوري وسحنون خلا فاللثة الثلثة
لما روى ابن ابي شيبة عن علي رضي الله عنه انه قال لا جمعة ولا شريق
ولا صلوة فطرة ولا اضحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة وصححه
ابن جزم في المحلى وروى مرفوعا وهو ضعيف ولكن الموقوف في مثل
هذا كالمرفوع لانه من شروط العبادة وهي من احكام الوضع ولا
مدخل للتركي فيها واما ما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان اول
جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
بحواش قرية بالبحرين فلا ينافي في الموتى اطلاق الصدر الاول اسم القرية
اذ القرية يقال عليه عرفهم وهولغة القرآن واصر ببلهم مثلا اصحاب
القرية اي انطاكية وقالوا لا يزل هذا القرآن على رجل من القريتين
عظيم اي مكة والطائف وفي الصحاح جواثا حصن بالبحرين في مصر
على ما ياتي من تفسيره وما روى عبد الرحمن بن كعب عن ابيه كعب بن
مالك انه قال اول من جمع بنا في حرة بني بياضة اسعد بن زرارة و
كان كعب كلما سمع النداء ترحم على اسعد لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين
فكان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكره البيهقي وكثير من
اهل العلم فلا يلزم حجة لانه كان قبل ان تفرض الجمعة ويغير علمه عليه الصلوة
والسلام على ما روى في القصة انهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه
كل سبعة ايام وللنصارى يوم فلنجعل يوما نجتمع فيه نذكر الله
تعالى ونصلي فقالوا يوم السبت لليهود ويوم الاحد للنصارى فاجعلوه
يوم العرب فاجتمعوا الى مسجد همد فصيلا بهم وذكرهم وسموه يوم
الجمعة انزل الله تعالى فيه فذوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة

مسألة احكام شعبة اجمل او نعمان بن قيس
جمعة غازی قلنقی جائز او لوری الجواب او لوری
شعبة بن قيس

المدينة ولو سلم فتلک حرة من افسنة المصنف حديث علي رضي الله
عنه عن المعارضة والقاطع للشعب ان قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله
وزروا البيع ليس على اطلاقه اتفاق ادلا بجوز في البراري اجماعا
فهم قدروا القرية ونحن قدروا مصر وهو اولى الحديث علي رضي الله
عنه سيما ولا معارض له اذ لم ينقل عن الصحابة انهم حين فتحوا البلاد
اشتغلوا بنصب المناير والجمع الا في الامصار **واما** اختلافوا في تفسير مصر
اختلاف كثيرا والفصل في ذلك ان مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمع
من زمانه عليه الصلوة والسلام الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما
فهو مصر وكل تفسير لا يصدق على احدهما فهو غير معتبر حتى التعريف
الذي اختاره جماعة من المتأخرين لصاحب المختار والوقاية وغيرهما
وهو مالوا بجمع اهله في الكبر مساجده لا يسمون فانه منفرد بهاد مسجد
كل منهما يسمي اهله وزيادة ولم يعلم ان مكة او المدينة كانت في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم او الصحابة الكبر مما هي الان ولان مسجدهما
كان اصغر مما هو الان فلا يعتبر هذا التعريف وبالاولى ان لا يعتبر
تعريفه بما يعيش فيه كل محترف بحرفة او يجد فيه كل محترف فان مصر
وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا ومع هذا في
كل من محارف لا توجد في الاخرى فضله عن مكة والمدينة ولقد الصحيح
ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امير وقاض يتقد الاحكام و
يقدر الحدود وتؤلف صدر الشريعة لم عند اعتذاره عن صاحب الوقاية
حيث اختار الحد المتقدم ذكره بظهور التواني في احكام الشرع سيما
في اقامة الحدود في الامصار من ينف بان المراد القدرة على اقامة الحدود
على ما صرح به في تحفة الفقهاء عن الشيخ انه بلدة كبيرة فيها سلك و
اسواق ولها رسايق وفيها والى يقد على انصاف المظلوم من الظالم
محشمة وعلمه او علم غيره يرجع اليه فيما يقع من الحوادث و
هذا هو الاصح انتهى الا ان صاحب الهداية ترك ذكر الشك والرسايق

في بيان اختلافنا

في بيان تعريف مصر

بناء على الغالب اذ الغالب ان الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ
 الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد كذا فلما حصل ان اصح
 الحدود ما ذكره في التحفة لصدقة على مكة والمدينة وانما هما الا
 الاصل في اعتبار المصرية وفي الفتاوى الغياثية لو صلى الجمعة في قرية
 بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قري وقراها وال وحكم جازت الجمعة
 بنوا المسجد ولم يبنوا وهو قول ابو القاسم الصفار وهذا القرب الاق
 الى الصواب انتهى وهو ليس بجيد منها قبله والسجد الجامع ليس بشرط
 ولهذا اجمعوا على جوازها بالمصلي في فناء المص وهو ما انفصل بالمصعد
 المصالح من ركض الخيل وجمع العساكر والمناضلة ودفن الموتى
 وصلوة الجنائز ونحو ذلك لان حكم المص باعتبار حاجة اهله اليه و
 قدره محمد بالغلوة وقال ضيخان والاعتماد على ما روى عن النبي في
 كل موضع بلغت ابنته ابنة منى وفيه مفت وقاض يقيم الحدود
 وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفيه الرغبة في ان هذا ظاهر الرواية
 وهذا ايضا يقرب من تعريف صاحب التحفة وعن محمد ان كل موضع مصر
 الامام فهو مصر حتى انه لو بعث الى قرية ما يبالا اقامة الحدود والقصاص
 نصير مصر فاذا عزله تلتحق بالقرى ووجه ذلك ما صح انه كان لعثمان
 رضي الله عنه عبد اسود امير له على الريزة يصلي خلفه ابو ذر وعشرة
 من الصحابة الجمعة وغير هذا ذكره ابن حزم في المحلى وتجوز اقامتها بمكة في
 ايام الموسم اذا كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة هناك عند اتيح
 وان يوسف خلة فالجمعة لا تنها تتمصر اذ ذاك فان لها سكنا ويصير لها بالموسم
 اسواق بخلاف عرفات لانها لا ابنية بها وبخلاف ما اذا لم يكن الامير لموسم
 اي مير الحاج لانه لم يفوض اليه اقامة الجمعة ولا يصلي العبد بها بالاتفاق لا
 لعدم التخصر ولكن للاشتغال فيه بامور الحج من الترمي والذبح والحلق
 وطواف الافاضة وغيرها فيقع الحرج بصلواتها فهذا ينبغي ان يسقط
 الجمعة عن اهل مكة اذا خرجوا للحج وانفق ان العبد يوم الجمعة للحرج المذكور

ويل

المذكور في اقامة الجمعة في موضعين او اكثر من مصر واحد في جوامع
 الفقه عن النبي في روايات والظاهر عنه عدم جوازها في موضعين
 انتهى قال شمس المنة السرخسي في المبطل الصحيح من قول النبي في جوامع
 جوازها وعن النبي يوسف تجوز موضعين لا غير وعنه لا تجوز بمصر
 في موضعين الا ان يكون بينهما نهر فاصل في يكون كل جانب كمصر له ان اقام
 الجمعة من اعلام الدين فلا يجوز تقليلها وفي اقامتها باكثر من موضعين
 تقليلها ولما ان الشرط المص للجامع وهو موجود في كل فريق ولان
 في الحرج في موضع او موضعين حرجا في الدفن الكبيرة وهو مدفوع وقد
 يكون فيه ترسيخ الفتنة كان يكون بين اهل مصر اختلافا في حيث
 تنور الفتنة باجماعهم وقد امرنا بتسكين الفتنة في قول النبي يوسف
 لو تعددت فالجمعة لمن سبق واختلفوا قال بعضهم يعتبر السبق بالفراغ
 الصحيح انه بالافتتاح فان صلوا معا واشتبه الامر فسدت صلوة الكل و
 ذكر في التفريد والافضل هو الجامع الواحد وذلك للخروج من الخلاف و
 الخروج عن العدة بيقين وعن هذا وعن الاختلاف في المص قال في كل موضع
 وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصار اربع ركعات وينوي بها الظاهر
 حتى لو لم تقع الجمعة موقعا يخرج عن عدة فرض الوقت بيقين كذا في
 الكافي قال في فتاوى المجتهد هذا في القرى الكبيرة وانما البلاد فلا يشك في
 الجواز ولا تعاد الفريضة قال والاحتياط في القرى ان يصلي السنة اربع
 ثم الجمعة ثم ينوي سنة الجمعة اربعاً ثم يصلي الظهر ثم يصلي ركعتين سنة
 الوقت هذا هو الصحيح المختار فان صحت الجمعة فقد ادى سنتها على وجهها
 والا فقد صلى الظهر مع سنته قال وقول الناس يصلي الظهر بنية الظهر
 او بنية اقرب صلوة على ليس اصل في الروايات ولا يشك في جواز الجمعة
 في البلاد والقصبات انتهى وهذا الذي قاله من حيث كون الموضع مصر
 او لا وانما من حيث جواز التعدد وعدمه فالاولى هو الاحتياط لان
 الخلاف فيه قوي اذ الجمعة جامعة للجماعات ولم تكن في زمن السلف تصل

مه

على بيان نية آخر الظاهر



مطابق بيان شيخنا في هذا

مطابق بيان الامام في هذا

الآ في موضع واحد من المصرون الصحيح جواز التردد للضرورة
للفقوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفقوى وذكر في فتاوى آهو
ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع التي يصلي بعد الجمعة
الظهر في ديارنا فان وقع فرضا فقرأه السورة لا تضر وان وقع
نقلا فقرأه السورة واجبة انتهى والاحسن في النية بنوى آخر
ظهر ادركت وقتها ولم يسقط عني بعد حتى ان صحت الجمعة وكاه
عليه ظهر يسقط عنه والا فتقل ومن كان مقيما في اطار
المصر ليس بينه وبين مصر فرجة بل الابنية متصله اليه فعليه
الجمعة وان كان بينه وبين مصر فرجة من المزارع والمراعي فلا جمعة
عليه وان كان يسمع النداء والعلوة والميل والامبال ليس بشي كذا
روى الفقيه ابو جعفر عن ابي جعفر واخي يوسف وهو اختيار شيخنا
الائمة المحلوا في كذا في فتاوى قاضي خان وان دخل القروي المصوم
فان نوى المكث الى وقتها لم يمتد وان نوى الخروج قبل دخوله لا يمتد ولو
نوى الخروج بعد دخول وقتها لم يمتد وقال الفقيه ابو الليث لا يمتد
كذا في الخلاصة ولم يذكر قاضي خان الا عدم لزومها اذا نوى الخروج في يوم
قبل الوقت او بعده كما اختاره الفقيه فعلم انه المختار عنده لانه اذا نوى
اقامة ذلك اليوم في مصر التحق باهله بخلاف ما اذا لم ينو **الشرط**
الثاني ان يكون الامام فيها السلطان او من اذن له السلطان لقوله
عليه الصلوة والسلام من تركها وله امام عادل او جاز فلا جمع الله
شمله ولا بارك له في امره الحديث رواه ابن ماجه غيره فقد اشترط
عليه الصلوة والسلام الامام وهو السلطان لاحاق الوعيد بتاركها
قال الحسن بن ابي الحسن البصري اربع الى السلطان فذكر منها الجمعة و
قال حبيب اني ثابت لا تكون الجمعة الا بامر وهو قول الاوزاعي ايضا
وقال ابن المنذر السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان او من براه امره
فاذا لم يكن كذلك صلوا الظهر ولا تقرأ التمام بجميع عظيم اذ هي جامعة للجماعات

لجميع المتفرقة في المساجد وفي غيرها وقد تقع المنازعة في التقدم
والتقديم وفي التعجيل والتأخير فلا بد من له الولاية العامة والكلمة
الفاصلة حسم المنازعة المفضية الى العداوة والفتنة والى تقويت
الجمعة غالبا وعلى هذا كان السلف من الصحابة ومن بعدهم حتى ان علينا
انما جمع ايام محاصرة عثمان بامرهم ولو قلنا العبد عمل ناحية فصلا بهم
الجمعة جاز لما مر من حديث عثمان والتغلب الذي لا منشور له اذا كانت
سيرة في المرتبة سيرة الامراء يجوز له اقامتها لان بذلك تثبت السلطنة
فيستحق الشرط وليس للقاضي ان يصلي بهم اذ لم يؤمر به صريحا او
دلالة وكذا صاحب الشرطة وعن ابي يوسف ان لصاحب الشرطة ان
يصلي دون القاضي فان مات والى مصر فصلا بهم خليفة قبل اتيان وال
آخر صحيح وكذا الوصل القاضي او صاحب الشرطة فان لم يكن احدهم هؤلاء
فاجتمع الناس على واحد فصلا بهم جاز مع وجود احدهم لا يجوز
الابادة للضرورة هناك لاهنا ولو مات الخليفة وله امر او ولاية على
اشياء من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين
فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا او لو شرع الامور بها فيها من حضر آخر مكانه
مضى عليها ولو حضر قبل شروعه لا يصح شروعه والمرادة اذا كانت
سلطانه يجوز امرها باقامتها الا اقامتها والامور بالجمعة ان يستخلف
غيره وان لم يؤذن له في الاستخلاف بخلاف القاضي حيث لا يملك
الاستخلاف ان لم يؤذن له فيه والفرق ان الجمعة موقفة تقوت بتأخيرها
فالامر باقامتها مع العلم بان الامور عرض للاغراض المؤدية الى التقوية
امرا بالاستخلاف دلالة بخلاف القاضي لان القضاء غير موقف قال شرح
الهداية في كتاب ادب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان
يكون المستخلف قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن سمعها فلا لانها من شرائط
افتتاح الجمعة بخلاف ما لو سبق له الحديث فاستخلف من لم يسمع
الخطبة لان الخليفة جاز بان ليس بمفتني والخطبة شرط الافتتاح وقد

مطابق بيان شيخنا في هذا

زيد خطيب نائب نصبة مأذون وكل يكن
 خطيبا وابتداء صلواته بعد يد نائب نصبة
 عليك جازيل اولوري الجواب اذن عام
 واربعين وثلاثمائة ثمان مائة
 اوله
 زيد خطيب عذري بوق يكن وكندري اخي
 اوله جازيله حاضرا يكن بوق الجواب
 ابتداء مك جازيل اولوري الجواب
 خور نقد ريد ابتداء مك بوق كندري
 اما التي تجريد الجواب بوق كندري
 اوله

وجد في حق الاصل وبجلا في المستعبر فان له ان يعبر لانه يملك المنافع لنفسه
 كان له تملكها والقاضي انما اذن له ليعمل لغيره وهذا ما قالوا من قام
 مقام غيره لغيره لا يكون له اقامة غيره مقام نفسه ومن قام مقام
 غيره لنفسه كان له اقامة غيره مقام نفسه **ففرم** بعض الفضلاء من هذا
 ان الاستخلاف انما يجوز في الصلوة بعد الشروع حين قال في بعض مصنفاته
 ان الاستخلاف لا يجوز للخطبة اطلاقا ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما حدث
 الامام الا اذا كان مأذونا من السلطان للاستخلاف اعتمادا منه على
 التقيد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وانت خير بان اطلاقهم وفوقهم المذكور
 بين المأذون في الجمعة وبين القاضي فيعيد اطلاق الاستخلاف في الخطبة و
 في الصلوة غاية ما في الباب انه اذا خطب واداد الاستخلاف للصلوة لا يجوز
 ان يستخلف من لم يشهد الخطبة الا اذا كان بعد الشروع وسبق الحدث
 واما القاعدة المذكورة فنقول بجوابها ولا نسلم ان المأذون في الجمعة قام مقام
 السلطان لاجل الرعية خاصة غيره لغيره بل لنفسه بجلا في القاضي وذلك
 لان القاضي انما قام مقام السلطان لاجل الرعية خاصة ولذا لا يجوز حكمه
 لنفسه بل ولا لمن هو بمنزلة نفسه ممن لا تقبل شرادته واما المأمور به
 بالجمعة فانه ما قام مقام السلطان لاجل الناس فقط بل لاجل نفسه ايضا
 فان الصلوة المأمور بها قامة ليست مخصوصة بغيره بل هي له ايضا
 فقد قام فيها مقام غيره لنفسه لغيره الا ان الغير تابع له ونفسه
 اصل ذلك المقام فكان من القسم الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه
 فجاز له الاستخلاف كما في المستعبر وعلى هذا عمل الامة من غير تكثير فليتأمل
 ولا اذن في الخطبة اذن في الصلوة وبالعكس في الوقفات احدث الامام
 وقال لو اخطب ولا فصل بهم اجزاء ان يخطب ويصلي بهم **الشرط**
الثالث الوقت وهو وان كان شرطا لساير الصلوات الا ان الجمعة تختص
 بانها لا تصح الا في مجاز وفي ساير الصلوات فانها تصح بعده ايضا ووقتها
 وقت الظهر ما في البخاري عن انس كان عليه الصلوة والسلام يصلي الجمعة

في بيان الوقت للجمعة

الجمعة حين تيل الشمس في مسلم عن سلمة بن الاكون لنا مجتمع مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذ زالت الشمس الحديث وهو المتوارث من لدن النبي
 صلى الله عليه وسلم الى يومنا وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين في
 بعده ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل وليس له تمكلا الا
 حديث مسلم عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة
 ثم يذهب الى الجماعة فيقرأ بها حين نزول الشمس قال البيهقي بعض النواحي
 ولا دليل فيه ازغايته الاخبار بان الصلوة والرواح كانا حين الزوال لا
 ان الصلوة كانت قبله فان قيل قوله حين الزوال لا يسع هذه الجملة قلنا
 المراد ما يداني الزوال لاحقيقتها فانها لا تسع الراحة ايضا لكونها
 زمنا لطيفا جذا ولا تصح بعد دخول وقت العصر خلا لما لا مانع وقت
 الظهر والعصر عنده واحد ولنا ان شرعيتها على خلاف القياس لسقوط
 الركعتين مع الاقامة فبراعى فيها جميع الخصوصيات التي وردت الشرع بها
 ولم يرد وقطاعة عليه الصلوة والسلام صلاها بعد دخول وقت العصر
 وكذا من بعده الى يومنا فلا يجوز خروج ولو خرج الوقت وهو فيها يلزم استنباط
 الظهر ولا ينبغي عليها عندنا خلافا للشافعي لاختلافهما كونهما شرطا
 والخلاف يتناقض فان عنده يجوز بناء احد الفرضين على الآخر وعندنا لا
 يجوز على ما تقدم في الامامة فافهم **الشرط الرابع** الخطبة وعليه
 الجمهور خلافا لامة مامية فانهم يجوزون اداها بلا خطبة وقد شدوا فانه
 لم يروا انه عليه الصلوة والسلام او احد من الخلفاء الراشدين في بعدهم
 صلاها بدونها فهي من جملة الخصوصيات التي لم يروا سقوط الركعتين
 الا مع مراعاتها فكانت شرطا وشرط الخطبة كونها في الوقت لا تصح قبله
 من جملة الخصوصيات المفيدة بها وان تكون بحضرة الجماعة فلو خطب
 وحده ثم حضرت الجماعة فصلي بهم لا يجوز للتوارث المذكور وقوله تعالى
 فاسمعوا للذي كر الله وهو يشمل الخطبة والصلوة فكما ان الصلوة لا تجوز
 بدون الجماعة عا ما يأتي ان شاء الله تعالى فلا الخطبة وذلك لانه لا

ف

في بيان الخطبة

في بيان شرط الخطبة

في بيان كون الخطبة
واجبة او مستحبة
في بيان كون الخطبة
واجبة او مستحبة

وان دلت على وجوب الشيء بعبارة فقد دلت على توقفه المذكور فيكون انشراح
السعي المسند الى الجوع اليه باشارتها ولا يشترط لصحتها كونها مستوعبة لهم
بل يكفي حضورهم حتى لو بعد واعنه او ناموا او كانوا اجزاء والظاهر
انه يشترط كونها جهر بحيث يسمعها من كان عنده اذا لم يكن به مانع ووركتها
مطلقا ذكر الله تعالى بينها عند الفتح وعند هما ذكر طويل يسمى خطبة و
واجبا كونها مع الطهارة والقيام وستر العورة وسنتها كونها خطبتين
بجلسة بينهما تشتمل كل منهما على الحمد والشهد والصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم والاولى على تلاوة آية وعلى الوعظ ايضا والثانية على
الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عوض الوعظ وهذه كلها فرائض عند
الشافعية لما اشرنا من جملة الخصومات التي لم ينقل اسقاط الركعتين الا
معهما فكانت كاصل الخطبة قلنا ذلك فيما لا يلزم منه الزيادة على النص بخبر
الواحد وقد افترض هذه الاشياء ذلك لان الثابت بطريق التواتر
او الشهرة انما هو مطلق الخطبة في الوقت ولم يثبت ان كل فرد من
افراد خطبة على الصلوة والسلام كان مشتملا على جميع ذلك ولا يستلزم
اسم الخطبة فلا دليل على افتراضه فكان واجبا او سنة وتركه
من المعلوم يقينا انه على الصلوة والسلام لم يخطب قط بدون
ستر وطهارة **فان** نعلم ولكن لكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولا
دليل على انه انما فعله لخصوص الخطبة ولا يقال الخطبة قائمة مقام
الركعتين فيشترط لهما ما يشترط لهما لا نقول لا نسلم والا لما ابيح
الاستدبار فيها ولقطعهما الكلام العمد على ان مسلم روى ان ابا كعب
بن جحزة دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن ابي الحكم يخطب فاعدا
فقال انظر الى هذا الخبيث يخطب قاعدا والله تعالى يقول واذا اراد
اتجارة اولهوا فانفضوا اليها وتركوك قائما ثم صلى معه ولم يحكم هو
ولا غيره من الصحابة الموجودين اذ ذاك بفساد الصلوة وانما
انكر عليه تركه السنة وذكر ابو عمر بن عبد البر ذهب مالك واهل

واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الا الشافعية ان الجلوس بينهما
سنة ولا يثبت على من تركه ولا يوجب يوسف ومحمد ان الشرط وهو الخطبة
وهي انما تطلق عرفا على ذكر طويل واقله قدر الشهد وما دون ذلك
لا يسمى خطبة في العرف ولا في اللغة ولا يوجب قوله تعالى فاسعوا الى
ذكر الله من غير فصل كونه ذكر اطول او قصير اكان الشرط المذكور
الاعم بالقسط غير ان المأثور عنه عليه الصلوة والسلام اختيارا احد الفردين
اعني الذكر المسمى خطبة والمواظبة عليه فكان ذلك واجبا او سنة
لان الشرط الذي لا يجزئ غيره اذا لا يكون ببيان العدم الاجمال في
لفظ الذكر وذكره البسيط والمجسط وملتقى البحار وشرح البخاري
لابن بطلان وشرح مسلم لصدر الدين الخياط والمؤرخون ان عثمان
بن عفان رضي الله عنه اول جمعة ولي الخلافة صعد المنبر فقال الحمد
لله فادبج عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالا
انكم الى امام فقال اخرج منكم الى امام قوال وسياثيك الخطب بعد
واستغفر الله لي ولكم ونزل وصلي ولم يتكلم عليه احد فكان اجماعا
منهم على الاكتفاء بهذا القدر وان القول المسمى خطبة في العرف
ليس بشرط فكان الشرط مطلقا ذكره فلو قال الحمد لله او سبحان الله
اولا الله الا الله او نحو ذلك اجزاء لكن لا بد من كون ذلك على قصد الخطبة
فلو عطف حمد الله لاجله لا يجزئ عن الخطبة وكبره للخطيب ان يتكلم
حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاذان والاقامة بل اول ولو خطب
ففر من كان خارجا او جاء آخرون فصلى بهم اجزاء هل لانه خطب القوم
حضور وصلى والقوم حضور ولو خطب ثم ذهب فتوضا في
منزله ثم جاء فصلى بمجره ولو تغدى فيه او جامع فاغتسل استقبل
الخطبة وذكره في الواقعات **ومنية** المفقرة لانه ليس من عمل الصلوة
والمرغيبا في لو رجع الى منزله فتغدى اجزاءه ولو خطب وهو جنب
فذهب فاغتسل ذكره هذا كله السراج في شرح الهداية **الشرط الثاني**

الجماعة على شرط طينها الا جماع من غير مخالف وانما اختلفوا في اقل عدد
هو عند ابي حنيفة ومحمد وذو رحم الله تعالى ثلثة رجال مكلفين سوى
الامام وعند ابي يوسف اثنان سوى الامام وعند الشافعي اربعون
رجلا احرار امة من ولا يظهرون صيفا ولا شتاء الا ظعن حاجة
وهو ظاهر من هجر احمد وعن مالك من يركب بهم قرية ويجدد عددا
وروى ابن جبير عن محمد بن ثنين لما روى ابو محمد الاسدي رسالة
اذا اجتمع ثلثون بيتا ليا مروا رجلا يصلي بهم الجمعة والجواب ان الاسدي
مجهول فلم يجز به وللشافعي ما مر من بحث المصنف من حديث اسعد بن
زارقة وانهم كانوا اربعين ولا حجة فيه ادلاله فيه على انهم كانوا
اقل ما جمعو او ما روى عن جابر مصنف الثلثة ان في كل ثلثة اماما
وفي كل اربعين فافوق ذلك جمعة فقال في شرح المذهب ضعيف
رواه البيهقي وغيره باسناد ضعيف قال البيهقي وهو حديث لا
يحتج بمثله اثنى ولا يوسف ان مسمى الجماعة متحقق في الاثنى و
كون الجمع الصافي اقله لا يمت ما نحن فيه اذ الشرط ليس جماعة هو مدلول
صيغة الجمع بل لما فيه معنى الاجتماع والاثني ذلك وجوابه ان
الشرط جماعة هو مدلول صيغة الجمع لقوله تعالى فاسمعوا للذي
الله فانه طلب الحضور متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو الذي ذكره يستلزم
ذاكر اقل من ان الشرط ان يكون مع الامام جمع وهو مسمى لفظ
الجمع لان لفظ الجمع الذي هو **جمع** ويشترط كونهم رجلا اعمالا
فلا تنعقد بالنساء والصبيان ولا يشترط كونهم احرار امة من
بل تنعقد بالعبيد والمسافرين وثمة اما من فيها ايضا وكذا للرضي
ونحوه من المعذورين خلافا لفرقائه لا ينعقد امامة من لا تجب عليه
الجمعة فيها عنده لسقوط وجوبها عنهم فلما ان عدم الوجوب
ليس مانعا فيهم بل للتخفيف عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخص فقام
كغيرهم فتجوز امامتهم كما تجوز امامة غيرهم ويشترط بقاء

بقاؤه الى السجدة الاولى عند ابي حنيفة فلو نفر وقبلها او نقصوا مستقبل
من بقى الظهر وعندهما يشترط بقاءه الى التيمم فلو نفر وابعدها
بين من بقى الجمعة وعندهما فر يشترط بقاءه الى تمامها بالقفود
فقد التمسك فلو نفر وقبل ذلك يستأنف من بقى الظهر لانه الجماعة
بشرط فلا بد من دوامه كالوقت ولهما انهما بشرط لان انعقاد فر يشترط
دوامهما كالمخطبة وابوح يقول نعم في شرط الانعقاد ولكن انعقاد
الصلوة وتحقق تمامه موقوف على وجود تمام الاركان لان دخول
الشيء في الوجود بدخول جميع اركانه فمالم يسجد فيها لا يسمى صلوة
ولذا لا يحسب بها لو حلف لا يصلي فكان ذهاب الجماعة قبل السجود كذا
قبل التكبير من جهة ان عدم الجماعة قبل تحقق مسمى الصلوة بخلاف
المخطبة لانها ثلث في الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقق الصلوة و
لا عبرة ببقاء الشصوان والصبيان لانها تنعقد بهم ابتداء فكذا
بقائه بخلاف العبيد وغيرهم من سائر من لا تجب عليه لما تقدم
الشرط السادس الاذان العام حتى ان السلطان او الامير اخلق
باب قصره وصلى فيه بحشمه لا يجوز جمعة وان فتحه واذن للناس
بالدخول جازت سوا دخلوا ولا وذلك لما مر غير مرة انها شرعت
بخصيات لا يجوز بدونها والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة
من جملة الخصوصيات فلا تجوز بدونه **المبحث الثاني في صفته**
يستحب التكبير بها الحديث ان هزيمة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسلا الجنابة ثم راح فكانما قرب بدنة
من راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة
فكانما قرب كبش اقرن ومن راح من الساعة الرابعة فكانما قرب دجا
ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام
حضرت الصلاة يستمعون الذكر رواه الجماعة الا ابن ماجه قيل للرازي
العصاة او قامة فانه في ساعة واحدة وفي بعد الزوال وآله

في بيان الاذان العام

في بيان صفته

لش
ج

ذهب مالك واختاره القاضي الحسين وامام الحرمين ومسكو بلفظ
 الرواج فانه يستعمل بعد الزوال ورد بانه يستعمل في مطلق الذهاب يقال
 راج القوم اساروا ذكره البغوي وانكر الا زهري اختصاص الرواج
 بما بعد الزوال وغلط قائله وقال هو عبارة عن السير ليل او نهارا
 وذكره القاموس راج للمعروف براج راحة اخذته له حقة وارجحوه
 بده لك اخفت ومنه قوله عليه السلام ومن راح في الساعة الثانية الحديث
 لم يرو رواج النهار بل المراد خفاها انتهى فكانت عليه الصلوة والسلام
 قال من نشط الى الجمعة في الساعة الثانية والجمهورية على ان المراد
 الساعات النهارية وان المقرب للبدنة من راح في اول النهار من
 طلوع الشمس وهو الاظهر او من طلوع الفجر على اختلافه في ذلك ورده
 القفال بانه لو كان المراد ذلك لاسوى الحائيات في الفضيلة في ساعة
 واحدة مع تعاقبها في الجملة وبانه لو كان كذلك لاختلف الامر باليوم
 الشنائي والصائيف ولما كانت الجمعة في اليوم الشنائي لمن جاء
 في الساعة الخامسة والجواب عن الاول اننا لا نسلم الاستواء لانه لا
 من انواع المذكورة مختلف الاحاد فيمكن ان يهدي شخصنا كل من مابدة
 ومع هذا بدنة احدهما افضل من بدنة الآخر بدرجات وهذا في
 غاية الظهور وعن الثانية بانه عليه الصلوة والسلام ذكر ذلك على تقدير
 الاعتدال بين الليل والنهار كما هو دأبه في النظر الى الوسط الذي هو
 خير الامور هذا ان اعتبر ساعا اهل الحنابلة وهو ليس بلزوم بل
 الظاهر ان مواده عليه السلام تقسم هذا الزمان من اول النهار الى
 وقت الصلوة الظهر ستة اجزاء فتشتمل النهار الشنائي والصائيف
 ويؤيد مذهب الجمهور شدة التفاوت بين انواع القواين المذكورة
 فانه يدل على شدة التفاوت بين الساعات لمن تأمل ادنى تأمل
 وحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة اثنا عشر
 ساعة منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئا الا اياه

الاياه والتسوية اخر ساعة بعد العصر رواه ابو داود والنسائي
 وسئل ابن متى اروح الى الجمعة فقال اذا صليت الغداة فراج ان شئت
 وقبل اول بدعة حديث في الاسلام ترك البكر الى الجمعة ذكره في
 الكشف واما حديث اني هريرة في الصحيحين ايضا قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مثل المهر كمثل الذي يهدي بدنة ثم كالذي يهدي
 بقرة الحديث فالمراد بالمهر المبكر والمبكر بوفيقا بينه وبين قوله عليه
 الصلوة والسلام من غسّل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى
 ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل
 سنة اخر صيامها وقيامها رواه الترمذي وقال حديث حسن وصح
 الحاكم قال في القاموس والتعجيل في قوله عليه السلام لم يعلمون ما في التبرج
 الى الجمعة كالهدى بدنة وقوله عليه السلام لم يعلمون ما في التبرج
 سبقوا اليه بجمع التبرج وليس من المهاجرة انتهى ويستحب ان يلبس
 احسن ما يجد من الثياب لقوله عليه الصلوة والسلام ما على احدكم
 اوجدان يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته رواه ابو داود
 والنسائي ويستحب السواك والتطيب لقوله عليه الصلوة والسلام
 لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن
 دهنه او يمس من طيب بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم
 يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة
 الاخرى وفضل ثلثة ايام وبحسب الشي ونترك الاشتغال بالاذان
 الاول لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع واختلف في
 المراد بالاذان الاول فقيل الاول باعتبار المشرعية وهو الذي
 بين يدي المنبر لانه الذي كان اولاً في زمنه عليه الصلوة والسلام و
 زمن اني بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الذوراء
 حين اكثر الناس والاصح انه باعتبار الوقت وهو الذي يكون على
 المنارة بعد الزوال واذا صعد الامام على المنبر يجب على الناس

في بيان لبس الثياب
 في بيان السواك والتطيب
 في بيان الاذان الاول
 في بيان السواك والتطيب

ترك الصلوة النافلة لما تقدم وكراهتها عند الخطبة ويجب ترك الكلام ايضا
عند اتيح وقالوا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة لما عن ثعلبة بن مالك
ان جلوس الامام على الامام المنبر يقع الصلوة وكلامه يقع الكلام
وكذا عن ابي هريرة ولان الكراهة لا تخلو بفرض الاستماع ولا استماع
ههنا بخلاف الصلوة فانها قد تمت ولا يحج ما ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه
عن علي وابن عباس وابن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد
خروج الامام ولان الكلام ايضا قد تمت طبعاً فان الكلام بحر الكلام
فكان المنع احوط لانه ان الاستماع والانصات واجب عندنا وعند
الجمهور حتى انه تركه قراءة القرآن ونحوها ورد السلام وتسمية الله
العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل لما اخرج الشئ عن ابي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك
يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت وهذا يفيد بعبارة
منع الامر بالمعروف مع انه واجب وبالدلالة منع صلوة النفل و
القراءة والاذكار لانه اذا منع الواجب فالنفل اولى بالمنع ويرجح على
سائر الاحاديث الدالة على جواز تحية المسجد واباحة الكلام لانه
محرم والمحرّم مخرج على الميسر ولا يقال في رد السلام فرض فلا يمنع
منه لانا نقول ذلك اذا كان الشئ ما ذونا فيه شرعا وليس كذلك
في حالة الخطبة بل يترك فاعله انما واذا قرأ الامام ان الله وطولت
يصلون على النبي الآية فعن ابي جهم ومحمد بن فضال عن ابي يوسف
انه يصلي سرا وبه اخذ بعض المشايخ واكثرهم انه ينصت وفي
الحجة لو سكت فهو افضل تحقيقا للانصات وعن ابي جهم اذا عطس
بحمد الله في نفسه ولا يقرأ ولا يركع ولا يركع ولا يركع ولا يركع
رد السلام في نفسه ولا يركع ولا يركع ولا يركع ولا يركع
او يركع عند رؤية المذبح ولم يتكلم بلسانه ولا يركع ولا يركع
بعضهم يجب الانصات الى ان يشرع في مدح الظلم فلا يجزى وان

ولذا ذهب بعضهم الى ان البعد زمانا من الامام افضل ليله يسمع مدح
الظلم لكن الصحيح ان القرب افضل لما من الحديث ولقوله عليه الصلوة و
السلام احضروا الذكر وادنو من الامام فان الرجل لا يزال يتبعه
حتى يوتر في الجنة وان دخلها رواه ابو داود والحاصل ان الدعاء
فضيلة فلا يترك لاجل ما يباح ودها من معصية غيره كاتباع الجنادة
الي معها نايحة هذا وقد اختلف المتأخرون في البعد عن الامام فمحمد
بن سليل اختار السكوت في حقه ايضا ويصير بن يحيى اجاز القراءة ونحوها
وعن ابي يوسف اختيار السكوت وحكي عنه انه كان ينظر في كتابه ويصلي
بالقلم ولا منافاة بينهما فان طلب السكوت والانصات وان كان للاسماء
للاذنة لكن الكلام والقراءة للبصير الذي لا يسمع الامام قد تصل الى اذن
من يسمعه فيشغله عن فهم ما يسمع او عن السماع بخلاف النظر في الكتاب
والكتابة لكن لا فضل هو الانصات لقول عثمان رضي الله عنه للمضئ
الذي لا يسمع من الخطب مثل ما للمضئ السامع وعليه اكثر المشايخ و
اذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين يديه الاذان الثاني للتوا
والمبسوط يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن ابي
انه كان اذا فرغ المؤذن من اذنه اذاد وجهه الى الامام وعن عدي بن
ثابت كان عليه الصلوة والسلام اذا خطب استقبله اصحابه بوجوههم
ذكره ابن بطال في شرح البخاري لكن الرسم الان انهم يستقبلون القبلة
للمخرج في شوية الصفوف لكثرة الزحام كما في شرح الهداية للسروجي
واذا فرغ من الخطبة قاموا الصلوة وصلى بالناس ركعتين على ما هو
المؤثر المعروف وفي الحجة وغيرها يقرأ فيها قدر ما يقرأ في
الظهر لانها بدل منه وان قراء بسورة الحجة واذا جازك المنافقون
او يسمي اسم ربك وهما آيتك حديث الغاشية يتركا بالماثور عنه
عليه الصلوة والسلام على ما مر في صفة الصلوة كان حسنا لئلا يتركه
احيانا لئلا يتوهم العامة وجوبه **الجزء الثالث مسائل متفرقة**

ومن ادرك الامام صلى الله عليه وآله ما ادركه وبني عليه الجمعة لما اخرج
 السنة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا قمت الصلوة فلا تأتوها وانتم تسعون وانتم تسعون وانتم
 تسعون وعليكم التسكينة فاذا ركعت فصلوا او ما فاتكم فأتوا وهذا
 مطلق يشمل ما اذا ادركه بعد التشهد او في سجود السهو وهو
 قول الخ واني يوسف وقال محمد ان ادركه ركوع الركعة الثانية
 بني عليها الجمعة وان ادركه فيما بعد ذلك بني عليها الظهر لانه جمعة
 من وجه ظهر من وجه لفوات بعض الشرائط في حقه فيصير انما
 اعتبار الظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتبار الجمعة
 ويقعد في الاخرين لاحتمال التقلية ولهما انه مدرك للجمعة في هذه
 الحالة حتى تسترط نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكرناه من
 مختلفان لا يبنى احدهما على تحريم الاخرى كذا في الهداية الخطيب اذا
 صعد المنبر لا يسلم على القوم عندنا وبه قال مالك لانه قد سلم عند دخوله
 فلا محذور تسليمه ثانيا وقال الشافعي واحمد يسلم عليهم لما روى انه عليه
 السلام كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال
 السلام عليكم رواه البيهقي وقال ليس بالقوي وقال عبد الحق في الاحكام
 الكبرى هو مرسى قال واسنده ابو احمد من حديث ابن لهيعة وهو
 معروف والضعفاء ولا يحتج به انتهى وكل بلا فتي بالسيف بخطب
 فيها بالسيف كله وكل بلاد اسلم اهلها طوعا كالمدينة بخطب فيها بلا
 سيف كذا في روضة العلماء وفي التنايع الجهرية الخطبة الثانية دون
 الجهرية الاولى ويكره استدراكها وصف السلاطين بما ليس فيهم لان
 خلط العبادة بالمعصية وهي الكذب وربما ذكر بعض ذلك الى الكفر
 فقد ذكر في الفتاوى الثانية خاتمة في كتاب الردة سئل الصغار عن
 الخطباء الذين يقولون السلطان العادل الاكرم شاهنا شاه الاعظم
 مالك رقاب الامم ونحوه من الاوصاف هل يجوز قال لا لان بعض الفاظ

في بيان الخطبة بالسيف
 في بيان الاداء على السلطان

ظ

الفاظ كفر وبعضها معصية وكذب قال ابو منصور من قال للسلطان
 الذي بعض افعاله ظلم عادل فهو كافر واما شاهنا شاه فهو من خصا
 الله تعالى به دون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد به واما مالك
 رقاب الامم فهو كذب محض انتهى وقال حافظ الدين البراذي في
 فتاواه فلذا كان ائمة خوارجهم يتبعون عن المهراب يوم العيد و
 الجمعة حتى لا يسمعو احد الخطباء الذين تقرض شفاهم لذكورهم انما
 على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد انتهى وشاري قوله
 تقرض شفاهم الى ما روى انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 دابة ليلة اسرى في رجل لا تقرض شفاهم بمقاريض من نار قلت
 من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء خطباء من امتك يأمرون الناس
 بالبر وينسون انفسهم ذكره الامام البغوي في شرح السنة وفي
 المصابيح فنولاه على انهم يسمعون عن المنكر بان يكون به علنا على رأس
 المنبر فالى المشتكى وبه المستعان من احوالنا في هذه الزمان ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن صلى الظهر يوم الجمعة ولا عذر له
 صحت ظميره عندنا وان كان عاصيا وعند زفر لا يصح وهو قول
 الثلاثة لان الفرض في حقه الجمعة في هذا اليوم والظن به لغيرها
 لانه ما مور باداء الجمعة معاقب بتركها ومنه عن اداء الظهر ولا
 يجوز البديل مع القدرة على الاصل فلما فرض الوقت في هذا اليوم
 ايضا هو الظهر كسابر الايام ولا يخرج الوقت لا يقتض الا الظهر
 بالاجماع الا انه ما مور باسقاط الظهر بالجمعة فاذا لم يفعل كان
 عاصيا معاقبا وهو لا ينافي في الصحة كما لو صلوا لها في ارض مخصصة
 مع ثوب حرير وذهب نحو ذلك من المعاصي التي لا تخل بشئ من
 شرائطها واركانها ثم اذا بدله ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجب اليها
 قبل الفراغ منها بطلت ظميره التي صلوا بها بمجرد الشئ سواء ادرك
 الجمعة او لم يدرك عند الخ حجة ان يجب عليه اعادة الظهر اذا لم

يدرك

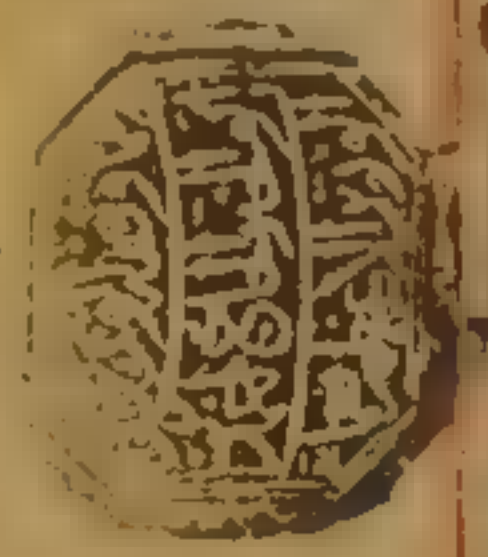
مطلب فرض الوقت الظهر يوم الجمعة

الجمعة أو بدله الرجوع فرجع وقال لا تبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة و
 في رواية ما لم يتم الجمعة لأن السعي دون الظهر لأنه حين لم يشرع في غيره
 بخلاف الظهر ونقض الظهر وإن كان ما مورأ به لكنه ضرورة أداء الجمعة
 أد نقض العبادة فصدا بلا ضرورة حرام فلا ينتقض دون أدائها
 وليس السعي إذا ولا يجرى إل السعي من خصائص الجمعة لاختصاص
 فعلها بكان وهو الذي تجمع شرائطها فيه بخلاف سائر الصلوات
 فإنه يجوز أدائها في البيت ونحوه فكان الاشتغال بالسعي كالاشتغال
 بها فينتقض به ما ينتقض بها ولأنه ما مورأ به إتمام الظهر بنقضها
 بالذهاب إلى الجمعة فذهابها إليها شروعي في طريق نقضها بالمأور به
 فيحكم بنقضها به احتياطاً لرفع المعصية ولو كان من صلى الظهر معذوراً
 كالمسافر ونحوه فسعي إليها لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقاً على هذا القول
 الثاني لكون فعله غير معصية وعلى التوجيه الأول لافرق بين وبين
 غير المعذور وهو الصحيح من المذهب **و** لو كان في الجامع فسعي
 الخطية ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا ينتقض ذكره قاض خان
 لأنه لم يرغب في الجمعة فصار كما لو خرج من بيته وسعى لا يقصد بها
 لذا ذكره السروجي ويظهر من التعليل أن المراد إذا لم يشرع بعد ذلك
 في الجمعة أما لو شرع فيها فينبغي أن ينتقض ظهره فإن أدركها المعذور
 بعد ما صلى الظهر وشرع فيها بطلت ظهره عندنا خلافاً لرفو
 هو يقول أن فرضه الظهر وقد أداه في وقت فلا يبطل بغيره
 ولأن المأور وإنما فارق غيره في الترخص بترك السعي فإذا لم
 يتوخص التحق بغيره **و** يكره للمعذور وبين والمسجودين أداء
 الظهر جماعة في المصربوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة
 أو بعده لأن الجمعة جامعة للجماعة فينبغي أن لا يكون جماعة غيرها
 في المكان الذي هي فيه ولذا ينطرق إلى الافتداء بهم غيرهم بخلاف
 أهل القرى لأنه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من

كراه الجماعة في يوم الجمعة

خطب واحد وصلى واحد

كغيره من الأيام ويستحب للمريض أن لا يصل الظهر قبل فراغ الإمام
 من الجمعة لرجاء البرء في كل ساعة **خطب** واحد وصلى واحد جاز
 والأولى أن لا يصل غير من خطب لأن الصلوة والخطبة كشئ واحد
 إذ الفرض للخطبة فلا يقيمها اثنان تذكراً للفريضة بالجمعة وهو صاحب
 ترتيب يقطعها **و** ينقض الفجر إن كان في الوقت سعة وإن فأت الجمعة
 صلى الظهر وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد إن خاف فوت
 الجمعة لا يقطعها فالمعصية عدم قطعها عنه خوف فوتها وعندهما
 خوف فوت الوقت له أن فرض الوقت للجمعة فإذا خاف فوتها سقط
 الترتيب ولهما أن فرض الوقت الظهر فإذا لم يخف فوته وجب الترتيب
 كذا في الكافي وهذا بناء على قول محمد الأخير ووجه معهما في خلافه ذكر
 بناء على قوله الأول فإنه واقفهما فيه على أن فرض الوقت هو الظهر ثم
 خالفهما آخراً وقال الفرض أحدهما غير عين وإنما يتعين بالفعل
 فالجمعة كمن الظهر ذكره السروجي عن الذخيرة فتوجه ما استدل
 له في الكافي على هذا لأنه قد تعينت بالشرع فيها فصارت هي فرض
 الوقت عنده **ح** على أن السروجي ذكر عن المفيد قال أبو حنيفة وأبي يوسف
 فرض الوقت الظهر كمن أمر غير المعذور بالسقاط بالجمعة **ح** وأما
 المعذور رخصته وقال محمد فرض الوقت كمن رخص له إسقاطها
 بالظهر قال ومثله في المحيط وفي الإنابيع هو أصح أقواله ثم قال السروجي
 قلت لو رخص له في ذلك أنه يترك الجمعة إذا صلى الظهر انتهى ويمكن
 أن يقال الضمير في رخص له يعود إلى المعذور وأما المراد رخص له
 في الحكم بصحة الظهر وهو لا ينا في اللفظ وذكر السروجي في الاستدلال
 للتحلف في مسألة تذكراً للفريضة كما آخر وهو أن محمد يقول الترتيب
 ثبت بخبر الواحد والجمعة بالأخبار المتواترة فلا يجوز أن يترك
 ما ثبت بالتواتر لما ثبت بخبر الواحد وهما يقولان أن الفوات
 إلى خلف وأصل وهو الظهر كلا فوات فغير هذا لا يحتاج إلى الجواب



عن موافقة محمد لهما في خلافية زفر **الامام** اذا منع اهل مصر ان يخرجوا من بلادهم في ذلك الموضع عن ان يكونوا من غيرهم
 يجمعوا قال الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا ان نزلهم بمكة السبب من
 الاسباب واداد ان يخرج ذلك الموضع عن ان يكون مصر أصح من غيرها
 ليس لهم ان يخرجوا بعد ذلك لانه كان له ان يصير موضعا فله ان يخرج
 موضعا عن ان يكون مصر أو ان نزلهم من غير مصر او اصرار ابرهم كان
 لهم ان يخرجوا على رجل يصلي بهم الجمعة لان منعه على هذا الوجه
 معصية ولا طاعة له في المعصية حضر والمسيح ملان ان تخط
 يؤذي الناس لا يخطي وان كان لا يؤذي احدا بان لا يطأ ثوبا
 ولا جسدا لا بأس بان يخط ويدنو من الامام وذكر الفقيه ابو
 جعفر عن اصحابنا لا بأس بالخط ما لم يأت خذ الامام في الخطبة
 وكبره اذا اخذ لان المسلم ان يتقدم ويدنو من الحراب اذا لم يكن الامام
 في الخطبة ليشع المكان على من يجي بعده وينال فضل القرب من
 الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان اما من جاء والامام
 يخط عليه ان يستقر في موضع من المسجد لان مشيه وتقدمه
 عمل في حال الخطبة وروى هشام عن ابي يوسف انه لا بأس بالخط
 ما لم يخرج الامام او يؤذي احدا في قتال او قاض خان وقد علم
 منه ان الخطبة تجاز بشرطين احدهما ان يؤذي احدا الا ان يذاه
 حرام والذو مسيح وترك الحرام مقدم على فعل المستحب وان
 ان لا يكون الامام في الخطبة لان الخطبة عمل وهو ايضا حرام
 في حال الخطبة فلا يرتكب لاجل امر مستحب ولا قال على الصلوة والسلام
 الذي رآه يخطي الناس ويقول افسحوا اجلس فقد آذيت لانه قد
 تخطى وقت الخطبة واذى وهو محل ما روى الترمذي عن معاذ بن
 انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى قاي الناس
 يوم الجمعة اتخذه جبراً الى جهنم وينبغي ان يقيد بما اذا وجد بعد الاما

من غير عند زفر ان لا يجاء بعده ان يأخذ ذلك المكان

اما اذا اتجه بان لم يكن في الورد موضع وفي القدم موضع فله ان
 يخطب اليه للضرورة ويكره تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على
 سورة من طوال الفضل لاسيما في ايام الشتاء ويكره السفر بعد
 الزوال يوم الجمعة قبل ان يصلحها ولا يكره قبل الزوال لعدم وجوبها
 قبله وتوجه الخطاب بالتسعي اليها بعده هذا هو الصحيح **فصل**
في صلوة العيد اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة
 هذا هو الصحيح من المذهب وتسمى بمكة ايها سنة في الجامع اله
 الصغير حيث قال عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني
 فريضة ولا يترك واحد منهما للكونها وجبت بالسنة الا يرى الى قوله
 ولا يترك واحد منهما فانه اخبر بعدم الترك والاحبار في عبادات
 الائمة والمشاريع يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب
 لتكلموا العدة وتكبروا لله على ما هديكم وقوله تعالى فصل لربك
 وانحر فان في الاول اشارة الى صلوة عيد الفطر وفي الثانية اشارة
 الى صلوة عيد النحر والسنة وهو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه عليه
 الصلوة والسلام انه كان يصلي صلوة العيد من حين شرعها
 الى ان توفاه الله تعالى من ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلاة الخلفاء
 الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين
 فكانت واجبة وحديث الاعرابي الذي قال هل علي غيره لا ينافيه
 لان الاعرابي لا يجب عليه من شرائطها المصروف بشرط انها جميع
 ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الخطبة فانها ليست بشرط لها بل
 هي سنة بعدها للنقل المستفيض بذلك **فصل** في صلوة العيد
 ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستباك والتطيب وليس احق
 الثياب والتكبير المصلا لانه يوم اجتماع للعبادة كالجمعة فيستحب
 واطهار النعمة والمسارة وذكر السروجي عن الجواهر قال يغسل
 بعد الفجر فان فعل قبله اجزاه ويتطيب بازالة الشعر وقلم الاظفار

مطلوب بان صلوة العيد

وفسح الطيب وقالت المالكية والشافعية يسئ في ذلك الذهاب
إلى الصلوة والقاعدة لأنه يوم الزينة بخلاف الجعفة قال السروجي و
هذا صحيح **يستحب** يوم الفطر أن يأكل شيئا قبل الصلوة لما روى
أنس كان عليه الصلوة والسلام لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرًا
ويأكلهن ويترأواة البخاري فلذا ينبغي أن يكون المأكول تمرًا إن
والأفشيأ حلوا **المستحب** يوم الاضحية تأخير الأكل إلى ما بعد
الصلوة لما في الترمذي كان عليه الصلوة والسلام لا يخرج يوم الفطر
حتى يطعم للأكلي يوم الاضحية حتى يصلي وقيل هذا في حق من يصلي في
حق غيره والأول أصح والأصح أنه لا يكره الأكل قبل الصلوة هنا
ولا ترك في الفطر **يستحب** أداء صدقة الفطر قبل الصلوة احتيا
للفقير لينفزع قبله للصلوة **يستحب** التوجه إلى المصلي ما شيا إن
قد رآه أقرب للنواضع ولا يكره الركوب قال المرغيناني لا بأس بـ
بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي أفضل **يستحب** التكبير جهرا
في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقا للاجماع وأما يوم الفطر فقال
ابو حنيفة لا يجهر وقال الجهر وعن أبي حنيفة كقولها لقوله تعالى وتكلموا
وتكبروا والله على ما هديكم وروى الأذقطنى عن سالم أن عبد الله
بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر من
حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي ولا ينجح أن رفع الصوت بالأذ
بدعة مخالفة لما في قوله تعالى واذكروا ربكم أنفسكم خيفة و
دون الجهر إلا ما خض بالاجماع والجواب عن ما استدل به أما الآية
فإنها يحتمل أن يراد بها التكبير في الصلوة أو يراد بها نفس الصلوة
والتكبير بمعنى التعظيم على أنها لا دلالة فيها على الجهر وأما الحديث فإنه
ضعيف بموسى بن محمد بن عطاء بن الظاهر المقدسي ثم ليس فيه أيضا
لما يدل على أنه كان يجهر به نعه روى الأذقطنى موقوفا عن نافع
أن ابن عمر كان إذا غدا يوم الفطر ويوم الاضحية يجهر بالتكبير حتى

جد

حتى يأتي المصلي ثم يكبر حتى يأتي الإمام وقال البيهقي الصحيح وفقد
على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي آخر روى
ابن المنذر عن ابن عباس أنه سمع الناس يكبرون فقال لقائل
أكثر الإمام قال لا قال ابن المنذر الناس أدركنا مثل هذا اليوم مع النبي
صلى الله عليه وسلم فما كان أحد يكبر قبل الإمام فيبقى مفاد الآية بل لا
معارض على أن قول الصحابي لا يعارضه هذا والذي ينبغي أن يكون
الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لا في كراهيته وعدمه فحدها
يستحب وعنده الأخفاء أفضل وذلك لأن الجهر قد نقل عن كثير من
السلف كابن عمر وعلي وابن أبي مائة الباهلي والنخعي وابن جبير و
عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن أبي عمير وبن عثمان والحكم والحناد
ومالك وأحمد وابن نوري ومثله عن الشافعي ذكره ابن المنذر في
الاشراق قال الفقيه أبو جعفر والذي عندنا أنه لا ينبغي أن تمنع
العامة عن ذلك لقلة رغبهم في الخيرات وبه نأخذ يعني أنهم
إذا منعوا عن الجهر به لا يفعلونه سرا فينقطعوا عن الخير بخلاف
العالم الذي يعلم أن الأسرار هو الأفضل ثم قيل يقطع التكبير إذا
استمر إلى المصلي سواء في الفطر أي على القول بالجهر والأصح وقيل
لا يقطع ما لم يفتتح الصلوة ويكره التنفل قبل صلوة العيد
وقد تقدم الكلام عليه في أوقات الكراهة فإذا دخل وقت
الصلوة بارتفاع الشمس وخرج وقت الكراهة على ما بيناه في
موضع يصلي الإمام بالناس ركعتين بلا اذان ولا إقامة
لما في الصحيحين سئل ابن عباس شهدت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم العيد قال نعم خرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم فصلى ثم خطب ولم يذكر أانا ولا إقامة ولأنه المنوا
وعليه الإجماع فيكبر تكبيرة الأحرام ثم يضع يديه تحت سريره
ويشتم على ما مر ثم يكبر ثلث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين

رث

بمسكته قد مر ثلث تسبيحات لا يؤدى الاتصال الى الاشتباه على العبد و
يرفع يديه عند كل تكبيرة منهن ويرسلهما في اثنتين ثم يضعهما
بعد الثالثة ويتعوذ ويقراء الفاتحة وسورة كما في الجملة ثم يكبر
يركع فاذا قام الى الركعة الثانية يبتدئ بالقراءة ثم يكبر بعدها
ثلث تكبيرات على هيئة تكبيره في الاولى بعد التكبير ثم يكبر و
يركع فالزوايد في كل ركعة ثلث والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي
الثانية قبله هكذا كيفية صلوة العبد عند علمائنا وهو قول ابن
معهود واني موسى الاسعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن
عامر وابن الزبير واني معهود البدرى والحنان وابن سيرين
والثوري وهو رواية عن احمد وحكاها البخاري في صحيحه مذ
لابن عباس وفي الترمذي قوله عن ابن الخطاب ايضا وزاد
المريغيناني ابا سعيد والبراء وقال مالك واحد في ظاهر قوله
يكبر في الاولى ستا وفي الثانية خمسا ويقراء فيها بعد التكبير
وهو مذهب الثوري والاوزاعي وقال الشافعي يكبر في الاولى سبعا
وفي الثانية خمسا ويقراء فيها بعد التكبير وهو مروي عن ابن
عباس وقال شريك ابن عبد الله وابن حنبل في الفطر في
الاولى اربع زوايد بعد القراءة وفي الثانية كذلك وفي الاخرى
واحدة زائدة في كل ركعة بعد القراءة وفيها تسعة اقوال اخر
ذكرها الشرحي في شرح الهداية والاحاديث المروية في هذا الفن
اربعة الاول عن عايشة رضي الله عنها كان عليه الصلوة و
السلام يكبر في العبد في الاولى سبع وفي الثانية بخمس قبل القراءة
سوى تكبيرة في الركوع رواه ابوداود وابن ماجه والحاكم وقال
تفرقه ابن اربعة الثانية عن عبد الله بن عمر وابن العاص قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى و
خمس في الثانية والقراءة بعدها كلتيهما رواه ابوداود وابن

ماجة

ابن ماجه قال الترمذي في العلل سألت البخاري عنه فقال هو صحيح
الثالث عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابيه عن جده
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في العبد في الاولى سبعا قبل
القراءة وفي الاخرة خمسا رواه الترمذي وابن ماجه قال الترمذي
حديث حسن وهو احسن شيء روي في هذا الباب وقال في علله الكبرى
سألت محمدا عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب اصح منه وهذه
اذله الشافعي الرابع عن سعيد بن العاص انه سأل ابا موسى الاسعري
وحذيفة ابن اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاخرى
والفطر فقال ابو موسى اربع تكبيرات على الجنازة فقال حذيفة صدق
فقال ابو موسى كذلك كنت اكبر في البصرة حيث كنت عليهم رواه ابوداود
وسكت عليه وسكوت يحيى بن منه كما علم من شرطه وكذا سكت عليه
المنذري في مختصره ونضعيف ابن الجوزي له بعبد الرحمن بن ثوبان
نقله عن ابن معين والامام احمد معارض بقوله صاحب التتبع
فيه وثقة غير واحد وقال ابن معين ليس به بأس لكن ابو عايشة
في سنده قال ابن القطان لا عرف حاله لكن قال الحاكم ابو عايشة
هو موثق سعيد بن العاص سمع ابا هريرة واما موسى الاسعري و
حذيفة بن اليمان وروى عنه مجهول ولو سلم ففي كل من تلك الاحاديث
الثلاثة نحو ذلك من المضعيف اما الاول فيما في ابن لهيعة من الكلام
مع شدة اضطرابه سندا واما الحديثان الاخران اللذان بليانه فقد
منع القول بصحتهما الاول بعبد الرحمن الطائفي ضعيف ابن
حنبل ويحيى وقال النسائي ليس بقوي وعن ابي خاتم انه مثل عبد
الله بن المؤمل وهو ضعيف والثاني بان كثير بن عبد الله عند
متروك قال احمد لا يساوي شيئا وضرب على حديثه في المستند
وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال النسائي والدارقطني متروك
وقال ابودرعة واهي الحديث واقطع الشافعي القول وقال احمد

هذا في صلاة العيد مع الامام لا يقضي
في صلاة العيد مع الامام لا يقضي

ما تخرج به والذي ذكره من عمل العامة بقول ابن عباس لا امر
بنيه الخلفاء بذلك كان في زمنهم اما في زماننا فقد زال اذ خليفة
الآن والذي يكون بمصر فاما هو خليفة اسما لا معز لا انتفاء بعض شروط
الخلافه على ما لا يخفى على من له ادنى علم بشروطها فالعمل الآن بما هو للذي
عندنا من حيث لا يقع الالتباس والله سبحانه وتعالى اعلم **باب في خطبة**
بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيهما بالتكبير يعلم في الفطر احكام صدقة
الفطرة والاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق وفي سنة ويسن
في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها **ويستحب** الاياب في غير طريق
الذهاب لما روى ابو هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم
العيد في طريق رجع في طريق غيره رواه الترمذي وقال جابر كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق رواه البخاري
ولان فيه تكثير الشهود اذا مكنته القرية تشهد لصاحبها **ومن فاتته**
صلوة العيد مع الامام لا يقضيها لا يختصا صرنا بشرائط قد فاتت
وان حدث عذر منع الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواتها من
العذر قبل الزوال وان منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم تصل
بعده بخلاف الاضحية فانها تصل في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر
في اليوم الاول والثاني وكذا ان اخرها بل عذر في اليوم الثاني والثالث
جاز لكن مع الاساءة فالجائز ان صلوة عيد الاضحية تجوز في اليوم
الثاني والثالث سواء اخرجت لعذر او بدونه اما صلوة الفطر
فلا يجوز الا الثاني بشرط حصول العذر في الاول ولا تصلان
بعد الزوال على كل حال والاصل فيه ما روى ان ركناء والى رسول
الله صلى الله عليه وسلم يشهدون انهم راوا الهلال بالامس فامرهم
عليه الصلوة والتسليم ان يفطر واوان يخرجوا الى عيدهم من العذر
ابوداود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وزاد ان الركبتا و
آخرها وروى الدارقطني اسناده حسن وصححه صحيح عبد الحق

هذا

الحق والبير في وروى الطحاوي ثنا عبد الله بن صالح ثنا هشيم بن
بشير عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير بن اسد بن مالك
اخبرني عمومي من الانصار ان الهلال خفي على الناس في آخر ليلة
من شهر رمضان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا
سياما فاجاء ركب فشهدوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
الزوال الشمس انهم راوا الهلال الليلة الماضية فامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم والناس بالفطر فافطر وانك الساعة وخرج بهم
من العذر وصلى بهم صلوة العيد فدل على عدم جوازها بعد الزوال
والاما اخرها على الصلوة والتسليم الى العذر والفرق بين الفطر
والاضحية ان عيد الفطر الذي اضيف اليه الصلوة يوم واحد و
عيد الاضحية الذي اضيف اليه ثلاثة ايام لانها اكمل ايام الاضحية
بالاجماع فالصلوة فيما سوى ذلك من الايام لا تسمى صلوة العيد
الا ان النقل ورد بها عند العذر في اليوم الذي يلي يوم الفطر مع
انه ليس عيد الفطر على خلاف القياس فافطر عليه والله سبحانه
وتعالى اعلم **فروع** الخروج الى المصلي وهي الجبانية سنة فان كان
يسعهم الجاهع على عامة المشايخ لما ثبت انه عليه السلام كان
يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية الى المصلي فان ضعف قوم عن الخروج
امر الامام من يصلي بهم في المسجد وروى ذلك عن علي رضي
الله عنه وفي جامع الفقيه ومنية المفق والذخيرة يجوز اقامتها
في المصروفنا في موضعين واكثر وروى قال الشافعي واحد
ولو خطب قبل الصلوة جاز ويكره ذكره في المحيط ادرك
الامام راكعا بركت لا حرام ثم للعيد ان طن انه يدركه في الركوع
لان محل التكبيرات القيام ويكره برأى نفسه لا برأى امامه لانه
مبوق وهو منفرد فيما يقضه وفاتت الذكر يقض قبل فراغ الامام
بخلاف فائت الفعل وان خاف ان لا يدرك الركوع مع الامام

هذا في خروج المصلي

ركع وكبره ركوعه وعن ابي يوسف يترك التكبير ويسبح ويسبح
 الركوع لان التكبيرات محلها وكبرها ان التكبير واجب والتسبيح
 سنة والوجوب يرجع الى الذات والكون في المحل الى الحال والترك
 بالذات اقوى والركوع قيام من وجه بخلاف ما لو تذكر الامام
 في الركوع انه ترك التكبيرات لقدرته على الاثبات بها في محلها الا
 وهو القياس الذي الكافي ولا يرفع يديه اذ كبره ركوعه لان الركوع
 سنة في محله والرفع سنة لا في محله فيرجح الوجه واذ ارفع
 الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبيرات فلا يثبتها لان
 المتابعة تقع فرضا والتكبير واجب ولا يثبتها في القومة
 لانها لم تشرع الا للفضل فلا يقضى فيها شيء ويسبح امامه في التكبير وان
 خالف رايه لانه حكمه على نفسه بالاقتداء وليس التكبير كالقنوت
 المنسوخ فيبطل رايه براه الا ان جاوز افعال الصلابة وهو يسبح
 تكبيره فانه لا يتبعه لانه محطى بيقين فان لم يسبح تكبيره بل سجع
 المبلغ يتبعه وان جاوز افعال الاحتمال ككون الخطاء من المبلغ لكن ينوي
 بكل تكبيرة الدخول في الصلوة لاحتمال انه كبر قبل وكذا الاحق يكبر برأى
 امامه لانه خلفه حكم بخلاف المسبوق نسى التكبير في الاولى حتى قراء بعض
 الفاتحة او كبرها ثم تذكر تكبير ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد ما قرأ الفاتحة
 والسورة يكبر ولا يعيد القراءة لانهما تمت وصحت بالكتاب والسنة
 فلا تقبل النقض بالرواية واعادتها بعد التمام نقضها بخلاف الوجهين
 الاوليين لانها لم تتم فكان لم يشرع فيها فيعيدها رعاية للترتيب سبق
 بركعة يقرأ في قضاء ما سبق اولاً ثم يكبر وذكر في النوادر انه يكبر ثم
 يقرأ لانه يقضى اول صلاته في حق الاذكار وجه وهو ظاهر الرواية
 ان البداءة بالتكبير يؤدي الى الحوالة بين التكبيرات وهو بخلاف الاجماع
 ولو بداء القراءة يكون موافقاً لعل رضي الله عنه على ما مر من مذهبه
 انه يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين النساء ان اردن ان يصلين

جيم
ص

يصلين صلوة الضحى يصلين بعد ما صلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب
 تأخير الصلوة في الفطر وتجيلها في الاضحية للحديث المتقدم وفي القنية
 يقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة وصلوة الجنازة على الخطبة وفي
 المضرات عن ابن المبارك في تقليم الاظفار وحلق العانة في العشر
 قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا يجب التأخير انتهى ومما ورد
 في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر
 واراد بغضنك ان يضحى فلا ياخذ شعراً ولا يقلق ظفراً فهذا محمول
 على الندب دون الوجوب بالاجماع فظهر قوله ولا يجب التأخير الا ان
 في الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً الا ان استلزم الزيادة
 على وقت اباحة التأخير ونهايته ما دون الاربعين فانه لا يباح ترك
 قلم الاظفار ونحوه فوق الاربعين قال القنية الافضل ان يقلم اظفاره
 ويقص شاربه ويلحق عانته وينظف بدنه بالاغسال في كل اسبوع
 فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوماً ولا عذر في تركه وراى الاربعين
 فالاسبوع الافضل والخمسة عشر هو الاوسط والاربعون الابد
 ولا عذر فيما وراء الاربعين ويسحق الوعيد انتهى واختلف في قول
 الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك روى عن ابي امامة الباق
 واثنى بن الاسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد جيد
 حديث ابي امامة جيد وروى مثله عن ليث بن سعد وقال ابن
 حنبل لا بأس به وذكر هذه المسئلة في القنية واختلف العلماء فيها
 ولم يذكر الكراهة عن اصحابنا وعن مالك انه كرهه وقال هو من فعل
 الاعاجم وعن الاوزاعي انه بدعه والاظهر انه لا بأس لما فيه من الاثر
 والله اعلم **والترغيف** الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع
 عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون و
 يتشبهون باهل عرفة قبل ليس بشئ مندوب ولا مكروه وذكر في
 النهاية عن ابي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكره لما روى

في بيان تقليم الاظفار

في بيان الترغيف

في بيان الترغيف

ان ابن عباس فعل ذلك بالبصرة وهذا يفيد ان مقابلة من رواه
 الاصول الكراهة ويدل عليه التعليل بان الوقوف عهد قربة في مكان
 مخصوص فلا يكون قربة في غيره والمروى عن ابن عباس محمول على انه
 مجرد الدعاء لا للتشديد باهل الموقف وعن مالك انه سئل عنه فقال ليس
 هذا من امر الناس وانما مفااتيح هذه الاشياء البدع اشترى ومراة
 بالناس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من امرهم فهو بدع
 والبدعة اذا لم تستلزم سنة فهي ضلالة وقال عطاء الخراساني ان
 استطعت ان تخلو بنفسك عشية عرفة فافعل اشترى وهذا هو
 المعتمد والله سبحانه وتعالى اعلم **وتكبير التشرية** عقب الصلوات
 قيل سنة عندنا والاكثر على انه واجب لمواظبة عليه الصلوة والسلام
 من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والصحابه بشرط الاقامة و
 الحرية والذكورة وكون الصلوة فريضة بجماعة مستحبة في المص هذا
 كله عند ائح فلا يجب على مستافر ولا عبد ولا امرأة الا اذا اقتدوا بمن
 يجب عليه ولا يجب عقب الواجب كالوتر وصلوة العبد ولا عقب النوا
 ولا على المنفرد ولا على المعذورين الذين صلوا الظهر يوم الجمعة بجماعة
 ولا على اهل القرى وعندهما يجب على كل من يصلي المكتوبة لانه تبع لها
 وله ان الجهر بالتكبير خلوف السنة والشرع ورد به عند استماع هذه
 الشرايط فيقتصر الا ان بالافتداء يجب بطريق التبحية **وابتداؤه**
 فخره عندنا وهو قول اخذ والاظهر عن الشافعي على ما ذكره النووي
 وقوله الآخر وهو قول مالك ظهر يوم النحر وآخره عصر يوم النحر
 عند ائح وعصر آخر ايام التشرية عندهما وهو قول احمد والا
 عن الشافعي وقوله الآخر صبح آخر ايام التشرية وهو قول
 مالك مالك ومن وافقه ان الناس تبع للحاج وهم يقطعون
 التلبية يوم النحر ضحى ويبعدون التكبير من صلوة الظهر ويشترون
 تكبيرهم بصلوة الصبح آخر ايام التشرية والناس تبع لهم

لهم والجواب عدم تسليم ادعاء التبحية بل المسلمون اصول في هذا الحكم
 ولا يوسع ولا يحد ومن وافق ما رواه ابن ابي شيبة ثنا حسين
 بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد
 الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر ايام التشرية ورواه محمد انا
 ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي
 طالب فذكره ولا يحد ما روى ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن ابي
 اسحق عن الاسود قال كان عبد الله يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى
 صلوة العصر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 الله اكبر والله الحمد فالحاصل ان السلسلة مختلفة بين الصحابة فاخذ
 ابو يوسف ومحمد بالاكتر الاحتياط في العبادة خصوصاً في الذكر لا من
 بالكثرة واوردها عليها تكبيرات العيد حيث وافقاه على الاخذ فيها
 بالاقل واجب لئلا يؤتى بها في الصلوة وهي مضمان عن الزوايد وهذه
 عقب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنقص فاذا فرغت فانصب
 والى ترك فارغب والكثار الاذكار في مظانها افضل وقال ابو حنيفة
 كل من في مطلق الذكر فانه مرغوب فيه في كل الاحيان بل في الجهر به
 هو بدعة لقوله تعالى ادعوا ربكم بقرعاً وخفية الا ما استثناه الشرع
 فاذا استأذنت الاول في مقدار المستثنى فالاخذ بالاقل والعمل فيما
 وراة بالاصل هو الاحتياط اذ فيه الجمع بين الادلة وبهذا ظهر انه
 لا وجه لمن جعل الفتوى على قولهما **وصفة التكبير** ان يقول بعد
 السلام الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
 فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده لما مر عن ابن مسعود
 وسننهم جند واخرج ابن ابي شيبة ايضا ثنا يزيد بن هرون ثنا
 شريك قال قلت لابي اسحق كيف كان تكبير علي وعبد الله بن مسعود
 قال كانا يقولان الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
 والله الحمد وقال شاذر عن منصور عن ابراهيم قال كانوا يعظمون

مطلب بيان صفات التكبير

يكبرون يوم عرفة واحده مستقبل القبلة في دبر الصلوة الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد فمع النقل فيه عن
الضمان وهو لما نزل عن الخليل والسليمان وجبرئيل عليهم السلام
فان الخليل عليه السلام لما اراد الذبح ونزل جبرئيل عليه السلام بالغذاء
نادى من الهوى الله أكبر الله أكبر فسمعهم الاذيع عليه السلام فقال لا اله
الا الله والله أكبر فقال ابراهيم عليه السلام الله أكبر والله الحمد كذا
في الكشاف والمأثور كتب الفقهاء ان ابراهيم عليه السلام سمع اولاً
فقال لا اله الا الله والله أكبر ثم الاذيع بعده فقال الله أكبر والله
الحمد فظهر ان جعل التكبير قبل التلليل ثلثاً كما قال الشافعي لا ثبت
للمام نسي التكبير وقام وزهد قائم بالخرج من المسجد يعود و
يكبر لان حرمة الصلوة قائمة وان خرج لا يعود ولا يكبر ولكن يكبر
القوم وحده ولا ان كان الامام لا يرى التكبير والمقدم يراه يكبر
وحده لانه لا يؤدي في حرمة الصلوة ولا الايسر بعده ولا يصح
الاقتداء فيه فكان الامام فيه مستحياً لاحتمال كافي سجود الصلوة
فيما بعده ان اتى به والا فترد به لان المتابعة انما تجب فيما يؤدي
في تحريم الصلوة كسجود السهو والامام شرط الوجوب عنده
لا شرط الاداء ترك الصلوة في أيام التشريق فقتضاها فيها من
ذلك العام كترك بقاء الوقت ولو تركها في غير ما فقتضها او
بالعكس لا يكبر ولا التورك فيها فقتضها فيها من عام اخر لانه التلليق
الوقتية لا يقضى في غير وقتها والقضاء على وفق الاداء في لا يكبر
في الاداء لا يكبر في القضاء احدث عمداً سقط التكبير لانقطاع
حرمة الصلوة ولو سبقه كترك بلا وضوء لبقاء الحرمة ولو اجتمع
سجود السهو والتكبير والتلبية بآداب السهو لانه يؤدي في حرمة
الصلوة ثم بالتكبير لانه بعد الصلوة متصل بها ثم بالتلبية لانها
تؤدي خارج الصلوة من كل وجه فلو قدم التكبير سجد لا لا ينال

لا ينال في الصلوة ولو قدم التلبية سقط التكبير والسجود لانها كلام
يقطع الوصل ذكر ذلك كله في الكافي والله اعلم **فصل في الجنائز**
وفيها ابحاث **الاول** فيما يفعل بالمختم وهو من حضره صلواته للموت
او الموت وعلم ما انه ان تسترخي قدماء ولا تنصبوا ويخرج
انفذه ويتخفف عن غاه يستحب ان يوجه الى القبلة لما روى انه عليه
الصلوة والسلام لما قدم المدينة سئل عن البراء بن معرور
فقال هو توفي واوصى بثلثه لكان يوجه الى القبلة لما احتضر فقال
عليه الصلوة والسلام اصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده
الحديث رواه الحاكم وقال صحيح والسنة ان يكون على شقه الايمن كما
هو السنة في النوم وفي الحيط والاسبيجاني وغيرهما على ان
العرفان يوضع مستلقياً وقدماه الى القبلة قالوا هو اسير خروج
الروح ولم يذكر واجبه ذلك ولا يكن معرفته بالبحر بذكر هو اسهل
عند عدم الاستمسك كما في الطفل وينبغي ان يرفع برأسه قليلاً
ليكون وجهه الى القبلة ويلحق الشهادة لما روى الجماعة الا البخاري
انه عليه الصلوة والسلام قال لقينا موتاً لم تشهد له الا الله و
المراد من قرب من الموت كما في قوله قال عليه الصلوة والسلام من قتل
قتيلاً ولا ينبغي ان يؤمر بها بل تذكر عنده لستذكر واما التلقين
بعد الاذن فقليل يفعل الحقيقة ما رويها وقيل لا يؤمر به ولا ينبغي
عنه كذا ذكره ابن الرمام والذي عليه الجمهور ان المراد من الحديث
مجازة كما ذكرنا حجة ان من استحب التلقين بعد الموت لم يستدل به
الاعلى تلقينه عند الاحتضار مع انهم قائلون بجواز الجمع بين
الحقيقة والمجاز واما لا ينبغي عن التلقين بعد الاذن لانه لا ضرر فيه
نفع فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار في صحيح مسلم
عن عمر بن العاص قال اذا دفنتموني اقيموا عند قبري فذكر ما ينبغي
ويقسم لهما حجة استأنس بكم وانظر ما اذا راجع رسل ربي

ت
واوصى به

٢٤٩
علاء الدين جابر

علاء الدين توفيق الدين

وعن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر للاخيه وسئلوا
 الله له التثبيت فانتهى الى ان يسأل رواه ابو داود والبيهقي باسناد
 حسن واذا مات يستحب ان تغض عيناه لما روي ام سلمة قالت
 دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على اني سلمة وقد شق بصره فاعضه
 ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ولانه اذا ترك ببق فطبع
 المنظر وشدة الحياة بعصاة عريضة من فوق رأسه لا ذلة الغطاء
 ولولا يدخل شئ من الهواء ومدة اطرافه لثلاث بقى متقوسة ويقول
 مغضه بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم بشر عليه امره و
 سئل عليه ما بعده واسمعه بلقاءك واجعل ما خرج اليه خيرا مما
 خرج عنه ويخلق ثيابه لا تهاشمي وتسرع اليه التخيير والفساد ويجعل
 على سريره ولوح لثلاث تخيره نداوة الا وض وبوض على بطنه سيف
 او شئ من حديد لثلاث ينفخ وهو مروي عن انس والشعبي ولا
 وضع على بطنه المصحف الا ما للمصنف وتكره القراءة عنده حتى
 يغسل ويسرع في تجهيزه ذكر ذلك كله السروجي في شرح الهداية وفي
 الثنا راجية بعلم من المحيط ولا بأس بحلوس الحايض والجنب عند الميت
 انتهى **في غسله** واذا ارادوا غسله يستحب ان يضعوه على سري
 او لوح قد جرحا كاذب الجرح بالجور حوله وثلاثا او خمسا او سبعا
 وقال في البسوط والبدائع والمرغيبات يوضع على التخت طولا الى القبلة
 كما في صلوة الموض بالاياء وقال الاسيما في لارواية فيه عن اصحابنا
 والوقوف ان يوضع على قفاه طولا نحو القبلة هذا ان اشيع المكان و
 الا لا يصح انه يوضع كما يشتر قاله صاحب البدائع والمرغيبات ويجوز
 من ثيابه عندنا وهو قول مالك وظاهر الرواية عن احمد وعن الثنا
 ان المستحب ان يغسل في قميصه حديث عائشة رضي الله عنها ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلوه وعلمه فيصه بصنونا الماء عليه

كتاب بيان ما جاء في حديث

بنا
في

عليه ويدل كونه من فوق القميص رواه ابو داود قلنا ذلك مخصوص
 به عليه الصلوة والسلام لما روي ابو داود ايضا انهم قالوا انجرده كما
 تجرد موتانا ام تغسله وثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روي
 ذلك عن عائشة رضي الله عنها من وجه صحيح وروي انهم غشوه
 ناعسا وسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وفي رواية اغسلوه في قميصه الذي مات فيه ذكره ابن رحيمة
 في العلم المشهور فدل هذا ان عادتهم كانت تجريد موتاهم للغسل في
 زمن علي السلام ولان التجريد استند ثلثا من اقامة السنة في الغسل
 والتنظيف واعتبارا بحال الحياة **في ستر عورته** الغليظة فقط على
 ظاهر الرواية وصححه صاحب الهداية وعلى رواية النوادر يجب
 ستر عورته كلها من الشرة الى الركبة كما في حال الحياة ولم يذكر غيره في
 المحيط ومثله في التحفة والتجريد ومختصر الكرخي وصححه صاحب
 المحيط وصاحب النهاية وهو المأخوذ لقوله عليه الصلوة والسلام اهل
 رضي الله عنه لا تنظر الى خدي ولا مئيت ولان ما كان عورة لا يسطط
 بالموت ولذا يجوز مشه حتى لو ماتت امرأة بين الرجال الاجانب
 ينتمها رجل بجرقة ولا يمسها ولا يجب في استنجائه ان يلف الغاسل
 على يده خرقة عند الفرج ومحمد وقال ابو يوسف لا يستنجي الميت اصلا
 ثم يوضئه فيبدأ بغسل وجهه ولا يغسل اول يديه الى الرسغين
 لان ذلك كان في الحياة لكونهما اليه نظيره والآن انه نظيره يد
 الغاسل فلا فائدة في غسلها لولا انه يغسلها بعد الوجه الى الم
 ولا يضر ولا يستششق عندنا قول الجمهور وعند الشافعي يفعلون
 قياسا على وضوء الحي قلنا المضمضة ادارة الماء في داخل الفم حتى يبلغ
 جميع بشرته ثم اخراجه والاستنشاق ادخاله في الانف وجذبه
 بالنفث الحياثم ثم نثره وذلك معتد في حق المسكة ذابله قالغا

فحين

ب

كتاب بيان ما جاء في حديث

كتاب بيان ما جاء في حديث

الذي هو كالمحقق ان الماء يسبق منهما الى حلقه فيكون ابجادا و
 اسعاطا لا مضمضة واستنشاقا واستحب بعض العلماء ان
 يلف الغاسل على صبعه خروفا يسمى بها اسنانه وكهانه وشفته
 ومنزله وعليه عمل الناس وفي صلوة الاثر انه لا يسمى واشهر
 المختار وهو ظاهر الرواية وصححه شيخ الاسلام في شرح البسوط
 انه يسمى اذا فاصل بينه وبين المني فيه ولا يؤخر غسل رجليه كما في
 المني اذا اغتسل على لوح ونحوه قال الحلواني وما ذكره من الوضوء في
 حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة اما الذي لا يعقلها فيغسل
 ولا يوضأ لانه لم يكن بحيث يصل وهذا التوجيه ليس بقوي اذ يقال
 ان هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق بكون الميت
 بحيث يصل والا كما في الجنون ثم يغسل رأسه وطحينه بالخطمي العراقي
 من غير شرج ثم يفيض عليه ماء مغلي بسدر او خطمي او خرص
 وهو الاشنان قبل طينه او يصابون ان يتسرى شيء من ذلك والا
 فسحق فراج طلبا للمبالغة في التنظيف ما امكن ويغسل ثلثا
 اعتبار السنة الغسل حال الحياة فيضج كل مرة على شقة الابس
 فيغسل شقة اليمين حتى يصل الماء الى تحت ثم على شقة اليمين
 فيغسل الابس كذلك ولا يكت على وجهه ليغسل ظهره كما ذكره
 الشروحي ثم يقعد بعد المرة الاولى ويسند الى صدره او بده او
 ركبته على حسب ما يتيسر ويسمى بطنه مسحا رقيقا وفي المحيط بسم
 بطنه بعد الموتين فان خرج منه شيء ازاله وعن ابي حنيفة في غير رواية
 الاصول انه يسمى بطنه اولا قبل الغسل وهو قول الشافعي والاول
 هو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله ولا وضوءه لاجل ما خرج لانه
 خرج عن التكليف بنقض الظهارة كانت تلك النجاسة في حقه
 بمنزلة نجاسة اصابته الموضي من الخارج فانه يكفي غسلها و
 قال في البدائع يغسل في المرة الاولى بالماء القراح وهو الذي

فور

الذي لم يخالط شيء ليبتل بدنه والنجاسة التي عليه وفي المرة الثانية
 بماء السدر او ما جرى مجراه وفي الثالثة بالماء القراح وشي من الكوا
 وقال ابن الرما في شرح الهداية الاولى ان يغسل الاوليان بالسدر
 كما هو ظاهر الكتاب يعني الهداية واخرج ابوداود عن ابن سيرين
 انه كان يأخذ الغسل عن ام عطية يعني التي غسلت في نيب بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني ابن سيرين بالسدر مرتين والثالثة
 بالماء القراح فور وسنده صحيح انتهى وروى الجماعة عن ام عطية
 دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال ام
 اغسلنها وقرأ ثلثا او خسا او سعا بماء وسدد واجعلن في
 الاخرة كافورا وروى هذا على جواز الزيادة على الثلث عند الحاجة
 لكن ينبغي ان يكون وقرأ ذكره في شرح مختصر الكرخي وكلا في المفيد
 ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا طفره ولا يمتحن ما روى عن
 عائشة رضي الله عنها انها انكرت ذلك فقالت علام تنصون
 ميتكم رواه مسلم اي ناخذون ناصيته يقال نصوته اي اخذت
 ناصيته ولان السنة ان يدفن الميت بجميع اجزائه لاحترامه
 ولان ذلك في المني يفعل للزينة والميت قد فارف الزينة واهله
 وفي المورغينا في لو انكسر ظفر الميت فارباس باخذه في الماء رغينا
 وسن في غسله استعمال القطن وفي الرواية لا يابس بان
 يحشي فيه ومسما مع القطن وان يجعل القطن على وجهه وقيل
 لا يابس بان يحشي بخارقه كانقه وفيه وجوزه بعضهم في دبره
 واستقبه مشايخنا واذ انتم غسله نشف بثوب لثا تبتل
 كفانه وجعل المخطوط على رأسه وطحينه وهو ما يخلط وهو من
 اصناف الطيب لاجل الموتي خافته ولا يابس بجميع انواع الطيب
 غير الزعفران والمورس في حق الرجال ولا يابس برهما في حق النساء
 ذكره في التحفة فدخل فيه المسك فيه قال اكثر العلماء وكرهه بعضهم

في

واستعماله في حنوط النبي صلى الله عليه وسلم حجة عليهم فقد اخرج الحاكم عن ابي وايل قال كان عند علي رضي الله عنه مسك فاوصى ان يحنط به وقال هو فضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم ~~حجة عليهم~~ ورواه ابن ابي شيبة والبيهقي وقال النووي اسناد حسن وجعل الكافر على مواضع سجوده وهي جبهته وانفه ويده وركبته وقد مناه روافد البيهقي عن ابن مسعود لانه يطرد الهوام وفيه تخفيف وحفظ عن اسراع التفتير والفساد ومواضع السجود اول هذه الكراهة لشرفها وقال النخعي يوضع الحنوط على الجبهة والزاخرين والركبتين والقدمين ~~ثم~~ غسل الميت وتكفينه والصلوة عليه ودفعه فوض كفاية بالاجماع واختلف في سبب وجوب غسله والجهنم من مشايخنا على انه نجاسة حصلت بالموت لانه كسا بر الجوانات ينتج بالموت ولذا يبتنئ البر بموته فيها ولو حمله احد وصلى به قبل الغسل لا تجوز صلوة ولو كان سبيبه حدثا حل بالموت كما قال البعض لجازت لمن حمل محمدا وكرامة الادمي المسلم بالغسل بطهارته بالغسل بخلاف غيره من الميتات وقوله عليه الصلوة والسلام المؤمن لا ينجس اي بالحدث الذي دل عليه سياق الحديث وهو جنابة اى هربة اى لا يصير نجسا بالجنابة كالتنجاسة الحقيقية التي ينبغي ابعادها عن المحترم كالنبي صلى الله عليه وسلم والا فالاجماع انه ينتج بالنجاسة الحقيقية اذا اصابته وهل يشترط في غسله النية قال ابن الرمام في شرح الهداية الظاهر انه يشترط لاسقاط وجوبه عن المكلف لا التحصيل طهارته هو لاننا امرنا بالغسل ولا نالم نقض حقه بحد وقالوا في الغريق يغسل ثلثا في قول ابي يوسف وعن محمد رواية ان توى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل مرتين ولم ينو ثلثا جعل حركة الاخراج بالنية غسله وعند غسل مائة كان

كان ذكره هذه القدر الواجب انتهى وليس فيما ذكر ما يفيد اشتراط النية لاسقاط الوجوب بل يفيد ان الفرض وجود فعل الغسل له متناحي لو غسله لاجل تعليم الغير يسقط الغريق الوجوب ويكون اداء الحق وهو قول ابي يوسف يغسل ثلثا الغريق ثلثا انما يفيد ان الغسل الحاصل من الغريق لا يبعد غسله فيغسل ثلثا اقامة للنية لان المقصود الغسل المضاف اليها ولا يفيد انه لا يسقط الوجوب عقا الابنية وكذا المروي عن محمد انما ذكر النية لتبصير حركة الاخراج غسله مضافا اليها لاجل ان النية شرط سقوط الوجوب عند فعلنا فليتأمل وقد علم من الاصول ان ما وجب لغيره من الافعال المستترة يشترط وجوده قصد كالمسح بالجمعة والطهارة ولا ترد صلوة الجنائز لانها من الافعال الشرعية نعم لا ينال ثواب العبادة بدون النية اما ان لا يسقط الوجوب بحيث يستحق العقاب المترتب على ترك الواجب فلا دليل عليه والاولى في الغاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يحس الغسل فاهل الامامة والورع وينبغي للغاسل ولئن حضر اذا رأى من الميت شيئا مما يجب الميت ستره ان يستره ولا يحدث لانه غيبة هذا اذا كان من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب الحادثة بالموت كسواد وجه ونحوه الا اذا كان مشهورا ببدن فلا بأس بذلك تحذير للناس من بدعته وان رأى حسنا من امار الخير كوضارت الوجه والتبسم ونحو ذلك استحب اظهاره ليكثر الترحم عليه ويحصل الميت على مثل عمل الحسن **الثالث في تكفينه** السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اوثاب قميص واذا رول لفافة والمرأة في خمسة درع وخمار واذا رول لفافة وخوذة تربط على ثدييها واللفافة في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها على ازار وخمار ولفافة والفرض في حقها ثوب واحد يستر البدن هذا مذهبنا وبه قال مالك السنة ثلث لفاف وقميص وقال

الشافعي واحمد ثلث لفافه طاروت عايشة رضي الله عنها كفن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بمانية بيض بحولية
 ليس فيها عمامة ولا قميص متفق عليه طلاء مالك على ان القميص
 ليس من جملة الثلثة ولنا ما روى ابن عدي في الكامل عن جابر بن
 سمرة قال كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار
 ولفافه وروى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان
 عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في حلة بمانية
 وقميص واخرج عبد الرزاق نحوه عن الحسن بن مسروق ايضا وروى
 ابو داود عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحلة بمانية فلهذا الاحاد
 وان كان بعضها من مسند وبعضها لا يوازي حديث الصحيحين
 لكن تأيدت بان الحال اكسف على الرجال من النساء على انه يمكن ان يواد
 من قول عايشة رضي الله عنها ليس فيها قميص القميص المعتاد ذو
 الكمين والاخاريص فان قميص الكفن ليس له دخاريص ولا كمين
 حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه ولتته وتماه كذا في جوامع الفقه
 ثم اللفافه من القرن الى القدم وكذا الازار والقميص من المنكب الى
 القدم والادع هو القميص الا انه الذي يفتح جيبه على الصدر
 والقميص يفتح جيبه على الكتف وقد كان القميص من عادة الرجال
 والادع من عادة النساء في الحياة وكذا الموت وعرض الخرقه من
 اصل النبيين الشرة وقيل الى الركبة وهو اسن وصفه التكفين
 ان تبسط اللفافه على بساط او حصير او نحوه ثم يذرع على الله
 الطيب ثم يبسط عليها الازار ويذرع عليه الطيب ثم القميص كذلك
 ثم يوضع الميت بالتوب الذي نشف فيه قميص ويحيط به عطف
 عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفافه كالأزاري
 ان خيف الشثاره والمرءة تقيص ثم يجعل شعرها صغيرين

في بيان صفه الكفن

صغيرين على صدرها فوق الدرع ثم يوضع الخمار على راسها
 كالقميصه منشفوا فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار
 واللفافه كما مر ثم تربط الحرقه على راسها فوق الكفان كبره تستتر
 عليها الكفان والامة كالحرة وفي المحيط والغلام المراهق والمجارية
 المراهقة بمنزلة البالغ وان كان لم يراهق يكفن في خرقين ازار ودرع
 وان كفن في ازار واحد اجزاء وفي الناجع ادى ما يكفن فيه الصبي
 الصغير ثوب والصغير ثوبان وقال قاضي خان والطفل الذي
 لم يبلغ حد الشهوة فالاحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن
 في ثوب واحد جاز والسقط المولود ميتا يلق في خرقة والغثي الشكل
 كالانثى احتياطا والجديد والغسيل ولو كان خلقا في الكفن سواء كذا
 في البداية والمبسوط ما عن عايشة رضي الله عنها قالت نظر ابو بكر الصديق
 رضي الله عنه الى ثوب يمرض فيه فقال اغسلوا هذا وزيدوا عليه ثوبين
 كفنوني فيها قالت قلت هذا خلق قال الحق الحق بالجد يد من الميت
 انما هو للملة رواه البخاري والمستحب فيه البياض حديث ابن عباس
 انه عليه السلام قال لا المسوا من ثيابكم البياض فانه من خير ثيابكم وكفنوا
 فيه موتاكم رواه الخليفة النسائي ويجوز من القطن والكتان والبرود
 وان كان لها اعلام ما لم يكن ثماثيل ويكره للرجال المزعفر والمهضر
 والخمر ولا يكره اعتبار احوال الحياة فان لم يوجد للرجل الا الحرير يجوز
 الكفن به ولكن لا يوادع على ثوب للضرورة وينبغي ان يكون الكفن في النفا
 مثل ملبوسه في الجمعه والعديد والبراءة ما تلبس في زيارة اهلها
 وقيل يعتبر باوسط ما يلبس في الحيوة وفي المرحونا لو كان في
 المال كثرة في الورثة فله فكفن الشقة اولى وان كان العكس فكفن
 الكفاية اولى مع جواز كفن الشقة وفي جوامع الفقه ليس لصاحب الدين
 ان يمنع من كفن الشقة وهو يشمل الشقة من حيث العدد ومن
 ومن حيث القيمة ونحو الكفان قبل ان يد ربح الميت فيها وتراثة

الغسيل بيا

بكرسان

يق

س

سة

او ثلثا او خسا والمحرّم كغيره في التكفين عندنا وبه قال مالك
 وقال الشافعي واحدا لا يغطي رأسه ولا يمس طيبا لما في مسلم
 ان رجلا وقصته راحته وهو محرم فأت فقالت عليه السلام
 اغسلوا بابه وسدرو وكفوه في ثوبه ولا تحسوا وجهه ولا راسه
 فانه يبعث يوم القيمة ملبيا ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اذا
 مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم
 ينتفع به او ولاء صالح يدعوله رواه البخاري والبخاري واهرام
 من عمله فانقطع والبخاري عن احمد بن محمد انه ليس يعلم لفظا لانه
 في شخص معين ولا معنى لانه لم يقل يبعث ملبيا لانه مات محرما
 فلا يتعدى حكمه الى غيره الا بالليل وهو عليه السلام بطل من خواص
 الخلق على ما لا يغله فيخص حكمه به وفي حديث عطاء انه عم
 سئل عن المحرم مات فقال خمر وارأسه ووجهه ولا تشبهوه
 باليهود وفي الحديث عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في المحرم يموت خمره ولا تشبهوه باليهود رواه الارباقي وفي
 الموطاء عن عائشة اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم وفي الموطاء
 ان ابن عمر مات ابنه واقده وهو محرم كفنه وخمر وجهه ورأسه و
 قاله لولا اننا محرمون لحنطنا له باواقه والكفن من جميع المال مقدما
 على الدين والوصية واليراث الا ان يكون التركة عبد اجانبا وشيئا
 مرهونا فان حق وفي الجناية والمرث من مقدم على التكفين واذا
 لم يكن للميت مال فكفنه على من يجب عليه نفقة في حياته وكفن الزوجة
 على الزوج عند ابي يوسف وفي شرح السراجية لمصنفها واما
 المرأة اذا لم يكن لها مال فكفنها وموئلتها على الزوج عند ابي حنيفة
 ابي يوسف وقال محمد والشافعي ذلك على من تلزمه نفقتها من
 ذوي انسابها انتهى فقد ضم قول ابي حنيفة الى قول ابي يوسف وقيد بما
 اذا لم يكن لها مال وفي المنظومة قيد بالا عسار ايضا لكن خص الخوف

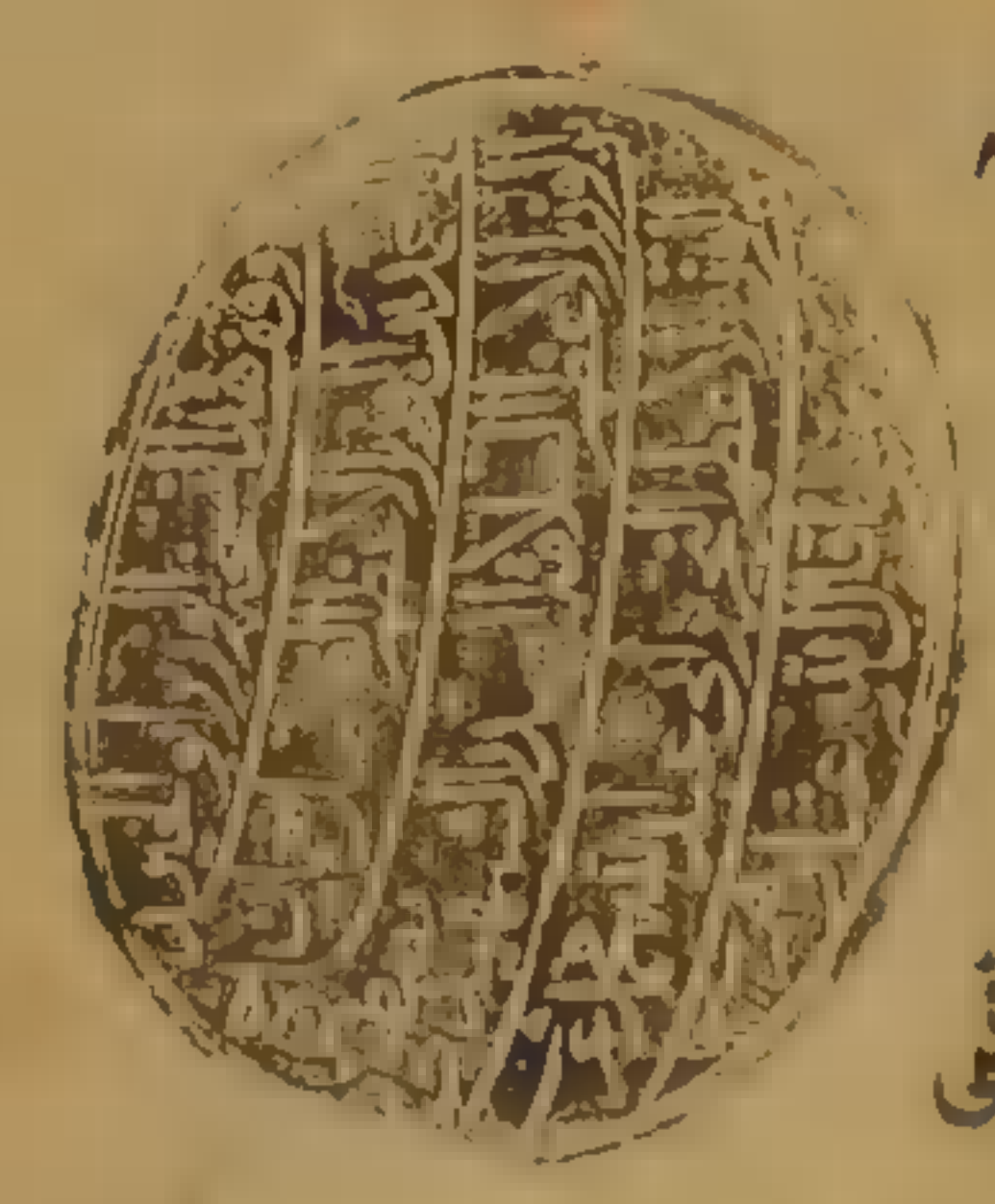
الخوف باني يوسف ولم يذكره ابا حنيفة ولا في عامة الكتب وفي الفتاوى
 لم يقيد بالا عسار بل قالوا يخرج من هاهنا الزوج وان تركت ما لا عند
 ابي يوسف وعليه الفتوى انتهى والاولى حيث جعل الفتوى على
 قول ابي يوسف ان يقيد بما اذا كانت معسرة لان غاية ما وجدوه
 به ان العزم بالنفقة ولو تركت ما لا يورث الزوج فيكون غرمة يخرجها
 عليه ولا يشترط ان هذه العدة لا تخص بل تقع سائر الورثة وفيه
 مقتضاها ان يكون على الورثة بالتخصيص حال الاعسار ايضا فكيف
 يجب عليه وحده حال اليسار فان قيل باعتبار ان نفقتها عليه وحده
 حال الحياة يقال كانت في مقابلة احتباسها وقد زال بالموت
 بخلاف ما يجب على القريب فانه للقرابة وهي باقية فاذا تأملت وجد
 التوجيه يرجح قول محمد والله اعلم ولو كفنه من يرثه يرجع به في
 تركته وان كفنه من لا يرثه من اقرار به بغير امر الوارث لا يرجع
 سواء استشهد بالرجوع او لم يشهد **الرابع في الصلوة عليه وهي**
 فرض كفاية كما مر وعليها اجماع وشرط صحته اشتراط الصلوة
 المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضع امام المصل وبهذا
 القيد علم انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على دابة او غيرها
 لا اختلا في المكان ولا موضوع تقدم عليه المصل وهو كالا امام من
 بعض الوجوه وانما قلنا ذلك لان صحة الصلوة على الصبي ونحوه
 افادت انه لم يعتبر اماما من كل وجه كما انها صلوة من بعض الوجوه
 ولذا اودق بلاء صلوة اوبلاء غسل ولم يكن اخراجه الا بالنبش
 سقط هذا الشرط او الشرطان وصلى على قبره بلاء غسل للضرورة
 بخلاف ما اذا لم يرهل عليه التراب بعد فاته يخرج ويغسل ويصلى
 عليه ولو صلى عليه بلاء غسل ودفن واهيل التراب تعادلفدا
 الاولى وقيل تنقلب الاولى صحيحة لتحقيق العزم فلا تعاد واما
 صلوة عليه الصلوة والسلام على النجاشي فاما لانه رفع سريره

في شأن الصلوة على الميت

في شأن الامام من كل وجه

حتى رآه يحضره فتكون صلوة من خلفه على ميت يراه الامام ويحضره
 دون المومنين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا وان كان احتيا
 لكن في المروى ما يسيير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث
 عمران بن حصين انه عليه الصلوة والسلام قال ان احاكم النجاشي
 قد توفي فقوموا صلوا عليه فقام عليه الصلوة والسلام وصفوا خلفه
 فكثروا رجا وهو لا يظنون ان جنازته بين يديه وهذا اللفظ يفيد
 ان الواقع خلاف ظنهم لانه هو قائده المعتبر بها فاما انه سمع منه
 عليه الصلوة والسلام او كسفه واما لان ذلك امر خص به النجاشي
 فلا يلحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة خزيمه مع شهادة
 الصديق فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية
 المزني ويقال النبي نزل عليه جبريل عليه الصلوة والسلام بشرك فقال
 يا رسول الله ان معاوية بن معاوية قد مات اتخبت ان اطورك
 الارض فصلى عليه قال نعم ففرب بجناحه على الارض فرفع له سريره
 فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون الف ملك
 ثم رجع فقال عليه الصلوة والسلام لجبريل عليه السلام بم ادرك هذا
 قال بحمد سورة قل هو الله احد وقرآنه جائيا وذهابا وقائما و
 قاعدا وعلى كل حال رواه الطبراني من حديث ابي امامة وابن
 سعد في الطبقات من حديث انس وكذا صلى على زيد وجعفر لما
 استشهدا بمؤنه على ما في المغازي قال الواقدي حدثني محمد بن
 صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة وثالثا من حديث عبد
 الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما اتى الناس بمؤنه جلس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين الشام
 فهو ينظر الى معركهم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة
 فوضه حتى استشهد وصلى عليه ودعاه وقال استغفر وال دخل الجنة
 ويسمى ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب فوضه حتى استشهد وصلى

في فضيلة الامام



وصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه وقال استغفروا
 دخل الجنة فهو يطير فيها بجناحين حيث شاء قلنا انما ادعينا
 الخصوصيته بتقدير ان لا يكون رفع له سريره ولم يكن مرئيه وما ذكر
 بخلاف ذلك على ان طرق ضعيفة فافى المغازي مرسل وفي الطبقات
 ضعيف بالعلو بن زيد ويقال ابن يزيد انقوا على ضعفه وفي رواية
 الطبراني بقية بن الوليد وقد عنعن نيل دليل الخصوصيته انه عليه
 الصلوة والسلام لم يصل على غائب سوى هؤلاء ومن عد النجاشي
 صرح فيه بانه رفع له وكان بمراي منه مع انه قد توفي خلق كثير
 منهم غيبا في الغزوات وغيرها ومن اعز الناس عليه كان
 القراء ولم يؤثر قط عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان
 على الصلوة على كل من توفي من اصحابه شديد الحرص حتى قال لا يموت
 احدكم الا اذ نمتوني به فان صلاي رحمة له وركن القيام فلا يجوز
 قاعدا بل عذروا ولا يكلموا التكبيرات سوى الاولى فانها شرط
 والدعاء الا انه بمحملة الامام عن السوق اذا خشي ان يرفع فانه
 يكتب بالتكبيرات ويترك الدعاء **والاولى بالامامة في السلطان**
 ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب الارث وله
 ان ياذن لغيره اذا انتهى الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم
 بل اذنه فان تقدم فلان بعيدا ان شاء وان صلى هو فليس لغيره ان
 يصلي بعده من السلطان في دونه والاصل ان الحق في الصلوة للولي
 ولا هو مقدم على الجميع قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي ج و
 قال الشافعي لان هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح فيكون الولي
 مقدما على غيره في الا ان الاستسنان وهو ظاهر الرواية بتقديم
 السلطان ونحوه لما روي ان الحسن رضي الله عنه قدم سعيد بن
 العاص لما مات الحسن رضي الله عنه وقال لولا السنة لما قدمك
 كان سعيد واليا بالمدينة ولان في التقدم عليهم اذ ذرا بهم وتعظيم

والاولى بالامامة الصلوة والبيت

اول الامر واجب واما اماما الى تقديمه مستحب لانه رضى به اماما
 حال حياته فينبغي ان يصلي عليه بعد وفاته كذا وجهه فلهذا العلم
 انه كان غير راض به حال حياته فينبغي ان لا يستحب تقديمه وفي فتاوى
 قاضي قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدمه الاولياء وان
 حضر والى الامر والقاضي قال والى والى ان يقدم وان لم يحضر والى
 والقاضي وحضر صاحب الشرطة وامام الى صاحب الشرطة
 اولي ان يقدم وان كان لوالى الامر خليفة فلم يحضر والى وحضر
 خليفة لم يخلفه اولى بالتقديم من القاض ومن صاحب الشرطة
 وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر الاولياء وامام الى ينبغي
 للاولياء ان يقدموا امام الى وان لم يحضر امام الى وحضر لوالى
 فليس على الاولياء تقديمه وان حضر والى او خليفة والقاضي وصاحب
 الشرطة وامام الى والاولياء فان الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء
 واداد وان يقدموا فلم ذلك ولهم ان يقدموا من شاءوا ولا يتقدم
 احد من هؤلاء الا باذنهم وهذا قياس قول اتح وان يوسف وزفر
 وبه اخذ الحسن اشهد عدم جواز صلوة غير الوالى بعده مذهبا
 وبه قال مالك وقال الشافعي لمن لم يصلي ان يصلي وله في اعادة من
 صلى قولان اصحهما استحباب عدمه لم حديث ابن عباس انه عليه
 السلام تربص ردف ليله فقال متى ردف هذا فقالوا البارحة قال
 افلا اذ نمتون قالوا ردفناه في ظلمة الليل فلهذا ان نوقفه فقام
 فصففنا خلفه وصلى عليه متفق عليه ولان الصحابة صلوا على
 علي النبي صلى الله عليه وسلم اذ اذ الاليوم احد وروى انه عليه الصلوة
 والسلام اوصى بذلك ذكره البزار والقبوري ولنا انها فرض كفاية
 وقد سقط بالاولين فاذا صلى بعد سقوطها كانت نفل ولو شرع
 الشغل بها لم يصلي عليه صلوة والسلام الى يوم القيمة لانه الان
 كما وضع لان الارض لا تأكل اجساد الانبياء عليهم الصلوة والسلام

ولما اجمع الامة على تركها والجواب عن الحديث الاول انه عليه السلام كان
 هو الوالى لانه اولى بالمؤمنين من انفسهم وعن الشافعي بانه مخصوص
 به لا جماع الذي ذكرناه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفاته عليه السلام
 الصلوة على قبره عليه السلام هي اربع تكبيرات يقرأ دعاء الاستفتاح
 عقب الاولى كما في سائر الصلوات ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم عقب الثانية كما بعد التشهد لان الشاء والصلوة عليه السلام
 ستة الدعاء ويدعو لنفسه وللميت ولسائر المؤمنين عقب الثالثة
 ويسلم عقب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية و
 استحسن بعض المشايخ ان يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وفنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة
 الى الآخرة ويتوى بالنحليمين الميت مع القوم كذا ذكره الشيخ الامام
 كال الدين بن الرمام وذكر الشروحي عن المرعشي انه لا ينوي الميت
 ولا في فتاوى قاضي خان وذكر عن الاسيحي انه ينوي في ان
 التسليم الا ولى لا غير ما كونها اربعا فعليه الامة الاربعة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ان آخر صلوة صلواتها على النجاشي تكبير اربعا
 وثبت عليه حتى توفي وان ابا بكر الصديق رضي الله عنه صلى الله
 عليه وسلم تكبير اربعا وصلى عمر رضي الله عنه على ابي بكر تكبير اربعا وصلى
 جبريل على عمر تكبير اربعا وصلى الحسن على علي تكبير اربعا قال ابو
 عمر بن عبد البر ان هذا الاجماع على الاربعة فلو كثر الامام خمسة
 لا يتبعه المقدي بل يقف ساكنا حتى يسلم فيسلم معه لانه الزيادة
 على الاربعة منسوخة ولا متابعة في المنسوخ كما في الفتوى وليس
 فيها قراءة القرآن عندنا وهو قول عمر وابنه وعلي واتي هريرة وبه
 قال مالك وقال الشافعي واحمد يقرأ الفاتحة في الاولى فهو مروي
 عن ابن عباس انه صلى على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب قال لتعلموا
 انها سنة رواه الترمذي وغيره جاز

مسألة تكبيرات صلوة الميت

صلى على النبي ص

مسألة تكبير الامام خمس في صلوة الجنازة

مسألة تكبيرات

دعاء للجنات
وكان دعاء النبي

ولما ما قدمنا من قوله عز وجل ولوقاد القاتحة بنية الشاء والدعاء
جاء وصف الدعاء ان يقول اللهم اغفر لجنتنا وميتتنا وشاهديننا
وعائينا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثاننا اللهم من احييته منا
فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص
هذا الميت بالروح والراحه والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم
ان كان محسنا فرد في احسانه وان كان مسينا فنجما وزعه ولقه
الامن والبشري والكرامة والرفق برحمتك يا ارحم الراحمين و
ليس فيه دعاء موقت والمروي عنه عليه الصلوة والسلام هذا الدعاء
الى قوله فتوفه على الايمان رواه ابو داود واحمد وزاد البعض هذه
اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع بيننا وبينهم بالخيرات
انك مجيب الدعوات ومنزل البركات ودافع السيئات ومقبل
العترات انك على كل شئ قدير وزاد بعض شراح القدر
اللهم انس وحدته وارحم غريبه وبرد مضجعه ولقنه حجنة
ووسع مدخله واكرم نزله وتقبل حسنة وانجي بعفوك
سيتك الله انه نزل بك وانت خير منزول به وانه فقير
الى عفوك وغفرانك وجودك وامتنانك ولت عن عذاب
اللهم اقبل شفاعتنا فيه وارحمنا ببركته يا ارحم الراحمين وفي
صحيح مسلم والترمذي والشماني عن عوف بن مالك انه عليه
السلام صلى على جنازة رجل فحفظت من دعائه اللهم اغفر له
وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله
بالماء والتلح والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض
من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله
وزوجا من زوجة وادخله الجنة واعذه من عذاب النار قال
عوف حتى تمت ان اكون ذلك الميت وان كان غير مكلف يقول

يقول بعد قوله ومن توفيته منا فتوفه على الايمان اللهم اجعله لنا
فرطا اللهم اجعله لنا اجرا ونورا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا
تزيه الدعاء له وللمؤمنين وفيه المفيد عولوا الذي الطفل وقيل يقول
نقل به موازينها واعظم به اجودهما اللهم اجعله في كفالة ابراهيم
عليه الصلوة والسلام والحق بصالح المؤمنين والمؤمنات كالطفل ذكره
في المحيط وسبحان يفتد بالمجنون الاصل فانه لم يكلف فلا ذنب له
كالصبي بخلاف العارضي فانه قد كلف وعروض المجنون لا يجوز ما قبله
بل هو كسائر الامراض ورفعته للتكليف انما هو فيما ياتي لافهام
مضيق المسبوق وهو من لم يحضر عند اول التكبير اذا حضر
يشرع ما لم يكن الامام تكبيرة حال حضوره بخلاف من كان عند تكبيرة
سبقت الامام بها فانه لا ينتظر لانه من ولى اذ لا يمكن المقارنة الا
بخرج وهو مد فوع وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر
المسبوق ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح فبما ساعى سائر الصلوة
ولهما ان كل تكبيرة بمنزلة ركعة فكل ان للمسبوق لا ياتي بما فاته
من الركعات قبل فراغ الامام بل يتابعه فيما بقي ويقض ما فاته
بعد سلامه فلهذا لا ياتي بالتكبيرات التي مضت قبل فراغ
الامام بل يتابعه فيما بقي منها ويقض ما مضى بعد سلامه قال
في الكافي الا ان ابا يوسف يقول في تكبيرة الافتتاح والقبلة ركعة
الافتتاح محسبان معز الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعز
الافتتاح من خرج فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عندها انتهى
وهذا منه يفيد ترجيح قول ابي يوسف وهو ظاهر ولو لم ينتظر
وكبر لا يفيد صلوة عندهما لكن تلك التكبيرة غير معتبرة بل
المعتبر ما كبر بعدهما بها الامام حتى لو اعتد بها وكبر ثلاثا سوا
فست صلوة وان جاء بعد ما كبر الرابعة فانه الصلوة عند
وعند ابي يوسف يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات

مطابق بيان المسبوق

ها
ها

وذكر في المحيط ان عليه الفتوى وذكر ايضا ان محمداً معه هنالكة
 لو انتظر تقوية الصلوة بخلاف ما لو ادرك قبل ذلك ثم المسبوق
 يقضى ما فات من التكبيرات بعد سلام الامام حتى يتو اليه من غير
 دعاء للسلام يرفع قبل فراغه فتبطل صلوة فاذا رفعت على
 الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لانها بطلت وقبل وضعها على
 الاكتاف لا تبطل فاما رفعت عن الارض وعن محمداً ان كانت الى
 الارض قريب ياتي بالتكبير وان كانت الاكثاف اقرب فله وقبل
 لا يقطع حتى يتعدى الاول اصح ولا ترفع الايدي في صلوة الجنائز
 الا في التكبير الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختار
 الرفع عند كل تكبيرة وفي الحاشي مثل ابو القاسم عن ذلك قال انما
 افعل واقتبس ثانياً ما اوله لانه ركن كله وكان محمد بن مسلم وعبد
 الله ابن المبارك ومحمد بن الازهر وعصام بن يوسف بن جعفر
 وتصير بن يحيى ومحمد بن مقاتل ورواه لايرفعان وفي جوامع
 الفقه والمختار تركوه وهو قول مالك وعنه الرفع في الجميع وبه قال
 الشافعي واحمد لنا حديث ابن عباس وحديث ابي هريرة رضي الله
 عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة رفع
 يديه في اول تكبيرة ثم لا يعود رواهما الدارقطني قال ابن حزم
 لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع في شيء من تكبيرات
 الجنائز الا في الاولى فلا يجوز فعل ذلك لانه عمل في الصلوة بلا
 نقص قال السروجي والعجب من النووي انه يدعي الرفع في كل تكبيرة
 ستة ويستدل بفعل ابن عمر مع ان الرواية عنه مضطربة و
يقوم الامام بخذاء صدر الميت ذكر ان كان او انش في ظاهر
 الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة يقوم بخذاء وسط المرأة
 وفي رواية يقوم بخذاء وسط الرجل وخذاء راس المرأة والمختار
 هو ظاهر الرواية لان الصدر محل الايمان فيكون القيام عند

طائفة الامام عبد الله

عنده اشارة الى ان الشفاعة والدعاء لاجل الايمان وما روى عن
 انبيائه قام من الرجل عند راسه ومن المرأة عند عجزها ورفع
 الى النبي صلى الله عليه وسلم معارض ياروي احمد ان ابا غالب قال صليت
 خلف ابي علي جنازة فقام حمال صدوه وعما في الصحاح ان
 عليه السلام يمسح على المرأة مائت في تقاسمها فقام وسطها والوسط
 لا ينافي الصدر فان الصدر وسط باعتبار توسط الاعضاء فهو
 يده ورأسه وحنه بطنه ورجلاه **ويستحب** ان يصفوا ثلثة صفوف
 حتى لو كانوا سبعة يتقدم احد هم لامة ويقف وراءه ثلثة هم
 وراءهم اثنان ثم واحد ذكره في المحيط لقوله عليه السلام من طلى على
 صفوف غفر له رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن والحكم
 وقال صحيح على شرط مسلم وفي القنية افضل صفوف الرجال في
 الجنائز آخرها وفي غيرها اولها اظهر التواضع لتكون شفاعة
 ادعى للقبول انتهى ولو اخطأوا عند التوضيع فوضعت راسه في
 ي يسار الامام جازت الصلوة وان تغدوه فقد اساء واوجازت
 كذا في التناظر خاتمة وتكره الصلوة على الجنائز في مسجد جماعة عند
 وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد لا بأس بها لما روى ان سعد بن
 ابي وقاص لما توفي امرت عاتبة بادخال جنازته المسجد حتى
 صلى عليها ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قاله هل عاب الناس
 علينا ما فعلنا فقبل نعم فقالت ما اسمع ما نسوا ما صير رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على جنازة يسهل بن البيضاء الا في المسجد
 رواه مسلم ولنا ما رواه ابو داود وابن ماجه عن ابن ابي ذئب
 صالح مولى التومة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا اجر له وروى فلا شيء له ومولى
 التومة قال ابن معين ثقة لكنه اخطأ قبل موته من سمع منه
 قبل ذلك فهو ثبت حجة وكلمه علي ابن ابي ذئب سمع منه قبل

طائفة الصنف

طائفة الجنائز في المسجد

الاختلاف وما استدللت به عايشة واقعة خال لا عموم لها الجواز
 كون ذلك ضرورة ولو سلم عدمها فإلزامهم وهم الضحية والثا
 دليل انه استقر الامر بعد ذلك على تركه وما قيل لو كان عندنا في
 ههنا خبر لرواه ولم يسكت مدفع بان غايه ما في سكون
 مع علم كونه سوغ الاجتهاد والابتكار الذي لا يجوز المسكوت
 عليه هو ما يكون معصية وما أدى اليه الا بالجهل لا يكون معصية في
 حقه فلا يجب الا تكار عليه بسببه وما روى ان ابا بكر وعمر رضي
 الله عنهما صلى عليهما في المسجد ومعلوم ان عامة الضحية
 شدة والصلوة عليهما ليس صريحا في ادخالهما المسجد فيجوز انهما
 وضعها خارجا في موضع دفنهما وصلى الناس في المسجد وهو غير
 مكروه عندنا في رواية ويدل عليه ما استند عبد الرزاق قال انا النوري
 مع عن هشام بن عروة قال رايت في حال يخرجون من المسجد
 ليصلوا على جنازة فقال ما يصنع هؤلاء والله ما صلى على ابي الا
 في المسجد هذا وفي جوامع الفقهاء لو وضعت الجنازة على باب
 المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والصفوف
 متصلة لا يكره واعلم ان لفظ حديث ابي هريرة يحتمل كل من الكراهة
 في هذه الصورة وعدمها فان الجواز والمجروران تعلق بالفعل اقتضى
 الكراهة وان تعلق بصفة النكرة لم يقتضها ولا تعليل للكراهة
 بكون المسجد لم يمس لها يقتض الكراهة وتعليلهم بخوف التلوين
 يقتض عدمها والى عدمها مال في البسوط والمجسط وعليه العمل وهو
 المختار ولا يجوز الصلوة عليها اربابا الامن عذر والقياس الجواز
 لانها دعاء والركوب لا ينافيه وجه الاستسنان انما صلوة من وجه
 لا شرط فشرائط الصلوة بالاجماع وكذا التكبير فتشارك سائر
 الصلوات في حكم القيام وعليه الاجماع الامن شذ من المالكية قال
 ابن قدامة لا أعلم فيها خلافا ولا يجوز والميت على الآية او على اليد

بعون

صلى على الجنازة

الايدي او الكفاف لانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقداء
 ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره ما لم يخلط على الظن انه تقبض لما
 من صلوة عليه السلام على القبر ولا يعتبر التقدير بالايام في التقبض وعند
 على الصحيح بل المعتبر غلبة الظن لان ذلك يختلف باختلاف الحال
 من السمن واليهزال واختلاف الزمان من الحر والبرد وباختلاف
 المكان من كون الارض بسخنة وغيرها ولو سكت في التقبض وعنده
 على الصحيح بل المعتبر لا يصل عليه ايضا ذكوه في الزيد والمفيد وجوا
 الفقه وغيرها ولا يصل عليه بعد التقبض لما سياتي قريبا من عدم
 جوازها على العضو عندنا وما روى البخاري عن عتبة بن عامر
 انه عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين فغير محل
 التنازع اذ قد قررنا ان لا معتبر بالتقدير بالزمان بل بغلبة الراي
 بالتقضي وكورهم كانوا قد تقبضوا غير مسلم فان اجسادهم لم تنبل
 ولما اراد معاوية ان يجرى العين التي باحد عند قبور الشهداء
 اصابته السمكة اصبع حمزة رضي الله عنه فانفطرت دما ولا يصل
 غائب وقد مر ولا على عضو الاصل في ان الصلوة على الميت من
 الاحكام التي لا تدخل للعقل فيها اذ ليست بصلوة من كل وجه ولا
 محض دعاء كسائر الادعية لما فيها من الشروط والروايدة فيقتصر فيها
 على الاثار ولم يصح بالصلوة على العضو اثر وما روى ان عمر رضي
 الله عنه صلى على عظام بالشام وان ابا عبيدة رؤس من رؤس
 المسلمين قال ابن المنذر في الاشراف لم يصح ذلك عنهما واذ لم يرد
 اثر بالصلوة على العضو لا يصل عليه الا اذا كان في حكم الكلبان وجد
 اكثره او النصف ومعه الرأس اذ لاكثر حكم الكلب وكذا النصف مع الرأس
 لا شمله على اكثر الاعضاء الرأسية بخلاف ما لو وجد بصفة مشقوقة
 طولافا لا يصل عليه لئلا يؤدي الى تكرار الصلوة على ميت واحد فانه
 غير مشروع فان قيل قد تقدم انه عليه السلام صلى على قتلى احد بعد

مر

مع

ثمان سنين مع انه كان قد صلى عليهم عند استشهاده وهو وهو
 تكرار قلنا قد قيل المراد من الصلوة عليهم بعد ثمان سنين الاعاء و
 لكن سلم انما الصلوة المعتادة فليس ما يدل على انه صلى على من كان
 صلى عليه او لا فيحتمل ان بعضهم كان لم يصل عليه بعد تلك المدة ومع
 الاحتمال لا يصلح الاستدلال ولا يصلح على باي وقاطع طريق اذا قيل
 حال الحرب ولا يغفلون زجرا عن مثل فعلهما وهو مذهب علي فانه
 روى عنه انه لم يغسل البغاة من اهل الشر وان لم يصل عليهم فقل
 له الكفار هذه فقال لا اخواننا بغوا علينا استار الله ان تولد ذلك عقوبة
 ليكون زجرا لغيرهم وقطاع الطريق مغلهم في السعي بالفساد
 وان قتل البغاة بعد وضع الحرب او زارها يصل عليهم وكذا قطع
 الطريق اذا اخذ الامام ثمة قتلهم يصل عليهم ذكره قاضي خان والوجه
 فيه ان فيه احتمال التوبة ولا يث الاثر عن علي رضي الله عنه انما ورد
 فيمن قتل حال المحاربة فبقى ما عداه على قياس موق المسلس حكم
 المقتولين بالعصبة والكابرين في المصر بالليل حكم قطاع الطريق
 ومن قتل احدا بويه لا يصل عليه هاته له ذكره في جوامع الفقه ولا
 يصل على من قتل بغير عمد عند ابي يوسف واختاره على السعدي
 لانه باع على نفسه وعندهما يصل عليه واختاره شمس الاثمة الخواف
 لانه دمه هدر فصار كاليت حثف انفة ولانه مسلم عاص غير ساج
 في الارض فساد افلا يقاس على البغاة وقطاع الطريق قال الشيخ
 كمال الدين ابن الهمام في صحيح مسلم ما يؤيد قول ابي يوسف عن جابر
 بن سمره قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو رجل قتل نفسه بلسان فسلم
 يصل عليه انتهى والجواب انها واقعة حال لا تقتضي العموم لاحتمال انه
 عليه السلام علم منه امر يمنع من الصلوة عليه على انه ليس فيه منع الصلوة
 عن الصلوة عليه فيحتمل انه امتنع كما امتنع من الصلوة على المديون
 للزجر لا لانها ممنوعة مطلقا فلا دليل على عدم صلوة غيره عليه السلام

السلام ومن علم بحياة عند ولادته باستعمل او حركه غسل وصلى
 عليه وكذا اخرج اكثره والاعطى ولم يصل عليه روى جابر
 مرفوعا القطع لا يصل عليه ولا يورث ولا يورث حتى يستعمل اخرج
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن جنان والحكم وان
 شبي صبي ومات فان لم يسب معه احدا بويه يصل عليه مسلم
 تبع للنسائي ان كان مسلما وللداران كان ذميا وان شبي معه
 احدا بويه لا يصل عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم الصبي نفسه
 كان يعقل الاسلام لانه اذا كان مع احدا بويه فهو تبع له فيكون كافرا
 واذا اسلم احدهما فبعد في الاسلام لان الولد تبع لخير الابوين
 وبنا واسلم الصبي العاقل صحى عندنا لانه تقع محض وقد صحى
 بان عليا رضي الله عنه اسلم صبيا وصحى النبي صلى الله عليه وسلم
الخامس في الحمل والنفسي والنفسي في حمل الحنزة عندنا ان
 يحملها اربعة نفر من جوانبها اربعة وبه قال مالك والاكثرون خلافا
 للشافعي لا روى عبد الرزاق وابن ابي شيبة ثنا شعبه عن منصور
 بن المعتمر عن عبيد الله بن فسطاط عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله
 بن مسعود قال من اشبع الحنزة فليأخذ بجواب السرير اربعة و
 روى ايضا ثنا هيثم عن ابي عطاء عن علي الازدي قال رايت ابن
 عمر جثارة فحمل بجواب السرير اربع وروى عبد الرزاق اخبرني
 الثوري عن عباد بن منصور اخبرني المهرم عن ابي هريرة قال
 من حمل الجنزة بجوانبها اربع وقد قضى الذي عليه وروى
 محمد بن حسن انا ابو حنيفة ثنا منصور بن معقل قال من
 استسنة حمل الجنزة بجوانب السرير اربعة وروى ابن
 ماجه ولقظه من اشبع الجنزة فليأخذ بجوانب كلها
 فانه من السنة وان شاء فليبدع ثم ان شاء فليبدع
 فلم ان هذا والسنة ثم فيه التحفيف على الحلة في

الخامس في حمل الجنزة

معتبر بيان

وصيانة الميت عن الشبهط والانقلاب وزيادة الاكرام للميت
 والبعد من شغبه حمله على الامتعة والاثقال ولذا ذكره جملة على
 الظهر والذابة وما ورد من الحمل بين العمودين **في حمل** على حال
 عذر من ضيق الطريق او الازدحام او قلته الحاملين او غير ذلك
 توقيفا بينه وبين ما روينا مما ذهب اليه الجمهور وما روي انه
 عليه الصلوة والسلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين
 صحيح الاسناد قال النووي ليس في حملها بين العمودين
 نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **ويسمي** ان
 يحملها من كل جانب عشر خطوات لما روي عنه عليه الصلوة والسلام
 انه قال من حمل جنازة اربعين خطوة كُفرت عنه اربعين كبيرة
 رواه ابو بكر البخاري **ويسمي** ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم
 مؤخرها كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم بمؤخرها كذلك **ويسمي**
 حمل الصبي على الايدي احب من حمله على الذابة وفيه ينابيع الرضيع
 والعظم او فوق ذلك قليلا لا بأس ان يحمله رجل واحد على يديه او
 يحمله على يديه وهو ذكرب قال ابو حنيفة لا بأس ان يحمل الصغير
 في سقف او طبق والسقف بالفاء من الات النساء يجعل فيه
 الطيب وغيره ويستعار الثابوت الصغير كما في شرح الهداية
 للشرقي **ويسمي** الاسراع في المشي بها مادون الخنث وهو ضرب
 من العذودون العنق وهو الخطو الفسيح فيسر
 اسرا لا يصل الى حد العنق والعذود وفي التحفة الاسراع بالميت
 سنة وفي البدايع وجوامع الفقهاء يسرع بالميت بحيث لا يضطرب
 على الجنائز والاصل فيه ما روي الجماعة من حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالمت
 بالجنائز فان كانت صالحة فربتموها الى الخير وان كانت غير ذلك
 ففترقوا عنها عن رقابكم وعن ابن مسعود قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم

نبيتنا عليه الصلوة والسلام عن المشي بالجنائز فقال مادون الخنث
 رواه ابو داود والترمذي وعن ابي موسى قال مات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جنازة تخضع تخضع الرزق فقال عليه الصلوة و
 السلام عليكم بالعقد ولا يكون المشي قد امها ولكن المشي خلفها او
 افضل عنديا وهو قول علي وابن عمر وابن مسعود واصحابه
 والاوراق والثوري واسحق وغيرهم وروي عن علي ابن ابي
 طالب انه كان يمشي خلف الجنائز وابوبكر وعمر بن الخطاب اما ما
 علي ان فضل الماشي خلفها على الماشي امامها افضل الصلوة المكتوبة
 على النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة على صلاة العز وانما
 يعلمان ذلك ولكنهما يستدلان على الناس رواه سعيد بن منصور
 والحافظ ابو جعفر الطحاوي والبيهقي في سننه الكبير ولم يذكره
 عنه وعلى التيسير يحمل ما روي عنه عليه الصلوة والسلام انه
 كان يمشي بين يديها فان روي ابن عمر وقد عمل بخلافه عن نافع
 قال خرج ابن عمر الى جنازة فواى معها نساء فوقفن قال رذهن
 فانهم فتنه الحى والميت ثم مضى ومشي خلفها قلت يا ابا عبد الرحمن
 كيف المشي في الجنائز امامها ام خلفها فقال اما تراقى امشيت خلفها
 رواه الطحاوي وما كان ابن عمر ليعال فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم مع سبعة حرم على اتباعه الا بعلمه بانه عليه السلام انما فعله
 بعذر وان الافضل عنده عليه السلام مقابلة فتبعه فيه لذلك وفي
 صحيح البخاري عن البراء بن عازب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويسمي بالمشي بالجنائز قال علي الاتباع لا يقع الا على التالى ولا يسمى
 المقدم تابعا بل هو مشوع ويحمل الامر على التذب دون الوجوب
 للاجماع وعن علي انه قال قدمها بين يديك واجعلها نصب عينيك
 فانما هي موعظة وتذكيرة وعبرة وما قيل انهم شفعاء فالاولى
 بهم التقدم قال ابو نصر البغدادي هو باطل بالصلوة عليه فانهم

ففيها وقد تأخر وأخذ ولأن الشفاعة في الصلوة عليه لا في شيبه
ولأن الشفيع إنما يتقدم خوف من بطش المشفوع عنه فيمنعه
من التقدم وذلك لا يتحقق هنا فلم يبق إلا تقديمه وتسليمه إليه
وطلب عفو ورحمة والراكب يسير خلف الجنازة ولا يتقدمها
لئلا يضر الناس بأفارة الخيال لأن يكون بعيدا على ما روى في
النواردين أني يوسف قال رأيت أبا ج يتقدم امام الجنازة و
هو راكب ثم يقف حين تأتيه فقوله ثم يقف دليل أنه كان يسجد عنها
والمنشأ افضل لكونه اقرب الى التواضع واليق بحال الشفيع وفي
حديث جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن
الأحداق ما شتا ورجع على فرس رواه الترمذي وقال حديث حسن
ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت به الا اذا اراد ان يتبعها وعليه الجهر
وما ورد في الاحاديث الصحيحة من القيام لها منسوخ بما عن
علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في الجنازة
ثم جلس بعد ذلك و امر بالجلوس رواه ابوداود وابن ماجه واحمد
والطحاوي من طرق وعن علي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم بعد رواه ابوداود والنسائي والترمذي وصححه ~~ابن ماجه~~ معناه
وقال قد كان ثم نسخ ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يصل عليها
وبعد ما صلى لا يرجع الا بأذن هكذا ذكره في عامة كتب الفتاوى و
غيرها وفي المحيط قيل الرفق ان يسعه الوجع بغير اذنه قول
هذا هو الموافق للاحاديث وعليه الجمهور ولا علم لهم في المنع
ما خذ الا ان حصل الوحشة بسبب الوجع فينبغي ان يراعى
ذلك والافق الصحيح من ان من اتبعها حتى تدفن فيه قبر اطان
والقبراط مثل اخذ وادامع من الوجع بغير اذنه ثم لم يلبس
ثم ضرورة يتعسر عليه شهود الدفن بسببها فيترك الصلوة
عليها ايضا فيحرم من اجرها وهذا مما لا يعقل وينبغي من الجنازة

الشيخ جنازة مسلم حرم عليها طوافها في الاجر ومن

الجنازة ان يكون متخشعا متفكرا في ماله متعظا بالموت وبما يصير اليه
الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يضحك وسمع ابن مسعود رجلا
يضحك في جنازة فقال له انضحك وانت في جنازة لا كلمتك ابدارواه
سعيد بن منصور وينبغي ان يطيل الصمت ويكبر رفع الصوت فيها بالذكر
وقراءة القرآن ذكره فتاوى العصر انما كراهة تحريم واختاره مجدلا
الترجماني وقال علاء الدين الناجري تركه الاولى ومن اراد الذكر والقراءة
فليذكر ويقرأ في نفسه وقال قيس بن عباد كان اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند تلك عند القتال وفي الجنازة وفي
الذكر ذكره ابن المنذر في الاشراف ولا ينبغي للنساء يخرجن مع الجنازة ذكره
في البدايع والمرغيناني والاسيما في وعليه الجمهور عن لم عطية نزيه
عن اتباع الجنازة ولم يعزم علينا متفق عليه وقولها لم يعزم علينا
معناه ان النهي نهي تزييد والذي ينبغي ان يكون التزييد مختصا بمن
عليه الصلوة والسلام حيث كان يباح لهن الخروج للمساجد والاعيان
وغير ذلك وان يكون في زماننا للتحريم لما في خروجهن من الفضاوى
كفاية الشعبي سئل القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال
لا يسأل عن الجواز والفشا في مثل هذا وانما يسأل عن مقدار ما يلحقها
من اللعن فيه واعلم انها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته
فاذا خرجت تحفرها الشياطين من كل جانب واذا انت القبور يلعنها
روح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله تعالى ذكره في الناخانية و
قد روى عن علي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نسوة
جلوس قال ما يجلسكن فلن تنتظر الجنازة قال هل تغسلن فلن لا قال
هل تحملن فلن لا قال هل تدلين فيمن يدلي فلن لا قال فارجعن ما زولن
غير ما جورات رواه ابن ماجه باسناد ضعيف لكن يضعده المعز
الحادث باختلاف الزمان الذي بسببه كره لهن حضور الجمع والجماعات
الذي اشارت اليه عائشة بقولها لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطابق لما رفع الصوت قائما لم يستطع بالذكر والقرآن

رأي ما احدث النساء بعد ملتهن كما منعت نساء بني اسرائيل و
 اذا قالت عايشة هذا عن نساء زمانها فاطنك نساء زماننا ويحرم
 النوح وسبق الجيوب وخمس الخدود ولطمها ونحو ذلك من الافعال لما
 في الصحيح ليس مما عمن لطم الخدود وسبق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية
 وعن الاموي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم برئ من الصانعة و
 الشافعية رواهما البخاري والشافعية شدة الصوت وصحيح مسلم
 شتان في التماس هما كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت اى من
 افعال الكفار ولا بائس بالبكاء بارسال الاموي في الجنائز وفي المنزل
 لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن
 القلب ولكن يعذب بها الانسان اذا اشار الى لسانه او يرحم متفق عليه وان
 كان مع الجنائز صابحة او نائحة تزجر وتمنع فان لم تزجر لا يترك اتباع
 الجنائز وتشيعهم لما اقرن به من البدعة وبكر بقلبه واذا انتهت
 الجنائز الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق لان الفصل
 من حضور دفن الميت اكرامه وفي جلوسهم قبل وضعه اذ ذرا له
 ولانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن فيه واذا وضعت عن
 الاعناق يجلسون ويكره القيام ذكره قاضي خان وهو مقيد بعدم
 الحاجة والضروة على ما لا يخفى **التيسار في الدفن** في القبر
 افضل عند الائمة الاربعة ان امكن والا فالشق كما ذكره السروجي وفي
 فتاوى قاضي خان والسنن في القبر الحمد وان كانت الارض رخوة فلا
 بائس بالشق انتهى والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق
 لغيرنا رواه ابو داود والترمذي وروى ابن ماجه عن انس لما توفي
 النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة رجل يلحد واخر يخرج قالوا استخير
 ربنا وتبعتم اليهما فاشيرهما سبق تركناه فارسل اليهما فسبق صاحب
 الحمد فالحمد والنبي صلى الله عليه وسلم واخرج مسلم عن سعد بن ابى
 وقاص انه قال في مرضه الذي مات فيه الحمد والحمد وانصوا على الذين

طائفة الناس بالحكم

طائفة الناس بالحكم

الذين نصبوا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن
 حبان في صحيحه عن جابر انه عليه الصلوة والسلام الحمد ونصب عليه
 النبي نصبا ورفع قبره من الارض نحو شبر والحمد ان يحفر في جانب
 القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت وينصب عليه والشق ان
 يحفر حفرة كالنهر ويبني جانبها باللبن او غيره ويوضع الميت
 بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس السقف الميت او
 استحب بعض الصحابة ان يرسم في التراب رسمًا يروى ذلك عن
 عبد الله بن عمر وابن العاص وقيل ليس احد جنتي اولى بالتراب من
 الآخر وقال صاحب المنافع اختاروا الشق في ديار الرخاوة الاراضى
 فيتعذر اللحد فيها حتى اجاروا الارض فوق الخشب واتخذوا الثابوت
 ولو كان من حديد ومثله في البسوط ويكون الثابوت من راس المال
 اذا كانت الارض رخوة او ندية مع كون الثابوت في غير هاتيكروها
 في قول العلماء قاطبة وفي قاضي خان ينبغي ان يغترش فيه التراب و
 تطبق الطبقة العليا تمامي البيت ويجعل اللبن الخفيف عن يمين البيت
 ويساره ليصير بمنزلة اللحد وفي المحيط واستحب مبشًا بخنا اتخاذ
 الثابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض رخوة فانه اقرب الى الشق
 والتحرر عن مشها عند الوضع في القبر ومقدار عمق القبر قد نصف
 القائمة ذكره في الروضة وفي الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القائمة
 فان زادوا فهو افضل وان عمقوا مقدار قائمة فهو احسن فعلم بهذا
 ان الادنى نصف القائمة والاعلى القائمة وما بينهما بينهما ويوضع
 الميت في قبره وضعا من جهة القبلة مستقبل القبلة عند وضعه
 ولا يسئل سلا عندنا وهو مذهب علي وابنه محمد بن الحنفية واسحق
 بن راهب وابراهيم النخعي وابن حبيب وابن قال الشافعي واحد
 يستحب السئل بان يوضع عند رجل القبر ثم يسئل من قبل راسه محمد
 وخير مالك والظاهرية للشافعي حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه

طائفة الناس بالحكم

سئل من قبل رأسه رواه الشافعي وعن عبد الله بن يزيد الخطمي
 الانصاري الصماني انه صلى على جنازة الحارث ثم ادخله القبر من
 قبل رأسه وقال انه من السنة رواه ابوداود وقال البيهقي اسناده
 صحيح وثنا مروي ابوداود في المراسيل عن حماد بن ابي سليمان
 عن ابراهيم هو النخعي لا التميمي فان حمادا انما يروي عن النخعي وصرح
 به ابن ابي شيبة فقال عن حماد عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ادخل القبر من قبل القبلة ولم يسلم سلوا زاد ابن ابي شيبة
 ورفع قبره حتى يعرف وروي ابن ماجه عن ابي سعيد انه عليه السلام
 اخذ من قبل القبلة واستقبل استقبالها فقد تعارض روايتا دفينه
 عليه السلام وهو من فعل الضميمة وكذا ما صح عن علي انه ادخل
 يزيد بن الكف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس
 من قبل القبلة اخرجهما ابن ابي شيبة يعارض فعل عبد الله الخطمي
 ويتخرج فعل علي بعلي وبفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه
 وهو ما عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل قبر ابي
 فاسرج له سراجا واخذ الميت من قبل القبلة رواه الطحاوي والترمذي
 وقال حديث حسن وعن ابن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو في قبر عبد الله ذي البجادين وابوبكر وعمر يقول ادنيا
 متى اذكما حتى اسنده في لحده واخذه من قبل القبلة رواه الخلال
 في جامعهم واستهفاب الثوري تحسين الترمذي لحديث ابن عباس
 بكونه من رواية المجاج ابن اربعة وانه ضعيف باتفاق اهل الحديث
 ليس بصواب فقد قال ابن معين انه صدوق الا انه يدلس ولا شك
 ان المدلس اذا كان عدلا لا يضره التدليس اذا قال حدثني واخبرني
 كما بن عيينة والثوري وغيرهما وكذا قال ابو زرعة وابوحاتم
 انه صدوق مدلس فاذا قال حدثني عن الثقة كان مقبولا ولا يربا
 في صدقه وحفظه وقال ابن عدني انما عاب الناس عليه تدليسه

تدليسه عن الزهري وغيره اما ان يتخذ الكذب فلا وهو ممن يكتب
 حديثه وقال ابوبكر الخطيب هو واحد العلماء المحفاظ وقال الحاكم قد تقدم
 شعبة وغيره من الائمة واكثر ما اخذ عليه التدليس روى له
 مسلم مقرونا بعبد الملك وابوداود والترمذي والنسائي وابن ما
 وهذا تعديل له من هؤلاء الائمة فكيف يقال انه ضعيف باتفاق اهل
 الحديث هذا على ان الهجرة القبلة شرفا فكانت افضل وكذا وجوه الاخذ
 تكون الى القبلة كما ان اولي **ويقول** واضحه بسم الله وعلى ملته
 رسول الله كذا نقل عنه عليه الصلوة والسلام انه كان يقول اذ اوضع
 ميتا في قبره رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن اي
 بسم الله وضعتك وعلى ملته رسول الله سلتك ولا تعين في
 عدد الواضعين وفي الاخرة لا يضر وتودخله او شفع لان المعبر
 حصول الكفاية وذو الرحم المحرم اولى بوضع المراءة فان لم يكن فاهل
 الصلح من الاجانب ذكره في المحيط وفي التبري والمحرّم من غير
 رحم ولا يدخل القبر امراءة ولا كافرا وان كانا قريبين ذكره القدوري
 في شرحه والحنافتي في جوامع الفقه سواء كان الميت ذكرا وانثى
 ويستحب تسجيد قبر المراءة بثوب حال ادخالها القبر حتى يسوي
 اللبن ونحوه على التمد ولا يستحب في حق الرجل عند المار وروي عن
 علي رضي الله عنه انه لم يقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره
 ثوبا فجذبه وقال انما يصنع هذا بالنساء وشهد اني دفن ابي
 زيد الانصاري في قبر بنوب فقال عبد الله بن انس ارفعوا
 الثوب انما تحرم النساء وانس شاهد على شفير القبر ولم يذكر عليه
 وفيه خلة والشافعي وقد تمسك بحديث ضعيف اعترف به
 بضعفه الثوري ويوجه الميت القبر الى القبلة على جنبه الايمن
 ولا يلق على ظهره وتحمل العفة روى ذلك عن الشعبي والنخعي
 وروى عنه عليه السلام انه لما وضع نعيم ابن مسعود في القبر نزع

عن ابن ابي شيبة

عن ابن ابي شيبة

ما كبره ان يوضع تحت البيت

الاخلة بفيه وروى ابو داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله
ما الكبار قال هي تسع فذكر منها استعمل البيت الحرام ثم قال قبلكم
احياء وامواتا وفي الينابيع الستة ان يفرش في القبر التراب يعني
في الارض التربة والتسبعة قال السروج وفي كتب الشافعية والمجالبلة
يجعل تحت رأسه لبنة او حجر ولم اقف عليه عن اصحابنا انتهى
يكوه ان يوضع تحت مفرجه او تحته ذكره المرغيناني وذكره ابن عباس
ان يلقى تحت البيت شيئا رواه الترمذي وعن ابي موسى لا يجعلوا بيني
وبين الارض شيئا وما روى انه جعل في قبره عليه السلام قطيفة قيل
لان المدينة سبعة وقيل ان العباس وعليهما تارعاها فسطحا
شقران تحت لقطع التاراع وقيل كان عليه السلام يلبسها ويغير
فقال شقران والله لا يلبسك احد بعده ابدا فاقاها في القبر
يسند الميت من ورائه بتراب او نحوه لئلا ينقلب ويستوى اللبن
على اللحد اي يقيم اللبن عليه من جهة القبلة ويشد شقوقه كيلا ينز
التراب منها على الميت واستعمال اللبن مع عليه ولا بأس بالقصب
وفي الوبري يستعمل اللبن والقصب والخشيش في اللحد قال الشافعي
جعل في لحد النبي صلى الله عليه وسلم ظن قصب وحكي عن شمس الائمة
المطواني هذا في قصب لم يعمل فاما القصب المحول وهو بالفارسية
بوديا فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بكوه وقال بعضهم لا
يكوه يعني جعله فوق اللبن ويكوه الآخر والخشب لانهما لا يحكم البناء
والزينة والقبر مكان البلر والغناء وقد اوصى لاسود بن يزيد ان
لا يجعلوا على قبره آجر او قال ابراهيم النخعي كانوا يكرهون الآجر
في قبورهم وقيل لا بأس به عند رجاوة الارض وكان الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل يجوز استعمال رفوف الخشب واتخاذ التابوت
في فخارا وقد تقدم ثم قال التراب ولا يزداد على التراب الذي خرج
من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لا بأس بها والاول رواية الحسن

الحسن عن ابي حنيفة ويستحب حتى التراب عليه روى ابو هريرة رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم اتي القبر فحشي عليه
التراب من قبل رأسه ثلثا رواه ابن ماجه قال محمد ولا اري برش الماء
باسئا ويستحب القبر ولا يسطح بناؤه قلة الثوري والليث ومالك و
احمد والجمهور وقال الشافعي التسطيط اي التربع افضل لما روى ابو
عن القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقلت يا امهات النبي لي
عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلثة قبور
ولامشرفة ولا لاطية مبطوحة ببطناء العريضة الحمراء والجمهور ما روى
البخاري عن سفيان الثوري انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستويا
وحديث المصنف لو بلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه
لا يصريح فيه بالتسطيط فان قوله مبطوحة يجوز كونه صفة مؤكدة
للاطية اي ليست مشرفة زائدة في الارتفاع ولا لاطية زائدة في الانخفاض
بحيث تكون مبطوحة لا صفة بالارض بل هي بين ذلك ويجوز ان تكون
مبطوحة بمعنى مبطون من قولهم بطون المسجد ببطناء اي في البطناء
اي الحصى الصغار وهو الموافق لقوله من ذلك ما بنا في التسليم كيف وقد
روى عن القاسم التصريح بانها مستوية رواه ابو حفص بن شاهين في
كتابه الجنائز ثنا عبد الله بن سليمان بن الاشعث ثنا عبد الله بن
سعيد ثنا عبد الرحمن الميموني عن عمرو بن شعيب عن جابر قال سألت ثلثة
كلهم له في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اب سالت ابا جعفر محمد بن
علي وسالت القاسم بن محمد بن ابي بكر وسالت سالم بن عبد الله قلت
اخبروني عن قبور اباكم في بيت عائشة فكلمهم قالوا انها مستوية واما
ما روى مسلم عن ابي الربيع الاسدي قال قال لي علي ابعثك على ما
يعتني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تدع مثالا الاطمس ولا
قبرا مشرفا الا سويته فالمراد ما كانوا يفعلونه من تعمية القبور بالبناء
الحسن الترفع وليس مما نحن فيه فان التسليم المستوي قد ما يبدو ويظهر

ودون
بسطط
الارض
عليها
بطناء
الجرم
والجمهور
ما روى

يستحب حتى التراب عليه ما روى



عن ابن عباس

عن ابن عباس

فان قيل ما الفرق بين الشهيد والحقيق فقلت لا فرق بينهما في الحقيقة بل في الظاهر فالحقيق هو الذي قتل في سبيل الله والشهيد هو الذي قتل في سبيل الله او في سبيل غيره

عن الارض به وفي المحيط وشيخ القبر قدر اربع اصابع او شبر
وفي قاضي خان قدر شبر وفي البدائع او اكثر قليلا فلم يكن حديثا
منافيا لما اخترناه من التسليم فان الاجماع على ان ليس المراد منه التسوية
بالارض وكره تخصيص القبر وتعيينه وبه قالت الامة الثلاثة لما
روى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور
وان يكتب عليها وان يبنى عليها ورواه مسلم وابوداود والترمذي وصححه
ولفظه بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تخصص القبور
وان يكتب عليها وان يبنى عليها وان توطأ وعن الحسن عن ابن مسعود
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الميت يسمع الاذان ما
لم يطين قبره ذكره في المغيرة وفي منية المفتح المختار انه لا يكره التطين
وعن ابي حنيفة ان يبنى عليه بناء من بيت او قبة او نحو ذلك مما
من الحديث اتقا وكذا يكره وطئه والمجلس عليه لذلك وكره ابو يوسف
الكتابة ايضا والله اعلم **السابع في التشديد** والمراد به الحكم
الذي يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع الجارية على المكلفين
في الدنيا واما التشديد الحقيقي الذي وعده الله تعالى الثواب المخصوص
فليس يتعلق به الاحكام الجارية على المكلفين غير الاعتقاد
بانه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن قتل في سبيل
ثم الاحسن في تعريف التشديد الحقيقي على قول ابي حنيفة انه منسجم مكلف
ظاهر علم انه قتل ظلما قتل لم يجب به مال ولم يرتد وعلى قولهما
ترك قيد التكليف والظاهرة قد اشتمل لقيد اهل الحرب واهل
البعث باي شيء كان وباتى سبب كان ولقيد غيرهم اذا لم يجب
بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب
عند ابي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل او وجب لعلو كقتل الاب
ابنه والصديق عن العبد وشبه ذلك وخرج من الدم قتل من البغاة
وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بخدا وقصاص لانهم

لانهم لم يقتلوا ظلما وهذا بالاجماع وخرج منه من وجب بقتله مال
كقتل غير العمد على حسب اختلاف فقهاء وكذا الذي وجب بقتله القسامة
لظهور وجوب المال بنفس القتل شرعا وهذا بالاتفاق ايضا وخرج
بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجب فيه القسامة او لم يجب هو الصحيح
ويشترى اليه كلوم صاحب الهداية حيث قال الا ان يعلم انه قتل بحديدة
ظلم ولا لاحتمال انه لم يقتل ظلما بل لسبب صحيح للقتل وان كان تعليله
وجوب الغسل بوجوب القسامة والدية يشترى اليه انه اذا لم يجب
فيه القسامة والدية لا يغسل كما اذا وجد في الشارع الاعظم او
الجامع او في برية ليس بقربة قوية لكن الوجه ما ذكرنا من احتمال
السبب المبيح للقتل منه فلا يسقط الغسل الذي هو واجب لساير
الموتى بالشبهة والاحتمال لان سقوطه في حق الشهيد المذكور على
خلاف القياس فلا بد من تحقق وجود الوصف الذي سقط لاجله
الغسل فيه وعند الاحتمال يعمل بالاصل وخرج منه الضبي والمجنون
والجنب والحايض والنفساء على قول ابي حنيفة وبه قال احمد وسحنون من
المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد الحكمي عنده بل يغسلون كساير الامة
وعندهما لا يغسلون وهو قول الشافعي واشهر من المالكية قياسا
على غيره لان عدم التكليف او عدم الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان
عدم الذنب في غير المكلف لا ينافي كراهية سقوط الغسل فان سقوطه
لابقاء اثر المظلمية وغير المكلف اولى بذلك وكذا عدم الطهارة في
الحياة لا يوجب الغسل بعد الممات لان وجوبه في الحياة لوجوب
مالا يصير الابه وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل والشهادة
فذا قيمت مقام الغسل الواجب بالموت فلا يجب الغسل اصلا ولا يوجب
في غير المكلف ان الغسل انما يسقط عن الشهيد لان القتل صار
كفاره له ولا ذنب لغير المكلف ليكون القتل طهرا له فالقتل في
حقه والموت سواء في غسل والتكريم في جعل القتل طهرا من الذنوب

اظهر منه في بقاء اثر العلم او هو غير موجود معه اصلوا اذ الحكم
 علام لا يحتاج الى شاهد وكنه في غير الظاهر ما رواه ابن حبان و
 الحاكم عن عبد الله بن الزبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول وقد قتل حنظلة بن ابي عامر الثقفي ان صاحبك حنظلة تغسل
 الملائكة فاستلوا صاحبته فقالت خرج وهو جنب لما سمع الملائكة
 فقال عليه السلام لذلك غسلته الملائكة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم
 فلا اعتبار للقياس في مقابلته والحق الجبض والتفاس بالجنابة بطريق
 الالة سواء كانا قد انقطعا اولا في الصبي لحصول الانقطاع بالوث
 وكذا خرج عن الحد من ارتث باتفاق ائمتنا ايضا والارتثات افعال
 من رت الثوب يرت اذا صار خلقا وسمى الشهيد الذي حصل له
 رفق من موافق الحياة مرتثا شبيه بالشهادة بالثوب الرت حيث
 لم يبق على جدها وهيئتها يوذ للديان ياكل او يشرب او ينام او يراوى
 او ينقل من المعركة جثا او يذويه خيمة او نحوها وهي حتى او يخط
 عليه وقت صلوة وهو عقل والا صل ان ترك الغسل على خلاف القياس
 المشروع في حق سائر اموات بني آدم فيراعى فيه جميع الصفات التي كانت
 في القيس عليه وهو شهيد احد وغيرهم ممن استشهد في زمن
 عليه السلام والظابط في حقه انه لم يحصل لهم بعد وجود سبب
 القتل شئ من موافق الدنيا ولا خوطبوا بحكم جديد من احكامها
 وما قبل مضى وقت الصلوة كله من موافق الدنيا ومضى وقت الصلوة
 مع العقل خطاب بحكم جديد من احكامها لان الصلوة صارت
 دينا في رفته اما مطلقا او ان قدر على الايمان بالرواين على
 ما رواه الكرام عليه صلوة المريض وقدر وى اليسرى في شعب
 الايمان عن ابي جهم بن حذ في ثقة العدو قال انطلقت يوم البر
 اطلب ابن عتي ومعى شاة ماء فقلت ان كان بر رقيق سقيته و
 مسحت وجهه فاذا لم ينهد فقلت اسقيته فاشاد ان نعم

موك

نعم فاذا رجل يقول آه فاشاد ابن عتي ان انطلق اليه فاذا هه هشام بن
 العاص اخو عمرو بن العاص فاشته فقلت اسقيك فسمع آخر يقول
 آه فاشاد هشام ان انطلق اليه فجننه فاذا هه قد مات فرجعت الى
 هشام فاذا هه قد مات فرجعت الى ابن عتي فاذا هه قد مات ولو اوصى
 بشئ فان كان من امور الآخرة فذلك عند ابي يوسف وقال محمد ليس
 بارتثات لانه من احكام الاموات دون الاحياء وقيل الخلاف بينهما فيما
 اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتثا اتفاقا وقيل
 لا خلاف بينهما جواب ابي يوسف وقع فيما اذا اوصى بامور الدنيا و
 جواب محمد فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارتثات ان يبيع او
 يشتري او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه ان بقي مكانه حيا يوما وليلة
 فهو مرتث وان لم يكن بعقل وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب اما
 اما قبل انقضاءها فلا يصير مرتثا بشئ مما تقدم ذكره ابن الرمام
 في شرح الهداية لان ما ينال من المرافق ح يصلح ان يكون له استعانة
 على القتال فلا يوجب الشهادة نقضا ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل
 بل يدفن بدمه ونحوه التي قيل فيها اما ليس من جنس الكفن لقوله
 على الصلوة والسلام في شهادة اخذ من ملوهم بكومهم ودمائهم
 رواه احمد وعنه ابن عباس امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل
 احدا ان يتزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بشياهم ودمائهم
 رواه ابو داود على هذه الائمة الاربعة وجمهور العلماء خلافا
 لسعيد بن المسيب والذي ليس من جنس الكفن هو السراح والذي
 الحرب من الحديد ونحوه من الجلود كالقرو والخف والنعل والحشو
 كالقنسوة والجمبة المحشوة وما الذخيرة السراويل مما ليس من
 جنس الكفن ايضا فان كان ما عليه ناقصا عن كفن السنة يراى عليه
 بان لم يكن فيه ازار او لفافة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه و
 اعلم ان امره عليه الصلوة والسلام ان يدفنوا بشياهم ليس ما يدل على

منع الزيادة لكن ظاهره يمنع النقصان الا ان يقال الظاهر من حالهم انهم
لم يكن عليهم من الشيا ب ازيد من مقدار سنة الكفن بل هو الغالب في كل
مقاتل ان لا يلبس اكثر ثلثة اثار ازيد على الحشو والله القتال فورد الا
على ما هو الغالب المعتاد فلا يدل على المنع فيما عسى ان يوجد على سبيل
الدرة وهذا يجاز في نزع الحشو فان ظاهر الحديث يدل على منعه لكن
ليس لم يكن معتادا في ديارهم فورد الامر على الغالب **وبصلي** على
الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة بن عامر
وجمهور التابعين ورواية عن احمد وقال مالك والشافعي واسحق ولا
يصل عليه حديث جابر بن عبد الله انه عليه السلام امر بدفن شهيد ادا
في دما ثم لم يغسلوا ولم يصلوا عليهم **رواه البخاري والترمذي و**
صحه ولنا ما روى الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه
وسلم حمزة حين فاد الناس من القتال فقال رجل رايت عندك الشجر
فجاد رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه فلما رآه وراى ما مثله
شقيق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جى بحمزة
فصل عليه ثم بالشهداء فيوضهون الى جانب حمزة فصلى عليهم ثم
يرفعون ويترك حمزة حتى يصل على الشهداء كلهم وقال صلى الله عليه
وسلم حمزة سيد الشهداء عند الله تعالى يوم القيمة مختصر وقال صحيح
الاسناد ولم يخرجاه **واسند احمد** شافعيان بن مسلم **قال كان**
شافعيان بن سلمة بن عطاء بن الشايب عن الشافعي عن ابن مسعود
قال كان النساء يوم احد خلف المسلمين يجزرون على جرحى المشركين
الى ان قال فوضع النبي صلى الله عليه وسلم حمزة وجى برجل من الانصار
فوضع الى جنبه فصلى عليه ورفع الانصارى وترك حمزة ثم جى باخر
فوضع الى جنب حمزة فصلى عليه ثم رفع وترك حمزة فصلى عليه يومئذ
سبعين صلوة واخرج الارقطي عن ابن عباس قال لما انصرف
المشركون عن قتلى احد الى ان قال ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم

السلام حمزة فكبور عليه عشر امة جعل بجاء بالرجل فيوضع وحمزة مكانه حتى
صلى عليه سبعين صلوة وكانت القتلى يومئذ سبعين الى غير ذلك من الا
وكل من هذه الاحاديث ان سلم انه لم يرتق الى درجة الصلوة فليست
عن درجة الحسن وعلى تقدير ان كل واحد مناهم يبلغها فرضا فجموعا مرتق
البرافطها وح تعارض حديث البخاري وتخرج عليه بانها مشبهة و
وهو ناف على ما عرف في الاصول من ترجيح مثبت على النافي اذ لم يعرف
بدليله وهذا كذا فان جابر لم يكن مراعا ما فعله في ذلك اليوم لا
لاشتغال قلبه وحمزة بقتل ابي وعنه على ما ذكره البخاري والسير في
انما قتلا في ذلك اليوم فلا يشعرا ابتداء بما فعله عليه السلام من الصلوة
عليهم وقد سمع امره عليه السلام بدفنهم بدما ثم كاهه فظن انه
لم يصل عليهم فرواه ثم لما علم بصلوته عليه الصلوة والسلام عليهم
وكيفيتهم بارواها ايضا كما في رواية الحاكم والله سبحانه وتعالى اعلم
التام في مسائل متفرقة من الجنايا ولا باس بالاذن في صلوة
الجنادة لان التقدم حق الوث فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض
النسخ لا باس بالاذن والاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقتضوا
حقه كذا في الهداية قال ابن الرهام سيما اذا كانت الجنادة يتبرك بها
وليستفع الميت بكثرتهم في صحيح مسلم وسنن الترمذي والنسائي
عن عايضة انه عليه الصلوة والسلام قال ما من ميت يصل عليه
من الناس يبلغون مائة كلهم يشفعون فيه الا شفعا فيه وكره
بعضهم ان ينادى عليه الا رفقة والاسواق لانه يشبه نعي الجاهلية
والاصح انه لا يكره اذ لم يكن مع تنويه بذكره وتفخيم بل يقول العبد
الفقر الى الله تعالى فلان بن فلان الغلاني فان نعي الجاهلية ما كان
فيه قصد الادوار مع الضميمة والنياحة وتعداد الاوصاف وهو
المراد بدعوى الجاهلية في قوله عليه السلام ليس منا من ضرب الحدود
وسق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية **ما** للمسلم قريب كافر ليس

حاديث



مطالع بن النضر على الشهد

مطلب في بيان ما مات الميراث

مطلب في بيان ما مات الميراث

ولم من الكفا ويغسله غسل التوب النجس ويلغفه في خرفة و
يحفر له حفرة ويلقيه فيها من غير مراعاة السنة في ذلك لما روى
أن أبا طالب لما هلك جاء علي فقال يا رسول الله إن عمك الضال قد
مات فقال له اذهب فغسله وكفنه ووراه التراب الحديث قال
التنوير وهو ضعيف انتهى وإن دفعه إلى أهل دينه جاز وإن كان
له ولي آخر من الكفار لا ينبغي للمسلم أن يتولى أمره بل يحل بينه وبينهم
ويتبع جنازته من بعيد إن شاء وهذا كله إذا لم يكن كفره بالارتداد
إنما لو كان مرتداً يلقيه في حفرة كالكلب فعلا لا ذي جيفته عن الناس
من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه إلى أهل الدين الذي انتقل إليه
ولو مات المسلم وليس له ولي إلا كافراً لا ينبغي للمسلم أن يخلو بينه
وبينه بل يتولون أمره لما روى أنه يهودياً آمن برسول الله صلى الله
عليه وسلم عند موته فقال عليه الصلاة والسلام لا صحابه تولوا أخاكم
ولم يخل بينه وبين اليهود مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه
وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب بيت المال فإن لم يكن أو
منع ظلم سألوا من الناس لأنه لا يقدر على السؤال بنفسه بخلاف
الحق إذا لم يجد ثوباً لا يجب على الناس أن يسألوا له فإنه قادر على
السؤال فإن فضل مما سألوا شيئاً صرف إلى كفن آخر إن لم يعرف
صاحبه بعينه وإن عرف رد إليه وإن لم يوجد ميت آخر تصدق به
بشيء الميت وهو طري كفن ثانياً من جميع المال فإن كان قد قسم ماله
فعل الورثة لأهل الغرما كفن رجل ميتاً من مال ثمة وجد الكفن
في يد رجل أو افتقر الميت سبج فالكفن له لأن الميت لا يملكه خرج
من الميت بعد ما درج في كفنه ذكر في الروضة لا يغسل منه شيء عند
يجوز أن تغسل المواة زوجها بالاجماع أما غسل زوجته فغير
جائز عندنا وهو قول الثوري والأوزاعي خلا قال للثوري احتجوا
بحديث عائشة قالت وأرأساه يا عائشة لصديق فقال عليه السلام

السلام وأنا ورأساه يا عائشة ما ضربك إن مات قبل فغسلتك و
كفنتك الحديث رواه أحمد والدارقطني وغيرهما بإسناد ضعيف
قال أبو الفرج ورواه البخاري ولم يقل غسلتك وروى البيهقي و
أبو الفرج عن فاطمة أنها قالت لسماء بنت عميس يا سماء إذا مات و
فاغسليني أنت وعلى فغسلوها قال أبو الفرج في إسناده عبد الله
بن نافع قال يحيى ليس بشيء وقال النسائي غير ذلك وروى الأحاديث
أخر ليس فيها ما يعتمد عليه على أنه لو ثبت لم يكن فيه دلالة لأن الغسل مما
يضاف إلى السبب أصاف مشهورة تقرب من الحقيقة في كثرة الاستعمال
والشهوة يقال فلان غسل فلاناً وكفنه وجنزه ولم يصدر من فلان
من ذلك شيء إلا مباشرة الأسباب والقيام عليها قال التنوير والمحدث
عليه القياس على غسلها ثم قال فإن قيل الفرق علايق النكاح فيها باقية
وفي العدة بخلاف الزوج قال الشافعي لا اعتبار بالعدة فإن الزوج
لو طلقها ثم مات لا تغسله في العدة كذا أجاب في الأمر قال الشافعي
قلت فبالس العدة الواجبة بالموت على العدة الواجبة بالطلاق قبل
الموت غير مدد لأنها كانت محرمة عند وجود سبب غسله في الطلاق
دون الموت جاز أن يبقى المحل ثابت عنده لا المستغنى عنده الأبرار
توث هنالاهناك انتهى ولا يخلو هذا المحل من أشكال فإن الموت
أنا أوجب قطع الموصلة وأثبت الحرمة فلا فرق بينه وبين الطلاق
الباين من جانبها وجانبه والفرق بينهما وبينه في جواز
الغسل وقد يجاب بأنه بمنزلة الطلاق الرجعي في توقف قطع
الموصلة وأثبت الحرمة على انقضاء العدة وذلك إنما يكون حيث
توجد كما في جانبها لا حيث لا توجد كما في جانبها ولو كانت حاملاً
فوضعت أرموت لا يجوز لها أن تغسله لانقضاء عدها خلا
لما لا والشافعي وكذا لو ماتت منه قبل موته أو ارتدت قبله أو
بعده أو قبلت ابنه أو اباه أو وطئت بشبهة قال في المحیط

مطلب في بيان ما مات الميراث

في رواية الحسن وهي الاصح بحرم عليها غسله خلا فالزفر والمطلق
الرجعية تغسله وبه قال احمد خلا فالشافعي وعن مالك روايتان
وام الولد لا تغسل سيدها وان كانت في العدة لان عذرها للعق
لالموت فصارت كالواحدة ماتت وهي في العدة وهي عدة الاستبراء
حيث لو كانت بالافراء كذا في المحيط وفي البدايع في ام الولد روايتان
عن ابي حنيفة في قوله الاول تغسله كقوله زفر ومالك واحمد وفي
قوله الثاني لا تغسله وهو الاصح عند الشافعي ولو غسل الميت
وكفن ونسوا عضوالم يصيبه الماء ينقض الكفن ويغسل العضو
وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وضعه
في القبر قبل ان يهال عليه التراب ولو اهيل لا ينشئ ولا يخرج
يسقط غسله وعادت الصلوة عليه الجواز وفي الميسر
سقط غسله ويصلى عليه فيه لان الصلوة الاولى لم تنقض انتهى
وهو الاظهر وكذا الولد يغسل اصلا او لم يكفن فانه لا ينشئ بعد
ما اهيل عليه التراب لان الغسل والكفن مأمور والنشئ منهي
والنهي راجع على الامر ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن
عندنا في ح واني يوسف لاحتمال الجفاف بعد الغسل وقال محمد ينقض
ويغسل على كل حال ولو علم ذلك قبل التكفين غسل بالاتفاق ولو
دفن بثوب او درهم للغير او في ارض مخصوبة او اخذت بشقة
يخرج لانه حق العبد وان وقع في القبر متاع فعليه بعد اهيل التراب
نكس ايضا واخرج ولا يجوز نبش القبر لغير ذلك وفي المنتقى مات
ولم يجد والله ماء فتميموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه و
عليه ثانيا لا انتقاض يحميه وفي المرغيباني وفي رواية لا تعاد
الصلوة قال السروجي وهي موافقة للاصول يعني ان الاصل انه
اذا صلى بالتميم ثم وجد الماء لا يجب إعادة الصلوة ولو في الوقت
فكذا هذا وكلا الروايتين عن ابي يوسف حتى وميت بينهما ثوب

ثوب او ثوب مباح فالحي اولى به وفي المرغيباني ان كان للحي فهو
اولى وان كان للميت فهو اولى وان كان للحي وارثا للميت فان كان مضطرا
اليه ليرد او سبب يخشى به التلف قدم على الميت كما لو كان للميت ماء
وهناك مضطر اليه لحطش قدم على غسله بخلاف ما لو كانت حاجة
الحي الى الصلوة للصلوة او الى الماء للظلمة فان الميت اولى بملكه لبقائه
فيما هو محتاج اليه والتي يمكن ان يصلى عربا وميتما لوجود العذر
ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا خلا فالشافعية
والحنابلة حيث جوزوه عند الضرورة لما روي انس قال كفن الرجل
والثلاثة في قتي واحد في الثوب الواحد قال الترمذي حسن غريبنا
معناه انه كان يقسم الثوب الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد ببعضه
للضرورة وان لم يستل البعض بدنه وليس المراد ان يصلى صق بدنا
هما لان فيه مباشرة عورة احدهما الآخر ولا يجوز ان يدفن اثنان
او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة وجبئذ يجعل بينهما حاجز من
التراب او صي ان يصلى عليه فلا فلو صيته باطلا وليس له ان يتقدم الا
برضى الاولياء وكذا الوصية بغسله وادخاله القبر وبه قال الشافعي
ودروى ابن رستم انها جائزة وبورمان يصلى عليه وبه قال ابن حنبل
والاول هو المشهور ولو صلي النساء وجدفن على الجنازة حار
وسقطت بها الفرضية ويستحب ان يصلين منفردات معا ويجوز
جماعة ولو اجعت الجنازة مجازا ان يصلى عليهم صلوة واحدة ويجوز
واحد خلف واحد ويجعل الرجال متميلا امام ويستوى فيه الحزو
العبد في ظاهر الرواية ثم الصبيان ثم الخنا ثم النساء كما في سائر
الصلوات وان شاء واجعلوه صفا واحدا قال المرغيباني الوجهان
سنيان في ظاهر الرواية وجاز ان يصلى على كل وحدة وهو الافضل
لان الجمع مختلف فيه ولو كبر على جارة ففي باخرى يتم الاولى وتقبل
الاخرى واذا اختلط مولى المسلمين ومولى المشركين فان وجدت

ولو صلي النساء وجدفن على الجنازة

علامة بها قيل علامة المسلمين الختان والمختن وليس السواد
 وقص الشارب لكن الختان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود
 واما لبس السواد فكثر في الكفار من الفرج ونحوهم فلا يكون علامة
 واما قص الشارب فينبغي ان لا يكون علامة الكفر لما ذكره
 التاثير خاتمة انه يندب الغازي في دار الحرب الى توفير الشارب و
 تطويله ليكون اهيب في عين العدو وان لم يوجد علامة وكان
 المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوي المسلمون وان كان الكفار
 اكثر غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا سوا قيل يصل عليهم و
 قيل لا واما الدفن فقيل يدفنون في مقابر المسلمين وقيل في مقابر
 المشركين وقيل تتخذ لهم مقابر على حدة وتتوى قبورهم ولا
 تسمن وهو قول ابي جعفر الهندواني واصل الاختلاف في كتابته
 تحت مسلم مات حبلى لا يصط عليه بالاجماع واختلف الصحابة
 في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين ترجيحاً للولد
 المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبة بن عامر واثم بن
 الاسفع تتخذ لها قبر على حدة وهو احوط وفي بعض كتب المالكية
 يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال الشرجي و
 هو حسن ولو وجد قنبل في دار الحرب الاسلام فان كان عليه سماء
 عمل بها وان لم يكن فقبه روايتان في رواية يغسل ولا يصط عليه
 والصحيح انه يصط عليه لانه مسلم تبع للدار وان وجد في دار الحرب
 ولا علامة فالصحيح انه كافر بحكم الدار ولو حضرت الجنازة في وقت
 المغرب يقدم ثم يصلى الجنازة ثم تسنة المغرب وقيل يقدم السنة
 ايضا على الجنازة ولو حضرت وقت صلاة العيد قدمت العيد
 عليها ثم هي على الخطبة الخطبة والقياس تقدم بها على العيد لكن
 استحسنوا تقديم العيد مخافة التشويش لثلاث بطن لبعيد انها
 صلاة العيد ولو جرت الميت صبيحة الجمعة بكرة تاخيرها الى وقت

في بيان دفن مغابر المسلمين ومقابر المشركين

مقابر المسلمين وقت المغرب

وقت الجمعة ليصل عليه جمع عظيم بعد الجمعة اما لو خاف فوت
 الجمعة بسبب فنه اخروا دفنه واتباع الجنائز افضل من النوافل
 ان كان لجوار وقراية او صلاح مشهور والاف النوافل افضل ذكر
 ذلك كله الشرجي في شرح الهداية وذكر قاضي خان يجوز الاستنجار
 على حمل الجنازة وحفر القبر ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ
 جوزوا ذلك ايضا ويستحب في القنيل والميت دفنه في المكان الذي
 مات فيه في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن قد دمل او ميلين
 فلا بأس به قيل هذا التقدير من محمد بن علي ان نقله من بلد الى بلد مكروه
 لانه مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة ولا
 ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك مادون السفر لما دوى
 ان سعيد بن ابي وقاص مات في قرية على اربعة فراسخ من المدينة
 فحمل على اعناق الرجال اليها وقيل لا يكره في مدة السفر ايضا واما
 بعد الدفن فلا يجوز ارجاء حتى قالوا وان امراة مات ولدها و
 دفن ببلد غير بلدها وهي لا تصير وارادت نبشه ونقله الى بلدها
 لا يباح لها ذلك ولا يباح نبشه بعد الدفن اصله الا ان تقدم من
 سقوط مال فيه او كون الارض حق الغير وجب ان شاء ذلك
 الغير اخرج وان شاء سوى القبر ووزع فوه وجوز البعض
 النقل بعد الدفن استدلوا بما نقل ان يعقوب عليه السلام بعدما
 مضى عليه زمان نقل من مصر الى الشام ليكون مع ابيه والصحيح
 الاول لان شرح من قبلنا اذا لم يقصده الله تعالى او رسوله عليهما
 من غير تخيير لا يكون بشر عالما فلا يجوز الاستدلال به وفي
 القنينة مقابر يبلغ اليها حطم جحوش لا يجوز نقلهم الى موضع
 آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا او
 كبيرا لان ذلك خاص بالانبياء ولا يحفر قبره في آخر ما لم يبل الاول
 فلم يبق له عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد حينئذ مجمع عظام الاول

يجز

ما جاز دفن الميت في الجمعة

مقابر المسلمين فلا يخرج

مقابر المسلمين

مطالع النية في السفينة

مطالع النية في السفينة

مطالع النية في السفينة

ويجعل بينهما وبين الآخر حاجز من تراب ومن مات في السفينة
ليس بقرى بها ارض غسل وكفن وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس
على القبر ووطئه وقطع الثياب الرطب من عليه ون اليا بس
وكور اى طريقا وظن انه محدث وان تحته قبر اكره المشي فيه و
يكوه النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يعهد في السنة
والمعهود فيها ليس الا زيادتها والدعاء عند ها قائلما لا يفعل عليه
السلام في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسأل الله لي ولكم العافية واختلف
في اجلاس الفارسيين ليقروا عند القبر والمختار عدم الكواهة ولا
يكوه الدفن ليلة المسحج النهار امارة مانت واضطرب الولد في
بطنها وعلب على دأيمه انه حتى يشق بطنها اما لو ابتلع للؤلؤة
او مالا لا نشانه مات ولا مال له في التجنيس انه لا يشق بطنه و
فرق بينه وبين المسئلة الاولى ان هناك ابطال حق الميت لصيا
حرمة الحي فيجب وهذا ابطال حرمة الاعلى وهو الادنى لصيا
الادنى وهو المال بناء على ان حرمة حرمة الميت حرمة الحي ولا
يشق بطنه حيا لو ابتلع ذلك فذلك بعد الموت وذكر في الاختيار
ان عدم الشق فيه رواية عن محمد وان الجرجاني روى عن اصحابنا
انه يشق لان حق الادنى مقدم على حق الله تعالى وحق الظالم
المتعدي قال الشيخ كمال الدين بن الرهام وهذا اولى والجواب عن
الفرق ان ذلك الاحترام يزول بتعديته انتهى وانما لم يشق في
حال الحياة لا لقضائه الى الهلاك لا لمجرد الاحترام ولا كذلك بعد
الموت وفي فتاوى قاضي خان حامل مانت وقد اى على حملها
تسعة اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها قد فنت ولم يشق بطنها
ثم رويت في المنام تقول ولدت لا يشق القبر لان الظاهر انها
لو ولدت كان الولد ميتا وفيها لا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في

ذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانه لما حرم
ايدأوه في حياته يجب صيانته عن السر بدمونه انتهى ويستحب زيارة
القبر للرجال ونكره للنساء لما قدمناه ويدعو قائما مستقبل القبلة و
قبل مستقبل بوجه الميت وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زيارة
عليه الصلوة والسلام وفي الفنية قال ابو الليث لا يعرف وضع اليد
على القبر سنة ولا مستحب ولا يرى به بأسا وقال علماء الدين القاجري
هكذا وجدناه من غير تكبر من السلف وقال شرف الائمة بدعة
وعن جاد الله العلامة مشايخ مكة ينكرون ذلك ويقولون انه
عادة اهل الكتاب وفي احياء علوم الدين انه من عادة النصارى
النش والاشمانه بدعة لاسنة فيه ولا اثر عن صحابي ولا عن
امام متين يعتمد فيكوه ولم يعهد الاستلام في السنة الا للحج
الاسود والركن اليماني خاصة ويجوز الجلوس للمصيبة ثلاثة ايام
وهو خلاف الاولى وبكره في المسجد ويستحب التعزية للرجال
والنساء الا في لا يفتن لقوله عليه الصلوة والسلام من عزى اخاه
بمصيبة كساه الله ثوبا من حلل الكرامة يوم القيمة رواه ابن ماجه
وقوله عليه الصلوة والسلام من عزى مصابيا فله مثل اجره رواه
الترمذي وابن ماجه والتعزية ان يقول اعظم الله تعازي اجرك
واحسن عزالك وعف لميتك ان كان الميت مكافا والا فلا يقول و
عف لميتك **وروي** ان الخضر عليه السلام عزى اهل بيت النبي
صلى الله عليه وسلم فقال ان في الله سبيما نه وتعا عزاء من كل مصيبة
وخلفا من كل هالك ودركا من كل فاشت في الله فتقوا واياهم قال
فارجعوا فان المصاب من حرم الثواب رواه الشافعي في الامم و
ذكره غيره ايضا وفيه دليل على ان الخضر عليه السلام حي وهو قول
الكثير العلماء ذكره السروجي في شرح الهداية ويكره اتخاذ الضيافة
من اهل البيت لانه شرع في السرور والاف في الحزن قالوا وهي بدعة

مطالع زيارة القبر

مطالع التعزية

مطالع التعزية للرجال والنساء

مطالع جمعة الحضر

مطالع اتخاذ الضيافة من اهل البيت

مستقبحة لما روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح
 عن جرير بن عبد الله قال كنا نخذ الاطعمة اجمعاً الى اهل الميت
 وصنع الطعام من النياحة **ويستحب** لحيوان الميت والاقرباء
 الا بعد تهيئة طعام لهم لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر
 طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم حسنة الترمذي وصححه الحاكم
 ولأنه بزمعروف **ويستحب** ان يلج عليهم في الاكل لان الحزن
 ينهم من ذلك فيضعفون ذكره كله ابن الرهام وفي فتاوى
 البرازي **ويكره** اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد
 الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة
 القرآن وجمع الصلوات والقراءة للجنة او قراءة سورة الانعام او
 او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لا
 لاجل الاجل بكرة وفيها في كتاب الاستسنان وان اتخذ طعاما
 للفقر **الحسن** انتهى ولا يخلو عن نظر لانه لا دليل على الكراهة
 الحديث جابر بن عبد الله المتقدم وانما يدل على كراهة ذلك
 عند الموت فقط على انه قد عارضه ما رواه الامام احمد بسند
 صحيح وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابي عبد الله عن رجل من الانصار
 قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على القبر يوصي الحافر يقول
 اوسع من قبل رجلي اوسع من قبل راسي فلما رجع استقبله
 داعي امرأته فجاء بالطعام فوضع يده ووضع القوم فاكلوا
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوذ لوجهه فيه ثم قال اني اجد
 لم شاة اخذت بغير اذن اهلها فارسلت المرأة تقول يا ام
 رسول الله اني ارسلت الى البقيع اشترى شاة فلم اجد فار
 الى جاري فلا اشترى شاة ان يرسل الي بئس ما فكم يوجد فارسلت
 الى امرأته فارسلت بها الى فقال عليه السلام اطعموا ايساري فهذا

سكت

فهذا يدل على اباحة صنع اهل الميت الطعام والدعوة اليه في الفتا
 جعل ارض مقبرة فبنى رجل فيها بيتاً لوضع التمش واللبن ونحوها
 ان كان في الارض سعة فلو بائس به والابهدم ويحرق فيه لان صاحبها
 جعلها مقبرة ولو حفر قبراً فاداد آخره في ميت اهل كانت المقبرة
 واسعة كرمه لا يحاش المسلم من غير ضرورة وان كانت ضيقة جاز
 ولكن يضمن ما انفق الاول وهذا كمن بسط بساطاً او مصلى في مسجد
 او مجلس ان كان المكان واسعاً كره لغيره ان يزله والا فله ومن خفي
 لنفسه قبراً فلا بائس به ويوجر عليه العمل عمر بن عبد العزيز والربيع
 بن الجهم وغيرهما ذكره في الثنا تاريخانية وذكر في القنية بكرة ان اتخذ
 لنفسه تابوتاً قبل موته وعن ابي بكر انه رأى رجلاً عنده مسجاة يريد
 ان يحفر لنفسه قبراً فقال لا تعذ لنفسك قبراً واعذ نفسك للقبر
 انتهى والذمة ينبغي ان لا يكره تهيئة نحو الكفن لان الحاجة اليه متحققة
 غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس باي ارض توت وفي
 فتاوى البرازي ذكر الامام الصفار لو كتب على جبهة الميت او عمامته
 او كفته عهداً ما يروى ان يعفر الله تلك الميت وكفاية الشعبي
 حكى عن بعض المتقدمين انه اوصى ابنه اذا ميت وغسلت فاكتب في
 جبهتي وصدري **بسم الله الرحمن الرحيم** قال ففعلت ثم رأتني في
 المنام وسألت عن حاله فقال لما وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب
 فلما راوا مكتوباً علي جبرئيل علي صدري **بسم الله الرحمن الرحيم** قالوا
 اصنت من العذاب ذكره في الثنا تاريخانية والله سبحانه وتعالى اعلم
فصل في احكام المسجد قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من امن
 بالله واليوم الآخر الآية العمارة تتناول البناء وقد قال صلى الله عليه
 وسلم من بنى مسجداً لله بنى الله مثله له في الجنة متفق عليه وتتناول
 رتم ما استتر من اوكسرها وتنظيفها وتنويرها بالمصابيح وتعظيمها
 واعتيادها للعبادة والذكر وصيانتها عما لم يثبت له من احاديث

مطلب تهيئة الكفن والقبور
 مطلب كفاية العهد باسم النبي صلى الله عليه وسلم كما جهده النبي

مطلب احكام المسجد

الدنيا واشتغالها ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام اذا رايت الرجل
 يتعاهد المسجد فاستهد وانه بالايان فان الله تبارك وتعالى يقول انما يعبد
 الله من آمن بالله واليوم الآخر **رواه** الترمذي وابن ماجه فهذا
 يدل على ان المراد بالعمارة المعنى الثاني وههنا **المباحث الاولى** فيما
 نقصان عنه المساجد يجب ان يتحصن عن ادخال الرابحة الكريمة
 لقوله عليه الصلاة والسلام من اكل الثوم والبصل والكرث فلا يقرب
 مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم متفق عليه
 وعن حديث الدنيا وعن البيع والشراء واشتاد الاشعار واقامة
 الحدود ونشدان الضالة والمروءة فيها الغرض ضرورة ورفع الصوت
 والمخصوصة وادخال المجرمين والضياع لغير الضلوة ونحوها
 لما روى عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن الشراء والبيع في المسجد وان ينشد فيه الاشعار
 وان تنشد فيه الضالة وعن الخلق يوم الجمعة قبل الصلاة **رواه**
 الترمذي غير ان النسائي لم يذكر نشدان الضالة وفي صحيح مسلم
 قال عليه الصلاة والسلام من سمع رجلا ينشد في المسجد ضالة فليقل
 لاردها الله عليك فان المساجد لم تكن لهذا وروى الترمذي في
 سننه والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابي هريرة رضي الله عنه
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من راى تمويه ببيع
 او ابتاع في المسجد فقلوا لاردها الله عليك قال الترمذي حديث
 حسن **ورواه** ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وروى
 ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام قال خصال لا تنبغي في المسجد
 لا يتخذ طريقا ولا يشتر فيه سلاح ولا ينضح فيه بقوس ولا ينشر
 فيه نبل ولا يرف فيه بجمي ولا يضرب فيه حد ولا يتخذ سوفا وروى
 عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن عبد ربه ابن عبد الله عن مكحول عن
 معاذ بن بن حبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم

جد

كم

مساجدكم صباكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوصا تم ورفع
 اصولكم واقامة حدودكم وسلب سيقكم واتخذوا على ابوابها المطا
 وجروها في الجمع والمراد بالبيع والشراء ما كان للتجارة والكسب
 هو الظاهر من الاحاديث اما ما ليس كذلك فيباح للمعتكف للحاجة
 والمراد من اشتداد الشعر ما كان من حديث الدنيا مما ليس فيه نوع
 ذكر وعبادة توفيقا بين ما تقدم وبين ما اتفقا عليه عن سعيد بن
 المسيب عن عمر رضي الله عنه في المسجد وحشاش ينشد فلم يخط اليه فقال
 كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال
 انشدك الله اسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اجب عني
 اللهم ائذه بروح القدس قال نعم فالجاء ان المساجد بنيت
 لأعمال الآخرة مما ليس فيه توهين اهانتها وتلوينها بما ينبغي التنظيف
 منه ولم تكن لأعمال الدنيا ولو لم يكن فيه توهين لتلويث واهانة
 على ما اشار اليه قوله عليه الصلاة والسلام فان المساجد لم تكن لهذا
 فما كان فيه نوع عبادة وليس فيه اهانة ولا تلويث لا يكره والا
 كره ولهذا انتزع عليه الصلاة والسلام مالا اتاه من البحرين في المسجد
 وقسمه فيه لكونه نوع عبادة ليس فيه امتحان بخلاف الحدود ونحوها
 لان فيه امتحانا وعلى هذا الاصل يتفرع ما ذكره في كتب الفتاوى
 مما تقدم ومن انه يكره التوضوء في المسجد الا اذا كان فيه موضع
 اعتد لذلك لانه مستثنى من حرمة الخياطة فيه كراهة الا اذا كان
 لضرورة حفظ عن الضياع ونحوها اما الكائن ومعلم الضياع
 فان كان باجر يكره وان كان حسيبة فقبل لا يكره والوجه ما قاله ابن
 الرهام انه يكره التعليم ان لم تكن ضرورة لان نفس التعليم ومراجعة
 الاطفال لا تخلو عما يكره في المسجد مع ما تقدم من الحديث و
 علم مما تقدم حرمة السؤال في المسجد لانه كنشدان الضالة و
 البيع ونحوه وكراهة الاخطاء لانه يحمل على السؤال وقيل لا اذا

هر

ن

لم يحفظ الناس ولم يترين يدى مصل والاول احوط ولا يترك
 على حيطان المسجد ولا على ارضه ولا على البواري وكذا
 الحائط لكن يأخذ بطرف ثوبه ويدلك بعضه ببعض قال عليه
 الصلوة والسلام البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها
 متفق عليه والمتبادر من الدفن هو الدفن بترابك وفي المحيط
 المسجد او رمله وقيل المراد اخراجه من المسجد ولا يكتفى بدفنه
 بترابه وفي المحيط فان فعل فعله ان يرفع لان تنزيه المسجد
 من القدر واجب وان اضطر اليه دفنه تحت الحصى وفوق البواري
 اخف لانها ليست من المسجد حقيقة وان كان لها حكم في ايسر
 وكذا يكره مس الرجل ونحوها من الطين بحائط المسجد واسطوانته
 وان مس بتراب مجرى فيه او خشبة موضوعة فيه فلا بأس
 وان مس بقطعة حصى ملقاة فيه لا يصلى عليها فلا بأس ايضا
 الاول ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به والمخاض
 لانه بمنزلة ارضه ولا يحفر في المسجد بترابا لانه لا يؤمن عن
 دخوله النساء والصبيان **فصل في حرمة المسجد ومما يثبت ولو**
 كان البرق قدما بترك تميز زمزم في المسجد الحرام ويكره غرس
 الشجر في المسجد لانه تشبيه بالبيعة وشغل مكان الصلوة الا ان
 تكون فيه منفعة للمسجد بان كانت ارضه تربة لا تستقر فيها
 الاساطين فيغرس الشجر لنقل الترابها ولا بأس بان يتخذ
 في المسجد بيت بوضع فيه الحصى ومناجى المسجد به جرت العادة
 من غير نكير وان تطرق المسجد بلا عذر ثم ندم فليرجع اعدا ما
 لما جنى ويكره ان يطعن بطين نجس او يصيب فيه يد نجس
 والكلام المباح فيه مكروه وبأكل الحنظل ما تاكل البزيمة الخشيش
 كذا ذكره حديثا صاحب الكشاف والنوم فيه لغير العتف مكروه
 وقيل لا بأس للغريب ان ينام فيه الاول ان ينوء الاعتكاف يخرج

فقد ذهب

في المسح بالتراب

يخرج من الخلاف وذكر الشروحي في شرح الهداية قال النووي عندنا
 مكروه ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة في شرح المذهب لا يحرم
 لانه ان يخرج الرجل من حيزه فيه قال الشروحي وهذا عندنا مكروه
 ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة فانه يكره وكل ما
 يكره في المسجد يكره فوجه ايضا **الفصل الثاني في فضل المساجد للصلوة**
افضلها المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
 ثم مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الاكبر ذكره محمد بن سعد
 البخاري اجناسه قال عليه الصلوة والسلام لا تشد الرجال الا
 الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الاقصي ومسجدى هذا
 متفق عليه وقال عليه الصلوة والسلام صلوة في مسجدى هذا
 افضل من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام رواه البخاري
 وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ياتي مسجد قبا كل سبت مائتا وراكبا فيصلى فيه ركعتين ثم
 الاقدم افضل السبعة **حقيقة وحكما** الا اذا كان الحادث اقرب
 الى بيته فانه افضل **حقيقة وحكما** الا اذا كان الحادث اقرب
 وذكر قاضي خان وصاحب منية المفتي وغيرهما ان الاقدم
 افضل فان استويا في القدم فالاقرب افضل ولو استويا في
 القدم والاقرب وقوم احدهما اكثر فان كان فقيرا يقتدى به
 يذهب الخلفاء جماعة اهل كثير اليها بسببه وغير الفقير يتخير
 والافضل ان يختار الذي امامه اصلي وافقه فان الصلوة
 مع الافضل افضل اخرج الطبراني عن مرثد بن ابي مرثد
 الغنوي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ستركم ان
 تقبل الصلوة تم فليؤتمكم علما وكره فانهم وقد ذكر فيما بينكم وبين
 ربكم ورواه الحاكم وسكت عليه الا انه قال فليؤتمكم خياركم
 مسجد حبه وان قل جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه وان

فانه

الجماعة في مسجد حية فان اتى مسجد آخر يدركها فيه فهو افضل الا
 في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا في مختصر البحر
 وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا لان الصلوة في الجماعة
 تفصل صلوة الغد بخمس وعشرين او سبع وعشرين درجة
 والصلوة في احد المساجد الثلاثة تزيد على ذلك زيادة كثيرة
 فانها في المسجد الحرام بمائة الف مرة مسجد علي الصلوة والسلام
 بالف وفي المسجد الاقصى بمائة وان لم يدرك الجماعة في مسجد
 آخر فمسجد حية ولي قضاء الحق ولله المولى وما يشاء الله
 المؤذن وحده فيه ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة كما ان الجاهل
 لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم عوضه
 وكذا لو فاتت احدهم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان
 ويمكنه ادراكها في غيره لا يذهب اليه لانه صار محررا فضيلة
 الجماعة في مسجده فلا يترك حقه وفي فتاوى صاعدا امام
 محلته يصلي العشاء قبل غيباب البياض فالأفضل ان يصليها
 وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد استاذة لدراسة او
 لسماع الاخبار افضل بالاتفاق وفي فتاوى قاضي خان اذا كان
 امام الخي زانيا او اكل رباله له ان يتحول الى مسجد آخر انتهى
 كذا ينبغي اذا كان فيه خصلة تتركه بسبب امامته لان المسجد المحرر
 عن الكراهة اولى من الاثني الاول حتى بالفضيلة وان دخل
 مسجد واقف في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي التاكيد
 حقه بدخوله بركه الخروج من مسجد اذن فيه ما لم يصلي الصلوة
 التي اذن لها لقوله عليه الصلوة والسلام لا يخرج من المسجد بعد
 القضاء الا منافق الا اذا خرجته حاجة وهو يريد الرجوع رواه
 ابو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب الا اذا كان يضبط
 به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر فلا يكره

تأ

ع

فلا يكره له الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل تعلق حق هذا
 المسجد وكذا لا يكره ان يخرج بعدما صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في
 الاقامة في الظهر والعشاء لانه ربما يتهم بالخروج وقت الاقامة بالر
 مع ان الشغل مقتد بامباح في هذين الوقتين فيقتدى منتقلا
 ازالة للترمة بخلاف ما لو كان قد صلى الفجر والعصر والمغرب فان
 كراهة التعرض للترمة قد عارضها كراهة الشغل مطلقا بعد الاول
 مقتد بامباح لا خيرة لا فضائله اما الى الشغل بوتر او مخالفة
 الامام وكلاهما مكروه ولا شك ان كراهة الشغل على هذا الوجه
 متحققة بسببها فتخرجت على كراهة التعرض للترمة لعدم تحققها
 لعدم تحقق سببها **الثالث في مسائل متفرقة تعلق به**
بالمسجد مصلي العبد والجنابة له حكم المسجد عند الفقيه اني الليث
 والاصح عدمه عند السرخسي ووفق قاضي خان فقال له حكم
 المسجد عند اداء الصلوة حتى يصلي الا قضاء وان لم تكن اد
 الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة الدخول
 للجنب والحائض وقضاء المسجد له حكم المسجد حتى لو اقدم بالامام
 منه يصلي اقتداؤه وان لم تتصل الصفوف ولا المسجد ملان و
 ينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة مرور الجنب ونحوه وقناؤه
 هو مكان التصل به ليس بينه وبينه طريق والمساكن التي على
 فوارع الطريق ليس لها جماعة دائمة في حكم المسجد لكن لا يختلف
 فيها دار فيها مسجد ان كانت لو اغلقت كان المسجد جماعة ممن
 فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة ثبت فيه
 الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول الجنب وكذا
 جواز الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة وتوفقت
 كان له جماعة فليكن مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون احدا من الصلوة
 فيه ذكره قاضي خان يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت فيه الاحكام

ففي

ليين

سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعاً للصلاة فليس له حكم
المسجد أصلاً ولا بأشئ بترك سراج المسجد إلى ثلث الليل لأن لهم أن يؤ
والصلاة إلى ثلث الليل ولا يترك أكثر من ذلك إلا إذا شرطه الواقف
أو كان معتاداً في ذلك الموضع ويجوز أن يدرس الكتاب بضوئه
قبل الصلاة وبعد هاداً من الناس يصلون فيه وإذا لم يكن للمسجد امام
ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه بإذن وإقامة بل هو أفضل
ذكره قاضي خان أمّا لو كان له امام ومؤذن معلوم فيكره تكرار الجماعة
فيه بإذن وإقامة عندنا وعن أبي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية أكثر
من ثلاثة يكره التكرار والأقله وعن أبي يوسف إذا لم يكن على الهيئة الأولى
لا يكره والأبكر وهو الصحيح وبالعدل عن الحراب تختلف الهيئة
كأن في فتاوى البرازية رجل بنى مسجداً في أرض غصبه بأشئ بالصلاة
فيه ذكره في الأجناس وذكره الواقعي رجل بنى مسجداً على أشئ البلد
لا ينبغي أن يصح فيه لأنه حق العامة فلم يخلص الله تعالى كالمسجد في أرض
مغصوبة قال الشروعي وهذا يخالف ما ذكره في الأجناس والظاهر
لأنه لا مخالفة لأن لا بأس عند عدم القرينة يدل على خلاف الأولى ويمكن
حمل لا ينبغي عليه لكن قول صاحب الوقفات بعد ذلك ولو فعله
بإذن الإمام ينبغي أن يجوز فيما لا ضرر فيه يعني في مسجد السور لأنه
نابهم يدل على أن مراده بل لا ينبغي عدم الجواز بمعنى الكراهة فيقع
المنافاة وفي المحيط ضاف المسجد على الناس ويحجب أرض لرجل
تؤخذ أرضه بالقيمة كرهاً قال وقد صرح عن عمر والصحابة أنهم أخذوا
أرضين يكره أصحابها وزادوها في المسجد الحرام حين ضاق بهم رجل
بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق بمرمته وعمارتها وبسط البوا
والحصير والقناديل والأذان والإقامة والإمامة فيه إن كان أهلاً
لذلك وإن لم يكن فالوأي في نصب الإمام والمؤذن مع أهل المحلة
فإن كان من أختاره أهل المحلة أولى من الذي اختاره الباقى فاختار

خر

نية

فأختار أهل المحلة أولى لأن ضرره ونفعه عايد إليهم وإن كانا سواء
فأختار الباقى أولى كذا في البرازية والخلاصة وفي المحيط سئل
أبو القاسم عن اشترى الذهب أو الحصى للمسجد أيهما أفضل قال
هما سواء قال أبو الليث إن كان المسجد محتاجاً إلى أحدهما فهو أفضل
وإن كانا سواء في الحاجة كانا في الثواب ويكره أن يغلق باب المسجد
كذا في الجامع الصغير لأنه مع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه لكن هذا
في زمانهم أما في زماننا فقد كثرت الفسقة فلا بأس به في غيرا وإن الصلاة
صيانة لمناح المسجد واحترازاً عن سرقة كذا قاله قاضي خان
عن مشايخه في زمانهم فضله عن زماننا الذي شاهدنا فيه بعض
المساجد كسرت أغلقتها وسرق متاعها فيكف لو ترك مفتوحة
ولا بأس بنقش المسجد بالحصص والسجاج وماء الذهب ونحوه كما
لا بأس بتخليه للصغير يعني أنه لا يائنه لكن تركه أو ليرة الجامع
الصغير لقاضي خان من الناس من استحسن ذلك ومنهم من كرهه وجه
من استحسنه أنه في تعظيم المسجد وأجله لأعمال العبادة وفيه
اجل من الذين وجه الكراهة قوله عليه الصلاة والسلام أن من اشترط
الساعة أن تزين المنساجد وقال ابن عباس ليتنخرق فيها كما
نخرق اليهود والنصارى والأصح ما تقدم أنه لا بأس به ويجوز
الكراهة التكليف بقايق النقوس ونحوه خصوصاً في جداره
القبلة لأنه يلحق قلبه هذا إذا فعل من ماله نفقاً أمّا المتولي
فلا يجوز أن يفعل من مال الوقف إلا ما يرجع إلى أحكام البناء حتى
لو جعل البياض فوق المشوا للنقاء ضمن كذا في الغاية **فصل**
في مسائل فتن من كتاب الصلاة وهي الخائفة الصلاة داخل
الكعبة جابذة فوضها ونقلها في قول عامة أهل العلم خلافاً لما لا
في العرض فإن صلوا بجماعة ففعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام
جاره كذا لو كان وجهه وظهره إلى جنب الإمام أو وجهه جازاً لا

ين

انه تكرر المواجهة بلا حائل وان كان ظهره الى وجه الامام لا يجوز
وكذا لو كان متوجها الى جهة توجه الامام عن يمينه او يساره
هو اقرب الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه عليه وادخل الامام
خارج الكعبة في المسجد الحرام وتعلق المقدون حولها جاز لمن
في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لمن كان في جهته لان التقدم
والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجهة والصلوة فوقها تجوز عندنا
مع الكراهة وقال مالك لا تجوز اطلاقه وقال الشافعي واحمد
لا تجوز ما لم يكن بين يديه سترة دليلنا ان القبلة هي الكعبة عرضها
وهو اوها الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل ولا حين
ازيل البناء في زمن ابن الزبير والحج لم يترك الصلاة و
التأبسون الصلوة ولا ينقل عنهم انهم جعلوا اقدامهم سترا
فعل ان القبلة هي العريضة والرواد ولد الوصل على اني قيس في حان
بلا خلاف وان كان لا بناء بين يديه واكرهه لما فيه من
ترك التعظيم وتقول عليه الصلوة والسلام تسبح مواظن لا
تجوز الصلوة فيها ظهر بيت الله تعالى والمقبلة والزيادة
والجزرة والحمام وعطق الابل ومحنة الطريق رواه ابن
ماجة والمراد بعدم الجواز الكراهة في غير ظهر البيت بالا
فلا فيه والله سبحانه وتعالى اعلم وفي شرح القدوري
للاهدى السجدة خمس صليبية وهي فرض وسجدة
سهو وسجدة تلاوة وهما واجبتان وسجدة نذو وهي
واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد بالتلاوة ولا
تجب عند اتى ح خلا فالان يوسف وسجدة شكر ذك الطحاوي
عن اتى ح انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الرازي معناه ليس ب
بواجب ولا مسنون بل مباح لا بدعة وعن محمد انه كرهها قال
ولكننا نستحبها اذا اتاه يشتره من حصول نعمة او دفع نعمة

ملط اذا صلى خارج
الكعبة

جماعة

نعم وبه قال الشافعي فيكثر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله
تعالى ويشكر يشكر ثم يكثر فيرفع رأسه اما بغير سبب فليس بواجب
ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوة فكلوه لان الجهرال يعتد ونها
سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكلوه انتهى وفي الحجة قال
ابو حنيفة لا تجب سجدة الشكر لان النعمة كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة
فؤدي الى تكليف ما لا يطاق ومحمد سجدة الشكر جائزة قال صاحب
الحجة عندي ان قول اتى ح محمول على الايجاب وقول محمد محمول
على الجواز والاستحباب فيعمل بهما لا يجب لكل نعمة سجدة كما قال
ابو حنيفة ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت بشر بنية او
ذكر نعمة فشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستحباب
وقد وردت فيه روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنعه
العبادة عن سجدة الشكر كما فيه من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى
وفي المصنف في قول صاحب المنظومة وليس للسجود شكر اعمرة قيل
لم يرد به في مشروعية قريبة بل اراد به في وجوبه شكرا وقال الاكثرون
انها ليست بقرينة عنده بل هو مكروه لا يثاب عليه وتركه اولى و
قالا هو قرينة يثاب عليه وعليه ظاهر النظم وثمره الخلاف نظر في
استفاض الظهارة اذا نام في سجود الشكر وقيما اذا اتم لسجدة الشكر
الشكرها هل تجوز الصلوة به انتهى فقد علم من الاختلاف في سجدة
الشكر ومما صرح به الرازي كراهة السجود بعد الصلوة لغير
سبب واما ما ذكره في التاثير خافية عن المضمرات ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد
سجدة ثنتين في يقول في سجوده خمس مرات ستوح قدوس رب الملائكة
الروح ثم يرفع رأسه ويقرأ آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول في
سجوده خمس مرات قدوس رب الملائكة والروح والذي نفس
محمد بيده انه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله واعطاه ثواب مائة

حب

حجة ومائة عمرة واعطاه الله ثواب الشهادة وبعث اليه
 الف يكتبون له الحسن وكما اعتق مائة رقبة واستجاب الله
 دعاءه ويستغفر يوم القيمة في ستين من اهل النار وادامات
 مات شهيداً فحدث موضوع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل
 به ولا نقله الا لبيان بطلانه لما هو شأن الاحاديث الموضوع
 ويدل على وضعه ذلك والمبالغة الغير الموافقة للشرع و
 النقل فان الاثر على قدر المشقة شرعاً وعقلاً وافضل الاعمال
 احمرها وانما قصد بعض المحدثين بمثل هذا الحديث افشاء
 الدين واضلال الخلق واغراءهم بالفسق وتبسيطهم عن الجهد
 في العبادة فيختار به بعض من ليس له خبرة بعلوم الحديث و
 طرقه ولا ملكة يميز بها بين صحيحه وسقيمه قال الربيع بن
 خيثم ان للمحدث صنواً مثل صنو النصارى يعرفه وظلمة كظلمة
 الليل تنكره وقال ابن الجوزي ان الحديث المنكر يقشع منه
 جلال الطالب للعلم وينقر منه قلبه في الغالب انتهى ومن لم يجعل
 الله له نورا خاله من نور الله سبحانه هو وولي العظمة
 والتوفيق وفي فتاوى قاضي خان ولا بأس ان يصلي على الفرس
 والبسط واللبود والصلوة على الارض او ما شئت الارض
 افضل اراد ان يصلي في بيت غيره فالأفضل ان يستاذنه و
 ان لم يستاذن فلا بأس به كذا في الخلاصة والبرازية ولو صلى
 في بيت رجل يؤتم باقن من له الشكر رفع من الركوع او
 قبل السجود قبل الامام عاد لتزول المخالفة بالموافقة معه
 ثوب ديباج طاهر وثوب كرباس فيه قدر ما يمنع من النجاسة
 وليس عنده ما يزيلها يصلي في الثوب الديباج لانه مكروه وذاك
 مفيد شرع منفرد في صلوة جهرية فقرأ الفاتحة مخافة
 فراقته به جماعة يحرم بالشورة ان قصدا الامامة والافلا

ط
 لا بأس ان يصلي على
 الفرس والبسط
 واللبود

فلا يلزمه اذ لا يلزمه ما لم يلزمه جهر المنفرد في موضع المخافة
 يكون مسبباً ولكن لا يلزمه السهو ولو سهواً او بكراً له الجهر في نوافل
 الشهادتين في كفاية الشيخ مخافة الأمن عذر وهو ان يكون
 هناك من يتحدث او يغلبه النوم فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام
 وفي فتاوى المجتهد يكره ان يذب بيده او كفه الذباب والبعوض الا
 عند الحاجة بعمل قليل وفيها الصلوة في الثعلبين تفضل على
 صلوة الحافي اضيق مخالفة لليهود انتهى تسمى الامام مخافة
 بالفاتحة في الجهرية ثم تذكر بجهراً بالسورة ولا يعيد ولو خاف بآية
 او اكثر ثم جهرها ولا يعيد خاف ان قراء الفاتحة والسورة ان
 يخرج الوقت جازاً لا يقتصر على ادق الفرض وخصه من الاسلام
 هذا بالجملة لانها تفسد اصلاً بخلاف غيرها وقيل يراعى سنة
 القراءة في غير الجهر وان خرج الوقت والاظهر ان يراعى قدر الواجب
 في غيرها لان الاخلال به مفسد عند بعض الامة بخلاف خروج
 الوقت امام قراء شغل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان
 غيره نحو ان قراء مكان لعلمك تشكرون قليل ما تشكرون ينبغي
 ان يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او اكثر ان استقل الى
 ما فوّقه والاخر وقيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية
 اصحابه وجع السن لا يطبقه الا بامساك الماء فيه او ياخذ
 دواء بين اسنانه وضيق الوقت فانه يقتدي بامام فان لم يجد
 يصلي بقراءة ويعذر كذا في القنية ايضا شك قبل السورة
 انه هل قراء الفاتحة او لا قبل بقراء السورة فقط وقيل بقراء الفاتحة
 ثم السورة وهو الاظهر بخلاف ما لو شك بعد قراءة السورة في
 قراءة الفاتحة حيث لا يقرأها لان الظاهر انه قراءها وان كان له رأي
 عمل به فلا سجدة وسجد فقل المؤمنين انه ركع فركعوا وسجدوا
 لم تقصد صلواتهم وان سجدوا اخرى فسلمت لزيادة ركعة تامة هنا

لا هناك الاشتغال بالجماعة لثلاثة نفوس ركعة او اكثر افضل
 من ابدع الوضوء ثلاثا والوضوء ثلاثا افضل من ادراك
 التكبير الاول شرع في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع
 وان لم يكن صاحب ترتيب امامه لا ياتي بها في الطمانينة لا
 يحذر في الاقتداء به ويفتدى بمن ياتي بها منسئ القنوت فرجع
 ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقنت وركع وتابعوه فسد
 صلاتهم لانهم اقتدوا وفي الركوع بغير ضيق يستقل انتهى الى الا
 وهو في الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى
 الى الصف لا يدركها لا يمشي اكل من القنية وقوله ان قام في الصف
 الاخيرة يشير الى انه ان كان بحيث لا يرام وراة الصف وحده
 يدركها ولو مشى الى الصف لا يدركها ان مشى الى الصف ولا يقف
 وحده اذا كان في الصف لا يدركها فرجة لكرهته وترك المكروه و
 من ادراك الفضيلة وفي القنية ايضا امام يترك الامامة لزيادته
 اقاربه في الرستاق اسبوعا ونحوه او لمصيبة او لا يستراحة
 لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى والظاهر ان المراد به
 وقوع ذلك في السنة مرة ثلثين للامام انه صلى بغير وضوء يجب
 عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب قال صاحب القنية وهذا صحيح
 اخذ بقول الشافعي فان عنده لا تفسد صلوة المقتدي اذا ظهر ان
 صلوة الامام وقعت فاسدة واليد اشار ابو يوسف حين
 اخبر بان الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في بئر فارة فقال
 ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة خاف ان يصلي سنة الفجر على
 وجهها ان تقوته الجماعة ولو اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة في
 الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر لان ترك السنة لا ادراك
 الجماعة اذا جاز فترك سنة اولى وعلى هذا ترك الشار والشعور
 كذا في سنة الظهر اذا لم يسبح وقت الفجر الا الوتر والفجر والسنة

الاول سنة والفجر بوتر ويترك السنة عند اتيح وعند ههما السنة
 اولى من الوتر اقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يصلح
 ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذا لم يقطعها قاطعا
 من كلام كثير او عمل كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة
 شرع في النقل على ظن ان في الوقت سعة ثم طهراته لو اتم شفعها
 يفوت الغرض لا يقطعها كما لو شرع في النقل ثم خرج الخطيب لا يجوز
 قطع العبادة الا لكالها اتمى التطوع قائما ثم قد نهى عنه
 فقضاها قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود لم يجز القضاء الا
 قائما ذكره في الحاوي قام المتوجع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد بعد
 وان كان سنة الظهر وعن يزيد ورواه لا يعود وقيل هذا قول
 اتيح والاول قول محي ويستحب للسهر على كل حال وان لم يكن نوى
 اربعاء يعود اتفاقا وان لم يعد تفقد كذا في القنية وفيها اذا لم
 يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء في الوقت لا بعده وقبل القضاء
 اولى في الحالين انتهى وقد قدمنا ان كل صلوة اديت مع النقصان
 يجب اعادة ذكره في الهداية وفي القنية ايضا في باب قضاء الغوات
 صل خلف امام يلحق ينبغي ان يعيد انتهى لم يجد العاري الا جلد
 الميتة غير مدبوع لا يستتر به للنجاسة الاصلية حتى لم يجز بيعه
 بخلاف الثوب النجس لان النجاسة غارضة ولا اجاز بيعه بخلاف
 ان يحمل نعله في الصلوة ان خاف ضياعه ان لم يكن فيه نجاسة
 والا فضل ان يضع نعله في الصلوة قد امة لثلاثة يستغل قلبه به شرع
 في الاخلاق ثم خالط الزيادة في الغيرة للسابق ولا ريب في القرايض في
 حق سقوط الوجوب امكنه النظر في العلم نهارا والصلوة في الليل
 فعل والافان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم
 افضل الصلوة لارضاء الخصماء لا يفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا
 لم يعرف خصمه يؤخذ من حسنة جاء في الكتب انه يؤخذ لادانق

طع

نعة

سجدة صلاة بالجماعة فلا قيادة في الشية وان عفا لا يؤخذ به في
القيادة ح الكلى في البرازية وفي الظهيرية ولو ترك تكبيرة القنوت
لا رواية لهذا قيل يجب سجود السهو اعتبارا بتكبيرات العيد
وقيل لا وفي الجمعة الاستسقال بقضاء الفوايت اولى واعلم من
الصلوات الا الستة المعروفة وصلاة الضحى وصلاة التيسير و
الصلوات التي رويت في الاخبار فلك تصل بنية النفل وغيرها
بنية المكمل في قوائد المستفكر درك ان تلا من اول السجدة اكثر من
تقلب اليد وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قراء الحرف
الذي فيه السجدة ان قراء ما قبله او ما بعده اكثر من نصف الآية يجب
السجدة ومنها الا فلا وفي المحيط قال الشيخ ابو جعفر اذا قرأ حرف
الشيء ومنها غيرها قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجدة سجدة
وان كان دون ذلك لا يسجد انتهى وهذا اقرب وفي المحيط
تأخير سجدة التلاوة يجوز وان طالت المدة ولا انه عليه وفي المحيط
وهل يكره تأخيرها ذكره بعض المواضع ان خيرها خارج الله
الصلوة لا يكره ذكره الطحاوي مطلقا ان خيرها مكروه وفي الجمعة
ويسحب للثاني والقيام اذا لم يمكنه السجود ان يقولوا سمعنا و
اطعنا غفر الله ربنا واليك المصير انتهى وفي العتابة الامام
القروي اذا ام الناس في القرية ثم سعى الى المصلى للجمعة فاجبره
وجل في الطريق ان الامام فرغ من الصلوة قام في الظهر ثانيا يقوم
آخرين ثم لما قدم المصلى وجد الامام في الجمعة فدخل معه
فاحدث الامام وقدمه فصل الجمعة جازت صلاة الا قوام كرم
فهذا رجل ام في الصلوة في وقت ثلث مرات وقد جاز لكل اثنين
واذا صلى من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة ثم قيمت
الجمعة واحت ان يجعل ما صلاه نفل ويؤدى الفرض بالجماعة في
فالمحيلة ان يترك الفعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم اليها

اليها سادسة ويصلي الرابعة قاعد السكيب صلوة نفل عند الحج
واى يوسف نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة فنذره باطل عند محمد
وقال ابو يوسف يلزمه ان يصليها بالطهارة ولو نذر ان يصليها بغير
قراءة لم ينأه بالقراءة عندنا خلقا لفرقان عنده لا يلزمه شيء ولو نذر
ان يصلي ركعة واحدة لم يشفع عندنا وعند زفر لاشي علم ولو نذر
ان يصلي ثلثا لم يلزمه ان يصلي اربعا عندنا وعند يلمه ركعتان ولو قال
لله على ان اصلي كذا في السجدة الحرام يجوز ان يصلي في كذا مكان
خلقا لفرقان حيث يلزمه ان يصلي في كذا مكان لو كان على
عذرا وان تصوم عذرا فصحت فيه لزومها قضاء ذلك اذا ظهرت
عند زفر لا يلزمه شيء ويؤمر الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعاً ويضرب
عليها اذا بلغ عشرة سنة ورد الحديث وكذا في حجره يتيماً له ان يضرب
اذا بلغ عشرة على ترك الصلوة فانه ذكر في مجموعات الشرح قدي له ان
يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على
ترك الصلوة او الغسل الا صح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة
اذا ارادها والاجابة الى فراسه اذا دعاها والحرج بغير اذنه
وان لم تنته عن تركها بالضرب بطلقها ولو لم يكن قادراً على امرها
ولان يلقى الله تعالى ومهرها في ذمته خير له من ان يطاء امرأة لا تصلي
قال الله تعالى وامر اهلك بالصلوة واضطرب عليها لا تستألك
رزقا نحن نرزقك والعاقبة للمتقون ونسأل الله تعالى حسن العا
لنا ولاخواننا واحبا بنا جميع الى من اذه مسؤل واكرم مؤول
قلل الفقير الى عفوريته ومغفرة ابيههم بن محمد بن ابراهيم الحلبي
هذا ما وفق الله تعالى له وبشره وله الحمد اولا واثرا وظاهرا و
باطنا على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دائما
الى يوم الحشر والمآل ووقع الفراغ من تحريره بياضين الصلواتين
من يوم الاثنين سابع صفر الخير اثنين وعشرين وتسعمائة احدى الله

قبة

ج

وخاتمها بمحروسة

قسططنطينية والحد

لله رب العالمين

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب فذوق الفراغ من تحرير
 النسخة الشريفة في وقت الضيق يوم الخميس الثاني والعشرين
 من شهر ربيع الآخر في مدينة قسططنطينية في مدرسة آيا صوفيا
 في سنة الف وستمائة والف عفا الله له ولوالديه
 واحسن اليهما وكل عظيم من المسلمين والمؤمنين والمؤمنات
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
 والحمد لله رب العالمين صاحب ومالكه ابراهيم بن عبد الكريم بن
 ابراهيم المرعشي

سماه وتسعين والفا



أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ

~~وَأَشْهَدُ أَنَّ~~